الشرَّحُ الصَّغِير

عتلى

أقسرَب المستالك إلى متذهب الإمتام متالِك

تأليف

العكلامة إبى البركات احمد بن محد بن احمد الدردير

وبالهامش

حاشية العلامة الشيخ احمدبن محدالصاوى المالكي

خرج أحاديثه وفهرسه وقرر عليه بالمقارنة بالقانون الحديث

الدكتورمصطغى كمال وصغى

الجُزْءُ الآوَّلُ



« مَنْ يُردِ اللهُ به خيرًا يُفَقَّهُهُ في الدِّين »، « مَنْ يُردِ اللهُ به خيرًا يُفَقَّهُهُ في الدِّين »،

بني أَفْوَالْحَوْرَ الْحَجْيَمِ

مقدمة صاحب الحاشية

يقول العبد الفقير أحمد بن محمد الصاوى المالكى: الحمد لله الذى استخلص العلماء بعنايته وجميل لطفه من غياهب الجهالات ، وجعلهم أمناء على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا إلى الخلق تلك الأمانات ، فهم مصابيح الأرض وخلفاء الأنبياء ، يستغفر لهم كل شيء حتى الحيتان فى البحر ، ويحبهم أهل الساء . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة أستفتح بمددها أبواب العنايات . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد السادات ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وشيعته وحزبه فى كل الأوقات ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين نستمطر بهما غيوث السعادات .

أما بعد : فإنه لما كان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات ، وأولى ما أنفقت فيه نفائس الأوقات ، خصوصاً علم الفقه العذب الزلال ، المتكفل ببيان الحرام من الحلال ، وقد كان مذهب مالك أهلا وحقيقاً بذلك ، وكان أحسن ما ألف فيه من المختصرات متناً وشرحاً مختصر شيخنا وشيخ مشايخنا شيخ الوقت والطريقة ، ومعدن الشريعة والحقيقة ، أبى البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير العدوى من الصغير الذي سماه وأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك » ؛ أمرنى من لا تسعنى مخالفته خليفته و وارث حاله أخونا فى الله الشيخ صالح السباعى: أن أكتب عليه كتابة تناسبه فى السهولة ؛ فأجبته لذلك راجياً الفتح من القادر المالك ، وسميتها :

« بلغة السالك لأقرب المسالك »

لينتفع بها إن شاء الله تعالى أمثال من القاصرين ، مشيراً بحاشية الأصل لحاشية

شبخنا وقدوتنا الشيخ محمد الدسوقى على شرح شيخنا المؤلف على مختصر العلامة أبى الضياء الشيخ خليل، وبالأصل لشرح المؤلف المذكور وشيخنا فى مجموعه لمجموع شيخنا وقدوتنا أبى محمد محمد بن محمد الأمير، وبالحاشية لحاشية شيخ المشايخ على الإطلاق أبو الحسن على بن أحمد الصعيدى العدوى على الحرشى وأشير لباقى أهل المذهب كما أشارت أسلافنا للشيخ البنانى بصورة (بن)، وللشيخ مصطفى الرماصي محشى التتائى بصورة (ر)، وللعلامة سيدى محمد الحطاب بصورة (ح)، وللعلامة الشيخ إبراهيم بصورة (ح)، وللعلامة الشيخ إبراهيم الشبرخيتي بصورة (شب)، وإن أسندت لغير هؤلاء صرحت به.

وأسأل الله التوفيق لكمالها والنفع بها كما نفع بأصلها وهو حسبي ونعم الوكيل.

قوله: [بسم الله الرحمن الرحيم]: افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز والآثار النبوية والإجماع، لافتتاح الكتاب بها وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم –كما فى رواية – فهو أبتر أو أقطع أو أجذم » أى ناقص وقليل البركة.

والباء: للاستعانة أو المصاحبة النبركية متعلقة بمحذوف تقديره أؤلف ونحوه ، وهو يعم جميع أجزاء التأليف فيكون أولى من أفتتح ونحوه ، لإيهام قصر النبرك على الافتتاح فقط . والله : علم على الذات الواجب الوجود فيعم الصفات .

والرحمن: المنعم بجلائل النعم كمية أوكيفية. والرحيم: المنعم بدقائقها كذلك، وقدم الأول وهو الله لدلالته على الذات ، ثم الثانى لاحتصاصه به ولأنه أبلغ من الثالث ، فقدم عليه ليكون له كالتتمة والرديف .

إذا علمت ذلك فينبغي تتميم الكلام عليها من الفن المشروع فيه فنقول:

إن موضوع هذا الفن أفعال المكلفين لأنه يبحث فيه عنها من جهة ما يعرض لها من وجوب وندب وحرمة وكراهة وإباحة ، ولا شك أن هذه الجملة فعل من الأفعال ، وحينئذ فيقال إن حكم البسملة الأصلى الندب لأنها ذكر من الأذكار ؛ والأصل في الأذكار أن تكون مندوبة ، ويتأكد الندب في الإتيان بها في أوائل ذوات البال ولو شعراً ، كما انحط عليه كلام (ح) ، وقولم : الشعر لا يبتدأ بالبسملة ، محله إذا اشتمل على مدح من لا يجوز مدحه أو ذم من لا يجوز ذمه ، وقد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة الفريضة على المشهور من المذهب ، وعند الأمور المكروهة كاستعمال ذي الروائح الكريهة ، وتحرم إذا أتى بها الجنب على أنها من القرآن لا بقصد التحصن ، وكذا تحرم عند الإتيان بالحرام على الأظهر ، وقيل: بكراهتها في تلك الحالة ، وارتضاه في الحاشية ، وتحرم في ابتداء براءة عند ابن حجر ، وقال الرملي : بالكراهة ، وأما في أثنائها فتكره عند الأول وتندب عند الثاني .

قال (ح) : ولم أر لأهل مذهبنا شيئًا في ذلك وليس لها حالة وجوب إلا

.

بالنذر ، فلا يقال : إن البسملة واجبة عند الذكاة مع الذكر والقدرة ؛ لأننا نقول الواجب مطلق ذكر الله لا خصوص البسملة كما عليه المحقون .

بقى شىء آخر وهو أنه هل تجب بالنذر ولوفى صلاة الفريضة بمنزلة من نذر صوم رابع النحر، أولا تجب؟ واستظهر اللزوم خصوصا، وبعض العلماء من أهل المذهب يقول بوجوبها فى الفريضة، وهذا إذا كان غير ملاحظ بالنذر الحروج من الحلاف، وإلا كانت واجبة قولا واحداً، والظاهر أنها لا تكون مباحة لأن أقل مراتبها أنها ذكر، وأقل أحكامه أنه مندوب، وقول الشيخ خليل: وجازت متعوذ بنفل يوهم ذلك وكذا قول الشاطى:

ولا بد منها في ابتدائك سورة سواها وفي الأجزاء خير من تلا فحملوا كلا من الجواز والتخيير على عدم تأكد الطلب وفي الكراهة ، فلا ينافى أصل الندب ، وأن الإنسان إذا قالها حصل له الثواب، وكون الإنسان يذكر الله ولا ثواب له بعيد جداً ا اه بتصرف من حاشية الأصل وشيخنا في مجموعه .

الحمد لله على أفضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله . (أما بعد) فهذا شرح لطيف على كتابنا المسمى بأقرب المسالك لمذهب الإمام مالك ، اقتصرت فيه على بيان معانى ألفاظه ، ليسهل فهمه على المبتدئين ، وشرحه وقراءته لمن شاء بمشيئة رب العالمين ،

قوله : [على أفضاله] : أى إحسانه لعباده فى الدنيا والآخرة ، وفيهرد ً على من يقول بوجوب الصلاح والأصلح .

قوله: [شرح]: فى الأصل مصدر إما بمعنى شارح أو ذو شرح، أو أطلق عليه بالمعنى المصدري مبالغة على حد ما قيل فى زيد عدل، ومعناه موضح ومبين والإسناد له مجاز عقلى من الإسناد للسبب.

قوله: [لطيف]: يطلق اللطيف على صغير الحجم، وعلى رقيق القوام، وعلى الله الله وعلى الله وعلى الله وعلى الله وهو أحد المعانى الثلاثة وأراد لازمه وهو سهولة المأخذ.

قوله: [على بيان معانى ألفاظه]: البيان: الإظهار، والمعانى جمع معنى: وهو ما يعنى ويقصد من اللفظ، وإضافة معانى للألفاظ من إضافة المدلول للدال، وإضافة الألفاظ المضمير من إضافة الجزء للكل، بناء على أن الكتاب اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة.

قوله: [ليسهل فهمه]: اللام للتعليل علة لقوله اقتصرت، والفعل منصوب يأن مضمرة بعدها والفهم، الإدراك.

قوله: [على المبتدئين]: جمع مبتدئ وهو الشارع فى العلم الذى لم يقف على أصوله، فإن وقف على الأصول وعجز عن الأدلة يقال له: متوسط، فإن عرف الأصول والأدلة يقال: له منته، وإنما خص المبتدئين لأن غيرهم لا يتوقف فهمه عليه، بل يتعاطى أى كتاب شاء.

قوله: [وشرحه]: بالرفع عطف على فهمه ، ومتعلقه محذوف تقديره على . قوله: [وقراءته]: بالرفع معطوف على فهمه أيضًا .

وقوله: [لمن شاء]: لمن شاء متعلق بقراءته ، وبمشيئته إلخ راجع للجميع ، والمعنى اقتصرت في هذا الشرح على إظهار معانى ألفاظه لأجل سهولة فهمه على المبتدئين القاصرين ، ولسهولة شرحه على ، ولسهولة قراءته لمن شاء أن يقرأه ، وهذه السهولة تحصل بمشيئة رب العالمين .

فأقول وبه أستعين :

(يقول العبد الفقير المنكسر الفؤاد من التقصير أحمد بن محمد بن أحمد الدردير): القول اللفظ الدال على معنى وضع له ذلك اللفظ ولو فى ثأنى حال ، فيشمل المجاز كأسد للرجل الشجاع ، والعبد المراد به المملوك لله تعالى ، والفقير: المحتاج إليه

قوله : [فأقول] : جواب أما .

قوله : [و به أستعين] السين والتاء للطلب، وقدم الحجر ور ليفيد الحصر .

قوله: [يقول] : أصله يقورُل استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها .

قوله : [العبد] : يطلق على معان مشهورة اقتصر الشَّارح فيما سيأتي على أحدها .

قوله : [اللفظ الدال] : احترز به عن اللفظ المهمل كديز مثلا فلا يقال له قول ، ويطلق القول على الرأى والاعتقاد، كما يقال قال أبو حنيفة :كذا أى رأى واعتقد .

قوله: [وضع له ذلك اللفظ]: دخل المعنى المطابقي والتضمي ، وخرج المعنى الالتزامي ، كعلمنا بحياة المتكلم من وراء جدار ، فليس موضوعاً له اللفظ .

قوله: [فيشمل الحجاز]: مفرع على قوله ولوفى ثانى حال ، ووجه ذلك: أن الحقيقة موضوعة وضعاً أولياً ، أى كلمة استعملت فيا وضعت له من أول الأمر ، والحجاز موضوع وضعاً ثانوياً لأنه كلمة استعملت في غير ما وضعت له ، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى: كأسد فإنه فى الأصل موضوع للحيوان المفترس ، ثم تستعمله فى الرجل الشجاع ، فتقول : رأيت أسداً فى الحمام مثلا ، فكل من الحجاز والحقيقة موضوع وضعاً لغوياً ، لكن الحقيقة وضعها أصلى لا يحتاج لعلاقة وقرينة .

قرآه : [المراد به المملوك لله تعالى]: إنما اقتصر على ذلك المعنى لشموله وعمومه قال تعالى : (إن كل مَن فى السموات والأرض إلا ً آتى الرحمن عبداً) (١) ، أى مملوكاً وهو المسمى بعبد الإيجاد .

[المحتاج إليه تعالى إلخ] : هذا التفسير يصلح لكون الفقير صفة مشبهة أو صيغة مبالغة، ولا يجلو عبد منهما دنيا ولا أخرى ، ولمو وكلنا مولانا طرفة عين لأنفسنا لهلكنا .

⁽١) سورة مريم آية ٩٣ .

تعالى فى جميع أحواله ، والمنكسر: الحزين ، والفؤاد : القلب ، وإسناد الانكسار بمعى الحزن إليه مجاز، وقوله : من التقصير علة لانكسار فؤاده ، والمراد به: قلة العمل والتقوى ، فهو كقول الشيخ رضى الله تعالى عنه المنكسر خاطره لقلة العمل والتقوى ، وأحمد: بيان للعبد ، والدردير : لقب اشتهر به كأبيه وجده بين الناس.

وكان الوالد رحمه الله تعالى رجلا صالحاً عالماً متقناً للقرآن ، فقد بصره فى آخر عمره ، فاشتغل بتعليم الأطفال كتاب الله تعالى ، فحفظ القرآن على يده خلق كثير ، وكان يعلم الفقراء حسبة لله تعالى لا يأخذ منهم صرافة ولا غيرها ، بل ربما واساهم من عنده ، وكان كثير السكوت لا يتكلم إلا نادراً ، وورده في غالب أوقاته –

قوله: [المنكسر الحزين]: يشير بذلك إلى أن فى كلام المصنف استعارة تبعية، حيث شبه حزن القلب بالانكسار الذى هو تفرق أجزاء الشيء الصلب بجامع التلف والتشتت فى كل، واستعار اسم المشبه به للمشبه، واشتق منه منكسر بمعنى حزبن، والقرينة إضافته للفؤاد ..

قوله: [مجاز]: أى عقلى من إسناد ما للكل للبعض الذى هوالفؤاد، وإنما خص الفؤاد دون سائر الأعضاء لأنه محله، ولذلك قال علماء البيان: إذا أسند ما للكل للجزء لابد أن يكون لذلك الجزء مزية تميزه، إذا علمت ما تقدم من الاستعارة، وما هنا من المجاز العقلى، في كلامه مجاز على مجاز.

قوله: [علة لانكسار فؤاده]: أى حزنه إنما جاء من رؤية التقصير فى حقوق الله ، وهذا سنة العارفين بربهم لا يرون لأنفسهم عملا ، كما قال السيد البكرى: إلى أخاف أن تعذبني بأفضل أعمالي .

قوله : [كقول الشيخ إلخ] : المراد به الشيخ خليل .

قوله: [بيان] أىعطف بيان، ويصح أن يكون بدلا لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل، وتعرب منه بدلا أو عطف بيان، بخلاف نعت النكرة إذا تقدم عليها فيعرب حالا، وتعرب هى على ماكانت عليه كقول الشاعر:

* لمية موحشًا طلل *

قوله : [في غالب أوقاته] : وهي الأوقات التي لم يكن مشغولا فيها بالقرآن .

صلاة سیدی عبد السلام بن مشیش رضی الله تعالی عنه ، وکان یبشرنی فی صغری بأن أکون عالماً . مات رحمه الله شهیدا بالطاعون سنة ثمان وثلاثین بعد الألف ومائة ، وعمری نحو عشر سنین ، وشوهدت له کرامات .

(الحمد لله مُـُولِي النعم والشكر له على ما خص منها وعم) الحمد هو الوصف

قوله: [عبد السلام إلخ] : هو شيخ أبى الحسن الشاذلى ، وناهيك بشيخ ، الشاذلى تلميذه ، ومشيش بشينين معجمتين وأوله ميم أو باء موحدة وأخبرنا الأستاذ الشارح عن والده المذكور ، أن زوجته كانت تدخل عليه فتجد عنده شموعاً موقدة في أوقات الظلام ، فتسأله عن ذلك فيقول : إنها أنوار الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم ، وأخبرنا أيضاً أنهم كانوا في ضيق عيش فتوضع الصحفة فيها الطعام القليل بين يديه ، فيقرأ عليها سورة قريش ، فيبارك فيها ويأكل منها الناس الكثيرون . قال الشيخ فصرت أقرأ تلك السورة على الأبواب المغلقة فتفتتح بغير مفتاح .

قوله: [وعمرى نحو عشرسنين]: فيكونمولد الشيخسنة ثمانوعشرين ومائة (١)، وكانت وفاته ليلة الجمعة لثمان خلون من ربيع الأول سنة مائتين وواحد بعد الألف ؛ فسنه ثلاث وسبعون سنة ، ودفن بمشهده المشهور بالكعكيين ، وكراماته فى الحياة وبعد الممات أظهر من الشمس فى وابعة النهار . وأقول كما قال بعض العارفين :

بى سادة من عزهم أقدامهم فوق الجباه إن لم أكن منهم فلى فى حبهم عز وجاه

قوله : [وشوهدت له كرامات] : قد تقدم لك بعضها .

قوله: [الحمد لله]: لما افتح بالبسملة افتتاحاً حقيقياً افتتح بالحمدله افتتاحاً إضافياً، وهو ما تقدم على الشروع في المقصود بالذات جمعاً بين حديثي البسملة والحمدلة، وحمل البسملة على الابتداء الحقيق، والحمدلة على الابتداء الإضافي لموافقة القرآن العزيز، ولقوة حديث البسملة على حديث الحمدلة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجدم »(٢)، وهناك أوجه أخر مشهورة لدفع التعارض.

⁽١) أى بعد الألف ومائة . (٢) رواه أبو داود عن أبي هريره .

وجملة الحمد لله إلى آخر الكتاب مقول القول فى محل نصب لأن القول لا ينصب إلا الجمل أو المفرد الذى فى معنى الجملة ، أو المفرد الذى قصد لفظه ما لم يجر مجرى الظن ، فينصب المفردات كما هو معلوم من قول ابن مالك :

وكتظن اجعل تقول ُ إن وَلى مستفهماً به ولم ينفصــل

إلى أن قال:

وأجُّريَّ القول كظن مطلقا عند سُليم نحو قل ذا مشفقا

وأل فيه قيل للجنس وقيل للاستغراق وقيل للعهد وهو حمد المولى نفسه بنفسه أزلا، لأنه لما علم عجز خلقه عن أداء كنه حمده حمد نفسه بنفسه أزلا، ثم أمرهم أن يحمدوه بذلك الحمد، واللام في لله قيل للملك أو للاستحقاق أو للتعليل، فعلى الأول معناه جميع المحامد مملوكة لله، وعلى الثانى مستحقة لله، وعلى الثالث ثابتة لأجله، وجملة الحمد خبرية لفظمًا إنشائية معنى، وكانت اسمية للدلالة على الثبوت والدوام واقتداء بالكتاب العزيز، وأصل الحمد لله أحمد حمد الله فحذف الفعل لدلالة المصدر عليه فبتى حمد الله، ثم عدل من النصب إلى الرفع لدلالة الثبوت والدوام، فصار حمد لله، ثم أدخلت الألف واللام لقصد الاستغراق أو الجنس أو العهد كما تقدم. قال الفاكهاني في شرح الرسالة: ويستحب الابتداء بها لكل مصنف ومدرس وخطيب وخاطب ومتزوج ومزوج، وبين يدى سائر الأمور المهمة، وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اله باختصار.

قوله: [هو الوصف إلح]: شروع في معنى الحمد والشكر اللغويين، ولم يتعرض لمعناهما الاصطلاحين، ومعلوم أن الحمد الاصطلاحي هو الشكر اللغوي، والشكر الاصطلاحي هو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله، وإنما اقتصر الشارح على المعنى اللغوي في كل لأنه الذي يحمل عليه الشرع إذ لم يكن له اصطلاح خاص، وأما قولهم الحمد اصطلاحاً والشكر اصطلاحاً، فالمراد اصطلاح الناس لا اصطلاح الشرع، فإنه موافق للمعنى اللغوي في كل ، فالمراد اصطلاح الذكر وهذا التعريف سالم من جميع ما يرد على التعريف المشهور، وظهر من هذا

بالجميل اختيارياً أم لا فعلا أم لا على فعل جميل اختيارى ، والشكر ما دل على تعظيم المنعم لإنعامه من قول أو فعل أو اعتقاد ، وشكر المنعم واجب بالشرع ، والمولى بكسر اللام المعطى ، والنعم جمع نعمة بكسر النون بمعنى العطية الملائمة ، وقوله منها بيان لما والضمير عائد على النعم ، فالمعنى على نعم

التعريف أن مورد. الحمد خاص ومتعلقه عام ، ومورد الشكر عام ، ومتعلقه خاص لتقييده بقوله لإنعامه ، والنسب بين المعانى الأربعة معلومة .

قوله: [اختيارياً أم لا إلخ]: تعميم فى المحمود به إشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون اختيارياً ، وقوله على فعل جميل اختيارى هو المحمود عليه ، وفيه إشارة إلى أنه يشترط أن يكون اختيارياً ا ه من تقرير الشارح .

قوله: [واجب بالشرع]: أى لا بالعقل خلافاً للمعتزلة الذين حكموا العقل فى الحسن والقبح ، بل الحسن ما حسنه الشرع ، والقبيح ما قبحه الشرع ، ومعى كونه واجباً أنه يتحم على كل مكلف اعتقاد أن كل نعمة ظهرت فى الدنيا والآخرة فهى منه تعالى ، بل هذا من عقائد الإيمان ، ومن اعتقد خلاف ذلك فهو كافر ، وأما شكر الأعضاء الظاهرية فتارة تكون واجبة وتارة تكون مندوبة على حسب ما أمر الشارع كما هو معلوم من الشرع .

قوله: [بكسر اللام]: أى مع ضم الميم اسم فاعل، وأما بفتحهما فهو المالك أو المعتقى أو الصاحب أو القريب، وأما بضم الميم وفتح اللام فهو المعطى اسم مفعول. قوله: [بكسر النون]: وأما بضمها فالفرح والسرور وبفتحها التنعم. قال تعالى: (ونعمة كانوا فيها فاكهين) (١)

قوله : [الملائمة] : أى الموافقة لتمنى النفس ، ولم يقل تحمد عاقبتها شرعاً لأجل شموله نعم الكفار الدنيوية ، فإن الكفار منعم عليهم في الدنيا .

والحاصل أنهم اختلفوا فى تعريف النعمة ، فقال بعضهم هى كل ملائم تحمد عاقبته شرعاً ، ومن ثم لا نعمة لله على كافر ، وقال بعضهم : كل ملائم ، فالكافر منعم عليه فى الدنيا وإن لم تحمد عواقب تلك النعم ، واقتصار الشارح يؤيد الثانى .

⁽١) سورة الدخان آية ٢٧ .

خصها بنا أى قصرها علينا معاشر الأمة المحمدية من الإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة كثير من الأحكام التي جاء بها ، وكذا النعم المخصوصة بالشخص فى ذاته كشكله ولونه وصورته التي يتميز بها عن غيره فى جميع أحواله ، فإنها من أعظم النعم .

فإنها من أعظم النعم . وقوله وعم أى النعم الى تشملنا وغيرنا كنعمة الوجود الشاملة لكل موجود ، ونعمة العقل والعلم والسمع والبصر ، وغير ذلك .

و يشمل ذلك كله قول الشيخ والشكر له على ما أولانا من الفضل والكرم، وإنما جعلنا المعنى على النعم الى خصنا بها ليكون العائد المحذوف ضمير نصب متصلا، وهو شائع لا شذوذ فيه بخلاف التقدير الثانى.

(والصلاة والسلام على النبى الأعظم وعلى آله وأصحابه وأمنه أشرف الأمم) هذه جملة خبرية لفظاً إنشائية معنى قصد بها طلب الصلاة والسلام على أعظم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم، فإنه أفضل الأنبياء إجماعاً، وأمنه جماعته وهم من آمن به إلى يوم القيامة وكانوا أشرف الأمم لأنهم أتباعه، والتابع يشرف بشرف المتبوع (وصل اللهم على جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبهم أجمعين) يجوز عطف الفعلية الإنشائية على الاسمية كذلك، وهذه الجملة أعم متعلقاً مما قبلها لشمولها النبى

قوله : [خصها بنا]: الباء داخلة على المقصور عليه، وهذا خلاف الغالب كماقال الأجهوري :

وباء الاختصاص فيه يكثر دخولها على الذى قد قصروا وعكسه مستعمل وجيد قد قاله الحبر الهمام السيد قوله: [أى قصرها علينا]: أى ولسنا مقصورين عليها.

قوله: [كشكله ولونه إلخ]: قال تِعالى: (ومن آياته خَلَق السَّموات والأرض واختلافُ ألسينتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين)(١).

قوله : [ليكون العَائد إلَّخ] : أَى لقول ابن مالك ؟

والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متصل إن انتصب إلخ قوله: [بخلاف التقدير] : اى فنى حذف العائد شذوذ لعدم استيفائه

⁽١) سورة الروم آية ٢١ .

الشروط التي قال فيها ابن مالك :

* كذاك حذف ما يوصف خفضا ، الخ

إذا علمت ذلك فظاهر كلام الشارح أن المعنى واحد ، وإنما التخالف فى شذوذ حذ ف العائد وعدمه وهو كذلك ، غير أن الباء على الوجه الذى تركه الشارح تكون داخلة على المقصور على مقتضى الكثير فيها ، وإنما تركه لما قاله تأمل .

قوله: [والصلاة إلخ]: لما أثنى على الله سبحانه وتعالى وشكره على نعمه أداء لبعض ما يجب إجمالا ، وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد ، وجميع النعم الواصلة إليهم التى أعظمها الهداية للإسلام إنما هى ببركته وعلى يديه ، أتبع ذلك بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم ، وامتثالا لقوله تعالى : (يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) (١) ، وعملا بقوله عليه الصلاة والسلام: « كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلاة على " فهو أقطع ممحوق من كل بركة » ، والصلاة من الله رحمته المقرونة بالتعظيم ، ومن العبيد طلبهم ذلك ، والسلام من الله الأمان أو التحية ، بأن يحيى الله نبيه بكلامه القديم ، كما يحيى أحدنا ضيفه ، ومن العبيد طلب ذلك .

قوله : [على النبي الأعظم] : أي من كل عظيم .

قوله: [إنشائية معنى]: أي ولا يصحأن تكون حبرية لفظاً أو معنى خلافاً لما مشى عليه يس .

قوله: [والتابع يشرف بشرف المتبوع]: لما ذكروه فى الحصائص عند قول البوصيرى:

ولك الأمة التي غبطتها بك لما أتيتها الأنبياء

إن الله جمع فى نبينا جمع ما تفرق فى الأنبياء من الكمالات ، وجمع فى أمته جميع ما تفرق فى الأمم منها ، وكفاهم قوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) الآية (٢) .

⁽١) سورة الأحزاب آية ٥٦ .

⁽٢) سورة آل عمران آية ١١٠ .

وآله وأصحابه ؛ والكلام في الآل والصحب مشهور ، (وبعد فهذا كتاب جليل اقتطفته من ثمار مختصر الإمام خليل) الكلام في بعد واسم الإشارة مشهور ،

قوله: [مشهور]: أما الآل في مقام الزكاة فهم عندنا بنو هاشم لا المطلب ، وأما في مقام الدعاء فكل مؤمن ولو عاصياً ، وأما في مقام المدح فكل تنى لما في الحديث الشريف: «آل محمد كل تنى »، وأصحابه كل من اجتمع به في حياته بعد البعثة و هو مؤمن وتفصيل ذلك يطول .

قوله : [الكلام فى بعد واسم الإشارة مشهور] : أى فلم يتكلم عليه لشهرته ، ولنذكر لك زبدة ذلك ليطمئن بها الخاطر ؛ فبعد يتعلق بها تسعة مباحث :

الأول في واوها ، الثانى : في موضعها ، الثالث : في معناها ، الرابع : في إعرابها ، الحامس : في العامل فيها ، السادس : في أصلها ، السابع : في حكم الإتيان بها ، الثامن : في أول من تكلم بها ، التاسع : في الفاء بعدها .

فأما الواو فإما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة ، و إما أن تكون فاثبة عن أما التي هي لمجرد التأكيد ، وقد تكون للتأكيد مع التفصيل . في غير ما هنا .

وأما موضعها فيؤخذ من قولهم هي كلمة يؤتي بها للانتقال من أسلوب إلى آخر ، فلا تقع بين كلامين متحدين ، ولا أول الكلام ولا آخره ، فإن وقعت بين كلامين متغايرين بينهما عدم مناسبة سمى اقتضاباً عضاً ، وإن كان بينهما مناسبة كلية سمى تخلصاً ، وإن كان بينهما نوع مناسبة كل هنا ، سمى اقتضاباً مشوباً بتخلص ، فثال الاقتضاب المحض قول الشاعر :

لو رأى الله أن فى الشيب خيراً جاوته الأبرار فى الحلد شيبا كل يوم تبدى صروف الليالى خلقاً من أبى سعيد غريبا ومثال التخلص قول الشاعر أيضاً:

أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود وأما معناها فهو نقيض قبل ، وتكون ظرف زمان كثيراً ومكان قليلا ، وهي هنا للزمان لا غير ، وقولهم إنها للمكان باعتبار الرقم بعيد كما حققه الشارح رضي الله عنه.

وأما إعرابها فلها أربعة أحوال: تعرب في ثلاثة وتبنى في حالة كما هو مشهور .
وأما العامل فيها فهو على أن الواو عاطفة مقدر بأقول ونحوه ، وعلى أنها قائبة عن أما، فإن قلنا: إنها من متعاقات الشرط فالعامل فيها فعل الشرط ، والتقدير مهما ، يكن من شيء بعدما تقدم ، أو العامل فيها الواو النائبة عن أما النائبة عن مهما ، وإن قلنا: إنها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء ، والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعدما تقدم ، وجعلها من متعلقات الجزاء أولى لأنه يكون وجود المؤلف معلقاً على وجود شيء مطلق . وأما أصلها فهو أما ، وأصل أما مهما يكن من شيء ، كما تقدم ، وهذا الأصل على أن الواو نائبة ، وأما على أنها عاطفة فالأصل ، وأقول بعد إلخ .

وأما حكم الإتيان بها فالاستحباب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان يأتى بأصلها وهو أما بعد في خطبه ومكاتباته .

وأما أول من تكلم بها فقد نظم الخلاف فيه بعضهم بقوله :

جرى الحلف أما بعد من كان بادئا بها خمس أقوال وداود أقرب وكانت له فصل الحطاب وبعده فقس فسحبان فكعب فيعرب وأما الفاء بعدها فإن قلنا إن الواو عاطفة فالفاء زائدة على توهم وجود أما ،

وإن قلنا إنها نائبة عن أما فالفاء رابطة للجواب . وفي هذا القدركفاية .

وأما اسم الإشارة ففيه احمالات سبعة أبداها السيد الجرجانى : وهى إما أن يكون عائداً على الألفاظ أو النقوش أو المعانى أو الألفاظ والمعانى ، أو المعانى والنقوش أو الألفاظ والنقوش ، أو الثلاثة . اختار السيد الجرجانى منها أنه عائد على الألفاظ الحارجية الدالة على المعانى المخصوصة فبحث فيه بأنها أعراض تنقضى بمجرد النطق بها ، والحق أنه عائد على ما فى الذهن ، واسم الإشارة فى كلام المصنف مبتدأ وكتاب خبر . إن قلت ما فى الذهن مجمل والكتاب اسم المفصل فلا يصح الإخبار . أجيب بأن فى الكلام حذف مضاف أى مفصل هذا كتاب . فإن قلت : ما فى ذهن المؤلف وغيره فيلزم عليه الإخبار ما لكلى عن الجزئى . أجيب بأن فى العبارة حذف مضاف ثان . أى مفصل نوع بالكلى عن الجزئى . أجيب بأن فى العبارة حذف مضاف ثان . أى مفصل نوع

والكتاب اسم للنقوش الدالة على الألفاظ الموضوعة لمعانبها ، وجليل نعت له ، ومعناه عظيم الشأن ،' لما اشتمل على الأحكام النفيسة مع سهولة الألفاظ وعذو بتها واختصارها اختصاراً لا يخل بالمعانى .

ومعنى اقتطفته إلخ أخذته وجمعته من معانى مختصر الإمام الجليل أبى الضياء خليل بن إسحق، كان مع وفور علمه من الأولياء العارفين بالله تعالى كشيخه الإمام سيدى عبد الله المنوفى رضى الله تعالى عنهم وعنا بهم، وقد شبه المختصر المذكور بروضة مثمرة .

هذا كتاب والإشكال الأول لا يرد إلا على تسليم أن الذهن لا يقوم به المفصل ، وعلى تسليم أن الكتاب لا يكون اسماً للمجمل ، وعلى تسليم عدم صحة الإخبار بالمفصل عن المجمل ، وإلا فلا يحتاج لتقدير المضاف الأول ، والإشكال الثانى مبنى على ما اشتهر من أن أسماء الكتب من قبيل علم الحنس ، وأسماء العلوم من قبيل علم الشخص ، والحق أن يقال إن كان الشيء لا يتعدد بتعدد محله فالكل من قبيل علم الشخص ، وإن كان الشيء يتعدد بتعدد حله فالكل من قبيل علم الجنس، والفرق تحكم وكون الشيء يتعدد بتعدد محله أوهام فلسفية لا يعتد بها ، فإذا علمت ذلك فلا حاجة لتقدير المضاف الثانى أيضاً .

قوله: [اسم للنقوش إلخ]: فعلى هذا يكون الشارح اختار أن اسم الإشارة عائد على الثلاثة وهو أحد الاحمالات السبعة المتقدمة .

قوله : [ابن إسحق] : ابن موسى وهذا هو الصوابكما في الحطاب وغيره ، وقد وَ همّم ابن غازى في إبدال موسى بيعقوب .

قوله: [من الأولياءالعارفين]: أى لكونه كان مجاهداً لنفسه فى طاعةالله مكث عشرين سنة بمصر لم ير النيل لاشتغاله بربه ، وكان يلبس لبس الجند المتقشفين ، وله ولشيخه كرامات ذكر الأصل بعضها .

قوله: ﴿ بروضة مثمرة] : أى وطوى ذكر المشبه به وذكر المَّارتخييل كما قال الشارح ، والاقتطاف ترشيح والجامع بين المعنيين الانتفاع التام فى كل ، فإن الروضة بها انتفاع الأجساد وبالمحتصر انتفاع الأرواح .

وذكر البار تخييل للمكنية (فى مذهب إمام أثمة دار التنزيل) فى مذهب نعت للمختصر المذكور أى الكائن ذلك المحتصر فى مذهب إمام أثمة دار التنزيل ، وهى المدينة المنورة ، والتنزيل : القرآن العظيم ، والمراد به مالك بن أنس ،

قوله: [فى مذهب]: هو فى الأصل محل الذهاب كالطريق المحسوسة ، والمراد منه هنا ما ذهب إليه مالك من الأحكام الاجتهادية ، فقد شبه الأحكام التي ذهب إليها واعتقدها بطريق يوصل إلى المقصود ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية ، والجامع بينهما التوصل للمقصود فى كل، على حد قوله تعالى: (اهدنا الصراط المستقيم) (١١).

قوله : [أئمة] : جمع إمام وهو في اللغة المقدم على غيره ، وفي الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صغيراً ، وأصل أئمة : أأسمة نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ثم أدغمت الميم في الميم فصار أئمة بتحقيق الهمزتين أو بتسهيل الثانية ،

قوله : [دار التنزيل] : أي القرآن لنزول غالبه بها .

قوله: [وهي المدينة المنورة]: أي بأنوار المصطفى لأنه أنارها حساً ومعنى ، ولها أسماء كثيرة أنهاها بعض العلماء إلى تسعين ، منها ما ذكره المن والشرح ، ومنها قبة الإسلام ، ومدينة الرسول ، وطيبة ، وطابة ، والراحمة ، والمرحومة ، والهادية ، وأما تسميتها بيثرب فكروه وما في الآية حكاية عن المنافقين .

قوله: [مالك بن أنس] : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر ابن عمرو بن الحرث بن غيان – بفتح الغين المعجمة أوله بعدها مثناة تحتية ساكنة – ابن خثيل – بالمثلثة مصغر أوله خاء معجمة ويقال بالجيم كما فى القاموس – من ذى أصبح بطن من حمير فهو من بيوت الملوك وعادة ملوكهم يزيدون فى العلم ذا تعظيماً : أى صاحب هذا الاسم . وأم الإمام اسمها العالية بنت شريك الأزدية ، وقيل طليحة مولاة عامر بنت معمر ، وكان أبو الإمام وجده من فقهاء التابعين، وجده مالك أحد الأربعة الذين حملوا عمان رضى الله عنه إلى قبره ليلا ودفنوه بالبقيع ، وأبوه أبو عامر صحابي شهد المغازى كلها مع أرسول ألله في صلى الله عليه وسلم خلا بدراً ، والإمام تابع التابعين وقيل تابعي لأنه أدرك

⁽١) سورة الفاتحة آية ٦ .

وإذا كان إمام أئمة المدينة – مع عظم شأنهم —كان إمامًا لغيرهم بالأولى . فهو إمام الأئمة لا بمجرد الدعوى ، بل بشهادة العقل والنقل . يحكم بذلك كل من

عائشة بنت سعد بن أبي وقاص ـ وقيل بصحبتها ـ ولكن الصحيح أنها ليست صحابية. وهو عالم المدينة. لم تشدّ الرحال لعالم بها كما شدت له حتى يحمل عليه . وناهيك ما اشتهر: لايفني ومالك بالمدينة . روى الحاكم وغيره بروايات متعددة : «يخرج ناس من المشرق والمغرب في طلب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة ». وخرجه الترمذي بلفظ : « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل » . ويروى : « آباط الإبل يطلبون العلم فلا يجدون عالمًا أفقه من عالم المدينة » قال سفيان : كانوا يرونه مالكًا .قال ابن مهدى : يعنى سفيان بقوله كانوا يرونه:التابعين الذين هم من خير القرون . ويروى: ﴿ لاتنقضي الساعة حَيَّى يَضَرَّبِ النَّاسُ أَكِبَادُ الْإِبْلُ ، الخ »(١) انظر (ح). وبالجملة متى قيل: هذا قول عالم المدينة، فهو المراد. وفي (ح) أيضاً : ما أفنى مالك حبى أجازه أربعون محنكاً والتحنيك في العمامة شأن الأثمة . وعن مالك : جالست ابن هرمز ست عشرة سنة في علم لم أبثه لأحد ، ومذهبه عمرى ؟ سد الحيل واتقاء الشبهات . ولم يعتزل مالكي قط وعليه أهل الغرب الوارد بقاؤهم على الحق . وألف السيوطي كتابًا يسمى « تزيين الممالك في ترجمة الإمام مالك، أثبت فيه أخذ الإمام أبي حنيفة عنه . قال : وألف الدارقطني جزءاً في الأحاديث التي رواها أبو حنيفة عنه . بل روى عن الإمام من هو أكبر سنًّا من أبى حنيفة وأقدم وفاة ، كالزهرى وربيعة ، وهما من شيوخ مالك وأخذا عنه ، فأولى قرينه ومن شيوخ مالك من غير التابعين: نافع بن أبى نعيم القارئ ؛ قرأ عليه مالك

⁽١) الروايات المذكورة عن الحاكم والترمذى هى عن أبي هريرة مرفوعاً . ومن مجموعها يتكامل المعنى الآتى: « يخرج ناس من المشرق والمغرب » أو « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل » أو « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل » أو « لا تنقضى الساعة حتى يضرب الناس أكباد الإبل » « في طلب العلم » أو « يعللبون العلم ، فلا يجدون أعلم من عالم المدينة » أو « عالماً أفقه من عالم المدينة » . قال سفيان ، هو ابن عيينة : كانوا يرونه ، أى كان التابعون الذين هم خير القرون - يرونه ، أى يرون أن ذلك العالم المقصود ، هو مالك رضى الله عنه .

كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

(انتصرتُ فيه على أرجح الأفاويل) هذا نعت لكتاب ؛ أى كتاب اقتصرت فيه عند الاختلاف في حكم على القول الراجع عند الأشياخ . فلم يقع فيه ذكر القولين إلا قليلا حيث لم يظهر ترجيح لأحدهما .

القرآن. وروى هو عن مالك، وهو غير نافع التابعى مولى ابن عمر. وحملت بالإمام أمه ثلاث سنين. وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر بلنى المروة ؟ موضع من مساجد تبوك على ثمانية بدرد من المدينة. وكانت وفاته على الصحيح يوم الأحد لمام اثنتين وعشرين يوماً من ربع الأول سنة تسع وسبعين وماثة. وصلى عليه عبد الله بن محمد بن عمد بن على بن عبد الله بن عباس، وكان يومئذ والياعلى المدينة. ودفن بالبقيع وقبره مشهور وعليه قبة (١١)، و بجانبه قبر لنافع ؟ قبل: نافع القارئ أو هو مولى ابن عمر. ومناقبه وفضله أظهر من الشمس فى رابعة النهار رضى الله عنه وعنا به.

قوله: [قلب]: أي عقل كامل.

وقوله: [أو ألقى السمع] إلخ: أى صغى بسمعه وهو حاضر بقلبه لما يذكر من مناقب الإمام، وفيه اقتباس من الآية الكريمة.

قوله: [أرجح الأفاويل]: أى أقواها إن وجد راجع وأرجع، وعلى الراجع إن وجد راجع ومرجوح . فأفعل التفضيل فى كلامه ليس على بابه دائماً كما يفيده حل الشارح. والراجع عندهم: ما قوى دليله والمشهور: ما كثر قائله . ولكن مراد المصنف بالأرجع والراجع: القوى والأقوى ؛ إما لقوة دليله أو لكثرة قائله، لأنه ليس ملتزما لاصطلاحات المختصر .

مسألة: المفتى إذا استفتى فى مسألة فيها قولان أن يحمل المستفتى على أيهما . وقيل: بل يخبره بالقائلين، فيقلد أيهما أحب كما لوكانوا أحياء .وهذا إذا لم يكن فيه أهلية للترجيح ، وإلا فليرجح أحد الأقوال ــ انظر الأجهورى .

مسألة أخرى - فى الحطاب: أن من أتلف بفتواه مجتهداً لايضمن، ومقلداً يضمن إن انتصب أو تولى فعل ما أفتى به، و إلا فعرورٌ قولى لاضان فيه، و يزجر. وإن لم يتقدم له اشتغال بالعلم، أدب وتجوز الأجرة على الفتيا إن لم تتعين. وذكر عن ابن عمر تقديم الشاذ فى المذهب على مذهب الغير، والأشياخ على عكسه.

⁽۱) نقول : وكان .

(مُبُدُ لا عَيرَ المعتمد منه به ، مع تقييد ما أطلقه وضد ، التسهيل) : مبدلا ؛ حال من فاعل اقتصرت ، أى حال كونى مبدلا غير المعتمد من المختصر بالمعتمد، مع تقييد الحكم الذى أطلقه الشيخ — وحقه التقييد — ومع إطلاق ما قيده — وحقه الإطلاق . وهو معنى قولى : (وضده) . وقوله : التسهيل : علة لما ذكر من الإبدال وما معه أى فعلت ذلك الأجل أن يسهل الأمر على الطالب المستفيد ؛ لأن ذكر القول الضعيف والتقييد في محل الإلاق — وعكسه — المستفيد ؛ لأن ذكر القول الضعيف والتقييد في محل الإلاق — وعكسه فيه خفاء وصعوبة على الطالب ، لإيجابه اعتقاد خلاف الواقع .

(وسميته : أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك) المسالك جمع مسلك : أي

مسألة أخرى في (شب): أنه يمتنع تتبع رخص المذاهب. وفسرها بما ينقض به حكم الحاكم من مخالف النص وجلى القياس. ولغيره: أن معناه رفع مشقة التكليف باتباع كل سهل. وفيه أيضاً منع التلفيق. والذي قاله شيخنا الأمير عن شيخه العدوى عن شيخه الصغير وغيره: أن الصحيح جوازه، وهو فسحة. لكن لاينبغى فعلها في النكاح، لأنه يحتاط في الفروج مالا يحتاط في غيرها.

قوله: [مبدلا]: أي معوضاً .

قوله : [غير المعتمد] : أي غير الآوي .

وقوله: [به]: أى بالمعتمد، بمعنى القوى سواء كانت قوته لرجحانه أو لشهرته - ومعناه أن الأصل - الذى هو الشيخ خليل - إذا مشى على طريقة قال الأشياخ بضعفها، أبدلها مصنفنا بما اعتمدته الأشياخ.

قوله: [مع تقييد ما أطلقه] إلخ: كقول المختصر وسقوطها في صلاة مبطل، فهذا الإطلاق حقه التقييد بشروط تأتى ، فقيده . صنفنا رضي الله عنه بتلاث الشروط

وقوله: [ومع إطلاق ما قيده] إلخ: كقوله فى الوضوء: وإن عجز ، ما لم يُطلِل ، فحقه - حيث كان العجز حقيقيًّا - الإطلاق ، وقد أطلقه المصنف رضى الله عنه ، وهكذا فلتقس .

قوله: [وسميته] إلخ: أى وضعت ذلك التركيب اسماله؛ لأن من سُنَّة المؤلفين تسمية أنفسهم وكتبهم لأجل الرغبة والانتفاع بها ، لأن المجهول لايرغب فيه ، والضمير البارز في [سميته]: مفعول أول لسمى ، و[أقرب]: مفعوله الثاني ، ومادة التسمية تارة

عمل السلوك أى الذهاب، فالمسلك الطريق المسلوك فيه . والمراد بها هنا الكتب المؤلفة في المذهب لا في المذهب لا تخلو عن صعوبة ، وهذا الكتاب سهل منقح .

يقرّب الأقصى بلفظ موجز ويبسط البذل بوعد منجز

وقوله: (لمذهب) : متعلق بالمسالك .

﴿ وَأُسَالُ اللَّهَ أَنْ يَنْفُعُ بِهُ كَمَا نَفْعُ بِأُصُلُّهُ إِنَّهِ عَلَيْيٌ

تتعدى للثانى بنفسها أو بالباء .

قوله: [والمراد بها هنا الكتب]: أى فقد شبه الكتب المؤلفة فى المذهب بطرق توصل إلى مدينة مثلا ، واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية . وإضافتها للمذهب قرينة مانعة . ولك أن تجعل [فى المدهب]: بمعنى الأحكام؛ استعارة بالكناية ، بأن يقال: شبه مذهب مالك بمدينة يتوصل إليها بطرق عديدة ، وطوى ذكر المشبه به ورمز واليه بشىء من لوازمه — وهو المسالك — على سبيل الاستعارة بالكناية وذكر المسائل تخييل .

قوله : [يقرّب الأقصى] إلخ : مقتبس من قول ابن مالك :

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

وإسناد التقريب للكتاب : مجاز عقلي من الإسناد للسبب . والأقصى صفة لموصوف محذوف ؛ أى المعنى الأبعد الذى فى غاية البعد، ومن باب أولى البعيد. والموجز : المختصر ، والبسط : التوسعة . والبذل : العطاء أى المعطى . والوعد : ما كان بخير ضد الوعيد . والمنجز : المبرم . وبالجملة فقد شبه كتابه بشخص كريم ذى عطايا واسعة يعد ولا يخلف . وطوى ذكر المشبه به ورَمَزَ له بشيء من لوازمه وهو البسط والبذل والوعد ، فالبذل تخييل ، والبسط والوعد ترشيحان .

قوله: [كما نفع بأصله]: ما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر. والجار والمجرور صفة لموصوف محذوف مفعول مطلق والتقدير: وأسأل الله النفع به نفعاً كائناً كالنفع بأصله.

قوله: [إنه عكى الخ: بكسر الهمزة على الاستثناف المضمن معنى التعليل،

حكيم ، رءوف رحيم) سأل الله تعالى النفع بهذا الكتاب لأنه لا يُسأل إلا الله وحده . والنفع ضد الضر . وحذف المعمول لإفادة العموم . أى ينفع به كل من قرأه أو كتبه أو حصله ، كما نفع بأصله الذى هو مختصر الشيخ .

واعلم أنى متى أطلقت لفظ الشيخ فى هذا الكتاب أو أتيت بضمير الغائب لغير مذكور فالمراد به المصنف صاحب المختصر (١١) .

والعلى": المنزه عن كل نقص. والحكيم: ذو الحكمة والصنع الذى يضع كل شيء فى محله، والرءوف: شديد الرحمة، والرحيم: ذو الرحمة. وحكمة توسله بهذه الأسهاء: إفادتها أن الله منزه عن الأغراض فى الأفعال والأحكام يعطى من غير علة ومن غير تهيؤ العبد للعطايا يعطى الحكم؛ وهى العلوم النافعة لشدة رأفته ورحمته.

قوله: [لأنه لايسأل إلا الله وحده]: هذا الحصر مأخوذ من قوله: [إنه علمي تعليم علي الله علم الله الله علم الله الله علم ا

(١) تراجم رجالٍ هذا الكتاب :

الإمام الشيخ خليل : وهو صاحب المختصر الذي نقحه الإمام الدردير وخرج عليه متن أقرب المسالك وشرحه الصغير – ويشار إليه في الشرح الصغير بلفظ الشيخ ، أو بضمير الغائب .

هو أبو الضياء خليل بن إسحق بن موسى المالكي صاحب المختصر . المتوفى سنة ٧٧٦ . وهو من علماء الفاهرة . وقرأ فقه المالكية على المنوفى وكان يدرس هذا الفقه بالشيخونية . وتخرج على يديه كثيرون . وكان زاهداً متقشفا يلبس زى الجند المتقشفين . وكان ذا دين وفضل وزهد وانقباض عن أهل الدنيا، جمع العلم والعمل ، ونشر العلم فنفع الله به المسلمين . رحمه الله تعالى .

الإمام الشيخ أحمد الدردير : وهو صاحب من أقرب المسالك والشرح الصغير الذي بأعلى صفحات هذا الكتاب . وقد أشير إلى طرف من أخباره في المقدمة السابقة . هو الإمام الشيخ أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوى المالكي الأزهري الحلوقي الشهير بالدردير. ولد ببي عدى سنة الحمد بن أحمد بن أبي حامد العدوى المالكي الأزهر وسع على كثيرين مهم الشيخ على العموى وتلقن الذكر وطريقة الحلوقية عن الشيخ الحفي . ومن مؤلفاته شرح مختصر خليل ومن أقرب المسالك (الذي يشرحه هنا بالشرح الصغير) ومؤلفات أخرى في التفسير والتوحيد والتصوف . ولما توفي الشيخ على الصعيدي عين شيخا على المالكية ومفتياً وناظراً على وقف الصعيدي عين شيخا على المالكة ومفتياً وناظراً على وقف الصعيدي عين شيخا على المالكة ومفتياً وناظراً على وقف الصعيدي عين شيخا على المالكة ومفتياً وناظراً على وقف الصعيدي عين شيخا على المالكة

.

أهل مصر بأسرها . وكان يأمر بالمعروف ويهي عن المنكر ويصدح بالحق الاتأخذه في الله الربة الائم . وله مواقف مشهورة مع حكام مصر وكبرائها – كمحمد أبو الذهب وغيره . مات كما ذكر ابنه في المقدمة سنة ١١٨٨ بالطاعون وقيل مرض أياماً ولزم الفراش مدة حتى توفى في الثالث من ربيع الأول سنة ١٢٠١ هجرية . ودفق بزاويته التي أنشأها وهي الآن مسجده المعروف بالكمكين بالقاهرة . وحمه الله تعالى .

ترجمة الإمام الشيخ أحمد الصاوى : وهو صاحب الحاشية الى تحت الشرح الصغير والمسماة و بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك». هو الإمام الشيخ أحمد بن محمد الحلوق الشهير بالصاوى نسبته إلى صا الحجر قرية بمصر بمحافظة الغربية . وهو من النسل النبوى الشريف وكان رحمه الله من أنمة نقهاء المالكية في عصره . ومن مؤلفاته أيضاً - فضلا عن هذه الحاشية - حاشيته المعروفة على تفسير الجلالين . ويتبين من مطالعة هذه الحاشية بعض صفات الإمام رضى الله عنه وأرضاه ، وما تميز به من الإخلاص في المبادة والسلوك إلى الله وحسن العقيدة في الأولياء وكراماتهم . فقد أرسع في حاشيته أحكاماً للكلام على الأوراد والأذكار والحوارق التي يأتبا الأولياء . ومن أجمل دلائل إخلاصه ماقاله في إرشاد الداخل الكعبة (باب الحج) : « فيدخل طالباً الفتح ملتمساً العطايا فإذا عرج يضم ماحازه ويكتم أمره ولا يشيع سره » أ ! أن من المعنيين بالعلوم الرياضية وو بما بالفلك كما يتضح من التجاته للعمليات الحسابية والهندسية في شرحه . وقد توفي رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومهم . آمين .

ىاب

فى بيان الطهارة

وأقسامها ، وأحكامها ، والطاهر ، والنجس .

ويسمى كتاب الطهارة .

وبدأ بالكلام على الطهارة (١) .

(باب): هو في العرف معروف. وفي اللغة: فرجة في ساتر يتوصل بها من خارج إلى داخل وعكسه حقيقة في الأجسام؛ كباب الدار ومجاز في المعانى كما هنا. وفي الاصطلاح: اسم لطائفة من المسائل المشتركة في أمر. والباب في كلام المؤلف إما مرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أوخبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو موقوف على حد ما قبل في الأعداد المسرودة . واعترض الإعراب الأول: بأنه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ، ويجاب: بأن المسوع للابتداء بها هنا وقوع الخبر جاراً ومجروراً. وهو إذا وقع خبراً عن نكرة وجب تقديمه عليها ليسوغ الابتداء بها فيقدر مقدما عليها .

قوله : [في بيان الطهارة]: بفتح الطاء، وأما بضمها فهو ماينطهر به، وأما بكسرها

⁽١) بده الكلام بالطهارة : يجرى التساول دائماً عن السبب في ربط كتب الفقه بين العبادات والعلاقات الاجهاعية (المعاملات والجنايات والأحكام) ؟ خلافا المألوف في كتب الفانون الحديث : وإيضاحاً لذلك نبين أن جميع النظم تقوم حماً على إيمان أو عقيدة . لأن للإيمان العام أيا كان موضوعه وظيفة اجهاعية ضرورية في تقدم الجماعة وترجيد فكرها وإنشاء التضامن الاجهاعي اللازم لما . غير أن الإيمان في النظم الحديثة مادى بحت . فهو في النظم الفردية (الرأسهالية واللبرالية) يقوم على تأمين الحرية الفردية والملكية الخاصة. وفي النظم الاشتراكية يقوم على منع الاستغلال والصراع الطبق . ويتمين في هذه النظم أن تقوم وسيلة التوعية الشبية الدائمة التي تشحذ قلب المواطن بهذه العقائد وتزيدها فيه أما الإيمان في الإسلام فهو روحي ، ويقوم على التوحيد وتقوم المبادات فيه بدور شحد القلب وملئه بهذه العقيدة المقدسة . ولذلك فإن النظام الإسلامي يقوم على ثلاث شعب: عقيدة التوحيد ، والعلاقات الاجهاعية التي تقوم عدالها على معايير مستمدة من التوحيد ، والعبادات عقيدة اليوحيد ، والعلاقات الاجهاعية التي تقوم عدالها على معايير مستمدة من التوحيد ، والعلاقات الاجهاعية التي تقوم عدالها على معايير مستمدة من التوحيد ، والعبادات المهمية الترميع النظم ، وإن اختلفت وسيلة التوعية ...

فهو ما يضاف إلى الماء من صابون ونحوه . وابتدأ بالكلام على الطهارة لأنها مفتاح الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام بعد الشهادتين . والكلام في الشرط مقدم على المشروط. وقدم ما يكون به الطهارة وهو — الماء في الغالب — لأنه إن لم يوجد هو ولا بدله ، لا توجد الطهارة ؛ فهو كالآلة . واستدعى الكلام فيه الكلام على الأعيان الطاهرة والنجسة لكى يعلم ما ينجس الذي يكون به الطهارة ، ومالا ينجسه وما يمنع التلبس به من التقرب بالصلاة وما في حكمها ، ومالا يمنع من ذلك وهذه طريقة أكثر أهل المذهب . واعلم أنه قد جرت عادتهم في هذا الباب أن يتعرضوا لبيان حقائق سبعة ، وهي : الطهارة والنجاسة والطاهر والنجس والطهورية والتطهير والتنجيس ، واقتصر المصنف على تعريف الطهارة . ولنذكر لك الباقي على طبق تعريف المصنف الآتي .

فتعريف النجاسة: صفة حكمية يمتنع بها ما استبيح بطهارة الحبث. والطاهر الموصوف بصفة حكمية يستباح بها ما منعه الحدث أو حكم الحبث. والنجس بكسر الحيم المتنجس: هو الموصوف بصفة حكمية يمتنع بها ما أبيح بطهارة الحبث. وأما يفتحها: فهو عين النجاسة، وتقدم تعريفها. والطهورية بفتح الطاء: صفة حكمية يزال بما قامت به الحدث وحكم الحبث. وهذا الوصف لايطرد اللا في الماء المطلق. والتعلهير: إزالة النجاسة أو رفع الحدث. والتنجيس: تصبير الطاهر نجسا.

وقوله: [وأقسامها] : قال الأصل الطهارة قسمان : حدثية وخبثية ، والأولى مائية وترابية ، والمائية بغسل ومسح أصلى أو بدلى . والبدلى اختيارى أو اضطرارى ،

صفالنظام يتطلب البيئة المؤمنة . والبيئة المؤمنة تتطلب الإنسان المؤمن . والإنسان لا يظل على إعانه إلا برعاية العقيدة والحرص على إحيائها في قلبه . ولذلك يعني الإسلام بالعبادات حتى تستقيم العلاقات الاجهاعية على أساس من الإيمان ؟ لأن العبادة تؤدى إلى تهيئة البيئة الإسلامية وتعبئة المسلم الصادق . ومن المؤكد أن الإيمان الإسلام أعلى في مثاليته من نظيره في النظم الحديثة . فالمقيدة الفردية – في جوهرها – تقوم على الأنانية . والعقيدة الاشتراكية تقوم – في الأصل – على اعتبار اقتصادى . ولذا فإن بعض نظمها تهدر الكيان الفردى . أما العقيدة الإسلامية فهي بسموها تعلو على حذين الفرضين وتوازن بينهما في شمول إنساني عام ، بل فوق الإنسانية ذاتها . وقد أثبت التاريخ فضل الإسلام في الهضة بالحماعة الإسلامية المسحيحة بما لا يقارن بغيره . لذا تتجه الأفكار في العالم الإسلامي الحديث إلى الرجوع للإسلام .

وما تتحصل به من الماء المطلق ، وما يتعلق به الأحكام .

فقال:

• (الطهارة صفة حكمية "بستباح بها ما منعه الحدّث أوحكم الحبّث).

والترابية بمسح فقط ، والحبثية أيضاً مائية وغير مائية ، والمائية بغسل ونضح ، وغير المائية بدابغ في كيمخت (١) فقط ، ونار على الراجح فيهما . إذا علمت ذلك فقولم : الرافع هو المطلق لاغيره ، فيه نظر بناء على الراجع . وعلى التحقيق من أن التيمم يرفع الحدث رفعاً مقيداً ، والقول بأنه لايرفعه وإنما يبيح الصلاة لاوجه له ، إذ كيف تجتمع الإباحة مع المنع أو الوصف المانع ؟ نعم الأمران معاً أي الحدث وحكم الحبث لايرفعهما إلا الماء المطلق ، وأما غيره فلا يرفعهما معاً لأن التراب إنما يرفع الحدث فقط والدباغ والنار إنما يرفعان حكم الحبث فقط .

قوله: [وأحكامها]: وهي الوجوب إذا توقفت صحة العبادة عليها أو الندب أو السُّنية إن لم تتوقف.

قوله : [والطاهر]: سيأتى في قوله: الطاهر ميتة مالادم له والحي ودمعه إلخ. وقوله : [النجس] : بينه أيضاً في باب الطاهر وفي باب إزالة النجاسة .

قوله : [وما يتعلق بذلك]: اسم الإشارة عائد على الطهارة وما بعدها ، وأفرد باعتبار ما ذكر .

قوله: [ويسمى كتاب الطهارة]: أى كما يسمى بباب الطهارة وهى تسمية قديمة . قال فى الحاشية: قال ابن محمود شارح أبى داود : قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين ، يعمى لفظة باب ، قال فى الحاشية أيضًا وانظر لفظة كتاب ، قال شيخنا فى مجموعه وانظر لفظة فصل .

قوله: [الطهارة]: هذا شروع في معناها اصطلاحاً وأمامعناها لغة فهي النظافة من الأوساخ الحسية والمعنوية كالمعاصى الظاهرة والباطنة . قال في حاشية الأصل : والحاصل أن الطهارة من التحقيق كما اختاره ابن راشد ، وتبعه العلامة الرصاع والتتائي على الحلاب والشبرخيني وشيخنا في حاشيته ، موضوعة للقدر المشرك وهو الحلوص من الأوساخ أعم من كونها حسية أو معنوية خلافاً لما قاله (ح)

⁽١) جلد الحمار أو الغرس أو البغل المدبوغ .

أقول: الطهارة القائمة بالشيء الطاهر صفة حكمية؛ أى يحكم العقل بثبوتها وحصولها فى نفسها فهى من صفات الأحوال عند من يقول بالحال، أو من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالحال؛ كالوجود والظهور والشرف والحسة؛ فإنها صفات حكمية، أى اعتبارية يعتبرها العقل. أو أنها أحوال: أى لها ثبوت فى نفسها، وليست وجودية كصفات المعانى، ولا سلبية بأن يكون مدلولها سلب شيء كالقدم والبقاء.

وقوله: (يُستباح): أى يباح فالسين والتاء للتوكيد. وقوله: (ما): كناية عن فعل أى يباح بها فعل ؟ كصلاة وطواف ومس مصحف. (مَسَعَه): أى منع منه

من أنها موضوعة للنظافة من الأوساخ ، بقيد كونها حسية ، وأن استعمالها فى النظافة من الأوساخ المعنوية مجاز ، ويدل للأول قوله تعالى: (ويطبّه ركم تَطبه برآ) (١١) ، والحجاز لا يؤكد إلا شذوذاً كما صرح به العلامة السنوسى فى شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى: (وكلبّم الله موسى تكليماً) (٢) .

قوله : [صفة]: دخل تحتها أقسام الصفات الثلاثة: المعانى والمعنوية والسلبية ، فلللك أخرج المعانى والسلبية بقوله حكمية .

قولم : [بالشيء الطاهر] : أي حيواناً أو جماداً كان الحيوان عاقلا أو لا. قوله : [يحكم العقل] تبعاً للشرع ، لأن المدار عليه .

قوله : [فهى من صفات الأحوال] إلخ : وهى على هذا القول صفة ثبوتية لاتوصف بالوجود بحيث يصح أن ترى ، ولا بالعدم بحيث لاتدرك إلا فى التعقل، بل هى واسطة بين الوصف الوجودى والاعتبارى .

قوله : أو من الصفات الاعتبارية] إلخ: هذا هوالحق. لأن الحق أن لاحال. والحال محال ، كما هو مبين في علم الكلام .

قوله: [كالوجود] إلخ : هذه الأمثلة لما فيه الحلاف.

قوله: [فإنها صفات حكمية] إلخ: توضيح للخلاف الذي ذكره أولا.

قوله: [للتوكيد] : أي زائدتان للتوكيد وليستا للطلب .

قوله: [فعل كصلاة] : يصح قراءته بالإضافة والتنوين .

قوله: [أى منع منه]: إشارة إلى أن في كلام المصنف حذفًا وإيصالاً ،

⁽١) سورة الأحزاب آية ٣٣ . (٢) سورة النساء آية ١٦٤ .

الحدث الأصغر أو الأكبر ، أو منع منه حكم الحبث . والحبث : عين النجاسة . والمانع من التلبس بالفعل المطلوب : حكمها المترتب عليها عند إصابتها الشيء الطاهر ؟ وهو أثرها الحكمي الذي حكم الشرع بأنه مانع . فالطهارة قسمان : طهارة من حدث، وطهارة من خبث، فأو في قوله : (أو حكم الحبيث) التنويع : لا التشكيك أو الشك فلا يضر ذكرها في الحد .

واعلم أنَّ الحدث لا يقوم إلا بالمكلف. وهو قسمان : أصغر وأكبر .

فالأصغر يمنع الصلاة والطواف ومس المصحف. ويزيدالأكبر منع الحلول بالمسجد، فإن كان جنابة منع القراءة أيضاً، وإن كان عن حيض أو نفاس منع الوطء. وأما حكم الحبث فيقوم بكل طاهر من بدن أو ثوب أو مكان أو غيرها. وهو يمنع

أى حذف الجار ، وإيصال الضمير .

قوله: [عين النجاسة]: أى وهو يزال بكل قلاع فلا تحصل بإزالته الطهارة الشرعية إلا في مسائل، كالاستجمار ونحوه.

قوله: [فلا يضر ذكرها في الحد]: أي التعريف، لأن المضر أو التي الشك أو التشكيك وهي التي قال فيها صاحب السلم:

ولايجوز في الحدود ذكر أو وجائز في الرسم فادر مارووا

قوله: [واعلم] إلخ: إنما قال ذلك لأن التعريف للماهية وهي مجملة، فلم يكتف به وذكر هذا الحاصل للإيضاح .

قوله: [إلا بالمكلف]: هذا الحصر مشكل، لأن المكلف هو البالغ العاقل إلخ. فيقتضى أن الصبى المميز لايقوم به الحدث، وليس كذلك. ويجاب بأن المراد بالمكلف: ما يشمل المكلف بالمندوب والمكروه فقط فيدخل المميز. وأورد أيضًا أنه يقتضى أنم المجنون والنائم لايقوم بهما الحدث، مع أنه ليس كذلك. وأجيب بأن المراد بالحدث هو الذي يتأتى رفعه. لأن المجنون حال جنونه، والنائم حال نومه لا يخاطبان برفعه، وإنما الذي يخاطب به المكلف.

قوله: [وإن كان عن حيض] إلخ: أى وإن كان الأكبر ناشئاً عن حيض أو نفاس منع الوطء، أى لا القراءة مدة سيلان الدم، وأما بعد انقطاعه وقبل العسل

الصلاة والطواف والمكث في المسجد . ثم إن أريد بالمانع ما يشمل التحريم والكراهة ، شمل التعريف الأرضية ، والاغتسالات المندوبة والمسنونة . كما يشمل طهارة المنمية ليطأها زوجها المسلم . ولا يترد الوضوء المجدد لأنه ليس فيه تحصيل طهارة ، وإنما فيه تقوية الطهارة الحاصلة ، فقد علمت أن تعريفنا الطهارة أخصر وأوضح وأشمل من تعريف ابن عرفة المشهور .

﴿ وَيُرْفَعُ بِالْمُطْلَقِ ﴾ : ضمير يرفع يعودعلى الحدث وحكم الحبث ، وأفرده الآن العطف بأو. والحدث وصف تقديرى قائم بالبدن أو بأعضاء الوضوء .

وقوله : (يرفع) : أي يرتفع ويزول برفع الله له بسبب استعمال الماء المطلق على

فتمنع القراءة لقدرتها على إزالة مانعها . انتهى تقرير الشارح .

قوله: [الأرضية والاغتسالات] إلخ: كالوضوء لزيارة الأولياء ، وللدخول على السلطان ، ووضوء الجنب للنوم ، وغسل الحائض والنفساء للإحرام والوقوف . فإن هذه الأمور منعها الحدث منع كراهة والوضوء والغسل أباحها . وأما غسل الجمعة والعيدين للمتوضئ فلم يستبح بهما ما منعه الحدث ، بل هما خارجان من التعريف كالوضوء المجدد .

قوله: [ويرفع بالمطلق] : أى لا غيره لأن التراب وإن رفع الحدث لايرفع الحبث ، والنار والدباغ وإن رفعا الحبث لايرفعان الحدث كما تقدم .

قوله: [والحدث وصف تقديرى] إلخ: وقد يطلق على نفس المنعسواء تعلق بجميع الأعضاء كالحنابة ، أو ببعضها كحدث الوضوء، لكن تسمية المنع حدثا فيه بشاعة لأنه حكم الله فلا يليق أن يسمى بذلك ، ورفعه بهذا المعى باعتبار تعلقه بالأشخاص فيرجع لمعنى الصفة الحكمية ؛ وأما باعتبار قيامه بالله فهو واجب الوجود فلا يتصور ارتفاعه ، ويطلق في مبحث الوضوء على الحارج المعتاد من المخرج المعتاد ، وفي مبحث قضاء الحاجة على خروج الحارج فله إطلاقات أربع كما علمت .

قوله : [أى يرتفع ويزول برفع الله] : أى يحكم الله بالرفع .

الوجه المعروف شرعًا الآتي بيانه من غسل أو مسح أو رش .

• (وهو ما صدر ق عليه اسم ماء بلا قيد) : يعنى أن الماء المطلق الذى يرفع الحدث وحكم الحبث هو ما صدق عليه اسم ماء من غير قيد ؛ أى ما صح إطلاق لفظ الماء عليه من غير ذكر قيد ؛ بأن يقال فيه : هذا ماء . فخرج ما لم يصدق عليه اسم الماء أصلا من الماء عليه اسمه إلا بالقيد كماء الماء أصلا من الماء البطيخ ونحوها . فهذه الأشياء ليست من الماء المطلق ، فلا يصح التطهير بها ، بخلاف ماء البحر (١) والمطر والآبار ، فإنه يصح إطلاق الماء عليها من غير قيد فيصح التطهير بها .

قوله : [من غسل] : أى فى طهارة حدث أو خبث .

قوله : [أو مسح] : أي في حدث .

قوله : [أورَش] : أى في إزالة النجاسة كما سيأتي في قوله وإن شك في إصابتها لثوب وجب نضحه .

قوله: [وهو ماصدق عليه] إلخ: الصدق معناه الحمل؛ أي ما حمل عليه اسم ماء إلخ.

قوله: [بلا قيد]: أى لازم غير منفك عنه أصلا، فكلامه شامل لما إذا صدق عليه اسم ماء بلا قيد أصلا أو مقيداً بقيد غير لازم كماء البئر مثلاكما يفيده الشارح في الحل.

قولة : [يعنى أن الماء المطلق] إلخ : أى ففرق بين قولهم الماء المطلق ومطلق ماء ، فالأول ما علمت والثانى صادق بكل ماء ولو مضافاً ، وهذا اصطلاح الفقهاء ولامشاحة فيه .

قوله : [أي ما صح إطلاق] إلخ : أي الحمل عليه والإخبار عنه .

قوله: [والآبار] إلخ: أى واو آبار ثمود، فماؤها طهور على الحق وإن كان التطهير به غير جائز . فلو وقع ونزل وتطهر بها وصلى فهل تصح الصلاة أو لا؟ استظهر الأجهوري الصحة وفي الرصاع على الحدود عدمها، واعتمدوه كما ذكره في الحاشية. وعدم الصحة تعبدي لالنجاسة الماءلما علمتأنه طهور. وكما يمنع التطهير

⁽١) روى مالك في الموطأ مرفوعاً عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه رسلم فقال: يارسول الله ، إنا نركب في البحر ونحمل معنا القليل من الماء ؟ فإن توضأنا به عطشنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور ماؤه الحل ميتنه » قال في تنوير المسالك : أخرجه الدارقطني من حديث جابر وأنس وعبد الله بن عمر .

(وإن جُمَع مِن ندى أو ذاب بعد جُمود ه): هذا مبالغة فى قوله يرفع إلخ. أى أن الحدث وحكم الحبث يرتفعان بالماء المطلق ، ولو جمع المطلق من الندى الساقط على أوراق الأشجار أو الزرع ، أو كان جامداً كالبرد والجليد، ثم ذاب بعد جموده .

د (ما لم يتغيره لوباً أو طعماً أو ربحاً بما يفارقه عالباً من طاهر ، أو بجس مُخالط

بمائها يمنع الانتفاع به فى طبخ وعجن لكونه ماء عذاب، ويستثنى منها البئر التى كانت تردها الناقة فإنه يجوز التطهير والانتفاع بمائها ، وكما يمنع التطهير بمائها يمنع التيمم بأرضها أى يحرم ، وقيل بجوازه وصححه التتائى . وما قيل فى آبار تمود يقال فى غيرها من الآبار التى فى أرض نزل بها العذاب كديار لوط وعاد انتهى من حاشية الأصل .

قوله: [و إن جمع من ندى] : أى ولو تغيرت أو صافه لأنه كالقرار ، ولا يخص بتغير الريح ولا بما جمع من فوقه خلافاً للأصل والحرشي

قوله : [أو ذاب] إلخ : أَى تميع سواء كان بنفسه أو بفعل فاعل .

قوله : [كالبرد] : هو النازل من السهاء جامداً كالملح قال تعالى: (وينزُّل من السَّماء من جبال فيها من بَرَد) (١) .

قوله : [والحلَّيد]: هوما ينزل متصلا بعضه ببعض كالحيوط. وأدَّ خلَت الكاف الثلج وهو ما ينزل ماثعا ثم يجمد على الأرض .

قوله: [ما لم يتغير أوناً] إلخ: ما مصدرية ظرفية، أى مدة عدم تغيره. و [لوناً] و [ما] عطف عليه منصوب على التمييز المحوّل على الفاعل، كما يفيده الشارح فى الحل. ولون الماء الأصلى البياض. وأما قولم فى تعريفه: الماء جوهر سيال لالون له يتلون بلون إنائه، فإن ذلك فى مرأى العين لشفافيته. وقول السيدة عائشة رضى الله عنها: «ما هو إلا الأسودان الماء والتمر «(٢) تغليب التمرأو للون إنائه، وأما قوله: [أو ريحاً] قال ابن كمال باشا من الحنفية: لابد من التجوز فى قولم تغير ريح الماء؛ إذ الماء لاريح له أصالة أى فالمراد طرو ريح عليه. (انتهى بالمعبى من شيخنا فى مجموعه).

⁽١) سورة النور آية ٢٣ .

⁽ ٢) حديث عائشة ، متفق عليه رواه البخاري وغيره .

أو ملاصق ، لا مجاور): يعنى أن الماء المطلق يرفع الحدث وحكم الحبث مدة كونه لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بشيء شأنه مفارقة الماء غالباً من طاهر (۱)-كلبن وسمن وعسل وحشيش وورق شجر ونحوها . أو نجس (۲)-كدم وجيفة وخمر ونحوها . فإن تغير بشيء من ذلك سلب الطهورية فلم يرفع ما ذكر . ومحل سلبه الطهورية إن خالط شيء مما ذكر الماء ، بأن امتزج به أو لاصقه ، كالرياحين المطروحة على سطح الماء ، والدهن الملاصق له ، فنشأ من ذلك تغير أحد أوصاف الماء ، لا إن جاوره ، فتكيف الماء بكيفية المجاور ، فلا يضر . ومن المجاور : جيفة مطروحة خارج

وحاصل الفقه في المتغير أحد أو صافه بالمفارق غالبًا _ إنكان نخالطًا أو ملاصقًا _ أن يقال : إما أن يتحقق التغير أو يظن أو يشك أو يتوهم ، فهذه أربع صور مضروبة في الأوصاف الثلاثة باثني عشر ، وهي مضروبة في المخالط والملاصق ؛ فالحاصل أربع وعشرون صورة . فإن كان التغير محققًا أو مظنونًا ضرّ فالحارج اثنا عشر . فإن كان مشكوكًا أو متوهمًا فلا يضر ، فهذه اثنا عشر أيضاً . وأما الحجاور فلا يضر التغير به مطلقًا في اثني عشر وهي تغير أحد أو صافه تحقيقًا أو ظننًا أو توهمًا ، فالجملة ست وثلاثون صورة ، وقد علمتها . وخلاف هذا لا يعول عليه ، انتهى بالمعنى من حاشية الأصل .

قوله: [من طاهر]: أي وحكمه كمغيره ، وكذلك قوله أو نجس .

⁽١) الماء إذا خالطه طاهر فتغيرت أحد أوصافه طاهر غير مطهر عنه الشافعي ومطهر عند أب حنيفة ، مالم يكن التغير عن طبخ .وجاء بكتأب الوضو بصحيح البخارى : «باب لا مجوز الوضو بالنبيذ ولا المسكر» . وكرهه الحسن (البصرى) وأبو العالمية . وقال عطاء (ابن أبي رباح): التيمم أحب إلى من الوضوه بالنبيذ واللبن » . وقال الحافظ ابن حجر في الفتح في قول الحسن: رواء ابن أبي شية . وعبد الرزاق من طريقين بما يفيد التنزيه في الكراهة . وأن ماذهب إليه الأوزاعي من جواز الوضوء بالأنبذة عن قول على وابن عباس لم يصح عنهما وبين رأى الأحناف وخلافهم فيه .

⁽٢) اختلفت المذاهب في الماء إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أرصافه . فقال البعض: يكون طاهراً كثيراً كان أو قليلا . وبه قال الظاهرية . وفرق البعض بين القليل والكثير على خلاف في حده وأجمعوا على أن الماء الكثير لا تفسده النجاسة القليلة .

الماء فتغير ربح الماء منها ، أو بخرت الآنية ببخور وصب فيها الماء بعد ذهاب اللخان، أو وضع ربحان فوق شباك قلة بحيث لم يصل الماء فتكبيف الماء بريح ذلك، فإنه لا يضر. بخلاف ما لو صب الماء قبل ذهاب دخان البخور أو وصل الربحان للماء فإنه يضر.

• (لا إن تغير عمقر أو مسر من أجزاء الأرض كالمغرة وملح ، أو بما طرح منها ولوقصداً) : هذا معطوف بلا الناقية على مفهوم قوله ما (لم يتغير) إلخ . كأنه قيل : فإن تغير بمايفارقه غالباً ضر تغيره ، لا إن تغير الماء بمقر الماء أو تغير بمره أى بما مر عليه حال كون المغير من أجزاء الأرض ، كالمغرة بفتح الميم والملح والكبريت والداب ، فإنه لا يضر . وكذا لا يضر التغير بما طرح فيه من أجزاء الأرض كالملح أو الطفل ونحو ذلك ولو قصداً . وقول الشيخ والأرجح : السلب بالملح ضعيف .

قوله : [فتغير ريح الماء منها] : بل ولو فرض تغير الثلاثة لايضر ، وإنما اقتصرالشارح على الريح لكونه الشأن .

قوله: [وصب فيها الماء] إلخ: ما قاله الشارح في هذا المثال مثله في الحاشية تبعًا للأجهوري ، وبحث فيه شيخنا في مجموعه بقوله قد يقال إن الإناء اكتسب الربح وهو ملاصق.

قوله : [قبل ذهاب دخان] إلخ: أى ولو بكبريت و نحوه من أجزاء الأرض كما قال (عب) واعتمده في الحاشية .

قوله: [لا إن تغير بمقر]: أى قرار أقام عليه الماء. وقوله: أو [بمر]: أى موضع مر عليه الماء ومثل ذلك أوانى الفخار المحروق والنحاس إذا سخن الماء فيها وتغير . قوله: [وقول الشيخ] إلخ: حاصله أن المتأخرين اختلفوا فى الملح المطروح قصداً . فقال ابن أبى زيد: لاينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب . وقال القابسى : إنه كالطعام فينقله واختاره ابن يونس وهو المشار له بقوله والأرجح إلخ . وقال الباجى : المعدنى كالتراب والمصنوع كالطعام . فهذه ثلاث طرق للمتأخرين . أبه اختلف من بعدهم : هل ترجع هذه الطرق إلى قول واحد؟ فيكون من جعله كالتراب أراد المصنوع ؟ وحينئذ، فقد اتفقت الطرق على أراد المصنوع يضر ، وهذا هو الشق الأول من التردد فى كلام الشيخ خليل ،

(أو بمُتَوَلِد منه أو بطُول مُكَثُن): لا يضر تغير الماء بشيء تولد منه، كالسمك والدود والطحلب بفتح اللام وضمها ، وكذا إذا تغير الماء بطول مكثه من غير شيء ألتى فيه ، فإنه لا يضر .

(أو بدابيغ طاهر كقبطرآن ،أو بما يتعسر الاحتراز منه ؛ كيت بن أو ورق شجر) : يعنى أن الجلود التي أعدت لحمل الماء كالقرب والدلاء التي يستى بها ، إذا دبغت بدابغ طاهر كالقطران والشب والقرظ ، ثم وضع فيها الماء لسفر أو غيره فتغير من أثر ذلك الدابغ ، فإنه لا يضر ؛ لأنه كالمتغير بقراره . وكذا إذا تغير بما يعسر الاحتراز منه ، كالمتبن وورق الشجر الذي يتساقط في الآبار والبرك من الربح ، وسواء كانت الآبار أو الغدران في البادية أو الحاضرة ؛ إذ المدار على عسر الاحتراز .

وهو قوله: (١) [وفي الاتفاق على السلب به إن صنع تردد]. وأما إن كان غير مصنوع ، ففيه الخلاف المشار له بقوله: [ولو قصداً]. وترجع هذه الطرق إلى ثلاثة أقوال متباينة: فن قال: لايضر، مراده: ولو مصنوعاً ، ومن قال: يضر، مراده: ولو معدنياً . فالمصنوع فيه خلاف كغيره . وهذا هو الشق الثاني من التردد، وهو المحذوف في كلام خليل تقديره: وعدم الاتفاق، وهو صادق بالأقوال الثلاثة (انتهى من حاشية الأصل). فإذا علمت ذلك، فا قاله شارحنا هو المعول عليه. فلا ضرر بالملح ولو مطروحاً قصداً أو مصنوعاً – ما لم يكن من النبات – كما ذكره شيخنا في مجموعه . قوله: [كالسمك] إلى عيث كان حيثاً فلا يضر التغير به ولو تغيرت قوله: [كالسمك] إلى قصداً، وأما إن مات فيضر اتقاقاً ، وأما خر ؤه فنظر أوصافه الثلاثة . ولو طرح قصداً، وأما إن مات فيضر اتقاقاً ، وأما خر ؤه فنظر

قوله: [والطحلب]: أي مالم يطبخ.

فيه الأجهورى واستظهر بعض تلامذته الضرر وبعضهم عدمه .

قوله: ﴿ يعنى أَن الحلود] إلخ: لامفهوم لها بل كل ما فيه مصلحة لأوانى الماء حكمه كالدباغ لايضر التغير به مطلقًا لونًا وطعمًا و ريحًا فاحشًا أو لا .

قوله: [على عسر الاحتراز]: وكل هذا ما لم يكن التغير بروث المواشى : والدواب وبولها وإلا ضركما ذكره خليل وشراحه .

⁽١) وهوقوله . أى قول خليل فى مختصره . ونصه : « والأرجح السلب بالملح . وفى الاتفاق على السلب به – إن صنع – تردد » . بلغة السالك – أول

وما فى كلام الشيخ مما يخالف ذلك ضعيف . بخلاف ما لو تغير بالتبن أو ورفى الشجر فى الأوانى أو بما ألقى منهما فى الآبار يفعل فاعل ، فإنه يضر لعدم حسر الاحتراز منه .

(ولا إن خفّ التغير بآلة سقى من حبل أو وعاء أو تغير بأثر بتخور أو قطران كتجر مه إن رسب): هذا معطوف على قوله: لا إن تغير أى: وكذا لا يضر تغير الماء إذا كان التغير خفيفًا بآلة سقى ؛ من حبل ربط به قواديس السانية ، أو علقت به الدلاء أو تغير بنفس الوعاء ، كالدلاء والقواديس وكذا . إذا تغير بأثر بخور بخربه الإناء ثم زال دخانه وبتى الأثر ، فوضع فيه الماء ، أو بأثر قطران دهن به الإناء من غير دبغ به . وكذا إذا رمى القطران فى الماء فرسب فى قراره فتغير الماء به ، فإنه لا يضر على الأصح . لأن القطران كانت تستعمله العرب كثيراً فى الماء عند الاستقاء وغيره ، فتسومح فيه ؛ لأنه صار كالتغير بالمقر ، وليس غير المتغير بالمقر ، وليس غير المتغير بالمقر ، وليس غير المتغير بالمقر .

قوله: [ولا إن خف التغير]: لم يفرق بين البيتن وغيره إلا فى هذه المسألة ؛ وهى تغير الماء بالآلة التى يخرج بها . وفى (بن): أعلم أن التغير إما بملازم غالبنا ، فيغتفر . أو بمفارق غالبنا ودعت إليه الضرورة — كحبل الاستقاء ؛ ففيه ثلاثة أقوال ذكرها ابن عرفة : قيل : إنه طهور وهو لا بن زرقون . وقيل ، ليس بطهور ، وهو لا بن الحاج . والثالث لا بن رشد : التفصيل بين التغير الفاحش وغيره وهو الراجح . ولذا اقتصر عليه خليل وتبعه المصنف .

• قوله: [بآلة سقى]: هذا أشمل من قول المختصر حبل السانية فإنهم قالوا لامفهوم لحبل ولالسانية، بل منى تغير الماء بآلته ولم تكن من أجزاء الأرض يفصل فيها بين الفاحش وغيره.

قوله : [فتغير الماء به] : أى ريحه ، أو ما لونه أو طعمه فيضر (١) حيث لم يكن دباغا كذا في الأصل .

⁽١) قال البخارى فى كتاب الرضوء : باب ما يقع من النجاسات فى السمن والماء : ووقانى الزهرى لا بأس بالماء ما لم يغيره طعم أو ريح أو لون القال ابن حجر فى الفتح : فيه حديث مرفوع ؟ إنما لم يخرجه البخارى (يمنى علقه فى ترجمة الباب)لاختلاف وقع فى إسناده لكن رواته ثقاة وصححه جماعة من الأممة . وقد أخرجه ابن ماجة من حديث أبى أمامة وإسناده ضعيف وفيه اضطراب .

(أوشك فى مغيره: هل يضر؟): يعنى إذكان الماء متغيراً، وشك فى مغيره، هل هو من جنس ما يضر؟ كالعسل والدم، أو هو من جنس ما لا يضر؟ كالمغرة والكبريت وطول المكث ؟ فإنه لا يسلب الطهورية ويجوز التطهير به .

(أوفى ماء (١) جُعل فى الفم ، هل تَخَيَّر ؟ أو فيا خُلُطَ بَدُوافق ، هل يُغيَّر لوخالف؟): يعنى إذا جعل الماء فى الفم ، وحصل شك فيه هل تغير بالريق أولا، فإنه يجوز التطهير به . وأولى إذا ظن عدم التغير . بخلاف ما إذا ظن التغير ، فإنه لا يجوز التطهير به . وكذا إذا شك فى الماء المخلوط بشىء موافق لأوصافه ؛ كما لو خلط بمياه الرياحين المنقطعة الرائحة ، هل تُغيره لو كانت غير منقطعة الرائحة أولا تُغيره لو تعانى عطف على قوله: فى مغيره ، فقوله : أو فى ماء جعل ، عطف على قوله: فى مغيره ،

قوله: [أو شك] إلخ: هو بالبناء للمفعول أى وقع التردد على حد سواء فى هذا المغير . ومفهوم شك أنه لو ظن أو تحقق أن مغيره يضر أنه يعمل على ذلك . والوهم أولى من الشك فى عدم الضرر .

فقوله : [. هل يضر] تصوير لقوله : [أو شك].

قوله : [أو فى ماء بععل فى الفم] إلخ: حاصل ما قاله المصنف والشارح فى الماء المطلق المجعول فى الفم إذا حصل فيه شك ، هل تغير بالريق أم لا ؟ أنه لا يضر وأولى إذا ظن عدم التغير أو تحقق ، بخلاف ما إذا ظن التغير فإنه لا يجوز التطهير به ، وأولى إذا تحقق التغير ، وهذا حمل منه للخلاف بين ابن القاسم وأشهب على اللفظى ، وهو المعتمد فقول أشهب بالضرر محمول على ما إذا تحقق التغير أو ظن ، وقول ابن القاسم بعدم الضرر محمول على ما إذا شك فى التغير أو ظن عدمه أو تحقق .

قوله : [أو فيما خلط بموافق] إلخ : حاصل ما قاله المصنف والشارح فيا إذا خالط الماء المطلق – شيء أجنبي موافق لأوصافه كماء الرياحين المنقطعة الرائحة وماء الزرجون – بفتح الزاى – أى حطب العنبأنه لو قدر مخالفاً ولم يغيره تحقيقاً أو ظناً و ظناً لا يضر من غير خلاف ، ولو كان يغيره تحقيقاً أو ظناً لم يضر على الراجح. وأصل المسألة خمس وأربعون صورة لأن الماء المطلق إما قدر آنية الوضوء ، أو أقل منه : أو أكثر ، وفي كل إما أن يخلط بمساو له أو أقل أو أكثر ، فهذه تسع وفي كل – منه : أو أكثر ، وفي كل إما أن يخلط بمساو له أو أقل أو أكثر ، فهذه تسع وفي كل –

⁽١) في بعض النسخ : « أو فيها جعل » .

أى أو شك فى الماء الذى جعل فى الفم، وقوله هل تغير ؟ تفسير الشك. وكذا يقال في بعده .

(كَتَحَقِّقِهِ عِلَى الأرجح): هذا تشبيه في عدم الضرر. يعني أن الماء المخلوط عوافق لا يضر التطهير به ، ولو جزمنا بأنه لو كان ما خالط مخالفاً له لغيره على الأرجح . وجميع ما في كلام الشيخ مما يخالف هذا ضعيف عند الأشياخ .

(وحُكُمه كمعُنيسره): يعنى أن الماء المتغير بما يفارقه غالبنا حكمه في الاستعمال وعدمه كحكم مغيره ، فإن تغير بطاهر فالماء طاهر غير طهور يستعمل في غير الطهارة . وإن تغير بنجنس فالماء متنجس لا يستعمل في طهارة ولا غيرها إلا في نحو سفى بهيمة أو زرع كما سيأتى .

لوقد رنحالفاً إما أن يتحقق عدم التغير، أو يظن عدمه، أو يشك، أو يتوهم، أو يتحقق التغير. فهذه خمس مضروبة في التسع بخمس وأربعين صورة منها سبع وعشرون لاضرر فيها قطعاً ؛ وهي ما إذا تحقق عدم التغير، أو ظن عدمه، أوشك. فهذه ثلاث صور مضروبة في التسع وهي داخاة في قول المصنف، وفيا خلط بموافق، هل يغير لو خالف ؟ لأن موضوعه الشك في التغير على تقدير المخالفة، فن باب أوني تحقق العدم وظنه. والماذية عشر الباقية حاصاة من ضرب تحقق التغير من المصنف اعتمده في الحاشية وذكره (شب) أيضاً تبعاً لابن عبد السلام بناء من المصنف اعتمده في الحاشية وذكره (شب) أيضاً تبعاً لابن عبد السلام بناء على تقدير الموافق غير مخالف. والخالفة لا تضبط، والشريعة السمحاء تقتضي طرح على تقدير الموافق غير مخالف. والخالفة لا تضبط، والشريعة السمحاء تقتضي طرح ذلك. ومقابل الأربح يقول بتقدير الموافق مخالفاً ، ويحكم بالمضرر عند تحقق ذلك. ومقابل الأربح يقول بتقدير الموافق مخالفاً ، ويحكم بالمضرر عند تحقق التغير أوظنه . وقد ارتضاه الشيخ في قراءة (عب) وتبعه شيخنا في مجموعه . وعن الشيخ أبي على الشيخ أبي على المربن نقلاعن بعض الشروخ : وهذا هو الظاهر (اه). والثان تقول كلام أبي على ظاهر حيث كان عند المخالفة يحصل التغير تحقيقاً أو ظنيًا . وأما لو شاك في التغير ظاهر حيث كان عند المخالفة يحصل التغير تحقيقاً أو ظنيًا . وأما لو شاك في التغير فلا وجه لظهوره . وهذا الحاصل زبدة ما قالوه في هذه المسألة فليحفظ .

قوله: [وحكمه كمغيره]: جملة مستأنفة جواب عما يقال إذا كان التغير بالمفارق يسلب الطهورية فهل يجوز تناوله في العادات أو لايجوز تناوله فيها؟ قوله: [كما سيأتى]: أى فى آخر فصل الطاهر، فى قوله: وجاز انتفاع بمتنجس

(وكُرْهِ مَاءٌ يسير استُعمل في حَدَث، أو حَلَيْتْ به نجاسة لم تُغيَّرُه ،
 أو وَلَغَ فيه كُلبٌ ، ومُشْمِسٍ بقُطرٍ حارً) : هذا شروع في المياه المكروهة الاستعمال .

في غير مسجد وآدمي .

قوله : [وكره ماء] إلخ: الكلام علىحذف مضاف أى استعماله .

وقوله : [استعمل] : صفته .

وقوله : [فحدث] : تنازعه كلمن استعمال المقدر واستعمل المذكور ، فكأنهقال : « وكره استعمال ماء في حدث استعمل في حدث ». وحاصل ما قاله المصنف والشارح أن الماء اليسير الذي هي قدر آذية الغسل فأقل، المستعمل في حدث، يكره استعمالُه فى حدث بشر وط ثلاثة : أن يكون يسيراً ، وأن يكون استعمل فى رفع حدث لاحكم حبث ، وأن يكرن الاستعمال الثانى فى رفع حدث . فصار المأخوذ من المن والشرح أن الماء المستعمل في حكم خبث لايكره له استعماله ، وأن الماء المستعمل في حدث لايكره استعماله في حكم خيث . وهذا ما نقله زروق عن ابن رشد وهو خلاف ما ذكره شيخنا في مجموعه . وحاصل ما ذكره: أن الماء اليسير المستعمل في حدث متوقف علىطهور، ولو غُسُل ذمية من الحيض ليطأها زوجها ــ فإنه رفع حدثًا في الجملة _ أوغسلة ثانية أو ثالثة، لأنهما من توابع رفع الحدث ، حتى قال القراف ينوى أن الفرض ما أسبغ من الحميع والفضيلة الزائدة، فبالحملة الكل طهارة واحدة ، والحبث كالحدث لانحق رابعة ، وغسل ثوب طاهر مما لايتوقف على طهور يكره استعمال ما ذكر في مثله (اه. بالمعني) أي يكره استعماله في حدث ولو غسل ذمية أو غسلة ثانية أو ثالثة أوحكم خبث ، وهذا هو المعول عليه . وحاصل الفقه أن صور استعمال الماء المستعمل خمس وعشرون صورة ، لأن استعماله أولا إما في حدث أو حكم خبث ، وإما في طهارة مسنونة أو مستحبة ، وإما في غسل إناء . وكل من هذه اذا استعمل ثانياً فلابد أن يستعمل في أحدها ؟ فالمستعمل في حدث أو في حكم خبث يكره استعماله في مثلهما فهذه أربع . وكذا بكره استعماله فى الطهارة المسنونة والمستحبة ، فهذه أربع أيضاً ولايكره استعماله في غسل كالإناء، وهانان صورتان. والمستعمل في الطهارة المسنونة والمستحبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الحبث . وفي الطهارة المسنونة والمستحبة على أحد الترددين ، فهذه تمانية، لا في غسل كالإناء . فهانان اثنتان والمستعمل في غسل كالإناء لايكره

استعماله في شيء فهذه خمس (اه من حاشية الأصل بتصرف).

• تنبيه: علَّت كراهة الاستعمال بعلل ست ، أولها : لأنه أديت به عبادة ، ثانيها: لأنه رفع به مانع ، ثالثها: لأنه ماء ذنوب ، رابعها : للخلاف في طهوريته ، خامسها : لعدم أمن الأوساخ ، سادسها : لعدم عمل السلف . وأوجه تلك العلل مراعاة الحلاف وهو علة كراهة استعمال الماء القليل الذي حلته نجاسة ، وعلة كراهة استعمال الماء اللدي حلته نجاسة ، وعلة كراهة استعمال الماء اللدي ولغ فيه كلب .

• مسألة : لوجمعت مياه قليلة مستعملة أوحلتها نجاسة ولم تغيرها فكثرت هل تستمر الكراهة لأن ماثبت للأجزاء يثبت للكل ؟ وهو ما للحطاب . واستظهر ابن عبد السلام نفيها . قيل: وعليه فالظاهر لاتعود الكراهة إن فرق لأنها زالت ولا موجب لعودها ، وقد يقال : له موجب وهو القلة، والحكم يدور مع العلة . ويجزم بزوال الكراهة إذا كانت الكثرة بغير مستعمل .

• مسألة أخرى: الاستعمال عند أصحابنا بالدلك لا بمجرد إدخال العضو، والظاهر الكراهة في استعماله، وإن لم يتم الوضوء سواء قلنا إن كل عضو يطهر بانفراده أولا يرتفع الحدث إلا بكمال الأعضاء، خلافا لما في (عب) من التفصيل. (اه. بالمعنى من شيخنا في مجموعه).

[أوحلت به] إلخ: حاصل فقه المسألة أن الماء اليسير وهو ما كان قدر آنية الغسل فأقل إذا حلت فيه نجاسة يكره استعماله بقيود سنة: الأول: أن يكون يسيراً كما تقدم. الثانى: أن تكون النجاسة كالقطرة. أى نقطة المطر المتوسطة ففوق. الثالث: عدم التغيير. الرابع: أن يوجد غيره. الحامس: أن يستعمل فيا يتوقف على طهور. السادس: أن لا يكون له مادة. فإن تغير منع استعماله فى العادات والعبادات. وإن أخل شرط من باقى الشروط فلا كراهة.

قوله: [أوولغ] إلخ: معطوف على [حلت] وهو بفتح اللام في الماضي والمضارع وحكى كسرها في الماضي ؛ أى أدخل لسانه فيه وحركه. فإنه يكره استعماله حيث كان يسيراً ولم يتغير ووجد غيره ، ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة، لا إن لم بحرك لسانه، ولا إن سقط منه لعاب في الماء من غير إدخال فلا كراهة . والحاصل أن حكمه حكم الماء الذي حلته نجاسة يكره استعماله في ايتوقف على طهوره ولايكره استعماله في العادات .

قهله : [ومشمس] : معطوف علىماء بقطع النظر عن وصفه باليسير ، وهو صفة

ولا تكون الكراهة، إلا في الماء اليسير فيا قبل المشمس. واليسير: ما كان كانية المغتسل كالصاع والصاعين والكثير ما زاد على ذلك، أى وكره استعمال ماء سير في رفع حدث قد كان استعمل أو لا في رفع حدث (١). فالقيود ثلاثة: أن يكون يسيراً، وأن يكون استعمل في رفع حدث لا حكم خبث، وأن يكونالاستعمال الثاني في رفع حدث. والمراد بالمستعمل في حدث: ما تقاطر من الأعضاء أو غسلت فيه. وأما أو اغترف منه وغسلت الأعضاء خارجه فليس بمستعمل. وعلم أن استعماله في تطهير حكم الحبث غير مكروه، كالذي رفع به حكمه، لم يكره في الحدث إذا لم يتغير. وكذا يكره اليسير الذي حلت فيه نجاسة ولم تغيره لقلتها ولو من حيث. وقول الرسالة: وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم تغيره ضعيف، وإن كان هو قول ابن القاسم. وكذا اليسير الذي ولغ فيه كلب؛ فإنه ضعيف، وإن كان هو قول ابن القاسم. وكذا اليسير الذي ولغ فيه كلب؛ فإنه

لموصوف محذوف على حذف مضاف تقديره: وكره استعمال ماء مشمس إلخ. وهذه الكراهة طبية لاشرعية لأنها لاتمنع من إكمال الوضوء أو الغسل، بخلاف مالو كانت كراهته لشدة حرارته، والفرق بين الكراهتين أن الشرعية يثاب تاركهابخلاف الطبية؛ وماقلناه من أنها طبية، هو ماقاله ابن فرحون والذي ارتضاه الحطاب أنها شرعية.

قوله : [كَنَانَية المغتسل] : أي ولو للمتوضى والمزيل لحكم الحبث.

قوله : [لا حكم خبث]: قد علمت ما فيه .

قُولُه : [في رفع حدث] : أي أو حكم خبث .

قُولِه : [فليس بمستعمل] : أي ولم ينو الاغتراف خلافاً للشافعية .

قوله : [غير مكروه] : قد علمت ما فيه أيضاً .

قوله : [لقلتها] : لا مفهوم له بل المدار على عدم التغير .

قوله : [و إن كان هو قول ابن القاسم] : أى فلا غرابة فى ضعفه و إن كان .

⁽١) اختلفت المذاهب في الماء المستعمل في الطهارة . فقال أبو حنيفة والشافعى : لا يجوز التطهر به، وشد أبويوسف فقال نجس وقال قوم بالكراهية ولم يجيزوا التيمم مع وجوده . وقال بعض التابعين والظاهرية لا فرق بيئه وبين المطلق وعند الحنابلة أن المستعمل في الوضوه طاهر غير مطهر وعن أحمد أنه مطهر وفيها استعمل في غيره تفصيل . وجاء في صحيح البخاري - كتاب الوضوه : باب و استعمال فضل وضوه الناس (أي جوازه عند البخاري) وأمر جرير بن عبد الله أمله أن يتوضئوا بفضل سواكه » . قال ابن حجر في الفتح : هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة والدارقطني فأخرجه مرفوعاً من حديث أنس : وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بفضل سواكه » وسنده ضعيف . وسئل أحمد عن ذلك فقال : وكان يدعل السواك في الإناء و يستاك فإذا قرخ توضأ بذلك الماء » .

يكره استعماله ، وسيأتى أنه يندب إراقته ، وغسل الإناء سبعاً ، وهذا ظاهر فى كراهة استعماله فى الحدث والحبث .

وكذا يكره الماء المشمس أى المسخن بالشمس فى الأقطار الحارة كأرض الحجاز، لا فى نحو مصر والروم، وقيد بعضهم الكراهة أيضًا بالمشمس فى الأوانى النحاس ونحوها لا الفخار، وقيل لا يكره مطلقًا.

• (كاغتسال براكد): هذا تشبيه فى الكراهة؛ أى أنه يكره الاغتسال من الجنابة ونحوها فى ماء راكد أى غير جار ؛ كحوض ولو كان كثيراً ما لم يستبحر كبركة وغدير. وما لم تكن له مادة، وإلا لم يكره إلا أن يكون الذى له مادة قليلا فى نفسه فيكره أيضاً.

، (وراكد مات فيه بمَرَّى ذو نفس (١)سائلة ولوكانله مادَّة . وندب نَـزْحٌ لظنَّ زوال الفضلات ، لا إن أُخرِج حيًّا أو وقع ميتًا) : قوله : راكد بالرفع عطف على [ما] :

قوله: [ونحوها] : كالرصاص والقصدير لأنها تورث البرص ، فتحصّل أن الكراهة بقيود ثلاثة : أن يكون الماء مسخناً بالشمس في أوان نحو النحاس من كل ما يمد نحت المطرقة غير النقدين ، وغير المغشّى بما يمنع اتصال الزهومة بالبلاد الحارة كما يؤخذ من الأصل.

قوله: [كاغتسال براكد] إلخ: حاصل ما فيه أن مالكاً يتمول بكراهة الاغتسال في الماء الراكد كان يسيراً أو كثيراً ، والحال أنه لم يستبحر ولم تكن له مادة سواء كان جسد المغتسل نقياً من الأذى أو لا ، ولكن لايسلب الطهورية . فإن كان يسلبها منع الاغتسال فيه في فيل مالك حالة جواز للاغتسال فيه ، بل إما المنع أو الكراهة . وهي عنده تعبدية . وقال ابن القاسم: بحرم الاغتسال فيه إن كان يسيراً وبالجسد أوساخ ؛ وإلا جاز بلاكراهة ، فقول المصنف: [كاغتسال براكد] لا يصح حمله على قول ابن القاسم ، وإنما يحمل على كلام مالك .

قوله: [مات فيه] إلخ: سيأتى محترزهذا وهوشيئانخروجه حيثًا ووقوعه ميتًا، أما الأول فمتفق عليه ، وأما الثانى فقال (بن) عن ابن مرزوق الوقوع ميتًا كالموت فيه ، ولكن مامشى عليه المصنف ظاهر التعليل الآتى وهو زوال الرطوبات التي تخرج عند الموت .

⁽١) ذو نفس : النفس أى الدم . ومند نفست المرأة ، فهي نفساء .

أى وكره ماء راكد — أى استعماله فى حدث أو خبث إذا مات فيه حيوان برى بفتح الباء نسبة للبر ضد البحر — بقيوده الآتية قبل النزح منه ، لأنه ماء تعافه النفوس ، ولو كثر أو كانت له مادة كالبئر . وإذا مات الحيوان البرى فى الماء القليل أو الكثير — له مادة أو لا — كالصهاريج ، وكان له نفس سائلة — أى دم يجرى منه إذا جرح — فإنه يندب النزح منه بقدر الحيوان من كبر أو صغر وبقدر الماء من قلة وكثرة إلى ظن زوال الفضلات ، خرجت من فيه حال خروج روحه فى الماء . وينقص النازح المدلو لئلا تطفو الدهئية فتعود للماء ثانياً .

والمدار على ظن زوال الفضلات ، ولهذا حذفنا من المتن قول الشيخ : « بقدرهما » ، فلو أخرج الحيوان من الماء قبل موته أو وقع فيه ميتاً أو كان الماء بجارياً أو مستبحراً كغدير عظم جداً ، أو كان الحيوان بحرياً كحوت ، أو برياً ليس له نفس سائلة كعقرب وذباب ، لم يندب النزح فلا يكره استعماله كما لا يكره بعد النزح . وهذا ما لم يتغير الماء بالحيوان المذكور . فإن تغير لوناً أو طعماً أو ربحاً تنجس لأن ميته نجسة .

ولو زال تَغَيُّرُ متنجس بغير إلقاء طاهر فيه، لم يَـطُ هـُـرُ): يعنى إذا تغير الماء

قوله: [بقيوده]: متعلق باستعماله، وقبل النزح ظرف له. والقيود الآتية ستة، وهى: مات الحيوان البرى فى الماء القليل أو الكثير إلخ، وكان له نفس سائلة، ولم يغير كما يأتى فى آخر عبارة الشارح.

قوله: [لأن ميتته نجسة]: أى لكونه برياً ذا نفس سائلة ، وأما لوكان بحرياً أو برياً لانفس له سائلة وتغير الماء به ، فهو طاهر غير طهور ومفهوم قول الشارح وكرمماء] أنه لو وقع في طعام ومات فيه أو وقع ميتاً أنه يجرى على حكم الطعام الذي حلته نجاسة الآتى . وإن وقع حياً وخرج كذلك ، فإن كان يغاب على حسده النجاسة عمل عليه وإلا فلا ضرر لأن الطعام لا يطرح بالشك .

قوله: [لم يطهر]: هذا قول ابن القاسم وقال (بن) الأرجع أنه يطهر وهو قول ابن وهب ظن مالك، واعتمد الأجهوري و (عب) أنه لا يطهر .و رجع ابن رشد ما لابن وهب وفيه نظر (ا ه تقرير الشارح) .

قوله : [فى حدث أو خبث] : المراد كل ما توقف على طهور .

محلول نجاسة فيه ثم زال تغيره لا بصب شيء طاهر فيه بل بنفسه - فإنه يكون باقياً على تنجيسه . ولا يستعمل في عبادة أو عادة ، خلافاً لمن قال إنه إذا زال تغيره بنفسه طهر لأن علة تنجيسه تغيره وقد زالت . وأما لو زال تغيره بصب ماء مطلق فيه ولو قل لعادت له الطهورية . وكذا إذا زال بسقوط شيء طاهر فيه كتراب أو طين فإنه يكون طهوراً إذا زال أثر ما سقط فيه . ومفهوم متنجس: أنه لو زال تغير الطاهر بنفسه لكان طهوراً .

قوله : [لعادت له الطهورية] : أي اتفاقاً .

قوله: [فإنه يكون طهوراً]: قال شيخنا في مجموعه: حاصل ما أفاده الأجهوري وتلامدته والزرقاني وابن الإمام التلمساني: إذا زال تغير النجس بنحو تراب، فإن ظن زوال أوصاف النجاسة طهر ، وإن احتمل بقاؤها، غاية الأمر أنها خفيت بالمخالط فنجس.

وبعد ، فالقياس في غير صب المطلق تخريج الفرع من أصله على ما سبق في المخالط الموافق . وقد سبق أن الأظهر فيه الضرر ، فلذا اعتمدنا هنا بقاء النجاسة تبعاً للأجهوري و (عب) و (شب) و (خش) و إن اعتمد (بن) الطهورية (اه) .

قوله: [لكان طهوراً]: أى اتفاقاً ومفهومه أيضاً أنه لو زال تغير نفس النجاسة كالبول فنجس جزماً؛ لأن نجاسته لبوليته لالتغيره، ولا وجه لما حكى عن ابن دقيق العيد من الحلاف فيه كما فى (شب). (اه شيخنا فى مجموعه).

فصل : في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة

• (الطاهير : الحي ، وعر قه ، ود معه وم خاطه ، ولعابه ، وبيضه ، إلا المد روما خرج بعد موته). الأصل في الأشياء الطهارة . فجميع أجزاء الأرض وما تولد منها طاهر ، والنجاسة عارضة . فكل حي ولو كلباً وخنز برأ - طاهر ، وكذا عرقه وما عطف عليه ،

فصل : . هو لغة الحاجز بين الشيئين، واصطلاحاً اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة تحتباب أو كتاب غالبـًا .

ولما قدم أن المتغير بالطاهر طاهر ، وبالنجس نجس ناسب أن يبين الأعيان الطاهرة والنجسة في هذا الفصل .

قوله: [الطاهر]: بينه وبين المباح عموم وخصوص من وجه: فيجتمعان في الحبز مثلا ، ويتفرد الطاهر في السم ، وينفرد المباح في الميتة للمضطر. كذا في الحاشية . ويعلم من هذا أن بين النجس والممنوع عموم وخصوص وجهي أيضاً ؛ فيجتمعان في الحمر مثلا ، وينفرد الممنوع في السم والنجس في الميتة للمضطر .

قوله: [الحي]: أي من قامت به الحياة وهي ضد الموت، فهي صفة تصحح لمن قامت به الحركة الإرادية .

قوله: [و بيضه] : أي ربو من حشرات .

قوله : [فجميع أجزاء الأرض] : أي لأنها من جملة الحماد . وسيأتي ذكره .

قوله: [وما تولد منها]: أى كالنباتات لأنها من الجماد أيضا، وجميع الحيوانات لأنها من المنى، وهو ناشىء من الغذاء، وهو مما يخرج من الأرض فالذلك فرع عليه قوله « فكل حى» إلخ .

قوله: [فكل حي]: أي ولو كافراً أو شيطاناً ونجاسهما معنوية .

قوله: [وكلَّدا عرقه]: ولو شارب خمر .

قوله: [وماعطفعليه]: الذي هو دمعه ومخاطه ولعابه و بيضه. وهي طاهرة ولو أكل نجساً ، وبحل كون اللعاب طاهراً إن خرج من غير المعدة . وأما الحارج من المعدة فنجس وعلامته أن يكون أصفر منتناً .

إلا البيض المذر، بفتح الميم وكسر الذال المعجمة، وهو ماتغير بعفونة أو زرقة، أو صار دما ؟ فإنه نجس بخلاف الممروق: وهو ما اختلط بياضه بصفاره من غير نتونة ه وإلا ما خرج من الحيوان من بيض أو مخاط أو دمع أو لعاب بعد موته بلا ذكاة شرعية ؟ فإنه يكون نجساً. فهذا في الحيوان الذي ميتنه نجسة .

* (وَبَلْغَمَ "، وصفراء، وميتَّ الآدمتى، وما لادم له، والبحري، وما ذمكمى من غير مُحرَّم الأكل ، والشعر، وزَّغَبِ الريش) : البلغم : وهو ما يخرج من الصدر منعقداً كَالمخاط، وكذا ما يسقط من الدماغ من آدى أوغيره ، طاهر . وكذا الصفراء : وهى ماء أصفر ملتحم يخرج من المعدة يشبه الصبغ الزعفرانى ؛ لأن المعدة عندنا طاهرة فما خرج منها طاهر ، مالم يستحل إلى فساد كالتىء المتغير . وميتة مالا دم له من جميع ومن الطاهر : ميتة الآدمى ولو كافراً على الصحيح . وميتة مالا دم له من جميع

قوله : [أو صار دماً] : وأولى ما صار مضغة أو فرخاً ميتاً ، وأما وجزد نقطة دم غير مسفوح فيه فلا تضم .

قوله: [من بيض] : أي ولو يابساً .

قوله : [فهذا في الحيوان الذي ميتته نجسة] : وأما الخارج مما ميتته طاهرة —كالسمك والحراد — والخارج بعد الموت بذكاة شرعية ، فجميعه طاهر .

قوله: [وميت الآدى]: بسكون الياء والمشدد للحى قال تعالى: (إنك ميت) (١) قيل : أيا سائلى تفسير ميثت وميت فدونك قد فسرت ماعنه تسأل فا كان ذا روح فذلك ميت وما الميث إلامن إلى القبر يحمل

هذا هر الأصل الغالب في الاستعمال ولايكادون بستعملون ومييَّة ، بالتاء الا مخففا (اه شيخنا في مجموعه) .

قوله: [الآدى]: إنما كان طاهراً لتكريمه قال تعالى: (ولقد كرَّمنا بني آدم)(٢).

قوله:[كالتيء المتغير] : ومثله الصفراء المنتنة .

قوله: [مالادم له]: هر معنى قول غيره: لانفس له سائلة أى لادم ذاتى له، بل إن وجد فيه دم يكون منقولا و يحكم. بنجاسة الدم فقط، فلذلك قال: [لادم له] ولم يقل: لادم فيه.

⁽١) سورة الزمر آية ٣٠ . (٢) سورة الإسراء آية ٧٠ .

حشاش الأرض؛ كعقرب، وجندب وخنفس. ومنه البرغوث ، بخلاف القمل ، وكذا ميتة البحرى من السمك وغيره ولو طالت حياته بالبر. وجميع ما ذُكِئَى بذبح أو نحر أوعقر من غير مُحرّم الأكل ، بخلاف محرمه ؛ كالحمير والبغال والحيل، فإن الذكاة لا تعمل فيه

قوله: [خشاش الأرض]: أى وليس منه ماهو كالوزغ والسحالى من كل ماله لحم ودم. واعلم أنه لايلزم من الحكم بطهارة ميتة مالانفس له سائلة ، أنه يؤكل بغير ذكاة ؛ لقول الشيخ خليل: وافتة ر نحو الجراد لها بما يمرت به. والحاصل أن الحشاش المتولد من الطعام ، كدود الفاكهة والمشريؤكل مطلقاً . وغير المتولد إذا كان حياً وجب نية ذكاته بما يموت به. وإن كان ميتاً فإن تميز أخرج ولو واحدة ، وإلا أكل إن غلب الطعام لا إن قل أو ساوى على الراجح . فإن شك هل غلب الطعام أو لافلا يطرح بالشاك . وليس كضفدعة شك أبرية أم بحرية ؛ فلا تؤكل كما في أو لافلا يطرح بالشاك . وليس كضفدعة شك أبرية أم بحرية ؛ فلا تؤكل كما في (عب) لعدم الجزم بإباحتها (اه شيخنا في مجموعه بالمعنى) .

قوله: [بخلاف القمل]: أى فميتها نجسة . خلافاً لسحنون من أنها لانفس لها سائلة . فهي كالبرغوث عنده .

قرله: [وكذاميتة البحرى] إلخ: وفي الحديث «أحلت لنا ميتنان السمائ والجراد» (١). فعلى الذهب فيه تغليب السمك على الجراد لكون ذكاته بما يموت به مطلقا (اهمن شيخنا في مجموعه).

قوله: [ولوطالت حياته بالبر]: أى ولومات به على أظهر الأقوال ، ولوعلى صورة الخنزير والآدمى ، ولا يجوز وطؤه لأنه بمنزلة البهائم ، ويعزر راطئه .

قوله : [وجميع ما ذكى] إلخ : لم يتمل وجزؤه كما قال خليل لأن حكمه كالكل في مثل هذا .

قوله: [من غير محرم الأكل]: أى فيشمل مكروهه كسبع وهر، فإن ذكى لأكل لحمه طهر جلده تبعاً له ، لأنه يؤكل كاللحم ، وإن ذكى بقصد أخذ جلده فقط جاز أيضاً أكل لحمه بناء على أن الذكاة لاتتبعض وهو الأرجع

قوله : [لاتعمل فيه] : أي على مشهور المذهب عندنا في الثلاثة ، ومقابله ما نقل عن مالك من كراهة البغال والحمير والكراهة والإباحة في الحيل .

^{(1) «} أحلت لنا ميتتان ودمان ، فأما الميتان فالحوت والحراد . وأما السمان فالكبد والطحال » . صحيح — رواه ابن ماجة والحاكم في مستدركه والبهتي في السنن — عن ابن عمر .

وكذا الكلب والحنزير لا تعمل فيهما الذكاة. فميتة ماذكر نجسة ولو ذكى . ومن الطاهر: الشعر ولو من خنزير . وكذا زغب الريش وهو ما اكتنف القصية من الجانبين ، وأراد بالشعر ما يعم الوبر والصوف .

و (والجماد الا المسكر، ولبن آدى ، وغير المحرم، وفضلة المباح، إن لم يتستعمل النجاسة ، ومرارته ، والقلك أن والق إن لم يتغير عن حالة الطعام، ومسك ، وفارته ، وفارته ، وخمر خلل أو حرك من ملذ كي أى من الأعيان الطاهرة الجماد وهو جسم ليس بحى أى لم تحله الحياة ، ولا منفصل عن حى . فشمل النبات بأنواعه وجميع أجزاء الأرض وجميع الماتعات ؛ كالماء والزيت لا اللبن والسمن وعسل النحل ؛ فإنها ليست بجماد لانفصالها عن الحيوان كالمبيض ، ويستنى من الجماد : المسكر . ولا يكون إلاما ثعاً ، كالمتخذ من عصير العنب وهو الخمر . أو من نقيع الزبيب أو التمر أو غير ذلك ، فإنه نجس ، ويحد شار به

قوله: [وكذا الكلب]: أى على القرل بحرمة أكله، وأما على القول بكراهته فتعمل فيه وسيأتى القولان فى باب المباح . وأما الخنزير فلا تعمل الذكاة فيه إجماعاً .

قوله: [ولو من خنزير]: أي لاتحله الحياة وأما أصول الشعر فكالجلد .

قوله : [والجماد] : معطوف على الحي .

قوله: [ولبن آدمى]: ذكراً أو أنثى ولو كافراً ميتاً سكران ، لاستحالته إلى صلاح .

قوله: [وغير المحرَّم]: أي فلبنه طاهر .

قوله: [فشمل النبات]: من ذلك البن والدخان، فالقهوة فى ذاتها مباحة ويعرض للحكم ما يترتب عليها. هذا زبدة ما فى (ح) هنا ومثلها الدخان على الأظهر. وكثرته لهو(اه من شيخنا فى مجموعه).

قوله : [وهو الحمر] : أي فهو عندهم المتخذ من عصير العنب .

قوله: [أو من نقيع الزبيب أو التمر أوغير ذلك]: أى كالمستخرج من دقيق الشعير ويسمى بالنبيذ.

قوله: [فإنه نجس و يحد شار به]: أى فحقيقة المسكر هو ما كان مائعاً مغيباً للعقل مع شدة وفرح ... سواء كان من ماء العنب وهو الخمر ، أو من غيره وهو النبيذ فوجب للحد والحرمة فى قليله ككثيره و إن لم يغب عقله بالفعل.

بخلاف بحوالحشيشة والأفيون والسيكران، فطاهرة لأنها من الجماد. ويحرم تعاطيها لتغييبها العقل، ولا يحرم التداوى بها في ظاهر الجسد. ومن الطاهر لبن الآدى ولو كافراً. ولبن غير محراً ما الأكل ولو مكروها كالهر والسبع. بخلاف محر ما الأكل اكالحيل والحمير فلبنه نجس. ومن الطاهر: فضلة المباح، من روث وبعثر وبول وزيل دجاج وحمام وجميع الطيور، ما لم يستعمل النجاسة. فإن استعملها أكلا أو شرباً ففضلته نجسة. والفارة من المناح؛ ففضلتها طاهرة إن لم تصل النجاسة ولوشكاً الأن شأنها استعمال النجاسة كالمدجاج. بخلاف نحو الحمام فلا يحكم بنجاسة فضلته الا إذا تحقق أو ظن استعمالها للنجاسة. ومن الطاهر مرارة غير محرم الأكل من مباح أو مكروه، والمراد بها الماء الأصفر الكائن في الجلدة المعلومة الحيوان.

قوله: [بخلاف نحو الحشيشة والأفيون]: أى فليستمن المسكر ولامن النجس ولاتوجب حدًّا، وإنما فيها الأدب إن تعاطى منها ما يغيب العقل.

والحاصل أن المسكر هو ما غيب العقل دون الحواس مع نشوة وطرب ، والمحدر ويقال له المفسد ما غيب العقل دون الحواس لامع نشوة وطرب ، والمرقد ما غيبهما معاً كالداتورة . فالأول نجس والآخران طاهران ولا يحرم منهما إلا ما أثر في العقل .

قوله : [وَلُوشَكِّمًا] : على ما للأجهورى و (عب) . وجعله الشيخ فى الحاشية : شكِّمًا فى المانع ، أى فلايضر ، فإن تولد الحيوان من مباح وغيره فكذات الرحم ، ما لم يكن على صورة محرَّم الأكل كخنزيرة من شاة فهى نجسة كفضلتها على كل حال .

تغبيه: يستحب غسل الثوب والبدن من فضلات المباح و إن كانت ظاهرة، إما لاستقداره أو مراعاة للخلاف ؛ لأن الشافعية يقولون بنجاسها. وذكر شيخنا في مجموعه: ليس من التلفيق الذي قيل بجوازه مراعاة الشافعي في إباحة الحيل، ومالك في طهارة رجيعها، لأن مالكا عين للإباحة أشياء فتأمل (اهم)، وذكر في مجموعه أيضاً: أن فضلات الأنبياء طاهرة حتى بالنسبة لهم لأن الطهارة مني ثبتت لذات فهي مطلقة ، واستنجاؤهم تنزيه وتشريع ولو قبل النبوة ، وإن كان لاحكم إذ ذاك كالعصمة لاصطفائهم من أصل الحلقة . وأن المني الذي خلقت منه الأنبياء طاهر بلا خلاف، بل جميع ما تكون منه أصول المصطفى طاهر أيضا (اه).

ومن الطاهر القلس المنتح القاف واللام، وهو ما تقذفه المعدة من الماء عند امتلائها . وكذا التيء طاهر ما لم يتغير عن حالة الطعام بحموضة أوغيرها ، فإن تغير فنجس . ومن الطاهر المسك وفأرته وهو الجلدة المتكون فيها . وكذا الخمر ، إذا خلل بفعل فاعل أوحُجِر، أى صار كالحجر في اليبس بفعل فاعل، فإنه يصير طاهراً . وأولى لو تخلل بنفسه أو تحجر بنفسه . ومن الطاهر رماد النجس ، كالزبل والروث النجسين . وأولى ، الوقود المتنجس فإنه يطهر بالنار . وكذا دخان النجس فإنه طاهر . وما مشي عليه الشيخ ضعيف نعم . قيد بعضهم طهارة رماد النجس بما إذا أكلته النار وانمحق معه أجزاء النجاسة ، بخلاف ما إذا كان رماده له نوع صلابة فباق على نجاسته ، وهو ظاهر . ومن الطاهر : الدم الغير المسفوح ، أى الجارى من المذكى ، وهو الباقى بالعروق ، أو في قلب الحيوان أو ما يرشح من اللحم الأنه كجزء الملذكى . وكل مذكى وجزؤه طاهر ، بخلاف ما بقي على محل الذبح فإنه من الملذكى . وكل مذكى وجزؤه طاهر ، بخلاف ما بقي على محل الذبح فإنه من باقى المسفوح فنجس . وكذا ما يوجد في بطنها بعد السلخ فإنه نجس "الأنه جرى من على الذبح المالبطن ، فهو من المسفوح . وقولى : (من مذكى) : قيد معتبر أهملهالشيخ .

قوله : [ومن الطاهر القلس] : أى ما لم يشابه فى التغير أحد أوصاف العذرة. فلا تضر حموضته لخفته وتكربوه . (اه . من شيخنا فى مجموعه) .

قوله: [بحموضة أوغيرها] إلخ: وقيلما لم يشابه أحد أوصاف العذرة. والمعول عليه ما قاله الشارح. وفي الحاشية: طهارة التيء تقتضى طهارة ما وصل المعدة من خيط أو درهم. وقالوا بنجاسته كما في كبير الخرشي. وأما الذي أدخل في الدبر فنجس قطعاً كما في (ح).

قوله: [ومن الطاهر المسك] إلخ: أى ولو بعد الموت لشدة الاستحالة إلى صلاح. بخلاف البيض فاندفع ما في الحاشية (اه من شيخنا في مجموعه).

قوله: [إذا خُلل] إلخ: أي إلا لنجاسة به قبل. قوله: [أو حجرً]: قيده (ح) بما إذا لم يعد إسكاره بالبل، ورده الأجهوري. وفي (عب): يطهر بالتحجير والتخليل ولو على ثوب، تابعاً في ذلك للأجهوري. واستظهره في الحاشية. وقيل: لابد من غسله لأنه أصاب حال نجاسته، وهو ما في (شب). وحيث طهر الحمر بالتخليل والتحجير طهر إناؤه، فيستثني مما يأتي في قوله: [وفخار بغواص]. واختلفوا في تخليلها بالحرمة لوجوب إراقتها والكراهة والإباحة. قوله: [وهو ظاهر]: ولكن المعتمد الطهارة مطلقاً، وهذا ضعيف كما قرره الشارح وغيره من أشياخنا.

• (والنَّجَسُ : ميتُ غيرُ ماذُكر ، وما خرج منه ، وما انفصل منه أو مين حي مما تحدُلهُ الحياة ، كقرن (١١) وظفر ، وظلف ، وحافر ، وسنَّ ، وقصب ريش ، وجلد ، ولو دُبغ) : يعنى أن النجس بفتح الحيم ، أى الأعيان النجسة الذات (٢١): ميت غير الآدي (٣) وما عطف عليه وغيره : كل برى له نفس سائلة ، من غم و بقر وحمار ولو قملة . وقيل ، بطهارة مينتها ؛ لأن دمها مكتسب لاذاتى ، وهوضعيف . نعم يعنى عما قل

قوله: [والنجس: ميت] إلخ: عطف على الطاهر إلخ لأنه لما ذكر الأعيان الطاهرة استشعر أضدادها، فشرع يتمم الكلام عليها صراحة ، وإن تقدم له بعضها صراحة وضمنا كقوله: [إلا المذر وما خرج بعد الموت]. ومفهوم قوله [من غير محرم] و[إلا المسكر]، ومفهوم قوله إن لم يستعمل النجاسة، ومفهوم قوله إن لم يتغير على حال الطعام، ومفهموم قوله خلل أو حجر ومفهوم لم يسفح.

قوله : [غير الآدى]: وأما هو فيتنه طاهرة على المعتمد كما تقدم خلافاً لابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم ، والقائل بالطهارة ابن رشد نقلا عن سحنون .

تنبيه: قد علمت أن في مينة الآدى الحلاف. وأما مينة الجن فنجسة لأنه لايلحق الآدى في الشرف وإن اقتضى عموم « المؤمن لاينجس» (٤) أن له ماللآدى. ولو قيل بطهارة المسلم منهم لكان له وجه وليس الفرع نصاً قديما (اه شيخنا في مجموعه). قال عياض الأمر بغسل الميت وإكرامه بالصلاة عليه يأبى تنجيسه. إذ لا معنى لغسل المينة التي هي مثل العلمرة وصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل ابن بيضاء في المسجد، وتقبيله عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجساً مافعل النبي ذلك.

قوله : [ولو قملة] : مبالغة في قوله له نفس سائلة .

قوله : [وقيل إلخ] : هو قول سحنون .

قواه : [نعم يعنى إلخ] : فيستخف منها ثلاث في الصلاة قتلا وحملا بعده. ونقل ابن مرزوق عن بعض الصالحين إن احتاج لقتلها في المسجد ينوى ذكاتها قال (ح):

⁽١) فى بعض النسخ : «وعَطَمْمٍ » . وفى متن خليل أيضاً .

⁽٢) أفواع النجاسات : اتفقت المذاهب على أربعة من أعيانها : ميتة الحيوان البرى الذى له دم ، ولحم الخنزير ، والدم المسفوح من برى ، وبول ابن آدم – إلا الصبى - ورجيعه . وأكثرهم على نجاسة الحسر . (بداية المجتهد) .

⁽٣) قال الشافعي بنجاسة ميتة الحيوان : إلا ميتة البحر وما وقع في الاتفاق أنه ليس ميتة كدود المطعومات . وقال أبو حنيفة بالمساواة بين ميتة البر والبحر ، إلا ميتة مالادم له .

⁽٤) المؤمن لا ينجس : رواه البخارى في صحيحه عن أبي هريرة .

بلغة السائك – أول

للمشبقة . وكذا كل ما خرج من ذلك الميت بعد موته من بول ودمع ومخاط وبيض وغير ذلك نجس . وكذا كل ما انفصل منه مما تحله الحياة أو انفصل من حي مما تحله الحياة (١١) ، كاللحم والعظم والعصب والقرن والظلف وهو للبقر والشاة والحافر ، وهو للفرس والبغل والحمار . فأراد بالظلف ما يعم الحافر مجازاً ، وهو داخل تحت الكاف . والظفر وهو للبعير والنعام والأوز والدجاج . والسن من جميع الحيوانات . ومنه ناب القيل المسمى بالعاج ، ورجح بعضهم كراهته تنزيهاً . وكذا قصب الريش من حي أو ميت وهو الذي يكتنفه الزغب . وتقدم أن الزغب طاهر كالشعر لأنه

كأنه بناه على قول ابن شاس من عملها فى المحرم ؛ فإن فى « حياة الحيوان » تحريم أكلها إجماعاً . وإن بنى على قول سحنون إن القملة لانفس لها سائلة لم يحتج لتذكية إلا زيادة احتياط .

تنبيه: إذا صارت القملة عقرباً ، فالظاهر النظر لتلك العقرب. فإن كان لانفس لها سائلة طهرت لاستحالة الحال كدود العذرة والحكم يتبع العلة (اه شيخنا في مجموعه).

قوله : [وكذا كل ما انفصل] : أي أو تعلق بيسير جلد مثلا .

قوله: [والعظم]: أي فتحله الحياة لظاهر قوله تعالى: (قال من يُحيى العيظام) (٢).

قوله: [واللحاج]: وما يأتى من أناللحاج ليس من ذى الظفر فالمواد به الحلدة بين الأصابع والظفر هنا مايقص.

قوله: [ورجح بعضهم] الخ: أى والفرض أن الفيل غير مذكى، وإلا فلا كراهة اتفاقاً. وسبب هذه الكراهة أن العاج – وإن كان من ميتة لكنه ألحق بالجواهر النفيسة في التزين، فأعطى حكماً وسطاً وهو كراهة التنزيه.

قوله: [كالشعر]: خلافاً للشافعية القائلين بنجاسة شعر الميتة ولو دبغ جلدها.

⁽١) قال الشافئي في الشعر والعظم هما ميتة . وقال أبو حنيفة ليسا بميتة واختلافهما بسبب ما يتحقق به معنى الحياة في الأعضاء . فن وأي أن النمو والتغذي من الحياة قال يكونان ميتة إذا فقدا النمو والتغذي . ومن ولي أن معنى الحياة يتحقق بالحس ، قال إن الشعر ميتة والعظم ليس ميتة . والمرجع في الأمر الطب . وورد في صحيح البخاري في ترجمة باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء – بكتاب الوضوء وقال الزهري في عظام الموقي نحو الفيل وغيره : «أدركت فاساً من سالف العلماء بمتشطون بها ويدهنون فيها ، لايرون به بأساً ، وقال ابن سيرين وإبراهيم (هو النخي) : « لا بأس بتجارة العاج » قال الحافظ ابن حجر: إذ كافوا يرون طهارة ذلك . وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق .

⁽٢) سورة يسُ آية ٧٨ .

لا تحله الحياة . والحلد من حى أو ميت كذلك نجس ولو دبغ (١) ، فلا يصلى به أو عليه لنجاسته . وما ورد من نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « أيما إهاب أى جلد دبغ فقد طهر » (٢) فمحمول على الطهارة اللغوية لاالشرعية فى مشهور المذهب؛ وبعض أهل المذهب حمله على الطهارة الشرعية حملا لألفاظ الشارع على الحقائق الشرعية، وعليه أكثر الأئمة لكنه ضعيف عندنا . وتوقف الإمام فى الكيمخت، وهو جلد الحمار أو الغيل المدبوغ . ورجح بعض المتأخرين طهارته فيستعمل فى المائعات

قوله: [والجلد] الخ: من ذلك ثوب الثعبان إذا ذكى بعد تمام ما تحته لا يطهر على الأظهر، وكذا إذا سلته وهو حى ومنه أيضاً ما يُنحت من الرجل بالحجر بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه فوسخ منعقد ، فعلى القول بنجاسة ميتة الآدى يكون نجساً ، وعلى المعتمد يكون طاهراً .

قوله: [ولو دبغ]: أى بما يزيل الريح والرطوبة و يحفظه من الاستحالة. ولا يغتقر الدبغ إلى فعل فاعل، بل إن وقع فى مدبغة طهر لغة . ولا يشرط إزالة الشعر عندنا و إنما يلزم إزالته عند الشافعية القائلين إنه نجس . وإن طهارة الجلد بالدبغ لا تتعدى إلى طهارة الشعر ، لأنه نحله الحياة ، وأما عندنا فالشعر طاهر لذاته لا تحله الحياة . فالفرو إن كان مُذكبي مجوسي أو مصيد كافر ، قلد فى لبسه فى الصلاة أبو حنيفة ، لأن جلك الميتة عنده يطهر بالدباغ والشعر عنده طاهر . والشافعي ـ وإن قال بطهارة المعارة الجلد بالدباغ – فالشعر باق عن تنجيسه ومالك . إن قال بطهارة الشعر فالجلد باق على تنجيسه . فإن أراد تقليد مذهب مالك والشافعي لفق .

قوله : [اللغوية] : أى وهي النظافة .

قوله: [وتوقف الإمام فى الكيمخت] إلخ: أى فى الجواب عن حكم الكيمخت هل هو الطهارة أو النجاسة لقوله فى المدونة: لا أدرى؟ واختلف فى توقفه هل يعد قولا أو لا ؟ والراجح الثانى. واعلم أن فى استعماله ثلاثة أقوال: الجواز مطلقا فى السيوف وغيرها وهو لابن المواز وابن حبيب، وغيرها وهو لمالك فى العتبية، والجواز فى السيوف فقط وهو لابن المواز وابن حبيب، وكراهة استعماله مطلقاً ، قبل هذا هو الراجح الذى رجع إليه مالك، ولكن ذكر بعضهم أن الحق أنه طاهر وأن استعماله جائز إما مطلقاً أو فى السيوف لا مكروه.

⁽١) قال الشافعي إن الدباغ مطهر لجلود ، تعمل فيه الزكاة فيجوز الانتفاع بها مطلقاً . وقال أبو حنيفة مثله إلا جلد الخنزير فلا يطهر بالدباغ . وقال الحنابلة حكم جلد الحيوان كحكم سؤره ، فا كان سؤره طاهراً كان جلده طاهراً .

⁽ ٢) رواه مسلّم والترمذي والنسائل وابن ماجة عن ابن عباس رضي الله عنه .

كالسمن والعسل ، وتجوز الصلاة به وهو مشكل لعدم الفرق بينه وبين غيره ، ثم على القول المشهور من نجاسة الجلد المدبوغ يجوز استعماله فى غير الماثعات كالحبوب والدقيق والحبز الغير المبلول فى الماء المطلق بأن يوضع الماء فيه سفراً وحضرا ، لأن الماء طهور لا يضره إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . وأما الماثعات كالسمن والعسل والزيت وسائر الأدهان ، والماء الغير المطلق — كماء الورد — ومن ذلك الحبز المبلول قبل جفافه ، وإلحبن فإنه لا يجوز وضعه فيه ، ويتنجس بوضعه فيه .

* وهذامعي قوله: (وجاز استعماله بعد الدَّبغ في يابس ومائع): أى وأماقبل الدبغ فلا يجوز واستثنوا من ذلك جلد الحنزير فلا يجوز استعماله مطلقًا دبغ أولا في مائع أو غيره . وكذا جلد الآدى لشرفه وكرامته كما يعلم من وجوب دفنه .

قال فى الأصل: وجه التوقف أن القياس يقتضى نجاسته لاسيا من جلد حمار ميت ، وعمل السلف فى صلاتهم بسيوفهم وجفيرها منه يقتضى طهارته . والمعتمد — كما قالوا — إنه طاهر للعمل لانجس معفو عنه ، فهو مستثنى من قولم : جلد الميتة نجس ولو دبغ . وانظر ماعلة طهارته ، فإن قالوا: الدبغ ، قلنا : يلزم طهارة كل مدبوغ ، وإن قالوا: الضرورة ، قلنا : إن سلم فهى لا تتتضى الطهارة بل العفى . وحمل الطهارة فى كلام الشارع على اللغوية فى غير الكيمخت وعلى الحقيقة فى الكيمخت تحكم ، وعمل الصحابة عليهم الرضا فى جزئى يحقق العمل فى الباق (اه) .

قوله : [وهو مشكل] إلخ : تقدم لك تقرير الإشكال عن الأصل .

قوله : [من نجاسة الحلد] : أي غير الكيمخت .

قوله : [في غير المائعات] : من ذلك لبسما في غير الصلاة والحلوس عليها في غير المسجد لافيه ، لأنه يمنع دخول النجس فيه ولو معفوًّا عنه .

قوله: [والدقيق] : أي من غير أن توضع الرحا عليه .

قوله : [في الماء المطلق] إلخ : وليس منه لبس الرجل المبلولة لهوفاقاً للحطاب ذكره شيخنا في مجموعه .

قوله: [فلا يجوز] إلخ: ومقابله ما شهرهالإمام أبوعبدالمنعم بن الفرس_بالفاء والراء المفتوحتين _ من أته كغيره فى جواز استعماله فى اليابسات والماء بعد دبغه. قوله: [جلد الآدى] إلخ: أى إجماعاً.

• (والدم المسفوح والسوداء ، وفضلة الآدى وغير المباح ومستعمل النجاسة): أى أنالدم المسفوح — وهو الذى يسيل عند موجبه من ذبح أو فصد أو جرح — نجس. وكذا السوداء وهو ما يخرج من المعدة كالدم الحالص بخلاف الصفراء كما تقدم. ومن النجس: فضلة الآدى من بول وعذرة، وفضلة غير مباح الأكل (١) وهو عرم

قوله: [المسفوح]: أى الجارى (٢) ولو من سمك وذباب وقراد وحلم وبق و براغيث خلافاً لمن قال بطهارته منها. ونظر بعضهم فى الدم المسفوح من السمك ، هل هو الحارج عند التقطيع الثانى ١ أو الجارى عند جميع التقطيعات ؟ واستظهر الأول . وبعضهم قال بطهارة دم السمك مطلقاً، وهى ابن التعطيعات ؟ واستظهر الأول . وبعضهم قال بطهارة دم السمك مطلقاً، وهى ابن العربى ، ويترتب على الحلاف جواز أكل السمك الذى يرضخ بعضه على بعض منه إلا الصف الأول . وعلى كلام ابن العربى يؤكل كله . وقد كان الشارح منه إلا الصف الأول . وعلى كلام ابن العربى يؤكل كله . وقد كان الشارح رضى الله عنه يقول الذى أدين الله به أن الفسيخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا يعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه و بعد موت السمك أن وجد فيه دم يكون كالباقى فى العروق بعد الذكاة الشرعية ؛ فالرطو بات الحارجة من السمك منه بعد ذلك طاهرة لاشك، في ذلك (١ه) . ومذهب الحنفية أن الحارج من السمك ليس بدم لأنه لادم له عندهم ، وحينئذ فهو طاهر على كل حال . وعلى القول بنجاسة الذم المسفوح فيه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من بنجاسة الذم المسفوح فيه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من بنجاسة الذم المسفوح فيه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من بنجاسة الذم المسفوح فيه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من بنجاسة الذم المسفوح فيه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من بنجاسة الذم المسفوح فيه إذا شك هل هذا السمك من الصف الأعلى أو من غيره ، أكل لأن الطعام لا يطرح بالشك .

قوله: [وكذا السوداء]: أى التي هي أحد الأخلاط الأربعة: الصفراء والدم والسوداء والبلغم ، ولابد في كل إنسان من وجود الأخلاط ، فالسوداء والدم نجسان، والصفراء والبلغم طاهران .

قوله: [الحالص] : أي الذي لاخلط فيه . ومن السوداء أيضاً الدم الكدر أو

⁽¹⁾ اليول وفضلته : اتفق العلماء على نجاسة بول ابن آدم وفضلته إلا بول العسى الرضيع . أما بول الحيوان وفضلته الم بوله ورجيعه أما بول الحيوان وفضلته فأحمور على حكمه كوره في الطهارة والنجاسة . فأكول اللحم بوله ورجيعه طاهران وفير المأكول بوله وفضلته نجسان . وقال البعض بطهارتهما جميعاً. وقد أخذ الإمام البخاري بهذا الأخير . فقال يباناً لمرأيه في طهارة بول الدواب بكتاب الوضود : « ومعل أبر موبي في دار البريد الشخير . كانت تربط دواب البريد) والمرقين ، والبرية إلى جنبه ، فقال : ها هنا ثم سواه يه أي في الطهارة . واستشهد فيه أيضاً بجديث أنس أنه لما قدم ناس من عكل أو حرينة أمر رسول الله صلى الله وسلم لهم بأبوال الإبل يتداوون بشربها .

 ⁽۲) أتفقت المذاهب على أن دم الحيوان البرى نجس . وقيده الحمهور بالكثير . وأما دم
 السمك فإن خلافهم فيه تبعاً لحلافهم في ميته .

الأكل كالحمار ، أو مكروهه كالهر والسبع ، وفضلة مستعمل النجاسة من الطيور كالدجاج وغيره أكلا أو شرباً . فإذا شربت البهائم من الماء المتنجس أو أكلت نجاسة ففضلتها من بول أو روث نجسة . وهذا إذا تحقق أو ظن . وأما لو شك في استعمالها فإن كان شأنها استعمال النجاسة كالدجاج والفارة والبقرة الجلاكة (١) حملت فضلتها على النجاسة . وإن كان شأنها عدم استعمالها كالحمام والغنم حملت على الطهارة . والتعبير (بفضلة) أولى وأخصر من تعبيره (١) ببول وعذرة .

• (والتي المتغير ، والمني ، والمكذى ، والود ي ولومن مباح) التيء ماتقذفه المعدة من الطعام عند تغير المزاج ، فهو نجس إن تغير عن حال الطعام طعما أو لوقا أو ريحا ، وإلا فطاهر كما تقدم . ومن النجس: المني (٣) وهوما يخرج عند اللذة الكبرى عند الحماع ونحوه . والمذى: وهو الماء الرقيق الحارج من الذكر أو فرج

الأحمر الغير القاني ، أي شديد الحمرة .

قوله: [فضلة الآدى]: أى غير الأنبياء، وأما الأنبياء فجميع ما ينفصل منهم طاهر كما تقدم.

قوله: [كالهر]: أدخلت الكاف نحو الوطواط من كل مكروه الأكل، فمكروه الأكل، فمكروه الأكل المكروه الأكل المكروه الأكل عليه الأكل ومحرمه فضلته نجسة وإن لم يستعمل النجاسة .

قوله: [وفضلة مستعمل النجاسة] إلغ: أي وإن لم يكن محرّم الأكل ولا مكروهه.

قوله : [حملت على الطهارة] : أي استصحاباً للأصل، ومن قواعدنا استصحاب الأصل إن لم يغب العارض .

قوله: [أولى وأخصر]: وجه الأولوية أن اسم العذرة لا يكون إلا لماخرج من الآدى خاصة ، بخلاف الفضلة فإنه شامل له ولغيره والأخصرية ظاهرة .

قوله : [عن حال الطعام] : وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة كما تقدم من المعتمد . بخلاف القلس فلا تضر فيه الحموضة لتكرره .

قوله : [المنى] : هو ومذى و ودى بوزن ظبى وصبى .

⁽١) الجَّلالة : الَّى تأكل اللجلَّة أَى الروث والزبل ونحوهما .

⁽٢) تعبيره : أي تعبير خليل .

^{(ُ} ٣) المنى: اختلفوا فى المنى لما ورد فى حديث عائشة : «كنت أغسله ، أو كنت أفركه هـ. وقد وردت روايات صحيحة باللفظين. وقال أبو حنيفة : هو نجس ، وقال الشافعي وأحمد : هو طاهر.

الأنثى عند تذكر الجماع . والود ى: وهوماء خاثر يخرج من الذَّكر بلا لذة بل لنحو مرض أو يُبيّس (١) طبيعة وغالبًا يكون خروجه عقب البول؛ ولوكانت هذه الثلاثة من مباح الأبكل . ولا تقاس على بوله .

م (والقَيَعْ ، والصَّديد ، ومايتسيل من الحسد من تحوجر ب): من النجس القيح يفتح القاف : وهو الماء الحاثرة تخرج من الدمل . والصديد وهو الماء الرقيق من الميد أة قد يخالطه دم . ومن النجس : كل ما سال من الحسد من نفط نار أو جرب أو حكة ونحو ذلك .

قوله : [من مباح الأكل] : أى و إنما حكم بنجاستها للاستقدار والاستحالة إلى فساد ، ولأن أصلها دم ولا يلزم من العفو عن أصلها العفو عنها .

قوله: [في ماثع تنجس] الخ: أي منطعام أوماء مضاف حلت فيه النجاسة بعد ما صار مضافاً. وأما لوحلت فيه نجاسة قبل الإضافة ولم تغيره، ثم أضيف بطاهر كلبن ، فإنه طاهر. وقد ألغز في هذا شيخنا في مجموعه بقوله:

وفيه أيضا: هل القملة تنجس العجين الكثير؟ وهو الأقوى حيث لم تحصر في على ، أو يقاس على محرم جهل عينها ببادية؟ ولو قيل بالعفوعا يعسر، لحسن كما أفتى به ابن عرفة في روث فأرة ابن القاسم ؛ من فرغ عشر قلال سمن في زقاق ثم وجد في قلة فأرة ولا يدرى في أي زقاق فرغها تنجس الجميع ، وليس من باب الطعام لا يطرح بالشك ، لأن ذاك في طرو النجاسة ، وهي هنا محققة ولما لم تتعين تعلق حكمها بالكل وهو المشهور . ولو أدخل يده في أواني زيت ثم وجد في الأولى فأرة فالثلاثة نجسة ـ ابن عبد الحكم ، وكذا الباقي ولو مائة وهو وجيه، وقال أصبغ: ما بعد الثلاثة طاهر . قال (ح) : والظاهر الطهارة إن ظن زوال النجاسة لقول المصنف : وإن زال عين النجاسة بغير المطلق لم يتنجس ملاقي محلها . وفي الحاشية : الطعام إذا وقعت فيه قملة يؤكل لقلنها وكثرته ، نص عليه ابن يونس . قال شبخنا في مجموعه : والظاهر أن الفرع مبني على مذهب سحنون من أنها لانفس لها مائلة (اه) .

⁽١) أما اليبس بفتح الباء فجمع يابس وهو الجاف .

• (فإن حلّت في مائع تنجس ولوكثر ، كجامد إن ظن سريانها فيه وإلافقدر ما ظن) : إذا حلت النجاسة في مائع — كزيت وعسل ولبن وماء ورد ونحوه — تنجس ولوكثر المائع وقلت النجاسة ، كنقطة من بول في قناطير مما ذكر . كما يتنجس الحامد — كسمن جامد أو ثريد أو عسل جامد ﴿ وقعت فيه نجاسة أو ماتت فيه فأرة إن ظل سريانها في جميعه ، فيتنجس مريانها في جميعه ، فيتنجس منه بقدر ما ظن سريان النجاسة فيه ، وهو يختلف باختلاف الأحوال من ميعان النجاسة وجمودها ، وطول الزمن وقصره ؛ فيرفع منه بقدر ما ظن سريانها فيه ، والكلام ويستعمل الباقى — ولو شك في سريانها فيه — لأن الطعام لا يطرح بالشك . والكلام في نجاسة مائعة أو جامدة يتحلل منها شيء بخلاف نجاسة لا يتحلل منها شيء ، كعظم وسن " ، فلا يتنجس ما ذكر من سقوطها فيه ؛ لأن الحكم عندنا لا ينتقل . وهذه العبارة أشمل وأوضح من عبارة الشيخ وضي الله تعالى عنه .

• (ولا يُقبل النَّطهير ؛ كلحم طُبيِّخ ، وزيتون مُليح وبيض صُليق بها

قوله: [إن ظن سريامها فيه]: إما بسبب كومها مائعة ، أو بطول مكمّها ، وكان يتحلل منها شيء كما يأتي للشارح.

قوله : [كنقطة من بول] : هذا هو المشهور ، ومقابله يقول : إن قليل النجاسة لايضر كثير الطعام .

قوله : [أو ماتت فيه فأرة (١)] : أي مثلا من كل حيوان ميته نجسة .

قوله : [ولو شك في سريانها] إلخ : مبالغة في الاستعمال .

وقوله: [لأن الطعام] إلخ : علة البالغة .

قوله : [والكلام] : أي المتقدم من التفصيل بين السريان في جميعه أو بقدره.

قوله : [كعظم وسن] : ومنه العاج اللمى تلبسه النساء ويباشرن يهنحو العجين.

قوله : [أشمل]: أي لشمولها الماء المضاف .

قوله : [كلحم طبخ]: احترز به عنصلق نحو اللجاج لأخذ ريشه، وفي باطنه النجاسة فلا يضر .

قوله : [وزيتون] إلخ: ومن ذلك اختلاط النجاسة بالزيت نفسه فلا يقبل التطهير

⁽١) ربما ذكر الفارة لحديث ميمونة لما سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقوها وما حولها . رواه البخاري وغيره .

وفخاً ربغواص): يعنى أن الماثعات - كالزيت واللبن والسمن ونحوها - إذا حلت فيها نجاسة فإنها تنجس كما تقدم ، ولا تقبل التطهير بحال . كما لا يقبله لحم طبخ بالنجاسة ، و نيتون ملح - بضم الميم وكسر اللام مخففاً - بالنجاسة ، ولا بيض صلق بها . وألحق بذلك فخار تنجس بشيء غواص : أي كثير الغوص ،أي النفوذ في أجزاء الفخار ، بأن كان النجس ماثعاً كالبول والماء المتنجس والدم ، إذا

خلافا لابن اللباد ، فإنه قال يمكن تطهيره يصب الماء عليه وخضخضته وثَـَقَّب الإناء من أسفله ، وصب الماء منه ويكرر ذلك حتى يغلب على الظن زوال النجاسة .

قوله: [وبيض صلق]: ومنه إذا وجدت فيه واحدة مدرة فرشحت في الماء وشرب منه غيرها حيث لم يبق الماء مطلقاً. وشمل بيض النعام، وغلظ قشره لا ينافى أن يكون له مسام " يسرى منها الماء .

وقوله: [وفخار بغوّاص]: قال (بن): أطلق في الفخار والظاهر أن الفخار البالى إذا حلت فيه نجاسة غوّاصة يقبل التطهير، فيحمل كلام المصنف على فخارلم يستعمل قبل حلول النجاسة فيه، أو استعمل قليلا. وهذا خلاف ما في الحاشية حيث قال وفخار بغواص ولو بعد الاستعمال، لأن الفخار يقبل الغوص دائماً كما في كبير الحرشي نقلا عن اللقاني. والأول أوجه. ثم إن عدم قبول الإناء التطهير إنما هو باعتبار أنه لايصلي به مثلا. وأما الطعام يوضع فيه بعد غسله فإنه لاينجس به لأنه لم يبق فيه أجزاء النجاسة كما قاله أبو على المسناوي نقلا عن فإنه ربن). ومثل الفخار أواني الحشب التي يمكن سريان النجاسة إلى داخلها (اه من حاشية الأصل).

قوله : [يعني أن الماثعات] إلخ : التعميم هذا أدخلته الكاف.

قوله : [ونحوها]: من كل طعام مائع وماء زهروورد .

قوله : [بحال] : خلافًا لابن اللباد .

قوله : [بشيء غواص] : محله فى غير الحمر إذ اتحجر أو تخلل، فإن إناءه يطهر كا تقدم . ومحله أيضاً ما لم يحرق الفخار بالنار ، فإنه يطهر لكونها مطهرة على المعتمد .

مكث مدة يظن سريان ما ذكر فى أجزائه. وخرج بالفخار: النحاس والزجاج ونحوهما . وبالغواص النجاسة الجامدة إذا حلت بالفخار فإنه يقبل التطهير .

● (وجاز انتفاع " بمتنجس في غير مسجد وآدمي): يجوز الانتفاع بالشيء المتنجس من الطعام وغيره بأن يستى به الدواب والزرع ويدهن به نحو عجلة . ويعمل من الزيت المتنجس صابون وغير ذلك . ولا يجوز بيعه لعدم إمكان تطهيره بخلاف نحو الثوب لكن إذا بيع لابد من البيان إلا الآدمى فلا يجوز له الانتفاع به أكلا أو شربا، ولا يدهن به بناء على أن التلطيخ بالمتنجس حرام ، والراجح أنه مكروه ويجب إزالته للصلاة والطواف ودخول المسجد ، وإلا المسجد فلا ينتفع به فيه ، فلا يستصبح فيه بالزيت المتنجس ، نعم إذا كان المصباح خارجه والضوء فيه جاز ، وألما نجس الذات فلا يجوز الانتفاع به بحال إلا جلد الميتة المدبوغ على ما مر ، وإلا الحمر لإساغة غصة ، إذ الضرورات تبيح المحظورات،

قوله: [ونحوهما]: كالحديد يحمى ويطفأ فى النجاسة، فلا غوص لهافيه لدفعها الحرارة . وأما المصبوغ بنجس فيطهر بإزالة الطعم ، ولايضر اللون والريح إذا عسراكما بأتى .

قوله: [وجاز انتفاع ممتنجس]: أي وهو ماكان طاهراً في الأصل، وطرأت عليه نجاسة والنجس ما كانت ذاته نجسة كالبول والعذرة .

قوله : [ولا يجوز ببعه] إلخ : خلافاً لابن وهب .

قوله : [إلا الآدى] : ولو غير مكلف ، ويتعلق الخطاب بوليه .

قوله : [والراجح أنه مكروه] : أى في غير الحمر ، وأما هو فيحرم التلطخ به اتفاقاً .

قوله: [فلايتنفع به فيه] إلخ: فإن بنى بالمتنجس مسجد فليس بطاهر ، ولا يهدم. وأما لو كتب المصحف بنجس فإنه يبل .

قوله: [لإساغة غصة]: أى فقط، فلا يجوز الدواء به ولو تعين. وفي غيره من النجاسات خلاف إن تعين . ولاشر به لدفع العطش لأنه يزيده . وأجاز له الحنفية والشافعية لدفع الهلاك بعدم الرطوبة لاللعطش نفسه . والظاهر أن الحلاف لفظى . (اه . شيخنا في عجموعه) .

و يجوز طرح الميته للكلاب وأن توقد بعظمها على طوب أو حجارة .

و وحرم على الذّكر المكلف استعمال حرير ، ومحلى بأحد النقد ين ولو آلة حرب ، إلا السبيف والمصحف والسن والأنف وخاتم الفضة إن كان درهمين واتحك):

لما كان محرم الاستعمال من الطاهرات يشبه استعمال المتنجس في المنع ، ذكروه هنا ، والمعنى: أنه يحرم على الذكر البالغ العاقل استعمال الحرير الخالص لبساً وفرشا وغطاء . وأما الخز وهو ما كان سداه من حرير ولحمته من قطن أو كتان فقيل بحرمته ، وقيل بجوازه ، وقيل بكراهته ، وهو الأرجع . وجاز ستارة

قوله: [ويجوزطرحالميتة] إلخ: ويجوز أيضاً وضع النجاسة في الزرع لنفعه، كإطعام البطيخ به لكن يجب عليه البيان عند البيع .

من حرير إذا لم يستند المكلف إليها ، وكذا بشخانة ؛ أي ناموسية . وحرم عليه

قولُه: [على الذكر المكلف]: خرج الأنثى والصبى . فيجوز للأنثى استعمال الحرير بأى وجه، ولبس النقدين كما يأتى فى قوله: [وجاز للمرأة الملبوس] إلخ، وأما الصبى فيجوز للولى إلباسه الفضة ويكره له الحرير والذهب كما يفيده (ح) وغيره .

قُولِهُ : [بأحد النقدين] : وأُولِي بهما معاً .

قوله: [وفرشاً]: ولومع كثيف حائل كما قال المازرى. وأجاز الحنفية فرشه وتوسده، ووافقهم ابن الماجشون، وأجازه ابن العربى تبعاً لامرأته. وأجازه ابن حبيب للحكة وأجازه ابن الماجشون للجهاد. والمعتمد الحرمة في الحميع، إلا العلم إذا كان أربعة أصابع متصلا بالثوب كشريط الحبكة، وأما قلم من حرير في أثناء الثوب فما نسج يحرير وغيره، ومنه ما شغل بحرير على الطارة مثلا، فكالحز، ويجوز القيطان والزر لتوب أو سبحة، والحياطة به. (اهشيخنا في مجموعه بالمعنى).

قوله: [وهو الأرجح] : ولكن الورع تركه لأنه من الشبهات، ومن ترك الشبهات فقد استرأ لدينه وعرضه (١) .

قوله : [وكذا بشخانة] : ومثلها الراية لخصوص الجهاد لاولي ً والسجاف اللائق باللابس وفاقاً للشافعية . (اه . شيخنا في مجموعه) .

قوله : [إلا السيف] : قال في حاشية الأصل نقلا عن العلامة العدوى : إذا كان اتخاذه لأجل الجهاد في سبيل الله . وأما إذا كان لحمله في بلاد الإسلام فلا

⁽١) من حديث النمان بن بشير و الحلال بيِّن والحرام بيِّن ، صحيح دواه البخائي وفيره .

أيضاً استعمال المُحلِّى بأحد النقدين: الذهب والفضة نسجاً أو طرازاً أو زراً. وأولى في الحرمة الحلى نفسة — كأساور وحزام — ولو آلة حرب كخنجر وسكين وحربة. إلا السيف؛ فإنه يجوز تحليته بأحد النقدين سواء كان في قبضته أو جفيره وإلا المصحف؛ فيجوز تحليته بهما للتشريف. إلا أن كتابته أو كتابة أعشاره أو أحزابه بذلك مكروهة، لأنها تشغل القارئ عن التدبر. وأما كتب العلم والحديث فلا يجوز تحليتها بأحد النقدين، وإلاالسن ؛ ومراده به ؛ ما يشمل الفرس إذا تخلخل، فيجوز ربطه بشريط منهما. وكذا يجوز اتخاذ أنف من أحدهما إذا تعطع الأنف. وكذا يجوز اتخاذ أنف من أحدهما إذا كان درهمين شرعيين فأقل لا أكثر من درهمين. وكان متحداً لا إن تعدد. ولو كان المتعدد درهمين فأقل فيحرم كما لو كان ذهباً أو بعضه ذهباً ،

يجوزتحليته .

قوله: [بأحد النقدين] : أي أو بهما .

قوله: [وأما كتب العلم] إلخ: أجاز البرزلي تحلية الدواة لكتابة المصحف وتحلية الإجازة.

قوله: [قوله فيجوز ربطه]: أى وله اتخاذ الأنف و ربط السن معاً: والمواد بالسن : الجنس الصادق بالمواحد والمتعدد . ومثل الربط عند التخاخل ردها إذا سقطت و ربطها بما ذكر . و إنما جاز ردها لأن ميتة الآدى طاهرة . وكذا يجوز بدلها من طاهر . وأما من ميتة فقولان بالجواز والمنع . وعلى الثانى ، فيجب عليه قلعها عند كل صلاة ما لم يتعذر ذلك .

قوله : [اتخاذ أنف] : وانظر هل بجوز تعويض عضو سقط من أحد النقدين قياساً على الأنف ؟

قوله: [بل يندب] الخ: وكذا يندب كونه باليسرى لأنه آخر فعله صلى الله عليه وسلم، وللتيامن في تناوله فيحوله عند الاستنجاء. ويندب جعل فصه للكف لأنه أبعد من العجب .

⁽١) عن ماك في الموطأ : يلني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تختم الذهب فأنا أكرهه الرجال ؛ الكبير منهم والصغير ، وروى عن عبد الله بن حمر : و أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتما من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال : لا ألب أبداً . قال : فنبذ الناس بخواتيمهم » .

إلا أن يقل الذهب عن الفضة فلا يحرم بل يكره وأو تميز عن الفضة . وكذا لو طلى بالذهب فيما يظهر لأنه تابع . ويكره التخم بالحديد والنحاس وتحوهما، وقبلنا : إن كان إلخ زيادة على كلام الشيخ لابد منها .

« (وعلى المكلّف منطلقاً اتحاذ إذاء منهما ولوالقينية أوغنشى، وتنصبيبه، وفي المنسوَّه قولان): يعنى أنه يحرم على المكلف ذكراً كان أو أننى اتخاذ إذاء من ذهب أو فضة (۱) ولولم يستعمله بالفعل، لأنه ذريعة للاستعمال. ومن المعلوم أن سد الذرائع واجب عند الإمام ، فلا يجوز اتخاذه للادخار أو لعاقبة الدهر، ولا التزين به على رفّ ونحوه . بخلاف الحلى يتخذه الرجل لعاقبة الدهر فجائز وهو ظاهر ، إذ الحلى يجوز استعماله للنساء والإناء لا يجوز استعماله لرجال ولا نساء . فقوله : [ولو للقنية] (۱) : رد على من يقول بجواز اتخاذه للقنية . وقوله : [أو غشى] : في حير المبالغة ؛ أي يحرم الإناء من الذهب أو الفضة ولو غشى ظاهره بنحاس أو رصاص أو قصدير نظراً لباطنه . خلافا لمن يقول بجوازه نظراً لظاهره . وقوله :

قوله : [إلا أن يقل] إلخ : أي بأن كان الثلث فأقل .

فرع: يجوز نقش الحواتم ونقش أصحابها وأسهاء الله تعالى فيها . وهو قول
 مالك وكان نقش خاتمه عليه السلام محمد رسول الله في ثلاثة أسطر .

قوله: [ويكره التخم] إلخ: أى على الأصح إلا لتحفظ كمنع النحاس الأصفر والرصاص والحديد الحن. ولا يتقيد بدرهمين فيا يظهر، وجاز التخم بجلدوحشب كعقيق.

قوله : [فلا يجوز اتخاذه] إلخ : أي ولو للصبيان والنهي يتعلق بالأولياء .

قوله : [لعاقبة الدهر] إلخ : أي أو للكراء ونحوه .

قوله: [رد على من يقول] إلخ: أى فإن بعضهم يجوّز ذلك . والحاصل أن اقتناءه إن كان بقصد الاستعمال فهو حرام باتفاق ، وإن كان لقصد العاقبة أو التجمل به أو لا لقصد شيء، فني كل قولان . والمعتمد المنع . وأما إن اقتناه لأجل كسره أو لفك أسير به فجائز . هذا محصل ما ذكره أبو الحسن على المدونة ، وارتضاه (بن) راد لغيره . وكذلك يحرم الاستئجار على صياغته ولاضمان على من كسره وأتلف

⁽١) روى في الموطأ عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عال : « الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم » .

⁽٢) القنية : بكسر القاف وضمها – ما يقتني .

(وتضبيبه) عطف على اتخاذ ، والضمير عائد على الإناء لا بقيد كونه منهما . أى يحرم على المكلف الذكر أو الأنثى أن يضبب الإناء الحشب أو الفخار - كالصينى - بأحد النقدين ؛ أى ربط كسره أو شقه بهما . وأما الإناء إذا كان من نحاس أو حديد - كالقدور والصحون والمباخر والقماقم من ذلك - وموهت ؛ أى طليبت بأحدا المقدين . ومن ذلك الركاب بطلى بأحدهما ، ففيه قولان : بالجواز والمنع . واستظهر بعضهم القول بالجواز نظراً لباطنه والطلى تبع . وقد علمت ما فى كلام الشيخ رحمه الله من إطلاقه القولين فى الجميع بلا ترجيح

« (لا جو هر وجاز المرأة الملبوس ونحوه ، ولو نعثلاً لا كمر ود وسرير) جوهر بالرفع عطف على استعمال أو اتخاذ . أى لا يحرم جوهر — أى استعماله أو اتخاذه — فهو على حدف المضاف . و يجوز جره عطفاً على حرير أو إناء فلا حدف فى الكلام . والمعنى : أن الجوهر — كالياقوت والزبرجد واللؤلؤ — والبلور لا يحرم اتخاذه ولا استعمال أوانيه خلافاً لمن قال لا يجوز استعمال أوانيه فإنه ضعيف جداً ، ما كان ينبغى الشيخ رحمه الله تعالى أن يذكر فيه القولين . ولا يلزم من نفاسته حرمة استعماله . وكذا يجوز المرأة الملبوس من الحرير والذهب والفضة فى المحلى بهما ولو نعلا أو قبقاباً ؛ لأنهما من الملبوس ويلحق بالملبوس . ما شابهه من فرش ومساند وزر ،

تلك الصياغة . ويجوز بيعها لأن عينها تملك إجماعا (اه من حاشية الأصل) . قوله : [لابقيد كونه منهما] : أى ففيه استخدام .

قوله: [في الجميع]: أي جميع المسائل الجمسة . والحاصل أن كل مسألة فيها أحد القولين مرجع على الآخر. فالمرجع في المغشى والمضبب وذي الحلقة المنع . والمرجع في المورة وإناء الجوهر الجواز .

تنبيه: قال فى حاشية الأصل: تزويق الحيطان والسقف والخشب والساتر بالذهب والفضة جائز فى البيوت، وفى المساجد مكروه إذا كان يشغل المصلى، وإلا فلا.

قوله : [ولا يلزم من نفاسته] إلخ : أى لأن علة حرمة النقدين تضييق المعاملة على العباد ، فلا يقاس عليهما الحواهر .

قوله : [واو نعلا] : في (ح) أنه لرد الحلاف الواقع في المذهب القائل بالمنع.

وما علق بشعر. ولا يجوز لها ما لم يكن ملبوسًا ولا ملحقًا به كالمرود – بكسر المم وكالسرير والأوانى من أحد النقدين كما تقدم ، والمشط والمكحلة والمدية . وكذا لا يجوز تحلية ما ذكر بهما ولا تحلية سيفها إن كان لها سيف بذلك . وظاهره: ولو كانت تقاتل به .

ولما أنهى الكلام على الماء المطلق وعلى ما يعرض له من تغير بنجس أو طاهر وعلى الأعيان الطاهرة والنجسة ، شرع فى بيان شروط الصلاة من طهارة خسَبث وحدّ ت واستقبال وستر عورة .

وبدأ بطهارة الحبث لقلة الكلام عليه فقال :

قوله: [ولا يجوز لها] إلخ: فكل ماكان خارجاً عن جسدها لا يجوز لها اتخاذه من أحد النقدين ولامن المحلى به، وإنما حرم عليها تحلية السيف لأنه من زينة الرجال وجاز لها اتخاذ شريط السرير من حرير، لأنه توسع في الحرير أكثر من النقدين.

فصل: في إزالة النجاسة

(تجبُ إزالةُ النَّجاسة عن محمول المصلَّى وبدَ نه ومكانه إن ذكر وقدر ، وإلا أعاد بوقت): يجب شرطًا إزالة حكم النَجاسة بالماء المطلق عن كُل محمول المصلى (١) ؛

فصل:

قوله: [تجب إزالة] إلخ: أى وجوب شرط كما يأتى، وكذا يجب تقليلها كتطهير أحد كميه حيث لم يكفهما الماء. بخلاف ما إذا كانت النجاسة فى محل واحد فلا يلزم غسل البعض إن لم يقدم على الكل، لأنه يزيدها انتشاراً كما فى (شب) و (ح).

قوله: [المصلى]: المراد بهمريد الصلاة، وأما إن لم يردهافلا تجب إزالتها بل تندب إذا لم تكن خمراً، وأراد بالمصلى ما يشمل الصبى، والحطاب بالنسبة لوليه خطاب تكليف، وبالنسبة له خطاب وضع.

تنبيه: تعملُد صلاة النافلة بالنجاسة ممنوع مانع من صحبها، ولا تقضى الأنها،
 لم نجب فأشبه من افتتحها محدثا كما في الحاشية .

قوله: [وبدنه]: أى ظاهره ومن ذلك داخل أنفه وأذنه وعينه فهى من الظاهر فى طهارة الحبث ، ومن الباطن فى طهارة الحدث . ولم يجعلوها من الظاهر فى طهارة الحدث لمشقة التكرر .

قوله: [إن ذكر وقدر] وهذا هو المشهور من أقوال أربعة الذى انبنت عليه فروع المذهب. والمشهور الثانى: السنية إن ذكر وقدر ، وسيأتى فى الشارح وهو وإن كان معتمداً إلا أن فروع المذهب بنيت على الأول . والثالث : الوجوب مطلقاً كطهارة الحدث وهو كمذهب الشافعية والجمهور . والرابع : الندب ، لكن هذان القولان ضعيفان فى المذهب .

قوله : [عن كل محمول المصلي] إلخ : من ذلك لو وضع حبل سفينة في وسطه

⁽١) أورد الإمام البخاى رضى الله عنه فى صحيحه - بكتاب الرضو - باب و إذا ألتى على ظهر المصلى قدر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته . وكان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دماً وهو يصلى وضعه ومضى فى صلاته . وقال ابن المسيب والشعبي عن إذا صلى وفى ثويه دم أو جنابة . ثم أدرك الماء فى وقته لايميد ع . قال الحافظ فى الفتح عن أبى سعيد : و أنه صلى الله عليه وسلم خلع نعليه فى الصلاة ثم قال : إن جبريل أعبر فى أن قيما فذراً ع . كما بين أن عبد الرازق وصل قولى ابن المسيب والشعبى المذكورين فى الباب بأسانيد صحيحة أوضحها فى تعليق التعليق .

من ثوب أو عمامة أو نعل أو حزام أو منديل أو غير ذلك عن بدنه وعن مكانه ، وهو ما تمسه أعضاؤه من قدميه وركبتيه ويديه وجبهته . فلا يضر نجاسة ما تحت صدره وما بين ركبتيه ونحو ذلك ولو تحرك بحركته . ولا ما تحت حصيره ولو اتصل بها كفر وق ميتة صلى على صوفها . بخلاف طرف عمامته الملقى بالأرض أو طرف ردائه الملقى وبه نجاسة ، فإنه يضر لأنه فى حكم المحمول المصلى . ومحل كونها شرط صحة المصلاة إن ذكر وقد رعلى إزالتها . فإن صلى بالنجاسة ناسياً لها حق فرغ من صلاته ، أو لم يعلم بها حتى فرغ منها فصلاته صحيحة ، ويندب له إعادتها فى الوقت . وكذا من عجز عن إزالتها لعدم ماء طهور أو لعدم قدرته على إزالتها به ، ولم يجد ثوباً غير المتنجس ، فإنه يصلى بالنجاسة وصلاته صحيحة . ويحرم عليه ولم يجد ثوباً غير المتنجس ، فإنه يصلى بالنجاسة وصلاته صحيحة . ويحرم عليه ولم يجد ثوباً غير المتنجس ، ويصلى أول الوقت إن علم أو ظن أنه لا يجد ماء ولا ثوباً آخر فى الوقت . وإن ظن القدرة على إزالتها آخر الوقت ، أخر لآخره

وكان بها نجاسة وكان يمكن أن تتحرك بحركته لصغرها. بخلاف مترود الدابة حيث كان طاهراً فلا يضر حملها للنجاسة ، أو ثوب شخص جاء على كتف المصلى مثلا ما لم يصر محمولا له .

قوله: [ونحو ذلك] : كموضع السجود للمدوى فلا يشترط طهارته كما فى (شب) و (عب) . بخلاف حسر عمامته عن جبهته فيشترط للإجماع على ركنية السجود . والاختلاف فى إزالة النجاسة، وقال شيخنا فى مجموعه : والظاهر اعتبار المس بزائد لا يحس ، وقال فى الحاشية : الشعر كطرف الثوب ، أى لا يضر مسه للنجاسة .

قوله: [ولا ما تحت حصيره] : لما سيأتى فى الفوائت فى قول خليل : ولمريض ستره نجس بطاهر. قالوا : لا مفهوم لمريض، إنما يشترط انفصال الساتر عن محمول المصلى . فلا يكفى ستر نجاسة المكان ببعض ثوبه اللابس له ولو طال جداً .

قوله : [لأنه في حكم المحمول] : ومن ذلك إذا كان الوسط على الأرض نجساً وأخذ كل طرفاً طاهراً ، بطلت عليهما .

قوله : [أو لم يعلم بها]: أى من أول الأمر . فراده بالناسي من سبق له علم بها ، ثم دخل الصلاة ناسياً ففرق بينهما .

قوله : [في الوقت] : أي إن كان لها وقت تعاد فيه، و إلا فلا تعاد كالفائنة بلمة السالك – أول قياساً على ما سيأتى فى التيمم ، ثم إنه إن وجد ما يزيلها به فى الوقت ، أو ثوباً آخر ندب له الإعادة ما دام الوقت . فإن خرج الوقت فلا إعادة ، والوقت فى الظهرين للاصفرار ، وفى العشاءين لطلوع الفجر ، وفى الصبح لطلوع الشمس ، وما مشينا عليه من أن إزالة النجاسة واجبة إن ذكر وقدر هو أحد المشهورين فى المذهب . وعليه فإن صلى بها عامداً قادراً على إزالتها أعاد صلاته أبداً وجوباً لبطلانها . والمشهور الثانى أن إزالتها سنة إن ذكر وقدر أيضاً ، فإن

والنفل المطلق إلا ما سيأتي من ركعتي الطواف.

قوله: [على ما سيأتى فى التيمم]: فى قوله فالآيس أول المحتار والمردد وسطه والراجى آخره، فالمراد بالموقت يؤخر فيه الاختيارى وأما الضرورى فلا تفصيل فيه بل يقدم ولو كان راجاً.

قوله : [ما دام الوقت] : أي الآتي في الشارح .

قوله: [للاصفرار] : بإخراج الغاية فيه وفيا بعده وهذا على مذهب المدونة، وبحث فيه بأن القياس أن الظهرين للغروب، والعشاءين للثلث والصبح للإسفار. وفرق بأن الإعادة كالتنفل، فكما لايتنفل في الاصفرار لايعاد فيه ويتنفل في الليل كله، والنافلة وإن كرهت بعد الإسفار لمن نام عن ورده إلا أن القول بأنه لاضروري للصبح قوى (اه من الأصل).

للصبح قوى (اه من الأصل).
قوله: [إن ذكر وقدر أيضاً]: أى فهو قيد فى الوجوب والسنية معاً، وقد تبع شارحنا (عب) والأجهورى. وفي ابن مرزوق و (ح) أنه قيد فى الوجوب فقط، وأما السنية فهو مطلق، سواء كان ذاكراً قادراً أم لا. فإن قلت: جعل القول بالسنية مطلقاً يرد عليه أن العاجز والناسى مطالبان بالإزالة على سبيل السنية، مع أنه قد تقرر فى الأصول امتناع تكليفهما، قلت: من قال بالسنية حالة العجز والنسيان أواد تحريها من فلب الإعادة فى الوقت بعد زوال العدر، وليس مراده طلب الإزالة لعدم إمكانها. وقد يقال: إن الأجهورى نظر إلى رفع الطلب عنهما حالة العدر فقال: إنه قيد فيهما، وغيره نظر إلى طلب الإعادة منهما فى الوقت، فقال: إنه قيد في الوجوب فقط، وكلاهما صحيح، وعاد الأمر فى ذلك لكون الحلاف لفظياً. (انظر بن اله من حاشية الأصل).

لم يذكرها أو لم يقدر على إزالتها أعاد بوقت كالقول الأول . وأما العامد القادر فيعيد أبدآ ، لكن ندبيًا . فعلُم أنهما يتفقان على الإعادة فى الوقت ندبيًا فى النام وغير العالم ، وفى العاجز ، ويتفقان على الإعادة أبداً فى العامد الذاكر لكن وجوبيًا على القول الأول ، وندبيًا على الثانى . وقولنا (عن محمدُ ول المصلِّى) أعم من قوله : ثوب (١١) لأنه يشمل النوب أى الملبوس وغيره ، ويشمل ما استقر ببطنه من النجاسة ؛ كأن شرب خمراً فيجب عليه أن يتقايأها إن أمكن ، وإلا كان عاجزاً .

قوله: [وندبا على الثانى]: أى ولا غرابة فى الندبية والأبدية، فقد قالوه فى الصلاة بمعطن الإبل. وهذا على أن الخلاف حقيقى وهو ما يقتضيه التشهير والاستدلال واختلاف التفاريع. و ورجحه الأجهوري ومن تبعه ك (عب). وعليه، فا ورد من التعذيب فى البول (٢) لهذه الأمة محمول على إبقائه بالقصبة بحيث يبطل الوضوء، فإن الاستبراء واجب اتفاقاً ومال (ح) و (ر) إلى أنه لفظى. قالا: وعهدت الإعادة أبداً وجو با لبرك السنة على أحد القولين. و بحث فيه شيخنا فى مجموعه بأن هذا اعتراف بأنه حقيقى له ثمرة ؛ فإن الواجب يبطل تركه اتفاقاً أى لاعلى أحد القولين. ثم قال : نعم سمعنا أن السنة إذ اشهرت فرضيها أبطل تركها قطعاً، لكنه يجعل كل خلاف على هذا الوجه لفظياً ، وهو بعيد مضيع المرقالتشهير أو لصحته. ومما يبعد كونه لفظياً ما ارتضاه (ر) نفسه من عدم تقييد السنية بالذكر والقدرة، والوجوب مقيد. وقال فى الأصل عند قول المصنف وخلاف لفظى»، لا تفاقهما على إعادة الذاكر ولقادر أبداً ، والعاجز والناسي فى الوقت. قاله (ح). ورد بوجوب الإعادة على الوجوب وندبها على السنية ، و بأن القائل بأحدهما يرد ما تمسك به الآخر فالخلاف . معنوى . وندبها على السنية ، و بأن القائل بأحدهما يرد ما تمسك به الآخر فالخلاف . معنوى . قوله : [وغيره] أى من سائر ما نبه الشارح عليه .

قوله: [فيجب عليه] إلخ: هذا رواية محمد بن المواز. وقال التونسى: ذلك الأكل والشرب لغوفلا يؤمر بتقايق ولا بإعادة، وهو ضعيف. إن قلت: حينئذ صارت المعدة نجسة بمجرد الشرب. قلت: إنه عاجز عن تطهير نفس المعدة، فأمرناه بمايقدر عليه من التقايق: والظاهر أنه إذا قدر على البعض وجب، لأن تقليل النجاسة واجب

 ⁽١) عبارة خليل في ذلك : « هل إزالة النجاسة عن ثرب مصل ولو طرف عماسته وبدنه ومكانه
 لا طرف حصيره – سنة أو واجية » .

 ⁽ ۲) رواه الإمام البخارى رضى الله عنه وغيره : « عن ابن عباس قال : • ر النبى صلى الله عليه وسلم بقبر بن فقال: إنهما ليعذبان وما يعذبان فى كبير ، أما أحدها فكان لا يستبر (وقيل : لا يستبرئ) من البول وأما الآخر فكان يمثى بالنميمة . . . »

« (فسقوط هاعليه فيها أو ذكر ها مبطل إن اتسع الوقت ووجد ما تنز ال به): الفاء فاء التفريغ فذكرها أولى من ذكر الواو . يعنى إذا علمت أن إزالة النجاسة واجبة فسقوطها على المصلى مبطل لصلاته ولو قبل تمام التلفظ بالسلام، إن استقرت عليه بأن كانت رطبة أو يابسة ولم تنحدر حال سقوطها . وإلا لم تبطل واتسع الوقت الإزالتها وإدراك الصلاة فيه، ووجد ما تزال به من الماء المطلق أو ثوباً غير المتنجس . وكذا تبطل إذا ذكر النجاسة وهو في الصلاة أو علمها وهو فيها، فإنها تبطل إذا

(اه من حاشية الأصل). ومحل وجوب التقايق المذكور مدة مايرى بقاء النجاسة فى بطنه يقيناً أو ظناً لاشكاً؛ فإذا كانت خمراً وجبت الإعادة مدة ما يظن بقاءها خماً، فإن تحولت للعدرة فهى بمثابها.

قوله: [قوله فسقوطها عليه] إلخ: أى على المصلى ولو صبياً أو بالغاً فى نقل مأموماً أو إماماً أو فلداً مبطل لها بالشروط الآتية. ولو جمعة على أحد القولين. وقد تبع المصنف فى البطلان خليلا التابع لابن رشد فى المقدمات وفى المدونة. وإن سقطت عليه وهو فى صلاة قطعها ، والقطع يؤذن بالانعقاد. واختلفوا هل القطع وجوباً أو استحباباً ؟ انظر (بن).

تنبيه: موت الدابة وحبلها بوسطه كسقوط النجاسة على الظاهر (اه من حاشية الأصل).

وقولنا أو إماما: أى ويُستخلف ؛ ههى من جملة مسائل الاستخلاف , وإن علمها مأموم بإمامه أراه إياها، ولا يمسها. فإن بَعُد فوق الثلاث صفوف كلمه، ويستخلف الإمام ولا تبطل على المأمومين .

قوله : [أو ذكرها] : أى علم بها فيها ، سواء كان ناسياً لها ابتداء أم لا ، لا إن ذكرها قبلها ثم نسيها عند الدخول فيها ، واستمر حتى فرغ منها فلا تبطل . ولو تكرر الذكر والنسيان قبلها و إنما يعيد فى الوقت (اه من الأصل) .

قوله : [أولى من ذكر الواوم : أى التي مشي عليها خليل .

قوله: [واجبة]: وأما على أنها سنة فلا تبطل بالسقوط أو الذكر فيها ، وكلام ابن مرزوق يدل على أنه الراجع .

قوله : ٦ إن استقرت عليه ٢ : أي كلها أو بعضها .

اتسع الوقت ووجد ثوباً أو ما يزيلها به . وهذان القيدان زدناهما على الشيخ . وبقى الله لابد أن تكون النجاسة مما لا يعنى عنها كالبول ، فإن كانت مما يعنى عنها كدرهم دم لم تبطل . فالقيود أربعة بالنسبة لسقوطها ، وثلاثة بالنسبة الذكرها . وقولنا: (واتسع الوقت) ، أى لإدراك ركعة بسجدتيها فأكثر لاأقل . وسواء كان الوقت المختيارياً أو ضرورياً . فإذا لم يسع الوقت ركعة كملها . ثم إن كان الوقت ضرورياً فلا إعادة ، وإن كان اختيارياً أعادها في الضروري ندباً على ما تقدم . ولاإن تعلقت بأسفل نعل فسل رجلة إلاأن يرفعها بها) : لا تبطل الصلاة إذا كانت النجاسة متعلقة بأسفل النعل ثم سل رجله من نعله أى أخرجها بلطف من غير أن يرفع رجله بالنعل المتنجسة . فإن رفع رجله بها بطلت لأنه صار حاملا النباسة فوق حمله ، وكان ذا كراً لها ولو لم يرفعها لأنه حامل لها . فقول الشيخ: «أو كانت أسفل نعل» يعنى وهي متعلقة بالنعل ، وليس المراد أنه واقف عليها بالنعل الطاهر . إذ لو كان الأمر كذلك لم تبطل إذا رفع نعله عند التذكر ، أو العلم الطاهر . إذ لو كان الأمر كذلك لم تبطل إذا رفع نعله عند التذكر ، أو العلم

فعلم أن الكلام فى النعل المتنجس أسفله لا الواقف به على نجاسة جافة ، فعبارتنا أحسن من عبارته إذ عبارته توهم خلاف المراد . والتعبير بسل أولى من التعبير بخلع ، لأن السل يفيد الحفة والحلع يصدق ولو مع الرفع بها . ومفهوم (سل رجله) أنه لو لم يخرج رجله من نعله لبطلت ، لكن حيث يصدق عليه أنه حامل النجاسة

ووضعها على أرض طاهرة ولا يحتاج لحلعها .

قوله : [أربعة] إلخ : وهي ; إن استقرت عليه، واتسع الوقت ، ووجه ماتُزال به، ولم تكن معفوًا عنها ، وقوله وثلاث إلخ : أي بإسقاط الأول لأنه الموضوع .

قوله: [على ماتقدم]: أى من أن الظهرين للاصفرار، والعشاءين الفجر، والصبح الطلوع.

قوله: [بأسفل نعل]: وأما لو تعلقت بأسفل خفّ فتذكرها فتيطل بها الصلاة بالشروط المتقدمة لكونه كثوب العضو فى شدة الالتصاق بالرجل، بخلاف النعل فهو كالحصير. هكذا فرق شيخنا فى مجموعه.

قوله : [لا تبطل الصلاة] إلخ : أى ولو تحرك النعل بحركته حين سل رجله لأنها كالحصير . خلافاً لمن قال إذا تحرك بحركته تبطل .

وذلك حال السجود أو حال رفعه لرجله بالنعل، وعلم أن من صلى على جنازة وهو لابس لنعله المتنجس أسفله فصلاته صحيحة .

* (ولا يُصلِّي بماغ لمبت عليه كثوب كافر وسكِّير وكنَّاف وغير مُصلٌّ ، ومايتنام

قوله: [أن من صلتى على جنارة] إلخ: أى أو إيماء من قيام أو كان يخلع رجاه منها عند السجود. قال ابن ناجى: والفرق بين النعل ينزعه فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولوطرحه، أن الثوب حامل له والنعل واقف عليه والنجاسة في أسفله، فهو كما لو بسط على النجاسة حائلا كثيفاً.

قوله : [ولا يُصَلَّى] : بالبناء للمفعول أي يحرم صلاة الفرض والنفل .

قوله: [كثرب كافر]: المراد بالنوب محموله، كان الكافر ذكراً أو أنثى ، كتابياً أوغيره باشر جلده أو لا ، كان مما يستعمل النجاسة أو لا . ثم محل الحرمة إذا جزم بعدم الطهارة أو ظن عدمها أو شك . أما لو تحققت الطهارة أو ظنت ، فتجوز الصلاة به . وهذا في الكافر بخلاف ثباب شارب الحمر من المسلمين ؟ فإنه في حالة الشك يحمل على الطهارة تقديماً للأصل على الغالب (اه. من حاشية الأصل) . وفيه نظر . بل في هذه المسائل كلها متى حصل شك قدم الغالب، لأن ثمرة تقديم الغالب لا عند الشائ في الجميع . فالتفرقة في بعض المسائل لا وجه الها ولا مستند له في التفرة .

قوله : [وكنَّاف] : و يجرى فيه ما جرى في السكير .

قوله: [وما ينام فيه غيره] : أى تحرم الصلاة بثوب ينام فيه غير المصلى إذا تحققت نجاسها أو ظنت أو شك فيها. وأمالو علم أنه يحتاط في طهارتها، أو ظن ذلك. حازت الصلاة فيها. وليس من هذا القبيل ما يفرش في المضايف فتجوز الصلاة عليه لأن الغالب أن النائم عليها يلتف في شيء آخر غير ذلك الفرش هكذا في حاشية الأصل. ولكن كان شيخنا المؤلف يفصل ويقول: أما مضايف الريف فشأنها النجاسة. وأما مقاعد مصر وقيعانها فتجوز الصلاة على فراشها لأن الغالب التحفظ. وهو وجيه معلوم بالمشاهدة.

 • تنبيه : عمم المصنف هنا فى ثياب النوم وغير المصلى وجعلها كثياب السكير والكافر لافرق بين ثياب الرأس وغيرها ، موافقة فى ذلك لابن مرزوق وقد أيده فيه غيره ، وما حاذى فرْجَ غير عالم): هذه الأحكام هى التى أشار لها الشيخ رحمه الله في الفصل السابق بقوله : و ولا يصلى بلباس كافر إلخه ، أخرتها هنا لأنه محلها وتقديمها في الفصل السابق ذكر لها في غير محلها . وهي مبنية على أنه إذا تعارض الأصل والغالب قدم الغالب ؛ فإن الأصل في ذكر الطهارة ، والغالب النجاسة ، وقولى : (ولا يـُصلّى بماغلبت أى النجاسة عليه) إشارة لقاعدة هي : كل ماغلبت النجاسة عليه فلا يصلى به . وقوله : (كثوب كافر) إلخ أمثلة لبعض ماصدقت عليه هذه القاعدة . والشيخ إنما ذكر بعض الأمثلة دون القاعدة فلباس الكافر لا يصلى به لأن شأن الكافر عدم توقى النجاسة بخلاف نسجه ، فإن الشأن فيه توقى النجاسة . والسكتير أي كثير السكر كالكافر . و (الكناف) : الذي شأنه نزح الأكنفة . و (غير المسكر أي كثير السكر كالكافر . و (الكناف) : الذي شأنه نزح الأكنفة لا تجوز به عدم التحرز من النجاسة » والثوب الذي ينام فيه غير مريد الصلاة لا تجوز به الصلاة ؛ لأن شأنه ما ذكر . وأما ما ينام فيه هو فهو أعلم بحاله . وكذا ما حاذى فرج غير العالم بأحكام الطهارة كالإزار والسراويل لا يصلى به ، بخلاف نحو عمامته فرح غير العالم بأحكام الطهارة كالإزار والسراويل لا يصلى به ، بخلاف نحو عمامته وردائه ، وبخلاف عاذي فرج العالم بالاستبراء وأحكام الطهارة .

ولما كان بعض النجاسة يعنى عنه المشقة نبه عليه بقوله:

• (وعُفيي عما يعسُر كسكس

(بن) . وهو خلاف مامشي عليه الشيخ خليل من استثنائه ثياب الرأس وما قاربها .

قوله: [وماحاذى فرج غير عالم]: من ذلك فوط الحمام إذا كان يدخله عموم الناس، ولكن لا يجب غسل الحسد منها للحرج نعم هو الأولى والأحوط، ذكره شيخنا في مجموعه، فإن كان لا يدخله إلا المسلمون المتحفظون فحمولة على الطهارة.

قوله: [بخلاف نسجه]: وكذا سائر صنائعه فيحملون فيها على الطهارة عند الشك، ولو صنعها ببيت نفسه ولافرق بين ما صنعه لنفسه وغيره كما يفيده البرزلى. قوله: [كالكافر] إلخ: هذا مما يؤيد الرد على مُحشَّى الأصل.

قوله : [غير مريد الصلاة]: أى فى ذلك الثوب ، بأن أراد شخص الصلاة فى فراش نوم غيره .

لازم) يعنى عن كل ما يعسر التحرز عنه من النجاسات بالنسبة الصلاة ودخول المسجد لا بالنسبة الطعام والشراب ؛ لأن ما يعنى عنه إذا حل بطعام أو شراب نجسه، ولا يجوز أكله وشر به، وهذه قاعدة . ولماكان أخذ الجزئيات من القواعد الكلية قد يخنى على بعض الأذهان ، صرح ببعض جزئيات للإيضاح بقوله: (كسلس إلخ.) والمراد بالسلس : ما خرج بنفسه من غير اختيار من الأحداث ؛ كالبول والمذى

قوله: [يعنى عن كل ما يعسر]: أخذ الكلية من لفظ [ما] لأمها من صيغ العموم. ومعنى يعسر: يشق.

قوله: [إذاحل بطعام] إلخ : أى كماتقدم أن الطعام المائع وما في حكمه ينجس إذا حلته نجاسة ؛ أيّ نجاسة كانت .

قوله : [ولا يجوز أكله] إلخ : أى ما لم يتعين للدواء على أحد القولين .

قوله: [وهذه قاعدة]: اسم الإشارة عائد على قول المصنف: [وعنى عما يعسر] . ومعنى القاعدة الضابط الكلى الذى اندرج تحته الجزئيات ، وقالوا فى تعريفها: قضية كلية يتعرف مها أحكام جزئيات موضوعها ، فالقضية الكلية هنا هى : «كل ما يعسر يعنى عنه» . فيندرج تحت وكل اجميع الجزئيات الآتية وغيرها . وضابط استخراجها أن يؤتى بقياس من الشكل الأول يجعل موضوع صغراه جزئياً من جزئيات القاعدة ، وعمولها موضوع تلك القاعدة وتجعله الحد المكرر ، وتجعل محمول كبراه محمول تلك القاعدة ، ومحذف الحد المكرر ينتج المقصود ومساقه هكذا : السلس يعسر الاحتراز منه ، وكل ما يعسر الاحتراز منه معفو عنه ، فينتج : السلس معفو عنه . ولذلك يقولون : من قواعد الشرع «إذا ضاق الأمر اتسع» ، « وعند الضر و رات تباح المحظورات » . قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) (١) .

• فرع: قال فى المنحيرة: إذا عنى عن الأحداث فى حق صاحبها عنى عنها فى حق غيره لأن سبب العفو فى حق غيره لسقواط اعتبارها شرعاً، وقيل: يعنى عنها فى حق غيره لأن سبب العفو المضرورة ولم توجد فى غيره، وتمرة الحلاف تظهر فى جواز صلاة صاحبها إماماً بغيره، وعدم الحواز فعلى الأول تجوز، وعلى الثانى تكره، وإنما لم يقل بالبطلان على الثانى وعدم الحواز فعلى الأول تجوز، وعلى الثانى تكره، وإنما لم يقل بالبطلان على الثانى كره، والمناس صلاته صحيحة للعفو عن النجاسة فى حقه ، وصحت صلاة

⁽١) سورة الحج آية ١٧٨ .

والمنى والغائط يسيل من المخرج بنفسه ، فيعنى عنه ولا يجب غسلهالمضرورة إذا لازم كل يوم ولو مرة . وليس المراد بالملازمة هنا ما يأتى فى نواقض الوضوء .

* (وبكل باستور وثوب كمرضع تجتهد)أى يعنى عن بلل الباسور يصيب البدن أو الثوب كل يوم ولو مرة . وأما اليد فلا يعنى عن غسلها إلا إذا كثر الرد بها ، بأن يزيد على المرتين كل يوم وإلا وجب غسلها ، لأن اليد لا يشق غسلها كالثوب والبدن له ويعنى عن ثوب المرضعة أو حسدها يصيبه بول أو غائط من الطفل سواء كانت أماً أو غيرها، إذا كانت تجتهد في درء النجاسة عنها حال نزولها، بخلاف

من ائتم به لأن صلاته مرتبطة بصلاته (اه من حاشية الأصل) .

قوله : [ولا يجب غسله] : أى ولا يسن. مما أصاب الثوب والبدن والمكان حيث لم يمكن التحول عنه .

قوله: [وليس المراد] إلخ: أى لأن ما هنا من باب الأخباث وذاك من باب الأحداث فيا يأتى، فقالوا: الأحداث. والأخباث أسهل من الأحداث فلذلك شدد فى الأحداث فيا يأتى، فقالوا: لا يعفى عنه إلا إذا لازم كل الزمان أو جله أو نصفه فلا ينقض الوضوء في هذه الثلاث ولا يوجب غسلا للنجاسة ، وإن لازم أقل الزمان نقض مع العفو عن النجاسة إن لازم كل يوم ولو مرة .

قوله: [وبلل باسور]: جمعه بواسير والمراد به النابت داخل مخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بلولة النجاسة ، وفي عب الظاهر أن خروج الصرم كالباسور. قوله: [بأن يزيد على المرتين إلخ]: وفيل بل على المرة الواحدة ومثل اليد الحرقة التي يرد بها.

قوله : [كالثوب] : أي الملبوس لا التي يرد بها فإنها كاليد كما علمت .

قوله : [عن ثوب المرضعة] إلخ : أى لإمكامها فلا يعنى عما أصابه إن أمكمها التحول عنه .

قوله: [أوغيرها]: أى إن احتاجت للإرضاع لفترها أو لم يقبل الولد غيرها ، وإلا فلا يعنى عما أصابها خلافاً للمشذالي في جعلها كالأم مطلقاً .

قوله : [تجهد] قيد في المرضعة مطلقاً أمَّا أو غيرها ، فإذا اجتهدت وأصابها شيء عنى عنه ، غاية الأمر أنه يندب لها غسله إن تفاحش ، ولا يجب عليها غسل

المفرّطة. ودخل الحزار والكنتّاف والطبيب الذي يزاول الحروح تنحت الكاف. وندب لها ولن ألحق بها استعداد ثوب للصلاة .

* (وقد و درهم من دم وقيتح وصديد): أى يعنى عن قدر الدرهم البغلى وهو الدائرة السوداء الكائنة في ذراع البغل فدون. وقول الشيخ(١): و«دون درهم» المفيد أن ما كان قدر

ما أصابها من بوله أو عذرته ولو رأته ، خلافاً لابن فرحون القائل بأن ما رأته لابد من غسله .

قوله : [ودخل الحزار] إلخ : أى فيعنى عنهم إن اجتهدوا كالمرضعة .

قوله : [ولمن ألحق بها] : أى ممن دخل تحت الكاف . وأما صاحب السلس فلا يندب له إعداد ثوب لعدم ضبطه .

قوله: [وقدر درهم]: أى ولو كان محلوطاً بماء حيث كان طاهراً. نعم إن خالطه نجس غير معفر عنه انتنى العقو. وخالفت الشافعية ؛ فعندهم نصف درهم مثلا من دم إذا طرأ عليه قدر نصفه ماءطهوراً لا يعنى عنه لأن الدم نجس الماء ، وإذا طرأ عليه ذلك من نفس عين الدم النجس ما زال معفواً عنه وهذا مما يستغرب. وقد يلغز به! وقد قلت في ذلك:

حىِّ الفقيه الشافعي وقل له نجس عفوا عنه فلو خالطه وإذا طرا بدل النجاسة طاهر

ماذلك الحكم الذى يستغرب؟ نجس طرا فالعفوباق يصحب لاعفو يا أهلالذكاء تعجبوا!

(اه. من حاشية شيخنا على مجموعه) .

وأما لو صار بسبب المائع زائداً على درهم فلا عفو . والعفو عن يسير الدم والقيح والصديد فى الصلاة وخارجها فى جميع الحالات. وقيل اغتفاره مقصور على الصلاة ؟ فلا تقطع لأجله إذا ذكره فيها، ولا يعيد. وأما إذا رآه خارجها فإنه يؤمر بغسله . هكذا حكى عن المدونة . واختلفوا فى الأمر بالغسل، فقيل: ندباً، وقيل: وجوباً والمعول عليه ما مشى عليه المصنف من الإطلاق وهر مذهب العراقيين .

قوله: [وهم الدائرة]: أشار الشارح إلى أن المعتبر المساحة لاالكمية، أى فالعبرة بقدره فى المساحة ولوكان أكثر فى الكمية كنقطة من الدم تخينة. (اه. من حاشية الأصل).

⁽١) عبارته في ذلك : « وعني عما يعسر . . ودون درهم من دم مطلقاً وقييح . . إلىخ » .

الدوهم لا يعنى عنه، ضعيف. وسواء كان ما ذكر من الدم وما بعده (١) أصابه من نفسه أو من غيره من آدمى أو من غيره – ولو من خنزير بثوب أو بدن أو مكان ، كما يفيده إطلاق عبارته. وصرح الشيخ بالإطلاق لكن قدمه على القيح والصديد والأولى له تأخيره عنهما (١).

* (وفضلة دواب لمن يُزاولُها) : أى أن فضلة الدواب من بول أو روث سواء كانت الدواب خيلا أو حميراً أو بغالا إذا أصابت ثوب أو بدن من شأنه أن يزاولها بالرعى أو العلف أو الربط ونحو ذلك سيعنى عنها لأن المدار على المشقة وهي حاصلة لمن شأنه مزاولتها . لو أمر بالغسل كلما أصابته فلا مفهوم للقبود التي ذكرها الشيخ بقوله : « و بول فرس لغاز بأرض حرب » .

قوله: [ضعيف] إلخ: اعلم أن المسألة فيها ثلاث طرق، الأولى: أن ما دون الدرهم يعنى عنه اتفاقاً، وما فوقه لا يعنى عنه اتفاقاً، وفى الدرهم روايتان: والمشهور عدم العفو . والثانية: ما دون الدرهم يعنى عنه على المشهور، والدرهم وما فوقه لا يعنى عنه اتفاقاً . والثالثة: أن الدرهم من حيز اليسير وهذا هو الراجح، فلذلك اقتصر عليه مصنفنا تبعاً لا بن عبد الحكم وصاحب الإرشاد .

• تنبيه: إنما اختص العفو بالدم وما معه لأن الإنسان لا يخلو عنه، فهو كالقربة المملوءة بالدم والقيح والصديد، فالاحترازعن يسيره عسر، دون غيره من النجاسات كالبول والغائط والمبى والمذى . وما نقل عن مالك من اغتفار مثل رءوس الإبر من البول ضعيف . نعم ألحق بعضهم بالمعفوات المذكورة ما يغلب على الظن من بول الطرقات إذا لم يتبين ، فلا يجب غسله من ثوب أو جسد ، أو خف مثل أن تزل الرجل من النعل وهي مبلولة فيصيبها من الغبار ما يغلب على الظن مخالطة البول له إذ لا يمكن التحرز منه . (انتهى بالمعنى من حاشية الأصل) .

قوله: [فلا مفهوم للقيود]: أى الأربعة وهي: بول وفرث وغاز وأرض الحرب. لأن المدار على مشقة الاحتراز. وحاصل الفقه أن كل من عانى الدواب يعنى عما أصابه من بولها وأروامها، كان فى الحضر أو فى السفر بأرض حرب أو غيرها. غاية

⁽١) وما بعد، أى قوله: « وقيح وصديد و يول فرس لغاز بأرض حرب وأثر ذباب من عذرة .. a ..

⁽٢) جمهور المذاهب على أن الأصل أن الفاحش واليسير اللى يعنى عنه من النجاسة ، لاحد له فى الشرع وإنما هو قدر ما يستفحشه كل إنسان فى نفس . وروى ابن قدامة فى المغنى عن ابن عباس «ما فحش فى قلبك» . وقال إن ما روى فى مقدار الفاحش لم يصح . وإنما تضع المذاهب فى ذلك معايير تقديرية يستأنس بها .

• (وأثر ذباب من نجاسة ودم حيجامة مسح حتى يبرأ): أى يعنى عن أثر الذباب يقع على العذرة أو البول أو الدم بأرجله أو فحه ، ثم يطير ويحط على ثوب أو بدن . فقولنا : (من نجاسة) بيان لأثر وهو أعم من قوله «من عذرة» إذ لامفهوم لها . ومثل الذباب الناموس ، أو أراد به ما يشمل الناموس . والعامة تقلب الباء الأخيرة نونا ويشددون الأولى ، وكذلك يعنى عن أثر الحجامة إذا مسح بخرقة ونحوها إلى أن يبرأ المحال لمشقة غسله قبل برء الجرح . فإذا برأ غسل كما قال الشيخ ، أى وجوباً أو استناناً على ما قدمه من الحلاف .

* (وطين كمطر ومائيه مختلطاً بنجاسة ما دام طريباً في الطُرق ولو بعد انقطاع نُرُ وله ، إلاأن تغليب عليه أو تُصيب عينها): يعنى عن طين المطر وبحوه كطين الرش ومستنقع الطرق . وكذا يعنى عن ماء المطر وما ذكر معه حال كون ما ذكر من الطين أو الماء مختلطاً بنجاسة ، وإلا فلا محل للعفو وسواء كانت النجاسة عذرة أو

ما هناك أنه إذا وجدت القيود الأربعة فلا يعتبر اجتهاده ، بل العفو مطلق لتحقق الضرورة بخلاف ما إذا اختل قيد من الأربعة فلا بد من اجتهاده كما ذكره في الأصل.

قوله: [ومثل الذباب] إلخ: أى فهو مستعمل فى حقيقته ويقاس عليه الناموس. قوله: [أوأراد به مايشمل] إلخ: أى ففيه مجاز من إطلاق الحاص وإرادة العام، ويقاس عليه النمل الصغير. وأما الكبير فلا يعنى عنه لأن وقوعه على الإنسان نادر.

قوله : [إلى أن يبرأ] : فيه إشارة إلى أن [حتى] في المن بمعنى إلى .

قوله: [أى وجوباً] إلخ: محل ذلك إذا كان أثر الدم أكثر من درهم، وإلا فلامحل لوجوب الغسل ولا لاستنانه. ومثل أثر الحجامة أثر الفصد فإذا برأ أمر بالغسل على ما تقدم وصلى متعمداً ولم يغسل، أعاد في الوقت على الراجح مما في خليل ليسارة الدم، لكونه أثراً لاعيتا، ومراعاة لمن لايأمره بغسله.

قوله : [وبحوه] وقوله فيما يأتى[وكذا] إلخ إشارة لما أدخلته الكاف .

قوله: [سواء كانت النجاسة] إلغ: أي وكان الطين أكثر منها تحقيقاً أو ظنتًا أو تساوياً بدليل ما يأتي .

غيرها ما دام الطين طريبًا في الطرق يخشى منه الإصابة ثانيًا ، ولو بعد انقطاع نزول المطر. ومحل العفوما لم تغلب النجاسة على الطين بأن تكون أكثر منه يقيناً أو ظنيًا كنزول المطر على مطرح النجاسات ، أو ما لم تصب الإنسان عين النجاسة الغير المختلطة بغيرها ، وإلا فلا عفو ويجب الغسل . كما لا عفو بعد جفاف الطرق ، فيجب غسل ما أصاب أيام النزول ، وطراوة الطين لزوال المشقة . ولا يخفى عليك أن عبارتنا أوضح وأشمل من عبارته وقولنا: [عينها] فاعل تصيب ، ومفعوله عدوف أي تصيبه عينها .

. (وأثر دُمَّلُ سال بنفسه أو احتاجَ لعَصَّرُه أو كَثُرَتُ): يعنى عن أثر الدمل من المدة السائلة بنفسها من غير عصره، فإن عصره لم يعف عما زاد على الدرهم إلا أن

قوله: [بأن تكون] إلخ: أى فلا عفو على غير ظاهر المدونة ، وهو منفوّ عنه على ظاهرها .

قوله : [كنزول المطر] إلخ : مثال لما اختلفت فيه المدونة مع غيرها .

قوله : [أو ما لم تصب الإنسان] إلخ : أى فلا يعبي عنه انفاقاً .

والحاصل أن الأحوال أربعة: الأولى والثانية: كون الطين أكثر من النجاسة أو مساوياً لها تحقيقاً أوظناً ولا إشكال في العفو فيهما، والثالثة: غلبة النجاسة على الطين تحقيقاً أو ظناً وهو معفو عنه على ظاهر المدونة ويجب غسله على ما مشي عليه شارحنا تبعاً لابن أبى زيد. والرابعة: أن تكون عيها قائمة وهي لاعفو فها اتفاقاً.

تنبيه: قيد بعضهم العفو عن طين المطر بما إذا لم يدخله على نفسه، و إلا فلا عفو ،
 وذلك كأن يعدل عن الطريق السالمة للتى فيها طين بلا عذر .

قوله: [أو احتاج لعصره]: أشار بهذا إلى ما فى أبى الحسن على المدونة من أن الدمل الواحدة إن اضطر إلى إنكائها وشق عليه تركها فإنه يعنى عما سال مها. قال شيخنا فى مجموعه: والظاهر أن من الاضطرار إلى إنكائها وضع الدواء عليها فنسيل.

قوله: [فإن عصره] إلخ: محله مالم يسلمنه شيء بنفسه بعد العصر الأول، خرج منه شيء عند العصر أو لا ؛ لأنه صدق عليه أنه سال بنفسه ومحل العفو إن دام

يضطر لعصره . فإن اضطر على عما زاد على الدرهم لأنه بمنزلة ما سال بنفسه . وكذا إن كثرت الدمامل فإنه يعنى عن أثرها ، ولو عصرها لأن كثرتها مظنة الاضطرار كالحكة والحرب .

« (وذيل امرأة أطيل لستر ، ورجل بلّت مراً ابنتجس يابس): يعنى عن ذيل ثوب المرأة يجر على الأرض المتنجسة فيتعلق به الغبار بشرط أن تكون إطالته المستر لاللخيلاء (۱) ويعنى عما تعلق برجل مبلولة مرا بها صاحبها بنجاسة يابسة فيجوز المرأة وذى الرجل الصلاة بذلك ولا يجب عليهما الغسل ولا حاجة لقوله: العطهران بما بعده (۱). ه (وخد في ونعل من روث دواب وبولها إن د لكا وأ لحقت بهما رجل الفقير): يعنى عما أصاب الحق والنعل من أرواث الدواب وأبوالها في الطرق والأماكن التي تطرقها الدواب كثراً لعسم الاحتراز من ذلك. بخلاف غير الدواب كالآدى والكلب

سيلانه أو لم ينضبط ، أو يأتى كل يوم ولو مرة . فإن انضبط وفارق يوماً وأتى آخر فلا عفو عما زاد على الدرهم ، ولو مصل بنفسه . كذا يؤخذ من الأصل .

قوله : [وكذا إن كثرات] : أي بأن زادت على الواحدة .

قوله: [وذيل امرأة]: أى غير مبتل كما قيده فى الأصل، وظاهره عدم الفرق بين الحرة والأمة. وهوكذلك خلافاً لابن عبد السلام حيث خصه بالحرة لكون الساق فى حقها عورة وغيره راعى جواز الستر فعمم،

قوله: [أطيل لستر]: من المعلوم أنها لاتطيله للستر إلا إذا كانت غير لابسة لحف. فعلى هذا لوكانت لابسة لحف فلا عفو ، سواء كان من زيها أم لاكما نقله (ح) عن الباجي (اهما في حاشية الأصل).

قوله: [يابس]: اسم فاعل وهو معنى قول خليل: يبس (٣) بفتح الباء فإنه مصدر بمعنى اسم الفاعل و بكسرها على أنه صفة مشبهة [قوله يعنى إلخ] إن قلت إذا كان الذيل يابساً والنجس كذلك ، فلا يتعلق بالذيل شيء فلا محل للعفو قلت قد يتعلق به الغبار وهو غير معفو عنه في غير المحل كما في حاشية الأصل.

قوله : [التي تطرقها الدواب كثيراً] : هذا القيد نقله في التوضيح عن سحنون .

⁽١) روى مالك فى الموطأ أن أم سلمة سألتها امرأة فقالت: إنى امرأة أطيل ذيل وأمشى فى المكان القار ؟ فقالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يطهره ما بعده .

⁽٢) عنارة الشيخ في ذلك : «وذيل اورأه مطالُ الستر ورجل بلت عران بتجس يبس ، يطهران عا يعده » .

⁽٣) وعبارته : « ورجل بُلَّت بمران بنجس يبس يطهران بما بعده يه .

والهر وبحوها ، فلا يعنى عما أصاب من فضلاتها . وبخلاف ما أصاب غير الحف والنعل كالثوب والبدن فلا عفو ، وهو معنى قول الشيخ : « لا غيره » . وألحق اللخمى وجل المكلف الفقير الذى لا قدرة له على تحصيل خف أو نعل فى العفو بالحف والنعل . وأما غير الفقير فلا يعنى عما أصاب رجله منهما لعدم عدره . وبعضهم ألحقها بهما أيضاً . وشرط العفو إن دكك كل من الحف أو النعل أو الرجل بخرقة أو تراب أو حجر أو مدر دلكاً لا يبنى معه شيء من العين .

(وما تفاحش نُد بَ غَسُلُه كدم البراغيث) : أى أن ماتفاحش مما تقدم ذكره من المعفوات بأن خرج عن العادة حى صار يستقبح النظر إليه ، فإنه يندب غسله . كما أنه يند ب غسل دم البراغيث إذا تفاحش لا إن لم يتفاحش .

* (وما سقط من المسلمين على مارٌّ حُم ل على الطّهارة ، و إن سأل صدَّ ق العدل):

وعلى هذا فلا يعنى عما أصاب الحف والنعل من أرواث الدواب وأبوالها بموضع لا يطرقه الدواب كثيراً ولو دلكاً.

قوله : [وألحق اللخمى] إلخ : ومثله غنى لم يجد ما ذكر أو لم يقدر على اللبس لمرض .

قوله : [لا يبقى معه شيء] إلخ : ولا يعتبر بقاء الربح واللون .

قوله: [مما تقدم ذكره] إلخ: يحترز عما لم يذكره كالسيف الصقيل والمرآة فلايندب غسله للإفساد .

قوله : [من المعفوّات]: فى الحاشية أن مادون الدرهم من الدم وما معه يندب غسله ، وإن لم يتفاحش وعليه فلا وجه للتقييد بالتفاحش .

قوله: [دم البراغيث] إلخ: فسره فى الأصل ـ تبعاً للخرشى وغيره ـ بالحرء، قائلا: وأما دمها الحقيق فداخل فى قول المصنف: ودون درهم. قال شيخنا فى مجموعه: وقد يقال هو كدمل زاد على واحدة أى فيعنى عنه ولو زاد على درهم، غاية ما هناك يندب غسله عند التفاحش فتعميم شارحنا صواب.

قوله: [ما سقط من المسلمين] إلخ : حاصل الفقه أن الشخص الساقط عليه شيء، إما أن يكون مارًا أو جالساً تحت سقائف المسلمين أوكفار أو مشكوك فيهم. وفي كل إما أن يتحقق طهارة الواقع، أو يظنها، أو يتحقق النجاسة، أو يظنها أو يشك.

الواو استثنافية، وما مبتدأ، وحُمل خبره ؛ يعنى أن الماء الذى يسقط على شخص مار و جالس في طريق من سقف ونحوه ولم تقم أمارة على طهارته ولا نجاسته فإنه يحمل على الطهارة فلا يطلب غسله إن كان الماء الساقط من قوم مسلمين ، لأن شأنهم الطهارة . وإن شك في إسلامهم أو كفرهم حملوا على الإسلام، وليس عليه أن يسأل عن طهارته أو نجاسته لكنه إن سأل صدق المجيب إن كان عدل رواية بأن كان مسلماً صالحاً ذكراً كان أو أنثى حراً أو عبداً . فإن أخبر بالنجاسة وجب الغسل ، أى إن بين وجهها أو اتفقا مذهباً ، وإلاندب . ولا عبرة بإخبار الكافر والفاسق ، وينبغي ندب الغسل إن أخبر بالنجاسة . وأما ماسقط من بيوت الكفار فحمول عند الشك على النجاسة فيجب غسله ، إلا أن يخبر عدل حاضر الكفار فحمول عند الشك على النجاسة فيجب غسله ، إلا أن يخبر عدل حاضر معهم بأنه طاهر . وعبارتنا أحسن من عبارة الشيخ من وجوه كما يعلم بالتأمل . موانا عبل عب غسل المحل المصاب بالنجاسة من بدن أو ثوب أو مكان أو إناء إلا إذا لا يجب غسل المحل المصاب بالنجاسة من بدن أو ثوب أو مكان أو إناء إلا إذا

فهذه خمسة عشر ؛ فإن تحققت طهارة الواقع أو ظنت أو تحققت نجاسها أو ظنت فالأمر ظاهر . فهذه اثنتا عشر صورة . وأما إذا شك، فإن كان مارًا أو جالساً تحت سقائف مسلمين أو مشكوك فيهم حمل على الطهارة ولا يلزمه سؤال . فإن أخبره عدل رواية بالنجاسة عمل عليها إن بين وجهها أو اتفقا مذهباً، فهاتان صورتان . وإن كانوا كفاراً فإنه يكون نجساً ما لم يخبره عدل رواية بالطهارة ، وإن لم يتفق معه في المذهب ولم يبين وجهها .

قوله : [وليس عليه] : أي وجو با فلا ينافي الندب .

قوله : [لكنه إن سأل] : أي كما هو المندوب .

قوله : [إن أخبر بالنجاسة] : أي ما ذكر من الكافر والفاسق .

قوله: [إلا أن يخبر عدل]: أى فيصدق و إن لم يتفق معه فى المذهب ولم يبين وجهها كما تقدم. بخلاف الإخبار فيما يحمل على الطهارة فلا بد مع العدالة من اتفاق المذهب كما تذدم.

قوله : [كما يعلم بالتأمل] : أى فإن من تأمل وجد فيها إجمالا من وجوه و إيهام خلاف المراد .

ظن إصابة النجاسة له (١). وأولى إن علم . فإن علم المحاب اقتصر عليه ، وإن لم يعلمه بعينه بأنم حصل شك ؛ هل أصابت النجاسة المحققة أو المظنونة هذه الناحية أو هذه أو هذا الكم أو الكم الآخر ، أو فردة الحف هذه أو الأخرى، تعين غسل جميع ما شك فيه ، ولا يكفى الاقتصار على على واحد، فإن كانا ثوبين كفى غسل أحدهما للصلاة فيه إن اتسع الوقت و وجدما يزيلها به ، و إلا صلى بأحداهما واجتهد .

(ويطهـُرُ إِن انفصل الماءُ طاهراً

قوله : [أو المظنونة] : أى فالمشكوكة والمتوهمة لاتعد .

قوله : [ما شك فيه] : أي تردد في محلين أو أكثر مع تحقق الإه ابة أو ظنها .

قوله: [على محل واحد]: أى حيث كانا متصلين أو فى حكمهما كالخفين، فيجب غسلهما معا ولا يتحرى واحداً بالغسل فقط على المذهب. وقال ابن العربى إنه يتحرى فى الكما ين واحداً يغسله كالثوبين. ومحل الخلاف إذا اتسع الوقت لغسل الكما ين ووجد من الماء ما يغسلهما معا ، فإن لم يسع الوقت إلا غسل واحد أو لم يجد من الماء إلا ما يغسل واحداً تحرى واحداً يغسله فقط اتفاقاً ، ثم يغسل الثانى بعد الصلاة فى الفرع الأولى، وبعد وجوده فى الفرع الثانى. فإن لم يسع الوقت غسل واحد ، ضملى بدون غسل لأن المحافظة على الوقت متدمة على طهارة الحبث .

ى رست مسمه على طهاره الحبت . قوله : [فإن كانا ثوبين]: المراد شيئين منفصلين، بحيث يصلى بأحدهما دون الآخر .

- قوله : [إن اتسع الوقت] إلخ : أي والثوب الباقي لم يغسل محكوم بطهارته .

قوله: [واجتهد]: أى تحرى طهارة ثوب وصلى به إن وجد سعة من الوقت لتحريه، و إلا صلى بأيهما. وما قاله الشارح تبعاً للشيخ خليل هو المعوّل. وقال ابن الماجشون: إذا أصاب أحد الثوبين أو الأثواب نجاسة ولم تعلم عينها صلى بعدد النجس، وزيادة ثوب كالأوانى . وفرق للمعتمد بين الأوانى والأثواب بخفة الأخباث عن الأحداث . قوله: [إن انفصل الماء طاهراً]: أى ولا يضر تغيره بالأوساخ، وذلك كثوب البقال

⁽١) اتفقت المذاهب على أن الغسل تزال به جميع أنواع النجاسات . أما المسح فقد قال البعض هو رخصة فلا يجوز إلا في مواضع خاصة كإفقاء المخرجين . وقال البعض هو جائز لأى محل . واسترد البعض عدداً في الغسل والمسح . واكتنى البعض بالإنقاء فلم يشترط عدداً . أما النضح فقد قبل هو خاص بما شك في طهارته. أما ماتعيقن نجاسته فيجب فيه الغسل. وقال البعض هو مقصور على بول الصبى فقط .

وزال طعمها ، بخلاف لون وريح عسرا كمصبوغ بها ، ولا يلزم عصره) ؛ يعنى أن محل النجاسة من ثوب أو غيره يطهر إن انفصل الماء عنه طاهراً ولو لم ينفصل طهوراً خلافاً لظاهر كلامه . بل المدارعلى زوال طعم النجاسة ولونها وريحها فتى بنى إفى الماء المنفصل شىء من ذلك فالمحل لم يطهر والغسالة نجسة ، لكن الطعم لابد فى طهارة المحل من زواله ، ولو تعسر . وأما الملون والريح فإن تيسر زوالهما فلا بد من زوالهما وإن تعسر ، كثوب مصبوغ بزعفران متنجس أو نيلة كذلك ، كما لو وقع فى الدن قار فات فيه حكما يتفق كثيراً – أو أصاب الثوب من انطبع فيه ونحو ذلك ، فلا يشترط زوالهما لعسره عادة ، إذ لا يرجع عادة لحالته الأولى . ولا يقال الريح يسهل زواله ، لأنا نقول بعض الروائح كالمسك والزباد المتعسر ، فإذا طهر بانفصال الماء طاهراً لم يلزمه عصره .

• (وتطهرُ الأرضُ بكثرة إفاضة الماء عليها): الأرض المتنجسة إذا انصب الماء

واللحام إذا أصابِته نجاسةِ . خلا يشترط في تطهيره إزالة ما فيه من الأوساخ ، بل متى انفصل الماء خاليا عن أعراض النجاسة كفي ، كما قال الشارح .

قوله: [وزال طعمه]; ويتصور الوصول إلى معرفة ذوق النجاسة _ وإن كان لا يجوز ذوقها صربان تكون فى الفم، أو تحقق أو غلب على الظن زوالها ، فجاز له ذوق المحلُ اختباراً أو ارتكب اللهى وذاقها . وحرمة ذواقها مبنى على أن التلطخ بها حرام والمعتمد الكراهة كما تقدم (اه من حاشية الأصل) .

قوله : [بخلاف لون وريح] إلخ: أىولا يجب أشنان (١) ونحوه لإزالتهما، بخلاف الطعم فلا بد من زواله على كل حال .

قُوله : [شيء من ذلك] : أي من أعراض النجاسة لوناً أو طعماً أو ريحاً .

قوله: [وأما اللون والريح] إلخ: إن قلت: ما الفرق بين اللون والريح و بين الطعم؟ قلت: الفرق أن طعم جرم النجاسة باق معه بخلاف اللون والريح فهما من الأعراض. قوله: [لم يلزمه عصره]: أى حيث زال الطعم وكذا لايلزمه تثليث الغسل خلافاً للشافعية، ولا تسبيعه خلافاً للحنابلة (انتهى شيخنا في مجموعه).

⁽١) أشنان : مادة تستعمل للتنظيف كالصابون وورق السدر وغيرهما .

عليها من مطر أو غيره حتى زالت عين النجاسة وأعراضها طهرت ؛ كما وقع للأعرابي الندى بال في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فصاح به بعض الصحابة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بتركه، ثم أمرهم بأن يصبوا عليها ذنوباً من ماء. والحديث رواه الشيخان (١).

(وإن شُك ف إصابتها لبدن غُسل، ولثوب أو حصير وجب نضحُه بلانية
 كالغَسل: وهو رش باليد أو غيرها، فإن تَرك أعاد الصلاة كالغَسل، لاإن شك فَ

قوله : [ذنوباً] : بفتح الذال : الدلو . وهذا الحديث فيه ردّعلى من يأمر بالتثليث أو التسبيع .

قوله: [وإن شك في إصابتها]: أى مع تحقق النجاسة أو ظنها بدليل آخر العبارة قوله: [ولثوب أو حصير]: والفرق بين البدن وغيره، أن البدن لا يفسد بالغسل، يخلاف غيره فقد يفسد بالغسل، فخفف قيه عند الشك في الإصابة. ولم يتعرض المصنف للأرض التي شك في إصابتها، هل تغسل أو تنضح ؟ ولكن الذي حكاه ابن عرفة: أنها تغسل اتفاقاً. وقيل: تنضح كما في الحطاب وغيره (اه من شيخنا في مجموعه). ولكن لاوجه لنضحها بدليل الفرق المتقدم بين البدن وغيره.

قوله : [بلا نية] : قيد في النضح لأنه المتوهم لكُونه تعبديًّا . وأما توهم كون الغسل بنية فبعيد .

قوله: [فإن ترك أعاد الصلاة] إلخ: ماذكره المصنف من إعادة من ترك النضح الصلاة كمن ترك غسل النجاسة المحققة، قول ابن حبيب، وهو ضعيف، والمعتمد قول ابن القاسم وسحنون وعيسى من أنه يعيد في الوقت فقط لحفة أمر النضح، ويمكن تمشيته على المعتمد بجعل التشبيه في مطلق الإعادة ليس بتام. بل قال القرينان؛ أشهب وابن نافع وابن الماجشون: لا إعادة عليه أصلا. ولحفة النضح لم يقل أحد بإعادة الناسي أبداً كما قيل به في ترك غسل النجاسة وذلك لأن عندنا قولا لأبي الفرج يقول بوجوب إزالة النجاسة مطلقاً ولو مع النسيان كما تقدم لك أول

⁽۱) حديث الأعرابي الذي بال في المسجد وصله مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه . ووصله الرزاق في مصنفه . واضرجه عبد الرزاق في مصنفه . ووصله المبخاري وسلم . وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه . ووصله البخاري وسلم . وبن روبيات الإمام البخاري فيه وهي أكثر من واحدة : «أن أبا هريرة قال: قام أعرابي فيال في المسجد فتناوله الناس فقال لهم النبي صلى القطيه رسلم : دعوه وهريقوا على بوله سبجًالا (بفتح السين وتسكين الجيم — يعني دلوا كبيراً) من ماء أو ذنوباً (بفتح الذال : دلو كبيراً أيضاً) من ماء فإنما بعثم ميسرين ولم تبعثوا معسرين « . وعن أنس بن مالك نحوه قال : « فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه » .

نجاسة المصيب): هذا مفهوم قوله سابقاً وإنما يجب الغسل إن ظن إصابتها . وأشار إلى أن في هذا المفهوم تفصيلا؛ حاصله أنه إن حصل شك في إصابة النجاسة لمحل فلا يخلو إما أن يكون بدناً أو غيره . فإن كان بدناً وجب غسله كمحقق الإصابة . وإن شك في إصابتها لثوب أو حصير وجب نضحه لا غسله ، فإن غسله فقد فعل الأحوط . والنضح (1): وش على المحل المشكوك بالماء المطلق بيده أو غيرها ، كفم ، أو تلتى مطر رشة واحدة واو لم يتحقق تعميمها المحل . ولا يفتقر إلى نية كما أن غسل النجاسة لا يفتقر ، لها. بخلاف طهارة الحدث صغرى أو كبرى فإنها تفتقر لها مأ يأتي وأشار بقوله : [أو غيرها] إلى أنه لامفهوم لقوله : «باليد» (1) وأما لوأصابه شيء تحقيقاً أو ظناً ، ثمشك هل ما أصابه نجس أو طاهر ، فلا يجب عليه نضحه ولا غسله لحمله على الطهارة ، كما علم من الساقط على مار من أمكنة المسلمين كما مر . وأول إن شك في الإصابة وفي نجاسة المصيب .

الفصل. ولم يقل أحد بوجوب النضح مطلقاً، بلفيل إنه واجب مع الذكر والقدرة. وقيل إنه سنة مطلقاً وقيل باستحبابه وصرح به عبد الوهاب في المعونة، واستحسنه.

قوله : [كفم] : ويجرى فيه الحلاف المتقدم بين ابن القاسم وأشهب .

قوله: [ولا يفتقر إلى نية]: أى خلافاً لمن يقول بالافتقار لكونه تعبيديًّا. وأجيب بأن محل كون التعبدى يفتقر لنية إن كان فى النفس ، وأما فى الغير كالحصير والثوب هنا وكغسل الميت ، فلا يفتقر لها.

قوله : [كما مر] : أي من حمله على الطهارة عند الشاك .

قوله : [وأولى إن شك] : أى فى عدم لزرم النضح والغسل لضعف الشك فلذاك تركه المصنف .

• تنبيه : ذكر شيخنا في مجموعه أنه يجب الغسل علىالراجع لاالنضح إذا شُـك في بقاء النجاسة وزوالها ، نعم ملاقي ما شك في بقائها به قبل غسله ينضح من الرطوبة على ما استظهره الحطاب (اه). ومعنى ما ذكره أنه تحقق نجاسة المصيب

⁽۱) حديث آم قيس بنت محصن أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام ، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأجلسه في حجره فبال على ثوبه ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضحه ولم يفسله . أثبته البخارى في صحيحه ووصله مالك في الموطأ وقال في تنوير الحوائك إن الأصلى ادعى أن قوله «ولم يفسله » مدرجة في آخر الحديث من كلام ابن شهاب . وقال ابن شهاب : فضت السنة أن يرش بول الصبى ويفسل بول الحارية أعرجه عبد الرزاق في مصنفه .

 ⁽٢) عبارة خليل في ذلك n وهو رش باليد بلانية n.

• (واو زال عين النجاسة بغير مُطلق لم ينجسُ مُلاق محليها): إذا زالت عين النجاسة بغير ماء مطلق بأن زالت بماء مضاف أو ماء ورد ونحوه (١)، ثم لاق محل النجاسة وهو مبلول محلا طاهراً من ثوب أو بدن أو غيرهما ، أو جفّ محل النجاسة ولا في محلا مبلولا ، لم ينجس ملاق محل النجاسة في الصورتين ؛ لأنه لم يبق إلا الحكم والحكم لا ينتقل ؛ والقول بأن المضاف كالمطلق لا يتنجس إلا إذا تغير أحد أوصافه ، وإن كان ضعيفاً .

* (وَنُدَبِ إِرَاقَةَ مَاءَ وَغُسَلَ إِنَائِهُ سِبِعًا بِلَانِيَّةَ وَلَا نَبْرِ يَبِ عَنْدُ استعمالُهُ بِوُلُوغِ كلب أو أكثر لاطعام وحوض) : إذا ولغ كلب أو أكثر في إناء ماء مرة أو أكثر ندب إراقة ذلك الماء ، وندب عُسل الإناء سبع مرات تعبداً ، إذ الكلب طاهر

لثوب مثلا وشك هل أزالها أم لا ، ثم لاقاها ثوب آخر وهي مبتلة ، فالثوب الأول المشكوك في بقاء النجاسة به يجب غسله على الراجح ، وأما الثانى المشكوك في إصابة النجاسة فيجب نضحه على ما استظهره (ح) . واستظهر (بن) أنه لا يجب عليه شيء في الثوب الثانى لأنه مشكوك في نجاسة ما أصابه .

قوله : [لم ينجس] إلخ : أي ولوكانا رطبين .

قوله : [لأنه لم يبق إلا الحكم] إلخ: أىلأنه أمر اعتباري، والأمور الاعتبارية الاوجود لها .

قوله: [و إن كان ضعيفاً]: أى فهو مشهور مبنى على ضعيف ، قال شيخنا فى مجموعه: وليس من الزوال جفاف البول بكثوب. نعم لايضر الطعام اليابس كما فى (عب) خلافاً لما يوهمه (شب) وتبعه شيخنا.

قوله : [إراقة ماء] : أي إذا كان يسيراً .

قوله: [تعبداً]: مفعول لأجله فهو علة لندب الإراقة والغسل، وهو من تعليل العام بالحاص ، لأن التعبد طلب الشارع أمراً غير معقول المعنى، والطلب أعم . وكرن الغسل تعبداً هو المشهور ، وإنما حكم بكرنه تعبداً لطهارة الكلب ،

⁽١) اتفقت المذاهب على أن تكون الإزالة بالماء لطهور فى جميع الحالات . واختلفوا فيها عدا ذلك لما وآه البعض من المقصود إزالة عين النجاسة فتزال بأى شيء ، وما رآه البعض الآخر من أن ألماء مزيد خصوص فى إزالتها . فقال أبو حنيفة ما كان طاهراً يزيل النجاسة من أى موضع . وقال البعض تزال ولو بنجس . واختلفوا فى إزالتها بالعظم والروث والشيء النفيس كالذهب والجموهر .

ولعابه طاهر (١) ولا يفتقر غسله لنية لأنه تعبد فى الغير كغسل الميت . ولايندب التريب مضطربة بأن يجعل فى أولا هن أو الأخيرة أو غيرهما تراب ، لأن طرق التتريب مضطربة ضعيفة لم يعول عليها الإمام مع كون عمل أهل المدينة على خلافه . ومحل ندب غسله سبعاً عند إرادة استعماله لاقبلها والباء فى قوله: [بولوغ] سبية ، والولوغ : إدخال لسانه فى الماء وتحريكه أى لعقه ، وأما مجرد إدخال لسانه بلا حركة أوسقوط لعابه أو لحسه الإناء فارغاً ، فلا يسبعً كما لو ولغ فى حوض أو طعام ولو لبناً فإنه لا بأس بم ولايراق ولا يغسل سبعاً ، وأشار بقوله : [كلبأو أكثر] إلى أنه لا يتعدد الغسل سبعاً بولوغ كلب مرات أو كلاب متعددة .

ولدلك لم يطلب الغسل في الخنزير. وقيل: إن ندب الغسل معلل بقدارة الكلب ، وقيل لنجاسته، إلا أن الماء لما لم يتغير قلنا بعدم وجوب الغسل، ولو تغير لوجب. وعلى هذين القولين يلحق الخنزير بالكلب في ندب غسل الإناء من ولوغه.

قوله: [لأن طرق التريب] إلخ: أى لأن التريب لم يثبت فى كل الروايات و إنما ثبت فى كل الروايات و إنما ثبت فى بعضها وذلك البعض وقع فيه اضطراب .

قوله: [لاقبلها]: هذا هو المشهور وعزاه ابن عرفة للأكثر ولرواية عبد الحق وقيل يؤمر بفور الولوغ .

قوله : [فإنه لا بأس به] إلخ : خلافا للسادة الشافعية في ذلك كله .

⁽١) المذاهب في نجاسة الكلاب على ثلاثة : بعضها يرى أنها طاهرة كلها كما هو واضح في الحاشية . وبعضها يراها كلها نجسة . وبعضها يرى النجاسة في لعابها . وقد ورد في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر قال : «كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » (كتاب الرضوب بابإذا شرب الكلب) ويبدو أن مقصد الإمام البخارى هو إثبات ما يراه من طهارة الحيوان وبوله وأرواثه بصفة عامة . وتعقبه الحافظ ابن حجر في الفتح أنه لا حجة فيه لن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها . وقيل : المراد إذا كانت تبول خارج المسجد ثم تقبل وتدبر في المسجد . أو أن ذلك كان قبل الأمر بتكريم المساجد . ولكن يرده قوله : « في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم » يعني مطلقا .

فصل: في بيان آداب قضاء حاجة الإنسان من بول أو غائط ، وحكم الاستبراء والاستنجاء والاستجمار

وهذه الأحكام من متعلقات طهارة الحبث فوجب تقديمها على طهارة الحدث. والشيخ رحمه الله أخرها عن فرائض الوضوء وما يتعلق به ، نظراً إلى أنها قد نظراً على الإنسان بعد الوضوء .

(آداب قضاء الحاجة: جلوس بطاهر، وستر لقرريه، واعتماد على رجل يسرى مع رفع عقب اليدمني، وتفريج فخذيه، وتغطية رأسه، وعدم التفاته): المراد بالآداب: الأمور المطلوبة ندباً لمريد قضاء حاجته من بول أو غائط.

فصل:

قوله: [آداب]: جمع أدب وهو الأمر المطلوب شرعاً عند قضاء الحاجة، أعم من أن يكون الطلب واجباً أو مندوباً ؛ لأن بعض ما يأتى واجب .

قوله: [حاجة الإنسان]: المراد بالإنسان المكلف ولو بالمندو بات والمكروهات، فشمل الصبي والصبية المميزين.

قوله : [وحكم الاستبراء] : وهو وجوب استفراغ الأخبثين .

قوله : [والاستنجاء] : معطوف على الاستبراء أى وحكم الاستنجاء وهو يجرى على حكم إزالة النجاسة .

قوله : [والاستجمار] معطوف أيضاً على الاستبراء وحكمه كالاستنجاء .

قوله: [وهذه الأحكام] إلخ: جواب على سؤال مقدر وارد على المصنف تقديره: ليم َ لم توافق أصلك؟ فأجاب بما ذكر .

قوله : [جلوس]: هو وما غطف عليه خبر عن آداب .

قوله : [ندباً] : أى بحسب غالبها . فلا ينافى أن بعضها واجب كما تقدم التنبيه عليه .

قوله : [لمريد]: إنما قال الشارح ذلك لأن الآداب للشخص لاللحاجة ، فإن منها ما يفعل قبلها ومعها و بعدها .

قوله: [قاضي حاجته] إلخ: هكذا نسخة الأصل بصيغة اسم الفاعل. ولو ذكره

فيندب له الجلوس ويتأكد فى الغائط. وأن يكون بمحل طاهر إذا كان بالفضاء خوفاً من تلوّث ثيابه بالنجاسة. وأن يكون المحل رخواً كالتراب والرمل ، لا صلباً كالحجر لئلا يتطاير عليه البول. وأن يديم الستر حال انحطاطه للجلوس لقرب المحل

بالمصدر لكان أولى كما ذكره في المن ، وقد بقال أطلق اسم الفاعل . وأراد المصدر .

قوله: [فيندب له الجلوس] إلخ: قال فى التوضيح: قسم بعضهم موضع البول إلى أربعة أقسام. فقال: إن كان طاهراً رخواً جاز فيه القيام، والجلوس أولى لأنه أستر. وإن كان رخواً نجساً: بال قائماً مخافة أن تتنجس ثيابه. وإن كان صلباً نجساً: تنحى عنه إلى غيره، ولا يبول فيه قائماً ولاجالساً. وإن كان صلباً طاهراً: تمين الجلوس لئلا يتطاير عليه شيء من البول. وقد نظم ذلك الوانشريسي بقوله:

بالطاهر الصلب اجاس وقم، برخو نجسس والمناهر الصلب اجتنب واجلس وقم إن تعكس

وقول التوضيح: في الصلب الطاهر يتعين الجلوس، ظاهره الوجوب. وهو ظاهر الباجي وابن بشير وابن عرفة . وظاهر المدونة وغيرها: أن القيام مكروه فقط . وللذائ قال الأصل: ومعي تعين ندب ندباً قوينًا أكيدًا (اه من حاشية الأصل)؛ فني البول أربعة أقسام قد عامنها . فقول الشارح: [فيندب له الجلوس]: أي في قسمين منها ، وهما ما إذا كان المحل طاهراً رخواً أو صلباً. وعلمت أن النجس الصلب يجتنبه مطلقاً لئلا يتنجس . لكنه بحث فيه شيخنا في مجموعه بأنه لا يظهر إذا جلس مع أنه يابس (اه) . وإيضاح بحثه حيث قلم بطلبه بالجلوس في الصلب الطاهر ، فالصلب النجس مثله بجامع اليبس وعدم تلوث الثياب في كل .

قوله : [ويتأكد في الغائط]: قال في الأصل: وأما الغائط فلا يجوز فيه القيام، أي يكره كراهة شديدة فما يظهر ، ومثله بول المرأة والخصي .

قوله : [إذا كان بالفضاء] : أى وأما الأماكن المعدّة لقضاء الحاجة في المدن مثلا فلا يتأتى فيها اشتراط الطهارة .

قوله : [لئلا يتطاير] إلخ: هذا التعليل ينتج اجتناب الصلب قياماً وجلوساً طاهراً أو نجساً .

الذى يقضى به حاجته ، فلا يرفع ثيابه وهو قائم ، وهذا فى غير الأكنفة . وأن يعتمد حال جلوسه على رجله اليسرى لأنه أعون على خروج الحارج — ولو بولا — كما هو مشاهد . وأن يرفع عقب رجله اليمنى لما ذكر . وأن يفرج بين فخذيه لذلك حال جلوسه . وأن يغطى رأسه برداء وبحوه ، قالوا : ويكنى ولو بطاقية ، فالمراد أن لا يكون رأسه مكشوفاً حال قضاء الحاجة . وأن لا يلتفت حال قضاء الحاجة لثلا يرى ما يخاف أذيته فيقوم قبل تمام حاجته فيتنجس مع عدم تمام فرضه . وأما قبل جلوسه فينبغى أن ياتفت حتى يبعد عما يخافه ويطمئن قلبه .

* (وتسمْمِية " قبل الدخول بزيادة: «اللهم إنى أعوذ بك من الخُبَسْ والحبائث »، وقوله بعد الحروج: «الحمد لله الذي أذهب عنى الأذي وعافاني»): أي ومن الآداب التسمية قبل دخول الحلاء أو قبل محل الجلوس في الفضاء. فإن نسى سمى قبل كشف

قوله: [وهذا فى غير الأكنفة]: أى وما فيها فيرفع ثيابه وهو قائم لئلا يتنجس. قوله: [على رجله اليسرى] إلخ: قال فى الملخل يرفع: عقب رجله، أى اليميى على صدرها و يتوكأ على ركبة يسراه أعون.

قوله : [وأن يغطى رأسه] : قيل : حياء من الله ومن الملائكة ، وقيل : لأنه أحفظ لمسام الشعر من علوق الرائحة بها .

قوله: [قالوا و يكنى] إلخ: أى وهو المعتمد. والحلاف مبنى على الحلاف فى علة ندب تغطية الرأس ، هل هى الحياء من الله أو خوف علوق الرائحة بمسام الشعر ؟ قال (بن): والأول هو المنصوص. (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [فإن نسى سمى] إلخ: هذاهر المشهور وقيل لاتفوت إلا محروج الحارج. فإن قلت إذا فاته الذكر فأىشىء يتحصن ؟ قلت تركه الذكر تعظيا لله هو التحصن.

قوله: [ولو لم يصل المحل]: ومثل الكنيف المواضع التذرة التي بين يديه . قوله: [بأن يقول] الخ: هذه رواية من جملة روايات مشهورة أيها يكني . وحكمته أنه عليه الصلاة والسلام قال: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول بسم الله»(١١) . وخص هذا الموضع بالاستعاذة لأن للشيطان

⁽١) ورد في رواية «إذا دخل أحدهم الحلاء»، وفي رواية أخرى: «أن يقول الرجل المسلم إذا أواد أن يطرح: ثيابه بسم الله الذي لا إله إلا هو » رواه ابن السي عن أنس، وأحمد بن مسلم وأبر داود – والترمذي .

عورته فى الفضاء ولا يسمنى بعد دخوله الكنيف، ولو لم يصل المحل بأن يقول: «بسم الله اللهم إلخ» (١)، والحُبُث بضم الحاء المعجمة والباء الموحدة؛ جمع خبيث: ذكر الشياطين . وقد تسكن الباء . والحبائث بجمع خبيثة : أنثى الشياطين . ومن الآداب المندوبة أن يقول بعد خروجه من الحلاء أو بعد تحوله من مكانه فى الفضاء : « الحمد لله إلخ» . وليس بعد الحروج تسمية كما يفيده النقل خلافاً لبعضهم .

« (وسكوت إلا لمهم): أي ويندب له السكوت ما دام في الحلاء - ولو بعد

فيه تسلطاً وقدرة على بن آدم لم تكن في غيره بسبب غيبة الحفظة عنه .

قوله: [وقد تسكن الباء]: وقيل بالسكون : الكفر .

قوله: [الحمد لله] النح: ومنه أيضاً ما ورد أنه يقول: «غفرانك». والحكمة في طلب الغفران أنه لما كان خروج الأخبثين بسبب خطيئة آدم ومخالفة الأمر حيث جعل مكنه في الأرض ، وما تنال ذريته فيها عظة للعباد و تذكرة لما تثول إليه المعاصى ، فقد روى أنه لما وجد من نفسه ريح الغائط فقال: أى رب ما هذا ؟ فقال تعالى: هذا ريح خطيئتك ، فكان نبينا صلى الله عليه وسلم يقول عند خروجه من الحلاء: «غفرانك!» ، التفاتاً إلى هذا الأصل وتذكيراً لأمته بهذه العظة (اه من الحاشية). وفي رواية: «الحمد لله الذي سوّغنيه طيباً وأخرجه عنى خبيثاً ١٨ ، وفي رواية: «الحمد لله الذي رزقني لذته وأذهب عنى مشقته وأبتي في جسمي قوته » (١).

قوله: [وسكوت] إلخ : أى لأن الكلام حين قضاء الحاجة يورث الصمم وحينئذ فلا يشمت عاطساً ولا يحمد إن عطس ، ولا يجيب مؤذناً ولا يرد على مسلم

⁽١) جاء فى صحيح البخارى فى كتاب الوضوء – باب ما يقول عند الحلاء –عن أنس رضى الله عنه قال: هكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا دخل الحلاء قال: اللهم إنى أعوذ بك من الحبث والحبائث، وأدرج عليه الإمام البخارى تفسيراً للفظة الحبث . ووقع فى رواية الترمذى وغيره : «أعوذ بالله من الحبث والحبيث أو الحبث والحبائث.» . وروى العمرى هذا الحديث بلفظ الأمر قال : «إذا دخلم الحلاه فقولوا بسم الله أعوذ من الحبث والحبائث » . وإسناده على شرط مسلم .

 ⁽٢) فى رواية: «إذا خرج أحدكم من الحلاء فليقل الحمدية الذى أذهب عنى ما يؤذينى وأمسلت على ما ينفعنى » رواء أبن أبي داودوالدارقطنى .

خروج الأذى – إلا لأمر مهم يقتضى كلامه؛ كطلب ما يزيل به الأذى. وقد يجب الكلام كإنقاذ أعمى من سقوط فى حفرة أو تخليص مال ونحو ذلك .

وجلس ، ومكان نجس): من الآداب المندوبة إذا أراد قضاء حاجته بالفضاء: أن يستر وجلس ، ومكان نجس): من الآداب المندوبة إذا أراد قضاء حاجته بالفضاء: أن يستر عن أعين الناس بشجر أو صخرة أو نحو ذلك بحيث لا يرى جسمه . وأما ستر عورته عنهم فواجب . وأن يبعد عنهم بحيث لا يسمع له صوت ريح يخرج منه ، وأن يتقيل أى يتجب قضاء حاجته فى جحر؛ بضم الخيم وسكون الحاء المهملة: أى ثقب فى الأرض مستدير أو مستطيل ، لئلا يخرج منه ما يؤذيه من الموام ، ولأنه مسكن الجن ، فر بما حصل منهم له أذية . وأن يتنى مهب الريح لئلا يعود عليه البول فينجسه وأن يتنى مورد الناس : أى محل ورودهم الماء ، لأنه يؤذى الناس فيلعنونه . وان يتنى الطرق التي يمرفيها الناس ، وأن يتنى الظل : أى المحل الذى

ولو بعد الفراغ ، كالمجامع. بخلاف الملبي والمؤذن فإنهما بردان بعد الفراغ ، وأما المصلي فيرد بالإشارة .

قوله : [من الآداب المندوبة] إلخ : جعلهذه من المندوبات باعتبار الغالب، كما ستقف عليه في الحل .

قوله: [وأما ستر عورته] إلخ: حاصله أن ستر العورة عن أعين الناس واجب. ومصب الندب أن يبعد عنهم بحيث لايرى له جسم ولايسمع له صوت ولايشم له ريح. وهذا بالفضاء كما صرح المصنف، وأما في الكنيف فلا يضر سماع صوته ولاشم ريحه للمشقة.

قوله: [أومستطيل]: أشار بهذا إلى أنه ليس المراد بالجحرخصوص المستدير بالحجر، بل ما يشمل السرب بفتح السين والراء وهو المستطيل، وليس مقصوراً على معناه اللغوى وهو المستدير.

قوله [مهب الربح] : أى جهة هبوبه وإن كان ساكناً .

قوله: [الطرق]: هو أعم مما قبله. لأن الطريق إما موصلة للماء فتكون مورداً، و إما غير موصلة له فلا تكون مورداً. وقد يقال الطريق عرفاً: ما اعتيد للسلوك، والمورد محل الورود فهو مغاير ، ولذا جمع بينهما في الحديث. الشأن أن يستظل فيه الناس ، لا مطلق ظل ، ومثله الشمس أيام الشتاء ، والمكان المقمر الذى شأنهم الجلوس فيه . والمورد وما عطف عليه هى المسهاة بالملاعن الثلاث⁽¹⁾، وعطف المجلس عليها من عطف ما هو أعم . وأن يتى الأمكنة النجسة لثلا تصيبه نجاستها .

« (وتنحية ُ ذكر الله لفظاً وخطاً): من الآداب الأكيدة أن لا يذكر الله تعالى في الحلاء قبل خروج الأذى أو حال خروجه وبعده ما دام في المكان الذي يقضى فيه حاجته ، سواء كان كنيفاً أو غيره . وأن لا يدخل الكنيف أو يقضى حاجته بفضاء ومعه مكتوب فيه ذكر الله ، أو درهم أو خاتم مكتوب فيه ذلك ، وكذا اسم نبي . ولينتحة قبل دخوله ندباً أكيداً. إلا القرآن فيحرم قراءته والدخول بمصحف أو بعضه ولو آية ، ما لم يكن حرزاً مستوراً بساتر .

قوله : [الشآن] إلخ: أى كمقيل ومناخ ، أى محل قيلولة الناس أو إناخة الإبل فيها .

قوله: [هى المسهاة بالملاعن] إلخ: قال فى الحاشية: والظاهر أن قضاء الحاجة فى الموارد والطريق والظل وما ألحق به حرام كما يفيده عياض. وقاله الأجهورى وقد تبع شارحنا خليلا. ولكن مقتضى تسميتها ملاعن تشهد للحرمة. فالملك قلنا: جعلها مندوبات، باعتبار الغالب.

قوله: [الأمكنة النجسة] إلخ: فيتنى الصلب منها في البول والغائط قيامًا وجلوسًا، والرخو منها في الغائط قيامًا وجلوساً وفي البول جلوساً.

قوله: [وكذا اسم نبي]: أىمقرون بما يعيِّنه،كعليه السلام،لامجرد الاشتراك. وعمل الكراهة إذا كانت النجاسة لاتصل للخاتم. وإلا منع اتفاقيًا.

قوله: [ولو آية]: ما ذكره الشارح من منع دخول الكنيف ونحوه بما فيه قرآن ولو آية تبع فيه ابن عبد السلام والتوضيح. وقد رده (ح) والأجهورى وقال: إنه غير ظاهر. واستظهر الأول كراهة الدخول بالقرآن، وأطلق فى الكراهة فظاهره كان كاملا أو لا. واستظهر الثانى التحريم فى الكامل وما قاربه والكراهة فى غير ذى البال كالآيات. واعتمد هذا الأشياخ واقتصر عليه فى المج (اه من حاشية الأصل).

⁽١) هذه الأمور التي عددها الشارح هي المعينة في حديث النهي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود وابن ماجة والحاكم والبيهتي : «اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في المرارد، وقارعة الطريق، والظل.

ومن الساتر جيبه فوضعه في جيبه مثلا يمنع الحرمة في المصحف. والكراهة في غيره. وهذا ما لم يخف عليه الضياع، وإلا جاز الدخول به للضرورة .

* (وتقديم يُسراه دخولا ، ويمناه خُروجاً ؛ عكس المسجد والمنزل ؛ يمناه فيهما) : من الآداب أن يقدم حال دخوله الكنيف رجله اليسرى ويؤخرها حال خروجه منه ؛ بأن يقدم في الحروج رجله اليمني . وذلك عكس اليسرى في المسجد فإنه يندب له تقديم اليمني دخولا وتقديم اليسرى خروجاً لشرفه ، كما يندب في تنعله تقديم اليمني وفي خلع النعال تقديم اليسرى ، وأما المنزل فيقدم اليمني دخولا وخروجاً .

* (ومُنع بفضاء استقبالُ قيبتلة واستدبارها بلاساتر ،كالوطاء، وإلا فلا): يحرم

قوله : [ومن الساتر جيبه] : قال في حاشية الأصل نقلا عن (ح) : والظاهر أن الحيب لا يكني لأنه ظرف متسع .

قوله: [و الاجاز] الح: أى ولابد له من ساتر إن أمكن. قال في حاشية: الأصل جواز الدخول بالمصحف مقيد بأمرين: الخوف والساتر (اه). والمراد بالخوف إما على نفسه ــ بأن جعل حرزاً ــ أو الضياع.

قوله: [حال دخوله الكنيف]: أى وكذا كل دنىء: كحمام وفندق وبيت ظالم. قوله: [وأما المنزل] إلخ: والحاصل أن ما كان من باب التشريف والتكريم قدم فيه اليمني وعكسه قدم فيه اليسرى، فإن حصلت المعارضة بين المنزل والمسجد ــــ كما لوكان باب بيته داخل المسجد ـــكان الحكم للمسجد دخولا وخروجاً.

قوله: [ومنع بفضا] إلخ: حاصل فقه المسألة أن المسائل ست: الأولى: قضاء الحاجة ، والوطء فى الفضاء مستقبلا ومستدبرًا بدون ساتر وهذه حرام قطعاً ، الثانية: قضاء الحاجة فى بيت الحلاء الذى فى المنزل بساتر، والوطء فى المنزل بساتر، وهذه جائزة اتفاقاً مستتبلا ومستدبراً ، الثالثة: قضاء الحاجة فيه، والوطء فيه بدون ساتر ، وفيها قولان بالحواز والمنع ، والمعتمد الجواز ولوكان بيت الحلاء أو الوطء . بالسطح . الرابعة : قضاء الحاجة والوطء فى الفضاء بساتر مستقبلا أو مستدبرًا ، وفيها قولان بالجواز والمنع ، والمعتمد الجواز . والحامسة والسادسة : قضاء الحاجة والوطء بحوش المنزل بساتر و بدونه و فيهما قولان بالجواز والمنع والمعتمد الجواز فيهما .

على المكلف إذا قضى حاجته فى الفضاء أن يستقبل القبلة أو يستدبرها بلا ساتر (١). فإن استر بحائط أو صخرة أو ثوب أو غير ذلك فلا حرمة ، والأولى الترك مراعاة للخلاف. وكذا يحرم عليه الوطء لحليلته فى الفضاء بلاساتر. وقوله: (وإلا)أى وإلا يكن فى الفضاء، بأن كان فى منزله ولو فى ساحة الدار أو رحبتها أو سطحها أو كان فى الفضاء ولكن بساتر ، فلا حرمة . والمراك بالمنزل: ما عدا الفضاء ؛ فيشمل فضاء المدن فلا يحرم استقبال القبلة ولا استدبارها فيها ، والكلام كله فى غير الأكنفة ، وأما هى فلا حرمة اتفاقاً . وكذا لا يحرم استقبال بيت المقدس ولا الشمس والقمر ولو فى الفضاء بلا ساتر .

• (ووجب استبراء " بسلت ذكر ونتشر خَفَاً): بجب على من قضى حاجته أن يستبرئ (٢) : أي يستخلص مجرى البول من ذكره بسلته ؛ بأن يجعل أصبعه السبابة

قوله : [فإن استر] إلخ : ويكنى أن يكون طوله ثلثى ذراع وقربه منه ثلاثة أذرع فأقل ، وعرضه منه مقدار ما يوارى عورته .

قوله : [مراعاة للخلاف] : أي وهو الذي علمته من الحاصل .

قوله : [وأما هي فلا حرمة انفاقاً] : أي إن كان بساتر و إلا ففيهما قولان، و إن كان المعتمد الجواز كما علمت مما تقدم .

قوله : [وكذا لا يحرم] إلخ : أي ولكن الأولى الإنقاء .

قوله: [ووجب استبراء]: يحتمل أن السين والتاء زائدتان وأن يكونا للطلب، فعلى أنهما زائدتان تكون الباء في [بسلت] للتصوير وعلى أنهما للطلب ، تكون الباء للاستعانة أو السية .

قوله: [أى يستخلص]: يجرى فى السين والتاء مع الباء فى قوله [بسلت] ما تقدم. قوله: [بأن يجعل أصبعه] إلخ: تصوير لما قبله ولذا أفنى الناصر اللقانى بوجوب

⁽١) فى صحيح البخارى - كتاب الوضوه - باب « لا تُستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند بناء » وروى به عن أبى أيوب الأنصارى قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أتى أحدكم الفائط فلا يستقبل القبلة ولا يوليها ظهره ، شرقوا أو غربوا » والخطاب لأهل المدينة باعتبار ، وقعها من مكة حيث الكعبة. قبل : وذلك فى فضاء أما من وراء ساتر فقد أورد فيه الإمام البخارى رضى الله عنه حديث ابن عمر : «لقد ارتقبت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته » أو «يقضى حاجته مستدبر القبلة مستقبل الشام » . وفى كتاب الصلاة - ببب قبلة أهل المدينة وأهل الشام - زيادة على حديث أبى أيوب المذكور : «فقدمنا الشأم فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فننحرف ونستغفر الله » . وهذا رأى أبى أيوب غير ابن عمر .

⁽٢) وفي الصحيح: أن التفريط في الاستبراء والتستر من البول من أسباب عذاب القبر لقوله=

من يده اليسرى تحت ذكره من أصله والإبهام فوقه ثم يسحبه برفق حتى يخرج ما فيه من البول . والنتر بسكون التاء المثناة : جذبه . وندب أن يكون كل منهما برفق، وهو معنى قوله : (خَفَّا) بفتح الحاء حتى يغلب على الظن خلوص المحل . ولا يتتبع الأوهام فإنه يورث الوسوسة وهي تضرّ بالدين .

الاستبراء ولوخرج الوقت، لأن الطهارة لاتصح مع المنافي. لكن وقع في (عب) عن اللخمي ما يوهم أن البقاء في القصبة لايضر، وأن النقض إذا نزل بالفعل، ومال إليه شيخنا ، لكن إذا بتى في القصبة مع الرشح على رأس الذكر فيضر قطعا (اه بالمعنى حاشية شيخنا على مجموعه).

قوله: [من يده اليسرى] إلخ: كونه من اليد اليسرى و بالإبهام والسبابة أفضل وأولى . ولو فعل ذلك باليمى أو بغير السبابة والإبهام كفى وخالف الأفضل . وهذا فى حق الرجل ، وأما المرأة فإنها تضع يدها على عانتها ويقوم ذلك مقام السلت والنر ، وأما الخنى فيفعل ما يفعله الرجل والمرأة احتياطاً. وما تقدم فى البول ، وأما الغائط فيكنى فى تفريغ المحل منه الإحساس بأنه لم يبق شىء مما هو بصدد الحروج ، وليس عليه غسل ما بطن من المخرج ، بل يحرم لشبه ذلك باللواط . فلو توضأ والبول فى قصبة الذكر أو الغائط فى داخل فم الدبر كان الوضوء باطلا كما تقدم تحقيقه ؛ لأن شرط صحة الوضوء عدم المنافى ، فالاستبراء مطلوب لأجل إذالة الحدث فلا يجرى فيه الحلاف الذي فى إزالة النجاسة . وفى الحقيقة ليس السلت الحدث فلا يجرى فيه الحلاف الذى فى إزالة النجاسة . وفى الحقيقة ليس السلت والنبر بالمتعين بل المدار على حصول الظن بانقطاع المادة بسلت أو غيره ، كما لو مكث مدة يغلب على الظن خلو المحل . ولا يضر بلولة رأس الذكر بعد ذلك .

قوله : [كل منهما برفق] : هو بالنسبة للنتر وصف كاشف لأنه عند أهل اللغة هو التحريك الحفيف .

قوله: [ولا يتتبع الأوهام]: أى فإذا غلب على ظنه انقطاع المادة من الذكر ترك السلت والنتر، وماشك فى خروجه بعد الاستبراء كنقطة فمعفو عنها، فإن تحققها فحكم الحدث والحبث؛ أى أنها تنقض الوضوء إن لم تلازم نصف الزمان فأكثر. ويجب غسلها إن لم تأته كل يوم ولو مرة.

قوله: [وهي تضر بالدين] : ولذلك قال العارفون إن الوسواس سببه خبل

صملى الله عليه وسلم: «يعذبان، وما يعذبان في كثير أو كبير. فأما أحدهما فكان لا يستبرئ ، أو لا يستبرئ ، أو لا يستبر من بوله » يعنى يحتمى من رشاشه . الحديث السابق قال البخارى: «وكان أبو موسى يشد فى البول ويقول إن بنى إمرائيل كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه . فقال حذيفة : ليته أمسك! أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سباطة (بضم السين وهى المزبلة) قوم فبال فائماً » . وقال مالك فى الموطأ عن عبد الله ابن عبد الله بن عمر يبول المائماً .

واستنجاءً، ونكدب بيساره وبلتها قبل لقى الأذى، واسترخاؤه قليلاوغسلها بكتراب بعده وإعداد الزيل، ووتره وتقديم قبله. وجمع ماء وحجر شمماء) يجب الاستنجاء كما يجب الاستنباء والمراد به: إزالة النجاسة من محل البول أو الغائط بالماء أو بالأحجار. وندب أن يكون بيده اليسرى ويكره باليمنى إلا لضرورة. وندب بال يده اليسرى بالماء قبل لتى الأذى من بول أو غائط لئلا يقوى تعلق الرائحة بها إذا لاقى بها الأذى جافة . ويندب حال الاستنجاء أن يسترخى قليلا لأنه أمكن فى التنظيف . وندب بعد فراغه من الاستنجاء أن يغسل يده التى لاقى بها الأذى حال الاستنجاء بتراب وعوده ، كأشنان وغاسول وصابون . وندب له عند إرادته قضاء الحاجة أن يعد ما يزيل به النجاسة من ماء أو حجر أو نحوذلك (١) . ويندب له وتر المزيل (٢) إذا كان

فى العقل أو شك فى الدين .

قوله: [بالماءأو بالأحجار]: أى فهوأعم من الاستجمارلان الاستجمار لا يكون بالماء • قوله: [بيده اليسرى]: أى لأنه ليس من التشريف .

قوله: [بتراب ونحوه]: محل طلب الغسل بالتراب ونحوه إن لم يكن بلها أولا، وإلا فلا يتوقف ندب الغسل على التراب ونحوه لانسداد المسام بالغسل أولا. والمراد باليد التي تغسل الحنصر والبنصر والوسطى لأنها التي يلاقى بها النجاسة.

قوله : [أن يعد]: أى فينلب لمريد قضاء الحاجة إعداد الماء والحجر معاً إن أمكن، وإلا فالماء فقط، وإلا فالأحجار فقط، على حسب الترتيب في المندوب.

قوله: [فإن أنقى] إلخ: أى إن أنتى الشفع يوتر بثالث ، وأربع يوتر بخامس ، وست يوتر بسابع ، وبعد ذلك لا إيثار بل المدار على الإنقاء . وقولهم الوتر خير من الشفع فى غير المواحد ، وإلا فالاثنان خير منه ويكفى فى الوترية حجر واحد

⁽۱) روى الإمام البخارى رضى اتمعنه ورصحيحه فى كتاب الوضوسباب وضع الماء عندالحلاء سعن ابن عباس رضى الله عبدا الحلاء المن عباس رضى الله عبداً وأن النبى صلى الله عليه وسلم دخل الحلاء فوضعت له وضوءاً قال و من وضع هذا؟ فأخبر (يعمى أخبر وه بأنى وضعتم) فقال و اللهم فقهه فى الدين « وترجم بباب من حمل معه الماء لطهوره لبيان مشروعيته ذلك و روى فيه عن أنس .

⁽٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « . . ومن استجمر فليوتر » رواه الإمام البخارى فى كتاب الوضوع باب الاستجمار وتراً ، والإمام مالك فى الموطأ قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : وقد أخرجه أبو تعيم فى المستخرج من الموطأ ، ورواه مسلم.

جامداً كحجر حيث انتقى المحلى بالشفع وإلا فالإنقاء متعين . وينتهى ندب الايتار للسبع ، فإن أنتى بثامن فلا يطلب بتاسع . وندب تقديم قبله على دُبره فى الاستنجاء . وندب له أن يجمع بين الحجر والماء ، فيقدم إزالة النجاسة بالحجر ، ثم يتبع المحل بالماء . فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أولى من الحجر ونحوه .

• (وتعبّن في منسيّ وحيض ونفاس وبول امرأة ومنتشر عن مخرج كثيراً): الضمير في (تعين) يعود على الماء . أي أن الماء يتعين – ولا يكفي الحجر وتحود في إزالة المني

له ثلاث جهات يمسح المحل بكل جهة .

قوله : [تقديم قبله] إلخ: أى خوفاً من تنجس يده من محرج البول لو قدم دبره ، ومحل تقديم القبل إلا أن يقطر فيقدم دبره لأنه لا فائدة في تقديم القبل .

قوله: [أن يجمع بين الحجر والماء] : أى لأن الله مدح أهل قباء على ذلك بقوله تعالى : (فيه رجال يحبُّون أن يتطهَّروا والله يحبُّ المطهرين) (١) وطهارهم هي جمعهم بين الماء والحجر في استنجائهم كما ورد الحديث بذلك (٢).

قوله: [فالماء أولى] (٣): أى فلو اقتصر على الحجر ونحوه كفى وخالف الأولى. وهل يكون فى هذه الحالة المحل طاهراً لرفع العين والحكم عنه أو نجساً معفواً عنه؟ انظر (ح) (انهى من حاشية الأصل).

والحاصل أن المراتب خمس: ماء . وحجر، ماء ومدر، ماء فقط، حجر فقط، مدر فقط . والمراد بالمدر أى طاهر منق مستوفى الشروط غير حجر . فهى مطلوبة ندباً على هذا الترتيب في غير ما يتعين فيه الماء .

قوله: [وتعين] إلخ: شروع في مسائل مستثناة الن قولم: الماء فضل في الاستنجاء. وليس بمتعين. فكأنه قال: إلا في هذه المسائل فيتعين فيها الماء، ولا يكفي فيها الحجر ونحوه. قوله: [لمن فرضه التيمم] إلخ: جواب عن سؤال وارد على المصنف حاصله أن المي والحيض والنفاس يتعين فيها غسل جميع الحسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستجمار بالأحجار؟ وحينئذ فلا حاجة النص على تعين الماء فيها وعدم كفاية الأحجار.

⁽١) سورة التوبة آية ١٠٨ .

⁽ ٢) في صحيح البخاري- كتاب الوضوء باب الاستنجاء بالماء - عن أنس : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج لحاجته أجيء أنا وغلام معنا إداوة من ماء، يمي يستنجى به » . والغلام الآخر هو المغيرة في الغالب أو من الأنصار . والإداوة إناء صغير من جلد أو نحوه .

⁽٣) عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نزلت هذه الآية في أهل قباء ، قال : كانوا.يستنجون بالماء » . رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه . وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لما نزلت هذه الآية بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عويم بن ساعدة فقال : ما هذا الطهور الذي أثنى الله عليكم ؟ فقال يا رسول الله ، ما خرج منا رجل ولا مرأة من الغائط إلا غسل فرجه . أو قال : مقعدته » . رواه الطبراني . وعند أحمد في معناه .الآية: « فيه رجال يحبون أن يتطهزوا ». بلغة السالك – أول

لمن فرضه التيمم أو الوضوء، كخروجه بلا لذة أو لذة غير معتادة. وفي إزالة دم الحيض أو النفاس ، وكذا في دم الاستحاضة إن لم يلازم كل يوم ولو مرة ، وإلا فهو معفو عنه كسلس البول الملازم لذكر أو أنثى فلا تجب إزالته . ويتعين الماء أيضًا في إزالة بول المرأة بكراً أو ثيبًا لتعد يه المخرج إلى جهة المقعدة عادة . ويتعين أيضًا في حدث بول أو غائط انتشر عن المخرج انتشاراً كثيراً كأن يصل إلى المقعدة أو يعم جل الحشفة .

وحاصل ما أجاب به الشارح أن الكلام مفروض فى حق من فرضه التيمم لكمرض أو لعدم ما يكفى غسله ، ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة ، فيقال لمن حرج منه المبى: لابد من غسل الذكر أو الفرج بالماء ، أو لمن فرضه الوضوء لحروج منيه بلا لذة أو لذة غير معتادة ، ويقال فى المرأة التى انقطع حيضها أو نفاسها مثل ما قيل فيمن فرضه التيمم .

قوله: [بول المرأة]: مثلها بول الخصى أى مقطوع الذكر قطعت أنثياه أم لا . ومثله مى الرجل إذا حرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكنى فيه الحجر ، ومثله البول الخارج من الثقبة إذا انسد المحرجان على الظاهر ، لأنه منتشر فيتعين فيه الماء ، ولا يكنى فيه الحجر . وأفهم قوله [بول] أنها فى الغائط كالرجل . وتغسل المرأة سواء كانت ثيباً أو بكراً كل ماظهر من فرجها حال جلوسها ، وأماقول (عب) : المرأة سواء كانت ثيباً أو بكراً كل ماظهر ما دون العلمرة ففيه نظر ، إذ التفرقة بين الثيب والبكر إنما هو فى الحيض خاصة كما ذكره صاحب الطراز ، واختار فى البول تساويهما لأن مخرج البول قبل البكارة والثيوبة بخلاف الحيض ، انظر (ح) ، البول تساويهما لأن مخرج البول قبل البكارة والثيوبة بخلاف الحيض ، انظر (ح) ، بدير لرجل أو امرأة إلا أن يتعين لزوال الحبث كما فى المج ، ولا يقال الحقنة مكروهة لأننا نقول فرق بيهما ؛ فإن الحقنة شأنها تفعل للتداوى . (انهى من حاشية الأصل) .

[انتشرعن المخرج]: أى فيتعين الماء فى هذا الحدث كله لا فى المنتشر فقط، فيغسل الكل ولايقتصر على ما جاوز المعتاد، لأنهم قد يغتفرون الشيء منفرداً دونه مجتمعاً مع غيره. وقالت الحنفية: يغسل المنتشر الزائد على ماجرت العادة بتلويثه، ويعنى عن المعتاد (انهى من حاشية الأصل).

ومذى بلذة مع غسل كل فكره بنية ، ولا تبطل الصلاة أبركها ، وفي اقتصاره على البعض قولان ، ووجب غسله لما يستقبل) : يعنى ويتعين الماء أيضاً في مذى خرج بلذة معتادة بنظر أو ملاعبة لزوجة مثلا أو لتذكر ، مع وجوب غسل جميع الذكر بنية طهارته من الحدث ، أو رفع حدثه المترتب عليه بخروج المذى . وهذه النية واجبة غير شرط على المعتمد . فلذا ، او تركها وغسل ذكره بلانية وتوضأ وصلى لم تبطل صلاته على الراجح . وأما غسل جميع الذكر فقيل : واجب شرطاً ؛ فلو اقتصر على غسل بعضه ولو محل النجاسة فقط بنية أولا . ولم غير شرط . فلا تبطل الصلاة بغسل البعض ولو محل النجاسة فقط بنية أولا . ولم على الثانى فيجب غسل جميعه لما يستقبل من الصلاة لأنه أمر واجب . وقولنا : (بلذة) على الثانى فيجب غسل جميعه لما يستقبل من الصلاة لأنه أمر واجب . وقولنا : (بلذة) قيد زدناه على المصنف ، إذ لابد منه لأنه لو خرج بلا لذة لكنى فيه الحجر ما لم يكن سلساً يلازم كل يوم ولو مرة ، وإلا عنى عنه ولا يتعين فيه حجر ولاغيره .

قوله: [مع غسل كل ذكره] إلخ: اعلم أن غسل الذكر من المذى وقع فيه خلاف . قبل: إنه معلل بقطع المادة و إزالة النجاسة ، وقيل: إنه تعبدى . والمعتمد الثانى ، وعلى القولين يتفرع خلاف: هل الواجب غسل بعضه أو كله ؟ والمعتمد الثانى . ويتفرع أيضاً: هل تجب النية فى غسله أولا ؟ فعلى القول بالتعبد، تجب ، وعلى القول بأنه معلل ، لا تجب . والمعتمد وجوبها . ثم على القول بوجوب النية إذا غسله كله بلانية وصلى ، هل تبطل صلاته لترك الواجب وهو النية أولا ؟ قولان . ومراعاة للقول بعدم وجوبها ، وأن الغسل معلل وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل المقول بعدم وجوبها ، وأن الغسل معلل وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدوبها وصلى ، هل تبطل صلاته أولا تبطل ؟ قولان على حد سواء ، والقول بعدم البطلان مراعاة لمن قال إنما يجب غسل بعضه . وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد فى الوقت أو لا يطلب بإعادتها ؟ قولان . هذا محصل ما فى المسألة (انتهى من حاشية الأصل) .

قُولُه : [رفع حدثه] : أي الذكر .

قوله : [اللَّا عنى عنه] : أي بالنسبة لإزالة النجاسة ، وأما نقض الوضوء

هذا هو الحق ولا، تغتر بما يخالفه من كلام بعض الشراح . وعبر ب (مع) إشارة إلى أن الباء فى قول الشيخ : بغسل، بمعنى مع . وحاصل المسألة أن خروج المذى من الرجل بلذة معتادة يوجب غسل جميع الذكر بنية على ما تقدم .

• (وجاز الاستجمار بيابس طاهر مُنتَى غير مؤذ ولامحترم لطعمه أو شرفه ، أو حق الغير . وإلافلا ، وأجزأ إن أنتَى كالبد ودون الثلاث) : يجوز الاستجمار : وهو إزالة النجاسة عن أحد المحرجين بكل يابس من حجر — وهو الأصل — أو غيره من خشب أو مدر : وهو ما حرق من الطين — أو خرق أو قطن أو صوف أو نحو

فينتقض الوضوء ما لم يلازم نصف الزمان فأكثر .

حاشية شيخنا على مجموعه).

قوله: [من كلام بعض الشراح] إلخ: أراد الحرشي (وعب) فإن الحرشي قال: ثم إن كلام المؤلف في المذى الحارج بلذة معتادة ، أما ماخرج بغيرها فينبغي أن يجرى على حكم المني الحارج بلالذة معتادة ، فإن لم يوجب الوضوء كني فيه الحجر، وإن أوجبة تعين الماء فيه (انتهي). ويؤخذ من الأصيلي و (عب) نحو هذه العبارة، وقد علمت فسادها من كلام الشارح ، وما تقدم لك في مذى الرجل. وأما المرأة تغسل من مذيها محل الأذى فقط ، ولا تحتاج لنية كما قال الأجهوري لأنه ليس فيه شائبة تعبد ، خلافاً لما استظهره ابن حبيب من احتياجها لنية.

تنبيه: يكره الاستنجاء من الريح وقد نص عليه خليل ولم ينص عليه مصنفنا لوضوحه لقوله صلى الله عليه وسلم: « ليس منا من استنجى من ريح » أى ليس على سنتنا. وهو طاهر لاينجس ثوباً ولا بدناً.

قوله: [وجاز الاستجمار]: أى يجوز إن اجتمعت فيه هذه الأوصاف الحمسة. والمراد باليابس: الجاف، سواء كان فيه صلابة كالحجر أولا كالقطن. قوله: [الاستجمار وهو] إلخ: هو خاص باستعمال الجمرات من الحجر ونحوه. والاستنجاء أعم من أن يكون بالماء وغيره. فكما أن الاستجمار مأخوذ من الحمرات بمعنى الأحجار ونحوها ، كذلك الاستنجاء مأخوذ من النجوة وهو المكان المرتفع ، كما سموا الفضلة غائطاً باسم المكان المنخفض ؛ كانوا إذا أرادوا التبرز عمدبا للمنخفض، فإذا قضوا إربهم انتقلوا للمرتفع وأزالوا فيه الأثر (اه والمعنى من عمدبا للمنخفض، فإذا قضوا إربهم انتقلوا للمرتفع وأزالوا فيه الأثر (اه والمعنى من

ذلك . فلا يجوز بمبتل كطين . ويشترط في الجواز أيضًا أن يكون طاهراً احترازاً من النجس ؛ كأرواث الحيل والحمير وعظم الميتة والعذرة . وأن يكون منقبًا للنجاسة ؛ احترازاً من الأملس كالقصب الفارسي والزجاج . وأن يكون غير مؤذ ؛ احترازاً مما يؤذي كالحجر المحدد والسكين . وأن لا يكون محترمًا ؛ إما لكونه مطعومًا لآدي كخبز أو غيره ولو من الأدوية كحزبل ومغاث وزنجبيل . أو لكونه ذا شرف ؛ كالمكتوب لحرمة الحروف ولو بخط غير عربي . أو بما دل على باطل ؛ كالسحر . أو لكون شرفه ذا تيًا ؛ كالمذهب والفضة والجواهر . وإما لكون حرمته لحق الغير ؛ ككون الشيء الذي يستجمر به مملوكًا للغير ، ومنه جدار الغير ولو وقفًا . وكره بعظم وروث طاهرين

قوله: [فلا يجوز بمبتل] : هذا شروع فى محتر ز الأوصاف الخمسة المشترطة فى جواز ما يستجمر به على سبيل اللف والنشر المرتب ، أى فيحرم الاستجمار بالمبتل لنشره النجاسة ، فإن وقع واستجمر به فلا يجزيه . ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء ، فإن صلى قبل غسله جرى على حكم من صلى بالنجاسة . وما قبل فى المبتل يقال فى النجس إن كان يتحلل منه شىء .

قوله: [فى الجواز]: أى فى متعلقه لأن الشروط فى الشىء الذى يتعلق به الجواز قوله: [كالقصب الفارسي] إلخ: حيث كان كل سالما من الكسر وإلا كان من المؤذى .

قوله: [لحرمة الحروف]: أى لشرفها. قال الشيخ إبراهيم اللقانى: محل كون الحروف لها حرمة إذا كانت مكتوبة بالعربى، و إلا فلا حرمة لها إلا إذا كان المكتوب بها من أسهاء الله وقال الأجهورى: الحروف لها حرمة سواء كتبت بالعربى أو بغيره وهو ما يفيده (ح) وفتوى الناصر. قال شيخنا وهو المعتمد اه من (حاشية الأصل).

قوله: [ولو وقفا]: أى سواءكان ذلك الوقف مسجداً أو غيره، وكان الواقف له هو أو غيره ، كان الاستجمار بجدار الوقف من داخل أو خارج . وأما ملك الغير فحل الحرمة إذا استجمر بغير إذن ما لكه ، فإن استجمر بإذنه كره فقط .

قوله: [طاهرین]: أى لأن العظم طعام الجن فإنه بكسى لحماً ، والروث طعام دوابهم يرجع علفاً كما كان عليه، وهل الذي يصير كذلك كل روث أو خصوص

وبجدار مملوك له . فإن وجدت هذه الشروط الحمسة جاز الاستجمار ، فإن انتنى شرط منها لم يجز ، ولكنه يجزى إن أنتى المحل؛ كالمحترم والنجس اليابس الذى لا يتحلل منه شيء . كما يجزى الإنقاء باليد بدون الثلاث من الأحجار ونحوها . وظاهره أن محل الإجزاء في غير المنى و بول المرأة والدم والمنتشر كثيراً أخذاً مما تقدم فهو في الحقيقة مستثنى مما هنا .

ولما أنهى الكلام على طهارة الخبث وما يتعلق بها شرع في الكلام على

قوله: [ولما أبهى الكلام] إلخ: أى لما انقضى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث اللي هي بيان الماء الذي تحصل به الطهارة، وبيان الأشياء الطاهرة والنجسة، وبيان حكم روث المباح؟ ينظر فى ذلك، وإذا كان العظم طعام الحن والروث طعام دوابهم (١) صار النهى عنهما لحق الغير. إن قلت إذا كان الروث علف دوابهم منهيا عنه يكون علف دواب الإنس من الحشيش وبحوه من كلما ليس مطعوماً للآدى كذلك، والحواب أن النهى فى الروث ورد بدليل خاص وبنى ما عداه على الأصل (اه. من حاشية شيخنا على مجموعه)

قوله: [مملوك له]: أى واستجمر به من داخل ، وأما من خارج فقولان: بالكراهة والحرمة . وإنما قيل بالحرمة لأنه قد ينزل مطر عليه مثلا ويلتصق هو أو غيره عليه فتصيبه النجاسة .

قوله: [لم يجز]: أى إذا أراد الاقتصار على تلك الأشياء، وأما إن قصد أن يتبعها الماء فإنه يجوز. إلا المحرم والمحدد والنجس. فالحرمة مطلقاً. لا يقال المخرم بحرمة النجس مطلقاً مشكل مع مامر من كراهة التلطخ بالنجاسة على الراجح ؛ لأنا نقول الاستجمار بالنجاسة فيه قصد لاستعمال النجس، وهذا ممنوع والتلطيخ المكروه ليس فيه قصد الاستعمال (اه من حاشية الأصل).

قوله : [وبدون الثلاث] إلى : خلافاً لأبى الفرج فإنه أوجب الثلاثة ، فإن أنق من الثلاثة فلا بد منها .

قوله : [والدم] : أي دم الحيض والنفاس والاستحاضة .

⁽١) جاء في صحيح البخاري (كتاب مناقب الأنصار – باب ذكر الجن) عن أبي هريرة : =

طهارة الحدث ؛ صغری و کبری ، وما يتعلق بها .

و بدأ بالصغرى فقال :

إذالة النجاسة، وكيفية إزالها من الثوب والبدن والمكان، وما يعنى مها ومالا يعنى أتبع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهي: الوضوء ونواقضه، والغسل ونواقضه، وما هو بدل عهما وهو التيمم، أو عن بعض الأعضاء وهو مسح الحف والجبيرة فلذلك قال الشارح شرع الكلام إلخ.

قوله: [طهارة]: أراد بها التطهير لأن الطهارة كما تطلق على الصفة الحكمية تطلق على التطهير لأنه الذي يتعلق به الوجوب.

 [«] أنه كان يحمل مع النبى صلى الله عليه وسلم إداوة لوضوئه وحاجته .. فقال : اينى أحجاراً استغفى مها ولا تأتى يعظم ولا بروئة . . حتى إذا فرغ منبت فقلت : مابال العظم والروثة ؟ قال : هما من طعام الجن » . وفى رواية أخرى عن عبد الله بن مسعود قال : «هما ركس » . أى رد . قال الحافظ ابن حجر : وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجن .

فصل : فى فرائض الوضوء

وسننه وفضائله ومكروهاته ومندوباته وشروط صحته ووجوبه

(فرائض الوضوء : غسل الوجه من منابيت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن أو اللحية

فصل:

قوله: [فرائض] إلخ: جمع فريضة: وهو الأمر الذي يثاب على فعله و يترتب العتاب على تركه ، و يقال فيه أيضا فرض ، و يجمع الفرض على فروض. فإن قيل فرائض جمع كثرة وهو من العشرة ففوق مع أنها سبعة ؟ يقال: استعمال جمع الكثرة فى القلة أو بناء على أن مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة بناء على أنهما متحدان فى المبدأ وقول (تت): فرائض جمع فرض فيه نظر ، لأن فعلا لا يجمع على فعائل بل هوجمع فريضة بمعنى مفروضة . ومراده بالفرض هنا ما تتوقف صحة العبادة عليه ، فيشمل وضوء الصبى ، والوضوء قبل الوقت . والوضوء بضم الواو: الفعل ، و بفتحها: الماء على المعروف فى اللغة ، وحكى الفهم والفتح فيهما . وهل هو اسم للماء المطلق؟ أو له بعد كونه معداً الموضوء ، أو بعد كونه مستعملا فى العبادات؟ مشتق من الوضاءة بالملد وهى النظافة بالمظاء المعجمة — والحسن . وشرعاً: طهارة مائية تتعلق بأعضاء بمصوصة على وجه مخصوص وهي الأعضاء الأربعة . و إنما خصت بذلك لأنها محل اكتساب الحطايا، ولأن آدم مشى إلى الشجرة برجليه وتناول منها بيده ، وأكل بغمه ، ومسح رأسه بورقها. واختص الرأس بالمسح لسره غالباً فاكتنى بأدنى طهارة . واعلم أن الناس اختلفوا فى عدد فرائض الوضوء ، ومحصل ذلك أن منها فرضاً بإجماع ، وهو الناس اختلفوا فى عدد فرائض الوضوء ، ومحصل ذلك أن منها فرضاً بإجماع ، وهو والحاشية والحاشية) . الأعضاء الأربعة ، وعلى مشهور المذهب وهى النية والدلك والفور (اه . من الحرشي والحاشية) .

وفرائض مبتدأ خبره محذوف يؤخذ من حل الشارح تقديره سبعة ، وقوله غسل الوجه خبر لمبتدإ محذوف قدره الشارح ويصح جعله خبراً عن فرائض . وقوله : [من منابت] : متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف قدره الشارح

1.0

وما بين وتدى الأذنين : فرائض الوضوء سبعة : أولها : غسل جميع الوجه ، وحد وطلا من منابت شعر الرأس المعتاد إلى منتهى الذقن فيمن لا لحية له أو منتهى اللحية فيمن له لحية . والذقن بفتح الذال المعجمة والقاف مجمع اللحيين بفتح اللام تثنية لحى : وهو فك الحنك الأسفل. واللحية بفتح اللام هى الشعر النابت على ذلك. وخرج بقوله : [المعتاد] : الأصلع بالصاد المهملة وهو من انحسر شعر رأسه إلى جهة اليافوخ ، فلا يجب عليه أن ينتهى في غسله إلى منابت شعره . وخرج الأغم تن وهو من نزل شعر رأسه إلى جهة حاجبه ؛ فيجب عليه أن يدخل في غسله ما نزل عن المعتاد . ولا بد من إدخال جزء يسير من الرأس ؛ لأنه مما لا يتم الواجب إلا عن المعتاد . ولا بد من وقد الأذن إلى الوتد الآخر ؛ فا يدخل الوتدان في الوجه ولا البياض الذي فوقهما ولا شعر الصدغين ، ويدخل فيه البياض الذي تحتهما لأنه

بقوله : (وحده طولا)إلخ .

وقوله: [وما بين وتدى الأذنين] : خبر لمبتدأ محذوف قدره الشارح بقوله : (وحده عرضاً) إلخ .

قوله : [غسل جميع الوجه] : أي ولو تعدد لشخص واحد .

قوله : [بفتح اللام] : وحكى كسرها في المفرد والمثنى .

قوله : [فلتُ الحناك الأسفل] : وهو قطعتان ومحل اجتماعهما هو الذقن ، وسمى فكنًا لأن كل واحد من الأعلى والأسفل مفكوك عن صاحبه .

قوله : [واللحية بفتح اللام] : ويجوز كسرها وجمعها : لحي بالكسر .

قوله : [الأصلع] إلخ : الحاصل أن خلو مقدم الرأس من الشعر ، يقال له صلح ولصاحبه أصلع . والأنزع : هو الذي له نزعتان بفتحتين أي بياضان يكتنفان ناصيته ؛ فكما لاتدخل ناصية الأصلع في الوجه لايدخل البياضان للأنزع .

قوله: [ولابد] إلخ : أى كما لا بد من إدخال جزء من الوجه في مسح الرأس . وليس لنا فرض يغسل و يمسح إلا الحد الذي بين الوجه والرأس .

قوله : [لأنه مما لايتم] إلخ : أى فهو واجب، وهل بوجوب مستقل ؟أو بوجوب الواجب الذى يتم به ؟ قولان .

قوله : [وحده عرضاً] إلخ : الحاصل أن بعض الصدغ من الوجه وهو العظم

من الوجه^(١) .

« (فيغسلُ الوترة وأسارير جبهته وظاهر شفتيه، وما غار من جفن أوغيره، بتخليل شعر تظهرُ البشرةُ تحته) : هذا مفرع على ما قبله؛ أى إذا علمت وجوب غسل جميع الوجه، فيجب غسل وترة الأنف بفتح التاء الفوقية والواو وهى الحاجز بين طاقى الأنف، وغسل أسارير الجبهة وهى التكاميش جمع أسرة كأزمة، واحده سرار كزمام، أو جمع أسرار كأعناب واحده سرر كعنب . فأسارير جمع الجمع على كل حال. وغسل ظاهر الشفتين. وغسل ما غار من جفن أو غيره، كأثر جرح أوماخلن غائراً، وأما قول الشيخ: «لاجرحاً برئ أو خلق غائراً»، فحمول على ما إذا لم يمكن غسله. ومعلوم أن كل ما لم يمكن تحصيله لم يخاطب به المكلف، فكان عليه حذف حرف النبي وغطفه على المثبت. مع وجوب تخليل شعر بفتح الشين عليه حذف حرف النبي وغطفه على المثبت. مع وجوب تخليل شعر بفتح الشين

الناتى ، فما دونه ، و بعضه من الرأس وهو ما فوقه الشعر ، فما بين شعر الصدغين من الوجه قطعاً ، وشعر الصدغين من الرأس قطعاً وما فوق الوتدين من البياض كذلك ، وما تحت الوتدين من الوجه ، فيغسل . ودخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجبهة عينا وشهالا (اه . من الحاشية) .

قوله: [جبهته]: المراد بها هنا ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدإ الرأس فيشمل الحبينين كماتقدم بخلاف الحبهة فى السجودفهي مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية. قوله: [وظاهر شفتيه]: هو ما يبدو منهما عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً.

قوله: [مع وجوب تخليل شعر] إلخ: الحاصل أن اللحية حيث كانت خفيفة — وكل شعر في الوجه خفيف — يجب عليه إيصال الماء للبشرة، لافرق بين ذكر وأنثى ، وإن كان الشعر كثيفاً يكره تخليله في الوضوء سواء كان لحية أو غيرها لذكر أو أنبى ، ولا يطالب على كل حال بغسل أسفل اللحية الذي يلى العنق كانت كثيفة أو خفيفة .

⁽١) روى الإمام البخارى فى صحيحه ، والإمام مالك فى موطئه عن عبد الله بن زيد قيل له :
« هل تستطيع أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد :
نعم . فدعا بوضوه فأفرغ على يده فغسل يديه مرتين مرتين . ثم تمضيض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ مقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجم إلى المكان الذى بدأ منه ، ثم غسل رجليه ، اللنظر لمالك فى المواأ . وفيه روابات كثيرة وهو متفق عليه .

المعجمة والعين المهملة _ إذا كانت البشرة، بفتح الباء الموحدة والشين المعجمة : الجلدة التي تظهر في مجلس المخاطبة (۱) تحت الشعر ، وهو الشعر الحفيف سواء كان شعر لحية أو حاجب أو غيرهما . والمراد بالتخليل : إيصال الماء للبشرة بالدلك على ظاهره. وأما الكثيف فلا يجب عليه تخليله أي إيصال الماء للبشرة تحته ، فلا ينافى أنه يجب تحريكه ليدخل الماء بين ظاهره وإن لم يصل للبشرة .

(وغسل اليدين إلى المرفقين بتخليل أصابعه لا تحر يكخاته المأذون فيه):
 النمريضة الثانية: غسل اليدين إلى المرفقين ، بإدخالهما في الغسل

قوله : [على ظاهره] : أى لاباطنه الذى يلى العنق فلا يطالب بغسله. وغسله من التعمق في الدين .

● تنبیه: یجب علی المتوضی عند غسل وجهه إزالة ما بعینیه من القذی ، فإن وجد بعینیه شیئاً بعد وضوئه وأمكن حدوثه لطول المدة ، حمل علی الطریان ، حیث أمر یده علی محله حین غسل وجهه .

قوله: [وغسل اليدين]: أى للسنة والإجماع وإن صدقت الآية بيد واحدة أخذاً من مقابلة الجمع بالجمع .

قوله: [بإدخالهما في الغسل]: السنة والإجماع، وإلا فالأصل في « إلى » عدم الإدخال. كما قال الأجهوري:

وفى دخول الغاية الأصح لا تدخل مع إلى وحتى دخلا وسميا مرفقين لأن المتكئ على ذراعيه : وسميا مرفقين لأن المتكئ على ذراعيه :

تنبيه: يلزم الأقطع أجرة من يطهره، فإن لم يجد فعل ما أمكنه، قاله شيخاً في مجموعه. ويلزم غسل بقية معصم إن قطع المعصم، وكل عضو سقط بعضه يتعلق الحكم بباقيه غسلا ومسحاً، كما يلزمه غسل كف خلقت بمنكب ولم يكن له سواها، فإن كان له يد سواها فلا يجب غسل الكف إلا إذا نبتت في محل الفرض أو غيره وكان لها مرفق، فتغسل للمرفق؛ لأن لها حينتذ حكم اليد الأصلية، بل لوكترت الأيادى التي بالمرافق تغسل كلها، فإن لم يكن لها مرفق فلاغسل الم تصل لحل الفرض، فإن وصلت غسل ما وصل إلى محاذاة المرفق كما استظهره بعضهم. ويقال في الرجل الزائدة ما قيل في اليد، وينزل الكعب منزلة المرفق (اه. من الأصل).

⁽١) مجلس المحاطبة : يمنى عندما يتقابل مع غيره مخاطباً له . أى ما يبدو فى المواجهة لا عند النظر من أعلا مثلا .

مع وجوب تخليل أصابعه ومعاهدة تكاميش الأنامل أو غيرها . ولا يجب تحريك الحاتم المأذون فيه لرجل أو امرأة ولو ضيقا لا يلخل الماء تحته ، ولا يعد حاثلا . بخلاف غير المأذون فيه كالمذهب للرجل أو المتعدد ، فلا بد من نزعه ما لم يكن واسعاً يدخل الماء تحته فيكني تحريكه لأنه بمنزلة الدلك بالحرقة . ولا فرق بين الحرام كالمذهب ، أو المكروه كالنحاس ، وإن كان المحرم يجب نزعه على كل حال من حيث إنه حرام . وقوله : [خاتمه] الإضافة فيه للجنس ، فيشمل المتعدد للمرأة .

* (و مسحُ جميع الرأس مع شعر صُدغيه وما استرخي ، لانقض ُ ضُفْر ه . وأدخل يده تحته في رد المسح) الفريضة التالثة : مسح جميع الرأس (١) من منابت الشعر المعتاد من المقدم إلى نقرة القفا مع مسح شعر صدغيه مما فوق العظم الناتي في الوجه . وأما هو فلا يمسح بل يغسل في الوجه . ويدخل في الرأس البياض الذي فوق وتدى الأذنين كما مرومع مسحما استرخي من الشعر ولوطال جداً . وليس على الماسح - من ذكر أو أنى - نقض مضفوره ولو اشتد الضفر ما لم يكن بخيوط كثيرة ، وإلا نقض لأنها

قوله : [مع وجوب تخليل أصابعه] : إشارة إلى أن الباء في [بتخليل] بمعنى مع .

قوله : [ولوضيقا] : لكنه إذا كان ضيقا فنزعه تدارك مَا تحته ومنه أساور المرأة . والظاهر لا يجب تعميم الخاتم نيابة عما تحته بخلاف الشوكة .

قوله : [من حيث إنه حرام] : أى لامن حيث توقف صحة الوضوء عليه ، فإن الوضوء صحيح حيث كان واسعاً على كل حال .

قوله: [ومسح جميع الرأس]: أى على المشهور، ولا يلزم غسله عند كثرة العرق لأن المسح مبى على التخفيف، خلافًا لمن زعم أنه يغسله عند العرق لئلا يضيف الماء، فليس كلامه بشىء فلو وقع ونزل وغسله أجزأه مع الكراهة

قوله : [بخيوط كثيرة] : حاصله أنه إن كان بأكثر من خيطين نقض في

⁽١) اختلف العلماء في القدر المجزئ من سبح الشعر فذهب مالك إلى أن سبحه كله واجب وخالفه بعض المالكية في ذلك . وذهب الشافعي وأبو خنيفة إلى أن سبح بعضه هو الفرض على خلاف في الحد. ولأحمد قولان أظهرهما كله . وأصل الخلاف في الباء ، هل هي زائدة أو التبعيض .

وجاء فى صحيح البخارى ترجمة على الوجه الآتى : «باب مسح الرأس كله لقول الله تعالى : واسحوا برؤوسكم . وقال ابن المسيب : المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها . وسئل مالك : أيجزئ أن يمسح بعض الرأس ، فاحتج بحديث عبد الله بن زيد (المذكور قبله فى صفحة ١٠٦) » . فرأى الإمام البخارى فى هذا موافق لما رأى مالك.

حائل ، واغتفر الحيطان . وأما الغسل فلا بد فيه من نقض ما اشتد ضفره ولو بنفسه بحيث لا يظن سريان الماء فى خلاله كالمضفور بخيوط كثيرة . وأدخل الماسح يده وجوبًا تحت الشعر المستطيل فى رد المسح إذ لا يحصل التعميم إلا به. ومحل قولم : الرد سنة ، أى بعد التعميم ، ذكره الأجهورى . ورد ّ: بأن جميع نصوص أهل المذهب على أن الرد بعد مسح ظاهر الشعر أولا سنة ، ولا يجب رد تأصلا .

• (وغسل الرجلين بالكعبين الناتئين بمفصلي الساقين مع تعهد ما تحتهما كأخسمُ صيه ، وند ب تخليل أصابعهما): الفريضة الرابعة: غسل جمع الرجلين ، أى القدمين مع إدخال الكعبين في الغسل (١) ؛ وهما العظمان الناتئان أى البارزان أسفل الساق

الوضوء والغسل: اشتد أم لا . و بخيط أو بخيطين إن اشتد فيهما نقض و إلا فلا . و بنقض في الغسل إن اشتد لا فرق في قلا . و بنقض في العسل إن اشتد لا فرق في تلك الصور بين الذكر والأنثى ، قال شيخنا الجداوي رحمه الله :

إن فى ثلاث الحيط يضفر الشعر فنقضه فى كل حال قد ظهر وفى أقل إن يكن ذا شده فالنقض فى الطهرين صار عمده وإن خلا عن الحيوط أبطله فى الغسل إن شد وإلا أهمله

تنبيه : ينفع النساء فى الوضوء تقليد الشافعى أو أبى حنيفة ، وفى الغسل تقليد أبى حنيفة لأنه يكتنى فى الغسل بوصول الماء للبشرة و إن لم يعم المسترخى من الشعر . بل لو كان المسترخى جافًا عنده فلا ضرر كما ذكره فى الدر المختار .

قوله : [واغتفر الحيطان] : أي إن لم يشتد كما تقدم .

قوله: [ولا يجب رد أصلا]: وهو المعول عليه كما ذكره الزرقاني وجمهور أهل المذهب ، لأن له حكم الباطن، والمسح مبنى على التخفيف . ومحل كون الرد سنة ولو في الشعر الطويل إذا بنى بيده بلل من المسح الواجب، فإن بنى ما يكنى بعد الرد هل يسن بقدر البلل فقط وهو الظاهر أو يسقط ؟ (اه. من الأصل) . فإذا علمت ذلك فالمصنف مشى على كلام الأجهوري ، وقد ظهر للشارح ضعفه . . .

قوله : [بالكعبين] : الباء للمصاحبة بمعنى مع بخلافها فى قوله : [بمفصلى الساقين] ، فإنها للظرفية بمعنى : فى .

⁽١) اختلف العلماء في نوع طهارة الرجلين . فقال الجمهور بالنسل، وقال قوم – مهم ابن جرير والشيمة الإمامية الجمفرية – الفرض المسح. وخلافهم في قراءة الآية ؛ فن قال وأرجلكم بنصب

تحتهما مفصل الساق، والمفصل بفتح الميم وكسر الصاد المهملة واحد المفاصل. وبالعكس اللسان. ويجب تعهد ماتحتهما كالعرقوب والأخمص وهو باطن القدم بالغسل، وكذا سائر المغابن. ويندب تخليل أصابع الرجلين، يبدأ ندباً بخنصر اليمنى، ويختم بإبهامها من أسفلها بسبابته، ثم يبدأ بإبهام اليسرى ويختم بخنصرها كذلك والدلك باليد اليسرى.

• (ودلك خفيف بيد): الفريضة الحامسة: الدلك: وهو إمرار اليد على العضوولو

قوله: [واحد المفاصل]: هو مجمع مفصل الساق من القدم والعقب تحته.

قوله : [كالعرقوب] : هو مؤخر القدم ومراده بالعرقوب ما يشمل العقب، و إنما نص عليه لقوله في الحديث الشريف : « ويل للأعقاب من النار »(١).

قوله : [ويندب تحليل] الخ: أي على المشهور خلافاً لمن قال بوجوب التخليل في الرجلين كاليدين. فالحاصل أنه قيل بوجو به فيهما وندبة فيهما. والمشهور الوجوب في اليدين وإنما وجب في اليدين لعدم شدة التصاقهما بخلاف الرجلين.

قوله : [من أسفلها] إلخ : مندوب ثان .

تنبيه: قال شيخنا في مجموعه: ولا يعيد مزيل كاللحية – على الراجح – ولو كثيفة ، وحرم على الرجل و وجبعلى المرأة، وكذا لا يعتبر كشط جلد ، وأولى قلم ظفر وحلق رأس . ولا ينبغى تركه الآن لمن عادته الحلق(اه). قال في حاشيته: لأنه صار علامة على دعوى الولاية، والكذب فيها يخشى منه سوء الحاتمة والعياذ بالله تعالى . قوله: [ودلك] إلخ: هو واجب لنفسه، ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء

اللام قال بالنسل معطوفة على أيديكم ، وبن قال بجر اللام معطوفة على رؤوسكم قال بالمسح. وحكى ابن قدامة من الأحاديث مايؤيد النسل. وقد أورد الإمام البخارى في صحيحه ، في باب غسل الرجلين حديث عبد الله بن عرو : « ويل للأعقاب من النار » وقال ابن حرص في الفتح : انتزع البخارى من قوله : « فجعلنا نتوضاً ونمسح على أرجلنا » أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح . وأن الأخبار تواترت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه غسل رجليه .

(١) أخرجه الإمام البخاري في أكثر من موضع . ومن رواياته فيه عن عبد الله بن عمرو قال : «تخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر سافرناه (في غزوة الفتح أو حجة الوداع) وقد أرهقتنا الصلاة صلاة العصر ونحن فتوضأ فجعلنا تمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من الناره . أخرجه الشيخان وأضاف مسلم : فانتهينا إليهم وأعقابنا تلوح لم يمسها الماه . ورواه الموطأ عن عائشة أنه لما مات سعد بن أبي وقاص دخل عليها عبد الرحمن بن أبي بكر فدعا بوضوه فقال له : « يا عبدالرحمن أسيغ فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار » قال الحافظ السيوطى في تنوير الحوالك ورد هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة وأصحها من جهة الإسناد حديث أبي هريرة أخرجه الشيخان وحديث عبد الله بن الحارث بن جرير الزبيدى وقد أخرجه أحمد والطبراني والدار قطى ونيه زيادة : « ويل للأعقاب وبطون الآقدام من النار » .

بعد صب الماء قبل جفافه، والمراد باليد: باطن الكف كما استظهره بعضهم. فلا يكفى دلك الرجل بالأخرى، خلافاً لابن القاسم، ولا الدلك بظاهر اليد. وهذا فى الوضوء، وأما فى الغسل فيكفى كما سيأتى. ويندب أن يكون خفيفاً مرة واحدة. ويكره التشديد والتكرار لما فيه من التعمق فى الدين المؤدى للوسوسة.

* (وموالاة النذكر وقد ر): الفريضة السادسة: الموالاة بين أعضاء الوضوء (١) بأن الايتراخى بينهما . والتعبير (بالموالاة) أولى من التعبير بالفور ، لأنه يوهم العجلة حين غسل الأعضاء ، وليس بمراد . ومحل وجوب الموالاة إن كان ذاكراً قادراً عليها . فإذا فرق بين الأعضاء اختياراً مع القدرة عليها بطل ما فعله من الوضوء ،

على دخوله فى مسمى الغسل، وإلا كان مجرد إفاضة أوغمس إن قلت: حيث كان الدلك داخلا فى مسمى الغسل ، ففرضية الغسل مغنية عنه فلا حاجة لذكره ؟ قلب: ذكره للرد على المخالف القوى القائل إنه واجب لإيصال الماء للبشرة، فإن وصل لها بدونه لم بجب بناء على أن إيصال الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلا (اه. من حاشية الأصل نقلا عن العلامة العدوى).

قوله: [ولو بعد صب الماء] إلخ: أى كما قاله ابن أبى زيد وهو المعتمد خلافًا لأبي الحسن القابسي حيث قال: لابد من مقارنة البد للصب .

قوله: [والمراد باليد] إلخ : هذا مشهور المذهب وعليه الأجهورى ومن تبعه . وفي (بن) نقلا عن المسناوى: أن الدلك في الوضوء كالغسل سواء بسواء فيكني الدلك بأى عضو كان ، أو بخرقة أو بحك إحدى الرجلين بالأخرى كما يؤخذ من حاشية الأصل ومن شيخنا في حاشية مجموعه :

تغبيه: لايضر إضافة الماء بسبب الدلك حيث عم الماء العضو حالة كونه طهورًا ، إلا أن يتجسد الوسخ قاله شيخنا في مجموعه.

قوله : [وليس بمراد] : أي بل المراد عدم التراخي الذي به الجفاف .

قوله : [قادراً عليها]: قيدها المصنف والشارح بالقدرة تبعاً لخليل، وهو

⁽١) اختلفت المذاهب في المولاة في أفعال الوضوء فقال الشافعي وأبو حنيفة ليست من واجبات الوضوء خالفوا مالكاً في ذلك كما هو مذكور وغيره هي مفرقاً بين العامد والناسي . وقال ابن قامة لم يذكر الحرق المولاة مع أنها من واجبات الوضوء عند أحمد .

وأعاده بالنية . وإن فرق ناسياً كونه فى وضوء ، أو عاجزاً عنها ، ففيه تفصيل أشار له بقوله :

« (وبنى الناسى مطلقاً بنيّة الإنمام كالعاجز إن لم يفرّط ، وإلا بنى ما لم يطلُل بجفاف عضو وزمن اعتدلا كالعامد) : يعنى أن من فرّق بين الأعضاء ناسيًا كونه في وضوء فإنه يبنى على ما فعل طال الزمن أو لم يطل ، ولو أكثر من نصف النهار ، بنية إنمام وضوئه وهو معنى الإطلاق . وأما لو فرق عاجزاً عن إكمال الوضوء فإن لم يكن مفرّطاً في أسباب العجز كما لو أعد ماء كافيًا لوضوئه فأهريق منه ،

المشهور، وإن نازعه (ر) وغيره. وقيل: سنة وعليه إن فرق ناسياً لاشيء عليه، وكذا عامداً على ما لابن عبد الحكم. ومقابله قول ابن القاسم: يعيد الوضوء والصلاة أبداً، كترك سنة من سنها عمداً على أحد القولين، والثاني لا تبطل (اه. من الأصل).

قوله : [وأعاده بالنية] : أي ابتدأه وجوباً إن أراد الصلاة .

قوله: [فإنه يبنى] إلخ: أى إن شاء، لأنه من جملة العبادة التى لاتلزم بالشروع فالمتوضىء مخير فى إتمام الوضوء وتركه، حصل نسيان أم لا. فيجوز له رفض النية ويبتدئه. قال ابن عرفة:

> صلاة وصوم ثم حج وعمرة وفى غيرها كالطهر والوقف خيرن ولابن كمال باشا من الحنفية :

طواف عكوف واثبام تحتما فمن شاء فليقطع ومن شاء تمما

من النوافل سبع تلزم الشارع أخذا لذلك مما قاله الشارع صوم صلاة عكوف حجه الرابع طوافه عمرة إحرامه السابع

فأراد الإحرام مع الجماعة والدخول معهم ، وهو الاثتمام فى كلام ابن عرفة ، ويجب فرض الكفاية بالشروع أيضاً ، قال المحلى وإنما لم يتعين طلب الكفائى . بالشروع لأن كل مسألة منه بمنزلة عبادة مستقلة .

قوله: [بنية إتمام] إلخ: أى بتجديد نية . لأن النية الأولى ذهبت بخلاف العاجز فنيته حاضرة حكماً فلا يحتاج لتجديد .

قوله: [كما لو أعد ماء كافيا]: أي تحقيقاً .

أو غصب أو أكره على عدم الإتمام فإنه يبى كالناسى مطلقاً طال أو لم يطل وإن كان مفرطاً — كما لو أعد من الماء ما لا يكفيه ولو ظناً ولم يكفه — فإنه يبى على ما فعل ما لم يطل الفصل ، وصار حكمه حكم العامد المختار ؛ كالذى يغسل بعض الأعضاء بمكان ، ثم ينتقل لتكميله بمكان آخر ، أو استمر في مكانه تاركاً لتكميل وضوئه قصداً بلا رفض . فإن طال ابتدأ وضوءه وجوباً لعدم الموالاة . والطول يقد ر بجفاف العضو الأخير في الزمن المعتدل؛ أي الذي لاحرارة به ولا برودة ولا شدة هواء . ويعتبر أيضاً اعتدال العضو ، أي توسطه بين الحرارة والبرودة ، احترازاً من عضو الشاب والشيخ الكبير السن. ولا بد من اعتبار اعتدال المكان أيضاً بأن لا يكون القطر حاراً ولا بارداً .

* (وأتى بالمنسى فقط إن طال ، وإلا أعاد ما بعد هُ للترتيبِ) : هذه المألة

قوله : [أو أكره على عدم الإتمام] : أى أو تبين أنه لايكفيه أو سرق منه .

قوله : [مطلقاً] : بيان لوجه الشبه لكن الناسي بتجديد النية بخلاف هذا لما علمت . فجملة الصور التي يبني فيها مطاقاً خس غير الناسي .

قوله: [ولو ظناً]: من قبل المبالغة: الجزم بعدم الكفاية. فن أعد من الماء مالا يكفيه جزماً أو ظناً يبنى ما لم يطل كما قال الشارح. وأولى مهما فى الحكم من ظن الكفاية أو شك فيها . ومثل هذه الصور؛ المفرق عمداً بغير نية رفض الوضوء . فتحصل أن الصور التي يبنى فيها – ما لم يطل – خمس ، والصور التي يبنى فيها – ولو طال – ست بالناسى . وكلها تؤخذ من المن فتؤخذ الست التي يبنى فيها مطلقا من قوله: [وبنى الناسى مطلقاً بنية إنمام الوضوء كالعاجز إن لم يفرط] . وتؤخذ الحمس التي يبنى فيها ما لم يطل من قوله: [وإلا بنى ما لم يطل]، وقوله: [كالعامد] . وقال شيخنا في مجموعه : من علم عدم الكفاية أو ظنها فلا يبنى ولو قرب للتلاعب والدخول على الفساد .

قوله : [ولا بد من اعتبار اعتدال المكان] : كما عزاه الفاكهاني لابن حبيب .

قوله : [هذه المسألة من تعلقات] إلخ : فلذلك قدمها هنا. وإن ذكرها بلغة السالك – أول من تعلقات الترك لبعض الأعضاء نسياناً. وحاصلها: أن من فعل بعض الأعضاء وترك جميع ما بعده، كما لو غسل وجهه وترك الباقى نسياناً منه، بأن ذهل عن كونه يتوضأ ، فإنه يفعل ذلك الباقى بنية ، طال أو لم يطل كما علم مما تقدم . وأما لو ترك عضواً أو لمعة فى أثناء وضوئه نسياناً وتمم بقية الأعضاء معتقداً الكمال، ثم تذكر المتروك، كما لو غسل وجهه وترك إحدى اليدين ناسياً وفعل بقية الأعضاء، ثم تذكر أو نبهه أحد، فلا يخلو: إما أن يطول الزمن على ما تقدم ، أولا . فإن طال الزمن اقتصر على فعل المنسى ولا يعيد ما بعده من الأعضاء . وإن لم يطل بان لم تجف الأعضاء بعده استناناً لأجل وإن لم يطل بن لم تجف الأعضاء عند عدم الطول .

• (ونية ونع الحدث في ابتدائه أو استباحة ما منعه أو أداء الفرض): الفريضة

خليل في السنن .

قوله: [كما علم مما تقدم]: أى من مسألة البناء نسياناً ، فإن كان صلى أعاد الصلاة بعد إتمام الوضوء .

قوله: [وأما لو ترك عضواً] إلخ: شروع في معنى المصنف هنا.

قوله : [كما لو غسل وجهه] إلخ : مثال لترك العضو ولم يمثل لترك اللمعة وهي كمن ترك بعص وجهه أو غيره .

قوله : [على ما تقدم] : أي من قوله : [بجفاف عضو و زمن اعتدلا] .

قوله : [اقتصر على فال المنسى] : أى أتى به وحده بنية إكمال الوضوء، ويثلثه إن كان مما يثلث .

قوله: [استناناً]: وقيل ندباً ويعيده مرة إن فعله أو لا مرتين ، أو ثلاثا، وإلا فيا يكمل الثلاث ، وهذا في ترك العضو أو اللمعة نسياناً كما ذكره المصنف ، وإما عمداً أوعجزاً، فإن لم يطل فإنه يأتى به وجوباً و بما بعده استناناً أو ندباً كما تقدم في النسيان، وإن طال فيي الحقيقة يأتى به وحده ، وفي العمد والعجز الحكمى يبتدئ الوضوء لبطلانه .

قوله : [في ابتدائه] : هو معنى قول غيره عند أول مغسول .

قوله : [أو استباحة] إلخ : بيان لكيفية النية، فكيفيتها على ثلاثة أوجه كما قال

السابعة: النية عند ابتداء الوضوء (١) كغسل الوجه، بأن ينوى بقلبه رفع الحدث الأصغر، أى المنع المترتب على الأعضاء أو استباحة ما منعه الحدث أو يقصد أداء فرض الوضوء. والأولى ترك التلفظ بذلك، لأن حقيقة النية القصد بالقلب لاعلاقة السان بها. • (وإن مع نية رفع الحبث، أو إخراج بعض ما يباع): يشير إلى أن النية تكفى ولو صاحبها نية رفع حكم الحبث الكائن على العضو، أو إخراج بعض ما يباح بالوضوء؛ كأن ينوى به استباحة الصلاة لامس المصحف أو صلاة الظهر لا العصر. وجاز له أن يفعل به ما أخرجه لأن حدثه قد ارتفع باعتبار ما قصده.

. (بخلاف نية مطلق الطهارة أو إخراج ناقض ، أو نية إن كنتُ أحدثتُ ، فله) : يعنى إذا نوى مطلق الطهارة الشاملة لطهارة الحدث والحبث ، أى من حيث حصولها

المصنف، وهي : نية رفع الحدث، أو استباحة مامنعه ، أو أداء الفرض . ويريد به ما تتوقف صحة العبادة عليه ليشمل وضوء الصبي كما تقدم ، و [أو] في كلامه مانعة خلو ، فتجوز الحمع . بل الأولى الحمع بين الثلاثة في قصده أو لفظه إن لفظ وإن كان اللفظ خلاف الأولى كما قال الشارح .

قوله : [أى المنع] إلخ: هن أحد معنيين للحدث هنا، والثانى الصفة الحكمية. والمراد برفع المنع : رفع تعلقه بالشخص فيرجع لرفع الصفة الحكمية.

قوله : [ما منعه الحدث] : أى فعلا منعه إلخ منع تحريم أو كراهة كما تقدم فى تعريف الطهارة .

قوله: [القصد]: أى إلى العبادة المعيمة، فأفاد الشارح حقيقتها وكيفيتها. وأما زمنها فيؤخذ من قوله: [عند ابتداء] الوضوء والمحلمن قوله: [بقلبه].. والمقصود منها وهو تمييز العبادات عن العادات، وبعض العبادات عن بعض من قوله: [القصد بالقلب]. والحكم من عدها من الفرائض . والشرط: أن لا يأتى بمناف. وسيأتى في قوله أو: [إخراج ناقض] إلخ، وقد جمع العلامة التتائى هذه الأشياء بقوله:

سبع سؤالات أتت في نية تلّني لمن حاولها بلا وسن حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن قوله: [وإن مع نية] إلخ: ومثله نية التبرد أو التدفى أو النظافة.

⁽١) اختلف علماء الأمصار ، هل النية شرط في صحة الوضوه ؟ فذهب فريق منهم إلى أنها شرط وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وداود . وذهب فريق آخر إلى أنها ليست بشرط وهو مذهب أبي حنيفة والثوري . فن وآها عبادة محضة يشترط النية ، ومن وآها مفهومة الممنى اشترط النية المجتهد) .

فى واحد منهما غير معين، فإنها لاتكنى لحصول التردد فى الحقيقة. وأما لو نوى مطلق الطهارة لا من هذه الحيثية، فالظاهر الإجزاء كما قال سند، لأن فعله دليل على إرادة رفع الحدث. وكذا لا تجزئ نية الوضوء مع إخراج حدث فاقض كأن يقول: نويت الوضوء من غير البول، أو: إلا من البول، أو: نويته من الغائط لا من البول، وكذا لا تجزئ إذا حصل عنده شك فى وضوئه: إن كنت أحدثت فهذا الوضوء لذلك الحدث، لعدم الجزم بالنية، ولا بد من نية جازمة.

• (ولايصر عُرُ وبها، بخلاف الرفض فى الأثناء، لابعده، كالصلاة والصوم): أى أن عزوب النية: أى ذهابها بعد أن أتى بها فى أوله ببأن لم يستحضرها عند فعل غير الفرض الأول لا يضر فى الوضوء. بخلاف الرفض: أى الإبطال فى أثنائه بأن يبطل مافعله منه ، كأن يقول بقلبه: أبطلت وضوقى، فإنه يبطل على الراجح. ويجب عليه ابتداؤه إن أراد به صلاة ونحوها. بخلاف رفضه بعد إتمامه، فلا يضر. وجاز له أن

قوله : [غير معين] : أى بحيث صار صادقاً بالحدث والحبث أو بالحبث فقط أو بالحبث فقط أو بالحدث فقط ، فالضرر في هذه الصور الثلاث كما في حاشية الأصل .

قوله : [كما قال سند] : ومثله إذا نوى الطهارة من حيث تحقتها في الحدث، فالإجزاء في صورتين .

قوله: [من غير البول]: أى مع حصول البول منه ، فلا ضرر لأنه الواقع . قوله: [و إلامن البول]: أى وقد حصل منه كغيره أيضاً و إلا فلاضر ركما عامت.

قوله: [لامن البول] : أى وقد خرج منه ، فإن الوضوء باطل، حصل منه مانواه أو لا .

قوله: [لعدم الجزم]: أى لأن النية مترددة لكونه علقها على حدث محتمل، وإن كان الشك ناقضاً _ إلا أنه لم يعتبره فى نيته فليس مبنيا على عدم نقض الشك وفاقاً للحطاب. وأما لو شك فى الوضوء، ونوى رفع الحدث مما شك فيه فيرتفع قطعاً.

قوله: [وَلَايض عزوبها] إلخ. يقيد بما إذا لم يأت بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن عبد السلام. ويقيد بما إذا لم يعتقد فى الأثناء انقضاء الطهارة وكمالها ويكون قد ترك بعضها، ثم يأتى به من غير نية فلا يجزى: (انتهى من حاشية الأصل

يصلي به، إذ ليس من نواقضه إبطاله بعد الفراغ منه. ومثل الوضوء الغسل.

وأما الصلاة والصوم فيرتفضان في الأثناء قطعًا ، وعليه القضاء والكفارة في الصوم لا بعد تمامها على أظهر القولين المرجحين. وأما الحج والعمرة فلا يرتفضان مطلقًا. ويرتفض التيمم مطلقًا ما لم يصل به، لضعفه .

• [وسنسنه : غسل يديه إلى كُوعيه (١) قبل إد خاليهما ف الإناء، إن أمكن

نقلا عن (بن) .

قوله: [وأما الصلاة والصوم] : أى ومثلهما الاعتكاف لاحتوائه عليهما بهى شيء آخر ؛ وهو أن رفض الوضوء جائز، كما يجوز القدوم على المس، وإخراج الربح من غير ضرورة ، وفي الحج نظر ، وأما الصوم والصلاة والاعتكاف فالحرمة ، و بعض الشيوخ فرق بين الرفض وتقض الوضوء فمنع الأول دون الثاني لقوله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) (٢) والوضوء عمل، قاله في الحاشية ثم قال : والذي يظهر أن المراد بالأعمال المقاصد لا الوسائل ، وحينتذ فرفض الوضوء كنقضه جائز واستظهره الشبرخيتي .

تنبيه: لو تقدمت الذية بكثير تضر اتفاقاً وفي تقدمها بيسير خلاف ، وأما تأخرها فيضر مطلقاً لحلواً بعضه عن الذية، فيكون في الحقيقة أول الوضوء مانوى عنده .

قوله: [غسل يديه]: أى تعبداً كما قال ابن القاسم، وقال أشهب معقول المعى واحتج بحديث: « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في إنائه فإن أحدكم لايدرى أين باتت يده «(٣) فتعليله دليل على أنه معقول ، واحتج ابن القاسم للتعبد بالتحديد بالثلاث إذ لامعيى له إلاذلك ، وحمله أشهب على المبالغة في النظافة (انهى من حاشية الأصل).

[قبل إدخالهما في الإناء] إلخ : هذا هو المعتمد وقبل: السنة متوقفة على العسل حارج الإناء مطلقاً سواء توضأ من مهر أو حوض أو إناء كان الماء قليلا أو كثيراً .

⁽١) في نسخة : «غسل اليدين إلى الكوعين » .

⁽٢) سورة محمد آية ٣٣ .

⁽٣) عن أبي هريرة . رواه البخاري والموطأ « في وضوئه » بدلا من إنائه . وعند غيرهما « في إنائه أو وضوئه » البثك من الراوي . وقد روياه بدون لفظ « ثلاثاً » وزاد مسلم وأبو داود : « ثلاثا » أو « ثلاث مرات » وزاد ابن خزيمة والدار قطى من حديث جابر : « لا يدري أين باتت يده ولا على ما وضعها » ولأبي داود من حديث أبي هريرة : « أو أين كانت تطوف يده » قالوا : وهو يبين حكمة النسل وجاء في الترمذي وأبي داود بألفاظ مختلفة .

الإفراغ ، وإلا أد خليهما فيه كالكثير والجارى، ونُلد ب تفريقُهُما) لما أنهى الكلام على فرائض الوضوء ، شرع في الكلام على سننه وهي ثمانية :

السُّنة الأولى: غسل يديه أولا إلى كوعيه قبل إدخالهما في الإناء (١). فإن أدخلهما فيه وغسلهما فيه لم يكن آتياً بالسنة لتوقفها على الغسل قبل إدخالهما في الإناء على ماصرحوا به، لكن بشرط أن يكون الماء قليلا كآنية وضوء أو غسل، وأمكن الإفراغ منه كالضحفة ، وأن يكون غير جار. فإن كان كثيراً أو جارياً أو لم يمكن الإفراغ منه كالحوض الصغير ، أدخلهما فيه – إن كانتا نظيفتين أو غير نظيفتين و لم يتغير الماء بإدخالهما فيه ، وإلا تحيل على غسلهما خارجه إن أمكن ، وإلا تركه وتيمم إن لم يجد غيره، لأنه كعادم الماء.

وهل التثليث والتفريق – بأن يغسل كل يد ثلاثا على حدتها – من تمام السنة ؟ أو يكنى غسلهما مرة والثانية والثالثة مستحبتان ولو مجتمعتين ؟ قولان . الأرجح الاكتفاء قياسًا على باقى أفعال الوضوء التي يطلب فيها التثليث . ولذا لم نذكر التثليث في المتن ، ويؤخذ ندب الثانية والثالثة من قولنا الآتى (٢): (والغسلة الثانية والثالثة) و بمنا هنا أن التفريق مندوب .

(ومضمضة " واستنشاق "، ونُدب فعل كل " بثلاث غرفات ، ومبالغة مُفطر ، واستنثار " بوضع أصبعيه من اليُسرى على أنفه ، ومسمح أذنيه ظاهرهما وباطنهما ، وتجد يد مائيهما، ورد " مسح الرّ أس إن بقى بلل") : السّنة الثانية : المضمضة : وهي إدخال الماء في الفم وخضخضته وطرحِه .

قوله: [لكن بشرط] إلخ: أى فالشروط ثلاثة .

قوله : [والتفريق] إلخ : اعلم أن طلب التفريق هو رواية أشهب عن مالك، وقال ابن القاسم : يغسلهما مجموعتين .

قوله: [وطرحه] : أى لا إن شربه أو تركه سال من فمه فلا يجزى ، ولا إن أدخله ومجه من غير تحريك وهذا هو المشهور .

⁽١) اختلف الفقهاء في غسل اليد قبل إدخالها في الإناء . فقال البعض سنة أو استحباب الشاك . وقال آخرون واجب على المنتبه من النوم ، أو نوم الليل دون نوم النباد (بداية المجتمد) .

 ⁽γ) انظر بعده قوله في فضائله بالمتن: «وبدأ بمقدم الأعضاء والغسلة الثانية والثالثة

والثالثة: الاستنشاق: وهو إدخال الماء في الأنف وجذبه بنفسه إلى داخل أففه . وندب فعل كل من هاتين السنتين بثلاث غرفات (١) ؟ بأن يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث . وهذا معنى قول الشيح: «وفعلهما بست أفضل» : أي أفضل من أن يفعلهما بثلاث غرفات ، يتمضمض، ويستنشق بكل غرفة منها، أو بغرفتين أو بغير ذلك كما قال . وجاز أو إحداهما بغرفة . وندب للمفطر أن يبالغ في المضمضة والاستنشاق وإيصال الماء إلى إلى الحلق وآخر الأنف . وكرهت المبالغة للصائم لئلا يفسد صومه. فإن بالغ ووصل الماء للحلق وجب عليه القضاء . ثم لا بد لهذه السنن الثلاثة من نية بأن ينوى . بها سنن الوضوء ، أو ينوى عند غسل يديه أداء الوضوء ، فلا بد من إعادتها لحصول السنة بالنية .

قوله : [كما قال] إلخ : أى الشيخ خليل وضمير الاثنين في كلامه عائد على المضمضة والاستنشاق . والمراد بالحواز خلاف الأولى لأنه مقابل للندب .

وقوله: [بغرفة]: راجع لكل من الأمرين قبله، أى جازا معاً بغرفة وجاز أحدهما بغرفة . فالأول : كأن يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثا ، ثم يستنشق من تلك الغرفة التي تمضمض منها ثلاثا على الولاء ويتمضمض واحدة ويستنشق أخرى، وهكذا من غرفة واحدة . والثانى : كأن يتمضمض بغرفة ثلاثا ويستنشق بأخرى ثلاثا، وبقى صفة أخرى والظاهر جوازها وهي أن يتمضمض من غرفة مرتين ، والثالثة من ثانية ثم يستنشق منها ثم مرة يستنشق اثنتين من غرفة ثالثة (انتهى من حاشية الأصل) .

قوله: [ثم لابد لهذه السن الثلاثة]: المناسب تأخير هذه العبارة عن سنة الاستنثار. ويبدل الثلاثة بالأربعة ، لأن كالامه يوهم أن الاستنثار لا يتوقف على نية ، وليس كذلك . بل حكم الأربعة واحد.

قوله: [لحصول السنة بالنية]: اللام للتعليل علة للإعادة ، ف [ال] في

⁽١) قال ابن رشد في بداية المحتهد : اختلفوا في المضمضة والاستنشاق على ثلاثة أقوال فقال الأثمة الثلاثة هي: من سنن الوضود . وقال أحمد وابن أبي ليلي وبعض أهل الظاهر هي فرض. وقال أبو ثور وجماعة من أهل الظاهر وفي رواية عن أحمد : الاستنشاق فرض والمضمضة سنة (بداية المحتهد والفقه على المذاهب الأربعة والمنفي لابن قدامة) وروى الإمام البخاري في صحيحه ، والإمام مالك في الموطأ عن أبي هريرة : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من توضأ فليستنثر » وفي الموطأ أن مالكاً قال : لا بأس أن يتمضمض ويستنثر من غرفة واحدة . ورويا عن أبي هريرة كذلك مرفوعاً : «إذا توضأ أحدكم فليجمل في أفقه الماء ثم ليتثر أو يستنثر » .

الرابعة : الاستنثار : وهو دفع الماء بنفسه مع وضع أصبعيه – السبابة والإبهام من يده اليسرى – على أنفه كما يفعل في امتخاطه .

الحامسة : مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما .

السادسة: تجديد الماء لهما.

السابعة: رد مسح الرأس بشرط أن يبنى بللمن أثر مسح رأسه، وإلا سقطت سنة الرد

(وترتيبُ فرائضه ؛ فإن نتكس أعاد المُنتكس وَحده أن بعدبهفاف ،
 وإلا فع تابعه): السَّنة الثامنة: ترتيب الفرائض الأربعة ، بأن يقدم الوجه على اليدين ،
 وهما على الرأس ثم الرجلين. وأما تقديم اليد أو الرجل اليمنى على اليسرى فندوب كما ،
 يأتى فإن نكس ، بأن قدم فرضًا على موضعه المشروع له ، كأن غسل اليدين قبل

[السنة] للجنس ، فيشمل السنن الأربعة .

قوله: [مع وضع] إلخ : ا فإن لم يضع أصبعيه على أنفه ، ولا أنزل الماء من الأنف بالنفس و إنما نزل بنفسه فلا يسمى استنثاراً بناء على أن وضع الأصبعين من تمام السنة ، وقيل إن ذلك مستحب .

قوله: [من يده اليسرى]: هو مستحب كخصوص السبابة والإبهام .

قوله: [ظاهرهما وباطنهما]: الظاهر ما يلى الرأس والباطن ما يلى الوجه، لأنها خلقت كالوردة ثم انفتحت وقيل بالعكس.

قوله: [السادسة] إلخ: وبنى ذما سنة أخرى رهى مسح الصهاخين وهو الثقب الذى يدخل فيه رأس الأصبع من الأذن كما في المواق نقلا عن اللخمى وابن يونس ، وقد ذكره الأصل لكن الذى يفيده التوضيح أن مسح الصهاخين من جملة مسح الأذنين ، لا أنه سنة مستقلة فلذا تركه هنا وعدها ثمانية .

قوله : [رد مسح الرأس] : أى إلى حيث بدأ فيرد من المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحد الفودين .

قوله: [وإلا سقطت] إلخ: أي لأنه يكره التحديد كما سيأتى في المكروهات. وقد علمت أن الرد سنة لافرق بين الشعر الطويل والقصير خلافاً لمن فصل.

قوله : [وترتيب فرائضه] : أى وأما السنن في أنفسها أو مع الفرائض، فسيأتيان

الرجعة أو مسح رأسه قبل اليدين أو قبل الرجه، أعاد المنكس استناناً وحده مرة ولا يعيد ما بعده، إن طال ما بين انتهاء وضوئه وتذكره طولا مقدراً بجفاف العضو الأخير في زمان ومكان اعتدلا . فإن لم يعد فعله مرة فقط مع تابعه شرعاً فاو بدأ بذراعيه ثم بوجهه فرأسه فرجليه ، فإن تذكر بالقرب أعاد الذراعين مرة ومسح الرأس وغسل رجليه مرة سواء نكس سهوا أو عمداً . وإن تذكر بعد طول أعاد الذراعين فقط مرة إن نكس سهوا ، واستأنف وضوءه ندبا إن نكس عمداً ولو جاهلا . ولو بدأ برأسه ثم غسل يديه فوجهه أعاد اليدين والرأس مطلقاً ثم يغسل رجليه إن قرب ، وإلا فلا . ولو بدأ برجليه فرأسه فيديه فوجهه أعاد ما بعد الوجه على الرئيب الشرعي مطلقاً قرب أو بعد، الأن كل فرض من الثلاثة منكس. ولا يعيد الوجه إلا إذا نكس عمداً وطال كما تقدم . ولو قدم الرجلين على الرأس أعاد الرجلين مطلقاً نكس عمداً وطال ، فيبتدئ وضوءه ندباً لقوله : [و إلا فع تابعه] : أى إن كان له تابع .

« (وفضائلُه : موضعٌ طاهرٌ . واسْتقبال ْ . وتسميةٌ ، وتقليلُ الماء ِ بلا حدُّ

فى الفضائل. وحاصل ما قاله المصنف والشارح: أن ترتيب الفرائض فى أنفسها سنة. فإن خالف ونكس بأن قدم عضواً عن محله به فلا يخلو: إما أن يكون ذلك عمداً أو جهلا أو سهواً ، وفى كل : إما أن يطول الأمر أم لا . فإن كان الأمر قريباً بحيث لم يحصل جفاف أتى بالمنكس مرة ، إن كان غسله أو لا ثلاثا أو مرتين ، وإلا كمل تثليثه وأعاد ما بعده مرة مرة على ما تقدم . لافرق بين كونه عامداً أو جاهلا أو ناسياً وإن طال ، فإن كان عامداً أو جاهلا ابتدأ وضوءه ندباً ، أو ناسياً فعله فقط مرة واحدة لافرق بين كون الطول عجزًا أو سهواً ؛ فصور الطول تسعة والقرب ثلاثة تأمل .

قوله: [فعله مرة فقط]: على المعتمدكما قال الشيخ سالم والطخيخي وارتضاه، خلافاً للأجهوري في قوله يعاد في حالة القرب ثلاثاً.

قوله: [وفضائله]: أي خصاله وأفعاله المستحبة .

قوله: [وتقليل] إلخ: أحسن من قول غيره: وقلة. لأن الموصوف بكونه مستحبًا إنما هو التقليل الالقلة إذ الاتكليف إلا بفعل ، ومعناه يستحب أن يكون الماء

كالغُسل ، وتقديمُ اليمسى وجعلُ الإناءِ المفتُوح لِحهتها ، وبدَّ عقداً م الأعضاءِ ، والغسلةُ الثانية والثالثةُ حيى في الرَّجل، وترتيبُ السن في أنفُسها أو مع الفرائض (١) ، واستباكُ ولو (٢) بأصبع) : هذا شروع في فضائل الوضوء أي مستحباته بعد أن فرغ من الكلام على سننه .

أولها : إيقاعه في محل طاهر بالفعل وشأنه الطهارة ـ فخرج الكنيف قبل استعماله فيكره الوضوء فيه .

ثانيها: استقبال القبلة.

ثالثها: التسمية بأن يقول عند غسل يديه إلى كوعيه: بسم الله ، وفي زيادة الرحمن الرحيم خلاف .

رَابِعِها : تقليل الماء الذي يرفعه للأعضاء حال الوضوء ، ولا تحديد في التقليل الإختلاف الأعضاء والناس ، بل بقدر ما يجرى على العضو وإن لم يتقاطر منه ،

المستعمل _ وهو الذي يجعل على العضو_ قليلا ، وإن كان يتوضأ من البحر (٣) .

قرله: [فخرج الكنيف] إلخ: أي بقوله شأنه الطهارة .

قوله : [استقبال القبلة] : أي إن أمكن بغير مشقة .

قوله : [التسمية] : جعلها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب ، خلافاً لمن قال بعدم مشروعيها فيه وأنها تكوه .

قوله : [خلاف] : أى قولان رجح كل منهما؛ فابن ناجى رجح القول بعدم زيادتهما ، والفاكهاني وابن المنير رجحا القول بزيادتهما .

قوله : [ما يجرى] إلخ : أي وإلا ــ بأن لم يجر ــ كان مسحاً .

(١) اختلف فى وجوب الترتيب على نسق الآية فقال أصحاب مالك وأبوحنيفة والثورى وداود:
 سنة . وقال الشاقعى وأحمد : فريضة . وأما ترتيب الأفعال المفروضة مع الأفعال المسئونة فقال البعض :
 مستجب وقال البعض : سنة . (بداية الحجد والمغنى لا بن قدامة) .

⁽٧) عن أني هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن أشق على أسى أو على الناس الأمريم بالسواك مع كل صلاة » . ذكره الإمام البخارى في صحيحه في كتاب الحمعة ووصله مالك في الموطأ «مع كل وضوه ». قال في تنوير الحوالك : رواه أكثر الرواة عن مالك بهذا اللفظ. وفي البخارى مرفوعاً عن أنس: « أكثرت عليكم في السواك ». وفي سند أحمد من حديث قثم بن العباس: « لولا أن أشق على أسى لفرضت عليهم الوضوه » . ولا بن ماجة من حديث أبي أمامة : « ما جاء جبريل إلا أوصافي بالسواك كي فرضت عليهم الوضوه » . ولا ين ماجة من حديث أبي أمامة : « ما جاء جبريل إلا أوصافي بالسواك حتى خشيت أن يفرض على وعلى أمتى ، ولولا أني أخاف على أمتى لفرضته لهم » .

⁽٣) قال الإمام البخارى فى كتاب الوضوع: « وكره أهل العلم الإسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبى صلى الله عليه وسلم » . أخرجه ابن أبي شيبة قال: كان يقال: من الوضوع إسراف ولو كنت على شاطىء نهر . وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود وفى معناه حديث موفوع أخرجه أحمد وابن ماجة بإسناد لين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

كالغسل يندب فيه الموضع الطاهر وما بعده .

خامسها : تقديم اليدُّ أو الرجل اليمني في الغسل على اليسري .

سادسها: بجعل الإناء المفتوح - كالقصعة والطست - لجهة البد اليمني ، لأنه أعون في التناول. بخلاف الإبريق ونحوه فيجعله في جهة البسري فيفرغ بها منه على البد اليمني ، ثم يرفعه بيديه جميعًا إلى العضو.

سابعها: البدء في الغسل أو المسح بمقدم العضو، بأن يبدأ في الوجه من منابت شعر الرأس المعتاد نازلا إلى ذقنه أو لحيته ، ويبدأ في البدين من أطراف الأصابع إلى المرفقين ، وفي الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد إلى نقرة القفا، وفي الرجل من الأصابع إلى الكعبين . فقولنا بمقدم الأعضاء أولى من قوله : بمقدم الرأس .

ثامنها: الغسلة الثانية في السنن والفرائض. فأراد بالغسلة ما يشمل المضمضة والاستنشاق، وخرج بقوله: [الغسلة] ما يمسح من رأس وأذن وخفين، فتكره الثانية وغيرها.

تاسعها : الغسلة الثالثة فيا ذكر ، فكل منهما مندوب على حدته . وعبارتنا أفضل من قوله: « وشفع غسله وتثليثه » . والرجلان كغيرهما ، وقيل المطلوب فيهما الإنقاء وهو ضعيف . ومحل الخلاف في غير النقيتين من الأوساخ ، وأما هما

قوله: [اليخى]: أى ولو أعسر بخلاف الإناء، وأما جانبا الوجه والفردان فلا ترتيب بينهما.

قوله: [لحهة البد اليمني] : أي حيث لم يكن أعسر و إلا انعكس الحال . قوله : [أولى] : أي لشموله وعموه .

قوله: [الغسلة الثالثة]: جعل كل من الغسلة الثانبة والثالثة مستحبًا هو المشهور كما قال ابن عبد السلام ، وقيل: كل منهما سنة ، وقيل: الغسلة الثانبة سنة والثالثة فضيلة ، ونقل الزرقاني عن أشهب فرضية الثانبة، وقيل إنهما مستحب واحد، وذكره في التوضيح .

قوله: [أفضل]: أى لكونها أصرح فى المراد لا تحتمل غيره. ومحل كون الثانية والثالثة مستحبًّا إذا عمت الأولى ، وأحكمت من فرض أو سنة.

قوله : [الإنقاء]: أي ولو زاد على الثلاث ، ولا يطلب بشفع ولا تثليث بعد الإنقاء

فكغيرهما قطعاً.

عاشرها: الاستياك بعود لينَّن قبل المضمضة من نخل أو غيره. والأفضل أن يكون من أراك ويكفى الأصبع عند عدمه، وقيل: يكفى ولو وجد العود. ويستاك ندباً بيده اليمنى مبتدئاً بالجانب الأيمن

على هذا القرل ، والمراد بالوسخ الذى يطلب إزالته فى الوضوء: الوسخ الحائل، وأما الوسخ الخائل فلا يتوقف الوضوء على إزالته. كذا فى (بن) فقلا عن المسناوى .

تنبيه: ترك الشارح الكلام على فضيلتين ذكرهما المصنف، وهما: ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض . فجملة ما ذكره المصنف فقط ثنتا عشرة فضيلة فكان المناسب أن يقول بعد الكلام على غسل الرجلين : عاشرها ترتيب السنن في أنفسها ، حادية عشرها ترتيبها مع الفرائض ، ثانية عشرها الاستياك .

قوله: [الاستياك]: هو استعمال السواك من عود أو غيره، فالسواك يطلق مراداً به الفعل ، ويطلق ويراد به الآلة ، فلما كان لفظ السواك مشتركاً عبر بالفعل لدفع إيهام الآلة ، وهو مأخوذ من ساك يسوك بمعنى دلك أو تمايل، من قولم جاءت الإبل تساوك: أى تمايل فى المشى من ضعفها . وسبب مشروعيته أن العبد إذا قام للصلاة قام معه ملك ووضع فاه على فيه فلا تخرج من فيه آية قرآن إلا فى جوف الملك .

قوله : [بعود ليِّن] : أي لغير الصائم وأما هر فيكره به .

قوله: [الأفضل أن يكون] إلخ: وعند الشافعية الأفضل الأراك، ثم جريد النخل، ثم عود الزيتون، ثم ماله رائحة ذكية، ثم غيره من العيدان مما لم ينه عنه، قال في الحاشية: والظاهر أن مذهبنا موافق لهم، وقال أيضاً: وهو من خصائص هذه الأمة لأنه كان للأنبياء السابقين لا لأمهم (انهى). قال بعض العلماء: أول من استاك سيدنا إبراهيم الحليل عليه الصلاة والسلام.

قوله: [ويكفى الأصبع] إلخ: أى خلافاً للشافعية فإنه لايكفىالأصبع عندهم مطلقاً وإن لم يوجد غيره .

قوله : [ييده اليه في] : أي بأن يجعل الإبهام والخنصر تحته والثلاثة فوقه .

عرضاً فى الأسنان وطولا فى اللسان . ولا يستاك بعود الريحان المسمى فى مصر بالمرسين ولا بعود الرمان لتحريكهما عند الأطباء عرق الجذام ولا بعود الحلفاء ، ولاقصب الشعير لأنهما يورثان الأكلة أو البرص. ولا ينبغي أن يزيد في طوله على شير . وفي السواك كلام طويل فراجعه في محله .

قوله : [عرضًا في الأسنان] إلخ : أي باطناً وظاهراً وطولًا في اللسان ظاهراً . ويستحب أيضاً كونه متوسطاً بين اللهونة واليبوسة . ويكره للصائم الأخضر لثلايتحلل

تنبيه : ما ذكره المصنف من استحباب السواك هو المشهور ، وقال ابن عرفة إنه سنة لحثه عليه الصلاة والسلام عليه يقوله: « لولا أن أشق على أمني لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » ولمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه حتى صح أنه فعله وهو في سكرات الموت (١) ، وقال عليه الصلاة والسلام: ﴿ ثَالَاتُ كَتَبِّهِنَ اللَّهُ عَلَى ۗ وَهِنَ لكم سنة فذكرمها السواك» (٢) وأجاب الجمهور بأن المراد بالسنة الطريقة المندوبة .

قوله : [كلام طويل] : من ذلك فضائله وهي تنهي إلى بضع وثلاثين فضيلة وقد نظمها الحافظ ابن حجر فقال:

إن السواك مرضى الرحمن وهكذا مبيض الأسنان ومظهر الشعر مذكى الفطنة يزيد في فصاحة وحسنه مشــدد اللثة أيضاً مذهب لبخر وللعــدوّ مــرهب كذا مصنى خلقة ويقطم رطوبة وللغذاء ينفع ومبطئ للشيب والإهرام ومهضم الأكل من الطعام وقد غـــدا مذكر الشهاده

مسهل النزع لدى الشهاده والعقل والجسم كذا يقوى

⁽١) عن عائشة رضى الله عبما «كانت تقول : إن من نعم الله على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفى فى بيتى وفى يومى و بين سحرى ونحرى وأن الله جمع بين ريق و ريقه عند موته ؛ دخل على عبد الرحمن وبيده السواك وأذا مسندة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأيته ينظر إليه وعرفت أنه يحب السواك ، فقلت : آخذه لك ؟ فأشار برأمه : أن فم . فتناولته فاشتد عليه وقلت : ألينه لك ؟ فأشار برأمه : أن نعم . فلينته » رواه الإمام البخارى فى أواخر المفازى . وبعبارات أخرى فى كتاب الجمعة وغيره . وكذا أخرجه مسلم وغيره .

⁽٢) ورد مرسلا عند أبي شيبة : ثلاث حق على كل مسلم : الغسل يوم الحمعة والسواك والطيب . قال في الحاسم الصغير إنه ضعيف .

 (كصلاة بعد منه، وقراءة قرآن ، وانتباه من نوم، وتغير في): تشبيه في التدب؛ أى كما يندب الاستياك لصلاة فرض أو نافلة بعدت من الاستياك بالعرف، فن والى بين صلوات، فلا يندب أن يستاك لكل صلاة منها ما لم يبعد ما بينها عن الاستياك . ويندب الاستياك أيضاً عند إرادة قراءة القرآن لتطييب الفم وعند الانتباه من النوم وعند تغير الفم بأكل أو غيره أو بكثرة كلام ولو بذكر أو قراءة أو طول سكوت ، وورد : « إن السواك شفاء من كل داء إلا السام » أى الموت .

• (وكره : موضع نجس ، و إكثار الماء ، والكلام بغير ذكر الله ، والزائد على الثلاث ، وبدء بحوَّحَر الأعضاء، وكشف العورة ومست الرَّقبة، وكثرة الزَّيادة على محل الفر ض، وتَـرَكُ منـَّة) : هذا شروع في مكروهات الوضوء، وهو من زياداتي على المصنف. أى أنه يكره فعل الوضوء في مكان نجس لأنه طهارة ، فيتنحى عن المكان النجس أو

ومورث لسعة مع الغــــى ومذهب لألم حـــــى العنا والصداع وعروق الراس مسكن ووجع الأضراس يزيد في مال وينمي الولدا مطهر للقلب جال للصدا مبيض الوجه وجال للبصر ومذهب لبلغم مع الحفر ميسر موسع للرزق مفرح للكاتبين الحدق

قوله: [كصلاة بعدت منه] إلخ: أي سواء كان متطهراً بماء أو تراب أو غير متطهر ، كمن لم يجد ماء ولا تراباً بناء على أنه يصلي .

قوله: [تشبيه في الندب] إلخ : وقال القاضي عياض : والسواك مستحب في كل الأوقات ويتأكد استحبابه في خسة أوقات : عند الوضوء وعند الصلاة وعند قراءة القرآن ، وعند انتباهه من النوم وعند تغير الفم بسكوت أو أكل أو شرب أو تركهما أو بكثرة كلام ولو بالقرآن .

قوله: [وهو من زياداتي] إلخ: أي لأن للمصنف زيادات زادها على أصله منها المكروهات والشروط هنا وسيأتى له جملة مواضع يزيدها على أصله .

قوله : [أى أنه يكره] إلخ : لما كان لايلزم من ترك الفضيلة حصول المكروه صرح بالمكروهات .

قوله: [لأنه طهارة] : أي لأنه طهارة تعبدنا بها الشارع فينبغي أن تكون في

ما شأنه النجاسة ولئلا يتطاير عليه شيء مما يتقاطر من أعضائه ويتعلق به النجاسة .
ويكره إكثار الماءعلى العضو لأنه من السرف والغلوق في الدين الموجب الوسوسة .
ويكره الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى. وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول حال الوضوء : «اللهم (۱) اغفر لى ذنبى ، ووسع لى في دارى وبارك لى في رزق ، وقنعنى بما رزقتنى

المواضع الطاهرة .

قوله : [ولئلا يتطاير] إلخ : هذا التعليل لايظهر إلا في المكان النجس بالفعل لافها شأنه النجاسة ، فالتعليل الأول أتم .

قوله: [والغلو]: أى التشديد وفي الحديث: هولن يشاد أحد الدين إلا غلبه. قوله: [ويكره الكلام إلخ]: أى لأن السكوت غير الله ذكر حال الوضوء مندوب فيكره ضده.

قوله: [اللهم اغفر لى ذنبي] (٢): يجرى فى تفسيره ما جرى فى قوله تعالى: (ليغفر الك الله ما تقدم من ذنبك ع(٢).

قوله: [ووسع لى فى دارى] : أى الدنيوية والأخروية فقد ورد : و سعادة المرء فى الدنيا ثلاث الدار الوسيعة والدابة السريعة والزوجة المطيعة، (٤) انتهى . وسعة دار الآخرة هي الأهم .

قوله : [وبارك لي في رزق] : أي زدني فيه في الدنيا والآخرة .

قوله: [وقنعني] : أي اجعلني قانعاً أي مكتفياً وراضياً بما رزقتني في الدنيا فلا أمد عيني لما في أيدى الناس، وهذا هو الغني النفسي وفي الحديث :

⁽١) رواه الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

⁽ ٢) روى مالك رضى الله عنه فى الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا توضأ المؤمن فتصفحض خرجت الحطايا من أنه فإذا غسل وجهه خرجت الحطايا من أنه فإذا غسل وجهه خرجت الحطايا من يديه حتى تخرج من تحت من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه فإذا غسل يديه خرجت الحطايا من رأسه خرجت الحطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجليه خرجت الحطايا من رأسه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه ، وتعقبه فى تنوير الحوالك بأن القاضى عياض قال إن من رجليه خروج الخطايا استعارة لحصول المغفرة وقال لأن الوضوه فى كفارة .

⁽٣) سورة الفتح آية ٢٠ .

^(؛) وفى رواية : ثلاث حصال من سعادة المرم المسلم فى الدنيا الحار الصالح والمسكن الواسع والمركب الهيء رواه أحمد فى مستده . والحاكم عن نافع بن عبد الحرث وهو صحيح . وله روايات أخرى عند ابن حبان وغيره .

ولا تفتني بما زويت عبي » .

ويكره الزائد على الثلاث في المغسول ، وكذا يكره المسح الثّاني في الممسوح، وقيل يمنع الزائد وهو ضعيف .

ويكره البدء بمؤخر الأعضاء ، وكشف العورة حال الوضوء إذا كان بخلوة أو مع زوجته أو أمته وإلا حرم كما هو ظاهر .

ويكره مسح الرقبة في الوضوء لأنه من الغلو في الدين، فهو بدعة مكروهة خلافاً لمن قال بندبه.

وكذا تكره كثرة الزيادة على محل الفرض لما ذكرنا . وقال الشافعي بندبها وفسر إطالة الغرة في الحديث (١) بذلك ، وفسرها الإمام مالك بإدامة الوضوء .

• خبر الغيي غبي النفس » .

قوله: [ولا تفتى بما زويت عنى]: أى ولا جعلى مفتوناً أى مشغولا بما زويته أى أبعدته عنى ، بأن سبق فى علمك أنك لا تقدره لى، فإن الشغل به حسرة وندامة، وهذا الحديث تعليم لأمته ، وإلا فهو يستحيل عليه تخلف تلك الدعوات.

قوله: [على الثلاث]: أى الموعبة ، لأنها من السرف. وهو نقل ابن رشد عن أدل المذهب وهو الراجع.

قوله: [وكذا يكره المسح] إلخ: أى يكره تكرار المسح فى العضو الممسوح، كان المسح أصليًا أو بدليًا، اختياريًا أو اضطراريًا، لكون المسح مبنيًا على التخفيف.

قوله : [إذا كان بخلوة] : أي ولو في ظلام .

قوله: [خلافاً لمن قال بندبه]: أى وهُو أبو حنيفة لعدم ورود ذلك فى وضوئه عليه الصلاة والسلام، وإن ورد فيه أنه أمان من الغل".

قوله : [كثرة الزيادة] إلخ : أى وأما أصل الزيادة فلا بد منها لأنه من باب ما لايتم الواجب إلا به فهو واجب .

قوله : [لما ذكرنا] : أى وهو الغلو .

قوله: [ف الحديث]: أي الوارد في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام

⁽۱) روی فی الموطأ عن أبی هریرة أنه قبل النبی صلی الله علیه وسلم : «یارسول الله کیف تعرف من یأتی بعدك من أمتك؟ قال: أرأیت لو كان لرجل خیل غیر محجله فی خیل دهم بهم، آلا یعرف خیله؟ قالوا : بل یا رسول الله قال فاهم یأتون یوم القیامة غراً محجلین من الوضوع ... زاد مسلم وغیره: -

وكره للمتوضى ترك سنة من سنن الوضوء عمداً ولا تبطل الصه ة بتركها ، فإن تركها عمداً أو سهواً سن له فعلها لما يستقبل من الصلاة إن أراد أن يصلى بلملك الوضوء.

و (ونُدب لزيارة صالح وسلطان ، وقراءة قرآن ، وحديث ، وعلم ، وذكر ، وفوم ودخول سوق ، وإدامته وتجديده إن صلى به أو طاف): يعنى أنه يندب لمن أراد زيارة صالح ، كعالم وزاهد وعابد حى أوميت أن يتوضأ ، وأولى لزيارة نبى

قال : « من استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » .

قوله: [ترك سنة] : أى: أى سنة كانت من السنن المانية، فهي أولى في الكراهة من ترك الفضيلة.

قوله: [قإن تركها] إلخ: أى تحقيقاً أوظناً أو شكاً لغير مستنكح (١) غير الترتيب ، ولم ينب عها غيرها ، ولم يوقع فعلها فى مكروه وهى : المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين _ فإنه يفعلها _ كما قال الشارح _ إن أراد الصلاة بهذا الوضوء دون ما بعده ولو قريباً ، ولا يعيد ما صلى فى وقت ولاغيره اتفاقاً فى السهو ، وعلى المعروف فى العمد ، لضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة عن أمر الصلاة لكوبها مقصداً . وأما الترتيب فقد تقدم حكمه . وأما ماناب عنه غيره ، كغسل اليدين إلى الكوعين ، أو أوقع فعله فى مكروه ، كرد مسح الرأس وتجديد الماء للأدنين والاستئثار _ إذ لابد من سبق استنشاق _ فلا يفعل شىء مها على ما لابن بشبر خلافاً لطريقة ابن الحاجب القائل بالإتيان بالسنة مطلقاً . وظاهر ، الشارح موافقة ابن الحاجب ، لكن الذى ارتضاه الأشياخ كلام ابن بشير ومشى عليه فى الأصل .

قوله : [وندب] إلخ : شروع فى الوضوء المندوب وضابطه كل وضوء ليس شرطاً فى صحة ما يفعل به ، بل من كمالات ما يفعل به ، ولذلك لايرتفع به الحدث

⁼ $_{0}$ سيها أمتى ليس أحد غيرها $_{0}$ وفي صحيح البخارى كتاب الوضوء - باب فضل الوضوء والغر المحجلون من آثار الوضوء - عن أبي هريرة قال : $_{0}$ إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إن من أمتى يدعون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء . فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل $_{0}$. ولفظه في مسلم : $_{0}$ فليطل غرته وتحجيله $_{0}$. رواه أحمد عن نعيم . في آخره $_{0}$ قال نعيم : لا أدرى قوله : من استطاع إلخ . . . $_{0}$ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة $_{0}$ قال الحافظ ابن حجر : $_{0}$ من واية أحد عن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه . قال واعترض على استحباب الزيادة لقوله صلى الله عليه وسلم : $_{0}$ من زاد على هذا فقد أساه وظلم $_{0}$ وذلك أولوا الإطالة بالمداومة على الوضوء كما ذكر أعلاء .

⁽١) مستنكح : أي من شأنه التوجس والرحم بأن كان يعاوده ذلك أحيانًا .

لأن حضرتهم حضرة الله تعالى ، والوضوء نور فيقوى به نوره الباطنى فى حضرتهم . وكذا يندب الوضوء لزيارة سلطان أو الدخول عليه لأمر من الأمور لأن حضرة السلطان حضرة فهر أو رضا من الله ، والوضوء سلاح المؤمن وحصن من سطوته .

وكذا يندب الوضوء لقراءة القرآن وقراءة الحديث وقراءة العلم الشرعى ولذكر الله تعالى مطلقًا .

وعند النوم وعند دخول السوق ، لأنه محل لهو واشتغال بأمور الدنيا ومحل الأيمان الكاذبة ، فللشيطان فيه قوة تسلط على الإنسان والوضوء سلاح المؤمن ودرعه الحصين من كيده وكيد الإنس والجن .

ويندب أيضاً إدامة الوضوء لأنه نور كما ورد .

إلا إذا نوى رفعه أو نوى فعل عبادة تتوقف على رفع الحدث كمس المصحف مثلا.

قوله : [فيقوى به نوره] إلخ : أى فتتصل روحه بأرواحهم ويستمد منهم .

قوله : [لزيارة سلطان] : مراده كل ذي بطش .

قوله: [حضرة قهر] إلخ : أى فهو مظهر من مظاهر الحق رحمة وأنفمة يرحم الله به وينتقم الله به والوضوء حصن من النقمة فاتح للرحمة .

قوله: [وكذا يندب] إليخ: أى لأن حضرة ما ذكر حضرة الله فيتعرض فيها العبد للنفحات الربانية فيهمياً لتلك النفحات بالوضوء و إخلاص الباطن.

قوله : [وعند النوم] : أى لما ورد : « من نام على طهارة سجدت روحه تحت العرش ، و إن الشيطان لايتلاعب به »(١) .

قوله: [فللشيطان فيه قوة تسلط] : أى لما ورد : « إن أول من يدخل الأسواق الشياطين براياتها و إنها شرّ البقاع »(٢).

قوله: [كما ورد]: من ذلك ما فسربه مالك إطالة الغرة في حديث أبي دريرة من قوله صلى الله عليه وسلم: « إن أمتى يدعون يوم القيامة غراً

⁽١) جاء في صحيح البخاري في باب فضل من بات على وضوه وفيه حديث البراء بن عازب ، قال :قال لى النبي صلى الله عليه وسلم : «إذا أتيت مضجمك فتوضاً وضوك الصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن ثم قل : اللهم أسلمت » .. الحديث رواه الشيخان عن البراء والترمذي وحديث عن معاذ بن جبل أخرجه البزار وهما ليسا على شرط البخاري وعند أب داود وأحمد باب النوم على طهارة ولم تعرف هذا الحديث بنصه الذي في الأصل .

⁽٢) عند أبي داود : غدت الشياطين براياتها إلى الأسواق .

ويندب أيضاً لمن كان على وضوء صلى به فرضاً ونفلا ، أو طاف به وأراد صلاة أو طوافاً أن يجدد وضوءه لذلك ، لا إن مس به مصحفاً فلا يندب له تجديده .

وشرط ُ صحته: إسلام ، وعدم ُ حائل ومناف) هذا شروع فى شروط الوضوء .
 وهى من زيادتنا على الشيخ كالذى قبله مًا عدا اللّاخير .

وشروطه ثلاثة أنواع : شروط صحة فقط ، وشروط وجوب فقط، وشروط وجوب وصحة معًا .

ومراده بالشرط: ما يتوقف عليه الشيء من صحة أو وجوب أو هما ، فيشمل السبب كدخول الوقت .

محجلين من آثار الوضوء ، فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » .

قوله: [لا إن مس به مصحفاً]: إن قلت ما الفرق بينه وبين ما قبله مع أن كلا فعل به عبادة تتوقف على طهور. والجواب أن غير مس المصحف أقوى من تعلقه بالطهارة لتوقف صحته عليها فلذلك طلب التجديد بعد تأديبها دون مس المصحف.

· قوله : 7 ماعدا الأخير 7 : أي الذي هو تجديد الوضوء .

قوله : [وشروطه] إلخ : جمع شرط : ومعناه لغة العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولايلزم من وجوده وجود ولاعدم لذاته .

قُوله : [شروط صحة] إلخ : شرط الصحة ما تبرأ به الذمة و يجب على المكلف تحصله .

قوله : [شروط وجوب] : شرط الوجوب ما تعمر به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله .

قوله: [ومراده بالشرط] إلخ: جواب عن سؤال و رد عليه، وهو أن حقيقة شرط الوجوب تناقض حقيقة شرط الصحة، فكيف يجتمعان؟ إذ شرط الوجوب ما تعمر به الذمة ، ولا يجب على المكلف تحصيله ، وشرط الصحة ما تبرأ به الذمة و يجب على المكلف تحصيله . فأجاب بقوله: [ومراده] إلخ أى أنهما إذا اجتمعا يعرفان بما دكر ، وإذا انفردا يعرفان بما سبق (انتهى تقرير الشارح) .

قوله : [فيشمل السبب] : هو في اللغة الحبل قال تعالى : (فليمدد بسبب

فشروط صحته ثلاثة : الإسلام فلا يصح من كافر . ولا يختص بالوضوء بل هو شرط فى جميع العبادات من طهارة وصلاة وزكاة وصوم وحج .

الثانى : عدم الحائل من وصول الماء للبشرة ، كشمع ودهن متجسم على العضو ، ومنه عماص العين والمداد(١) بيد الكاتب ونحو ذلك .

الثالث : عدم المنافى الموضوء فلا يصح حال خروج الحدث أو مس اللذكر ونحوه .

• (وشرطُ وجوبه : دُخولُ وقت، وبلُوغٌ، وقلُدرةٌ عليه، وحصولُ ناتض) أى شروط وجوبه فقط أربعة :

دخول وقت الصلاة .

إلى السهاء) (٢) أى حبل إلى سقف بيته ، ويطلق أيضاً على الموصل لغيره ، وفي الاصطلاح : ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته .

قوله: [الإسلام]: أى بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو المعتمد ، خلافاً لمن جعله شرط وجوب بناء على أنهم غير مخاطبين . ولكن إذا تأملت تجده على القول الضعيف شرط وجوب وصحة معاً كما ذكره محشى الأصل في فصل شرط الصلاة .

قوله: [ولا يختص بالوضوء] : اعتراض من الشارح على عدهم له من الشروط ، كأنه يقول: لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصًا بذلك الشيء .

قوله : [متجسم] : يحترز عن نحو السمن والزيت الذي يقطع الماء على العضو ، فلا يضر إذا عم الماء وتقطع بعد ذلك .

قوله: [ونحو ذلك]: أى كالأوساخ المتجسدة على الأبدان ، ومن ذلك القشف المت.

قوله : [ونحوه] : أي كمس الأجنبية بلذة معتادة .

قوله: [دخول وقت الصلاة]: إنما عده من الشروط لما تقدم له أن مراده بالشرط ما يشمل السبب .

⁽١) المداد الآن ليس محائل لأنه لا جرم له ولكن لون فقط مخلاف ما كان في العُصر الماضية .

⁽٢) سورة الحج آية ١٥.

والبلوغ ، فلا يجب على صبى .

والقدرة على الوضوء فلا يجب على عاجز كالمريض ولا على فاقد الماء . فالمراد بالقادر هو الواجد الماء الذي لا يضره استعماله .

والرابع : حصول ناقض فلا يجب على محصله وهو ظاهر .

وشرطهما: عقل"، ونقاء" من حيش ونفاس ، و وجود ما يكفى من المطلق،
 وعدم وغفلة): أى أن شروط الوجوب والصحة معا للوضوء أربعة :

الأول : العقل فلا يجب ولا يصح من مجنون حال جنونه ، ولا من مصروع حال صرعه .

الثانى : النقاء من دم الحيض والنفاس بالنسبة للمرأة فلا يجب ولا يصح من حائض ونفساء .

الثالث : وجود ما يكني من الماء المطلق ، فلا يجب ولا يصبح من واجد ماء قليل لا يكفيه . فلو غسل بعض الأعضاء بما وجده من الماء فباطل . وما أدخلنا

قوله: [والبلوغ]: ستأتى علامته إن شاء الله تعالى فى الحنجرة ومعناه قوة تحدث للصمى ينتقل بها من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية .

قوله : [على صبى] : مراده به ما يشمل الذكر والأنثى .

قوله : [كالمريض] : أدخلت الكاف المكره والمصلوب والأقطع إذا لم يجد من يوضئه ولم يمكنه التحيل .

قوله: [ولا على فاقد الماء]: أى حقيقة أو حكماً كن عنده ماء بجتاج له لنحو شرب.

قوله: [حصول ناقض]: أى ثبوته شرعاً ولو بالشك فى الحدث، أو الشك فى السبب لغير مستنكح.

قوله : [فلا يجب على محصله] : أي الوضوء وأما التجديد فشيء آخر .

قوله: [أربعة]: وزاد بعضهم خامساً وهو بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فتكون على هذه خسة ، وإنما تركه المصنف لندور تخلفه.

وله : [من مجنون] : ومثله المغمى عليه والمعتوه الذي لا يدري أين يتوجه .

في شرط القدرة من أنه شرط وجوب فقط هو العادم للماء من أصله ، فإنه يصدق عليه أنه ليس بقادر على الوضوء ، تأمل .

الرابع : عدم النوم والغفلة فلا يجب على نائم وغافل ، ولا يصح منهما لعدم النية إذ لا نية لنائم أو غافل حال النوم أو الغفلة .

• (كالغُسل وكالتيميم ، بإبدال المطلق بالصّعيد ، إلاأن الوقت فيه مرط فيهما) : أى أن الغسل يجرى فيه جميع الشروط المتقدمة بأنواعها الثلاثة سواء بسواء . وكذا التيمم لكن يبدل فيه الماء المطلق بالصعيد الطاهر ، فلا يجب التيمم على فاقد الماء إلا إذا وجد صعيداً طاهراً يتيمم عليه ، فوجود الصعيد شرط فيهما . وأعاد الكاف في التيمم ليعود الكلام بعده له . ولما كان التشبيه يوهم أن دخول الوقت شرط وجوب فقط في التيمم استدرك عليه بقوله :

(إلا أنَّ الوقتَ فيه) - أي التيمم - (شرطٌ فيهما): أي الوجوب والصحة معاً .

قوله: [العادم للماء من أصله]: أى حسًّا أو شرعاً كمن عنده ماء مسبل للشرب، أو محتاج له لنحو شرب كما تقدم التنبيه عليه.

قوله : [تأمل] : أمر بالتأمل لصعوبة الفرق .

قوله : [لعدم النية] : أى بالنسبة للغافل ، وأما النائم فمعدوم النية والعقل .

قوله: [كالغسل] إلخ: حاصله أن الشروط الأحد عشر بل الاثنا عشر بما زدناه تجرى في الغسل والتيمم أيضاً، فيقال: شروط صحة الغسل ثلاثة: الإسلام، وعدم الحائل على أى عضو من جميع الجسد، وغدم المنافى وهو الجماع ومافى معناه. وشروط وجوبه فقط أربعة: البلوغ، ودخول الوقت، والقدرة على الاستعمال، وثبوت المرجب، وستأتى موجباته. وشروط وجوبه وصحته معا خمسة: العقل، وانقطاع دم الحيض والنفاس بالنسبة للمرأة، ووجود ما يكنى جميع البدن من الماء المطلق، وكون المكلف غير نائم ولاغافل، وبلوغ الدعوة. وأما التيمم فيقال شروط صحته ثلاثة: الإسلام: وعدم الحائل على الوجه واليدين، وعدم المنافى الذي يوجب الغسل أو الوضوء. ومن المنافى أبدى يوجب الغسل أو الوضوء. ومن المنافى أبدائ أبطاف وجوبه فقط وجوبه وصحته معاً شيئة: البلوغ، والقدرة على الاستعمال، وثبوت الناقض. وشروط وجوبه وصحته معاً شيئة: العقل، وانقطاع دم الحيض والنفاس، ووجود الصعيد الطاهر، ودخول ستة: العقل، وانقطاع دم الحيض والنفاس، ووجود الصعيد الطاهر، ودخول الوقت، وكون المكلف غير نائم ولاغافل، وبلوغ الدعوة.

فصل في نواقض الوضوء

(ناقضُ الوضوء: إمّا حدثٌ ؛ وهو الحارجُ المعتادُ من المحرج المعتادُ في الصحة، من ريح وغائط وبول ومذي (١) وودي ومني بغير لذة معتادة وهاد):
 لما فرغ من الكلام على الوضوء ، شرع في بيان نواقضه (٢) .

فصل :

قوله: [ناقض الوضوء]: أى مبطل حكمه مماكان يباح به من صلاة أو غيرها، ولذلك قال شيخنا فى حاشية مجموعه أى ينهى حكمه لا أنه بطل من أصله، وإلا لوجب فضاء العبادة التى أديت به (انهى). ويسمى موجب الوضوء أيضاً قال فى التوضيح: وتعبير ابن لحاجب وبالنواقض أول من تعبير غيره: وبما يوجب الوضوء»؛ لأن الناقض لا يكون إلا متأخراً عن الوضوء بخلاف الموجب، فإنه قد يسبق كالبلوغ

⁽١) ررد في المذى أن على بن أبي طالب قال : «كنت رجلا مذاء فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ! فأمرت المقداد بن الأسود فسأله ، فقال: فيه الوضوء به رواه البخارى وأخرجه النسائى. وأورد في الموطأ نحوة . وقال مالك في الموطأ في الرخصة في ترك الوضوء من المذى ، عن سعيد بن المسيب أن رجلا سأله فقال : إنى لأجد البلل وأنا أصلى ، أفأنصرف ؟ فقال له سعيد : لو سال على فخذى ما انصرفت حتى أقضى صلاقى . وعنه فيه أن سليان بن يسار سئل عن البلل بجده ؟ فقال : انضج ما تحت ثوبك بالماء وإله عنه .

⁽٢) يرى جمهور المذاهب أن نقض الرضوه إنما هو - أساساً - لما يخرج من الحسد من النجس . إما حقيقة أو بسبب ما يؤدى إليه بنوم أو إغماء أو يحوها . و بعض المذاهب اعتبر أسباباً أخرى النقض ، منها أكل لم الحزور (الإبل الصغيرة) وهو عند الحنابلة؛ فقد أخرج ابن قدامة في المنى أحاديث في ذلك . ومها أكل سائر اللحم وما مسته النار وقد أخرج العيني عن أم حبيبة مرفوعا : و توضئوا ما غيرت النار » أخرجه أحمد والترمذي والطبراني بإسناد صحيح وحديث سهل بن حنيف : ومن أكل لحماً فليتوضأ » بإسناد حسن عند الطحاوى . ثم قال : وأحاديث هؤلاء منسوخة بما روى جابر : وكان أخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ترك الوضوه مما مسته النار » . وقد أيد الإمام البخارى ذلك بترجمته بباب « من أم يتوضأ من لم الشاة والسويق » وهو دشيش الحبوب لأن إعداده يتطلب الطهى . وكذا أخرج الإمام مالك في الموطأ أحاديث كثيرة في باب ترك الوضوه ما مسته النار . ورأى أبو حنيفة الوضوه من المحدك في الصلاة كا رأت بعض المذاهب الوضوه من الحدد من النجس ، أبو حنيفة الوضوه من الحدد في بعد الوضوه من الحدم وحده على أية وهي ذلك على ثلاثة كما قال ابن رشد في بداية المحبد . فاعتبر قوم من ذلك الحارج وحده على أية جهة خرج وهو رأى أبي حنيفة وأحمد وغيرهما . فقالوا : كل نجاسة تخرج من الحسم بحب الوضوه منها ومنه الدموالقيح واحتلفوا في بعضها كالتيء واعتبر آخرون الخرج فقط، فقالوا : ما خرج من الحسم بحب الوضوه منها ومنه الدموالقيح واحتلفوا في بعضها كالتيء واعتبر آخرون الخرج فقط، فقالوا : ما خرج من الحسم بحب الوضوه منها

والناقض ثلاثة أنواع : حدث ، وسبب ، وغيرهما .

وعرف الحدث بقوله: (وهو الحارج المعتاد) إلخ. وقوله: (فى الصحة) متعلق بالمعتاد وبين الحارج المذكور بقوله: (من ريح) إلخ. وحاصله أن

مثلا ، وكلامنا فيما كان متأخراً لا ما كان متقدماً ، والمؤلف لما أراد ذكر النواقض متأخرة عن الوضوء ناسب أن يعبر عها بالنواقض و إلا فالتعبير بالموجب أولى لأنه يصدق على السابق ، وعلى المتأخر وأيضاً فالتعبير بالنقض يوهم بطلان العبادة بالوضوء السابق و إن أجيب عنه .

قوله: ٦ إما حدث : هو ما ينقض الوضوء بنفسه.

قوله : [وسبب] : هو مالاينقض الوضوء بنفسه بل بما يؤدي إلى الحدث .

قوله: [وغيرهما]: أى كالشك فى الحدث، والردة. على أنه يقال: إن الشك فى الحدث داخل فى الإحداث ، والشك فى السبب داخل فى الأسباب، بأن يقال إن الحدث ناقض من حيث تحققه ، أو الشك فيه . (انتهى من الحاشية) .

قوله: [متعلق بالمعتاد]: أى الذى اعتيد فى الصحة خروجه ، أى متعلقاً بالخارج؛ وإلا لاقتضى عدم النقض بالمعتاد إذا خرج فى المرض ، وليس كذلك. كذا قيل: وقد يقال المراد بالصحة ما شأنه أن يخرج فيها، فاندفع الاعتراض.

⁼ يكون ناقضاً وما خرج من غيرهما لايكون ناقضاً . واعتبر آخرون - ومهم مالك - الحارج والمخرج وصفه الحروج معاً ، فتقيدوا بأن يكون الحارج من المعتاد خروجه في الصحة من أحد السبيلين . وقال مالك في الموطأ : الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف ولا من دم ولا من قيح يسيل من الحسد ، وقال مالك في الموطأ إلا من حدث مخرج من ذكر أو دبر أو نوم . وقد لحص الإمام البخاري هذه الحلافات في كتاب الوضوو ، وقيداً الرأى الثاني فقال : «باب من لم ير الوضوو إلا من الخرجين القبل والدبر لقوله اقد تعالى: (أرجاء أحد منكم من الغائط) . وقال عطاء فيمن مخرج من دبره الدود أو من ذكره نحو القملة (في حجمها لا نوعها) : يعيد الوضوو . وقال حابر: إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوو (وأخرج الميني فيه عن الدارقطاي) ويذكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم . وقال طاووس ومحمد بن على (الباقر) وعطاء وأهل الحباز : كان في غروة ذات الرقاع فرى رجل بسهم قذفه اللم فركع وسجد ومضى في صلاته . وقال الحسن : مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم . وقال طاووس ومحمد بن على (الباقر) وعطاء وأهل الحجاز : ليس في اللام وشوو . وعصر ابن عمر بن الحطاب من اللية الى طمن فيها ، فأيقظ عمر لصلاة الصبح ، طلاته وقال ابن عمر والحسن فيمن عبد من المسلم عمر وجرحه يثغب (بجري أو يتغجر) دماً . وفيه عن سعيد بن المسيب فيمن غلبه الدم من رعاف : فصل عمر وجرحه يثغب (بجري أو يتغجر) دماً . وفيه عن سعيد بن المسيب فيمن غلبه الدم من رعاف : يوس براه في مسيد بن المسيب فيمن غلبه الدم من رعاف .

الخارج المعتاد سبعة ؛ ستة في الذكر والأنبى ، وواحد ـ وهو الهادى ـ يختص بالأنبى وكلها من القبل إلا الريح والغائط قمن الدبر . فقوله : (الحارج) خرج عنه الداخل من أصبع أو عود أوحقنة فلا ينقض. وخرج بقوله : (المعتاد) الخارج الغير المعتاد كالدم والقيح والحصى والدود ، وخرج بقوله : [من الخرج المعتاد] ما خرج من الفم أو من ثقبة على ما سيأتى، أو خروج ريح أو غائط من القبل، أو بول من الدبر؛ فلا ينقض . واحترز بقوله : [في الصحة] من الحارج المعتاد على وجه المرض وهو السلس _ على ماسيأتى . وقوله : (ومنى بغير لذة معتادة) أي بأن كان بغير لذة أصلا أو لذة غير معتادة كمن حك لحرب أو هزته دابة فأمنى . وأما ما خرج بلذة معتادة من جماع أو لمس أو فكر فوجب الغسل . وأما ما خرج بلذة معتادة من جماع أو لمس أو فكر فوجب الغسل .

وبقى من النواقض أمران : دم الاستحاضة ، وسياتى إدخاله في السلس ،

والمراد [بالمعتاد] ما اعتيد جنسه.فإذا خرج البول غير متغير فإنه ينقض الوضوء لأن جنسه معتاد وإن لم يكن هو معتاداً .

قوله: [أوحقنة]: هى الدواء الذى يصب فى الدبر بآلة ومن جملة الدواخل ذكر البالغ فى قبل أو دبر فإنه يوجب ماهو أعم من الوضوء وهو غسل جميع الجسد، والتعريف إنما هو للحدث الموجب للطهارة الصغرى فقط. ومن جملة ماليس داخلا ولاخارجا: القرقرة والحقن الشديدان (١١) فلا ينقضان الوضوء إذا تمت معهما الأركان. وأما لو منعا من الإتيان بشيء مها حقيقة أو حكماً ، كما لوكان يقدر على الإتيان بعسر فقد أبطلا الوضوء. فن حصره بول أو ريح وكان يعلم أنه لايقدر على شيء من أركان الصلاة أصلا أو يأتى به مع عسر كان وضوؤه باطلاليس على شيء من أركان الصلاة أصلا أو يأتى به مع عسر كان وضوؤه باطلاليس حكماً . (انهى من حاشية الأصل تبعاً لتقرير العلامة العدوى).

قوله : [بغير لذة أصلا] : أي ولم يكن على وجه السلس، وإلا فحكمه .

قوله: [أو هزته دابة]: أى ما لم يحسّ بمبادئ اللذة فيستديم حتى ينزل، فإنه يجب عليه الغسل كما سيأتى .

قوله : [والهاذى]: أى فهو من موجبات الوضوء على خلاف ما مشى عليه ابن رشد لقول خليل و وجب وضوء بها والأظهر نفيه .

قوله : [دم الاستحاضة]: أى في بعض أحواله لحريانه على صور السلس .

⁽١) القرقرة : صوت بالأمماء عند تحرك الربح المحتبس بها والحقن : حبس البول أو الغائط .

وخروج منى الرجل من فرج المرأة بعد أن اغتسلت .

. (الحصي ودود ولومع أذى) : بالرفع عطف على (وهو الحارج) وهو محترز (المعتاد) . فليس كل منهما بحدث فلا ينقض، ولو خرج مع كل أذى، أى بول أو غائط ؛ لأن خروج الأذى تابع لحروجهما فلا يعتبر . ومثلهما الدم والقيح . كما تقدم ، لكن بشرط خروجهما خالصين من الأذى ، كما نصوا عليه . والفرق أن الشأن في الحصى والدود عدم خلوصهما . واعترض بأن المشهور عن ابن رشد أنه لا نقض بهما مطلقاً كالحصى والدود .

ولا من ثُقبة إلا تحت المعيدة وانسدًا) هذا محترز قوله: (من المخرج المعتاد).

قوله: [وخروج منى الرجل] النع : حيث دخل بجماع لابغيره فلا يوجب الوضوء ، لقول الخرشى وأما لو دخل فرجها بلا وطء ثم خرج فلا يكون ناقضاً كما يفيده كلام ابن عرفة .

قوله: [لاحصى ودود]: أى المتخلقان فى البطن. وأما لوابتلع حصاة أو دودة فنزلت بصفها فالنقض ولوكانا خالصين من الأذى لأنه من قبيل الحارج المعتاد. قوله: [ولوخرج مع كل أذى]: أى ولوكثر الأذى مالم يتفاحش فى الكثرة وإلا نقض كما قرره العلامة العدوى.

تنبيه: يعنى عما خرج من الأذى مع الحصى والدود إن كان مستنكحاً بأن كان يأتى كل يوم مرة فأكثر و إلا فلابد من إزالته بماء أو حجر إن كثر، و إلا فلا يلزمه الاستنجاء منه . ولذلك قال شيخنا في مجموعه:

قل للفقيه ولا تخجلك هيبته شيء من المخرج المعتاد قدعرضا فأوجب القطع واستنجى المصليله لكن به الطهر يامولاى ما انتقضا

قوله: [ولا من ثقبة] إلخ: حاصل الفقه أن الصور تسع لأن الثقبة إما تحت المعدة أو في نفس المعدة ، وهي ما فوق السرة إلى منخسف الصدر ، فالسرة مما تحت المعدة كما في الحاشية أو فوقها بأن كانت في الصدر . وفي كل إما أن ينسد المخرجان أو ينفتحا، أو ينسد أحدهما وينفتح الآخر . فالنقض في صورة واحدة : وهي ما إذا كانت تحت المعدة وانسدا ولانقض والباقي .ولكن قال شيخنا في مجموعه : ومقتضى النظر في انسداد أحدهما نقض خارجه منها ، وكل هذا ما لم يدم الانسداد وتعتاد الثقبة فتنقض ولو فوق المعدة بالأولى من نقضهم بالفم إذا اعتبد والفرق بأنه معتاد لبعض الحيوانات كالتمساح (واه اه .) .

قوله : [إلا تحت المعدة] إلخ : المستثنى صورة واحدة من التسع .

فإذا خرج بول أوغائط أو ريح من ثقبة فوق المعدة لم ينقض ، انسد المخرجان أو أحدهما أو لا. المراد بالمعدة : الكرش الذي يستقر فيه الطعام عند الأكل ، ومستقرها فوق السرة . بخلاف الحارج من ثقبة تحتها فإنه ينقض بشرط انسداد المحرجين ، لأن الطعام أو الشراب لما انحدر من المعدة إلى الأمعاء _ أى المصارين صار الحارج من الثقبة التي تحت المعدة عند انسداد المحرجين بمنزلة الحارج من نفس المحرجين . وأماعند انفتاحهما ونز ول الحارج منهما على العادة لم يكن الحارج من الثقبة معتاداً فلم ينقض .

* (ولاسلس لازّم نصف الزمن فأكثر ، و إلانقض): هذا محترز (فى الصحة). لأن معناه: خارج معتاد على وجه الصحة ، فخرج السلسلانه لم يكن على وجه الصحة فلا ينقض إن لازم نصف زمن أوقات الصلاة أو أكثر ، فأولى فى عدم النقض علا ينقض كل الزمن . لكن يندب الوضوء إذا لم يعم الزمن وسواء كان السلس وهو ما

قوله: [ومستقرها فوق السرة]: أي والسرة مما تحت المعدة كما تقدم عن الحاشية .

قوله: [وأما عند انفتاحهما] إلخ: وقد علمت ما إذا انسدأحدهما وكان الخارج منه هو الذى يخرج منه أنه يحكم عليه بالنقض أيضًا كما تقدم عن شيخنا في مجموعه وقرره المؤلف أيضاً.

قوله: [ولاسلس]: معطوف على قوله: [لاحصى]. وحاصله أن الخارج من أحد المخرجين إذا لم يكن على وجه الصحة صوره أربع: تارة يلازم كل الزمان وهذه لانقض فيها ولايندب فيها وضوء. وتارة يلازم جل الزمان أو نصف الزمان وهذه لانقض فيهما ويستحب فيهما الوضوء لكل صلاة. وتارة يلازم أقل الزمان وهذه يجب فيها الوضوء. والثلاثة الأول داخلة تحت قول المصنف: [ولا سلس لازم نصف الزمان فأكثر]. والرابعة هي قوله: [و إلا نقض].

قوله: [أوقات الصلاة]: وهي من الزوال إلى طلوع الشمس من اليوم الثانى وما اقتصر عليه الشارح إحدى طريقتين في خليل للمتأخرين وهي طريقة ابن جماعة ومختار ابن هارون وابن فرحون والشيخ عبدالله المنوف. والطريقة الثانية تقول: المراد جميع أوقات الصلاة وغيرها ، وهو قول البرزلي ومختار ابن عبد السلام،

يسيل بنفسه لانحراف الطبيعة بولا أو ريحاً أو غائطاً أو مذياً. وهذا إذا لم ينضبط ولم يقدر على النداوي، فإن انضبط بأن جرت عادته أنه ينقطع آخر الوقت وجب عليه تأخير الصلاة لآخره، أو ينقطع أوله وبجب عليه تقديمها، هكذا قيده بعض الفضلاء. وكذا إذا قدر على التداوي وبجب عليه التداوي، واغتفر له أيامه. إلا أن هذا خصه بعضهم بالمذي إذا كان لعزوبة بلا تذكر. وأما لتذكر أو نظر بان كان كلما تذكر أو نظر أملى واستدام عليه التذكر، فإنه ينقض مطلقاً ولو لازم كل الزمن. فإن كان لغير عزوبة بل لمرض أو انحراف طبيعة فهو كغيره ولا يجب فيه التداوي. ومن السلس: دم الاستحاضة، فإن لازم أقل الزمن نقض وإلا فلا.

وتظهر فائدة الحلاف فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغير أوقات الصلاة الحلاف فيما الأولى ينتقض أوقات الصلاة فعلى الأولى ينتقض وضوؤه لمفارقته أكثر الزمان لا على الثانية لملازمته أكثر الزمان ، فإن لازمه وقت صلاة فقط نقض وصلاها قضاء أفتى به الناصر فيمن يطول به الاستبراء حيى يخرج الوقت .

قوله: [بعض الفضلاء] : هو سيدى عبد الله المنوفي .

قوله: [فإنه ينقض مطلقاً]: قال شيخنا في مجموعه: وليسمنه مذى من كلما نظر أمذى بلذة خلافاً لما في الحرشي، بل هذا ينقض . إنما السلس مذى مسترسل نظر أم لا لطول عزوبة مثلا أو اختلال مزاج .

قوله: [ولا يجب فيه التداوى]: أى لو قدر على رفعه بالتداوى لا يجب عليه التداوى. غاية الأمر أن فيه الصور الأربع المتقدمة فهو مخصص لقولم حيث قدر على رفعه لا يغتفر له إلا مدة التداوى ، ولذلك قال فى حاشية الأصل اعلم أن عندنا صوراً ثلاثا: الأولى ما إذا كان سلس المذى لبرودة أو علة كاختلال مزاج ، فهذه لا يجب فيها الوضوء قدر على رفعه أم لا إلا إذا فارق أكثر الزمان . الثانية: ما إذا كان لعزوبة مع تدكر بأن استنكحه (١) وصار مهما نظر أو سمع أو تفكر أمذى بلدة . الثالثة: ما إذا كان لطول عزوبة من غير تذكر وتفكر بل صار المذى من أجل طول العزوبة نازلا مسترسلا نظر أو لا ، والأولى من هاتين الصورتين عب فيها الوضوء مطلقاً قدر على رفعه أم لا من غير خلاف كما قال أبو الحسن ،

⁽۱) عاوده وتردد عليه .

(وإما صبب وهو: زوال العقل وإن بنوم ثقيل ولو تَصُر) : هذا شروع في بيان السبب الناقض.

وهو ثلاثة أنواع : زوال العقل ، ولمس من تشتهى ، ومس ذكره المتصل . فقوله : (وهو زوال العقل) فقوله : (وهو زوال العقل)

والثانية مهما يجب فيها الوضوء على إحدى روايتي المدونة وقال ابن الحلاب إن قدر على رفعه بزواج أو تسر وجب الوضوء و إلا فلا (انهي). فإذا علمت ذلك، فجميع صور السلس من استحاضة أو بول أو ريح أو غائط متى قدر فيها على التداوى يغته رله مدة التداوى فقط، إلا سلس المذى إذا كان لبرودة وعلة فيغتفر له، ولو قدر على التداوى ، كما هو مفاد شارحنا وحاشية الأصل نقلا عن (بن).

قوله: [وإما سبب]: أى سبب للحدث أى موصل إليه، كالنوم فإنه يؤدى إلى خروج الريح مثلا، وغيبة العقل تؤدى لذلك أيضاً، واللمس والمس يؤديان لحروج المذى .

قوله: [زوال العقل]: ظاهره أن زوال العقل بغير النوم كالإنجماء والسكر واجنون الايفصل فيه بين طويله وقصيره كما يفصل في النوم ، وهو ظاهر المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقاً. قال ابن عبد السلام: وهو الحق خلافاً لبعضهم. وقال ابن يشير: والقليل في ذلك كالكثير (اه من حاشية الأصل). والمراد بزواله؛ استتاره إذ لو زال حقيقة لم يعد حتى يقال انتقض وضوؤه أولا.

قوله: [وإن بنوم ثقيل] إلخ: ظاهره أن المعتبر صفة النوم ولاعبرة بهيئة النائم مضطجعاً من اضطجاع أو قيام أو غيرهما. في كان النوم ثقيلا نقض كان النائم مضطجعاً أو ساجداً أو جالساً أو قائماً. وإن كان غير ثقيل فلا ينقض على أى حال ، وهي طريقة اللخمي . واعتبر بعضهم صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره ، فقال: وأما النوم الثقيل فيجب منه الوضوء على أى حال ، وأما غير الثقيل فيجب الوضوء في الاضطجاع والسجود ، ولا يجب في القيام والجلوس . وعزا في التوضيح هذه الطريقة لعبد الحق وغيره ، ولكن الطريقة الأولى هي الأشهر وهي طريقة ابن مرزوق .

قوله : [ولو فصر] : ردًّ ب [لو] على من قال بعدم النقض في القصير ولو ثقل .

إشارة إلى النوع الأول. وزواله يكون بجنون أو إغماء (١) أو سكر أو بنوم ثقيل (٢) ولو قصر زمنه ، لا إن خف ولو طال. وندب إن طال. والثقيل: ما لا يشعر صاحبه بالأصوات أو بسقوط شيء بيده ، أو سيلان ريقه وبحو ذلك ، فإن شعر بلك فخفيف وإن لم يفسر الكلام عنده .

. (وليس ُ بالغ من يلتد ُ به عادة ُ ولو لظفر أو شعر أو بحائل إن قصد اللذ َ أو وجدها ، وإلا قلا): هذا إشارة للنوع الثاني من أنواع السبب . فلمس معطوف على زوال عقل أي إن لمس المتوضى البالغ لشخص يلتذ بمثله عادة - من ذكر

قوله : [أوسكر]: ولو بحلال إلا من سكر في محبة الله فلا ينتقض وضوؤه لأن قلبه حاضر مستيقظ .

قوله: [ولمس]: اللمس. هو ملاقاة جسم لحسم لطلب معى فيه كحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة . فقول المصنف: [إن قصد لذة] تخصيص لعموم المعمى . وأما المس : فهو ملاقاة جسم لآخر على أى وجه ولذا عبر به فى [الذكر] لكونه لايشرط فى النقض به قصد .

قوله: [بالغ]: أى ولو من امرأة لمثلها، قياساً على الغلامين لأن كلا يلتذ بالآخر. قوله: [بالغ]: أى لاصبى ولو راهق لأن اللمس إنما نقض لكونه يؤدى إلى خروج المذى، ولامذى لغير البالغ.

قوله: [يلتذ بمثله] إلخ: الحاصل أن النقض باللمس مشروط بشروط ثلاثة: أن يكون اللامس بالغاً، وأن يكون الملموس ممن يشهى عادة، وأن يقصد اللامس اللذة أو يجدها والمراد بالعادة: عادة الناس، لاعادة الملتذ وحده، وإلا لاختلف الحكم

(١) أورد الإمام البخارى فى باب «من لمير الوضوه إلا من النشى المنقل» حديث أسماء لما انتباها غشى في صلاة الحسوف فصلت ولم تتوضأمنه. وتعقبه العينى وغيره بأن معناء أنه لا يتوضأمن النشى الحفيف. (٢) اختلفت العلماء فى النوم على ثلاث مذاهب : فرأى قوم أنه حدث فأوجبوا الوضوه من قليله وكثيره . وقوم رأوا أنه سبب فلم يوجبوا منه الوضوه إلا إذا تيقن بالحدث أو شك عند من يعتبر الشك فى النقض . وقوم فرقوا بين الحفيف والمستقل وهم الحمهور . وبنهم من عول على هيئة النوم، ومهممن عول على ثقله . وفى الوضوه من النوم ترجم الإمام البخارى فى كتاب الوضوه بقوله : « باب الوضوه من النوم وبن لم ير من النعسة والنعستين أو الحققة وضوه أ » قال العينى : وأما سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فن خصائصه أن لا ينقض وضورة بالنوم مضطجعاً وغير مضطجع . وقد روى الإمام البخارى فى ذلك من حديث ابن عباس . « فقام معه (من النوم) إلى الصلاة ولم يتوضأ . قلنا لعمو و (هو ابن دينار) : أن ناساً يقولون إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تنام عينه ولا ينام قلبه ؟ (يعنى أن هذا هو دينار) : أن ناساً يقولون إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تنام عينه ولا ينام قلبه ؟ (يعنى أن هذا هو رؤينا الأنباء حق (فهم لايستخرفون في نومهم حى تظل قلومهم مستيقظة الوحى) شمقراً (تصديقاً لذلك) : إن أدى فى المنام أنى أذكك (دليل على أن إبراهيم أتاه وحى وهونائم فاستلزم ذلك أنه كان ليقظان القلب) .

أو أنثى (١) _ ينقض الوف وء ولو كان الملموس غير بالغ ، أو كان اللمس لظفر أو من فوق حائل كثوب وظاهرها : كان الحائل خفيفاً بحس اللامس معه بطراوة البدن ، أو كان كثيفاً وتأولها بعضهم بالحفيف . وأما اللمس من فوق حائل كثيف فلا ينقض . ومحل النقض إن قصد التلذذ بلمسه ، وإن لم تحصل له لذة حال لمسه أو وجدها حال اللمس وإن لم يكن قاصداً لها ابتداء . فإن لم يقصد ولم يحصل له لذة فلا نقض . ولو وجدها بعد اللمس والملموس إن بلغ ووجد أو قصد — بأن مالت نفسه لأن يلمسه غيره فلمسه ، انتقض وضوؤه ؛ لأنه صار في الحقيقة لامساً وملموساً . فإن لم يكن بالغاً فلا نقض ، ولو قصد ووجد وخرج بقوله : (يلتذ به عادة) من لا يشتهى عادة كما سينبه عليه .

باختلاف الأشخاص.

قوله : [لظفر] : أي أو به .

وقوله: [أو شعر]: أى لابه على الظاهر، ومثل شعر العود. ولايقاس على الأصبع الزائدة التي لا إحساس لها.

والحاصل أن الشرط في النقض أن يكون اللمس بعضو سواء كان أصليًا أو زائداً ، وهل يشترط الإحساس في الزائد أو لا ؟ خلاف ، والمعتمد الثاني للتقوى بالقصد والوجدان ، بخلاف ما يأتي في مس الذكر.

قوله: [أوكان كثيفاً]: هما قولان راجحان ، ومحل الحلاف ما لم يقبض، فإن قبض على شيء من الجسم نقض اتفاقاً .

قوله : [فلا ينقض] : أَى إِلاأَن يقبض .

قوله: [إن قصد التلذد]: ومنه أن يختبر هل يحصل له لذة أم لا .

قوله : [إلا القبلة بفم] إلخ: الباء بمعنى على لأن من المعلوم أن القبلة لاتكون

⁽١) اختلف أهل العلم في إيجاب الوضوه من لمس النساء باليد أو غيرها من الأعضاء الحساسة. فقال الشافعي وأصحابه : الوضوه منه على اللامس والملموس ، أو على اللامس در الخلموس في قول . وقال أبو حنيفة لا يجب الوضوء منه ، لأن « لامسم » من الآية تعلى الحماع عندهم . وقال مالك وأصحابه ينقض إذا قارنته لذة ، إلا القبلة على ماهو موضح بالأصل، قال ابن قدامة : والمشهور من مذهب أحمد أن لمس النساء لشهوة ينقض ، ولا ينقضه لغير شهوة . والقبلة أيضاً فيها خلاف فهم من رآها من اللمس ومهم من رآها لذاتها .

أى أن القبلة فى الفم تنقض الوضوء مطلقاً قصد اللذة أو وجدها أولا، لأنها مظنة اللذة بخلافها فى غير الفم . فمن أقسام مطلق اللمس — وسواء فى النقض — المقبل والمقبل ، ولو وقعت بإكراه أو استغفال، وينتقض وضوؤهما إن كانا بالغين أو البالغ منهما إن قبل من يشتهى كما هو الموضوع ، وإلا فلا، كما يأتى .

. (لابلذة من نظر أو فكر ولو أنعط ، ولا يلمس صغيرة لا تشتهى أو بهيمة): هذا محترزما قبله أى أن مجرد اللذة بدون لمس لا ينقض الوضوء ، إن كانت بسبب نظر لصورة جميلة أو بسبب فكر ولوحصل له إنعاظ: وهو قيام الذكر . وكذا لمس من لا تشتهى عادة كصغيرة ، أو صغير ليس الشأن التلذذ بمثلهما ، ولو قصد و وجد . وكذا بلمس البهيمة أو الرجل الملتحى ، إذ الشأن عدم التلذذ به عادة إذا كلت لحيته

إلا بالفم ، وبدلك لو لم تكن على الفم تجرى على أحكام الملامسة (١).

قوله : [أى أن القبلة] إلخ : أى وظاهر كلامهم عدم اشتراط الصوت في تحقق التقبيل كما يأتى في الحجر الأسرد .

قوله : [لأنها مظنة] الح : أي بالنظر الواقع وإن كانت تنتني في الظاهر .

قوله: [بخلافها في غير الفم] الخ: أي ولوكان التقبيل فى الفرج فيجرى على أحكام الملامسة وفاقاً للأجهوري رداً على ابن فجلة في قياسه على الفم بالأحرى. والفرق أن تقبيله لا يشتهي .

قوله : [ولو وقعت بإكراه] إلخ : أي لا لوداع أو رحمة .

قوله: [ولو أنعظ إلخ]: أى فلا ينتقض مطلقاً كانت عادته الإمداء بالإنعاظ أو لا ، وهذا هو المعتمد ما لم يمذ بالفعل.

قوله: [صغيرة لاتشهى] إلخ: اختلف في مس فرجها فقيل لا نقض ولوقصد اللذة ما لم يلتذ بالفعل عند بعضهم واستظهر شيخنا عدم النقض مطلقاً . (انتهى من الأصل) .

قوله: [وكذا بلمس البهيمة] إلخ: أي بخلاف مس فرجها فيجرى على حك الملامسة.

حكم الملامسة . عوله : [إذا كملت لحيته] إلخ : أي وأما لو كانحديث النبات فهو ممن يشهى عادة .

⁽١) روى فى الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال : قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة . قن قبل امرأته أو جسما بيده فعليه الوضوء . وعن مالك أيضاً أن عبد الله بن مسعود كان يقول : من قبلة الرجل امرأته الوضوء . ومثله عن ابن شهاب .

إذا كان الملامس له رجلا. وأما المرأة فعلى ما تقدم تفصيله لولمست شبخاً فانياً.

(ومس فكره المتصل مطلقاً ببطن كفه أوجنبه أو أصبع كذلك ولوزائداً إن أحس وتصرف): هذا إشارة للنوع الثالث من أنواع السبب؛ وهو مسالمتوضئ فكره (١) المتصل لا المقطوع ، وسواء مسه من أعلاه أو من أسفله أو وسطه عمداً أو سهواً ، التذ أم لا وهو معنى الإطلاق _ إذا مسه من غير حائل ببطن أو جنب كفه و بأصبع ببطنه و يجنبه لا بظهره ، ولو كان الأصبع زائداً على الحمسة إن كان يتصرف كإخوته وكان له إحساس ، وإلالم ينقض ، لأنه كالعدم . وهذا إذا كان بالغاً فس الصبى ذكره لا ينقض كلمسه ، وكذا مس البالغ ذكره من فوق حاتل ولو كان خفيفاً ، إلا أن يكون خفيفاً جداً كالعدم .

* (لا بمس من دُبر أو أنثيبَ في ولا بمس مرأة فرجها ولو ألطه من) : هذا محمر ز قوله : (ذكره) أي المتوضئ ، لا ينقض وضوءه بمس دبره أي حلقة الدبر ، ولا بمسه أنثيبه .

قوله: [ولو لمست شيخا] إلخ: أى على المعتمد ومثلها لو لمس البالغ امرأة فانية .

تنبيه : لمس المحرم ينقض إن وجدت اللذة كأن قصد فقط وكان فاسقاً شأنه اللذة بمحرمه كما في الحاشية . والعبرة في المحرمية وغيرها بما يظنه حالة اللمس .

قوله : [ومس ذكره] : أى ولو تعدد . قال شيخنا في مجموعه: وينبغى أن يقيد بمقاربة الأصلى . ولا يشترط إحساس الذكر إذا كان أصليًا بخلاف الزائد .

قوله: [إن أحس وتصرف]: أى فلا بد فى الزائد من هذين الأمرين. بخلاف الأصلى، فيشترط فيه حس الإحساس فقط. وقول المصنف: [أحس] بالهمزة أولى من قول خليل: بغيره، لأنه من الإحساس لا من الحس.

قوله : [لا بمس دبر] الخ : أي ولو النذ ولو أدخل أصبعه في دبره .

قوله : [ولو ألطفت] إلَخ : هذا هو المذهب وقيل إن ألطفت فعليها الوضوء .

⁽١) فى مس اللكر خلاف . قال البعض فيه الرضوه كيفما مسه وهو مذهب الشافعى وأحمد وداود . وقال البعض لا وضوه فيه أصلا وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه. وفرق البعض بين المس محائل أو بدونه أو إن التذ أو لم يلتذ أو بين أن يكون ببطن الكف أو غيرها وقد أخرج مالك فى الموطأ حديث لا يذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ م صححه أحمد وغيره وضعفه أهل الكوفة . و بعارضه حديث أن بدويا سأل النبى صلى الله عليه وسلم فى الرجل مس ذكره بعد أن توضأ فقال : « هل هو إلا بضعة منك ؟ » خرجه أبو داود والترمذي وصححه كثيرون ورآه البعض فاسخاً للآخر . والذي في الموطأ : «أن عروة بن عليمة الساك المالية المالية

ولاينتقض وضوء المرأة بمسها لفرجها ولو ألطفت : أى أدخلت أصبعاً أو أكثر من أصابعها في فرجها .

(وأما غير هما وهو الردّة: والشك (۱) في الناقض بعد طُه رعم وعكسه، أو في السابق منهما): هذا هو النوع الثالث من الناقض ، فهو عطف على قوله: (إما حدث) أي أن الناقض للوضوء: إما حدث، وإما سبب وإما غيرهما.

قوله : [وهو الردة] : أى ولومن صغير كما فى كبير الحرشى لاعتبارها منه، وتسقط الفوائت والزكاة إن لم يرتد لذلك وتبطل الحج .

قوله: [والشك في الناقض]: هذا هو المشهور من المذهب. وقيل لاينتقض الوضوء بذلك، غاية الأمر أنه يستحب الوضوء فقط مراعاة لمن يقول بوجوبه. والأول نظر إلى أن الذمة عامرة فلا تبرأ إلا بيقين ، والثانى نظر إلى استصحاب ما كان فلا يرتفع إلا بيقين . قال ابن عرفة: من تأمل علم أن الشك في الحدث شك في المانع لاشك في الشرط، والمعروف إلغاء الشك في المانع ، فكان الواجب طرح ذلك الشك وإلغاءه ، لأن الأصل بقاء ما كان على حاله ، وعدم طرو المانع والشك في الشرط يؤثر البطلان باتفاق كالعكس في كلام المصنف ، وهو: ما إذا تحقق الحدث وشك يؤثر البطلان باتفاق كالعكس في كلام المصنف ، وهو: ما إذا تحقق الحدث وشك مل توضأ أم لا؛ لأن الذمة العامرة لا تبرأ إلا بيقين . إن قلت : حيث كان شكاً في المانع فلم جعلوه ناقضاً على المذهب؟مع أن الشك في المانع يلغي كالشك في الطلاق والعتاق والظهار والرضاع . قلت : كأنهم راءوا سهولة الوضوء وكثرة نواقضه فاحتاطوا لأجل الصلاة . (انتهى من حاشية الأصل بتصرف) .

مسألة: لو تخيل أن شيئاً حصل منه بالفعل لايدرى ماهر هل حدث أو غيره ؟ فظاهر كلام أهل المذهب أنه لاشىء عليه لأن هذا من الوهم، وكلام المصنف صادق بالشك في الأحداث والأسباب ماعدا الردة، فلا نقض بالشك فيها .

⁼ الزبير دخل على مروان بن الحكم فتذاكرا ما يكون منه الوضوه فقال مروان: من مس ذكره . فقال عروة: ما علمت ُ هذا ؟ فقال مروان: أخبر تنى بسرة بنت صغوان أنها سعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » . وروى عن مصعب بن سعد بن أبى وقاص أنه قال : «كنت أسك المصحف على سعد بن أبى وقاص فاحتككت ، فقال سعد : لعلك مسمت ذكرك ؟ قال ، أسك المصحف على سعد بن أبى وقاص فاحتككت ، فقال سعد : لعلك مسمت ذكرك ؟ قال ، فقلت : نعم . فقال : قر فتوضأ » . وعن عبد الله بن عمر قال : إذا مس أحدكم ذكره فقد وجب عليه الوضوه وعن الزبير نحوه . وكذا روى حديثين آخرين في عمل عبد الله بن عمر في ذلك .

⁽١) فى الوضوء من الشك خلاف . والجمهور على أن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك قاله السيوطى فى الأشباء والنظائر . وأورد الإمام البخارى فى كتاب الوضوء بابا عنوانه : «لا يتوضأ من الشك حى يستيقن ٥ . وفيه حديث عبد الله بن زيد «أنه شكا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل اللهى تخيل إليه أنه يجد الشيء فى الصلاة ؟ فقال : لا ينفتل أو لا ينصرف حى يسمع صوتاً أو يجد ربحاً) أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجة .

وهو أمران : الردة والشك . وكل منهما ليس بحدث ولا سبب ، وبعضهم جعلهما من أقسام السبب .

أما الردة فهى محبطة للعمل ؛ ومنه الوضوء والغسل على الأرجح من قولين رجح كل منهما .

وأما الشك فهو ناقض ؛ لأن الذمة لا تبرأ مما طلب منها إلا بيقين ، ولا تعين عند الشاك . والمراد باليقين : ما يشمل الظن . والشك الموجب للوضوء ثلاث صور : الأولى : أن يشك بعد علمه بتقدم طهره ، هل حصل منه ناقض _ من

قوله: [وبعضهم جعلهما] إلخ: قال شيخنا في حاشية مجموعه: لاينبغي أن تعد الردة في نواقض الوضوء ، لأنها تحبط جميع الأعمال لاخصوص الوضوء . كما قالوا: لاينبغي أن يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصًا به فكذا ما هنا . وأما الشك في الحدث فالظاهر رجوعه للقسمين بأن يراد بالحدث مايشمل المحقق والمشكوك ، وكذا السبب .

قوله: [ومنه الوضوء] [لخ : في البناني قول باستحباب الوضوء من الردة وهو ضعيف .

قوله: [على الأرجح] إلخ: هذا راجع للغسل فقط فالقول بالبطلان لابن العربى ورجعه بهرام فى صغيرة، والثانى: لابن جماعة. ويظهر من كلام (ح) ترجيحه وتبعه الأجهورى وعلى هذا فعنى إحباطها العمل من حيث الثواب ولا يلزم من بطلان ثوابه إعادته ، فلذا لايطالب بعدها بقضاء ما قدمه من صلاة وصيام ، وإنما وجب الوضوء على القول المعتمد لأنه صار بعد توبته بمنزلة من بلغ حينئد. فوجب عليه الوضوء لموجبه وهو إرادة القيام للصلاة . بخلاف الغسل فإنه لا يجب الا بوقوع سبب من أسبابه . ووجهه الأول بأن الردة تبطل نفس الأعمال ، فإذا ارتد و بطل عمله رجع الأمر لكونه متلبساً بالحدث الذى كان عليه قبل ذلك العمل ، سواء كان ذلك الحدث أصغر أو أكبر .

قوله : [والشك الموجب] إلخ : الشك مبتدأ وثلاث خبر .

قوله: [الأولى أن يشك] إلخ: هذه الصورة هي التي وقع فيها النزاع، همل شك في المانع أو في الشرط؟ والحق أنها شك في المانع حكم وإنما بالنقض

حدث أو سبب - أم لا . الثانية : عكسها ، وهو أن يشك بعد علم حدثه ، هل حصل منه وضوء أم لا . الثالثة : علم كلا من الطهر والحدث وشك في السابق منهما . . . (ولوطراً الشك في الصلاة استمر ، ثم إن بان الطهر لم يتعيد) : هذا الحكم يتعلق بالصورة الأولى ، يعني أن الشخص إذا دخل في الصلاة بتكبيرة الإحرام معتقداً أنه متوضى ، ثم طراً عليه الشك فيها - هل حصل منه ناقض أم لا فإنه يستمر على صلاته وجوباً . ثم إن بان له أنه متطهر ولو بعد الفراغ منها فلا يعيدها . وإن استمر على شكه توضاً وأعادها .

لغير المستنكح احتياطاً للصلاة ولخفة أمر الوضوء .

قوله: [الثانية عكسها] إلخ: هذه الصورة شك فى الشرط جزماً وفيها الوضوء اتفاقاً ولو للمستنكح.

قوله: [الثالثة علم كلا] إلخ: هذه الصورة من الشك في الشرط أيضاً وفيها النقض ولو مستنكحاً، ومن باب أولى إذا شك فيهما وشك في السابق أو تحقق أحدهما وشك في السابق. فتحصل أن جملة الصور اثنتا عشرة صورة: وهي تحقق الطهارة والشك في الحدث وعكسه، وفي كل إما أن يكون مستنكحاً أو غيره، فهذه أربع. وبقي ما إذا شك في السابق مع تحقق الحدث والطهارة، أو الشك فيهما، أو الشك في الحدث و تحقق الطهارة، أو عكسه. فهذه أربع ، وفي كل إما أن يكون مستنكحاً أو غيره. فتلك ثمان وجميع الاثنى عشر يجب فيها الوضوء لافرق يمن مستنكح وغيره، إلا الصورة الأولى فيفرق فيها بين المستنكح وغيره.

قوله: [ثم طرأ عليه الشك فيها]: المراد بالشك هنا: ماقابل الجزم فيشمل النظن ولوكان قويبًا فن ظن النقض وهو في صلاته، فإن حكمه حكم من تردد فيه على حد سواء في وجوب التمادي كما في الحرشي ، وإنما يجعل ظن الحدث كشكه لحرمة الصلاة حيث دخلها بيقين . وأما الوهم فلا أثر له بالأولى إذ لايضر قبل الدخول في الصلاة .

قوله : [ثم إن بان إلخ : أي جزماً أو ظنًّا .

قوله : [و إن استمر على شكه] : وأولى إذا تبين حدثه .

قوله: [وأعادها]: أي كالإمام إذاصلي محدثاً ناسيا للحدث فإنه لاإعادة

و (فلوشك : هل توضأ ؟ قطع): يعنى لو أحرم بالصلاة معتقداً أنه متوضى ثم طرأ عليه الشك فيها هل حصل منه وضوء بعد أن أحدث أم لا ؟ فإنه يجب عليه قطع الصلاة ويستأنف الوضوء. وهذا حكم الصورة الثانية، وأما طرو الصورة الثالثة في الصلاة ؟ وهي الشك في السابق منهما فهل حكمه كالأولى ؟ أو كالثانية فيقطع ؟ وهو الظاهر. لأن الشك فيها أقوى من الأولى كما هو ظاهر.

• (ومنع الحدث صلاة وطوافاً ومس مصحف أو جزئه وكتبه وحمله وإن بعلاقة أو ثوب): يعنى أن الحدث الأصغر وأولى الأكبر يمنع التلبس بالصلاة والطواف. إذ من شرط صحتهما الطهارة فلا ينعقدان بدونها . ويمنع أيضًا مس المصحف الكامل أو جزء منه وإن آية ولومس ذلك من فوق حائل أو بعود. وكذا بحرم على المحدث كتبه، فلا يجوز للمحدث أن يكتب القرآن أو آية منه، ولا أن يحمله على المحدث كتبه، فلا يجوز للمحدث أن يكتب القرآن أو آية منه، ولا أن يحمله

على مأمومه ، للقاعدة المقررة أن كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه ، فهذه المسألة من قبيل نسيان الحدث .

قوله: [ويستأنف الوضوء] إلخ: أى لأنه شاك فى الشرط وتقدم أنه يضر اتفاقاً.

قوله: [وهو الظاهر]: أى لأنه شك فى الشرط أيضاً، وأما لوشك قبل الدخول فى الصلاة فى الصلاة هل أحدث أم لا؟ فالوضوء باطل كما تقدم، ولا يجوز له الدخول فى الصلاة جزماً. والفرق بين الشك قبلها والشك فيها، أن الشك فيها ضعيف لكونه دخل الصلاة بيقين فلا يقطعها إلا بيقين. وأما من شك خارجها فواجب عليه أن لا يدخلها إلا بطهارة متيقنة ، وأما إذا حصل الشك بعد الفراغ من الصلاة فلا يضر إلا إذا تحقق الحدث.

قوله: [التلبس بالصلاة] إلخ: سواء كان كل مهما فرضاً أو نفلا. ومن الصلاة: سجود التلاوة والصلاة على الجنازة.

قوله: [مس المصحف] إلخ: ويدخل في ذلك جلده قبل انفصاله منه وأحرى طرف المكتوب وما بين الأسطر.

قوله : [كتنبه]: أى بالعربى ومنه الكوفى ، لا بالعجمى فيجوز للمحدث مسه لأنه ليس بقرآن بل هو تفسير له . قال بعضهم : والأقرب منع كتنبه بغير القلم العربى

ولو مع أمتعة غير مقصودة بالحمل ، ولو بعلاقة أو ثوب أو وسادة .

• (الالمعلم ومتعلم وإن حائضًا لاجُنبًا): أى يحرم على المكلف مس المصحف وحمله. إلا إذا كان معلمًا أو متعلمًا، فيجوز لهما مس الجزء واللوح والمصحف الكامل، وإن كان كل منهما حائضًا أو نفساء لعدم قدرتهما على إزالة المانع. بخلاف الجنب لقدرته على إزالته بالغسل أو التيمم. والمتعلم يشمل من ثقل عليه القرآن فصار يكرو في المصحف.

• (والاحرزاً بسائر وإن لحنُب، كبأمتعة قُصدت): هذا معطوف على الاستثناء قبله. أى: إلا لمعلم. وإلا إذا كان القرآن حرزاً بسائر يقيه من وصول قذارة إليه، فإنه يجوز حمله خوفاً من ارتباع أو مرض أو رمد ولو للجنب ، وأولى الحائض. وظاهره

كما تحرم قراءته بغير لسان العرب لقولم : القلم أحداللسانين ، والعرب لا تعرف قلماً غير العربى ، وقد قال الله تعالى: (بلسان عربى مبين) (١). وما يقع من التمائم والأوفاق بقصد مجرد التبرك بالأعداد الهندية الموافقة للحروف فلا بأس بها. ومحل امتناع مس المحدث للقرآن ما لم يخف عليه ؛ كالغرق أو استيلاء كافر عليه و إلا مسه ولو جنباً . وانظاهر كما قاله شيخنا جواز كتبه للسخونة وتبخير من هي به و إن لم يتعين طريقاً للدواء (انتهى من حاشية الأصل) .

قوله : [ولو بعلاقة] : خلافاً للحنفية ، فعندهم لا يحرم إلا مس النة.وش.

قرله: [أو وسادة] : ومنها الكرسي الذي وضع المصحف فوقه وقد حرّم الشافعية مس كرسيه وهو عليه ، ومذهبنا يمنع حمله بالكرسي لا مس الكرسي .

قوله: [إلا لمعلم] إلخ: أى على المعتمد كما هو رواية ابن القاسم عن مالك، خلافاً لابن حبيب قائلاً: لأن حاجة المعلم صناعة وتكسب لا حفظ كحاجة المتعلم.

قوله : [بخلاف الجنب] : ومثله الحائض والنفساء قبل الغسل و بعد انقطاع العذر لقدرتهما على إزالة المانع .

قوله: [فصار يكرره] : أى بنية الحفظ لا لمجرد التعبد بالتلاوة فيتوضأ . (انتهى من حاشية شيخنا على مجموعه) .

قوله: [وإن لحنب] : أي أو بهيمة لاكافر .

⁽١) سورة الشعراء آية ٧٨

ولو مصحفاً كاملا هو كذلك على أحد القولين. ومثل ذلك حمله بأمتعة قصدت بالحمل، كصندوق ونحوه فيه مصحف أو جزء وقد حمله في سفر أو غيره. فإن قصد المصحف فقط أو قصدا معاً، منع إذا كان قصد المصحف ذاتياً لا بالتبع للأمتعة، وإلا جاز كما هو ظاهر. وكذا حمل التفسير ومسه لا يحرم لأنه لا يسمى مصحفاً عرفاً. فقوله: [كبأمتعة] تشبيه في الجواز المستفاد من الاستثناء. ويجوز حمل الأمتعة المقصود حملها ولو لكافر.

قوله: [ولو مصحفاً كاملا] إلخ: ظاهره ولو لم بغير عن هيئة المصحفية وقيل يشترط تغييره عن هيئة المصحفية.

[وكذا حمل التفسير] إلخ : أى فيجوز مسه وحمله والمطالعة فيه للمحدث ولو كان جنباً. لأن المقصود من التفسير معانى القرآن لا تلاوته وظاهره، ولو كتبت فيه آيات كثيرة متوالية وقصدها بالمس وهو كذلك، كما قال ابن مرزوق خلافا لابن عرفة .

لطيفة : قوله تعالى : (لا يمسه إلا المطهرون) (١) إن كان الضمير القرآن فلا ناهية . وقد قال ابن مالك :

وفى * جزم وشبه الجزم تخيير قني * .

وعلى بقاء الإدغام يجوز الضم إتباعاً لضم الهاء . أو أنه نهى بصورة النهى . ولا يصح بقاء النبى على ظاهره للزوم الكذب لكثرة من مس القرآن بلا طهارة من صبيان وغيرهم ، نعم إن رجع الضمير للوح المحفوظ المعبر عنه بالكتاب المكنون أو صحف الملائكة وأل للجنس صح النبى لأنه لا يمس ذلك إلا الملائكة المطهرون من الرذائل . (انهى من حاشة شدخنا على مجموعه) .

⁽١) سورة الواقعة آية – ٧٩ .

فصل: المسح على الخف ونحوه

﴿ (جازَ بدلا عن عَسْل الرجلين بحضر وسفر _ ولو سفر معصية _ مسع خُفُ أو جورب بلا حد): ذكر في هذا الفصل حكم المسح على الحقين وشر وطه وصفته

فصل:

قوله: [جاز]: أى على المشهور كما قال ابن عرفة . ومقابله ثلاثة أقوال : الوجوب والندب وعدم الجواز . ومعى الوجوب أنه إن اتفق كونه لابساً وجب عليه المسح عليه ، لا أنه يجب عليه أن يلبسه و يمسح عليه . فإن قيل : كيف يكون جائزاً مع أنه ينوى به الفرض ؟ وذلك يقتضى الوجوب . فالجواب : أن الجواز من حيث العدول عن الغسل الأصلى ، وإن قام مقام الواجب ، حتى قيل الواجب أحد الأمرين . لكن الاصطلاح أن الواجب المخير ما ورد فيه التخيير ابتداء ككفارة الصيد ، وهذا لكن المواب ذكره شيخنا في حاشية مجموعه وسواء كان الماسح ذكراً أو أنثى ، ولكن الغسل أفضل .

قوله: [بحضر أوسفر]: هذا التعميم رواية ابن وهب والأخوين عن مالك، وروى ابن القاسم عنه: لايمسح الحاضرون (١١). وروى عنه أيضاً: لايمسح الحاضرون ولا المسافرون. قال ابن مرزوق: والمذهب، الأول و به قال في الموطأ.

قوله: [مسح خف] إلخ: مراده به الجنس الصادق بالمتعدد، بدليل ما يأتى فى قوله: (فإن نزعهما أو أعلييه). وإنما قدم مسح الحف على الغسل لكونه من خواص الطهارة الصغرى.

قوله: [بلاحد]: أى واجب بحيث لو زاد عليه بطل المسح، فلا ينانى ندب نزعه كل جمعة كما يأتى .

قوله : [وشروطه] : أي الإحدى عشرة الآتية .

قوله: [وصفته] : أي كيفية مسحه .

بدوت وأهل حاضرون لأنى أرى أن داراً لست من أهلها تفر

⁽١) حاضرون : في الحضر . وقال أبو فراس الحمداني :

وما يتعلق بذلك. فحكمه الجواز(١)؛ فهو رخصة جائزة بدلاً عن غسل الرجلين في الوضوء في الحضر والسفر ، وأو كان السفر سفر معصية ؛ كالسفر لقطع طريق أو إباق. لأن كل رخصة جازت بالحضر جازت بالسفر مطلقًا. وأما الرخصة التي لاتجوز في الحضر كالفطر في رمضان _فلا تجوز إلا في السفر المباح. وما مشي عليه المصنف من التقييد بالمياح ضعيف. ومثل الحف الجورب(٢) ... بفتح الجيم وسكون

قوله : [وما يتعلق بذلك] : أى من محتر زات الشروط ومخالفة الكيفية .

قوله : [رخصة] : هي في اللغة : السهولة. وشرعاً حكم شرعي سهل انتقل إليه من حكم شرعي صعب لعذر مع قبام السبب للحكم الأصلي. فالحكم الصعب هناوجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح، والحكم السهل جواز المسح لعذر وهو مشقة النزع واللبس، والسبب للحكم الأصلى كون المحل قابلا للغسل . (انتهى من الحاشية) . قوله : [جائزة] : أى بمعنى خلاف الأولى .

قوله : [في الوضوء] : أي لا في الغسل . فلذلك لوحصلت له جنابة وجب عليه نزعه كما بأتي .

قوله: [كالسفر] إلخ: أي بخلاف المعصية في السفر فلا تمنع اتفاقاً كالسفر لتجارة ثم تعرض له معاص .

قوله : [وما مشى عليه المصنف] : مراده به الشيخ خليل. وقد خالف اصطلاحه

⁽١) المذاهب على ثلاثة آراء في المسح ، الأول وهو رأى الجمهور على جواز المسح على الحفين والثان منه، ومهم الحوارج، وروى أن ابن عباس كان منه ، ولكن فيه – كما قال الإمام العيي – عكرمة . والرأى الثالث . بجوازه في السفر دون الحضر . وقد خرجوا المنع – في صورتيه – على أن آية الوضوء — وقد نزلت في أواخر القرآن — قد نسخته . ولكن رواه جرير بن عبد الله وكان يعجبهم لأنه من آخر من أسلم – رواء مسلم وعلقه البخارى . وقال ابن قدامة في المغنى : متفق عليه وقد أورد الإمام البخارى أحاديث عن المسح عن سعد بن أبي وقاص والمنيرة بن شجة وأخرج النسائي عن الأول وأما الثاني فقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائل وابن ماجة . قالم العيني : حتى رواء عنه أربعون . وأخرج مسلم أيضاً عن عمروكذا فالموطأ ونصه فيه: « أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة علىسعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآهعبد اللهبن عمر يمسح على الحفين فأنكر ذلك عليه . فقالله سعد: سل أباكإذا قدمت عليه ... فقال عمر : إذا أدخلت رجليك في الخفين وهما طاهرتان فاسمح عليهما . قال عبد الله: وإن جاء أحدثنا من الغائط ؟ فقال عمر : نعم و إنجاء أحدكم من الغائط ». وروىالبخارىأن عمرقال لابنهعبد الله : إذا حدثك شيئاً سعد عن النبي صلىالله عليه وسلم فلا تسأل غيره .وأما تقييده في السفر فهو بلا مقيد . واختلفوا أيضاً فى محل المسح وكيفيته وتوقيت هذه الطهارة ونقضها نما يرجع إليه فى كتب المذاهب . (٢) اختلف الرأى في المسح على الحور بين فأجازه أبو يوسف ومحمد من أصحاب أبي حنيفة وسفيان الثوري

الواو وهو ماكان من قطن أوكتان أو صوف جلد ظاهره، أىكسى بالجلد بشرطه الآتى. فإن لم يُجلد فلا يصح المسح عليه. ولاحد فى مدة المسح فلا يتقيد بيوم وليلة، ولا بأكثر ولا أقل خلافاً لمن ذهب إلى التحديد. ولجوازه شروط أحد عشر ؟ ستة فى المسوح وخمسة فى الماسح ذكرها بقوله:

• (بشرط جلد طاهر ، خُرِزَ ، وسترَ محل الفَرض ، وأمكن المشي فيه عادة الله علامة الله علامة الله علامة الله علامة الله عائل) : أيّ أن الشرط .

الأوَلُّ في الممسوح : كُونِه جلداً ، فلا يصح المسح على غيره .

الثاني : أن يكون طاهراً احترازاً من جلد الميتة ولو مدبوعًا .

الثالث : أن يكون مخروزاً لا إن لزق بنحو رسراس .

فيه هنا من تعبيره عنه بالشيخ .

قوله: [بشرطه الآتى]: مراده الجنس الصادق بالمتعدد أو إن شرط مفرد مضاف يعم .

قوله : أو خلافا لمن ذهب إلخ : أى كابن حنبل فإنه أوجب نزعه فى كل أسبوع ، والشافعي فإنه جعله للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة أيام .

قوله: [جلد طاهر]: قال: (بن) هذان الشرطان غير محتاج إليهما. أما الأول فلأن الحف لايكون إلا من جلد، والجورب قد تقدم اشتراطه فيه. وقد يجاب بأن لفظ جلد هنا إنما ذكره توطئة لما بعده. وأما الثاني فقد اعترضه الرماصي بأنه يؤخذ من فصل إزالة النجاسة ، ولايذكر هنا إلا ما هو خاص بالباب ، وبأن ذكره هنا يوهم بطلان المسح عليه عمداً أو سهواً أو عجزاً كما أن باقى الشروط كذلك، وليس كذلك. لأنه إذا كان غير طاهر له حكم إزاله النجاسة . (انتهى من حاشية الأصل) . إذا علمت ذلك فالمصنف قد تبع خليلا في عده شرطاً ،

قوله: [ولو مدبوغاً]: أى ما لم يكن من كيمخت كما تقدم من أنه يطهر بالدبغ.

قوله: [لا إن لزق] إلخ: أى ولا مانسج أو سلخ كذلك، قصراً للرخصة على الوارد كما فى المجموع.

حورآه أحمد إذا كان يمشى عليهما يعنى صفيقاً ويثبتان في رجليه ولا يعتبر أن يكونا مجلدين وقال : يذكر المسح على الجوريين عن سبعة أو ممانية من أصحاب رسول الله صلى الله وسلم . وقيل أكثر وصححه الترمذى. ومنعه أبو حنيفة والشافعي إلا أن ينعلا لأشما لا يمكن عندهم متابعة المشى فيهما دون ذلك وقيل منعه مالك أيضاً.

الرابع : أن يكون له ساق ساتر لمحل الغرض بأن يستر الكعبين احترازاً من غير الساتر لهما .

الحامس: أن يمكن المشى فيه عادة احرازاً من الواسع الذى يسلت من الرجل عند المشى فيه وهو الذى لا يمكن تتابع المشى فيه

السادس : أن لا يكون عليه حائل من شمع أو خرقة أو نحو ذلك .

(ولنُبِسَ بطهارة ماء كَلَتْ ، بلا ترفّه ولا عصيان بلُبْسه): هذا إشارة لشروط الماسح الحمسة :

الأول: أن يلبسه على طهارة احترازاً من أن يلبسه محدثاً ، فلا يصح المسح عليه .

الثانى : أن تكون الطهارة مائية لا ترابية .

الثالث: أن تكون تلك الطهارة كاملة بأن يلبسه بعد تمام الوضوء أو الغسل الذي لم ينتقض إفيه وضوؤه ، فلو غسل رجليه قبل مسح رأسه ولبس خفه ثم

قوله : [احترازاً من غير الساتر] : أى فلابد من ستره المحل بذاته ولو بمعونة أزرار ، لاما نقص عنه ولا ما كان واسعاً ينزل عن محل الفرض .

قوله: [عادة]: أى لذوى المروءة. وذكر فى الحاشية عن الصغير: أن الضيق متى أمكن لبسه مسح عليه، لكنه خالفه فى قراءة (عب) وهو الظاهر. (انتهى من شيخنا فى مجموعه).

قوله: [من شمع أو خرقة]: أى إذا كان على أعلاه لا إن كان أسفله، فلا يبطل المسح لما سيأتى أنه يستحب مسح الأسفل، وإنما يندب إزالته ليباشره المسح ولا تضر اللفائف اللي الوضع على القدم ويلبس الحف فوقها واستثى العلماء المهماز الذى يكون في أعلى الحف ، فإنه حائل ولا يمنع المسح لمن شأنه ركوب الدواب في السفر قال العلامة العدوى في حاشية شرح العزية: ولابد أن يكون صغيراً وأن يكون زمن ركوبه غالباً فيمسح عليه ركب بالفعل أم لا ومن زمن ركوبه فالباً فيمسح عليه ركب بالفعل أم لا ومن زمن ركوبه فالد أن لا يكون من أحد القدين .

مسح رأسه لم يجز له المسح عليه ، وكذا لو غسل إحدى الرجلين ولبس فيها الخف ثم غسل الثانية ولبس الأخرى ، لم يجزله مسح حتى ينزع الأولى ثم يلبسها وهو متطهر .

الرابع: أن لا يكون مترفهاً بلبسه كن لبسه لحوف على حناء برجليه أو لمجرد النوم به ولكونه حاكماً ولقصد مجرد المسح أو لحوف برغوث فلا يجوز له المسح عليه . بخلاف من لبسه لحر وبرد ووعر أو خوف عقرب ونحو ذلك فإنه يمسح . الحامس : أن لا يكون عاصياً بلبسه كمُحرم بحج أو عمرة لم يضطر للبسه فلايجوز له المسح ، بخلاف المضطر والمرأة فيجوز .

• (وكُره غسله وتتبع غضونه): أى يكره لمن استوفى الشروط المتقدمة أن يغسل خفه. وأجزأه إن نوى به أنه بدل المسح أورفع الحدث، لا إن نوى به مجرد إزالة نجاسة أو قذر. وكذا يكره تتبع غضونة بالمسح أى تكاميشه؛ لأن المسح مبنى على التخفيف. كما يكره تكرار المسح.

• (وبطل بموجيب غُسُل، وبخرقة قدر ثلث القدم وإن التصق كدونه إن انفتح

قوله: [لم يجز له المسح عليه] إلخ: أى إلا إذا نزعهما بعد تمام طهارته وأعادهما قبل حدثه.

قوله : [فلا يجوزله المسح] إلخ : ومثله مشقة غسل الرجلين وأما لمن عادته المسح وأولى للسنة فيمسح عليه .

قوله: [كمحرم بحج]: والحالأنه ذكر وأما الأنثى فتلبسه وتمسح عليه ولو محرمة لأن إحرامها فى وجهها وكفيها كما يأتى .

تنبيه: الأظهر إجزاء مسح المغصوب وذلك لأن التحريم فى الغصب لم يرد على خصوص لبسه ، بل من أصل مطلق الاستيلاء عليه. وأما نهى المحرم فورد على خصوص لبس المحيط والوارد على المحصوص أشد تأثيراً. (انتهى من حاشية شيخنا على مجموعه).

قوله : [غسله] : أى ولوكان مُحرَّقاً خرقاً يجوز معه المسح .

قوله : [إن نوى به] إلخ : ولو نوى أنه ينزعه بعد الصلاة .

قوله : [وبطل بموجب غسل] : أى وحيث بطل فلا يمسح على الحف لوضوء

إلا اليسيرُ جِداً): هذا شروع فى بيان مبطلات مسح الحفين . فيبطل بموجب المخسل من الجنابة ؛ من مغيب حشفة أو نزول منى بلذة معتادة أو نفاس. ومعنى بطلانه انتهاء المسح إلى حصول الموجب ، ويجب نزعه لبغسل . ويبطل المسح أيضاً أى ينتهى حكمه بخرقه ثلث القدم — سواء كان منفتحاً أو ملتصقاً بعضه ببعض — كالشق وفنق خياطته مع التصاق الجلد بعضه ببعض . فإن كان الحرق دون الثلث ضر أيضاً إن انفتح بأن ظهرت الرجل منه لاإن التصق ، إلا أن يكون المنفتح يسيراً جداً ابحيث لايصل بلل اليد حال المسح لما تحته من الرجل فلا يضر .

* (وبشرع أكثر الرجل لساقه): أى وبطل المسحعلى الحف إذا أخرجت الرجل منه لساقه أى ساق الحف وهو مافوق الكعبين فأولى لوخرجت كلها ، وظاهر المدونة أنه لا يبطله إلا خروج جميع القدم إلى الساق فلا يضر نزع أكثره ورجح . (فإن نزعهما أو أعلييه أو أحدهما ، =

النوم وهو جنب. وهذه حكمة عدوله عن عبارة خليل .

قوله: [ومعنى بطلانه] إلخ: أى وليس المراد أن المسح نفسه بطل، و إلا لزم بطلان ما فعل به من الصلاة. ولا قائل بذلك.

قوله: [ثلث القدم]: أي على مالابن بشير ، أوقد رجل القدم على ما في المدونة. أو المراد بالكثير: ما ينعذر معه مداومة المشي، كما للعراقيين.

قوله: [أى وبطل المسح] إلخ: أى فإذا وصل جل القدم لساق الحف فإنه يبادر إلى نزعه و يغسل رجليه ولا يعيد الوضوء ما لم يتراخ عمداً و يطول. وقول الأجهورى: إذا نزع أكثر الرجل لساق الحف فإنه يبادر لردها و يمسح بالفور، غير ظاهر. إذ بمجرد نزع أكثر الرجل تحم الفسل و بطل المسح كما في الرماصي .

قوله: [وظاهر المدونة]: حاصله أنالمدونة قالت: وبطل المسح بنزع كل القدم لساق الحبف قال الجلاب: والأكثر كالكل. قال الأجهورى: والأظهر أنه مقابل الممدونة . وقال (ح): إنه تفسير لها .

قوله : [فإن نزعهما] إلخ: أى إن لم يكن تحتهما غيرهما .

وقوله : [أو أعليه] : أي إن كان تحمما غيرهما .

وقوله : [أو أحدهما] : صادق بصورتين ؛ بأن كانت المنزوعة مفردة

وكان على طنهر، بادر للأسفل كالموالاة): أى إذا نزع المتوضى خفيه بعد المسح عليهما ، أونزع الأعليين بعد المسح عليهما ، وكان قد لبسهما على طهارة فوق الأسفلين ، ونزع أحد الخفين الأعليين أو أحد المنفردين ؛ فإنه يجب عليه أن يبادر إلى الأسفل فى كل من المسائل الأربعة . فيبادر لغسل الرجلين فى الأولى ، ولمسح الأسفل فى الثالثة ، ولمنزع الآخر وغسل الرجلين فى الأبادية . وإنما وجب نزع الثانى لأنه لا يجمع بين غسل ومسح . والمبادرة هنا كالمبادرة التى تقدمت فى الموالاة ، فإن طال الزمن عمداً بطل وضو ؤه واستأنفه وبنى بنية إن نسى مطلقاً. ويعد الطول بجفاف أعضاء بزمن اعتدلا .

• (ونُد بَنزعُهُ كُلَّ جمعة أوأسبوع): يعنى أنه يندب نزعه فى كل يوم جمعة وإن لم يخضرها ؛ كالمرأة . ولو لبسه يوم الحميس فإن لم ينزعه يوم الجمعة نزعه ندباً فى مثل اليوم الذى لبسه فيه وهو المراد بيوم الأسبوع .

أو تحمّها غيرها. فلذلك كانت الصور أربعاً .

قوله: [وكان على طهر]: الجملة حالية؛ لأنه إن لم يكن على طهر بطل المسح مطلقاً. ويجب غسل الرجلين إفى جميع الصور مع الوضوء.

قوله : [و بهي بنية إن نسي] : ومثل النسيان العجز الحقيمي .

قوله: [يعنى أنه يندب] إلخ: اعلم أنه يطالب بنزعه كل من يخاطب بالجمعة وبو ندباً كما قاله الجزولي. ثم ظاهر تعليلهم قصر الندب على من أراد الغسل بالفعل. ويحتمل ندب نزعه مطلقاً، وهو المتبادر من الشارح إذ لاأقل من أن يكون وضوؤه للجمعة عارياً عن الرخصة كما قاله زروق. فإن قلت: لم يسن نزعه كل جمعة لمن يسن له غسلها: لأن الوسيلة تعطى حكم المقصد. والجواب: الأتم حمل المندب على مطلق الطلب فيشمل السنية لمن يريد غسل الجمعة وكان في حقه سنة.

قوله : [فى مثل اليوم] إلخ : أى مراعاة للإمام أحمد . تنبيه : لايشرط نقل الماء لمسح الحف لأنه ربما أفسده .

• فائدة : إن نزع الماسح رجلا من الحف وعسرت عليه الأخرى وضاق الوقت، فقيل: يتهمم ويترك المسح والغسل إعطاء لسائر الأعضاء حكم ما تحت الحف،

و ووضع يُمناه على أطراف أصابع رجله ويسراه تحتها ويمر هما لكعبيه): هذه صفة المسح المندوبة، وهي: أن يضع باطن كف يده اليمني على أطراف أصابع رجله اليمني أو اليسرى، ويضع باطن كف اليسرى تحتها أى تحت أصابع رجله و عرهما – أى اليدين – لمنتهى كعبى رجله. وقيل هذه الكيفية في الرجل اليمني، وأما اليسرى فيعكس الحال بأن يجعل اليد اليمني تحت الحف واليسرى فوقها لأنه أمكن.

. (ومسح أعلاه مع أسفله): أى يندب الجمع بينهما على الصفة المتقدمة . فلا ينافى إن مسح الأعلى واجب تبطل بتركه الصلاة ، بخلاف مسح الأسفل فلا يجب، فإن تركه أعاد صلاته فى الوقت المختار . ولذا قال :

(و بطكت بترك الأعلى لا الأسفل، فيعيد بوقت): فالضمير في بطلت عائد على الصلاة المعلومة من المقام. وترك البعض من الأعلى والأسفل كترك الكل.

ولما فرغ من الطهارة الصغرى ونواقضها وما يتعلق بذلك ، شرع فى بيان الكيرى وموجباتها فقال :

وتعذر بعض الأعضاء كتعذر الجميع، ولا يمزقه مطلقاً كثرت قيمته أو قلت، وهو الراجح من أقوال ثلاثة ذكرها خليل.

قوله : [ووضع يمناه] إلخ: فلوخالف تلك الكيفية ومسحكيفما اتفق كفاه .

قوله : [وقيل هذه الكيفية] إلخ : وهو الأرجح.

قوله: [أى يندب الجمع] إلغ: جواب عن سؤال: كيف يندب مسح الأعلى مع أنه واجب ؟ فأجاب بما ذكر.

قوله: [فى الوقت المختار]: أى مراعاة لمن يقول بالوجوب. فإن (ح) صدر بالقول بأن مسح كل من الأعلى والأسفل واجب، واستدل له بقول المدونة: لا يجوز مسح أعلاه دون أسفله ، ولا أسفله دون أعلاه ، إلا أنه لومسح أعلاه وصلى فأحب إلى أن يعيد فى الوقت لأن عروة بن الزبير كان لا يمسح بطونهما. (انهى من حاشية الأصل).

قوله: [ترك البعض] إلخ: أى فيعيد لترك بعض الأعلى أبداً ولبعض الأسفل في الوقت.

قوله: [فيبيان الكبرى]: أي من جهة فرائضها وسنها ومندوباتها ومايتعلق بذلك .

فصل: في الغيسل

• (يجبُ على المكلَّف غسلُ جميع الجسد بخروج منى بنوم مطلقاً) : اعلم أن موجبات الغسل أربعة : خروج المنى . ومغيب الحشفة . والحيض والنفاس .

والمراد بالمكلف: البالغ العاقل ذكراً أو أنثى . فخروج المنى من الذكر أو الأثنى في حالة النوم يوجب الغسل مطلقاً بلذة معتادة أم لا ، بل إذا انتبه من نومه فوجد المنى ولم يشعر بخروجه ، أو خرج بنفسه ، وجب عليه الغسل على ما استظهره الشيخ الأجهوري، ونوزع فيه .

فصل:

قوله: [جميع الجسد]: أي ظاهره وليس منه الفم والأنف وصاخ الأذنين والعينين، بل التكاميش بدبر أو غيره فيسترخى فليلا، والسرة وكل ما غار من جسده.

قوله : [بخروج منى] : الباء للسببية .

وقوله : [بنوم] : الباء بمعنى فى .

قوله : [اعلم أن موجبات] إلخ : أى أسبابه التي توجبه .

والغسل بالضم: الفعل. وبالفتح: اسم للماء على الأشهر. وبالكسر اسم لما يغتسل به من أشنان ونحوه. وعرفه بعضهم بقوله: إيصال الماء لحميع الحسد بنية استباحة الصلاة مع الدلك.

قوله: [فخروج المي] إلخ: أي بروزه من الفرج أو الذكر كما صرح به الأبي في شرح مسلم ونقله عنه الحطاب، ومثله في العارضة لابن العربي. فالرجل كالمرأة لايجب الفسل عليهما إلا بالبروز خارجاً ، فإذا وصل مي الرجل لأصل الذكر أو لوسطه فلا يجب الفسل . وظاهره ؛ ولو كان لربط أو حصى . وما ذكره الأصل من وجوب الفسل على الرجل بانفصاله عن مقره — لأن الشهوة قد حصلت بانتقاله — فهو قول ضعيف كما في (بن) (اد من حاشية الأصل) .

قوله: [على ما استظهره] إلخ: أي معترضاً به على (ح) والتنائي القائلين: إذا

* (أو يقظة إن كان بلذة معتادة ،من نَظر أو فِكر فأعلى ، ولو بعد دَهابها): أَى أَو بَخروجه فَى يقظة بشرط أنَّ يكون الخروج بلَّذة معتادة (١) من أجل نظر أو فكر في جماع فأعلى كمباشرة . وإن حصل الخروج بعد ذهاب اللذة فإنه بجب الغسل .

و إلا أوجب الوضوة فقط): أى _ وألا يكن بلذة معتادة _ بأن خرج بنفسه لمرض أو طربة، أو كان بالمذة غير معتادة _ كمن حك لحرب أو هزته دابة فخرج منه المنى _ فعليه الوضوء فقط. لكن قال ابن مرزوق: الراجح فى اللذة غير المعتادة

رأى فى منامه أن عقرباً لدغته فأمنى أو حك لحرب فالنذ فأمنى فوجد المنى لم يجب الغسل . وقبل الرماصى ما للأجهورى من أن الأحوط وجوب الغسل وقال (بن) : ما تمسك به الأجهورى فى رده على الحطاب (وتت) واه جدا . (اه من حاشية الأصل).

قوله: [ولو بعد ذهابها]: أى هذا إذا كان خروج المي مقارناً للذة ، بل إن خرج بعد ذهابها وسكون إنعاظه حال كون ذلك الحروج بلا جماع . ويلفق حالة النوم لحالة اليقظة ، فإذا التذ في نومه ثم خرج منه المي في اليقظة بعد انتباهه من غير للذة اغتسل، وسواء اغتسل قبل خروج المي جهلا منه، أو لم يغتسل بخلاف ما إذا كانت اللذة ناشئة عن جماع بأن غيب الحشفة ولم ينزل ، ثم أنزل بعد ذهاب لذته وسكون إنعاظه ؛ فإنه يجب عليه الغسل ، ما لم يكن اغتسل قبل الإنزال ، وإلا فلا لوجود موجب الغسل وهو مغيب الحشفة كما صرح به بعد . وكذا إذا خرج بعض المي بغير جماع ثم خرج البعض الباقي ؛ فإن اغتسل للبعض الأول فلا يعيد الغسل وإنما يتوضأ للثاني .

قوله : [في جداع] : متعاق بتفكر .

وقوله : [كمباشرة] : مثال للأعلى .

قوله: [لكن قال ابن مرزوق] إلخ: ظاهره استدام أم لا. والحاصل أنهم مثلوا اللذة غير المعتادة بالنزول فى ألماء الحار وحك الجرب وهز الدابة. قال فى الأصل: أما نزوله بالماء الحار فلا يوجب الغسل ولو استدام فيا يظهر، وحك الجرب

⁽١) قال ابن رشد في بداية المجبّه: إن العلماء اختلفوا في خروج المني الموجب الطهر ، فذهب مالك إلى اعتبار اللذة في ذلك . وذهب الشافعي إلىأن نفس خروجه هو الموجب الطهر سواء خرج بلذة أو بغير لذة .

وجوب الغُسل كما اختاره اللخمى وظاهر ابن بشير . إلا أن ظاهر كلامهم تضعيفه .

- . (كن جامع فاغتسل ثم أمنى): تشبيه في وجوب الوضوء فقط. أي أن من جامع بأن غيب الحشفة في الفرج فاغتسل لذلك، ثم خرج منه منى بعد غسله، فإنه يجب عليه الوضوء فقط لأن غسله للجنابة قد حصل.
- (ولوشك أمني أم مذى وجب. فإن لم يد ر وقته أعاد من آخر نومة) : هذه المسألة متعلقة بخروجه فى النوم . أى أن من انتبه من نومه فوجد بللا فى ثوبه أو بدنه فشك هل هو منى أو مذى وجب عليه الغسل لأن الشك مؤثر فى إيجاب الطهارة ،

إن كان بذكره ، وهز الدابة إن أحس بمبادئ اللذة فيهما واستدام وجب الغسل وإلا فلا . وأما إن كان بغير ذكره فإنه كالماء الحار . بقى شيء ؛ وهو أنه في هز الدابة إذا أحس بمبادئ اللذة واستدام حتى أنزل فهل يجب الغسل ولوكانت الاستدامة لعدم القدرة على النزول كن أكره على الجماع ؟ أو لا غسل حينئذ ؟ تردد في ذلك الأجهوري .

قوله: [تضعيفه]: قال في حاشية الأصل نقلا عن (بن): اعترض ابن مرزوق على المصنف بأن الراجح وجوب الغسل بخروجه بلذة غير معتادة ، كما اختاره اللخمى وظاهر ابن بشير. قال شيخنا: عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق وإعراضهم عنه يقتضى عدم تسليمه ، وحينئذ فيكون الراجح ما قاله المصنف (اه) وقد تبع مصنفنا ما قاله خليل.

قوله : [بأن غيب الحشفة] إلخ : مثل الرجل المذكور ؛ المرأة إذا خرج من فرجها المنى بعد غسلها من الجماع .

قوله : [فقط] : أي ولا يعبد الصلاة الى كان صلاها .

قوله: [ولو شك] إلغ: سكت المصنف والشارح عما إذا رأت المرأة. حيضاً في ثوبها ولم تدر وقت حصوله. وحكمها أنها تغتسل وتعيد الصلاة من يوم لبسه اللبسة الأخيرة لاحمال طهرها وقت أول صلاة، كالصوم ؛ لانقطاع التتابع. إلا أن تبيت النية كل ليلة فتعيد عادمها إن أمكن استغراقه لها لكثرته ، ولو كل يوم نقطة ، وإلا فبحسبه . فإن لم يتصور زيادته على يومين في ظن العادة قضهما 174

بخلاف الوهم ؛ فن ظن أنه مذى وتوهم فى المنى فلا يجب عليه الغسل. فلذا لوشك بين ثلاثة أمور كمنى ومذى و ودى ، لم يجب الغسل لأن تعلق البردد بين ثلاثة أشياء ، يصير كل فرد من أفرادها وهما. ومن وجد منيًّا محققاً أو مشكوكاً ، ولم يدر الوقت الذى خرج فيه ، فإنه يغتسل و يعيد صلاته من آخر نومة سواء كانت بليل أو نهار ، ولا يعيد ما صلاً ، قبلها .

* (وبمغيب الحشقة أوقد رها فى فرَّج مُطيقٍ ، وإنْ بهيمة أو ميتاً): الموجب الثانى للغسل: تغييب المَكلف

فقط، وهكذا. ومن هنا فرع الوجيزى: الذى فى (عب): ثلاث جوار لبست كل الثوب عشرة فى رمضان، فوجد فيه نقطة دم؛ فتصوم كل واحدة منهن يوماً مع التبييت، وتقضى الأولى صلاة الشهر، والثانية، عشرين، والثالثة، عشرة. وظاهر كلامهم إلغاء الاستظهار هنا(اه من شيخنا فى مجموعه).

قوله: [لم يجب الغسل]: أى ولكن يجب غسل الذكر كما استظهره بعضهم ، وقال فى الحاشية: لا يجب غسل الجسد ولا الذكر ، وأما إذا شك أمذى أم بول أو أمذى أم ودى ، وجب غسل الذكر اتفاقاً.

قوله: [فإنه يغتسل ويعيد] إلخ: محل وجوب الإعادة بعد الغسل في مسألة الشك أوالتحقق إذا لم يلبسه غيره ممن يمنى ، وإلا لم يجب غسل بل يندب فقط ، كما ذكره الأصل تبعاً لابن العربي. وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من شخصين لبسا ثوباً ونام فيه كل واحد منهما ولم يحتمل لبس غيرهما لذلك الثوب، ووجد فيه منى . ولقول البرزلى : لو نام شخصان تحت لحاف ثم وجدا منياً عزاه كل واحد منهما لصاحبه ، فإن كانا غير زوجين اغتسلا وصليا من أول ما ناما فيه لتطرق الشك إليهما معاً فلا يبرآن إلا بيقين ، وإن كانا زوجين اغتسل الزوج فقط ؛ لأن الغالب أنه الزوجة لا يخرج منها ذلك. قال (بن) : فهما قولان واستظهر بعضهم الثاني لا ما قاله ابن العربي (اه من حاشية الأصل) . أ

قوله: [المكلف]: أى ولو خنى مشكلا، إذا غيبها فى فرج غيره أو فى دبر نه منه، و إلا بأن غيبها فى فرج نفسه فلا، ما لم ينزل. واشتراط البلوغ خاص بالآدى، فإذا غيبت المرأة ذكر بهيمة فى فرجها وجب الغسل، ولا يشترط فى البهيمة البلوغ.

جميع حشفته (۱) _ أى رأس ذكره _ أو تغييب قدرها من مقطوعها فى فرج شخص مطيق للجماع قبلا أو دبراً من ذكر أو أننى ولو غير بالغ ، أو كان

ويدخل فى المكلف الجن؛ فلوغيب ذكره فى إنسية، أو إنسى غيب ذكره فى جنية، وجب الغسل على كل قال فى الحاشية: وهو التحقيق .

قوله : [جميع حشفته]: أى ما يلف عليها خرقة كثيفة. وليست الجلدة التي على الحشفة بمثابة الخرقة الكثيفة .

قوله: [قدرها من مقطوعها]: ومثل القطع ما لو قلناه وهل يعتبر قدر طولها لو انفرد واستظهر؟ أو مثنيتًا؟ وانظر لو خلق ذكره كله بصفة الحشفة، هل يراعى قدرها من المعتاد؟ أولا بد في إيجاب الغسل من تغييبه كله؟ والظاهر حكما في الحاشية – الأول.

قوله: [قبلا أو دبراً] إلخ: ظاهره: غيب الحشفة في القبل في محل الافتضاض أو في محل البول، وهو كذلك خلافاً لمن شرط محل الافتضاض. بني لو دخل شخص بهامه في الفرج؛ فلانص عندنا. وقالت الشافعية: إن بدأ في الدخول بذكره اغتسل، وإلا فلا كأنهم رأوه كالتغييب في الهويّ. ويفرض ذلك في الفيلة ودواب البحر الهائلة. وما ذكره من أن تغييب الحشفة في الدبر يوجب الغسل هو المشهور من المذهب وفي (ح) قول شاذ لمالك: إن التغييب في الدبر لايوجب غسلا حيث

⁽١) أى أنزل أو لم ينزل. وقد قيل إن مغيب الحشفة عثابة التقاء المتانين. وقد اختلف الصحابة وضى الله عهم فى سبب إبجاب الطهر من الوطه : فهم من رأى الطهر واجباً فى التقاء الحتانين أنزل أو لم ينزل ، قال ابن رشد : وعليه أكثر فقهاء الأمصار ومالك وأصحابه والشافعي وأصحابه وجماعة من أهل الظاهر . ودهب قوم إلى أن إبجاب الطهر مع الإنزال فقط . وسبب الخلاف ما روى عنه صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة قال : « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب النسل » أخرجه البخارى وسلم فى الطهارة وأبوداود والنسائي وابن ماجة . وفي الموطآ نحوه بروايات عن عائشة رضى الله عنها وعبد الله بن عمر . وروى أن رجلا من الأنصار سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل ؟ فقال زيد : يفت سل . فقيل له : إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل ؟ فقال له زيد بن ثابت إن : أبي بن كعب : فزع عن ذلك قبل أن يموت . قال العيني في عمدة القارى : « وبن رأى أنه لاغسل في الإيلاج في الفرج إن ليس عليه غير الوضوه أخرجه سلم وغيره . و روى مثله مرفوعاً عن أبي سعيد . وأخرج العيني طائفة في ليس عليه غير الوضوه أخرجه مسلم وغيره . و روى مثله مرفوعاً عن أبي سعيد . وأخرج العيني طائفة في معناه عن كثيرين . قال العيني بنسخ هذه الأحاديث وأنه قد جاء ما يدل على النسخ صريحاً عن سهل بن سعد أن كعب بن أبي أخبره أن رسول القصل الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة الناس في أول الإسلام صعدان كعب بن أبي أخبره أن رسول القصل الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة الناس في أول الإسلام صعدان كعب بن أبي أخبره أن رسول القصل الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة الناس في أول الإسلام صعدان كعب بن أبي أخبره أن رسول القصل الله عليه وسلم إنما جعل ذلك رخصة الناس في أول الإسلام عسه النه كوري التوسل القد علي النسخ صريحاً عن البلام على النسخ صريحاً عن سهل بن

المطيق بهيمة أو ميتاً .

(وعلى ذي الفرّ على أن بكلّغ) : أى ويجب الغسل على صاحب الفرج المغيب فيه إن كان بالغاً . وهذا القيد معلوم من قوله : (المكلف) . ذكره لزيادة الإيضاح فلا يجب الغسل على غير المكلف ، ولا بتغييب الحشفة في غير فرج كالآليتين

والفخذين ، ولا في فرج غير مطيق .

(ونُدب لَمُمور الصّلاة ؛ كصغيرة وطئيها بالغ) : أى ويندب الغسل لذكر مأمور بالصلاة وطئ مطيقاً ، كما يندب لمطيقة وطئها بالغ و إلا فلا .

لا إنزال، وللشافعية: أنه لا ينقض الوضوء و إن أوجب الغسل فإذا كان متوضئاً وغيب الحشفة في الدبر ولم ينزل وغسل ماعدا أعضاء الوضوء أجزأه. (انهى من حاشية الأصل). ومحل كونه لا ينقض الوضوء عندهم حيث كان المغيب في دبره ذكراً أو أنثى محرماً.

قوله : [أو ميتاً] : أى ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه لعدم التكليف . قوله : [غير مطيق] : أى سواء كان آدميًّا أو غيره .

قوله: [لمأمور الصلاة]: أى وإن لم يراهق. فلا مفهوم لقول خليل: مراهق. في المواق عن ابن بشير: إذا عدم البلوغ في الواطئ أو الموطوعة، فقتضى المذهب لاغسل. ويؤمران به على جهة الندب (انهي)، وقال أشهب وابن سحنون: يجب عليه وعليه فلوصليا بدونه فقال أشهب: يعيدان. وقال ابن سحنون: يعيدان بقرب ذلك لا أبدأ . قال سند: وهو حسن، وعليه يحمل قول أشهب والمراد بالقرب: كاليوم، كما في (ر). والمراد بوجوب الغسل عليهما: عدم صحة الصلاة بدونه لتوقفها عليه كالوضوء، لاترتب الإثم على الترك. (انهي من حاشية الأصل). فعلى الندب الذي هو مشهور المذهب؛ لو جامع وهو متوضى وصلى بغير غسل فصلاته صحيحة . غاية ما فيه الكراهة. ولذلك يقولون: جماع الصبي لا ينقض وضوءه .

قوله : [وطيُّ مطيقاً]: كان المُوطوء بالغاُّ أو غير بالغ .

قوله: [و إلا فلا]: هذا هو المعتمد. والحاصل أن الصور آربع الأن الواطئ والموطوء بالغان أو بالغ وصغيرة أو صغير و بالغة أو صغيران. فالأولى: يجب فيها الغسل عليهما اتفاقا . وفى الثانية : يجب الغسل على الواطئ و يندب للموطوءة حيث كانت مأمورة

⁼ لقلة الثبات ثم أمرفا بالنسل ولهى عن ذلك » أخرجه ابن ماجة والترمذى وقال : حسن صحيح ، وأبوداود ، وقال ابن عبد البر وهو حديث صحيح . ولم يفصل الإمام البخارى فى ذلك و إنما قال فى آخر باب الغسل : «قال أبو عبد الله (أى البخارى) : الغسل أحوط ، وذلك الأخير ؟ (أى حديث يتوضأ فقط) إنما بنينا لاختلافهم » . يعنى كان يفضل أن يقتصر على حديث : «إذا جلس بين شعبها » لأن الغسل أحوط ولكنه اضطر لذكر ذاك الأخير بياناً لاختلاف الصحابة فى هذه المسألة .

- (و بحيض ونفاس ولوبلا دم ، لاباستحاضة . ونُد بلانقطاعه) : الموجب الثالث والرابع للغسل: الحيض ولو دفعة . والنفاس ولو خرج الولد بلا دم أصلا. ولا يجب مخروج دم الاستحاضة ، لكن يندب إذا انقطع .
- (وفرائضُه ': نية 'فرض الغُسل، أو رفع الحدث ، أو استباحة ممنوع ، بأول مفعول) : فرائض الغسل خمسة : الأولى : النية عند أول مفعول (١) ابتدأ بفرجه أو غيره بأن ينوى بقلبه أداء فرض الغسل ، أو ينوى رفع الحدث الأكبر أو رفع الجنابة ، أو ينوى استباحة ما منعه الحدث الأكبر أو رفع الجدال الأكبر أو استباحة الصلاة مثلا .
- . (وموالاة "كالوضوء وتعميم طاهر الجسد بالماء): الفريضة الثانية: الموالاة إن ذكر وقدر ، كالموالاة في الوضوء . فإن فرّ ق عامداً بطل إن طال ،

بالصلاة . وفي الثالثة : يندب الراطئ دون موطوءته ما لم تنزل . وكذا في الرابعة .

قوله: [وبحيض]: أى بوجود حيض ، فالموجب للغسل وجوده لا انقطاعه وإنما هو شرط في صحته كما قال الأصل. وما قيل في الحيض يقال في النفاس. قوله: [ولو بلادم]: هذا هو المستحسن عند ابن عبد السلام وخليل من روايتين عن مالك وهو الأقوى ذكره شيخنا في مجموعه.

قوله: [لكن يندب إذا انقطع]: أى لأجل النظافة وتطييب النفس، كما يندب غسل المعفوات إذا تفاحشت لذلك، والاستحاضة من جملها. وأما قول بعضهم: لاحتمال أن يكون خالط الاستحاضة حيض وهي لاتشعر، ففيه نظر ؟ لأنه يقتضي وجوب الغسل لاندبه لوجود الشك في الجنابة.

قوله: [بأن ينوى إلخ]: ولايضر إخراج بعض المستباح، بأن يقول: نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا. ولا نسيان موجب، بخلاف إخراجه الحدث، كأن يقول: نويت الغسل من الجماع لا من خروج المنى، والحال أن ما أخرجه قد حصل منه وإلا فلا شيء عليه. أو ينوى مطلق الطهارة المتحققة في الواجبة والمندوبة أو في المندوبة فقط، فإنه يضر.

قوله: [كالوضوء] إلخ: التشبيه في الصفة والحكم معاً. قوله: [عامداً]: أي مختاراً.

⁽١) اختلفوا فى اشراط النية فى هذه الطهارة ، قال ابن رشد : فى بداية المجبّهد ذهب مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور وداود وأصحابه إلى أن النية من شروطها وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثورى إلى أنها تجزئ بغير نية .

وإلا بني على ما فعل بنية .

م الفريضة الثالثة : تعميم ظاهر الجسد بالماء ، بأن ينغمس فيه أو يصبه على جسده بيده أو غيرها .

* (ود َلك ٌ ولو بعد صبِّهو إن ُ بخرقة ، فإن تعذ َّر سقط َ ، ولا استنابة) : الفريضة الرابعة . الدلك وهو هنا إمرار العضو على ظاهر الحسد (١) بدأ أو رجلا فيكفى دلك الرجل بالأخرى . و يكنى الدلك بظاهر الكف و بالساعد والعضد ، بل يكنى بالحرقة عند

قوله : [و إلا بني بنية] : أي حيث فرق ناسياً وأما لو فرق عاجزاً فيبني لنية لاستصحابها . وما تقدم في الوضوء يأتى هنا .

والحاصل أن قوله: [فإن فرق عامداً] إلى آخره: ماقيل إلامنطوقه صورة واحدة. ومفهومه بعدها خمس صور: وهي ما إذا فرق ناسياً، أو عاجزاً، أطال أم لا، أو عامداً مختاراً ولم يطل. والكل يبنى فيها بغير تجديد نية، إلا إذا فرق ناسياً وطال. فقول الشارح: (بنى بنية) كلام مجمل وقد علمت أنه محمول على الناسي في حالة الطول. قوله: [أو غيرها]: كتلقيه من المطر وتمريغه في الزرع وعليه فدى كثير

قوله : [أو غيرها] : كتلقيه من المطر وتمريغه فى الزرع وعليه ندى كثير حتى عمه الماء .

قوله: [ودلك]: هو داخل في مفهوم الغسل لأنه صب الماء على العضو مع دلك كما تقدم في الوضوء ، وحبنئذ فيغي عنه اسم الغسل لكنه ذكره لارد على من يقول: إنه واجب لإيصال الماء البشرة، فنص على أنه واجب لنفسه فيعيد تاركه أبداً ولو تحقق وصول الماء البشرة . وهذا هو المشهور في المذهب . واختار الأجهوري القول الثاني لقوة مدركه . ولكن الحق أنه ، وإن كان قوى المدرك ، فهو ضعيف في المذهب .

قوله: [ولو بعد صبه]: خلافاً للقابسي في اشتراط المقارنة لصب الماء. فإذا انغمس في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن جسده إلا أنه مبتل، فيكفي الدلك في هذه الحالة على الأول لاعلى الثاني.

قوله : [وهو هنا] : يحترز عن الوضوء. فإنه على مشهور المذهب المراد مها باطن الكف، وتقدم نقل (بن)عن المسناوى أنه كالغسل يكني فيه أيّ عضو

⁽١) قال ابن رشد : اختلف العلماء في اشتراط إمرار اليد على جميع الحمد في هده الطهارة فأكثر العلماء على أن إفاضة الماء كافية في ذلك وأن مالكاً وجل أصحابه وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه إن فات المتطهر موضع واحد من جمده لم بمر بيده عليه لا يكمل طهره . وكذلك اختلف الرأى في الفور والترتيب على ما هو موضح با لمذاهب .

القدرة باليد على الراجح بأن يمسك طرفيها بيديه، وبدلك بوسطها أو بحبل كذلك. ويكنى ولو بعد صب الماء وانفصاله عن الجسد ما لم يجف . فإن تعذر الدلك سقط. ويكنى تعميم الجسد بالماء كما في سائر الفرائض، إذ لايكلف الله نفساً إلا وسعها، خلافاً لمن يقول: يجب استنابة من يدلكه من زوجة أو أمة، أو يتدلك بحائط إن كانت ملكاً له، أو أذن له مالكها في ذلك وكان الدلك بها لايؤذيه. فإنه ضعيف ، وإن مشي عليه الشيخ .

(وتخليل شعر وأصابع رجليه): الفريضة الحامسة: تخليل شعره (١) ولوكشيفاً سواء

فلا فرق بيهما على هذا القول.

قوله: [على الراجح]: أى خلافاً لما نقله بهرام نحن سحنون من عدم الكفاية بخرقة مع القدرة باليد، وعليه اقتصر (عب). ورد شيخنا ذلك. واعتمد الكفاية تبعاً لشيخه الصغير. (انتهى من حاشية الأصل).

قوله: [ويكنى ولو بعد صب الماء] إلخ : إنما قدر الشارح ذلك ــ قبل المبالغة ــ لأن ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لأن ظاهره الدلك، والدلك واجب. هذا إذا كان مقارنا لصب الماء ، بل ولو بعد صبه خلافاً لمن يقول بعد الصب ليس بواجب . وننى الوجوب يجامع الآخر ، مع أن المردود عليه يقول بعدمه .

قوله : [ما لم يجفّ]]: و إلا فلا يجزئ اتفاقاً .

قوله: [فإن تعذر الدلك] إلخ: أى إذا تعذر الدلك بما ذكر من اليد والحرقة سقط، ويكفى تعميم جسده بالماء. بل قال ابن حبيب: متى تعذر باليد ط، ولا يجب بالحرقة ولا الاستنابة، ورجحه ابن رشد فيكون هو المعتمد (انتهى لأصل).

قوله : [خلافاً لمن يقول] إلخ : أى وهو سحنون وتبعه خليل وذكر ابن سار ما يفيد ضعفه .

قوله: [ولو كثيفاً]: أى هذا إن كان خفيفاً ،بل إن كان كثيفاً على الأشهر. وقيل: يندب تخليل الكثيف فقط. وقيل: يندب تخليل الكثيف فقط. وقيل تخليله مباح وهذا الخلاف في اللحية فقط. وأما غيرها فتخليله واجب اتفاقاً ، خفيفاً أو كثيفاً . قاله في حاشية الأصل

⁽۱) ترجّمه الإمام البخارى فى كتاب الفسل بقوله : «باب تخليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه » وفيه عن عائشة قالت : « . . ثم مخلل بيده شعره حتى إذا ظن أنه أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات » وقد أخرج نحوه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة .

كان شعر رأس أو غيره. ومعنى تخليله: أن يضمه ويعركه عند صب الماء حنى يصل إلى البشرة فلا يجب إدخال أصابعه تحته ويعرك بها البشرة. وكذا يجب تخليل أصابع الرجلين هنا فأولى البدين . وتقدم فى الوضوء أنه يندب تخليل أصابع رجليه و يجب تخليل أصابع البدين .

د (لان قض مضفوره ، إلا إذا اشتداً ، أو بخيوط كثيرة) : أى لا بجب على المعتسل نقض مضفور شعره ما لم يُشتد الضفر حتى يمنع وصول الماء إلى البشرة ، أو يضفر بخيوط كثيرة تمنع وصول الماء إلى البشرة أو إلى باطن الشعر .

تبعاً ا (ب*ن*) .

قوله: [وأصابع رجليه]: أى أنه لا يتم تعميم الجسد إلا بذلك، كالتكاميش التي تكون في الجسد ؛ فلا بد من إيصال الماء إليها .

قوله: [حتى يصل إلى البشرة]: وهذا واجب وإن كانت عروساً نزين شعرها، وفي (بن): وغيرهأن العروس التي تزين شعرها ليس عليها غسل رأسها لما في ذلك من إتلاف المال ويكفيها المسح عليه. وفي (ح) عند قول خليل في الوضوء «ولا ينقض ضفره أي رجل أو امرأة»: أنها تتيمم إذا كان الطيب في جسدها كله لأن إزالته من إضاعة المال.

قوله : [و يجب تحليل إلخ] : وتقدم الفرق بينهما .

قوله: [لانقض مضفوره إلخ]: تقدم تفصيله في الوضوء نظماً ونثراً قوله: [مضفورشعره]: والرجل والمرأة في ذلك وفي جواز الضفر سواء، إن لم يكن على طريقة ضفر النساء في الزينة والتشبه بهن، فلا أظن أحداً يقول بجوازه، قاله في الأصل، وقال أيضاً: وكذا لا يجب عليه نقض الخاتم ولا تحريكه ولو ضيقاً على المعتمد (اه.) والمراد به الخاتم المأذون في لبسه و إلا وجب نزعه إن كان ضيقا كما تقدم في الوضوء.

قوله: [أو إلى باطن الشعر]: هذا التفصيل الذي قاله الشارح هو مشهور المذهب، وتقدم لنا في مبحث الوضوء أنه ينفع النساء كثيرات الضفائر في الغسل مذهب السادة الحنفية لأن الشرط عندهم وصول الماء لأصول الشعر ولا يلزم تعميمه ولا إدخال الماء في باطنه بالنسبة للنساء. وأما الرجال فلابد من تعميم ظاهره وباطنه

- (وإن شك عبر مستنكح (١) في محل عسله): إذا شك غير المستنكح في محل من بدنه هل أصابه الماء، وجب عليه عسله بصب الماء عليه ودلكه . وأما المستنكح وهو الذي يعتريه الشك كثيراً _ فالواجب عليه الإعراض عنه ، إذ تتبع الوسواس يفسد الدين من أصله، نعوذ بالله منه .
- * (ووجب تعهد المغابن (٢): من شقرق وأسرَّة وسُرَّة ورفع و إبط): بجب على المغتسل أن يتعهد مغابنه أى المحلات التي ينبو عنها الماء كالشقوق الَّي في البدن والأسرة أى التكاميش والسرة والرفغين (١) والإبطين وكل ما غار من البدن ، بأن يصب عليه الماء ويدلكه إن أمكن، وإلا اكتنى بصب الماء.
- . (وسنتَنه ُ: غسل يديه أولا، ومضمضة، واستنشاق، واستنثار، ومسح صُماخ): أَى سننه خمسة: غسل يديه أولا إلى كوعيه، والمضمضة، والاستنشاق، والاستنثار كما تقدم في الوضوء، ومسح صماخ الأذنين بضم الصاد المهملة _

لأن لم مندوحة عن ذلك بحلقه هذا هو المأخوذ من الدر المحتار .

قُوله : [و إن شك] إلخ : أي فلابد من تعميم الجسد تحقيقاً. ويكفي غلبة الظن على المعتمد لغير المستنكح .

قوله : [وجب عليه] : أَى ولا يبرأ إلا بيقين أو غلبة ظن .

قوله: [أولا]: أى قبل إدخالهما فى الإناء بشرط أن يكون الماء قليلا وأمكن الإفراغ ، وأن يكون غير جار ، فإن كان كثيراً أو جارياً أولم يمكن الإفراغ منه ، كالحوض الصغير أدخلهما فيه إن كانتا نظيفتين ، أو غير نظيفتين ولم يتغير الماء بإدخالهما ، وإلا تحيل على غسلهما خارجه إن أمكن وإلا تركه وتبهم إن لم يجد غيره لأنه كعادم الماء .

قوله: [كما تقدم في الوضوء]: ويأتى هنا الخلاف: هل التثليث من تمام السنة ؟ أو الثانية والثائة مستحب ؟ وهو الراجح. ويأتى هنا توقف السنة على غسل المدين قبل إدخالهما في الإناء، إن أمكن الإفراغ إلى آخر الشروط التي ذكرت. وقيل: الأولية قبل إزالة الأذي، وإن كان المعتمد الأول. واعلم أن جعل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح صهاخ الأذنين من سنن الغسل، إنما هو حيث لم يفعل قبله الوضوء المستحب، فإن فعله قبله كانت هذه الأشياء من سنن الوضوء لا الغسل

⁽١) المستنكح : هو من يراوده الشك والوسوسة غالباً .

⁽٢) الوفغين : قلنا هما ما يتلبسان بالوسخ والدق من ثنيات الجسم .

أى ثقبيهما، ولايبالغ فإنه يضر السمع ، وأما ظاهرهما وباطنهما فمن ظاهر الحسد يجب غسله كما سيأتي .

• (وفضائلُه: ما مرّ فى الوضوء. وبدء بإزالة الأذى ، فذا كيرُه، ثم أعضاء وضوئه مرّة، وتخليلُ أصول شعر رأسه، وتثليثه يعمنُه بكلغرفة ، وأعلاه، وميامنه): أى أن فضائل الغسل أصول شعر رأسه، ماتقدم فى الوضوء؛ من قولُه: موضع طاهر، واستقبال وتسمية، وتقليل ماء بلا حد كالغسل . ويندب فى الغسل بدء بإزالة الأذى: أى النجاسة، سواء كانت فى فرجه أو فى غيره. ثم يشرع فى الغسل فيبدأ بعد غسل يديه إلى كوعيه وإزالة ما عليه من النجاسة إن كانت بغسل مذاكيره أى الفرج والأنثيين والدبر. وعبر عنها بالمذاكير تبركا بالحديث الوارد فى صفة غسله صلى الله عليه وسلم (١) .

كما يفيده كلام الشيخ أحمد الزرقاني. ولكن الحق أن هذا الوضوء الذي يأتى به وضوء صورة ، وفي المعنى قطعة من الغسل. وحينئذ فيصح إضافة السن لكل مهما عند إتيانه بالوضوء، وعند عدم الإتيان به تكون مضافة للغسل. (اه من حاشية الأصل).

قوله : [أى ثقبيهما] : أى فالسنة هنا مغايرة للسنة فى الوضوء لأنها مسح ظاهرهما وباطنهما وصهاخهما والسنة هنا مسح الثقب الذى هو الصهاخ .

قوله: [بإزالة الأذى] إلخ: أى ولا يكون مس فرجه لإزاله الأذى ناقضاً لغسل يديه أولا لما تقدم من أن المعتمد غسلهما قبل إدخالهما في الإناء، فلا يعيد غسلهما بعد إزالة الأذى . خلافاً لمن يقول بإعادة الغسل.

قوله : [و إزالة ما عليه] : إشارة إلى أن إزالة الأذى متأخرة عن غسل اليدين .

قوله : [تبركاً بالحديث] : أى لكون هذه العبارة وقعت في لفظ الحديث .

⁽۱) عن ابن عباس قال: قالت ميمونة: «وضعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرخ على يديه فغسلهما مرتين مرتين أو ثلاثا ، ثم أفرغ بيمينه على شهاله مغسل مذاكيره ثم دلك يده فى الأرض ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه وبديه وغسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على حسده ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه ». وأورد البخارى أحاديث أخرى فى كيفية غسله صلى الله عليه وسلم .

* وحاصل كيفية الغسل المندوبة: أن يبدأ بغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً كالوضوء بنية السنية، ثم يغسل ما بجسمه من أذى ، وينوى فرض الغسل أو رفع الحدث الأكبر ، فيبدأ بغسل فرجه وأنثييه ورفغيه وديره وما بين أليتيه مرة فقط ، ثم يتمضمض ويستنشق ويستنثر ، ثم يغسل وجهه إلى تمام الوضوء مرة مرة ، ثم يخلل أصول شعر رأسه لتنسد المسام خوفاً من أذية الماء إذا صب على الرأس، ثم يغسل رأسه ثلاثاً يعم رأسه في كل مرة . ثم يغسل رقبته ثم منكبيه إلى المرفق ثم يفيض الماء على شقه الأيمن إلى الكعب ثم الأيسر كذلك . ولايلزم تقديم

قوله : [المندوبة] : أي الكاملة التي اجمعت الفرائض والسن والفضائل .

قوله : [بنية السنية] : أي للوضوء الصوري أو للغسل .

قوله : [ما بجسمه] : فرجاً أو غيره بدليل تعريفه .

قوله : [و ينوى] : أى عند البدء بغسل فرجه .

قوله: [إلى تمام الوضوء مرة مرة]: تبع الشارح خليلا موافقة لما ذكره عياض عن بعض شيوخه من أنه لافضيلة في تكراره ، واقتصر عليه في التوضيح أيضاً قال (ر): ويرد عليه ما ذكره الحافظ ابن حجر في فتح البارى ، من أنه قد ورد من طرق صحيحة أخرجها النسائي والبيهتي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه: « ثم تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثاً »(اه.) فإذا علمت ظريقتان أيضا : التثليث وعدمه وتقديم الرجلين قبل غسل الرأس أو تأخيرهما بعد عمام الغسل . فاختار شارحنا تبعاً لحليل التقديم وكون الغسل مرة مرة .

قوله : [لتنسد المسام] : أى فنى التخليل فائدة طبية؛ وهي سد المسام لمنع الضرر عن الرأس ، وفائدة شرعية وهي عدم الإسراف في الماء .

قوله : [ثم يغسل رأسه ثلاثا] : أى فالتثليث فى الرأس وغسل اليدين للكوعين مندوب باتفاق أهل المذهب ، بخلاف باقى أعضاء الوضوء ففيها الحلاف .

قوله : [إلى الكعب] : ما ذكره هو الذي اختاره الشيخ أحمد الزرقاني وزروق . وفي (ح): ظواهر النصوص تقتضي أن الأعلى يقدم بميامنه ومياسره على

الأسافل على الأعالى لأن الشق كله بمنزلة عضو واحد ، خلافاً لمن قال: يغسل الشق الأيمن إلى الركبة ثم الأيسر كذلك ، ثم يغسل من ركبته اليمنى إلى كعبها ثم اليسرى كذلك قال لئلايلزم تقديم الأسافل على الأعالى ، ولم يدر أن الشق كله بمنزلة عضو واحد ، ولم تنقل هذه الصفة في اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم. ثم إذا غسل الشق الأيمن أو الأيسر ، يغسله بطناً وظهراً . فإن شك في محل ولم يكن مستنكحاً وجب غسله و إلا فلا .

. (ويُجزِئُ عن الوضوء وإنْ تبينَّ عدمُ جنابته ، مالم يحصُلُ ناقض بعده وقبل مام المخصُل ناقض بعده وقبل ممام الغصل): يعنى أن الغسل على الصفة المتقدمة أو على غيرها، يجزئ عن الوضوء ولو لم يستحضر رفع الحدث الأصغر 4 لأنه يلزم من رفع الأكبر رفع الأصغر

الأسفل بميامنه ومياسره، لا أن ميامن كل من الأعلى والأسفل مقدمة على مياسر كل . بل هذا صريح عبارة ابن جماعة وبه قرر ابن عاشر . وهذه هي الطريقة الثانية التي رد عليها الشارح .

قوله : [فإن شك] إلخ : هذا مكرر معقوله سابقاً: [و إن شك غير مستنكح في محل غسله] ، و إنما كرره لأجل تمام الكيفية .

قوله: [ويجزئ] إلخ: ظاهر هذه العبارة أن غسل الجنابة يجزئ عن الموضوء. والأولى الوضوء بعد الغسل، لأن أكثر ما يستعمل العلماء هذه العبارة أعلى الإجزاء في الإجزاء المجرد عن الكمال، وفيه نظر. فقد قال ابن عبدالسلام: لاخلاف في المذهب في علمت أنه لافضل في الوضوء بعد الغسل. وأجيب: بأن المراد بالإجزاء بالنظر للأولوية؛ أي أنه يجزئه ذلك الغسل إذا ترك الوضوء ابتداء مع مخالفة الأولى، وليس المراد أنه يطالب بالوضوء بعد الغسل كما فهم المعترض وهذا الاعتراض والحواب واردان على خليل، وقد تبعه المصنف.

[لأنه يلزم من رفع الأكبر] إلخ : يؤخذ من هذا أن الغسل واجب أصلى لكونه عليه جنابة ولو بحسب اعتقاده ، وأما لو كان غير واجب كغسل الجمعة والعيدين ولو نذرهما لا يجزئ عن الوضوء. ولا بد من الوضوء إذا أراد الصلاة ، مثال رفع الأكبر الذي يجزئ عن الأصغر ، كما لو انغمس في الماء ونوى بذلك رفع الأكبر ، ولم يستحضر الأصغر ؛ جاز له أن يصلى به . ونص ابن بشير : والغسل يجزئ عن

كعكسه فى محل الوضوء كما يأتى، ولو تبين له أنه لم يكن عليه جنابة . فيصلى بذلك الغسل ما لم يحصل ناقض للوضوء من حدث كريح ، أو سبب كمس ذكر بعده — أى بعد تمام الوضوء — أو بعضه وقبل تمام الغسل . فإن حصل ناقض أعاد مافعله من الوضوء مرة مرة بنية الوضوء ، وهو معنى قوله :

(و إلا أعاده مرَّة مرَّة بنيَّته): أي الوضوء . وأما حصوله بعد تمام الغسل فإنه يعيده بنيته اتفاقاً مع التثليث على ما تقدم .

(والوضوء عن محلّه ولو ناسياً بلخنابته): أى و يجزى الوضوء عن محل الوضوء ؟ يعنى أن من توضأ بنية رفع الحدث الأصغر ثم تمم الغسل بنية رفع الأكبر أو بنية الغسل، فإنه يجزته غسل محل الوضوء عن غسله في الغسل، فلا يعيد غسل أعضاء الوضوء في غسله، ولو كان ناسياً أن عليه جنابة حال وضوئه. فإذا تذكر ولو بعد

الوضوء؛ فلو اغتسل ولم يبدأ بالوضوء ولاختم به لأجزأه غسله عن الوضوء لاشماله عليه . هذا إن لم يحدث بعد غسل شيء من أعضاء الوضوء بأن لم يحدث أصلا أو أحدث قبل غسل شيء من أعضاء الوضوء . وأما إن أحدث بعد غسل شيء من أعضاء الوضوء . وأما إن أحدث بعد غسل شيء منه، فإن أحدث بعد تمام وضوئه وغسله فهو كمحدث يلزمه أن يجدد وضوءه بنية اتفاقاً . وإن أحدث في أثناء غسله فهذا إن لم يرجع فيغسل ما غسل من أعضاء وضوئه قبل حدثه — فإنه لا تجزئه صلاته. وهل يفتقر هذا في غسل ماتقدم من أعضاء وضوئه لنية، أو تجزئه نية الغسل عن ذلك ؟ فيه قولان للمتأخرين . فقال ابن أبي زيد: يفتقر إلى نية وقال القابسي : لايفتقر إلى نية ن

قوله : [بنيته أى الوضوء] : أى على طريقة ابن أبى زيد وأما على قول القابسي فلا يفتقر لها .

قوله : [اتفاقا] : أى من ابن أبى زيد والقابسي وغيرهما من أهل المذهب .

قوله: [والوضوء عن محله]: هذه المسألة عكس المسألة المتقدمة، وهي التي وعد بها. لأن المتقدمة أجزأ فيها غسل الوضوء على بعض غسل الجنابة .

قوله: [ولو كان ناسياً] إلخ: دفع به ما يتوهم أن نية الأصغر لاتنوب عن الأكبر. طول ـ فإنه يبنى بنية على ما غسله من أعضاء الوضوء إذا لم يطل ما بين تذكره وبين الشروع فى الإتمام .

* (ولو نوى الجنابة ونفلا أو نيابة عن النفل، حَصَلا): يعنى أن من كان عليه جنابة فاغتسل بنية رفع الجنابة وغسل الجمعة أو غسل العيد، حصلا معاً. وكذا إذا نوى نيابة غسل الجنابة عن غسل النفل. بخلاف ما لو نوى نيابة النفل عن الجنابة فلا تكبى عن واحد مهما. وقولنا: (ونفلا) أشمل من قوله: « والجمعة » لأنه يشمل الاغتسالات المسنونة: كالجمعة وغسل الإحرام، والمندوبة: كالعيدين والغسل للخول مكة.

• (ونُدب الحنب وضوء لنوم (١) لا تيم مولا ينتقض إلا بجماع): أي يندب المجنب

قوله : [إذا لم يطل] إلخ : أى وأما طوله قبل التذكر فلا يضر ما دام لم تنتقض طهارته .

قوله : [ولو نوى الجنابة] إلخ : ترك المصنف ما إذا جمع بين واجبين في نية واحدة لعلمه مما تقدم ، ولأن الأسباب إذا تعدد موجبها ناب موجب أحدها عن الآخر .

قوله: [حصلا معاً]: أى حصل المقصود من الواجب والنفل. ويؤخذ من هذه المسألة صحة صوم عاشو راء للفضيلة والقضاء، ومال إليه ابن عرفة ويؤخذ منه أيضاً أن من كبر تكبيرة واحدة ناوياً بها الإحرام والركوع، فإنها تجزئه. وأن من سلم تسليمة واحدة ناوياً بها الفرض والرد فإنها تجزئه، وبه قال ابن رشد. (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [وضوء لنوم] : في (عب) : مثله الحائض بعد انقطاع الدم لا قبله وهذا على أن العلة رجاء نشاطه للغسل .

قوله: [لا تيمم] : أي بناء على أن العلة النشاط ، وقيل يتيمم عند عدم الماء

⁽١) روى البخارى في صحيحه ومالك في الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال : «ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم : توضأ واغسل ذكرك ثم ثم » . وفيه عن محافشة أيضاً رواه البخارى ومالك في الموطأ والبهق . ولم يأت الشارح في هذا الفصل بقسل مستحب إلا للجنب قبل أن ينام . وإنما هناك أغسال مسنوفة أو مستحبة ، كالفسل للإحرام أو لدخول مكة ، وكذا غسل الحممة ، ويجب على الكافر إذا أسلم أن يغسل رواه البخارى في كتاب الصلاة بباب « الاغتسال إذا أسلم » وفيه حديث أبي هريرة أنه لما أسلم ثمامة بن أثال الحنق « انطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إلهإلا الله وأن محمداً رسول الله » قال الخافظ ابن حجر في الفتح : لأن الكافر جنب غالباً والحنب عنوع من المسجد إلا لضرورة، فلما أسلم لم تبق ضرورة البثه في المسجد جناً فاغتسل .

إذا أراد النوم ليلا أو نهاراً أن يتوضأ وضوءاً كاملا كوضوء الصلاة . كما يندب لغيره لكن وضوء غيره فإنه ينقضه كل لغيره لكن وضوء الجنب لايبطله إلاالجماع ، بخلاف وضوءغيره فإنه ينقضه كل ناقض ثما تقدم ولك أن تقول ملخزاً : ما وضوء لاينقضه بول ولاغائط ؟ فإذا لم يجد الجنب ماء عند إرادة النوم فلا يندب له التيمم .

. (وتمنعُ موانعُ الأصغر وقراءة إلااليسير لتعوُّذ أو رقيبا أو استدلال ، ودخولُ مسجد ولو مجتازاً): أى أن الجنابة من جماع أوحيض أو تفاس تمنع موانع الحدث الأصغر ، من صلاة وطواف ومس مصحف أو جزئه على ما تقدم. وتمنع أيضاً قراءة

بناء على أن العلة الطهارة ، وأما وضوء الجنب للأكل فلم يستمر عليه عمل عند المالكية ، وإن قال به بعض من أهل العلم كما فى الموطأ . (اه . من حاشية شيخنا على مجموعه) .

قوله: [كوضوء الصلاة]: أى فلابد فيه من الاستبراء من المنى وغيره خلافاً لما يتوهم من قولم: لاينتقض إلا بجماع، أنه لايتوقف على استبراء. وعدم نقضه بذلك لا ينافى وجوب الاستبراء ابتداء لأنه من شروط كل وضوء شرعى.

قوله : [ملغزاً] : أنشد الحرشي في كبيره نقلا عن التتائي :

و إن سألت: وضوءاً ليس يبطله إلا الجماع؟ وضوء النوم للجنب

تنبيه: يندب للجنب أيضاً غسل فرجه إذا أراد العود للجماع (١) كانت التي جامعها أو غيرها لما فيه من إزالة النجاسة ، وتقوية العضو . وقيل إن كانت الموطوءة أخرى وجب الغسل لئلا يؤذيها بنجاسة غيرها ، ويندب للأنثى الغسل كما ذكره ابن فجلة ، ورده (عب) بأنه يرخى محلها ، قال شيخنا في حاشية مجموعه : ولعل الأظهر كلام ابن فجلة خصوصاً بفور الجماع وتنشفه . قوله : [وقراءة] : أى ويزاد في المنع القراءة ولو بغير مصحف ولو لمعلم ومتعلم .

⁽۱) روى فى الموطأ أن مالكاً سئل «عن رجل له نسوة وجوارى ، هل يعلوهن جميعاً قبل أن يغتسل ؟ فقال : لا بأس أن يصيب الرجل جاريتيه قبل أن يغتسل فأما النساء الحرائر فيكره أن يصيب الرجل المرأة الحرة فى يوم الأخرى ، فأما أن يصيب الحارية ثم يصيب الأخرى وهو جنب فلا بأس بذلك » . وفى البخارى باب فى كتاب الغسل عنوافه : « إذا جامع ثم عاد ومن دار على نسائه فى غسل واحد » . وأخرج فيه أحاديث يفهم مبا – ضمناً – أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغمله وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح : إن الغسل بيهما لا يجب ويدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والنسائى عن أبى رافع أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه يغتسل عند هذه وعند هذه ، قال : فقلت يا رسول الله ؟ ألا تجمله عسلا واحداً ؟ قال : هذا أزكى وأطهر . وفى ملومو بيهم روى ابن حجر عن عائشة قالت : «كان النبي صلى الله عليه وسلم بجامع ثم يعود ولا يتوضأ » . رواه الطحارى .

القرآن، إلا الحائض والنفساء كما يأتى فى الحيض. ويستثنى من منع القراءة اليسير لأجل تعود عند نوم أو خوف من إنس أوجن، فيجوز. والمراد باليسبر: ما الشأن أن يتعود به كآية الكرسى والإخلاص والمعودتين، أو لأجل رقيا للنفس أو الغير من ألم أو عين، أو لأجل استدلال على حكم نحو: [وأحل الله البيع وحرم الربا] (1). وتمنع أيضاً دخول المسجد سواء كان جامعاً أم لا، ولو كان الداخل مجتازاً أى مارا فيه من باب لباب آخر فيحرم عليه (٢).

وليمسَن فرضه التيمم دخوله به): أى يجوز للجنب الذى فرضه التيمم للرض أو لسفر وعدم الماء لله أن يدخاه بالتيمم للصلاة ويبيت فيه إن اضطر لذلك. وكذا صحيح حاضر اضطر للدخول فيه ولم يجد خارجه ماء.

قوله: [كآية الكرسى] إلخ: بل ظاهر كلامهم أن له قراءة: قل أوحى، وفي (ح) عن الذخيرة لايتعوذ بنحو (كذبتقوم لوط) (٣) وتبعه الأجهورى وغيره، ونوقش، بأن القرآن كله حصن وشفاء وليس من القراءة مرور القلب بل حركة اللسان.

قوله : [ولو كان الداخل مجتازاً] : ردًّا على الشافعية القائلين بجواز الدخول المجتاز .

قوله: [ولم يجد خارجه ماء]: أى وكان الماء داخله أو الدراهم التى يحصله بها داخله . ولو احتلم فيه هل يتيمم لخروجه منه أولا ؟ وهو الأقوى كما فى (ح) لما فيه من طول المكث والإسراع بالخروج أولى ، ولأنه صلى الله عليه

⁽١) سورة البقرة آية ٢٦٥.

⁽٢) اختلف الرأى فيم تبيحه هذه الطهارة، فن مس الحنب المصحف قال قوم بإجازته. وذهب المحموف قال قوم بإجازته. وذهب المحمهور إلى منعه لحلافهم فى تفسير « لا يمسه إلا المطهرون » رهل هم البشر أم الملائكة . كما اختلفوا فى قراءة الحنب القرآن على ثلاثة : أو بجوز ولا بجوز و بجوز القليل على خلاف فيه . وقال البخارى فى كتاب الوضوء : «باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره » »رفى كتاب النسل: إذا ذكر فى المسجدانه جنب وفيقال العينى: إن الجنب إذا أدخل المسجد ناسياً يخرج ولا يتيمم وقال أبو حنيفة وغيره فى الحنب المسافر يمر على المسجد فيه عين ماء: يتيمم ويدخل وقال الشافعى : له العبور فى المسجد من غير لبث كانت له حاجة أولا وقال داود والمزنى (من أصحاب الشافعى) له الممكن فيه مطلقاً واعتبروا بحديث « المؤمن لا ينجس » صحيح رواه البخارى وغيره . وكذا فى البخارى أن الحنب يخرج و يمشى فى الأسواق و إن كان الأفضل كينونه فى البيت .

⁽٣) سورة الشعراء آية ٩٦.

ولما فرغ من الكلام على الطهارة المائية وما يتعلق بها انتقل يتكلم على العرابية وهي التيمم وما يتعلق به من الأحكام فقال :

وسلم لم يتيمم لما دخله ناسياً وخرج اغتسل وعاد للصلاة ورأسه يقطر (١) ، وقد يقال من خصوصياته صلى الله عليه وسلم إباحة مكثه فى المسجد جنباً إلا أن يلتفت للتشريع . وبالجملة : الأحسن التيمم وهو مار حيث لم يعقه . (اه. من شيخنا في مجموعه) .

تنبيه : يمنع دخول الكافر المسجد أيضاً وإن أذناله مسلم إلالضرورة عمل ومنها قلة أجرته عن المسلم وإتقانه على الظاهر .

قوله : [الطهارة المأثية] : أي صغري وكبرى .

قوله: [وما يتعلق بها]: أى من الأحكام التي تقدمت من أول باب الطهارة إلى هنا.

قوله : [الترابية] : أى على الطهارة الترابية وأخرها لنيابتها عن الصغرى والكبرى.

قوله: [وما يتعلق به من الأحكام]: أي التي احتوى عليها هذا الفصل.

*

⁽۱) روى الإمام البخارى فى صحيحه (كتاب الغسل) ؛ عن أبى هريرة رضى الله عنه ؛
« أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما قام فى مصلاه ذكر أنه جنب ، فقال لنا ؛ مكانكم . ثم رجع فاغتسل . ثم خرج إلينا ورأسه يقطر ، فكبر فصلينا معه » . تابعه عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى وروايته موصولة عند الإمام أحمد . ورواه مسلم أيضاً .

فصل: في التيم

- (إنما يتيمم لفقد ماء كاف بسفر أو حضر ، أو قدرة على استعماله):
 اعلم أن التيمم لا يجوز ولا يصح إلا لأحد أشخاص سبعة:
- م الأول : فاقد الماء الكافى للوضوء أو الغسل بأن لم بجد ماء أصلا أو وجد ماء لا يكفيه .
- * الثانى : فاقد القدرة على استعماله ، أى من لا قدرة له عليه ، وهو شامل للمكره والمربوط بقرب الماء والحائف على نفسه من سبع أو لص" ، فيتيمم كل منهما فى الحضر والسفر ، ولو سفر معصية ، خلافاً لما مشى عليه الشيخ من

فصل:

قوله: [إنما يتيمم] إلخ: التيمم لغة القصد، وشرعاً: طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين بنية. والمراد بالتراب: جنس الأرض، فيشمل جميع أجزائها إلا ما استثنى كما سيأتى تفصيله وهو من خصائص هذه الأمة اتفاقاً، بل إجماعاً. وهل هو عزيمة أو رخصة ؟ أو لعدم الماء عزيمة وللمرض ونحوه رخصة ؟ خلاف.

قوله: [لفقد ماء]: شروع منه فى أسباب التيمم، وتسمى موجباته وعدها الشارح هنا سبعة. وإن كان يأتى يقول: بل إذا تحققت تجد الأقسام ترجع إلى قسمين: الأول فاقد الماء حقيقة أو حكما، الثانى فاقد القدرة كذلك.

قوله: [فاقد الماء]: أى المباح وأما وجود غير المباح فهو كالعدم. والمراد غير كاف لأعضاء الوضوء القرآنية بالنسبة للوضوء ولجميع بدنه بالنسبة لغسل الجنابة ولو كني وضوءه.

قوله: [أى من لا قدرة] إلخ : تفسير مراد لقوله [أو قدرة على استعماله]: والمعنى انتفت قدرته مع وجود الماء الكافى فتغاير مع ما قبله .

قوله: [ولو سفر معصية]: أى هذا إذا كان سفر طاعة كالحج والغزو أو مباحاً كالتجر، بل ولو سفر معصية، وإذا كان المسافر يجوز له التيمم تعلم أنه لايلزمه استصحاب الماء. هذا هو المشهور ونني اللزوم لاينافي الندب لمراعاة

تقييده بالمباح لما تقدم من القاعدة فى مسح الخفين . وكذا بقية السبعة يتيمم الواحد منهم حضراً أوسفراً ولو سفر معصية . فقوله : [بسفر أو حضر] ليس خاصًّا بالأول بل هو جار فى الجميع كما هو ظاهر ، وقوله : [أو قدرة] عطف على ماء .

* (أو خوف حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برء): هذا هو الثالث: وهو الواجد للماء القادر على استعماله ، ولكن خاف باستعماله حدوث مرض من نزلة أو حمى أو نحو ذلك ، أو كان القادر على استعماله مريضاً وخاف من استعماله زيادة مرضه، أو تأخر برئه منه. ويعرف ذلك بالعادة، أو بإخبار طبيب عارف فقوله: [أو خوف] عطف على فقد ماء .

* (أو عطش محترم ولو كلباً): هذا هو الرابع وهو الحائف عطش حيوان محترم

الحلاف (اه . من حاشية شيخنا على مجموعه) .

قوله: [لما تقدم من القاعدة]: أى التي هي كل رخصة لا تختص بالسفر فتفعل وإن من عاص بالسفر، وكل رخصة تختص بالسفر فلا تفعل من عاص بالسفر. قال شيخنا في مجموعه: قد يقال العاصي بالسفر لايتيمم لغير ما يتيمم له الحاضر الصحيح، لأن رخصته تختص بالسفر، لكن في (ح): يتيمم المسافر النوافل مطلقاً ولو غير قصر على الصحيح.

قوله : [زيادة مرضه] : أي في الشدة .

قوله: [بالعادة]: أى بالقرائن العادية ، كخوفه انقطاع عرق العافية باستعماله الماء. وليس من العاجز عن استعمال الماء للمرض المبطون الذى كلما قام للماء واستعمله انطلق بطنه ، بل يؤمر باستعمال الماء وما خرج غير ناقض كما سبق في السلس وفاقا للحطاب . أما مبطون يضر به الماء وأعجزه الإعياء أو عظم البطن عن تناول الماء ، فيتيمم (اه . من شيخنا في حاشية مجموعه) .

قوله: [أو عطش محترم]: مثل العطش ضرورة العجن والطبخ ، قالوا: فإن أمكنه الجمع بقضاء الوطر بماء الوضوء، فعل حيث لم تعفه النفس حتى يتولد منه شدة الضرر ، وإلا فيتركه لحاجة العجن والطبخ ويتيمم .

شرعاً من آدى أو غيره ولو كلباً لصيد أو لحراسة ، بخلاف الحربي والكلب الغير المأذون فيه والمرتد . فقوله: (أو عطش)عطف على حدوث والمراد بالخوف: الاعتقاد أو الظن ـ أى ظن التلبس بالعطش ـ ولو فى المستقبل ، أى العطش

قوله : [أو غيره] : من كل حيوان معصوم .

قوله: [بخلاف الحربى] إلخ: أى فإن ما ذكر غير معصوم، فلا يتيمم ويدفع الماء لما ذكر، بل يعجل القتل إن أمكن. فإن عجز عن القتل لعدم حاكم يقتل المرتد، ولعدم قدرته على قتل الكلب -ومثله الحنزير - سبى الماء من ذكر وتيهم. وأما الحربى فلا يسقيه مطلقاً. ومثل المرتد: الجانى إذا ثبتت عند حاكم جنايته وحكم يقتله قصاصاً ؛ فلا يدفع الماء إليه بل يعجل بقتله ، فإن عجز عنه دفع الماء له ولا يعذبه بالعطش . وليس كجهاد الحربيين، فإنهم جوزوه بقطع الماء عليهم ليخرقوا أو عنهم ليهلكوا بالعطش . والدب والقرد من قبيل المحترم وإن كان في الوقد قول بحرمة أكله . فإن كان في الرفقة زان محصن فإذا وجد صاحب الماء حاكماً لا يجوز له التيمم ؛ وإلا أعطاه الماء وتيمم .

قوله: [والمراد بالحوف الاعتقاد] إلخ: حاصله أن الحيوان المحتمم الذى خيف عليه العطش: إما متلبس بالعطش بالفعل، أو غير متلبس .وفى كل إما أن يخاف عليه من العطش، هلاكاً، أو شدة أذى، أو مرضاً خفيفاً، أو مجرد جهد ومشقة . فهذه ثمان . وفى كل : إما أن يكون الحوف تحقيقاً ، أو ظناً، أو شكاً، أو وهماً فهذه ثنتان وثلاثون صورة . أما قبل التلبس أو بعده فإن تحقق أو ظن هلاكاً أو شدة أذى وجب التومم، وإن تحقق أو ظن مرضاً خفيفاً جاز التيمم فهذه ستمن ستعشرة . والباقى عشرة لا يجوز فيها التيمم . وأما لو تلبس بالعطش فالحوف مطلقاً علماً أو ظناً أو شكاً أو هماً وهماً عبوجيه في صورتين : الهلاك وشدة الأذى و يجوزه في صورة مجرد المرض لا في مجرد الجهد . فهذه ست عشرة أيضاً ثمانية منها بجب التيمم .و أربعة بجوز وأربعة لا يجوز . وما أبديته لك من تلك الصور هو مامشى عليه الأصل تبعاً للأجهورى وهو ما في التوضيح . ونازع (ح) في ذلك وقال : بل المراد بالخوف الحزم والظن فقط في حال التلبس كغيره ، وتبعه شارحنا هنا ونظر فيه (بن) نقلا عن المسناوى . وقال الصواب ما ذكره الأجهوري من التفصيل كما يؤخذ من حاشية الأصل .

المؤدى إلى هلاك أو شدة أذى ، لامحرد عطش.

. (أو تكف مال له بال" بطلبه): هذا هو الحامس وهو الحائف بطلب الماء تلف مال بسرقة أو نهب والمراد بما له بال": مازاد على ما يلزمه شراء الماء به لو اشتراه، وسواء كان الماء له أو لغيره. وهذا إذا تحقق وجود الماء المطلوب أو ظنه، فإن شك فى وجوده تيمم ولو قل المال.

(أوخروج وقت باستعماله): هذا هو النوع السادس: وهو الحائف باستعمال الماء خروج وقت الصلاة، الذي أولى بطلبه. فإنه يتيمم ولا يطلبه ولا يستعمله إن كان موجوداً محافظة على أداء الصلاة في وقها، ولو الاختياري فإن ظن أنه يدرك مها ركعة في وقها إن توضأ أو اغتسل فلا يتيمم ويتعين عليه أن يقتصر على الفرائض مرة ويترك السن والمندوبات إن خشى فوات الوقت بفعلها.

قوله: [لامجرد عطش]: أى لامجرد جهد من عطشمن غير ضرر زائد، فلا يتيمم لأجله.

قوله : [أو تلف مال] إلخ : ومن ذلك الذين يحرسون زروعهم والأجراء الذين يحصدون الزرع .

قوله: [أو خروج وقت] إلخ: هذا القول هو الذي رواه الأبهري ، واختاره التونسي ، وصوبه ابن يونس ، وشهره ابن الحاجب ، وأقامه اللخمي وعياض من المدونة . ومقابله: يستعمل الماء ولو خرج الوقت . وهو الذي حكى عبد الحق عن بعض الشيوخ — الاتفاق عليه ، ولكن المعول عليه الأول فلذ ااقتصر عليه المصنف .

قوله: [إن خشى فوات الوقت بفعلها]: أى بفعل تلك السن والمندو بات . فلو خشى فوات الوقت بالفرائض وجب عليه التيمم ، كما هو الموضوع . فإن تيمم ودخل فى الصلاة وتبين له أن الوقت باق متسع أو أنه قد خرج ، فإنه لا يقطع ، لأنه دخلها بوجم جائز ، ولا إعادة عليه . وأولى إذا تبين ذلك بعد الفراغ منها أو لم يتبين شيء وأما لو تبين له قبل الإحرام أن الوقت باق متسع أو أنه قد خرج الوقت فلا بد من الوضوء . و يؤخذ من حاشية شيخنا على مجموعه: أن محل كونه يتيمم و يترك الماء لضيق الوقت ما لم يقصده استثقالا للمائية فيعامل بنقيض مقصوده (اه) .

(أو فَكُمْ لَدُ مُنَاوِل أو آلة): عطف على فقد ماء. رهذا هو السابع أى أن من كان له فدرة على استعمال الماء ولكن لم بجد من يناوله إياه أو لم يجد آلة من حبل أو دلو، فإنه يتيمم . ولك أن تدخل هذا التسم فى فاقد القدرة على استعماله بإرادة فقد القدرة حقيقة أو حكماً ، بل إذا محققت تجد الأقسام ترجع إلى قسمين ؛ الأول: فاقد الماء حقيقة أو حكماً ، فيدخل فيه خوف عطش الحمرم ، وتلف الماء وخروج الوقت بالطلب أو الاستعمال. الثانى: فاقد (١) القدرة كذلك فيشمل الباقى . وفاقد القدرة مقيس على فاقد الماء المنصوص فى الآية . واعلم أن كل من طلب منه التيمم فإنه يتيمم للفرض والنفل استقلالا وثبعاً ، وللجمعة والجنازة ولو لم تتعين . إلا الصحيح الحاضر العادم للماء ، فإنه لا يتيمم لحمعة ولا لجنازة إلا إذا تعين ، ولا لنفل استقلالا ولو وتراً و إلى ذلك أشار بقوله :

قوله: [أو لم يجد آلة] : أى مباحة ؛ فوجود الآلة المحرمة كإناء أوسلسة من ذهب يخرج به الماء من البئر بمنزلة العدم كما يؤخذ من الأصل تبعاً لا (عب) . قال (بن): وفيه نظر ، بل الظاهر أنه يستعملها ولا يتيمم. لأن الضر و رات تبيح المحظورات ، ألا ترى من لم يجد ما يستر به عورته إلا ثوب حرير فإنه يجب عليه سترها به ؟ وقد يقوى ما قاله (عب) أن الطهارة الماثية لها بدل ، وهو التيمم فلا يسوغ له ارتكاب المحظور وهو استعمال الآلة المحرمة . فإذا علمت ذلك فالتقيد بالإباحة ظاهر لاغبار عليه .

قوله: [ولايتيمم] إلخ: أي بناء على أنها بدل عن الظهر، وهو ضعيف. فعدم إجزاء تيممه للجمعة مشهور مبي على ضعيف.

⁽١) اختلفت المذاهب في جوائز هذه الطهارة المريض والمسافر بجد الماء ويخاف استعماله أو الوصول إليه ، والحاضر يعدم الماء ، أو يخاف البرد في استعماله . وسبب خلافهم أيضاً الحلاف في تفسير الآية وقياسهم أحوال عدم القدرة على انعدام الماء . وقال الإمام البخارى في كتاب التيمم : «إذا خاف المريض على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش يتيمم » . وقال أيضاً : «باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت السلاة . وبه قال عطاء . وقال الحن في المريض عنده الماء ولا يجد من يناوله : يتيمم » . وقال ابن حجر في قول عطاء : وصله عبد الرزاق من وجه صحيح وابن أبي شيبة من وجه آخر . وفي قول الحن (البصرى) وصله إسماعيل القاضي من وجه صحيح وروى ابن شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين : لا يتيمم ما رجا أن يقدر على الماء في الوقت . وقال البخارى في كتاب الوضوء غيره يتوضأ به . وقال البخارى في كتاب الوضوء : « وقال الزهري إذا ولغ الكلب في إناء ليس له وضوء غيره يتوضأ به . وقال سيفان : هذا الفقه بعينه ، يقول الله تمالي فلم تجدوا ماء فتيمموا ، وهذا ماء وفي النفس منه شيء يتوضأ به ويتيمم » أي إذا جد في نفسه شيئاً منه فكأنه فاقد ماء فتيمموا ، وهذا ماء وفي النفس منه شيء يتوضأ به ويتيمم »

والأظهر خُلافه، ولا لجنازة ، إلا إذا تعينت ولالنفل (استقلالا) ولو وترا إلا تبعاً لفرض إن اتصل به): أما الجمعة فلا يتيمم لها صحيح حاضر عند فقد الماء ، لأن لها بدلا وهو الظهر ، فأشبهت بهذا الاعتبار النفل وهو لا يتيمم لنفل. وأما الجنازة فلأنها فرض كفاية منى وجد متوضى غيره تعينت عليه فأشبهت النفل في حق غير المتوضىء . والحاضر الصحيح لا يتيمم لنفل فلو تبمم وصلى به الجمعة لم نجزه ، ولابد من صلاة الظهر ولو بتيمم . هذا هو المشهور وخلاف المشهور نظر إلى أنها واجبة متعينة عليه ولو قلنا إن لها بدلا ، فقال بوجوب التيمم لها كغيرها وهو أظهر مدركا من المشهور ، فلذا قلنا: (والأظهر خلافه) أى خلاف المشهور ، هذا وظاهر كثير من النقول أن الحلاف في عادم الماء وقت أدائها فقط مع علمه بوجوده بعدها ، من النقول أن الحلاف في عادم الماء وقت أدائها فقط مع علمه بوجوده بعدها ، أوفيمن خاف باستعماله فواتها . وأما العادم له في جميع الوقت فإنه يتيمم لها

قوله : [والأظهر خلافه] : أى بناء على أنها فرض يومها،وهذا مبنى على مشهور . ولذيك سيأتى يقول : [وهو أظهر] مدركاً من المشهور .

قوله: [إلا إذا تعينت] : أى بناء على أنها فرض كفاية ، وأما على أنها سنة كفاية فلا يتيمم لها الحاضر الصحيح ولو تعينت .

قوله: [ولو وتراً]: أى ولو منذوراً فلا يتيمم له الحاضر الصحيح نظراً لأصله، وليس كنجنازة تعينت، لأن ما أوجبه الشارع على المكلف قوى مما أوجبه هو على نفسه فتدبر (اه . من حاشية شيخنا على مجموعه) .

قوله : [هذا] : مفعول لفعل محذو ف أى افهم هذا .

قوله: [وظاهر كثير] إلخ: قال شيخنا في حاشية مجموعه: رجح بعض أن محل عدم التيمم لها إذا خشى بطلب الماء فواتها فيطلبه لظهر، أما إن كان فرضه التيمم مطلقاً لعدم الماء بالمرة فيصليها بالتيمم كالظهر، ولكن في توضيح الأصل منع إطلاق التيمم انتهى فإذا علمت ذلك فصدق الشارح في قوله: [والوجه أنهما مسألتان]: أي مسألة محتلف فيها ؛ وهي ما إذا خشى بطلب الماء فواتها ، ومسألة متفق عليها وهي ما إذا كان فرضه التيمم لعدم الماء بالمرة فيصليها بالتيمم ولا يدعها و يصلي الظهر، وهو ظاهر نقل (ح) عن ابن يونس.

جزماً . والوجه أنهما مسألتان _ أى طريقتان _ لاترد إحداهما على الأخرى ، فتأمل . وكذا لايتيمم الحاضر الصحيح لجنازة إلا إذا تعينت عليه بأن لم يوجد غيره من متوضى أو مريض أو مسافر ، ولا لنفل استقلالا ولو وترا إلا تبعاً لفرض كأن يتيمم لصلاة الظهر ثم يتبعه بنفل أو للعشاء ثم يصلى الشفع والوتر بتيمم العشاء ، بشرط أن يتصل النفل بالفرض حقيقة أو حكما، فلا يضر يسير فصل .

والحاصل: أن المريض والمسافر يتيممان للجنازة تعينت أم لا ، وللنفل استقلالا . وأولى تبعاً كما يأتى قريباً . وأما الحاضر الصحيح فلا يتيمم لنفل ولوسنة استقلالا . ولا بلخنازة إلا إذا تعينت ، وقوله (إلاتبعا) : استثناء منقطع أى لكن إن صلى نفلا بتيمم لفرض جاز بالتبعية لذلك الفرض ، إن اتصل بالفرض ، وكذا إن تقدم عليه . ولكن لا يصح الفرض بعده بذلك التيمم كما سينص عليه فما بعده .

قوله: [بأن لم يوجد غيره]: وهذا التقيد الأجهورى ومن تبعه فوجود المريض والمسافر يمنع من تيمم الحاضر الصحيح، وفي (ح) و (ر) خلافه وإن تعدد الحاضرون الأصحاء صحت لهم معاً، ويجرى من لحق في الأثناء على سقوط فرض الكفاية لتعينه بالشروع . وعدم تعينه لأن المصلحة إنما تحصل بالتمام . وفائدة التعين حرمة القطع لا السقوط عن غير الشارع فيه، كما يؤخذ من حاشية شيخنا على عجموعه .

قوله: [بشرط أن يتصل] إلخ: ولا يشترط نية النوافل كما أفاده (ح) قال شيخنا في حاشية (عب): إن شرط نيتها ضعيف (اه. من حاشية شيخنا على مجموعه).

قوله: [فلا يضر يسير فصل]: أى بين النوافل والفرض و بين النوافل بعضها مع بعض قال فى الأصل: لا إن طال أو خرج من المسجد. ويسير الفصل عفو ومنه آية الكرسى ، والمعقبات وأن لايكثر فى نفسه جداً ا بالعرف (اه) وقال فى تكريره: الكثرة جداً كالزيادة على التراويح مع الشفع والوتر فيجوز فعلها بتيمم واحد لعدم الكثرة جداً (اه) .

قوله: [استثناء منقطع]: أى فى قوة الاستدراك فلذلك قال: [أى لكن] إلخ. قوله: [وكذا إن تقدم عليه]: ظاهره أن تقديمه عليه جائز لكن لايصح

• (وجاز تفل ، ومس مصحف، وقراءة ، وطواف وركعتاه بتيم فرض أو نفل وإن تقدمت، وصح الفرض إن تأخرت (١١): يعنى أن من تيمم لفرض سواء كان حاضراً صحيحاً أو لا أو لنفل استقلالا ، بأن كان مريضاً أو مسافراً ، فإنه يجوز له أن يصلى بذلك التيمم نفلا وجنازة ، وأن يمس به المصحف ، ويقرأ القرآن إن كان جنباً ، وأن يطوف ويصلى ركعتيه ، وسواء قدم هذه الأشياء على الفرض أو النفل الذى قصده بذلك التيمم أو أخرها عنه بشرط الاتصال كما تقدم و لكن إن قدم عليها ما قصده بالتيمم فظاهر ، وإن قدمها على ما قصده به فإن كان المقصود به نفلا كأن تيمم مريض أو مسافر لصلاة الضحى مثلا جاز له أن يصلى به ذلك نفلا كأن تيمم مريض أو مسافر لصلاة الضحى مثلا جاز له أن يصلى به ذلك

الفرض إلا إذا تأخر عنه والذى جزم به (ح): أن القدوم على فعل هذه المذكورات بتيمم الفرض قبله لا يجوز (اه. من حاشية الأصل) وعلى ما قاله (ح) فلا يرد اعتراض عن خليل.

قوله: [وإن تقدمت] : ظاهره أنه مبالغة فى الجواز ، ومقتضى ماقاله (ح) أنه مبالغة فى محذوف تقديره و تجزئ وإن تقدمت . والحاصل أن المأخوذ من المتن والشارح ، جواز فعل ماذكر بتيمم الفرض أو النفل تقدم عن المنوى أو تأخر . وشرط صحة الفرض إن تأخرت هذه الأشياء عنه لا إن تقدمت أو شيء منها ، فلا يصح . وظاهره ولو كان المتقدم مس مصحف أو قراءة ، لا تخل بالموالاة . وليس كذلك . بل تقدم مس المصحف والقراءة التي لا تخل بالموالاة ، لا يضر ، كا ذكره شيخنا فى مجموعه . وانظر لو تيمم للفرض أو النفل وأخرج بعض

⁽۱) اختلفت المذاهب في إجزاء هذه الطهارة بدلا من الطهارة الكبرى لإزالة الجنابة ونحوها . والجمهور على أنها بدلهما . وقاله مالك في الموطأ بباب تيمم الجنب . واختلفوا فيها تبيحه وهل تبيح الإمامة ، ومن المصحف ، وأكثر من صلاة مفروضة ؟ وذلك كما يتضح من كتب المذاهب . وقال الإمام البخارى : «الصعيد الطيب وضوه المسلم » لفظ حديث أخرجه البزار عن أبى هريرة مرفوعاً وصححه ابن قطان ولكن قال الدارقطى إن الصواب إرساله وروى أحمد وأصحاب السن عن أبى ذر نحوه ولفظه «الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » وصححه الترمذي واين حبان نحوه ولفظه «الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » وصححه الترمذي واين حبان والدارقطي . ومعني « يكفيه عن الماء » يعنى في كل ما يبيحه الماء . واستدل البخاري في ذلك الباب أيضاً بقول الحسن: « يجزئه التيمم ما لم يحدث » قال ابن حجر وصله عبد الرزاق ولفظه عند سعيد بن منصور ؛ بقول الحسن: « وأد النيم ما لم يحدث » قال ابن حجر وصله عبد الرزاق ولفظه عند سعيد بن منصور ؛ من الماص « التيمم » وصله ابن أبي شيبة والبهن وغيرهما وإسناده صحيح . أشرفا لذلك في حديث عمرو بن العاص في موضعه . وفي الموطأ أن مالكاً سناعن رجل تيمم أيؤم أصحابه وهم على وضوه ؟ قال : يؤمهم غيره ي

النفل المقصود بعدها. وإن كان المقصود به فرضاً لم يصح أن يصليه بعد أن فعل شيئا مها. فقوله: (وصح الفرض إن تأخرت) أى صح الفرض الذى قصد له التيمم من حاضر صحيح أو مسافر أو مريض إن قدمه عليها ، لا إن قدمها أوشيئاً مها عليه. وإنما صرحنا بهذا وإن علم مما قبله لأن كالام الشيخ يوهم خلاف المراد، لأن قوله: وإن تأخرت ي ظاهره أنه شرط فى قوله: ووجاز جنازة ي إلخ (۱۱) ، وهو غير صحيح إذ هذه الأشياء تجوز مطلقا تقدمت أو تأخرت كما علمت. فلذا قال الشراح : هو شرط فى مقدر ؛ أى وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم إن تأخرت عنه ولكن لا دليل على هذا المقدر . وحاصل المسألة أن من يتيمم لشىء من هذه الأشياء يجوز له أن يفعل به غير ما نواه منها متقدماً ومتأخراً لا الفرض إذا نوى له التيمم فإنه لا يجوز إلا إذا تقدم .

* (الأفرض آخر وإن قُصد ابه، وبطل الثانى، وإنه شركة ولو من مريض): أي الايصح فرض آخر بتيمم وأحد، وإن فصدا معاً بتيمم فالثانى باطل وإن كانت

هذه الأشياء فهل له أن يفعل بذلك التيمم ما أخرجه جرياً على إخراج بعض المستباح من نية الوضوء ؟ وهو ما استظهره فى الحاشية ، أو لايفعل ذلك المخرج لضعف التيمم ؟ واستظهره فى حاشيته على (عب) (اه. منحاشية الأصل) والأظهر الأول.

قوله : [إذ هذه الأشياء] إلخ: هذا على غير ما قاله (ح)كما علمت . قوله : [فإنه لايجوز] : أي ولايصح اتفاقاً .

قوله: [وإن مشتركة]: ردّ بالمبالغة على أصبغ حيث قال: إذا صلى فرضين مشتركين بتيمم فإنه يعيد ثانية المشتركتين في الوقت ، وأما ثانية غيرهما فيعيدها أبداً ، وتصح الأولى على كل حال (اه. من حاشية الأصل).

• تنبيه: "كما لا تصح النافلة بالوضوء المستحب كالوضوء لزيارة الأولياء لا تصح بالتيمم لذلك ، وهو معنى قول خليل: «لا بتيمم لمستحب»، فإن اللام فى كلامه مقحمة ، وقال شيخنا فى مجموعه لا بتيمم ما لا يتوقف على طهارة كقراءة غير الحنب (۱ه).

أحب إلى ، ولو أمهم هو لم أر بذلك بأساً . وسئل عنرجل تيمم لصلاة حضرت، ثم حضرت صلاة أخرى أيتيمم لحل صلاة ؛ لأن عليه أن يبتنى أخرى أيتيمم لحل صلاة ، لأن عليه أن يبتنى الماء لكل صلاة ، فن ابتنى الماء فلم يجده فإنه يسيم .

⁽۱) عبارة خليل في المختصر : « وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وتراءة وطواف وركعتاه بتيمم فرض أو نفل إن تأخرت ، لا فرض آخر و إن قصدا . وبطل الثاني ولو مشتركة لا بتيمم لمستحب».

الصلاة الثانية مشتركة في الوقت مع الأولى، كالعصر مع الظهر ولو كان التيمم من مريض يشق عليه إعادته .

• (ولزم شرائح الماء بثمن اعتيد وإن بذمته إن لم يحتج له): أى يجب على المكلف الذى لم يحتج له) المحلف الله وإن كان الثمن في ذمته بأن يشريه بالمن المعاد في ذلك المحل ، وإن كان الثمن في ذمته بأن يشريه بثمن إلى أجل معلوم ، إن كان غنيًّا ببلده أو يترجى الوفاء ببيع شيء أو اقتضاء دين أو نحو ذلك . ومحل وجوب شرائه إذا لم يحتج لذلك الثمن في مصارفه ، وإلا جاز له التيمم كما لو زاد الثمن على المعتاد ولو غنيًّا .

(وقبول ُ هبته واقتراضه): أى و يجب عليه قبول هبته إذا وهب له لأجل التطهر به ، لأن المنة فيه ضعيفة بخلاف غيره . و يلزمه أيضاً أن يقترضه إن رجا الوفاء .

* (وطلبُ لكل صلاة (١) طلباً لايشق عليه دون الميلين ، إلا إذا ظن عدمُه): يعنى

قوله: [كما لو زاد الثمن على المعتاد]: ظاهره ولوكانت الزيادة تافهة ، وقال عبد الحق: يلزمه شراؤه و إن زيد في المعتاد مثل ثلثه ، فإن زيد عليه أكثر من الثلث لايلزمه ، قال اللخمى: محل الحلاف إذا كان الثمن له بال أما لوكان بمحل لابال لثمن ماء يتوضأ به فيه فإنه يلزمه شراؤه ولو زيد عليه في الثمن مثل ثلثيه اتفاقاً.

قوله : [وقبول هبته] إلخ : مراده ما يشمل الصدقة حيث لا منة ، وكما يلزمه قبول الهبة والصدقة بالشرط المذكور يلزمه طلب ذلك .

قوله: [إن رجا الوفاء]: قال في حاشية الأصل: يلزمه اقتراض الماء، ويلزمه قبول قرضه وإن لم يظن الوفاء، ففرق بين اقتراض الماء واقتراض ثمنه، ويؤخذ من شيخنا مثله.

قوله: [وطلبه لكل صلاة] إلخ: حاصل ما أفاده المتن والشارح: أن صور المسألة عشرون. لأنه لا يخلو: إما أن يكون الماء محقق الوجود، أو مظنونه، أو مشكوكاً فيه، أو محقق العدم، أو مظنونه فهذه خمس. وفي كل: إما أن يكون على ميلين أو أقل ، فهذه عشر. وفي كل: إما أن يشقى عليه الطلب، أو لا. أما إذا كان محقق العدم أو مظنونه فلا يلزمه طلب مطلقاً. وأما إذا كان محقق الوجود أو مظنونه أو مشكوكه فيلزمه الطلب فها دون الميلين إن لم يشق و إلا فلا.

⁽١) اشترط مالك والشافعي طلب الماء ، ولم يشترطه أبوحنيفة قال ابن قدامة : وروى عن أحمد أنه لا يشترط الطلب كأبي حنيفة ، وإن كان المذهب عندهم على طلبه .

أن من لم يظن عدم الماء في مكان بأن كان متردداً في وجوده أو ظاناً لوجوده فإنه يلزمه طلبه والتفتيش عليه لكل صلاة طلباً لايشتى على مثله فيا دون الميلين . فإن كان يعلم أو يظن أنه لا يجده إلا بعد مسافة ميلين فلا يلزمه طلبه ولوكان لايشتى عليه، لأن الشأن في مثل ذلك المشقة .كما لايلزمه الطلب فيا دون الميلين إذا شتى عليه ، أو خاف فوات رفقة وكذا إذا ظن عدمه وأولى اليائس منه .

. (فاليائس أول المحتار ، والمردد في لحوقه أو وجوده وسطه ، والراجي آخره) (١) : يعنى إذا علمت من فرضه الترمم لعدم الماء أو القدرة على استعماله حقيقة أو حكماً ، فاعلم أنه لا يخلو حاله من أحد أمور ثلاثة : إما أن يكون آيساً ، أو مردداً ، أو راجياً . فاليائس من وجوده أو لحوقه أو من زوال المانع وهو الحازم أو الغالب على ظنه عدم ما ذكر في المختار (٢) _ يتيمم ندباً أول المختار . والمردد في ذلك _ وهو الشاك

• فرع : إذا شح العبد بمائه على سيده هل يجب عليه نزعه ؟ واستظهروا جواز التيمم . قال شيخنا في مجموعه : ولعل الأظهر الانتزاع حيث لاضرر .

قوله: [يتيمم ندباً أول المختار]: فإن تيمم وصلى كما أمر، ثم وجد ماء في الوقت بعد صلاته، فلا إعادة عليه مطلقا، سواء وجد ما أيس منه أو غيره، كما هو مقتضى نقل (ح) والمواق ونص المدونة. وقال ابن يونس: إن وجدما أيس منه أعاد لحطئه وإن وجد غيره فلا إعادة. وضعفه ابن عرفة . (اه. من حاشية الأصل).

[●] تنبيه: كما يلزمه طلب الماء على دون الميلين يلزمه طلبه من رفقة قلت كالأربعة - كانت حوله أم لا ، أو ممن حوله من رفقة كثيرة إن جهل بخلهم به بأن اعتقد الإعطاء أو ظنه أو شك أو توهم . فإن لم يطلبه وتيمم وصلى أعاد أبداً إن اعتقد أو ظن الإعطاء . وفي الوقت ، إن شك . ولم يعد ، إن توهم . وهذا كله إن تبين وجود الماء أو لم يتبين شيء . فإن تبين عدمه فلا إعادة مطلقاً . ومفهوم قولنا : جهل بخلهم به ، أنه لو تحقق بخلهم لم يلزمه طلب : (اه . من الأصل) .

⁽١) اشترط مالك والشانعي دخول الوقت التيمم ولم يشترطه أبو حنيفة وأهل الظاهر . قال ابن رشد في بداية المجتهد : وسبب اختلافهم هو ظاهر مفهوم آية الوضوو : «يا أيها الذين آمنوا إذا قمم إلى الصلاة» فأوجبت الوضوو والتيمم عند وجوب القيام الصلاة وذلك إذا دخل الوقت . وقد مر قول البخارى الماتاس الوضوو إذا حانت الصلاة . وقالت عائشة : حضرت الصبح فالتمس الماء فلم يوجد فنزل التيمم » يمني إن كان الوضوء لا يلتمس قبل الوقت فبالتيمم من باب أولى ، لأن آية التيمم لم تشرع إلا بعد التماس الوضوو .

⁽٢) أى عدم ما ذكر (من وجوده أو لحوقه أو زوال المانع) فى (الوقت) المختار (الصلاة) .

. (ولا إعادة إلا لمقصر، في الوقت): يعنى أن كل من أمر بالتيمم - إذا تيمم وصلى - فلا إعادة عليه لانه فعل ما أمر به . إلا أن يكون مقصراً أي عنده نوع من التقصير فيعيد في الوقت .

ثم شرع في بيان المقصر بقوله:

(كواجده بعد طلبه بقربه أو رحله، وخائف لص أو سبع ، فتبين عدمه ، ومريض عدم مناولا ، وراج قدم ، ومتردد في لحوق فلحقه ، كناس

قوله: [وسطه]: قال في الأصل: ومثله مريض عدم مناولا وخائف لص أو سبع أو مسجون، فيندب لهم التيمم وسطه وظاهره ولو آيسا أو راجياً (اه.) قال محشيه: وأصل العبارة الطراز. ولكن الموافق لكلام ابن عرفة حمله على المتردد، وهو ظاهر إطلاق المصنف هنا.

قوله : [آخره ندباً] : قال في الأصل: وإنما لم يجب لأنه حين خوطب بالصلاة لم يكن واجداً للماء فلخل في قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيم موا)(١)

قوله: [في غير المغرب] النح: وأما قول خليل وفيها تأخيره المغرب للشفق، فضعيف مبنى على ضعيف، وهو أن وقنها الاختيارى يمتد للشفق، وأفهم قوله: [أول المختار] أنه لوكان في الضروري لنيمم من غير تفصيل بين آيس وغيره.

قوله: [ولا إعادة]: في (عب) وغيره حرمة الإعادة. قال شيخنا: ليس في النقل تصريح بالحرمة. (اه. من شيخنا في مجموعه). قال في حاشيته: لكن لها وجه إن كانت الإعادة من حيث ذات الطهارة الترابية استضعافاً لها على الماثية لما فيه من الاستظهار على الشارع فيا شرع (اه).

قوله : [فيعيد في الوقت] : أل فيه العهد الذكرى أى المتقدم ذكره في قوله : و فالآيس أول المختار] بدليل ما يأتي .

قوله : [بعد طلبه] : أما إن ترك الطلب وتيمم وصلى ثم وجد ما كان ظانًا له أو متردداً فيه فيا دون الميلين ، أو في الرحل فإنه يعيد أبداً حيث الامشقة عليه في

⁽١) سررة المائدة آية ٢.

ذكر بعدها): أى أن من وجد الماء الذي فتش عليه فيا دون الميلين بعينه بقر به أى فيا دون الميلين فيا يعيد صلاته في الوقت ندباً لتفريطه إذ لو أمعن النظر لوجده ، فلذا لو وجد غيره أو وجده بعد بعد لم يعد . وكذا يعيد في الوقت من فتش عليه في رحله فلم يصادفه فتيمم وصلى ثم وجده فيه بعينه . وكذا الخائف من لص أو سبع على الماء فتيمم وصلى ، ثم تبين له عدم ما حاف منه لا إن استمر على خوفه ، وأولى إن تحقق ما خاف منه ، ولا إن وجد ماء غير ما حال بينه وبينه اللصوص . والمراد بالحوف : الظن . وكذا يعيد في الوقت مريض يقدر على استعمال الماء ، ولكنه لم يجد من يناوله إياه فتيمم وصلى ، ثم وجد مناولا . وهذا في مريض شأنه المردد عليه فلا تفريط عنده الحزمه أو ظنه مناولا ، فليتأمل . وكذا يعيد الراجي وجود الماء آخر الوقت ؛ فقدم الصلاة بالتيمم مناولا ، فليتأمل . وكذا يعيد الراجي وجود الماء آخر الوقت ؛ فقدم الصلاة بالتيمم في وجد في الوقت ما كان يرجوه . وكذا المردد في لحوقه إذا صلى وسط الوقت ثم لحق

الطلب ، وكذا إن طلبه فلم يجده فتيمم ثم وجد الماء قبل صلاته. فإن التيمم يبطل ، فإن صلى به أعاد أبداً كما سيأتى .

قوله : [بعد بُعثُد] : بأن كان على ميلين .

قوله : [وصلى] : أي وأما لو وجده قبل الصلاة فيعيد أبداً كما تقدم .

قوله: [وكذا الخائف من لص]: أى فيعيد فى الوقت بقيود أربعة: أن يتبين عدم ما خافه بأن ظهر أنه شجر مثلا، وأن يتحقق الماء الممنوع منه، وأن يكون خوفه جزماً أو ظناً، وأن يجد الماء بعينه. فإن تبين حقيقة ما خافه، أولم يتبين شيء، أو لم يتحقق الماء، أو وجد غير الماء المخوف، فلا إعادة. وأما لو كان خوفه شكاً أو وهماً فالإعادة أبداً (اه. من الأصل).

قوله: [فليتأمل]: إنما أمر بالتأمل لبعد التقصير عن المريض. ولذلك قال ابن ناجى: الأقرب أنه لا إعادة مطلقاً على المريض الذى عدم مناولا سواء كان لا يتكرر عليه الداخلون أو يتكرر، لأنه إذا لم يجد من يناوله إياه إنما ترك الاستعداد للماء قبل دخول الوقت وهو مندوب على ظاهر المذهب، وذلك لايضر فلا إعادة مطلقاً (اه . من حاشية الأصل نقلا عن بن) .

فى الرقت ما كان متردداً فيه. بخلاف المترددفى الوجود، فلا إعادة عليه إن وجده ؛ لأن الأصل عدم الوجود . وكذا يعيد فى الوقت من نسى الماء الذى معه ثم تذكره بعد أن صلى بالتيمم لتفريطه إذ الناسى عنده نوع تفريط فإن تذكره فى صلاته بطلت كما يأتى ، والمراد بالوقت هنا الوقت الاختيارى .

(وفرائضُه : نيَّة استباحة الصلاة أو فرض التيمم عند الضربة الأولى ، ولزم نيَّة "

قوله : [فلا إعادة عليه إن وجده] إلخ : أي سواء تيمم في وسط الوقت أو قدم أوله ، كما نص عليه في التوضيح .

قوله: [والمراد بالوقت] إلخ: قال فى الأصل: واعلم أن كل من أمر بالإعادة فإنه يعيد بالماء إلا المقتصر على كوعيه ، والمتيمم على مصاب بول ، ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ، ومن تذكر إحدى الحاضرين بعد ما صلى الثانية منهما ، ومن يعيد فى جماعة ، ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسى ؛ فإن هؤلاء يعيدون ولو بالتيمم . وأن المراد بالوقت الوقت الاختيارى إلا فى حق هؤلاء فإنه الضرورى ما عدا المقتصر على كوعيه فإنه الاختيارى (اه) .

قوله : [وفرائضه] إلخ : هو مبتدأ خبره محذوف تقديره خمسة كما يشير إليه الشارح بقوله وهي خمسة . "

وقوله: [نية استباحة] إلخ: خبر لمحذوف تقديره الأولى كما قدره الشارح أيضاً ، ويصح جعل نية وما عطف عليه خبراً عن فرائض كما هو معلوم .

قوله: [استباحة الصلاة] إلخ: شروع فى بيان الكيفية، وهى قسمان كما قاله المصنف استباحة الصلاة، أو فرض التيمم. ولا ينوى رفع الحدث لما فيه من الحلاف الآتى.

قوله: [عند الضربة الأولى]: أى كما هو ظاهر كلام صاحب اللمع ، وصرح به غيره . وقال زروق: إنها تكون عند ،سح الوجه . واستظهره البدر القرافي كما في الحاشية قياساً على الوضوء. قال شيخنا في مجموعه: والأوجه الأول ، إذ يبعد أن يضع الإنسان يده على حجر مثلا من غير نية تيمم بقصد الاتكاء ، أو مجرد اللمس مثلا ثم يرفعها فيبدو له بعد الرفع أن يمسح بها وجهه ويديه بنية التيمم، فية ال صح تيممه. وفرق بينه وبين الوضوء، إذ الواجب في الوضوء غسل الوجه

أكبَر إن كنَّان) : هذا شروع في فرائض التيمم وهي خسة :

الأولى: الذية عند الضربة الأولى (١) ، بأن ينوى به استباحة الصلاة أو فرض التيمم ، ووجب عليه ملاحظة الحدث الأكبر إن كان عليه أكبر بأن ينوى استباحة الصلاة من الحدث الأكبر ، فإن لم يلاحظه بأن نسيه أولم يعتقد أنه عليه لم يجزه ، وأعاد أبداً . ولا يصلى فرض بتيمم نواه لغبره ، قال في المقدمات ولا صلاة بتيمم نواه لغبره ،

كما قال الله تعالى : (فاغسلوا وجوهكم) (٢) ولامدخل لنقل الماء فى الغسل، وقال فى التيمم: (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم) (٣). فأوجب قصد الصعيد قبل المسح. وقد عدوا الضربة الأولى من الفرائض فلا يصح تقدمها عن النية (اه.) ويؤيده قول ابن عاشر

فروضه مسحك وجهاً واليدين للكوع والنيــة أولى الضربتين فإذا علمت ذلك فرد البناني لذلك القول غير مسلم.

قوله : [أكبر إن اكان] : أي إن وجد حدث أكبر من جنابة أو غيرها .

قوله: [ووجب عليه ملاحظة] إلخ: قال الشارح فى تقريره: ومحل لزوم نية الأكبر إن نوى استباحة الصلاة أومامنعه الحدث ، وأما إن نوى فرض التيمم فيجزيه عن الأصفر والأكبر وإن لم يلاحظه. وذكر شيخنا فى مجموعه مثله.

قوله : [أو لم يعتقد] إلخ : فإن نواه معتقداً أنه عليه فتبين خلافه أجزأه .

قوله: [وأعاد أبداً]: أى عند ترك نية الأكبر، وأما نية الأصغر مع الأكبر فمندوبة، فلو اقتصر على الأكبر أجزأه عن الأصغر.

قوله : [ولا يصلى فرض] إلخ : قال فى الأصل : ويندب تعيين الصلاة من فرض أو نفل أو هما فإن لم يعيمها، فإن نوى الصلاة صلى به ما عليه من فرض، لا إن ذكر فائتة بعدها. وإن نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض أو النفل صح فى نقسه . ويفعل به النفل دون الفرض ، لأن الفرض يحتاج لنية تخصه (اه) .

 ⁽١) الجمهور على أن النية شرط في هذه العبادة وشذ زفر والأوزاعي فقالا : النية ليست شرطاً فيها .

⁽٢) سورة المائدة آية ٢.

⁽٣) سورة المائدة آية ٦ .

* (والضّربة الأولى، وتعميم مسح وجهه ويديه لكوعيّه، مع تخليل أصابعه، ونزع خاتمه) : الفريضة الثانية : الضربة الأولى ؛ أى وضع الكفين على الصعيد ، وأما الضربة الثانية فسنة كما سيأتى .

وحاصل الفقه أن تعيين شخص الصلاة مندوب فإن عين به شخص فرض فلا يفعل به فرضاً غيره، وإن عين نوع الفرض أو سكت - كمجرد صلاة صرف الفرض الذي عليه، ويفعل غيره تبعاً على ما سبق ، فإن لاحظ الإطلاق أى الصلاة الدائرة بين الفرض والنفل ملاحظا الشيوع لم يجز به الفرض، وصلى من النفل ما شاء.

• تغييه: قال خليل: ولا يرفع الحدث، قال: الأصل على المشهور؛ وإنما يبيح العبادة وهو مشكل جداً. إذ كيف تجامع الإباحة المنع ؟ ولهذا ذهب القراف وغيره إلى أن الحلف لفظى ، فمن قال: لا يرفعه، أى مطلقاً، بل إلى غاية الصلاة لئلا يجتمع النقيضان ، إذ الحدث المنع والإباحة حاصلة إجماعا (اه.) قال شيخنا فى مجموعه: وفى (ح)و(ر) تقوية أنه حقيقى لا بتناء الأحكام على كل. قلنا: إن فسر الحدث بالمنع تعين أنه لفظى ، أو بالصفة الحكمية للهو الظاهر فلا (اه). ومعنى كلامه أن المنع لا يجامع الإباحة فنعين كونه لفظياً حيث فسر بالمنع ، وحقيقياً إن فسر بالصفة الحكمية ، لأن الإباحة تجامع الصفة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمرو ابن العاص وقد احتلم فى ليلة باردة فتيمم وصلى بأصحابه: و صليت بالناس وأنت جنب؟ (١) أى قائم بك الصفة الحكمية لا المنع ، و إلا لأمره بإعادة الصلاة تأمل .

قوله: [وضع الكفين]: إنما قال ذلك دفعاً لما يتوهم من لفظ الضرب أنه يكون بشدة ، فأفاد أنه وضع الكفين على الصعيد، ومثل الكفين أحدهما أو بعضهما ،

⁽١) قال الإمام البخارى: «ويذكر أن عمرو بن العاص أجنب فى ليلة باردة فتيمم وتلا: ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيا. فذكر النبى صلى الله عليه وسلم فلم يعنف ». يعنى أقره. قال الإمام ابن حجر: هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم قال عمرو: «احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك ، فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح. فذكر وا ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو ، صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأعبرته بالذى منعى من الاغتسال وقلت له يعنى) إلآية . ففحك رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم يقل شيئاً ». ورواه عبد الرزاق من وجه آخر . وذكره فى نيل الأوطار بألفاظ أخرى وقال رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وغيرهم .

• الفريضة الثالثة: تعميم الوجه واليدين إلى الكوعين بالمسع. وأما من الكوعين إلى المرفقين فسنة كما سيأتى. ولم يعدوا الوجه فريضة على حدبها والبدين فريضة أخرى كما فعلوا فى الوضوء لعله للاختصار. ويجب عليه تخليل الأصابع ونزع الحاتم ليمسح ما تحته. وتخليل الأصابع يكون بباطن الكف أو الأصابع لا يجنبها إذ لم يمسها تراب.

• (وصَعيد طاهر - كترُاب - وهو أفضل): الفريضة الرابعة: الصعيد الطاهر؛ أى استعماله . إذ لا تكليف إلا بفعل ، فخرج استعمال غيره مما ليس بصعيد أو ماكان

ولو بباطن واحد ، وأما لو تيمم بظاهر كفه فلا يجزئ .

قوله : [تعميم الوجه] إلخ : ولايتعمق فى نحو أسارير الجبهة ، ولا يخلل لحيته ولو خفيفة لأن المسح مبنى على التخفيف .

قوله : [إلى الكوعين] : قال (ح):الكوع طرفالزند الذي يلى الإبهام وفي الذخيرة : آخر الساعد وأول الكف . ويقال : كاع .

قوله: [لعله للاختصار]: ترجى في الجواب تحرياً للصدق لعدم الاطلاع على النص في ذلك.

قوله : [ونزع الحاتم] : أى إزالته عن موضعه ليمسح ما تحته ، وإن مأذوناً فيه واسعاً لضيق ما هنا عن الوضوء .

قوله : [طاهر] : هو معنى الطيب في الآية .

قوله: [أى استعماله] إلخ: هو معنى الضربة الأولى لأن معناها وضع اليدين على الصعيد. وفي الحقيقة الصعيد بمنزلة الماء في الطهارة المائية، فلذلك قال شيخنا في تقريره: عدّهم الصعيد فرضاً من فروض التيمم لايظهر، وإن كانت الفرضية الوضع المذكور. فلا يكني تراب أثاره الربح على يديه، واستظهر الإجزاء إذا عمد بيديه لتراب متكاثف في الهواء.

قوله : [مما ليس بصعيد] : أي ولا ملحقاً به كالثلج كما سيأتي .

قوله: [أوماكان نجساً]: فلا يصح التيمم عليم على مشهور المذهب، وذكر خلبل تبعاً للمدونة: أن المتيمم على مصاب بول يعيد في الوقت ، واستشكل فأولت بتآويل، منها: أن الريح سترته بتراب طاهر، أو مراعاة للقائل بطهارة الأرض بالجفاف كمحمد بن الحنفية والحسن البصري .

نجساً وأفضل أنواع الصعيد: التراب. والمراد بالصعيد . كل ما صعد على وجه الأرض من أجزائها ، فالكاف في : (كتراب) للتمثيل .

- * (ورمال وحجر وجص لم يُطبخ): أى يجوز التيمم على كل مما ذكر (١٠). والجص نوع من الحجر يحرق بالنار ويسحق ويبى بهالقناطر والمساجد والبيوت العظيمة ، إذا أحرق وهو المراد بالطبخ لم يجز التيمم عليه، لأنه خرج بالصنعة عن كونه صعيداً.
- (ومعدن غير نقد وجو هر ومنقول): أى أنه يجوز التيمم على المعدن إذا لم يكن أحد النقدين . ولاجوهرا ولا منقولا من محله بحيث يصير مالا من أموال الناس؛ فلا يتيمم على الذهب والفضة ولو بمعدنهما (٢) ، ولا على الجوهر كالياقوت والزبرجد واللؤلؤ ولو بمحلها ، ولا على الشب والملح والحديد والرصاص والقصدير والكحل ، إن نقلت من محلاتها وصارت أموالا في أيدى الناس. وأما مادامت في مواضعها فيجوز .

فقوله : (كشَبّ وم لمّح وحديد و رُخام) : مثال للمعدن الغير ما ذكر .

قوله : [التراب] : أي للاتفاق عليه في جميع المذاهب .

قوله : [لأنه خرج بالصنعة] إلخ : أى التي هي الطبخ بالنار ، ولا يضر بحرد النشر ، ولو صنع رحي أو أعمدة .

قوله : [غير نقدوجوهر] : أي لأنهما لايظهر فيهماذل العبادة فتنافي التواضع .

قوله: [وأما ما دامت] إلخ: ومثله لو نقلت ولم تضر كالعقاقير كالطفل والأحجار والرخام الذي يجرن قريباً من أرضه فهذا كله يجرز التيمم عليه.

قوله : [ورخام] : قيل إنه لايجوز التيمم عليه لأنه من المعادن النفيسة المتموّلة الغالبة الثمن . واستظهره بعضهم ، ولكنه ضعيف .

قوله : [للمعدن الغير ما ذكر] : أي النقد والجوهر والمنقول ، أي الذي

⁽١) اختلفت المذاهب في التيمم بما عدا الراب ، قال ابن رشد وابن قدامة فقال الشافعي وأبو يوسف وداود : لا يجوز التيمم إلا بالراب الحالص وأخذ به ابن قدامة . وقال مالك وأبو حنيفة : يتيمم بكل ماتولد من الأرض من الحجارة والنورة والرخام والحص وغيرها وعن أحمد رواية أنه يتيمم عند الاضطرار بالسبخة والنورة وعنه يتيمم بغبار اللبد والثوب أو الشعير . وفي الموطأ أن مالكا زقال : لا بأس بالصلاة في السباخ والتيمم مها . وقال الإمام البخاري : «الا بأس بالصلاة على السبخة والتيمم مها » وهي الأرض ذات الملح والنزز .

⁽٢) بمعدَّمها : مكانهما الأصل . وقال المتنبى : ولكن معدن الذهب الرغام .

« (كثلج لاخسَب وحسريش): تشبيه فى جواز التيمم ، أى أن الثلج وهو ماجمد من الماء على وجه الأرض أو البحر يجوز التيمم عليه لأنه أشبه بجموده الحجر ، فالتحق بأجزاء الأرض . بخلاف الحشب والحشيش فلا يتيمم عليهما ولو لم يوجد غيرهما ولم يمكن قلعهما وضاق الوقت جاز التيمم عليهما ، وهو ضعيف ، لأنه ليس بصعيد ولايشبه الصعيد .

صار فى أيدى الناس كالعقاقير .

قوله: [كثلج]: أى يجوز التيمم عليه حيث عجز عن تحليله، وتصييره ماء ولو وجد غيره بخلاف الخضخاض، فلا يتيمم عليه إلا إذا لم يجد غيره. والفرق أن الأول لجموده صاركا لحجر فالتحق بأجزاء الأرض، والثاني لرقته بعد عن أجزاء الأرض.

قوله : [وقيل] إلخ : قائله اللخمى قال (بن) : وكلام (ح)يقتضى أنه الراجح واعتمده (ر) في الحاشية .

قوله: [ولا يبنى و إن نسى]: أى أو عجز لضعفه عن الوضوء والغسل. ولذلك جعل دخول الوقت شرط وجوب وصحة فيه ، فلا يتمم لفريضة إلا بعد دخول وقتها . و وقت الفائنة تذكرها ، فن تيمم للصبح فتذكر أن عليه العشاء فلا يجزيه هذا التيمم . لها بخلاف وقت المشتركتين لو تيمم لإحداهما فتذكر أن عليه الأخرى صلاها به ما لم يكن خص إحداهما بعينها كما تقدم . و وقت الجنازة الفراغ من غسل الميت ، فإن كان التيمم فرض الميت ، والمصلى عليه الما بعد التكفين ، ولا يتيمم المصلى عليه إلا بعد تيمم الميت ، وتيممه كم الميت ، وقد ألغز شيخنا في حاشية مجموعه بقوله :

يا من بلحظ يفهم أحسن جواب تفهم الم لا يصحح تيمم الله بسبق تيمم الم من غير فعل عبادة بالسابق المتقدم ومي يصح تيمم من غير نيته عمى

قال : واحترزت بقولى: من غير إلخ عن التيمم لثانية المشتركتين ، فإنه إنما يصح بعد أن يتيمم للأولى و يصليها (اه) ، وقد أجبت عن ذلك بقول :

- . (والمُوالاةُ): الفريضة الحامسة الموالاة بين أجزائه وبينه وبين ما فعل له من صلاة ونحوها ، وابتدأه إن فرق وطال . ولايبني و إن نسي .
- (وسننه: ترتب وضربة ليديه وإلى المرفقين، ونقل ما تعلق بهما من عُبارٍ): أى أن سننه أربعة : الترتيب بأن يمسح اليدين بعد الوجه فإن نكس أعاد اليدين إن قرب ولم يصل به ، والضربة الثانية ليديه والمسح إلى المرفقين ، ونقل أثر الضرب من الغبار إلى الممسوح بأن لا يمسح على شيء قبل مسح الوجه واليديد ، فإن مسحهما بشيء قبل ما ذكر كره وأجزأ وهذا لاينافي ما قال في الرسالة فإن تعلق بهما شيء نفضهما نفضاً خفيفاً كما هو ظاهر.
- (وندب : تسمية ، وصمت ، واستقبال ، وتقديم اليد اليمنى ، وجعل ظاهرها من طرف الأصابع بباطن يسراه ، فيمسرها إلى المرفق ، ثم باطنها لآخر الأصابع ، ثم يسراه كذلك) : هذا شروع فى مندو باته وهى ظاهر . وقوله : (وجعل) إلى : معناه أنه يندب أن يجعل ظاهر اليمنى من طرف أصابعها بباطن كف يده اليسرى ، ثم يمر اليسرى إلى مرفق اليمنى . ثم يجعل باطن اليمنى من طى المرفق بباطن اليسرى مرفق اليمنى . ثم يجعل باطنها بحيث يجعل باطن اليمنى من طى المرفق بباطن اليسرى فيمرها لآخر أصابع اليمنى . ثم يفعل بيسراه كمل فعل باليمنى ، بأن يجعل ظاهرها من فيمرها لآخر أصابع اليمنى . ثم يفعل بيسراه كمل فعل باليمنى ، بأن يجعل ظاهرها من

قوله : [والضربة الثانية] : إن قلت كيف تكون سنة مع أنها للفرض . والجواب أن الفرض بآثار الأولى .

قوله : [كره وأجزأ] إلخ : قيده عب ، بأن لايقوى المسح ونوقش بصحته على حجر لايخرج منه شيء قال شيخنا في مجموعه : وقد يفرق بشائبة التلاعب

قوله: [وندب تسمية] ؛ واختلف في تكميلها كما تقدم في الوضوء على قولين، أرجحهما: يكملها، بل يكمل في جميع المواضع إلا في الذكاة.

قوله : [وصمت] : أي إلا عن ذكر الله .

قوله: [ثم يسراه كذلك]: ظاهره لايبقى غبار الكف للأخرى وهي طريقة ، والطريقة الثانية يبتى غبار الكف اليمني لليسرى .

طرف الأصابع بباطن كف اليمنى فيمرها لآخر طرف مرفق اليسرى . ثم يجعل باطنها من طى مرفقها بياطن كف اليمنى لآخر أصابع اليسرى . ثم يخلل الأصابع . فقوله [ثم باطنها] عطفاً على ظاهرها ، أى ثم جعل باطنها .

• (ويبطله مبطلُ الوضوء؛ ووجودماءقبل الصلاة، لا فيها، إلا ناسيه): أى أن كل ما أبطل الوضوء من الأحداث والأسباب وغيرهما أبطل التيمم . ويبطله أيضاً وجود ماء كاف (١) قبل الدخول في الصلاة إن اتسع الوقت لاستعماله مع إدراك الصلاة ، بخلاف وجود الماء في الصلاة فلا يبطلها إلا إذا كان ناسياً للماء الذي معه فتيمم وأحرم بصلاة ثم تذكر فيها، فتبطل إن اتسع الوقت كما تقدم ، ومما يبطله

قوله : [ثم يخلل الأصابع] : أي بباطن الأصابع الأخرى كما تقدم له .

تنبیه: لایندب هنا الموضع الطاهر لأمن التطایر. وقیل: یندب نظراً لتشریف
 العبادة ولایندب ذکره بعده لاتصاله بما فعل له، کما ذکره شیخنا فی مجموعه.

قوله: [وغيرهما]: أى كالردة وإن كان التيمم لأكبر. فتنظير الأجهورى وتلامذته فى الرد بالنسبة لتيمم الأكبر لا محل له، لأنه إذا بطل بالبول مثلا وعاد جنباً على المشهور فأولى الردة. (اه. من شيخنا فى مجموعه).

قوله: [وجود ماء كاف]: أى أو القدرة على استعماله فى الوقت بحيث يدرك باستعماله الوقت المختار. قال فى الحاشية يؤخذ منه أن من انتبه فى الضرورى وكان متسعاً وجب عليه المبادرة إذ لا يجوز التأخير فى الضرورى ، وفى (عب) عن بعضهم: أن الضرورى كالمختار ، وهو وجيه . والعبرة فى الوجود بظنه فإن رأى مانعاً بعد رؤية الماء أعاد التيمم لا إن رآه معه أو قبله ، وإن ظهر عليه ركب احتمل معهم ماء بطل لأنه لما وجب الطلب لم يصح التيمم إلا بعده . (اه. بالمعنى من شيخنا فى مجموعه).

قوله: [فلا يبطلها] : أي و يحرم عليه القطع ولو بمجرد الإحرام.

⁽۱) فى بطلان النيمم بوجود الماء : عن أبى ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الصعيد والطيب طهور المسلم و إن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا رجد الماء فليمسه بشرته فإن ذلك خير » رواه أحمد والرمذى وصححه .وأخرجه النسائى وأبو داود وابن ماجة وقد تقدم الاستدلال به بدون العبارة الأخيرة . قال المسوكانى فى نيل الأوطار وقوله : فإن ذلك خير يدل على عدم الوجوب . وروى عن أبى سعيد قال : «خرج رجلان فى سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيمما صعيداً فصليا ثم وجدا الماء فى الوقت فأعاد أحدهما الوضوه والصلاة ولم يعد الآخر . ثم أنيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال الذى توضأ وأعاد : ال

أيضاً طول الفصل بينه وبين الصلاة كما علم من الموالاة .

• (وكره لفاقده إبطال وضوء أو غسل إلا لضرر): هذا الذى ذكرنا، هو المعرّل عليه مع الإيضاح والاختصار خلافا لما يوهمه المصنف والرسالة ، يعنى أن من كان متوضئاً أو مغتسلا وهو عادم الماء يكره له إبطال وضوئه بحدث أو سبب أو إبطال غسله – وإن كان غير متوضئ – بجماع ، لانتقاله من التيمم للأصغر إلى التيمم للأكبر . ومحل الكراهة ما لم يحصل للمتوضئ ضرر من حقن أو غيره وما لم يحصل المعتسل ضرر برك الحماع وإلا لم يكره (ولصحيح تيمم " بحائظ لبن أو حجر للمغتسل ضرر برك الحماع وإلا لم يكره (ولصحيح تيمم " بحائط مبنى بالطوب كريض): الصحيح أنه يجوز للصحيح العادم للماء أن يتيمم بحائط مبنى بالطوب الذي ، وهو المراد باللبن ، و بالحائط المبنى بالحجر . كما أنه يجوز للمريض ااذى لم يقدر على استعمال الماء ذلك .

(وتسقط الصلاة بفقد الطهورين، أو القدرة على استعمالهما): المذهب أن فاقد

قوله : [خلافاً لما يوهمه المصنف] إلخ : أي من الحرمة لتعبيرهما بالمنع .

قوله : [الصحيح أنه يجوز] إلخ : فيه تعريض للشيخ خليل حيث خصه بالمريض .

قوله: [بالطوب النبيُّ]: أى الذى لم يحرق ولم يخلط بنجس أصلا ، أو طاهر كثير بأن زاد على الثلث و إلا لم يتيمم عليه كما لايتيمم على رماد .

• تنبهان : الأول : من نسى صلاة من الحمس لم يدر عينها صلى الحمس كل واحدة بتيمم ، و إن واحدة بتيمم ، و إن نسى إحدى النهاريات صلى ثلاثاً كل واحدة بتيمم ، و إن نسى إحدى الليليتين صلاهما كل واحدة بتيمم .

الثانى: إذا مات صاحب الماء ومعه شخص جنب فصاحب الماء أولى يغسل به، إلا لحوف عطش على الحى ، فيقدم الحى ويضمن قيمته لورثة الميت بمحل أخذه ، وإن كان الماء مثليًا للمشقة فى قضاء المثل فى محل الأخذ . وكذلك لوكان الماء لهما معاً ويكنى واحداً فقط فيتطهر به الحى ويضمن حصة الميت لورثته . قال شيخنا فى مجموعه : فإن كان موقوفاً عليهما فالظاهر تقديم الحى أيضاً لشركة الاستحقاق ، وملك الغير لمن خصه فإن أشركهما فكالأول . (اه) .

قوله : [وتسقط الصلاة] إلخ : أي فهو من جملة المسقطات للأداء

الطهورين ــ وهما الماء والتراب ــ أو فاقد القدرة على استعمالهما ــ كالمكره والمصلوب ــ تسقط عنه الصلاة أداء وقضاء (١) كالحائض . وقيل : يؤديها بلا طهارة ولا يقضى كالعريان . وقيل : يؤدى ويقضى عكس الأول .

والقضاء كالإنماء والجنون وقد جمع بعضهم هذا الحاصل يقوله:

ومن لم يجد ماء ولا متيمما فأربعة الأقوال يحكين مذهبا يصلى ويقضى عكس ما قال ماللا وأصبغ يقضى والأداء لأشهبا وقال التتائى:

وللقابسي ذوالربط يومي لأرضه بوجه وأيد للتيمم مطلبا قال شيخنا في مجموعه: وفي (ر) التيمم على الشجرة على ماسبق في الزرع وفي (ح) قول بالإيماء للماء أيضاً . (١ه) .

قوله: [وقيل يؤديها] إلخ: أى نظراً إلى أن الشخص مطلوب بما يمكنه والأداء ممكن له. وعلى هذا فحدثه فى صلاته لايبطلها، ولكن قالشيخنا الأمير فى تقريره: الظاهر ما لم يتعمد إخراجه و إلا كان متلاعباً.

قوله : [وقيل يؤدى ويقضى] : أى احتياطاً وترك الشارح قول القابسى الذى فى النظم وهو أن محل سقوطها أداء وقضاء إذا كان لا يمكنه الإيماء للتيمم ، كالمحبوس بمكان مبنى بالآجر ومفروش به . فإن أمكنه الإيماء كالمربوط ومن فوق شجرة وتحته سبع مثلا فإنه يومى للتيمم إلى الأرض بوجهه ويديه ويؤديها ولا قضاء عليه (ا ه . من حاشية الأصل) .

⁽١) أخرج الإمام البخارى تحت باب «إذا لم بجد ماء أو تراباً » حديث عائشة فى نزول آية التيمم ، قال فى نيل الأوطار: ونيه: « فصلوا بغير وضوه » رواه الجماعة إلا الترمذى . وقيل : كان ذلك اجهاداً وإنحا فزول التيمم دليل على عدم وجوب الصلاة لفاقد الطهورين ، لأنه قبل نزول آية التيمم كانوا فاقدين لأسباب الطهور ، فلو صح أنهم يصلون عند فقد الطهور لما نزلت . وقال ابن حبر في الفتح : إن المشهور عن أحمد والمزنى (من أصحاب الشافعي) وسحنون : أنها لا تجب لأنها لو كافت واجبة لبيها لهم النبى صلى الله عليه وسلم وقال إن مالك وأبو حنيفة : لا يصلى . وعليه القضاء عند أب جنيفة وأصحابه . وقال الشافعي وجمهور المحدثين وبعض أصحاب مالك وقول عن أحمد : أنها يجب بي واختلفوا في وجوب الإعادة

فصل: المسح على الحبيرة ونحوها

فى بيان حكم المسح على الجيبرة (١) وما يتعلق به .

(إن خيف عَسْلُ محل ، بنحو جرّح كالتيمه ، مُسِح) : أى إذا كانبه جرح بضم الجيم أو دمل أو جرب أو حرق ونحو ذلك ، وخيف بغسله فى الوضوء أو الغسل حدوث مرض أو زيادته أو تأخر برء — كما تقدم فى التيمم — فإنه يمسح إن خيف وجوازاً إن خيف شدة الألم أو شدة ضرر ، كتعطيل منفعة وجوازاً إن خيف شدة الألم أو تأخره بلا شين ، فقوله : (كالتيمم) أى خوفاً كالخوف المتقدم فى التيمم ومى

فصل:

قوله: [في بيان المسح] إلخ: لما كان المسح عليها رخصة في الطهارة الماثية والترابية ، ناسب تأخير هذا الفصل عنهما وليكون إحالة على معلوم في قوله :

[كالتيمم].

وحكم المسح الوجوب إن خاف هلاكاً أو شدة كما سيأتى .

قوله : [وما يتعلق به] : أي من الأحكام التي حواها الفصل .

قوله : [بضم الحيم] : وبالفتح المصدر والمراد هنا الأول، لأن المصدر لايمسح . والمراد بالحرح : المجروح بآلة كحربة ، بدليل ما بعده .

قوله : [في الوضوء والغسل] : أي في أعضاء الوضوء إن كان محدثاً حدثاً أصغر ، أو في جسده إن كان محدثاً حدثاً أكبر ولو من زنا .

قُوله : [إن خيف] : المراد بالخوف هنا العلم أو الظن .

قوله : [كتعطيل منفعة] : أي كضياع حاسة من الحواس أو نقصها .

قوله : [شدة الألم] إلخ : مراده المرضّ الذي لا يعطل منفعة ، وهو الذي عبر عنه غيره : بالمرض الحفيف .

و 7 الشيش] : نقص المنفعة ، وأما إن خاف بغسله مجرد المشقة ، فلا

⁽۱) المذاهب في مسح الجبائر على ضربين: فقال به أصحاب الرأى ومالك والحنابلة . وحجهم ما روى عن على رضى الله عنه قال : «انكسرت إحدى زندى فأمرفى النبى صلىالله عليه وسلم : أن أمسح على الجبائر » رواه ابن ماجة . وقال الشافعي في أحد قوليه : يعيد كل صلاة صلاها لأن الله تعالى أمر بالفسل ولم يأت به .

أمكن المسح على المحل لم يجز له أن يمسح على الجبيرة ، ولاإ يجزئه إن مسح عليها .

• (فإن لم يستطع فكلى الحبيرة): أى إذا لم يستطع المسح على المحل بدون جبيرة مسح على الجبيرة: وهي اللزقة فيها الدواء توضع على الحرح ونحوه. أو على العين الرمداء (ثم على العيصابة): أى ثم إن لم يستطع المسح على الجبيرة بأن خاف ما تقدم، مسح على العصابة التي تربط فوق الجبيرة ، فإن لم يستطع فعلى عصابة أخرى فوقها ، والأرمد الذي لا يستطيع المسح على عينه أو جبهته ـ بأن خاف مامر _ يضع خرقة على العين أو الجبهة و يمسح عليها .

• (كَقَرِرُطاسِ صُدَّعَ أُوعَمَامَة خَرِيفَ بِنزَعَهَا): أَى كَمَا يَسْتَعَلَى وَطَاسَ يُوضِعُ عَلَى صَدَّعَ لَصَدَاعَ وَنَحُوهِ، أُوعَلَى عَمَامَة خَيْفَ بِنزَعَهَا (١) إذا لم يقدر على مسح ماتحتها

بجوز المسح عليه .

قوله : [فعلى الجبيرة] أي ويعمها بالمسح .

قوله: [العصابة]: بكسر العين لأن القاعدة إذا صيغ اسم على وزن فعالة لما يشتمل على الشيء - نحو العمامة - فهو بالكسر، كما نقله الشهاب الحفاجي في حواشي البيضاوي عن الزجاج (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [فإن لم يستطع] إلخ : وكذا إن تعذر حلها فيمسح عليها وإن كان لايضره المسح على ما دومها .

قوله : [يضع خرقة] إلخ : أى ولا يرفعها عن الحرح أو العين بعد المسح عليها حتى يصلي .

قوله : [خيف بنزعها] : أى أو بفكها لكونه منأرباب المناصب الذين لهم زيّ فى العمامة .

قوله : [ونحوه] : أي كننصد، فيمسح عليه فإن لم يقدر فعلى الجبيرة وهكذا .

⁽١) اختلف أهل العلم في جواز المسح على العمامة . قال العيني : فذهب أحمد إلى جوازه بشروط ، كل رواه البخارى عن عمرو بن أمية قال : « وأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه ه . ولما ثبت عن مسح أبي بكر على عمامته . واحتج المانعون – ومنهم الشافعي وأهل الرأي بقوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » ومن مسح على عمامته لم يمسح برأسه .وأن حديث المسح على العمامة محتمل التأويل . قال ابن حجر : أخرج عبد الرزاق هذا الحديث بدون ذكر العمامة وقال الأصيل : ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي وشيبان وغيرهما رووه عن يحيى بدونها .

من عرقية ونحوها ، فإن قدر على مسح بعض الرأس أتى به وكمل على العمامة .

. (وإن بغُسُل أو بلا طُهُر آو انتشرت): أى لا فرق فى المسح المذكور بين أن يكون فى وضّوء أو غسل ، وسواء وضعها وهى منطهر أو بلا طهر وسواء كانت قدر المحل المألوم أو انتشرت: أى اتسعت للضرورة.

* (إن كان عُسُلُ الصّحيح لايضر، وإلا ففرْضُه التيمسَّم): أى أن محل جواز المسح المذكور، إن كان غسل الصحيح من الجسد فى الغُسل أو الصحيح من أعضاء الوضوء فى الوضوء لايضر، بحيث لايوجب حدوث مرض ولازيادة مرض المألوم ولاتأخر برئه. وإلا كان فرضه التيمم، وسواء كان الصحيح هو الأكثر أو

قوله: [وكمل على العمامة]: أى كما أفاده القرطبي وهو الصواب، وقيل: يمسح بعض الرأس فقط ولايستحب له التكميل وقيل باستحبابه.

قوله: [وإن بغسل]: سواء كان من حلال أو حرام كما تقدم ؛ لأن معصية الزنا قد انقطعت ، فوقع (١) الغسل المرخص فيه المسح وهو غير متلبس بالمعصية، فلا تقاس على مسألة العاصى بسفره (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [اتسعت]: أى العصابة وجاوزت محل الألم لأن انتشارها من . ضروريات الشد.

قوله: [إن كان غسل الصحيح] إلخ: هذا بيان لشرط الجمع بين الغسل والمسح. وحاصله خمس صور: اثنتان يغسل فيهما الصحيح ويمسح الجريح، وثلاث يتيمم فيها. فلوغسل الصحيح والمألوم في الجمع أجزأ، وأما لوغسل الصحيح ومسح على الجريح في الصور؛ التي يتيمم فيها فلا يجزئه ذلك الغسل، ولابد من التيمم أوغسل الجميع. وقال (بن) بالإجزاء، فيجمع بينهما إن صح جل جسده في الحدث الأكبر وجل أعضاء الوضوء في الحدث الأصغر، أو أقله، ولم يقل جداً، كيد أو رجل. والحال أنه لم يضر غسله في هاتين الصورتين، و إلا بأن ضرا سواء كان جل الأعضاء صحيحاً أو لا، أو أقل جداً كيد ففرضه التيمم ولو لم يضر غسله في هذه الأخيرة، إذ التافه لا حكم له.

قوله : [وسواء كان الصحيح] إلَّخ : تعميم في الضرر وعدمه . فتحتها

⁽١) في الأصل : فوق الفسل ، ولم نر له معنى إلا أن يكون تصحيفًا . `

الأقل ، فالأرمد لايتيمم بحال إلا إذا كان غسل بقية أعضائه يوجب ما ذكر • (كأن قل جداً كيد): أي كما أن فرضه التيمم لو قل الصحيح جداً كيد أو رجل ، وكان غسله لا يُوجب ضرراً .

صور أربع : اثنتان يجمع بيهما ، واثنتان يتمم ، وستأتى الثالثة في قوله : [كأن] قل جداً .

قوله : [فالأرمد] إلخ : إنما نص عليه رديًّا على من يتوهم جواز التيمم له مطلقاً فإنه وهم باطل .

قوله : [وكان غسله] إلخ : الجملة حالية ومن باب أولى لوضرٌ .وكون اليد قليلة جدًّا بالنظر للغالب، فلوخلق لشخص وجه ورأس ويد واحدة وكانت هي الصحيحة لكان حكمه التيمم . والمراد باليد في الوضوء: ما يجب غسله . وأما في الغسل ، فانظر : هل من طرف الأصابع إلى الإبط أو إلى المرفق ؟ والظاهر الأول . (اه. من الحاشية) .

 مسألة : إن تعذر مسح الجراحات بكل وجه ؛ فإن كانت بأعضاء التيمم ـــ كالوجه واليدين إلىالمرفقين ، وقيل إلى الكوعين ـــ تركها وتطهر بالماء وضوءاً ناقصاً وغسلا ناقصاً. و إلا تكن بأعضاء التيمم، فهل كذلك كثرت الجراحات أو قلت ؟ أو إن قلت ولا يتيمم، أويتيمم مطلقاً، أو يجمعهما ؟أقوال أربعة وإذا جمع قدم المائية . فإن خاف الضرر من الماء تيمم فقط باتفاق ، واستظهر الأجهوري على هذا القول الأخير أنه يعيد المائية لكل صلاة لأن الطهارة بالمجموع والتيمم لايصلى به إلا فرض واحد ، وألغز فيه شيخنا في مجموعه بقوله :

ألا يا فقيـــه العصر إنى رافــع إليات سؤالا حـــار مني به الفكر سمعت وضوءاً أبطلته صلاتــه فما القول في هذا فديتك ياحبر وليس جواباً لي إذا كنت عارفاً وضوء صحيح في تجدده نذر وأجاب عنه في حاشية (عب) بقوله :

إذا ما جراحات تعدد مسها وليست بأعضاء التيمم يا بدر فيجمع كلا في صلاة أرادها تراباً وماء كي يتم له الطهر وهذا على بعض الأقاويل فادره

وكن حاذقاً فالعلم يسمو به القدر

(وإن نَزَعَها لدواء أو سقطت ردّها ومسح إن لم يطل ، كالموالاة): يعنى أن المتطهر لو نزع الجبيرة أو العصابة التى مسح عليها أو سقطت بنفسها، فإنه يردها لمحلها في الصورتين ، ويمسخ عليها ما دام الزمن لم يطل . فإن طال طولا كالطول المتقدم في الموالاة المقدر بجفاف عضو وزمن اعتدلا، بطلت طهارته من وضوء أو غسل إن تعمد وبني بنية إن نسي .

. (ولو كمّان في صلاة بطُلت): أي لوكان سقوطها في صلاة بطلت الصلاة وأعاد الجبيرة في محلها وأعاد المسح عليها إن لم يطل ثم ابتدأ صلاته فإن طال نسياناً بني بنية ، وإلا ابتدأ طهارته .

(كان صحّ، وبادر لغسل محلّها أو مسحه): هذا تشبيه فيا أفاده قوله: (وإن نزعها) إلخ، من أنه إن لم يطل الزمن تدارك الطهارة، وإلا بطلت بالعمد ولو كان في صلاة يعني لو صح - أي برئ الجرح وما في معناه وهو في صلاة بطلت وبادر لغسل محل الجبيرة إن كان نما يغسل، كالوجه، ومسحه إن كان نما يمسح كالرأس . وإن كان في غير صلاة وأراد البقاء على طهارته بادر بما ذكر وإلا بطلت إن طال عمداً . وبني إن طال نسياناً .

[•] مسألة أخرى: هل يصح التيمم من فوق حائل؟ وهو الذى ذكره (عب) وغيره أو لا يصح؟ وهو الذى صدر به (ح) عن السيورى، فيكون كفاقد الماء والصعيد ؟ قال شيخنا في مجموعه: والظاهر الأول.

قوله: [الجبيرة إلخ]: مراده الأمور الحائلة من جبيرة وعصابة وقرطاس وعمامة . قوله : [أوسقطت بنفسها] إلخ : لافرق بين كون السقوط والنزع عمد أو غيره فالحكم واجد .

قوله : [و يمسح عليها] : أي إن لم يكن في صلاة كما سيأتي .

قوله : [إن نسى] : ومثله إن عجز . ويبني بغير تجديد نية .

قوله: [بطلت]: أى عليه وحده إن لم يكن إماماً فى الجمعة لاثنى عشر أو واحداً من الاثنى عشر فيها. ومنه اللغز المشهور: رجل سقطت عمامته بطلت صلاته وصلاة جماعته. وقد علم مما تقدم أن المبطل سقوطها لا دورانها ولا سقوط الجبيرة من تحت العصابة مع بقاء العصابة الممسوح عليها من الجرح.

فصل: في الحيض

● (الحيش أدا) دم أو صفرة أو كدرة خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة): أى أن الحيض ثلاثة أنواع: إما دم وهر الأصل أو صفرة كالصديد الأصفر ، أو كدرة بضم الكاف شيء كدر ليس على ألوان الدماء، (خرج بنفسه): أى لابسبب ولادة ولا افتضاض ولا جرح ولا علاج ولا علة وفساد بالبدن . فيخرج دم الاستحاضة

قصل:

هو لغة: السيلان، من قولم حاض الوادى إذا سال، وله معان أخر مذكورة في المطولات منها الضحك، وبه فسر قوله تعالى: (وامرأته قائمة فضحكت) (١) أى حاضت مقدمة للحمل الذي بشر به ، ولكن الذي اقتصر عليه الحلال أنها ضحكت سروراً بهلاك قوم لوط لفجورهم. (اه. من حاشية شيخنا على مجموعه) ويطلق الحيض على القليل والكثير لكونه جنساً ، فإن أريد التنصيص على الوحدة لحقته الناء.

قوله: [أو صفرة أو كدرة]: ما ذكره من أن الصفرة والكدرة حيض هو المشهور، ومذهب المدونة سواء رأتهما في زمن الحيض أم لا بأن رأتهما بعد علامة الطهر. وقيل: إن كانا في أيام الحيض فحيض وإلا فلا، وهو لابن الماجشون. وقيل: إنهما ليسا بحيض مطلقاً.

قوله : [خرج بتفسه] : أي و إن بغير زمنه المعتاد له .

قوله: [ولا علاج]: أى قبل زمنه المعتاد له.ومن ههنا قال سيدى عبد الله المنوفي إن ما خرج بعلاج قبل وقته المعتاد له لايسمى حيضاً، قاتلا: الظاهر أنها لا تبرأ به من العدة ولا تحل ، وتوقف في تركها الصلاة والصوم ، قال خليل في توضيحه: والظاهر على بحثه عدم تركهما (اه.) قال في الأصل: أي لأنه استظهر

⁽١) سورة هود آية ٧١ .

(من قُبل امرأة تحمل عادة): احترازاً مما خرج من الدبر فليس بحيض، ومما خرج من قبل صغيرة لم تبلغ تسعسنين أو كبيرة بلغت السبعين فليس بحيض قطعاً.

ب (وأقله فى العبادة دَ فُقة): بفتح الدال وبالقاف . ويقال: دفعة بضمها وفتحها وبالعين المهملة لاتلوث المحل بلا دفق، فليس بحيض إذا لم يستدم ، وقوله (فى العبادة) : أى فيجب عليها الغسل بالدفقة، ويبطل صومها وتقضى ذلك اليوم .

عدم كونه حيضاً تحل به المعتدة فهتضاه أنها لاتتركهما وإنما قال: «على بحثه» لأن الظاهر فى نفسه تركهما لاحتمال كونه حيضاً. وقضاؤهما: لاحتمال أن لا يكون حيضاً. وقضاؤهما: لاحتمال أن لا يكون حيضاً. وقد يقال: بل الظاهر فعلهما وقضاء الصوم فقط، وإنما توقف لعدم نص فى المسألة (اه.) وقولنا قبل زمنه مفهومه لوخرج بعلاج فى زمنه أو بعده يكون حيضاً وهو كذلك.

قوله : [من الدبر] : ومثله الثقبة وليو انسد الخرجان وكانت تحت المعدة .

قوله: [بلغت السبعين]: أى وتسأل النساء فى بنت الحمسين إلى السبعين ، فإن قلن : حيض، أو شككن ، فحيض. كما يسألن فى المراهقة ، وهى بنت تسع إلى ثلاثة عشر . وأما ما بين الثلاثة عشر والحمسين فيقطع بأنه حيض .

• مسألة: من سباع ابن القاسم من استعملت الدواء لرفعه عن وقته المعتاد فارتفع، فيحكم لها بالطهر. وعن ابن كنانة: من عادتها ثمانية أيام مثلا فاستعملت الدواء بعد ثلاثة مثلا لرفعه بقية المدة، فيحكم لها بالطهر، خلافاً لابن فرحون. (اهمن الأصل). لكن قال العلماء هذا العلاج مكروه لأنه مظنة الضرر.

قوله : [و بالقاف] : الشيء المدفوق .

قوله: [بضمها]: يرجع لمعنى الأول ، وأما بالفتح فهو المرة وهذا إشارة لأقله باعتبار الخارج ولا حد لأكثره ، وأما باعتبار الزمن فلا حد لأقله . وقالت الحنفية: أقله ثلاثة أيام، فما نقص عن ذلك عندهم لا يعد حيضاً لا في العدة ولا في العبادة فينفع النساء تقليدهم .

قوله : [فيجب عليها الغسل] : أى فشمرته أنها تغتسل كِلما انقطع وتصوم وتصلى وتوطأ و إن حسبت ذلك اليوم يوم حيض .

وأما في العدة والاستبراء فلا يعد حيضاً إلا ما استمر يوماً أو بعض يوم له بال كما يأتى إن شاء الله تعالى .

و أكثره لمبتدآة نصفُ شهر كأقل الطّهرى: الحائض إما مبتدأة، أو معتادة، أو حامل . فأكثر الحيض للمبتدأة إن استمر بها الدم خسة عشر يوماً، وما زاد فهو دم علة وفساد ، تصوم وتصلى وتوطأ كما أن أقل الطهر لجميع النساء خسة عشر يوماً ، فمن رأت دماً بعدها فهو حيض قطعاً مؤتنف ومن رأته قبل تمامها فإن كانت استوفت تمام حيضها بنصف الشهر أو بالاستظهار ، فذلك الدم استحاضة وإلا ضمته للأول حتى يحصل تمامه بالحمسة عشر يوماً أو بالاستظهار وما زاد

قوله : [يوماً أو بعض يوم] : ويرجع فى تعيين ذلك للنساء العارفات بأحوال الحيض .

قوله : [لمبتدأة] : أى غير حامل، بدليل ما يأتى .وهذا باعتبار الزمان ، وأما باعتبار الحارج فلا حد له كما تقدم .

قوله: [كأقل الطهر]: أى فأقله خسة عشر يوماً على المشهور ه وقيل: عشرة أيام، وقيل خسة. وتظهر فائدة التحديد لأقل الطهر فيا لو حاضت مبتدأة أو انقطع عنها دون خسة عشر، ثم عاودها قبل طهر تام، فتضم هذا الثاني للأول لتم منه خسة عشر يوماً بمثابة ما إذا لم ينقطع، ثم هو دم علة . وإن عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤتنف . (اه. من الحرشي).

قوله : [أو حامل] : أي أن الحامل عندنا تحيض خلاقاً للحنفية ، ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية واكتنى مها الشارع رفقاً بالنساء .

قوله : [إن استمر بها اللم] : أي لم يحصل بين اللمين أقل الطهر .

قوله : [مؤتنف] : أي فتحسبه من العدة و يحرى عليها سائر أحكامه .

قوله : [بنصف الشهر] : أي إن كانت مبتدأة أو عادتها ذلك .

قوله : [أو بالاستظهار] : أى كما إذا كانت عادتها ثلاثة واستظهرت بثلاث . فما زاد على الستة فهو استحاضة .

قوله: [و إلاضمته] إلخ: أى و إلا تستوفى نصف الشهر و إن كانت مبتدأة أو معتادة لذلك ولاستظهارها إن كانت معتادة دونه ضمته للأول إلخ . طنة الساك - أول

فاستحاضة على ما سيأتى تفصيله قريباً إن شاء الله تعالى .

. (ولمعتادة ثلاثة أيام على أكثر عادتها استظهاراً ، ما لم أنجاوزه): أى وأكثره للمعتادة ثلاثة أيام زيادة على أكثر عادتها . والعادة تثبت بمرة ؛ فمن اعتادت أربعة أيام أو خمسة استظهرت بثلاثة على الحمسة ولوكانت الحمسة رأتها مرة ورأت الأربعة أكثر . ومحل الاستظهار بالثلاثة ما لم تجاوز نصف الشهر ، فمن اعتادت نصف الشهر فلا استظهار عليها . ومن عادتها أربعة عشر استظهرت بيوم فقط .

• (ثم هى مُستحاضة تصوم وتصلّى وتُوطأ): أى ثم بعد أن مكثت المبتدأة نصف شهر، و بعد أن استظهرت المعتادة بثلاثة أو بما يكمل نصف شهر تصبر ؛ إن تمادى بها اللهم مستحاضة . و يسمى الدم النازل بها دم استحاضة ودم علة وفساد، وهى فى الحقيقة

قوله: [على ما سيأتى] إلخ: أى فى قوله فإن ميزت بعد طهر تم " فحيض إلخ.

قوله : [ولمعتادة] : أى وعادتها دون نصف الشهر ثلاثة أيام فأكثر بدليل ما يذكر بعد .

وله : [على أكثر عادتها] : أي زمناً لا وقوعاً بدليل ما يأتي .

قوله: [استظهرت بيوم فقط]: حاصل ما أفاده أن من عادتها ثلاثة أيام مثلا، وزاد عليها تستظهر بثلاثة وتصبر الستة عادة لها، فإن زاد في الدور الثانث استظهرت السبطهرت بثلاثة، وتصبر التسعة عادة لها. فإن زاد في الدور الثالث استظهرت بثلاثة وتصبر الاثنا عشر عادة لها. فإن زاد في الدور الرابع استظهرت بثلاثة وتصبر الحمسة عشر عادة لها. فإن زاد في دور حامس فهو دم علة وفساد. ولو فرض أن عادتها ثمانية، وزاد استظهرت بثلاثة، فتصبر الإحدى عشر عادة لها. فإن زاد في دور ثان استظهرت بثلاثة وتصبر الأربعة عشر عادة لها. فإن زاد في دور ثان استظهرت بيوم واحد كما قال الشارح.

قوله: [وهى في الحقيقة طاهر]: أي خلافاً لمن يقول هي طاهر حكماً. فعلى ما قاله الشارح: يندب لها بعد خمسة عشريوماً الغسل وقضاء الصوم مراعاة للقول الثاني . وأما على القول الثاني كانت كحائض انقطع حيضها ، فيجب عليها الغسل وقضاء الصوم ولا تقضى الصلاة على كل حال ، لأنها إما صحيحة على القول الأول

طاهر تصوم وتصلي وتوطأ(١).

* (ولحامل فيها بعد شهرين عشرون، وفي ستّة فأكثر ثلاثون): أى وأكثر الحيض للحامل إن تمادى بها بعد شهرين عشرون يوماً إلى ستة أشهر ، وفي ستة أشهر إلى المحامل إن تمادى بها بعد شهرين عشرون العادة الغالبة في الحامل عدم نزول الدم منها ، ومن غير الغالب قد يعتريها الدم . ثم اختلف في الدم النازل منها: هل هو حيض بالنسبة للعبادة؟ فلا تصلى ولا تصوم ولا تدخل مسجداً ولا توطأ، وهو مذهب مالك وما به الفتوى عندالشافعية، أو ليس بحيض بل هو دم علة وفساد؟ و إليه ذهب بعض أهل العلم.

أو ساقطة على القول الثانى .

قوله: [فيما بعد شهرين] إلخ: هذا على ما فى الحرشى وأقره فى الحاشية واشتهر ، وفى (ر): أن الرابع والحامس وسطبين الطرفين. (اه.من المجموع). قوله: [وفى ستة] إلخ: هذا هو المعتمد خلافاً لمن يقول: إن الشهر السادس ملحق بما قبله. بل الذى عليه جميع شيوخ أفريقية: أن حكم الستة أشهر حكم ما بعدها.

قوله : [بالنسبة للعبادة] : أى لا للعدة؛ فإن العبرة فيها بوضع الحمل لقول خليل : وعدة الحامل فى وفاة أو طلاق وضع حملها كله .

قوله: [بعض أهل العلم]: أي كالحنفية .

تنبيه: هل حكم ما قبل الثلاثة للحامل كحكم ما بعدها ؟ فيكون عشرين يوما أو كالمعتادة غير الحامل تمكث عادتها والاستظهار؟ وهو التحقيق—ولذلك لم يتكلم عليه المصنف — وأما الحامل التي بلغت ثلاثة أشهر فأكثر فلا استظهار عليها

⁽۱) مما ورد في المستحاضات ، حديث فاطية بنت أبي حبيش قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : ه يارسول الله ، إلى لا أطهر أفادع الصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحضة فاتركى الصلاة فإذا ذهب منوها فاغسل عنك اللم وصلى » . رواه البخارى وصلم والنسائى والدارى وغيرهم . وفي أبي داود والنسائى أنه صلى الله عليه وسلم قال لها : ه إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ؛ فإذا كان كذلك فاسمكى عن السلاة فإذا كان الآخر فتوضى وصلى فإنما هو عرق » رواه كذلك ابن حبان والحاكم وصححاد وأخرجه الدارقطى واليهقى . ورويت يعن يعرف بكسر الراء أى تكون من وائحة تعرفها النساء . ومن المستحاضات غيرها ، من وردت فيهن أحاديث : رملة أم حبيبة أم المؤمنين وحمنة بنت جحض وغيرهما .

• (فإن تقطّعت أيامه بطهر لفقتها فقط على تفصيلها، ثم مُستحاضة "، وتختسلُ كلما انقطع وتصوم وتصلى وتُوطأ): أى إذا تقطعت أيام الدم فى المبتدأة والمعتادة بأن تخللها طهر بان كان بأتها الدم فى يوم مثلا ، وينقطع يوماً أو أكثر ولم يبلغ الانقطاع نصف الشهر فإنها تلفق أيام الدم فقط . فالمبتدأة ومن اعتادت نصف الشهر تلفق الخمسة عشر يوماً فى شهر أو شهرين أو ثلاثة أو أكثر أو أقل ولا تلفق الطهر ، وهو معنى قولنا: (فقط). والمعتادة تلفق عادتها وأيام الاستظهار . كذلك منى لم ينقطع خمسة عشر يوماً ، فإن انقطعها فحيض مؤتنف . ثم إذا لفقت أيام حيضها على تفصيلها المتقدم من مبتدأة ومعتادة وحامل فل فا نزل عليها بعد ذلك

ولايفرق فيها بين مبتدأة وغيرها .

قوله : [ف المبتدأة والمعتادة] : أي والحامل .

قوله : [في شهر] : أي إن انقطع يوماً وجاء يوماً .

قوله : [أو شهرين] أي إن انقطع ثلاثة وجاء في الرابع .

قوله : [أو ثلاثة] : أي إن انقطع خمسة وأتى في السادس .

قوله: [أو أكثر]: أى كما إذا كان ينقطع فى تسعة ويأتى فى العاشر فتلفقها من مائة وخمسين يوماً.

قوله : [أو أقل] : أى بأن أتاها يومين وانقطع يوماً فتلفقه من نيف وعشرين .

قوله: [لا تلفق الطهر]: أى من تلك الأيام التى فى أثناء الحيض ، بل لابد من خسة عشر يوما بعد فراغ أيام الدم . وما ذكره من كوم الاتلفق أيام الطهر متشق عليه إن نقصت أيام الطهر عن أيام الدم ، وعلى المشهور إن زادت أو ساوت خلافاً لمن قال: إن أيام الطهر إذا ساوت أيام الحيض أو زادت فلا تلغى ولو كانت دون خسة عشر يوماً ، بل هى فى أيام الطهر طاهر تحقيقاً ، وفى أيام الحيض حائض تحقيقاً بحيض مؤتنف ، وهكذا مدة عمرها . وفائدة الحلاف تظهر فى الدم حائض تحقيقاً بحيض مؤتنف ، وهكذا مدة عمرها . وفائدة الحلاف تظهر فى الدم النازل بعد تلفيق عادتها أو خسة عشر يوماً ، فعلى المعتمد تكون طاهراً ، والدم النازل دم علة وفساد ، وعلى مقابله يكون حيضاً . (اه . من حاشية الأصل) .

فاستحاضة لا حيض . وحكم الملفقة أنها تغتسل وجوباً ، كلما انقطع دمها وتصلى وتصوم وتوطأ .

• (فإن ميزّت بعد طُهر تم فحيض ، فإن دام بصفة التمييز استظهرت ، وإلا فلا): يعنى أن المستحاضة — وهي من استمر بها الدم بعد تمام حيضها بتلفيق أو بغير تلفيق —إذا ميزت الدم بتغير رائحة أو لون أو رقة أو نحن أو نحو ذلك بعد تمام طهر — أى نصف شهر — فذلك الدم الميز حيض لا استحاضة. فإن استمر بصفة التميز استظهرت بثلاثة أيام ما لم تجاوز نصف شهر ، ثم هي مستحاضة. وإلا —بأن لم يدم بصفة التميز بأن رجع لأصله — مكثت عادتها فقط ، ولا استظهار . هذا هو الراجح خلافاً لإطلاق الشيخ .

(وعلامة الطّهر جفوف أو قُصّة " وهي أبلغ " فتنتظرها معتادتهما لآخر المختار

قوله: [كلما انقطع]: أى لأنها لاتدرى هل يعاودها أم لا، إلا أن تظن أنه يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة الذى هى فيه سواء كان ضروريًّا و اختياريًّا فلا تؤمر بالغسل كما ذكره الأصل تبعاً له (عب). وقول الأصل فلا تؤمر بالغسل، فإن اغتسلت في هذه الحالة وصلت ولم يأنها دم في وقت الصلاة فهل يعتد بنلك الصلاة أم لا ؟ وهذا إذا جزمت النية . فإن ترددت لم يعتد بها كما في الحاشية . والمستحسن من كلام الأشياخ وجوب الغسل عليها إن لم تعلم عودة في الحاشية . والمستحسن من كلام الأشياخ وجوب الغسل عليها إن لم تعلم عودة في الوقت الذي هي فيه ، فلو كانت بالاختياري وعلمت عوده في الضروري اغتسلت، كذا في الحاشية وفي (بن): أنها لا تؤخر رجاء الحيض . (اه. من المجموع).

قوله : [حيض] : أى اتفاقاً فى العبادة وعلى المشهور فى العدة خلافاً لأشهب وابن الماجشون القائلين بعدم اعتباره فى العدة .

قوله: [هذا هو الراجح]: أى لأنه لافائدة فى الاستظهار ، لأن الاستظهار فى غيرها لرجاء انقطاع الدم ، وهذه قد غلب على الظن استمراره . وهذا قول مالك وابن القاسم خلافاً لابن الماجشون ، حيث قال باستظهارها على أكثر عادتها .

ومفهوم قول المصنف: [فإن ميزت بعدم طهر تم]: أنها إذا لم تميز فهى مستحاضة أبداً ، ويحكم عليها بأنها طاهر ولو مكثت طول عمرها ، وتعتد بسنة بيضاء كما سيأتى فى باب العدة .

بخلاف مُعتادة الحفوف فلاتنتظرُ ماتأخر مهما كالمبتدأة): أى أن علامة الطهرأى انقطاع الحيض أمران: الحفوف ، أى خروج الحرقة خالية من أثر الدم وإن كانت مبتلة من رطوبة الفرج ، والقصة وهي ماء أبيض كالمني أو الحير المبلول والقصة أبلغ: أى أدل على براءة الرحم من الحيض (١) ، فن اعتادتها أو اعتادتهما معا طهرت بمجرد رؤيها فلا تنتظر الحفوف . وإذا رأته ابتداء انتظرها لآخر المختار بحيث توقع الصلاة في آخره. وأما معتادة الحفوف فقط في رأته أو رأت القصة طهرت ولاتنتظر الآخر مهما وكذا المبتدأة التي لم تعتد شيئاً ، هذا هو الراجح ، ومقتضى أبلغية القصة أنها إن رأت الحفوف أولا انتظرت القصة .

قوله : [أي انقطاع الحيض] : سواء كان دماً أو كدرة .

قوله : [والقصة] : لا إشكال فى نجاستها ، كما قال عياض وغيره : ماء الفرج ورطوبته عندنا نجسان .

قوله : [أبلغ] : أي حتى لمعتادة الحفوف عند ابن القاسم .

قوله : [انتظرمها] : أي استحباباً .

قوله: [هذا هو الراجح]: خلافاً لظاهر خليل من تقييد الأبلغية بمعتادة القصة وحدها أو مع الجفوف.

قوله : [ومقتضى أبلغية] إلخ : أى فهو مشكل لإفادته المساواة بين الجفوف والقصة : مع أنها عند ابن القاسم أبلغ مطلقاً كما مر .

• تنبيه : ليس على المرأة الحائض لاوجوباً ولاندبا ً نظر طهرها قبل الفجر (٢) لعلها

⁽٢٠١). جاء فى البخارى والموطأ: «كن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة (هى ما تحتشى به المرأة من قطن ونحوه لتعرف ما بق من أثر الحيض) فيها الكرسف(القطن) فيه الصفرة ، فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء ، ثريد بذلك العلهر من الحيض ، بلغ ابنة زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصابيح من جوف الليل ينظرن إلى العلهر ، فقالت : ما كان النساء يصنعن ذلك ، وعابت علهن » .

عن أم عطية قالت : و كنا لا نعد الصغرة والكدرة بعد الطهر شيئاً » رواه أبو داود والبخارى ولم يذكر بعد الطهر . وأخرجه الحاكم أيضاً والإسماعيل قال في نيل الأوطار : وهو يدل على أن الصغرة والكدرة بعد الطهر ليستا من الحيض وأما في وقت الحيض فهما حيض .

• (ومنع صحّة طواف ، واعتكاف وصلاة ، وصوم ، و وجو بهما (١) ، وقضاء الصوم بأمر جديد) : قوله : (و وجو بهما) عطف على صّحة أى منع الحيض صحة ماذكر . ومنع وجوب الصلاة والصوم ؛ فلا يجبان على الحائض . كما لا يصحان منها أما الصلاة فظاهر ، وأما الصوم فشكل ؛ إذ عدم و جو به يقتضى عدم قضائه مع أنها تقضيه ، والجواب أن قضاءه بأمر من الشارع جديد ؛ أى غير ما يقتضيه عدم الوجوب .

« (وحَرَمُ به طلاقٌ ، وتمتعٌ بما بَين سرَّة و رُكبة ، حتى تطَّهُ ربالماء، ودخولُ مسجد. ومس منه ومس منه ومن منه القراءة "): أى يحرم على الزوج أن يطلق زوجته أيام حيضها وإن وقع منه لزمه وأجبر على رجعتها إن كان رجعيًا . وهذا في المدخول بها إذا لم تكن حاملا ،

أن تدرك العشاءين والصوم ، بل يكره إذ ليس من عمل الناس ولقول الإمام : لا يعجبي ، بل يجب عليها نظره في أول الوقت لكل صلاة وجوباً موسعاً إلى أن يبقى ما يسع الغسل والصلاة فيجب وجوباً مضيقاً ما عدا وقت المغرب والعشاء ، فيستصحب الأصل لضرورة النوم ، ولذلك لو شكت هل طهرت – قبل الفجر أو بعده سقطت – صلاة العشاء . (بن) .

قوله: [بأمر جديد]: وإنما وجب قضاؤه بأمر جديد من الشارع دون الصلاة لحفة مشقته بعدم تكرره.

قوله : [وحرم به طلاق] : أى ولو أوقعه على من تقطع طهرها لأنه يوم حيض حكما كما ذكره الأصل . واعتراض (بن) بأنه للحرمة فيه نظر .

قوله: [وأجبر على رجعها]: أي ولو أوقعه في حال تقطع طهرها بناء على حرمة الطلاق فيها.

⁽١) قال الإمام البخارى ٤، تقضى الحائض المناسك كلها إلا طواف البيت .. وقالت أم عطبة : كنا نؤمر أن يخرج الحبيض فيكبرن بتكبيرهم (أى في صلاة العيد) ويدعون » . وقد وصل ذلك كله في صحيحه . وقال: « لا تقضى الحائض الصلاة » وفيه حديث معاذة أن امرأة قالت لعائشة : «أنجزئ إحدانا صلاحها إذا طهرت ؟ فقالت: أحرورية أنت !؟ (يعني هل أنت من الحوارج ، ومنهم من برون أن الحائض تقضى الصلاة) كنا نحيض مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يأدرنا به . أو قالت : فلا نفعله » أخرجه مسلم بزيادة وعند الإنجاعيل من وجه آخر : « فلم نكن نقضى و لم نؤمر به » . وفي البخارى أيضاً عن أبي سعيد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » ؟ أخرجه مسلم من حديث ومن حديث ابن عمر بلفظ : تمكث الميالي ما تصلي وتفطر في شهر ريضان فهذا من نقصان ديها » واتفقا عليه من حديث أبي هريرة . وأخرجه الحاكم في مستدركه عن ابن مسعود . كاأورد الإمام البخارى بترجمة «قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض وكان أبو وائل يرسل خادمه وفي حائض إلى أبي رزين لتأتيه بالمصحف فته معلاقته » وقد سبق .

و إلا لم يحرم وحرم أيضاً على الزوج أو السيد أن يستمتع بزوجته أو أمته بوط عقط بما بين سرما وركبها (١) ، وحرم عليها تمكينه من ذلك . ويجوز بما عدا ذلك ؛ فيجوز تقبيلها واستمناؤه بيدها وثديبها وساقيها ومباشرة ما بين السرة والركبة ، أى نوع من أنواع الاستمتاع ما عدا الوطء مما دلت عليه نصوص الأثمة ، خلافاً لمن منعه ، وتستمر حرمة الاستمتاع بما بين السرة والركبة حتى تطهر بالماء لابالتيمم ، فإذا لم تجد الماء فلا يقربها بالتيمم إلا لشدة ضرر . ويحرم على الحائض أيضاً دخول مسجد ومس مصحف ولا يحرم عليها قراءة القرآن إلا بعد انقطاعه وقبل غسلها ، مساء كانت جنباً حال حيضها أم لا ، فلا تقرأ بعد انقطاعه مطلقاً حتى تغتسل ، هذا هو المعنمد .

• (والنفاس : ماخرج للولادة مَعها أو بعثدها ، ولوبين توأمين) : أى أن النفاس هو الدم الحارج من قبل المرأة عند ولادتها مع الولادة أو بعدها . وأما ما خرج قبلها ، فالراجح أنه حيض . فلا يحسب من الستين يوماً . وبالغ بقوله : (ولو بين) إلخ :

قوله : [و إلا لم يحرم] : أى و إلا بأن كانت غير مدخول بها ، أو كانت حاملا فلا حرمة ، على أن حرمة الطلاق في الحيض معللة بتطويل العدة .

قوله: [كما دلت عليه] إلخ: فني (بن): الذي لابن عاشر ما نصه ظاهر عباراتهم جواز الاستمتاع بما تحت الإزار بغير الوطء من لمس ومباشرة ونظر حيى للفرج. وقال أبو على المسناوي: نصوص الأثمة تدل على أن الذي يمنع تحت الإزار هو الوطء فقط لا التمتع بغيره خلافاً للأجهوري ومن تبعه.

قوله: [لا بالتيمم] : أى ولو كانت من أهل التيمم ، خلافاً لمن قال : إذا كانت من أهله جاز وطؤها و لولم يخف الضرر .

قوله : [دخول مسجد] : أي فلا تعتكف ولا تطوف .

قوله : [ومس مصحف] : أي ما لم تكن معلمة أو متعلمة .

قوله: [هذا هو المعتمد]: وهو ألذى رجحه الحطاب، وهو الذى قاله عبد الحق كما أن المعتمد أنه يجوز لها القراءة حال استرسال الدم عليها كانت جنباً أم لا كما صدر به ابن رشد فى المقدمات ، وصوبه واقتصر عليه فى التوضيح.

قوله: [فلا يحسب من الستين]: وأما على القول بأنه نفاس ، فإن أيامه تضم لما بعد الولادة وتحسب من الستين ، وتظهر فائدة الحلاف أيضاً في المستحاضة إذا رأت هذا الدم الحارج قبل الولادة لأجلها ، فهل هو نفاس يمنع الصلاة

⁽١) روى البخارى عن عائشة أنها سئلت : «ما للرجل من امرأته إذا حاضت ؟ قالت كل شيء إلا الفرج » رواه في نيل الأوطار عن البخارى في تاريخه . وعن عائشة قالت : «كانت إحدانا إذا =

للرد على من يقول: ما خرج بين التوأمين حيض ولا تحسب الستون يوما إلامن خروج الثانى . والتوأمان : الولدان في بطن إذا كان بينهما أقل من ستة أشهر .

« (وأكثره ستون يوماً): أى أن أكثر النفاس ستون يوماً فما زاد عليها فاستحاضة، فإن تقطع لفقت الستين، وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلى، فإن انقطع نصف شهر فقد تم الطهر وما نزل عليها بعد ذلك حيض . وعلامة الطهر منه جفوف أو قصة وهي أباغ ، و يمنع ما منعه الحيض وهذا معنى قوله .

(والطُّهر منه وتقطُّعه ومنعه كالحيُّض) .

والصوم أو دم استحاضة تصل معه وتصوم .

قوله: [وبالغ] إلخ: أى فعلى القول بأنه نفاس إن كان بيهما أقل من شهرين فاختلف: هل تبيى على ما مضى لها ويصير الجميع نفاساً واحداً ؟ وإليه ذهب أبو محمد البرادعى وهو المعتمد، أو تستأنف للثانى نفاساً آخر ؟ وإليه ذهب أبو إسحق التونسي . وأما إن كان بيهما شهران فلا خلاف أنها تستأنف ومحل القولين ما لم يتخللهما أقل الطهر كما قيد به النفراوي ، وإلا فتستأنف للثانى نفاساً جزماً . قال في المجموع: وهو وجيه وإن لم يذكروه .

قوله: [أقل من ستة أشهر]: أى قلة لها بال ، كستة أيام فأكر وأما لوكان بيهما ستة أشهر فأكر كانا بطنين . لكن توقف فيه شيخنا بأن الثانى قد يتأخر لأقصى أمد الحمل ، ولا يكون من يلحق به الثانى فيلحق بالأول ، ولا تم العدة إلا بهما ، وتكون منكوحة في العدة إذا لم يمض لوطء الثانى أقل الحمل كما يأتى . وهذا يقتضى أنهما حمل واحد فيكونان توأمين . (اه. من حاشية شيخنا على مجموعه).

قوله : [ستون] : أى ولا عادة ولا استظهار ، فقد علم من الباب أربعة لاتستظهر واحدة منهن ، وهي : المبتدأة ، والحامل ، والمستحاضة ، والنفساء :

⁼كانت حائضاً فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها أن تأتزر بإزار في فور حيضتها ثم يباشرها » متفق عليه . ومعنى المباشرة أى تماس البشرتين وليس الجماع . وفي فور حيضتها : أولها وشلتها . ووردت الأحاديث عن مؤاكلة الحائض وترجيلها شعر زرجها وغير ذلك ما يننى القول بتجنبها . وعن أنس بن مالك : أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فأنزل الله عز وجل : «ويسألونك عن المحيض قل هو أذى» .. الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ «اصنعوا كل شيء إلا النكاح » . وفي لفظ «إلا الجماع» رواه الجماعة إلا البخاري .

یاب:

لما أكمل الكلام عن كتاب الطهارة – الذى أوقع الباب موقعه ، إذ هى آكد شروط الصلاة – أتبع ذلك بالكلام على بقية شروطها وأركابها وسنها ومندو باتها ومبطلاتها. وترجم عن هذه الأحكام [بباب] مكان ترجمة غيره بكتاب .

والصلاة لغة : الدعاء و بمعنى البركة والاستغفار ، وشرعاً قال ابن عرفة : قربة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط ، فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنازة . (اه .) وافتتح المصنف باب الصلاة بوقها ، لأنه إما شرط في صحها و وجوبها كما قال بعضهم ، أو سبب يلزم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة ، ويلزم من عدمه عدم خطاب المكلف بها كما قاله القرافي وهو الظاهر وهو المأخوذ من علام المؤلف أعنى خليلا ، وتبعه مصنفنا لتأخير الشرط عنه لأنه ذكره ثم ذكر الشروط بعد ذلك . (اه .) من الحرشي .

قال شيخنا في مجموعه: وهي من أعظم العبادات فرضاً ونفلا ، وقد ساق الحطاب جملة من تطوعها وعد منه: صلاة التسابيح ، و ركعتين بعد الوضوء و ركعتين عند الحاجة ، وعند السفر ، والقدوم ، و بين الأذان ، والإقامة إلا المغرب . ومن الحاجة : صلاة التوبة التي ذكرها بعض العارفين ، وكل خير حسن . قبل مشتقة من الصلة وهو إما من باب الاشتقاق الكبير الذي لا يراعي فيه الترتيب ، أو أنها علفة وأصلها دخلها القلب المكاني بتأخير الفاء عن لام الكئمة ، فصار صلوة ثم الإعلالي بقلب الواو ألفاً . وقبل : من صليت العود بالتشديد : قومته بالنار ، واعترضه النووي بأن لامه ياء ولامها واو . فأجيب بأنها تقلب ياء من المضعف مع الضمير كزكيت من الزكاة . قال الدميري : وكأنه اشتبه عليه بقولم : صليت اللحم صلياً كرميته رمياً إذا شويته . وقد يقال المادة واحدة . (١ه) .

قوله : [الوقت] إلخ : هو مبتدأ والمختار صفته وللظهر متعلق بمحدوف مبتدأ ثان أى ابتداؤه للظهر .

وقوله : [من الزوال] : خبر المبتدأ الثانى ، والثانى وخبره خبر الأول . وقوله : [لآخر القامة] : حال من الضمير في الخبر . وإنما بدأ ببيان

⁽١) إلى جانب ما نعلمه من الوظائف الروحية الصلاة ، فإن الصلاة - والعبادات عموماً =

وقت الظهر لأنها أول صلاة صليت في الإسلام ، ولذلك سميت بالظهر. واعلم أن معرفة الوقت عند القرافي فرض كفاية يجوز التقليد فيه، وعند صاحب المدخل فرض عين ووفق بينهما بحمل كلام صاحب المدخل على أن المراد أنه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت ، وهذا لاينافي جواز التقليد فيه انظر (بن) - (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [أحكام الصلاة] : أي من وجوب وندب وغير ذلك .

= كما أسلفنا- وظائف اجباعية في إقرار العقيدة الجامعة الأفراد المجتمع وتقويتها في نفوسهم ، وفي تنظيم الجماعة في تماسكها حول هذه العقيدة والصلاة هي التي تقيم البنيان الاجباعي في الإسلام ، وتساهم في تشكيل النظامي اللازم لتقدمه و فالنظام الدستوري الحديث - أصبح ينظر إلى الجماعة كمنظمة تتألف من عنصرين : غرض اجباعي ، وقوق شعبية مباسكة وأصبح التوازن الدستوري يقوم على توحيد الفكر وتحقيق التضامن - سلطة وشعباً - حول هذه الفكرة وهذه الأغراض تدركها النظم الحديثة بإنشاء تنظيم شعبي متدرج يقابل درجات التنظيم السياسي ويراقبه وهذه الفكرة بالضبط هي التي يقوم عليها تنظيم المجتمع الإسلامي . في قاع القاعدة الشعبية نجد وحدات تستغرق هذه القاعدة من أدناها ويتمارف أفراد كل وحدة ويباسكون في صورة المسجد . ولأهل المسجد في الإسلام كيان قانوني واجباعي هام في تحقيق الخدمات العامة وغير ذلك . ثم يعلو هذه الدرجة ، وحدات أعل هي جوامع الأمصار التي تقام فيها الحدمة . وكل منها تخرج طبقة تيادية نسميها أهل الاختيار أو أهل الحل والعقد . ثم تتشكل في النهاية الإمام وبطائته من أهل الشورى . كا يجتمع المسلمون في مؤمر سنوي عام في ألحج .

وهكذا، ولأن البيئة الإسلامية هي بيئة نظامية في أساسها — في أدق صورها وأكبرها — نجد أن المسجد والحامع — والصلاة فيما — يقومان بوظائف اجهاعية ويستورية هامة في تقوية توحيد الفكر والاجهاع عليه والتضامن الاجهاعي . فالمسلمون يجتمعون في المسجد يتذاكرون ديهم الذي تقوم عليه وحدة فكرهم وعقياتهم . ويتضامنون ويتعاونون - فقيرهم وغنيهم — بالحلطة الدائمة . ويتملم إمامهم صفات القيادة ، ويتعلم مصليم صفات الطاعة والنظام . وبذلك تنشأ في المسجد أول وحدة شعبية جماعية ممكن أن ينتظم حبتكرارها – البناء الاجهاعي كله . وبدون ذلك لا يتحقق قوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن الدؤمن كالمبنيان » . ولا يتحقق التضامن الاجهاعي الحقيق في هذا المجتمع . ولذلك فقد شدد الإسلام في وجوب الجماعة ، وشد في أثم تاوك المسلم وغيره ؛ وهو بذلك يشبه علاقة المنسلم معناه الظاهري — هو علاقة ظاهرة بين الفرد والجماعة الإسلامية ، وهو بذلك يشبه علاقة المنسية في القانون الحديث . فالقائم بالصلاة يحمل على ظاهره ويتمتع بعصمة المسلم وحقوقه لإقامته المسلاة المسلم وحقوقه لإقامته المسلمة تقوله النبي صلى الله عليه وسلم : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا . . ويقيموا الصلاة » قوله « من استقبل قبلتنا وصلى صلاتنا فذلك هو المسلم » متفق عليه . ولا مجوز تفتيش دخيلة عقيدته وراء ذلك لما فيه من عدوان على الحرية وتفتيت للجماعة .

وأوقاتها وشرائطها وما يتعلق بذلك .

* والوقت إما اختيارى وإما ضرورى ، وهو الذى لا يجوز لغير المعذورين تأخير الصلاة إليه . فالاختيارى للظهر (١) من زوال الشمس عن وسط السهاء إلى أن يصير ظل كل شيء بذراع قدر قامته وقامة كل إنسان سبعة أقدام بقدم نفسه أو أربعة أذرع بذراع نفسه، وتعد قامة كل شيء بغير ظل الزوال وهو ما قبل الزوال . وذلك لأن الشمس إذا أشرقت ظهر لكل شخص ظل ممتد لجهة المغرب ، فكلما ارتفعت نقص الظل فإذا وصلت وسط السهاء وهو وقت الاستواء تم نقصانه . وطوله يختلف باختلاف الأزمنة فقد يكون قدر قامة وثلث قامة كما في

قوله : [وأوقاتها] : أي التي تؤدي فيها ؛ اختيارية أو ضرورية .

قوله: [وشرائطها] : جمع شرط وهي ثلاثة أقسام شروط: وجوب فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً .

قوله: [وما يتعلق بذلك] : أى من بيان الأركان والسنن والفضائل والمكر وهات والمبطلات وسجود السهو وغير ذلك .

قوله : [والوقت] : أي الزمان المقدر للعبادة شرعاً .

قوله : [لغير المعذورين] : وأما المعذورين فيجوز وسيأتي بياتهم .

قوله: [من زوال الشمس]: أي ميلها .

قوله : [عن وسط السهاء] : أي بأن تميل لجهة المغرب .

قوله : [قدر قامته] : هو معنى قول غيره : حتى يصير ظل كل شي مثله .

قوله : [وطوله يختلف إلخ] : أي قدر الباقي بعد تمام القدر المذكور .

وقوله: [يحتلف] إلخ: أى بحسب الأشهر القبطية ، وهي توت فبا به فها تور فكيهك فطوية فأمشير فبرمهات فبرمودة فبشنس فبثونة فأبيب فمسرى ،

⁽١) بدأ بصلاة الظهر ، وتسمى أيضاً بالأولى ، لأنها أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن فرضها الله على المسلمين . وجاء في حديث أبي برزة الأسلمي : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الهجير التي تدعونها الأولى حين تدحض الشمس ، ويصلى العصر ثم يرجع أحدقا إلى أهله في أقصى المدينة والشمس حية ، ونسيت ما قال في المغرب . قال : وكان يستحب أن يؤخر العشاء . قال : وكان يحره النوم قبلها والحديث بعدها وكان ينفتل من صلاة الغداة حين يعرف أحدنا جليسه ويقرأ من الستين إلى المائة » . متفق عليه والعبارة البخارى في كتاب مواقيت الصلاة ، وله روايات أخرى .

أول فصل الشتاء ، وقد يكون سدس القامة كما فى بئونة وأبيب ، وقد لايكون من أصله كما فى مكة فى بعض الأحيان ، فإذا زالت الشمس عن وسط السهاء إلى جهة المغرب أخذ الظل فى الزيادة وذلك أول وقت الظهر إلى أن يصير ظل كل شىء مثله فذلك آخر وقت الظهر الاختيارى . وأول وقت العصر إلى اصفرار الشهس ، واشتركت الظهر والعصر فى آخر القامة بقدر أربع ركعات فيكون آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بحيث لو صليت آخر القامة وقعت صحيحة . وقيل بل

وقد جعل بعضهم لذلك ضابطاً بقوله : «طزه جبا أبدوحي » فالطاء قدر أقدام ظل الزوال بطو بة والزاى لأقدام أمشير وهكذا لآخرها .

قوله: [كما في مكة في بعض الأحيان]: أي وزيد مرتين في السنة وبالمدينة الشريفة مرة وهو أطول يوم فيها ، قال في حاشية: الأصل بيان ذلك أن عرض المدينة أربع وعشرون درجة ، وعرض مكة إحدى وعشرون درجة وكلاهما شهالى ، والمراد بالعرض: بعد سمت رأس أهل البلد عن دائرة المعدل وكلاهما شهالى ، والمراد بالعرض: بعد سمت رأس أهل البلد عن دائرة المعدل منطقة البروج في غاية الشمس على منطقة البروج في غاية الميل الشهالى كانت مسامتة لرأس أهل المدينة فينعدم الظل عندهم ، ولاتكون الشمس كذالك في العام إلا مرة واحدة ، وذلك إذا كانت الشمس في آخر الجوزاء ، وإذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشهالى إحدى وعشرين وإذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل الشهالى إحدى وعشرين درجة كانت مسامتة لرأس أهل مكة فينعدم الظل عندهم في يومين متوازيين ، ورجة كانت مسامتة لرأس أهل مكة فينعدم الظل عندهم في يومين متوازيين ، يوم قبل الميل الأعظم ويوم بعده في تنقلاتها . فإن كان العرض أكثر من الميل الأعظم كما في مصر — فإن عرضها ثلاثون — لم ينعدم الظل أصلا ، لأن الشمس لم الأعظم كما في مصر — فإن عرضها ثلاثون — لم ينعدم الظل أصلا ، لأن الشمس لم الأعظم كما في مصر — فإن عرضها ثلاثون — لم ينعدم الظل أصلا ، لأن الشمس لم تسامتهم ، دائما في جنوبهم . (اه.) .

قوله: [واشتركت الظهر] إلخ: وقال ابن حبيب: لا اشتراك بينهما ؛ فآخر وقت الطهر آخر القامة الثانية . قال ابن الطهر آخر القامة الثانية . قال ابن العربي : تالله ما بينهما اشتراك ، ولقد زلت فيه أقدام العلماء .

قوله: [بقدر أربع ركعات] : أى في الحضر وبقدر ركعتين في السفر . قوله : [وقعت صحيحة] : وهو المشهور عند ابن راشد وابن عطاء الله ،

أوله أول القامة الثانية ، فلو صليت آخر الأولى كانت فاسدة ، وعليه فالاشتراك في أول الثانية بحيث لو صلى الظهر فيه لم يأثم .

واستظهره ابن رشد . ولو أخر الظهر على هذا لأول القامة الثانية أثم .

قوله : [وعليه فالاشتراك] إلخ : وهو لابن الحاجب .

وحاصل ما أفاده الشارح: أن فائدة الحلاف بالنسبة للظهر تظهر في الإنم وعدمه عند تأخيرها عن القامة الأولى لأول الثانية ، وتظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعدمها إذا قدمها في آخر الأولى ، ومنشأ الحلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرأة الأولى : « أتأنى جبريل فصلى بي الظهر حين زالت الشمس ، ثم صلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله » (۱)، وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية : « فصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله » ، فالمرة الثانية : « فصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله » ، فاختلف الأشياخ في معنى قوله في الحديثين ؛ فصلى، هل معناه شرع فيهما أومعناه فرغ منهما ؟ فإن فسر بشرع كانت الظهر داخلة على العصر ومشاركة لها في أول القامة الأولى .

واعلم أن هذا الحلاف يجرى نحوه فى العشاءين على القول بامتداد وقت المغرب لمغيب الشفق لاعلى ما للمصنف. فإذا قيل بالاشتراك وقيل بدخول المغرب على العشاء فالاشتراك بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء . وإن قيل بدخول وقت المغرب فبمقدار أربع ركعات أى من آخر وقت المغرب . (اه . من حاشية الأصل) .

تنبيه : لايعتبر معرفة الوقت بكشف ولاتدقيق ميقات. وإن خطى ولى من قطر

⁽١) عن جابر رضى الله عنه قال: «إن النبى صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل عليه السلام فقال له : قم فصله . فصلى الفهر حين زالت الشمس ، ثم جاء العصر فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله (ثم بقية الأوقات) . . . ثم جاءه من الغد الظهر فقال : قم فصله . فصلى الظهر حين صار كل شيء حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم جاءه العصر فقال : قم فصله ، فصلى العصر حين صار كل شيء مثله . . . » (ثم بقية الأوقات) قال الشوكاني في نيل الأوطار : رواه أحمد والنسائي والترهذي بنحوه . وقال البخاري : هو أصبح شيء في المواقيت . ولكني لا أجده في البخاري . وعند الشوكاني أيضاً : والترمذي عن أبي عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أسي جبريل عليه انسلام عند البيت مرتين فذكر نحو حديث جابر إلا أنه قال فيه : وصلى المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالآسى » . . . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح . وقال الشوكاني : أما حديث جابر فأخرجه أيضاً بايز حبان والحاكم وروى الترمذي في سنته عن البخاري أنه أصح شيء في الباب (قلت : ليس في البخاري) . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطي والحاكم . البخاري) . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطي والحاكم .

• (وللمغرب غُروب الشّمس بقد و فعلها بعد شُرُ وطها): أى والمختار للمغرب أوله غياب جميع قرص الشمس ولاامتداد له على المشهور ، بل يقدر بقدر ثلاث ركعات بعد تحصيل شروطها من طهارة حدّث وخبّث وستر عورة ، وجاز لمن كان محصلا لها تأخيرها بقدر تحصيلها .

إلى آخر اعتبر زوال ما يصلى فيه ، ولاتكرر عليه . وفى الحديث فى يوم الدجال يقدر له صلاة السنة ، فأجرى فيه بعضهم جميع أحكام العام من صيام وحج وزكاة . وذكر ابن أبى زيد لعلامة وقت العصر ضابطاً وهو: إذا ضم أصابعه ووضع الخنصر على ترقوته وذقنه على الإبهام ، فرأى الشمس، فقد دخل العصر، لا إن كان قرصها فوق حاجبه . قال فى المجموع : وهو تقريب لأن الشمس تنخفض فى الشتاء .

قوله: [وللمغرب]: وتسمى صلاة الشاهد ـ نجم يطلع عندها ـ أو الحاضر؟ لأن المسافر لا يقصرها أو أنه لا ينتظر من لم يحضر مع الجماعة ، لأن وقها أضيق. وورد النهى عن تسميها عشاء، ولم يصح: إذا حضر العشاء والعشاء فابدءوا بالعشاء وإنما هو: «إذا حصر العشاء وأقيمت الصلاة» (١) ، ثم المقدم طعام لا يخرج الوقت كعادتهم وأما عشاءان تغليباً فخفيف.

قوله: [غروب الشمس]: أى من غروب أى مغيب جميع قرصها. وهذا هو الغروب الشرعى الذى يترتب عليه جواز النخول فى الصلاة ، وجواز الفطر للصائم ، وأما الغروب الميقاتى فهو مغيب مركز القرص ويترتب عليه تحديد قدر الليل وأحكام أخر تذكر فى الميقات ، فالغروب الميقاتى أقل من الغروب الشرعى بنصف درجة . (انهى من حاشية الأصل).

قوله : [على المشهور] : وقيل للشفق ولمراعاته أجازوا التطويل فيها والتأخير المسافر كما في الحاشية .

قوله : [من طهارة حدث] إلخ : أي ماثية صغرى وكبرى الاتيمم ،

⁽١) عن أنس: «أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: إذا قدم العشاء فابدءوا به قبل صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشائكم ». وعن عائشة: «عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء (بفتح العين) فابدءوا بالعشاء (بفتح) » وعن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء (بفتح) ولا تعجلوا حتى تفرخ منه » قال الشوكانى: متفق عليه . وللبخارى وأبى داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتيها حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام .

ولو كان من أهله لأن الوقت لا يختلف باختلاف الأشخاص . ويعتبر طهارة المتوسط بحسب غالب الناس واستقبال ، ويزاد أذان وإقامة . وما ذكره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة للابتداء لجواز التطويل بعد الدخول فيها وبالنسبة للمقيم ، وأما المسافر فلا بأس أن يمد ويسير بعد الغروب الميل ونحوه ثم نزل ويصلي كما في المدونة .

قوله : [وللعشاء] : اختلف في جواز تسميتها بالعتمة (١) .

قوله: [من غروب الشفق] إلخ: هذا هو المعروف من المذهب. وعليه أكثر العلماء ، قال ابن ناجى ونقل ابن هرون عن ابن القاسم نحو ما لأبى حنيفة من أن مختار العشاء من غروب البياض ، وهو يتأخر عن غروب الحمرة للإ أعرفه - وأما البلاد التى يطلع فجرها قبل غيبوبة الشفق أسقط الحنفية عهم العشاء كن سقط له عضو من أعضاء الوضوء ، فيسقط عنه غسله . وقدر الشافعية بأقرب البلاد لهم ، واحتاره القراق من أعمنا، فتكون العشاء أداء عليه . قال شيخنا في حاشية مجموعه: ظاهر هذا أن التقدير معناه تعليق الحكم بغيبوبة شفق أقرب مكان لهم ، فإذا غاب وجبت عليهم العشاء بعد فجرهم ، فهو أداء لأنه غاية ما في قدرتهم إذ لاعشاء إلا بغيبوبة شفق ، وهذا أسبق شفق غاب لهم ، ولكن الظاهر أن وجوبها مضيق كتمضاء الفائنة نظراً لطلوع فجرهم وهذا – أعي تعليق الحكم بشفق غيرهم أنسب بما قالوه عندنا من عدم اعتبار اختلاف المطالع في هلال رمضان ، وأنه يجب في قطر برؤيته في قطر آخر . والذي ذكره بعض حواشي شرح المنهج أن يقدر لهم مدة شفق من ليلهم بنسبة مدة شفق غيرهم اليله ، فإذا كان الشفق يغيب في أقرب مكان لهم في ساعة ومدة الليل في ذلك المكان طون الغروب الفجر عمان ساعات ، فغيبوبة الشفق في المن. فإذا كان ليل هؤلاء من الغروب الفجر عمان ساعات ، فغيبوبة الشفق في المن. فإذا كان ليل هؤلاء من الغروب الفجر عمان ساعات ، فغيبوبة الشفق في المن. فإذا كان ليل في ذلك المكان من الغروب الفجر عمان ساعات ، فغيبوبة الشفق في المن. فإذا كان ليل هؤلاء من الغروب الفجر عمان ساعات ، فغيبوبة الشفق في المن. فإذا كان ليل هؤلاء

⁽١) جاء فى صحيح البخارى باب و ذكر العشاء والعتمة وبن رآه واسماً و وفيه عن أبي هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : و لو يعلمون ما فى العتمة والفجر ؟ و قال أبو عبد الله (أى البخارى) : والاختيار أن يقول العشاء لقوله تعالى من بعد صلاة العشاء . ثم أورد طائفة من الأخبار فيها ذكر العشاء بالعتمة . قال الحافظ ابن حجر : إنما كره بعضهم هذا تنزيهاً لهذه السادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها هو امم لفعل دنيوى وهى الحلبة التى كانوا يحلبوبها فى ذلك الوقت يسموبها العتمة ، وكان ابن عمر يكرهه وأخرج عبد الرزاق برواية الشافى : و وكان ابن عمر إذا سمهم يقولون العتمة صاح وغضب . » .

الأحْمر للنُّلث الأوَّل): أي والمختار للعشاء من غياب الشفق الأحمر فلا يستظر غياب الأبيض إلى ثلث الليل الأول ، قال في الرسالة فإذا لم يبق في المغرب حمرة ولاصفرة فقد وجبت الصلاة.

(وللصُّبح من طلوع الفَح ور الصَّادق للإسفَّار البيسِّن): أي وأول المختار لصلاة الصبح من طلوع الفجر الصادق وهو ما ينتشر ضياؤه حتى يعم الأفق، احترازاً من الكاذب : وهو الذي لاينتشر بل يخرج مستطيلًا يطلب وسط السماء دقيقاً يشبُّه ذنب

من الغروب للفجر اثنتي عشرة درجة فوقت العشاء بعد الغروب بدرجة ونضف وهو أنسب بقواعدهم أعنى الشافعية من اعتبار اختلاف المطالع ، وإن لكل مكان حكم نفسه . (انهي بحروفه) . وقد قلت في هذا المعنى :

قل للفقيه الذي في عصره انفردا بكل فن وكم من معضل مهدا وقبل أن يطلع البطلان قد وردا

ماذا عشا أديت والفجر قد طلعا وجوابه:

هي البلاد التي لاح الصباح بها من قبل غيب الشفق ياصاح فاعتمدا قول القرافي بتقدير القريب لهم من البلاد حباك الله كل ندا ولكن هذا السؤال والحواب لايتم إلا على أن التقدير معناه تعليق الحكم بغيبوبة

شفق أقرب مكان لهم . فإذا غاب وجب عليهم العشاء بعد فجرهم الذي صدر به الشيخ في أول عبارته في الحاشية . وأما على ما نقله عن بعض حواشي شرح المهج

العشاء قبل الفجر قطعاً فلا يأتى سؤال ولا جواب ، فافهم .

قوله : [الثلث الأول] : أي محسوباً من الغيبوبة ممتداً للثلث ، وقيل إن اختياري العشاء يمتد للفجر، وعليه فلا ضروري لها . وهو مذهب الشافعية وفيه فسحة .

قوله : [وهو ما ينتشر ضياؤه] : أى فى جهة القبلة وفى جهة دبرها حتى يعم الأفق ، وظاهر قوله : [ينتشر ضياؤه]: أن الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك ، بل هو ضوء الشمس السابق عليها فالأولى أن يحذف «ضياؤه» ويقول: وهو ما ينتشر حتى إلخ .

قوله : [يطلب وسط السَّماء] : أي فهو بياض دقيق يُحرج من الأفق ويصعد في كبد السهاء بغير انتشار بل بحذائه ظلمة من الجانبين . السرحان أى الذئب . ثم يذهب ثم يخرج الفجر الصادق. وينهى محتاره إلى الإسفار البين: أى الذي نظهر فيه الوجوه ظهوراً بيناً وتحتى فيه النجوم وقبل بل إلى طلوع الشمس . ولاضر ورى لها .

وأفضل الوقت أوله مُطلقاً إلا الظهر الحماعة فلربع القامة ، وينزاد لشداً ةالحراً لنصفيها): أى إن أفضل الوقت مطلقاً لظهر أو غيرها لفذ أو جماعة _ أوله (١٠). فهو

قوله: [السرِّحان]: بكسر السين مشترك بين الذَّئب والأسد والمراد أنه يشبه ذنب السرحان الأسود، وذلك لأن الفجر الكاذب بياض مختلط بسواد، والسرحان الأسود لونه مظلم و باطن ذنبه أبيض.

قوله: [تظهر فيه الوجوه]: أى بالبصر المتوسط فى محل لاسقف فيه ، ثم ما ذكره المصنف من أن محتار الصبح يمتد للإسفار الأعلى هو رواية ابن عبد الحكم وابن القاسم عن مالك. قال ابن عبد السلام: وهو المشهور.

قوله: [وقيل بل] الخ: هو رواية ابن وهب في المدونة ، والأكثر. وعزاه عياض لكافة العلماء وأثمة الفتوى قال وهو مشهور قولي مالك. والحاصل أن كلا من القولين قد شهر . ولكن ما مشى المصنف أشهر وأقوى كما في الحاشية .

تنبيهان: الأول: المشهور عند مالك وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر أن صلاة الصبح هي الوسطى (٢). وقيل: العصر، وما من صلاة من الحمس إلاقيل فيها هي الوسطى، وقيل هي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما

(١) راوى الإمام البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة عن عن عبد الله بن مسعود فال : «سألت الني صلى الله عليه وسلم : أى العمل أحب إلى الله ؟ قال الصلاة على وقبها . قال : ثم أى ؟ قال : ثم بر الوالدين . قال : ثم أى ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله . قال : حدثى بهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو استزدته لزادف » . متفق عليه بروايات وعبارات مختلف . قال الحافظ ابن حجر إنه ربما اختلف الرقيب فى بعضها الاختلاف حال السائل ، فربما ذكر الإيمان الحج المبرور أو غيرهما ، وربما قدم وأخر ، ولكن الصلاة على وقبها أو الإيمان بالله هما فى مقدمة ما تذكره الروايات المختلف .

(٢) ورد عن على رضى الله عنه قولى النبى صلى الله عليه وسلم : « شغلوفا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس » وكان أمثل الكفار فى بنى قريطة قد فوت العصر عليه – قال الشوكانى : منفق عليه ولمسلم وأحمد وأبى داود: « شغلوفا عن الصلاة الوسطى ؛ صلاة العصر » . وعن على أيضاً : « كنا نراها الفر نقال وسول الله صلى الله عليه وسلم : هى صلاة العصر ؛ يعنى صلاة الوسطى » رواه عبد الله ابن أحمد فى مسئد أبيه . قال : واختلفوا فى ذلك إلى سنة عشر قولا أحصاها الشوكانى ، أغرب بعضها بالقول بأنها الفسعى أو عبد الفطر أو الجمعة أو أنها مبهمة أو غير ذلك .

رضوان الله إلا الظهر فيندب لمن ينتظرجماعة أو كثرتها أن يؤخر لربع القامة لتحصيل فضل الجماعة . فلو كان الوقت وقت شدة الحر ندب تأخيرها للإبراد حتى تتفيأ الأفياء (١) ، وحد ذلك بعضهم بنصف القامة و بعضهم بأكثر .

أبهمت لأجل المحافظة على كل الصلوات كليلة القدر بين الليالي .

الثانى: من مات قبل خروج الوقت لم يعص ، إلا أن يظن الموت ولم يؤد حتى مات ، فإنه يكون عاصياً . وكذا إذا تخلف ظنه فلم يمت فيبتى الإثم ولو أداها فى الوقت الاختيارى . ويلغزبها فيقال : رجل أدى الصلاة وسط الوقت الاختيارى وهو آثم بالتأخير .

قوله: [لمن ينتظر جماعة] إلخ: أى وأما الجماعة التي لاتنتظر غيرها فالأفضل لها التقديم كالفلا ، وهل من يؤمر بالتقديم يفعل الرواتب قبلها ؟وهو الظاهر وفاقاً لصاحب المدخل وأبى الحسن شارح الرسالة و (ح) ، لأنها مقدمات تابعة في المعنى عن الأولوية لظواهر الأحاديث وعمومها ، كتقديم نحو الفجر والورد بشروطه على الصبح ، وأربع قبل الظهر وقبل العصر . خلا فا لابن العربى حيث بعمل التقديم مطلوباً حتى على الرواتب ، وحمل فعل الرواتب على جماعة تنتظر غيرها ، ومال إليه الأجهوري . ولكن عول أشياخنا على الأول .

قوله: [لربع القامة] : أي بعد ظل الزوال صيفاً وشتاء لأجل اجماع الناس ، وليس هذا التأخير من معنى الإبراد .

قوله : [للإبراد] : أى ويزاد على ربع القامة من أجل الإبراد لشدة الحر ، ومعنى الإبراد : الدخول فى وقت البرد .

قوله : [وحد ذلك] إلخ : قال الباجي : قدر الذراعين ، وابن حبيب فوقهما بيسير ، وابن عبد الحكم : أن لايخرجها عن الوقت . فتحصل أنه يندب المبادرة

⁽١) جاء في البخاري بمبارات مختلفة «عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم » وروى أيضاً عن أبي ذر قال : «أذن مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم الظهر . فقال : أبرد أبرد أبرد أو قال : انعظر انتظر . وقال شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة . قال : حتى رأينا في التلول » . وروى البخارى عن أبي سعيد : «أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم » .

• (والأفضل ُ لفذ ً انتظار ُ جماعة يرجوها): يعنى أن المنفرد يندب له أن يؤخر الصلاة لحماعة يرجوها في الوقت لتحصيل فضل الحماعة . وقيل: يقدم ثم إذا وجدها أعاد إن كانت مما تعاد . وأما المغرب فيقدمها جزماً لضيق وقها . وعلم من هذا أن قولم : الأفضل للفذ تقديمها أول الوقت محله ما لم يرج جماعة .

• (ومَنْ حَفِي عليه الوقاتُ) لظلمة: أوسحاب (اجتهد): وتحرى (بنحوورد): فن كان له أو لغيره ورد من صلاة أو قراءة أو ذكر، وكانت عادته الفراغ منه طلوع الفجر مثلا فإنه يعتمد على ذلك . وكذلك إذا كان الطحان يفرغ من طحن الإردب مثلا طلوع الفجر أو الغزل أو النسج أو غير ذلك من الأعمال المجربة ، فإنه يعتمد عليها . وكذا آلة المؤقتين كالمولمية والساعة المنضبطة وإلا زاد في التحرى حق يغلب

فىأول المحتار مطلقاً إلا الظهر لجماعة تنتظر غيرها فيندب ، تأخيرها ونحته قسمان: تأخير لانتظار الجماعة فقط ، وتأخير للإبراد كما علمت.

● تنبيه: قول خليل: «وفيها ندب تأخير العشاء قليلا»: أى فى المدونة يندب للقبائل والحرس تأخير العشاء بعد الشفق زمناً قليلا ليجتمع الناس لها، لأن شأنهم المتفرق؛ ضعيف. والراجح التقديم مطلقاً فلذلك تركه المصنف.

قوله: [والأفضل لفذ]: أى وهو الذى اختاره سند ففعلها عنده فى جماعة آخر الوقت أفضل من فعلها ، فذاً فى أول الوقت وجزم به الباجى وابن العربى قياساً على جواز تقديم العشاء ليلة المطر ، لأجل الجماعة فأولى التأخير .

قوله: [وقيل يقدم] : اعترض القول بالتقديم، بأن الرواية إنما هي في الصبح يندب تقديمها على جماعة يرجوها بعد الإسفار بناء على أنه لا ضرورى لها و إلا لوجب . ورد بأن ابن عرفة نقل اختلاف أهل المذهب في ترجيح أول الوقت فذاً على آخره جماعة أو بالعكس عام في جميع الصلوات لافي خصوص الصبح ، وحينئذ فإطلاق المؤلف صحيح لا اعتراض عليه.

قوله : [وعلم من هذا] : أي من القول الذي مشى عليه المصنف .

قوله : [ومن خلى] إلخ : سيأتى محترزه فى قوله : [وأما من لم يخف عليه] إلخ .

قوله : [لظلمة أو سحاب] : ليلا أو نهاراً .

على ظنه دخول الوقت . ولذا قال :

- (وكفّت غلبة الظن ، فإن تخلّف ظنه وتبيّن تقديمها) : على الوقت (أعاد وجوياً) : وإلا فلا .
- (ومن شك): أو ظن ظناً خفيفاً (فى دخُوله) : وصلى (لم تجُزه) صلاته (وإن) : تبين له أنها (وقعت فيه): أى الوقت . فأولى إذا لم يتبين له شيء أو تبين وقوعها قبله ، بخلاف من غلب ظنه فلا يعيد إلا فى الأخيرة كما علمت . وأما من لم يخف عليه الوقت بأن كانت الساء مصحية فلابد له من تحقق دخول الوقت ، ولا يكفيه غلبة الظن .
- (و) الوقت(الضَّروريّ)أي ابتداؤه (تيلُّو): أي عقب الوقت (المختارِ). سمى

قوله: [و إلا فلا] : أى و إلا يتبين التقديم ... بأن تبين أنها فى الوقت أولم يتبين شيء ... فلا إعادة عليه .

قوله: [ومن شك] إلخ: حاصله أنه إذا تردد، هل دخل وقت الصلاة أم لا، أوظن ظناً غير قوى الدخول ، أو ظن عدمه وسواء حصل ماذكر قبل الدخول في الصلاة أو فيها — فإنها لا تجزيه لتردد نيته ، سواء رتبين أنها وقعت قبله أوفيه أو لم يتبين شيء؛ فهذه ثمانية عشر. وأما إذا دخل الصلاة جازماً بدخول وقنها أو ظان ظناً قوياً، فتجزئ إن تبين وقوعها فيه أو لم يتبين شيء فهذه أربع ، وإن تبين وقوعها قبله لا تجزى فهاتان صورتان فجملة الصور أربع وعشرون.

قوله : [ظنًّا خفيفاً] : أى غير قوى فهو والشك على حد سواء .

قوله: [ولا يكفيه غلبة الظن]: أى فلو دخل مع غلبة الظن فصلاته باطلة ، ولو وقعت فيه لتمكنه من اليقين وتفريطه ؛ هكذا قال شارحنا . ولكن قال فى المجموع: غلبة الظن كافية كما قال صاحب الإرشاد وهو المعتمد (انتهى) . فظاهره: ولو لم تخف عليه الأدلة .

قوله: [تلو] إلخ: ما ذكره المصنف من أن الضرورى عقب المختار فى غير أرباب الأعذار والمسافر. وأما بالنسبة إليهما فالضرورى قد يتقدم على الوقت المختار بالنسبة للمشتركة الثانية كما سيأتى في بابه إن شاء الله تعالى.

ضروريًا لعدم جواز تأخير الصلاة إليه لغير أرباب الضرورات، فابتداؤه من الإسفار. ويمتد (لطُلوع الشمس في الصبّبح، ولغروبها في الظيّهرين): فيمتد ضروري الظهر المختصبها من دخول مختار العصر، ويمتد ضروري العصر من الاصفرار لغروبها فيهما. لكن تختص العصر بقدرها قبل الغروب على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى من أن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة، فيشتركان في الضروري من الاصفرار. ومبدأ ضروري المغرب من مضي ما يسعها بشروطها. ومبدأ ضروري العشاء من مضي الثلث الأول.

(و) يمتد (للفجر في العيشاءين): لكن تختص العشاء الأخيرة بقدرها قبل الفجر ، كما تختص المغرب بما قبل دخول الثلث الثاني .

(وتُدُّركُ فيه): أى فى الضرورى (الصلاة) صبحاً أو غيرها (بركعة)
 بسجدتيها أى بأدائها فيه . فن صلى ركعة بسجدتيها أخر الضرورى ، وصًلى

قوله : [لغير أرباب الضرورات] : أى فغيرهم آثم بالتأخير وإن كان الجميع مؤدين .

قوله : [لطلوع الشمس] : أى بناء على أن لها ضروريًّا .

قوله: [من دخول مختار العصر]: أى الحاص بها وهو أول القامة الثانية أو بعد مضى أربع ركعات الاشتراك مها على الحلاف السابق فى أن العصر داخلة على الظهر أو العكس. وفى الكلام حذف: أى إلى الاصفرار.

- قوله: [ويمتد ضرورى العصر] إلخ: المناسب أن يقول: ويمتد ضروريهما معاً من الاصفرار للغروب لكن إلخ. ويحذف قوله: [فيهما].

قوله: [كما تختص المغرب]: أى فصار وقت اشتراكهما فى الضرورى الثلثان الأخيرين من الليل إلا مقدار ما يسع العشاء قبل الفجر. فصار الثلثان الأخيران بمنزلة الاصفرار بعد العصر.

قوله: [بركعة بسجدتيها]: أى مع قراءة فاتحة قراءة معتدلة وطمأنينة واعتدال. ويجب ترك السنن كالسورة، ويأتى بالسنة فيا بقى بعد الوقت. ويترك الإقامة من باب أولى فلا يدرك بأقل من ركعة، خلافاً لأشهب، وخلافاً لمن يقرل: لا يدرك إلا بجميعها أو أكثرها أو شطرها.

الباقى بعد خروجه فقد أدرك الصلاة فى وقتها الضرورى ، لأن ما فعل خارجه كالتكرار لما فعل فيه ، وإن كالتكرار لما فعل فيه (كالاختياري) يدرك بفعل ركعة بسجدتيها فيه ، وإن وقع الباقى بعد خروجه فى الضرورى ومقتضاه أنه لا إثم عليه إذا أخر الصلاة لغير عذر وقيل يأثم .

• (والكل أ): أى ما صلى فى آخر الضرورى وما صلى خارجه (أداء"): وإن أثم بالتأخير لغير عذر . وفائدته: أن من حاضت أو أنحى عليه فيا وقع خارج الوقت سقطت عنه لحصول العذر وقت الأداء ، لكن الراجح عدم السقوط لحصول العذر بعد الوقت . ومن فوائده أيضاً بطلان صلاة من اقتدى به فيه لأنها قضاء خلف أداء .

• (وأثيم المؤخِّر) الصلاة (١) (له) : أي للضروري ، وإن كانت أداء .

قوله : [ومقتضاه أنه لا إثم عليه] : أي وهو المعتمد .

قوله: [بطلان صلاة] إلخ: قال ابن فرحون وابن قداح بالصحة بناء على أن الثانية أداء حكماً وهي قضاء فعلا . والتحقيق أنها أداء حكماً . و بطلان صلاة المقتدى من حيث مخالفة الإمام نية وصفة إذ صفة صلاة الإمام الأداء باعتبار

 ⁽١) كان بنو أمية يؤخرون الصلاة ، قال البخارى ومالك في الموطأ : « إن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يومًا ، فدخل عليه صروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يومًا وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري، فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمتأن جبريل نزل فصلي، فصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم (هكذا خمساً - الحديث) فقال عمر بن عبد العزيز : أعلم ما تحدث به ياعروة » . . وأخرج عبد الرزاق فيه : كنا مع عمر بن عبد العزيز فأخر العصر مرة، ولاب داود : أن عمر بن عبد العزيز كان قاعداً على المبر فأخر العصر شيئاً . وزاد ابن عبد البر : في إمارته على المدينة . قال ابن عبد البر : والمراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب المرقوب فيه . وروى الإمام البخارى في باب تضييع الصلاة عن وقبّها : أن أنس قال : « ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ! . قيل : الصلاة ؟ قال : أليس صنعم ما صنعتم فيها ؟ » . وروى أن الزهرى قال : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكى . فقلت : ما يبكيك ؟ فقال: « لا أعرف شيئا ما أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيمت ، قال الحافظ ابن حجر: رواه النرمذي، فلكر نحوه وأن ابن سعد أخرج سببه فقال : كنا مع أنَّسَ بن مالك فأخر الحجاج الصلاة فقام أنس يريد أن يكلمه فماه أخوه شفقة عليه منه فخرج فركب دابته، وساق نحوه وأضاف : «قد جعلم الظهر عند المغرب أفتلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ » . وذكر في البخاري أحاديث في تأخير بعض الصلوات منها عن ابن عمر «أن رسول الله السلى الله عليه وسلم قال : الذي تفوته المصر فكأنما كوتر أهله وماله. رواه أحمد وابن حيان وغيرهما .روروي

- و إلا لعذر) فلايأتم، وبين العذر بقوله: (من كُفْر): أصلى، بل
 (و إن طَرَأً) بأن ارتد ثم عاد للإسلام فلا يأثم بالتأخير المضرورى، وفي الحقيقة عدم الإثم للترغيب في الإسلام لقوله تعالى: ﴿ قَلَ للذين كَفْرُوا إِن يَنْهُوا يَغْفُر لَمُ مَا قَدْ سَلْفَ) (١).
 - وصِباً): فإذا بلغ الصبى فى الضرورى وأداها فيه فلا يأثم .
 - وإغماء وجنون): أفاق صاحبهما في الضروري وأداها فيه لم يأثم.
- . (وفقد طَهِ وربْنَ): ماء وتراب فآخر ، فإن وجد أحدهما في الضروري فأدى لم يأثم وهذا من زيادتنا .
 - (وحيض ونفاس) : فإذا طهرت في الضروري وأدت لم تأثم .
- ونوم وَعَفَّلة) ، فإذا انتبه في الضروري فأدى فيه لم يأثم. ولا يحرم النوم قبل الوقت ولو علم استغراقه الوقت ، بخلافه بعد دخول الوقت

الركعة الأولى ، وصلاة المأموم القضاء . وأنها إن حاضت 'فيها لم تسقط لخروج الوقت حقيقة . (انتهى من الأصل) .

قوله : [المرغيب في الإسلام] : أي لأن بالإسلام يحصل الغفران .

قوله : [وصباً] : بالفتح مدًّا والكسر قصراً .

قوله: [وأداها]: أى ويعيدها إن كان صلاها لأن الأولى نفل وإن بلغ بها بإنبات العانة مثلا شفع إن اتسع الوقت وصلاها. وإلا قطع وأدركها. قال في الحاشية: ولا يقد رله الطهر إن كان متطهراً.

قوله : [وفقد طهرين]: أخذه من قولم في باب التيمم وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد .

قوله : [فآخر] : أي طاهر .

قوله : [من زيادتنا] : أي من حيث ذكره هنا .

قوله : [ولو علم استغراقه] إلخ : أى لأنه لم يخاطب . وظاهر كلامهم

ــعن بريدة : « بكروا بصلاة العصر فإن النبى صلىانة عليه وسلم قال: من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » . وقال فى الموطأ إن عمر بن الحطاب كتب إلى عماله : إن أهم أمركم عندى الصلاة ، فن حفظها وحافظ عليما حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضبع » .

⁽١) سورة الأنفال آية ٣٨.

بابالصلاة ۲۳٤

إن ظن الاستغراق لآخر الاختياري .

و لا سكر):حرام فليس بعذر لإدخاله على نفسه فن سكر بحرام وأفاق فى الضرورى أثم التأخير زيادة على إثم الإسكار . رأما السكر بغير حرام فعذر كالنوم وبه تتم الأعذار عشرة .

. (وتُدرك): الصلانان (المشركتان): في الوقت الضرورى؛ وهما الظهران والعشاءان إن (بزواله) أى العذر أى عند زواله، ومعنى إدراكهما: ترتبهما في ذمته (بفضل): أى بسبب زيادة (ركعة): بسجدتيها (عن): الصلاة (الأولى): من المشتركتين أى أن من زال عدره في الضروري، بأن طهرت الحائض أو النفساء، أو بلغ الصبي فيه

ولو فى الجمعة . وينبغى الكراهة حيث خشى فواتها كالسفر بعد الفجرلانها من مشاهد الحير .

قوله: [إن ظن الاستغراق]: أى ما لم يوكل من يوقظه و وجب على من علمه نائماً إيقاظه إن خيف خروج الوقت، وهل ولونام قبل الوقت ـــكما قاسه القرطبى على تنبيه الغافل ـــأولا؟ لأنه نام بوجه جائز (انتهى من المجموع).

قوله : [أنم] : أي سواء سكر قبل دخول الوقت أو بعده .

قوله : [كالنوم] : قال في الأصل : فكالمجنون (انتهى) وهو الصواب لقوله في الحاشية : فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت الذي استغرقه .

قوله: [عنالصلاة الأولى]: أى عند مالك وابن القاسم، لأنه لما وبجب تقديمها على الأخرى فعلا وبجب التقدير بها، لالفضلها عنالصلاة الأخيرة. خلافاً لابن عبد الحكم وسحنون وغيرهما ، قالوا: لأنه لما كان الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة وسقطت الأولى اتفاقاً وجب التقدير بها . وتظهر فائدة الحلاف في حائض مسافرة طهرت لثلاث قبل الفجر ، فعلى المذهب تدرك العشاء وتسقط المغرب ، وعلى مقابله تدركهما بفضل ركعة عن العشاء المقصورة . وفي حائض حاضرة طهرت لأربع قبل الفجر ، فعلى الأولى تدركهما لفضل ركعة عن المغرب ، وعلى الثانى: تدرك العشاء فقط إذ لم يفضل المغرب شيء في التقدير . (انتهى من الأصل) . ولكن المصنف لما لم يذكر الحلاف لم يتعرض اثرته . وسيفصل المسألة على مقتضى القول المشهور فقط .

أو وجد فاقد الطهرين أحدهما، أو أسلم الكافر فيه، فإنه ينظر: فإذا اتسع الضرورى بحيث يسع الصلاتين معاً بعد تقدير زمن يحصل فيه طهارة الحدث، فإنه يدركهما معاً، أى يترتبان معاً فى ذمته، أو يسع الأولى مهما بعد تقدير الطهارة، ويفضل عها للثانية بقدر مايسع ركعة بسجدتها.

- وكل معذور يقدر له الطهر إلاالكافر فلا يقدر له . وأشار لهذه القاعدة يقوله :
- . (والمعذورُ) : حال كونه (غير كافر يقدَّر له الطُّهر) : وهذه القاعدة في غير النائم والناسي والسكران بحلال . وأماً هم فتجب عليهم الصلاة منى تنبهوا على كل حال أبداً لعدم إسقاطها الصلاة كما سيأتي .
 - * أشار لتفصيل ذلك بالتفريع على ما تقدم بقوله :
- * (فإن ۚ بقى): من الوقت (بعد َه ُ) : أى بعد زوال العذر (ما) : أى زون (يسع ُ ركعة ً بسجدتيّها) : لا أقل ـ مع ما يسع الطهارة الكبرى فى الحائض والتفساء ، أو الصغرى فى المغمى والمجنون قبل طلوع الشمس ــ (وجبت الصّبح

قوله: [غير كافر]: وأما الكافر فلا يقدر له الطهر لأن إزالة عذره بالإسلام في وسعه ، وإن كان لا يؤديها إلا بطهارة خارج الوقت . ولا إثم عليه إن بادر بالطهارة وصلى بعد الوقت . (انتهى من الأصل) .

قوله: [يقدر له الطهر]: أى يقدر له زمن يسع طهره الذى يحتاج إليه، فإن كان محدثاً حدثاً أكبر قدر له كان محدثاً حدثاً أكبر قدر له ما يسع الغسل، هذا إن كان من أهل الطهارة المائية، وإلا قدر له ما يسع التيمم. وفائدة ذلك التقدير إسقاط تلك الصلاة التي زال عدره في ضروريها وعدم إسقاطها.

قوله: [والسكران بحلال]: تقدم أن إلحاقه بالنائم فيه نظر. بل المناسب إلحاقه بالمجنون، فتسقط عنه الصلاة كما ذكره في الأصل والحرشي والمجموع والحاشية.

قوله : [أو الصغرى] : أي إن لم يكن عليهما كبرى .

كأخيرة المشركتين)، فقط، وتسقط الأولى (١) فإذا طهرت الحائض أو النفساء أو أفاق المجنون قبل الغروب بما يسع ما ذكر وجبت العصر ، وسقطت الظهر . أو قبل طلوع الفجر وجبت العشاء وسقطت المغرب . وكذا إذا بنى ما يسع ركعتين أو ثلاثة أو أربعة فى الظهرين ؛ لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة فتجب ، وتسقط الأولى لخروج وقبها الضرورى .

. (و) إن بتى بعد زوال العذر ما يسع (خمسًا): من الركعات حال كونه (حضرًا): أى فى الحضر أوحاضراً (أو): ما يسع (ثلاثاً سَفَراً): أى فى السفر قبل الغروب ، (وجب الظهران): معاً لأنه يدرك الظهر بأربع فى الحضر أو بركعتين فى السفر. ويفضل للعصر ما يسع ركعة فيجب أيضاً.

• (و): إن بقى مايسع (أربعاً): قبل الفجر (مطلقاً): أى حضراً أو سفراً (وجرَبَ العيشَاءان) : معاً لأن التقدير بالأولى ؛ فتدرك المغرب بثلاث حضراً أو سفراً يفضل للعشّاء ركعة فتجب أيضاً . وأولى لو بقى قبل الفجر ما يسع أكثر من أربع .

قوله : [وتسقط الأولى] : أى لما علم من القاعدة ، وهي : إذا ضاق الوقت اختص بالأخيرة في المشتركتين .

قوله : [وسقطت الظهر] : أى ولو على القول بالتقدير بالثانية .

قوله : [أو ثلاثة أو أربعة] إلخ : أى فى الحضر وأما فى السفر لو بنى ثلاثة وجبت الصلاتان كما سيأتي .

قوله: [أى فى الحضر] إلخ: أشار إلى أن قوله [حضراً] إما منصوب بنزع الحافض، أو حال بتأويله باسم الفاعل.

قوله: [وجب الظهران معاً]: أي ولا فرق في هذه الصور بين كون التقدير بالأولى أو الثانية .

قوله: [لأن التقدير بالأولى]: علة للإطلاق. وأما لوكان التقدير بالثانية وكان في الحضر لسقطت الأولى.

قوله : [وأولى لو بني] الخ : أي في وجوب الصلاتين كان التقدير بالأولى أو بالثانية .

● تنبيه : إذا ظن إدراك الصلاتين معاً بعد تقدير الطهارة، فتبين إدراك الأخيرة

⁽١) وتخلدت في ذمته متى سقط عاره يقضيها . كما يجيء بعدها – صفحة ٢٣٧ .

* (وطُرُونَ) : بضم الطاء والراء المهملتين أى طريان (غير النّوم والنسيان) : من الأعدار على المكلف، كأن يطرأ عليه حيض أو نفاس أو فقد الطهرين أو كفر ، (فيه) : أى فى الضرورى (لما ذُكر) : اللام بمعنى فى ، أى فى قدر ما يسع ركعة فأكثر (مُسقط له ا) : أى للصلاة خبر قوله : (طرو) فإذا طرأ العدر والباق من الضرورى قدر ما يسع ركعة لا أقل، سقطت الصبح إذا لم يكن صلاها وإن عمداً وأخيرة المشتركتين وهى العصر أو العشاء الأخير ، لحصول العدر فى وقتها ، وتخلدت فى ذمته الظهر أو المغرب لعدم حصوله وقتها ، لما علمتأن الوقت إذ ضاق اختص بالأخيرة . وقدر ما يسع خساً بالحضر أو ثلاثاً بالسفر ، سقط الظهران معاً وقدر ما يسع أربعاً قبل الفجر سقط العشاءان معاً .

(ولا يقد رُ) للسقوط (طنه رُ): كالإدراك، وأما النوم والنسبان فلا يسقطانها بحال.

فقط، وجبت عليه فقط سواء ركع أو لم يركع. ويخرج عن شفع إن لم يضق الوقت. وإن تطهر من ظن إدراك الصلاتين أو إحداهما فأحدث قبل الصلاة ، أو تبين عدم طهورية الماء قبل الصلاة أو بعدها، فظن إدراك الصلاة بطهارة أخرى ففعل فخرج الوقت ، فالقضاء في الأولى عند ابن القاسم وفي الثانية عند سحنون، عملا بالتقدير الأولى . أو تطهر للصلاتين وذكر ما يترتب معها من يسير الفوائت مما يجب تقديمه على الحاضرة فقدمه فخرج الوقت فيلزمه القضاء عند ابن القاسم (انهى من الأصل) .

قوله : [وتخلدت في ذمته] إلخ : أي منى زال عدره يقضيها .

قوله : [اختص بالأخيرة] : أي إدراكاً أو سقوطاً .

قوله: [سقط العشاءان] إلخ: أى بناء على ما قدمه من أن التقدير بالأولى وأما لوكان التقدير بالثانية لسقطت الأخيرة فقط. وأما لوحصل العدر قبل الفجر بثلاث فى السفر، فعلى التقدير بالأولى تسقط الأخيرة وعلى التقدير بالثانية سقطان.

قوله : [ولا يقدر للسقوط] إلخ : وهو الصواب الذي اختاره و إنما لم يقدر الطهر للاحتياط في جانب العبادة .

قوله : [وأما النوم] إلخ : سكوته عن السكر بحلال هنا دليل على أنه ليس

• (وتاركها): أى الصلاة اختياراً (بلا عُدُر يؤخّر): وجوباً بعد الرفع الحاكم وطلبه بفعلها (لما ذُكرَ): أى لقدرما يسّع ركعة بسجدتها من آخر الضرورى، إن كان عليه فرض فقط وإن كان عليه مشركتان أخر لقدر خس في الظهرين، والأربع في العشاءين حضراً وثلاث سفراً أو قدر طهر خفيف وركعات خالية عن سن صوناً للدماء ما أمكن.

(ويُقتلُ بالسيف حداً): لا كفراً (١) خلافًا لابن حبيب.

اه حكم النوم والنسيان بل حكم الجنون .

قوله : [اختياراً] : أي كسلا .

قوله : [بعد الرفع للحاكم] : أى الإمام أو نائبه .

قوله: [وطلبه]: أى مع المهديد بالقتل. ولايضرب على الراجح خلافاً لأصبغ. وحمل الطلب المذكور إن كان هناكماء أو صعيد، و إلا فلا يتعرض له لسقوطها عنه. قوله: [ولأربع في العشاءين] إلخ: أى بناء على أن التقدير بالأولى. وهو المتعين صونا للدماء.

⁽١) أختلفت المذاهب في قتل تارك الصلاة بغير ؛إنكار لما ، فقال البعض يقتل ، وقال البعض الآخر لا يقتل بل يجبر عليها . وساق في قيل الأوطار المذهب الأول أن حديث ابن عمر : ﴿ أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمد أ رسول الله ويقيموا الصلاة ي . . متفق عليه . وحديث أن سعيد لما أصرض رجل على قسمة النبي صلى افة عليه وسلم فقال خالد: ﴿ يَارْسُولُ اللَّهُ أَلَّا أَصْرِب عنقه؟ فقال : لا ، لعله أن يكون يصلي ي . . أورده مختصراً من حديث قال متفق عليه وحديث عبيد الله بن عدى أن رجلا جاء يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: وأليس يشهد أن محمداً رسول الله ... أليس يصل ؟ أولئك الذين نهاني الله عن فتلهم » . قال وواه الشافعي وأحمد وأخرجه مالك في الموطأ . ثم أورد أحاديث في حجة من كفّر تارك الصلاة منها عن جابر قال قال وسول الله صلى الله عليه يسلم : « بين الرجل و بين الكفر ترك الصلاة » قال رواه الجماعة إلا البخارى والنسائى . وروى عن بريدة قال: و سممت رسول الله صلى الله والله وسلم يقول: العهد الذي بيننا وبينكم الصلاة ، فن تركها فقد كفر ۽ قال رواه الحسة وصححه النسائي والعراقي والحاكم . ثم أورد حجة من لم يكفر تاك الصلاة ولم يقطع عليه بخلود فى النار ورجا له ما يرجى لأهل الكبائر سها فروى حديث عبادة قال : وضمت رسول اقه صلى الله عليه وسلم يقول خسس صلوات كتبن الله على العباد ، من أق من لم يضيع منهن شيئًا استُخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الحنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه و إن شاء غفر له ي . قال رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة . وكذا حديث النجاة من النار بشهادة التوحيد – معروف ومتفق عليه . وكذا أنه قد يعبر أحيانًا بالكفر لا يمعي الحروج عن الملة ، كما في حديث فتال المسلم كفر . . وغيره بما أورده . وذكره البخاري في كفر دون كفر .

قوله : [وثلاث سفراً] : أى بناء على التقدير بالأخيرة فى العشاءين وهو المتعبن صوناً للدماء .

قوله : [خفيف] : أي مجرد الفرائض وقيل تعتبر طهارة ترابية .

قوله : [خالية عن سنن] : أى فلا يقدر فى الركعة إلا ما اتفق على فرضيته .

قوله: [حداً]: قال ابن عبد السلام: أورد على قتله حداً أنه لو كان كذلك لما سقط برجوعه إلى الصلاة قبل إقامته عليه كسائر الحدود. ويمكن أن يقال إن الرك الموجب لقتله حداً إنما هو الترك الجازم وذلك لا يتحقق إلا بعد إقامة الحد عليه ، فيكون كسائر الأسباب التي لا يعلم يوقوعها إلا بعد وقوع مسبباتها وفيه نظر (انتهى من شيخنا في مجموعه)قال في حاشية شيخنا: لأنه يلزم القدوم على المقتل قبل العلم بسببه ، وسالم من هذا قول أشهب: لا يقتل إلا إذا خرج الوقت صوناً للدماء. نعم قد يدعى أن العلم بالسبب يتحقق مع الشروع في القتل ولم يفعل، فتدبر (انتهى).

قوله: [خلافاً لابن حبيب]: أى فإنه قال بكفره، وقد نقل هذا القول أ عن عمر بن الحطاب. وقال به أحمد بن حنيل: لكنه حصه بما إذا طلبت منه وضاق وقت التى بعدها. وأما تارك الزكاة فتؤخذ كرهاً وإن بقتال: ويكون الآخذ كالوكيل شرعاً تكفى نيته. وأما الصوم فقال عياض: يجس ويمنع الطعام والشراب، وهو مذهب الشافعية. وفيه أن النية لابد مها فيؤخر لضيق وقها. فإن قيل: قد يكذب في الإخبار بها. قلنا: لنا الظاهر. وأما من ترك الحج فالله حسبه لأن وقته العمر ورب عذر في الباطن فيترك إلا بقدر الأمر بالمعروف. (انهى من حاشية شيخنا في مجموعه).

• تنبيه: يقتل بعد الحكم عليه ولوقال: أنا أفعل - كما قال خليل - أى ولم يفعل حتى خرج الوقت ، وإلا بأن قال: أنا أفعل ، وفعل ، ترك ولم يقتل. ويعيد من صلى مكرها كما قرره شيخنا. والظاهر كما قال غيره أنه يدين (انتهى من حاشية الأصل). ويكره لأهل الفضل والصلاح الصلاة عليه ككل بدعى ومظهر

(والجاحد لها)أى المنكر لوجو بها (كافرٌ) : مرتد يستتاب ثلاثة أيام ، فإن تاب ١٠ و الجاحد لها) أى المنكر لوجو بها (كافرٌ) : مرتد يستاب ثلاثة أيام ، فإن تاب ١٠ و و الله قتل كفراً وماله فيء (ككلِ من جحد ما) : أى حكما (عُلم من الدِّين ضرورة ") : كوجوب الصوم وتحريم الزنا و إباحة البيع .

كبيرة ردعاً لغيره ، ولا يطمس قبره بل يجعل كغيره من القبور . وحكم من ترك الوضوء أو الغسل من الجنابة كسلاحكم من ترك الصلاة فيؤخر إذا طلب بالفعل طاباً متكرراً في سعة الوقت إلى أن يصير الباقى من الوقت قدر ما يسع الوضوء أو الغسل . بخلاف من قال : لا أغسل النجاسة أو لا أستر العورة خلافاً لا (عب) في شرح العزية للخلاف في ذلك (انهى من حاشية الأصل) .

قوله: [المنكر لوجوبها]: أى أو ركوعها أو سجودها، بأن قال: الصلاة واجبة لكن الركوع أو السجود مثلا ليس بواجب فيها.

قوله : [كافر]: قيده ابن عرفة وغيره بما إذا كان غير حديث عهد بالإسلام .

قوله : [فإن تاب] : أي فالأمر ظاهر .

قوله: [فيء]: أى لبيت مال المسلمين. قوله: [ككل من جحد] إلخ: أى فإنه يكون مرتداً اتفاقاً سواء كان

الدال عليه الكتاب أو السنة أو الإجماع .

قوله : [ضرورة] : أي اشتهر بين العام والخاص ، وأما من جحد

⁽۱) فإن تاب ، فإنه محكم بإسلامه بأدائها . وقد أورد ابن قدامة في المغنى في فصل و محكم بإسلامه بالصلاة و لقول النبى صلى الله عليه وسلم : و بهيت عن قتل المصاين » . وقوله : « بيننا و بينهم الصلاة » . وفي حديث عبد الله بن على الذي نقلناه عن نيل الأوطار : و قال : أليس يصلى ؟ قال : بل ولا صلاة له . قال : أولئك الأنين بهافي الله عن قتلهم » قال : وفيه دلالة على أن الواجب معاملة الناس ما يعرف من ظواهر أحواهم من دون تفتيش وتنقيش فإن ذلك ما لم يتمبدنا الله به وللذك لما قال أسامة : و إنما قال ما قال يارسول الله تقيه » يهى الشهادة ، قال له النبي صلى الله عليه وسلم : وهل شققت النبي عن قلبه ؟ ه . وكذا أورد في نيل الأوطار حديث أبي سعيد الذي ذكرناه فيمن اعترض على قسمة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ولعله أن يكون يصلى . فقال خاله : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه ؟ نقال رسول الله عليه وسلم : إنى لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطويهم » . قال الشركاني : ومعناه : أنى أمرت بالحكم بالظاهر والله متولى السرائر كا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد بينا في مقدمة الباب أن الحكم بالظاهر والله متولى السرائر كا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد بينا في مقدمة الباب أن الحكم بإسلام الإنسان بالصلاة هو من وظائف الصلاة التي تشبه أبات (جسيته) الإسلامية . أخذاً بظاهر حاله . ونقارن ذلك ما اقرفته محاكم التفتيش حين كانت تفتش على المقيدة عمل الإنسان على كفره حتى يثبت إمانه ! وغيرها من الحاكم التي كانت تفتش على المقيدة والإخلاص وهو أمر تأباه حقوق الإنسان وطبائم الأمور .

(وحرُم نفل) : لافرض^(۱) والمراد به هنا ما قابل الحمس فيشمل الجنازة والمنذور ، (حال طلوع): أى بروز (شمس و) حال (غروبها) : أى غيابها في الأفق ، (و) حال خطبة جمعة ، لا عبد لأنه بشغل عن ساعها الواجب ،

أمراً من الدين غير معلوم بالضرورة كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ، في كفره قولان والراجح عدم الكفر . وهذا كما قال في الحوهرة :

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد ومثل هذا من نفي لمجمسع أو استباح كالــزنا فلتسمع

قوله: [هنا]: أى فى أماكن المنع والكراهة. واعلم أن منع النفل فى الأوقات التي ذكرها إذا كان النفل مدخولا عليه، وإلا فلا منع كما إذا شرع فى صلاة العصر عند الحطبة، وبعد أن عقد منها ركعة تذكر أنه قد صلاها، فإنه يشفعها ولاحرمة لأن هذا النفل غير مدخول عليه.

قوله: [فيشمل الجنازة]: أى إن لم يخش تغيرها وإلا صلبت في أى وقت. قوله: [والمنذور]: ومثله قضاء النقل المفسد وسجود السهو البعدى لأنه لايزيد على كونه سنة.

قوله : [بروز شمس] : أى قبل ارتفاع جميع القرص . قوله : [سماعها الواجب] :, أَى [فلذلك حرم كل شاغل على حاضرها

(۱) روى الإمام البخارى عن الصلاة بعد الصبح حى تشرق الشمس ربعد العصر حى تغرب الله البي صلى الله عليه وسلم عنى عن الصلاة بعد الصبح حى تشرق الشمس ربعد العصر حى تغرب المناه وبعض المذاهب تحرم النفل والفرض . ومن أحاديث النهى : « لا تحروا بصلاتكم طلوء الشمس ولا غروبها » . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى صلاتين ؟ عنى عن الصلاة بعد الفجر حى تطلع الشمس وبعد العصر حى تغرب » . (رواهما البخارى) وقد اختلفت الأخبار في الركمتين بعد العصر ، فكان بعض الصحابة يصابهما لما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليهما . ومنهم من كان يهى عهما لما ورد من بهيه عهما . ومن ذلك : أن عمراً شاهد أحد الصحابة يصليهما في المسجد فضربه عليهما فروى الإمام البخارى في كتاب السهرباب إذا كلمه الصحابة يصليهما في المسجد فضربه عليهما فروى الإمام البخارى في كتاب السهرباب إذا كلمه وهو يصل «عن كريب ، أن ابن عباس والمسور بن نحرة وعبد الرحمن بن أزهر رضى الله عبم أرسلوه إلى عائشة رضى الله عنها فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً وسلها عن الركمتين بعد صلاة العصر ؟ وقل لها : إذا أخبرنا أنك تصليهما ؟ وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم عهى عهما . وقال ابن عباس وكنت أضرب الناس مع عمر بن الحطاب عهما . . . » فأثبتت الأخبار كلا من العملين وقبل إن صلاته لهما من خصائصه ولذا كان يصليهما في البيت ، وأنه عني الأمة عن صلاتها في المسجد حتى لا يتخذ ذريعة لمن يتحرى غروب الشمس ويصلى لها .

(و) حال (خروج): أى توجه الإمام (لها) أى للخطبة ، (و) حال (ضيق وقت): اختيارى أو ضرورى لفرض لأنه يؤدى لإخراجه عن وقته الواجب ، (و) حال (ذكر): أى تذكر صلاة (فائتة): لأنه يؤدى لتأخيرها الحرام إذ يجب صلاتها وقت تذكرها ولو حال طلوع أو غروب، (و) حال (إقامة لحاضرة): لأنه إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (١) أى المقامة ، أى بحرم صلاة غيرها لأنه يؤدي للطعن في الإمام .

آن (وكدُره) النقل (بعد) طُلوع (فجر) صادق (وبعد أداء فرض) عصر إلى أن (ترتفع) : الشمس بعد طلوعها (قيد) أى قدر (رمح و)

كما يأتى فى الجمعة .

قوله: [وحال خروج] إلخ: أى لما سيأتى فى الجمعة من حرمة ابتداء صلاة بخروج الإمام. ويجب عليه قطع النافلة إن أحرم ،عقد ركعة أم لا إلا داخلا وقت الحطبة وأحرم ناسياً أو جاهلا فيتم للخلاف فى الداخل ولعذره بالنسيان أو الجهل كما سيأتى.

قوله: [ولو حال طلوع] إلخ: أى ما لم يكن شاكًا هل هي باقية في ذمته أم لا فيجتنب أوقات النهي .ب

قوله : [فلا صلاة إلا المكتوبة] : أى فيحرم النفل وغيره حتى المكث في المسجد ما دام الراتب يصلى .

قوله : [و بعد أداء فرض عصر] : أى فيكره النفل بعدها ولو جمعت مع الظهر جمع تقديم .

قوله: [إلى أن ترتفع]: هذا راجع لقوله بعد فجر. وحاصله أنه تمتد كراهة النفل بعد الفجر إلى أن يظهر حاجب الشمس فيحرم النفل إلى أن يتكامل ظهور قرصها فتعود الكراهة إلى أن ترتفع قيد رمح أى قدره. والرمح اثنا عشر

⁽١) ورد عند مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان عن أبى هريرة : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » . وقد اختلف فى رفعه ووقفه . وأورده الإمام البخارى تعليقاً فى كتاب الجماعة لذلك السبب فى الغالب . قال الحافظ ابن حجر :وأورد البخارى فى الباب ما يغنى عنه وهو حديث مالك ابن بحينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأى رجلا وقد أقيمت الصلاة يصلى ركمتين ، يعنى عنفه النبى صلى الله عليه وسلم .

إلى أن (تصلَّى المغرب): ما عدا حالة الطلوع والغروب فيحرم أخداً مما تقدم (إلاركمي الفجر): فلا يكرهان بعد طلوعه، بل هما رغيبة كما يأتي .

(و) إلا (الورد) أى ما وظفه من الصلاة ليلا على نفسه ، فلا يكره بل يندب فعله (قبل) أداء (فرض صبح) : وركعى فجر (و) قبل (إسفار) لا يعده إلا الشفع والوتر، وإنما يندب فعله قبل الإسفار (لمن اعتاده) ليلا بأن كانت عادته المهجد وإلا كره (وغلبة النوم) : آخر الليل حى طلع الفجر، لا إن كان ساهراً أو أخره كسلا فيكره (ولم يخف) بفعله (فوات جماعة) لصلاة الصبح ، وإلا كره إن كان خارج المسجد ، وإلا حرم . فالشروط أربعة : كوفه قبل الإسفار ، ومعتاداً ، وغلبه النوم ولم يخف فوات الجماعة . وإلا جنازة وسجود أتلاوة قبل إسفار) في الصبح (و) قبل (اصفرار) في العصر ولو بعد صلامهما ، فلا يكره بل يندب لا بعدهما فيكره .

شبراً والمعنى إلى ارتفاعها اثنى عشر شبراً في نظر العين .

قوله: [وإلى أن تصلى المغرب] إلخ: راجع لقوله: [بعد أداء فرض عصر]. وحاصله أنه تمتد كراهة النفل بعد أداء فرض العصر إلى غروب طرف الشمس، فيحرم إلى استتار جميعها فتعود الكراهة إلى أن تصلى المغرب. وبهذا التقرير الدفع الاعتراض بدخول وقت الحرمة في عموم وقت الكراهة.

قوله : [إلا ركعي الفجر] إلخ : .هذا مستثنى من قوله : [بعد فجر] .

قوله: [قبل أداء إلخ] : أى فلا بأس بإيقاع الفجر والورد بشروطه قبل صلاة الصبح. فإن صلى فات الورد وأخر الفجر لحل الناقلة، وأما لو تذكر الورد في أثناء الفجر فإنه يقطعه وإن تذكره بعد صلاته فإنه يصليه ويعيد الفجر، إذ لا يفوت الورد إلا بصلاة الفرض هذا هو المعتمد. (انتهى من حاشية الأصل).

قوله : [إلا الشفع والوتر] : فيقدمان على الصبح ولو بعد الإسفار متى كان يبقى الصبح ركعتين قبل الشمس . ومثلهما الفجر كما سيأتى .

قوله : [و الا جنازة] إلخ : هذا استثناء من وقتى الكراهة أى من مجموع قوله : [وكره بعد فجر وفرض عصر] .

قوله : [لابعدهما] : أي لابعد دخولهما فيكره على المعتمد ، فلو صلى

• (وقطع) المتنفل صلاته (إذا أحرم بوقت نهي) : وجوباً إن أحرم بوقت حرمة وندباً إن أحرم بوقت كراهة ولاقضاء عليه وأشعر قوله : (قطع) بانعقاده ، وهو ظاهر فيما إذا كان النهى لأمر خارج كحال الخطبة ، وما ذكر بعدها وأما إذا كان النهى لذات الوقت كحال الطلوع والغروب ، وكذا بعد الطلوع لحل النافلة بعد صلاة العصر ، فلا وجه لانعقاده ؛ كصوم يوم العيد وصوم الليل و يجاب : بأن معنى القطع

على الجنازة فى وقت الكراهة فلا تعاد بحال بخلاف ما لوصلى عليها فى وقت الحرمة مع عدم خوف التغير ، فقال ابن القاسم إنها تعاد ما لم تدفن ، أى توضع فى القبر ، وإن لم يسوّ عليها التراب . وقال أشهب : لا تعاد و إن لم تدفن .

قوله: [وقطع المنتفل] إلخ : أى أحرم بنافلة: لأنه لا يتقرب إلى الله بمنهى عنه وسواء أحرم جاهلا أو عامداً أوناسياً. وهذا التعميم فى غير الداخل والإمام يخطب. فإنه إن أحرم بالنافلة جهلا أو نسياناً فإنه لا يقطع مراعاة لمذهب الشافعى من أن الأولى للداخل أن يركع ولو كان الإمام على المنبر. وأما لو دخل الحطيب عليه وهو جالس. فأحرم عمداً أو جهلا أو سهواً، أو دخل المسجد والإمام على المنبر فأحرم عمداً، فإنه يقطع وسواء فى الكل عقد ركعة أم لا.

- قوله : [ولا قضاء عليه] أى لأنه مغلوب على القطع .

قوله : [وأشعر قوله قطع] إلخ : وبنى عليه، بعضهم الثواب من غير جهة المنع ، أى : فحيث قلنا بالانعقاد يأثم من جهة و يثاب من جهة أخرى. و

قوله: [كحال: الحطبة وما ذكر بعدها]: أى من ضيق الوقت وذكر الفائنة وإقامة الحاضرة ، فإن الحرمة فيها لأمر خارج عن ذات العبادة وهو الشغل عن سماع الحطبة وتفويت وقت الصلاة وتأخير الفائنة عن وقتها والطعن في الإمام ، وهذه تحصل ولو بغير صلاة نظير الصلاة في الأرض المغصوبة.

قوله : [لذات الوقت] : أى ملازم للوقت بمعنى أن النهى مخصوص بالصلاة في تلك الأوقات ، وأما شغلها بغير صلاة النفل فلا نهى .

قوله : [فلا وجه لانعقاده] : وهو موافق لما نقله في الحاشية عن سيدى يحيى الشاوى .

فها ذكر الانصراف عن الاشتغال بفاسد .

. . .

• ولما فرغ من بيان الأوقات شرع يتكلم على مابه الإعلام بدخولها وهو الأذان فقال :

قوله : [بفاسد] : ظاهر كلامه فساد النفل ولو في أوقات الكراهة .

لنبيه: من أحرم بنافلة فدخل وقت النهى أتم بسرعة ولا يقطعها .

فصل: في الأذان

في بيان الأذان وأحكامه .

(الأذان سنَّة مؤكَّدة بكلِّ مسجد) ولو تلاصقت المساجد (١١) .

. (ولجماعة) في حضر أو سفر (طلبّت عيرها) : للاجتماع في الصلاة (لفرض) : لانفل كعيد (وقتى) : أي له وقت محدود؛ فخرجت الجنازة والفائنة إذّ ليس لها وقت معين ، بل وقتها تذكرها في أي زمان (اختياري) :

فصل:

قوله : [الأذان سنة] إلخ : ويقال الأذين ، قال الشاعر :

قد بدا لى وضح الصبح المبين فاسقنيها قبل تكبير الأذين

قال فى الحاشية نقلاً عن البدر القرافى: لايقال أذن العصر بل أذن بالعصر قال فى الحاشية نقلاً عن البدر القرافى الايقال أذن العصر بل أذن بوهو لغة: الإعلام بأى شىء كان، مشتق من الأذن بفتحتين وهو الاستماع ، أو من الأذن بالضم اكأنه أودع ما علمه أذن صاحبه . وأذن بالفتح والتشديد أعلم . واصطلاحاً: هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بالألفاظ المشروعة .

قوله : [بكل مسجد] : وهو المكان المعد اللصلاة .

قوله : [ولو تلاصقت] : أى أو تراكمت بأن كانت فوق بعضها .

قوله: [لفرض]: أى ولو جمعة فالأذان لها سنة ، وقال ابن عبد الحكم بوجوب الثانى فعلا . وعلى القول بالوجوب فهو غير شرط كما فى المجموع . ، قال ابن عبد الحكم: والحكم على الأول فى الفعل بالسنية غير ظاهر ، لأنه لم يكن فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم، وإنما أحدثه سيدنا عبان (٢)، فهو أول فى الفعل ثان

⁽١) يعتبر الأذان من أهم شعائر الإسلام الواجب إظهارها فى دار المسلمين . ولذلك يقاتل من يمتعون عن إظهار هذه الثميرة الواجبة ، كما أن بعض المذاهب تدخل فى تعريفدار الإسلام عنصر ظهور شعائر الإسلام فيها من أذان وجمعة وعيدين .

⁽ ٢) روى الإمام البخارى رضى الله عنه فى باب الأذان يوم الجمعة عن السائب بن يزيد قال : « كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضى الله عنهما . فلما كان عبّان رضى الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء » .

لا ضرورى ، فيكره الأذان فى الضرورى (أو) صلاة (مجموعة معهُ): أى الفرض الاختيارى جمع تقديم أو تأخير كالعصر مع الظهر فى عرفة ، والعشاء مع المغرب ليلة المطر ، وكالجمع فى السفر . وقولنا : (اختيارى) الخ : قيد لابد منه تركه الشيخ .

(وكدُوه) : الأذان (لغيرهم): أى غير الجماعة التي طلبت غيرها وهو المنفرد ،
 والجماعة المحصورة في مكان لا تطلب غيرها (حضراً) : أى في الحضر .

. (ورُدُب): لمنفرد أو لجماعة لانطلب غيرها (سَفَرَاً): أى فى السفر (ولو دُون مسافة قَصَر): كمن فى بادية راع أوغيره و وبنى منفرداً يطلبغيره، أو جماعة محصورة فى دار أو خان لكنهم منفرةون فيها، والظاهر دخولهما فى قوله: [جماعة طلبت غيرها] ، أما الثانى فظاهر . وأما الأول ؛ فلأن المنفرد بالنسبة للن طلبه جماعة فيسن له .

فى المشروعية، والظاهر أنهمستحب فقط. (اه .) قال شبخنا: وقد يقال لما فعله عثمان بحضرة الصحابة وأقروه عليه كان مجمعاً عليه إجماعاً سكوتيبًا ، فالقول بالسنية له وجه (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [أو صلاة مجموعة] إلخ : أي فإنه يؤذن لها عند فعلها .

قوله : [في عرفة] : أي والغرب والعشاء في مزدلفة .

قوله : [وكالجمع في السفر] : أي جمع تقديم أو تأخير أو صورى .

قوله : [وهو المنفرد] إلخ : لقول مالك: لا أحب الأذان للفذ الحاضر والحماعة المنفردة .

قوله: [كمن فى بادية]: أى فراده بالسفر: اللغوى، فيشمل من كان بفلاة من الأرض لحبر الموطأ عن سعيدبن المسيب أنه كان يقول: (من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شياله ملك ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال، (١). وأخرج النسائى عنه صلى الله عليه وسلم: (إذا كان الرجل فى أرض فأقام الصلاة صلى خلفه ملكان ، فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة مالا

⁽١) يكني ما في الأصل تخريجاً له . وقد ورد : من صلى ركمتين في خلاء لا يراء إلا الله والملائكة كتب الله له براءة من النار . رواه ابن عساكر عن جابر .

(و) كره (لفائتة و) لصلاة (ذات) وقت (ضروريّ و) لصلاة (جنازة ونافلة) كعيد وكسوف وهذا مفهوم [فرض] . وما قبله مع الأول مفهوم [وقي ً] وذات ضروري مفهوم [اختياري] فلم يأت على الترتيب .

(وهو) : أي الأذان (مُثنّي) (١١) : بضم المم وفتح المثلثة . من التثنية ؟

يراه طرفاه يركعون بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه » : ذكره شارح الموطأ (اه . من الحاشية) .

قوله : ﴿ ذَاتَ وَقَتَ ضَرُورَى] : أَى فَي صُورِ الْحَمْعُ كَمَا تَقْدُمُ .

• تنبيه: قد علم من المصنف أن الأذان تارة يكون سنة ومندوباً ومكروها وحراماً. ولم يتعرض للوجوب، وهو يجب في المصركفاية، ويقاتلون على تركه (٢) لأنه من أعظم شعائر الإسلام كما ذكره الأشياخ.

قوله: [بضم الميم] اللح: أى لا بفتح فسكون المعدول عن اثنين اثنين لئلا يقتضى زيادة كل جملة عن اثنين، وأن كل جملة تقال أربع مرات لأن مثنى معناه اثنان اثنان ، كذا فى (عب) والحرشى . ورد ذلك بأنه : لا يلزم ما قالوا إلا لوكان الضمير راجعاً للأذان باعتبار كل جملة منه ، وهذا غير متعين لجواز جعل الضمير راجعاً له باعتبار جمله وكلماته ، وحينئذ فيصح ضبط قوله مثنى بفتح فسكون . والمعنى : وكلمات الأذان مثنى أى اثنين بعد اثنين كما تقول جاء الرجال مثنى بعد اثنين . (اه . من حاشية الأصل) .

⁽¹⁾ روى الإمام البخارى فيهاب والآذان مثى» عن أنس قال : « أمر (أى أمره النبى صلى الله عليه وسلم) أن يشغم الآذان ربوتر الإقامة ، إلا الإقامة » (أى إلا لفظ قد قامت الصلاة) قال الحافظ ابن حجر : وهو عند أبي داود والسائى وصححه ابن عزيمة وغيره من هذا الوجه ولكن بلفظ مرتين مرتين . وقيل إن لفظة « إلا الإقامة » ليست ، سندة وأنها ، درجة في الحديث . قال ابن حجر : وبيه نظر لآن عبد الرزاق وصله بسنده مفسراً ولفظه « كان بلال يشى الأذان ويوتر الإقامة إلا توله قد قامت الصلاة » . قال: أخرجه أبو عوانة في صحيحه . والسراج في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق والإشاعيل من هذا الوجه .

⁽ ٢) ترجم الإمام البخارى فى صحيحه بقوله : «باب ما يحقن بالأذان من الدماء» وفيه عن أنس بن مالك أن النبى صلى الله عليه وسلم «كان إذا غزا بنا قوماً لم يكن يغزو بنا حى يصبح و ينظر ، فإن شم أذاناً كف عهم وإن لم يسمع أذاناً أغار عليهم » ورى مسلم عن أنس أيضاً قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير إذا طلع الفجر وكان يستمع الأذان فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار » . قال الحطابي وفيه أن الآذان شعار الإسلام وأنه لا يجوز تركه ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان السلطان قتالم .

لأنه عمل السلف بالمدينة ، لامربع التكبير . (وار : الصلاة ُ خيرٌ من النَّوم) : الكائنة (بصبح) : خاصة بعد الحيعلتين . خلافاً لمن قال بإفرادها . (إلا الحملة الأخيرة) : منه وهي : « لا إله إلا الله » ففردة اتفاقاً .

قوله: [ولو الصلاة خير من النوم]: مبتدأ وخبر والجملة محكية قصد لفظها في محل نصب لكان المحذوفة أى ولو كان اللفظ الذي ثني هذا اللفظ وهوا الصلاة خير من النوم.

قوله : [بعد الحيملتين] : أى وقبل التكبير الأخير ويقولها المؤذن سواء أذن لجماعة أو أذن وحده خلافاً لمن قال بتركها رأساً للمنفرد بمحل منعزل عن الناس لعدم إمكان من يسمعها.ورده سند بأن الأذان أمر متبع ألا تراه يقول حيّ على الصلاة وإن كان وحده . وجعل الصلاة خير من النوم في أذان الصبح بأمر منه عليه الصلاة والسلام كما في الاستذكار وغيره ، فني شرح البخاري للعيني روى الطبراني بسنده عن بلال : ١ أنه أنى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجده راقداً فقال: الصلاة خير من النوم مرتين، فقال الني صلى الله عليه وسلم هكذا يا بلال اجعله في أذانك إذا أذنت للصبح ، (١ه.) وأما قول عمر للمؤذن حين جاءه يعلمه بالصلاة فوجده نائماً ،فقال الصلاة خير من النوم: اجعلها في نداء الصبح ، فهو إنكار على المؤذن أن يستعمل شيئاً من أَلْفَاظُ الْأَذَانَ فِي غير محله ،، لأن الصلاة لم تكن الصبح . وذلك كما كره مالك التلبية في غير الحج . وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان فبدعة حسنة ، أول حدومها زمن الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة إحدى وتمانين وسبعمائة في ربيع الأول ، وكانت أوَّلا تزاد بعد أذان العشاء ليلة الاثنين وليلة الحمعة فقط ، ثم بعد عشر سنين زيدت عقب كل أذان إلا المغرب. كما أن ما يفعل ليلا من الاستغفارات والتسابيح والتوسلات فهو بدعة حسنة. (أ ه ء من حاشية الأصل).

قوله : [لمن قال] إلخ : أي وهو ابن وهب .

قوله : [إلا الجملة الأخيرة] : هذا استثناء من قوله وهو مثنى .

. (وخفض): المؤذن ندباً (الشهادتين): أى وأشهد أن لا إله إلا الله مرتين، وأشهد أن محمداً رسول الله عمرتين حالة كونه (مُسمّعاً): بتشديد الميم من سمّع بالتضعيف، ويجوز تخفيفها من أسمع فإن لم يسمع بهما الحاضرين لم يكن آتياً بالسنة كما لو تركهما بالمرة كما يقع كثيراً من المؤذنين في هذه الأزمنة . (ثم): بعد خفضهما مع التسميع (رجّعههما): بتشديد الجيم أى أعادهما (بأعلمي صوته) حال كونه (مساوياً بهما) حال الترجيع (التكبير): في رفع الصوت .

. وهو (مجزوم ") : أى ساكن الجُملَ لامعرب (بلا فَصْلِ) : بين جمله

قوله: [ويجوز تخفيفها من أسمع]: أي لأن الهمزة كالتضعيف في التعدية.

قوله: [لم يكن آتياً بالسنة]: أي سنة الترجيع بل يكون ما أتى به على أنه ترجيع تتميماً للأذان وفاتته سنة الترجيع.

قوله: [رجعهما]: أى الشهادتين بعد ذكره كل واحد مرتين. فبالترجيع تكون الجمل ثمان شهادات. وإنما طلب الترجيع لعمل أهل المدينة ولأمو النبي صلى الله عليه وسلم أبا محدورة. وحكمة ذلك إغاظة الكفار أى لأن أبا محدورة أخفى صوته بهما حياء من قومه لما كانوا عليه من شدة يغضهم النبي صلى الله عليه وسلم، فدعاه عليه الصلاة والسلام وعرك أذنه وأمره بالترجيع. ولا ينتنى هذا بانتفاء سببه كالرمل فى الحج (اه. من الحرشي). ولا يبطل الأذان بترك الترجيع المذكور.

قوله: [ساكن الجمل]: قال المازرى: اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ القروبين إعرابه. قال ابن راشد: والحلاف إنما هو فى التكبير تين الأوليين، وأما غيرهما من ألفاظه حتى هالله أكبر الأخير فلم يذكر عن أحد من السلف والحلف أنه نطق به غير موقوف. وبالجملة فقد نقل (بن) عن أبى الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والفاكهاني: أن جزم الأذان من الصفات الواجبة، وإنما أعربت الإقامة لأنها لاتحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها، بخلاف الأذان فإنه محتاج لرفع الصوت وامتداده والإسكان أعون على ذلك. واعلم أن السلامة من اللحن في الأذان مستحبة كما في الخرشي و (ح). فاللحن فيه

بفعل أوقول أو سكوت فلو فصل لم يضر (وبنتى) : على ما قدمه منه (إن لم يَطُلُ) : الفصل وإلا ابتدأه .

(وحرم): الأذان (قبل): دخول (الوقت): لما فيه من التلبيس والكذب بالإعلام بدخول الوقت ، (إلاالصبح فيندب): تقديمه (بسد س الليل الأخير ثم يُعاد): استنافاً (عند) طلوع (الفجر) الصادق.

• (وصحتُه بإسلام ٍ) فلا يصح من كافر .

مكروه، وإنما لم يحرم اللحن فيه كغيره من الأحاديث لأنه خرج عن كونه حديثاً إلى مجرد الإعلام. قاله في الحاشية .

قوله : [فلو فصل لم يضر] : أى ويكره .

قوله: [وبيي على ماقدمه]: أي من الكلمات.

قوله: [وإلا ابتدأه]: أى وإلا طال فإنه يبتدئ الأذان من أوله. والمراد بالطول ما لو بنى معه لظن أنه غير أذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا أن يكون حراماً، هذا ما أفاده الأجهوري وظاهر (ح) أنه يحرم ويوافقه كلام زروق . (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [إلا الصبح] إلخ: حاصل الفقه أنالصبح، قيل: لا يؤذن لها إلا أذان واحد، ويستحب تقديمه بسدس الليل الأخير. فالأذان سنة وتقديمه مستحب ولا يعاد عند طلوع الفجر، وهو قول سند. والراجع إعادته عند طلوع الفجر، وهو قول سند. والراجع إعادته عند طلوع الفجر واختلف القائلون بالإعادة، فقيل: ندباً ؛ فالأول سنة والثانى مندوب وهو ما اختاره الرماصى. وقيل: الأول مندوب والثانى سنه، وهو ما فى العزية وأبى الحسن على الرسالة وتبعه شارحنا. وقيل: كل منهما سنة والثانى آكد من الأول وهذا الذى اختاره الأجهوري وقواه (بن) بالنقول. وأما تقديم الأذان على السدس الأخير فيحرم كما ذكره الأجهوري في حاشيته على الرسالة. و يعتبر الليل من الغروب (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [بإسلام]: أى مستمر فإن ارتد بعد الأذان أعيد إن كان الوقت باقياً وإن خرج الوقت فلا إعادة. نعم بطل ثوابه كذا قال الأجهورى. قال شيخنا: أقول لا يخفى أن تمرته وهى الإعلام بدخول الوقت قد حصلت ، وحيثنا

وإن كان به مسلماً (وعكال) لامن مجنون (وذ كورة): لامن امرأة أوخنثى مشكل (ودخُول وقت) فلا يُصح قبله فى غير الصبح فيعاد إذا دخل الوقت . ويصح من صبى إذا اعتمد فى دخوله على عدل

• (وَنُدْب منطهيّر ") : من الحدث الأصغر والأكبر (صيَّت ") : أي

فلا معنى لإعادته ونقل (ح) عن النوادر أنه إن أعادوا فحسن ، وإن اجتزءوا به أجزأهم (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [وإن كان به مسلماً]: أى لو قوع بعضه فى حال كفره، وظاهره وإن عزم على الإسلام وبه جزم (ح) خلافاً لاستظهار ابن ناجى الصحة حيث عزم على الإسلام. والفرق على الأول بينه وبين الغسل، حيث قالوا بصحة الغسل معالمزم على الإسلام دون الأذان، أن المؤذن غبر فلا بد من عدالته لأجلأن يقبل خبره، بخلاف المغتسل: ثم الذى حكم بإسلامه بالأذان إذا رجع فإنه يؤدب ولاتجرى عليه أحكام المرتد إن لم يقف على الدعائم لاقبل الأذان ولا بعده ، فإن وقف عليها جرت عليه أحكام المرتد ما لم يدع أنه أذن لعذر، كقصد التحصن بالإسلام لحفظ نفسه أو ماله مثلا.

قوله : [لامن مجنون] : فإن جن في حال أذانه أو مات في أثنائه فإنه يبتدئ الأذان من أوله على الظاهر .

قوله: [لامن امرأة]: أى لحرمة أذا بها. وأما قول اللخمى وسند والقرافي : يكره أذا بها ينبغى — كما قال الحطاب أن تحمل الكراهة في كلامهم المنع ، إذ ليس ماذكر وه من الكراهة بظاهر ، لأن صوبها عورة انظر (بن)، وقد يقال إن صوب المرأة ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء الصحابيات ، وإنما هو كالعورة في حرمة التلذذ يكل ، وحينئد فحمل الكراهة على ظاهرها وجيه تأمل . (اه من حاشية الأصل).

قوله : [ويصح من صبى] : ظاهره أنه يسقط به فرض الكفاية عن البلد المكلفين به .

قوله : [متطهر] : أي ويكره كونه محدثاً . والكراهة في الجنب أشد .

حسن الصوت (مرتفع): على حائط أومنارة للإساع (قائم): لاجالس فيكره (إلا لعذر): كمرض (مستقبل) ، للقبلة (إلا لإسماع) فيجوز الاستدبار .

(و) ندب (حكايتُه) أى الأذان (لسامعِه) بأن يقول مثل ما يقول المؤذنمن تكبير أو تشهد (لمنتهى الشَّهادتينُ ولو)كان السامع (بنَفْل) أى:

قوله: [حسن الصوت] (١): أى من غير تطريب و إلاكره لمنافاته الحشوع والوقار والكراهة على بابها ما لم يتفاحش التطريب، و إلا حرم. كذا قالوا. والتطريب تقطيع الصوت وترعيده كما يفعل ذلك بعض المؤذنين بالأمصار.

قوله : [فيجوز الاستدبار] : أى فيدور حول المنارة ويؤذن كيف تيسر ولكن يبتدئ الأذان للقبلة ثم يدور .

قوله: [لسامعه]: أى بلا واسطة أو بواسطة، كأن يسمع الحاكى للأذان. ويفهم منه أن غير السامع لاتندب له الحكاية وإن أخبر بالأذان أو رأى المؤذن وعلم أنه يؤذن، ولوكان عدم ساعه لعارض كصمم. ثم إن قوله: [لسامعه] يفيد أنه لا يحكى أذان نفسه ، ويحتمل أنه يحكيه لأنه سمع نفسه وفي اللخيرة عن ابن القاسم في المدونة إذا انهى المؤذن لآخر الأذان يحكيه إن شاء (اه.) . فلا يحكى المؤذن نفسه قبل فراغه لما فيه من الفصل ، وإنما يحكيه بعد الفراغ وهل يحكى المؤذن أذان مؤذن آخر ؟ قولان . وعلى الأول فيحكيه بعد فراغه وإذا تعدد المؤذنون وأذنوا واحداً بعد واحد، فاختار اللخمى تكرير الحكاية. وقيل: يكفيه حكاية الأول. ويجرى على مسألة المرددين بالحطب لمكة (اه. من حاشية الأصل) .

قوله: [لمنتهى الشهادتين]: أي على المشهور .

قوله : [بنفل] : أى فلو حكاه فى النفل كله على القول الثانى ولم يبدل الحيملتين بالحوقلتين بطلت صلاته . وأما حكايته فى الفرض فمكروهة مع الصحة

⁽١) روى البخارى: « وقال عمر بن عبد العزيز : إذن أذنا سمحا و إلا فاعتزلنا » . وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر بن سعيد بن أبي حسين أن مؤذناً أذن فطرّب في أذانه نقال له عمر بن عبد العزيز ذلك . قال ابن حجر وأظنه من بني سعد القرظ لأنه وقع وعمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة . قال : والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الحروج عن الحشوع لا أنه نهاه عن رفع الصوت وقد روى نحواً من هذا حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وبين سبب تعليق البخارى فيه .

فى صلاة نفل فيندب له حكايته بلا ترجيع إلا إذا لم يسمع المحفوض فلا يحكى الحيعلتين ، وظاهره أنه لا يحكى ما بعدهما من تكبير وبهليل أيضاً وهو المشهور وقيل يحكيه لأنه ذكر الحيعلتين ولا يحكى: «الصلاة خير من النوم» قطعاً ، ولا يبلها يقوله : صدقت وبررت .

إن اقتصر على منتهى الشهادتين أو أبدل الحيعلتين بالحوقلتين وإلا فتبطل كما تقدم في النفل.

قوله : [وقيل يحكيه] إلخ : وتحت هذا قولان ، قيل: يبدل الحيعلتين بالحوقلتين وقيل يتركهما .

قوله : [ولايبدلها إلخ] : وقيل يبدلها ومحل طلب حكاية الأذان ما لم يكن مكروهاً أو محرماً ، وإلا فلا يحكى .

• تنبيه: يجوز أذان الأعمى والراكب وتعدده بمسجد واحد إذا كان المؤذن الأول غير الثانى وإلا كره. واستظهر الحطاب الجواز حيث انتقل لركن آخو منه والأفضل ترتبهم إن لم يضيعوا فضيلة الوقت وجاز جمعهم إن لم يؤد لتقطيع ، فإن أدى إلى تقطيع اسم الله حرم. وفوات الكلمات لبعضهم مكروه. ويجوز لحكاية الأذان قبله، والأفضل الاتباع. ولا يكنى ما نقل عن معاوية أنه سمع المؤذن يتشهد فقال: وأنا كذلك (١)، أى أتشهد. بل لابد من التلفظ بمماثله حملا للحديث على ظاهره ن

⁽۱) ورد في صحيح البخارى عن عيمى بن طلحة أنه سمع معاوية يوماً مؤذنا فقال شله إلى قوله : وأشهد أن محمداً رسول الله ». قال الحافظ ابن حجر : هكذا أورد المتن هنا مختصراً وقد رواه أبو داود والطيالسي في سنده عن هشام ولفظه : «كنا عند معاوية فنادى المنادى بالصلاة فقال مثل ما قال ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم ». ثم روى الإمام البخارى حديثاً آخر «قال : لما قال (معاوية) حى على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . وقال : هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول » . قال الإمام ابن حجر وقد وقع لنا هذا الحديث (أو الذي قبله) تاماً للإسماعيلي قال : « دخلنا على معاوية فنادى مناد بالصلاة نقال : الله أكبر . فقال : هما أشهد أن لا إله إلا الله : قال أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن لا إله إلا الله : قال : لاحول ولا قوة فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمداً رسول الله . قيل : لما قال حى على الصلاة ، قال : لاحول ولا قوة فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمداً رسول الله . قيل : لما قال حى على الصلاة ، قال : لاحول ولا قوة الا بالله ، ثم قال : هكذا سمعنا نبيكم صلى الله عليه وسلم » .

• ولما فرغ من الكلام على الأذان انتقل يتكلم على حكم الإقامة للصلاة فقال: (والإقامة في اللصلاة (سنَّة عين الذكر بالغ فذيّ): أى منفرد (أومع نسامي): يصلى بهن أى أومع صبيان، (و) سنة (كفاية "لجماعة الذُّكور البالغين): منى أقامها

وجاز أتخد الأجرة عليه وعلى الإقامة ، أو مع الصلاة إماماً وكره على الإمامة وحدها من المصلين . وأما من الوقف فجعلوه إعانة ، وأما عادة الأكابر بمصر ونحوها إجارة الإمام في بيوتهم ، فالظاهر أنه لا بأس به ؟ لأنه في نظير التزام الذهاب للبيت .

ويكره للمؤذن ــ ومثله الملبي ــ ردّ السلام في الأثناء ، ويرد بعد الفواغ ولابد من إسماع المسلم إن حضر . (ا ه . من المجموع) .

قوله: [للصلاة]: أي صلاة الفريضة و

قوله: [سنة عين]: قال (بن): لاخلاف أعلمه في عدم وجوبها، قال في الإكمال: والقول بإعادة الصلاة لمن تركها عملا ليس لوجوبها خلافاً لبعضهم بل للاستخفاف بالسنة.

قوله: [كفاية]: قال (بن): سمع ابن القاسم لايقيم أحد لنفسه بعد الإقامة ومن فعله خوالف السنة ، ابن رشد. لأن السنة إقامة المؤذن دون الإمام والناس، وفي إرشاد اللبيب: كان السيورى يقيم لنفسه ولا يكتنى بإقامة المؤذن ، ويقول: إنها تحتاج لنية والعامى لا ينوبها ولا يعرف النية ، المازرى وكذلك أنا أفعل فأقيم لنفسى . قال في الحاشية ،: والحق أن الإقامة يكنى فيها نية الفعل كالأذان ، ولا تتوقف على نية القربة ونية الفعل حاصلة من العامى فما كان يفعله المازرى والسيورى إنما يتم على اشتراط نية القربة .

● تنبيه: ذكر (ح): أنه يندب للمقيم طهارة وقيام واستقبال. وفي حاشية الشيخ كريم اللدين البرموني عن ابن عرفة: أن الوضوء شرط فيها بخلاف الأذان لأن اتصالها بالصلاة صيرها كالجزء منها ولأنها آكد من الأذان والمعتمد ما تقدم عن الحطاب .

قوله : [منى أقامها] إلخ : أي فلا يكني إقامة صبى لهم . وأولى المرأة.

واحد مهم كهي. ويندب أن يكون المؤذن (ونُدبتُ) الإقامة (لمرأة) وصبي ً سرًا فيهما .

(وهى): أى الإقامة (مفردة) حتى قد قامت الصلاة (إلا التكبير) منها أولا واخراً فثني .

• (وجاز) للمصلى (قيامُه معها) : أى الإقامة أى حال الإقامة (أو بعدها) : فلا يطلب له تعيين حال بل بقدر الطاقة .

بثم شرع في بيان شروط الصلاة فقال :

قوله : [مفردة] إلخ: فلو شفعها كلها أو جلها أو نصفها بطلت، كإفراد الأذان كله أو جله أو نصفه لا الأقل فيهما .

قوله : [وجاز قيامه] إلخ : هذا في غير المقيم . وأما هو فيندب له القيام من أولها .

تنبيه : علامة فقه الإمام تخفيف الإحرام والسلام والجلوس الأول ، ولايدخل المحراب إلا بعد تسوية الصفوف .

قال شيخنا في مجموعه : خاتمتان حسنتان .

الأولى : قال التتائى نظم البرماوى مؤذنيه صلى الله عليه وسلم بقوله :

لخير الورى خس من الغر أذنوا بلال ندى الصوت بدأ يعين

وعمرو الذى أم لمسكتوم أمسه وبالقرظى اذكر سعدهم إذيبين

وأوس أبو محمد ورة و بمسكة زياد الصدائي نجل حسارت يعلن ا

قال وسعد القرظى هو ابن عابد مولى عمار بن ياسر، وكان يلزم التجارة في القرظ (١) فعرف بذلك كذا في سيرة ابن سيد الناس . وفي الهاية القرظ ورق السلم وهو محرك بالفتح كما يفيده القاموس ، ويقال: سعد القرظ : بالإضافة إلى القرظ والصدائي ـ بضم الصاد المهملة: نسبة إلى صداء ـ كغراب حي من اليمن . قاله في القاموس .

⁽١) القرظ : مادة يدبغ بها الجلد .

YOY

الثانية : ورد أن المؤذنين أطول الناس إعناقا يوم القيامة (١) . فقل : حقيقة إذا ألجم الناس العرق ، وقيل : كناية عن رفعة الشأن ، ويروى كما في الحطاب وغيره: بكسر همزة إعناق: أى خطا السير للجنة (اه .)أى كما قال الشاعر : يا ناق سيرى عنقا فسيحا إلى سليان فنستر يحا

⁽١) روى عن معاوية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » قال الشوكانى : رواه أحمد وسلم وابن ماجة . وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بألفاظ مختلفة .

فصل: في شروط الصلاة

• في بيان شروط الصلاة وما يتعلق بها . وهي ثلاثة أقسام :

شروط وجوب نقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً .

والمراد بشرط الوجوب: ما يتوقف عليه الوجوب ، وبشرط الصحة : ما يتوقف عليه الصحة، وبشرطهما معاً: ما يتوقفان عليه .

وشرط الشيء: ما كان خارجاً عن حقيقته، وركنه ماكان جزءاً من حقيقته. والشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط ولايلزم من وجوده وجود ولا عدم.

فإن كان شرط وجوب فقط كالبلوغ قلت: هو ما يلزم من عدمه عدم وجوب الشيء كالصلاة مثلا ، ولايلزم من وجوده وجود الوجوب لاحتمال وجود مانع كالحيض ، ولا عدم الوجوب بل قد يحصل الوجوب وذلك عند انتفاء المانع

فصل:

قوله: [وما يتعلق بها] الح : أى من أحكام الرعاف ومسائل البناء والقضاء وأحكام ستر العورة وأحكام الاستقبال وغير ذلك .

قوله : [وهي ثلاثة إلخ] : أي شروط الصلاة من حيث هي .

قوله: [والمراد] إلخ: تقدم أن هذا جواب عن سؤال وارد على تعريفهم شرط الوجوب فقط ، وشرط الصحة فقط .

قوله: [وشرط الشيء] إلخ: أي في اصطلاح الفقهاء، ولامشاحة في الاصطلاح.

قوله : [وجود ولاعدم] : أي لذاته وقد وضحه بقوله [فإن كان] إلخ .

قوله : [ولا يلزم من وجوده] : أي بالنظر لذاته .

قوله : [لاحتمال وجود مانع] : علة لنفي اللزوم .

قوله : [عند انتفاء المانع] : المراد به الجنس فيشمل جميع الموانع .

وتوفر الأسباب كدخول الوقت .

وإن كان شرط صحة فقط كالإسلام قلت: هو ما يلزم من عدمه عدم الصحة ، ولا يلزم من وجوده وجود الصحة لجواز انتفاء شرط آخر كالطهارة ، أو وجود مانع كالحيض، ولاعدمها بل قد توجد إذا انتفت الموانع وتوفرت الأسباب. وإن كان شرطاً في الوجوب والصحة معاً كالعقل بالنسبة للصلاق قلت هو ما يلزم من عدمه عدمهما ولا يلزم من وجوده وجودهما ولاعدمهما . أما كونه لا يلزم من وجوده وجودهما كالحيض . وأما كونه لا يلزم من وجوده وجوده عدمهما، فلجواز حصول مانع منهما كالحيض . وأما كونه لا يلزم من وجوده عدمهما، فلجواز توفر الأسباب وانتفاء الموانع ، وهي إذا توفرت مع انتفاء الموانع . حصل الوجوب والصحة .

* أما شروط وجوبها فقط فاثنان : البلوغ وعدم الإكراه على تركها فوجوبها يتوقف عليهما دون الصحة ، إذ تصح مع فقدهما فتصح من الصبى ومن المكره حال الإكراه لو وقعت . والتحقيق أن المكره تجب عليه إذا تمكن من الطهارة

قوله : [وتوفر الأسباب] : المراد بها ما يشمل الشروط .

قوله: [كدخول الوقت]: مثال للسبب ومثال الشرطكوجود أحد الطهورين. قوله: [لجواز انتفاء شرط آخر]: مراده ما يشمل السبب.

قوله: [وتوفرت الأسباب]: مراده ما يشمل الشروط أيضاً كما تقدم. قوله: [بالنسبة للصلاة]: خصها لكونها الموضوع وإلا فهو شرط وجوب وصحة أغلب العبادات.

قوله: [وعدم الإكراه] إلخ : والإكراه يكون ــ بما يأتى فى الطلاق ــ من خوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذى مروءة ، إذ هذا الإكراه هو المعتبر فى العبادات كذا فى (بن) نقلاعن الرماصى (ا هـ. من حاشية الأصل) .

قوله: [والتحقيق] إلخ: رد جهذا التحقيق على (عب) و (ح) قال (بن): وفي عد عدم الإكراه شرطاً في الوجوب نظر إذ لايتأتى الإكراه على جميع أفعال العدة ، وقد نقل (ح) نفسه أول فصل يجب بفرض عن أبي الحسن القباب ، وسلمه أن من أكره على ترك الصلاة سقط عنه ما لم يقدر على الإتيان به من قيام

بأن يجريها على قلبه كما يأتى ، فعدم الإكراه ليس بشرط فى الوجوب فلذا لم يلتفت له فى المتن .

- وأما شروطهمامعاً فسنة: بلوغ الدعوة والعقل ودخول الوقت والقدرة على استعمال الطهور وعدم النوم والغفلة ، والحلو من حيض ونفاس وهو خاص بالنساء .
 - وأشار إلى ذلك كله بقوله:
 - (نجبُ) : أى الصلاة بدخول الوقت .

أو ركوع أو سجود ، ويفعل ما يقدر عليه من إحرام وقراءة وإيماء كما يفعل المريض ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ماسواه (اه.) فالإكراه بمنزلة المرض المسقط لبعض أركانها ولا يسقط به وجوبها . (اه. كلامه ــ قاله في حاشية الأصل) .

قوله: [كما يأتى]: أى فى مسألة من لم يقدر إلا على نية ، قال فى الحاشية : إن الشرطية باعتبار الهيئة الحارجية وهذا لاينافى وجوبها عليه بالنية ، فاندفع الاعتراض عمن عده شرطا.

قوله: [والإسلام]: أى بناء على المعتمد من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، وأما على مقابله من أنهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معاً. (ه. من حاشية الأصل) .

قوله: [والعقل]: اعلم أن كونه شرطاً لهما حيث ضم له البلوغ ، فإن لم يضم له فلا يكون شرطاً فى الوجوب كذا قيل ، وفيه نظر . فإن عدم الوجوب لازم لعدم العقل كان البلوغ موجوداً أم لا ، وهذا القدر كاف فى تحقق شرطيته لأن الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط . (اه من حاشية الأصل) .

قوله : [ودخول الوقت] : الحق أن دخول الوقت سبب فى الوجوب وشرط فى الصحة ، لصدق تعريف السبب بالنسبة للوجوب عليه .

قوله : [على استعمال الطهور] : أى ماء أو ترابا .

قوله : [وهو خاص بالنساء] : أي وما عداه عام في الرجال والنساء .

قوله : [بدخول الوقت] : أى بسبب دخوله لما تقدم أنه سبب في الوجوب

(على مكليَّف): وهو البالغ العاقل، الذي بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كافراً. إذ الصحيح تكليفهم بفروع الشريعة كأصولها، والتكليف: طلب ما فيه كلفة، والطلب يشمل الجازم وغيره فعلا أو تركاً؛ فالمندوب والمكروه مكلف بهما. وقيل: إلزام ما فيه كلفة. والإلزام: الطلب الجازم فعلا أو تركاً. فالمندوب والمكروه غير مكلف بهما كالمباح اتفاقاً. والكلفة: المشقة ولا تكليف إلا بفعل.

وشرط في الصحة .

قوله: [كأصولها]: أى وهو العقائد فكلفون بها إجماعاً ، فن أنكر تكليفهم بها كفر بخلاف الفروع في تكليفهم بها خلاف ، والصحيح تكليفهم كما قال الشارح ، ويترتب على تكليفهم بالفروع تعذيبهم على تركها زيادة على عذاب الكفر ويشهد له قوله تعالى : (ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين) (١) الآيات .

قوله : [والتكليف طلب] إلخ : شروع في مسألة أصولية اختلف فيها على قولين .

قوله: [الجازم]: أى وهو الواجب والحرام . وقوله [وغيره] أى وهو المندوب والمكر وه .

قوله : [فعلا أو تركا] : راجع للجازم وغيره .

قوله: [فالمندوب والمكروه] إلخ: أى على هذا القول فيكون الصبي المميز مكلفاً لتعلق الأمر الغير الجازم به ، وعلى هذا القول فقولهم المكلف هو البالغ العاقل أى الذى تعلقت به الأوامر والنواهى الجازمة وغير الجازمة فالحصر إضافى.

قوله: [غير مكلف بهما]: أى فالصبى المميز غير مكلف، فقولهم المكلف هو البالغ العاقل حصر حقيق.

• قوله : [ولا تكليف إلا بفعل] : أى كما قال فى جمع الجوامع : مسألة لاتكليف إلا بفعل الجتياري .

⁽١) سورة المدثر آيات : ٢١ ، ٢٣ .

وهو فى النهى : الترك ؛ أى كفّ النفس عن المنهى عنه . فشمل قولنا : [مكلف] ثلاثة شروط : البلوغ ، والعقل ، وبلوغ الدعوة .

. (مُتمكن): شرعاً وعادة (من طهارة الحد من): خرج الحائض والنفساء لعدم تمكنهما منها شرعاً فلا نجب عليهما ، وخرج فاقد الطهرين أو القدرة على استعمالهما كالمكره والمربوط ، فلا نجب عليه ولا يقضيها إن تمكن بعد خروج الوقت على المشهور كما تقدم لعدم التمكن من الطهارة عادة . وقيل: نجب عليه فيتوديها ولا يقضى ولا وجه له . وقيل: بل يقضى ولا يؤديها كالنائم. ورد بوجود الفرق بينهما ؛ فإن النائم والناسى عندهما نوع تفريط بخلاف غيرهما ، وأيضا عذرهما يزول بأدنى تنبيه بخلاف غيرهما . ولذا طلب الشارع منهما القضاء استدراكاً لما فاتهما وأبتى ما عداهما على الأصل . ففاقد الطهرين لا تجب عليه ولا تصح منه كالحائض والمجنون . وقيل: يؤدى ويقضى احتياطاً ولا نظير له يقاس عليه . فالحق ما قاله مالك .

. (غير نائم ولاغافل): بالجر ؛ نعت ثالث فخرج النائم والغافل أى الناسى _

قوله : [وهو في النهى الترك] : أي فالمراد بفعل ما يشمل الحسماني والنفساني كترك المحرم والمكروه والاعتقادات فإنها أفعال نفسانية .

قوله: [فشمل قولنا] إلخ: تفريع على قوله وهو البالغ العاقل إلخ. قوله: [فلا تجب عليهما]: أى ولا تصح لما تقدم له أن الحلو من الحيض والنفاس شرط فيهما.

قوله : [فلا تجب عليه] : أي ولا تصح لما تقدم له أيضاً .

قوله : [بعد حروج الوقت] : تنازعه كل من تمكَّن ولايقضيها .

قوله : [على المشهور] : أي الذي هو قول مالك .

قوله : [عادة] : وقد يكون عدم التمكن من الطهارة شرعياً ؛ كخوف ضياع المال .

قوله : [فيؤديها] إلخ : هو لأشهب

قوله : [بل يقضى] إلخ : هو لأصبغ .

قوله : [ففاقد الطهرين] إلخ : تفريع على قوله [وأبقى ما عداهما] إلخ .

قوله : [وقيل يؤدى ويقضى] إلخ : هو لابن القاسم وقد تقدمت هذه

كما عبر به فى حديث: « رفع القلم عن ثلاث «(۱) إلخ فلا تجب عليهما حتى يستيقظا . و إنما ذكر هذا مع دخوله فيا قبله ، إذ النائم والغافل غير متمكنين من طهارة الحدث عادة لأنهما للاكان يجب عليهما القضاء دون غيرهما كاناكأنهما قسم مستقل ، ولدفع توهم عدم الدخول . ولما قدم أنها إنما تجب على المكلف المتصف بما ذكر _ وكان من جملة غير المكاف الصبى _ فيتوهم أنه لا يؤمر بها المتصف بما ذكر _ وكان من جملة غير المكاف الصبى _ فيتوهم أنه لا يؤمر بها بحال ، نبه على أنه و إن لم تجب عليه يؤمر بها ندباً فقال :

(وأُمرِرَ صبيٌّ) : ذكراً أو أنثى (بها) أي بالصلاة (لسبع ٍ) : أي

الأقوال الأربعة وزيادة نظماً ونثرا .

قوله : [فلا تجب عليهما] : أي ولا تصح .

قوله : [عدم الدخول] : أي في حكم غير المتمكن .

قوله: [وكان من جملة] إلخ: أى لأنه إما غير مكلف أصلا بناء على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة أو غير مكلف بالأمر الحازم فعلا أو تركا بناء على أن التكليف طلب ما فيه كلفة.

قوله: [وأمر صبى]: هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: لا مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضر بوهم عليها لعشر وفرّقوا بينهم فى المضاجع (٢). أى فالأمرّ

⁽¹⁾ عن عائشة رضى اتمه عبا : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتل حتى يبرأ وعن الصبي حتى يبرأ وعن الصبي حتى يبرأ وعن النائم حتى بستيقظ وعن الصبي حتى « رفع القلم عن ثلاثة : عن المحنون المغلوب على عقله حتى يبرأ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى علم » رواه أحمد في مستده وأبو داود والحاكم . وجاء البخارى بنحوه معلقاً في كتاب الحاربين وأخوجه أبو داود وابن حبان والنسائي مرفوعا. ومناسبته عن ابن عباس: أنه أن عمر بمجنونة زفت وهي حيل فأواد رجمها فقال له على ذلك . وقال (عر) صدقت . فحل عبها . » وقال : في رواية أبي داود والنسائي تصريح برفعه . وفي رواية : « المعنوه حتى يبرأ » أو « وعن الحرف » بفتح الحاء وكمر الراء . قال ابن حجر : وقد أطنب النسائي في تخريجها ثم قال : لا يصح مبها شيء والمرفوع أولى بالصواب . قال ابن حجر : قلت والمرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الحولان : أخبرف غير واحد من الصحابة مبها شداد بن أوس وثوبان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رفع القلم في الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المحنون حتى يغيق وعن المعنود المالك» . قال أخرجه الطبراني .

⁽ ٢) قال فى الجامع الصغير « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوم عليها لعشر وفرقوا بينهم فى المضاجع. وإذا زوج أحدكم خادمه عبده أر أجيره فلا ينظر إلى مادون السرة وما نوق الركبة » قال : صحيح رواه أحمد فى مسنده وأبو داود والحاكم عن ابن عمر .

عند دخوله في العام السابع، ولا يضرب إن لم يمتثل بالقول .

(وضرب عليها): أى لأجلها (لعشر): أى لدخوله فى العاشر ضرباً غير مبرح. والآمر له بها والضارب وليه . ومحل الضرب إن ظن إفادته، وإلا فلا فإن بلغ وصلى فظاهر و إلا أخر لبقاء ما يسع ركعة بسجدتيها من الضرورى-، وقتل بالسيف حداً على ما تقدم .

(وَفُرِّق): ندبا في الدخول في العشر (بينهم): أي الصبيان ــ ذكوراً أو إناثا

المذكور لهم على لسان الولى فكل منهما مأمور من جهة الشارع ، لكن الولى مأمور بالأمر بالأمر بالشيء مأمور بالأمر بالأمر بالأمر بالشيء مأمور بلك الشيء أمر بلك الشيء . وعلى هذا ، فالتكليف طلب ما فيه كلفة لتكليف الصبى بالمندوبات والمكروهات ، والبلوغ إنما شرط فى التكليف بالواجبات والمحرمات وهذا هو المعتمد عندنا . ويترتب على تكليفه بالمندوبات والمكروهات أنه يثاب على الصلاة . وأما على القول بأن الأمر بالأمر بالثبيء ليس أمراً بذلك الشيء المبنى على أن التكليف إلزام ما فيه كلفة ، فالولى مأمور من جهة الشارع فيؤجر دون الصبى فإنه مأمور من جهة الولى لأجل تدريبه فلا يكون مكلفاً بالمندوبات ولا بالمكروهات ، ولا ثواب له ولا عقاب عليه ، والثواب عليها لأبويه . قيل على: السواء ، وقيل : ثلثاه للأم وثلثه للأب .

قوله: [عند دخوله]: أي وهو سن الإثغار: أي عند نزع الأسنان الإثبائها.

قوله : [ولا يضرب] : أي يحرم ضربه ولو ظن الإفادة .

قوله : [غيرمبرح] : هو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة ولا يحد بعدد بل يختلف باختلاف حال الصبيان .

قوله : [إن ظن إفادته] : شرط فى الضرب على تركها إذا دخل فى العشر.

قوله: [وفرق ندباً]: أى فيتعلق الأمر بالولى أيضاً من جهة الشارع ويأتى الخلاف فى الصبيان هل مأمورون من جهة الشارع أو من جهة الولى .

(فى المضاجع) عند النوم . ويكفى أن ينام كل واحد بثوب على حدته ويكره تلاصقهم عراة .

• ولما فرغ من بيان شروط الوجوب . وهي البلوغ والعقل وبلوغ الدعوة والتمكن من طهارة الحدث الشامل للخلو من حيض ونفاس وإنجماء ونوم ونسيان ، وللقدرة على تحصيل الطهارة بوجود ماء أو تراب بلا مانع من الاستعمال ، شرع في بيان شروط صحتها. وذكر منها بعض ما تقدم من شروط

قوله: [ويكنى أن ينام] إلخ: فلا يشترط فى حصول التفرقة أن يكون لكل واحد فراش على حدة ؛ بل المدار على كون كل واحد عليه ثوب. فلوكان أحدهما عليه ثوب والآخر عرياناً ، والحال أنهما على فراش واحد فلا يكنى . وقيل: يكنى .

قوله: [عراة]: أى بعورتيهما أو المخاطب بما ذكر من الكراهة الولى . وهم أيضاً على المعتمد من خطابهم بالمكروهات ، ومحل الكراهة ما لم يقصد أحدهما اللذة بالملاصقة ، وإلا وجب على الولى المنع . كما يجب عليه منعه من أكل الميتة ومن كل ما هو معصية في حتى البالغ ، كشرب الحمر – قاله أبو على المسناوى وغيره . فما في الحرشي و (عب) من كراهة تلاصقهما – ولو مع قصد اللذة أو وجودها – فيه نظر. بل التلاصق في هذه الحالة حرام . (ا ه . من حاشية الأصل نقلا عن البناني) .

• تنبيه : يحرم تلاصق البالغين بعورتيهما من غير حائل مع قصد لذة أو وجودها ولو بغير العورة و بغير حائل من غير العورة . ومن غير لذة مكروه كتلاصقهم بالصدر ، لانحو اليد والرأس فلا كراهة . وإن تلاصق بالغ وصبي فعلى حكميهما .

قوله: [من بيان شروط الوجوب]: أى من الشروط التي توقّف الوجوب عليها سواء توقفت عليها الصحة أم لا ــكما يفيده الشارح.

قوله : [بلا مانع] : أي عادي أو شرعي كما تقدم .

قوله : [شروط صحتها] : أى ما توقفت عليها ـ سواء توقف عليها الوجوب أم لا ـ كما يفيده الشارح .

الواجب ، كالعقل، والنقاء من الحيض والنفاس؛ فيعلم منه أن ما أعاده شرط فيهما معاً . وأن ما لم يتقدم ذكره كالإسلام وما بعده ـ شروط فى الصحة فقط، وأن ما لم يعده ثانياً ـ كالبلوغ ـ شرط وجوب فقط فقال :

- . (وصحتُها: بعقل): فلا تصحمن ،جنون كما لاتجب عليه ومثله المغمى عليه، فالعقل شرط فنهماً ؟
- * (وقدرة على طهارة حدث) فلا تصح من فاقد الطهورين أو العاجز عن استعمالهما لقيام مانع الحدث به كما لانجب عليه فهى شرط فيهما أيضاً .
 * (ونقاء): أى خلو (من حيض ونفاس) فلا تصح من حائض أو نفساء
 - لقيام مانع الَّحيض أو النفاس بها كما لَّاتجب فَّهو شرط فيهما .
- . (وبإسلام) : فلا تصح من كافر و إن وجبت عليه فهو شرط صحة فقط . وأعاد الباء فيه إشارة إلى أنه وما بعده شرط صحة فقط ، أى أنه نوع غير ما قبله .
- . (وطهارة حدّث) فلا تصح بغيرها و إن وجبت عندالقدرة على تحصيلها، فهى شرط صحة فقط عند القدرة على تحصيلها . وأما نفس القدرة على وجود أحد الطهرين فشرط وجوب وصحة كما تمر .
- (و) طهارة (خبت على مامر) في فصليهما من أن طهارة الحدث الأكبر أو الأصغر واجبة مطلقاً ، وتسقط الصلاة بعدم القدرة على تحصيلها ، وأن طهارة

قوله : [كالبلوغ] : أي وعدم الإكراه .

قوله : [المغمى عليه] : الإنجماء مرض يعترى الشخص بسبب شدة هم أو فرح . ومثله : السكر بحلال ، والمعتوه الذي لايدري أين يتوجه .

قوله : [أو العاجز] : أى شرعاً أو عادة .

قوله : [فهى شرط فيهما أيضاً] : أى فلا يلزمه أداء ولا قضاء الذى هو قول مالك ، فهو كسائر شروط الوجوب والصحة معاً .

قيله : [فهو شرط صحة فقط] : أى على المشهور كما تقدم .

قوله : [فهي شرط صحة فقط] : نتيجة قوله و إن وجبت .

قوله: ٦ وأما نفس القدرة]: أي على وجود أحد الطهورين .

قوله : [وتسقط الصلاة] : أي أداء وقضاء كما مر .

الحبث واجبة مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان .

و (وجازت) : الصلاة (عقبرة) (١) بفتح الم وتثليث الباء : أى فيها ولو على القبر عامرة أودارسة ولو لكافرين . (وحمام ومزبلة) : محل طرح الزبل ، (وحجاً) أى قارعة (طريق) أى وسطها ، (ومجزرة) : بفتح الميم فى الثلاثة وفتح الباء وضمها و بكسر الزاى (إن أمنت النجاسة) : راجع للجميع بأن ظن طهارها (و إلا) تؤمن وصلى (أعاد) صلاته (بوقت إن شك) :

قوله : [واجبة] : أي على المشهور كما تقدم .

قوله: [وجازت] إلخ: الحاصل أن هذه الأمور الحسمة إن أمنت من النجس – بأن جزم أوظن طهارتها – كانت الصلاة فيها جائزة ، ولا إعادة أصلا. وإن تحققت نجاستها أوظنت فلا تجوز الصلاة فيها، وإذا صلى أعاد أبداً، وإن شك في نجاستها أعاد في الوقت على الراجح بناء على ترجيح الأصل على الغالب ، وهو قول مالك. وقال ابن حبيب: يعيد أبداً ترجيحاً للغالب على الأصل.

قوله: [وحماً م]: المراد به محل الحرارة لأنه الذى شأنه القدارة وأما اللواوين الخارجة المفروشة فهى كبيت الإنسان، الأصل فيها والغالب عليها الطهارة.

قوله : [أعاد صلاته بوقت] : أى على الأرجح ، وهو قول مالك في سياع أشهب ، وحمل ابن رشد المدونة عليه . وقيل : لاإعادة أصلا. وهو ظاهر المذهب كما في الحطاب .

⁽۱) ذكر فى نيل الأوطار عن ابن عمر النبى عن الصلاة فى سبعة مواطن: «فى المزبة ، والمجزة، والمغبرة ، وقارعة الطريق ، وفى الحمام ، وفى أعطان الإبل، وفوق ظهر بيت الله قال : رواه ابن ماجة والترمنى ، وقال إسناده ليس بهذه القوة . وروى الليث بن سعد مثله . وذكر الإمام البخارى كراهية الصلاة فى المقبرة فى ترجمة باب فى ذلك وقال ابن حجر وكأنه أشار إلى مارواه أبو داود والترمنى فى ذلك وليس على شرطه وهو حديث أبى سعيد الحدرى مرفوعاً : و الأرض كلها مساجه إلا المقبرة والحمام » قال ورجاله ثقات لكن اختلف فى وصله وإرساله وحكم — مع ذلك — بصحته الحاكم وابن حبان . وقال الشوكانى : رواه الحمسة إلا النسائى وأخرجه الشافعى وابن خزيمة أيضاً . وقال الترملمي فيه اضطراب . وكذا روى عن أبى مرثد الغنوى ومرفوعاً: « لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها » قال رواه الجماعة إلا البخارى والغارى أحاديث النبى عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد . وفى قبل الأوطار رفع عن جندب بن عبد الله البجلى : « إن من كان قبلكم كانوا يتخفون قبور أنبيائهم وساحيه ، ألا فلا تشخذوا القبور مساجد إلى أنهاكم عن ذلك » قال: رواه مسلم وأخرجه النسائى.

فيها . فإن تحققت أعاد أبدأ وكرهت في الشك ومنعت في تحققها .

• (و) جازت (بمربض غنم (۱) و بقر) : أى محل ر بوضها أى بركها لطهارة زبلها . (وكدُرهت) : الصلاة (بمعطن إبل)(۲) : موضع بروكها عند شربها عللا بعد شربها نهلا . (وأعاد) إن صلى فيه (بوقت) مطلقاً (و إن أمين) : من النجس أو فرش فرشاً طاهراً تعبداً على الأظهر .

• (و) كرهت (بكنيسة ٍ) (٣): المراد بها متعبدالكفار ، نصارى أو غيرهم (مطلقاً)

قوله [فإن تحققت] : ومثله الظن .

قوله : [وكرهت] : أي القدوم عليها .

قوله : [في تحققها] : ومثله الظن .

قوله : [وجازت] : أي ولو من غير فرش .

قوله : [موضع بروكها] إلخ : أي وأما موضع مبيها فليس بمعطن فلا تكره الصلاة فيه إن أمن من النجس، وهو منيها أو غيره أو صلى على فراش طاهر .

قوله: [بوقت مطلقاً]: أي عامداً أو ناسياً أو جاهلا. وقيل العامد والجاهل يعيدان أبداً ندباً.

قوله : [والمراد بها متعبد الكفار] : أي فلا مفهوم لقوله كنيسة . بل المراد

⁽١) قال الإمام البخارى رضى الله عنه بباب « الصلاة بمرابض اللم » عن أنس قال ؛ « كان الذي صلى الله عليه وسلم يصلى في مرابض الغم » وزيد فيه . « قبل أن يبني المسجد » .

⁽٢) وكذا روى الإمام البخارى رضى الله عنه بباب "الصلاة فى مواضع الإبل» عن نافع قال : «رأيت ابن عمر يصل إلى بعيره وقال : رأيت الذى صلى الله عليه وسلم يفعله ». وقال فى نيل الأوطار «عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلوا فى مرابض الذم ولاتصلوا فى أعطان الإبل » قال رواه أحمد والترمذى وصححه وأخرجه أيضا ابن ماجة وعن جابر بن سمرة فى مسلم وعن البراء عند أبى داود وعن غيرهم عند ابن ماجة والطبرانى وغير ذلك . وقال ابن حجر فى الفتح : كأن المبخارى يشير إلى أن الأحاديث الواردة فى التفرقة بين الإبل والذم ليست على شرطه . ووقع فى بعضها «مبارك الإبل » أو «مناخ الإبل » وفاقش علة اللهى وأسبابه ومختلف الآراء فيه .

⁽٣) قال الإمام البخارى: «باب الصلاة في البيعة ». وقال عمر رضى الله عند : إنا لاندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيما الصور. «وكان ابن عباس يصلى في البيعة ، إلا بيعة فيما تماثيل » قال ابن حجر: أثر عمر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر. قال : « لما قدم الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظمائهم . وقال أحب أن تجيئى وتكرمنى . فقال له عمر: إنالا فدخل كنائسكم من أجل الصور التي فيما ». وإن أثر ابن عباس وصله البغوى في الجمديات وزاد فيه : «فإن كان فيما تماثيل خرج فصلى في المطر ».

عامرة أو دارسة (إلا): إذا نزلها (لضرُورة ٍ): كحر ّ أو برد أو مطر أو خوف عدو ّ أو سبع فلا كراهة ولو عامرة .

- . (ولا إعادة) : عليه إن صلى بها (إلا ّ) : إذا صلى (بعامرة ٍ) : لادارسة و (نَرَلَها اختياراً) لااضطراراً .
- . (وصلتَّى بمشكُوك) : في نجاسته لا بمكان تحققت أو ظنت طهارته، (فني الوقيْت) : يعيد بالقيود الثلاثة خلافاً لإطلاقه عدم الإعادة .
- ولما كان دم الرعاف من الحبث المنافى لصحة الصلاة وكان له أحكام تخصه ، شرع فى بيانها مقسما له أولا على قسمين أشار لأولهما بقوله:
- * (وإن رَعَف): من يؤمر بالصلاة أى خرج من أنفه دم (قَبَلْهَا): أى الصلاة أى قبل دخوله فيها ، وسواء كان سائلا أو قاطراً أو راشحاً (ودام): رعافه أى استمر ، فلا يخلو الحال إما أن يظن استغراقه الوقت أو لا .

ما يشمل البيعة وبيت النار ، فالكنيسة متعبد النصارى والبيعة لليهود ، وبيت النار للمجوس.

وحاصله أن الصور التي تتعلق بها تمانية ، لأن المصلى فيها : إما أن يكون نزلها اختياراً أو اضطراراً ، وفي كل : إما أن تكون عامرة أو دارسة ، وفي كل : إما أن تكون عامرة أو دارسة ، وفي كل : إما أن يصلى على فراشها أو لا . فيعيد في الوقت في صورة واحدة ؛ وهي ما إذا نزلها اختياراً وكانت عامرة وصلى على فراشها أو أرضها ، وكان مشكوكاً فيها صلى عليه كما يؤخذ من كلام الشارح ، وما عداها لا إعادة . وتكره الصلاة فيها إن دخلها اختياراً كانت عامرة أو دارسة . فالكراهة في صورتين والإعادة في صورة ، وما عداهما لاكراهة ولا إعادة .

قوله : [بالقيود الثلاثة] : وهي النزول اختياراً وكانت عامرة وصلي على مشكوك فيه .

قوله : [و إن رعف] : هو بفتح عينه وتضم فى كل من الماضى والمضارع ، ويبنى للمفعول كزكم .

قوله : [قبل دخوله فيها] : وأما إذا نزل عليه بعد دخُوله فيها فسأتى .

(فإن ظن استغراقه الوقت صلى) : أول الوقت إذ لافائدة فى تأخيره . ثم إن انقطع فى الوقت لم تجب عليه إعادة ، (و إلا) : يظن استغراقه الوقت بأن ظن قطعه فيه أو شك (أخر) : وجوباً (لآخر الاختياري) : بحيث يوقعها فيه ، وصلى على حالته إن لم ينقطع ، ولا تصح إن قدمها لعدم صحتها بالنجاسة مع ظن انقطاعها أو احتماله .

يَ ثُمَ أَشَارِ إِلَى القسم الثاني بقوله : (أو) رعف (فيها) : أى في الصلاة فلا يخلو أيضاً إما أن يظن دوامه لآخر المختار أو لا، (فإن ظن دوامه له تمادي)

قوله : [فإن ظن استغراقه] : ومن باب أولى التحقق ، سواء كان سائلا أو قاطراً أو راشحاً ، فهذه ست صور .

قوله: [لم تجب عليه إعادة]: أى بل ولاتندب على أقوى ما فى (ح). قال فى المجموع: ولا يبعد تخريج ما هنا على ما سبق فى التيمم من آيس وغيره، وإذا خاف فوات العيد والجنازة هل يصلى بحاله أو يتركهما ؟ خلاف فى الحطاب وغيره (اه).

قوله : [بأن ظن قطعه] إلخ : وأولى التحقق . وفي كل سائلا أو قاطراً أو راشحاً فصور التأخير تسع ، فجملة الصور قبل اللخول بخسة عشر مأخوذة من الشارح ست يصلى فيها على حاله وتسع يؤخر .

قوله: [أو شك]: هذا ما ذكره بعض المشايخ عن ابن بشير. ونقل عنه أيضاً: أن الشاك لايؤخر. فيكون على هذا الثانى صور التأخير ستاً، وصور عدمه تسعاً، وقد مشى فى المجموع على هذا الثانى.

قوله : [لآخر الاختياری] : أی علی الراجح ، وقيل لآخر الضروری وهو ضعيف .

قوله : [فإن ظن دوامه] : وأولى التحقق ، وسواء كان سائلا أو قاطراً أو راشحاً فهذه ستة ، يمّادى فيها إذا رعف بعد الدخول .

قوله: [تمادى]: أى ولو عيداً وجنازة وظن دوام الرعاف فى العيد والجنازة إلى فراغ الإمام بحيث لا يدرك معه ركعة فى العيد ، ولا تكبيرة غير الأولى فى الجنازة . ففراغ الإمام فيهما ينزل منزلة الوقت المختار فى الفريضة ، قاله أشهب .

فى صلاته وجوباً على حالته التى هو بها ولا فائدة فى القطع ما لم يخش من تماديه تلطخ فرش مسجد كما قال الشيخ. ومثل الفرش البلاط، فإن خشيه ولو بقطرة قطع صوفاً له من النجاسة. ويؤديها الراعف بركوعها وسجودها إن لم يخش ضرراً. وأوماً له كركوع من قيام ولسجود من جلوس (إن خاف): بركوعه وسجوده (ضرراً) فى جسمه من زيادة مرض أو حدوثه أو تأخر برء.

(أو) خاف (تلطتُخ ثوب): يفسده الغسل (لا) إذ خاف تلطخ (بدَن)
 بالدم فلا يومئ لعدم فساده بالغسل .

وقيل الدوام في العيد الزوال ، وفي الجنازة رفعها إن صلى فذاً ، وفراغ الإمام إن صلى جماعة . وأصل هذا الكلام للأجهوري ، قال (بن): لكن قول الأجهوري إن المعتبر في صلاة الجنازة فذاً هو رفعها غير ظاهر ، لأنه كان هناك غير هذا الراعف لم يحتج لهذا الراعف ، وإلا لم ترفع حتى يصلى عليها ولواعتبروا الوقت بخوف تغيرها كان ظاهراً (اه) .

قوله: [البلاط]: قال (بن): فيه نظر، والظاهر – كما قال المسناوى – أن البلاط ليس كالفراش لسهولة غسله، بل هوكالحصباء. (اه. من حاشة الأصل). ولكن في المجموع ما يؤيد شارحنا.

قوله: [ولو بقطرة] : ظاهر كلامهم أنه لايعنى في المسجد عن الدم ولو دون درهم ، فالعفو المتقدم بالنسبة للشخص في نفسه .

فوله : [في جسمه] : أي من انعكاس الدم والمراد بالحوف ما يشمل الظن والشك .

قوله: [يفسده الغسل]: فإن كان لايفسده وجب أن يتهادى بالركوع والسجود ولو تلطخ بأكثر من درهم كما قال فى الحاشية و (بن) أيضاً، خلافاً لرعب) ومن وافقه، لأن الموضوع أنه ظن الدوام لحروج الوقت. والمحافظة على الأركان أولى من المحافظة على عدم النجاسة، لأن النجاسة لغو حينئذ. (اه. من حاشية الأصل) ٥

قوله: [فلا يومِنُ]: أى ولو كثر الدم بسبب الركوع والسجود كما عامت مما تقدم .

- (وإن لم يظن) دوامه لآخر المختار بل ظن انقطاعه فيه أو شك ، فلا يخلو إما أن يكون راشحاً أو سائلا أو قاطراً .
- * (فإن وشَحَ): بأن لم يسل ولم يقطر بل لوث طاقتي الأنف ، وجب تماديه فيها .

و (فَسَلَهَ) : أى الدم بأن يدخل الأنملة في طاقة أنفه ويعركها بأنملة إبهامه إلى تمام أنامله . وقيل : يضع الأنملة على طاقة أنفه من غير إدخال ، ثم يفتلها بالإبهام إلى آخرها . ويندب أن يكون الفتل (بأناميل) أصابع (يُسراه العليا، فإن) انقطع الدم تمادى على صلاته، وإن زاد ما في أنامله العليا على درهم وإن (لم ينقطيع) : واستمر راشحاً (فبالوسطى) : أى فتله بأنامل يده اليسرى الوسطى ، (فإن) : لم يزد ما عليها من الدم على درهم استمر ، وإن (زاد) الدم (فيها) : أى الوسطى (على درهم قطع) : صلاته

قوله : [بل ظن انقطاعه] إلخ : ومن باب أولى التحقق ، فهذه ثلاثة أحوال مضروبة فى السائل والقاطر والراشح ، فتصير تسعة تضم للستة قبلها تكون الجملة خمس عشرة صورة فيما إذا طرأ الدم فى الصلاة ، تضم للخمسة عشر التى فى نزول الدم قبل الصلاة ، فجملة صور الرعاف ثلاثون .

قوله: [فتله]: أى إن أمكن بأن لم يكثر ، وأما إن لم يمكن لكثرته كان حكمه حكم السائل والقاطر في التخيير بين القطع والبناء. فالفتل المذكور في ثلاث صور من التسع ، وهي : تحقق الانقطاع ، أو ظنه ، أو شكه ، وكان راشحاً . وهذا الفتل واجب مع التمادى ، ويحرم قطعها بسلام أو كلام . فإن خرج لغسل الدم بغير سلام ولاكلام فسدت عليه وعلى مأموميه . والمراد بالراشح الذي يفتل كل ثغين يذهبه الفتل فلا يقطع لأجله الصلاة ، بل يفتله ابتداء ولو كان سائلا أو قاطراً (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [وقيل يضع الأنملة] : أي ليلاقي الدم عليها .

قوله : [يسراه] : أى فالفتل بيد واحدة على أرجح الطريقتين ، والأفضل أن تكون اليسرى .

قوله: [قطع صلاته]: أى وجوباً. ظاهره أن القطع على حقيقته، وبه قال (ر) قائلا: جميع أهل المذهب يعبرون بالقطع إذا تلطخ بغير المعفوّ عنه،

إن اتسع الوقت ، (كأَنَ لَطَيَخهُ) : أى كما يقطع وجوباً إن لطخه الدم بما زاد على درهم ، وكان بحيث لوقطع وغسل الدم أدرك من الوقت ولو ركعة و إلا استمر. . (أو خاف تلوث فرش مستجد) : فيقطع صوناً له عن النجاسة ، وإن دون درهم (و إلاً) يرشح ، بل سال أو قطر فهذا مقابل قوله : [فإن رشح] (فله البيناء) .

وتعبيرهم بالقطع إشارة لصحها ، وهذا هو القياس الموافق للمذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة ، وأنها صحيحة وتقدم الحلاف هل يحمل على وجوب القطع أو استحبابه ، فكذلك يقال هنا ، بل ما هنا أولى للضرورة ، ولكن حقق (بن) هنا البطلان لسقوط النجاسة ، ورد على (ر) بما قاله (ح) والشيخ سالم ومن تبعهما -كالحرشي - من تفسير قول خليل «قطع» بالبطلان ولا بجوز المادى فيها ولو بني لم تصح ، لا أنها صحيحة فيحتاج إلى قطعها . (اه . بالمعنى من حاشية الأصل والمجموع) .

قوله : [إن اتسع الوقت] : أى وأما لوضاق الوقت فيجب عليه التمادى والصلاة صحيحة باتفاق (ح) وغيره .

قوله: [و إلا استمر]: راجع للمسألتين، وهما: ما إذا زاد على درهم في الوسطى أو لطخه فيستمر إن ضاف الوقت وجوباً على صلاة صحيحة باتفاق أهل المذهب.

قوله : [فيقطع صوناً له] إلخ : أى و يصلى خارجه ولو ضاق الوقت كما قرره المؤلف .

قوله: [بل سال أو قطر]: أى ولم يتلطخ به ولم يمكنه فتله و إلا فكالراشح كما تقدم .

قوله: [فله البناء]: حاصله أن الدم إذا كان سائلا أو قاطراً ولم يلطخه ولم يمكنه فتله، فإنه يخير بين البناء والقطع. واختار ابن القاسم القطع فقال هو أوثل وهو القياس لأن الشأن أن الصلاة لايتخلل بين أفعالها مثل الأمور الآتية . قال زروق: وهو أي القطع أنسب بمن لا يحسن التصرف في العلم ، واختار جمهور الأصحاب البناء للعمل ، وقيل هما سيان ، وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء (١ ه من حاشية الأصل).

وله القطع إن لم يخش خروج الوقت ، وإلا تعين البناء .

(فيخرُجُ) : وريد البناء (لغسَّله): أي الدم: حال كونه (ممسك أنْفيه)

قوله: [وله القطع]: أى بسلام أو كلام أو مناف و يخرج لغسل الدم ، فإن لم يأت بسلام ولا مناف وخرج لغسل الدم ورجع وابتدأ صلاته من أولها أعادها ثالثة: لأن صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم زيادة فى الصلاة ، قال ابن القامم فى المجموعة: إن ابتدأها ولم يتكلم أعاد الصلاة وهذا صحيح ، لأنا إذا حكمنا بأن ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة ، وحكمنا على أنه باق على إحرامه الأول ، فإذا كان قد صلى ركعة ثم ابتدأ بعد غسل الدم أربعاً صار كن صلى خساً جاهلا. قال (ح): والمشهور أن الرفض مبطل فيكنى فى الحروج من الصلاة رفضها . فحل كونه إذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ، ثم رجع وابتدأها فإنه يعيدها، ما لم ينو رفضها حين الحروج منها، وإلا فلا إعادة .

وحاصله أن البناء فى ست صور . وهى : ما إذا تحقق الانقطاع ، أوظنه ، أوشك فيه . وفى كل : إما أن يكون الدم سائلا ، أو قاطراً .

قوله: [و إلا تعين البناء]: أى باتفاق الجميع ومقتضاه أنه لو تمادى فى تلك الصور الست عند ضيق الوقت من غير غسل الدم على صلاته بطلانها. فيكون مخصصاً لقول أهل المذهب: إن طرأت النجاسة على المصلى وضاق الوقت تمادى، وصلاته صحيحة انظر فى ذلك.

قوله: [فيخرج]: أى من هيئته الأولى أو من مكانه إن احتاج ولو متيمماً، لأن ما يحصل منه ملحق بأفعال الصلاة فلا يبطل . الموالاة فى التيمم ، رلذا يكبر إحراماً فى رجوعه ، وسبق وجود الماء فيها لا يبطلها (اه . من المجموع) .

قوله: [ممسك أنفه] إلخ: بيان للأفضل لا أنه شرط. خلافاً لما ذكره ابن هرون، وإن كان داخل الأنف من الظاهر في الأخباث إلا أن المحل محل ضرورة وهو إرشاد لأحسن الكيفيات، والشرط التحفظ ولو لم يمسكه كما اختاره وفاقاً لابن عبد السلام.

من أعلاه وهو مارنه لامن أسفله من الوترة لئلا يبنى الدم في طاقتي أنفه .

فإذا غسله بي على ما تقدم له بشروط سنة :

أشار للأول بقوله: (إن لم يتلطّخ): بالدم بما يزيد على درهم وإلا قطع. والثانى بقوله: (ولم يُحجاوز أقرب مكان ممكن): لخسل الدم فيه فإن تجاوزه بطلت.

وللثالث بقوله: (وقرَرُب): ذلك المكان الممكن في نفسه ، فإن كان يعيداً بطلت ولو لم يتجاوزه، ومفهوم [ممكن] أنه لو تجاوز مكاناً لا يمكنه الغمل فيه لم تبطل إذا كان المتجاوز إليه قريباً في نفسه ، لأن عدم إمكان الغمل منه صيره كالعدم .

وللرابع بقوله: (ولم يتستدبر): القبلة (بلاعتُدري). فإن استدبرها لغيره بطلت.

قوله: [لئلا يبقى الدم] : أى ولكن لو بقى لايبطل الصلاة لأن المحل محل ضرورة كما علمت .

قوله : [إن لم يتلطخ] إلخ : وأما إن تلطخ بما زاد على درهم فيجب عليه قطع الصلاة و يبتدئها من أولها بعد غسل الدم .

قوله: [فإن تجاوزه بطلت] : أى فإن جاوز الأقرب مع الإمكان إلى أبعد منه . وظاهر بطلانها ولو كانت المجاوزة بمثل ما يفتقر لسرة أو فرجة وذلك لكرة المنافيات هنا . ولكن قال (ح): ينبغى الجزم باغتفار المجاوزة بمثل الحطوتين، والثلاثة . و بحب عليه شراء الماء إذا وجده يباع فى أقرب مكان بالمعاطاة بنمن معتاد غير محتاج إليه ، لأنه من يسير الأفعال ولا يتركه للبعيد . وقد نص بعضهم على جواز البيع والشراء فى الصلاة بالإشارة الحفيفة لغير ضرورة ، فكيف بذلك هنا ، فإن لم يمكن شراؤه بالإشارة فبالكلام ولايضر ذلك لأنه كلام لإصلاحها انظر : عب (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [فإن كان بعيداً بطلت] : أى إن تفاحك البعد . فيراد بالقرب في كالام المصنف ما عدا البعد المتفاحش كما ذكره في الحاشية .

قوله : [فإن استدبرها لغيره بطلت] : ما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال إلا لعذر هو المشهور من المذهب . وقال عبد الوهاب وابن العربى وجماعة : وللخامس بقوله: (ولم يَطأ ْ): أى فى طريقه (نَجِساً): وإلا بطلت . وللسادس بقوله: (ولم يتكلّم) فى مضبه للغسل، فإن تكلم (ولوسَم ْواً): بطلت

يخرج كيفما أمكنه ، واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم تمكنه منه غالباً . ثم إنه على المشهور من اشتراط الاستقبال ، يقد م استدباراً لا يلابس فيه نجساً على استقبال مع وطء نجس لا يغتفر ، لأنه عهد عدم توجه القبلة لعذر ، ولما فى الاستقبال من الحلاف كذا فى (عب) . قال فى المجموع : والظاهر تقديم القريب مع ملابسته نجاسة على بعيد خلا منها لأن عدم الأفعال الكثيرة متفق على شرطيته ، كما أن الظاهر تقديم ما قلت منافياته كبعيد مع استقبال بلا نجاسة على قريب مستدبر مع نجاسة فتأمل (اه. من حاشية الأصل) .

قوله: [ولم يطأ فى طريقه بجساً] إلخ: ظاهره أنه منى وطئ النجاسة بطلت، كان عامداً أو ناسياً مضطراً أو لا ، كانت النجاسة أرواث دواب أوغيرها يابسة أو رطبة، ولكن الذى يفيده النقل كما فى (ح) ، والمواق أن ما كان من أرواث الدواب وأبوالها فهو غير مبطل إذا وطئها نسياناً أو اضطراراً لكثرة ذلك فى الطرقات، وإن وطئها عمداً مختاراً بطلت ، ولا فرق بين رطبها ويابسها . وأما غير أرواث الدواب وأبوالها من العذرة ونحوها ، فإن كان رطباً فبطل اتفاقاً من غير تفصيل ، وإن كان يابساً فكذلك إن تعمد وإن نسى أو اضطر فقولان ، البطلان لابن يونس وهو الأظهر ، وعدمه لابن عبدوس (اه. من حاشية الأصل عن البنانى) .

قوله: [فإن تكلم ولو سهواً] إلخ: حاصله أنه إذا تكلم عامداً أو جاهلا بطلت اتفاقاً. واختلف إذا تكلم سهواً؟ والمشهور البطلان هنا ولو قل لكثرة المنافيات، وظاهره سواء كان الكلام في حال انصرافه لغسل الدم، أو كان بعد عوده، والذي في المواق أنه إن تكلم حال رجوعه بعد غسل الدم فالصلاة صحيحة اتفاقاً: فإذا أدرك بقية من صلاة الإمام حمل الإمام عنه سهوه، وإلا سجد بعد السلام لسهوه، وأما إن تكلم سهواً في حال انصرافه لغسل الدم، فقال سحنون، الحكم واحد من الصحة، ورجحه ابن يونس — وقال ابن إحبيب: تبطل صلاته كما لو تكلم عمداً — وعصله أنه رجح أن الكلام سهواً لا ببطل الصلاة مطلقاً، مواء تكلم حال انصرافه أو حال رجوعه. قال شيخنا: والمعتمد ماقاله المواق

(ولا يُعتد): البانى إماماً كان أو مأموماً أو فذاً (بركعة): من صلاته (إلا إذا كمّملت بالاعتدال): قائماً في غير محل الجلوس وجالساً في محله (من ستجد شها الثّانية): فإذا غسل رجع جالساً _ إن حصل له في جلوس التشهد _ وقائماً إن حصل في قيامه ، ويعيد القراءة إن كان قرأ أو لا. وكذا إن حصل في ركوع أو سجود أو بعده وقبل استقلاله ، فيرجع قائماً ويلغى جميع ما فعله من الركعة ، فإن كان في الأولى بني على الإحرام ، وإن كان في الثانية بني على الأولى ، وإن كان في النالئة .

(وأتم موضعه) الذي غسل فيه الدم وجوباً (إن أمكن) الإنمام فيه

كما قرره شيخنا الصغير – وأما الكلام لإصلاحها فلا يبطلها كما ذكره (ح) وغيره. (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [أو فذاً] : أي على أحد القولين في بنائه .

قوله : [إلا إذا كملت] : ما ذكره المصنف هو مذهب المدونة ، ومقابله الاعتداد بما فعله مطلقاً ، لافرق بين كل ركعة وبعضها .

قوله : [وإن حصل له فى جلوس التشهد] : أى لأن الحركة للركن مقصودة.

قوله: [وكذا إن حصل في ركوع] إلخ: أي فيرجع قائماً ، ويبتدئ القراءة ويلغى جميع ما فعله من الركعة كما قال الشارح ، فلذلك قال فإن: [كان في الأولى بني على الإحرام] إلخ.

قوله: [بي على الإحرام]: أشار بذلك للفرق بين الاعتداد وبين البناء. فأفاد أنه إذا بني لم يعتد إلا بركعة كاملة لا أقل ، سواء كانت الأولى أو غيرها، وأما البناء فيكون وأو على الإحرام. فالحاصل أنه يلزم من الاعتداد البناء ولايلزم من البناء الاعتداد. وخالف ابن عبدوس حيث قال: إذا لم تكمل الركعة ابتدأ بإحرام جديد، ولا يبنى على إحرامه لا في الجمعة ولاغيرها. وقال سحنون: يعتد بما فعله ولو الإحرام في الجمعة وغيرها. والمعتمد تفصيل المصنف الذي هومذهب المدونة كما مر.

قوله : [وأتم بموضعه] إلخ : ومثله لو رجع لظن بقاء إمامه فعلم أوظن فى أثناء

(وإلا): يمكن (فأقرب مكان ممكن): يتم فيه (إن ظن فراغ إمامه): من الصلاة. فإن لم يتم بموضعه أو بأقرب مكان ممكن بطلت (وإلا) يظن فراغه بأن اعتقد أوظن عدم فراغه أوشك فيه (رَجَع له) أى لإمامه وجوباً ، (ولو): كان يظن إدراكه (في السلام)، فإن رجع فوجده قد فرغ أتم ولاشيء عليه. ولل يظن إدراكه (في السلام)، فإن رجع فوجده قد فرغ أتم ولاشيء عليه. ولو أدرك معه): أي مع إمامه (الركعة الأولى): وفي قيامه الثانية مثلارعف فخرج وغسل الدم ورجع (و) أدرك (الأخيرة من رُباعية) ولو في ركرعها فقد فاتته الثانية والثائثة ، (أتي) بعد سلام إمامه (بركعة بسورة): جهراً إن كانت جهرية (وجلس) المتقدم من أنه إن ظن فراغ إمامه أتم مكانه إن أمكن، وإلا رجع له في غير الحمعة .

الرجوع فراغه قبل أن يدركه، فإنه يتم فى ذلك المكان الذى حصل فيه العلم أو الظن. فإن تعداه مع إمكان الإتمام فيه بطلت. وقوله: [وأتم بموضعه]: أى لا فرق بين مسجد مكة والمدينة وغيرهما على المشهور. (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [إن ظن فراغ إمامه]: أى ظن أنه لايدركه سواء ظن فراغه بالفعل أم لا. وهذا التفصيل الذى ذكره المصنف بالنسبة للمأموم والإمام ، لأنه يستخلف و يصير مأموماً فيلزمه ما يلزم المأموم : وأما الفذ فيتم مكانه من غير تفصيل .

قوله: [رجع له]: أى لأدنى مكان يصح فيه الاقتداء، لا لمصلاه الأول لأنه زيادة مشى في الصلاة.

قوله : [إدراكه فى السلام] : ردّ به على ابن شعبان القائل إنه لا يرجع إلا إذا رجا إدراكه ركعة فإن لم يرج إدراكها أتم مكانه .

قوله: [فلو أدرك معه] إلخ: هذه المسألة بناء محض، فلذلك قدمها على مسائل اجتماع البناء والقضاء. وهي من زيادة المصنف على خليل كشر وط الصلاة التي بسطها في أول الفصل.

قوله : [وجلس للتشهد] إلخ : تبع فيه الأجهورى وسيأتى فى التتمة تحقيق ذلك .

- (ورَجَع فى الجمعة)(١): بعد غسل الدم (مطلقاً): ولو علم فراغ إمامه (لأوَّل) جزء من (الجامع): الذي ابتدأها به لأن شرط صحتها الجامع .
- (و إلا): يرجع للجامع أو رجع ولم يتم فى أول جزء منه بل ذهب داخله (بطلّت): وهذا إذا أتم مع إمامه ركعة بسجدتيها واعتدل معه قائماً. (و إن لم يتم معه ركعة فيها): أى الحمعة قبل رعافه وخرج لغسله ففاتته الركعة الثانية ، (ابتدا أظهراً بإحرام): جديد فى أى مكان . ولا يبنى على الإحرام الأول لأنه كان بنية الحمعة .
- . (وإنْ رَعَف): مأموم (حال سلام إماميه) وأولى بعده (سلَّم وصَّت): لأن

قوله: [الذى ابتدأها به]: فلو رجع لمسجد آخر أولرحاب المسجد الأول أو طرقه المتصلة به فلا يكفى ولو كان ابتداء الصلاة فى الرحاب أو الطرق المتصلة . وقال فى المجموع: ظاهر كلامهم هناتر جيح أنه لا يكفى الرحاب والطرق مطلقا ويأتى فى الجمعة ما يخالفه (اه.)

قوله: [ابتدأ ظهراً] إلخ: أى ما لم يرج إدراك صلاة الجمعة في بلد آخر قريب أو في مسجد آخر بالبلد ، وإلا وجب صلاتها جمعة . وما ذكره المصنف من أنه إذا لم يدرك ركعة من الجمعة و رعف وفاته باقبها مع الإمام، يبتدئ ظهراً بإحرام جديد. هو المشهور من المذهب . وقال ابن القاسم: يكني بناؤه على إحرام الجمعة . وفي المواق عن ابن يونس: البناء على تكبيرة الإحرام مطلقاً في الجمعة وغيرها . ولهذا الحلاف رد الشارح بقوله : ولايبني على الإحرام الأول إلخ .

قوله: [وإن رعف مأموم] إلخ: وأما لو رعف الإمام أو الفذ قبل سلامه فقال (ح): لم أرفيه نصاً ، والظاهر أن يقال إن حصل الرعاف بعد أن أتى بمقدار السائنة من التشهد فإنه يسلم والإمام والفذ في ذلك سواء، وإن رعف قبل ذلك فإن الإمام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم، ويصير حكمه حكم

⁽١) عن مالك فى الموطأ قال : من رعف يوم الجمعة والإمام يخطب فخرج فلم يرجع حى فرخ الإمام من صلاته فإنه يصل أربعاً, قال مالك فى الذى يركع ركعة مع الإمام يوم الجمعة ثم يرعف فيخرج فيأتى وقد صلى الإمام الركعتين كلتهما : إنه يبى بركعة أخرى مالم يتكلم . قال مالك : لبس على من رعف أو أصابه أمر لا بد له من الحروج أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إذا أواد أن يخرج.

سلامه بنجاسة الدم أخف من خروجه لغسله، لاإن رعف قبل سلامه ولو بعد فراغه من التشهد فلا يسلم ، بل يخرج لغسله ويسلم مكانه فى غير الجمعة ما لم يسلم إمامه قبل الانصراف، وإلا سلم وانصرف.

* (فإن اجتمع له): أى للراعف (قضاء") : وهو ما يأتى به المسبوق عوضاً عما فاته بعد فاته قبل دخوله مع الإمام ، (و بناء") : وهو ما يأتى به عوضاً عما فاته بعد

المأموم ، وأما الفذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (اه . من حاشيه الأصل) .

قوله: [قبل الانصراف]: مراده بالانصراف: المشى الكثير فوافق قول السودانى. وهو الشيخ أحمد بابا: لو انصرف لغسله وجاوز الصفين والثلاثة فسمع الإمام يسلم فإنه يسلم ويذهب ، وأمالو سمعه يسلم بعد مجاوزة أكثر من ذلك فإنه لايسلم ، بل يذهب لغسل الدم ، ثم يرجع بتشهد ويسلم ويعيد التشهد ، ولو كان التشهد لأجل أن يتصل سلامه به .

• تنبیه: لایبی بغیر الرعاف کسبق حدث أو ذکره أو سقوط نجاسة وذکرها أو غیر ذلك من مبطلات الصلاة ، بل یستأنفها لأن البناء رخصة یقتصر فیها علی ما ورد . وهو إنما ورد فی الرعاف ، و كما لایبی بغیره لایبی به مرة ثانیة فتبطل ، ولوضاق الوقت لكبرة المناف - كما إذا ظن الرعاف وهو فی الصلاة فخرج لغسله فظهر له نفیه - فلایبی ، وتبطل صلاته بمجرد الحروج من الصلاة ، فإذا كان إماماً بطلت علیه وعلی مأمومیه ، وألغز فیه شیخنا فی حاشیة مجموعه بقوله :

من العجب إمام القدوم لابسه سقوط طارئة فى جسمه اتصلت تصبح للمكل إن بانت نجاسها وإن يكن بان شيء طاهر بطلت وقال بعد ذلك: وظاهر أن دم الرعاف نجس مسفوح والبطلان للأفعال الكثيرة والملغز يعمى (اه.)

قوله : [فإن اجتمع له قضاء] : أي فالقاف للقبل .

قوله : [أى للراعف] : ومثله من فاتته لنعاس خفيف أو مزاحمة فيجرى في الراعف .

قوله : [وبناء] : أى فالباء للبعد، وقد التفت الشارح في القضاء والبناء للمعنى الاسمى، ففسر كلاً بما يأتى به فهو بمعنى اسم المفعول ، وأما تفسيرهما بالمعنى

دخوله معه لغسل الدم (قدّم البناء): على القضاء (وجلّسَ في أخيرة الإمام ولو لم تكن): أخيرة الإمام (ثانيتَهُ): هو، بل ثالثته. (و) جلس أيضاً (في ثانيَتِه): ولو لم تكن ثانية الإمام ولا أخيرته.

• (كمن -أدرك): مع الإمام (الوسطينين): من رباعية كالعشاء وفاتته الأولى قبل دخوله معه و رعف فى الرابعة فخرج لغسله ففاتته برفع الإمام من ركوعها، قدم البناء ، فيأتى بركعة بأم القرآن فقط سرًا و يجلس لأنها أخيرة إمامه _ وإن لم تكن ثانيته هو _ ثم بركعة القضاء بأم القرآن وسورة جهراً لأنها أولى الإمام ، وتسمى أم الجناحين لوقوع السورة مع أم القرآن في طرفيها .

المصدرى فالقضاء فعل ما فاته قبل الدخول مع الإمام بصفته ، والبناء فعل ما فاته يعد الدخول مع الإمام بصفته ، وكل من المعنيين صحيح ولكن التعريف الجامع لجميع صوره أن يقال : البناء ما ابتى على المدرك والقضاء ما ابتى عليه المدرك ، لأن التعريف الأول لايشمل مسألة الحاضر المدرك ثانية إمام المسافر .

قوله: [قدم البناء]: أى فى الصور الحمس الآتية ٰ ـ كما قال ابن القاسم وذلك لانسحاب المأمومية عليه فيه ، ولأن القضاء إنما يكون بعد إكمال ما فعله الإمام بعد دخوله معه. وقال سحنون: يقدم القضاء لأنه أسبق وشأنه يعقب سلام الإمام.

قوله: [ولو لم تكن ثانيته] إلخ: عند ابن القاسم وردّ بـ [لو] على ابن حبيب .

قوله : [في ثانيته] إلخ : أي اتفاقاً .

قوله: [وإن لم تكن ثانيته هو]: أى بل هى ثالثته ، وهذا هر المشهور خلافاً لابن حبيب القائل: إذا قدم البناء، فإنه لا يجلس فى آخرة الإمام إلا إذا كانت ثانيته هو. وأما على ماقاله سحنون من تقديم القضاء على البناء يأتى بركعة بأم القرآن وسورة من غير جلوس، لأنها أولاه وأولى إمامه أيضاً، ثم بركعة بأم القرآن فقط ، ويجلس لأنها أخيرته وأخيرة إمامه . وعلى مذهبه فتلقب هذه الصورة بالعرجاء لأنه فصل فيها بين ركعتى السورة بركعتى الفاتحة ، وبين ركعتى الفاتحة بركعتى الفاتحة السورة ، قال فى المجموع : ومن إساءة الأدب تلقيبها بالعرجاء ، وإنما هى متخللة — مثلا — بالسورتين .

• (أو) أدرك معه (إحداهمما): أى إحدى الوسطيين وتحته صورتان: الأولى: أن يدرك النالثة وتفوته الأوليان بالسبق والرابعة بالرعاف قدم البناء. فيأتى بركعة بالفاتحة فقط سرًا لأنها الرابعة ويجلس لأنهاثانيته وأخيرة إمامه، ثم بركعتين بأم القرآن وسورة جهراً ولاجلوس بيهما، وتسمى بالمقلوبة. والثانية: أن يدرك الثانية مع الإمام وتفوته الأولى بالسبق والأخيرتان بالرعاف، قدم البناء فيأتى بركعة بأم القرآن فقط سرًا ويجلس لأنها ثانيته، وإن لم تكن أخيرة الإمام، ثم بركعة كذلك ويجلس أيضاً لأنها أخيرة إمامه وإن كانت ثالثته، ثم بركعة القضاء بفاتحة وسورة. فصلاته كل ركعة منها بجلوس ومثل هذه الصورة حاضر أدرك مع مسافر ثانيته، فإذا سلم الإمام فعل مأمومه الحاضر مثل ما ذكر.

قوله: [بالمقلوبة]: أى لأن السورتين متأخرتان بعكس الأصل، وعلى مذهب سحنون يأتى بركعة بأم القرآن وسورة لأنها ثانيته وأولى إمامه، ويجلس ثم بركعة بأم القرآن وسورة لأنها ثانية إمامه ولا يجلس لأنها ثائنته — خلافاً لما فى الحرشى. ثم بركعة بأم القرآن فقط ويجلس فيها لأنها أخيرته وأخيرة إمامه، وعليه فتلقب بالحبلى لثقل وسطها بالقراءة.

قوله : [ويجلس أيضاً] : أي على المشهور خلافاً لابن حبيب .

قوله: [فصلاته كل ركعة منها بجلوس]: أى وتسمى أم الجناحين كما تقدم ، وعلى مذهب سحنون: يأتى بركعة بأم القرآن وسورة لأنها أولى إمامه، ويجلس فيها لأنها ثانيته، ثم بركعتين بأم القرآن فقط ولا يجلس بينهما .

قوله: [ومثل هذه الصورة] إلخ: ومثلها أيضاً حاضر أدرك ثانية صلاة خوف بحضر، قسم الإمام القوم فيه طائفتين فأدرك الحاضر مع الطائفة الأولى الركعة الثانية، وإنما تركها المصنف لعلمها بالمقايسة وشهرتها.

• تتمة: إن إدرك مع الإمام الركعة الثانية والرابعة؛ فقال التتائى: الأولى قضاء بلا إشكال، واختلف فى الثالثة: فعلى مذهب الأندلسيين: بناء، وهر ظاهر نظراً للمدركة قبلها كما فى (ر) قال فيقدمها على الأولى، ويقرأ فيها بأم القرآن فقط سراً ولا يجلس لأبها ثالثته ، ثم بركعة القضاء بأم القرآن وسورة جهراً إن كان . وأطلق على الثالثة فى المدونة قضاء نظراً للرابعة المدركة بعدها كما قال (ر) فيقدم

• (وستر العورة): عطف على بإسلام أى وصحها أى شرط صحها بستر العورة (المغلَّظة): خاصة وكلامه رحمه الله يوهم خلاف المراد (إن قدر): على سترها

الأولى بأم القرآن وسورة، ثم الثالثة بأم القرآن فقط سرًا. ومن مسائل الحلاف أيضاً أن يدرك الأولى ثم يرعف فتفوته الثانية والثالثة ، ثم يدرك الرابعة . قال التتائى : قال بعض الأندلسيين هما بناء . قال (ر): وعليه فيأتى بركعتين بأم القرآن من غير جلوس بيهما ، قاله ابن ناجى وهو ظاهر . وعلى مذهب المدونة ، قال أبو الحسن ، قال ابن حبيب يأتى بركعتين ثانية وثالثة ، يقرأ فى الثالثة بأم القرآن وسورة ولا بجلس لأنها أخر صلاته (اه) . لأنها ثالثة بنائه ، ويقرأ فى الثالثة بأم القرآن و بحلس لأنها آخر صلاته (اه) . فقد ظهر لك الفرق بين مذهب الكتاب وقول بعض الأندلسيين . ومن صور الحلاف أن يدرك الأولى ويرعف فى الثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة ، فلا إشكال القرآن فقط سرًا و يجلس لأنها آخرة الإمام ، ثم يأتى بركعة بأم القرآن وسورة جهراً القرآن فقط سرًا و يجلس لأنها آخرة الإمام ، ثم يأتى بركعة بأم القرآن وسورة جهراً إن كان ، وعلى مذهب الأندلسيين يأتى بهما نسقاً من غير جلوس بيهما بأم القرآن فقط فيهما ، وهذا هو الظاهر وعليه الأجهورى ومن تبعه (اه من المحمود) .

قوله: [وستر العورة]: الستر بفتح السين لأنه مصدر، وأما بالكسر فهو ما يستتر به. والعورة: من العور، وهو القبح لقبح كشفها لانفسها، حتى قال عيى الدين بن العربى: الأمر بستر العورة لتشريفها وتكريمها لالحسما فإمهما _ يعنى القبلين _ منشأ النوع الإنساني المكرم المفضل. (اه. من حاشية شيخنا على مجموعه).

والعورة فى الأصل الخلل فى الثغر وغيره وما يتوقع منه ضرر وفساد ، ومنه عور. المكان أى توقع منه الضرر والفساد وقوله تعالى : (إن بيوتنا عورة) أى خالية يتوقع فيها الفساد . والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها أو سماع كلامها ، لامن المعور بمعنى القبح لعدم تحققه فى الجميلة من النساء لميل النفوس إليها ، وقد يقال المراد بالقبح ما يستقبح شرعاً وإن ميل إليه طبعاً . (اه . من الحرشي) .

قوله : [يوهم خلاف المراد] : أي لأنه أطان فيوهم الشرطية حتى في المخففة ،

و إلا صلى عرياناً. وأما غير المغلظة فسترها واجب غير شرط على ما يأتى، والراجح عدم تقييده بالذكر خلافاً للشيخ . فن صلى مكشوف العورة المغلظة نسياناً أعاد أبداً وجوباً .

(و إن ْ بإعَارة): مبالغة في [قلر]؛ فإذا علم من يعيره ما يستر به عورته فلم يستعره وصلى عرباناً بطلت (أو)بساتر (نجس أو حَريرٍ) : فإن صلى عرباناً مع

وليس كذلك . ولابد أن يكون الساتر كثيفاً وهو مالا يشف فى بادئ الرأى ، بأن لايشف أصلا أو يشف بعد إمعان النظر ، وخرج به ما يشف فى بادئ النظر ، فإن وجوده كالعدم وأما ما يشف بعد إمعان النظر فيعيد معه فى الوقت كالواصف للعورة المحدد فابغير بلل ولاريح ، لأن الصلاة به مكروهة كراهة تنزيه على المعتمد .

قوله: [والراجع عدم تقييده بالذكر]: اعلم أن (ر) تعقب خليلا فقال: إنه تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكر والقدرة ، وأما غيره فلم يقيده بالذكر وهو الظاهر ، فيعيد أبداً من صلى عرباناً ناسياً مع القدرة على الستر . وقد صرح الجزول بأنه شرط مع القدرة ذاكراً أو ناسياً وهو الجارى على قواعد المذهب ، فتحصل أن القول بأن ستر العورة شرط صحة مقيد بالذكر والقدرة عند بعضهم ، وبالقدرة فقط عند بعضهم . فالذى ارتضاه المؤلف التقييد بالقدرة فقط ، والذى مشى عليه فى الحاشية أيضاً . وليس من العجز سقوط الساتر فيرده فوراً ، بل المشهور البطلان كما فى (ح) . وقيل : ستر المغلظة واجب غير شرط ، قال بعضهم: وهذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة ، وقيل مستحب وهو المراد بالسنية فى كلام المجموع .

قوله: [فإذا علم من يعيره] إلخ: وذلك لضعف المانية به وهو الانتفاع به في مجرد الصلاة، فلذلك يجب عليه الطلب والقبول. ولا يلزمه قبول الهبة لعظم المانية به ، ولا يجب عليه سترها بالطين على الظاهر من قولين . لأنه مظنة التساقط و يكبر الحرم ، فهو كالعدم ، بل بإيماء لمن فرضه الإيماء وإلا فالركن مقدم . (اه من المجموع) . قوله : [نجس] : وأولى المتنجس في وجوب الاستتار به إذا لم يجد غيره ، وأولى مهما الحشيش ، بل مقدم على الحرير :

قوله : [أوحرير]: ما ذكره من وجوبالاستتار به عند عدم طاهر غير حرير

وجود أحدهما بطلت (وهو) : أى الحرير الطاهر (مُقدًم) : على النجس عند اجتماعهما وجوباً لأنه لايناني الصلاة ، بخلاف النجس .

- وهمي): أى المغلظة (من رَجُلِ السَّوَاتانِ): وهما من المقدم الله كر مع الأنثيين ومن المؤخر : ما بين الأليتين ، فيعيد مكشوف الأليتين فقط أو مكشوف العانة في الوقت .
- * (ومن أمة وإن بشائبة حُريَّة هما): أى السوأتان (مع الأليتين): فإذا انكشف منها شيء من ذَّلك أعادت أبداً وسيَّأتيما تعيد فيه في الوقت وما لاتعيد .
- * (و)هي (منحرَّة)جميع البدن (ماعدا الصَّدُّ ر والأطرَّاف): من رأس ويدين ورجلين وما قابل الصدر من الظهر ، كالصدر .

هو المشهور من المذهب، ومقابل ما فى سهاع ابن القاسم يصلى عرياناً ولا يصلى بالحرير .

قوله: [مقدم على النجس]: أى وكذا على المتنجس، وهذا قول ابن المقامم، وقال أصبغ: يقدم النجس لأن الحرير يمنع لبسه مطلقاً والنجس إنما يمنع لبسه في حال الصلاة، والممنوع في حالة أولى من الممنوع مطلقاً. والمعتمد ما قاله ابن القاسم.

قوله [لأنه لاينافي الصلاة] : أي لأنه طاهر وشأن الطاهر أن يصلي به ولم يعدوا تركه من شروط الصلاة بخلاف النجس .

قوله : [أى المغلظة] : أى التي تعاد الصلاة لكشفها أبداً مع القدرة .

قوله : [ما بين الأليتين] : أى وهو فم الدبر وسمى ما ذكر بالسوأتين الأن كشفهما يسوء الشخص .

قوله : [في الوقت] : أي لأنهما بالنسبة للرجل من العورة المحففة .

قوله : [أعادت أبدآ] : أي لأن ما ذكر بالنسبة للأمة من المغلظة .

قوله : [ويدين ورجلين] : مراده النراعين والرجلين للركبتين .

والحاصل أن المغلظة في الحرة بالنسبة للصلاة بطنها وما حاذاها ومن السرة اللركبة وهي خارجة ، فدخل الأليتان والفخذان والعانة ، وأما صدرها وما حاذاه من ظهرها سواء كان كتفه أو غيره وعنقها لآخر الرأس وركبتها لآخر القدم ،

(وأعادَتْ ليصَدْرِها) : أى لكشفه كلاً أو بعضاً (وأطرَافِهَا) : كذلك ولو ظهر قدم لاباطنه (بوقت) ضرورى ونحو فى الظهرين للاصفرار وفى العشاءين الليل كله وفى الصبح للطلوع .

- . (كَكَنَشْفِ أَمَةً): من إضافة المصدر لفاعله (فَخَذاً): كلا أو بعضاً مفعوله (أو) كشف (رَجل أَلَيةً أو بعض ذلك): من جميع ما ذكر فيعيد بوقت .
 - . (ونُدبَ) : لَّذَكر أو أنني (ستْرُها) أي المُعَلظة بخارة ولو بظلام .
- . (و) ندب (لأمَّ ولك و) حرة (صّغيرة): تؤمر بالصلاة (سرُواجب على

فعورة مخففة يكره كشفها فى الصلاة ، وتعيد فى الوقت له ، وإن حرم النظر لذلك كما يأتى . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله: [لصدرها]: أى وما حاذاه والمراد تعيد لما عدا المغلظة التي تقدم بيانها. قوله: [لكشفه كلا أو بعضاً]: أى عمداً أو جهلا أو نسيانا كما في المواق عن ابن يونس.

قوله : [لاباطنه] : أى فلا تعيد له وإن كان من المحففة .

قوله : [ككشف أمة] إلخ : أى فكل ما أعاد الرجل فيه أبداً تعيد الأمة فيه كذلك . وكل ما أعاد فيه في الوقت تعيد فيه أبداً . وما تعيد فيه الأمــة في الوقت لا يعيد فيه الرجل أصلا .

قوله: [وندب لذكر]: أى وقيل: يجب. وعلى القول بعدم الوجوب في الحلوة ، فهل يجب للصلاة في الحلوة أو يندب ؟ ذكر ابن بشير في ذلك قولين عن اللخمى . والمراد بالمغلظة في الحلوة — على ما قاله ابن عبد السلام — السوأتان وما قال بهما ، سواء كان رجلا أو امرأة حرة أو أمة ، وهو المعتمد . وقيل : إن المغلظة التي يندب سترها في الخلوة تختلف باختلاف الأشخاص ، فهي السوأتان بالنسبة للرجل ، وتزيد الأمة الأليتين والعانة ، وتزيد الحرة على ذلك بالظهر والبطن والفخذ . وعلى هذا فستر الظهر والبطن والفخذ في الخلوة مندوب في حق الحرة دون الرجل والأمة . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [لأم ولد] : أى فقط دون غيرها ممن فيه شائبة حرية .

قوله: [تؤمر بالصلاة]: أي ولو كانت غير مراهقة .

الحرَّة): الكبيرة وهوجميع البدن ما عدا الوجه والكفيْن، وكذا الصغير المأمور بالصلاة يندب له ستر واجب على البالغ .

* (وأعاد تا) : أى أم الولد والصغيرة صلاتهما (لتركه) : أى لترك الستر المندوب لهما الواجب على الحرة الكبيرة ، (بوقت ، كمصل بحرير) : يعيد بوقت ، (وعاجز) : عن ستر العورة (صلى مكشُوفاً) : أى بادى العورة المغلظة ثم وجد ساتراً فيعيد بالوقت وما مشى عليه الشيخ ضعيف .

قوله: [وهو جميع البدن]: أى فحسب الندب على جميع البدن، وإلا فالمندوب السر الزائد على القدر المشرك بينهما فى الوجوب، وهو سر ماعدا ما بين السرة والركبة. وخصت أم الولد دون غيرها لقوة شائبة الحرية فيها، فإنه لم يبق لسيدها فيها إلا الاستمتاع ويسير الحدمة، وتعتق من رأس المال.

قوله : [وكذا الصغير] إلخ : قال في حاشية الأصل: الأولى حذف هذا لأنه يفيد أن ما يندب للكبير لايندب للصغير والظاهر ندبه له تأمل . (ه) .

قوله: [وأعادتا] إلخ: حاصله أن الصغيرة وأم الولد يندب لهما في الصلاة السر الواجب على الحرة البالغة زيادة على القدر المشرك بيهن في الوجوب ، فإن تركتا ذلك وصلتا, بغير قناع مثلا أعادتا أم الولد للاصفرار وكذا الصغيرة إن راهقت ، وذلك لأن الذي في المدونة ندب السر للمراهقة وغيرها وسكت فيها عن الإعادة، فظاهرها عدمها وأشهب وإن قال بندب السر للمراهقة وغيرها و زاد الإعادة لركه في الوقت ، فأطلق في الإعادة ولم يقيدها بالمراهقة كما صرح به المحققين لانسلم أن أشهب أطلق في الإعادة بل قيدها بالمراهقة كما صرح به الرجراجي ا في منهاج التحصيل ، وكني به حجة . (اه. من حاشية الأصل بتصرف) . فإذا علمت ذلك فيتعين تقييد شارحنا بالمراهقة كما علمت .

قوله: [بوقت]: وهو في الظهرين للاصفرار لأن الإعادة مستحبة تشبه النفل ، وفي العشاءين الليل كله ، وفي الصبح للطلوع .

قوله : [بحرير] : ومثله الذهب ولو خاتماً .

قوله : [وما مشى عليه الشيخ] : أى من عدم الإعادة أصلا فإنه لاوجه له لأنه أولى تما صلى بالنجس والحرير فى طلب الإعادة .

۲۸۸ باب الصلاة

ولما فرغ من بيان العورة المغلظة للذكر والأنثى شرع فى بيان العورة الواجب سترها بالنسبة للرؤية وللصلاة أيضاً ، لكنها بالنسبة للصلاة واجبة غير شرط ماعدا المغلظة التى تقدم بيانها . فقال :

- (وعورةُ الرَّجُلُ): التي يجبعليه سترها (و) عورة (الأمة): القن بل (وإن بشائبة).: كأم ولد ومكاتبة ومبعضة مع رجل أو مع امرأة محرم له .
- (و) عُورة (الحرَّة) : البالغة (مع امرأة) : كبيرة حرة أو أمة أو كافرة، فقوله: [مع امرأة]، قيد في الحرة، وقوله: (ما بينُ سُرةٍ ورُكُسْبةٍ): راجع للثلاثة .

قوله: [كأم ولد]: هذا يقتضى أن صدرها وعنقها ليسا بعورة – وهو كذلك – خلافاً لمن قال: إنهما عورة. غاية ما هناك يندب لها الستر الواجب على الحرة في الصلاة.

قوله: [مع رجل] إلخ: راجع لعورة الرجل. وأما الأمة فمع أى شخص. قوله: [أو كافرة]: أى هذا إذا كانت الحرة أو الأمة مسلمة ، بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم فى الأمة. وأما الحرة الكافرة فعورة الحرة المسلمة معها ماعدا الوجه والكفين كما فى (بن)، لاما بين السرة والركبة فقط كما هوظاهر الشارح، وقول (عب) ماعدا الوجه والأطراف ممنوع ، بل فى (شب) حرمة جميع المسلمة على الكافرة لئلا تصفها لزوجها الكافر. فالتحريم لعارض لا لكونه عورة كما أفاده فى الحاشية وغيره إذا علمت ما فى (شب) والحاشية كان كلام شارحنا مسلماً، لأنه فى بيان تحديد العورة ، وأما الحرمة لعارض فشىء آخر.

قوله: [ما بين سرة وركبة]: فعلى هذا يكون فخذ الرجل عورة مع مثله ومحرّمه وهو المشهور، فيحرم كشفه. وقيل: لايحرم بل يكره مطلقاً. وقيل عند من يستحى منه. وقد استلل صاحب هذا القول بكشه صلى الله عليه وسلم فخذه بحضرة أبى بكر وعمر، فلما دخل عبان ستره وقال ألا أستحى من رجل تستحى منه الملائكة (١).

⁽۱) روى الإمام البخارى فى كتاب المناقب ، باب مناقب عبّان بن عفان عن أبي موسى رضى اقد عنه قال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حائطا وأمرنى مجفظ باب الحائط فجاه رجل يستأذن فقال : اثذن له وبشره بالحنة فإذا أبو بكر . ثم جاء آخر يستأذن فقال : اثذن له وبشره بالجنة فإذا عمر . ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنيهة ثم قال : اثذن له وبشره بالجنة على بلى ستصيبه ==

* (و) عورة الحرة (مع رجُل أجنبيّ): منها أى ليس بمحرم لها جميع البدن (غيرُ الوجهُ والكفّيّن): وأما هما فلّيسا بعورة. وإن وجب عليها سترهما لحوف فتنة.

ويجبُ ستْرُها): أى العورة المذكورة لربيل أو أمة أو حرة مع أجنبى (بالصَّلاة أيضاً) كما يجب سترُها بالنسبة لرؤية من ذكر لكن المغلظة من ذلك تعادل تركها أبداً ، والمخففة بعضها تعادله فى الوقت كالفخذين فى الأمة والأطراف فى الحرة ، وبعضها لاتعادله أصلا كما عدا الفخذين فى الأمة غير أم الولد ، وما عدا الأليتين فى الرجل كما علم مما تقدم .

قوله: [مع رجل أجنبي]: أى مسلم سواء كان حرًّا أو عبداً رلوكان ملكها ما لم يكن وخشاً ، وإلا فكمحرمها. وميثل عبدها فى التفصيل مجبوب زوجها.

قوله: [غير الوجه والكفين] إلخ: أى فيجوز النظر لهما لافرق بين ظاهرهما وباطنهما بغير قصد لذة ولا وجدانها ، وإلا حرم . وهل يجب عليها حينئد ستر وجهها ويديها ؟وهو الذى لابن مرزوق قائلا: إنه مشهور المذهب: أو لايجب عليها ذلك وإنما على الرجل غض بصره ؟ وهو مقتضى نقل المواق عن عياض . وفصل زروق فى شرح الوغليسية بين الجميلة – فيجب – وغيرها فيستحب (. اه . من حاشية الأصل) . فإذا علمت ذلك فقول : [الشارح وإن وجب عليها سترهما] المخ مرور على كلام ابن مرزوق .

قوله : [لرجل] : أي مع مثله أو محرمه .

فوله : [أو أمة] : أي مع مطلق شخص .

قوله : [مع أجنبي] : راجع لخصوص الحرة .

⁼ فإذا عبّان بن عفان . .» وزاد فيه عاصم : «أن النبي صلى اقد عليه وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء قد كشف عن ركبتيه أو ركبته فلما دخل عبّان غطاها . » وجاء به معلقا في كتاب الوضوه باب مايذكر في الفخذ وقرر عليه الحافظ ابن حجر بروايات عن مسلم عن عائشة وعن الطحاوى والبيهتي عن حفصة بنت عمر وقال : بل هما قصتان متغايرتان في إحداهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ، والأولى من رواية أبي موسى والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة ولم يذكرهما البخارى .

باب الصلاة

(و)عورة المرأة (مع) رجل(محرّم): لها (غيرُ الوجْه والأطرّاف): الرأس والبدين والرجلين ، فيحرم عليها كشف صدرها وثديبها ونحو ذلك عنده ، ويحرم على محرمها كأبيها رؤية ذلك منها وإن لم يلتذ .

. (وترَى): المرأة حرة أو أمة (من) الرجل (الأجنبيّ): مها أىغير المحرم (ما يراهُ) الرجل (من متحرمه)وهو الوجه والأطراف إلا أن تخشى لذة ، فلا يجوز لها أن تنظر لصدره ولا جنبه ولا ظهره ولا ساقه ، ولو لم تخف لذة .

. (و) ترى المرأة (من الحُرَم) ولومن رضاع (كرجُل مَع مِثْلَيه) أي كما يرى

قوله: [محرم لها]: أى ولو بصهر، كزوج أمها أو بنها. أو رضاع كابنها وأخيها من الرضاع .

قوله : [فيحرم عليها كشف صدرها] إلخ : وأجاز الشافعية رؤية ما عدا ما بين السرة والركبة وذلك فسحة .

قوله: [ما يراه الرجل من محرمه]: فحينئذ عورة الرجل مع المرأة الأجنبية ما عدا الوجه والأطراف. وعلى هذا فيرى الرجل من المرأة - إذا كانت أمة - أكثر مما ترى منه لأنها ترى منه الوجه والأطراف فقط، وهو يرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة، لأن عورة الأمة مع كل واحد ما بين السرة والركبة كما مر. ماعا أنه لابان من حيان المرة عدان المرة عدان المرة عدان المرة عدان المرة والركبة كما مر.

واعلم أنه لايلزم من جواز الرؤية جواز الجس. فالمالك يجوز للمرأة أن ترى من الأجنبي الوجه والأطراف ، ولا يجوز لها لمس ذلك . وكذلك لايجوز له وضع يده على وجهها ، بخلاف المحرم فإنه كما يجوز النظر للوجه والأطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير لذة . وكما يجوز للمرأة الحرة نظر ما عدا ما بين السرة والركبة من محرمها ، يجوز لها مس ذلك . وبالجملة فالمحارم كل ما جاز لهم فيه النظر من محرمها ، الحانبين ، بخلاف الأجنبي مع الأجنبية فلا يلزم من جواز المس من الجانبين ، بخلاف الأجنبي مع الأجنبية فلا يلزم من جواز المس .

قوله : [فلا يجوز] إلخ : مفرع على مفهوم قوله : « وهو الوجه والأطراف »، كأنه قال وأما ما ليس بأطراف فيحرم فلا يجوز لها أن تنظر إلخ .

قوله : [ولو من رضاع] : أى أو صهر .

قوله: [كربُحل مع مثله]: أي ويجوز الجس من الجانبين أيضاً. في

الرجل من الرجل وهو ماعدا ما بين سرة وركبة .

(وكُره لرجل كشْفُ كتيف أو جَنْب ، كتشمير ذيل) أى ذيل ثوبه،
 (وكف) أى ضم (كُمُم أو) كف (شعرٍ) : برأس (لصلاة] لا غيرها لأمر القتضى ذلك .

صحيح البخارى، قبيل مقدمه صلى الله عليه وسلم المدينة أن الصديق قبل عائشة بنته رضى الله عنها فى فها (١) . بخلاف جس العورة فإن كان حائل فلا حرمة كما سبق فى تفريق المضاجع إلا كضم . ومنه الدلك بكيس الحمام ، وأجازه الشافعية . وفى الحاشية نقلا عن الشيخ سالم : أن الحرمة فى المتصل . وحرّمت الشافعية المنفصل حتى قالوا : إن علم شعر عانة بعد حلقه حرم النظر إليه . وأما المنفصل فحل جواز النظر إليه عندنا إذا كان انفصاله عن صاحبه فى حال الحياة لأنه صار أجنبيًا عن الجسم وله قوام بدونه ، وأما بعد الموت فيحرم النظر لأجزاء الأجنبييًا عن الجسم وله قوام بدونه ، وأما بعد الموت فيحرم النظر لأجزاء على مجموعه) . ويحرم باتفاق الالتذاذ الشيطانى ؛ وهو كل ما أثار شهوة لامجرد انبساط النفس . قال الغزالى فى الإحياء : من فرق بين الأمرد والملتحى حرم عليه النظر له إلا كما يفرق بين الشجرة اليابسة والحضرة . (اه . من المجموع) .

• نبيه: قال ابن القطان: لايلزم غير الملتحى تنقب ، لكن قال القاضى أبو بكر بن الطبب: يهى الغلمان عن الزينة لأنه ضرب من التشبه بالنساء، وتعمد الفساد. وأجمعوا على أنه يحرم النظر لغير الملتحى بقصد اللذة ، ويجوز لغيرها إن أمن الفتنة . (اه.) وأما الحلوة بالأمرد فحرام عند الشافعية ولو أمنت الفتنة ، وقال الفاكهانى مقتضى : المذهب لايحرم . (اه. من الأصيلي)

قوله : [لصلاة] : راجع للجميع .

⁽۱) جاء فى صحيح البخارى فى كتاب المناقب . باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة – فى آخر حديث البراء لما سأل أبا بكر عن مسيرة وسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة – أن البراء قال و فدخلت مع أبي بكر على أهله ، فإذا عائشة ابنت مضطجمة قد أصابتها حسى ، ورأيت أباها فقبل (أريقبل) خدها . وقال : كيف أنت يابنية ؟ يه قال الإمام ابن حجر : هذا القدر من الحديث لم يذكره المصنف (أى الإمام البخارى) إلا فى هذا الموضع . وكان دخول البراء على أهل أبي بكر قبل أن ينزل الحجاب قطعاً وأيضاً فكان حينهذ دون البلوغ وكذلك عائشة .

• خاتمة : تبطل الصلاة بتعمد نظر عورة إمامه وإن نسى كونه فى صلاة كتعمد نظرعورة نفسه إن لم ينس كونه فى صلاة، وفى (بن) عن أبى على : ولو نسى . ومن لم يجد إلا ستراً لأحد فرجيه ، فقيل يستر القبل به لأنه أبدى وأكبر ، وقبل : الدبر ، وقبل يغير . ويتفق على القبل إن كان وراءه نحو حائط كما قال البساطى . وإن اجتمع عراة صلوا بظلام أوتباعدوا ، فإن لم يمكن صلوا صفاً واحداً قياماً غاضين أبصارهم ، وإمامهم فى الصف كواحد منهم . وإن كان لعراة ثوب واحد صلوا أفذاذاً وأفرع للتقديم إن تنازعوا ، أو ضاق الوقت . فإن ضاق عن القرعة أيضاً أفذاذاً وأفرع للتقديم إن تنازعوا ، أو ضاق الوقت . فإن ضاق عن القرعة أيضاً على الزائد عن حاجته بلا إتلاف وفاقاً لابن رشد وخلافاً للخمى . (اه . من المجموع بتصرف) .

قوله: [واستقبال القبلة]: لما فوغ من الكلام على شروط الصحة الأربعة شرع فى الكلام على الخامس وهو الاستقبال وما يتعلق به . والأصل فيه قوله تعلى : (قد نرى تقلب وجهك فى الساء) إلى قوله (فول وجهك شطر المسجد الحرام) أى جهته وفى الموطأ : «حوّلت القبلة قبل بدر بشهرين وقد صلى عليه الصلاة والسلام بعد مقدمه المدينة إلى بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً ، فكانت ناسخة لذلك ، وحولت إلى بيت الله فى الركعة الثالثة من الظهر ليجمع فكانت ناسخة لذلك ، وحولت إلى بيت الله فى الركعة الثالثة من الظهر ليجمع فيها بين القبلتين » (١) ، ولا ينافى هذا قولم: إن أول صلاة صليت إلى بيت الله العصر ،

وسميت القبلة قبلة: لأن المصلى يقابلها وتقابله . وهي أقسام سبعة : قبلة تحقيق وهي قبلة الوحي كقبلته عليه الصلاة والسلام ، فإنها بوضع جبريل عليه الصلاة والسلام ، وقبلة إجماع : وهي قبلة جامع عمرو بن العاص بإجماع الصحابة ، وقبلة استتار : وهي قبلة من غاب وقد وقف على جامع عمرو ثمانون من الصحابة ، وقبلة استتار : وهي قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام — والفرض أنه في

⁽١) من الذي في البخاري في ذلك : عن البراء بن عازب قال : بعد أن ذكر نزول الآية :
« فصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم رجل (قال ابن حجر هو عباد بن بشر) ثم خرج بعدما صلى فر
على قوم من الأنصار في صلاة العصر فحوبيت المقدس فقال : « هو يشهد أنه صلى مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنه توجه فحو الكعبة . فتحوف القوم حتى توجهوا فحو الكعبة » .

القبلة (مع أمن) من عدو وسبع ، و إلا لم يجب (و) مع (قُدُّرة) : فلا يجب مع عجز كر بوط أو مريضٌ لاقدرة له على التحول لها ولا يجد من يحوله ، فيصلى لغيرها . فاليائس أوله والراجي آخره كالتيمم . وهذا القيد زيادة على الشيخ فتحصل أن طهارة الحدث لا تتقيد بقيد . فالناسي يعيد أبداً والعاجز تسقط عنه الصلاة ، وأن الطهارة من الحبث تقيد بالذكر والقدرة وتسقط بالعجز والنسيان . وأن ستر العورة يقيد بالقدرة فقط . فالناسي يعيد أبداً دون العاجز فيعيد بوقت ، وأن الاستقبال يقيد بالأمن والقدرة لاعلى خائف من كعدو ولا عاجز . وأما من لم يستقبل نسياناً لوجوبه فيعيد أبداً .

مكة أو المدينة ، وقبلة اجتهاد: وهي قبلة من لم يكن في الحرمين ، وقبلة بدل: وهي الآتية في قوله: « فإن لم يجد الآتية في قوله: « صوب سفره» ، وقبلة تخيير وهي الآتية في قوله: « هي عين الكعبة أو تحير مجتهد تخير » ، وقبلة عيان : وهي التي ابتدأ بها بقوله : وهي عين الكعبة لمن بمكة .

قوله: [وإلا لم يجب]: أى فلا يجب الاستقبال حال المسابقة ولا فى الخوف من عدو وسبُع كما يأتى .

قوله : [كالتيمم] : أى فلو صلى المردد قبل الوسط والراجي قبل الآخر، تندب الإعادة في الوقت .

قوله : [فتحصل] إلخ : أي مما تقدم ومما هنا .

قوله : [والعاجز] : أي عن الطهورين .

قوله : [بالذكر والقدرة] إلخ: أي على مشهور المذهب .

قوله : [بالقدرة فقط] : أى على ما مشى عليه هو وتقدم الكلام على ذلك .

قوله : [من كعدو] : أدخلت الكاف : السبُنع . وسواء كان العدوّ مسلماً أو كافراً .

قوله : [وأما من لم يستقبل نسياناً] إلخ : أى فلا يقيد بالذكر على المشهور .

« (وهيّ) أى القبلة (عينُ الكعّبة): أى ذاتها (لمن بمكتة): ومن في حكمها ممن يمكنه المسامنة، كن في جبل أبى قبيس فيستقبلها بجميع بدنه، حتى لو خرج منه عضو لم تصح صلاته. ثم إن من بمكة إن كان بالحرم فظاهر، فيصلون صفّا إن كانوا قليلا أو دائرة أو قوساً إذا لم تكمل الدائرة. وإن لم يكن به بل ببيته مثلا فعليه أن يصعد على سطح أو مكان مرتفع ، ثم ينظر الكعبة ويحرر قبلته جهها. ولا يكنى الاجتهاد مع القدرة على اليقين ومن ذلك القبيل مساجد مكة التي حولها كسجد ذي طوى.

. (وجُهْتُهُا): أي الكعبـة (لغيَّره): أي غير من بمكة سواء كان

قوله : [المسامتة] أي مقابلة سمها أي ذات بنائها .

قوله: [ثم إن من بمكة] إلخ: قال فى الأصل فالحاصل أن من بمكة أقسام: الأول صبح: آمن، فهذا لا بد له من استقبال العين، إما بأن يصلى في المسجد أو بأن يطلع على سطح ليرى ذات الكعبة، ثم ينزل فيصلى إليها، فإن لم يمكنه طلوع أو كان بليل استدل على الذات بالعلامة اليقينية التى يقطع بها جزماً لا يحتمل النقيض بحيث إنه لو أزيل لكان مسامتاً، فإن لم يمكنه ذلك لم يجز له صلاة إلا في المسجد. الثانى مريض مثلا يمكنه جميع ما سبق فى الصحيح لكن بجهد ومشقة، فهذا فيه التردد أى فإنه قبل بجواز الاجتهاد في طلب العين، ويسقط عنه اليقين، وقبل لا بد من المعاينة نظراً إلى أن القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد وهو الراجح، فلذلك اقتصر عليه هنا. الثالث: مريض مثلا لا يمكنه ذلك فهذا يجتهد فى العين ظناً ولا يلزمه اليقين اتفاقاً. الرابع: مريض مثلا يعلم الجهة قطعاً وكان متوجهاً لغير ظناً ولا يلزمه اليقين اتفاقاً. الرابع: مريض مثلا يعلم الجهة قطعاً وكان متوجهاً لغير البيت ولكنه لا يقدر على التحول ولم يجد محولا، فهذا كالحائف من عدو ونحوه البيت ولكنه لا يقدر على التحول ولم يجد محولا، فهذا كالحائف من عدو ونحوه يصلى لغير الجهة، لأن شرط الاستقبال الأمن والقدرة، ولا يختص بمن بمكة لأنه إذا جاز للعاجر والحائف عدم الاستقبال بمكة فن بغيرها أولى. (اه .)

قوله : [مع القدرة على اليقين] : أي ولو كان بمشقة .

قوله : [غير من بمكة] : أي والمدينة وجامع عمرو لأن المدينة بالوحي

قوله: [عين الكعبة]: أى فالشرط استقبال ذات الكعبة أى بنائها ، واليقعة إن نقضت والعياذ بالله تعالى .

قريباً من مكة كأهل منى أو بعيداً كأهل الآفاق ، فيستقبل المصلى تلك الجهة (اجتهاداً) أى بالاجتهاد (إن أمكن) : الاجتهاد بمعرفة الأدلة الدالة على الجهة كالفجر والشفق والشمس والقطب وغيره من الكواكب ، وكذا الريح الشرق أو الجنوبي أو الشمالي والغربي . ولا يجوز التقليد مع إمكان الاجتهاد .

- (وإلا) بمكن الاجتهاد (قلّد) : عارفاً عدلا .
- . (ولايُقلَّد مُجمِيدٌ وإن أعمَى) : غيره من المجهدين . وأولى غبرهم .

لا بالاجتهاد وجامع عمرو بالإجماع الذي يفيد القطع لا بالاجتهاد الذي يفيد الظن .

قوله : [قريباً من مكة] : أى ولا يمكنه مسامتة العين .

قوله: [أى بالاجتهاد]: إشارة إلى أنه منصوب بنزع الخافض. وكون المصلى بغيرها يستقبل الجهة بالاجتهاد هو الأظهر عند ابن رشد لا سمتها، خلافاً لابن القصار؟ فعنده يقدر المصلى المقابلة والمحاذة لها ، إذ الجسم الصغير كلما زاد بعده اتسعت جهته، كغرض الرماة . فإذا تخيلنا الكعبة مركزاً خرج منها خطوط مجتمعة الأطراف فيه ، وكلما بعدت اتسعت فلا يلزم على مذهبه بطلان الصف الطويل ، بل جميع بلاد الله تعالى على تفرقتها تقدر ذلك . والحاصل أن من بعد عن مكة لم يقل أحد إن الله أوجب عليه مقابلة الكعبة لأن في ذلك تكليفاً بما لايطاق . وإنما في المسألة قولان : الأول لابن رشد يجهد في الجهة ، وهو الذي مشى عليه المصنف . والثاني لابن القصار : يجهد في استقبال السمت . والمراد أن يقدر المقابلة والمحاذاة و إن لم يكن في الواقع كذلك ، وهو مذهب الشافعي . والمراد أن يقدر المقابلة والمحاذاة و إن لم يكن في الواقع كذلك ، وهو مذهب الشافعي . قالوقت ، وعلى مقابله يعيد أبداً . (اه .) لكن قال (بن) : الحق أن هذا في القولين . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [ولا بجوز التقليد] إلخ : أى نجهد أو لمحراب غير مصر .

قوله : [عدلا] : أي في الروابة .

نوله : [وأولى غيرهم] : أي غير المجهدين .

فإن خفيت عليه الأدلة سأل عنها فإذا دل عليها اجتهد . (إلا محراباً لمصر) : من الأمصار فإنه يقلده ، فإذا دخل بلداً من البلاد التي يحل بها أهل العلم والمعرفة قلد محرابها من غير اجتهادد.

* (وقلله) وجوباً (غيرُه): أى غير المجتهد (عدلاً عارفاً): بالأدلة لاغير عدل ولا جاهلا (أو محراباً مطلقاً): سواء كان محراب مصر أو غير مصر. (فإن لم يجد) غير المجتهد عدلاعارفاً ولا محراباً، (أو تحيار مجتهد): بأن خفيت عليه الأدلة لغيم أو حبس أو نحو ذلك أو التبست عليه، (تخير): جهة من الجهات الأربع وصلى إليها واكتنى بذلك، وقبل يصلى أربع صلوات لكل جهة صلاة.

(و بطُلُت): صلاة مجهداً ومقلد (إن خالَف): الجهة التي أداه اجتهاده إليها،
 أو أمره العارف بها وصلى لغيرها (عَمْداً): وأعادها وجوباً، (ولو صادَف): القبلة
 الجهة التي خالف إليها

• (وإن تبينَ خطأ) يقينا أو ظناً (بصلاة) أى فيها (قطّع) صلاته (البصيرُ المنحرفُ كثيراً) : بأن استدبر أو شرّق أو غرب ، وابتدأها بإقامة . ولا يكفى تحوله لجهة القبلة .

(واستقبل) القبلة ؛ بأن يتحول إليها (غيرُه) : وهو الأعمى مطلقاً والبصير المنحرف يسيراً ، (أو) إن تبيتن خطأ (بعد ها) : أى بعد الصلاة

قوله: [محراب مصر] : أى علم أنه وضع العارفين أو الشأن فيه ذلك ، قوله : [أو غير مصر] : أى الشأن فيه عدم العارفين .

قوله : [لكل جهة صلاة] : أى إن كان الشك في الجهات الأربع ، فإن شك في جهتين فصلاتين ولابد من جزم النية عند كل صلاة .

قوله : [إن خالف] : أى وأما لو صلى إلى جهة اجتهاده فإنه يعيد فى الوقت إذا استدبر أو شرق أو غرب كما فى المدونة ، إلا إن انحرف يسيراً .

قوله: [واستقبل القبلة] إلخ: أى فإن لم يستقبلها الأعمى المنحرف كثيراً بعد العلم بطلت ، لأن الانحراف الكثير مبطل مطلقاً مع العلم سواء علم به حين الدخول أو علم به بعد دخولها. وأما المنحرف يسيراً – أعمى أو بصيراً – إذا لم يستقبل – لا تبطل صلاته.

(أعاد الأول): وهو البصير المنحرف كثيراً (بوقت): ضرورى وقول الشيخ: المختار معترض وأما المنحرف يسيراً والأعمى مطلقاً فلا إعادة عليه (كالنّاسيي): للجهة التي أداه اجتهاده إليها أو التي دله عليها العارف المقلد، يعيد في الوقت على المشهور وقيل: أبداً وأما ناسي وجوب الاستقبال فإنه يعيد أبداً كما تقدم أول الكلام ؛ فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم . وبعضهم أجرى الخلاف حتى في ناسي الوجوب أيضاً ، وعليه فيتميد وجوب الاستقبال بالذكر والأمن والقدرة .

• (وَجَازَ نَفَلٌ غَيرُ مُؤَكَدً) : ومنه الرواتب كأربع قبل الظهر والضحى والشفع (فيها) : أى الكعبة (١) (وفي الحجر) : أى حجر إسماعيل بكسر الحاء وسكون الحيم (لأي جهة) : راجع لقوله : [فيها] لالقوله الحجر لأنه لو استدبر البيت أو شرق أو غرب لم تصح كما قال الحطاب ، وقيل بل تصح بناء على أنه من البيت .

قوله: [أعاد الأول] إلخ: هذا التفصيل المذكور فى قبلة الاجتهاد كما هو الموضوع. وأما قبلة القطع – كمن بمكة – أو الوحى – كمن بالمدينة – أو الإجماع – كمن بمسجد عمرو – فإنه يقطع ولو أعمى منحرفاً يسيراً فإن لم يقطع أعاد أبداً .

قوله: [بوقت ضرورى] إلخ: قال فى الأصل: وهو فى العشاءين الليلكله، وفى الصبح للطلوع، وفى الظهرين للاصفرار.

قوله : [وقيل أبداً] : هذا الحلاف في صلاة الفرض وأما في النفل فلا إعادة أصلا .

قوله : [وعليه فيقيد وجوب الاستقبال] إلخ : المناسب جعل هذا عقب قوله [على المشهور] تأمل .

قوله : [وقيل بل تصح بناء] إلخ : لكن أيد (بن) الأول .

⁽١) تكرر في صحيح البخاري حديث صلائه صلى الله عليه وسلم بالكعبة في غزوة الفتع. ومنه ما ورد في كتاب الصلاة «باب الأبراب والغلق للكعبة والمساجد » عن ابن عمر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة فدعا عثمان بن طلحة ثم أغلق عليه الباب فلبث فيه ساعة ، ثم خرجوا. قال ابن عمر فيدرت فسألت بلالا ؟ فقال : صلى فيه . فقلت : في أي؟ قال : بين الأسطوانتين . قال ابن عمر : فقد على أن أسأله كم صلى ». قال الشوكاني : رواه أحمد كذلك وأورد فيه روايات عن مسلم وفيحه.

(وَكُرُه المُؤكَّدَةُ): كالوتر والعيدين وَكَرَكعتي الفجر بناء على أنهما سنة وركعتي الطواف على الراجح وقبل يمنع المؤكد . وما مشى عليه الشيخ ضعيف .

- (ومُنعَ الفرضُ): فيها أو في الحجر (و) إن وقع ولو عمداً (أعاده بوقت): ضرورى وهو في الظهرين للاصفرار، وقيل يعيد العامد أبداً (وبطلَ): الفرض (على ظهرها): ويعاد أبداً لأن الواجب استقبال البناء (كالمؤكد): فلا يكفى استقبال المواء لجهة السهاء، وعلى هذا فلا يجوز النفل أيضاً، وقيل لا بأس به وفيه نظر.
- (و) جاز (لمسافر سفر قَصْر) لا أقل (تنفشُلُ وإنْ) تنفل (بوتسٍ) فأولى غيره (صوْب): أى جهة (سفره إذ ركب دابة) (١٠): على ظهرها بل . (وإن بمحسمل):

قوله: [وركعتي الطواف]: أي غير الواجب كما قيده في المجموع.

قوله : [وما مشى عليه الشيخ] إلخ : أى لأنه صرح بالجواز .

قوله : [وقيل بعيد العامد] إلخ : ولكن الراجح الأولى .

قوله: [و بطل الفرض على ظهرها] : أى ولو كان بين يديه بعض المها .

قوله : [كالمؤكد] : أي على الراجح .

قوله: [وقيل لابأس به]: الحاصل أن فى غير الفرض ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً ، الجواز إن كان غير مؤكد ، المنع مطلقاً قال فى الحاشية وهذا الأخير أظهر الأقوال.

● تنبيه: سكت المصنف عن حكم الصلاة تحت الكعبة فى حفرة مثلا. والحكم البطلان مطلقاً فرضاً أو نفلا لأن ما تحت المسجد لا يعطى حكمه بحال ، ألا ترى أنه يجوز للجنب الدخول تحته ولا يجوز له الطيران فوقه ؟ كذا قرر شيخنا (اه. من حاشية الأصل).

⁽١) روى الإمام البخارى عن جابرةال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على واحلته حيث توجهت . فإذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة » . وخرج الشوكانى عن أحمد والرملى بباب صلاة الفرض على الراحلة لعذر . وقال أخرجه أيضا النسائى والدارقطى وقال الرملى حديث غريب وضعفه البهنى . وأخرج عن عامر بن ربيعة فى النافلة نحو حديث جابر وقال متفق عليه وقال فى الباب عن جابر عند البخارى وأبي داود والترملى وصححه وعن أنس عند الشيخين وعن أبي معيد عند أحمد وعن سعد عند الشيخين وعن

بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه من محفة وشقدف ونحوهما بما يجلس فيه ويصلى متربعاً ؛ فلجواز التنفل صوب السفر شروط : أن يكون السفر سفر قصر ، وأن يكون راكباً لاماشياً ولا جالساً ، وأن يكون راكب دابة من حمار أو بغل أو فرس أو بعير لاسفينة أو رجل ، وأن يكون ركوبه لها على المعتاد لامقلوباً أو جاحلا رجليه معاً لجنب واحد. وأخذ من قوله سفر قصر أنه لابد أن يكون مأذوناً فيد شرعاً فخرج العاصى بسفره .

وأشار لكيفية صلاة النفل في سفر القصر على الدابة بقوله:

(يُـوَى أَ) : بعد أن يركع (يسجُوده للأرْضِ) : ولا يسجد على قر بوس السرج ولا على القتب . ويحسر عمامته كما قال اللخمى . ولا يشترط طهارة الأرض ، وهذا إذا لم يمكنه السجود على نحو سطح ومحفة . وإلا صلى متر بعاً بركوع وسجود .

قوله : [شروط] : أي خسة .

قوله : [أو رجل] : أي للسنة

قوله: [لا مقلوباً] إلخ: أى إلا أن يوافق القبلة الأصلية كما يؤخذ مما يأتى .

قوله: [وأخذ من قوله سفر قصر] إلخ: أى فيؤخذ منه قيدان أن يكون أربعة برد (١) لا أقل: وأن لايكون سفر معصية ، ووجه أخذ هذا الثانى أن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً .

قوله: [ولا يشترط طهارة الأرض]: وتقدم الفرق ببن وجوب حسر العمامة ، وعدم اشتراط طهارة الأرض بقوة الركن على الشرط والاختلاف في هذا الشرط.

قوله : [و إلا صلى متربعاً] : ولذلك قالوا : تجوز الصلاة فرضاً ونفلا على المدابة بالركوع والسجود إذا أمكنه ذلك ، وكان مستقبلا للقبلة كذا ذكره سند فى الطراز ، وقال سحنون : لا يجزئ إيقاع الصلاة على الدابة قائماً وراكماً وساجداً لدخوله على الفور ، وما قاله سند هو الراجع كذا قرر شيخنا . (اه. من حاشية الأصل) .

⁽۱) جمع برید وهی مسافة.

فإن انحرف لغيرجهة سفره عامداً بلا ضرورة بطل نفله إلا لجهة القبلة لأنها الأصل . وجاز له وهو يصلى عليها أن يعمل ما لابد له منه من ركض دابة ومسك عنانها وسوقها بسوط ونحوه ، لا بكلام .

ثم صرح ببعض مفهوم دابة وهو السفينة لما فيه من الحلاف والتفصيل بقوله:

(لا) إن ركب (ستفينة) فلا يصلى فيها صوب سفره ولا بالإيماء،
بل لجهة القبلة بركوع وسجود لتيسر التوجه للقبلة (١) والركوع والسجود فيها
بخلاف الدابة، وحينئذ (فيستقبيل) القبلة (ودار مرّحها) أى مع دو رانها إلى جهة القبلة
إذا دارت لغيرها (إن أمكرن) الدوران معها، فإن لم يمكن لضيق ونحوه صلى حيث

قوله: [بلا ضرورة]: أى فإن كان انحرافه لضرورة كظنه أنها طريقه أو غلبته الدابة فلا شيء عليه ، ولو وصل لمحل إقامته وهو في الصلاة نزل عنها إلا أن يكون الباقي يسيراً كالتشهد ، وإلا فلا ينزل: عنها . وإذا نزل عنها أتم بالأرض مستقبلا راكعاً وساجداً لا بالإيماء إلا على قول من يجوز الإيماء في النفل للصحيح غير المسافر ، فيم عليها بالإيماء والمراد محل إقامته الذي يقطع حكم السفر وإن لم يكن منزله .

قوله: [لما فيه من الحلاف]: الحاصل أنه وقع خلاف في المذهب، هل يصلى بالركوع والسجود في السفينة لغير القبلة، أو لايصلى لغيرها أصلا؟ وهل يجوز أن يتنفل في السفينة إيماء للقبلة، أو لا يجوز ؟ المعول عليه ما قاله شارحنا من أنه لا يصلى بالإيماء ولا لغير القبلة لا في فرض ولا في نفل.

قوله: [فإن لم يمكن] إلخ: أى فيسقط عنه الاستقبال عند العجز بل السجود أيضاً لا فرق بين فرض ونفل.

⁽۱) جاء فى صحيح البخارى فى باب الصلاة على الحصير : «وصلى جابر وأبوسيد فى السفينةر قائمين . وقال الحسن تصلى قائمًا ما لم تشقى على أصحابك ، تدرر معها وإلا فقاعداً » قالى ابن حجم فى خبر جابر وأبي سعيد : وصله ابن أبي شيبة وقال : «وكان إمامنا يصلى بنا فى السفينة قائمًا وفصل خلفه قياما ولو شفنا لأرفينا » أى لأرسينا . وقال : « روينا أثر الحسن فى نسخة قتيبة من رواية النسائى عنه. وفيه : سألت الحسن وابن سيرين وعامر يعنى الشعبي فى السفينة فكلهم يقول : وفى إن قدر على الحروج فليخرج ، غير الحسن فإنه قال : إن لم يؤذ أصحابه أى فليصل . . وفى تاريخ البخارى من طريق هشام قال : سمعت الحسن يقول : در فى السفينة كما تدور إذا صليت ». وعند أب حنيفة تجوز الصلاة فى السفينة قاعدا مع جواز القيام .

توجهت به، ولا فرق في هذا بين نفل وفرض (لافرض ٌ) أي لا يجوز ولايصح فرض على ظهر الدابة (وإن مستقبلاً) للقبلة .

● إلا في فروع أربعة .

أشار لأولها بقوله: (إلا لالتحام) فى قتال عدو كافر أو غيره من كل قتال جائز لا يمكن النزول فيه عن الدابة . فيصلى الفرض على ظهرها إيماء للقبلة إن أمكن .

و إلى ثانيها بقوله: (أو خَوَف) من كرسبع) أو لص إن نزل عن دابته (فلها) أى فيصلى الفرض على ظهرها إيماء للقبلة (إن أمْكَن) وإلا صلى لغيرها، (وإن أمرن) أى حصل له أمان بعد صلاته (أعاد الخائف): من كسبع (بوقت) دون الملتحم .

وأُشَـــار لثالثها بقـــوله : (وإلا) راكبـــاً (لخضخاض) أى فيه

قوله: [ولايصح فرض] إلخ: محل البطلان إذا كان يصلي على الدابة بالإيماء أو ركوع وسجود من جلوس وهو يقدر على القيام. وأما لو صلى على الدابة قائماً بركوع وسجود مستقبلا للقبلة أو عاجزاً عن القيام كانت صحيحة على المعتمد، كما تقدم عن سند، وكما يأتى في مسألة المريض.

قوله: [من كل قتال جائز]: أى لأجل الدفع عن نفس أو مال أو حريم. قوله: [إن أمكن] إلخ: قال عبد الحق: الحائف من سباع ونحوها على ثلاثة أوجه: موقن بانكشاف الحوف قبل خروج الوقت، ويائس من انكشافه قبل مضى الوقت، وراج انكشافه قبل خروجه ؛ فالأول يؤخر الصلاة على الدابة لآخر الوقت المختار والثانى يصلى عليها أوله. والثالث يؤخر الصلاة عليها لوسطه.

قوله: [بوقت]: وهو كما تقدم للاصفار في الظهرين وللفجر في العشاءين وللطلوع في الصبح.

قوله: [دون الملتحم]: أى وأما الملتحم فلا إعادة عليه ولو تبين عدم مايخاف منه ، والفرق بين الخائف من كسبع والملتحم ورود النص فيه وغيره مقيس عليه ه قوله: [و إلا راكباً لخضخاض]: لافرق بين كونه مسافراً أو حاضراً ،

(لا يطيقُ الترولُ به ِ) : أَي فيه .

 وخاف خُروج الوقت) الاختيارى فأولى الضرورى فيصلى الفرض على الدابة إيماء وهذا القيد زدناه عليه ، فإن لم يخف خروجه أخر لآخر الاختيارى .

وأشار لرابعها بقوله : ﴿ وَ إِلا ۚ لَمْنِ ﴾ بالراكب لا يطيق النزول معه .

• (و) الحال أنه (يؤديها عليها): أى على الدابة (كالأرض) أى كما يؤديها على الأرض بالإيماء فيجوز له أن يؤديها على دابته إيماء القبلة بعد أن توقف به، فإذا كان يؤديها بالأرض بأكمل مما على ظهر الدابة وجب تأديها بالأرض (واللّذى ينْبَغى ف هذا) الفرع الأخير (الأرض) أى تأديها بالأرض يحتمل وجوباً ويحتمل ندباً قال فيها لا يعجبني تأديها على الدابة فقال اللخمى أى يكره ، وقال ابن رشد أى يمنع فقول الشيخ وفيها كراهة الأخير معترض ، والله أعلم .

قوله: [لا يطيق النزول به]: أى أو خشى تلطخ ثيابه كما نقله الحطاب عن ابن ناجى .

قوله: [وقال ابن رشد أى يمنع]: ورجحه بعضهم. لكن تأول المدونة ابن ناجى يتأويل آخر ، فقال : معنى قولها لا يعجبنى إذا صلى حيثًا توجهت به اللبابة ، وأما لو وقفت له واستقبل بها القبلة لجاز . وهو وفاق قاله ابن يونس . (اه . من حاشية الأصل نقلا عن بن) .

فصل : فى فرائض الصلاة وسننها ومندو باتها ومكروهاتها ومبطلاتها

- (فصل "): فى بيان فرائض الصلاة؛ أى أركانها التى تتركب هى منها ، وما يتعلق بها من الأحكام.
 - (فرائض الصلاة) أربع عشرة فريضة أولها :
- . (نيبها) : أى الصلاة المخصوصة . فلا بد من قصد تعييبها من ظهر أو عصر . وإنما يجب التعيين في الفرائض والسن كالرتر والعيد وكذا الفجر ، دون

فصل:

لما أبى الكلام على شروط الصلاة الحارجة عن ماهيها ، شرع فى الكلام على فرائضها المعبر علها بالأركان الداخلة فى ماهيها متبعاً ذلك بذكر سنها ومندوباتها وما يتعلق بذلك ، فقال : [فرائض الصلاة] إلَخ : وإضافة فرائض للصلاة من إضافة الجزء للكل ، لأن الفرائض بعض الصلاة ؛ لأن الصلاة هيئة عجتمعة من فرائض وغيرها . والمراد : الصلاة ولو تفلا ، ويصرف كل فرض إلى ما يليق به فإن القيام فى الفاتحة ولتكبيرة الإحرام واجب فى الفرض دون النفل .

قوله: [وما يتعلق بها من الأحكام]: أى من سنن وفضائل ومكروهات ومبطلات.

قوله : [أربع عشرة] : أى وفاقاً وخلافاً ؛ أى لأن الطمأنينة والاعتدال وقع فيهما خلاف .

قوله: [وإنما بجب التعيين] الخ: ف (ح) عن ابن رشد أن التعيين لها يتضمن الوجوب والآداء والقربة ، فهو يغيى عن الثلاثة لكن استحضار الأمور الأربعة أكمل . ولا يشترط في التعيين نية اليوم . وما يأتي في القوائت من أنه إذا علمها دون يومها صلاها ناوياً له فلكون سلطان وقها فات ، فاحتيج في تعيينها للاحظة اليوم . وأما الوقت الحال فلا يقبل الاشتراك . ولا يكفي في الفرائض نية

غيرها من النوافل؛ كالضحى والرواتب واللهجد فيكفى فيه نية مطلق نفل ، وينصرف المضحى إن كان قبل الزوال وهكذا . والنية : قصد الشيء . ومحلها القلب .

(وجازَ التلفُّظ بها): والأولى تركه في صلاة أو غيرها وهي فرض في كل عبادة.

مطلق الفرض ولا فى السُّنة نية مطلق السُّنة ، فإن أراد صلاة الظهر وقال: نويت صلاة الفرض ، ولم يلاحظ أنه الظهر كانت باطلة . وكذا يقال فى السُّنة . ويستثنى من قولم لابد فى الفرائض من التعيين نية الجمعة عن الظهر ، فإنها تجزى على المشهور بخلاف العكس .

والحاصل أن من ظن أن الظهر جمعة فنواها أو ظن أن الجمعة ظهر فنواه فيه ثلاثة أقوال: البطلان فيهما، والصحة فيهما، والمشهور التفصيل: إن نوى الجمعة فتبين الظهر أجزأ دون العكس ووجهوه بأن شروط الجمعة أكثر من شروط الظهر، ونية الأخص تستازم نية الأعم بخلاف العكس، ولا يخلو عن تسمح فإن الجمعة ركعتان والظهر أربع، فلا خصوص ولاعموم بينهما فتأمل.

• تبيهان: الأولى: قال خليل: وبجاز له دخول على ما أحرم به الإمام. قال الأصل في شرحه ذلك محمول على صورتين فقط على التحقيق ؛ الأولى أن يجد المأموم إماماً ولم يدر أهو في الحمعة أو في صلاة الظهر فينوى ما أحرم به الإمام فيجزيه ما تبين منهما. الثانية أن يجد إماماً ولم يدر أهو مسافر أم مقيم فأحرم بما أحرم به الإمام، فيجزيه ما تبين من سفوية أو حضرية ، لكن إن كان المأموم مقيماً فإنه يتم بعد سلام إمامه المسافر، ويلزمه إن كان مسافراً متابعة إمامه المقيم.

الثانى: تبطل الصلاة بسبق النية إن كثر ، وإلا فخلاف. فالبطلان بناء على اشتراط المقارنة وعدمه بناء على حدم الاشتراط ، قال فى المجموع وسبقها بيسير مغتفر على المحتار .

قوله: [والأولى تركه]: يستثنى الموسوس فيستحب له التلفظ لميذهب عنه اللبس كما فى المواق، وما قاله الشارح هو الذى حل به بهرام كلام حليل تبعاً لأنى الحسن والتوضيح. وقيل إن التلفظ وعدمه على حد سواء.

 تنبيه: إن خالف لفظه نيته فالعبرة بالنية إن وقع ذلك سهواً وأما عمداً فتلاعب تبطل صلاته. (وعزُوبُها): أى ذهابها من القلب بعد استحضارها عند تكبيرة الإحرام، (مغتفرٌ) غير مبطل لها ولو بتفكر في أمر دنيوي بخلاف رفضها فمبطل .

(كعد م نيّة الأداء) إن كانتأداء: (أو) عدم نية (القضاء) إن كانتقضاء، فإنه مغتفر إذ لايشترط لصحتها نية أداء أو قضاء وإن كان الأولى ملاحظة ذلك (أو) عدم نية (عد د الرّكعات) فإنه مغتفر، إذ لايشترط أن يلاحظ أربع ركعات مثلا ، فالظهر في وقته مثلا يتضمن أنه أربع ركعات وأنه أداء ، وخارج وقته يتضمن أنه قضاء ، بل إذا كان غافلا عن الأداء مثلا أو جاهلا بوصفها بذلك فهي صحيحة .

و) ثانيها: (تكبيرة الإحرام)

قوله : [في أمر دنيوي] : أي لافرق بين كون الشاغل عن استصحابها تفكره بدنيوي أو أخروي ، متقدماً عن الصلاة أو طارئاً عليها .

قوله : [فمبطل] : أى إن وقع فى الأثناء اتفاقاً . وعلى أحد مرجحين : إن وقع بعد الفراغ . وتقدم الكلام فى ذلك .

قوله: [كعدم نية الأداء] إلى : وناب أحدهما عن الآخر إن اتحدا ولم يتعمد . وأما لو لم يتحدا فلا، كمن صلى الظهر أياماً قبل وقته فلا يكون ظهر يوم قضاء عما قبله وبعده أجزأ ، ولو ظنه أداء . وصيام أسبر رمضان سنين فى شعبان كالأول ، وفى شوال كالثاني . (اه . من المجموع) .

قوله: [الإحرام]: أصل الإحرام الدخول في حرمات الصلاة ، ثم نقل لفظ الإحرام النية أو لمجموع النية والتكبير ، لأن المصلى يدخل بهما في حرمات الصلاة . وإضافة التكبير للإحرام إما من إضافة الجزء للكل – إن قلنا إن الإحرام عبارة عن النية والتكبير – أو من إضافة الشيء إلى مصاحبه إن قلنا إنه النية فقط . قال شيخنا في حاشية مجموعه: المناسب لحديث: «تحريمها التكبير» أن الإضافة بيانية فإذا كبر فتكبيره إحرام أي دخول في حرمات الصلاة فيحرم عليه كل مانافاها . (۱ه) .

● تنبيه: الصلاة مركبة من أقوال وأفعال فجميع أقوالها ليست بفرائض إلا ثلاثة: تكبيرة الإحرام، والفاتحة، والسلام. وجميع أفعالها فرائض إلاثلاثة: رفع المدين عند تكبيرة الإحرام والجلوس للتشهد والتيامن بالسلام. (اه من الأصل). بلغة الساك أل

على كل مصل ولو مأموماً ، فلا يتحملها الإمام عنه فرضاً أو نفلا ، (وإنما أيجزئ : الله أكبر) بلا فصل بين المبتدأ والحبر بكامة أخرى ولابسكوت طويل ، ولا يجزئ مرادفها بعربية ولاعجمية ، فإن عجز عن النطق بها سقطت ككل فرض ، وإن قدر على الإتيان ببعضها أتى به إن كان له معنى وإلا فلا . ولايضر إبدال الهمزة من أكبر واواً لمن لغته ذلك .

قوله: [على كل مصل] إلخ: فلو صلى وحده أو كان مأموماً ثم شك فى تكبيرة الإحرام ، فإن كان شكه قبل أن يركع كبرها بغير سلام ثم استأنف القراءة ، وإن كان بعد أن ركع ، فقال ابن القاسم: يقطع ويبتدئ ، وإذا تذكر يعد شكه أنه كان أحرم ، جرى على من شك فى صلاته ثم بان الطهر. وإن كان الشاك إماماً فقال سحنون: يمضى فى صلاته ، وإذا سلم سألم ، فإن قالوا ، أحرمت رجع لقولم وإن شكوا أعاد جميعهم. (اه. من الحاشية).

قوله: [فلا يتحملها الإمام] إلخ: أى لأن الأصل في الفرائض عدم الحمل جاءت السنة بحمل الفاتحة وبتي ما عداها على الأصل.

قوله : [وإنما يجزئ الله أكبر] : لما كان معنى التكبير التعظيم، فيتوهم إجزاء كل ما دل على ذلك ، بيتن انحصار المجزئ منه بقوله إنما يجزئ إلخ .

قوله: [بلا فصل] إلخ: قال فى الأصل ولا يضر زيادة واو قبل أكبر . (اه.) وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله: الظاهر أنه مضر إذ لا يعطف الخبر على المبتدأ على أن اللفظ متعبد به . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [سقطت] إلخ : فلو أتى بمرادفها لم تبطل فيما يظهر .

قوله: [إن كان له معنى]: أى لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله _ كلفظ الحلالة _ أو على صفة من صفاته مثل : بر بمعنى محسن : وأما إن دل على معنى يبطل الصلاة فإنه لا ينطق به مثل : كبر أو كر ، أو كان لا معنى له أصلا كالحروف المفردة . وهذه طريقة الأجهورى ، وقال الشيخ سالم : إذا لم يقدر إلا على البعض فلا يأتى به وأطلق .

قوله : [لمن لغته ذلك] : أي كالعوام ولابد فيها من المد الطبيعي وهو

. (و) ثالثها: (القيام ُ لها فى الفرض): فلا يجزئ فيه من جلوس ولا فى حالة انحناء، بل حتى يستقل قائماً. وقولنا: [فى الفرض] زدناه لإخراج النفل لجواز صلاته من جلوس. لكن لوكبر فيه جالساً وقام فأتمه من قيام هل يجزى وهو الظاهر لأته يجوز فيه صلاة ركعة من قيام ، وأخرى من جلوس .

واستثنى من مقدر تقديره: من كل مصل ، قوله (إلا لمسبوق) وجد الإمام راكعاً و (كبار مُنحطاً) أى حال انحطاطه للركوع وأدرك الركعة ، بأن وضع يديه على ركبتيه قبل استقلال الإمام قائماً ، فالصلاة صحيحة وسواء إبتدأها من قيام وأتمها حال الانحطاط أو يعده بلا فصل طويل ، أو ابتدأها حال الانحطاط كذلك وهذا إذا نوى بها الإحرام أو هو والركوع أو لم يلاحظ شيئاً منهما ، أما إذا نوى به تكبيرة الركوع فقط ، فلا يجزئ كما سيأتى .

حركتان ، فإن زاد فقالت الشافعية : يغتفر أقصى ما قيل به عند القراء ، ولو على شذوذ وهو أربع عشرة حركة . وكذلك لايضر إشباع الباء وتضعيف الراء ، وأما نية أكثيار : جمع ، كبر وهو الطبل الكبير ، فكفر وليحدر من مد همزة الحلالة فيصير كالمستفهم ، وأما زيادة واو في ابتداء التكبير فتوهم القسم والعطف على محذوف فالظاهر البطلان .

قوله: [بل حتى يستقل قائماً]: أى فلو أتى بها قائماً مستنداً لعماد – بحيث لو أزيل العماد لِسقط – فلا تجزى .

قوله: [إلا لمسبوق] إلخ: حاصل صور المسبوق المأخوذة من المصنف والشارح منطوقاً ومفهوماً اثنتان وثلاثون صورة مها اثنتا عشرة — الصلاة صيحة ، وعشر ون الصلاة فيها باطلة. وهي أن تقول: إذا وجد الإمام راكعاً، إما أن يبتدئها من قيام ويتمها حال الانحطاط ، أو بعده . أو يبتدئها في حال الانحطاط ويتمها حاله أو بعده . فهذه أربع صور . وفي كل مها : إما أن ينوى بها الإحرام ، أوهو والركوع ، أولم يلاحظ شيئاً ، أو الركوع فقط فهذه ستة عشر . وفي كل : إما أن يحصل فصل فصل قالا فهذه اثنتان وثلاثون . إن حصل فصل فالصلاة باطلة في ست عشرة ، وفي بالتكبير الركوع فقط فباطلة أيضاً في أربعة . يبقى اثنتا عشرة صحيحة .

وإنما الكلام فى الركعة المدركة هل يعتدبها أو لا ؟أشار لذلك بقوله: (وفى الاعتداد بالركعة) المدركة مع الإمام (إن ابتدأها): أى التكبيرة حال كونه (قائماً) وأتمها حال انحطاطه أو بعده بلا فصل وعدم الاعتداد بها (ترقويلان). وأما لو ابتدأ التكبيرة حال انحطاطه لم يعتد بها اتفاقاً كما لو شائ فى إدراكها، وانظر ما وجهه وما وجه التأويل الثانى مع أنه أدرك الركعة والصلاة صيحة، وقد اغتفر للمسبوق تكبيره فى هذه الحالة وكون الانحطاط مما يؤثر فى الركعة دون الصلاة مما لا وجه له، والله أعلم بحقيقة الحال.

قوله: [وفي الاعتداد] إلخ: أي فحل التأويلين في ست صور من اثنتي عشرة ، وعدم الاعتداد بالركعة اتفاقاً في الست الباقية ويضم لتلك الست مالو شك في إدراكها ، سواء ابتدأها من قيام وأتمها حال القيام أو حال الانحطاط أو بعده أو ابتدأها من الانحطاط أو بعده وأتمها حال الانحطاط أو بعده ، ولم يحصل فصل ، فهذه خس سواء نوى الإحرام فقط ، أو الإحرام والركوع أو لم يلاحظ شيئاً. فقد دخل تحت الشك خس عشرة صورة فجملة الصور التي تلغى فيها الركعة اتفاقاً إحدى وعشرون صورة .

قوله: [وانظر ما وجهه] إلخ: قال في حاشية الأصل: وإنما صحت الصلاة مع عدم الاعتداد بالركعة التي وقع فيها الإحرام، إما اتفاقاً أو على أحد التأويلين. مع أن عدم الاعتداد بها إنما هو للخلل الواقع في الإحرام. فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في إحرامها بترك القيام له، لأن الإحرام من أركان الصلاة لامن أركان الركعة، لأنه لما حصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة التالية فتكون أول صلاته، والشرط قكأن الإحرام حصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون أول صلاته، والشرط الذي هو القيام معارن المشروط وهو التكبير حكماً. وهذا بخلاف الركعة التي أحرم في ركوعها، فإن الشرط لم يقارن فيها المشروط لاحقيقة ولاحكماً لعدم وجوده كذا قال المازري. قال المساوى: ولا يخيى ما فيه من البعد وقد يقال إنما حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقول: إن القيام لتكبيرة الإحرام غير حكموا بصحة الصلاة مراعاة لقول من يقول: إن القيام لتكبيرة الإحرام غير فرض بالنسبة المسبوق وعدم الاعتداد بالركعة إنما جاء للخلل في ركوعها حيث أدمج الفرضين الثاني في الأول قبل أن يفرغ منه ، لأنه شرع في الثاني قبل تمام

و (و) رابعها: (فاتحة): أى قراءتها (بحركة لسان) وإن لم يسمع (لإمام، وفذ) أى منفرد للمأموم للإمام بحملها عنه دون سائر الفرائض، (فيجبُ على المكلف (تعلَّمها): أى الفاتحة ليؤدى صلاته بها (إن أمكن) التعلم بأن قبله، ووجد معلماً ولو بأجرة أوفى أزمنة طويلة، (وإلا) يمكن التعلم للحرس ونحوه، أولم يجد معلماً أو ضاق الوقت (ائم) وجوباً (بمن يحسيها إن وجده)،

التكبير ، وعلى هذا فالقيام للتكبير إنما وجب لأجل أن يصح له الركوع فتدرك الركعة . (اه . بن) .

قوله : آئى قراءتها] : إنما قدر ذلك لأنه لاتكليف إلا بفعل .

قوله : [بحركة لسان] : احترز به عما إذا أجراها على قلبه فإنه لا يكفي .

قوله: [وإن لم يسمع نفسه]: ولكن الأولى مراعاة الحلاف، فإن الشافعى يوجب إساع النفس. وفي الحرشي نقلا عن الأجهورى: أنه يجب قراءتها ملحونة بناء على أن اللحن لا يبطل الصلاة. قال في الحاشية: وهو استظهار بعيد، إذ القراءة الملحونة لا تعد قراءة، فصاحبها ينزل منزلة العاجز. وينبغي أن يقال: إذا كان يلحن في بعض دون بعض فإنه يقرأ ما لا يلحن فيه، ويترك ما يلحن فيه. وهذا إذا كان ما يلحن فيه متوالياً وإلا فالأظهر أن يترك الكل.

قوله : [لإمام وفذ] : أى سواء كانت الصلاة فريضة أو نافلة ، جهرية أو سرية .

قوله : [لا مأموم] : أى خلافاً لابن العربى القائل بلزومها للمأموم فى السيرية . والمعتمد عدم لزومها وإنما تستحب قراءتها له فقط .

قوله : [دون سائر الفرائض] : أى فلا يحمل الإمام شيئاً منها فعلية أو قولية .

قوله -: [إن أمكن] إلخ : فإن فرط فى التعلم مع إمكانه قضى من الصلوات بعد تعلُّمها ماصلاه فذاً فى الأزمنة التي فرط فيها .

قوله : [لخرس] : ظاهره أن الخرس يوجب الاثنّام . لكن قال في المجموع فيجب تعلمها إن أمكن ، وإلا اثنّم وجوباً غير الأخرس .

وتبطل إن تركه (و إلا ") يجده صلى فذاً .

(نُد ب) له (فصْلٌ بين تكبيره) للإحرام (وركُوعيه) بسكوت أو ذكر وهو أولى ، ونكَّر [فصل "] ليشمل القليل والكثير ، ولايجب عليه أن يأتى بذكر بدلها فإن لم يقدر على التكبير لخرس دخل بالنية وسقط عنه . ثم إن الفاتحة

قوله : [وتبطل إن تركه] : أى لتركه واجباً وهو قراءة الفاتحة لكونه لا يتوصل لها إلا بالإمام ، فإذا تركه ترك الواجب مع الإمكان .

قوله: [صلى فذاً]: أى فلو عجز عن التعلم والاثبام وشرع فى الصلاة منفرداً فطرأ عليه قارئ ، أو طرأ عليه العلم بها لم يقطع ويتمها كعاجز عن القيام قدر عليه فى أثنائها.

قوله: [وهو أولى]: أى لما فيه من مراعاة من يقول بوجوب البدل ، فإن لم يفصل وركع أجزأه. فالحاصل أن الفصل مندوب وكونه بذكر مندوب آخر وكونه بشيء من القرآن أولى من غير من الأذكار.

قوله : [ليشمل القليل والكثير] : أى خلافاً لابن مسلمة المقيد له بكونه يقف قدر الفاتحة وسورة معها .

قوله : [ولایجَب علیه] إلخ : أى كما هو قول القاضى عبد الوهاب خلافاً لمحمد بن سحنون .

قوله: [فإن لم يقدر على التكبير] إلخ: هذا مبنى على ما مشى عليه شارحنا من أن الأخرس بجب عليه الاثبام ، كالذى لايقبل التعلم . فاستشعر سؤال سائل يقول: له ما يصنع في تكبيرة الإحرام؟ فأجاب بما ذكر .

قوله: [ثم إن الفاتحة] النح: اعلم أنه وقع فى المنهب خلاف فى وجوب الفاتحة فى الصلاة وعدم وجوبها فيها. فقيل: لانجب فى شىء من الركعات بل هى سنة فى كل ركعة ، لحمل الإمام لها وهو لايحمل فرضاً ، وبه قال ابن شبلون ورواه الواقدى عن مالك ، وقيل إنها تجب عليه .

واختلف فى مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال أربعة : فقيل فى كل الركعة وهو الراجح ، وقيل فى الجل وسنة فى الأقل . وقيل واجبة فى ركعة وسنة فى الباقى . وقيل فى النصف اقتصر الشارح على القولين المشهورين ، لأن القول

تجب فى كل على المشهور ، وقيل تجب فى الجل فى الرباعية تجب فى ثلاثة ، وفى الثلاثية فى ركعتين ، وتسن فى ركعة لكن لاكسائر السنن لاتفاق القولين على أن تركها عمداً أو بعضها مبطل .

(فإن سها عنها أوعن بمعضها في ركعة) : أى تركها أو بعضها سهواً ولو أقل من آية ولم يمكن التدارك بأن ركع ، (سجد) سجود السهو لذلك قبل سلامه ولو على القول بوجوبها في كل ركعة مراعاة لمن يقول بوجوبها في الجل ، ولا إعادة عليه ، فإن أمكن التدارك بأن تذكر قبل ركوعه وجب عليه وإلا بطلت (كركعتين)، أى كما لو تركها سهواً في ركعتين أو في ركعة من ثنائية ، فإنه يتمادى ولايقطع وسجد للسهو قبل السلام (وأعاد َ هما) أى احتياطاً

بوجوبها فى كل ركعة قول مالك فى المدونة ، وشهره ابن بشير وابن الحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر . والقول بوجوبها فى الجلل رجع إليه مالك وشهره ابن عسكر فى الإرشاد ، وقال القرافى هو ظاهر المذهب .

قوله: [وقيل تجب في الجل]: أي فيا لها جل فيتفق القولان على وجوبها في جميع الثنائية، وإنما اختلاف القولين في الرباعية والثلاثية.

قوله: [على أن تركها عمداً] إلخ: أى ولو فى ركعة ولم يراع خلاف اللخمى لضعفه ، فإنه قال: لاتبطل إذا تركها فى ركعة ويسجد قبل السلام وهو ضعيف . إذ المعتمد أنه لاسجود للعمد ، وإنما انفق القولان لكونها سنة شهرت فرضيتها .

قوله : [فإن سها عنها] إلخ : هذا مرتب على كل من القولين السابقين .

قوله : [بأن ركع] : أى فالتدارك يفوت بمجرد الانحناء لما يلزم عليه من رجوع من فرض متفق عليه وهو الركوع إلى ما اختلف فيه بالسنية .

قوله : [قبل سلامه] : أي ولايأتي بركعة بدل ركعة النقص .

قوله: [ولا إعادة عليه]: هو قول في المسألة. ولكن ظاهر المذهب أنه إذا ترك الفاتحة كلا أو بعضاً، سهواً من الأقل كركعة من الرباعية أو الثلاثية - فإنه يسجد قبل السلام ثم يعيد تلك الصلاة احتياطاً، وهو الذي اختاره في الرسالة وهو المشهور فيمن تركها من الجل أو النصف. فتحصّل أن من ترك الفاتحة سهواً إما

أبدأ على المشهور .

(و) إن تركها أو بعضها (عمداً) ولو فى ركعة (بطلت) صلاته (كأن لم يسجُد) : أى كما تبطل إذا لم يسجد لسهوه فيما إذا تركها أو بعضها سهواً حتى طال الزمن .

• (و) خامسها : (قيامٌ لها) أى للفاتحة (بَـفَرْضِ): فإن جلسأو انحنى حال قراءتها بطلت . وكذا لو استند إلى شيء بحيث لو أزيلً ما استند إليه سقط .

أن يتركها من الأقل أو النصف أو الجل ، فالمشهور في ذلك كله أنه يتمادى حيث فاته التدارك بالركوع من ركعتها ، ويسجد قبل السلام ويعيد أبداً وجوباً كما قال (ر) رداً على الأجهورى والتنائى من قولهما : إن الإعادة في الوقت كما . يؤخذ من المجموع وحاشيته .

قوله : [أبداً] : أي وجوباً كما علمت .

قوله : [بطلت ضلاته] : أى ولو على القول بالسنية لما علمت من أنها ليست كسائر السنن .

قوله: [حتى طال الزمن]: أى بالعرف أو الحروج من المسجد. وإنما بطلت بترك السجود لها لما سيأتى أن من مبطلات الصلاة ترك السجود القبلى المترتب عن ثلاث سنن فما هنا أولى .

قوله: [قيام لها]: أى لأجلها فى حق إمام وفلا ، فليس بفرض مستقل على المعتمد . وعليه فلو عجز عها سقط القيام، فإن عجز عن القيام لبعضها يقدر على القيام للبعض الآخر، فهل يسقط عنه القيام لما يقدر عليه ويأتى بها كلها من جلوس ؟ أو يأتى بما يقدر عليه قائماً ويجلس فى غيره ؟ قولان، مشهورهما الثانى. وأما المأموم فلا يجب عليه القيام لها ، فلو استند حال قراءتها لعماد بحيث لو أزيل لسقط صحت صلاته .

والحاصل أنه لما جاز له ترك القراءة خلف الإمام ، جاز له ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه ، وإن بطلت عليه صلاته بجلوسه حال قراءتها ، ثم قيامه للركوع لكثير الفعل لالمخالفته للإمام ، كما قيل لصحة اقتداء الجالس بالقائم . (اه . من حاشية الأصل) .

• (و) سادسها: (ركوع من قيام) في الفرض أو النفل الذي صلاه من قيام، فلو جلس فركع لم تصح (تقرب واحتاه) تثنية راحة وهي الكف والجمع راح بلا تاء (فيه) أي في الركوع (من ركبتيه) لو وضعهما ؛ أي أن الركوع الواجب هو الانحناء بحيث لو وضع كفيه لكانتا على رأس الفخذين عما يلي الركبتين ، فيكون الرأس أرفع من العجيزة فيه ، وأما مجرد تطأطؤ الرأس فليس بركوع بل إيماء . وأما تسوية الظهر فندوب زائد على الوجوب ليمكين البدين من الركبتين كما يأتي .

(و) سابعها (رفع منه): أى من الركوع فإذا لم يرفع بطلت.

قوله: [ركوع من قيام]: أى فلا تتم حقيقة الركوع إلا بالانحطاط من قيام. أما فى الفرض فظاهر وأما فى النفل فلكونه ابتدأ تلك الركعة من قيام، فلو جلس وركع لكان متلاعباً.

قوله: [تقرب راحتاه]: هذا مبنى على أن وضع اليدين على الفخذين فى الركوع ليس بشرط، بل مستحب فقط وهو الذى فهمه سند وأبو الحسن من المدونة، خلافاً لما فهمه الباجى واللخمى من الوجوب:

قوله: [لتمكين اليدين]: أى فوضع اليدين مستحب والتمكين مستحب ثان ، ورأى مالك التحديد فى تفريق الأصابع وضمها بدعة ، فإن قصرتا لم يزد على تسوية ظهره. ولو قُطعت إحداهما وضع الأخرى على ركبتها - كما فى الطراز – لاعلى الركبتين معاً كما قاله بعضهم.

قوله: [فإذا لم يرفع بطلت] : أى إن كان عمداً أو جهلا كما يقع لكثير من العوام ، وأما سهواً فيرجع محد ودباً حي يصل لحالة الركوع ، ثم يرفع ويسجد بعد السلام . إلا المأموم فلا يسجد لحمل الإمام سهوه، فإن لم يرجع محدودباً ورجع قائماً أعاد صلاته كما قال ابن المواز ، وهذا إذا كان رجوعه عمداً ، فإن كان سهواً ألغى تلك الركعة، ويسجد بعد السلام (اه من حاشية الأصل) .

١١٤ باب الصلاة

(و) ثامنها: (سجود على أيسر جُزء) أى على أقل جزء تيسر (من جبهته)
 وهو ما فوق الحاجبين وبين الجيئين .

(ونُدبَ) السجود (على أنفيه) : وقيل يجب (وأعاد َ) الصلاة (لتر كه) : أي السجود على الأنف (بوقت) مراعاة لمن يقول بوجوبه .

(و) تاسعها : (جلوس بين السجدتين)

قوله: [سجود]: عرفه بعضهم بأنه مس الأرض أو ما اتصل بها من ثابت بالجبهة (اه). واحترز بقوله: أوما اتصل بها، من نحو السرير المعلق في حبل مثلا، وبقوله: من ثابت، عن الفراش المنفوش جداً، ودخل في الثابت السرير من خشب مثلا لامن شريط، نعم أجازه بعضهم للمريض. وظاهر قوله: أوما اتصل بها، وإن علا عن سطح ركبتيه فيشمل السجود على المفتاح والسبحة، ولو اتصلت به، والحفظة. ولكن الأكمل خلافه هذا هو الأظهر مما في (عب) وغيره، وهو ما ذكره ابن عرفة. وحده الشافعية بارتفاع الأسافل وانحدار الأعالى، قالوا: ولابد من التحامل وهو أن يلتي رأسه على ما سجد عليه حتى لا يعد حاملا لها، فلا يكنى الإمساس بمجرد الملاصقة. وليس معنى التحامل شد الجبهة على الأرض حتى يؤثر فيها كما يفعل الجهلة وسياهم في وجوههم من أثر السجود الحشوع والخضوع. (اه. بالمعنى من حاشية شيخنا على مجموعه).

قوله: [على أيسر جزء]: أى فلا يشترط إلصاق الجبهة بتمامها وإنما الصاقها كلها مندوب.

قوله: [وهو ما فوق الحاجبين] : أى فالجبهة هنا مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية أى مقدم الرأس ، فلو سجد على أحد الجبينين لم يكف .

قوله : [وأعاد الصلاة] إلخ : أى سواء كان النرك عمداً أو سهواً والمراد في الظهرين للاصفرار وفي غيرهما للطلوع خلافاً لمن قال الوقت الاختياري .

قوله: [جلوس بين السجدتين]: وهو معنى قول خليل: « ورفع منه ». قال المازرى: أما الفصل بين السجدتين فواجب اتفاقاً، لأن السجدة وإن طالت لايتصور أن تكون سجدتين فلابد من فصل السجدتين حتى يكونا اثنتين (اه.) ونحوه في

فإن تركه عمداً أو سهواً ولم يمكن تداركه وطال بطلت وسيأتى تفصيل ذلك.

(و) عاشرها : (سلام) وهو آخر أركامها كما أن النية أولها .

(و إنما يُسجزئ : السلامُ عليكم) بالعربية وتعريفه [بأل] ، وتقديمه على [عليكم] بلا فصل ، و إلا لم يصح فإن تركه أو أتى بمناف قبله بطلت .

التوضيح ، وهذا الاتفاق لايعارض قول ابن عرفة نقلا عن الباجى فى كون الجلسة بين السجدتين فرضاً أو سنة ، خلاف (اه .) لما فى التتائى من أن الحلاف فى الاعتدال لافى أصل الفصل بينهما وهو حسن . (اه . من حاشية الأصل نقلا عن البنانى) . قوله : [فإن تركه] الخ : هذا لا يخص الجلوس بين السجدتين بل فى كل

قوله: [فإن تركه] إلى : هذا لا يحص الجنوس بين السجديين بل ف كل الأركان.

قوله : [وتعريفه بأل] : أى وفى إجزاء أم بدلها لحمير - الذين يبدلوبها بها - قولان ،، والمعتمد عدم الإجزاء حيث أمكهم النطق بأل ، وأما إن أتى به منوناً فلا يجزى إن كان خالياً من أل ، وأما إن كان مقروناً بها فجزم بعضهم بالصحة ، وقال التنائى : ينبغى إجراؤه على اللحن فى القراءة فى الصلاة .

قوله: [وتقديمه] : أى فلابد من هذا اللفظ فلو أسقط الميم من أحد اللفظين لم يجزه فلابد من صيغة الجمع سواء كان المصلى إماماً أو مأموماً أو فلدًا ، إذ لا يخلو من جماعة من الملائكة مصاحبين له أقلهم الحفظة . ولا يضر زيادة : ورحمة الله وبركاته . وفي المجموع : الأولى تركها. وهذا كله في القادر ، وأما العاجز فيجب عليه الخروج بالنية قطعاً . وإن أتى بمرادفها بالعجمية فذكر الأجهورى أن الصلاة تبطل ، والذي استظهره بعض الأشياخ الصحة قياساً على الدعاء بالعجمية للقادر على العربية . قاله في الحاشية .

قوله: [بطلت]: كما لو قصد الحروج من الصلاة بالحدث أو بغيره من المنافيات كالأكل والشرب، قال الباجى: ووقع لابن القاسم من أحدث في آخر صلاته أجزأته، قاله ابن زرقون وهذا مردود نقلا ومعنى .

تنبيه: وقع خلاف: هل يشترط أن يجدد نية للخروج من الصلاة بالسلام
 لأجل أن يتميز عن جنسه ؟ كافتقار تكبيرة الإحرام إليها لتمييزها عن غيرها. فلوسلم
 من غير تجديد نية لم يجزه ؟ قال سند وهو ظاهر المذهب أو لايشترط ذلك وإنما

. (و) حادى عشرها: (جلوسٌ له) أى لسلامه فلا يصح من قيام ولا اضطجاع .

. (و) ثانى عشرها: (طمأنينة") وهي استقرار الأعضاء زمناً (١) ما ، في جميع أركانها.

. (و) ثالث عشرها (اعتدال") بعد ركوعه وسهجوده وحال سلامه وتكبيره

تندب فقط لانسحاب النية الأولى ، قال ابن الفاكهانى : وهو المشهور . وكلام ابن عرفة يفيد أنه المعتمد فلذلك سكت المصنف عن الاشتراط ..

قوله: [جلوس له]: أى لأجل إيقاع السلام ، فالحزء الأخير من الجلوس الذي يوقع فيه السلام هو الفرض ، وما قبله السنة فلا يلزم إيقاع فرض في سنة ، فلو رفع رأسه من السجود واعتدل جالسا وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاتته السنة.

قوله: [فلا يصح من قيام]: أى فلو أتى به فى حال القيام بطلت باتفاق ولايقاس على تكبيرة الإحرام للمسبوق ، لأن المسبوق محرص على الدخول فى العبادة ، فاغتفر له ترك القيام لها ، وأما المسلم فخارج عن العبادة فلا يعتفر له ترك الجلوس .

قوله: [طمأنينة]: اعلم أن القول بفرضيها صححه ابن الحاجب، والمشهور، من المذهب أنها سنة ولذا قال: زروق: من ترك الطمأنينة أعاد فى الوقت على المشهور، وقبل إنها فضيلة (اه من حاشية الأصل).

قوله: [اعتدال] إلخ: أى فبين الاعتدال والطمأنينة عموم وخصوص من وجه باعتبار التحقق، وإن تخالفا فى المفهوم فيوجدان معاً إذا نصب قامته فى القيام أو فى الجلوس، وبقى حتى استقرت أعضاؤه فى محالها زمناً ما. ويوجدالاعتدال

⁽١) روى الإمام البخارى فى باب « أمر النبى صلى الله عليه رسلم اللى لا يتم ركوعه بالإعادة » عن أبي هريرة : أن رجلا دخل المسجد فصلى ثم جاء فسلم على النبى صلى الله عليه وسلم فود النبي صلى الله عليه وسلم السلام فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل . فصلى ثم جاء فسلم فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل . فعلى » فعله . أخرجه عن هذا فصل فإنك لم تصل ؛ ثلاثا . فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمى » فعله . أخرجه عن هذا الطريق وغيره النبائي والترمذي وأبو داود وغيره م. وقال البخارى « في باب إذا لم يتم السجود » أن حذيفة رأى رجلا لايتم ركوعه ولاسجوده فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت قال : وأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم . وهذا الحديث يبين خطر عدم إتمام العملاة .

للإحرام ، ولا يكني الانحناء في ذلك .

• (و) رابع عشرها: (ترتيبها) أى الصلاة بأن يقدم النية على تكبيرة الإحرام ، وهي على الفاتحة ، وهي على الركوع ، وهو مع الرفع منه على السجود ، وهو على السلام .

• ولما فرغ من فرائضها شرع فى بيان (سنها) فقال:

(وسنتنها) : أى الصلاة أربعة عشر :

• أولها (قراءة أية): وإنمام السورة مندوب. ويقرم مقام الآية بعض آية طويلة له بال نحو : « الله لا إله إلا هو الحي القيوم » (بعثد الفاتحة) : لاقبلها فلا يكفى (ف) الركعة (الأولى والثانية) ، وإنما يسن ما زاد على أم القرآن فيهما إذا اتسع الوقت ، فإن ضاق بحيث يخشى خروجه بقراءتها لم تسن، بل يجب تركها لإدراكه . « (و) ثانيها: (قيام "لها): أي للآية الزائدة على الفاتحة . لأن حكم الظرف

فقط إذا نصب قامته في القيام أو في الجلوس ولم تستقر أعضاؤه وتوجد الطمأنينة فقط فيمن استقرت أعضاؤه في غير القيام والجلوس كالركوع والسجود.

قوله : [ولا يكني الانحناء في ذلك] : أي على مشهور المذهب ، وقول خليل: « والأكثر على نفيه » ضعيف كما في الشبرخيتي .

قوله: [ترتيبها] إلح: أى الفرائض فى أنفسها وأما ترتيب السن فى أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب لأنه لوقدم السورة على الفاتحة لم تبطل ويطلب بإعادة السورة على المشهور.

قوله : [قراءة آية] : أى سواء كانت طويلة أو قصيرة ك « مدهامتان » . قوله : [وإتمام السورة مندوب] : أى وأما قراءة سورتين أو سورة وبعض أخرى فكروه كما يأتى .

قوله: ٦ بعد الفاتحة ٦ : أي إن كان يحفظ الفاتحة وإلا قرأها .

قوله: [فلا يكنى] : أى لأن كونها بعد الفاتحة شرط للسنة فلو قدّمها فإنه يطالب بإعادتها بعدها حيث لم يركع، فإن ركع كان تاركاً لسنة السورة.

قوله: [قيام لها]: أى لأجلها ، فالقيام سنة لغيره لالنفسه ، وحينتذ فيركع إن عجز عن الآية إثر الفاتحة ولايةوم بقدرها . حكم المظروف فلو استند لشيء حال قراءتها بحيث لو أزيل لسقط لم تبطل، لا إن جلس فقرأها جالساً ، فتبطل لإخلاله بهيئة الصلاة خلافاً لما يوهمه قولهم القيام لها سنة.

- (و) ثالثها : (جهرٌ): ف الصبح والجمعة وأولى المغرب والعشاء .
- * (و) رابعها: (سرٌّ) فى الظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرتى العشاء، وهذا معنى قوله: (بمحلِّهما)، وهذه السنن الأربعة مخصوصة (بفرْض ٍ) فلا تسن فى النفل وهذا مما زدناه عليه .

(وتأكدًا): أى الجهر بمحله والسر (بالفاتحة) دون السورة بعدها كما يتبين لك ذلك في سجود السهو .

(وأقل مجهر الرّجل): الكافى فى السنة (إسماعُ من يكيه) فقط لو فرض أن بجانبه أحداً متوسط السمع ، (وجهرُ المرأة): الكافى لها بالإتيان بالسنة و يجب عليها إن كانت بحضرة أجانب يخشون من علو صوتها الفتنة (إسماعُها نَفْسها) فقط (كأعلى السّر): ليس المراد بأعلاه غايته كما ظن بعضهم ، فاعترض بأن

قوله : [لم تبطل] : أى لتركه سنة خفيفة .

قوله : [لإخلاله بهيئة الصلاة] : أى وهو كثرة الأفعال من جلوس وقيام فالبطلان لذلك لالترك السنة .

قوله : [فلا تسن في النفل] : أي فإن قراءة ما زاد على أم القرآن فيه مستحب ، والجهر والسر كذلك.

قوله: [دون السورة بعدها]: أى فالجهر فى الفاتحة فى محله والسر فى الفاتحة فى محله والسر فى الفاتحة فى محله السر فى الفاتحة أو الجهر فيها من ركعة واحدة سهواً يسجد لترك الجهر قبل السلام وتك السر بعده ، بخلاف تارك أحدهما من السورة فلا سجود عليه :

قوله : [وأقل جهر الرجل] إلخ : أي وأما أعلاه فلا حد له .

قوله : [كما ظن بعضهم] : أى وهو النفراوى حيث اعترض فقال : إن أعلى الشيء ما يحصل بالمبالغة فيه ، فيكون بالعكس .

أعلاه أخفاه ؛ بل المراد به : الظاهر منه لمشاهدة السمع، يقابله الحفاء وهذا من البديهيات، فيستوى جهرها مع أعلى سرها وينفرد أخبى سرها بحركة اللسان كالرجل.

- ه (و) خامسها: (كلُّ تكبيرة) غير تكبيرة الإحرام.
- (و) سادسها: كل لفظ (سميع الله لمن حمد و الإمام وفذ حال رفعه):
 من الركوع لا مأموم فلا تسن في حقه ، بل يكره له قولها .
- (و) سابعها: كل (تشهُّد). (و) ثامها (جلوس له) بالرفع أو الحر أى

قوله: [الظاهر منه]: أى بحيث لو زيد عليه خرج عن السرية، وأجاب في المجموع بجواب آخر وهو: أنه لامشاحة في الاصطلاح.

قوله: [فيستوى جهرها] إلخ: أى لأن صوبها كالعورة وربما كان في سهاعه فتنة، وما قاله شارحنا تبع فيه (عب) والحرشي قال البناني: وفيه نظر بل جهرها مرتبة واحدة وهو أن تسمع نفسها فقط. وليس هذا سراً لها، بل سرها أن تحرك لسانها فقط، فليس لسرها أدنى وأعلى كما أن جهرها كذلك، هذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره (اه).

قوله: [كل تكبيرة]: يحتمل أن المراد بالكل: الكل الجميعي، فيكون ماشياً على طريقة ابن القاسم. ويحتمل أن المراد بالكل: المجموعي فيكون ماشياً على قول أشهب والأبهري. وينبني على الحلاف: السجود لترك تكبيرتين سهواً على الأول دون الثانى، وبطلان الصلاة إن ترك السجود لثلاث على الأول دون الثانى.

قوله: [كل لفظ سمع الله لمن حمده]: المتبادر منه كالأول: الكل الجميعي. فيكون ماشياً على طريقة ابن القاسم من أن كل تسميعة سُنة ، وهو مشهور المذهب خلافاً لأشهب والأبهري أيضاً.

قوله : [كل تشهد](١): أي ولو في سجود السهو أي كل فرص منه سنة

⁽۱) روى الإمام البخارى عن عبد الله بن مسعود عبارات التشهد إلى قوله «ورسوله». قال ابن حجر والشوكانى: وحديث ابن مسعود أصح حديث روى فى التشهد وعباراته : «إذا صلى أحدكم فليقل : التحيات لله وبركاته السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعل عبد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلاالله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . «قال ابن حجر قال الشافعى : أحب حديث في التشهد حديث ابن عباس ، وقال : هو أجمع وأكثر لفظاً من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح . وفيه «التحيات المباركات» واختار مالك وأصحابه تشهد حديث ابن عباس ، عبد المباركات واختار مالك وأصحابه تشهد

وكل جلوس .

(و) تاسعها (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التشهد (الأخير)
 بأى لفظ كان ، وقيل بل هي مندوبة كالدعاء بعدها بما أحب كما يألى ،

مستقلة كما شهره ابن بزيزة، خلافا لمن قال بوجوب التشهد الأخير. وذكر اللخمى قولا بوجوب التشهد الأول – وشهره ابن عرفة والقليشانى – أن مجموع التشهدين سنة واحدة . والمعوّل عليه ما قاله المصنف . ولا فرق بين كون المصلى فذاً أو إماماً أو مأموماً ، إلا أنه قد يسقط الطلب به فى حق المأموم فى بعض الأحوال كنسيانه حتى قام الإمام من الركعة الثانية ، فليقم ولايتشهد . وأما إن نسى التشهد الأخير حتى سلم الإمام فإنه يتشهد ولا يدعو ويسلم ، وسواء تذكر ترك التشهد قبل انصراف الإمام عن محله أو بعد انصرافه كما ذكره (ح) فى سجود السهو نقلا عن النوادر عن ابن القاسم : قال فى الأصل : ولا تحصل أى سنة التشهد إلا بجميعه وآخره : « ورسوله » (اه .)

والحاصل أنهم اختلفوا، فى خصوص اللفظ الوارد عن عمر ، قيل سنة ، وقيل مندوب . وأما التشهد بأى لفظ كان من آنجميع الروايات الواردة فهو سنة قطعاً كما قال البساطى والحطاب والشيخ سالم ، وقيل إن الحلاف فى أصله . وأما اللفظ الوارد عن عمر فندوب قطعاً وقواه (ر) حيث قال هو الصواب الموافق للنقل وتعقبه (بن) . وبالجملة فأصل التشهد سنة قطعاً أو على الراجح ، وخصوص اللفظ مندوب قطعاً أو على الراجح . وبهذا يعلم أن ما اشهر من بطلان الصلاة بترك سجود السهو عنه ليس متفقاً عليه ، إذ هو ليس عن نقص ثلاث سنن باتفاق .

قولة: [أى وكل جلوس]: أى من الجلوسات الى للتشهد غير الجلوس بقدر السلام فإنه واجب، وغير الجلوس للدعاء فإنه مندوب ما لم يكن بعد سلام الإمام وإلا كان مكروهاً، وغير الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقيل مندوب، وقيل سنة على الحلاف فيها.

⁼عمر لكونِه علمه للناس وهو على المنبر ولم ينكروه ولفظه نحو لفظ حديث ابن عباس إلا إنه قال: « الزاكيات » بدلا من « المباركات » ووقع فى بعض رواياته زيادة بسم الله فى أول التشهد وليس من طريق الزهرى التى أخرجها مالك وثبت فى الموطأ موقوفاً . وروايات التشهد كثيرة قال الشوكانى : وقد روى أكثر من نيف وعشرين طريقا فيها .

وأفضلها : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ».

. (و) عاشرها: (السجودُ على صَدْر القدَ مَيْن) وعلى (الركبتَيَن والكفَّيْن)، وأوجب الشافعي ذلك ، والمشهور عندنا إنما يجب على الجبهة .

(و) حادى عشرتها: (رد المقتدى السلام على إمامه وعلى من على يتساره إن)
 كان على يساره أحد (شاركة في ركعة): فأكثر لا أقبل ، (وأجزأ فيه): أى في سلام الرد على الإمام والمأموم الذي على اليسار ، (سلام عليكم) بالتنكير (وعليكم السلام) بتقديم عليكم .

قوله : [وأفضلها] : أى لكومها أصح ما ورد والاقتصار على الوارد أفضل ، حتى إن الأفضل فيها ترك السيادة لورودها كذلك .

قوله: [السجود على صدر القدمين]: تبع المصنف خليلا التابع لابن الحاجب. قال فى التوضيح: وكون السجود عليهما سنة ليس بصريح فى المذهب، غايته أن ابن القصار قال: الذى يقوى فى نفسى أنه سنة فى المذهب. وقيل إن السجود على ما ذكره واجب موافقة للشافعى ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء »(١).

• تنبيه: إن لم يرفع يديه بين السجدتين ؛ فقولان: بالبطلان وعدمه. فعلى البطلان يكون السجود عليهما واجباً ، وعلى عدم البطلان فلا يكون واجباً وهو المعول عليه.

قوله: [شاركه فى ركعة] إلخ: يشمل ما إذا كان من على اليسار مسبوقاً أوغير مسبوق، ويرد المسبوق والسابق. وخرَّج منه النفراوى الرد فى طائفتى الحوف؛ أى فكل طائفة تسلم على الأخرى.

قوله: [أجزأ فيه]: أي ولكن الأفضل مماثلها لتسليمة التحليل.

⁽١) عن ابن عباس رضى الله عبما عن الذي صلى الله عليه وسلم قال : «أمرنا أن نسجد على سبحة أعظم » على مبحة أعظم » وراه الإمام البخارى في صحيحة وفي لفظ : «أمرت أن أسجد على سبحة أعظم » على الحبة – وأشار بيده إلى أنفه – واليدين والركبتين والقدمين » وقال الشوكاني متفق عليه . وفي معناه عند مسلم والنسائي . وعن ابن عباس أنه سمع الذي صلى الله عليه وسلم يقول : «إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب (أعضاء) وجهه وكفاه وركبتاه وقدماه » قال الشوكاني: رواه الجماعة إلا البخارى . بلغة السالك – أولى

- (و) ثانى عشرتها: (جهر بتسليمة التَّحليل) فقط دون تسليمة الرد.
- . (و) ثالث عشرتها: (إنصاتُ مقتد) أى مأموم (فى الجهدر) أى جهر إمامه السنى إن سمعه المقتدى ، بل (وإن لم يسمع) قراءته لبعد أو صمم ونحو ذلك (أو مكت الإمام) لعارض أو لا ، كأن يسكت بعد تكبيرة الإحرام أو بعد الفاتحة أو السورة .
 - (و) رابع عشرتها: (الزائد على الطُّمأنينة) الواجبة بقدر ما يجب.

قوله: [بتسليمة التحليل]: أى وأما الجهر كتكبيرة الإحرام فمندوب وبغيرها من التكبير - يندب للإمام دون غيره - فالأفضل له الإسرار والفرق بين تكبيرة الإحرام حيث ندب الجهر بها ، وتسليمة التحليل حيث سن الجهر بها قوة الأولى ، لأنها قد صاحبتها النية الواجبة جزماً ، بخلاف التسليمة فنى وجوب النية معها خلاف كما تقدم . وأيضاً انضم لتكبيرة الإحرام رفع اليدين ، والتوجه للقبلة بما يدل على الدخول في الصلاة . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله: [دون تسليمة الرد]: قال بعضهم التسليمة الأولى تستدعى الرد فطلب الجهر بها وتسليمة الرد لاتستدعى ردًا فلذلك لم يطلب الجهر. وسلام الفذّ لايستدعى ردًا فلا يطلب منه جهر.

• تنبيه : لو تعمد التحليل على اليسار أجزأ وخالف المطلوب ، فإن سها عن التحليل وسلم بقصد الفصل صح إن عاد بقرب كأن قدم الرد ناوياً العود وإلا يطلت .

قوله : [إنصات مقتد] : جعله سنة هو المشهور ، وقيل بوجوبه كما يقول الحنفية وقالت الشافعية بوجوب القراءة .

قوله: [أو سكت الإمام] إلخ: أشار بهذا لقول سند المعروف أنه إذا سكت إمامه لايقرأ ، وفيه رد لرواية ابن نافع عن مالك من أن المأموم يقرأ إذا سكت الإمام في الصلاة الجهرية.

قوله: [بقدر ما يجب]: قال بعضهم انظر ما قدر هذا الزائد في حتى الفذ. والإمام والمأموم، قال في الحاشية: والظاهر أنه يقدر بعدم التفاحش.

بني شيء آخر؛ وهو أن الزائد على الطمأنينة هل هو مستو فها يطلب فيه

- ثم شرع فى بيان المندوبات على الترتيب فقال: (ونُدب نينة الأدام) فى
 الحاضرة خروجاً من الحلاف ، ولأنه أكمل فى التأدية (وضيد"ه) أى ضد
 الأداء وهر القضاء فى الفائنة .
- . (و) ندب : نية (عدد الرّ كعات)كر كعتين في الصبح وثلاث في المغرب وأربع في غيرهما .
- . (و) ندب (خشوع): أى خضوع لله (واستحضار عُظمة الله تعالى) وهيبته، وأنه لا يعبد ولا يقصد سواء.
- م (و) استحضار (امتثال أمره): بتلك الصلاة ليتم المقصود مها باطناً من إفاضة الرحمات من الله تعالى .
- (و) ندب (رَفْع اليدَيْن): حذو المنكبين ظهورهما للسهاء وبطونهما للأرض

التطويل وفى غيره كالرفع من الركوع والسجدة الأولى أم لا ، وكلام المؤلف يقتضى استواءه فيهما لكن الذى ذكره فى الحاشية أنه ليس مستوياً بل هو فيما يطلب فيه التطويل كالركوع والسجود أكثر منه فها لايطلب فيه التطويل.

قوله: [على الرتيب]: أى شرع فى فضائلها على طبق ترتيب الصلاة من مبدئها لمنهاها. وقد أنهاها لنحو الحمسين فضيلة.

قوله: [خروجاً من الحلاف]: أى خلاف من يقول بوجوبها. ويقال مثل ذلك فى نية القضاء، وعدد الركعات والحشوع ؛ فإن بعض الأئمة يقول بوجوب ذلك كله.

قوله : [واستحضار عظمة الله] : تفسير مراد للخشوع المندوب . و إلا ، فأصل الحشوع شرط في صحة الصلاة ولذلك تبطل بالكبر .

قوله]: [واستحضار امتثال] إلخ : أى فصب الندب أيضاً على ذلك و إلا فامتثال الأمر هو النية ، فإن عدم عدمت .

قوله : [ليتم المقصود منها] : أى لكمال الإخلاص بتلك الآداب فلا تتحقق إلا من كامل الإخلاص .

قوله : [باطناً] : أي وأما ظاهراً فتسقط وإن لم يكن مخلصاً :.

قوله : [ظهورهما للسماء] إلخ : أي على صفة الراهب ورجحها الأجهوري .

(مع الإحثرام) أى عنده لاعند ركوع ولا رفع منه ، ولاعند قيام من اثنتين وندبه الشافعي (حينَ تكسُبيره) للإحرام لاقبله كما يفعله أكثر العوام .

- * (و) ندب (إرْسالهُما بوقار) لابقوة ولايدفع بهما من أمامه لمنافاته للخشوع ، (وجازَ القبيْضُ) أى قبضهما على الصدر (بنفيْل) أى فيه ، (وكدُره) القبض (بفرض ، للاعتباد): أى لما فيه من الاعتباد أى كأنه مستند .
- * (و) ندب (إكمالُ سُورة بعثدَ الفاتحة): فلا يقتصر على بعضها ولا على آية أو أكثر ولو من الطوال .

(وكُدرِه تكريرُهما) أى السورة في الركعتين بل المطلوب أن يكون في الثانية

ورجع اللقانى صفة النابذ بطوبهما خلف. وهناك ثالثة يقال لصاحبها الراغب بطوبهما السهاء ، ويحاذى المنكب على كل حال .

قوله : [وندبه الشافعي] : أي في تلك المواضع .

قوله : [وجاز القبض] إلخ : أى طوّل أم لا لجواز الاعتماد في النفل بغير ضرورة . فإن قصد التسن فمندوب .

قوله: [للاعتماد] إلخ: هذا التعليل لعبد الوهاب فلو فعله لا للاعتماد بل استنانا لم يكره، وكذا إذا لم يقصد شيئاً فيا يظهر. وهذا التعليل هو المعتمد وعليه فيجوز في النفل مطلقاً لجواز الاعتماد فيه بلا ضرورة، وقيل: خيفة اعتقاد وجوبه على العوام، واستبعد وضعف. وقيل: خيفة إظهار الحشوع وليس بخاشع في الباطن، وعليه فلا تختص الكراهة بالفرض. وقيل: لكونه مخالفاً لعمل أهل الملينة. ولما كان المعول عليه العلة الأولى اقتصر عليها المصنف.

قوله : [إكمال سورة] : أى فالسورة ولو قصيرة أفضل من بعض سورة ولو كثر .

قوله: [ف الركعتين] إلخ: ومن باب أولى فى ركعة واحدة. وقد ورد عن مالك كراهة تكرير السورة كالصمدية فى الركعة وظاهر ماورد عن مالك الكراهة ولو فى النفل، وهو خلاف ما فى كثير من الفوائد، ولذلك سيأتى فى الشرح الجواز فى النفل.

سورة غير التي قرأها في الأولى أنزل منها لا أعلى فلا يقرأ الثانية [إنا أنز لناه] بعد قراءته في الأولى [لم يكن] مثلا .

(بفرْض): لانفل فلا يجوز تكريرها (كسور تينْ): أى كما يكره بالفرض قراءة سورتين في ركعة ، وجاز بالنفل قراءة السورتين والأكثر بعد الفاتحة .

* (و) ندب (تطويل قراءة بصبت): بأن يقرأ فيها من طوال المفصل، وأوله الحجرات وآخره سورة النازعات، وإن قرأ فيها بنحو [يس] فلا بأس به بحسب التغليس .

(والظُّهر تَليها) أى الصبح فى التطويل بأن يقرأ فيها من طواله أيضاً ، ووسطه أوله [عبس] وآخره سورة [والليل]، والتطويل المذكور يكون (لفذَّ وإمام بجماعة (معيَّنيْن): محصورين (طلبُوه): أى التطويل منه باسان المقال أو الحال، وإلا فالتقصير فى حقه أفضل لأن الناس قد يكون فيهم الضعيف وذو الحاجة فيضرهم التطويل.

* (و) ندب (تَقَعْصيرُها): أى القراءة (بمغرب وعصر) فيقرأ فيهما من قصار المفصل .

قوله: [أنزل منها]. أى بأن تكون على نظم المصحف. وفى (ح): إن قرأ فى الأولى سورة الناس في فقراءة ما فوقها فى الثانية أولى من تكرارها. وحرم تنكيس الآيات المتلاصقة فى ركعة واحدة ، وأبطل لأنه ككلام أجنبى . وليس ترك ما بعد السورة الأولى هجراً لها من المجموع .

قوله: [كما يكره بالفرض] إلخ: أى إلا لمأموم خشى من سكوته تفكرا فلا كواهة ..

قوله : [والأكثر] : أي بل له أن يقرأ القرآن برمته في ركعتين .

قوله : [وأوله الحجرات] : أى أول المفصل على المعتمد . وسمى مفصلا لكثرة الفصل فيه بالبسملة .

قوله : [طلبوه] : أى وعلم إطاقتهم له وعلم أو ظن أنه لاعذر لواحد منهم فهذه قيود أربعة بما فى الشرح لاستحباب التطويل للإمام .

قوله: [فالتقصير في حقه أفضل]: أي لقوله عليه الصلاة والسلام:

(و) ندب (توسط بعشاء) فيقرأ فيها من وسطه.

(و) ندب (تقصيرُ) الركعة (الثانية عن) الركعة (الأولى): والمساواة جائزة عنى خلاف الأولى.

(وكدُّره تطويانُها) : أي الثانية (عنها) أي الأولى .

• (و) ندب (إسماعُ نفسه في السرِّ) لأنه أكمل وللخروج من الحلاف .

(و) ندب (قراءة خلش إمام) سراً (فيه): أى السر؛ أى فى الصلاة السرية، وأخيرة المغرب، وأخيرتى العشاء.

و) ندب (تأمينُ فذً) أى قوله: آمين بعد ولا الضالين (مُطلقاً) فى السروالجهر (كإمام فى السرّ) فقط ، (ومأموم) فى سره و (فى الجهدر) إن (ستميع)

« إذا أم ّ أحدكم فليخفف فإن فى الناس الكبير والمريض وذا الحاجة » (١)، وغير ذلك من الأحاديث التى وردت فى ذم التطويل ، وانظر إذا طول الإمام فى الصلاة وخشى المأموم تلف بعض ماله أو حصول ضرر شديد إن أتم معه ، هل يسوخ له الحروج عنه ويتم لنفسه أم لا؟ قال المازرى: يجوز له ذلك وحكى عياض فى ذلك قولين عن ابن العربى .

قوله : [تقصير الركعة الثانية] : أى فى الزمن وإن قرأ فيها أكثر كما يأتى فى الكسوف .

قوله : [وللخروج من الحلاف] : أى لأن مذهب الشافعي يوجب إسماع نفسه .

قوله: [وندب قراءة خلف إمام]: أى ويتأكد إن راعي خلاف الشافعي لأنه يوجبها على المأموم مطلقاً.

⁽١) جاء في الجامع الصغير عن أبي هريرة : « إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة وإذا صلى لنفسه فليطول ماشاء » . قال صحيح رواء الشيخان وأحمد في مسنده والترمذي . وفي البخارى بلفظ السقيم وفيه عن أبي مسمود « أن رجلا قال : والله يارسول الله إنى لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان بما يطيل بنا . فا وأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضبا منه يومئذ ثم قال : يا أيها الناس إن منكم منفرين فن أم الناس فليتجوز فإن خلفه الضعيف والكبير وذا الحاجة » كما ذكر حديث جابر بن عبد الله لما صلى معاذا فقرأ بسوره البقرة أو النساء فشكاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يامعاذ أفتان أنت » ثلاثاً .

إمامه ً) يقول ولاالضالين لا إن لم يسمعه يقولها ولا يتحرى .

- . (و) ندب (الإسرار به) أي بالتأمين لكل مصل طلب منه .
- . (و) ندب (تَسُوية ظَهَرُه) أي المصلي (بركوع) أي فيه .
- . (و) ندب فيه أيضاً (وضعُ يدّيه). أى كفيه (على ركبتيه و) ندب (تمكينهما) أى اليدين (منهما): أى من الركبتين .
 - . (و) ندب (نصبُهما) أي الركبتين فلا يحنيهما قليلا خلافاً لبعضهم .
- و) ندب (تسميح به) أى فيه نحو «سبحان الله العظيم و بحمده ، وسبحان ربى العظيم و الدعاء أيضاً كما ورد في السنة .
- (و) ندب فيه أيضًا (سُجافَاة ُ رَجُل) من إضافة المصدر لفاعله أى مباعدة الرجل (مرفة يَه جنبيه أى عهما لاكثيراً بل (يُعنتج بهما) أى بمرفقيه عن جنبيه (تجنيحاً وسطاً و)، قدب (قول فذاً بعد قوله سمع الله لمن حمده . (و) قول (مُقتد) بعد قول إمامه ذلك (ربَّنا ولك الحمد) أو « اللهم ربنا » إلخ ، وجاز حذف الواو وإثباتها أولى ، فالإمام لا يقول « ربنا » إلخ والمأموم لا يقول : « سمع الله » إلخ والمفد يجمع بينهما (حال القيام) لا حال رفعه من الركوع إذ

قوله: [ولايتحرى]: أى على الأظهر لأنه لو تحرى لربما أوقعه فى غير موضعه ، وربما صادف آية عذاب كذا فى التوضيح ، وبحث فيه بأن القرآن لم يقع فيه الدعاء بالعذاب إلا على مستحقه ، وحينتذ فلا ضرر بمصادفته آية عذاب .

قوله : [ولا يدعو] إلخ : أي فيكره ذلك .

قوله: [كما ورد في السنة]: أي فقد ورد طلب الدعاء والتسبيح في السجود، والتسبيح فقط في الركوع.

قوله : [مجافاة رجل] : وأما المرأة فسيأتى أنها تكون منضمة في جميع أحوالها .

قوله : [أى عمما] : إشارة إلى أنه منصوب بنزع الحافض .

قوله : [يجمع بينهما] : أي فيأتي بسنة ومندوب .

باب الصلاة ۲۲۸

يعمر الرفع بـ « سمع الله ، إلخ ، فإذا اعتدل قائمًا قال : « ربنا ، إلخ .

- .. (وَ) ندب (التكبيرُ) السنة (خالة الخفُّض) للركوع أو السجود .
- (و) حالة (الرفع) من السجود في السجدة الأولى أو الثانية (إلا في القيام من التشهدُ) الوسط (فللاستقلال) قائمًا حتى يكبر .
- (و) ندب(تمكينُ جبهته) وأنفه (من الأرض أو ما اتّصل بها): أى بالأرض (من سطح كسّرير): أو سقف ونحوهما (بسجود ه) أى فيه .
- * (و) نُدب (تقديمُ اليدين على الركثبتين عنده): أى السجود أى حال انحطاطه له (وتأخيرُ هُمُما) : أى اليدين عن الركبتين (عند القيمام) للقراءة .
- * (و) ندب (وضعُهُمُما) أى اليدين (حدُّو): أَى قَبَالَة (أَذْنِيهُ أُو قَرِبَهُمَا): في سجوده بحيث تكون أطراف أصابعهما حذو الأذنين .
- (و) ندب (ضم أصابيعهما ورؤوسها) أى الأصابع (للقبيلة) أى لجهها.
- (و) ندب (مجافاة) أى مباعدة (رجل فيه) أى السجود (بكلنه فخذيته) فلا يجعل بطنه عليهما .
 - (و) مجافاة (مررْفقيه رُكبتَيه) أى عن ركبتيه .
- (و) مجافاة ُ (ضبعْ يَهُ) (١٠): بضم الباء الموحدة تثنية ضبع : ما فوق المرفق

قوله : [فللاستقلال] : أى لأنه كمفتتح صلاة ويؤخر المأموم قيامه حتى يستقل إمامه ، وكل من الفذ والإمام والمأموم لايكبر إلا بعد استقلاله .

قوله : [وندب تمكين جبهته] إلخ : أي وأما وضع أيسر جزء فركن .

قوله: ٦ حذو الأذنين ٢: أي أو قربهما .

قوله : [بطنه فخذيه] : أي عن فخذيه .

⁽۱) ورد في صحيح البخاري بباب « يبدى ضبعيه و يجافي في السجود » عن عبد الله بن مالك ابن بحية : « أن التي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه » . وأشار الحافظ الديني أن قوله « يبدى ضبعيه » لما قيل عنه صلى الله عليه وسلم : « وابدد ضبعيك » وهذا الحديث لم يرد هكذا مرفوعا وأن قوله وابدد فلا أصل له في كتب الحديث . قال ابن حجر : أخرج الترمذي من حديث عبد الله بن أرقم : « صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكنت أنظر إلى عفرق إبطيه إذا سجد » وحسنه . والحاكم من حديث ابن عباس « كان النبي صلى الله عليه وسلم بجاني يديه فلو سجد يرى وضوح إبطيه » . وعن سيمونة عند مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم بجاني يديه فلو سجد يرى وضوح إبطيه » . وعن سيمونة عند مسلم « أن النبي صلى الله عليه وسلم بجاني يديه فلو كان مبيمة (يعني هرة مثلا) أرادت أن تمر لمرت » فقال : وأخرج أبو داود مايدل على أنه ليس واجبا بل مستحبا .

إلى الإبط (جنبيه) أى عنهما مجافاة (وسطاً) في الجميع. وأما المرأة فتكون منضمة في جميع أحوالها.

- (و) ندب فى السجود (رفعُ العجيزَة): عن الرأس بأن يكون على السجود مساوياً لمحل القدمين حال القيام أو أخفض . وأوجب ذلك الشافعى فإذا كان الرأس مساوياً للعجز أو أعلى بأن يكون محل السجود أعلى من محل القدمين لم تبطل عندنا وبطلت عند الشافعى .
- * (و) ندب (دُعاءٌ فيه) أى فى السجود بما يتعلق بأمور الدين أوالدنيا أو الآخرة له أو لغيره خصوصاً أو عموماً (بلاحد) بل بحسب ما يسر الله تعالى ، (كالتَّسْبيح) فيه فإنه يندب بلاحد ويقدمه على الدعاء.
- (و) ندب (الإنشاء): بالفاء والضاد المعجمة (في الجُلُوسِ) كله سواء

قوله : [مجافاة وسطاً] إلخ : ماذكره فى الفرض كنفل لم يطول فيه لا إن طول فيه فله وضع ذراعيه على فخذيه لطول السجود مثلا .

قوله : [و بطلت عند الشافعي] : أي لاشتراطه ارتفاع الأسافل ، وانحدار الأعالى وتقدم ذلك .

قوله: [وندب دعاء]: أى من كل جائز شرعاً وعادة وتأكد حالة السجود لقوله صلى الله عليه وسلم: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» (١٠). فالدعاء الشرعى مطلوب ؛ ولو قال فى دعائه يافلان فعل الله بك كذا إن لم يكن حاضراً وقصد خطابه _ و إلا بطلت ، ويجوز الدعاء على الظالم بعزله ، كان ظالماً له أو لغيره ، والأولى عدم الدعاء على من لم يعم ظلمه ، فإن عم فالأولى الدعاء . ويهي عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله ، أو بالوقوع فى معصية لأن إرادة المعصية معصية ولا يجوز الدعاء عليه بسوء الحائمة كما قال ابن ناجى وغيره خلافاً للبرزلى . (اه . من الحاشية) .

قوله : [ويقدمه على الدعاء]: أى لورود السة بتقديم التسبيح على الدعاء. قوله : [وندب الإفضاء] إلخ : أى خلافاً للثافعية فعندهم يخص الإفضاء

⁽١) قال فى الجامع الصغير عن أبي هريرة «أقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء » رواء مسلم وأبو داود والنسائي – صحيح . قال في قيل الأوطار : هو من الصحيح .

كان بين السجدتين أو في التشهد الأخير أو غيره ، وفسر الإفضاء بقوله: (بجتمل اليسرى) أي الرجل اليسرى مع الألية (للأرض) أي عليها ، (وقد ميها) أي اليسرى (جهة) الرجل (اليسمى، ونصب قدم اليمنى) إظهار في محل الإضهار للإيضاح (عليها): أي على اليسرى أي على قدم اليسرى خلفها (وباطن إبهاميها): أي اليمنى (للأرض) أي عليها.

(و) ندب (وضع الكفين على رأس الفخذين) بحيث تكون رءوس أصابعهما على الركبتين.

(و) ندب (تَفْريجُ الفخذَيْن): للرجل فلا ياصقهما بخلاف المرأة.

وهو الحصر والبنصر والوسطى (و) ندب (عقد ماعدا السبّابة والإبنهام) : وهو الحصر والبنصر والوسطى (من) اليد (اليميى في) حال (تشهّده) مطلقاً الأخير أو غيره ، (بجتعل رؤوسها) أى الأصابع الثلاثة ماعدا السبابة والإبهام (بلنحدمة الإبنهام) بضم اللام: أى اللحمة التي بجنب الإبهام حالة كونه (ماداً) أصبعه (السّبابة بجنب الإبهام حالة كونه (ماداً) أصبعه (السّبابة بجنب الإبهام عالة كونه (ماداً) المسمر بها .

بغير الجلوس الوسط ، فالأفضل في الجلوس الوسط عندهم نصب القدمين ، والجلوس عليهما .

قوله : [وفسر الإفضاء] إلخ: أى فالباء فى قوله: [بجعل] للتصوير ويصح جعلها للمصاحبة أى حالة كون الجلوس مقارناً لهذه الهيئة فإن لم يكن مقارنا لها حصلت السنة وفات المستحب.

قوله : [وباطن إبهامها] : أي مع ما يتيسر من باقى الأصابع .

قوله: [بلحمة الإبهام]: أى فتصير الهيئة هيئة التسعة والعشرين ؛ لأن مد السبابة مع الإبهام صورة عشرين وقبض الثلاثة تحت الإبهام صورة تسع ، وأما إن جعل الثلاثة وسط الكف تكود هيئة ثلاث وعشرين فجائزة أيضاً ، لكن شارحنا اختار الأولى . وأما جعلها وسط الكف، مع وضع الإبهام على أنحلة الوسطى وهي صفة ثلاثة وخمسين فليست بمندوبة، لأن الإبهام غير ممدود مع السبابة والسنة مدهما.

- (و) ندب (تحريكُها دائمًا) من أول التشهد إلى آخره (يميناً وشهالا) أى لجهتهما لالجهة فوق وتحت (تحريكاً وسَطاً).
- . وندب (القُنْدُوت) أى الدعاء والتضرع (بأى لَفْظ) نحو اللهم اغفرلنا وارحمنا (بصبّح) فقط .
 - (و) ندب (إسراره) لأنه دعاء وكل دعاء يندب إسراره .
 - (و) ندب كونه (قَـبـْل الرُّكوع) الثانى .
- (و) ندب (لَـفْظه ُ) الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم أى الذي اختاره

قوله: [لا جلهة فوق وتحت]: أى خلافاً لبعضهم وإنما طلب تحريكها لأنها مذبة للشيطان كما ورد بها الحديث، وإنما اختيرت دون سائر الأصابع لأن بها عرقاً متصلا بنياط القلب، فكلما وضع الشيطان خرطومه على القلب طرد بسبب ذلك التحريك.

قوله : [وندب القنوت] : هو المشهور ، وقال سحنون : إنه سنة ، وقال يحيى ابن عمر غير مشروع ، وقال ابن زياد : من تركه فسدت صلاته .

قوله: [أى اللحاء والتضرع]: أشار بهذا إلى أن المراد بالقنوت هنا الدعاء لأنه يطلق فى اللغة على أمور: منها الدعاء ومنها الطاعة والعبادة كما فى قوله تعالى: (إن إبراهيم كان أمنة قانتاً لله حنيفاً) (١) ومنها السكوت كما فى: (وقوموا لله قانتين) أى ساكتين فى الصلاة . لحديث زيد بن أرقم: «كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام» (٢) ومنه الحديث: «أفضل الصلاة

⁽١) سورة النحل آية ١٢٠ .

⁽٢) روى الإمام البخارى عن زيد بن أرقم : « إن كنا لنتكلم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكلم أحدنا صاحبه حتى نزلت : حافظوا على الصلوات . الآية فأمرنا بالسكوت وفي الباب أحاديث أخرى في النبي عن الكلام في الصلاة . قال ابن حجر في بعض الروايات « فقووا لله قانين فأمرنا بالسكوت » قال الشوكاني في نيل الأوطار : رواه الجماعة إلا ابن ماجة والترملي في معناه وقال حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار وأبي أمامة عند الطبراني وعن أبي سعيد عند الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار وأبي أمامة عند الطبراني وعن أبي سعيد عند البزار منه أيضاً عن ابن مسعود : فقلنا يارسول الله كنائسلم عليك في الصلاة في الملاة في داين عليه وفيه عن ابن مسعود أيضاً في دواد وابن حبان و وأنه قد أحدث من أمره ألا نتكلم في الصلاة سهاله لا يصلح فها شيء من كلام الناس » قال : في صحيحه . وعن معاوية بن الحكم : « إن هذه الصلاة لايصلح فها شيء من كلام الناس » قال : الشوكاني : رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وأخرجه أيضا ابن حبان والبحق .

244

الإمام رضى الله تعالى عنه (وهو) أى لفظه : (اللّهم إنّا نستعيناك ونستعفرك) أى نطلب منك الإعانة على تحصيل مصالح ديننا و دنيانا وآخرتنا ، ونطلب منك غفر أى سر ذنوبنا وعدم مؤاخلتنا بها (إلى آخره) أى تقول ذلك حيى تنهي إلى آخره . ولما كان مشهوراً بين الناس قال ما ذكر ، وتمامه « ونؤمن بك » أى نصدق بوجوب وجودك وعظمتك وقدرتك ووحدانيتك إلى آخر عقائد الإيمان ، « ونتوكل عليك ونخلع ونرك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكافرين ملحق ».

طول القنوت (١) ، أى القيام .

قوله : [ونتوكل عليك] : أى نفوض أمورنا إليك .

قوله: [ونخنع] : أى نخضع ونذل لك وهو بالنون ، وقوله ونخلع باللام معناه نترك كل شاغل يشغل عنك لقوله تعالى: (ففروا إلى الله)(٢) ولم يثبت فى رواية الإمام: « ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولانكفرك » وإنما ثبت فى رواية غيره .

قوله: [اللهم إياك نعبد] إلخ: أى لانعبد إلا إياك، ولانصلى ولا نسجد إلا لك، ولانسعى في الطاعة، «ونحفد» نجد إلا لحضرتك، وقوله «نرجو رحمتك»: أى بسبب أخذنا في أسباب طاعتك والتضرع لك لأن الدعاء مفتاح الرحمة، وقوله «ونخاف عدابك»: أى لأنه لا يأمن مكر الله إلا القوم الحاسرون، وقوله: [الجد]: أى الحق، وقوله: [إن عدابك] الخ بالكسر للاستئناف، وفيه معنى التعليل و [ملحق]: اسم فاعل أو اسم مفعول قال تعالى: (إن عداب ربك لواقع ماله من دافع) (٣).

والحاصل أن القنوت لايشرع إلا فى الصبح ويتعلق به مندوبات أربع:
هو فى نفسه ، وكونه بهذا اللفظ ، وكونه سرًا ، وكونه قبل الركوع . وفى الحرشى:
ويندب أيضاً أن يكون فى الصبح . قال شيخنا فى مجموعه : وهذا لايظهر لاقتضائه
أنه إذا أتى به فى غير الصبح فعل مندوباً أو مندوبات ، وفاته مندوب مع أن الظاهر

⁽١) قال فيم الجامع الصغير عن جابر : «أفضل الصلاة طول القنوت» صحيح .. رواه مسلم وأحمد في مسنده والترمذي وابن ماجة . وعن أبي موسى عند الطبري

⁽ ٢) سورة الذاريات آية ٥٠ .

⁽٣) سورة الطور آية ٧ .

- (و) ندب (دُعاءٌ قبل السلّلام) وبعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 عما أحب .
- (و) ندب (إسْراره) لأن كل دعاء يندب إسراره (كالتشهد) السنة يندب إسراره .
- * (و) ندب (تعثميمه) أى الدعاء ، لأن التعميم أقرب الإجابة ، (ومنه): أى الدعاء العام (اللهم اغفر لنا) معاشر الحاضرين فى الصلاة (ولوالدينا): بكسر الدال أولى لأنه جمع يعم كل من له عليك ولادة (ولا تُمنينا) من العلماء والحلفاء (ولن سبقنا): أى تقدمنا (بالإيمان مغفرة عزماً) أى جزماً ، (اللهم اغفر لنا ما قد منا): من الذنوب: (وماأخرنا) منها (وما أسر رناوما أعلناً): منها (وما): أى وكل ذنب (أنت أعلم بهمناً، ربانا آتنا) أعطنا (في الدنيا حسنة) هداية وعافية وصلاحال ، (وفي الآخرة حسنة): لحوقاً بالأخيار وإدخالا كمت

كما فى الحرشى وغيره أيضاً كراهة الفنوت فى غير الصبح أو خلاف الأولى ، فالحق أن المندوبات أربع ثم هى فى الصبح. فالصبح توقيت المكان الذى شرع فيه فلا يعد من المندوبات. (اه) .

قوله: [قبل السلام]: أى ما لم يكن مأموماً، ويسلم إمامه فيكره له الدعاء. قوله: [أقرب إلى الإجابة]: أى لما فى الحديث الشريف: «إذا دعوتم فعمموا فقمن أن يستجاب لكم».

قوله: [يعم كل من له عليك ولادة]: أى ممن مات على الإسلام. فيلاحظ الداعى ذلك لقوله تعالى: (ما كان للنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين) الآية (١٠).

قوله : [وما أخرنا منها] : لعل مراده طلب غفران الذنوب التي سبق في علم الله حصولها في المستقبل .

قوله : [وما أنت أعلم به منا] : عطف عام والدعاء محل إطناب .

قوله : [في الدنيا حسنة] إلخ : فسرها الشارح بأحسن التفاسير وفيها تفاسير كثيرة .

⁽١) سورة التوبة ١١٣.

شفاعة النبي المختار ، (وقيناً عذاب الناّر) جهنم أى اجعل بينا وبينها وقاية حتى لاندخلها ، وأحسن الدّعاء ما ورد في الكتاب أو السنة ثم ما فتح به على العبد.

• (و) ندب (تيامُن بتسليمة التَّحليل) كلها إن كان مأموماً. وأما الإمام والفذ فيشير عند النطق بها للقبلة ويحتمها بالتيامن عند النطق بالكاف والميم من عليكم حتى يرى من خلفه صفحة وجهه .

. (و) ندب (سترة لإمام وفد) على الراجح وعدها الشيخ في السنن ، وأما المأموم فالإمام سرته (١) . والسرة ما يجعله المصلى أمامه لمنع المارين بين يديه ولذا قال (خشيها)

قوله : [فيشير عند النطق] : أي بقلبه لابرأسه .

قوله : [وندب سترة] : أى نصبها أمامه خوف المرور بين يديه سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلا .

قوله: [فالإمام سترته] : هذا قول مالك في المدونة ، وقال عبد الوهاب : سترة الإمام سترته . واختلف: هل معناهما واحد وأن الحلاف لفظي ؟ وحينئذ، في كلام مالك حذف مضاف ، والتقدير : لأن سترة الإمام سترة له أو المعنى مختلف والحلاف حقيق ، وعليه فيمتنع على قول مالك المرور بين الإمام والصف الذي خلفه كما يمتنع المرور بينه وبين سترته لأنه مرور بين المصلى وسترته فيهما و يجوز المرور بين باقى الصفوف ، وأما على قول عبد الوهاب فيجوز المرور بين الصف الأول والإمام . والحق أن الحلاف حقيق ، والمعتمد قول مالك كما قال في الحاشية . وبحث فيه في المجموع بقوله : وقد يقال إن الإمام أو الصف لما قبله سترة ، على أن السترة مع

قوله: [وقاية]: أي بالعمل الصالح الذي نموت عليه وفلقاك به .

قوله: [ثم ما فتح به على العبد]: أى ألقى على قلبه من غير تصنع ، فإنه أفضل من جميع الدعوات التي لم ترد فى الكتاب ولا فى السنة وأوراد العارفين المشهورة الاتخلو من كونها من الكتاب أو السنة أو الفتح الإلهى ، فلذلك تقدم على غيرها.

⁽١) أورد الإمام البخارى باباً ترجمته وسترة الإمام سترة من خلفه » ولا يتبين أنه معلق من حديث مرفوع . وأورد فيه حديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في معنى إلى غير جدار فقال ابن حجر: فكان مطابقا الترجمة لكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر أصحابه أن يتخذوا سترة غيره .

أى إن خشى كل منهما (مروراً بمحل ً سجُودهما) فقط ، على الأرجح وتكون السرّة (بطاهير) من حائط أو أسطوانة أو غيرهما وكره النجس (ثابت) لاكسوط وحبل ومنديل ودابة غير مربوطة ، ولا خط فى الأرض ولا حفرة (غير مُشْغيِل ٍ)

الحائل ليست أدنى من عدم السرة أصلا وقد قالوا بالحرمة فيه ، نعم إن قلنا الإمام سرته فحرمة المرور بين الإمام وسرته لحق الإمام فقط ، وإن قلنا سرة الإمام سرته فالحرمة من جهتين فليتأمل . والميت في الجنازة كاف ولا ينظر للقول بنجاسته ولا أنه ليس ارتفاع ذراع للخلاف في ذلك كما للشيخ الأجهوري اه .

قوله: [مروراً بمحل سجودهما] : أى ولو بحيوان غير عاقل كهرة (١) ، والمراد بالخشية ما يشمل الشك أى هذا إذا جزم أو ظن المرور ، بل ولو شك في ذلك لا إن لم يخشيا فلا تطلب وما ذكره المصنف من التقييد بدلك هو المشهور ، قال في المدونة : ويصلى في الموضع الله يأمن فيه من مرور شيء بين يديه إلى غير سترة (اه) .

قوله: [على الأرجح]: أى فالأرجح أن حريم المصلى قدر أفعاله (٢) وما زاد يجوز المرور فيه . وإن لم يكن إمامه سترة ، وقال ابن عرفة: هو ما لا يشوش عليه المرور فيه . ويحد بنحو عشرين ذراعاً وقيل قدر رمية الحجر أوالسهم أوالمضاربة بالسيف .

⁽١) عن أبي هريرة : ويقطع الصلاة المرأة والكلب والحمارة قال الشوكان : رواه أحمد وابن ماجة وسلم وفي معناه عن عبد الله بن مغفل عند أحمد وابن ماجة. وعند مسلم وابن ماجة عن أبي ذر : يقطعها الكلب الأسود . وترجم الإمام البخارى في صحيحه بقوله : « من قال لا يقطع السلاة شيء » وهو قول الزهرى لأحاديث رواها عنه مالك في الموطأ وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر ولكن إسلاها ضعيف . وعند أبي دواد والدارقطني عن أبي سعيد وأنس وأبي أمامة . وتحت هذه الترجمة أورد الإمام البخارى « إنه ذكر عند عائشة رضى الله عبها ما يقطع الصلاة ، فقالوا : يقطعها الكلب والمرأة فقالت : لقد جعلتمونا كلابا . أو شبهتمونا بالحسر والكلاب » أي أن إنكارها مقصور على أن المرأة تقطعها . قال ابن حجر في الفتح : ومن العلماء من مال إني اعتبار حديث أبي ذر وما وافق منسوخا بحديث عائشة . ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع بنقص الخشوع لا الخروج من الهملاة .

⁽ ٢) جاء فى صحيح البخارى بباب «قدر كم ينبغى أن يكون بين المصل والسرة ؟» عن سهل أى ابن سعد قال : « كَانَ بين مصل رسول اقد صلى الله عليه وسلم وبين الجدار بمر الشاة » وعن سلمة هو ابن الأكوع قال : « كان جدار المسجد عند المنبر ماكادت الشاة تجوزها » قال الشوكان فى الأول : منفق عليه .

كامرأة وصغير ووجه كبير وحلقة علم أو ذكر. وأقلها أن تكون (في غيلظ رمح (۱) وطول ذراع وأثم مارً) بين يدى المصلى فيا يستحقه من محل صلاته، صلى لسرة أم لا (غير طائف) بالبيت، (و) غير (مصل ً) أى محرم بصلاة جازله المرور لسرة أو لسد فرجة بصف أو لغسل رعاف. فالطائف والمصلى لاحرمة عليهما إذا مرا بين يدى المصلى، ولو كان لهما مندوحة (له): أى المارغير الطائف والمصلى (مَنْدُ وحة): أى سعة وطريق غير ما بين يدى المصلى فإن لم يكن له طريق إلا ما بين يدى المصلى فلا أثم .

• تنبيه : قال فى المجموع ويضمن ما تلف من ماله على المعتمد وديته على العاقلة فى دفعه ، وقيل هدر ، وقيل الدية من ماله انظر الحطاب ، وتحرم المناولة بين يدى المصلى والكلام عند جنبيه على المعتمد . (اه) .

قوله : [وطول ذراع] : أى من المرفق لآخر الأصبع الوسطى وقيل للكوع .

قوله: [غير طائف بالبيت]: أمى فلا يمنع مرور الطائف بين يدى المصلى ، بل بكره فقط إن كان الطائف مدوحة وإلا جاز . ومثل الطائف المارّ بالحرم المكى لكثرة زوّاره إن لم يكن بين يديه سترة ، وإلا منع إن كان له مندوحة .

قوله : [ولوكان لهما مندوحة] : أى فغاية ما هناك يكره إن كان لهما مندوحة والمصلى لسترة .

قوله: [فلا إثم عليه] إلخ: حاصله أن المصلى إذا كان فى غير المسجد الحرام وكان المار غير مصل فإن كان للمار مندوحة حرم المرور بين يديه صلى لسترة أم لا ، وإن لم يكن له مندوحة فلا يحرم المرور صلى لسترة أم لا ، وإن كان فى المسجد الحرام حرم المرور إن كان له مندوحة وصلى لسترة وإلا جاز،

⁽١) روى البخارى عن ابن عمر : ٥ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج يوم الهيد أمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلى إليها والناس وراءه » وعن أبي جحيفة قال: «وبين يديه عنزة» وهي عصا قصيرة فيهازج . وروى نحوه عن كثير من الصحابة ولاخلاف فيه . قال الشوكاني في الأول إنه متفق عليه . وأما حديث أبي هريره: « فإن لم يكن معه عصا فليخط خطا » قال الشوكاني : أخرجه ابن حيان وصححه البهتي وأحمد وابن المريني . ولكن أشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبغوى وغيرهم وأورده ابن الصلاح مثلا للمضطرب ونوزع في ذلك .

(و) أثم (مصلِّ تعرَّض) بصلاته من غير سنرة في محل يظن به المرور ومر بين يديه أحد فترد يأثمان معاً وقد يأثم أحدهما فقط وقد لا يأثم واحد منهما .

ثم شرع في مكروهات الصلاة بقوله :

* (وكُدُرِه تعوُّذ وبَسَمْلة) قبل الفاتحة والسورة (بفَرْض) أصلى . وجازا بنفل ولو منذوراً وتركهما أولى ما لم يراع الخلاف، فالإتيان بالبسملة أولى خروجاً منه

هذا إذا كان المار غير طائف ، وأما هو فلا يحرم عليه مطلقاً . نعم إن كان اله سترة كره حيث كان للطائف مندوحة ، وأما المصلى يمر بسترة أو فرجة فلا إنم عليه فى المرور بين يدى كل مصل .

قوله : [فقد يأثمان معاً] : أى إن تعرض بغير سترة وكان للمار مندوحة . وقوله : [وقد يأثم أحدهما فقط]: أى فيأثم المصلى إن تعرض ولامندوحة للمار ويأثم المار إن كان له مندوحة ولم يتعرض المصلى .

وقوله: [وقد لايأتم واحد مهما]: أى إن اضطر المار ولم يتعرض المصلى.

▼ تنبيه: استشكل بعضهم إثم المصلى بأن المرور ليس من فعله ولم يترك واجباً، فإن السترة إما سنة أو مندوبة، فكيف يكون آثما بفعل غيره؟ وأجيب: بأن المرور وإن كان فعل غيره - لكن يجب عليه سد طريق الإثم، فأثم لعدم سده. وإن كان فعل غيره - لكن يجب عليه سد طريق الإثم، فأثم لعدم سده. (اه. من حاشية الأصل). قال في المجموع: فالإثم بالمرور بالفعل لابترك السترة، كذا لابن عرفة رداً على تخريج ابن عبد السلام من الإثم وجوب السترة. (اه). ولكن الذي أقوله: إن تخريج ابن عبد السلام وجيه.

قوله: [تعوذ وبسملة قبل الفاتحة] إلخ: ظاهره وأسر أو جهر وهو ظاهر الملدونة أيضاً. ومقابله ما فى العتبية من كراهة الحهر بالتعوذ. ومفاد الشبرخيتي ترجيحه، قال فى الحاشية: وكراهة التسمية إذا أتى بها على وجه أنها فرض، سواء قصد الحروج من الحلاف أم لا.

قوله: [ما لم يراع الحلاف]: أى من غير ملاحظة كونها فرضاً أو نفلا. لأنه إن قصد الفرضية كان آتياً بمكروه كما علمت ، ولو قصد النفلية لم تصح عند الشافعي فلا يقال له حينئذ مراع للخلاف ، قال شيخنا في حاشية مجموعه : أورد (بن) أن الكراهة حاصلة غير أنه لم يبال بها لغرض الصحة عند المخالف . بلغة السالك ألم

* (و) كره (دعاءٌ قبل القراءة) للفائحة أو السورة (وأثناءها) أي القراءة.

* (و) كره الدعاء (في الرُّكوع وقبـُلُّ التشهُّد) الأول وغيره، (وبعـُدَّ غير) التشهد (الأخير)، وأما بعد الأخير فيندب كما تقدم ما لم يسلم الإمام.

* (و) كره للمأموم (بعثد سلام الإمام و) كره (الجهشر به) أي بالدعاء المطلوب في الصلاة في سجود أو غيره .

* (و) كره الجهار (بالتشهاد) مطلقاً.

* (و) كره (السَّجودعلي مَلَّبوسه) أى المصلى أى علىشى ع من ملبوسه ككمه أو ردائه (أو)السجود (على كـورعمامته)الكائن على جبهته ، ولا إعادة عليه إن كان

لكن قد يقال إذا كانت المراعاة لورع طلبت ، فتنتنى الكراهة قطعاً . نعم ليس طلب المراعاة متفقاً عليه كما فى حاشية شيخنا على (عب) . (ه) . وما قاله المصنف هو مشهور المذهب قبل بإباحها وندبها ووجوبها .

قوله: [قبل القراءة] إلخ: ومثله في الكراهة قول: « سبحانك اللهم و بحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ، وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ، خلافاً لمن يأمر بذلك بعد تكبيرة الإحرام وقبل الفاتحة .

قوله: [أى القراءة]: ظاهره كراهتها بين الفاتحة والسورة ، والراجح الحواز كما استظهره (ح) نقلا عن الحلاب والطراز. بل قيد فى الطراز كراهة الدعاء فى أثناء القراءة بالفرض ، وأما فى النفل فيجوز .

قوله : [فى الركوع] : أى أنه إنما شرع فيه التسبيح ، وأما قبل الركوع وبعده فجائز .

قوله: [وقبل التشهد الأول] : أى وأما بين السجدتين فندوب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول بينهما: « اللهم اغفر لى وارحمنى واسترنى واجبرنى وارزقنى ، واعف عنى وعافنى » .

قوله: [وكره الحهر به]: أى لقوله تعالى: (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية) قوله: [على ملبوسه]: أى أنه مظنة الرفاهية إلا لضرورة حر أوبرد. قوله: [على كور عمامته]: أى إلا لحر أو برد وإلا فلا كراهة. خفيفاً كالطاقتين ، فإن لم يكن كور العمامة على الجبهة ومنع الجبهة من وضعها على الأرض لم يكن ساجداً ، (أو) السجود (على ثرّوبٍ) غير ملبوس له (أو) على (بساط) أو منديل (أو) على (حصيرٍ ناعمٍ) لاخشن ، كل ذلك مكروه لأنه ينافي الحشوع .

(و) كره (القراءة بركبُوع أوسجُود) إلا أن يقصد فى السجود بها الدعاء
 كأن يقول : « ربنا لا نزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا » إلخ فلا يكره .

(و) كره (تختصيصُ دعاء): دائما لايدعو بغيره، فالوجه أن يدعو تاءة بالمغفرة وتارة بسعة الرزق، وتارة بصلاح النفس أو الولد أو الزوجة، وتارة بغير ذلك من أمور الدنيا والآخرة والله ذو الفضل العظيم.

قوله: [كالطاقتين]: المراد بالطاقات الطيات المشدودة على الجبه . وحاصله أن كور العمامة عبارة عن مجموع اللفات المحتوى كل لفة منها على طبقات والمراد بالطاقات فى كلامهم: اللفات والتعصيبات . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله: [لم يكن ساجداً]: حاصله أنه إن سجد على العمامة وكانت فوق الخبهة الناصية ولم تلتصق الحبهة بالأرض فصلاته باطلة ، وإن كانت العمامة فوق الحبهة وسجد عليها ، فإن كانت كالطاقتين الرفيعتين فلا إعادة . وإلا أعاد في الوقت كا يؤخذ من الحاشية .

قوله : [كل ذلك مكروه] : أي ما لم يكن فرش مسجد و إلا فلا كراهة .

قوله : [بركوع أو سجود] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً » (١) .

قوله: [تخصيص دعاء]: أى ما لم يكن من جوامع الدعاء كسؤال حسنة الدنيا والآخرة أو سعادتهما ، ومن أعظم الدعوات الجامعة أن يقول : (اللهم إنى أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك ورسولك صلى الله عليه وسلم ،

⁽١) قال فى نيل الأوطار عن ابن عباس قال : «كشف رسول الله صلى الله وعلى آله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبى بكر فقال : يا أبها الناس لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له . ألا وإنى نبيت أن أقرأ القرآن راكماً أو ساجداً . أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فى الدعاء فقسين أن يستجاب لكم » قال رواه أحمد ومسلم والنسائى وأبو داود — قمن بفتح القاف والمم و كسرها وأيضا قمين أى حقيقة وجدير . وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر فى الفتح فى ترجمة باب « التسبيح والدعاء فى السجود » بصحيح البخارى .

• ۲۴ باب الصلاة

* (و) كره (التفات) في الصلاة (بلا حاجة ٍ) مهمة .

- * (و) كره (تشَّبيكُ أصابع وفرقعتَهُا) لمنافَّاة ذلك الحشوع والأدب (١) .
- (و) كره (إقْعالة) بأن يرجع فى جلوسه على صدور قدميه وأليتيه على عقيبة لقبح الهيئة .
- (و)كره (تخصُّر) وهووضع البد علىخصره حال قيامه لأنه فعل المتكبرين (٢) ومن لا مروءة له .
- . (و) كره (تَغْميضُ عينيه) إلا لخوف وقوع بصره على ما يشغله عن صلاته.

وأعوذ بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك ورسولك صلى الله عليه وسلم » .

قوله : [وكره التفات] : أى ولا تبطل ولو التفت بجميع جسده حيث بقيت رجلاه للقبلة و إلا بطلت .

قوله: [وكره تشيائ أصابع]: أى فى الصلاة ، كانت فى المسجد أوغيره. وأما فى غير الصلاة فلاكراهة فيه ولو فى المسجد. إلا أنه خلاف الأولى لأن فيه تشاؤماً.

قوله: [لقبح الهيئة]: أى وأما جلوسه كالمحتبى وهو جلوس الكلب والبدوى المصطلى فممنوع ، والأظهر عدم البطلان . وبنى من الأحوال المكروهة ثلاث حالات : جلوسه على القدمين وظهورهما للأرض، وجلوسه بينهما وألياه للأرض، وظهورهما للأرض أيضاً، وجلوسه بينهما ورجلاه قائمتان على أصابعهما .

قوله : [ومن لامروءة له] : أي ولذلك قيل إنها من خصال اليهود .

⁽١) عن كعب بن عجرة $_{\rm R}$ أن الذي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه فى الصلاة ، فقرح رسول الله عليه وسلم بين أصابعه $_{\rm R}$. وعن على آن الذي صلى الله عليه وسلم قال: $_{\rm R}$ $_{\rm R}$ لا تفقع أصابعك فى الصلاة $_{\rm R}$ رواهما ابن ماجه . قال الشوكاني فى إسناده شيئاً . وأما خارج الصلاة فقد أورد البخارى ثلاثة أحاديث أن الذي صلى الله عليه وسلم شبك أصابعه فى ثلاث مناسبات .

⁽٢) عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخصر في الصلاة »قال الشوكاني رواه الجماعة إلا ابن ماجة . فال ابن حجر : اختلف في حكمة النبي عن ذلك ، وأظهرها لأن البهود كانت تكثر من فعله فهي عن فعله كراهة التشبه بهم . وأخرج البخاري عن عائشة في ذلك في ذكر بني إسرائيل . وأخرج ابن أبي شيبة أنه راحة أهل النار .

- ي (و) كره (رفعه ُ رجلاً) عن الأرض واعباد على الأخرى إلا لضرورة .

 - (و) كره (وضع على الأخرى) .
 (و) كره (إقرائه ما) أى القدمين (دائماً) فى جميع صلاته . وكره (تفكيُّر " بدنيوي ") أي في أمر دنيوي .
- (و) كره (حَمثُلُ شيء بكم أو فم) إذا لم يمنعه مخارج الحروف وإلا منع وبطلت .
 - (و) كره (عَبَتْ بلحْية أو غيرها).
 - ع (و) كره (حَمَدٌ لعاطسَ أوبشارة) بشربها وهو يصلى .
- . ﴿ وَ ﴾ كره ﴿ إِشَارَةٌ للرد ۗ) برأًس أويد رُّ على مشمِّتٍ ﴾ شمته وهو يصلي إذا ارتكب. المكروه وحمد لعطاسه ، وأما الرد بالكلام فمبطّل ، وأما رد السلام

قوله : [وكره إقرابهما] : وهو ضم القدمين معاً كالمقيد ، وقيل جعل خطهما من القيام مستوياً سواء فرق بيهما أو ضمهما لكن الكراهة على هذه الطريقة مقيدة بما إذا اعتقد أنه لابد منه .

قوله : [تفكر بدنيوى] : أى ولم يشغله عن الصلاة ، فإن شغله حيى لا يدرى ما صلى أعاد أبداً. فإن شغله زائداً عن المعتاد ودرى ما صلى أعاد بوقت. وإن شك بني على اليقين وأتى بما شك فيه بخلاف الأخروى فلا يكره . ثم إن لم يشغله عن الصلاة فالأمر ظاهر . وإن شغله عنها فإن شك في عدد ما صلى بني على اليقين . وإن لم يدر ما صلى أصلا بطلت كالتفكر بدنيوى ، وهذا إذا لم يكن التفكر متعلقاً بالصلاة ، فإن كان متعلقاً بها كالمراقبة والحشوع ، فإن لم يدر ما صلى بني على الإحرام . وإن كان مستحضراً له فا لحكم واحد في الجميع إلا في هذا الفرع .

قوله: [أو غيرها]: أي كخاتم بيده إلا أن يحوله في أصابعه لضبط عدد الركعات حوف السهو فذلك جائز لأنه لإصلاحها وليس من العبث.

قوله : [رفعه رجلا] : أى لما فيه من قلة الأدب مع الله لأنه واقف بحضرته . وما يزعمه العوام من أن الواقف على رجل واحدة في الصّلاة أو الذكر أكثر ثواباً من غيره كلام باطل.

بالإشارة على مسلم عليه فمطلوب .

- (و) كره (حك جسد لغير ضرورة) إن قل وجاز لها والكثير مبطل.
 - . (و) كره (تبسيم قل اختياراً) والكثير مبطل ولو اضطراراً .
- (و) كره (ترك سُنَةً خفيفة) عمداً من سنها كتكبيرة وتسميعة ، وحرم ترك المؤكدة وسيأتى في السهو .
- . (و) كره (سورة) أو آية أى قراءتها (فى أخيِر تَيْه) أى فى الركعتين الأخيرتين .
- م (و) كره (التَّصفيقُ) في صلاة ولو من امرأة (١) (لحاجة) تتعلق بالصلاة كسهو إمامه فجلس بعد الثالثة أو سلم من اثنتين أو بغير الصلاة كمنع مار بين يديه أو تنبيه على أمرما ، (والشأنُ) المطلوب شرعاً لمن نابه شيء وهو يصلى (التَّسْبيح) بأن يقول: سبحان الله.
- ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة وسنها ومندوباتها ومكروهاتها شرع
 ف بيان مبطلاتها فقال:

قوله : [فطلوب] : أي كانت الصلاة فرضاً أو نفلا .

قوله : [والكثير مبطل] : والكثرة بالعرف وهو مبطل ولو سهواً ، ويسجد للسهو إن لم يكثر .

قوله: [وحرم ترك المؤكدة]: أى وفيها قولان: بالبطلان وعدمه، وإن كان الراجع يستغفر الله ولاشيء عليه، ولكن الجزم بالحرمة مشكل غاية الإشكال حيث كان متفقاً على سنيها، ولم يكن فيها قول بالفرضية.

قوله : [في أخيرتيه] : أي ولا سجود عليه لتلك الزيادة لأنها قولية . والزيادة القولية لاسجود لها إلا في تكرار الفاتحة سهواً .

قوله: [والشأن المطلوب] إلخ: وما ورد فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: « من نابه شيء فى صلاته فليسبح إنما التصفيق للنساء » خارج عندنا مخرج الذم فليس على ظاهره وحمله الشافعية على ظاهره .

⁽١) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « التسبيح للرجال والتصفيق للنساه » رواه الجماعة . وهور مخروم من حديث قدويه صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يصلى بالناس فصفقوا لينههو .

- (وبطلت) الصلاة (برفضها) أى بنية إبطالها و إلغاء ما فعله مها .
 - (وبتعمُّد ترك ركن) من أركانها المتقدمة .
- (و) بتعمد (زیاد َة ِ رکن ٍ فعلی) کرکوع أو سجود بخلاف زیادة رکن قولی .

وأركانها القولية ثلاثة : تكبيرة الإحرام والفاتحة والسلام .

وبقية الأركان فعلية . إلا أنه لايتأتى زيادة مجرد اعتدال أوطمأنينة أومجرد قيام لتكبير إحرام أو فاتحة ، فرجع إلى زيادة ركوع أو سجود ويلزم مها زيادة رفع .

وكذًا تبطل بتعمد زيادة تشهد بعد الأولى أو الثالثة من جلوس .

(و) بتعمد (أكثل ولو لقمة بمضغها (و) بتعمد (شُرب) ولو قل .

قوله : [وبطلت الصلاة برفضها] : تقدم أنها تبطل به اتفاقاً إذا وقع فىالأثناء. و بعد الفراغ : قولان مرجحان .

قوله : [أى بنية إبطالها] : أى فليس بلازم التلفظ بل القصد كاف .

قوله: [وبتعمد ترك ركن]: أى وإن لم يطل. ومنه ترك الشرط. وأما إن كان ترك الركن سهواً فلا تبطل إلا بالطول. والطول بالعرف أو بالخروج من المسجد على الخلاف بين ابن القاسم وأشهب.

قوله : [و بتعمد زيادة ركن] : مراده بالعمد ما يشمل الجهل وهذا في النقل والفرض .

قوله : [قولى] : أى كتكرير الفاتحة فلا يبطلها عن المذهب ، وإنما يحرم إن كان عمداً ويسجد إن كان سهواً .

قوله : [إلا أنه لايتأتى زيادة] إلخ : استدراك على عموم قوله ، وبتعمد زيادة ركن فعلى كأنه يقول فها يتأتى فيه الزيادة .

قوله : [وكذا تبطل] الخ : أى لأن الجلوس فيه غير مشروع ، فلو فعله عمداً أو جهلا بطلت .

قوله: [ولو فل]: أى بل ولو كان مكرهاً ولو كان واجباً عليه لإنقاذ نفسه وجب عليه القطع لذلك ، ولو خاف خروج الوقت كما قاله الأجهورى .

• (و)بتعمد (كلام): ولوكلمة أجنبية نحو: «نعم»أو « لا» لمن سأله عن شيء

(اه . من حاشية الأصل) .

قوله: [وبتعمد كلام] إلخ: الكلام هنا بمعنى مطلق الصوت. ولونهق كالحمار، قالوا: إن حرك شدقيه وشفتيه لم تبطل، قال في المجموع: وينبغي حمله على ما يحصل بين يدى الكلام. أما إن حصل صورة الكلام بتحريك اللسان والشفتين فينبغي البطلان. كما اكتفوا به في قراءة الفاتحة. وترددوا: هل تبطل إشارة الأخرس أو إن قصد بها الكلام؟ أما إن نطقت يده بلا قصد فلا. وبه ولى يفتى نفسه (اه) . ومثل التعمد في الكلام المبطل الإكراه عليه أو الوجوب لإنقاذ أعمى أصم في نافلة .

والحاصل أنه إذ ناداه أحد أبويه (١) ، فإن كان أعمى أصم وكان هو يصلى نافلة وجب عليه إجابته وقطع تلك النافلة لأنه تعارض معه واجبان فيقدم أوكدهما ، وهو إجابة الوالدين للإجماع على وجوبها ، والحلاف في وجوب إتمام النافلة . وأما إن كان المنادى له من أبويه ليس أعمى ولا أصم أو كان يصلى في فريضة فليخفف ويسلم ويكلمه ، انظر (ح) . وأما إذا وجب لإجابته عليه الصلاة والسلام في حال حياته أو بعد موته فهل تبطل به الصلاة أو لا تبطل ؟ قولان ، والمعتمد منهما عدم البطلان . فإذا ترك المصلى الكلام لإنقاذ الأعمى ، وهلك ضمن ديته . ويجب أيضاً الكلام لتخليص المال إذا كان يخشى بذهابه هلاكاً أو شديداً ذي ، كان المال قليلا أو كثيراً ويقطع الصلاة ، كان الوقت متسعاً أو لا . وأما إذا كان كثيراً قطع إن اتسع الوقت ، والكثرة والقلة بالنسبة للمال في حد ذاته . (اه . كثيراً قطع إن اتسع الوقت ، والكثرة والقلة بالنسبة للمال في حد ذاته . (اه .

قوله : [ولومكلمة أجنبية] : هذه المبالغة فيها شيء ولعل المناسب أن يقول:

⁽١) في باب إذا دعت الأم ولدها في الصلاة ، أورد الإمام البخاري حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نادت امرأة اينها وهو في صويعته قالت : يا جريج . فقال : اللهم أي وصلاتي (هكذا أكثر من مرة) قالت : اللهم لا يحوت جريج حتى ينظر في وجه المياميس .» قال الحافظ ابن حجر عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال سمعت رسول قه صلى الله عليه وسلم يقول : لوكان جريج عالما لعلم أن إجابته أمه أولى من عبادة ربه . ويزيد هذا جمهول . وربما كان الكلام في الصلاة من شريعتهم .

(لغير إصلاحيها، وإلا) بأن كان لإصلاحها فتبطل (بكثيره): كأن يسلم الإمام من اثنتين أويقوم لحامسة — ولم يفهم بالتسبيح أو لم يرجع له — فقال له المأموم أنت سلمت من اثنتين أو قمت لحامسة كما وقع فى قصة ذى اليدين (١)، فإن كثر الكلام بما يزيد على الحاجة بطلت.

(و) بتعمد (تَصُويت) : خال عن الحروف كصوت الغراب .

و بتعمد كلام أجنبي ولوكلمة .

قوله : [لغير إصلاحها] : وهي مستثنى من البطلان بالكلام .

قوله: [فتبطل بكثيره]: والكثير ما زاد على ما وقع فى قصة ذى اليدين . قوله: [فى قصة ذى اليدين]: هو رجل من الصحابة لقب بذلك لطول كان فى يديه . وحاصله « أنه كان يصلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركعتين فى صلاة رباعية قبل العصر وقيل الظهر ، فقال ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال له: كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليدين بل بعض ذلك قد كان فقال النبى صلى الله عليه وسلم لباقى المصلين أحق ما قاله ذو اليدين ؟ فقالوا: نعم . فقام النبى وكمل الصلاة وسجد بعد السلام » .

قوله : [وبتعمد تصويت] إلخ : أى لكونه من معنى الكلام .

(١) وردت في صحيح البخاري روايات ومن طرق متعددة ، من أوفاها في باب تشبيك الأصابع بكتاب الصلاة عن أبي هريرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاقي العشى (يعنى الظهر أو العصر) سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا قال : فصل بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكاً عليها كأنه غضبان ، ووضع يده اليمي على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى وخرجت السرعان (الناس المتسرعون) من أبواب المسجد ، فقالوا : أقصرت الصلاة ؟ وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهايا أن يكلماه . رفي القوم ربحل في يديه طول يقال له ذو اليدين ، قال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ قال : لم أنس قال : ولم تقصر . فقال : كما يقول ذو اليدين ؟ فقالوا : نم . فتقدم فصلى ماترك ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر . فر بما أبو (أي سألوا الراوي) : ثم سلم ؟ فيقول : نبتت أن عران بن حصين قال : ثم سلم . » صحيح . والروايات في العبارات التي نطق بها صلى الله عليه وسلم متعددة . في بعض الروايات أنه صلى الله عليه وسلم متعددة . في بعض الروايات الروايات : صليت الظهر خمسا ، أو ركعتين وغير ذلك من الاختلاف حتى قبل إنها أكثر من قصة . الروايات : صليت الظهر خمسا ، أو ركعتين وغير ذلك من الاختلاف حتى قبل إنها أكثر من قصة .

- (و) بتعمد (نفخ) بفم لابأنف (و) بتعمد (ق، والوطاهرا قل (و) بتعمد (سلام حال شكّه في الإتمام) فتبطل ، (وإن بان)له (الكمال)، أي كمال الصلاة، فأولى إذا لم يتبين له شيء وأولى إن تعمد السلام وهو يعلم أو يظن عدم الإكمال فقد نص على المتوهم.

• (و) بطلت (بطرو ناقض) لوضوئه من حدث أو سبب أوشك إلا أنه في طرو الشك يستمر ، فإن بان الطّهر لم يعد كما تقدم .

قوله : [بفم] : أى لأنه في الصلاة كلام .

وقوله : [لا بأنف] : أى إلا أن يكثر أو يتلاعب. وذكر الأجهوري عن النوادر نمادى المأموم على صلاة باطلة إن نفخ عمداً أو جهلا .

قوله: [وبتعمد قيء]: أى ومثله القلس. وأما البلغم فلا يفسد صلاة ولاصوماً إلا إذا كثر فيجرى على الأفعال الكثيرة. ومفهوم [بتعمد] أنه إن غلبه لايضر حيث كان طاهراً ما لم يزدرد منه شيئاً ، فإن ازدرده عمداً بطلت. وغلبة: قولان مستويان. وسهواً: سجد.

قوله: [حال شكه في الإتمام]: مراده بالشك التردد على حد سواء لاما قابل الجزم كما هو ظاهر (عب) إذ مقتضاه أن السلام مع ظن الإتمام مبطل وليس كذلك كما يفيده نقل (ح) عن ابن رشد (انتهى من حاشية الأصل).

قوله: [يعلم] إلخ: فتحصل أن الصور التي تبطل فيها الصلاة تسع، وهي: إذا سلم مردداً على حد سواء، أو متحققاً عدم الكمال، أو ظائلًا عدمه. وفي كل: تبين الكمال أو عدمه، أو لم يتبين شيء. وأما لوسلم معتقداً الكمال أو ظائلًا الكمال فالصلاة صحيحة حيث تبين الكمال أو لم يتبين شيء وإن تبين عدم الكمال بطلت إن طال، وإلا تداركه.

• تنبيه : إنما بطلت الصلاة بالشك في الإتمام لأنه شك في السبب المبيح السلام وهو الإتمام والشاك في السببيضر ، وليس شكًّا في المانع خلافاً لمن يقول بذلك.

قوله: [بطرو ناقض]: أى حصاوله أو تذكره. ولايسرى البطلان للمأموم بحصول ذلك للإمام إلا بتعمده لابالغلبة والنسيان كما سيأتى

• (و) بطرو (كشف عورة مُغلَّظة) لاغيرها، (و) بطرو (نجاسة) سقطت عليه وهو فيها أو تعلقت به إن استقرت به ، وعلم بها واتسع الوقت لإزالتها وإيقاع المصلاة فيه ، وإلا لم تبطل لما علمت أن طهارة الحبث واجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب إزالة النجاسة :

. (و) بطلت (بفت على غير الإمام) ، بأن سمعه يقرأ فتوقف في القراءة فأرشده للصواب لأنه من باب المكالمة ، بخلاف الفتح على إمامه ولو في غير الفائحة فلا تبطل.

. (و) بطلت (بقَهَ هُ مَهُ): وهى الضحك بصوت فإن كان فذاً أو إماماً قطع واستأنف صلاته مطلقاً سواء وقع منه اختياراً أو غلبة أونسياناً لكونه فى صلاته . وإن كان مأموماً ففيه تفصيل أشار له بقوله: (وتمادَى) وجوباً (المأمومُ) مع

قوله: [وبطرو كشف عورة] إلخ: أى فهو من المبطلات على المشهور كما في الحطاب ، وقد تقدم في مبحث ستر العورة .

قوله : [على غير الإمام] : أى وإن كان مصلياً. وقول خليل : «كفتح على من ليس معه في صلاة » لامفهوم له ، بل المدار على كونه غير إمامه .

قوله : [وبطلت بقهقهة] : أي سواء كثرت أو قلت .

قوله: [قطع واستأنف]: أى ويقطع من خلف الإمام أيضاً ولايستخلف. ووقع لابن القاسم فى العتبية والموازية: أن الإمام يقطع هو وون خلفه فى العمد، ويستخلف فى النسيان والغلبة أو يرجع مأموماً مراعاة القول بعدم بطلان الصلاة بالقهقهة غلبة أو نسياناً. وإذا رجع مأموماً أثم صلاته مع ذلك الخليفة ويعيدها أبداً لبطلانها. وأما مأموموه فيتمون صلاتهم مع ذلك الخليفة ولا إعادة عليهم فى وقت ولا غيره. واقتصر الأجهورى فى شرحه على ما لابن القاسم فى الموازية والعتبية واعتمده فى الحاشية. (اه من حاشية الأصل).

قوله: [وتمادى وجوباً المأموم]: أى بقيود خسة ، ذكر الشارح منها أربعة يقوله: [إن اتسع الوقت بغير جمعة] إن كان كله غلبة أونسيانا، وهذا إذا لم يكثر في ذاته . والحامس هو أن لايلزم على تماديه ضحك كل المأمومين أو بعضهم وإلا قطع وخرج .

إمامه على صلاة باطلة ، لأنه من مساجين الإمام نظراً للقول بعدم بطلانها (إن اتسعالوقت)لأدائها في وقبها بعد سلام الإمام ، وكان (بغير)صلاة (جُمعة)، فإن ضاق الوقت أو كان بجمعة قطع ودخل مع إمامه لثلا يفوته الوقت أو الجمعة ، ومحل ذلك (إن كان) ضحكه (كلمه) من أوله لآخره (غلبة أو نسياناً) لكونه في صلاة . فإن كان كله أو بعضه عمداً اختياراً قطع واستأنف مع إمامه ، وهذا إذا لم يكثر في ذاته ، وإلا أبطل قطعاً لأنه من الأفعال الكثيرة ، وإلى هذه المفاهيم الثلاثة أشار بقوله : (وإلا) بأن ضاق الوقت أو كان كله أو بعضه عمداً اختياراً (قطع ودخل معه) أي مع إمامه .

(و) بطلت (بكثير فعل) : غير ما تقدم كحك جسدوعبث بلحيته ووضع رداء على كتف ودفع مار (۱) وإشارة بيد ؛ فالقليل من ذلك لايبطلها كما تقدم

قوله: [وإلا أبطل قطعاً]: أى فحكمه حكم العمد لايتمادى المأموم فيه .

تنبيه: لاشىء فى التبسم إن قل ، وكره عمده . فإن كثر أبطل مطلقاً لأنه من الأفعال الكثيرة ، وإن توسط بالعرف يسجد لسهوه فيا يظهر ، وأبطل عمده .
(اه من الأصل) .

قوله : [كحك جسد] : أى فيبطلها إذا كثر ولو سهواً والكثير عندنا هو ما يخيل للناظر أنه ليس في صلاة .

قوله : [وعبث بلحيته] إلخ : حكمه كالذي قبله .

⁽۱) في صحيح البخاري أنه قيل: « رأيت أبا سعيد الحدري في يوم جمعة يصل إلى شيء يستره من الناس. فأراد شاب من بني أبي معيط أن مجتاز بين يديه ، فدفعه أبو سعيد في صدره . فنظر الشاب فلم يجد مساغا إلا بين يديه . فعاد ليجتاز قدفعه أبو سعيد أشد من الأولى . فنال من أبي سعيد ثم دخل على مروان (ابن الحكم) فشكا إليه مالقي من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال : مالك ولابن أخبك ياأبا سعيد ؟ فقال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن بجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقائله فإنما هو شيطان » ذكر ابن عجر بعضا من رواياته تعقب الشوكاني آخره فقال : رواه الجماعة إلا الترمذي وابن ماجة . وروى عبره في معناه . وي باب أثم الماربين يدى المصلى روى الإمام البخاري عن أبي جهيم : قال رسول الله عن أن يقف أربعين خيرا له من أن يم يديه . قال أبو النضر لا أدري أقال أربعين يوما أو شهراً أو سنة اخرجه الجماعة . وقال الحافظ ابن حجر وفي ابن ماجة وابن حان من حديث أبي هريرة : « لكان أن يقف ،ائة عام خير له من الخطوة ابن حاد الله عن أخرجه أحمد .

بعضه في المكروهات ، وسيأتي قريباً بعضه إن شاء الله تعالى في قوله لابإنصات قل نخبر إلى آخره ، والكثير منه مبطل (ولو سهواً كسلام مع أكل أو) مع (شُرب) سهواً (ولوقل) الأكل أو الشرب المصاحب للسلام لشدة المنافاة في السلام . فلو اجتمع الأكل والشرب سهواً فالبطلان أيضاً ، وقيل : يجبر بسجود السهو ولا بطلان . والحاصل أن اجماع الثلاثة مبطل اتفاقاً وانفراد أحدهما لا يبطل ويجبر بالسجود ، وحصول اثنين فيه خلاف والأظهر البطلان لا سها إذا كان أحدهما سلاما .

* (و) بطلت (بمُشْغل) أى مانع (عن فرض) من فرائض الصلاة ؛ كركوع أو سجود وقراءة فاتحة أو بعضُها كيشدة حقن أوغثيان أو وضع شيء في فمه ،

قوله: [مع أكل] إلخ: الحاصل أنه وقع في موضع من المدونة: إن سلم وأكل وشرب سهواً بطلت، وفي آخر: إن أكل وشرب سهواً سجد . وهل اختلاف للمنافى فيهما بقطع النظر عن اتحاده وتعدده أو وفاق ؟ والبطلان في الموضع الأول للسلام أو للجمع بين ثلاثة على رواية الواو، واثنين على رواية أو تأويلات ثلاثة ؟ واحد بالحلاف واثنان بالوفاق.

قوله : [لشدة المنافاة في السلام] : أي فالبطلان السلام سواء كان معه أكل وشرب أو أحدهما .

قوله : [فلو اجتمع الأكل والشرب] إلخ : أي بناء على تأويل الجمع .

قوله : [وقيل يجبر بسجود السهو] : أى نظراً للتوفيق الأول وهو السلام ولم يكن .

قوله : [اتفاقاً] : أي لانفاق الموفقين على ذلك .

قوله: [لايبطل ويجبر بالسجود]: أى على المشهور من أن الراجح تأويل الوفاق بوجهه -

قوله: [والأظهر البطلان]: أي نظراً للجميع.

قوله : [لا سما] إلخ : أى لما فيه من الحمع وكثرة المنافيات .

قوله : [أو غثيان] : المراد به فوران النفس .

(وأعاد َ فيه) مشغل عن (سُنتَّة) مؤكدة (بوقت ضروري) وهو فى الظهرين للاصفرار .

- (و) بطلت (بذكر): أى تذكر (أولى) الصلاتين (الحاضرتين ف) الصلاة (الأخرى) أى الثانية ،كأن يتذكر في صلاته العصر قبل الغروب أن عليه الظهر ، أو يتذكر وهو في العشاء قبل الفجر أن عليه المغرب فتبطل التي هو فيها لأن ترتيب الحاضرتين واجب شرط.
- (و) بطلت (بزيادة أربع ركتات سهواً): في الرباعية والثلاثية ولوفى السفر (كركعتين): أى زيادتهما سهواً (في الثنائية) كالصبح والجمعة (أو الوَتْر): لابركعة فقط.

واعلم أن محل البطلان بالمشغل عن الفرض: إذا كان لا يقدر على الإتيان معه بالفرض أصلا أو يأتى به معه لكن بمشقة إذا دام ذلك المشغل . وأما إن حصل ثم زال فلا إعادة كما في البرزلي . (اه. من حاشية الأصل) .

قوله : [بوقت ضرورى] : قال (ح): ينبغى أن يكون هذا الحكم فيمن ترك منة من السنن الثمانية المؤكدة. وأما ترك سنة غير مؤكدة فلا شيء عليه ، كان الترك لمشغل أو لغير مشغل كما صرح به فى المقدمات. (اه. من حاشية الأصل) .

قوله: [واجب شرط]: أى فى الابتداء: باتفاق، وفى الأثناء: على إحدى طريقتين، فإن كان إماماً بطلت عليه وعلى مأموميه، وإن كان فذاً قطع، وإن كان مأموماً تمادى على صلاة باطلة لحق الإمام إن اتسع الوقت.

قوله: [وبزيادة أربع ركعات]: أى متيقّنة ، وأما لوشك فى الزيادة الكثيرة فإنها تجبر بالسجود اتفاقاً .

وقوله : [سهواً] : وأما الزيادة عمداً فتقدم الكلام عليها .

قوله: [والثلاثية]: هذا هو المشهور. وقيل: إن الثلاثية تبطل بزيادة مثلها. وقيل: بزيادة ركعتين.

قوله: [ولو ق السفر]: أى مراعاة لأصلها بناء على أن الرباعية هي الأصل وهو الصحيح فلا تبطل إلا بصلاتها ستًّا.

قوله : [أو الوتر] : مثلها في ذلك النفل المحدود كالفجر والعيدين

* (و) بطلت (بسُنجود مسْبوق) بركعة أوأكثر (مع إمامه) متعلق بسجود المضاف لفاعله السجود (البَعْدى) اللّرتب على الإمام لزيادة سهو. فإذا سجد المسبوق البعدى مع إمامه بطلت عليه لأنه فعل زيادة في صلاته عمداً ولو جهلا (كالقبالي): أي كما تبطل على المسبوق بسجوده القبلي مع إمامه

والاستسقاء والكسوف ، ولو لم يكرر الركوع فيه . وأما النفل غير المحدود فلا يبطل بزيادة مثله ، لقولم: إذا قام لخامسة فىالنافلة رجع ولا يكملها سادسة وسجد بعد السلام .

• تنبيه : قال فى المجموع : يمكن للساهى تسع تشهدات والصلاة صحيحة بأن سها بزيادة بغد القبلى ، وجلس فى سبع ركعات ، قال فى حاشيته : فإن كان دخل مع الإمام فى التشهد الأخبر كمل عشراً ، فإن سجد معه سجود السهو ناسياً زادت على العشر ، كأن شك فى تشهد هل سجد قبله سجدة أو اثنتين ؟ سجد واحدة وأعاد تشهده ، وفى ذلك مع ما تقدم من سجدات كثيرة كثمان سجدات فى كل ركعة مع صحة الصلاة . قلت :

يا فقيهاً يدعى لحل الأحاجى أصلاة فيها ثلاثون سجده؟ بل مزيد وهل تشهد أخرى ضبطوه فجاوز العشر عده

وقوله: [مع ما تقدم من سجدات كثيرة] إلخ: أى ما تقدم له فى المجموع عند قوله فى سجود السهو سجدتان. قال هناك: فإن شك عند الرفع هل هذا سجود للفرض أوكان بنية السهو، ونسى الفرض، أنى بالفرض ثم السهو فيكون ست سجدات وينضم له ما أمكن من سجدات التلاوة فى القراءة. فإن تذكر ترك الفاتحة رجع لها ثم يمكن أن يجتمع له سجدات كالأول. ويلغز بها – كما الموانوغى والأجهورى سجدات كثيرة فى ركعة واحدة ونحوه فى كبير التتائى. (اه).

قوله : [وبطلت بسجود] الخ : أى إن فعل ذلك عمداً وأما نسياناً فلا تبطل.

قوله: [ولو جهلا]: أى فالجاهل كالعامد عند ابن رشد خلافاً لابن القاسم الذي ألحقه بالناسي مراعاة لمن قال بوجوب سجوده مع الإمام وهو سفيان:

(إذا) كان (لم يكرك معه ركمعة) لأن سجوده لايلزم ذلك المسبوق لأنه ليس بمأموم حقيقة ؛ فسجوده معه محض زيادة في الصلاة . فإن أدرك معه ركعة بسجدتيها سجد معه القبلي وقام لقضاء ما عليه بعد سلامه ، وأخر البعدى لتمام صلاته وسيأتي إن شاء الله تعالى في السهو .

- (و) بطلت (بسُجُود قبل السلام لترك سُنتَة خَفيفة) : كتكبيرة أو تسميعة ،
 وأولى لترك فضيلة كقنوت .
- (و) بطلت (بما يأتى) الكلام عليه من المبطلات (فى) باب سجود (السَّهو): كترك السجود لثلاث سنن وإن طال .
- ثم ذكر أشياء لا بطلان فيها لجواز فعلها في الصلاة ما لم تكن كثيرة بحيث يعتقد من رآه يفعلها أنه ليس في صلاة أخذاً مما تقدم فقال :
- (لا) تبطل الصلاة (بإنسات قل) لا كَتْدُر (لمخبر) بكسر الباء اسم فاعل ؛ أى إنصات قليل لمن أخبره أو أخبر غيره بخبر وهو في الصلاة . فإن طال الإنصات بطلت . وأما لو قال : « إيه إيه » فتبطل بمجرد القول كما تقدم .

فالحاصل أنه إن سجد القبلى معه ولم يكن أدرك ركعة فالصلاة باطلة إن فعله عمداً أو جهلاعلى المعتمد . وأما لو سجد البعدى معه فالبطلان مطلقاً أدرك ركعة أم لا إن فعله عمداً أو جهلا لاسهواً . فإن أدرك ركعة في القبلى سجد معه قبل قضاء ما عليه إن سجده الإمام قبل السلام ولو على رأى الإمام كشافعي يرى التقديم مطلقاً . فإن أخره بعده فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء وضعف _ ورى التقديم مطلقاً . فإن أخره بعده فهل يفعله معه قبل قيامه للقضاء وضعف أو بعد تمام القضاء قبل سلام نفسه أو بعده ؟ أو إن كان عن ثلاث سنن ؟ فعله قبل القضاء وإلا فبعده ؟ تردد . (اه من الأصل) .

قوله: [وبطلت بسجود قبل السلام لترك سنة] إلخ: أى إلا أن يأتم بمن يراه فيتبعه ولابطالان بل فى (بن) تقوية عدم البطلان بالسجود لتكبيرة وفضيلة (اه من المجموع).

قوله: [وإن طالي]: أى لأنه اشتغل عن الصلاة وإن كان بين ذلك سجد بعد السلام إن كان سهواً ، كما في الخرشي .

* (و) لا (قتال عقارب قصدته): أى جاءت عليه إذهى لاقصدلها (ولا) تبطل (بإشارة بعنط و) كيد أو رأس (لحاجة) طرأت عليه وهو فى الصلاة ، (أو) إشارة لا (رد سلام) على من سلم عليه وهو يصلى . والراجح أن الإشارة لرد السلام واجبة ، وتبطل أن رده بالقول .

• (ولا) تبطل (بأنين لوجع) إن قل والابطلت ، (وبكاء تخشع) : أى خشوع (وإلا) يكن الأنين لوجع ولاالبكاء لحشوع (فكالكلام) يبطل عمده ولوقل ، وسهوه إن كثر . وهذا فى البكاء الممدود وهوما كان بصوت ، وأما المقصور — وهو ما كان بلا صوت — فلا تبطل إلا بكثيره ولو اختياراً

قوله : [جاءت عليه] : أى فإن لم تجئ عليه كره لأنه تعمد قتلها ولا تبطل بانحطاطه لأخذ حجر يرميها به .

قوله: [إذا هي لاقصد لها]: أي لأن الإرادة من خواص العقلاء، هكذا قيل. ورد بأن المناطقة عرفوا الحيوان بأنه المتحرك بالإرادة.

قوله : [بإشارة] : أي ما لم تكثر .

قوله: [والراجح أن الإشارة لرد السلام] إلخ: أى ولو فى صلاة الفرض وهكذا فى رد السلام وأما ابتداؤه بالإشارة فمكروه خلافاً لابن الحاجب القائل بجوازه.

قوله : [إن قل] إلخ : ظاهره ولو كان له فيه نوع اختيار .

قوله : [وبكاء تخشع] : ظاهره ولوكثر وسيأتى إيضاحه .

قوله : [وسهوه إن كُثر] : أي و إلا قفيه السجود .

قوله : [وهذا في البكاء الممدود] إلخ: قال في الحاشية .

• تنبيه: هذا كله إلا إذا كان البكاء بصوت ، وأما إذا كان لاصوت فيه فإنه يبطل اختياراً أو غلبة تخشعاً أم لا . وينبغى: إلا أن يكثر الاختيارى منه . وأما بصوت فإن كان اختياراً أبطل مطلقاً كان لتخشع أم لا بأن كان لمصيبة ، وإن كان غلبة إن كان بتخشع لم تبطل ظاهره ، وإن كثر وإن كان لغيره أبطل . (اه) .

قوله : [ولو اختياراً] : المناسب الاختياري ولا محل للمبالغة لأن الاضطراري بلغة السالك - أول

* (ولا) تبطل (بتنحْنح ِ ولو لغير حاجة ٍ) .

* (ولا) تبطل (بمشى) المصلى (كصفين) أدخلت الكاف الثالث (لستره): يقرب إليها ليستر بها خوفاً من المرور بين يديه (أو دفع مار) بين يديه بناء على أنه يستحق أكثر من محل ركوعه وسجوده و إلا فلا يمشى لتيسر دفعه وهو بمكانه، (أو) مشى محو الصفين لأجل (ذهاب دابة) ليردها (أ) ، أو لإمساك رسها فإن بعدت قطع وطلبها ، وإن ضاق الوقت إذا ترتب على ذهابها ضرر. ودابة الغير كدابته ومثل المشى لما ذكر : المشى لسد فرجة في صف ؛ فلا تبطل بمشى كالصفين فيا ذكر ، (وإن) كان المشى (بجنب أوقة هدرى) بأن يرجع على ظهره والاستدبار للقبلة مبطل .

لاشيء فيه كما يؤخذ من الحاشية .

قوله : [ولو لغير حاجة] : أى هذا إذا كان لحاجة ولو لم تتعلق بالصلاة فلا سجود فى سهوه بل ولو لغير حاجة .

قوله: [فإن بعدت قطع] : حاصل فقه المسألة أن الدابة إذا ذهبت فله أن يقطع الصلاة ويطلبها إن كان الوقت متسعاً . وكان تمها بجحف به . فإن ضاق الوقت أو قل تمها فلا يقطعها إلا إذا كان خاف الضرر على نفسه لكونه بمفازة مثلا وإلا قطعها . وغيرالدابة من المال يجرى على هذا التقصيل .

قوله: [والاستدبار للقبلة مبطل]: أى فى غير مسألة الدابة فيجوز له أن يستدبر القبلة في الصف والصفين والثلاثة . وإن كان لا يتمكن منها إلا بالاستدبار . والحاصل أن الاستدبار لعذر مغتفر والعذر إنما يظهر فى الدابة قاله فى الحاشية .

⁽۱) روى الإمام البخارى في باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة عن الأزرق بن قيس قال :
« كنا بالأهواز نقاتل فيهنا أنا على جرف نهر إذا رجل يصلى وإذا لحام دابته بيده . فجعلت الدابة
تنازعه وحبل يتبعها . قال شعبة : هو أبو برزة الأسلمى . فجعل رجل من الحوارج (الذين يقاتلونهم)
يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ ! (يعني يدعوعليه) فلما انصرف الشيخ قال : إنى سمعت قولكم وإنى
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع أو تمانى (يعني أنه مطلع على السنة)
وشهدت تيسيره . وإنى إن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى من أن أدعها ترجع إلى مألفها فيشق على «
وفي البخارى « قال قتادة : إن أنحذ ثوبه ؟ يتبع السارق ويدع الصلاة » .

• (ولا) تبطل (بإصلاح رداء) سقط من فوق كتفيه فتناوله ووضعه عليهما ولوطأطأ لأخده من الأرض ، (أوسرة) نصبها إمامه ليصلى لها (سقطت) ولو انحط لإصلاحها . وكما أنها لا تبطل في جميع ما تقدم لم يكن عليه سجود في ذلك وإنما لم تبطل ولاسجود عليه (بلحواز) جميع (ما ذكر) . والمراد بالجواز: عدم المنع ، فلا ينافى أن بعضه خلاف الأولى: كالإنصات للمخبر ، وقتل العقرب إذا لم يخش منها الضرر وأن البعض واجب كالإشارة لرد السلام ، وبعضها مندوب كالمشي للسترة .

ومحل عدم البطلان ، إذا لم تكثر هذه الأشياء كثرة يظن مشاهدها أنه ليس في صلاة وإلا أبطلت لدخولها تحت قوله [وبكثير فعل]كما تقدم .

وشيه فى الجواز وعدم البطلان قوله: (كسد فيه) أى فمه بيده اليمنى (لتناؤب) بل هو مندوب وهو بمثناة فمثلثة انفتاح الفم عند انعقاد البخار بالدماغ من كثرة الأكل أوالنوم، (و نفث) بسكون الفاء البصاق بلا صوت (بثوب) أو غيره (لحاجة) كامتلاء فمه بالبصاق وكره لغيرها فإن كان بصوت بطلت

قوله: [ولا تبطل بإصلاح رداء]: أى بل ذلك مندوب إذا أصلحه وهو جالس بأن يمد يده يأخذه من الأرض. وأما إن كان قائماً وانحط لللك فيكره ولا تبطل به الصلاة إن كان مرة وإلا أبطل ، لأنه فعل كثير.

قوله: [ولوانحط لإصلاحها]: أى مرة وأبطل إن زاد ، كذا في الحاشية. وأما الانحطاط لأخذ عمامة فمبطل لأنها لاتصل لرتبة ما ذكر في الطلب إلا أن يتضرر لها كما في (عب) كمنكاب (اه من المجموع).

قوله: [بل هو ومندب] : أى فى الصلاة أو غيرها إذا كان السد بغير باطن اليسرى لا إن كان به فيكره لملابسة النجاسة ، وليس التفل عقب التثاؤب مشروعاً ، وما نقل عن مالك من تفله عقب التثاؤب فلاجتماع ريق عنده إذ ذاك انظر (ح). (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [من كثرة الأكل] إلخ : أى بحسب الغالب وقد يكون لمرض كما هو مشاهد.

قوله : [وكره لغيرها] : أي ويسجد لسهوه على المعتمد . والحاصل أن البصاق

(وقصّد التّفهيم) أى تفهيم أحد أمراً من الأمور (بذكر) متعلق [بقصد] ، أى قصد بالذكر من قرآن أو غيره كتسبيح ليفهم غيره أنه فى صلاة ، أو ليتناول كتاباً أو غيره بقوله : « يايحيى خذ الكتاب بقوة » أوليأذن له فى الدخول بقوله : « ادخلوها بسلام آمنين » .

وقوله: (فى محلّه): صادق بصورتين أن يدخل عليه إنسان يطلب الإذن بالدخول أوبأخذ شيء فيبتدئ بعد الفاتحة بقوله: « ادخلوا الجنة أذم وأزواجكم تحبرون ». مثلا أو يكون متلبساً بها سرّا فيجهر بها للإشارة للدخول ، فإن لم يكن بمحله بأن كان فى أثناء الفاتحة أو آية الكرسي مثلا فدخل عليه شخص فانتقل إلى قوله: « ادخلوها بسلام » أو نحوه فإنها تبطل. وهو معنى قوله (وإلا) يكن فى محله (بطلت) الصلاة ، لأنه صار بانتقاله مما هو فيه إلى ما ذكر - فى معنى المكالمة وهذا فى غير التسبيح ، وأما هو فيجوز مطلقاً فى جميع أحوال الصلاة للحاجة .

وكذا لاتبطل بما تقدم في المكروهات من الالتفات وما عطف عليه . وكذا لاتبطل بتعمد بلع ما بين أسنانه من طعام ولو مضغه ليسارته ، أو بتعمد

فى الصلاة إما لحاجة أو لغيرها ؛ وفى كل ، إما أن يكون بصوت أو بغيره . فإن كان لغير كان لحاجة فهو جائز كان بصوت أم لا ولا سجود فيه اتفاقاً . وإن كان لغير حاجة فإن كان بغير صوت كان مكروهاً ، وفى السجود لسهوه قولان . وإن كان بصوت بطلت إن كان عمداً وإن كان سهواً سجد على المعتمد .

قوله : [و إلا يكن في محله بطلت الصلاة] : أي عند ابن القاسم وقال أشهب بالصحة مع الكراهة.

قوله : [وهذا في غير التسبيح] : مثله المهليل والحوقلة فلا يضر قصد الإفهام بهما في أي محل من الصلاة ، فالصلاة كلها محل لذلك . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [من طعام ولو مضغه] : قال مالك : من كان بين أسنانه طعام كفلقة الحبة فابتلعه في صلاته لم يقطع صلاته أبو الحسن ، لأن فلقة الحبة

يلع نحو زبيبة أو لقمة بلا مضغ وإلا بطلت. واستظهر بعضهم البطلان في المضغ وفي بلع كالزبيبة وهو ظاهر .

ليست بأكل فلا تبطل به الصلاة ، ألا ترى أنه إذا ابتلعها فى الصوم لايفطر على ما فى الكتاب ؟ فإذا كان الصوم لايبطل فأحرى الصلاة. (اه. من حاشية الأصل) .

فصل: في صلاة القاعد وقضاء الفوائت في بيان حال من لم يقدر على القيام في الفرض وفى بيان قضاء الفوائت وما يتعلق بذلك

 (إذا لم ية د ر) المصلى (على القيام استقلالا) لعجز به أو لمشقة فادحة لا يستطيع معها القيام كدوخة (في) صلاة (الفرْض) الواجب فيه القيام

فصل:

أى فهذا الفصل يذكر فيه حكم القيام للصلاة وبدله؛ وهو الجلوس، ومواتبهما أى كون كل منهما مستقلا أو مستندأ.

قوله : [وما يتعلق بذلك] : أي بما ذكر من الأحكام المتعلقة بالقيام المصلاة وبالفوائت كترتيب الفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة وغير ذلك .

قوله : [أو لمشقة] : أراد بالمشقة التي ينشأ عنها المرض أو زيادته لأن : المشقة الحالية التي تحصل في حال الصلاة _ ولا يخشى عاقبتها _ لا توجب ترك القيام على المشهور عند اللخمي وغيره وهو ظاهر المدونة . وقال أشهب المريض إذا صلى قائماً وحصلت له المشقة فله أن يصلى من جلوس . قال ابن ناجي ولقد أحسن أشهب لما سئل عن مريض لوتكلف الصوم والصلاة قائماً لقدر لكن بمشقة وتعب ؟ فأجاب : بأن له أن يفطر وأن يصلي جالساً ودين الله يسر .

والحاصل ــكما قال الأجهوري: أن الذي يصلى الفرض جالساً هو من لايستطيع القيام جملة ، ومن يخاف من النيام المرض أو زيادته كالتيمم، وأما من يحصل له به المشقة الفادحة فالراجح أنه لا يصليه جالساً إن كان صحيحاً ، وإن كان مريضاً له ذلك على ما قال أشهب وابن مسلمة، واختاره ابن عبد السلام (اه. من حاشية الأصل باختصار) .

قوله : [في صلاة الفرض] : أي سواء كان عينيًّا أو كفائيًّا كصلاة الجنازة على القول بفرضيها - لا على القول بسنيها فيندب القيام فقط ؛ وسواء كان استقلالا – بخلاف النفل – فيجوز فيه الجلوس . ويجوز بعضه منقيام وبعضه من جلوس باتفاق أهل المذهب .

• (أو) قَدَرَ على القيام فى الفرض ولكن (خاف به ضرراً كالتيميَّم): أى كالضرر الموجب للتيمم، بأن خاف بالقيام حدوث مرض من نزلة أو إغماء أو زيادته – إن كان متصفاً به – قبل الدخول فيها ، أو خاف تأخر برء (أو) خاف بالقيام (خُروج حَدَثُ) كريح ، (استند) ندباً (لغير جُنب أو حائض): بأن يستند لحائط ، أو على قضيب أو لحبل يعلقه بسقف للبيت ويعتمد على إمساكه فى قيامه أو على شخص غيرهما.

(و) إن استند (لهما): أى للجنب أو الحائض (أعاد بوقت) ضرورى.

الفرض العيى فرضيته أصلية أو عارضة بالنذر إن نذر فيه القيام ، أما إن نذر الفعل فقط فالظاهر عدم الوجوب .

قوله : [فيجوز فيه الجلوس] إلخ : أى من غير عذر لا الاضطجاع فلا يجوز إلا لعذر .

قوله : [بأن خاف بالقيام حدوث مرض] : أى بأن يكون عادته إذا قام حصل له إنجماء أو دوخة مثلا ، أو أخبره طبيب عارف أو موافق له في المزاج .

قوله: [خروج حدث]: أى فيجلس على ما قاله ابن عبد الحكم، وقال سند يصلى من قيام ويغتفر له خروج الريح لأن الركن أولى للمحافظة عليه من الشرط . ولكن المعتمد ما قاله ابن عبد الحكم الذى مشى عليه المصنف . وقول سند: الركن أولى. لايسلم؛ لأن الشرط هنا أعظم منه لأنه شرط في صحة الصلاة مطلقاً فرضاً أو نفلا ، والمحافظة عليه أولى من المحافظة على الركن الواجب في الجملة ، لأن القيام لايجب إلا في الفرض ، وبهذا يسقط قول سند: لم لم يصل قائماً ويغتفر له خروج الريح ويصير كالسلس ؟ ولايترك الركن لأجله، فتحصل أن في المسألة قولين رجح كل مهما .

قوله : [أعاد بوقت ضرورى] : أى ويكره ابتداء لبعدهما عن حالة الصلاة . وأما لواستند لغير محرم كالزوجة والأمة والأجنبية والأمرد والمأبون فلا يجوزولوكان ما ذكر غير جنب وحائض . فإن حصلت اللذة بطلت الصلاة وإلا فلا . ومحل

فلو صلى جالساً استقلالاً مع القدرة على القيام مستنداً صحت .

. (فَإِن تَعَدَّر) القيام بحالتيه (جلسَ كذلك) : أَى مستقلا وجوباً إِن قدر ، وإِلا فستنداً .

(وتربيّع) ندباً (له): أى للجلوس فى القيام ؛ أى فى الحالة التى يجب فيها القيام للقادر ؛ وهى حالة التكبير للإحرام والقراءة والركوع ، وأما فى حالة الجلوس بين السجدتين وللتشهد فالإفضاء كما مر (كالمتنفيّل): من جلوس فإنه يتربع ندباً فى محل القيام ، ويغير جلسته فى التشهد وبين السجدتين .

• (ولو اَسْتند القادرُ) : على القيام (فى غير) قراءة (السُّورة) ، وذلك فى الإحرام وقراءة الفاتحة والركوع (بحيثُ لو أزيلَ العمادُ) : المستند إليه (لسَّقَط) المستند (بطلت) : صلاته ؛ لأنه لم يأت بالفرض الركنى .

الكراهة في الحائض والجنب والإعادة في الوقت إذا وجد غيرهما، وإلا فلا كراهة ولا إعادة .

• تنبيه: لا غرابة في إعادة الصلاة لارتكاب أمر مكروه كالاستناد للحائض والجنب مع وجود غيرهما ، ألا ترى للصلاة في معاطن الإبل فإنه مكروه وتعاد الصلاة لأجله في الوقت ، فاندفع قول بعضهم إن الكراهة لا تقتضى الإعادة أصلا.

قوله: [صحت]: أى ما ذكره ابن ناجى وزروق عن ابن رشد ناقلا له عن سماع أشهب أن تقديم القيام مستنداً على الجلوس مستقلا مستحب ، وذكر ابن شاس وابن الحاجب وجوب الترتيب بينهما ، واعتمده البناني .

قوله : [وتربع ند باً] : أي سواء كان مستقلا أو مستندآ .

قوله: [وأما في حالة الجلوس] إلخ: حاصله أن يكبر للإحرام متربعاً ويقرأ ويركع ويرفع كذلك ، ثم يغير جلسته إذا أراد أن يسجد فيسجد على أطراف قدميد ، ويجلس بين السجدتين وفي التشهد إلى السلام كالجلوس المتقدم في مندوبات الصلاة ، ثم يرجع متربعاً للقراءة وهكذا .

قوله : [القادر على القيام] : لامفهوم له بل مثله لو استند القادر على الجلوس استقلالاً .

(و إلا) يسقط – على تقدير زواله – أو كان استناده فى السورة (كُرُه) استناده ولا بطلان . فاو جلس حال قراءة السورة بطلت للإخلال بهيئة الصلاة لالترك ركن .

(ثم) إن لم يقدر على الجارس بحالتيه صلى (على شق أيمن) بالإيماء ندباً:
 (فأيسس) إذا لم يقدر على الشق الأيمن ، ندباً أيضاً .

(فعلى ظهر) : ورجلاه للقلة . فإن لم يقدر فعلى بطنه ورأسه للتبلة . فإن قدم قدمها على الظهر بطلت . بحلاف ما لو قدم الظهر على الشق بحالتيه ، أو قدم الأيسر على الأيمن فلا تبطل . وبطلت إن قدم الاضطجاع مطلقاً على الجلوس بحالتيه . أو استند جالساً مع القدرة عليه استقلالا . بحلاف ما لو جلس مستقلا مع القدرة على القيام مستنداً كما تقدم .

(و) الشخص (القادر على القيام فقط): دون الركوع والسجود والجلوس

قوله : [ورجلاه للقبلة] : أى وجوباً فلو جعل رأسه إليها ورجليه للديرها لبطلت إذا كان قادراً على التحول ولو بمحوّل ، و إلا فلا بطلان .

قوله : [ورأسه للقبلة] : أى وجوباً فإن جعل رجليه للقبلة ورأسه لدبرها يطلت إذا كان قادراً على التحول كما تقدم فى نظيره .

قوله: [كما تقدم]: أى من ندب الترتيب بيهما على قول ابن ناجى وزروق . وأما على قول ابن شاس فالبطلان لوجوب الترتيب . والحاصل أن المراتب خمس : القيام بحالته ، والحلوس كذلك ، والاضطجاع فتأخذ كل واحدة مع ما بعدها يحصل عشر مراتب كلها واجبة إلا واحدة ؛ وهي ما بين القيام مستندا والجلوس مستقلا ففيها القولان ، بالوجوب والندب . والمرتبة الأخيرة تحها ثلاث صور وهي تقديم الأيمن على الأيسر والأيسر على الظهر وهاتان مستحبتان ،

قوله : [والشخص القادر] إلخ : واختلف هل يجب فيه الوسع؟ أى انتهاء الطاقة فى الانحطاط، حتى لو قصر عنه بطلت؟ فلا يضر على هذا التأويل مساواة الركوع للسجود، وعدم تمييز أحدهما عن الآخر أو لايجب فيه الوسع؟

(أوماً للركوع والسنجود منه) أى من القيام ، ولا يجوز له أن يضطجع ويومئ لهما من اضطجاعه ، فإن اضطجع بطلت .

- (و) القادر على القيام (مع الجلوس) أومأ لركوعه من القيام و (أومأ للسجود منه) أى من الجلوس ، فإن خالف فيهما بطلت .
- (و) إذا أوماً للسجود من قيام أوجلوس (حَسَر): أى رفع (عمامته) عن جبهته وجوباً، بحيث لوسجد لأمكن وضع جبهته بالأرض أو بما اتصل بها من فرش ونحوه. (فإن سَجَد) مَن ْحَتَّهُ الإيماء بالسجود لقروح بجبهته مثلا (على أنفيه صحَّت) لأنه أتى بما في طاقته من الإيماء وحقيقة السجود وضع الجبهة على الأرض موقيل: لا تصح لأنه لم يأت بإيماء ولاسجود.
- (وإن قدر) المصلى (على الجميع) أى جميع الأركان (إلا أنه إن سَيجَلاً)
 بعد أن كبر وقرأ الفاتحة قائماً وركع ورفع منه (لا ينهض): أى لا يقدر على

بل يجزى ما يكون إيماء مع القدرة على أزيد منه ، ولابد على هذا من تمييز أحدهما عن الآخر .

قوله: [أى رفع عمامته عن جبهته]: أى حين إيمائه كما يجب عليه أن يرفع عمامته إن كان يسجد بالفعل وإلا لبطلت صلاته ، إلا أن يكون خفيفاً كالطاقة والطاقتين فيكره نظير ما تقدم سواء بسواء.

قوله: [وقيل لاتصح] إلخ: حاصله أن من بجبهته قروح تمنعه من السجود فلا يسجد على أنفه ، وإنما يوئ للأرض كما قال ابن القاسم ، قال في المدونة: فإن وقع ونزل وسجد على أنفه وخالف فرضه ، فقال أشهب : يجزئ . واختلف المتأخرون في مقتضى قول ابن القاسم: هل هو الإجزاء كما قال أشهب أو عدم الإجزاء ؟ فالظاهر أن ابن القاسم يوافق أشهب على الإجزاء إذ انوى الإيماء بالجبة لا إن نوى السجود على الأنف حقيقة فتبطل . وعليه يحمل قول المصنف «صحت» ويشهدله تعليل الشارح بقوله: لأنه أتى بمافي طاقته إلخ ، وقوله: وقيل لاتصح » محمول على ما إذا لم ينو الإيماء فلم يكن بين ابن القاسم وأشهب خلاف .

القيام ، (صلَّى ركعة ً) بسجدتيها ــ وهي الأولى ــ من قيام ، (وتمتَّم) صلاته (من جلوس) .

- (وإن لم يقدر) على شيء من الأركان (إلا على نية) فقط بأن ينوى الدخول
 الصلاة ويستحضرها ، فإن قدر مع ذلك على السلام سلم ، (أو) قدر على
 النية (مع إيماء بطرف) : أى ولو بطرف (وجبت) الصلاة بما قدر عليه وسقط عنه غير مقدوره .
 - ولايؤخِّرها) عن وقها بما قدر عليه (ما دام) المكلف (في عقليه) .
 - ثم شرع يتكلم على وجوب قضاء الفوائت والقضاء

قوله : [وتمم صلاته من جلوس] : لأن السجود أعظم من القيام ، وقيل يصلى قائماً إيماء إلا الأخيرة فيركع ويسجد فيها .

قوله: [وجبت الصلاة بما قدر] إلخ : أى على ما قال ابن بشير في الأولى ، وعلى ما قال المازري في الثانية .

قوله : [ولايؤخرها عن وقتها] إلخ : أي ما لم يكن فاقداً للطهرين مثلا .

- تنبيه: هل الموى السجود من قيام أو من جلوس ولم يقدر على وضع يديه على الأرض ويأ مع إعاثه بظهره ورأسه بيده أيضاً إلى الأرض و إن كان يوى له من جلوس يضعهما على الأرض بالفعل إن قدر أولا يوى بهما ؟ تأويلان.
- خاتمة: إن خف في الصلاة معذور، بأن زال عذره عن حالة أبيحت له، انتقل وجوباً للأعلى منها فيا الرتيب فيه واجب ، كمضطجع قدر على الجلوس، وندبا فيا هو فيه مندوب كمضطجع على أيسر قدر على أيمن . ويجوز مداواة العين ولو أدى إلى الاستلقاء في الصلاة خلافاً لما مشى عليه خليل.

قوله: 1 ثم شرع اللح: أى بعدما فرغ من فرائض الصلاة وما بتعلق بها من سن ومستحبات ومكروهات ومبطلات وغير ذلك شرع فى الكلام على حكم قضاء الصلاة الفائنة وترتيبها فى نفسها ومع غيرها ، وبيان كيفية ما يفعل عند الشك فى الإتيان أو فى عينها أو فى ترتيبها ، وانجر به الكلام إلى بيان حكم ترتيب الحاضرتين فذكره فى أثناء ذلك .

استدراك ما خرج وقته فقال ·

* (ويجبُ) على المكلف (قضاءُ): أى فعل واستدراك (ما فاته منها) أى الصلاة بخروج وقته لغير جنون أو إنجماء أو كفر أو حيض أو نفاس ، أو لفقد الطهرين بل لتركها عمداً ، أو لنوم أو لسهو . وكذا لو فعلها باطلة لفقد ركن أو شرط (ولو شكمًا): فأولى إن فاتته تحقيقاً أو ظناً .

قوله: [استدراك ما خرج وقته]: أى إدراكه وتحصيله ليسقط عن ذمته. قوله: [لغير جنون] إلخ: ومثل ما ذكر السكر بحلال فهو من المسقطات كما تقدم.

قوله : [أو لفقد الطهرين] : أي على قول مالك المتقدم .

قوله: [بل لتركها عمداً] إلخ: ابن ناجى على الرسالة. قال عياض: سمعت عن مالك قولة شاذة: لاتقضى فائتة العمد ولايصح عن أحد سوى داود وابن عبد الرحمن الشافعى ، وخرجه صاحب الطراز على قول ابن حبيب بكفره لأنه مرتانا أسلم ، وخرجه بعض من لقيناه على يمين الغموس (اه. قاله فى المجموع)

قوله: [ولو شكّا]: أى فى فواتها والحال أنه مستند لقرينة من كونه وجد ماء وضوئه باقياً أو وجد فراش صلاته مطويبًا وبحو ذلك ، كما إذا شك فى الحاضرة فلا يبرأ إلا بيقين مطلقاً لبقاء سلطنة وقها . ومن القرينة أن يكون شأنه الهاون فى الصلاة أو يتقدم له مرض أو سفر شأنه الهاون فيه ، وبالجملة فلهاهنا شبه بالشك فى الطلاق ؛ فإنهم قالوا: إذا شك هل طلق لاشىء عليه إلا أن يستند وهو سالم الخاطر لرؤية شخص داخل شك هل هو المحلوف على دخوله ؟ وأما إذا جزم بأصل الطلاق وشك فى عدده عاملوه بالأحوط فى حليبها له بالأزواج ، وكذا هنا إذا جزم بأصل الرك وشك فى عين المنسية عاملوه بالأخوط كذا فى حاشية المجموع . وأما مجرد الشك من غير علامة فلا يوجب القضاء وأولى الوهم والإتيان المجموع . وأما مجرد الشك من غير علامة فلا يوجب القضاء وأولى الوهم والإتيان المجموع . فأى فرق ؟ قلت : ما هنا ذمته غير مشغولة تحقيقاً ، بخلاف المسألة الموردة بركعة ، فأى فرق ؟ قلت : ما هنا ذمته غير مشغولة تحقيقاً ، بخلاف المسألة الموردة فإن الذمة فيها مشغولة فلا تبرأ إلا بيقين لأنه جازم بأن الصلاة عليه كذا فى الحاشية .

* ويقضيها بنحو ما فاتته سفرية أوحضرية جهرية أوسرية (فوراً) ويحرم عليه تأخير القضاء (مُطلقاً) — سفراً أوحضراً صحيحاً أومريضاً — وقت جواز بل (ولو وقت نهي) كطلوع شمس وغروبها وخطبة جمعة (في غير مشكُوكة ٍ) راجع لما بعد المبالغة . فالمشكوك في فواتها يقضيها بغير وقت النهي .

واستثنى من قوله : « فوراً مطلقاً » قوله : (إلا وقت الضّرورة) : أى الحاجة ؛ كوقت الأكل والشرب والنوم الذى لا بد منه وقضاء حاجة الإنسان وتحصيل ما يحتاج له فى معاشه .

قوله: [بنحو مافاتته]: قال فى المجموع وفى زروق على الرسالة: يقنت فى الفائتة على ظاهر الرسالة، قال: ويطول. وخالفه غيره وقال لايقيم وسبق خلافه. نعم يقضى العاجز بما قدر والقادر بالقيام ولو فاتته حال عجزه ، لأن ذلك من العوارض الحالية كالتيمم والوضوء تتبع وقتها (اه) .

قوله: [فرراً]: أى عادياً بحيث لايعد مفرطاً ، لا الحال الحقيق فإنه صلى الله عليه وسلم يوم الوادى قال: « ارتحلوا فإن هذا واد به شيطان ، فسار بهم قليلا ثم نزل فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى بهم الصبح ه(١) فلا يقال: إن هذا المعنى خاص وهو أن الوادى به شيطان ، لأنه لو كان كذلك لاقتصر على مجرد مجاوزة ذلك المحل (اه. من حاشية شيخنا على مجموعه).

قوله : [في غير مشكوكة] : قال في المجموع : المراد الشك في أصل الترتيب ، أما في العين فكالمحقق (اهـ) ومعناه يقضي ولو في وقت النهي .

قوله : [فالمشكوك في فواتها] : أي لا في عينها فتقضى ولو في وقت النهى كما علمت (اه) .

⁽١) جاء في صحيح البخاري في حديث نزول آية التيمم - لما ناموا عن الصبح - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ضير أو لايضير ارتحلوا » . قال الحافظ ابن حجر في الفتح : وقد بين مسلم في رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ولفظه : « فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان » ولأبي داود من حديث ابن مسعود : « تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه النفلة » .

(ولا يجوزُ له): أى لمن عليه فوائت - (النَّفل) من الصلاة حتى تبرأ ذمته
 مما عليه (إلا السُّنن): كوتر وعيد، (وشفعاً): قبل الوتر، (وفجراً): قبل
 أداء الصبح.

(و) یجب (مع ذکر): أی تذکر – ولو فی أثناء الثانیة – (ترتیب)
 صلاتین (حاضرتیشن): مشترکتی الوقت؛ وهما الظهران والعشاءان وجو با (شرطاً)

قوله: [ولا يجوز له] إلخ: قال شيخنا في حاشية مجموعه: لكن رخصوا في اليسير كالرواتب ، وتحية المسجد لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر قبل الصبح يوم الوادي (اه) .

ولا ينتظر الماء عادمه بل يتيمم ولو أقر أجير بفوائت لم يعذر حتى يفرغ ما عقد عليه كما في الأجهوري ، قال أبوعبد الله القورى : النهى عن النفل إنما هو لمن إذا لم يتنقل قضى الفوائت ، أما من إذا نهيناه عن النفل ترك بالمرة فالنفل خير من الترك . وتوقف فيه تلميذه زروق أى لأن الفتوى لا تتبع كسله بل يشدد عليه . ووقع التنظير في كفر من أنكر وجوب قضاء الفوائت ، والمأخوذ من كلام شيخنا في حاشية مجموعه عدم كفره ووقع التنظير أيضاً في كفاية قضاء يومين مع يوم ، قالوا: ولايكني يوم مع يوم وذلك كله بالنسبة للخلوص من إنم التأخير ، وبراءة الذمة حاصلة على كل حال .

قوله : [وفجراً] : وتقدم أن مثله الرواتب .

قوله: [ويجب مع ذكر]: أى ووجب مع ذكر في الابتداء بل ولو في الأثناء ، فإذا أحرم بثانية الحاضرتين مع تذكره للأولى بطلت تلك اثنانية التي أحرم بها . وكذا إن أحرم بالثانية غير متذكر للأولى ثم تذكرها في أثناء الصلاة فإن الثانية تبطل بمجرد تذكر الأولى ، وما ذكره الشارح من أن ترتيب الحاضرتين واجب "شرط" في الابتداء وفي الأثناء تبع فيه (عب) وقال به جماعة كالناصر اللقاني والطخيخي والتتائي . وتعقب (بن) : بأن المعتمد أن الترتيب واجب شرطا في الابتداء لافي الأثناء، وهو ظاهر نقل المواق . فإذا أحرم بالثانية ناسياً للأولى ثم تذكرها في أثناء الصلاة فلا تبطل الصلاة الثانية ، غاية الأمر أنه يأثم إذا أتمها ويستحب إعادتها بعد فعل الأولى .

يلزم من عدمه العدم . ولا يكونان حاضرتين إلا إذا وسعهما الزقت الضرورى ، فإن ضاق بحيث لا يسع إلا الأخيرة اختصت به . فيدخل فى قسم الحاضرة مع يسير الفوائت . فمن صلى العصر فى وقها الاختيارى أو الضرورى – وهو متذكر أن عليه الظهر – أو طرأ عليه التذكر فى أثناء العصر ، فالعصر باطلة . وكذا العشاء مع المغرب لأن ترتيب الحاضرة واجب شرطاً . فإن تذكر بعد سلامه من الثانية صحت وأعادها بوقت بعد الأولى . فقول الرسالة : ومن ذكر صلاة فى صلاة فسدت عليه التي هو فيها ، معناه : إن كانتا حاضرتين لامطلقا .

• (و) يجب ترتيب (الفوائت في أنْفُسها) قلَّت أو كثرت ترتيباً غير شرط فيقدم الظهر على العصر وهي على المغرب وهكذا وجوباً ، فإن نكس صحت وأثم إن تعمد ولا يعيد المنكس.

(و) یجب ترتیب (یکسیر ها): أی الفوائت (مع حاضرة). فیجب تقدیم یسیر

قوله: [أوطرأ عليه التذكر]: أي على مامشي عليه شارحنا تبعاً ((عب) والجماعة لاعلى ما قاله (بن).

قوله : [وأعادها بوقت] : فإن ترك إعادتها نسياناً أو عجزاً أو عمداً حتى خرج الوقت لم يعدها عند ابن القاسم ويعيدها عند غيره .

● تنبيه: مثل من قدم الثانية نسياناً وتذكر الأولى بعد فراغه منها، في كونه يندب له إعادة الثانية بعد فعل الأولى، من أكره على ترك الترتيب. فكان على المصنف أن يزيد: (وقدرة)، بعد قوله: «ومع ذكر» وإنما يتأتى الإكراه على ترك ترتيب الحاضرتين في العشاءين وفي الحمعة والعصر، لا في الظهرين لإمكان نية الأولى بالقلب وإن اختلف لفظه (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [ترتيب الفوائت فى أنفسها]: ما ذكره من أن ترتيب الفوائت فى أنفسها واجب غير شرط هو المشهور من المذهب، وقيل: إنه واجب شرطاً. قوله: [ولا يعيد المنكس]: أى لأنه بالفراغ منه خرج وقته والإعادة لترك الواجب الغير الشرط إنما هى فى الوقت.

قوله: [يسيرها] إلخ: أى وجوباً غير شرط أيضاً هذا هو المشهور، وقيل إنه مندوب. الفوائت على الحاضرة ؛ كن عليه المغرب والعشاء مع الصبح، فيجب تقديمها على الصبح الحاضرة (وإن خرج وقتها): أى الحاضرة بتقديمه يسير الفوائت الواجب عليها.

* (وهى) : أى يسير الفوائت (خمس) فأقل . وقيل أربع فأقل . فالأربع يسير اتفاقاً والستة كثير اتفاقاً والخلاف فى الخمس ؛ فإن قدم الحاضرة على يسير الفوائت صحت وأثم إن تعمد (وأعاد الحاضرة) ندباً (إن خالف) وقدم الحاضرة على اليسير ولوعمداً (بوقت ضرورى) : أى بوقتها ولو الضرورى ، وهو فى الظهرين للاصفرار . (الامأمومة) الذى صلى خلفه الحاضرة فلا يعيدها . وقيل : يعيدها كإمامه لتعدى خلل صلاة إمامه لصلاته ، والأول أرجح .

(وإن ذكر) المصلى (اليسير) من الفوائت ودو (فى فرش) ولو صبحاً أو جمعة _ فذاً أو إماماً أو مأموماً _ (قطع فذاً) صلاته (و) قطع (إمام) وجوباً فيهما (و) قطع (مأمومه) تبعاً له، ولا يجوز له إتمام بنفسه ولاباستخلاف.

قوله: [والحلاف في الحمس]: أي وقد علمت أنها من اليسير على المعتمد ولا فرق بين كون اليسير أصلا كما لو ترك ذلك القدر ابتداء أو بقاء كما لو كان عليه أكثر من ذلك القدر ، وقضى بعضه حتى بقي عليه ذلك.

قوله: [وهو في الظهرين للاصفرار]: قال محشى الأصل تبعآ للحاشية للغروب، فانظر في ذلك. أي ويعيد العشاءين للفجر ولو مغرباً صليت في جماعة وعشاء بعد وت، والصبح للطلوع وله حين إرادة إعادة الحاضرة أن يعيدها في جماعة سواء صلى أولا، فذاً أو جماعة؛ لأن الإعادة ليست لفضل الجماعة بل للترتيب كما ذكره في الحاشة.

قوله : [فلا يعيدها] : أى لوقوع صلاة الإمام تامة فى نفسها لاستيفاء شروطها ، وإنما أعاد الإمام لعروض تقديم الحاضرة على يسير الفوائت .

قوله : [والأول أرجع] : أى لأنه الذى رجع إليه مالك وأخذ به ابن القاسم وجماعة من أصحاب الإمام ، ورجحه اللخمي وأبو عمران وابن يونس .

قوله : [وجوباً فيهما] : أى وقيل ندباً والأول مبنى على القول برجوب الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوائت ، والثانى على القول بأنه مندوب وإنما أبطل

ويقطع من ذكر بسلام لأنها منعقدة ، وهي تذكر سواء كان تا.كره قبل الركوع أو فيه أو بعده إذا لم يتم ركعة بسجدتيها .

و (وَشَفَعَ نَدَباً إِنْ رَكَعَ): أَى يندب له إِذَا تَمَم رَكِعَة بِسَجِدَتِها أَن يضيف لها أَخْرَى بِنِية النَّمَل ، ويخرج عن شفع (ولو) كانت الصلاة التي هو فيها (صُبِيْحاً). ولا يقال يلزم عليه التنفل قبل الصبح؛ لأنا نقول: هذا أمر جر إليه الحكم الشرعى لامدخول عليه . (وجُدُوبُ ولا يكن التقطع فيها إلا من إمام فإن ذكر بعد عام ركعتين وقبل تمام الثالثة بسجدتيها رجع للتشهد ، وخرج عن شفع في غير المغرب (وكدل المغرب) بنية الفريضة وجوباً (إن ذكر بعد) تمام (ركم عتيس منها؛ لأن ما قارب المشيء يعطى حكمه (كغيرها) أي كما يكمل غير المغرب وجوباً إن ذكر اليسير (بعد) تمام (ثلاث) من الركعات .

والمراد بغيرها : الرباعية . فلا يشمل الصبح والجمعة كما هو ظاهر ، فعلم

العمل لتحصيل مندوب مراعاة القول بوجوب الترتيب.

قوله: [وشفع ندباً إن ركع]: هذا دذهب المدونة ، وقيل يخرج عن شفع مطلقاً عقد ركعة أم لا ، وقيل يقطع مطلقاً وهذه الأقوال الثلاثة تجرى في إذا تذكر الفذ أو الإمام حاضرة في حاضرة ؛ كما لوتذكر الظهر في صلاة العصر . والمعتمد من الأقوال الثلاثة مذهب المدونة وهو القطع وإن لم يركع . والشفع إن ركع .

قوله: [ولوكانت الصلاة التي هو فيها صبحاً]: هذا هو المذهب خلافاً لمن قال إنه يتم الصبح إذا تذكر يسير المنسيات بعد أن عقد منها ركعة ، ولا يشفعها نافلة لإشرافها على التمام. وظاهره أن المغرب كغيرها، قال مؤلفه في تقريره: وهو المعتمد. وقيل: يقطع ولو عقد ركعة. وقيل: إن عقد ركعة كملها مغرباً. وفي الحاشية ضعف الأول.

قوله : [التنفل قبل الصبح] : أى والتنفل قبل الصبح بغير الورد بشروطه ، والشفع والوتر والفجر مكروه كما تقدم .

قوله : [لأنا نقول] إلخ : أى ومثل هذا يقال فى المغ ب .

بلغة السالك - أول

أنه إن ذكر اليسير بعد ركعة خرج عن شفع مطلقاً ، وبعد ركعتين كمل المغرب وأولى الصبح والجمعة ، وخرج عن شفع فى الرباعية ، وبعد ثلاث كمل الرباعية ، وأولى المغرب .

* (و) إذا كمل (أعاد) ندباً ما أمر بتكميله بوقت ضرورى بعد إتيانه بيسير الفوائت (كأموم) تذكر اليسر خلف الإمام فإنه يكمل صلاته الحاضرة مع الإمام وجوباً ؛ لأنه من مساجين الإمام ، ثم يعيد ندباً بوقت ضرورى بعد إتيانه باليسير (مُطلقاً) عقد ركعة مع إمامه أولا.

ثم ذكر مفهوم قوله [في فرض] بقوله :

ه (و) إن ذكر اليسير (ف) صلاة (نفل أنميه): أى النفل وجوباً ، لوجوبه بالشروع فيه ولايعوض (إلا إذا خاف خروج الوقت): لحاضرة عليه أيضاً (ولم يعلقيد ركعاً) من النفل أى لم يأت بركعة بسجدتيها . فإذا خاف خروجه ولم يعقد ركعة قطع وصلى الفرض . فإن عقدها كمله ولو خرج وقت الحاضرة .

• ثم شرع في بيان ما تبرأ به الذمة عند جهل ما عليه من الفوائت فقال :

* (وإن جَهَلَ عَين منسيَّة) أى فائتة . ولو عبر به (١) لكان أولى ليشمل المتروكة عبداً مع علمه أو ظنه أو شكه أن عليه صلاة واحدة من الحمس ، (مُطلقًا) :

قوله : [خرج عن شفع مطلقاً] : أى ثلاثية أو رباعية أو ثنائية فيشمل المغرب والصبح والجمعة ، وقد علمت الحلاف في المغرب والصبح .

قوله : [وأولى الصبح والجمعة] : أى ومعنى تكميلها أنه لايصرفها لنفل.

قوله : [وأولى المغرب] : أى فلا يكملها أربعاً ويجعلها نفلا بل يبقيها مغرباً.

قوله : [بوقت ضروری] : أی ولو مغرباً وعشاء بعد وتر .

قوله : [كمأموم] : أي فيهادي على صلاة صحيحة في جميع الصور .

قوله: [ولم يعقد ركعة]: الحاصل أنه يتم النفل في جميع الصور إلا في صورة واحدة ؛ وهي ما إذا خاف خروج الوقت ولم يعقد ركعة .

⁽١) يعنى خليل.

أى لم يدر أهى ليلية أو مهارية (صلّى خساً) يبدأ بالظهر ويحمّم بالصبحكما يأتى. (و) إن جهل عين (مهاريّة) فائتة فلم يدر أهى الصبح أو الظهر أو العصر صلى (ثلاثاً) هي المتقدمة

و (و) إن جهل عين (ليلية) تركها فلم يدر أهى المغرب أم العشاء صلى
 (اثنتين) هما المغرب والعشاء ، وفيه العطف على معمولى عاملين مختلفين ، وفي جوازه خلاف .

(وف) جهل (صلاة وثانيتها): كأن يعلم أن عليه صلاتين الثانية منهما
 تلى الأولى ، ولم يدر أهى الظهر مع العصر أو العصر مع المغرب ، أو المغرب
 مع العشاء أو العشاء مع الصبح صلى خمساً فإذا بدأ بالظهر خم بالصبح .

(أو) جهل صلاة (وثالثها): كأن يعلم أن عليه صلاتين الثانية مهما ثالثة بالنسبة للأولى صلى خمساً . (أو) صلاة (ورابعها أو) صلاة (وخامسها) صلى في جميع الصور (خمساً) فقط لاستاً كما قال الشيخ لأن كلامه مبنى على أن

قوله: [صلى خمساً]: أى ويجزم النية فى كل واحدة بالفرضية لتوقف البراءة عليه ، لأن كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هى المتروكة ، فصار عدد حالات المشكوك فيه خمسة فوجب استيفاؤها.

قوله: [صلى ثلاثاً]: أى ليحيط بحالات المشكوك فيه ، وقوله: هى المتقدمة أى فى الله كر وهى الصبح والظهر والعصر دفع به ما يتوهم من عموم اللفظ الاجتزاء بأى ثلاث.

قوله : [صلى اثنتين] إلخ : أى ليستوفى ما وقع فيه الشك ويندب نية يوم الصلاة المنسية الذى فى علم الله حيث جهله .

قوله: [وفيه العطف] إلخ: بيانه أن [ليلية] معطوف على «منسية»، واثنتين معطوف على «خسة» ، وعامل «خسآ» الفعل معطوف على «خسة» ، وعامل «منسية» المضاف وهو «عين» ، وعامل «خسآ» الفعل الماضي وهو « صلى » ، والعاملان مختلفان لكون الأول اسما مضافاً والثاني فعلا ، وكذا يقال فها قبله من قوله « ومهارية ثلاثاً » .

قوله : [لاستًا كما قال الشيخ] إلخ : الحاصل أن ما قاله المصنف مبى على المعتمد من أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط. وقول خليل في هذه

ترتيب الفوائت في أنفسها واجب شرطاً ، وهي غير ما مشى عليه من أنه واجب غير شرط وهو الراجح ، وعليه فلا يصلى إلا خساً . لكن في عمله (يُشتَى بباقي المنسى) أي باقيه بالنسبة لما فرغ منه ، فإن المنسى في كل صورة من الصور الأربع صلاتان ؛ فإذا صلى الظهر دثلا ابتداء قيل له : لو فرض أن الأولى في الواقع هي الظهر التي صليبها ، فباقي المنسى في الصورة الأولى هي العصرفأن بها . وفي الصورة الثالثة هي العشاء فأن بها ، وفي الصورة الثالثة هي العشاء فأن بها ، وفي الصورة الزابعة هي العشاء فأن بها ، الأولى في الواقع هي ما ثنيت بها ، وأن الباقي من المنسى ثانيبها في الصورة الأولى ، وثالثها في الثانية ، ورابعتها في الثالثة ، وخامسها في الرابعة ، فأن بها . فإذا ثني بها وثالثها في الثانية ، ورابعتها في الواقع هي هذه التي ثنيت بها وهكذا إلى آخرها . قبل له : يحتمل أن الأولى في الواقع هي هذه التي ثنيت بها وهكذا إلى آخرها . فعلم أن قول الشيخ يشي بالمنسى ، على حذف مضاف ؛ أي بباقي المنسى فعلم أن قول الشيخ يشي بالمنسى ، على حذف مضاف ؛ أي بباقي المنسى عصم كلامه .

(و) صلى (الحمس مرتبين) بأن يصليها متوالية ثم يعيدها كذلك (في)

المسألة وما بعدها صلى ستاً مبنى على أن الترتيب واجب شرطاً يبدأ بالظهر، ويختم بها على هذا التمول. وقال الأشياخ: إنه مشهور مبنى على ضعيف، فلذلك في المجموع تبع خليلا. وشيخنا المؤلف التفت لكونه مبنياً على ضعيف، فلم يعول عليه.

قوله: [يثنى بباق المنسى] إلخ: صورة صلاتها فى الأول ظاهرة؛ لأنه يصلى الحمس على الترتيب. وفى الصورة الثانية: يبدأ بالظهر ثم المغرب ثم العصر ثم العصر ثم العصاء. وفى الصورة الثالثة: يبدأ بالظهر ثم العشاء ثم العصر ثم الصبح ثم المغرب. وفى الصورة الرابعة: يبدأ بالظهر ثم الصبح ثم العشاء ثم المغرب ثم العصر وهذا كله يؤخذ من الشارح فى الحل.

قوله : [بأن يصليها متوالية] إلخ : أى أو صلاة ثم صلاة بأن يصلى الظهر من يوم ثم يعيدها ليوم آخر، والعصر من يوم ثم يعيدها لليوم الآخر وهكذا . نسيان صلاة و (سادستَدِها) وهي سميها من اليوم الثاني (أو) في صلاة و (حادية عَـشَرْتِها) وهي سميها من اليوم الثالث وكذا سادسة عشرتها وحادية عشريها ؟

قوله : [وهي سميتها من اليوم الثاني] : أي فسادسة الظهر ظهر من اليوم الثاني وسادسة العصر عصر من اليوم الثاني وهكذا .

قوله : [وهي سميمًا من اليوم الثالث] : أي فحادية عشرة الظهر ظهر من اليوم الثالث .

قوله: [وكذا سادسة عشرتها]: أى فإنها سميتها من اليوم الرابع. وقوله وحادية عشريها هي سميتها من اليوم الحامس. ويقال في سادسة عشريها الى هي سميتها من اليوم السادس وحادية ثلاثيها سميتها من اليوم السابع. وسادسة ثلاثيها سميتها من اليوم التاسع وهكذا ثلاثيها سميتها من اليوم التاسع وهكذا الحكم في الجميع واحد؛ يصلى الحمس مرتين خساً، ثم خساً أو صلاة ثم صلاة. وهذا الحكم متفق عليه في المذهب، لأن براءة الذمة متوقفة على ذلك.

• تنبيه : سكت المصنف عن مماثل ثانية الصلاة المتروكة ، كصلاة وسابعها . أو مماثل أو مماثل ثالثها كصلاة وأمنها . أو مماثل رابعها كصلاة وتاسعها . أو مماثل رابعها كصلاة وتاسعها . أو مماثل خامسها كصلاة وعاشرها : سواء كانت تلك المماثلة من دور أول أو ثان أو ثالث وهكذا . والحكم أنه يبرأ بخمس من الصلوات على ما قاله المصنف فيمن نسى صلاة وثالثها إلى خامسها ، وبست على ما قاله خليل . وبراءته بالحمس أو الست هو الصواب وفاقاً للحطاب والرماصي وغيرهما . خلافاً للبساطي والتنائي ومن وافقهما كالحرشي في صلاة الحمس مرتبن . قال في المجموع : والضابط كما قال ابن عرفة : أن تقسم عدد المعطوفة على خسة ، فإن لم يفضل شيء فهي خامسة الأولى في أدوار بقدر آحاد الحارج . فالصلاة مكملة وثلاثين – بالنسبة لها – خامسة من دورسادس ، وإن فضل واحد فهي مماثلة الأولى كذلك . وما بهما مماثلة مشرة مثل الثانية بعد دورين ، والثالثة عشرة مثل مماثلة الثالثة والرابعة عشرة مماثلة رابعتها والحامسة عشرة خامسة فتدبر (اه .) وحاصل فقه المسألة على مقتضي الضابط المذكور : أن من نسى صلاة وثائتها إلى خامسها بيراً بخمس صلوات بناء على أن ترتب الفوائت واجب وثانتها أو وثالثها إلى خامسها بيراً بخمس صلوات بناء على أن ترتب الفوائت واجب وثانتها أو وثالثها إلى خامسها بيراً بخمس صلوات بناء على أن ترتب الفوائت واجب وثانتها أو وثالثها إلى خامسها بيراً بخمس صلوات بناء على أن ترتب الفوائت واجب

لأن من نسى صلاة من الحمس لايدرى عيها صلى خساً، وهذا قد وجب عليه صلاتان من يومين في كل يوم صلاة لايدرى عيها .

* (و) صلى (خساً) مرتبة (ف) ترك (ثلاث) من الصلوات (أو) ترك رأربع أو) ترك رأوب أو) ترك رأوب أو) ترك رأوب أو) ترك رخس) من الصلوات (مرتبة القيل في كل من الصور الثلاث (من يوم وليلة لايعلم الأولى) منها، ولاسبق الليل النهار، فإن علم سبق الليل صلى أربعاً أولها المغرب في الأولى ، وخساً في غيرها. وكذا إن علم سبق النهار أولها الظهر وهذا من تتمة صلاة وثانيتها . وما مررنا عليه في المحلين من أنه يطلب منه خس فقط هو الراجع عند ابن رشد وغيره من الأشياخ بناء على أن ترتيب الفوائت في أنفسها واجب غير شرط، وهو الراجع . وهو إنما يجب ابتداء قبل الفعل وبفعلها خرج وقبها وبرئ منها فلا تعاد للترتيب .

* (ونُدُبِ) في جميع ما تقدم (تقديم) صلاة (الظُّهر) لأنها أول فريضة ظهرت في الإسلام ما لم يعلم أن أول ما تركه غير الظهر وإلا لم يبتدئ بها .

غير شرط ، أوبست بناء على أن ترتيبها واجب شرطاً، لافرق بين كون ثانيتها إلى خامستها من يومها أو من ثانى أيامها أو ثالثة أو رابعة أو خامسة ، وهكذا. وإن من نسى صلاة ومماثلتها من يوم ثان أو ثالث أو رابع أو خامس وهكذا صلى الخمس مرتبن باتفاق أهل المذهب فافهم .

قوله: [وما مررنا عليه في المحلين] إلخ: أي خلافاً للشيخ خليل حيث ذكر: أن من نسى صلاة وثانيها إلى خامسها يصلى ستًا يخم بالتي بدأ بها لأجل الترتيب، وأن من نسى ثلاثاً مرتبة من يوم وليلة لا يعلم الأولى مهما ولا سبق الليل على النهار يصلى سبعاً بزيادة واحدة على الست، فيعيد التي بدأ بها وما بعدها ليخرج بها من عهدة الشكوك، وأن من نسى أربعاً مرتبة من يوم وليلة ولا يدرى الأولى ولاسبق الليل على النهار، صلى تمانياً لإعادة التي ابتدأ بها واثنتين بعدها، وأن من نسى خساً كذلك صلى تسعا فيعيد التي ابتدأ بها وثلاثة بعدها.

• خاتمة : قول خليل وفي صلاتين من يومين معينتين لايدري السابقة صلاهما وأعاد المتدأة ، مبي على الضعيف أيضاً وأما على الراجح الذي مشي عليه مصنفنا

فلا يعيد المبتدأة ، وأما قوله: ومع الشك في القصر أعاد إثر كل حضرية سفرية أى ندباً فهو باتفاق . وقوله: وثلاثا كذلك سبعاً وأربعاً ثلاث عشرة وخمسا إحدى وعشرين مبنى على الضعيف أيضاً . والراجح — على ما عند ابن رشد — أن براءة الذمة تحصل بفعل المتروك مرة ، ولذلك أعرض المصنف عن تلك المسائل لصعوبتها مع ضعفها لابتنائها على ضعيف . وإن كانت مشهورة في المذهب .

فصل: في بيان سجود السهو وما يتعلق به من الأحكام(١)

فصل:

لما فرغ من الكلام على ما قصده من أحكام السهو عن الصلاة كلها ، شرع فى الكلام على السهو عن بعضها . والسهو الذهول عن الشيء تقدمه ذكر أو لا ، وأما النسيان فلابد أن يتقدمه ذكر . والفرق بين السهو والغفلة : أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لايكون ، تقول : غفلت عن هذا الشيء حتى كان ، ولاتقول : سهوت حتى كان ، لأنك إذا سهوت عن الشيء لم يكن ، ويجوز أن تغفل عنه ويكون . وفرق آخر . وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير ، تقول كنت غافلا عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير .

وكذا اختلفوا في صفة سجود السهو. قال ابن رشد : فرأى مالك أن حكم سجدتى السهو إذاكانتا بعد السلام – أن يتشهد فيما ويسلم ، وبه قال أبو حنيفة لأن السجود كله عنده بعد السلام . وإذاكانتا قبلالسلام فقيل بتشهد لهما فقط وإن السلام في الصلاة هو سلام منهما – وبه قال الشافعي إذ السجود كله عنده قبل السلام – وقيل لا يتشهد لما قبل السلام .

⁽١) قال الإمام ابن رشد في بداية المحبد ؛ اختلفوا في سجود السهو هل هو فرض أوسة ؟ فقهب الشافي إلى أنه سة . وذهب أبوحنيفة إلى أنه فرض لكن من شروط صحة الصلاة . وفرق مالك بين السجود السهو في الأفعال والسجو السهو في الأقوال وبين الزيادة والنقصان . فسجود النقصان واجب عنده والسجود الزيادة مندوب قال : كما اختلفوا في مواضع السجود السهو على خسة أقوال . فنهبت الشافعية إلى أن موضعه أبداً بعد السلام . وفرقت الملاكية فقالوا : إن كان السجود النقصان كان قبل السلام وإن كان لزيادة كان بعد السلام . قال الملاكية فقالوا : إن كان السجود النقصان كان قبل السلام وإن كان لزيادة كان بعد السلام . قال أحمد بن حنبل يسجد قبل السلام أو بعده في المواضع التي سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك . وقال أهل الظاهر الايسجد السهو إلافي المواضع الخمسة التي سجد فيها الذي صلى الله عليه وسلم فقط ، وغير ذلك إن كان فرضا أتى به وإن كان فدياً فليس عليه شيء . قال : والمواضع الحمسة التي سها فيها الذي صلى الله عليه وسلم : أحدها : أنه قام من اثنتين على ماجاء في حديث ابن بحينة . والثانى : أنه صلى خساً على ما في حديث ابن بحينة . والثانى : أخرجه مسلم والبخارى . والرابع : أنه سلم من ثلاث على ما في حديث عران بن الحسين . والخامس : أخرجه مسلم والبخارى . والرابع : أنه سلم من ثلاث على ما في حديث عران بن الحسين . والخامس : السجود عن الشك على ما جاء في حديث أبي سعيد الحدرى .

• (يُسن لساه عن سنة مؤكدة) فأكثر (أو) عن (سنتين خفيفتين) فأكثر ، بأن ترك ما ذكر سهواً بلا زيّادة شيء في صلاته (أومع زيادة): لشيء سهواً من قول أو فعل غير كثير ؛ إذ زيّادة الكثير مبطل ؛ وسواء كان من جنس الصلاة أو من غير جنسها كما يأتى، إذا كان النقص وحده أو مع الزيادة تحقيقاً أوظنناً ، بل (ولو شكنًا) .

فالصور ست : نقص فقط ، نقص مع زيادة ؛ والنقص مع الزيادة إما محققان أو مشكوكان ، أو النقص محقق والزيادة مشكوكة ، أو عكسه . والنقص فقط إما محقق أو مشكوك ، ومثلها ما إذا شك فيا حصل منه هل هو زيادة أو نقص والحصول إما محقق أو مظنون أو مشكوك ؛ فهى ثلاثة تضم للستة المتقدمة يمكن

ولما وقع فى المذهب اختلاف فى حكم السجود قبليًّا أو بعديًّا بالرجوب والسنية، ووجوب القبلى عن ثلاث سن وسنيته عما دونها، وكان الراجح سنيته قبليا أو بعديًّا مطلقاً قال « يسن » إلخ .

قوله : $_{0}$ يسن لساه $_{0}$: أراد بالساهى من حصل منه موجب السجود . فيشمل الطول بالحل الذى لم يشرع فيه . فإنه يسجد له ولاسهو هنا بل هو عمد أو جهل .

تنبيه: لا يجوز إبطال الصلاة التي حصل فيها موجب السجود ولا إعادتها بعد الكمال. وقول الذخيرة: ترقيع الصلاة أولى من إبطالها وإعادتها. للعمل، حملوا الأولوية فيها على الوجوب ولا يكنى عن السجود القبلى الغبر المبطل تركه إعادة الصلاة.

قوله: [عن سنة مؤكدة]: أى داخلة الصلاة ، أما الحارجة عنها كالإقامة نلا يسجد لنقصها . فإن سجد لها قبل السلام بطلت صلاته إن كان عمدا أو جهلا، وإلا ففعله زيادة يسجد له بعد السلام . وكذلك إن كانت السنة غير مؤكدة _ ولو كانت داخلة فيها _ فلا يسجد لها ، فإن سجد لها قبل السلام . وتقدم ذلك في المبطلات .

قوله : [أومع الزيادة] : ولايشترط في المنقوص مع الزيادة أن يكون سنة مؤكدة على المشهور ، خلافاً لمن قيد بذلك . دخولها تحت قوله : [ولو شكتًا] كما هو ظاهر .

- الصور التسع .
 الصور التسع .
- * (ولو تكرَّر): السهو من نوع أو أكثر، مبالغة في «سجدتان». فلذا أخرناه عنه ، وجاز أن يكون مبالغة في « يُسن » أيضاً لدفع توهم الوجوب عند التكرار ، كما قد يفهم من تقديم الشيخ له عليه .

وفهم من قوله: (وأعاد تشهيدة) أنهما قبل السلام وبعد التشهد لاقبله، وفهم من قوله: (بلا دُعاء) أن الدعاء المطلوب يكون عقب الأول وإنما أعاده ليقع سلامه بعد التشهد كما هو الشأن في الصلاة ، وهذا أحد المواضع التي لايطلب فيها دعاء بعد تشهد السلام . الثاني : من سلم إمامه قبل أن يشرع هو في الدعاء . الثالث : من خرج عليه الإمام لخطبة الجمعة وهو في نفل فإنه يخففه حتى يترك الدعاء . الرابع : من أقيمت عليه الصلاة وهو في أخرى ولو فرضاً .

* ثم مثل لترك السنة المؤكدة والمتركبة من خفيفتين فأكثر بقوله: (كتر ك تكبيرة عبد): سهواً فإنه يسجد لها ؛ لأنها مؤكدة . والمرا دمنه التكبير الذي قبل الفاتحة وبعد تكبيرة الإحرام ، كما يؤخذ من الإضافة إلى عيد .

قوله: [ولوتكرر السهو]: أى بمعنى موجب السجود. أى: وكان التكرار قبل السجود. أما إذا كان التكرار بعد فإن السجود يتكرر كما إذا سجد المسبوق مع إمامه القبلى ثم سها فى قضائه بنقص أو زيادة فإنه يسجد لسهوه ، ولا يجتزى بسجوده السابق مع الإمام. أو تكلم المصلى بعد سجوده فى القبلى وقبل سلامه فإنه يسجد بعد السلام أيضاً. وكذا إذا زاد سجدة فى القبلى فإنه يسجد بعد السلام عند اللخمى ، وقال غيره لا سجود عليه . أما البعدى إذا زاد فيه فلا يسجد له أصلا. (اه. من حاشية الأصل). وقال فى المجموع: فإن شك عند الرفع يسجد له أصلا. (اه. من حاشية الأصل). وقال فى المجموع: فإن شك عند الرفع السهو.

قوله : [وأعاد تشهده] : أى استناناً على المشهور خلافاً لمن قال بعدم الإعادة ، وخلافاً لمن قال بالندب .

قوله : [والمراد منه] إلخ : أي وأما التكبير عند الأركان فهو سنة خفيفة

(و) ترك (جهـر بفرض) كالصبح لانفل ، كالوتر والعيدين بفاتحة فقط ولو مرة ، لأن الجهر فياً يجهر فيه سنة مؤكدة فى الفاتحة وأولى تركه فى الفاتحة والسورة ، أو بسورة فقط فى الركعتين؛ لأنه فيها سنة خفيفة .

* (واقتصار على حركة اللسان) الذى هو أدنى السر والواو بمعنى مع أى: ترك الجهر فيا يجهر فيه مع اقتصاره على أدنى السر ؛ فلو أبدل الجهر بأعلى السر بأن أسمع نفسه فلا سجود عليه .

• (و) ترك (تشهد) ولو مرة لأنه سنة خفيفة والجلوس له سنة ويلزم من تركه ترك جلوسيه ، ومثله ما زاد على أم القرآن ولو فى ركعة لأنه سنة ، والقيام له سنة أو ترك تكبيرتين أو تسميعتين أو تكبيرة وتسميعة .

(و) يسجد (لمحض الزِّيادة) من جنسها أولا إذا لم تكثر كزيادة ركعة أو سجدة أو سلام كأن سلم من اثنتين أو كلام أجنبي سهواً فى الجميع (بعده)
 أى بعد السلام ، فإن كثرت الزيادة أبطلت

كغيرها من الصلوات.

قوله : [وترك جهر] : مثله كل ما كان مؤكداً من سنن الصلاة غير السر كما سينبه عليه الشارح .

قوله: [والجلوس له سنة]: أى فهو مركب من سنتين خفيفتين، فإذا تركهما مرة سهواً سجد اتفاقاً ولو فى النفل. وإن أتى بالجلوس وترك التشهد فقولان: بالسجود وعدمه، والمعتمد السجود لأن جلوساً بغير تشهد عدم، لأن جلوسه ما يكون ظرفاً له فلذلك اعترض على الشيخ خليل فى تمثيله لنقض السنة بترك التشهدين، فقالوا لا مفهوم له بل الواحد كاف.

قوله: [ومثله ما زاد] إلخ: أى فى صلاة الفريضة وظاهره أنه مركب من سنتين خفيفتين فقط ، وليس كذلك؛ بل السورة مركبة من ثلاث سنن: ما ذكره، وكونه جهراً أو سراً .

قوله: [لمحض الزيادة]: من إضافة الصفة للموصوف أى الزيادة المحضة أى الخالصة من مصاحبة النقص كانت محققة أو مشكوكاً فيها.

قوله : [أى بعد السلام] إلخ : أى الواجب بالنسبة للفذ والإمام أو السنى

سواء كانت من جنسها كأربع ركعات فى الرباعية وركعتين فى الثنائية ، أو من غير جنسها ككثير كلام أو أكل أو شرب أو حك بجد ونحو ذلك ، وكذا إن وقعت عمداً ولو قلت كنفخ وكلام إلا ما تقدم فى مبطلاتها .

ثم مثّل لزيادة المشكوكة بقوله : (كُنمُّ) صلاته (لشكُّ) دل صلى ركعة أو اثنتين فإنه يبنى على الأقل ، ويأتى بما شك فيه وبسجد بعد السلام ، وكمن شك هل سجد سجدة أو اثنتين أو هل قرأ الفاتحة أولا ، فإنه يأتى بما شك فيه ويسجد بعد السلام .

بالنسبة للمأموم .

قوله: [سواء كانت من جنسها]: أى ولم تكن من أقوالها. فإن كانت منها كالسورة مع أم القرآن في الأخيرتين ، أو قراءة سورتين في ركعة من الأوليين فلا سجود ولا بطلان . وإن كان التكرار في الفاتحة فإن كان سهوا سجد ، وعمداً فلا سجود . والراجح عدم البطلان مع الإثم .

قوله : [إلا ما تقدم في مبطلاتها] : كنفخ بأنف وكلام لإصلاحها ، فإنه مستثنى من المبطلات .

قوله: [كمم صلاته لشك]: هذا إذا شك قبل السلام ، وأما إن شك بعد أن سلم على يقين فاختلف فيه ؛ فقيل يبنى على يقينه الأول ولا أثر للشك الطارئ بعد السلام ، وقيل إنه يؤثر وهو الراجح (اه. من جاشية الأصل). وقوله: « لشكه » اللام للتعليل متعلقة بمتم أو بمحذوف ؛ أى : وإتمامه لأجل رفع شك . لا للتعدية متعلقة « بمتم » لأنه يقتضى أنه يتم شكله أى يزيد فيه ، وليس كذلك .

قوله : [هل صلى ركعة] إلخ : تصوير للشك .

قوله: [ويسجد بعد السلام] : أى لاحتمال زيادة الآتى به وهذا مقيد بما إذا تحقق سلامة الركعتين الأوليين من نقص ، وإلا سجد قبل السلام لاحتمال الزيادة فى الآتى به مع النقص .

قوله: [كن شك هل سجد] إلخ: قال فى الأصل المواد بالشك مطلق التردد فيشمل الوهم فإنه معتبر فى الفرائض دون السنن ، فن توهم ترك تكبيرتين مثلا فلا سجود عليه.

و و كفتصر على صلاة) هو بها (كشفع) أوظهر (إن شك أهربها أو) خرج مها بالسلام وأخرم (بأخرى) تليها (كوتر) : بالنسبة الشفع أو عصر بالنسبة النظهر ، فإنه يبني على اليقين بأن يتتصر على الشفع أو الظهر ، أي يجعل ما هو فيه من تمام الني كان بها ويسجد بعد السلام ، ثم يأتى بما يليها كالوتر . وإنما يسجد بعد السلام لاحمال أن يكون أضاف ركعة الوتر لشفعه بلا سلام من شفعه ، فيكون قد صلى الشفع ثلاثاً ومثله يقال في الفجر مع الصبح والظهر مع العصر . و و) كر (إبدال السر بالفرض) : أي فيه لافي النفل كأن يقرأ في الظهر أو العصر ولو في فاتحة مهما أو من أخيرة المغرب أو العشاء (بما زاد على أدنى الجهر) سهواً فإنه يسجد بعد السلام ، لأن الجهر مكان السر زيادة . كما أن السر مكان الجهر بأن أسمع نفسه ومن مكان الجهر في فله عنه فيه خاصة . فلا سجود عليه لحفة ذلك .

والحاصل أن ظن الإتيان بالسن معتبر بخلاف ظن الإتيان بالفرائض ، فإنه لايكنى فى الحروج من العهدة فلا بد من الحبر والسجود (اه.) ، وقد تبع فيه الأجهورى . والذى فى (بن) : أن الشك على حقيقته لا فرق بين الفرائض والسنن (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [كمقتصر على صلاة هو بها] : هذه العبارة أعم من عبارة خليل إشارة إلى أنه لامفهوم لقوله كمقتصر على شفع إلخ .

قوله: [و إنما يسجد] إلخ: جواب عما يقال لاوجه للسجود لأنه إن كان في آخرة الشفع فقد أتى بها ولا زيادة ولا نقص و إن كان في ركعة الوتر فقد فرغ من الشفع وسلم منه فلا زيادة فيه ولانقص. وقال عبد الحق: التعليل يقتضى أنه يسجد قبل السلام لأن معه نقص السلام والزيادة المشكوكين. وقد نقل عن مالك من رواية ابن زياد، والمشهور الأول.

قوله: [فإنه يسجد بعد السلام]: قال عبد الوهاب: استحباباً. قال الشبرخيتي: هو خلاف ظاهر المصنف، أى خايل. إلا أن البغداديين لله ومنهم عبدالوهاب _ يطلقون المستحب على ما يشمل السنة، فليس هذا جارياً على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب (اه من الحاشية).

فتحصل أن من ترك الجهر فيا يجهر فيه وأتى بدله بالسر فقد حصل منه نقض، لكن لاسجود عليه إلا إذا اقتصر على حركة اللسان. وأن من ترك السر فيا يسر فيه وأتى بدله بالجهر فقد حصل منه زيادة ، لكن لا سجود عليه بعد السلام إلا إذا رفع صوته فوق سهاع نفسه ، ومن يليه بلصقه بأن كان يسمعه من بعد عنه بنحو صف فأكثر .

* (وكمن استنكت): أى كثر عليه (الشك): بأن يأتيه كل يوم ولو مرة فى صلاة من المحمس هل صلى ثلاثا أو أربعاً ، ف (إنه) يسجد بعد السلام ترغيا للشيطان، و (لا إصلاح عليه): أى لا يبنى على الأقل ويأتى بما شك فيه، بل يبنى على الأكثر وهومعنى قوله: « وهى عنه » (١) أى وجوباً ؛ فإنه لادواء له مثل الإعراض

قوله: [بل يبنى على الأكثر]: أى فإذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بنى على أربع وجوباً ، ويسجد بعد السلام ترغيماً للشيطان . فاندفع ما يقال حيث بنى على الأكثر فلا موحب للسجود .

واعلم أن الشك مستنكح وغير مستنكح ، والسهو كذلك . فالشك المستنكح: هو أن يعترى المصلى كثيراً بأن يشك كل يوم ولو مرة ، هل زاد أو نقص أولا ، أو هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ولايتيةن شيئاً يبيى عليه . وحكمه أنه يلهو عنه ولا إصلاح عليه . بل يبيى على الأكثر . ويسجد بعد السلام استحباباً كما في عبارة عبد الوهاب ، وإليه أشار بقوله : « وكن استنكحه الشك ولا إصلاح عليه » والشك غير المستنكح هو الذي لا يأتي كل يوم كمن شك في بعض الأوقات ، أو صلى ثلاثاً أم أربعاً أو هل زاد أو نقص أو لا ، وهذا يصلح بالبناء على الأقل، والإتيان بما شك فيه ، ويسجد وإليه أشار بقوله: « كم الشك الخ ، و « كمقتصر على صلاة » إلخ . فإن بني على الأكثر بطلت ولو ظهر الكمال لأنه سام عن غير يقين . والسهو المستنكح : هو الذي يعترى المصلى كثيراً ، وهو أن يسهو ويتيقن أنه سها ، وحكمه أنه يصلح ولا سجود عليه : «وإليه أشار بقوله ومن استنكحه السهو أصلح ولاسجود» ، والسهو غير المستنكح : هو الذي لا يعترى المصلى كثيراً ، وحكمه أنه يصلح و يسجد حسها سها من زيادة هو الذي لا يعترى المصلى كثيراً ، وحكمه أنه يصلح و يسجد حسها سها من زيادة

⁽١) قوله : أى قول خليل : ولهى أى انصرف وأعرض ؛ وعنه أى الوسواس .

عنه فإن أصلح بأن أتى بما شك فيه لم تبطل.

• (ومن استنكحه السّهو): أى كثر عليه ولوكل يوم مرة ، (أصلت) صلاته إن أمكنه الإصلاح (ولاسجنُود عليه) بعد السلام ولاقبله. عكس من استنكحه الشك . مثال من استنكحه السهو: أن يسهو عن السورة كثيراً فلم يشعر حتى فارق الأرض بيديه وركبتيه ، أو يسهو عن التشهد الأول كثيراً فلم يشعر حتى فارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإنه يستمر ولا سجود عليه قبل السلام ، ولا يتأتى في مثل هذا إصلاح . ومثل ما يأتى فيه الإصلاح أن يكثر عليه السهو في السجدة الثانية من ركعة ، فما يشعر حتى يستقل قائماً، فهذا يصلح وجوباً إن أمكنه الإصلاح بأن يرجع جالساً ثم يسجد الثانية ويتم صلاته ، ولا سجود عليه بعد السلام . فإن لم يمكنه الإصلاح الثانية ويتم صلاته ، ولا سجود عليه بعد السلام . فإن لم يمكنه الإصلاح الثانية ويتم صلاته ، ولا سجود عليه بعد السلام . فإن لم يمكنه الإصلاح الثانية ويتم صلاته ، ولا سجود عليه بعد السلام . فإن لم يمكنه الإصلاح الثانية ويتم صلاته ، ولا سجود عليه بعد السلام . فإن لم يمكنه الإصلاح الثانية ويتم صلاته ، ولا سجود عليه بعد السلام . فإن لم يمكنه الإصلاح الثانية أن الم يمكنه الإصلاح المنانية أن المنانية أن

_ كأن لم يتذكر إلا بعد عقد ركوع التى قام لها _ انقلبت الثانية أولى ، ويتم صلاته ولايرجع لإصلاح الأولى ولاسجود عليه لهذه الزيادة بعد السلام .

فعلم أن استنكاح الشك أن يعتريه الشك : فى شىء كثير ، هل فعله أو لا ؟ وأن استنكاح السهو : أن يترك سنة أو فرضاً سهواً كثيراً .

• ثم شبه فى عدم السجود مسائل بقوله : (كمن شك مل سلم) أو لم يسلم ؟ فإنه يسلم ؟ فإنه يسلم ولاسجود عليه، (أو) شك (هل سجد منه): أى من سجوده القبلى

أو نقص ، وإليه أشار بقوله : [يسن لساه عن سنة مؤكدة] إلخ ، فالفرق بين الساهي والشاك أن الساهي يضبط ما تركه بخلاف الشاك .

قوله : [فإن أصلح]. : أى عمداً أو جهلا كما فى الحطاب ، وذلك لأن بناءه على الأكثر وإعراضه عن شكه ترخيص له وقد رجع للأصل .

قوله : [ولا سجود عليه] : أى مطلقاً أمكنه الإصلاح أم لا ، وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه ؟ أو الأول إن كان قبليًّا، والثانى إن كان بعض الشراح، قال الأجهورى: فلو سجد في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمداً أو جاهلا لأنه غير مخاطب . بالسجود أو لا ؟ لأن هناك من يقول بسجوده قال في الحاشية : والظاهر الصحة .

قوله : [فإنه يسلم ولاسجود عليه] : أى إن قرب ولم ينح ف عن القبلة ولم يفارق مكانه ، فإن طال جدًّا بطلت . وإن انحرف استقبل وسلم وسجد . وإن

(واحدة ً) أو اثنتين ؟ فإنه يأتى بالثانية ولاسجود عليه أى ذله السهو. (أو) شك (هل سجد م) أو لم يسجده من أصله ؟ فإنه يسجده ولاسجود عليه ثانياً لحذا الشك .

- (وبنى على اليقين) في المسائل الثلاث. فني الأولى: يبنى على عدم السلام لأنه الأصلى. وفي الثانية: على أنه سجد واحدة فقط. وفي الثالثة: على أنه لم يسجد أصلا ثم يأتى بما شك فيه كما قدمنا.
- . (أو زاد سورة في أخريه) : معا وأولى في واحدة أو في أحيرة المغرب سهواً أوعمداً فلا سجود عليه لهذه الزيادة .
- ، (أو خرَرجَ) في أولييه أو إحداهما من سورة (إلى) سورة (أخرى) فلا سجو دعليه .
- وأوقاء أوقلس) بفتح اللام أى خرج منه قىء أوقلس (غلبة): فلاسجود عليه
 (إن قل) الحارج منهما ، (وطهر) بأن لم يتغير عن حالة الطعام (ولم يزدرد)
 أى يبتلع منه (شيئاً عمداً وإلا) بأن كثر الحارج منهما أوكان نجساً بأن تغير أو
 ابتلع منه شيئاً (بطلب) صلاته . وقولنا: « إن قل» إلى آخره مما زدناه عليه (١) .

طال لاجدًا أو فارق مكانه بني بإحرام وتشهد وسلم وسجد كما سيأتي للمصنف.

قوله : [هل سجد واحدة] : بيان لصورة شكه، أى أنه إذا شك هل سجد واحدة أو اثنتين فإنه يسجد واحدة ولا سجود عليه لتلك الزيادة المشكوك فيها .

قوله: [ولا سجود عليه ثانياً لهذا الشك]: أى لئلا يتسلسل الأمر وتحصل المشقة الكبرى. ولا يقال التساسل مستحيل ، لأن التسلسل – باعتبار المستقبل – لا استحالة فيه.

قوله : [فلا سجود عليه لهذه الزيادة] : أى على المشهور مراعاة لمن يتمول بطلت قاءة السورة في الأخيرتين . ومقابل المشهور ما قاله أشهب من السجود .

قوله: [أو خرج فى أولييه]: أى لأنه لم يأت بخارج عن الصلاة. وكره تعمد ذلك، إلا أن يفتتح بسورة قصيرة فى صلاة شرع فيها التطويل، فيندب له تركها، وينتقل إلى سورة طويلة.

⁽١) على خليل.

وقولنا : «عمداً» مفهومه لو ازدرده ناسياً لم تبطل؛ وسجد لأنه من الفعل القليل، وكذا إن ابتلعه غلبة على أحد القولين .

- * (أو أعلن) أى جهر زيادة على سماع من يليه فيما يسر فيه (أو أسر) بحركة اللسان فيما يجهر فيه (بكآية) من الناتحة أوالسورة ، فلا سجود عليه . وإنما السجود فيما إذا أعلن أو أسر في نصف الفاتحة فأكثر .
- * (أو أعاد السورة لهما): أى للإعلان والسربأن كان قرأها على خلاف سنتها ، فتطلب منه إعادتها والإتيان بها على سنتها فأعادها ، فلا سجود عليه (بخلاف) إعادة (الفاتحة) لهما فوجب للسجود .
- (أواقتصر على إسماع نفسه في جهرية أو) اقتصر (على إسماع من يكيه في سرية) فلا سجود كما تقدم.
- (أوأدار)الإمام (مأمومـ) إذا وقف جهة يساره (ليمينه) كما هو المندوب. فلاسجود عليه . وكذا لاسجود في فعل يسير ؛ كالتفات وحك جسد وإصلاح سرة أو رداء أو مشى كصفين لفرجة ونحو ذلك..
- (وسجـَد) البعديُّ (١) (بنيَّة) وجوباً (وتكبير في خفضه ورفعه وتشهـُد) استناناً (وسلام) وجوباً ، كالسجدتين والجلوس بينهما أ؛ فواجباته خمسة. وأما القبلي فهو

قوله : [كما هو المندوب] : أى ولا سجود فى فعل مندوب . وقد فعله النبى صلى الله عليه وسلم فى قصة ابن عباس حيث قام على يساره فأداره عن يمينه (٢) .

قوله: [وإصلاح سرة أو رداء]: أى لكونه مندوباً وهذا إذا أصلحه وهو جالس وأما إن كان قائماً ينحط لذلك فكره كراهة شديدة ولاتبطل به الصلاة إلا إذا زاد الانحطاط عن مرة .

قوله: [فواجباته خمسة]: أى وهي: النية، والسجدة الأولى. والثانية. والحلوس بيهما ، والسلام . لكن السلام واجب غير شرط ، وأما التكبير والتشهد بعده فسنة .

⁽١) روى الإمام البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما ليلة بات عند خالته سيونة ذوج رسول الله صلى الله عليه وسلم . «أن النبي صلى الله عليه وسلم . نام حتى نفخ ثم صلى . . قال : ثم جثت نقمت عن يساره أو شماله ، فحولى فجعلى عن يمينه ثم صلى ماشاه » . وقد دوى من طرق كثيرة روايات مختلفة .

⁽٣) السجود البعدي أو القبلي : أي بعد التسليم أو قبله .

- وإن كان كذلك - إلا أن نيته مندرجة فى نية الصلاة . والسلام منه هو سلام الصلاة .

- . (وصحَّت) الصلاة (إن قد مم) أى البَعدى (على السلام وأثيم) أى يحرم تقديمه لأنه لما كان خارجاً عن الصلاة صار تقديمه كالزيادة فيها .
 - (وكدره تأخير القـبلليّ): عن السلام عمداً ولا تبطل.
- (وسجلة مسبوق أدرك) مع إمامه (ركعة) فأكثر السجود (القبالي) المرتب على الإمام (مع إمامة) قبل قضاء ما عليه (إن سجلة) الإمام ذلك القبلى ، (وإلا) يسجده الإمام بل تركه ، (فتعله) أى سجده المأموم (لنفسه) قبل قضاء ما عليه (وإن لم يند (ك منوجه)).
- (وأُخرَّر الْبِيَعَدْديُّ): الذي ترتب على إمامه لتمام صلاته فيسجده بعد سلامه فإن قدمه معه بطلت صلاته .

قوله: [مندرجة]: أى فلا يفتة لذية ولا لسلام ولايصح فى الجمعة إلا فى الجامع الذي صلى فيه ، وكذا الرحاب والطرق . وأما البعدى فى الجمعة فبأى جامع (اه. من المجموع).

قوله: [وصحت الصلاة]: أى مراعاة لذول القائل إن السجود دائما قبلى . قوله: [ولا تبطل]: أى مراعاة لذول القائل ببعدية السجود دائماً .

والحاصل أنه وقع خلاف فى المذهب فى محل السجود . فقيل: بعد السلام مطلقاً، وقيل: قبله مطلقاً، وقيل: بالتخيير، وقيل: إن كان النقص خفيفاً كالسر فيا بجهر فيه سجد بعده كالزيادة، وإلا فقبله ، وقيل: إن كان عن زيادة فبعده وإن كان عن نقص فقط أو نقص وزيادة فقبله ، وهذا هو المشهور الذى مشى عليه المصنف وأصوله . وعليه لو قدم البعدى أو أخر القبلى تصح مراعاة لما ذكر من الأقوال .

قوله : [أدرك مع إمامه ركعة] إلخ : أى وإلا فإن أدرك دون ركعة وسجد معه قبل السلام بطلت .

قوله : [بل تركه] : أى إما عمدا أو رأياً أو سهواً وإذا تركه الإمام وسجده المسبوق وكان عن ثلاث سن صحت للمسبوق وبطلت على الإمام حيث لم يكن

(فإن سَهَا) : المأموم حال القضاء — (بنقص ،قد مه ُ) على سلامه بعد قضاء ما عليه — لاجمّاع النقص منه مع زيادة الإمام ً.

و (ولاسجُودَ على مؤتم سها) بزيادة أونقص لسنة مؤكدة أوسنتين خفيفتين فأكثر (حالمة القُدُوة): لأن كل سهوسهاه المأموم فالإمام يحمله عنه وهههم حالة القدوة أنه لوسها فيا يقضيه بعد سلام الإمام لترتب عليه فيه السجود ، وهوكذلك . وقولنا «سجود» ثما زدناه عليه .

(ولا) سجود (لترك فضيلة أوسنة خفيفة)كالقنوت وكتكبيرة فإن سجد لهما قبل السلام بطلت لتعمد الزيادة .

مذهبه يرى الرك ، وتزاد على قاعدة : كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على الأمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه .

• تنبيه : لو أخر الإمام القبلى، هل للمأموم أن يقدمه أم لا ؟ البرزلى: كان شيخنا ابن عرفة يقول إن المأموم يسجد قبل ، وظاهر كلام غيره أن المأموم يتبع الإمام فى الصلاة وفى السجود قاله الشيخ أحمد الزرقانى . وفى المواق فيها لمالك وكذا إن قدم الإمام القبلى وأخره المأموم فتصح صلاته . (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [سها] إلخ : لامفهوم للسهو بل إذا تعمد ترك جميع السن فإن الإمام يحملها عنه .

تُوله: [حالة القدوة]: بفتح القاف بمعنى الاقتداء، وأما الشخص المقتدى به فهو مثلث القاف.

قوله: [لأن كل سهو سهاه المأموم] إلخ: يشير لقاعدة وهي: كل سهو يحمله الإمام فسهى عنه سهو لهم وإن هم فعلوه، وكل سهو لابحمله الإمام فسهوه عنه ليس سهواً لهم إذا هم فعلوه ، مثال الأول: إذا سها الإمام عن سورة مثلا ، أو بزيادة وسجد فإن المأموم يسجد معه وإن لم يحصل منه موجب السجود لأنه لو وقع من المأموم لحمله الإمام عنه ، ومثال الثاني إذا سها الإمام أو المأموم عن الذ ائض فلا يحمل أحدهما عن الآخر.

قوله : [لتعمد الزيادة] : أي ولا يعذر بالجهل .

- ولاتبطل) الصلاة (بترك) سجود (بعدى) . (و) إن نسيه (سجد ه منى ذكتره) ولو بعد سنين . وكذا إن تركه عمداً (ولايسقى ط) بطول الزمان سواء تركه عمداً أو نسياناً .
- « (ولا) تبطل (بترك) سجود (قبلي عداً أو سهواً ترتب (عن) ترك (سنتين) خفيفتين فقط (وسجده) استناناً (إن قرب) بأن لم يخرج من المسجد ولم يطل الزمان وهو في مكانه أو قربه (وإلا) يقرب بأن خرج من المسجد أو طال الزمن (سقط) لخفته (وبطلت إن كان) القبلي مترتباً (عن) ترك (ثلاث) من السنن (وطال) زمن تركه سهواً . وأما لو تركه عمداً لبطلت بمجرد الترك والإعراض عنه وهذا يدل على أنه واجب وهو ينافي كونه سنة .
- د (كترك ركثن) سهواً وطال زمن الترك فتبطل .
 وأما عمداً فتبطل بمجرد الترك (و) إذا لم يطل : (تداركه) بأن يأتى به

قوله : [ولو بعد سنين] إلخ : أي لأن المقصود ترغيم الشيطان .

قوله : [بأن خرج من المسجد] : أى عند أشهب لأن الطول عنده الحروج من المسجد.

قوله : [أو طال الزمن] : أى بالعرف عند ابن القاسم .

قوله : [وطال زمن تركه] : أى بأن خرج من المسجد ، أو بالعرف وإن لم يخرج .

قوله : [وأما لو تركه عمداً] إلخ : أى و إن لم يطل، وأما قوله فيما تقدم : وصح إن قدم بعدية أو أخر قبلية . فهو مقيد بما إذا لم يعرض عن الإتيان به بالمرة .

قوله : [وهو يناف كونه سنة] : أجاب فى المجموع بأن البطلان مراعاة للقول بوجوبه .

قوله: [وطال زمن الترك]: أى بحيث فاته تداركه. ومثل الطول: بقية المنافيات كحدث أو أكل أو شرب أو كلام كما تقدم له من كل ما أخل بشرط، على تفصيل الشروط المتقدمة.

قوله : [تداركه] : أى إن كان يمكن التدارك بأن كان تركه بعد تحقق ماهية الصلاة وانعةادها كالركوع والسجود . وأما ما لا يمكن تداركه كالنية

على الوجه الآنى بيانه (إن لم يسلم) معتقداً الهمام إذا كان الرك (من) الركعة (الأخيرة). فإن كان المهروك الفائحة : انتصب قائماً فيقرؤها ثم يم ركعته ، وإن كان الركوع ربيع قائماً ثم يركع : وإن كان الرفع منه رجع محدوباً فإذا وصل حد الركوع اطمأن . ثم يرفع ويتم ركعته ويسجد بعد السلام . وإن كان السجود سجد وهو جالس وأعاد التشهد وسلم . ثم يسجد بعده الزيادة ما لم يكن معه نقص تقدم وإلا فقبله . فإن سلم من الأخيرة معتقداً كمال صلاته ثم تذكر ترك الركن مها ، فات التدارك واستأنف ركعة بدلها إذا لم يطل . فإن طال بطلت صلاته . فلو سلم من غير الأخيرة ساهياً لم يفت تداركه — بل يتداركه بعلى الوجه الآنى — ما لم يعقد ركوعاً من التي تلها .

• (أو) يتداركه من غير الأخيرة إن (لم يعثقد ركوعاً) من ركعة تلى ركعة النقص إذا كان الترك (من غيرها). وقولنا في الأولى: «من الأخيرة» وفي هذه «من غيرها» تقييد لإطلاقه ، والأوضح . لوقلنا : «وتداركه من الأخيرة إن لم يسلم ، ومن غيرها إن لم يعقد ركوع التي تليها » ، وإذا أمكن التدارك بأن كان الترك من الأخيرة ولم يسلم ، أو كان من غيرها ولم يعقد ركوع التي تلي ركعة النقص . (فتارك ركوع) سهوا تذكره في السجود أو في الجلسة بين السجدتين أو في التشهد (يرجع قائماً) (وند ب أن يقرأ) شيئاً من القرآن ليقع ركوعه بعد قراءة ،

وتكبيرة الإحرام فلا ؛ لأنه غير مصل".

قوله: [إذا كان الترك من الركعة الأخيرة]: أى وأما سلامه من اثنتين معتقداً الكمال فلا يفيت تدارك الركن المتروك من الثانية كما هو المستفاد من النقول، وهذا كله في غير المأموم، وأما المأموم فسيأتى الكلام علية في المزاحمة.

قوله : [سجد وهو جالس] : أى إن كانت السجدة الثانية . وإلا فيخر من قيام كما يأتى .

قوله : [فتارك ركوع سهواً] إلخ : إنما كان يرجع له قائماً لأن الحركة للركن مقصودة .

قوله : [شيئاً من القرآن] : أي من غير الفاتحة لامنها ؛ لأن تكريرها حرام ،

وكذا تارك الفاتحة يرجع قائماً ليأتى بها .

- (و) تارك (الرفع منه):أى من الركوع (يرجعُ محدودباً) أى محنياً مقوساً
 حتى يصل حد الركوع ثم يرفع منه بسمع الله لمن حمده.
- (و) تارك (سجدة) سهواً وتذكر فى قيامه (يجلس) ليأتى بها منه
 (لا) تارك (سجد تين) مم تذكرهما قائماً فلا يجلس لهما بل ينحط لهما من قيام.
- ثم شرع يتكلم على ما إذا فات التدارك بعقد الركوع من الركعة التى تلى ركعة النقص أو بالسلام إذا كان البرك من الركعة الأخيرة فقال :
- * (فإن رَكَع) : هذا مفهوم قوله «أولم يعقد ركوعاً» أي فإن عقد ركوع الركعة

ولايرتكب لأجل تحصيل مندوب ، وظاهره أنه يقرأ ولوكان فى الأخيرتين. وفى المجموع و (عب ندب قراءته من الفاتحة وغيرها وهو ظاهر شارحنا .

قوله: [يرجع محدودبا]: هذا قول محمد بن المواز. فلوخالف ورجع قائماً لم تبطل مراعاة للقول المقابل ، خلافاً لماذكره (عب) من البطلان ؛ كذا ذكره فى الحاشية. والقائل برجوعه قائماً هو ابن حبيب، فيقول: يرجع قائماً بقصد الرفع من الركوع ، لأن المقصود من الرفع من الركوع أن ينحط للسجود من قيام منه، وإذا رجع إلى القيام وانحط منه إلى السجود فقد حصل المقصود.

قوله: [وتارك سجدة]: أى إن كانت الثانية فإن الأولى لايتصور تركها. وفعل الثانية لأن الفرض أنه أتى بسجدة واحدة وهي الأولى قطعاً ولو جلس قبلها فجلوسه ملغى لوقوعه بغير محله ولايصبرها الجلوس قبلها ثانية.

قوله: [بل ينحط لهما من قيام]: فلو فعلهما من جلوس فلا يطلان وسجد قبل السلام، فالانحطاط غير واجب كما فى التوضيح والحطاب عن عبد الحق. واعترض بأنه على المشهور من أن الحركة المركن مقصودة فالانحطاط لهما واجب، فكيف يجبره السجود وعلى أنها غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة. وأجيب بأن مراعاة القول بأنها غير مقصودة صيرته كالسنة فلذا جبر بالسجود.

قوله: [إذا كان الترك] إلخ: ظرف لقوله: « أو بالسلام ».

التى تلى ركعة النقص بطلت ركعة النقص . و (رجعت الثانية) التى عقد ركوعها (أولى لبُطلانها) : أى الأولى بفوات التدارك ؛ فإن كانت ركعة النقص هى الأولى صارت الثانية مكانها ، ويأتى بركعة بالفاتحة وسورة ، ويتشهد ويسجد بعد السلام لمحض الزيادة . وإذا كانت ركعة النقص هى الثانية صارت الثالثة ثانية ، وهى بالفاتحة فقط فيتشهد بعدها ويأتى بركعتين بالفاتحة فقط ، ويسجد قبل السلام لنقص السورة من التى صارت ثانية مع الزيادة . وإذا كانت ركعة النقص هى الثالثة صارت الرابعة ثالثة ، ويسجد بعد السلام . وإذا تذكر وهو فى الجلوس الثانى أنه ترك ركناً من الأولى رجعت الثانية أولى ، والثالثة ثانية والرابعة ثالثة ؛ ويسجد قبل السلام لنقص السورة والتشهد الأول ، فأتى بركعة بالفاتحة فقط سرًا ويسجد قبل السلام لنقص السورة والتشهد الأول ، وكذا إن تذكر بعد السلام بقرب فإن طال لأنه صار ملغى بوقوعه بعد الأولى . وكذا إن تذكر بعد السلام بقرب فإن طال بطلت كما يأتى .

(وهو) : أى الركوع المفيت للتدارك (رفع رأس) بعد الانحناء مطمئناً
 (معتدلاً) مطمئناً ؟ فن لم يعتدل تدارك ما فاته .

وكذا المسبوق إذا كبر للإحرام وانحى - بعد رفع الإمام رأسه وقبل اعتداله - فقد أدرك الركعة معه . وكذا المأموم إذا لم يركع مع إمامه لعذر أوغيره حى رفع مطمئناً فإنه يفوته الركوع معه ، وإلا ركع وأدركه . وسيأتى تفصيل

قوله: [ورجعت الثانية] إلخ: ما ذكره من انقلاب الركعات للفذ والإمام هو المشهور، وقيل: لا انقلاب. فعلى المشهور الركعة التي يأتى بها في آخر صلاته بناء يقرأ فيها بأم القرآن فقط، كما يأتى فيا قبلها بأم القرآن. وعلى القول المقابل: الركعة التي يأتى بها آخر صلاته قضاء على التي بطلت، فيأتى بها على صفتها من سر أو جهر، وبالفاتحة وسورة أو بالفاتحة فقط.

والحاصل أنه يأتى بركعة على كل حال لكن هل هي بناء أو قضاء؟ وعلى المشهور يختلف حال السجود وعلى مقابله ، فالسجود دائما بعد السلام .

قوله: [فإن طال بطلت] : ما ذكره الشارح من البطلان عند الطول هو ما ذكره (ر) قائلا : القواعد تقتضى عدم البطلان إن قرب ولم يخرج من المسجد خلافاً للشيخ سالم السهورى حيث قال بالبطلان بمجرد السلام وإن لم يطل

هذه المسألة . فليس الركوع مجرد الانحناء - خلافاً لأشهب - إلا في مسائل أشار لها بقوله : (إلا لترك ركوع) من ركعة فيفوت بمجرد الانحناء من التي تليها وتقوم هذه الركعة مقام ما قبلها .

- . (أو) ترك (سرَّ) لفاتحة أو سورة فيفوت بمجرد الانحناء ، فإن عاد للقراءة على سنتها بطلت صلاته .
 - (أو) ترك (جهر) فكذلك .
 - (أو) ترك (تكبيرً عيد) كلاً أو بعضاً حتى انحنى فكذلك .
 - او) ترك (سورة) بعد الفاتحة .
 - (أو) ترك (سجدة تلاوة) في فرض أو نفل حتى انحنى ساهياً عنها .
 - (أو ذكِر بعض) من صلاة أخرى قبل الني هو فبها

قوله : [فيفوت بمجرد الانحناء] : أي و إن لم يطمئن .

قوله : [بطلت صلاته] : أي لرجوعه من فرض لسنة .

قوله: [حتى انحنى فكذلك]: أى تبطل إن رجع وإنما يستمر ويسجد قبل السلام فى ترك تكبير العيد كلا أو بعضاً أو ترك الجهر وأما ترك السر في سجود التلاوة فيسجد له بعد السلام إن أتى بأعلى الجهر كما تقدم. وأما فى سجود التلاوة فيفوت السجود بمجرد الانحناء فى صلاة الفرض ، ولا يجبر بسجود سهو ولاغيره ويترب به فى ثانية النفل ، وهل بعد الفاتحة لأنها أهم ؟ أو قبلها لتقدم موجبها ؟ قولان .

قوله: [أوذكر بعض] إلخ: أى فإذا ذكر بعض صلاة مفروضة أو سج داً قبليًّا من صلاة مفروضة فى صلاة أخرى فريضة أونافلة، أوكان البعض أو السجود من نافلة وذكر ذلك فى نافلة أخرى بعد انحنائه للركوع، فإن ذلك يمنع من الرجوع لإتمام الأولى وتبطل.

والحاصل أن من ترك القبلى المترتب عن ثلاث سنن والبعض المتروك من فرض وذكره فى فرض أو نفل ، فإن أطال القراءة من غير ركوع بأن فرغ من الفاتحة أوركع بالانحناء – وإن لم تطل قراءته بل وإن لم يقرأ – كأى ومأموم بطلت الصلاة المتروك منها لفوات التلافى بالإتيان بما فات منها وحيث بطلت الأولى

ومراده بالبعض المتروك : ما يشمل البعض حقيقة أو حكماً كالسجود القبالي المترتب عن ثلاث سن (فبالانحناء) أى فالركوع بالانحناء ، ويفوت التدارك لما تركه فى الجميع وتبطل الصلاة التي ترك منها البعض للطول بالركوع .

(وإن سلم) هذا عطف على «إن ركع» وهو مفهوم قوله: «إن لم يسلم» أى: وإن سلم مين الركعة الأخيرة معتقداً الكمال فات التدارك للركن المتروك مها . « (وبنتي) على ما معه من الركعات الصحاح وألغى ركعة النقص (إن قرَب) تذكره بعد سلامه بالعرف

أتم النفل إن اتسع الوقت لإدراك الأولى عقد منه ركعة أم لا ، أو ضاق وأتم ركعة بسجدتيها ، وإلا قطع وأحرم بالأولى وقطع الفرض بسلام أو غيره لوجوب الترتيب إن كان فذا أو إماماً وتبعه مأمومه لا مأموماً . وندب الإشفاع ولو بصبح وجمعة إلا المغرب إن عقد ركعة بسجدتيها واتسع الوقت ، وإلا قطع لأنه يقضى بخلاف النفل وإلا بأن لم يطل القراءة ولم يركع رجع لإصلاح الأولى بلا سلام من الثانية ، وإن سلم بطلت الأولى . وإن كان ذكر القبلي أو البعض من نفل في فرض ، تمادى مطلقاً كني نفل إن أطال القراءة أو ركع . وإلا رجع لإصلاح الأولى بلا سلام ، ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ولا بجب عليه قضاء النفل الذي رجع عنه إذا لم يتعمد إبطاله . (انهى من الأصل). فالصور تمانية وقد علمت تفصيلها فتأمل .

تنبيه: لم يذكر المصنف إقامة مغرب عليه وهو بها ، لأن المعتمد فيها أن من أقيمت عليه صلاة الراتب للمغرب وهو بها - وقد أتم منها ركعتين بسجودهما - فإنه يتم فلا يتوقف الفوات على الانحناء بالثانية خلافاً لحليل.

قوله: [بالعرف]: أى عند ابن القاسم كما قيده فى التوضيح وهو مشكل ؛ إذ ابن القاسم عنده الحروج من المسجد طول أيضاً كما صرح به أبو الحسن ، فقال فى قول المدونة من سها عن سجدة أو ركعة أو عن سجدتى السهو قبل السلام بنى فيا قرب ، وإن تباعد ابتدأ الصلاة ؛ ما نصه: حد القرب عن ابن القاسم الصفان أو الثلاثة أو الحروج من المسجد ، (انتهى نقله ر) ، ونتل أبو الحسن أيضاً عن ابن المواز: أنه لاخلاف أن الحروج من المسجد طول باتفاق، وحينئا

ولم يخرج من المسجد .

فإن طال بطلت (بنية وتكبير) أى إكمال صلاته وندب رفع يديه عند التكبير (ولا تبطُل بَرَكه ،): أى التكبير ، لأنه واجب غير شرط .

ثم إن كان جالساً كبر من جلوسه وقام للإتمام . (وجلس كه) : إن كان قائماً ليأتى به من جلوس لأن حركته القيام لم تكن مقصودة الإتمام صلاته .

هذا كله فيا إذا كان الركن المتروك غير السلام ، فإن كان السلام فأشار 4 بقوله :

- » (وأعاد تاركُ السلام) سهواً (التشهـُد) في ثلاث صور :
 - (إن فارق مكانة): الذي كان به ولو لم يطل.
- « (أو) لم يفارقه و (طال لاجداً) أي بل طولا متوسطاً بالعرف.

فإن طال جداً بطلت فيهما وسجد بعد السلام للزيادة إذا لم يكن معه نقص سبق (وسجد) بعده (فقط) ، أى بلا إعادة التشهد (إن انحرف) عن القبيلة انحرافاً (كثيراً) بأن شرق أوغرب إذا كان بنحو المدينة من غير مفارقة لمكانه (بلا طُول) ، فإن لم ينحرف عنها أو انحرافاً يسيراً اعتدل وسلم ولاسجود عليه .

فيتعين أن الواو في كلام الشارح على بابها للجمع لابمعني أو .

قوله: [ولم بخرج من المسجد] : أى برجليه معاً بأن لم بخرج أصلا أو خرج بإحدى رجليه .

قوله : [فإن طال بطلت] : مثله آخروج الحدث وحصول بقية المنافيات كالأكل والشرب والكلام .

قله: [ولاتبطل بتركه] إلخ: أى وأما النية فلابد منها ولو قرب جداً ا كما للباجي عن ابن القاسم.

قوله: [وجلس له] : هذا قول ابن شبلون واستظهره ابن رشد .

قوله: [في ثلاث صور]: وهي: مفارقة مكانه طال طولا متوسطا، أم لا، أولم يفارق مكانه وطال طولا متوسطاً.

قوله : [بطلت فيهما] : أى فيما إذا طال جدًّا فارق مكانه أو لا .

قوله : [إذا كان بنحو المدينة] : أى كمصر ومن وراءهم منكل من كانت

ثم شرع فى الكلام عن حكم من ترك التشهد الأول سهواً فقال :

* (ورجع تارك الجلوس الأول) والمراد به ما عدا الأخير (ما): أى مدة كونه (لم يفارق الأرض ولو يدا أو ركبة (ولا يفارق الأرض ولو يدا أو ركبة (ولا سجود عليه) لهذا الرجوع مع التزحزح ، (و إلا) بأن فارق الأرض بجميع ما ذكر (فلا) يرجع له . أى يمنع وسجد قبل السلام .

(فإن رجع) للتشهد ولوعمداً (لم تبطل) صلاته ، (ولو استقل) قائماً (وتبعه مأمومه) في الرجوع وجوباً (وسجد) لزيادة هذا الرجوع (بعثد م) أي السلام .

• (وإن شك ً) المصلى (ف) ترك (سجدة لم يدر علمها) ؛ أى : هل هي من التي هو بها أو من ركعة قبلها ؟ (سجد ها) مكانه لاحمال كوبها من التي

قبلتهم بين مطلع الشمس والجنوب .

قوله: [ورجع تارك الجلوس الأول]: الذى ينبغى الجزم به أن الرجوع سنة، فإن لم يرجع عمداً جرى على ترك السنة.

قوله: [المراد به ما عدا الأخير]: أى فالمراد جلوس غير السلام سواء كان أولا أو ثانياً أو ثالثاً كما في مسائل البناء والقضاء.

قوله: [أى يمنع]: أى لأنه تلبس بركن فلا يقطعه لما دونه، والرجوع مكروه عند ابن القاسم القائل بالاعتداد برجوعه. وما ذكره الشارح من النهى عن رجوعه فى غير المأموم، وأما هو إذا قام وحده من اثنتين واستقل فإنه يرجع لمتابعة الإمام.

قوله: [لم تبطل صلاته]: أى لعدم الاتفاق على فرضية الفاتحة بخلاف من رجع من الركوع لفضيلة القنوت لغير اتباع الإمام.

قوله : [ولو استقل قائما] : أى بل ولو قرأ بعض الفاتحة ، أما لو قرأها كلها و رجع فالبطلان .

قوله: [وتبعه مأمومه] إلخ: أي فأمومه يجب عليه اتباعه في كل حال .

قوله : [لزيادة هذا الرجوع] : أي ولقيامه سهواً .

قوله: [سجدها مكانه] : أى فإن ترك الإتيان بها بطلت صلاته لأنه

هو بها. فإن كان قائماً جلس لها وبسجودها تيقن سلامة تلك الركعة ، وصار الشك فيا قبلها .

ثم لا يُخلو إما أن يكون في الركعة الأخيرة ،أولا ، (ف) إن كان (في الأخيرة ِ أَتَى بركعة ٍ) بالفاتحة فقط سرَّا لأنها آخر صلاته ، وسجد قبل السلام للزيادة مع النقص المشكوَّك لاحتمال تركها من إحدى الأوليين فتصير الثالثة وهي بالفاتحة فقط ثانبة .

- (و) إن كان (فى قيام الرابعة) أنى (بركعتَيْن)؛ لأنه بسجودها تحققت له ركعتان هذه الثالثة وواحدة من إحدى الأوليين ، (ويتشهيَّد) بعد إتيانه بالسجدة قبل الإتيان بالركعتين ، وسجد قبل السلام لاجتمال النقص كما فى التي قبلها .
- * (و) إن كان (في) قيام (الثَّالثة ِ) جلس وسجدها ، فيتحقق بها سلامة

تعمد إبطال ركعة أمكنه إصلاحها ، فإن تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد فقوله « سجدها مكانه » أى : مالم يتحقق تمام تلك الركعة ، وإلا فلا يسجدها أصلا وتنقلب ركعاته ويأتى بركعة فقط .

قوله : [فإن كان فى الأخيرة] : شروع فى التفصيل على مذهب ابن القاسم فالفاء للتفريع .

قوله: [لاحمال النقص]: أى نقص الصورة من إحدى الأوليين لانقلاب الركعات، وهذا بالنسبة للفذ والإمام، وأما المأموم فإنه يسجد السجدة لتكملة الركعة التي هو فيها، وبعد سلام الإمام يأتى بركعة بالفاتحة وسورة لاحمال أن يكون من إحدى الأوليين، ويسجد بعد السلام لاحمام زيادة هذه الركعة.

قوله: [وإن كان في قيام الثالثة]: أي أو في ركزعها وقبل الرفع منه ، وأما لوحصل له الشك بعد الرفع من ركوعها فلا يسجدها لفوات التدارك ، ويتشهد بعد هذه ثم يأتى بركعتين بالفاتحة فقط ، ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة ؛ هذا إذا كان فذاً أو إماماً ، وأما المأموم الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فإنه يأتى مع الإمام بركعة وبعده بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد

الثانية ويصير الشك فى الأولى فتلغى لفوات تداركها ، وأتى (بثلاث) : واحدة بالفائحة وسورة وتشهد ، وركعتين بالفائحة فقط وتشهد ، ويسجد بعد السلام .

(وإن فات مؤممًا) مفعول مقدم (ركوع) فاعل مؤخر (مع إمامه): بأن رفع الإمام رأسه من ركوعه واعتدل مطمئنًا قبل انحناء المؤتم للركوع ، فلا يخلو من أربعة أحوال :

إما أن يكون الفوات فى أولى المأموم سواء كانت أولى الإمام أيضاً أو غيرها كما فى المسبوق. أو فى غير أولاه ، وفى كل مها : إما أن يكون لعذر أوغيره . (ف) إن كان الفوات (فى غير أولاه) أى المأموم (اتسبعه) أى تبع الإمام بأن يركع ويرفع و يسجد خلفه (ما) أى مدة كون الإمام (لم يرفع) رأسه (من سجود ها) الثانى . فإن رفع منه فاتته تلك الركعة و وجب عليه اتباعه فى التى قام لها ، و يجلس معه إن جلس لتشهد . فإن قضى بعد رفع إمامه من سجودها الثانى بطلت عليه صلاته ،

بعد السلام .

• تنبيه : إن سجد إمام سجدة واحدة وترك الثانية سهواً وقام لم يتبعه مأمومه بل يجلس ويسبح له لعله يرجع ، فإن لم يفهم كلمه ، فإن لم يرجع فإنهم يسجدونها لأنفسهم ولا يتبعونه في تركها – وإلا بطلت عليهم – ويجلسون معه ويسلمون بسلامه . فإذا تذكر ورجع لسجودها فلا يعيدونها معه على الأصح ، وإن استمر تاركها حتى سلم وطال الأمر بطلت عليه دونهم . فهي من جملة المستثنيات .

قوله : [فاعل مؤخر] : أى لكونه إذا دار الإسناد بين المعنى والذات . يسند للمعنى لا للذات .

قوله : [اتبعه] إلخ : أى فعل المأموم ما فاته به الإمام ، ولايضر قضاء المأموم فى صلب الإمام فى هذه الحالة .

قوله: [أى مدة كون الإمام] إلخ: أى فهو ظرف للاتباع. والمعنى أتى عا فاته به الإمام مدة عدم رفع الإمام رأسه من السجدتين فإذا رفع من السجدتين فلا يشرع المأموم فى الإتبان بما فاته. ومنى علم أنه يدرك الإمام فى ثانى السجدتين فإنه يفعل وإن أتى بالسجدة الثانية بعد قيام الإمام.

قوله : [بطلت عليه صلاته] : ظاهره نوى الاعتداد بتلك الركعة أم

وسواء كان الفوات لعذر بما يأتى أولا، غير أن غير المعذور آثم على الراجع ، وقولنا : « اتبعه ما لم يرفع » إلخ صادق بما إذا كان يدرك إمامه فى السجدة الأولى ، أو الجلوس بين السجدتين ، أو فى الثانية . فلو طمع فى إدراكه الأولى قبل رفع إمامه من الثانية اتبعه أيضاً وصحت صلاته . فلو ركع ورفع منه فرفع إمامه من السجدة الثانية ألغى ركوعه وتابع إمامه فى القيام أو الجلوس للتشهد .

(و) إن كان فوات الركوع برفع إمامه معتدلا (في الأولى): أي أولى

لا ولكن المعتمد أن محل البطلان إن اعتد بها .

قوله: [وفى الثانية]: أى وإن كان لايفعلها إلا بعد رفع الإمام منها . قوله: [ألغى زكوعه] إلخ: أى والصلاة صحيحة وقضى ركعة .

قوله: [وإن كان فوات الركوع] إلخ: حاصله أنه إذا فاته ركوع الأولى بما ذكر من الازدحام وما معه فلايجوز له الإتيان به بعد رفع الإمام ، ولوعلم أنه إذا أتى به يدوك الإمام قبل رفعه من السجود بل يخر ساجداً ، ويلغى هذه الركعة لأنه لم ينسحب عليه أحكام المأمومية . فإن تبعه وأتى بذلك الركوع وأدركه فى السجود أو بعده عمداً أو جهلا ، بطلت صلاته حيث اعتد بتلك الركعة ، لا إن ألغاها وأتى بركعة بدلها . ومثل من زوحم على الركوع فى الأولى ، المسبوق إذا أراد الركوع فرفع الإمام فإنه يخر معه ، ولا تبطل إن ركع إذا ألغى تلك الركعة . ومن هذا تعلم ما يقع لبعض الجهلة ؛ يأتون فيجدون الإمام قد رفع رأسه من الركوع فيحرمون ويدركون الإمام فى السجود ، أن صلابهم باطلة إن رفع رأسه من الركوع فيحرمون ويدركون الإمام فى السجود ، أن صلابهم باطلة إن اعتدوا بتلك الركعة . فإن ألغوها وأتوا بدلها بركعة صحت . واعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل بين الأولى والثانية هو المشهور من المذهب . وقيل: لايتبعه مطلقاً لا فى الجمعة ، وقيل : بالاتباع فى الأولى فقط إلا فى الجمعة ، وقيل : بالاتباع مطلقاً ما لم يعقد التالية (انظر بهرام . اه . من حاشية الأصل) .

• تنبيه: سكت المصنف عن حكم ما إذا زوحم عن الرفع من الركوع فهل هو كمن زوحم عن الركوع؟ فيأتى به فى غير الأولى ما لم يرفع من سجودها، أو هو كمن زوحم عن سجدة؟ فيجرى فيه ما جرى فيها من التفصيل؟ قولان. والأول هو الراجح، وهو مبنى على أن عقد الركوع برفع الرأس، والثانى مبنى على

المأموم - وإن كانت ثانية إمامه أو ثالثته - (ف) إن كان فواته (لعذر من سهو ونعاس) خفيف لاينقض الوضوء ، (وازد حام) بين الناس (ونحوها) أى المذكورات كرض منعه من الركوع ، أو إكراه أو مشى لسد فرجة (تركه) : أى الركوع (وسجد من الركوع ، أو إكراه أو مشى لسد فرجة (تركه) : أى الركوع بين السجد تين وسجد معه الثانية إن فاتته الأولى . فإن فاتته السجد تان معا أيضاً بين السجد تين وسجد معه الثانية إن فاتته الأولى . فإن فاتته السجد الى صار إليها من قيام أو جلوس لتشهد ؛ لأنه صار مسوقاً فاته الركوع فيتبع إمامه فى الحالة التى هى بها ، (وقضاها) : أى الركعة التى فاتته برفع الإمام من ركوعه (بعد سلاميه) أى سلام إمامه .

(و) إن كان الفوات (لغيره): أى لغير عند بل باختياره (بطلت) صلاته واستأنف الإحرام، (كإن) أى كما تبطل إن (قضى) فى صلب الإمام (مافاته) من الركوع (فى) حال (العذر وسجدة) بالرفع عطف على ركوع ، أى وإن فات مؤتماً سجدة أوسجدتان ؛ فالمراد الجنس الصادق بالاثنتين (فإن طمع فيها) أى فى الإتيان بالسجدة وإدراك الركوع (قبل عقد إمامه) ركوع التى تليها يرفع رأسه معتدلا مطمئناً (سجدها) وأدركه فى الركوع، (وإلا) يطمع فيها بأن ظن

قوله: [بطلت صلاته واستأنف الإحرام] : أى على ما استظهره الأجهورى وقيل : وكالمعذور إلا أنه آثم .

قوله: [فإن طمع فيها] إلخ: ولا فرق بين كوبها أولى المأموم أوغيرها . والفرق بين المزاحمه على الركوع — حيث فصل فيه بين كونه من الأولى أو من غيرها غيرها — والمزاحمة على السجدة ، حيث سوّى بين كوبها من الأولى أو من غيرها : أن المزاحمة على السجدة إنما حصلت بعد انسحاب حكم المأمومية عليه بمجرد رفع رأسه من الركوع ، والمزاحمة على الركوع تارة تكون بعد انسحاب حكم المأمومية عليه وتارة قبل .

قوله: [وإلا يطمع فيها] إلخ: أى بأن لم يظن الإدراك للسجدة قبل رفع الإمام رأسه من ركوع الركعة التالية، بأن جزم بعد الإدراك، أو ظن عدمه، أو شك فيه.

أنه بالانحناء (اه . من الحاشية) .

أنه متى سجدها فاته الركوع (تمادك) على حاله من تركها ، واتبع إمامه على ما هو عليه (وقضاها بعثده) أى بعد سلام إمامه ولاسجود عليه .

قوله: [تمادى على حاله]: أى فيمادى مع الإمام ويترك تلك السجدة لأنه لو فعلها فاتنه الركعة الثانية مع الإمام ، وكان محصلا لتلك الركعة التى فعل سجدتها . وإن تمادى مع الإمام كان محصلا لتلك الركعة الثانية معه ، وفاتته الأولى المتروك منها السجدة، وموافقته للإمام أولى . فلو خالف ولم يتماد مع الإمام صحت صلاته . إن تبين أن سجوده وقع قبل عقد إمامه ، وإن تبين أنه بعد العقد بطلت صلاته .

قوله : [ولاسجود عليه] : أى إلا أن يشائ فى الترك فيسجد بعد السلام لاحتمال أنه لم يترك .

• خاتمة : إن قام إمام لزائدة فأمومه على خسة أقسام ؛ لأنه إما أن يتيقن أنها محض زيادة أولا، وتحته أربعة أقسام . فمتيتن الزيادة يجلس وجوباً، وتصح له إن سبح فإن لم يفهم كلمه ولم يتغير يقينه ، وتصح لغيره وهو من تيقن الموجب ، أو ظنه ، أو شك . أو توهم إن اتبعه . فإن خالفه عمداً بطلت إلا أن يصادف الواقع كما قال ابن المواز في الأول ، والحطاب في الثاني . وسهواً : أتى الجالس الذى كان يؤمر بالقيام بركعة ويعيدها المتبع الذى كان يؤمر بالجلوس إن تبين موجب . فلو انبع من كان يؤمر بالجلوس إن تبين موجب . فلو انبع من كان يؤمر بالجلوس منفرداً صحت له ولم تجز مسبوقاً علم بزيادتها عن ركعة فلو انبع من كان يؤمر بالجلوس منفرداً صحت له ولم تجز مسبوقاً علم بزيادتها عن ركعة قضاء . وصحت صلاته ؛ لأنه عليه في الواقع ركعة فكأنه قام لها وأجزأته عن ركعة القضاء إن لم يعلم بزيادتها . وهل إلا أن يجمع المأمومون على نني الموجب ؟ قولان سيان ، وساه عن سجدة من كأولاه لا تجزيه الخامسة . إن تعمدها قال في المجموع فف رح) : خلاف في بطلان الصلاة نظراً للتلاعب ، وعدمه نظراً للواقع .

فصل: في النوافل

فى بيان النوافل المطلوبة:

(نُدب نفل) في غير وقت النهي ، ونفل الصلاة أفضل من نفل غيرها ؛ لأن

فصل:

إنما قدمه على سجود التلاوة لاحتوائه على تطوع بالصاوات الكاملة بخلاف سجود التلاوة فإنه بعض صلاة .

والنفل معناه لغة : الزيادة . والمراد به هنا ما زاد على الفرض وعلى السنة والرغيبة ، بدليل ذكرهما بعد ، واصطلاحاً : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أى يتركه في بعض الأحيان ، ويفعاه في بعض . وليس المراد أنه يتركه رأساً لأن من خصائصه إدامة عمله . وهذا الحد غير جامع ؛ لحروج نحو أربع قبل الظهر ، لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليها . وأما السنة فهي لغة الطريقة ، واصطلاحاً ؛ ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره حالة كونه في جماعة ، وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه .

والمؤكد من السنن ما كثر ثوابه كالوتر .

وأما الرغيبة فهو لغة : التحضيض على فعل الحير ، واصطلاحاً : ما رغب فيه الشرع وحده ولم يفعله في جماعة . والمواد : أنه حدده تحديداً بحيث لو زيد فيه عمداً أو نقص عمداً لبطل ، فلا يقال إنه صادق بأربع قبل الظهر ؛ فقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى قبل العصر أربعاً حرمه الله على النار »(١) لا يفيد التحديد بحيث لا يصح غيرها بل بيان للأفضل (اه. من حاشية الأصل) .

قوله : [ونفل الصلاة] إلخ : أي لأنها أعظم القربات لجمعها أنواعاً من

⁽١) عن أم حبيبة قالت : سمعت النبي صلى الله عليه رسلم يقول : « من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعا بعدها حرمه الله على النار » قال الشوكاني في فيل الأوطار : رواه الحمسة وصححه الترمذي . وكذا ابن حبان . وأنكره أبو الوليد الطيالسي وغيره لخلافهم في بعض رواته .

فرضها أفضل من فرض غيرها .

.. (وتأكَنَّد) النفل (قبل) صلاة (ظهر وبعدها) (وقبل) صلاة (عصر وبعد) صلاة (مغرب وعشاء بلاحد") فى الجميع (١١) ، فيكنى فى تحصيل الندب ركعتان ، وإن كان الأولى أربع ركعات إلا المغرب فست .

العبادات لا تجمع في غيرها .

قوله: [وتأكد النفل]: قال ابن دقيق العيد في تقديم النوافل على الفرائض وتأخيرها عها معنى لطيف مناسب؛ أما في التقديم فلأن النفوس لاشتغالها بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الحشوع والحضوع والحضور التي هي روح العبادة ، فإذا قدمت النوافل على الفرائض أنست النفس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الحشوع ، وأما تأخيرها عنها فقد ورد أن النوافل جابرة لنقص الفرائض ، فإذا وقع الفرض ناسب أن يقع بعده ما يجبر الحلل الذي يقع فيه (اه.) قال في المجموع: واعلم أن النفل البعدي وإن كان جابراً للفرض في الواقع ، لكنه يكره فية الجبر به لعدم العمل ، بل يفوض ، وإن كان حكمه الجبر في الواقع .

قوله : [قبل صلاة ظهر] إلخ : أى إن كان الوقت متسعاً وإلا منع . قوله : [بلاحد]: أى يضرّ مخالفته .

قوله : [وإن كان الأولى] إلخ : أى فالأفضل الوارد وكونه بعد الأذكار الواردة عقب الصلوات .

⁽١) جاء عن عبد الله بن عمر: وحفظت عن رسول الله صلى الله عليه ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المشاء وركعتين قبل الغداة (الصبح) كانت ساعة لاأدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها ، فحدثتني حفصة أنه كان إذا طلع الفجو وأذن المؤذن صلى ركعتين ». قال الشوكانى: متفق عليه وأورد عن عائشة في الباب أيضاً وقال أخرجه أحمد وسلم وأبو داود بمعناه ولكن ذكروا فيه قبل الظهر أربعا وعن أم حبيبة عند النسائى ، وفي كل خلاف.

* (و) تأكد (الضُّحي)(١) : وأقله ركعتان وأكثره ثمان .

قوله: [وتأكد الضحى]: أى لقوله صلى الله عليه وسلم: « ركعتان من الضحى يعدلان عند الله بحجة وعمرة متقبلتين »(٢) رواه أبو الشيخ فى الثواب عن أنس. وأشار الشارح إلى أن الضحى عطف على الضمير فى « تأكد » لاعلى نفل ، وإلا لا كتبى بدخول الضحى فى عموم ندب نفل.

قوله: [أكثره ثمان]: لا ينافى قولم: أوسطه ست، لأنه مبى على ضعيف من أن أكثرها اثنا عشر. فما زاد على الثمان بنية الضحى يكره لا بنية مطلق نفل. إن قلت الوقت يصرفها للضحى قيل: صرفه إذا لم يصل فيه للقدر المعلوم الذى هو الثمان على المشهور. وقال (بن) ما ذكر من كراهة الزيادة ، على المثانية قول الأجهوري وهو غير ظاهر ، والصواب — كما قال الباجى — إنها لاتنحصر في عدد ولاينافيه قول أهل المذهب أكثرها ثمان؛ لأن مرادهم أكثر الوارد فيها لاكراهة الزائد على الثمان ، فلا محالفة بين الباجى وغيره . قاله المسناوي (اه. من حاشية الأصل) .

⁽۱) وتأكد الضحى: تعددت الأتوال فى الضحى بين أنها ستة مطلقاً ، أو لسبب ، وبين أنها ستتحب أو لا تستحب أو بدعة . وروى فيها الموطأ أحاديث منها حديث أم هافى فى صلاته إياها فى الفتح — سفق على أصله رواه البخارى وعنه وفيه روايات عديدة. وروى مقابله حديث عائشة : « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل سبحة الفسحى قط رإنى لاستحبها .. » وتعقبه فى تنوير الحوالك أنه ليس من الصحابة أحد إلا وقد فاته من الحديث ماأحصاء غيره وأثبت ماوقى لبعض الصحابة من صلاته الفسحى صلى الله عليه وسلم . وجاه فى نيل الأوطار عن أب هريرة قال : ه أوصانى خليل صلى الله عليه وسلم بثلاث : بعيام ثلاثة أيام فى كل شهر ، وركعتى الفسحى وأن أوترقبل أن أنام » . علي صلى الله عليه وسلم : « وركعتى الفسحى كل يوم » . وخرج عن أبى الدرداء وأبي سعيد عند الترمذى أحاديث فيه ، وكذا عند الطبرانى عن أبى أمامة وابن عباس غيرهما . وفى البخارى : حديث أنس لما صلاها عندهم النبي صلى الله عليه وسلم وحديث عتبان بن مالك وغير ذلك . وأورد فى خيل الأوظار أنها كفارة لبعض الذبوب أو بدلا من صدقة الشكر كل يوم لقوله صلى الله عليه وسلم : « يصبح على كل سلاى من أحدكم صدقة . ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الفسعى » قال : عن أبى ذر رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

⁽ ٢) قال في الحامم الصغير : ضعيف .

- « (و): تأكد (المهجنَّد) أي النفل بالليل، وأفضله بالثلث الأخير.
- والتراويح): برمضان (۱) (وهي عشرون ركعة) بعد صلاة العشاء يسلم
 من كل ركعتين غير الشفع والوتر .

قوله : [وتأكد المهجد] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « ركعتان فى جوف الليل يكفران الحطايا » . رواه الديلمي فى مسند الفردوس عن جابر(٣) .

قوله: [وأفضله بالثلث الأخير]: أى والأفضل أيضاً الوارد وهو عشر غير الشفع والوتر ، وأكثره لاحد له وقد ورد فى فضل المهجد ليلا من الكتاب والسنة ما لايحصى .

قوله : [بعد صلاة العشاء] : أي فزقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر .

[•] تنبيه: سكت المؤلف عن النفل قبل العشاء كأنه لم يد عن مالك وأصحابه فيه شيء معين إلا عموم قوله صلى الله عليه وسلم: «بين كل أذانين صلاة »(٢) والمراد الأذان والإقامة والمغرب مستثناة (اه. من الحاشية).

⁽١) روى الإمام البخارى فى كتاب صلاة التراويح من صحيحه أن أبا هريرة رضى الله عنه قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قام رمضان إعانا واحتساباً غفرله ما تقدم من ذنبه . قال ابن شهاب : فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك فى خلافة أبى بكر وصدراً من خلافة عمر رضى الله عنهما .. فقيل : خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ليلة فى رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلى الرجل لنفسه ويصلى الرجل فيصلى بصلاته الرهط ، فقال عمر : إنى أرى لوجمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أبّ بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم . قال عمر : نعم البلعة على أبّ بن كعب ، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم . قال عمر : نعم البلعة وعشرين ركعة . » قال الشوكانى : وفى الموطأ أيضا أنها إحدى عشرة وفيه أنها عشرون . قال الحافظ : والحمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال . وقيل الاختلاف فيا زاد على العشرين راجع إلى الاختلاف عن الوتر فكان تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث . وذكر أعدادا أخرى من ست وثلاثين وتسع وثلاثين وأربعين وغره .

 ⁽٢) قال في الجامع الصغير : صحيح عن عبد الله بن مغفل رواه البخاري وسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وفيه « لمن يشاه » وعند البزار عن بريدة « إلا المغرب » قال : ضميف .

⁽٣) هكذا أيضاً في الجامع الصغير ، ولم يذكر شيئاً عن صحته . وأحاديث فضل صلاة الليل كثيرة .

« (و) ندب (الحتم فيها): أى التراويح، بأن يقرأ كل ليلة جزءاً يفرقه على العشرين ركعة. (و) ندب (الانفراد) بها في بيته (إن لم تعطل المساجد): عن صلاتها بها جماعة فإن لزم على الانفراد بها تعطيل المساجد عنها ، فالأولى إيقاعها في المساجد جماعة ، فعلم أنه يندب للأعيان (١) فعلها في المساجد لأن الشأن أن الأعيان (١) —ومن يتُقتدي بهم — إذا لم يصلوها في المساجد تعطلت المساجد.

(و)ندب (تحية المسجد) بركعتين قبل الجلوس به (لداخل) فيه (يريد أ

قوله : [وندب الحتم فيها] : قال ابن عرفة فيها لمالك وليس الحتم بسنة ولربيعة لو أقيم بسورة أجزأه ، اللخمي والحتم أحسن (اه) .

قوله: [وندب الانفراد بها] إلخ: حاصله أن ندب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثة: أن لا تعطل المساجد، وأن ينشط لفعلها في بيته، وأن يكون غير آفاقي بالحرمين، فإن تخلف مها شرط كان فعلها في المدجد أفضل.

قوله : [فعلم أنه يندب] إلخ : مقتضى التعليل أن الأعيان لايصلوبها إلا في المساجد ولو لم تتعطل بالفعل والانفراد لهم بها مكروه .

قوله: [وندب تحية المسجد]: المناسب وتأكد نحية المسجد لأن تحية المسجد من جملة المتأكد وإلا لم يكن لذكره بعد ذكر النفل معنى . وإنما كانت تحية المسجد من المتأكد لما ورد في الحديث: « أعطوا المساجد حقها ، قالوا: وماحقها يارسول الله؟ قال تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا »(٢) . وينبغى أن ينوى بهما التقرب إلى الله تعالى لأنها تحية رب المسجد لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك إنما يحى الملك لابيته .

قوله : [لداخل فيه] إلخ : ذكر سيدى أحمد زروق عن الغزالى وغيره أن من قال: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»أربع مرات قامت مقام

⁽١) الأعيان : الوجهاء من الناس كأصحاب المناصب والأثرياء .

⁽٢) قال الشوكانى : عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين » رواة الحماعة والأثرم في سننه ، ولفظه : « أعطوا المساجد حقها ، قالوا : وماحقها ؟ قال : أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا . » وفي هذا الأخير قال في الحامع الصغير : حسن عن أبي قتادة عند ابن أبي شيبة .

الجلوس به) أى بالمسجد - لاالمرورفيه - ولاتفوت بالجلوس (فى وقت جواز): لا وقت نهى (وتأدّت) التحية (بفرض) ، فيسقط طلبها بصلاته . فإن نوى الفرض والتحية حصلا ، وإن لم ينوالتحية لم يحصل له ثوابها ، «إنما الأعمال بالنات» (١) .

وتحية مكة): أى مسجدها (الطواف) بالبيت سبعاً وركعتاه لآفاق (٢) وغيره : إلا مكينًا ليس مطلوباً بطواف ، ودخل المسجد فى وقت جواز لغير قصد طواف فيكفيه الركعتان .

التحية ، فينبغى استعمالها فى وقت النهى أو فى أوقات الجواز إذا كان غير متوضى . وأما إذا كان فى أوقات الجواز وهو متوضى فلا بد من الركعتين . إن قات فعل التحية وقت النهى عن النفل منهى عنه فكيف يطلب ببدلها ويثاب عليها ؟ قلت: لانسلم أن التحية وقت النهى عن التنفل منهى عنها، بل هى مطلوبة فى وقت النهى وفى وقت الجواز ، غير أنها فى وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفى وقت النهى يطلب فعلها ذكراً (اه من حاشية الأصل) .

قوله: [وتأدت التحية بفرض]: أى غير صلاة الجنازة على الأظهر لأنها مكروهة فى المسجد، فكيف تكون تحية له كذا فى المجموع.

قوله: [الطواف بالبيت]: ظاهره أن التحية نفس الطواف لا الركعتان بعده، وظاهر كلام الجزولي والقلشائي وغيرهما: أن التحية هي الركعتان بعد الطواف ولكن زيد عليهما الطواف (اه. بن) ولكن يؤيد ما للمصنف وخليل المبادرة بالطواف وقوله تعالى: (وطهر بيتي للطائفين) (") والركعتان تبع ؛ عكس ما في (بن) وعليه إذا ركعهما خارجه لم يأت بالتحية (اه. من المجموع).

قوله: [فيكفيه الركعتان]: حاصله أن الصور أربع: مكي ، وآفاق . وفي كل

⁽١) إنما الأعمال بالنيات عن عمر بن الحطاب على المنبر متفق عليه ولكنه ليس متواتراً كا يظن البعض قال ابن حجرفي الفتح . وهو أول حديث افتتح به الإمام البخاري صحيحه لكونه مدار الدين . فإن كل العمل فعل وفية ، فكان ذلك نصف الدين . قيل بل الدين كله لأن كل العمل يعتمد على النية وإن من العمل مالا يأتيه غير القلب ولاتردده الجوارح .

⁽٢) آفاق : هو القادم لمكة ، نسبة للآفاق

⁽٣) سورة الحج آية ٢٦ .

ع (وندب بدء به): أى التحية (قبل السلام على النبي عليه الصلاة والسلام يمسجد ه) صلى الله عليه وسلم .

(و) ندب (قراءة شفع): المراد به الركعتان قبل الوتر (بسبتح) اسم ربك الأعلى عقب الفاتحة في الركعة الأولى (والكافرون) في الثانية .

(و) ثلب قراءة (وتبري) : أى فيه ، بعد الفاتحة (بإخلاص ومعوَّذتين) .

(و) ثلب (فصله) أ: أى الشفع (منه) أى من الوتر (بسلام وكره وصله)
 به من غير سلام . (و) كره (الاقتصار على الوتر) : من غير شفع وصح خلافاً
 لمن قال بعدم صحته إلا بشفع .

إما مأمور بالطواف ، أو غير مأمور فالكل تحيمهم الطواف إلا المكى الذى لم يؤمر بطواف ولم يدخله لأجل الطواف بل للمشاهدة أو للصلاة أو لقراءة علم أو قرآن، فتحية المسجد في حقه الصلاة .

قوله: [قبل السلام على النبي] إلخ: يؤخذ من هذا أن من دخل مسجداً وفيه جماعة فإنه لايسلم عليهم إلا بعد صلاة التحبة إلا أن يخشى الشحناء والبغضاء، وإلا سلم عليهم قبل فعلها.

قوله : [والكافرون] : مجرور على الحكاية وقراءة الشفع والوتر بما ذكر مندوبة ولو لمن له حزب وقول خليل: إلا لمن له حزب، استظهار للمازرى خلاف المنسب ــ كما فى المجموع .

قوله: [وكره وصله به]: أى إلا لاقتداء بواصل. فى الأجهورى و (عب) والحاشية: إن فاتته معه ركعة قضى ركعة الشفع، وكان وتراً بين ركعتى شفع وركعتان فوتر قبل شفع. وقد يقال: يدخل بنية الشفع ثم يوتر والنفل خلف النفل جائز مطلقاً وكأنهم أرادوا موافقة الإمام مع أن المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر أولى. على أن المحافظة لازمة ، فإن الثلاث كلها وتر عند الواصل ، وقد قالوا لا يضر مخالفة المأموم له فى هذا فليتأمل. (اه من المجموع). واعلم أن الاقتداء بالواصل مكروه ، ولا تبطل إن خالفه وسلم من ركعتين مراعاة لقول أشهب بذلك.

قوله: [خلافاً لمن قال] إلخ: قال ابن الحاجب والشفع قباه الفضيلة وقيل النصحة وفي كونه لأجله قولان التوضيح: كلامه يقتضى أن المشهور كون الشفع الفضيلة.

• (والفجرُ) أى ركعتاه (رغيبة): أى مرغب فيها فوق المندوب ودون السنة ، وليس لنا رغيبة إلا هى ، وقيل: بل هى سنة (تفتقر لنيَّة تخصَّها): أى تميزها عن مطلق النافلة ، بخلاف غيرها من النوافل فيكنى فيها نية الصلاة؛ فإن كانت بالليل فهجد ، وإن كانت بوقت الضحى فضحى ، وعند دخول مسجد فتحية وهكذا .

* (ووقتُه) أى الفجر أى ركعتيه (كالصّبح) فلا تجزئ إن تبين تقدم إحرامها على طلوع الفجر واوبتحر ، فإن تحر ولم يتبين شيء - وأولى إن تبين أنه أحرم بها بعد الفجر - أجزأت ، فإن لم يتحر لم يجز فى الصور الثلاث. والتحرى: الاجتماد حتى يغلب عن الظن دخول الوقت .

ولا يُتَقضَى نفل") خرج وقته (سواها ، فإنها تقضى بعد حل النافلة (١١)

والذى فى الباجى تشهير الثانى ؛ فإنه قال: ولايكون الوت إلا عقب شفع ، قال فى التوضيح اختلف فى ركعتى الشفع هل يشرط أن يخصهما بنية أو يكتفى بأى ركعتين كانتا ؟ وهو الظاهر قاله اللخمى وغيره (اه. من حاشية الأصل) فتحصل أن المعتمد من المذهب أن تقدم الشفع شرط كمال ، وأنه لايفتقر لنية تخصه . وارتضاه فى الحاشية .

قوله: [مرغب فيها]: أى لقوله صلى الله عليه وسلم: « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » رواه مسلم والترمذي والنسائي عن عائشة (٢).

قوله: [ولو بتحر]: حاصله أنه إذا أحرم بالفجر فإما أن يتحرى و يجهد فى دخول الوقت ، وإما أن لا يتحرى فإن أحرم بها وهو شاك فى دخول الوقت فصلاته باطلة ، سواء تبين بعد الفراغ مها أن إحرامه بها وقع قبل دخول الوقت أو بعده أو لم يتبين شىء . وأما إذا أحرم بعد التحرى فإن تبين بعد الفراغ مها أن الإحرام بها وقع قبل دخول الوقت فباطلة ، وإن تبين أنهوقع بعد الدخول أو لم يتبين شىء فصحيحة.

قوله : [ولا يقضى نفل] : ظاهره أنه يحرم قضاء غيرها من النوافل ، وصرح في الأصل بالحرمة، قال في الحاشية: هذا بعيد جدًّا وليس منقولا ولاسيا

⁽۱) روى فى الموطأ : «أن عبد الله بن عمر فاتته ركعتا الفجر فقضاهما بعد أن طلعت الشمس» وعن القاسم بن محمد أنه صنع مثل الذي صنع ابن عمر .

⁽٢) قال في الجامع الصغير : صحيح . عن النسائي والترمذي .

(للزَّوال ِ) سواء كان معها الصبح أولا ، كمن أقسيت عليه صلاة الصبح قبل أدائها أو صلى الصبح لضيق الوقت أو تركها كسلا .

(وإن أقيمت الصُّبح): أى صلاته . بأن شرع المقيم في الإقامة ولم يكن شخص صلى الفجر (وهو بمسجد) أو رحبته (تركتها) وجوباً ودخل مع الإمام في الصبح وقضاها بعد حل النافلة للزوال.

- (و) إن أقيمت الصبح وهو (خارجه) أى وخارج رحبته أيضاً (ركعها)
 خارجه (إن لم يخشَ) بصلاتها (فوات ركعة) من الصبح مع الإمام .
- ه (وفدب) لمن أراد التوجه لمسجد لصلاة الصبح (إيقاعه): أى الفجر (بالمسجد) لاببيته ، (وفاب عن التحيية فإن صلاه) أى الفجر (بغيره) أى المسجد ثم أتى المسجد قبل إقامة الصبح (جلسس) حتى تقام الصبح ، (ولم يركع) فجراً ولا تحية لأن الوقت صار وقت نهى كراهة للنافلة .
- (و) ندب (الاقتصار فيه) أى الفجر (على الفاتحة و) ندب (إسراره)
 أى القراءة فيه سراً (كنوافل النهار) كلها ، يندب فيها الإسرار .
- (و) ندب (جهرُ) نوافل (الليل. وتأكَّد) ندب الجهر (بوتر).

قوله: [وندب الاقتصار] إلى : فى شرح الرسالة للشيخ أحمد زروق ، ابن وهب كان النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وهو فى مسلم من حديث أبى هريرة ، وفى أبى داود من حديث ابن مسعود ، وقال به الشافعى . وقد جرب لوجع الأسنان فصح ، وما يذكر من قرأ فيها بألم وألم لم يصبه ألم لاصل له وجو بدعة أو قريب منها (اه. بن) ، لكن ذكر العلامة الغزالي فى كتاب وسائل الحاجات وآداب المناجاة من الإحياء أن مما جرب لدفع المكاره وقصور يد كل عدو ، ولم يجعل لهم إليه سبيلا قراءة ألم نشرح وألم تركيف فى ركعتى يد كل عدو ، ولم يجعل لهم إليه سبيلا قراءة ألم نشرح وألم تركيف فى ركعتى الفحر ، قال وهذا صحيح لاشك فيه .

قوله : [يندبفيها الإسرار]: وفى كراهة الجهر به وعدمها بل دو خلاف الأولى ــ قولان .

قوله : [وندب جهر نوافل الليل] إلخ : أى ما لم يشوَّش على غيره وإلاحرم.

الإمام الشافعي يجوّز القضاء والظاهر أن قضاء غير الفرائض مكروه فقط .

- * (و) ندب (التمادي في الذِّكر أثر صلاة الصُّبح للطلُّوع) أي طلوع الشمس.
 - ه (و) ندب (آية الكرسي) أي قرامها (والإخلاص) ·
- (والتسبيعُ) : أى قوله سبحان الله (والتحسيدُ) : أى قوله الحمد لله (والتكبيرُ) : أى قوله الله أكبر (ثلاثاً وثلاثين) لكل مما ذكر (١) (وختم المائة بلا إله إلاالله وحد ولا شريك له ، له المُلك وله الحمدُ وهو على كل شيء قديرٌ)

والسر فى نوافل الليل خلاف الأولى، إن لم يكن الجهر مشوشاً . وتأكد الجهر بالوتر ولو صلاه بعد الفجر .

قوله: [وندب التادى فى الذكر]: أى بجميع أنواعه فإذا حلت النافلة يصلى ركعتين كما فى الحديث: « من صلى الصبح فى جماعة وجلس فى مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب حجة وعمرة تامتين تامتين تامتين ه قال فى الأصل: كرره عليه الصلاة والسلام ثلاثاً؛ فلا ينبغى لعاقل فوات هذا الفضل العظيم. ولكنها الأهواء عمت فأعمت.

⁽١) روى الإمام البخارى رضى الله عنه عن أبي هريرة قال : ﴿ جَاءَ الْفَقَرَاءَ إِلَى الَّذِي صَلَّى الله عليه وسلم فقالوا : ذهب أهل الدثور بالأموال والدرجات العلى والنعيم المقيم ؛ يصلون كما نصلى ويصورون كما نصوم ولهم فضل من أموال محجون بها ويعتمرون ويجاهدون ويتصافحون ! فقال : ألا أحدثكم بما إن أخذَمَ أَدْرَكُمْ من سبقكم ولم يدرككم أحه بعدكم ؟ وكنَّم خيرمن أنَّم بين ظهرانيه إلا من عمل مثله ؛ تسبحون وتحدون وتكبرون علف كل صلاة ثلاثًا وثلاثين . فاختلفنا بيننا ! فقال بعضنا : نسيح ثلاثًا وثلاثين وتحمد ثلاثًا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين . فرجعت إليه ، فقال : تقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون مهن كلهن ثلاثًا وثلاثين » . قال الحافظ ابن حجر : إن الذي رجم إليه أبو هريرة ، وبين أن من الروايات ما تدل على أن العدد للجميع ويقول ذلك مجموعا . وهذا اختيار أبي صالح لكن الرواية الثابتة عن غيره بالإفراد ، وتدل غيرها على أن كل واحدة ثلاث وثلاثون فني حديث زيد بن ثابت : أمرنا أن نسبح في دبركل صلاة ثلاثا وثلاثين ،ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعا رثلاثين. قأتَّن رجل في منامه فقيل له اجعلوا خساً وعشرين واجعلوا فيها التهليل . فأقره الني صلَّ الله عليه وسلم . قال أخرجه النسائل وابن خزيمة وابن حبان . وفي الشوكاني : عشرا عن عبد الله بن عمر ، قال : رواه الحمسة وصححه الترمذي . وقال عن المغيرة بن شعبة : ﴿ أَنَ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وعلى آ له وسلم كان يقول في دبركل صلاة مكتوبة لا إله إلا الله وحده لاشريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لامانع لما أعطيت ولامعطى لما منعت ولاينفع ذا الحد متك الجد » قال متغنى عليه. قال : وللحافظ في الفتح : وقد اشْهَر على الألسنة في هذا الذكر زيادة : ولاراد لما قضيت . وهو في ست عبد بن حميد ، لكن حذف قوله : a ولامعطى لامنعت » ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر .

بإسقاط يحبي ويميت على الرواية الصحيحة .

- . (واستغفارً) بأى صيغة (وصلاةً على النبي صلى الله عليه وسلم ، ودعاءً) بماتيسر (عقب كلِّ صلاة) من الصلوات الحمس .
 - ثم شرع يتكلم على أحَّكام الوثر فقال:
 - (والوتر سنة) مؤكدة (آكد) السن الحمس :
 - (فالعيد) يلى الوتر سواء عيد الفطر أو النحر وهما في الفضل سواء .

(فالكسُوفُ) يلي العيد في الفضل .

(فالاستستقاء) ولكل باب يأتى الكلام عليه إن شاء الله والكلام هنا في الوتر خاصة .

. (ووقتُه) الاختياري (بعد) صلاة (عشاء صحيحة) ولو بعد ثلث الليل. فإن تبين فسادها لم يدخل وقته . وإن كان صلاه بعد الفاسدة أعاده بعد إعادتها. (و) بعد غياب (شفق) أحمر فإن قدم العشاء عند المغرب لسفر أو مطر لم يدخل وقت الوتر حتى يغيب الشفق ، ويمتد اختياريه (الفجير) أي لطلوعه .

قوله : [عقب كل صلاة] : راجع للجميع ومن هنا كان ختم السادة الحلوتية المشهور جامعاً للوارد في السنة ، فلذلك كان شيخنا المؤلف رضى الله عنه يقول من لازمه عقب الصلوات وصل إلى الله .

قوله : [والوتر سنة] : بفتح الواو وكسرها .

قوله: [آكد السنن الحمس]: أى الى ذكرها بعد، وأما صلاة الجنازة على القول بسنيتها فهى آكد من الوتر. واستظهر الأشياخ أن آكد السنن ركعتا الطواف الواجب، فهى كالجنازة على القول بسنيتهما، وإن كان الراجح وجوبهما، ثم ركعتا الطواف الغير الواجب لأنه اختلف فى وجوبهما وسنيتهما على حد سواء، ثم العمرة لأن قول ابن الجهم بوجوبها ضعيف، ثم الوتر لأنه قد قيل بوجوبه خارج المذهب، ثم العيد لأنه قد قيل بأنه فرض كفاية، ثم الكسوف لأنه سنة بلا تزاع، ثم الاستسقاء لأنه قد قيل إنها لاتفعل، وأما صلاة خسوف القسر فسأتى أنه مندوب.

وضروریته) من طلوع الفجر (للصبیح) أی لصلاتها بتهامها بدلیل ما بعده.
 فإن صلاها خرج وقاتها الضروری وسقط لما تقدم أنه لایقضی من النوافل إلا الفجر ،
 فیقضی للزوال .

(ونُدبَ لفذً) تذكر أن عليه الوتر وهو في الصبح (قَطَعَها) : أي الصبح (له) : أي لأجل الوتر ما لم يخف خروج وقت الصبح ، فيأتى بالشفع والوتر ويعيد الفجر . (وجاز) القطع (لمؤتم) على الراجح (كإمام) : يجوز له القطع على إحدى الروايتين . والرواية الأخرى : يناب كالفذ ، وإذا قطع ، فهل يقطع مأمومه أو يستخلف ؟ قولان .

قوله: [وضروريه من طلوع الفجر]: الحاصل أن مراده أن الضرورى للوتر يمتد من الفجر إلى تمام صلاة الصبح مطلقاً بالنسبة للفذ رالإمام والمأموم، ولايقضى بعد صلاة الصبح اتفاقاً كما في ابن عرفة.

قوله: [قطعها أى الصبح]: وأما لو ذكر الوتر فى صلاة الفجر فهل يتمها ثم يفعله، أو يقطع كالصبح؟ قولان، وقطعه الصبح مندوب سواء تذكره قبل أن يعقد ركعة أو بعد أن عقدها كما هو قول الأكثر خلافاً لابن زرقون القائل إنه لا يقطع إن عقد ركعة.

قوله: [لمؤتم]: أى فهو مخير بين القطع وعدمه وهو الذى رجع إليه الإمام ، وكان أولا يقول بندب التمادى وعليه فهو دن مساجين الإمام ، وقد مشى عليه النتائى فى نظمه المشهور بمساجين الإمام ودو :

إذا ذكر الأموم فرضاً بفرضه أو الوتر أو يضحك فلا يقطع العمل يتممها في الكل خلف إمامه ويأتى بها في غير وتر بالاكسل (اه من حاشية الأصل) .

قوله: [على إحدى الروايتين] إلخ: مقتضي كلام الشيخ أحمد الزرقانى ترجيح رواية الندب فإنه عزاها لابن القاسم وابن وهب ومطرّف ولكن الذى يظهر من كلام الموّاق أن المعتمد فى الإمام ندب التمّادى وعدم القطع فيكون فى الإمام ثلاث روايات ندب القطع وندب التمادى والتخيير.

قوله : [أو يستخلف] : أى وهو الظاهر كما في (عب) .

- * (و) ندب (تأخيرُه لمنتبه): أى لمن شأنه الانتباه (آخرَ الليل) لصلاة التهجد ليكون وتره (آخرَ) صلاته من (الليل)، فإن قدمه أول الليل وانتبه آخر فصلى نفلا (لم يُعدُه) إذ لا وتران في ليلة .
- (وجاز) لمن صلى الوتر أول الليل أو آخره (نفل بعد ه) إذا لم يوصله به ، بل أخره عنه بحيث لا يعد في العرف أنه أوصل وتره بنفل ، أخذاً مما يأتي (إن لم ينوه) : أى النفل (قبل الشّروع فيه) : أى في الوتر بأن لم يكن له نية أصلا أو طرأت له نية التنفل وهو في الوتر ، (وإلا) : بأن نوى قبل الشروع في الوتر أن يتنفل بعده ، (كُره) له التنفل بعده ولو لم يوصله به (كوصله) : أي كما يكره وصل النفل (به) أي بالوتر ، إذا لم ينوه قبل شروعه فيه .

فالحاصل أن جواز النفل بعد صلاة الوتر مقيد بقيدين: أن لاينوى قبل شروعه فيه النفل بعده، وأن لايرصله به، وقوله: (بلافاً صل عادى) احترز به عن الفاصل اليسير ، فكالعدم ، بخلاف ما إذا نام ولو قليلا أوجدد وضوءه أو ذهب من المسجد

قوله: [وندب تأخيره لمنتبه]: قال في المجموع في (ر): كان الصديق يوتر أول الليل وعمر يؤخره فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الأول أخذ بالحزم والثاني أخذ بالقوة (١). ورأيت لبعض الصوفية أن الصديق تحقق بمقام: ما خرج منى نفس وأيةنت أن يعود. وعن على : يوتر أول الليل بركعة فإذا انتبه صلى ركعة ضمها للأولى فيكون شفعاً، ثم تنفل ما شاء (٢) ثم أوتر وهو مذهب له رضى الله عن الجميع وعنا بهم (اه).

قوله : [لم يعده] إلخ : تقديما للنهي المأخوذ من حديث : « لاوتران في

⁽١) روى سعيد بن المسيب : « أن أبا بكروعمر تذاكرا الوترعند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو بكر : أما أنا فأصلى ثم أنام على وتر ، فإذا استيقظت صليت شفعا شفعا حتى الصبح . وقال عمر : لكن أنام على شفع ثم أوتر من آخر السحر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبى بكر : حدّر هذا . وقال لعمر : قوى هذا . » قال الشوكان في نيل الأوطار : رواه أبو سليمة الخطاب بإساده . وقال ورد من طرق ليس فيها قول أبى بكر : فإذا استيقظت صليت شفعاً شفعا منها عند البزار والطبراني عن أبي هريرة ومنها عند ابن ماجة عن جابر وابن عمر ، وعن أبي داود والحاكم عن أبي قتادة وغير ذلك .

 ⁽٢) عن على قال : الوترثلاثة أنواع: فن شاء أن يوتر أول الليل أوتر ، فإن استيقظ فشاء أن يشفعها
 بركعة ريصلى ركمتين حتى يصبح ثم يوترفعل ، وإن شاء ركعتين حتى يصبح وإن شاء آخر الليل أوتر .
 قال الشوكانى : رواه الشافعى فى مسنده .

لبته أو عكسه فلا يكره.

(و) كره (تأخيرُه): أى الوتر (الضّروريّ): أى ضروريه بطلوع الفجر
 (بلا عذّرٍ): من نوم أو غفلة أو نحوهما.

(و) کرہ (کلام ؓ) بدنیوی (بعد ؓ) صلاۃ (صبح ٍ لا) بعد (فجر ٍ) وقبل صبح .

(و) كره (ضِجْعة") بكسر الضاد المعجمة أى الهيئة المعلومة بأن يضطجع على شقه الأيمن كما ذهب إليه غيرنا؛ إذ لم يصحبها جمل أهل المدينة (بعد) صلاة (فجر) وقبل صبح .

(و) كره (جمع كثير لنفل): أى صلاته فى جماعة كثيرة فى غير التراويح
 ولو بمكان غير مشهور ؛ لأن شأن النفل الانفراد به .

. (أو) صلاته في جماعة قليلة (بمكان مشتهر) بين الناس (وإلا) تكن الحماعة كثيرة - بل قليلة كالاثنين والثلاثة - ولم يكن المكان مشهراً (فلا) يكره .

. (وإن لم يتسَّم الوقت) أي وقت الصبح الضروري (إلا لركعت ين): أي لقد ار

ليلة ، (١) على حديث : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترأ » (٢) .

قوله: [كما ذهب إليه غيرنا]: أى فهى سنة عند الشافعية يتذكر بها ضجعة القبر، ويقول عند الاضطجاع: اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ومحمد صلى الله عليه وسلم أجرنى من النار. ومحمل كراهة الضجعة إذا فعلها استناقاً لالاستراحة فلا بأس بها.

قوله: [في غير التراويح]: ومن الغير الشفع والوتر، فالأفضل الانفراد

 ⁽١) قال الشوكانى : عن طلق بن على قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول :
 و لاوتران فى ليلة a رواه الحمسة إلا ابن ماجة وحسنه الترمذي وأخرجه ابن حبان وصححه .

 ⁽٢) قال الشوكائى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل
 وترا » قال : رواه الجماعة إلا ابن ماجة . وقد أقاض مالك فى الموطأ فى أحاديث الوتر رقيام الليل .

ما يسعهما — ولم يكن صلى الوتر وعليه الصبح — (ترك الوتر) وأدرك الصبح (لا) إن اتسع الوقت (لثلاث) : أى لقدر ما يسع ثلاث ركعات أو أربعاً ؟ فلا يَركه بل يصليه ولو بالفاتحة فقط ، ثم يصلى الصبح ويؤخر الفجر لحل الناقلة وسقط عنه الشفع .

• (و) إن اتسع (لحمس) أو ست (زاد الشقيع) وأخر الفجر (ما لم يقدمه) أى الشفع بعد العشاء أى ما لم يصل بعد العشاء نفلا ولو ركعتين ، فإن صلى اقتصر على الوتر وصلى الفجر وأدرك الصبح في الباقى ؛ هذا هو الراجح . وقوله : « ولو قدمه » ضعيف .

(و) إن اتسع (لسبع زاد) على الشفع والوتر (الفجر) وأدرك الصبح في الباقي .

ولما فرغ من بيان أحكام الصلاة وما يتعلق بها شرع فى الكلام على أحكام سجود التلاوة وما يتعلق به فقال :

قوله : [ترك الوتر] : هذا مذهب المدونة وقال أصبغ : يصلى الصبح والوتر .

قوله: [أو أربعاً]: خالف أصبغ فيما إذا كان الباقى أربعا ، فقال: يصلى الشفع والوتر ويدرك الصبح بركعة.

• خاتمة: هل الأفضل فى النقل كثرة السجود أى الركعات؟ لجبر: ١ عليك بكترة السجود فإنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة ، أو طول القيام بالقراءة؟ لحبر: « أفضل الصلاة طول القنوت أى طول القيام ولفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه تورمت قدماه من القيام وما زاد فى غالب أحواله على إحدى عشرة ركعة ؟ قولان محلهما: مع اتحاد زمانهما . قال فى الأصل : ولعل الأظهر الأول لما فيه من كثرة القرائض . وما يشتمل عليه من تسبيح وتحميد وتهليل وصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (اه.) ولبعضهم كما ذكره فى المجموع :

كأن الدهر في خفض الأعالى وفي رفع الأسافلة اللئام فقيه صح في فتراه قرل يتفضيل السجود على القيام

فصل: في سجود القرآن

• (سُنَ): على الراجح وقيل: يندب (لقارئ ومستمع): أى قاصد الساع منه، لا مجرد سماع بدليل قوله: (إن جلس) أى المستمع (ليتعلم) من القارئ محارج الحروف، أو حفظه، أو طرقه، لا لمجرد ثواب أو مدارسة — (و) إن (صلح القارئ للإمامة) — بأن يكون ذكراً محققاً بالغاً عاقلا، وإلا فلا سجود على المستمع بل على المقارئ وحده (بشرط) أى مع حصول شروط (الصادة): من طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال في كل منهما . فإن كان القارئ هو المحصل لها وحده سجد دون المستمع ، وإن كان المحصل لها هو المستمع وحده لم يسجد لأن سجوده تابع لسجود القارئ ، ولا سجود عليه لفقد شروط الصلاة وهذا ظاهر في الطهارة . وأما الستر والاستقبال، فإن لم يمكنا فكذلك وإن أمكنا فإنه يطلب بهما ويسجد، بأن يستقبل إن كان متوجهاً لغير القبلة ويستر عورته إن كان عنده ساتر .

فصل:

قوله: [سن على الراجح]: أى كما شهره ابن عطاء الله وابن الفاكهانى وعليه الأكثر ، فالقول بأنه فضيلة هو قول الباجى وابن الكاتب وينبنى على الحلاف كثرة الثواب وقلته .

قوله : [لقارئ]: أى مطلقاً سواء صلح لإمامة أم لا جلس ليسمع الناس حسن قراءته أم لا .

قوله : [ومستمع] : أى ذكراً كان أو أنثى .

قوله : [وإن صلح القارئ للإمامة] : أى ولو فى الجملة ليدخل المتوضى العاجز فإنه صالح للإمامة فى بعض الحالات إذ يصلح أن يكون إماماً بمثله .

قوله: [شروط الصلاة]: أى صلاة النافلة فلذلك تفعل على اللدابة. قوله: [لفقد شروط الصلاة]: أى كلا أو بعضاً كما إذا كان القارئ غير متوضى ؟؛

فإن المذهب: لايسجد المستمع. وذكر الناصر اللقاني سجوده لكنه ضعيف.

. (سجدة واحدة): نائب عن فاعل «سن» (بلا تكبير إحرام): بل يكبر في الموى له والرفع منه استناناً . (و) بلا (سلام) منه . ولو في غير صلاة ؛ ينحط القائم لها سواء كان في صلاة أو غيرها من قيامه ولايجلس ليأتي بها من جلوس . وينزل لها الراكب – إلا إذا كان مسافراً فيسجدها صوب سفره بالإيماء – لأنها نافلة .

• (في أحدد عششر موضعاً) من القرآن

● تنبيه: بقى شرط ثالث لسجود المستمع: وهى أن لا بجلس التارئ ليسمع الناس حسن قراءته، فإن جلس لذلك فلا يسجد المستمع له، وإن كان يسجد. إن قلت: غاية ما فيه فسقه بالرياء والمعتمد صحة إمامة الفاسق، أجاب بعضهم بأن القراءة هنا كالصلاة فالمراثى فى قراءته كمن تعلق فستمه بالصلاة. والفاسق الذى اعتمدوا صحة إمامته من كان فسقه غير متعلق بالصلاة كما يأتى. قاله فى الحاشية.

قوله: [سجدة واحدة]: فلو أضاف إليها أخرى فالظاهر عدم البطلان؛ إذ لا يتوقف الحروج منها على سلام، نظير ما قالوه فيمن زاد فى الطواف على الأشواط السبعة. ومحل عدم البطلان المذكور إن لم تكن السجدة فى الصلاة، وإلا بطلت تلك الصلاة لتعمد الزيادة فيها.

قوله: [بلا تكبير إحرام]: أى وأما الإحرام بمعنى نية الفعل فلا بد منها ، ثم محل قوله بلا تكبير إحرام وسلام إن يقصد مراعاة خلاف كما قال (عب).

قوله : [وينزل لها الراكب] : أى فيلا يُسجدها على الدابة ولايوى بها للأرض .

قوله: [فيسجدها صوب سفره] : أي بالشروط المتقدمة في قلة البدل .

قوله: [في أحد عشر موضعاً]: أي وهي العزائم أي المأمورات التي يعزم الناس بالسجود فيها. وقيل العزائم: ما ثبتت بدليل شرعي خال عن معارض راجح. بلنة الساك - الله

لا في ثانية الحج (١) ، ولا النجم ، ولا الانشقاق ولا القلم تقديماً للعمل على الحديث لدلالته على نسخه .

وبين الأحد عشر موضعاً بقوله: (آخرِ الأعراف) يجوز فيه الجر والرفع والنصب، (والآصالِ في) سورة (الرعد، ويتُومرون في النّحل، وخشوعاً في الإسْراء، ويتُكينًا في مرْيم و) إن الله يفعل (ما يشاء في الحج، و) زادهم (نفوراً في الفَرْقان، و) رب العرش (العظيم في النّسل، و) هم (الايستكبرون

وليس في المفصل منها شيء على المشهور (٢).

قوله : [لافى ثانية الحج] إلخ: أى فيكره وقرل اللخمى: يمنع ، معناها يكره. كذا قال الأجهورى فلو سجد فى ثانية الحج وما بعدها فى الصلاة بطلت صلاته إلا أن يكون مقتدياً بمن يسجدها. وقال بعضهم: لابطلان، وهو المعتمد للخلاف فيها ، فلو سجد دون إمامه بطلت ، وإن ترك اتباعه أساء وصحت صلاته (اه ، ون حاشية الأصل) .

قوله : [تقديماً للعمل] : أي عمل أهل المدينة من ترك السجود في هذه المواضع الأربعة.

وقوله: [على الحديث]: أي الدال على طلب السجود فيها .

قوله : [يجوز فيه الجر] إلخ : فالجر على البدلية من أحد عشر والرفع

⁽١) فى حديث عمرو بن العاص السابق : «وفى الحج سجدتان » قال الشوكانى : ويؤيد ذلك حديث عقبة بن عامر عند أحمد وأبى داود والترمذى وقال : إسناده ليس بالقوى ، والداوقطى والبهقى والجهق والحاكم بلفظ : «قلت يارسول الله فضلت سورة الحج بأن فها سجدتين ؟ قال : نعم، ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما » قال وفى إسناده ضعيفان . وأكده من طرق أخرى ذكرها .

⁽٢) روى الشوكانى عن عرو بن العاص : «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقرأه خس عشرة سجدة فى القرآن منها ثلاثة فى المفصل وفى الحج سجدتان » قال : رواه أبو داود وابن ماجة وأخرجه الدار قطنى والحاكم وحسنه المنذرى والنووى، وضعفه عبد الحق وابن القطان وفى إسناده مجهول . وعلى هذا الحديث ونحوه تكون سجدات المفصل : النحم، وإذا السماء انشقت، واقرأ باسم ربك وسجدة النجم متفق عليها رواه البخارى والترمذي وصححه غيرهما . وسجدة إذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الأعلى ؟ قال الشوكانى : رواها الجماعة إلا البخارى . واحتج من نني سجدات المفصل بمحديث أبن عباس عند أب دواد وابن السكن في صحيحه بلفظ : « لم يسجد صلى الله عليه وسلم فى بحديث أبن عباس عند أبى دواد وابن السكن في صحيحه بلفظ : « لم يسجد صلى الله عليه وسلم فى شعره من المفصل منذ تحول إلى المدينة » . قال الشوكانى : وفى إسناده ضعيفان وإن كانا من رجال مسلم وضعفه النووى كذلك .

فى) سورة (السَّجْدة، و) خرَّ راكعاً و(أناب فى ضَ ، و) إن كنَّم إياه (نعبُدُون فى ضَ ، و) إن كنَّم إياه (نعبُدُون فى فُصِّلت). وقيل : [وهم لايسأمون] .

• (وكره لحصّل الشروط) المتقدمة (وقت الجواز) لها، ومنه به الصبح والعصر قبل إسفار واصفرار (تر كها) أى السجدة ، (و إلا) يكن محصلا للشروط أو كان الوقت ليس وقت جواز (ترك الآية) التي فيها السجود برمها على التحقيق لا الحل فقط .

• (و) كره (الاقتصار على) قراءة (الآية الستجود) أى لاجله ؛ كأن يقرأ : [إنما يؤمن بآياتنا] إلى لقصر السجود على أظهر التأويلين ، وقيل محل الكراهة إن اقتصر على المحل فقط كأن يقول : [وهم لا يستكبر ون] ثم يسجد . أو يقول : [إن كنتم إياه تعبدون] ويسجد . وأما قراءة الآية للسجود فلا كراهة فيه . أو يقول : [إن كنتم إياه تعبدون] ويسجد . أي السجدة ، بأن يقرأ ما فيه آيها (بفريضة ، و) كره لمصل (تعمدها) : أى السجدة ، بأن يقرأ ما فيه آيها (بفريضة)

خبر مبتدأ محذوف والنصب مفعول لفعل محذوف . .

قوله: [وأناب في ص]: وقيل عند قوله تعالى: (لزلني وحسن مآب). قرله: [قبل إسفار واصفرار]: أى فليس الإسفار والاصفرار بوقت لها، بل تكره فيهما. وتمنع عند خطبة الجمعة وعند طلوع الشمس وعند غروبها.

قوله: [لا المحل فقط]: أى فمثل قوله تعالى: (إنما يؤمن بآياتنا) يترك الآية برمها لاخصوص: (وهم لايستكبرون). وفي المجموع: وينبغي ملاحظة المتجاوز بقلبه لنظام التلاوة بل لابأس أن يأتى بالباقيات الصالحات كما في تحية المسجد. وإنما أمر بمجاوزة الآية كلها لئلا يغير المعنى لو اقتصر على مجاوزة محل السجود، والمراد أن الاقتصار على مجاوزته مظنة تغير المعنى فلا ينافى أن في بعض المواضع على السجود فقط لا يغير المعنى .

قوله: [وكره الاقتصار] إلخ: حاصله أنه إذا اقتصر على قراءة محل السجود كره اتفاقاً وإذا فعله لا يسجد، وأما إذا قرأ الآية كلها ففيه خلاف بالكراهية وعدمها. فعلى القول بالكراهة لو قرأها لا يسجد، وعلى القول بالجواز يسجد. ومن ذلك ما يفعاه أهل الطريقة الحلوتية في ختم صلاة المغرب فهو جائز على هذا الفول و يسن السجود عند القراءة.

وقوله [بفريضة] : أى ولو لم يكن على وجه المداومة كما لو اتفق له ذلك

ولو صبيْح جمعة) على المشهور (لا) فى (نفل) فلا يكره، (فإن قرأها بفرض) عمداً أوسهواً (سجَدَ) فلا يسجد لها لاختلال نظامها .

- (وجمَهَر بها) ندباً (إمام) الصلاة (السرِّية) كالظهر ليسمع المأمومين فيتبعوه في سجوده ، (وإلا) يجهر بها بل قرأها سرًّا وسجد (اتبع) لأن الأصل عدم السهو ، فإن لم يتبع صحت لهم .
 - » (ومجاوزها) في القراءة (بكآية) أو آيتين (يسجدُ) بلا إعادة القراءة لمحلها .
- (و) مجاوزها (بكثير بعيد ها) : أى القراءة التي فيها السجدة بغير صلاة

مرة و إنما كره تعمدها بالفريضة لأنه إن لم يسجدها دخل في الوعيد أى اللوم المشار له بقوله: (و إذا قُرئ عليهم القرآنُ لايسْجُدُون) (١١). و إن سجد زاد في علند سجودها كذا قيل. وفيه أن تلك العلة موجودة في النافلة و يمكن أن يقال إن السجود لما كان نافلة والصلاة نافلة صار كأنه ليس زائداً. إن قلت: إن مقتضى الزيادة في الفرض البطلان ، قلت: إن الشارع لما طلبها من كل قارئ صارت كأنها ليست زائدة محضة (اه . من حاشية الأصل) .

قوله: [ولو صبح جمعة على المشهور]: أى خلافاً لمن قال بندبها فيه لفعله عليه الصلاة والسلام؛ لأن عمل أهل المدينة على خلافه فدل على نسخه. وليس من تعمدها بالفريضة صلاة مالكى خلف شافعى يقرؤها بصبح جمعة ، ولوكان غير راتب وحبنئذ فلا يكون اقتداؤه به مكر وهاً. قاله (عب).

قوله : [سجد لها] : هذا إذا كان الفرض غير جنازة ؛ و إلا فلا يسجد فيها .

قوله: [لا إن قرأها فى خطبة] : أى سواء كانت خطبة جمعة أو غيرها ، فإن وقع ونزل وسجد فى الخطبة أو الجنازة هل يبطلان لزوال نظامها أم لا ؟ واستظهره الشيخ كريم الدين .

قوله: [فإن لم يتبع صحت لهم] أى لأن اتباعه واجب غير شرط لأنها ليست من الأفعال المقتدى به فيها أصالة ، وترك الواجب الذى ليس بشرط لايوجب المطلان.

⁽١) سورة الانشقاق آية ٢١

أوبها (ولو بالفرْض ِ) ويسجل وهذا الكلام ممايدل على سنيتها (ما لم ينسحن ِ) بقصال الركوع في نفل أو فرض فإن ركع بالانحناء فات تداركها .

(وأعاد َهمَا) ؛ أي أعاد قرامتها ندباً (بالنفسُل) لا الفرض (في ثانيسته) : أي ركعته الثانية . إذا لم تكن قرامتها في ثانيته . وهل بعد الفاتحة أوقبلها ؛ قولان .

* (ونُدُب لساجد هما بصلاة) — فرضاً أو نفلا — (قراءة ") ولو من سورة أخرى (قبل رَكُوعه) ليقع ركوعه عقب قراءة .

ولو قصد ها): أى السجدة بعد قراءة محلها وانحفض بنيتها (فركتع ساهياً) عنها (اعتد به): أى بركوعه (عند مالك) — بناء على أن الحركة للركن لاتشترط— (لا) عند (ابن القاسم) فلا يعتد به عنده. وإذا لم يعتد به (فيخر) إذا تذكر (ساجداً ولو بعد رفعيه) من ركوعه ثم يأتى بالركوع.

قوله: [لا الفرض]: أى يكره إعادتها فى ثانية الفرض. فإن أعادها من غير قراءة لم تبطل على الظاهر لتقدم سببها، ويحتمل البطلان لانقطاع السبب بالانحناء.

قوله : [فى ثانيته] : أى فإن لم يذكر حتى عقد الثانية فاتت ولاشىء عليه .

قوله: [أو قبلها قولان]: الأول لأبى بكر بن عبد الرحمن والثانى لابن أبى زيد. ووجه الثانى تقدم سببها وهو الظاهر وعليه لو أخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعدها.

قوله: [ولو من سورة أخرى]: أى كساجد الأعراف فإنه يقرأ من الأنفال أو من غيرها ولا كراهة فى ذلك . ومحل كراهة الجمع بين السورتين فى الفريضة إن لم يكن لمثل ذلك .

قوله: [بناء على أن الحركة] إلخ: أى فهو مشهور مبى على ضعيف. قوله: [فلا يعتد به]: أى سواء تذكر قبل أن يطمئن فى ذلك الركوع أو بعد طمأن نته أو بعد رفعه منه.

قوله : [فيخر إذا تذكر ساجداً] : أى للتلاوة ، ويرجع للركوع بعد ذلك سواء تذكر قبل أن يطمئن فى ذلك الركوع أو بعد طمأنينته فيه أو بعد

- وسجد) لهذه الزيادة (بعد السلام إن اطمأن به): أى بركوعه ، لظهور
 الزيادة . فإن لم يطمئن سجدها ولا سجود عليه .
- (وكرَّرها) القارئ أى السجدة كل مرة (إن كرَّر حزَّباً) : أى جملة من القرآن فيه السجدة كالذى يقرأ سورة السجدة ؛ مراراً .
- ﴿ إِلَا الْمُعلِّمِ ﴾ للقرآن بأى وجه من وجوه التعليم، حفظاً أو غيره، (والمتعلِّم)
 كذلك (فأوَّل مرة) يسجدها فقط المشقة .
- (وكره سجود شكر) عند سماع بشارة (أو) سجود (عند زَالزَلة)
 غلاف الصلاة .
 - (و) كوه (قواءة "بتلحين") أى تطريب.

رفعه منه. إلا أنه يلزمه السجود بعد السلام في الحالتين الأخيرتين، ولاسجود عليه في الحالة الأولى.

قوله: [وكره سجود شكر]: وأجازه ابن حبيب لحديث أبى بكر: وأبي التي صلى الله عليه وسلم أمر فسريه فخر ساجداً » رواه الترمذي (١) ووجه المشهور العمل.

قوله : [بخلاف الصلاة] : أي للشكر والزلزلة فمندوبة .

قوله: [وكره قراءة بتلحين]: وأجازها الشافعي واستحسها ابن العربي وكثير من فقهاء الأمصار، لأن سماعه بالألحان يزيد غبطة بالقرآن، وإيمانا ويكسب القلب خشية ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام: « ليس منا من لم

⁽١) عن أبي بكرة : وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه أمر يسره أو بشر به خو ساجدا شكراً لله تعالى وقال في قبل الأوطار رواه الحسمة إلا النسائي . ولفظ أحمد : وأنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتاه بشير يبشره بظفر جند له على عدو لهم ورأسه في حجر عائشة فقام فخر ساجداً فأطال السجود » . وفي حديث أبي بكرة قال الرمذي حسن غريب وفي إسناده ضعيف . وفي الباب عن أنس عند ابن ماجة بنحو هذا الحديث وفي سنده ضعف واضطراب . قال : قال المنذري : وقدجاء حديث صجدة الشكر من حديث البراء بإسناد صحيح وون حديث كعب بن مالك وقير ذلك .

(و)كره (قراءة ُ جماعة) يجتمعون فيقرءون شيئاً من القرآن معاً نحو سورة يس . ومحل الكراهة (إذا لم تخرّج) القراءة (عن حدها) الشرعي في المسألتين وإلا حرمت وهذا القيد زدناه عليه (١٠) .

(و) كره (جهر "بها): أى بقراءة القرآن (بمسجد) لما فيه من التخليط على المصلين والذاكرين مع مظنة الرياء (وأقيم القارئ) جهراً (به): أى بالمسجد من القيام لا الإمامة ؛ أى أنه ينهى عن القراءة فيه جهراً . ويخرج من المسجد إذا لم يظهر منه الامتثال ، (إن قصد) بقراءته (الدّوام): أى دوام القراءة كالذى يتعرض بقراءته لسؤال الناس .

يتغن بالقرآن » ^(۲) وقوله: « زينوا القرآن بأصواتكم » ^(۳) وأجيب علىمشهور المذهب عن الأول : بأن المراد بالتغنى الاستغناء وعن الثانى بأنه مقلوب .

قوله: [يجتمعون فيقرءون]: إنما كرهت على هذا الوجه لأنه خلاف ما عليه العمل ولأنه مظنة التخليط وعدم إصغاء بعضهم لبعض، وأما اجتماع جماعة يقرأ واحد ربع حزب مثلا وآخر مايليه وهكذا فنقل عن مالكجوازها قال بن وهوالصواب.

قوله: [وأقيم القارئ] إلخ: يعنى أن القارئ في المسجد يوم خيس أو غيره يقام ندباً ، ولوكان فقيراً محتاجاً بشروط ثلاثة: أن تكون قراءته جهراً، وداوم على ذلك ولم يشترط ذلك واقف لأنه يجب اتباع شرطه ولوكره. وأما قراءة العلم في المساجد فمن السنة القديمة ، ولايرفع المدرس في المسجد صوته فوق الحاجة لقول مالك: ما للعلم ورفع الصوت ؟ وأما قراءة القرآن على الأبواب وفي الطرق قصداً لطلب الدنيا ، فحرام ولا يجوز الإعطاء لفاعل ذلك لما قيه من الإعانة على الأمر ولا سيا في مواضع الأقذار ، فكادت أن تكون كفراً والرضا بها من أولى الأمر ضلال مبين .

⁽١) أي على خليل .

 ⁽٢) قال فى الجامع الصغير : «ليس منا من لم يتغن بالقرآن » – صحيح – أخرجه البخارى عن أبي هريرة ، وأحمد فى مسندرك عن سعد .
 وأبو داود عن أبي لبابة بن عبد المنذر . والحاكم عن ابن عباس وعائشة .

⁽٣) قال في الحامع الصغير : «زينوا القرآن بأصواتكم » صحيح أخرجه أحمد في سنده وأبو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن البراء . وأضاف ابن الحاكم «فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا » قال . وأخرجه بدون الزيادة – أبو نصر السجزى عن أبي هريرة والعابرى عن أبي عباس ؛ وأبو نعيم في الحلية عن عائشة .

فصل: في صلاة الحماعه وأحكامها

• (الحماعة): أى فعل الصلاة فى جماعة بإمام (بفرض) ولو فائتاً أو كفائياً كالجنازة (غير الجمعة سُنتَة) مؤكدة . وأما غير الفرض فمنه ما يندب فيه الجماعة

فصل:

قوله : [ولو فائتاً] : طلب الجماعة ، في الفائت صرح به عيسى وذكره البرزلي ونقله (ح) .

قوله : [كَالْجِنَازَة] : وقيل تندب بها وهو المشهور. ولابن رشد أن الجماعة شرط فيها كالجمعة فإن صلوا عليها بغير إمام أعيدت ما لم تدفن مراعاة للمقابل.

قوله : [سنة مؤكدة] : وقال الإمام أحمد وأبو ثور و داود الظاهرى وجماعة من المجتهدين بوجو بها (١) ، فتحرم صلاة الشخص منفرداً عندهم مع الصحة.

⁽١) قال الإمام البخارى في « باب وجوب صلاة الجماعة » : عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب ليحطب ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس فأحرق عليهم بيومهم .. » قال ابن حجر متعقباً ذلك بقوله: « يريد أنه وجوب عين . وظاهر من حديث الباب كونها فرض عين الأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ي وإلى أَمُّا فَرَضَ عَينَ مَالَ الشُّوكَانَ أَيْضًا في عَرْضَهُ البَّابِ ، فعنونه أَيْضًا بعنوانُ : « باب وجوما والحث إليها » وأورد مثل الحديث السابق وقال متفق عليه . قال عن أب هريرة أيضاً مرفوعاً : « لولا ما في البيوت من النساء والذرية أقمت صلاة العشاء وأمرت فتياني بحرقون مافي البيوت بالنار» قال عنه ضعيف. قال وعند أبن ماجة من حديث ساقه : « لينتهين وجال عن تركهم الجماعات أو لأحرقن بيوتهم » ونقل أيضًا قول ابن مسعود : « لقد رأيتنا وما يتخلف عن الحماعة إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف » قال رواه الجماعة إلا البخارى والترمذي وهو طرف من أثر طويل ذكره مسلم ولفظ مسلم : «من سره أن يلق الله غداً سالما فليحافظ على هؤلاء الصلوات الحمس حيث ينادي من » . ثم ذكر اللفظ الذي ذكره الشوكاني . ولفظ أبي داود : «حافظوا على هؤلاء الصلوات الحمس حيث ينادى بهن » ثم ساقه . وعن أبي هريرة «أن رجلا أعمى قال : يارسول الله ليس لى قائد يقودني إلى المسجد ، يعني ليرخص له في الصلاة في بيته . فقال هل تسمم النداء ؟ قال : نعم . قال : فأجب » رواه مسلم والنسائل . وعن عمرو بن أم مكتوم قال : «قلت يَارسول الله أنا ضرير شاسم الدار ولى قائد لايلائمي فهل تجد لى رخصة أن أصلى فى بيتى ؟ قال : أتسمع النداء؟ قال نعم . قال : ماأجد لك رخصة α رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة .

وهو العيد والكسوف والاستسقاء والتراويح . والأوجه فى غير التراويح السنية ومنه ما تكره فيه : كجمع كثير مطلقاً أوقليل بمكان مشهر فى غير ماذكر ، وإلا جازت كا تقدم . وأما الجمعة فالجماعة فيها شرط صحة .

وصلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بخمس وعشرين جزءاً كما أثبت في الحديث الصحيح وفي رواية : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة »(١)

بل قال يعض الظاهرية بالبطلان للمنفرد وظاهر المذهب أنها سنة في البلد وفي كل مسجد وفي حق كل مصل ، وهذه طريقة الأكثر ، وقتال أهل البلد على تركها لنهاونهم بالسنة . وقال ابن رشد وابن بشير : إنها فرض كفاية بالبلد . فلذلك يقاتلون عليها إذا تركوها ، وسنة في كل مسجد ومندوبة للرجل في خاصة نفسه ، قال الأبى : وهذا أقرب إلى التحقيق .

قوله: [والأوجه في غير التراويح] إلخ: أي كما قال الحطاب وعياض. وقال في المجموع نعم: في السن غير الوتر من تمام السنة ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا كذلك كما في (ر) ويفيده ما يأتي في العيد أنها إنما تكون سنة مع الإمام ، فإن فاتت فمندوية خلافاً لمن أطلق الندب في غير الفرض. قوله: [أفضل من صلاة القذ]: ويحصل الفضل ولو بصلاة الرجل مع المرأته في بيته ، وقد جمع بين الحبرين بأن الجزء أكبر من الدرجة أو أخبر أولا بالأقل ، ثم تفضل بالزيادة فأخبر بها ثانياً .

والحاصل أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة فيكون المراد بالجزء جزء ثواب الجماعة الاجزء ثواب الفذ . فالأعداد الواردة كلها أعداد صلوات. فصلاة الجماعة ثمانية

⁽١) عن ابن عمرقال : «قال رسول الله صل الله عليه وسلم : صلاة الجماعة تفضل صلاة الغذ بسبع وعشرين درجة » قال الشوكاني متفق عليه وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ «خمس وعشرين درجة كلها مثل صلاته» وعن عائشة وعن معاذ نحوه وعن أنس عن الدارقطي بنحوحديث أبي هريرة المذكور . وعن صهيب وعبد الله بن زايد وزيد بن ثابت خمس وعشرين بطرق ضعيفة عند الطبراني وعن أبي بن كمب عند أحمد وأبي داود والنسائي والجزأ بالبه بلفظ . وصلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده . وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وماكثر فهو أحب إلى الله عز وجلي » .

وقال الترمذي: وغامة من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قالوا : مخمس وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال بسبم وعشرين . وقيل إن رواية سبم أرجح لما فيها من زيادة من عدل حافظ .

ولاتنفاض): تفاضلا بقنضى إعادة الصلاة فى جماعة أخرى؛ وإلا فلا نزاع أن الصلاة مع الجماعة الكثيرة وأهل الفضل والصلاح أفضل من غيرها ، لشمول الدعاء وكثرة الرحمة وسرعة الإجابة . (وإنما يحصل فضلها) الوارد به الحبر المتقدم (بركعة)كاملة بسجدتيها مع الإمام لا أقل.

• (وإنما تُدرك) الركعة مع الإمام (بانحنائه):أى المأموم (فى أولاه): أى فأول رفعه ، فى أول رفعه ، فى أول ركعة له (مع الإمام قبل اعتداله): أى الإمام من ركوعه ولو حال رفعه ، (وإن لم يطمئن) المأموم فى ركوعه (إلابعثدة): أى بعد اعتدال الإمام مطمئناً ،

وعشرون صلاة ؛ واحدة لصلاة الفا. وسبعة وعشرون لفضيلة الجماعة ، على رواية سبع وعشرين. ويتخرج على ذلك بقية الأعداد الواردة فى الروايات (اه. من الحاشية) . قال شيخنا فى حاشية مجموعه: فلا يظهر ما تكلفه الحافظ العسقلانى والبلقينى وغيرهما فى حكمة العدد السابق ؛ فإنه مقصور على من سعى المسجد إلى آخر ما ذكروه ؛ إلا أن يريدوا تفضل الوهاب بما هى الشأن على الجميع . فالشأن أن الجماعة ثلاثة كما قال البلقينى وهى حسنة لكل وهى بعشر فالجملة ثلاثون ، منها ثلاثة أصول يبقى سبعة وعشرون حصل الفضل بإعطائها لكل (اه.)

قوله: [و إنما يحصل فضلها] إلخ: نحوه لحليل ولابن الحاجب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد أن فضل الجماعة يدرك بجزء قبل سلام الإمام. نعم؛ ذكر ابن عرفة أن حكمها لايثبت إلا بركعة لا أقل منها وهو أن لايقتدى به وأن لايعيد فى جماعة ؛ وترتب سهو الإمام وسلامه على الإمام وعلى من على اليسار وصحة استخلافه (اه. من حاشية الأصل) .

قوله: [بركعة كاملة]: قيده حفيد ابن رشد بالمعذور بأن فاته ما قبلها اضطراراً وعليه اقتصر أبو الحسن في شرح الرسالة. ومتمتضاه: أن من فرط في ركعة لم يحصل له الفضل، قال المؤلف في تقريره: وفي النفس منه شيء، فإن مقتضاه أن يعيد للفضل وها هو ذا الحطاب نقل عن الأقفهسي أن ظاهر الرسالة حصول الفضل، وقال اللقاني: إن كلام الحفيد لظاهر الروايات.

قوله : [وإنما تدرك الركعة] إلخ : أى ولابد من إدراكها بسجدتيها قبل سلام الإمام . فإن زوحم أو نعس عنهما حتى سلم الإمام ثم فعلهما بعد سلامه ،

(فإن) كبر قبل ركوع الإمام و (سَها أو زُوحم) أو نعس (عنه) أى عن الركوع مع إمامه (حتى رفع) الإمام أى اعتدل من رفعه (تركم) المأموم: أى ترك الركوع وجوباً، (وسجم): أى وخر ساجداً (معم) أى مع إمامه، فإن ركع ورفع سهواً ألنى الركعة. وعمداً: بطلت صلاته لأنه قضاء فى صلب الإمام. وقضاها) أى الركعة فها إذا خر معه ساجداً وفها إذا ركع ورفع سهواً (بعد السلام): أى سلام الإمام وقد تقدم هذا فى سجود السهو المعادة توكيداً، ولانه عله.

(ونُدب لمن لم يحصله): أى فضل الجماعة (كمصل بصبى) وأولى المنفرد ولو حكماً كمدرك مادون ركعة (لا) مصل برامرأة) لحصول فضلها معها بخلاف الصبى (أن يعيد) صلاته ، ولو بالوقت الضرورى (مأموماً) لتحصيل فضلها لا إماماً ؛ وإلابطلت عليهم كما يأتى بنية الفرض ، (مفوضاً) لله في قبول أيتهما

فهل يكون كن فعلهما معه فيحصل له الفضل أولا ؟ قولان الأول لأشهب والنانى لا بن القاسم كذا فى (بن) وعكس في الحاشية النسبة للشيخين (اه. من حاشية الأصل). فإن لم يدركها و رجا جماعة أخرى جاز القطع لأنه ينسحب عليه حكم المأمومية.

قوله: [بنية الفرض] إلخ: ظاهره أنه لابد من نية الفرض مع نية التفويض، وهرما نقله الحطاب عن الفاكهاني وابن فرحون ، وذكر أيضاً أن ظاهر كلام غيرهما أن نية التفويض لاينوي بها فرض ولاغيره ، وجمع بيهما بعضهم بأن التفويض يتضمن نية الفرض؛ إذ معناه التفويض في قبول أي الفرضين . فن قال: لا بد معه من نية الفرض لم يرد أن ذلك شرط، بل إشارة إلى ماتضمنته نية التفويض ومن قال: لاينوي معه فرض ، مراده: أنه لا يحتاج إلى نية الفرض مطابقة لتضمن نية التفويض لها . وما ذكره المصنف من كون المعيد ينوي التفريض هو المشهور ، وقبل ينوي الفرض وقبل ينوي النفل وقبل ينوي إكمال الفريضة ونظم بعضهم هذه الأقوال بقوله :

فى نية العود للمفروض أقوال . فرض ونفل وتفويض وإكمال تشبيه : من لم يحصل فضل الجماعة بأحد المساجد الثلاثة فإنه لايعيدها في

(مع جماعة): اثنين فأكثر (لا) مع (واحد إلا إذا كان) إماماً (راتباً) بمسجد، فيعيد معه، لأن الراتب كالجماعة (غير مغرب): وأما المغرب فلا تعاد لأنها تصير مع الأولى شفعاً ولما يلزم عليه من النفل بثلاث ؛ لأن المعادة في حكم النفل . (كعشاء): فلا تعاد لفضل الجماعة (بعد) صلاة (وتر) ، وتعاد قبله . (فإن أ

غيرها جماعة ، ومن صلى فى غيرها منفرداً فإنه يعيد فيها ولو منفرداً ، ومن صلى فى غيرها جماعة أعاد بها جماعة لافذاً وحينئد فتستثنى هذه من مفهوم قول المصنف: ووندب لمن لم يحصله المخ وهذا هو المذهب، وإذا أعاد فيها من صلى فى غيرها جماعة فإنه يعيد مأموماً إذا صلى فى غيرها إماماً أو مأموماً ، ولا تبطل صلاة المأموم إلا بالإعادة الواجبة كالظهر بعد الجمعة عند الشافعية ، أو بالاقتداء به فى نفس الإعادة قاله فى الحاشية .

قوله: [لامع واحد]: أى خلافاً لقول خليل: ولو مع واحد ، فإنه خلاف الراجع. فإن أعادها مع واحد غير راتب فليس له ولا لإمامه الإعادة على ما مشى عليه خليل ، وأما على الراجح الذى مشى عليه مصنفنا فالظاهر أن لهما الإعادة كذا ذكره (عب) في صغيره.

قوله: [غير مغرب] إلخ: وقال أبو إسحق أجآزوا إعادة العصر مع كراهة النفل بعدها وإمكان أن تكون الثانية نافلة، وكذلك الصبح لرجاء أن تكون فريضة، وكره إعادة المغرب لأن النافلة لا تكون ثلاثاً مع إمكان أن تكون هي الفريضة؛ لأن صلاة النافلة بعد العصر والصبح أخف من النفل بثلاث ركعات، وبه تعلم ما في كلام الحرشي (اه. بن — كذا في حاشية الأصل).

قوله: [كعشاء فلا تعاد] إلخ: قال فى الأصل: أى يمنع لأنه إن أعاد الوتر يلزم مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم: « لاوتران فى ليلة » ، وإن لم يعده لزم مخالفة: « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتراً » ، وفى إفادة هذه العلل المنع (نظر. اه) قال مجشيه: أى لاحمال أن يكون النهى فى قوله: « لاوتران فى ليلة » على جهة الكراهة والأمر فى قوله: « اجعلوا » إلخ للندب ؛ فمخالفة الأمر المذكور حينتذ أو الدخول فى النهى المذكور حينئذ لايقتضى المنع. واستبعده فى المجموع بقوله: مع أم أجاز وا التنفل بعد الوتر .

أعاد): أى شرع فى الإعادة سهواً عن كونه صلاها ثم تذكر (قطع) صلاته (إن لم يتعقد ركعة ، وإلا) بأن عقد ركعة مع الإمام برفع رأسه معتدلا (شفع ندباً) لا وجوباً بأن يضم لها ركعة ويحرج عن شفع (وسلم) إذا قام الإمام للثالثة ، أو معه إذا كانت أولى المأموم ثانية المغرب ويأتى بأخرى بعد سلامه إذا دخل معه فى ثالثها ، (وإن أتم) معه المغرب (أتى برابعة) إذا لم يسلم معه (ولو سلم معه إن قرب) تذكره بأنه قد كان صلاها منفرداً (وسجد بعد السلام) لهذه الزيادة بخلاف ما إذا لم يسلم فلاشى علىه (فإن تبين) المعيد لفضل الجماعة (عكم الأولى أو فاد ها أجزأته) المعادة عليه (فإن تبين) المعيد لفضل الجماعة (عكم الأولى أو فاد ها أجزأته) المعادة لنيته التفويض ، (ومن اثم عميد أعاد) صلاته (أبدا) لبطلانها لأنه فرض خلف نفل (ولو فى جماعة) ، وقول الشيخ : «أفذاذاً » لا يعول عليه .

قوله: [شفع ندباً]. إلخ: ما ذكره هو ما فى المدونة ونصها: ومن صلى وحده فله إعادتها فى جماعة إلا المغرب، فإن أعادها فأحب إلى أن يشفعها إن عقد ركعة (اه.) وفى المواق نقلا عن عيسى: أن القطع أولى (اه). ومحل طلب الشفع أو القطع: إذا لم ينو رفض الأولى وجعل هذه صلاته، وإلا لم يقطع ويتمها بنية الفريضة ؟ لأن الاحتياط لفرضه أولى ليخرج من الحلاف، كما يؤخذ من حاشية الأصل نقلا عن البناني .

قوله: [لنيته التفويض]: أى فقط أو الفرض مع التفويض ، وأمر لو قصد بالثانية النفل أو الإكمال فلا تجزئ هذه الثانية عن فرضه. ثم إن قوله: «فإن تبين عدم الأولى » راجع لقوله: «وندب لمن لم يحصله أن يعيد» إلخ فكأنه قال . فإن أعاد فتبين عدم الأولى أو فسادها أجزأته هذه الثانية إن نوى التفويض .

قوله: [ومن ائتم بمعيد] إلخ: صورة المسألة أنه صلى منفرداً ثم خالف ما أمر به من الإعادة مأموماً وصلى إماماً فيعيد ذلك المؤتم به أبداً فذاً أو إماماً أو مأموماً. ولو كان هذا الإمام نوى الثانية الفرض أو التفويض.

قوله: [وقول الشيخ أفذاذاً] إلخ: أى لأنه تابع لابن حبيب. والذى صدر به الشاذلي: أنهم يعيدون جماعة إن شاءوا على ظاهر المذهب والمدونة، وهو الراجح لبطلان صلاتهم خلف المعيد، وأما الإمام المرتكب للنهى فلا يعيد لاحمال

• (والإمامُ الراتبُ) بمسجد أوغيره إذا نجاء فى وقته المعتاد له فلم يجد أحداً يصلى معه فصلى منفرداً (كجماعة) فضلا وحكماً ، فيحصل له فضل الجماعة وينوى الإمامة ولا يعيد فى أخرى ، و يعيد معه من صلى فذاً ولا يصلى بعده جماعة .

• (وحرم ً) على المتخلف (ابتداء ٌ صلاة ٍ) فرضاً أو نفلا بجماعة أو لا

أن تكون هذه فرضه ولا يحصل له فضل الجماعة عن التحقيق. وقول (عب): ويحصل له فضل الجماعة كما فى الناصر، فيه نظر؛ إذ ليس ذلك فيه. قاله فى الحاشية . قال فى المجموع

• تنبيه : مقتضى النظر أن المسائل التى تبطل فيها صلاة الإمام دون المأموم فيها أن يعيد المأموم فيها لانعدام الاقتداء . ألا ترى أنه يستخلف فى الأثناء ؟ وفى (ح) عن الأقفهسى : إن تبين حدث الإمام فصلاة المأموم صحيحة ، ولا يعيدها فى جماعة ، وإن تبين حدث المأموم ، في إعادة الإمام خلاف ؛ هكذا فرق بين المسألتين وينظر وجهه (اه.)

قوله: [والإمام الراتب] إلخ: أى وهو من نصبه من له ولاية نصبه من واقف أو سلطان أو نائبه فى جميع الصلوات أو بعضها على وجه يجوز أو يكره بأن قال: جعلت إمام مسجدى هذا فلاناً الأقطع. لأن الواقف إذا شرط المكروه مضي.

قوله [وينوى الإمامة] إلخ: اعلم أن الإمام إذا كان معه جماعة فغير اللخمى يقول: لا بد فى حصول فضل الجماعة من نية الإمامة، واللخمى يقول الفضل يحصل مطلقاً ولايتوقف على نيها ، وأما إن لم يكن معه جماعة وكان راتباً فاتفق اللخمى وغيره على أنه لايكون كالجماعة إلا إذا نوى الإمامة لأنه لاتتميز صلاته منفرداً عن صلاته إماماً إلا بالنية . وهل يجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد، أولا يجمع بينهما ؟ بل يقتصر على سمع الله لمن حمده ؟ قال في الحاشية والظاهر جمعه بينهما إذ لا مجيب له .

قوله: [وحرم على المتخلف ابتداء] إلخ: أى وحملت الكراهة في المدونة وابن الحاجب على التحريم ، قال (ح): وإذا فعل أجزأته وأساء .

(بعد الإقامة) الراتب، (وإن أقيمت) صلاة اراتب (بمسجد وهو): أى المصلى (بها): أى في صلاة فريضة أو نافلة بالمسجد أو رحبته، (قطع) صلاته ودخل مع الإمام مطلقاً سواء كانت نافلة أو فرضاً غير المقامة أو عينهاعقد ركعة أم الإربسلام أو مناف) ككلام ونية إبطال، هذا (إن خسي) بإتمامها (فوات ركعة) مع الإمام من المقامة (وإلا) يخش بإتمامها فوات ركعة فلا يخلو من أن يكون فى نافلة أو فريضة غير المقامة أو نفس المقامة . فإن كان فى نافلة أو فريضة غيرها ، وأتم النافلة) — عقد ركعة أم الا — (أو فريضة عير المقامة) سواء (عقد ركعة أم الا . فإن كان فى نافلة أو نوافلة أو في العصر فأقيمت للإمام — والموضوع أنه لم يخش بإتمامها فوات ركعة ، أى أنه لو أتمها الأدرك الإمام فى أول ركعة (انصرف عن شفع) والا يتمها هذا (إن عقد) منها (ركعة) قبل إقامتها عليه فيضم لها أخرى . وإن كان فى الثانية كملها وإن كان فى الثائة قبل كالها بسجودها رجع المجلوس فيتشهد، ويسلم وهذا إن كان (بغير صبح ومنع بن كان كان فى رباعية (وإالا) — بأن لم يعقد ركعة أو عقدها ولكن كان بصبح أو مغرب فأقيمت (والمع) ودخل مع الإمام فيها لثلا يصير متنفلا بوقت نهى .

قوله: [غير المقامة]: أى فالموضوع أن صلاة الإمام فرض ، فإن كانت نفلا فلا منع — كما إذا كان يصلى الإمام الراتب التراويح فى المسجد فلك أن تصلى العشاء الحاضرة أو الفوائت فى صلبه. ولو أردت أن تصلى الوتر، فقيل: يجوز اك ذلك. وقيل: لا، وهو الظاهر. وأما لو أردت صلاة التراويح — والحال أنه يصلى التراويح — فإنه يحرم. والظاهر أن المراد بالمسجد: الموضع الذى اعتبد للصلاة وله راتب كما يرشد له علة الطعن (اه. من حاشية الأصل نقلا عن الحاشية).

قوله: [أتم النافلة] إلخ: أى ويندب أن يتمها جالساً كما فى المواق. قوله: [ولكن كان بصبح أو مغرب]: أما المغرب فلقول المدونة: وإن كانت المغرب قطع ودخل مع الإمام عقد ركعة أم لا ، وإن صلى اثنتين أتمها ثلاثاً وخرج ، وإن صلى ثلاثاً سلم وحرج ولم يعدها. وأما الصبح فلم يستثنه ابن عرفة ولاغيره ، بل ظاهره أنها كغيرها ؛ يقطع مالم يعقد ركعة وإلا انصرف عن

قوله : [بالمسجد أو رحبته] : أى لا الطرق المتصلة به فلا يقطع .

• (فإن عقد من ثانية المغرب بسجودها أو) عقد (ثالثة غيرها) كذلك (كملها فرضاً) أى بنية الفريضة ، وكذا إن عقد ثانية الصبح بسجودها (ودخل معه) أى مع الإمام (في غير المغرب) . وأما في المغرب ويخوج وجوباً من المسجد لأن جلوسه به يؤدى لاطعن في الإمام والشيخ رحمه الله لم يذكر هذا التفصيل بمامه . • (وإن أقييمت) الصلاة (بمسجد) لراتبه (على) شخص (محصل الفضل) — بأن كان صلاها في جماعة (وهو به) — أى والحال أنه بالمسجد الذي أقيمت فيه أى أو برحبته ، (خرج) منه وجوباً لئلا يؤدى إلى الطعن في الإمام . ومثله من صلى المغرب أو العشاء وأوتر (وإلا) يكن محصل الفضل بأن كان صلاها فذاً — (لزمته) الصلاة مع الإمام (كمن لم يُصلًه) أصلا فإنها تلزمه ، (و) إن أقيمت بمسجد (على مصل) فرضاً أو نفلا (بغيره)أى المسجد — بأن كان في بيته أوغيره — فلا مفهوم لقوله ببيته (أغمها) وجوباً ، وكذا لو أقيمت بغير مسجد على مصل فيه .

وكره للإمام) الاالفذ (إطالة ،ركنوع لداخل) أى لأجل داخل معه فى

شفع . لأن الوقت وقت نفل فى الجملة . ألا ترى فعل الورد لنائم عنه فى ذلك الوقت ؟ فلذلك قال الشيخ أبو على المسناوى : إن استثناء الصبح مخالف لظاهر كلام الأثمة أو صريحه . (اه . من حاشية الأصل ــ نقلا عن بن) .

قوله: [وإلا يكن محصل الفضل] إلخ: بنى ما إذا أقيمت الصلاة على من بالمسجد، والحال أنه لم يصلها وعليه ما قبلها أيضاً كما لو أقيمت العصر على من بالمسجد، ولم يكن صلى الظهر — فقيل: يلزمه الدخول مع الإمام بنية النفل، وقيل: يجب عليه الحروج من المسجد، وقيل: يدخل مع الإمام بنية العصر ويتابعه في الأفعال ويتادى على صلاة باطلة، واستبعد، وقيل يدخل معه بنية الظهر ويتابعه في الأفعال جيث يكون مقتدياً به صورة فقط، وهذا أقرب الأقوال، كما في الحاشية.

قوله : [فإنها تلزمه]: أى فيلزمه الدخول معه أى إذا كان محصلا لشروطها، ولم يكن إماما بمسجد آخر فكلام الشارح مقيد بهذين القيدين .

قوله : [إطالة ركوع لداخل] : أى وأما التطويل فى القراءة لأجل إدراك الداخل أو في السجود ، فذكر (عب) أنه كذلك يكره قال (بن): وفيه نظر إذ لم

الصلاة لإدراك الركعة إلا الضرورة .

- ثم شرع فى بيان شروط الإمام بقوله :
- (وشرطه): أى الإمام (إسلام): فلا تصح خلف كافر ولو لم يعلم بكفره حال الاقتداء.
- وتحقُّق ذ كورة). فلا تصح خلف امرأة ولا خنى مشكل ولو اقتدى

يذكر ابن عرفة والتوضيح والبرزلى فى غير الركوع إلا الحواز ، وإنماكرهت الإطالة لأنه من قبيل التشريك فى العمل لغير الله ، كذا قال عياض ولم يجعله تشريكاً حقيقة لأنه إنما فعله ليحوز به أجر إدراك الداخل .

قوله: [إلا لضرورة]: أى بأن يخاف الضرر من الداخل على نفسه أو اعتداده بما فاته فيفسد صلاته كبعض العوام. وقال المؤلف فى تقريره ما لم تكن تلك الركعة هى الأخيرة فتحصل أن المنفرد يطيل الركوع للداخل ، والإمام إذا خشى ضرراً من الداخل أو فساد صلاته أو تفويت الجماعة عليه بأن كانت تلك الركعة هى الأخيرة . فلا كراهة فيه . والحوف هنا بما يحصل به الإكراه على الطلاق .

قوله: [فلا تصح خلف كافر] : ما ذكره المصنف من بطلان صلاة من صلى خلف إمام يظنه مسلماً فظهر كفره أحد أقوال ثلاثة . أشار لها ابن عرفة بقوله: وفي إعادة مأموم اقتدى بكافر ظنه مسلماً أبداً مطلقاً، وصحتها فيا جبر فيه ، ثالثها: إن كان آمنا وأسلم لم يعد . الأول : لسماع يحيي ورواية ابن القاسم مع قوله وقول الأخوين ، والثانى : لابن حارث عن يحيي وعن سحنون . الثالث: للعتبي عن سحنون . وهذا الحلاف بالنسبة لإعادة الصلاة خلفه وعدم إعادتها ؛ وإن كان يحكم بإسلامه لحصول الصلاة منه إذا تحقق النطق فيها بالشهادتين على المعتمد . لايقال حيث حكم بإسلامه صحت صلاته لأننا نقول: إسلامه أمر حكمي ، ولا يؤمن من صدور ، كفر في خلال الصلوات (اه. من حاشية الأصل) . إذا علمت ذلك ؛ فإذا ظهر منه كفر يجرى عليه حكم المرتد مالم يبد عدراً في إظهار الإسلام ، نقول خليل فيا سيأتى ؛ وقبل عدر من أسلم ، وقال أسلمت عن ضيق إلخ .

بهما مثلهما .

. (وعقل") فلا تصح خلف مجنون . فإن كان يفيق أحياناً وأم حال إفاقته صحت خلافاً لمن قال بعدمها أيضاً . وفي عد الإسلام والعقل من شروط الإمام مسامحة ؛ إذهما شرطان في الصلاة مطلقاً ، ولا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصاً بذلك الشيء والذي سهل التسامح أنهما هناك اعتبرا شرطاً للصلاة ، وهنا اعتبرا شرطاً للإمام .

• (وكونه عير مأموم) فلا تصح خلف مأموم ، ومنه مسبوق قام لقضاء ما عليه فاقتدى به غيره ولو لم يعلم بأن إمامه مأموم إلا بعد الفراغ من صلاته . وليس منه من أدرك مع الإمام ما دون ركعة ، فإذا قام لصلاته صح الاقتداء به وينوى الإمامة بعد أن كان ناوياً المأمومية .

. (ولامتعمد حدّث) فلا تصح خلف متعمد الحدث فيها أو حال الإحرام ، وإن لم يعلم المأموم بذلك إلا بعد الفراغ منها .

وأشار لمفهوم متعمد بقوله: (فإن نسيته ُ) أى أحرم الإمام بالصلاة محدثاً وهو ناس لكونه محدثاً وتذكر بعد السلام أو قبله ولم يعمل بهم عملا بل خرج وأشار لهم بالإتمام أو أحدث فيها ناسياً لكونه في صلاة ولم يعمل بهم عملا أيضاً . وهذه

الاقتداء بالملك ، لأن وصف الملكية أشرف من وصف الذكورة ، والغرض نفى خسة الأنوثة وما شابهها كالخنوثة . وقد صلى النبى صلى الله عليه وسلم خلف جبريل صبيحة الإسراء ، والأصل عدم الخصوصية . لايقال إن صلاتهم نفل لأننا نقول : الحق أنهم مكلفون ، أو يستثنون فقد قيل بالفرض خلف نفل . وتصح الصلاة أيضاً خلف ذكور الجن لأن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

قوله: [ولو أقتدى بهما مثلهما]: أى ولو نويا الإمامة فصلاتهما صحيحة وصلاة من خلفهما باطلة وإنما حكم بالصحة إذا نوى كل الإمامة مع أنه متلاعب مراعاة لمن قال بصحة إمامة كل منهما لمثله .كذا في الحاشية .

قوله : [خلافاً لمن قال] إلخ : أي وهو الأجهوري ومن تبعه .

قوله : [ولامتعمد حدث] : مثله علم موته بحدثه ودخل أو تراخى معه بعد العلم كما يأتى .

الصورة يشملها كلامه أيضاً: (أو غلبه) الحدث فيها كأن سبقه البول أو الريح ولم يعمل بهم عملا (صحّت المأموم) دون الإمام . وهذا معى قولم: كل صلاة بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه . وقولنا في المواضع الثلاثة : «ولم يعمل بهم عملاً » مفهومه أنه لو عمل بهم عملا لبطلت عليهم أيضاً لشمول المتعمد له .

ومحل صحتها للمأموم فى أن النسيان (إن لم يعلم) المأموم (به) - أى بحدث إمامه - (قبلكها) أى قبل دخوله معه فيها، فإن علمه قبلها ودخل معه ولوناسياً كإمامه بطلت (أوعكم) بحدث إمامه (فيها) أى فى الصلاة (ولم يستمر) معه ، بل فارقه وصلى لنفسه منفرداً أو مستخلفاً فتصح للمأمومين . ومفهومه أنه لو علم بحد ت إمامه فى الصلاة واستمر معه بطلت عليهم .

والحاصل أن الإمام إذا كان ناسياً الحدث أو غلبه فيها فتصح للمأموم بشرط

قوله: [إلا في سبق الحدث ونسيانه]: أي ومسائل أخرى نحو أحد عشر تضم لسبق الحدث ونسيانه ؛ الأولى لوضحك الإمام غلبة أو سهواً فيستخلف وتبطل عليه دوبهم عند ابن القاسم. الثانية: إذا رأى المأموم نجاسة على إمامه وأراه إياها فوراً . واستخلف الإمام من حين ذلك فتبطل عليه دوبهم ، واختار ابن ناجى البطلان للجميع . الثالثة إذا سقط ساتر العورة المغلظة فيستخلف في قول سحنون وإن أعاد مع المادي فقيل بالفساد على الحميع ، وقيل بالصحة على الجميع الرابعة: إذا رعف في الصلاة رعاف بناء واستخلف فيه وقد تكلم في حالة الإستخلاف الجامسة : إذا انحرف الإمام الحرافاً كثيراً عن القبلة ونوى مأمومه المفارقة منه. السادسة : لو طرأ فساد الصلاة للإمام الذي قسم القوم طائفتين في الحوف بعد مفارقة الأولى فتبطل عليه دون الطائفة الأولى السابعة : إن ترك السجود القبلي المرتب عن ثلاث سن وطال وسجده المأموم. الثامنة : إن ترك الإمام سجدة وسبح له المأموم ولم يرجع فسجدها المأموم . واستمر الإمام تاركاً لها حتى سلم وطال. التاسعة : إن قطع الصلاة فسجدها المأموم . واستمر الإمام تاركاً لها حتى سلم وطال. التاسعة : إن قطع الصلاة الإمام لحوف على مال أو نفس . العاشرة : إن طرأ له جنون . الحادية عشرة : إن طرأ له موت . وهذه المسائل حاصل نظم شيخنا العلامة البيلي رضى الله عنه .

أن لا يعلم أو علم فيها ولم يعمل معه عملا و إلا بطلت .

• (و) شرطه : (قُدُرة على الأركان ، لا إن عَدَر)عن ركن من أركانها فلاتصح الصلاة خلفه (إلا أن يساوينه المأموم) في العجز في ذلك الركن (فتصح) صلاته خلفه ؛ كأخرس صلى عثله وعاجز عن القيام صلى جالساً بمثله (إلا الموئ) أي من فرضه الإيماء من قيام أو جلوس أو اضطجاع يأتم (بمثيله) فلا تصح له على المشهور .

و) شرطه: (علم) أى كونه عالماً (بما تصح) الصلاة (به) من الأحكام
 كشروط الصلاة وأركانها . وكنى علم كيفية ذلك ولو لم يميز الفرض من السنة
 بخلاف من يعتقد الفرض سنة .

قوله [أو علم فيها] إلخ: فقد نقل (ح) أول الاستخلاف عن ابن رشد أن حكم من علم بحدث إمامه حكم من رأى النجاسة في ثوب إمامه، فإن أعلمه بذلك فوراً فلا يضر. وأما إن عمل معه عملا بعد ذلك ولو السلام فقد بطلت عليه. (اه. من حاشية الأصل نقلا عن بن).

قوله: [لا إن عجز عن ركن]: أى قولى: كالفاتحة. أو فعلى: كالركوع أو السجود أو القيام. والفرض أن المقتدى قادر على ذلك الركن بدليل ما بعده. ومن هنا اختلف بعض العلماء في صحة إمامة مقوس الظهر، قال المؤلف في تقريره: أن وصل تقوسه لحد الركوع فلا شك في كونه عاجزاً عن ركن فلا يصح اقتداء القادر به، وإن لم يصل إلى حد الركوع فلا شك في كونه غير عاجز عن ركن وحينئذ فاقتداء القادر به صحيح فلا معنى لهذا الاختلاف (اه.)

قوله: [فلا تصح له على المشهور]: أى فى غير قتال المسايفة ، وأما فيه فيجوز . وإنما منع فى غيره لأن الإيماء لاينضبط فقد يكون إيماء المأموم أخفض من إيماء الإمام ، وهذا يضر ومقابل هذا ما لابن رشد والمازرى من صحة اقتداء الموى بالموى .

قوله: [بخلاف من يعتقد الفرض سنة]: وانظر لو اعتقد أن السنة فرض أو فضيلة ، والظاهر كما قالوا إنها صحيحة إن سلمت من الحلل كمن يعتقد أنها كلها فرائض. والحاصل أنه إن أخذ صفتها عن عالم ولم يميز الفرض من غيره فإن صلاته

- (وقراءة) بالجرعطف على ما أى وعلم بقراءة (غير شاذة) والشاذ ما وراء العسَشرة فتبطل الصلاة به إن لم يوافق الرسم العثمانى .
- (وصحت بها) أى بالقراءة الشاذة (إن وافقت رسم المصحف العبانى وإن لم يتعمد ، تجز القراءة بها . (و) صحت (بلحن) في القراءة (ولو بالفائحة) إن لم يتعمد ، (وأثم) المقتدى به (إن وجد عيره) ممن يحسن القراءة وإلا فلا (و) صحت (بغير) أى بقراءة غير (مميز بين كضاد وظاء) بالمعجمتين كما في لغة بعض العرب الذين يقلبون الضاد ظاء ، وأدخلت الكّاف من يقلب الحاء المهملة هاء أو الراء لاما أو الضاد دالا كما في بعض الأعاجم . (لا) تصلح (إن تعمد) النحن أو تبديل الحروف بغيرها فلا يصح الاقتداء به .

صحيحة إذا سلمت من الحلل سواء علم أن فيها فرائض وسنناً أو اعتقد فرضية جميعها على الإجمال ، وإن لم تسلم صلاته من الحلل فهى باطلة فى الحسيع . ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » . فلم بأمرهم إلا بفعل ما رأوا ، وأهل العلم نوابه عليه الصلاة والسلام .

قوله : [إن وافقت رسم المصحف العثماني] : أي لأنه أحد أركان القرآن كما قال ابن الجزري في الطيبة :

وكل ما وافق وجه النحو وكان الرسم احمالا يحوى وصح إسناداً هو القرآن فهذه الشلالة الأركان

قال شيخنا في تقريره: الحق أن القراءة الملفقة من القراءات السبع الحارية على ألسنة الناس جائزة لاحرمة فيها ولا كراهة ، والصلاة مها لا كراهة فيها. (اه.)

قوله: [وصحت بلحن] إلخ: أى غير المعنى أم لا وهذا القول هو الحق من أقوال سنة ، إلثانى: تبطل باللحن مطلقاً ، الثالث: باللحن فى الفاتحة ، الرابع: إن غير المعنى ، الحامس: الكراهة عند ابن رشد ، السادس: الجواز.

قوله: أربين كضاد وظاء] إلخ: صرح المصنف بهذه المسألة لأجل التنصيص على عينها، وإن كانت داخلة فى اللاحن على كل حال؛ فإنهم لما ذكروا الخلاف فى اللحن قالوا: ومنه من لايميز بين ضاد وظاء.

- ه (و) شرطه (بلوغ في) صلاة (فرض) فلا يصح خلف صبى بخلاف النفل خلف الصبى فيصح وإنهام يجز .
 - .ه (و) شرطه (بجمعة) : أي فيها زيادة على ما تقدم .
 - (حربّة) فلا تصح الجمعة خلف عبد ولو مكاتباً لأما لا بجب عليه .
- * (وإقامة) ببلدها وما في حكمه فلاتصح خلف خارج عنها بما زاد على كفرسخ ، كما لاتصح منهما أيضاً فلا بد من إعادتها ، ولوظهرا ، إن لم يمكن إعادتها جمعة .
- (وأعاد) صلاته (بوقت) ضروری (ف) اقتدائه بامام (بدعی) لم یکفر
 ببدعته کحروری وقدری (۱۱) ...

قوله: [فلا يُصِح خلف صبى]: اعلم أن الصبى إذا فاته لاينوى فرضاً ولا نفلا، وله أن ينوى النفل فإن نوى الفرض هل تبطل صلاته؟ لأنه متلاعب إذ لافرض عليه، أو لا تبكيل؟ فى ذلك قولان، والظاهر منهما الثانى كما فى الحاشية. وهذا فى صلاته فى نفسه ، وأما إن اقتدى به أحد فصلاة ذلك المقتدى باطلة على الإطلاق إذا كان مأمومه بالغاً فى فرض فإن أم فى نفل صحت الصلاة وإن لم تجز ابتداء كما يؤخذ من حاشية الأصُل.

قوله : [ولو مكاتباً] : أى أو /مبِعضا فى يوم حريته .

قوله: [فلا تصح خلف خارج عنها]: أى ما لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح لغير قصد الحطبة فتصح ولو سافر عقب الصلاة . ومحل عدم صحتها خلف المسافر ما لم يكن خليفة أو نائبه ومر بقرية جمعة من قرى عمله ، فيصح أن يؤم بهم بل يندب كما سيأتى في باب مكروه الجمعة .

قوله: [كحرورى] إلخ: هذا بيان للحكم بعد الوقوع والنزول، وأما الاقتداء به فقيل ممنوع وقيل مكروه، والأول هو المعتمد. ومراده: كل ما اختلف في تكفيره ببدعته خرج المقطوع بكفره ؛ كمن يزعم أن الله تعالى لايعلم الأشياء مفصلة بل

⁽١) جاءً في صحيح البخاري : «باب إمامة المفتون (أي جوازها) والمبتدع . وقال الحسن : صلى وعليه بدعته وعن على بن خيار أنه دخل مع عبان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور فقال إنك إمام عامة ونزل بك ماترى ويعفل لنا إمام فتنة ونتحرج . فقال الصلاة أحسن مايعمل الناس فإذا أحسن الناس فأذا أحسن منهم وإذا أساموا فاجتنب إسامهم » أي إنه أجاز الصلاة خلف إلخوارج .

- (وكره فاسق "بجارحة) : أي إمامته ولو لمثله على الصحيح .
- (و) كره (أعرابية): وهو ساكن البادية (لغيره) من أهل الحاضرة واو بسفر
 لا لمثله .
- (و) كره (فو سكس) كبول ونحوه (وقر ح): أى دمل سائل (لصحيح ٍ)

مجملة فقط ، فالاقتداء به باطل. وخرج المقطوع بعدم كفره كذى بدعة خفيفة كفضل على على أبى بكر وعمر وعثمان ؛ فهذا لا إعادة على من اقتدى به .

● تنبیه: الحروریة قوم خرجوا علی علی رضی الله عنه بحروراء: قریة من قری الکوفة علی میلین منها نقموا علیه فی التحکیم أی عابوا علیه و کفروه بالذنب . والمراد بالتحکیم تحکیمه لأبی موسی الأشعری ، قال إن هذا ذنب صدر منك وكل ذنب مكفر لفاعله فأنت كافر . فأولا كفروا معاویة بخروجه علی علی، ثم كفروا علیاً بتحکیمه لأبی موسی ، وخرجوا عن طاعته فقاتلهم قتالا عظیاً .

قوله: [فاسق بجارحة]: يحترز به عن الفاسق بالاعتقاد أى ففسقه بسبب الجوارح الظاهرة ، وإنما كره لما ورد: « إن أئمتكم شفعاؤكم » والفاسق لايصلح للشفاعة.

قوله: [على الصحيح]: أى خلافاً لما مشى عليه خليل من بطلان الصلاة خلف الفاسق بناء على اشتراط العدالة. والمعتمد أنها شرط كمال ما لم يتعلق فسقه ربالصلاة ؛ كأن يقصد بتقدمه الكبر كما يأتى ، أو يخل بركن أو شرط أو سنة على أحد القولين في بطلان صلاة تاركها عمداً (اه. من الأصل).

قوله: [وكره أعرابي]: قال أبو الحسن عن عياض: الأعرابي – بفتح الهمزة – هو البدوى كان عربيًا أو عجميًا. وحاصله أنه تكره إمامة البدوى –أى ساكن البادية – للحضرى سواء كان في الحاضرة أو في البادية ، بأن كان الحضرى مسافراً ؛ ولو كان الأعرابي أكثر قرآناً أو أحكم قراءة ولو كان بمنزل ذلك البدوى ، فحل تقديم رب المنزل إن لم يتصف بمانع نقص أو كره كما يأتي . (اه . من حاشية الأصل) . وفي هذا التقييد نظر لما يأتي أنه يستثني رب المنزل والسلطان من عدم إسقاط المانع حقهما .

قوله : [وكره ذوسلس] إلخ : هذا هو المشهور وإن كان مبنيًّا على ضعيف

ومثلهماكل من تلبس بنجاسة معفو عنها لسالم منها لا لمثله .

- (و)كره (أغلفُ ومجهولُ حال ٍ) أى لم يعلم حاله أهو عدل أو فاسق ومثله محهول النسب.
 - ثم بين من تكره إمامته في حالة دون أخرى فقال:
- (و) كره (ترتب خصى) أى مقطوع الأنثيين (و) ترتب (مأبون) أى متشبه بالنساء أو من يتكسر فى كلامه كالنساء أو من كان يفعل به فعل قوم لوط ثم تاب، وأما من لم يتب فهو أرذل الفاسقين (وولد زناً وعبد) (١) : أى جعل من

وهو أن الأحداث إذا عنى عنها فى حق صاحبها لا يعنى عنها فى حق غيره . والمشهور أنه إذا عنى عنها فى حق صاحبها عنى عنها فى حق غيره . وعليه فلا كراهة فى إمامة صاحبها لغيره . وأما صلاة غيره بثوبه فاقتصر فى الذخيرة على عدم الجواز قائلا إنما عنى عن النجاسة للمعذور خاصة فلا يجوز لغيره أن يصلى به . ثم تقييد المصنف الكراهة بالصحيح تبع فيه خليلا وابن الحاجب ، وظاهر عياض وغيره أن الحلاف لا يختص بإمامة الصحيح فتقييد المصنف بالصحيح طريقة .

قوله : [لا لمثله] : أي خلافاً لما مشي عليه عياض وابن بشير .

قوله: [وكره أغلف] : أى وهو من لم يختنن فتكره إمامته مطلقاً راتباً أولا خلافاً لما مشى عليه خليل من تخصيصه بالراتب .

قوله: [ومثله مجهول النسب]: قال بعضهم فيه نظر، بل مجهول النسب كولد الزنا. إنما تكره إمامته إن كان راتباً كما هو صريح المدونة. والمراد بمجهول النسب: اللقيط لا الطارئ ؛ لأن الناس مأمونون على أنسابهم.

قوله: [ترتب خصى]: أي بحضر لاسفر كما في الأصل.

قوله: [وأما من لم يتب] إلخ: أى وتقدم كراهة إمامته مطلقاً وإن لم يكن راتباً.

قوله : [وعبد] إلخ : الحاصل أن إمامة العبد على ثلاث مراتب : جائزة،

⁽١) قال الإمام البخارى و باب إمامة العبد والحولى » يعنى يرى جوازها واستدل بقوله : « وكانت عائشة يؤمها عبدها ذكوان (وهويقرأ) من المصحف . » وساق في الباب حديث ابن عمر أنه لما قدم المهاجرون الأولون العصبة -موضع بقباء حقبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة ==

ذكر إماماً راتباً (في فرض أوسناً ي كعبد لا إن لم يرتبب.

- * (و) كرهت (صلاةً) ولولفذ (بين الأساطين) جمع أسطوانة وهي العمود * (و) كرهت صلاة مأموم (أمام) بفتح الحمزة : أى قداًم (الإمام
- * (و) فرهت صلاه ماموم (امام) بفتح الديمزة : أي فيدام (الإمام. بلا ضرورة) وإلا لم تكره .
- * (و)كره (اقتداءمن بأسْفك السفينة بمن بأعثلاً ها) لعدم تمكنهم من ملاحظة الإمام وقد تدور فيختل عليهم أمرالصلاة بخلاف العكس (كأبى قبيس): أى كما يكره اقتداء من بأبى قبيس بمن يصلى بالمسجد الحرام ، وهو جبل عال

و كروهة ، وممنوعة فيجوز أن يكون إماماً راتباً في النوافل ، وإماماً غير راتب في الفرائض . وكره أن يكون راتباً فيها ، وكذا في السن كالعيدين والكسوف والاستسقاء ، فإن أم في ذلك أجزأت. ويمنع أن يكون إماماً في الجمعة راتباً أوغير راتب ، وما ذكره من كراهة ترتبه في الفرض هو قول ابن القاسم ، وقال عبد الملك بجواز ترتبه في الفرائض كالنوافل ، وقال اللخمي إن كان أصلحهم فلا يكره .

قوله: [بين الأساطين]: أى لأن هذا المحل معد لوضع النعال وهي لاتخلو غالباً من نجاسة ، أو لأنه محل الشياطين فيطلب التباعد عنه ، فقد ارتحل عليه الصلاة والسلام عن الوادى الذي ناموا فيه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال: «إن به شيطاناً ».

قوله: [أمام الإمام بلا ضرورة]: أى لمخالفة الرتبة ، كما لو وقف عن يسار الإمام المنفرد. ورأى بعضهم أن وقوف المأموم أمام الإمام من غير ضرورة مبطل لصلاته ، وهو ضعيف.

قوله : [بخلاف العكس] : أى وهو اقتداء من بأعلى السفينة بمن بأسفلها فلا كراهة فيه ، وذلك لتمكنه من ضبط أفعال إمامه .

قوله : [أى كما يكره اقتداء] إلخ : إن قلت سحة صلاة من بأبى قبيس مشكلة، لأن من بمكة يجب عليه مسامتة عين الكعبة كما مر، ومن كان بأبى قبيس

وقد ترجم الإمام البخارى فيهذا الباب أيضا بجواز «إمامة ولد البغى وهو ولد الزنا والأعراب والغلام الذي
 لم يحتلم لقول الذي صلى الله عليه وسلم : يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله » وساق أيضاً في الصلاة خلف المحمدة : « وقال الزبيدى قال الزهرى : لانرى أن يصلى خلف المخنث إلامن ضرورة لا بد مها » .

تجاه ركن الحجر الأسود لعدم تمام التمكن من أفعال الإمام .

- (و) كره (صلاة ُ رجل بين نساء وعكسه) أى امرأة بين رجال .
- (و) كره (إمامة بمسجد بلا رداء) يلقيه الإمام على كتفيه بخلاف المأموم والفذ فلا يكره لحما عدم الرداء، بل هوخلاف الأولى، فعلم أن الرداء يندب لكل مصل والندب للإمام أوكد.
- و) كره (تنفئه): أى الإمام (بالحراب) لأنه لا يستحقه إلا حال كوفه إماماً ، ولأنه قد يوهم غيره أنه في صلاة فرض فيقتدى به .
- (و) كره (صلاة جماعة) في المسجد (قبل الرّاتب). وحرم معه. ووجب

لا يكون مسامتاً لها لارتفاعه عنها . والجواب : أن يقال : إن الواجب على من كان بأبى قبيس ونحوه أن يلاحظ أنه مسامت للبناء ، وقولهم : الواجب على من بمكة مسامتة العين أى ولو بالملاحظة كما ذكره بعض الأفاضل (اه. من حاشية الأصل).

قواه : [بين نساء] : أى بين صفوف النساء ، وكذا محاذاته لهن بأن تكون امرأة عن يمينه وأخرى عن يساره ، ويقال مثل ذلك فى صلاة امرأة بين رجال . وظاهره وإن كن محارم .

قوله: [وكره تنفله] إلخ: أى وكذا يكره للمأموم تنفله بموضع فريضته كذا في الحطاب نقلا عن المدخل، لكنه خلاف قول المدونة، قال مالك لا يتنفل الإمام في موضعه وليقم عنه بخلاف الفذ والمأموم فلهما ذلك (اه. من حاشية الأصل عن بن)، وكما يكره تنفله بمحرابه يكره له جلوسه على هيئة الصلاة ويخرج من الكراهة بتغير الهيئة لخبر: « كان إذا صلى عليه الصلاة والسلام صلاة أقبل اتفق، على الناس بوجهه».

تنبيه: المشهور أن الإمام يقف في المحراب حال صلاته الفريضة كيفما
 وقيل يقف خارجه ويسجد فيه .

قوله: [وكره صلاة جماعة]: وهذا النهى ولو صلى فى صحن المسجد لأنه مثله. وكراهة الجمع قبل الراتب وبعده. وحرمته معه لاتنافى حصول فضل الجماعة لمن جمع معه كما قال فى الحاشية، ألا ترى للصلاة جماعة فى الدار المغصوبة ؟

الخروج عند قيامها للراتب (أو) صلاة جماعة (بعده): أى بعد صلاته (وإن أذ ن) لغيره فى ذلك ، (وله) أى للراتب (الجمع) فى مسجده (إن جمع غيره) قبلة (بلا إذ ن) منه. ومحل جواز الجمع (إن لم يؤخر) عن عادته تأخيراً (كثيراً ، وإلا) – بأن أذن لغيره أن يصلى مكانه بالناس أو أخر كثيراً.

(كره) له الجمع ثانياً.

* (و) إن دخل جماعة مسجداً فوجدوا راتبه قد صلى (خرجُوا) ندباً (ليجمعُوا خارجه، الا المساجد التَّلاثة. فيصلُّون) فيها (أَفْذَاذاً إن دخلُوها)،

قوله : [أو صلاة جماعة بعده] : أى سواء كان الراتب صلى وحده أو بجماعة . واعلم أن المصنف جزم بالكراهة تبعاً لحليل والرسالة والجلاب، وعبر ابن بشير واللخمى وغيرهما بالمنع وهو ظاهر قول المدونة . ولا تجمع صلاة فى مسجد رتين إلا مسجد ليس له إمام راتب ، ونسب أبو الحسن الجواز بلحماعة من أهل العلم ، قال ابن ناجى: ومحل النهى المذكور قبله وبعده إذا صلى الراتب فى وقته المعلوم ؛ فلو قد م عن وقته وأتت جماعة فإنهم يعيدون فيه جماعة من غير كراهة ، أو أخر عن وقته فإنهم يصلون جماعة من غير كراهة . ومحل النهى عن تعدد الجماعة فى غير المساجد التى رتب فيها الواقف أربعة أثمة على المذاهب الأربعة ، كالمسجد الحرام كل واحد يصلى فى موضع فأفنى بعضهم بالكراهة ، وأفنى بعضهم بالحرام كل واحد يصلى فى موضع فأفنى بعضهم بالكراهة ، وأفنى بعضهم بالجواز محتجدًا بأن مواضعهم كساجد متعددة ، خصوصاً وقد قرره ولى الأمر ، ومحل القولين إذا صلوا مرتبين ، وأما إذا أقام أحدهم الصلاة مع صلاة الآخر فلا نزاع فى حرمته . قال فى المجموع : وإذا تم الحاق البقاع بالمساجد لم يحرم المكث فى بقعة من المسجد لإقامة إمام غيرها من البقاع .

قوله : [أو أخر كثيراً] : أى فلا كراهة لمن يجمع قبله ولو لم يأذن ، ويكره له الجمع كما قال الشارح .

قوله : [ليجمعوا خارجه] : أى الأجل أن يصلوا جماعة في غيره ؛ إما في مسجد آخر أو في غير مسجد . ثم إن الندب من حيث الجماعة خارجه ، فلا ينافي أن الجماعة سنة ولو فيه .

قوله : [إن دخلوها] : اعترض بأن الأولى حذفه لأن الاستثناء يفيده .

لأن فذ ها أفضل من جماعة غيرها ، فإن لم يدخلوها جمعوا خارجها .

- ثم شرع فی بیان جواز إمامة من یتوهم فیه عدم الجواز ، وجواز أشیاء یتوهم
 عدم جوازها ، فقال :
- (وجاز) بمعنى خلاف الأولى (إمامة أعمى) إذ إمامة البصير المساوى في الفضل للأعمى أفضل.
- و) إمامة (مخالف في الفروع) كشافعي وحنني ؛ وإن تبلم أنه مسح بعض رأسه أو لم يتدلك أو مس ذكره . لأن ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام ، وما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم .

وأجيب بأنه صرح به دفعاً لما يتوهم أن الاستثناء منقطع ، وأنهم مطالبون بالصلاة فيها أفذاذاً وإن لم يدخلوها ، وليس كذلك .

قوله : [جمعوا خارجها] : أى ولا يدخلونها. وهذا مقيد بما إذا أمكنهم الجمع بغيرها ، وإلا دخلوها وصلوا بها أفذاذاً فني قوله : [إن دخلوها] تفصيل .

قوله : [أفضل] : أى لتحفظه من النجاسات وقيل الأعمى أفضل لكونه أخشم ، وقيل سيان والمعول عليه الأول .

قوله: [وإن علم أنه مسح] إلخ: أى ولو أتى ذلك الإمام المخالف فى الفروع بمناف للصحة على مذهب المأموم والحال أنه غير مناف على مذهب ذلك الإمام.

قوله: [لأن ما كان شرطاً]: أى خارجاً عن ماهية الصلاة ، وأما ما كان ركناً داخلا فيها فالعبرة أفيه بنية المأدوم مثل شرط الاقتداء . فلو اقتدى مالكى بحنى لا يرى ركنية السلام ولا الرفع من الركوع ، فإن أتى بهما صحت صلاة مأمومه المالكى ، وإن ترك الإمام ذلك كانت صلاة مأمومه المالكى باطلة ولو فعل المأموم ذلك. وفي الحطاب عن ابن القاسم لو علمت أن رجلا يترك القراءة في الأخيرتين لم أصل خلفه نقله عن الذخيرة (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [وما كان شرطاً في صحة الاقتداء] إلخ: يعلم من هذا صحة صلاة ، ما لكى الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لاتحاد عين الصلاة ، والمأموم يراها قضاء خلف قضاء، وهي في نفس

فلا يصح فرض خلف معيد ولامتنقل ولا مغاير صلاة الإمام وإن كان الإمام يرى ذلك . أ

- و) جاز إمامة (ألكتن): وهو من لايكاد نخرج بعض الحروف من مخارجها
 لعجمة أو غيرها مثل أن يقلب الحاء هاء أو الراء لاما أو الضا دالا .
- و) إمامة (محدود) لقذف أوشرب أو غيرهما (و) إمامة (عنين) :
 وهو من له ذكر صغير لايتاً تى به الجماع أو من لاينتشر ذكره .
- (و) إمامة (أقلطتم) بدأ أو رجلا (وأشل) على الراجع فيهما ، وقيل يكره (ومجذوم) أى من قام به داء الجذام (إلا أن يشتد) جذامه: بحيث يضر بالناس (فليتنح) (١) وجوباً عن الإمامة بل عن الاجتماع بالناس.
 - (و) جاز إمامة (صى بمثله).
- (و) جاز (إسراع لها): أى لأجل إدراك الصلاة مع الجماعة (بلاخبب)
 أى هرولة وهى ما دون الجرى ، وتكره الهرولة لأنها تذهب الحشوع فالجرى أولى .

الأمر إما أداء أو قضاء كما قزره المؤلف ..

قوله: [وإمامة محدود]: أى بالفعل وهذا إن حسنت حالته وتاب. ومفهوم محدود بالفعل فيه تفصيل ، فإن سقط عنه الحد بعقو فى حق مخلوق أو بإتيان الإمام طائعاً وترك ما هو عليه من حرابة جازت إمامته إن حسنت حالته ، وإلا فلا .

قوله: [وإمامة عنين] : إنما نص عليه لتوهم النهى لضعف أمر الرجولية فعه .

قوله : [فليتنح وجوباً] : أي وبجبر على ذلك .

قوله : [وجاز إمامة صبى بمثله] : وأما ببالغين فلا تصح فى الفرض . وتصح فى النفل و إن لم تجز ابتداء كما تقدم .

قوله : [وتكره الهرولة] : أى وإن خشى فوات الجمعة إلا أن يخاف فوات الوقت فتجب .

⁽١) في نسخة : فلينح .

- (و) جاز (بمسجد قتل عقرب) وحية (وفأرة) .
 (و) جاز بمسجد (إحْضَارُ صبّى) شأنه أنه (لايعْبُثُ أو) يعبث لكن (ينكفُّ) عنه (إذا نُهيَّ) وإلاَّ منع إحضَّارُه.
- (و) جاز بالمسجد (بضْق أَل) لا إن كثر (إن حَصُب) أى فرش بالحصباء (فوق الحصباء أو تحت حرصيره) : أي المحصب ، ومثله المرب ، (و إلا) بأن كثر البصاق أو لم يحصب بأن كان مبلطاً ، أو بصق فوق حصيره (مُنعَ كبحائطه) أى كما يمنع البصق بحائط المسجد لتقذيره .
- * (وقد م المصلَّى) ندباً في البصق إن احتاج (ثوبه) الشامل للرداء (ثم جهة يساره أو تحتّ قدمه) اليسرى (ثم) إن تعسرعايه ذلك بصق (جيهـــة يمينه ي . و) إن تعسر بصق (أمامـــه) .
- (و) جاز (خُروجُ) امرأة (مُنجالَّة) لا أرب للرجال فيها (لمسجد ٍ)

قوله : [قتل عقرب] إلخ : أي مع التحفظ من تقذيره وتعفيشه ما أمكن. قوله : [و إلا منع إحضاره] : نص ابن القاسم فيها. يجنب الصبي المسجد إذا كان يعبث أو لا يكفُّ إذا نهى (اه .)

قوله : [بصق قل] إلخ ; مِلحض المسألة أن تقول الإيخلو المسجد : [1] أن يكون محصباً أو مبلطاً ؛ فالثاني لا يبصق فيه لعدم تأتى دفن البصاق فيه ، والأول: إما مفروش أم لا ؛ فالأول يبصق تحت فرشه لافوقه، والثاني يبصق فيه ثم يدفن البصق فى الحصباء .

قوله : [وقدم المصلي] إلخ : أي فهذا الترتيب خاص بالمصلي فلا يطلب من غيره وبه قرر المسناوي. واختار الرماصي مثل ما للشيخ أحمد الزرقاني : أن هذا الترتيب يطلب في الصلاة وفي غيرها قال لإطلاق عياض وابن الحاجب وابن عرفة، فهما طريقتان. وهذا الترتيب في المسجد المحصب أو المترب الحالي من الفرش أو في غير المسجد؛ إذ المسجد المبلط أوالمفروش لايجوزفيه بحال ، وتعين الثوب أو الخروج منه .

قوله : [وجاز خروج امرأة متجالة] : مراده بالجواز بالنسبة للمتجالة الندب . وبالنسبة للشابة خلاف الأولى كما يؤخذ من الحرشي ، قال ابن رشد : تصلى مع الجماعة به . (و) خروج (لكعيد ٍ) أدخلت الكاف الاستستقاء والكسوف وجنازة القريب والبعيد .

- (و) جاز خروج (شابة غير مُفتنة لمسجد وجنازة قريب) من أهلها ،
 (ولا يقشى على زَوْجها به) أى الحروج لما ذكر أن له منعها ، وأمانحشية الفتنة فلا يحوز لها الخروج مطلقاً .
- (و) جاز (فَصْلُ مَأْمُومٍ) عن إمامه (بنهْرٍ صَغيرٍ) لا يمنع من رؤية أفعال الإمام أو سماعه (أوطريقٍ) أو زرع؛ للأمن من الحلل في صلاته .
 (و) جاز (علو مُأمومٍ) على إمامه (ولو بسطحٍ)

تحقيق القول في هذه المسألة عندى أن النساء أربع: عجوز انقطعت حاجة الرجال منها ، فهذه كالرجل فتخرج للمسجد وللفرض ونجالس العلم والذكر ، وتخرج للصحراء في العيد والاستسقاء ولجنازة أهلها وأقاربها ولقضاء حوائجها . ومتجالة لم تنقطع حاجة الرجال منها بالجملة فهذه تخرج المسجد للفرائض ومجالس العلم والذكر ولا تكثر التردد في قضاء حوائجها أي يكره لها ذلك كما قال في الرواية . وشابة غير فارهة في الشباب والنجابة تخرج المسجد لصلاة الفرض جماعة وفي جنائز أهلها وأقاربها ، ولا تخرج لعيد ولا استسقاء ولا لمجالس ذكر . أو علم ، وشابة فارهة في الشباب والنجابة فهذه الاختيار لها أن لا تخرج أصلا (اه . ذكرة في حاشية الأصل) .

قوله: [ولا يقضى على زوجها به]: الحاصل أن الشابة غير نحشية الفتنة لايقضى على زوجها بخروجها إذا طلبته ، وأما المتجالة فقيل: يقضى وهو ما يفيده كلام ابن رشد ، وقيل: لايقضى وهو ظاهر السماع ، وقول الأبى وعدم القضاء على الزوج في الشابة ولو اشترط لها في عقد النكاح وإن كان الأولى الوفاء لها كما في السماع (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [وجاز علو مأهوم] إلخ: أى مع كونه يضبط أحوال الإمام من غير تعدر فلا يشكل بكراهة اقتداء من بأبى قبيس بمن بالمسجد الحرام لأنه قد يتعدر عليه ضبط أحوال الإمام .

قوله : [ولو بسطح] : ردّ «بلو» قول مالك المرجوع إليه. فني المدونة قال

فى غير الجمعة (لا) علوُّ (إمام) على المأموم (فيتُكرهُ) خلافًا لظاهركلامه من المنع؛ (إلا) أن يكرن علَّرَ الإمام (بكشبر، أو) كان علوه لأجل (ضرورة أو قصد تعليم) للمأمومين كيفية الصلاة فيجوز.

و بطلت) الصلاة (إن قصد المام أو مأموم به): أى بعلوه (الكيئر):
 لمنافاته الصلاة .

• (و) جاز (مسمع) أى نصبه ليسمع الناس برفع صوته بالتكبير والتحميد والسلام فيتتدون بالإمام (واقتداء به) أى بالمسمع أى بسبب سماعه ، أى جاز

مالك ولا بأس أن يصلى فى غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الإمام والإمام فى المسجد ثم كره ذلك. وبأول قوليه أقول (اه. بن ــ كذا فى حاشية الأصل).

قوله : [في غير الجمعة] : إنما قيد بذلك لأن الجمعة لاتصح بسطح المسجد كما يأتي .

قوله: [فيكره] وهل الكراهة مطلقاً سواء كان الإمام يصلى وحده أو كان معه معه طائفة من المأمومين من خواص الناس أو عمومهم ؟ أو محل النهى إذا كان الإمام وحده فى المكان المرتفع، أو معه جماعة من خواص الناس ؟ وأما لوكان معه غيرهم من عموم الناس فلا كراهة ، وهو المعتمد ومحل الخلاف إذا لم يكن المحل العالى معداً اللجميع، وكسل بعض المأمومين وصلى أسفل فلا كراهة اتفاقاً كما يؤخذ من الحاشية.

قوله : [إن قصد إمام] إلخ : ظاهره سواء كان العلو كثيراً أو يُسيراً بل قصد الكبر بتقدمه للإمامة ، أو بتقدم بعض المأمومين على بعض مبطل ، وأما الرياء والعجب فغير مبطل وإن أبطل الثواب .

قوله: [وجاز مسمع]: ظاهره ولو كان صبيبًا أو امرأة أو محدثًا أو كافراً وهو مبنى على أن المسمع علامة على صلاة الإمام، وأما على القول بأن المسمع نائب عن الإمام، فلا يجوز الاقتداء به حتى يستوفى شروط الإمامة كما ذكره (بن) —كذا فى حاشية الأصل.

الاقتداء بالإمام بسبب سماع المسمع ، وهذا كعطف ما هو علة على معلوله . (و) اقتداء (برؤية) للإمام أو لمأمومه والباء سببية كالتي قبلها ، (وإن) كان المأموم (بدار) مثلا والإمام بمسجد مثلا . ولا يشترط إمكان التوصل إليه .

ولما فرغ من بيان شروط الإمام وما يتعلق بها شرع فى بيان شروط الاقتداء
 به وهى ثلاثة فقال :

(وشرطُ الاقتداءِ) بالإمام :

• (نيته) بأن ينوى الاقتداء أوالمأمومية بالإمام أو ينوى الصلاة فى جماعة — والمعنى واحد — (أوّلاً): أى أول صلاته قبل تكبيرة الإحرام وهذا هو محط الشرطية ؛ فمن صلى فذاً ثم رأى إماماً بعد التكبير فلا يصح الاقتداء به (ولزم) أى الاقتداء المأموم إذا نواه بشرطه ، فمن اقتدى بإمام لم يجز له مفارقته .

فلذا فرّع على القيدين على طريق اللف والنشر المرتب قوله :

قوله : [بسبب سماع المسمع] : أي وأولى سماع الإمام .

قوله: [واقتداء برؤية] : أى جاز الاقتداء بالإمام بسبب رؤية له أو للمأمومين. فقد اشتمل كلامه على مراتب الاقتداء الأربع؛ وهي : الاقتداء برؤية الإمام ، أو المأموم ، أو بسماع الإمام أو المأموم وإن لم يعرف عين الإمام . وثما يلغز به هنا : شخص تصبح صلاته فذاً أو إماماً لا مأموماً؟ وهوالأعمى والأصم .

قُولُه : [ولا يشترط إمكان التوصل] إلخ : أي خلافاً للسادة الشافعية .

قوله: [وهذا هو محط الشرطية]: أى فاندفع ما يقال: إن ظاهر المصنف يقتضى أن الاقتداء يتحقق خارجاً بدون نية ، لكنه لا يصح إلا إذا وجدت مع أنه لا يتحقق خارجاً إلا بها، فجعلها شرطاً لا يصح ؟وحاصل الحواب: أن الشرطية منصبة على الأولية كما قال الشارح لا على النية ، فلو حصل تأخير النية لثانى ركعة محضن الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لفقد شرط وهي الأولية ، وهذا لا ينافي عد "نية الاقتداء ركناً.

قوله : [فمن صلى فذًّا] : تفريع على ما قبله .

• (فلا ينتقبَّل منفرد ") بصلاته (لجماعة) لعدم نيته الاقتداء أولا " (كَعكْسه): أي لا ينتقل من في جماعة إلى الانفراد " للزومه ، وإلا بطلت فيهما ، فعلم أن المأموم يلزمه نية المأمومية .

• (بخلاف الإمام) لا يلزمه نية الإمامة، وليست شرطاً في الاقتداء به (واو بجنازة) إذ لا تشترط فيها الجماعة .

وَ إلا الجُمعة) فيشترط فيها نية الإمامة . لأن الجماعة شرط فيها فلولم ينو الإمامة بطلت عليه وعليهم .

• (و) إلا (جمعًا) بين عشاءين (لمطر) فلا بد فيه من نية الإمامة ؛ لأن الجماعة شرط فيه ولابد فيه من نية الإمامة في الصلاتين، ويجب فيه نية الجمع عند الأولى وجوبيًا فلو تركها لم تبطل بخلاف ترك نية الإمامة فتبطل الثانية فقط. و (و) إلا (خوفًا) أي صلاته إذا صليت بطائفتين كما يأتي فلا بد من

قوله: [كعكسه]: إنما لم يصح نية المفارقة لأن المأمومية تلزم بالشروع ، وإن لم نجب ابتداء كصلاة النفل. ومحل منع الانتقال المذكور ، ما لم يضر الإمام بالمأمومين في الطول وإلا جاز الانتقال . وعند الشافعية يجوزوإن لم تكن ضرورة . كذا في المجموع .

قوله : [بخلاف الإمام] : فليست نية الإمامة شرطاً، نعم لو نوى الإمامة ثم رفضها ونوى الفذية ، فإن الصلاة تبطل لتلاعبه .

قوله: [ولو بجنازة] : رد « بلو » على ابن رشد القائل لابد من نية الإمامة في صلاة الجنازة ، فإن صلى عليها فرادى أعيدت ما لم تدفن ، وإلا فلا إعادة مراعاة للمقابل ، وقد تقدم .

قوله : [لأن الجماعة شرط فيها] : أى شرط صحة . وكل صلاة كانت الجماعة شرطاً في صحة كانت لية الإمامة فيها شرطاً .

قوله: [عند الأولى]: أى وتستمر للثانية على أنه يبعد عدم اشتراطها في الثانية .كذا في المجموع.

قوله : [فتبطل الثانية فقط] : أى لأنها هى التى ظهر فيها أثر الجمع ، وأما المغرب فقد وقعت فى وقبها فلا تبطل، وقال بذلك (بن). وخص هذا الجمع

نية الإمامة لأنها لا تصح كذلك إلا بجماعة .

- (و) إلا (مستخلفًا) لأنه كان مأمومًا فلا بد له من نية الإمامة لتمييز الحالة الثانية عن الأولى ، فإن لم ينوها فصلاته صحيحة غايته أنه منفرد .
- وذكر الشرط الثانى بقوله: (ومساواة): عطف على نيته (فى ذات الصلاة): كظُهر خلف ظُهر فلا يصح خلف عصر مثلا.
- (و) في (صفرتها) في الأداء والقضاء ؛ فلا يصح أداء حلف قضاء ولا عكسه .
- (و) فى (زَمنها) وإن اتفقا فى القضاء فلا يصح ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ولا عكسه .
- (إلا نفلا خلمْ فرض): كركعتى ضحى خلف صبح بعد الشمس، وركعتى نفل خلف سفرية ، بناء على جواز النفل بأربع .

دون ساثر الجموع ؛ لأن الجماعة شرط فيه بخلاف غيره وتكفى النية الحكمية في الإمامة كغيرها ، إنما المضرنية الفذية مثلا .

قوله: [لأنها لاتصح كذلك] إلخ: أى فلو تركت نية الإمامة فيها. فقال في الحاشية: تبطل على الطائفة الأولى فقط لأنها فارقت الإمام في غير محل المفارقة ، وأما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الإمام فهي صحيحة .

قوله : [فصلاته صحيحة] : أى إلا أن يتلاعب بأن ينوى الفذية مع النيابة فتبطل.

تثبيه: لا يتوقف فضل الجماعة للإمام على نية الإمامة في غير هذه المسائل
 كما التحتازه اللخمي وإن كان خلاف قول الأكثر:

قوله: [إلا نفلا خلف فرض]: أى فإنه صحيح وإن كان مكروها فلو اقتدى متنفل بمفترض وترتب على الإمام سهو فى الفرض لا يقتضى السجود فى النفل—كترك سورة — فاستظهر الأشياخ انباعه فى السجود كمسبوق لم يدرك موجبه ومقتد بمتحدث.

. تنبيه : لا يجوز اقتداء متيقن الفائتة مشاك فيها لاحمال بواءة الشاك بالفعل

وفرّع على شرط المساواة قوله:

• (فلا يصح) لمأموم (صبح) صلاه (بعد شمس) باقتدائه (بمن أد رك رك و كعة قبلها) : أى قبل الشمس فاقتدى به فى الركعة الثانية ؛ لأنها للإمام أداء وللمأموم قضاء .

وذكر شرط الاقتداء الثالث بقوله:

(ومتابعة") للإمام (في إحرام وسلام) بأن يكبر للإحرام بعده ويسلم بعده.
 (فالمساواة) فيهما (مُبطلة") وأولى السبق ولوختم بعده فيهما. وصحت إن ابتدأ بعده وختم بعده قطعاً أو معه على الصحيح لا إن ختم قبله. فالصور تسع

وإن وجب ظاهراً فيكون فرضاً خلف نفل ، وبهذا ألغز (عب) : رجلان في كل شروط الإمامة تصح إمامة أحدهما دون الآخر في صلاة بعيبها ؟ قال في المجموع : ومن هنا ماوقع : صلى بنا شيخنا العصر — يعني الشيخ العدوى — فقال لنا إنسان : صليتم قبل العصر وعارضه آخر ، فحصل شك وأردنا الإعادة فأراد الدخول معنا أناس لم يصلوا أولا ، فقلت قدموا بعض من لم يصل أولا ، واستحسن كلامي بعض العارفين — يعني به شيخنا المؤلف — فقال الشيخ إن إعادتنا واجبة وصلى بالجميع ثانياً والعهدة عليه (اه.)

قوله [لأنها للإمام أداء] إلخ: أى فالبطلان جاء من هذه الحيثية ومن حيث اختلافهما في النية ، وقد تقدم الكلام على ذلك أول باب الوقت المختار .

قوله : [ومتابعة للإمام] إلخ : المفاعلة ليست على بابها .

قوله: [فالمساواة فيهما مبطلة]: أى وإن بشك مهما أو من أحدهما فى المأمومية والإمامية أو الفذية، فإذا شك: هل هو مأموم أو إمام أو فذ أو فى مأمومية مع أحدهما وساواه أو سبقه بطلت عليه . وكذا لو شك كل منهما بطلت عليهما إن تساويا ، وإلا فعلى السابق ومفهوم قولنا فى المأمومية أنه إذا شك أحدهما فى الإمامية والفذية لا تبطل بسلامه [قبل الآخر ما لم يتبين أنه كان مأموماً فى الواقع وكذا لو شك كل منهما فى الإمامية والفذية، أو نوى كل منهما إمامة الآخر صحت من كل منهما كما يؤخذ من الأصل .

تصح فى صورتين وتبطل فى الباقى ، إلا أن يسلم سهواً قبل إمامه فيعيده بعده وتصح صلاته .

. (وحرُم) على المأموم (سبنقُه) أى الإمام (فى غيرهما) أى غير الإحرام والسلام من سائر الأركان ، ولا تبطل به الصلاة (وكدُره مساواتُه) في غيرهما .

* (و) إن سبقه فى ركوع أو سجود أو رفع منهما ولو سهواً (أمر ً) وجوباً — وقيل: استناناً — (بعوده له) أى للإمام (إن علم ً إد راكه ً) فيه ليرفع برفعه من الركوع أو السجود ، أو يخفض بخفضه لركوع أو سجود إن ركع أو سجد قبله . والمراد بالعلم: ما يشمل الظن ، فإن لم يظن إدراكه فلا يؤمر بالعود،

قوله: [وتبطل في الباق]: لكن البطلان في أربعة منها اتفاقاً؛ وهي : ما إذا سبق الإمام ولو بحرف وختم معه، أو قبله ، أو بعده، أوساواه في البدء وختم معه أو بعده فالبطلان فيهما على الراجح قول ابن حبيب وأصبغ ، ومقابله لابن القاسم وابن عبد الحكم. وكذلك إذا سبقه الإمام في البدء وختم قبل الإمام فالبطلان فيها على المعتمد خلافاً لاستظهار ابن عرفة الصحة.

قوله: [ولاتبطل به الصلاة]: أى حيث كان يشرع فيه قبل الإمام ويستمر حتى يأخذ فرضه معه. وأما لوكان يركع قبله مثلا ويرفع قبل ركوع الإمام فهو مبطل لأنه لم يأخذ فرضه معه إلا أن يكون ذلك سهواً فيرجع له كما يأتى ... قوله: [فلا يؤمر بالعود]: أى والحال أنه أخذ فرضه مع الإمام. وإلا أمر بالعود على كل حال ، فإن ترك العود والحالة هذه عمداً أو جهلا بطلت صلاته لأنه كمن سبق الإمام بركن.

وحاصل ما فى المسألة أن تقول من رفع من الركوع أو السجود مثلا فتارة يكون رفعه مهما قبل أحد فرضه مع الإمام . وتارة يكون بعده فإن كان رفعه بعد فإن صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقاً – سبق الإمام عمداً أوجهلا أو سهواً – ويؤمر بالعود بالشرط المذكور ، فإن لم يعد مع تمكنه فلاشىء عليه . وأما إن كان رفعه قبل أخذ فرضه فالصلاة باطلة إذا سبق الإمام عمداً أو جهلا ورفع قبله عمداً أو جهلا ؟ لأنه متعمد ترك ركن إن اعتد بما فعله ولم يعده . وإن اعتد بما فعله وأعاده ، فقد تعمد زيادة ركن . وأما إن كان رفعه مهواً وجب

وإذا أمر بالعود فلم يعد لم تبطل صلاته إن أخذ فرضه بالطمأنينة ، وإلا بطلت إذا لم يعد. وتفصيل الشيخ بين الرفع فيؤمر بالعود والخفض فلا يؤمر ضعيف.

- ثم شرع في بيان من الأولى بالتقديم عند اجتماع جماعة كل منهم صالح للإمامة فقال:
- (وَنُدبَ تقديمُ سلطان) : أو نائبه ولو بمسجد له راتب ، فإن لم يكن سلطان أو نائبه فراتب المسجد إن كانوا به وإلا (فرب منزل) إن كانوا به .
- (و) ندب تقديم (المستأجر) له (على المالك) إن اجتمعا به لأنه مالك لمنافعه، (وإن) كان رب المنزل أو المستأجر (عبداً كامراً ق واستَخْلفتُ) من يصلح للإمامة ، والأولى لها استخلاف الأفضل .

(كمن قام به مانع) للإمامة (منهما) أى السلطان ورب المنزل كعجز عن ركن فإنه يستخلف من يصلح لها .

الرجوع ، فإن لم يرجع عمداً أو جهلا بطلت ، وسهواً : كان بمنزلة من زوحم عنه فيجرى على تفصيل المزاحمة .

قوله : [ضعيف] : أي لأنه مبحوث في علته .

قوله: [كل منهم صالح للإمامة]: أى بأن لايكون بأحدهم نقص منع أوكره. فإن كان فيهم نقص منع أوكره فلا حق لهم فى التقدم، إلا السلطان ورب المنزل؛ فلا يسقط حقهما وندب لهما الاستخلاف وعدم إهمال الأمر لغيرهما إذا كان النقص غير كفر وجنون، وإلا فلا حق لهما أصلا.

قوله: [لأنه مالك لمنافعه]: أى ولخبرته بطهارة المكان. والندب فى هذه الأمور لاينافى القضاء عند التنازع، ومثل المستأجر كل من ملك المنفعة بإعارة أو عمرى أو وقف.

قوله: [واستخلفت]: أى ندباً وقيل وجوباً ، والحق أن الحلف لفظى ؛ لأن من قال وجوباً مراده أنها لاتباشر الإمامة بنفسها، ومن قال ندباً مراده أنها لا تترك القوم هملا.

- (فأب فعم) هو وما بعده بالجر عطف على سلطان ، والتعبير بالفاء أولى من التعبير بثم .
 - * (فزائد فقه) على من دونه فيه وإن كان أزيد منه في غيره .
 - (ف) زائد (حدیث) أى أوسع روایة وحفظاً .
- (ف) زائد ِ (قراءة ُ) أَى أَدرَى بطرق القرآن أَو أَكثر قرآ نَـّا أَو أَشد إِتقانـًا أَو أَقْد إِتقانـًا أَو أَقْدى من غيره في مخارجُ الحروف.
 - ه. (ف) زائد ِ (عبادة ٍ) أي أكثر من غيره في نوافل الحير .
 - فإن استووا (فمُسنُّ فى الإسلام) .
- (فقرشی) لا فرق بین أولاد علی رضی الله عنه وغیره ، كأولاد العباس وأنی بكر وعمر ، و یمكن أن یقال بنو علی من الزهراء رضی الله عنهم أولى .

قوله: [أولى من التعبير بثم]: أى للاختصار. والمقصود مطلق البرتيب وهو مستفاد بكل ، وذكره الأب والعم هنا عقب رب المنزل هو الأولى خلافاً لما مشى عليه خليل من تأخيرهما ، فإنه معترض وتقديم الأب والعم الابن وابن الأخ عند المشاحة . وأما عند التراضى فالابن أو ابن الأخ الزائد في الفضل أولى .

قوله : [فزائد فقه] إلخ : أى لأنه أدرى بأحوال الصلاة فيقدم ؛ وإن كان غيره أعلى منه رتبة ، كعلماء الحديث والتفسير .

قوله: [أى أوسع رواية] إلخ: واسع الرواية: هو المتلقى كثيراً من كتب الحديث سواء حفظ ما تلقاه أم لا، وواسع الحفظ هو الذى يحفظ كثيراً من الأحاديث.

قوله : [أو أقوى من غيره] إلخ : أى ويقدم الأحسن تجويداً ولو كان أقل حفظاً.

قوله : [فزائد عبادة] : أى لأنه أقرب من غيره لله بنص الحديث والفرض أنه يساوى غيره في الصفات المتقدمة .

قوله : [فسن في الإسلام] : أي ولا عبرة بالسن قبل الإسلام فابن عشرين نشأ مسلماً مقدم على ابن أربعين لم يكمل له عشرون في الإسلام .

والحاصل أن قريشًا فرق كثيرة سمّوا باسم جدهم الأعلى . والأكثر أن قريشًا هو النضر وقيل هو فهر أحد أجداد النبي صلى الله عليه وسلم . ولم يميزوا في التقديم قبيلة على أخرى؛ وإن كان النظريقتضي تقديم بني على من الزهراء على بنيه من غيرها وبنوالعباس سواء وهم يقدمون على غيرهم من بني هاشم وهم يقدمون على بني المطلب أخى هاشم وهم على غيرهم من بني عبد مناف وهكذا(٢)

و فعلوم نسبه) تصح الإضافة وتنوين الأول ورفع الثانى .

قوله : [فرق كثيرة] : خيارها بنوهاشم .

قوله : [والأكثر أن قريشاً] إلخ : أي لقول العراق في السيرة :

أما قريش فالأصح فهر جماعها والأكثرون النضر

قوله : [فعلوم نسبه] : أى لأنه أصون لعرضه .

⁽١) كمحمد ابن الحنيفة وذريته .

⁽٢) قال الحافظ ابن حجر في شرحه لباب « مناقب قريش » بفتح الباري شرّح صحيح البخارى إنه روى عن هشام الكلبي عن أبيه : «كان سكان مكة يزعمون أنهم قريش دون سائر بني النشر حتى رحلوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه : من قريش ؟ قال : من ولد النضر بن كنانة » . قال: وقيل إن قريشًا هم ولد فهر بن مالك بن النضر وهذا قول الأكثر و به جزم مصعب . وقال الحافظ في باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم : يريد بذلك من ينسب إلى جدد الأقرب وهو عبد المطلب عمن صحب الذي صلى الله عليه وسلم مهم أو من رآه من ذكر أو أنثى وهم على : وأولاده الحسن والحسين ومحسن وأم كائوم من فاطمة عليها السلام ، وجعفر وأولاده عبد الله وعون ومحمد ، ويقال إنه كان لحمفر بن أبي طالب بن اسمه أحمد ، وعقيل بن أبي طالب وولده مسلم بن عقيل وحمزة بن عبد المطلب وأولاده يعلى وعمارة وأمامة ، والعباس بن عبد المطلب ، وأولاده الذكور عشرة وهم الفضل وعبد الله وقم وعبيد الله والحارث ومعبد وعبد الرحمن وكثير وعون وتمام ومن الإناث أم حبيبة وآمنة وصفية ، ومعتب ابن أبي لهب ، والعباس بن عتبة بن أبي لهب وتزوج آمنة بنت العباس ، وعبد الله بن الزبير بن العباس ابن عبد المطلب وأخته ضباعة زوج المقداد بن الأسود . وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وابناه جعفر ونوفل ، وأميـة وأروى وعاتكة وصفية بنات عبد المطلب : نقول : ونسى بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم : زيتب زوج أبي العاص بن الربيع وبنها أمامة وأم كلئوم ورقية زوجتا عثمان. وأن آل البيت في معنى تقديمهم في الصلاة غيرهم في معيي عدم قبولهم الصدقة وغيرهم في قسمة الني وغيره . وأن النبي صلى الله عليه وسلم: لما فزلت عليه: وأنذر عشيرتك الأقر بن نادى بني هاشم و بني عبد مناف، مناق من ذلك إدخالهم في بعض ماسلف من الطوائف .

- . (فحسن خُلق) بضم الحاء (فخلق) بفتح الحاء (فلباس) أى فحسن لباس.
- و) ندب تقديم (الأورَع والزاهد والحرّعلى غيرهم) راجع للثلاثة قبله ،
 وإنما لم يعطفها بالفاء لأن المراد الأورع فى كل ما قرن بالفاء ، فقولنا : « فزائد فقه » أى ويقدم منه الأورع إلخ ، فلو عطف بالفاء لا قتضى أن مرتبة الأورع وما بعده تلى مرتبة حسن اللباس وليس كذلك فتدبر .
- . (ووقوفُ ذَكَر) عطف على « تقديم » : أَى وندب وقوف ذكر (ولو صبيتًا عَمَلَ القُرْبة) أَى العَبادة و إلا ترك يقف حيث شاء (عن يمينيه و) ندب (تأخرُه عنه) أى الإمام (قليلاً) ليتميز المأموم عن الإمام .

قوله: [بضم الحاء]: أى واللام مضمومة أو ساكنة وهو الحلم ، لأنه التحلى بالفضائل والتنزه عن الرذائل ، لا ما يعتقده العوام من أنه مسايرة الناس وإن كان مغضباً لله ؛ فإن من كان هذا وصفه فهو مداهن لاحسن الحلق .

قوله: [بفتح الحاء] إلخ: أى وسكون اللام وهو الصورة الحسنة لأن الحير والعقل يتبعانها غالباً. قال (بن) نقلا عن عياض: قرأت فى بعض الكتب عن ابن أبى مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من آتاه الله وجهاً حسناً واسماً حسناً وخلقاً حسناً وجعله فى موضع حسن فهو من صفوة الله من خلقه ».

قوله: [أى فحسن لباس]: أى شرعاً وعرفاً وهو الجديد مطلقاً من غير الحرير، وإنما قدم صاحب اللباس الحسن على من بعده لدلالة حسن اللباس على شرف النفس والبعد عن المستقدرات، وقدمه الشافعية على جميل الحلقة.

قوله: [تقديم الأورع]: أى وهو التارك لبعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات، فيقدم على الورع وهو التارك للشبهات خوف الوقوع فى المحرمات، وعطف الزاهد على الأورع من عطف التفسير.

تتبيه: إن تشاح متساوون في الرتبة في طلب التقدم - لا لكبر ، وإنما هو لطلب الثواب أو لأخذ الوظيفة - اقترعوا. وأما لو تشاحوا لكبر سقط حقهم لأنهم حينئذ فساق ولا حق لهم فيها ، بل تبطل به صلاتهم .

- (و) ندب وقوف (اثنين فأكثر خلفه) أى خلف الإمام .
- (و) ندب وقوف (نساء خلف الجميع) أى جميع من ذكر فمع إمام وحده خلفه ومع إمام معه ذكر عن يمينه خلفهما ، ومع رجال خلفه خلفهم .
 ثم انتقل يتكلم على ما يفعله المسبوق إذا وجد الإمام راكعاً أو ساجداً أو جالساً لتشهد أو غيره فقال : :
- و (وكبير المسبوق بعد) تكبيرة (الإحرام لركوع) إذا وجد الإمام راكعاً أو رافعاً منه ويعتد بتلك الركعة منى انحنى قبل اعتدال الإمام ولو لم يطمئن فى ركوعه إلا بعده كما تقدم إن أتى بتكبيرة الإحرام من قيام كما تقدم أيضاً وسيأتى أيضاً آخر هذا الفصل (أوسجود): أى وكبير لسجود بعد تكبيرة الإحرام إذا وجد الإمام به أو أدركه بعد رفعه من الركوع فيخر معه مكبراً (لا) يكبر (بلوس) أول أو ثان وجد الإمام به أو بين سجدتين ، بل يكبر للإحرام من قيام ويجلس بلا تكبير (ولا يؤخر) الدخول مع الإمام فى أى حالة من الحالات حتى يقوم للركعة التى تليها هذا شأنه فى التكبير عند دخوله فى الصلاة مع الإمام ، وأما شأنه فيه إذا قام لقضاء ما فاته فأشار له بقوله :

قوله [خلف الجميع]: ويقف الحنثى أمام النساء فيتوسط بين الرجال والنساء. وفي (ح) يكره للرجل أن يؤم الأجنبيات وحدهن. والكراهة في الواحدة أشد.

قوله: [ولا يؤخر الدخول] إلخ: فيحرم التأخير إن وجده راكعاً حيث لم يكن عند الدخول شاكًا في إدراك الركعة وإلا ندب له التأخير. وإنما وجب الدخول بشرطه؛ لأن في التأخير طعناً في الإمام والموضوع أنه راتب. وأما تأخيره في غير الركوع فكروه إذا لم يكن معيداً لفضل الجماعة ، وإلا أخر دخوله حتى يعلم هل بني معه ركعة أم لا .

فوله : [وقام المسبوق] : أى بعد سلام الإمام فإن قام له قبل سلامه بطلت . وأجاز الشافعية نية المفارفة . وهذا إذا قام عمداً أو جهلا ، فإن قام سهواً ألغى ما فعل ورجع للإمام فإن لم يتذكر إلا بعد سلام الإمام فيلغى ما فعله قبل سلام الإمام .

(وقام) المسبوق (للقضاء بتكثير إن جلس) المسبوق (فى ثانيته) هو، بأن أدرك مع إمامه الركعتين الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية ؛ لأن جلوسه حينئذ فى محله فيقوم بتكبير. (وإلا) يجلس فى ثانيته ؛ بأن – جلس فى أولاه كمدرك الرابعة من رباعية ، أو الثالثة من ثلاثية ، أو الثانية من ثنائية ، أو جلس فى ثالثة كن أدرك الثانية من رباعية – (فلا) يقوم بتكبير لأن جلوسه فى غير محله وإنما هو لموافقة الإمام ، وقد رفع معه بتكبير وهو فى الحقيقة لقيامه.

واستثنى من ذلك قوله : (إلا مدرك) ما (دون ركعة) كمدرك التشهد الأخير ؛ فإنه يقوم بتكبير لأنه كمفتتح صلاة .

(و) إذا قام المسبوق لقضاء ما فاته (قَضَى القول): والمراد به خصوص القراءة وصفتها من سرأو جهر ، بأن يجعل ما فاته قيل دخوله مع الإمام بالنسبة إليه أول صلاته وما أدركه معه آخرها ، (وبني

قوله : [بتكبير] : أى يأتى به بعد استقلاله لاأنه يكبر حال قيامه قبل استقلاله .

قوله: [إلا ما دون ركعة] إلخ: ما ذكره هو مذهب المدونة. ومقابله ما خرجه سند من قول مالك: إذا جلس فى ثانيته يقوم بلاتكبير أيضاً ، وما نقله زروق عن عبد الملك: أنه يقوم بتكبير مطلقاً. قال: وكان شيخنا القورى يفتى به العامة لئلا يخطئوا. فالمسألة ذات أقوال ثلاثة.

قوله : [لأنه كمفتتح صلاة] : يؤخذ منه أنه يؤخر التكبير حتى يستقل قائماً .

قوله: [قضى القول] إلى : ما قاله الشارح هو مذهبنا . وذهب أبوحنيفة إلى أنه يقضى القول والفعل . والشافعى إلى أن يبنى فيهما ومنشأ الحلاف خبر : « إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها وعليكم السكينة والوقار ، فما أدركهم فصلوا وما فاتكم فأتموا » وروى : « فاقضوا » فأخذ الشافعى براوية : « فأتموا » وأخذ أبو حنيفة براوية : « فاقضوا » وعمل مالك بكليهما لقاعدة الأصوليين والمحد ثين : إذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع ، فحمل رواية «فأتموا»

الفعل : وهو) أى الفعل - أى والمراد بالفعل (ما عدا القراءة) بصفتها - فيشمل التسميع والتحميد والقنوت ، بأن يجعل ما أدركه معه أول صلاته بالنسبة للأفعال ، وما فاته آخرها فيكون فيه كالمصلى وحده . وإذا كان كذلك (فمدرك تأنية الصبح) مع الإمام (يقننت في ركعة القضاء) لأنها آخرته بالنسبة للفعل الذي منه القنوت ، ويجمع بين التسميع والتحميد ؛ لأنها آخرته وهو فيها كالمصلى وحده . فن أدرك أخيرة المغرب قام بلا تكبير لأنه لم يجلس في ثانيته ويأتي بركعة بأم القرآن

على الأفعال: ورواية «فاقضوا» (١) على الأقوال. فإذا أدرك أخيرة المغرب على مذهب الشافعي يأتى بركعة بأم القرآن وسورة جهراً ويجلس ، ثم بركعة بأم القرآن فقط فيتشهد. وعلى ما لأبي حنيفة: يأتى بركعتين بأم القرآن وسورة جهراً ولا يجلس بينهما لأنه قاض فيهما قولا وفعلا . وأما على ما لمالك يأتى بركعتين بالفاتحة وسورة جهراً ويجلس: بينهما، وعلى ذلك فقس. ومانسب لأبي حنيفة في هذه المسألة تبعنا فيه حاشية الأصل ، ولكن الذي رأيناه في الدر المحتار أن مذهبهم كذهبنا سواء بسواء ؟ ونصه : ويقضى أول صلاته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد ، فدرك ركعة من غير فجر يأتى بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما (اه . بحروفه) .

قوله: [فيشمل التسميع] إلخ: أى لأن لها حكم الأفعال التي يكون فيها بانياً.

قوله: [يقنت فى ركعة القضاء]: تبع فيه الأجهورى والجزولى وابن عمر والذى فى العتبية — واقتصر عليه فى التوضيح — أن مدرك ثانية الصبح لا يقنت إذا قام لقضاء الأولى التى فاتته ، وأن المراد بالقول الذى يقضى القراءة والقنوت كما ذكره (بن).

⁽١) عن أبي قتادة قال : «بيها نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ سمع جلبة رجال ، فلما صلى قال : ماشانكم ؟ قالوا : استعجلنا إلى الصلاة . قال لا تفعلوا ؟ إذا أتيم الصلاة فعليكم السكينة ، فا أدركم فصلوا ومافاتكم فأتموا . » قال الشوكاني في نيل الأوطار : متفق عليه . وروى أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إذا سعم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا ، فا أدركم فصلوا ومافاتكم فأتموا » قال : رواه الحماعة إلا الترمذي ولفظ السمائي وأحمد «فاقضوا » وفي رواية لمسلم: «إذا ثوب بالصلاة فلا يسمى إليها أحدكم ولكن ليمش وعليه السكينة . والوقار فصل ما أدركت واقض ما سبق » قال الحافظ ابن حجر : والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ «فأتموا » وأقلها بلفظ «فاقضوا » .

وسورة جهراً لأنه قاضى القول ، أى يجعل مافاته أول صلاته وأولها بالفاتحة والسورة جهراً ويجلس للتشهد لأنه بانى الفعل أى جعل ما أدركه معه أول صلاته ، وهذه الني أتى بها هي الثانية ، والثانية يجلس بعدها ثم بركعة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها الثانية بالنسبة للقول — أى القراءة — ويجمع بين سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد لأنه بانى كالمصلى وحده في الأفعال . ومن أدرك أخيرة العشاء أتى بعد سلام الإمام بركحة بأم القرآن وسورة جهراً لأنها أول صلاته بالنسبة للقول ، فيقضى ثما فات ويجلس للتشهد لأنها ثانيته بالنسبة للأقوال ، ولا يجلس بعدها لأنها ثانيته بالنسبة للأقوال ، ولا يجلس بعدها لأنها ثانيته بالنسبة سرًا لأنها ألنية بالنسبة للأقوال ، ولا يجلس بعدها لأنها ثانيته بالنسبة سرًا لأنها تانيته بالنسبة للأقوال ، ولا يجلس بعدها لأنها ثانيته بالنسبة مركعة بأم القرآن وسورة سرًا لأنها آخر صلاته . ومن أدرك الأخيرتين منها أتى بركعتين بأم القرآن وسورة جهراً لما تقدم .

(وأحرم): أى كبر تكبيرة الإحرام وركع (من خسّيى) باستمراره بسكينة إلى الصف (فوات ركعة) برفع الإمام من ركوعه إن لم يحرم (دون الصف) متعلق بأحرم (إن ظن إدراكة) أى إدراك الصف فى ركوعه داباً إليه (قبل الرفع): أى قبل رفع الإمام رأسه من الركوع . يعنى : أن من وجد الإمام واكماً وخاف أنه إن استمر للصف رفع الإمام رأسه من الركوع فتفوته الركعة ، فإنه يحرم ويركع دون الصف ثم يدب فى ركوعه إلى الصف ، ويرفع برفع الإمام (وإلا) يظن إدراك الصف قبل رفع الإمام (عاد يحرم دونه الصف قبل رفع الإمام (عاد يحرم دونه الصف الركوع (إلا أن تكون) الركعة (الأخيرة) من صلاة الإمام فإنه يحرم دونه ولوفاته الركوع (إلا أن تكون) الركعة (الأخيرة) من صلاة الإمام فإنه يحرم دونه

قوله : [فإنه يحرم و يركع دون الصف] : إنما أمر بذلك لأن المحافظة على الركعة والصف معاً خبر من المحافظة على أحدهما فقط .

قوله: [تمادى إليه]: أى ندباً ، وقوله « ولا يحرم دونه » إلخ هو قول مالك ، وقال ابن القاسم فى المدونة: يركع دون الصف ويدرك الركعة، فرأى المحافظة على الركعة أولى من المحافظة على الصف عكس ما قاله مالك ، ولكن رجح ابن رشد قول مالك فلذا اقتصر عليه المؤلف.

قوله : [إلا أن تكون الركعة] إلخ : هذا القيد ذكره اللخمى والتونسى قال الحطاب وهو تقييد حسن .

لثلا تفوته الصلاة (ودب): أى مشى من أحرم دون الصف ، وكذا من رأى فرجة وهو فى صلاته أمامه أو يمينه أو شهاله (كالصفيّن) غير ما خرج منه أو دخل فيه ، والكاف استقصائية على الأرجح (لآخر فرجة) إن تعددت (راكعيًا) ولو خبيًا لأن كراهة الحبب قبل الدخول فيها لا بعده . (أو قائمًا فى ثانيته) لا فى رفعه من ركوعه لقصره وهذا حيث خاب ظنه – إذ لا يرفع دون الصف إلا إذ ظن إدراك الصف قبل الرفع كما تقدم – (لا) يدب للصف (جالسيًا) ولو فى تشهد جالسيًا لقبح الحالة . ومن وجد الإمام راكعيًا أو رافعيًا من ركوعه فأحرم وركع ،

قوله : [لآخر فرجة] : أى بالنسبة لجهة الداخل ، وإن كانت أولى بالنسبة لجهة الإمام .

قوله: [لابعده] : كذا قبل قال المسناوى وهو فى غاية البعد أو قاسد ؛ لأن الحبب إنما كره — كما لابن رشد — لئلا تذهب سكينته ، وإذا كان الحبب يكره خارج الصلاة لأجل السكينة فكيف لايكره فى الصلاة التى فيها طلب الحضوع والتواضع ؟ (اه بن) ، ولذا قال شيخ المشايخ العدوى: والصواب أنه يدب من غير خبب لمنافاته الحشوع . فإن قلت : إذا كان لايحب فيها فكيف يتأتى أنه إذا استمر بلا إحرام لا يدرك الركعة فى الصف ؟ فإذا أحرم خارج الصف ودب فى ركوعه أدركها مع أن الزمن والفعل واحد . قلنا : إذا خشى الفوات عند عدم الهرولة يؤمر بالركوع خارج الصف ، ويمشى بغير هرولة . وإنما لم نقل يمشى قبل الدخول لئلا يتخلف ظنه فتفوته الركعة ، بخلاف مشيه بعد الدخول فقد أدركها . فإن أدرك الصف أيضاً فذاك ولا دب فى أثنائها ، بعد الدخول فقد أدركها . فإن أدرك الصف أيضاً فذاك ولا دب فى أثنائها ،

قوله: [لافى رفعه من ركوعه] إلخ: فلو دب فى رفعه من ركوعه فقد فعل مكروهاً ولا تبطل.

قوله : [وهذا حيث خاب ظنه] : أى أنه أحرم خلف الصف طامعاً فى ادراكه فشى فى حالة الركوع فرفع الإمام قبل أن يصل للصف ، وتخلف ظنه فإنه يدب فى حالة قيامه للركعة الثانية حتى يدرك الصف .

قوله : [لقبح الحالة] : انظر هل هو حرام أو مكروه ، والظاهر الثانى وعلى

فإن تحقق الإدراك بان انحى قبل اعتدال الإمام من الركوع ـ واو حال رفعه ـ فالأمر واضح . وإن تحقق عدم الإدراك بأن اعتدل الإمام قبل أخذه في الانحناء ، فهذا لا يجوز له الركوع ، بل الواجب عليه أن يتبعه في السجود . فإن ركع وجب عليه أن لا يرفع منه . فإن رفع منه بطلت الزيادة في الصلاة إلا أن يتم منه ذلك سهواً .

• (وإن شك في الإدراك): هل ركع قبل اعتدال الإمام أو بعده – والمراد بالشك مطلق الردد الشامل للظن والوهم – (ألغاها) أى الركعة (وقضاها بعد سلامه) أى سلام إمامه ، وهذا ظاهر . وإنما الكلام في الرفع من هذا الركوع ؛ فهل يطلب منه وإن كانت الركعة لا يعتد بها ؟ قالوا : نعم ؛ فإن لم يرفع فالظاهر عدم البطلان . ومثل ذلك من أحرم مع الإمام قبل ركوعه ثم زوحم عن الركوع معه أو نعس أو نحو ذلك ، فإن تحقق فوات الركعة فلا يركع ، وإن ظن الإدراك ركع معه جزماً ،

كل حال فالظاهر عدم البطلان (اه . من حاشية الأصل) .

قوله : [ولو حال رفعه] : أى فلا يشترط فى إدراك الركعة إلا انحناء المأموم قبل استقلال الإمام ولو لم يطمئن إلا بعد استقلاله .

قوله: [فإن رفع منه بطلت] إلخ: ظاهره ولو لم يعتد بتلك الركعة، وتقدم أن المعتمد الصحة إن ألغاها لأنه لم يكن قضاء حقيقة في صلب الإمام حينئذ.

قوله : [إلا أن يقع منه ذلك سهواً] : أى فلا تبطل الصلاة باتفاق حيث لم يعتد بالركعة .

قوله: [والمراد بالشك مطلق التردد]: أى فتحت الشك صور ثلاث؛ وتقدم صورتان: تحقق الإدراك، وتحقق عدمه، فتكون الصور خساً. قال المؤلف فى تقريره: ولا التفات إلى تكثير الصور فى هذا المقام ولاعبرة به، بل هو من التخليط على المتعلم وتعسير الفهم عليه وتشتيت ذهنه من غير فائدة ولا ثمرة (اه.)

قوله: [فهل يطلب منه]: أى والحالة هذه ــ أعنى الصور الثلاث ــ وهي : ظن الإدراك، أو توهمه، أو الشك فيه.

قوله : [فالظاهر عدم البطلان] : تبع المؤلف ابن عبد السلام .

ثم إن تحقق الإدراك فظاهر وإن تحقق عدمه لم يرفع منه ، وإن شائ في الإدراك ألغاها ورفع ، كلامه هنا يشمل هذه .

وشبه في إلغاء الركعة قوله: (كأن أدركته) أي أدرك الإمام (في الركوع) وتحقق الإدراك فيه. (و) لكن (كبير للإحرام في) حال (انحطاطيه) للركوع ولو ابتدأه من قيام ؛ فتلغى تلك الركعه على أحد التأويلين : وأما لوكبر بعد الانحطاط فتلغى جزماً ؛ وقد تقدمت هذه المسألة ، وذكرها هنا لمناسبة إلغاء الركعة عند شك الإدراك . ثم كان مقتضى الظاهر أن من كبر للإحرام حال الانحطاط أو بعده : إما بطلان الصلاة من أصلها لفقد ركن القيام لتكبيرة الإحرام ، وإما صحتها مع صحة الركعة لعذره بالمسبوقية . وجعلهم التأويلين في خصوص الركعة مع صحة الصلاة مما لا وجه له ، فتدبر . على أن بعضهم ذهب إلى هذا . انظر التوضيح .

ولما كان الاستخلاف من متعلقات الإمام أتبع الإمامة به فقال :

قوله: [وجعلهم التأويلين في خصوص الركعة] إلخ : تقدم له هذا البحث أيضا في فرائض الصلاة ، وتقدم لنا الجواب عنه ؛ فانظره .

فصل: في الاستخلاف

وهو استنابة الإمام غيره من المأمومين لتكميل الصلاة بهم لعذر قام به .
 وحكمه الندب في غير الجمعة والوجوب فيها .

• وبدأ بحكمه وأسبابه المعبر عنها بالشروط بقوله: (نُدُ بَ للإمام) الذي ثبت إمامته بنية وإحرام واقتداء به (استخلافُ غيره) من المأمومين ، لا أجنبي، بشرط حصول عذر للإمام لا تبطل به صلاتهم .

والعذر إما خارج عن الصلاة أو متعلق بها . والمتعلق بها إما مانع من الإمامة
 دون الصلاة و إماً مانع من الصلاة .

وقد أشار للأول من هذه الأقسام الثلاثة بقوله :

* (إن خَـشِيَ) الإمام بباديه (تُلفُ مال) له بال ولو لغيره . والمراد تلفه على صاحبه ولو كان باقياً في نفسه كأن يخاف عليه من السرقة أو الغصب وسواء كان المال عيناً أو عرضاً أو حيواناً ناطقاً أو غيره .

(أو) خشى تلف (نَـفْس) محترمة ولوكافرة .

فصل:

قوله : [وبدأ بحكمه] : أي بالنسبة لغير الجمعة .

قوله: [بنية] الخ: متعلق «بثبت»: أى فتحقق الإمامة متوقف على ما ذكر. فمن لم تتحقق إمامته بشي من ذلك فلا استخلاف له.

قوله : [و إما مانع من الصلاة] : أى من صحتها للإمام فقط ، وأما مانع الصحة للإمام والمأمور معاً فلا يتأتى فيه استخلاف .

قوله : [إن خشى الإمام] : المراد به الظن أو الشك لا الوهم، فلا يستخلف الإمام لأجله خلافاً لـ (عب) .

قوله : [محترمة] : أى معصومة بالنسبة له؛ كخوفه على صبى أو أعمى أن يقع فى بئر أو نار فيهلك أو يحصل له شدة أذى . باب الصلاة

وأشار للقسم الثانى بقوله :

- (أو مُنع) بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير الإمام و (الإمامة) مفعوله الثانى (لعجر) عن ركن كالقيام أو الركوع (أو) لحصول (رعاف بناء و) إذا استخلف في هذا القسم (رجع مأموماً) إن أمكنه . ولا يجوز له قطع الصلاة في العجز وجاز في الرعاف إذا اتسع الوقت واحترز برعاف البناء عن رعاف القطع ، فإنه من موانع الصلاة لا الإمامة .

وأشار للقسم الثالث بقوله:

و (أو) منع الإمام (الصلاة) نفسها ابطلانها عليه دونهم (بسبق حدث): من بول أو ريح أو غيرهما وهو يصلى. والباء سببية فيستخلف البطكلانها عليه دونهم . (أو) بسبب (ذكره) أى الحدث فيها فيستخلف ان لم يعمل بهم عملا بعد السبق أو الذكر ؛ وإلا كان متعمد المحدث فتبطل على الجميع ، ولا استخلاف. ومثل ذلك: ما لوقهقه غلبة أو نسياناً لاعمداً ، أو رعف رعافاً تبطل به على المشهور ، أو طرأ عليه شك هل دخل الصلاة بوضوء أو لا ، أو تحقق الطهارة والحدث وشك في السابق منهما ، لا إن شك هل انتقض

قوله : [أو منع] إلخ : أى طرأ له العجز عن ذلك فى بقية صلاته ، وأما طريان عجزه عن السنة فليس من موجبات الاستخلاف .

قوله: [رعاف بناء]: أى فهو من أمثلة المانع للإمامة فقط ، وجعله خليل من موانع الصلاة ولعله نظر إلى الحال قبل الغسل. وأما الحواب بأنه مانع الصلاة على أنه إمام فمشرك في جميع موانع الإمامة.

قوله: [وجاز في الرعاف] إلح: أي لأن البناء مندوب عند اتساع الوقت كما تقدم.

قوله : [فإنه من موانع الصلاة] : أى فهو كسبق الحدث ونسيانه كما سيأتى ؛ أى فإنه يستخلف وتبطل عليه دونهم كما فى (بن) ، خلافا للأجهورى و (عب) حيث قالا بالبطلان على الجميع .

قوله: [أو تحقق الطهارة] إلخ: ما ذكره من أنه يستخلف فى هذه الصورة تبع فيه (عب) ولكن تقدم لعب نفسه. وللمؤلف: أنه فى هذه الصورة يتادى فى صلاته، ثم إذا بان الطهر لم يعد فانظره.

وضوؤه فإنه يهادى كما تقدم ، ثم إن بان الطهر لم يعد ، وإلا أعاد الإمام فقط ، وكذا إن طرأ عليه فيها جنون أو إغماء أو موت إلا أن الاستخلاف يكون منهم ، (وإن) حصل السبب (بركوع أو سجود). ويرفع بلا تسميع فى الأول وبلا تكبير فى الثانى لئلا يقتدوا به ويرفعون برفع الحليقة (ولا تبطل) الصلاة عليهم دان في المرافع في الله في ما المرافع المرافع

وبلا تخبير في التابي لتلا يفتدوا به ويرفعون برفع الحليقة (ولا ببطل) الصلاة عليهم (إن رفعُوا برفعيه قبله): أي قبل الاستخلاف ، ولا بد من عود الحليفة (وعاد والمعه): أي مع الحليفة ولو أخذوا فرضهم مع الأول. فإن لم يعودوا لم تبطل إن أخذوا فرضهم معه وإلا بطلت.

. (وألد ب لم) الاستخلاف (إن لم يستخليف) الإمام .

(و) ندب (استيخلاف الأفرب) للإمام لأنه أدرى بأفعاله ولتيسر تقدمه

قوله : [وإن حصل السبب] : أى الذى هو خشية تلف المال وما ذكره معده .

قوله: [ولا تبطل الصلاة] إلخ: أى على الأصح ومقابله ــوهو البطلان عنى على الأصح ومقابله ــوهو البطلان عنى مخرج لابن بشير. على أن الحركة للركن مقصودة ومحل عدم البطلان ما لم يرفعوا به عالمين بحدثه، وإلا بطلت صلاتهم، كما يقتضيه كلام عبد الحق وغيره.

والحاصل أن محل عدم البطلان على الأصح حيث رفعوا برفعه جهلا أو غلطاً فإن رفعوا برفعه عداً مع علمهم بحدثه فالبطلان بلاخلافكا في بن (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [لم تبطل إن أخذوا فرضهم] : هذا قول ابن رشد ونقل اللخمى عن ابن المواز البطلان .

قوله : [و إلا بطلت] : أى قولا واحدا إن كان تركهم العود عمداً و إن كان الترك لعذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة فقط .

قوله: [وندب لهم الاستخلاف]: أى ولهم أن يصلوا أفذاذاً وليبن مقابله أن لهم الانتظار حتى يرجع إليهم ، لأن صلابهم تبطل حينئذ كما هو مبى اعتراض ابن غازى . فإن عملوا عملا تم استخلفوا بطلت كما حكى (ح) تحريج بعض له على امتناع الإتباع بعد القطع في النحو. قاله في المجموع .

قوله : [ونذب استخلاف الأقرب] : أي بأن يكون ذلك الحليفة في الصف

فيقتدو به .

• (و) ندب (تقدَّمه) عليهم (إن قَرَّب) كالصفين ، فيتقدم على الحالة التي هو بها (وإن بجلُّرس-َه) أو سجوده أو ركوعه ، بخلاف من رأى فرجة فإنه إنما يدب راكعناً أو قائمناً لا جالساً كما تقدم .

(وإن ثقد م غيره): أى غير من استخلفه الإمام وأتم بهم (صحت) صلاتهم (كأن أتمنّوا أفذاذاً أو بعضهُم) أفذاذاً والآخر بإمام (أو) أتموا (بإماميّن) كل طائفة بإمام فتصح (إلا الحسمعة) فلا تصح أفداداً ، وتصح للبعض الذى له إمام إن كمل العدد وتوفرت فيه شروط الصحة .

الذي يليه ، فإن استخلف غيره خالف الأولى .

قوله : [بخلاف من رأى فرجة] إلخ : والفرق أن ما هنا أهم لتعلق إصلاح صلاة المأمومين به .

قوله: [كأن أتموا أفذاذاً]: أى ولو تركوا الحليفة الذى استخلفه عليهم، وظاهره الصحة ولو كانوا تركوا الفاتحة مع الإمام الأول وهو كذلك لأنهم تركوها بوجه جائز، وإنما صحت لهم إن أتموا أفذاذاً وتركوا الحليفة، لأنه لم يثبت له رتبة الإمامة كالأصلى إلا إذا عملوا معه عملا.

قوله: [فلا تصح أفذاذاً] إلخ: أى لفقد شرطها الذى هو الجماعة والإمام، وظاهره عدم الصحة ولو حصل العدر بعد ركعة وهو المشهور، وليسوا كالمسبوق الذى أدرك ركعة من الجمعة؛ لأنه يقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم؛ فإن الركعة المأتى بها بناء، ولا يصح صلاة شيء من الجمعة تما هو بناء فداً . ومقابل المشهور: أنها تصح المؤتمين وحداناً إذا حصل العدر بعد ركعة، لأن من أدرك ركعة نقد أدرك الصلاة (اه. من حاشية الأصل). ويردعلى قوله: و ولا يصح صلاة شيء من الجمعة حيث أدرك الركعة الأولى وفاتته الثانية وهو يغسل الدم؛ فإنه يأتى بها فداً وهي بناء لاغير. فتأمل.

قوله: [إن كمل العدد]: أى وتصح لمن قدمه الإمام ان كمل معه العدد وإن لم يقدم واحداً منهما صحت للسابق إن كمل معه العدد ، وإن تساويا بطلت عليهما ، فتأمل.

(وقرأً) الحليفة (من انتهاء)قراءة الإمام (الأول إن علم) الانتهاء في فاتحة أو غيرها (وإلا) يعلم (ابتداً) القراءة من أول الفاتحة وجوباً .

(وصحتَّتُه) : أي شرط صحة الاستخلاف :

(بإدراك جزء): أى بإدراك الخليفة مع الإمام الأصلى قبل العذر جزءاً بعتد به من الركعة) المستخلف هو فيها (قبل عقد الركوع) - متعلق بإدراك - وعقده باعتدال الإمام منه ؛ وهذا صادق بدخوله مع الإمام بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة ، أوحال القراءة أوحال الركوع أو حال الرفع منه الإحرام وقبل القراءة ، أوحال القراءة أوحال الركوع أو بعده في سجوده قبل الاعتدال . فإذا حصل للا العذر قبل الركوع أو فيه أو بعده في سجوده ذلك ، وسواء حصل له العذر قبل الركوع أو فيه أو بعده في سجوده أو قبله أو بعده إلى آخر صلاته ، لأنه في هذه الأحوال صدق عليه أنه أدرك قبل العذر جزءاً يعتد به . ومثله من أدرك الإمام في الركعة الثانية أو الثالثة أو الرابعة حال قيامه للقراءة فيها ، أو قبل عقد ركوعها . واحترز بقوله : الثالثة أو الرابعة حال قيامه للقراءة فيها ، أو قبل عقد ركوعها . واحترز بقوله : لعذر من ازدحام أو نعاس أو نحو ذاك ، فهذه الركعة وجميع أجزائها لا يعتد بها بالنسبة له فلا يصح استخلافه ، وكذا من أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع بأن أدركه في السجود أو الرفع منه أو الجلوس لتشهد ، فحصل للإمام عذر في تلك الحالة أو بعدها قبل قيامه للتي تليها فلا يصح استخلافه ، لأن ما أدركه لا يعتد به ما بالنسبة به وإنما يفعله موافقة للإمام . نعم إن قام الإمام لقراءة التي تليها وقام معه أدرك جزءاً يعتد به من تلك عمد هذا المسبوق صح استخلافه ، لأنه بقيامه معه أدرك جزءاً يعتد به من تلك

قوله : [إن علم] إلخ : ولا فرق بين كون الصلاة جهرية أو سرية .

قوله: [من الركعة المستخلف هو فيها] إلغ: حاصله أنه متى حصل العدر قبل تمام الرفع من الركوع كان له استخلاف من دخل معه قبل العدر بكثير أو بقليل . وأما لو حصل للإمام العدر بعد تمام الرفع فليس له أن يستخلف إلا من أدرك معه ركوع تلك الركعة بأن انحى معه قبل حصول العدر . وأما إذا لم يادرك معه ذلك فلا يصح استخلافه في تلك الركعة ؟ كما لو دخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له العدر قبل القيام للركعة التي تليها . والشارح في هذا المقام لا يحتاج إلى إيضاح .

الركعة .

• (وإن جاء) وأحرم (بعد العدر فكأجنبي) الكاف زائدة أى فهو أجنبى من الجماعة إذ لم يدرك مع الإمام جزءاً ألبتة ، فلا يصح استخلافه اتفاقاً لأنه ليس منهم، وتبطل صلاة من ائتم به منهم . وأما صلاته هو (فإن صلتى لنفسيه) صلاة منفردة – بأن ابتدأ القراءة ولم يبن على صلاة الإمام – صحت ، (أو بنتى) على صلاة الإمام ظناً منه صحة استخلافه منه صحة استخلافه (بالأولى)

قوله: [فإن صلى لنفسه] إلخ: قال فى التوضيح: لا إشكال أن صلاته صحيحة. قال (ح): والذى يظهر أنه يدخل الحلاف فى صلاته لأنه أحرم خلف شخص يظنه فى الصلاة فتبين أنه فى غير الصلاة. وقد ذكر فى النوادر ما نصه، رمن كتاب ابن سحنون مانصه: « ولو أحرم قوم قبل إمامهم ثم أحدث هو قبل أن يحرم فتقدم أحدهم وصلى بأصحابه فصلاتهم فاسدة، وكذلك إن صلوا فرادى حتى يجددوا إحراماً». (اه.) ويفهم من قول (ح): «لأنه أحرم » إلخ: أنه لو أحرم خلفه وهو عالم بعذره لبطلت صلاته لتلاعبه (اه. بن من حاشية الأصل).

قوله: [ولم يبن على صلاة الإمام]: أى لكونه لم يقبل الاستخلاف بل صلى ناوياً الفذية .

قوله: [أو بنى على صلاة الإمام] إلخ: أى حالة كونه ناوياً الإمامة والمراد ببنائه على صلاة الإمام: بناؤه على ما فعله الإمام من الصلاة، بحيث لو وجد الإمام قرأ بعض الفاتحة كلها ولم يبتدئها، ولو وجد الإمام قرأ الفاتحة ابتدأ بالسورة ولم يقرأ الفاتحة، أو وجده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل معه فيركع ويدع القراءة و وجده والحات في هذه الحالة مع أنه أجنبي من الإمام وقد خلت ركعة من صلاته من الفاتحة بناء على أن الفاتحة واجبة في الحل ؛ فإن كان في الرباعية أو الثلاثية فالأمر ظاهر، وإن كانت الصلاة ثنائية فقال الشيخ أحمد: لا يصح البناء لأنه لا جل لها، فيحمل قوله: «أو بني بالأولى» على ماعدا الثنائية، وقيل بالصحة بناء على أن الفاتحة واجبة في ركعة، وعلى هذا يتمشى قول الشار وبني بالأولى مطلقاً.

أى بالركعة الأولى مطلقاً (أو بالثالثة من رباعية) فقط واقتصر على الفاتحة كالإمام (صحتً صلاته، لأنه لا مخالفة بينه وبين المنفرد لجلوسه في محل الجلوس وقيامه في محل القيام – وإن لزم عليه ترك السورة في أولييه وجهره في أخرييه إذا كانت عشاء مع زيادة السورة – لكنه إنما يتمشى على أن تارك السنة عمداً أو جهلا لا تبطل صلاته، فلعلهم سامحوه هنا للعذر في الجهل ، أو بنوا هذا الفرع المشهور على غير المشهور ، (وإلا) يبنى بالأولى ولا الثالثة من رباعية بأن بنى بالثانية أو الرابعة أو الثالثة من ثلاثية (فلا) تصح . ولا يخي عليك زيادة القيود التي زدناها وسوق الكلام على أتم نظام .

• (وجلسَ المسبُوقُ) من المأمومين ولا يقوم لقضاء ما فاته (لسلامه): أى إلى سلام الحليفة المسبوق أيضاً، فإذا سلم قام لقضاء ماعليه وفى تقديمنا الفاعل وتأخير ولسلامه الشارة إلى أن الحليفة مسبوق أيضاً بملاحظة الاستخدام؛ فالضمير عائد

قوله: [مطلقاً]: أي كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية .

قوله : [واقتصر على الفائحة] : أي أو على بعضها أو تركها لقراة الإمام لها كما علمت .

قوله.: [ترك السورة] إلخ : بل ولو ترك بعض الفاتحة أو كلها كما تقدم .

قوله : [مع زيادة السورة] : أي عند قيامه لقضاء ما عليه .

قوله : [فلعلهم سامحوه] إلخ : أى كما سامحوه فى ترك الفاتحة كلا أو بعضاً بناء على وجوبها فى الجل أو الأقل كما تقدم .

قوله: [على غير المشهور]: فيه نظر بل بنوه فى ترك السورة على مشهور لما تقدم أن تارك السنة المتفق على سنيتها عمداً أو جهلا يستغفر الله ولا شيء على المشهور، فلا يظهر بناؤه على غير المشهور إلا بالنسبة لترك الفاتحة كلا أو بعضاً تأمل.

قوله : [فلا تصح] : أى لاختلاف نظامها لجلوسه فى غير محل الجلوس وقيامه فى غير محل القيام

قوله: [ولا يخفى عليات]: أى ففى كلام خليل إجمال وتقديم وتأخير وحذف، ومصنفنا سالم من ذلك كله.

على المسبوق بمعنى آخر بخلاف صنيعه ، والمعنى أن الحليفة إذا كان مسبوقاً - كأن أدرك الرابعة مع الإمام فاستخلفه لعدر - وكان فى المأمومين مسبوق أيضاً ، فإذا أثم الحيلفة صلاة الإمام - بأن كمل لهم الرابعة وجلس للنشهد وتشهد - أشار لهم جميعاً بأن يجلسوا ، وقام لقضاء ما عليه قاضياً للقول بانياً للفعل على ما تقدم . فيأتى بركعة بأم القرآن وسورة ويجلس لأنها ثانيته ، ثم بركعة بأم القرآن وسورة ولا يجلس لأنها ثانيته ، ثم بركعة بأم القرآن فقط فإذا تشهد وسلم سلم معه من لم يكن مسبوقاً بركعة أو أكثر ، فإن لم يجلس وقام لقضاء ما عليه بطلت ولو لم يسلم إلا بسلامه .

وشبه فى الجلوس لسلام الحليفة قوله: (كأن استخلف) إمام (مسافر") خلفه مسافرون ومقيمون رجلا (مقيماً) ممن خلفه فإذا أتم بهم صلاة المسافر أشارلهم بالجلوس حى يأتى ببقية صلاته ، فإذا سلم سلم معه المسافر وقام المقيم لبقية صلاته ، هذا هو الراجح وما مشى عليه الشيخ من أن المسافر يسلم إذا قام الحليفة لبقاء ما عليه ، ويقوم المقيم للقضاء ضعيف .

(أوسبق هو): أى الحليفة وحده فإنهم ينتظرونه ليسلموا بسلامه وإلابطلت عليهم .

قوله : [بمعنى آخر] : أي وهو الحليفة .

قوله: [فإن لم يجلس وقام] إلخ: هذا مفهوم قوله: «جلس» ومقابله ما للخمى من أنه يخير المسبوق بين أن يقوم لقضاء ما عليه وحده إذا قام الحليفة للقضاء قياساً على الطائفة الأولى في صلاة الحوف أو يستخلف من يصلى به إماماً ، ويسلم معه لأن كليهما قاض والسلامان واحد ، أو ينتظر فراغ إمامه من قضائه ثم يقضى منفرداً . (ا ه. من الحاشية).

قوله: [ضعيف]: أى لأنه قول ابن كنانة. وما مشى عليه مصنفنا قول ابن القاسم وسحنون والمصريين قاطبة. (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [والا بطلت عليهم]: أى لأن السلام من بقية صلاة الأول. وقد حل هذا الحليفة محله فيه، فلا يخرج القوم عن إمامته لغير معنى يقتضيه، وانتظار القوم لفراغه من القضاء أخف من الحروج من إمامته. وقيل: إن ذلك الحليفة يستخلف لهم من يسلم بهم قبل أن يقوم لقضاء ما عليه. خاتمة: إن جهل الحليفة المسبوق ما صلى الأول أشار لهم فأفهموه بالإشارة أو الكلام إن لم يفهم بالإشارة. وإن قال للخليفة: أسقطت ركوعاً مثلا، عمل عليه إن لم يعلم خلافه.

فصل: فى قصر الصلاة وجمعها والأحكام المتعلقة بها

• (سُن) سنة مؤكدة (١) (لمسافر سفراً جائزاً) أى مأذوناً فيه فيشمل، الواجب والمندوب والمباح (أربعة برُد) (٢) متعلق بمسافر، وبرد بضم الموحدة: والراء جمع بريد بفتح الموحدة والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال، فمسافة القصر ستة عشر فرسخاً ثمانية وأربعون ميلا، والميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة على الصحيح، وقيل ألفا ذراع

فصل:

قوله: [سنة مؤكدة]: هذا هو الراجح قال عياض في الإكمال: كونه سنة هوالمشهور من مذهب مالك، وأكبر أصحابه وأكبر العلماء من السلف والحلف(اه). وقيل إن القصر فرض وقيل مستحب وقيل مباح. وعلى السنية فني آكديتها على سنية الجماعة وعكسه قولا ابن رشد واللخمى. وتظهر فائدة الحلاف فيا إذا تعارضا كما إذا لم يجد المسافر أحداً يأتم به إلا مقيا؛ فلا يأم به على الأول و يأتم به من غير كراهة على الثاني.

قوله : [لمسافر] : أى ولو كان سفره على خلاف العادة بأن كان بطيران أو خطوة :

قوله : [جائزاً] : خرج غير الجائز كالمسافر لقطع الطريق والعاق والآبق؛

⁽١) اختلف العلماء في القصر، واجب هو أم رخصة، ومنهم من قال: التمام أفضل. فذهب الحنفية إلى الأول وكثير من الصحابة والسلف. وإلى الثانى الشافعي ومالك وأحمد وكثير أيضاً من الصحابة والسلف.

⁽٢) لختلف العلماء كذلك في مسافة القصر . قال في الفتح ، فحكى فيها ابن المنذر وغيره نحواً من عشرين قولا . وقال ابن رشد: فذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة كثيرة إلى أن الصلاة تقصر في أربعة برد . وقال أبو حنيفة وأصحابه أن القصر إنما هو لمن سار من أفق إلى أفق وأقله ثلاثة أيام . وقال أهل الظاهر: القصر في كل سفر قريباً أو بعيداً . كذلك اختلفوا في مدة الإقامة التي يباح القصر خلالها . والميل العربي يوازي ٢٥٥ مراً تقريباً .

وهى باعتبار الزمن مرحلتان أى سير يومين معتدلين أو يوم وليلة بسير الإبل المثقلة بالأحمال على المعتاد من سير وحط وترحال وأكل وشرب وصلاة .

معتبرة (ذهاباً) بفتح الذال المعجمة (ولو ببحر) كلها أو بعضها، تقدمت مسافة البحر أو تأخرت (أو) كان المسافر (نوتينًا بأهله) ولا تمنعه صحبة أهله عن القصر .

• (قصرُ) صلاة (رباعيَّة) نائب فاعل سن لاثنائية وثلاثية (سافر بوقَّتها)

فلا يجوز له القصر. وإن قصر فقولان: بالحرمة، والكراهة، والراجح الحرمة مع الصحة. وخرج المكروه أيضاً ؛ كالسفر للهو فيكره القصر، والصلاة صحيحة على كل حال ولا إعادة في وقت ولاغيره وسيأتى للمصنف.

قوله: [أى سير يومين معتدلين] إلخ: فالمراد أنها أربعة وعشرون ساعة فلا فرق بين عبارة يومين معتدلين ويوم وليلة، قال فى المجموع: ولا معنى لما فى الحاشية عن كبير الحرشى: هل مبدأ اليوم الشمس أو الفجر؟ فإن معنى يوم وليلة واجبة أربعة وعشرون ساعة فما خرج عن اليوم دخل فى الليل. (ا ه) .

قوله: [ولو ببحر] : أشار بهذا إلى أن العبرة في التحديد بالمسافة خلافاً لمن قال : العبرة في البحر بالزمان مطاعاً ، ولمنقال : العبرة فيه بالزمان إن سافر فيه لا يجانب البر وإن سافر فيه بجانبه فالعبرة بالأربعة برد. وأما أصل القصر في البحر فلا خلاف فيه .

قوله: [كلها أو بعضها] إلخ: هذا التعميم قول عبد الملك واعتمده المؤلف، وقال في تقريره: وهو الذي أدين الله به ومقابله قول ابن المواز وحل به في الأصل فقال: ولو كان سفرها ببحر أي جميعها أو بعضها سواء تقدمت مسافة البحر أو تأخرت حيث كان السير فيه بالمجاذيف أوبها وبالريح، كأن كان بالريح فقط وتأخرت مسافة البر وتقدمت، وكانت قدر المسافة الشرعية وإلا فلا يقصر حتى ينزل البحر ويسير بالريح. (اه. وفي المجموع ما يوافق هذا).

قوله [نوتينًا بأهله] : أى خلافاً للإمام أحمد . فأولى فى قصر الصلاة غير النوتى إذا سافر بأهله والنوتى إذا سافر بغير أهله ، فالمصنف نص على المتوهم . قوله : [سافر بوقتها] : أى وقتها الحاضر .

ولوالضرورى ، لا إن خرج وقتها الضرورى فلا تقصر ولو فضاها فى سفره . (أو فاتتَهُ) عطف على سافر أى أو رباعية فاتته (فيه) أى فى سفره فتقصر ، ولو صلاها بحضر أو عطف على محذوف أى أداها فى سفره أو فاتته فيه .

• ومحل القصر (إنْ عدا): أى جاوز المسافر (البلدى) أى من سكنه ببلد (البساتين) لهذا البلد (المسكون) بالأهل ، ولو فى بعض الأحيان كأيام الثمار بخلاف غير المسكون ولو كان به الحراس فلا يشترط تعديته كالمزارع ، بل يقتصر بمجرد تعدى البيوت كالحيالية عن البساتين (ولو بقرية جُمعة) والقول بأنه فيها لابد من مجاوزة ثلاثة أميال ضعيف ، (و) إن عدا (العمودي حلته) أى بيوت حلته ، ولو تفرقت حيث جمعها اسم الحى والدار ، أو الدار فقط ؛

قوله : [البلدى] إلخ : اعلم أن شرط تعدية البلدى البساتين المذكورة إذا سافر من ناحيتها أو من غير ناحيتها وكان محاذياً لها ، وإلا فيقصر بمجرد مجاوزة البيوت كذا في (عب). وفي (بن) أنه لايشترط مجاوزتها إلا إذا سافر من ناحيتها فلا يشترط مجاوزتها ولو كان محاذياً لها .

قوله: [ولو بقرية جمعة] إلخ: الحاصل أن المعول عليه إنما هو مجاوزة البساتين المسكونة لافرق فى ذلك بين قرية الجمعة وغيرها ، وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك: إن كانت قرية جمعة فلا يقصر المسافر مها حتى يجاوز بيوتها بثلاثة أميال من السور إن كان للبلد سور ، وإلا فمن آخر بنيانها إن لم تكن قرية جمعة فيكنى مجاوزة البساتين فقط. وقد علمت ضعف هذا التفصيل.

قوله: [وإن عدا العمودى] إلخ: هو ساكن البادية والحلة بكسر الحاء: أى محلته، وهي منزلة قومه. فالحلة والمنزل عمين واحد.

قوله : [حيث جمعهما اسم الحي والدار] إلخ: المراد بالحي: القبيلة. والمراد المنزل الذي ينزلون فيه .

وحاصله أنه إذا جمعهم اسم الحى والدار أو الدار فقط فإنه لايقصر في هاتين الحالتين إلا إذا جاوز جميع البيوت لأنها بمنزلة الفضاء والرحاب المجاور للأبنية . فكما أنه لابد من مجاوزة الفضاء ، لابد من مجاوزة جميع البيوت . وأما لو جمعهم اسم الحى فقط دون الدار – بأن كانت كل فرقة في دار – فإنها تعتبر كل دار على

بأن يتوقف رحيلهم ونزولهم على بعضهم - ولوكانوا من قبيلتين أو أكثر - لا إن لم يتوقف ولو كانوا من قبيلة واحدة . (و) إن (انْفُ صل غبرهما) : أى غير البلدى والعمودي عن مكانه ، كساكن بجبل أو بقرية صغيرة لا بساتين لها . وينتهى القصر (إلى) مثل (محل البدء) فى ذهابه أو إليه نفسه فى عوده ، فبتم بوصوله إلى البساتين المسكونة ، أو إلى البيوت فيا لا بساتين لها (لا) إن سافر (أقل) من أربعة برد فلا يقصر .

• (وبطلَتُ) إن قصر (ف) مسافة (ثلاثة برُرُد) أو أقل (لا أكثر) منها فلا تبطل بقصرها ، وذلك من سبعة وثلاثين ميلا إلى سبعة وأربعين ، (وإن منع) القصر في ذلك ؟ إذ لايلزم من المنع البطلان (كالعاصي بستفره) فإنه يحرم عليه القصر ، ولكنه إن قصر لم تبطل وأما العاصي في سفره فإنه يسن له القصر قطعاً . والفرق بينهما أن العاصي به نفس سفره معصية ، كآبق ومسافر لقطع طريق أو لسرقة أو بينهما أن العاصي فيه سفره جائز في نفسه ، لكن قد يقع منه فيه معصية كشرب أو زنا أو سرقة أو غضب .

* (وكُررِه) القصر (للاه ٍ به) : أي بالسفر وتصح بالأولى مما قبله وقيل :

حدة حيث كان لايرتفق بعضهم ببعض . وإلا ، فهم كأهل الدار الواحدة . وكذا إذا لم يجمعهم اسم الحي والدار فإنه يقصر إذا جاوز بيوت حلته هو .

قوله: [كساكن بجبل] إلخ: أى فإنه يقصر إذا جاوز محله وساكن القرية التي لابساتين بها مسكونة، فإنه يقصر إذا جاوز بيوت القرية والأبنية الحراب التي فى طرفها . وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد انفصاله عن مسكنه سواء كانت تلك البساتين متصلة بالبلد أو منفصلة عنه . كذا فى حاشية الأصل .

قوله: [فلا يقصر]: أى يحرم. وليس المراد ما يعطيه لفظه وهو نبي السُّنية. قوله: [و بطلت إن قصر] إلخ: اعلم أن القصر فيها دون أربعة برد ممنوع اتفاقاً ، والنزاع إنما هو فيها بعد الوقوع قال الأجهورى:

من يقصر الصلاة في أميال بعد له تبطل بلا إشكال وقصرها بعد ميم لاضرر وفيا بين ذا وذا الحلف اشهر فقيل لا يعيدها في الوقت فافهم يانبيل فقيل لا يعيدها أصلا وقيل :

لانجوز أيضاً

• (ولا يق صر راجع) من سفره لحل إقامته الذي خرج منه إذا رجع (لد ونها) أي دون مسافة القصر ، لأن الرجوع يعتبر سفراً مستقلا . هذا إن رجع تاركاً للسفر ، بل (ولو) رجع (لشيء نسية ، إلا أن يبخر ج رافضاً سكناها) بأن كانت نيته عدم العود إليها باستيطان غيرها (ولم ينو برجوعه الإقامة) القاطعة لحكم السفر ، بل شيء طرأ له ويرجع لسفره فيقصر في رجوعه . لأن رجوعه حينلذ لا يقطع حكم سفره ، فقوله إلا إن إلخ قيد لما بعد المبالغة . وحاصله أن من رجع لدون المسافة لا يقصر ولو رجع لحاجة ما لم يكن خروجه من هذا البلد بنية رفض سكناه، ورجوعه له إنما هو لحبرد قضاء حاجة منه بلانية إقامة أربعة أيام ، وإلا فيقصر .

(ولا) يقصر (عادل عن) طريق (قصير) دون مسافة القصر إلى السفر في طريق طويل فيه مسافة القصر (بلا عُــُـدٌ ر) يقتضى العدول إليه ، فإن قصر فصحيحة لأن غابته أنه لاه بسفره ، والمراد بالعدر مطلق سبب ، فإن عدم ولولاً مر

فه فقتضى كلام الأجهوري صحمها فى السادس والثلاثين ، وكلام شارحنا يقتضى البطلان وهو الذي عوّل عليه فى تقريره .

قوله : [لدونها] : مفهومه أنه إذا رجع بعدها قصر في رجوعه ، كما يرشد التعليل.

قوله: [لشىء نسيه]: قال (ر) إذا رجع للبلد الذى سافر منه. وأما لو رجع لغيره لشىء نسيه لقصر فى رجوعه قاله ابن عبد السلام. (اه. بن من حاشية الأصل). ورُد ّ بالمبالغة على ابن الماجشون القائل: إذا رجع لشىء نسيه فإنه يقصر ، لأنه لم يرفض سفره. ومحل الحلاف إذا لم يدخل بعد رجوعه وطنه الذى نوى الإقامة فيه على التأبيد ، فإن دخله فلا خلاف فى إتمامه .

قوله: [عن طريق قصير]: مقتضى ما ذكره (ح) من تعليلهم بأن ذلك مبنى على عدم قصر اللاهى أنه إذا قصر لايعيد وهو الظاهر، لأن العدول عن القصير للطويل غير محرم. وفي التوضيح: هذا مبنى على أن اللاهى بصيده وشبهة لايقصر فلا شك في قصر هذا. (اه. من حاشية الأصل).

مياح قصر قطعيًا .

ولا يقصر (كهائم) الكاف بمعنى مثل والهائم: السائح في الأرض ، ولا يقصد إقامة بمحل مخصوص وأدخلت الكاف الراعى يطلب الرعى بمواشيه حيث وجد الكلأ ، وطالب ضالة أو آبق منى وجدها رجع (إلا أن يعلم) الهائم ونحوه (قطع المسافة) الشرعية (قبل مراهه): أى مقصده وقد عزم على قطعها حين خروجه فيقصر .

• (ولا) يقصر (منفصل") عن البلد أو البساتين المسكونة (ينظر وفقة) يسافر معهم (إلاأن يجنزم بالسبير دُوبها)أى الرفقة؛ أى أنه يسير قبل أربعة أيام ولولم تجئ (أو) أنه لا يسافر إلا معها وجزم (بمجيبها) والسفر معها (قبل أربعة أيام) فإن جزم بما ذكر قصر في محل الانتظار.

• (ولا) يقصر مسافر (ناو إقامة مكان) في طريقه على دون مسافة القصر (تقطعه) صفة إلقامة: أي إقامة قاطعة للقصر – بأن كانت أربعة أيام فأكثر – كأن يسافر على محل مسافة أربعة برد فأكثر ثم نوى حين خروجه أن يقيم بمكان على بريدين مثلا أربعة أيام أو أكثر فلا يقصر فيا دون ذلك المكان ، (أو) ناو (دُخول وطنيه) الكائن في أثناء المسافة، (أو) ناو دخول (محل زوجة دخل بها) في ذلك المحل الكائن في أثناء المسافة لاإن لم يدخل بها فيقصر – ولوكان به أقار به كولد أو والد حتى ينوى إقامة أربعة أيام ، (وهو) أي ما ذكر من المكان أو الموطن أو محل الزوجة . والواو للحال: أي والحال أن ماذكر (دُون المسافية) الشرعية . مثاله: مقيم بمكة أراد السفر إلى المدينة ونوى حين خروجه من مكة أن يقيم بالجعرانة أربعة أيام ، أوكانت الجعرانة وطنه أي محل زوجته المدخول بها ونوى أن يدخلها أربعة أيام ، أوكانت الجعرانة وطنه أي محل زوجته المدخول بها ونوى أن يدخلها

قوله : [قصر قطعاً] : أي من غير نهي .

قوله: [ولا يقصر منفصل] إلخ: حاصله أنه إذا خرج من البلد عازماً على السفر ثم أقام قبل مسافته ينتظر رفقة لاحقة له ، فإن جزم أنه لايسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فإنه لايقصر بل يتم مدة انتظاره . فإن نوى انتظارها أقل من أربعة أيام فإن لم تأت سافر دونها أو جزم بمجيئها قبل الأربعة أيام قصر مدة انتظاره لها .

ولو لم يقم بها ما ذكر ؛ فإنه لا يقصر من مكة إلى الجعرانة لأنها دون المسافة . ثم إذا خرج إلى المدينة قصر ، فإن كان سفره دون المدينة اعتبر الباقى ، فإن كان مسافة قصر ، قصَر وإلا فلا .

• ثم شرع يتكلم على من كان متلبساً بالقصر وطرأ عليه ما يقطعه بقوله :

• (وقطعه) أى القصر الذى كان متلبساً به (دخوله) أى دخول وطنه المارعليه، أو دخول محل زوجته المدخول بها، حال كونه (بعدها) : أى المسافة؛ أى مسافة القصر . فإن طرأت له نية دخوله فى أثناء سفره استمر على القصر حتى يدخل بالفعل ، ولو كان الباقى دون المسافة . وكذا إذا كان دونها حيث خرج من البلد الذى ابتدأ السفر منه غير قاصد دخول ما ذكر فطرأ له الدخول، فإنه يتم من وقت

قوله: [فإن كان سفره دون المدينة] إلخ : حاصله أن الأقسام أربعة : الأول : أن يستقل ما قبل وطنه وما بعده بالمسافة وفى هذه يقصر قبل دخوله لوطنه وبعده . الثانى : عكسه والمجموع فيه المسافة ، وفى هذا إن نوى البخول أتم "قبل دخوله وطنه وبعده ، وإن لم ينو دخوله قصر ، وإن نوى دخوله بعد سيره شيئاً فنى قصره قولا سحنون وغيره . الثالث: أن يكون قبل وطنه أقل من المسافة وبعد مسافة مستقلة ، فإن نوى الدخول فلا يقصر قبله وإن لم ينو الدخول قبصر ، وأما بعده فيقصر مطلقاً ولو نوى دخوله فى أثناء سفره ، فحكى فى التوضيح فى هذه قولين القصر لسحنون والإتمام لغيره . الرابع: أن يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده أقل مها فيقصر قبل وطنه مطلقاً نوى الدخول أم لا ، وأما بعده فلا يقصر مطلقاً . (اه . من حاشية الأصل) . وما قيل فى الوطن يقال فى مكان الزوجة وفى مكان أربعة أيام صحاح فيه ، فتأمل .

قوله : [دخوله] إلخ : أى وأما مجرد المرور بالوطن أو مكان الزوجة فلا يقطع حكم السفر ولو حاذاه . ولذا قال فى التوضيح : إنما يمنع المرور بشرط دخوله أو نية دخوله لا إن اجتاز ، والمراد بمكان . الزوجة : البلد الذى هى به لاخصوص المنزل الذى هى به ، ولايكون محل الزوجة قاطعاً إلا إذا كانت غير ناشزة ، فنى المحموع أن الزوجة الناشزة لا عبرة بها مثل الزوجة أم الولد والسرية .

قوله : [استمر على القصر] : أي على قول سحنون .

نية الدخول فى هذا الثانى ، أو الدخول بالفعل إذا لم يطرأ له قصد الدخول . (ثم) إذا شرع فى بقية سفره (اعتبر ما بنى) . فإن كان مسافة القصر قصر -وإلا فلا . وهذا راجع لجميع ما تقدم .

• (و) قطع القصر أيضاً (دخُول بلده): الذى سافر منه إن رجع اختياراً. بل (وإن ردّ) إلى ما ذكره من الوطن وما بعده (غلّبة بكريح) ردت السفينة التي هو بها، فهذه المبالغة ترجع لما قبل بلده أيضاً؛ وهو وطنه أو محل زوجته الكائن في أثناء المسافة. ولا يتكرر هذا مع قوله سابقاً: « ولا يقصر راجع » لأن الكلام هنا في كون الدخول في البلد يقطع حكم السفر. وهناك في كون الراجع لا يقصر في رجوعه إذا كانت مسافته دون مسافة القصر.

* (و) فطعه (نيّة إفامَة أربعةأبام صحاح): تستلزم عشرين صلاة وإلا فلا (أوالعلم بها) أى بإقامة الأربعة الأيام في محل (عادة) بأن كانت عادة القافلة أن تقيم فى ذلك المحل أربعة أيام فإنه يتم (لا الإقامَة) المجردة عن كوفها أربعة أيام ، كالمقيم لحاجة متى قضيت سافر فإنها لا تقطع القصر (ولوطالت) ،

قوله [بكريح] : ومثله دابة جمحت ولايجد غيرها لا الغاصب إذ يمكن التخلص منه ولو بمال، فهو على نية سفره. كذا في المجموع .

• قوله: [نية إقامة أربعة أيام] اللح: الأوْلَى نزول مكان نوى أقامة أربعة أيام صحاح فيه ، وُذلك لأن ظاهره أنه بمجرد النية المذكورة ينقطع حكم السفر ولو كان بين محلها . ومحل الإقامة المسافة وليس كذلك .

قوله: [تستلزم عشرين صلاة]: أى فى مدة تلك الإقامة بأن دخل قبل فجود السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء، واعتبر سحنون العشرين فقط سواء كانت فى أربعة أيام صحاح أو لا .

قوله: [والعلم بها] إليح: أى وإن لم ينوها ، كما يعلم من عادة الحاج أنه إذا دخل مكة يقيم فيها أكبر من أربعة أيام فيتم ، ومحل قطع القصر بإقامة أربعة أيام صحاح فى غير العسكر بدار الحرب وأما هو فيقصر ولوطالت إقامته. كما قال خليل: إلا العسكر بدار الحرب .

إلا إذا علم أنها لا تقضى إلا بغد الأربعة (وإن نواها): أى الأربعة أيام وهو (بصلاة) أى فيها (قطع) الصلاة (وشفع) ندباً (إن ركع): أى صلى ركعة بسجدتيها (ولم نجز حضريقة) إن أتمها أربعاً لعدم دخوله عليها (ولا سفريقة) لنية الإفامة فيها (و) إن نواها (بعدها): أى بعد الفراغ منها (أعاد بوقت) اختيارى .

• (وكُره اقتداء مقيم بمسافر): لمخالفة نية إمامه (كعكسه): أى اقتداء مسافر بمقيم . (وتبعله) الكره لمخالفة المسافر سنته من القصر . (وتبعله) المسافر فى الإتمام وجوبئا ولو نوى القصر.

قوله: [وإن نواها]: أى الأربعة أيام ومثل نية الإقامة المذكورة ما إذا أدخلته الريح فى الصلاة التى أحرم بها سفرية . محلا يقطع دخوله حكم السفر من وطنه، أو محل زوجة بنى بها .

قوله: [أعاد بوقت] إلخ: استشكل بأن الصلاة قد وقعت مستجمعة للشروط قبل نية الإقامة . وحيننذ فلا وجه للإعادة . وقد يقال إن نية الإقامة على جرى العادة لا بدلها من تردد قبلها فى الإقامة وعدمها . فإذا جزم بالإقامة بعد الصلاة فكأنه متردد عند نية الصلاة السفرية؟ فاحتيط له بالإعادة فى الوقت .

قوله: [وكره اقتداء مقيم] إلخ: أى إلا إذا كان ذلك المسافر ذا فضل أو سن كما فى سماع ابن القاسم وأشهب وذكر ابن رشيد أنه المذهب ونقله (ح) على وجه يقتضى اعتماده ، وذكر (ر) أن المعتمد إطلاق الكراهة . وبالجملة فكل من القولين قاد رجح . كذا فى حاشية الأصل .

قوله: [ولو نوى القصر]: استشكل إنمامه مع ما يأتى فى قوله: «وإن نوى القصر فأتم عمداً بطلت»، ومع قوله: «وإن ظن الإمام مسافراً فظهر خلافه أعاد أبداً» الخم وأجاب (ر): بأن نية عدد الركعات ومحالفة فعله لتلك النية أصل محتلف فيه، فتارة يلغونه وتارة يعتبرونه. في كل موضع مر على قول، فمر هنا على اغتفار محالفة النية لأن الفعل للنية لأجل متابعة الإمام ، وفيا يأتى مر على عدم اغتفار محالفة النية لأن عنده نوع تلاعب.

(وأعاد َ بوقت) على المعتمد خلافاً لما مشى عليه من عدم الإعادة (كأن فوك) المسافر (الإتمام ولو سهنواً) عن كونه مسافراً فإنه يندب له الإعادة في الوقت سفرية .

(وأتم) وجوباً بالدخول على الإتمام (فإن قصر) بعد نية الإتمام (عمداً أو تأويلا . بطلت و) إن قصر (سهواً فكأحكام السَّهو). فإن تذكر بالقرب أتم وسجد بعد سلامه . وإن ، طال أو خرج من المسجد بطلت .

وإن نوى القـصـر فأتم عمداً بطلت عليه وعلى مأمرومه) أتم معه أولا ، لأن
 كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا فها استثنى .

• (و) إن أنم (سهواً أو تأويلاً) بأن يرى أن القصر لا بجوز أو أن الإنمام

قوله: [وأعاد بوقت على المعتمد] : أى لكونه مذهب المدونة وعدم الإعادة قول ابن رشد .

قوله: [ولو سهواً]: ما قبل المبالغات ثلاث صور: وهي نية الإتمام عمداً، أوجهلا، أو تأويلا. والرابعة المبالغ عليها وقوله بعد ذلك: «وأتم»: أي كما نوى. فني الإتمام أربعة أيضاً مضروبة في أربعة ، تكون الصورست عشرة صورة. كما يؤخذ من الأصل: يندب له في جميعها الإعادة في الوقت ؛ سفرية إن لم يحضر، وحضرية إن حضر. ومأموه تبع له.

قوله: [فإن قصر بعد نية الإتمام] إلخ: في هذه المسألة ست عشرة صورة أيضاً لأن قوله بعد نية الإتمام صادق بأربع صور: العمد، والجهل، والتأويل ، والسهو . وفي كل من الأربع: إما أن يقصر عمداً – ومثله الجهل – أو تأويلا . فهذه ثلاثة في الأربعة أجاب عنها المصنف بقوله : « بطلت»، وبني ما إذا قصر سهواً في الأربعة، أجاب عنها المصنف بقوله: «فكأ حكام السهو» إلخ .

قوله: [وإن نوى القصر] إلخ: لايتأتى هنا تعداد الصور فى أصل النية لأنها الأصل، فنى هذا القسم أربع صور فقط أفادها المصنف بقوله: « فأتم عمداً بطلت عليه وعلى مأمومه، وسهواً أو تأويلا أو جهلافنى الوقت، فجملة صور هذا المبحث ست وثلاثون صورة.

قوله : [بأن يرى أن القصر لا يجوز] إلخ : أراد مراعاة من يقول بذلك

أفضل ا(أل جمه الا ؛ فني الرقت) الضرورى يعيد، (وصحت لمأمرُومه) أيضاً (بلا إعادة) عليه (إن لم يتبعه) في الإتمام . بل جلس حتى سلم، فإن تبعه بطلت.

(و) إذا قام الإمام للإتمام سهواً أو جهلا بعد نية القصر (سبت له) المأموم بأن يقول سبحان الله ، فإن رجع سجد لسهوه ، وإن لم يرجع فلا يتبعه بل يجلس حتى بسلم إمامه .

(وسلّم المسافر بسلامه ، وأتم عيره): أى غير المسافر صلاته (بعده): أى بعد سلامه ، فإن سلم المسافر فبله أو قام غيره للإتمام قبله بطلت عليهم كما لو تبعوه في الإتمام عمداً لتعمدهم الزيادة دونه ، ولم يجعلوا الجاهل هنا المتأول كالعامد في البطلان حيث نوى القصر وهو مشكل .

ولو خارج المذهب ، فني كتب الحديث بعض السلف كان يرى أن القصر مقيد بالحوف من الكفار (١١) كما في آية: (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح) الآية وكانت عائشة لا تقصر .

قوله: [فإن تبعه بطلت]: أى حيث كان متيقناً انتفاء الموجب وإلافيأمر بالاتباع لجرياتها على مسألة قيام الإمام لزائدة .

قوله : [بل بجلس] : أي حيث كان متيقناً انتفاء الموجب .

قوله : [وهو مشكل] : ولعله خفف الأمر في الجاهل والمتأول القول

⁽١) قال الشوكاني في نيل الأوطار: ذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الحوف في السفر . فقد قبل في قوله تعالى : « فليس عليكم جناح أن تقصر وا من الصلاة إن خفم أن يفتنكم الذين كفروا » أنها اقتضت قصراً يتناول قصر الأركان بالتخفيف وقصر العدد بنقصان ركعتين ، وقيد ذلك بأمرين : الفرب في الأرض والخوف فإذا وجد الأمران أبيح القصر ، فيصلون صلاة خوف مقصور عددها وأركانها وإن انتني الأمران وكانوا آمنين مقيمين ، انتني القصران ، فيصلون صلاة تامة كاملة . وإن وجد أحد السبين ترتب عليه قصره وحده . فإن وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان واستوفي العدد وهذا أبع قصر ، وليس بالقصر المطلق في الآية : وإن وجد السفر والأمن قصر العدد واستوفيت الأركان نوصليت صلاة أمن . وهذا أيضاً نوع قصر وليس بالقصر المطلق ، وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار عمام أركانها وإن لم تدخل في الآية . وذكر عن يعلى بن أمية ، نقصان العدد وقد تسمى قامة باعتبار عمام أركانها وإن لم تدخل في الآية . وذكر عن يعلى بن أمية ، قال : «قلت لعمر بن الخطاب : فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ، فقد أمن الناس ؟ قال عجبت (أنا) مما عجبت (أنت) منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وعلم عن ذلك ؟ فقال : «صدة تعدق القدم با عليكم فاقبلوا صدقته » رواء الجماعة إلا البخاري .

و (وإن ظن) شخص (الإمام مُسافراً) فاقتدى به (فظهر خلافه) وأنه مقيم الماء أعاد الماموم صلاته (أبداً) لبطلانها (كعكسه)، بأن ظن أن إمامه مقيم فإذا هو مسافر ؟ فيعيد أبداً (إن كان) المأموم في المسألتين (مُسافراً) ؟ لأنه نوى القصر وإمامه نوى الإتمام في الأولى ، وإن سلم من اثنتين فقد خالف إمامه نية وفعلا ، وإن أتم معه فقد خالف فعله فيته ، وأما في الثانية فهو قد نوى الإتمام لظنه أن إمامه مقيم ، والإمام قد نوى القصر لأنه مسافر ؟ فإن قصر معه فقد خالف فعله نيته . وإن أتم بمقتضى فيته فقد خالف إمامه نية وفعلا . واعترض باقتداء المقيم بسافر ؟ وفرق بأن المقيم دخل على مخالفة إمامه من أول الأمر فاغتفر ، وهذا دخل على موافقته فأخطأ ظنه فلم يغتفر . ومفهوم «إن كان مسافراً» أنه لوكان مقيا صنحت فيهما . لكن يرد على الثانية أنه قد دخل على الموافقة لإمامه فتبين خطأ ظنه .

(وإن لم ينو) المسافر (قصراً ولا إتماماً) بأن نوى الظهر مثلا من غير ملاحظة واحد منهما (فنى صحتها) وعدمها (قولان). وعلى الصحة (فهل يلزمه الإتمام) ؟ لأنه الأصل (أو يخير) فى الإتمام والقصر ؟ لأن شأن المسافر

يعدم جواز القصر أو أن الإتمام أفضل .

قوله : [فظهر خلافه] : أى وأما إن لم يظهر خلافه بل وافق ظنه فالصلاة صحيحة ، وإن لم يظهر شيء فباطلة أيضاً كما فى النقل عن ابن رشد ، فالمفهوم فيه تقصيل .

قوله : [نية وفعلا] : أى لأن هذا الداخل نوى القصر وسلم من اتنتين والإمام نوى الإتمام وسلّم من أربع .

قوله : [فقد خالف فعله نيته] : أي فهو كمن نوى القصر وأتم عمداً .

قوله: [وفرق] إلخ: حاصل الفرق أن المأموم هنا لما خالف سُنة ـ وهى القصر وعدل إلى الإتمام لاعتقاده أن الإمام المقيم كانت نيته معلقة، فكأنه نوى الإتمام إن كان الإمام متمنًا، وقد ظهر بطلان المعلق عليه وحينند فيبطل المعلق وهو الإتمام يخلاف المسألة الأخرى، فإنه ناو الإتمام على كل حال. (اه. من حاشية الأصل)

باب الصلاة

القصر: (قولان).

- (ولا تجبُ) على المسافر (نيَّة القصْر عند السَّفر) بل عند الصلاة، حتى إنه لوكان يتم إلى أن بني من المسافة دون مسافة القصر لطلب منه القصر .
- (وَنُكُدُ بِ) للمسافر (تعُمجيل الأوبة) بفتح الهمزة أى الرجوع لوطنه بعد قضاء وطره .
- (و) ندب له (الدّخول نهاراً) لـ لا خصوص الضحى ـ وكره الطروق ليلا

قوله: [قولان]: أى سواء صلاها حضرية أوسفرية. هذا هو الصواب خلافاً لا (عب)حيثقال: محل الردد إن صلاها سفرية، وإلا صحت اتفاقاً قال فى الحاشية: ينبغى أن يكن محل الردد فى أول صلاة صلاها فى السفر؛ فإن كان قد سبق له نية القصر، فإنه يتفق على الصحة فيا بعد إذا قصر لأن نية القصر قد انسحبت عليه فهى موجودة حكما. وكذا يقال فيا إذا نوى الإتمام فى أول صلاة ثم ترك نية القصر والإتمام فيا بعدها وأتم.

قوله: [وندب للمسافر تعجيل الأوبة] إلخ: أى فمكنه بعد قضاء حاجته في المكان الذي كان فيه خلاف الأولى ، لأنه من ضياع الزمن فيما لا يعنى ، والوطر هو الحاجة قال الله تعالى: (فلما قضى زيد مها وطراً) أى حاجة .

قوله: [وندب له الدخول نهاراً]: أى ويكره ليلا فى حق ذى زوجة ، فنى مسلم والنسائى من طريق جابر بن عبد الله: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يتخونهم أو يطلب عثراتهم »(١) (اه.) والطروق: هو الدخول من بعد.

واعلم أنه يستحب لمن أراد الخروج للسفر أن يذهب لإخوانه يسلم عليهم

⁽۱) أخرجه مسلم عن رواية عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى . ولكن قال سفيان : لا أدرى أهذا في الحديث أم لا ، يعى : يتخوجم أو يطلب عبراتهم . ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقتصراً دون هذه العبارة . ومثله أيضاً البخارى رواه من الطريق نفسه دويها . ولكن ذكرها في الترجمة ، فقال : « لا يطرق أهله ليلا إذا أطال غيبته محافة أن يخوجم أو يلتمس عبراتهم » . قال الحافظ ابن حجر : اختلف في إدراج هذه العبارة . وأخرجه النساقي كذلك من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك . ولكن ذلك استحباباً فقد روى الإمام البخارى أيضاً في حديث جابر : « فلما قلمنا (المدينة) دمينا لندخل فقال : امهلوا حتى تدخلوا ليلا أو عشاء لكى تحديث جابر : « فلما قلمنا (المدينة) دمينا لتدخل فقال : امهلوا حتى تدخلوا ليلا أو عشاء لكى تحتيط الشعنة وتستحد المغيبة .

(و) ندب له (استصحابُ هدية) لعياله وجيرانه لأنه أبلغ في السرور.
 ولما كان السفر من أسباب الجمع بين مشركني الوقت. شرع في الكلام على جمعهما فيه ، وأتبعهما بالكلام على جمعهما في غيره .

وأسبابه ستة : السفر ، والمطر ، والوحل مع الظلمة . ونحو الإغماء ، وعرفة ، ومزدلفة ... إلا أنه أخر الأخيرين لمحلهما ... فقال :

(ورخّص) جوازاً (له): أى للنسافر رجلاً أو امرأة (في جمّع الظّهرين)
 والعشاءين كما يأتى (بببَرًّ): أى فيه لا في بحر ؛ قصراً للرخصة على موردها ،

و يودعهم ويسألهم الدعاء ، وأن يودعوه و يدعو له بما دعا به رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليه وسلم لله حلى الله عليه وسلم : لا زودك الله التقوى . ووقاك الردى ، وغفر ذنبك ، ويسرك للخير حيثما كنت » رواه الترمذي والحاكم عن أنس.

وأما إذا قدم من السفر فالمستحب لإخوانه أن يأتوا إليه ويسلموا عليه ، وما يقع من قراءة الفاتحة عند الوداع فأنكره الشيخ عبد الرحمن التاجورى ، وقال : إنه لم يرد فى السنة. وقال الأجهورى : بل ورد فيها مايدل لجوازه ، وهو غير منكر . وما ذكره من كراهة القدوم ليلا في حق ذى الزوجة كانت الغيبة قريبة أو بعيدة على المعتمد ، خلافاً لما يفيده (عب) من اختصاص الكراهة بطول الغيبة . ومحل الكراهة المذكورة لغير معلوم القدوم ، وأما من علم أهله بوقت قدومه فلا يكره له الطروق ليلا ، ويستحب ابتداء دخوله بالمسجد (۱) .

قوله : [وندب له استصحاب هدية] النخ : أى لورود الأمر بها فى الأحادث.

قوله: [لمحلهما]: أي وهو باب الحج .

قوله : [رجلا أو امرأة] : أى واسواء كان راكباً أو ماشياً على ما فى طرر ابن عات خلافاً لمن خصه بالراكب .

قوله : [ببر] إلخ : وأجازه الشافعية بالبحر أيضاً .

⁽١) ورد ذلك في حديث توبة كعب بن مالك ، ضمن حديث طويل في ذلك. فقد جاء فيه : « وكان قلما يقدم من سفر سافره إلا ضحى ، وكان يبدأ بالمسجد فيركع ركعتن ». رواه الإمام البخارى في كتاب التفسير – تفسير سورة براءة .

(وإن قصر) السفر على مسافة القصر (أو لم يجد) بتشديد الدال المهملة أى ولم يكن حثيثًا (إن زالت الشمس) على المسافر حال كونه (نازلا) بمكان – منهلا (اأ فيره (وقد وي عند الرحيل قبل وقت القصر (النزول بعد الغروب)، فيجمعهما جمع تقديم ؛ بأن يصلى الظهر في وقتها الاختيارى . ويقدم العصر فيصليها معها قبل رحله لأنه وقت ضرورة لها ، اغتفر للمشقة .

(فإن نواه) أى النزول (قبل) دخول (الاصمرار أخر العصر) وجوبنا لوقتها الاختياري ، فإن قدمها أجزأته (و) إن نوى النزول (بعده) أى بعد دخول الاصفرار (خير فيها): أى العصر إن شاء قدمها وإن شاء أخرها وهو الأولى . وإن زالت) الشمس عليه (سائراً ، أخرهما إن نوى الاصفرار): أى النزول

قوله : [وإن قصر السفر] إلخ : أى ولكن لا بد فى الجواز من كونه غير عاص به ولاه جمعاً فلا إعادة بالأولى من القصر . كذا فى حاشية الأصل .

قوله : [أو لم يجد] إلخ : أى فقول الشيخ خايل وفيها شرط الجد بالكسر أى الاجتهاد في السير ضعيف .

قوله: [بمكان منهلا أو غيره]: أى فقول خليل بمنهل مراده مكان النزول وإن لم يكن به ماء ، وإن كان المنهل في الأصل مكان الماء .

قوله : [فيجمعهما جمع تقديم] : أي ويؤذن لكل منهما .

قوله: [لأنه وقت ضرورة لها] إلخ: أى بالنسبة للمسافر.

قوله: [أخر العصر وجوباً]: أى غير شرط بدليل قوله فإن قدمها أجزأت أى وتندب إعادتها بالوقت في هذه الحالة.

قوله: [وإن شاء أخرها وهو الأولى]: أى لأنه ضروريها الأصلى ، ولا يؤذَّن لها حينئذ لما تقدم فى الأذان من كراهته فى الوقت الضرورى .

قوله: [أخرهما]: قبل وجوباً كما فى الأصل. وفيه شىء؛ إذ مقتضى القياس جواز تأخيرهما فى المسألة الأولى ، وأما الثانية فتأخير الصلاة الأولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقها الاختيارى، كذا كتب والد (عب). وللخمى: أن تأخيرهما

⁽١) المنهل هو في الأصل المورد أو الماء الذي يرده المستقى وفحوه . وقال المتنبي : يزدحم الرواد في بابه والمنهل العذب كثير الزحام

فيه (أو قبله ، وإلا) - بأن نوى النزول بعد الغروب - (فق وقتيهما) الاحتيارى؛ هذه فى آخر وقتها وهذه أول وقتها جمعًا صوريًّا ، (كمنُ) زالت عليه سائرًا، ولكن (لا يضبيط نُزوله): هل ينزل بعد الغروب أو قبله فإنه يجمع جمعًا صوريًّا. (وللصَّحييح فعْلله): (وكالمريض) - مبطونًا أو غيره - يجمع جمعًا صوريًّا. (وللصَّحييح فعْلله): أى الجمع الصوري بكراهة .

والعيشاءان كالظُّهرين) في جميع ما تقدم على الراجع بتنزيل طلوع الفجر منزلة العروب ، وما قبلهما منزلة الاصفرار ، وما قبلهما منزلة ما قبل الاصفرار .

وأشار للجمع بسبب الإعماء وبحوه بقوله:

ومن خاف إغماء أو) حمى (نافضاً أومسَداً) بفتح الميم: أى د وخة بفتح المدال المهملة (عند دخُول وقت) الصلاة (الثّانية) العصر أو العشاء (قدّمها)

جائز أى ويجوز إيقاع كل صلاة فى وقتها ولو جمعاً صوريباً ، ولايجوز جمعهما جمع تقديم لكن إن وقع فالظاهر الإجزاء ، وندب إعادة الثانية فى الوقت . ويمكن الجمع بأن من قال بوجوب تأخيرهما مراده عدم جواز تقديمهما معاً فلا ينافى جواز إيقاع كل صلاة فى وقتها ، والجواز فى كلام اللخمى بهذا المعنى فالحلف لفظى كذا فى الحاشية .

قوله : [جمعاً صوريًّا] : أي وبحصل له فضيلة أول الوقت .

قوله : [والصحيح فعله] : أي ولكن تفوته فضيلة أول الوقت .

قوله: [والعشاءان كالظهرين] إلخ: وعليه إذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الفجر جمعهما جمع تقديم قبل ارتحاله، وإن نوى النزول فى الثلث الأول أخر العشاء وجوباً، وإن نوى النزول بعد الثلث وقبل الفجر خير فى العشاء، والأولى تأخيرها لأنه ضروريها الأصلى، وأن من غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول فى الثلث الأولى أو بعده، وقبل الفجر أخرهما جوازاً على ما مر، وإن نوى النزول بعد الفجر جمع جمعاً صورياً بناء على امتداد مختار المغرب الشفق.

أى الثانية عند الأولى جوازاً على الراجح ، (فإن سكم) من الإغماء وما بعده – وقد كان قدم الثانية (أعاد الشانية بوقت) ضرورى. بخلاف المسافر إذا قدم ولم يرتحل فلا يعيد على المعتمد .

ثم أشار لجمع العشاءين خاصة لأحد سببين بقوله :

ه (و) رخص (فى جمع العيشاءين) فقط جمع تقديم (بكل مسجد) تقام به الصلاة ولو غير مسجد الجمعة (لمطر) واقع أو متوقع (أو طين مع ظُلمة) لآخر الشهر لا لغيم ولا لأحدهما فقط .

قوله: [جوازاً على الراجع]: أى عند ابن عبد السلام، وندباً عند ابن يونس وفى (بن) ما يفيد اعباد الأول، وقال ابن نافع: يمنع الجمع بين الصلاتين ويصلى كل صلاة بوقها بقدر الطاقة ولو بالإيماء فلو أنمى عليه حتى ذهب وقها لم يكن عليه قضاؤها. واستظهر ذلك ؛ لأنه على تقدير استغراق الإنجماء للوقت، فلا ضرورة تدعو إلى الجمع، وكما إذا خافت المرأة أن تموت أو تحيض فإنه لا يشرع لها الجمع، وفرق بين الإنجماء والحيض، بأن الحيض يسقط الصلاة قطعاً بخلاف الإنجماء فإن فيه خلافاً. وبأن الغالب فى الحيض أن يعم الوقت بخلاف الإنجماء (اه. من حاشية الأصل نقلا عن كبير الحرشي).

قوله: [بخلاف المسافر] إلخ: أى حيث جمع وهو ناو للارتحال ثم طرأ له عدمه . وأما لو جمع وهو غير ناو الارتحال فيعيدها فى الوقت اتفاقاً .

قوله: [لمطر]: أو برد بفتح الباء والراء. وأما الثلج فذكر فى الميعاد أنه سئل عنه ابن سراج فأجاب بأنى لا أعرف فيه نصًا ، والذى يظهر أنه إن كثر بحيث يتعذر نفضه جاز الجمع وإلا فلا. كذا فى حاشية الأصل نقلا عن (بن).

قوله: [أو متوقع]: إن قلتَ المطر إنما يبيح الجمع إذا كثر ، والمتوقع لا يتأتى فيه ذلك ؟ وأجيب: بأنه علم كثرته بالقرينة فإن تخلف ولم يحصل فينبغى إعادة الثانية فى الوقت: كما فى مسألة سلامة المغمى — كما فى الحرشى .

قوله : [أو طين مع ظلمة] : أى بشرط كون الطين كثيراً يمنع أواسط الناس من لبس المداس .

وذكر صفة الجمع بقوله :

• (يؤذَّن للمغرب) على المنار بصوت مرتفع (كالعادة وتؤخّر) الصلاة تأخيراً (قليلا) بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاص الأولى بقدر ثلاث ركعات بعد الغروب (ثمصُليا) أى المغرب والعشاء (بلا فصل) بينهما بنقل أو غيره (إلا) فصلا (بأذان للعشاء منخفض) لا يرفع صوت (في المسجد) لاعلى المنار (ثم ينصر فون) لمنازلهم (من غير تنقل) في المسجد: أي يكره بحمل المنع في النقل على الكراهة. ولا بد فيه من جماعة (ووجب نينه) عند الأولى كنية الإمامة كما تقدم.

(و) جاز الجمع (لمنفرد) ذكراً أو أنثى (بالمغرب): أى عن جماعة الجمع ولوصلاها فى جماعة (يجدُهم) فى المسجد الذى صلى به المغرب أوغيره (بالعشاء) فيدخل معهم فيها ، ويغتفر له نية الجمع عند صلاته المغرب لأنه تابع لهم .

قوله: [وتؤخر قليلا]: وقال ابن بشير : لا يؤخر المغرب أصلا. قال المتأخرون: وهو الصواب إذ لا معنى لتأخيرها قليلا إذ فى ذلك خروج الصلاتين معاً عن وقلهما المختار. انظر: بن (اه. من حاشية الأصل). ولكن قال المؤلف فى تقريره: لم يلزم من تأخيرها بقدرها إيقاعها فى وقلها الضرورى.

قوله: [بأذان للعشاء] : اعلم أن الأذان للعشاء بعد صلاة المغرب مستحب ولذا جرى قولان في إعادته عند غيبة الشفق. والمعتدد إعادته لأجل السنة.

قوله : [فى المسجد] : أى عند محرابه كما فى المدونة ، وقيل بصحته لافوق المنار على كل حال لنلا يلبس على الناس .

قوله: [من غير تنفل]: أى فالمعتمد كراهة النفل بين الصلاتين وبعدهما ولو استمر فى المسجد حتى غاب الشفق، فهل يطلب بإعادة العشاء أولا؟ قولان. وقيل: إن قعد الكل أو الجل أعادوا، وإلا فلا. واستظهر وجوب الإعادة على القول ما. كما فى الحاشية.

قوله: [وجاز الجمع لمنفرد بالمغرب]: أى بناء على القول بأن نية الجمع تجزى عند الثانية ، ولكونه تابعاً لهم كما قال الشارح فلا بنافى منع الجمع لو حدث السبب بعد الأولى.

ه (و) جاز الجمع (لمقيم بمسجد) لأجل اعتكاف أو مجاورة (تبعاً) للجماعة (لا استقلالا) إذ لا مشقة عليه فى إيقاع العشاء بوقتها ، (ولا لجار المسجد ولو) كان مريضاً بشق عليه الحروج للمسجد (أو) كان (امرأة) ولا يخشى منها الفتنة: أى لا يجوز لجار المسجد أن يجمع ببيته تبعاً لجماعة المسجد، بل إما أن يذهب للمسجد فيجمع معهم أو يصلى كل صلاة بوقتها .

قوله: [وجاز الجمع لقيم بمسجد]: مراده بالجواز في هذا وما قبله: الإذن الصادق بالندب لأنه لتحصيل فضل الجماعة.

حيث كان إمام المسجد معتكفاً لايجوز له الجمع إلا تبعاً ، فلذلك يلزمه استخلاف من يصلى بهم ويصلى هو مأموماً ، ولا تصح إمامته. ولايصح الجمع بمسجد لشخص منفرد غير راتب إلا بالمساجد الثلاث إذا دخلها فوجد إمامها قد جمع . صلى المغرب مع العشاء جمعاً . وأما إذا لم يدخل وعلم أن إمامها قد جمع فلا يطالب بدخولها ، ويبقى العشاء الشفق هذا هو الموافق لما مركما جزم به بعضهم . (اه . من حاشية الأصل) .

فصل : فى شروط الجمعة وآدابها ومكروهاتها وموانعها وما يتعلق بذلك

ولها شروط وجوب وهي ما يتوقف وجوبها عليها ، وشروط صحة وهي ما تتوقف صحتها عليها .

- وبدأ بالأول فقال :
- (الجمعة فرض عين) لاكفاية

فصل:

سميت الجمعة بذلك لاجتماع آدم وحواء بالأرض فيه، وقيل: لما جمع فيه من الحير، وقيل: لاجتماع الناس للصلاة فيه. وقيل غير ذلك.

فائدة: لاشك أن العمل فيها له مزية عن العمل فى غيرها ، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنه إذا وقع الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان لتلك الحجة فضل على غيرها . وأما ما رواه ابن رزين أنه أفضل من سبعين حجة فى غير يوم الجمعة ، ففيه وقفة كما نص على ذلك المناوى — ذكره (شب) فى شرحه. (اه. من الحاشية) .

قوله : [وآدابها] : مراده ما يشمل السنن .

قوله : [وما يتعلق بذلك] : أي من تفاصيل تلك الأحكام .

وأعقبها لصلاة القصر لكوبها شبه ظهر مقصورة .

قوله: [الجمعة فرض عين]: الأشهر فيها ضم الميم وبه قرأ جماعة وحكى إسكانها وفتحها وكسرها وبهن قرئ شاذاً وهي بدل في المشروعية والظهر بدل منها في الفعل. ومعنى كونها بدلا في المشروعية: أن الظهر شرعت ابتداء ثم شرعت الجمعة بدلا عنها ومعنى كونها بدلا عنها في الفعل أنها إذا تعدر فعلها أجزأت عنها الظهر (اه. خرشي). وقال ابن عرفة الجمعة ركعتان يمنعان وجوب الظهر على رأى ، وعليه فهي فرض يوهها ، والظهر بدل عنها وهذا هو المعتمد . والقول بأنها بدل عن الظهر لم يصح فعلها مع إمكان فعله .

• ولا تتوقف إقامتها ابتداء على إذن الإمام خلافاً لمن ذهب إلى ذاك . (على الله كر الحر): أى على كل ذكر حر لا على امرأة أو رقيق (غير المعند ور) لا على معذور بعنر مما يأتى . (المقيم بيبكدها) : أى بلد ، الجمعة الآتى بيانه (أو) المقيم (بقرية) أو خيم فلا مفهوم لقرية (نائية) : أى خارجة ومنفصلة (عنه) أى عن بلد الجمعة (بكفرسخ) ، ثلاثة أميال وأدخلت الكاف ثلث الميل لا أكثر معتبراً (من المنار) ، فتجب على المقيم المذكور (وإن) كان (غير مستوطن) ، ببلدها بأن كان مقيا به لمجاورة أو تجارة أو غير ذلك إقامة تقطع حكم السفر أربعة أيام فأكثر وإن لم تنعقد به . فلا تجب على مسافر إذا لم ينو إقامة أربعة أيام صحاح .

وحينئذ فمن صلى الظهر وقت سعى الجمعة ثم فاتته الجمعة فإن صلاته باطلة ، ولابد من الإعادة لأنه لم يصل الواجب عليه ، وعلى القول الشاذ لاإعادة عليه لأنه أتى بالواجب عليه . (اه. من الحاشية) .

قوله: [ولا تتوقف إقامتها] إلخ: أى وإنما يندب الاستئذان فقط. ووجبت عليهم إن مَنْعَ وأمنوا ضرره، وإلالم تجزهم لأنها محل اجتهاد، ولاسيا فى شروطها. واستظهر بعضهم الصحة. كذا فى المجموع.

قوله : [لا على امرأة أو رقيق] : فالمرأة لاتجب عليها الجمعة وإن كانت مسنة لا أرب للرجال فيها. ولاتجب على عبد ولو كان فيه شائبة حرية ، ولو أذن له سيده على المشهور.

قوله: [فلا تجب على مسافر]: الحاصل أن اشراط هذه الشروط يقتضى أن المتصف بأضدادها لاتجب عليه الجمعة ، وإنما الواجب عليه الظهر ، فإذا حضرها وصلاها حصل له ثوابها من حيث الحضور وسقط عنه الظهر . وقال القرافى: إنها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخيير ، إذ لو كان حضورها مندوباً فقط لورد عليه أن المندوب لايقوم مقام الواجب. ورد : بأن الواجب الخير إنما يكون بين أمور متساوية ؛ بأن يقال: الواجب إما هذا وإما هذا . والشارع إنما أوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظهر ابتداء . لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث إنها صلاة ، وزيادة من حيث حضور الجماعة والحطبة ،

فعلم أن شروط وجوبها: الذكورية ، والحرية ، والسلامة من الأعدار المسقطة لها والإفامة . ولا يعد من شروطها البلوغ والعقل لأنهما لا يختصان بها ؟ لأنهما شرطان في الصلاة مطلقاً ، ولا يعد الشيء شرطاً في شيء إلا إذا كان مختصاً بذلك الشيء ، ألا ترى أن الوضوء وستر العورة لا يعدان من شروطهما ؟ لكونهما لا يختصان بها .

ولما فرغ من بيان شروط الرجوب ، شرع في بيان شروط صحتها ؛ وهي خمسة على سبيل الإجمال ، إذا كل شرط منها له شروط . ومعلوم أن شرط الشرط شه وط . فقال :

(وصحتً ُها): أى وشروط صحنها خمسة:

أولها : الاستيطان ، وهو أخص من الإقامة لأنه الإقامة بقصد التأبيد ؛ الإقامة

كَفَتَ عن الظهر. قال شيخنا فى حاشية مجموعه: لايلزم هذا التعب من أصله لأن العبد ينوى إذا أحرم بالجمعة الفرضية فلم ينب عن الواجب إلا واجب ، فالندب من حيث سعيه لحضورها فقط. (اه) .

قوله : [إذ كل شرط منها له شروط] : علة لقوله خمسة إجمالا .

وحاصل ذلك أن شروط الصحة إجمالا خسة: أولها الاستيطان وله شرطان: أن يكون ببلد أو أخصاص ، وأن يكون بجماعة تتقرى بهم تلك القرية عادة بالأمن على أنفسهم والاستغناء إلى آخر ما قال الشارح. والشرط الثانى: حضور اثنى عشر رجلا؛ وله ثلاثة شروط: الأول : كوبهم من أهل البلد. الثانى: بقاؤهم من أول الحطبتين للسلام . الثالث: كوبهم مالكيين أو حنفيين أو شافعيين مقلدين لمالك أو أبى حنيفة ، وإن لم ينص على هذا الشارح . والشرط الثالث: الإمام . وله شرطان : كونه مقيا إن لم يكن هو الحليفة . وكونه الحاطب إلا لعذر ؛ والشرط الرابع : الحطبتان وذكر الشارح لهما شروط أثربع كما قال الشارح . فتكامل بالصلاة . والشرط الحامس : الجامع وله شروط أربع كما قال الشارح . فتكامل تفصيل شروط الصحة خسة وعشرين .

قوله : [لأنه الإقامة بقصد التأبيد] : أى وأما لو نزل جماعة فى بلد خراب مثلا ، ونووا الإقامة فيه مدة ثم يرتحلون فأرادوا صلاة الجمعة فيه فلا تصح منهم ،

أعم وإليه أشار بقوله :

(باستيطان بلد) : مبنية بطوب أو حجر أو غيرهما (أو) استيطان (أختصاص) من قصب أو أعواد ترم بحشيش ، (لا خيم) من شعر أو قماش ، لأن الغالب على أهلها الارتحال فأشبهوا المسافرين ، نعم إن أقاموا على كفرسخ أ من بلدها وجبت عليهم تبعاً لأهله كما تقدم ، ومعنى كون الاستيطان شرط صحة أنه لولاه ما صحت جمعة لأحد ، وكما أنه شرط صحة هو شرط وجوب ، أيضاً ؛ إذ لولاه ما وجبت على أحد جمعة .

ويشترط لهذا الشرط شرطان : الأول كونه ببلد أو خصاص كما قدمنا .

الثانى : كونه (بجماعة تتقرَّى) أى تقام وتستغنى (بهم القرْية) عادة بالأمن على أنفسهم ، والاستغناء فى معاشهم العرفى عن غيرهم . ولا يحدون بحد ، كماثة أو أقل أو أكثر ، فلو كانوا لا تتقرى بهم قرية بأن كانوا مستندين فى معاشهم لغيرهم ، فإن كانوا على كفرسخ من قرية الجمعة وجبت عليهم تبعاً لهم ،

بل لا تجب عليهم إلا تبعاً لمن استوفى شروط الجمعة .

قوله: [ومعنى كون الاستيطان] إلخ: حاصله أن كون البلد مستوطن أى منوينًا الإقامة فيه على التأبيد شرط صحة واستيطان الشخص فى نفسه شرط وجوب. فتى كان البلد مستوطناً والجماعة متوطنة وجبت عليهم ، وصحت منهم وطلقاً ولو كان البلد تحت حكم الكفار ؛ كما لو تغلبوا على بلد من بلاد الإسلام وأخذوه ولم يمنعوا المسلمين من التوطن ولا من إقامة الشعائر الإسلامية فيه كما هو ظاهر إطلاقاتهم. (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [كونه ببلد أو أخصاص] : أى لا خيم فلا تجب إلا تبعاً .

قوله: [بجماعة تنقرى] إلخ: أى قال شيختا في حاشية مجموعة: بأن يدفعوا عن أنفسهم الأمور الغالبة ، ولايضر خوفهم من الجيوش الكثيرة لأن هذا يوجد في المدن ، ولابد أن يكون الأمن بنفس العدد فلا يعتبر جاه ولا اعتقاد ولاية مثلا لأن الأمن بواسطة ذلك قد يكون مع قلة العدد جداً . (اه) .

وإن كانوا خارجين عن كفرسخ لم تجب عليهم كأهل الحيم ، ولو أحدث جماعة تتقرى بهم قرية بلداً على كفرسخ من بلد الجمعة لرجبت عليهم الجمعة استقلالا. الشرط الثانى : حضور الني عشر رجلا لصلاتها ، وسماع الحطبين وإليه أشار يقوله :

م (وحضور أنى عَسَر) رجلا للصلاة والحطبة (١) ، ويشرط لهذا الشرط شرطان أيضاً: الأول أن يكونوا (منهم) أى من أهل البلد فلا تصحمن المقيمين به لنحو تجارة إذا لم يحضرها العدد المذكور من المستوطنين بالبلد . الثانى أن يكونوا (باقين) مع الإمام من أول الحطبة (لسلاميها) أى إلى السلام من صلاتها ،أى سلام جميعهم ، فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الإمام بطلت الجمعة ، وحضور من ذكر شرط صحة (وإن) كان (فى أول جمعة) أقيمت

قوله : [كأهل الحيم] : تشبيه تام في التفصيل المتقدم .

قوله: [ولو أحدث جماعة] إلخ: فعلى هذا يسوغ للكفور التي تحدث بجانب القرى إحداث جمعة استقلالا .

قوله: [وحضور اثنى عشر رجلا]: أى غير الإمام ، وأن يكونوا مالكيين أوحنفيين أو شافعيين قلدوا واحداً مهما، لا إن لم يقلدوا. فلا تصح جمعة المالكي مع اثنى عشر شافعيين لم يقلدوا . لأنه يشرط في صحما عندهم أربعون يحفظون الفاتحة بشدامها.

قوله : [بطلت الجمعة] : أي ولو دخل بدله مسبوق فاتته الخطبة .

⁽١) استند القائلون بأن نصابها اثنا عشر رجلا ، إلى حديث عن جابر رضى الله عنه : «أن النبي صلى اقد عليه وسلم كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت عير من الشام ، فانفتل الناس إليها حى لم يبق إلا اثنا عشر رجلا ، فأنزلت هذه الآية الى فى الجمعة : وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً » . رواه أحمد وسلم والترمذى وسححه . ورواية نحوها رواها أحمد والبخارى . قال الشوكانى وهم العشرة المبشرون بالجنة وبلال وابن مسعود . ثم إن المذاهب تعددت فى العدد الذى تنعقد به الجمعة . قال الخافظ ابن حجر فى فتح البارى خمسة عشر مذهباً . قال الشوكانى ، وكأنه من يرون أن نصابها أربعون : عن كعب بن مالك أن أسعد بن زرارة كان أول من جمع بنا فى حرة بنى بياضة . قيل له : « كم كنم يويئة ؟ عن كعب بن مالك أن أسعد بن زرارة كان أول من جمع بنا فى حرة بنى بياضة . قيل له : « كم كنم يويئة ؟ قال : كنا أربعين رجلا » . رواه أبو داود وابن ماجة ، وقال فيه : كان أول من صلى بنا صلاة الجمعة قبل مقدم النبى صلى الله عليه وسلم من مكة . وقال : وإليه ذهب الشافى وأحمد فى إحدى الروايتين وأنه في باشت صلاة النبى صلى الله عليه وسلم بأقل من أربعين .

بهذا البلد فلا يشترط فى أول جمعة حضور جميع أهل البلد جزماً هذا هو الصواب .

الشرط الثالث : الإمام ، وإليه أشار بقوله :

• (وإمام مقيم) فلا تصح أفذاذاً . ويشترط فيه الإقامة ولو لم يكن متوطناً كما أشرنا له بالوصف وأن يكون هو الخاطب ، فلو صلى بهم غير الخاطب لم تصح إلا لعذر يبيح الاستخلاف كرعاف ونقض وضوء ، وجب انتظاره إن قرب زوال العذر ، وإليه أشار بقوله : (وكونه الخاطب ، إلا لعذر) .

قوله: [هذا هو الصواب]: أى وهو أن الجماعة الذين تتقرى بهم القرية وجودهم فيها شرط وجوب وصحة ، وإن لم يحضروا الجمعة بالفعل . والاثنا عشر حضورهم شرط صحة تتوقف الصحة على حضورهم بالفعل فى كل جمعة ، لافرق فى ذلك بين الأولى أو غيرها . فلو تفرق من تتقرى بهم القرية يوم الجمعة فى أشغالهم ولم يبق إلا اثنا عشر رجلا والإمام - جمعوا ، كما قاله ابن عرفة . وما مشى عليه خليل ضعيف .

قوله: [ويشترط فيه الإقالة] إلخ: هذا هو المعتمد وهو ما عليه ابن غلاب والشيخ يوسف بن عمر وجمهور أهل المذهب ، فلو اجتمع شخص مقيم واثنا عشر متوطنون تعين أن يكون إماءاً لهم . ويلغز بها فيقال: شخص إن صلى إماماً صحت صلاته وصلاة مأموميه ، وإن صلى مأموماً فسدت صلاة الجميع (انظر المج).

قوله: [وجب انتظاره]: أى والفرض أن ذلك العدر طرأ بعد الشروع فيها فإنه في الحطبة ، سواء كان قبل تمامها أو بعده ، أما لو حصل قبل الشروع فيها فإنه ينتظر إلى أن يبقى من الاختيارى ما يسع الحطبة والجمعة ، ثم يصلونها إذا أمكنهم الجمعة دونه فإنه ينتظر إلى أن يبقى مقدار ما يسع الظهر ثم يصلون الظهر أفداذاً فى آخر الوقت المختار ، وهذا هو المنقول . (اه . من الحاشية) .

قوله : [إن قرب زوال العذر] : ويعتبر فيه العرف ، وقال البساطى : بقدر أولتى الرباعية والقراءة فيهما بالفاتحة وما تحصل به السنة من السورة .

الشرط الرابع الخطبتان وإليه أشار بقوله :

(وبخطّبتَين) بشروط سنة .

أشار لأولها بقوله : (من قيام). وقبل القيام فيهما سنة والأول قول الأكثر ، والأظهر أنه واجب غير شرط . فإن جلس أثم وصحت .

وثانيها : أن يكونا (بعد َ الزَّوال) فإن تقدمتا عليه لم تجز .

وثالثها: أن يكوثا (مما تُسمِّيه العربُ خُطبة) ولو سجعتين نحو: اتقوا الله فيما أمر ، وانتهوا عما عنه نهى وزجر. فإن سبح أو هلل أوكبر لم يجزه .

ورابعها : (دَ آخل المسْجل) فلو خطبهما خارجه لم يصحا .

وخامسها: أن يكونا (قَبَول الصَّلاة) فلا تصح الصلاة قبلهما (فإن أخرَّمهما) عنهما أعيدت الصلاة (إن قرب) الزمن عوفاً ولم يخرج من المسجد فإن طال أعيدتا الأنهما مع الصلاة كركعتين من الظهر ، فالطول والقرب كالمتقدمين في الناء .

وسادسها،أشار له بقوله: (يحتَّضُرهما الجماعة) الاثنا عشر؛فإن لم يحضروا من أولهما لم يجزيا لأنهما كركعتين كما تقدم .

وبقى شرطان : أن يجهر بهما وأن يكونابالعربية ولو لأعجميبن .

الشرط الحامس : الحامع وإليه أشار بقوله :

قوله : [فإن سبح أو هلل] إلخ : أى خلافاً للحنفية فإنهم قالوا بإجزاء ذلك .

قوله : [كالمتقدمين فى البناء] : أى فى سجود السهو وهو العرف أو الحروج من المسجد .

قوله: [يحضرهما الجماعة]: أى سواء حصل منهم إصغاء أم لا ، فالذى هو من شروط الصحة الحضور لا الاستماع والإصغاء. وذكر بعضهم: أن حضور الخطبة فرض عين ولو كثر العدد جداً، وهو ضعيف، والحق أن العينية إذا كان العدد اثنى عشر، فما زاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة.

قوله : [أن بجهربها] أي ولو كانت الجماعة صمًّا .

قوله : 7 وأن يكونا بالعربية] : فلو كان ليس فيهم من يحسن الإتيان بالخطبة

(وبجامع) غلا تصح فى البيوت، ولا فى براح من الأرض، ولا فى خان، ولا فى رحبة دار.

وله شروط أربعة : أن يكون مبنياً ، وأن يكون بناؤه على عادتهم ، وأن يكون متحداً ، ومتصلا بالبلد . وإليهما أشار بقوله (مبى) فلا تصح فيما حوط عليه بزرب أو أحجار أو طوب من غير بناء (على عادتهم) أى أهل البلد فيشمل بناءه من بوص الأهل الأخصاص الا لغيرهم (متحد) بالبلد .

و فإن تعد د فالعنين) : هو الذي تصح فيه الجمعة دون غيره . والمراد بالعتيق ما أقيمت فيه الجمعة أبتداء ولو تأخر بناؤه عن غيره فالجمعة له ، (و إن تأخر أداء) أي و إن تأخر أداء الجمعة فيه عن الجديد فالصلاة في الجديد ، و إن سبقت فاسدة لم ما يهجر العتيق . فالجمعة لا تكون إلامتحدة في البلد متى

لم يلزمهم جمعة .

قوله: [فلا تصح في البيوت] إلخ: أي لأنه لايسمي محجداً إلا إذا كان ذا بناء معتاد خارجاً لله لحصوص الصلاة والعبادة قال تعالى: (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) (١١).

قوله: [فإن تعدد فالعتيق]: أى ولا تصح فى الجديد ، ولو صلى فيه السلطان فإن لم يكن هناك عتيق بأن بنيا فى وقت واحد ولم يصل فى واحد مهما صحت الجمعة فيا أقيمت فيه بإذن السلطان أو نائبه ، فإن أقيمت فيهما بغير إذنه صحت للسابق بالإحرام إن علم وإلا حكم بفسادها فى كل مهما كذات الوليين ، ووجب إعادتها للشك فى السبق جمعة إن كان وقها باقياً وإلا ظهراً.

قوله : [والمراد بالَعتيقَ] إلخ : أشار بهذا إلى أن العتاقة تعتبر بالنسبة للصلاة لا بالنسبة للبناء .

قوله : [وإن تأخر أداء] : أي في غير المرة الأولى التي صار بها عتيقاً .

قوله: [ما لم يهجر العتيق]: أى وينقلوها للجديد ، وسواء كان الهجر للعتيق لموجب أو لغيره . وظاهره: دخلوا على دوام هجران العتيق أو على عدم دوام ذلك ، فإن رجعوا للعتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق ، وينبغى أن لا يتناسى الأول

⁽١) سورة الجن آية ١٨.

أقيمت لاتصلى بجماعة بعد لافى العتيق ولاغيره . وإن صليت فى غيره قبله فباطلة (متصل ببلكه الله حقيقة أو حكماً بأن انفصل عنها انفصالا يسيراً عرفاً (لا إن انفصل كثيراً) فلا تصح به الجمعة (أو خف بناؤه) عن عادة أهل البلد فلا تصح فيه ، وهذا مفهوم قوله : [على عاداتهم] .

ثم أشار لنبى أمور قبل بشرطيتها ، والراجح عـــدم اشراطها بقوله :

بالمرة فيكون الحكم للثانى. قال شيخنا في حاشية مجموعه: واعلم أن خشية الفتئة بين القوم — إذا اجتمعوا في مسجد — تبيح التعدد كالضيق، وأماخوف شخص وحده فهو من الأعدار الآتية، ولا يحدث له مسجداً أو يأخذ معه جماعة. والضيق على من بخاطب بها شرعاً ولعله إن خشي من النوسعة التخليط وإلا فيجير الملاك على التوسعة. (٥١). ومثل هجر العتيق حكم حاكم بصحتها فى الجديد تبعاً لحكمه بصحة عتق عبد معين مثلاعلق سيده عتقه على صحة الجمعة في ذلك المسجد، بأن يقول باني المسجد أوغيره لعبد معين مملوك له: إن صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فأنت حر فبعد الصلاة فيه يذهب ذلك العبد إلى القاضي الحنور فيقول ادعى على سيدى أنه علق على صحة صلاة الجمعة في ذلك المسجد عتى، وقد صليت الجمعة فيه، فيقول ذلك القاضي حكمت بعتقك فيسرى حكمه بالعتق إلى صحة الجمعة المعلق عليها، لا فرق بين السابقة على الحكم والمتأخرة عنه ، فالحكم بالصحة تابع للحكم بالعتق، لأن الحكم بالمعلق يتضمن الحكم بحصول المعلق عليه، وإنما لم يحكم بالصحة من أول الأمرْلان الحكم الحاكم لايتُذخل العبادات استقلالا، بلتبعاً كما للقرافي وهو المعتمد، خلافاً لابن وشد (١) حيث قال: حكم الحاكم يدخلها استقلالا كالمعاملات قوله : [حقيقة أو حكماً] إلخ: ولا يضر خراب ما حوله، وفي الحطاب عن ابن عمر وغيره: أن الانفصال اليسير هو أن ينعكس عليه دجامها، وحدَّه

قوله: [أو خف بناؤه] : أى بأن كان أهل البلد يبنون بالأحجار أو بالطوب المحروق وبناؤه بالنيء ، أو كان أهل البلد يبنون بالنيء وبناؤه بالبوص .

بعضهم بأربعين ذراعاً أو باعاً كما يؤخذ من المجموع وغيره .

 ⁽١) في نسخة الإمام الشيخ أحمد عبد العزيز المبارك قاضي قضاة أبي ظبي تأشير هو : « قوله ابن رشد صوابه ابن راشد بزيادة الألف – أي القفصي » (١ ه . بنصه) .

(ولا يُشترط ستقنه) على الراجح (ولاقصد تأبيد ها): أى إقامة الجمعة (به): أى فيه ، فنصح فى مسجد قصدوا بعد مدة الانتقال لغيره واو لغير عدر ، (أو إقامة) الصلوات (الحمس) فيه لا يشترط فتصح فى جامع لم يصل فيه إلا الجمعة . وصحت) الجمعة (بررجبته) وهي ما زيد خارج محيطه لتوسعته (وطرقه المتسملة) به من غير فصل ببيوت أو حوانيت أو أشياء محجورة (مطلقاً) ضاق المسجد أو اتصلت الصفوف أم لا .

- ومُنعت) الجمعة (بهما) أى بالرحبة والطرق المتصلة _ وإن صحت _
 إن انسنى الضيق و) انتنى (استصال الصنوف) . وما مشى عليه الشيخ ضعيف.
 (لا) تصح (بسطنحه) ، ولو ضاق بالناس .
- م (ولابما) أي بكل مكان (حيجار) أى كان محجوراً (كبيت قناديله) أو حصره أو خلوه لخادم من خدمته كمؤذن .
 - € ثم شرع فى بيان السن والمندوبات فقال :

قوله :[ولا يشترط سقفه] إلخ: هذا هو الحق فى تلك المسائل الثلاث كما فى الحاشية وغيرها .

قوله: [من غير فصل ببيوت] إلخ : أى فلو فصل بين حيطانه والطرق بحوانيت كالجامع الأزهر بمصر، فظاهره يضر وهو ما يفيده كلام الشيخ سالم واستظهره في الحاشية

قوله: [منعت الجمعة] إلخ: أى كرهت كراهة شديدة كما فى المجموع ومما يلحق بالطرق المتصلة المدارس التى حول الجامع الأزهر، وأما الأروقة التى فيه فهى منه فتصبح الجمعة فيها من غير شرط ما لم تكن محجورة، وإلا كانت كبيت القناديل ومقامات الأولياء التى فى المسجد كمقام أبى محمود الحنفى أو الحسين أو السيدة من قبيل الطرق المتصلة ، فتصح فيها الجمعة ولو كان ذلك المقام لايفتح إلا فى بعض الأوقات كما قرره شيخ مشايخنا العدوى.

قوله: [لاتصح بسطحه] إلخ: أفهم كلامه صحبها بدكة المبلغين وهو كذلك إن لم تكن محجورة في سائر الأوقات ، والفرق بين سطحه والطرق أن الطرق متصلة بأرضه ، فتصح فيها وإن كانت أعلى من السطح ، والقول بعدم صحبها

• (وسن) حال الحطبة (استقبال الحطيب) بذاته لا استقبال جهته فقط. وقيل: يجب وهو ظاهر المدونة. وإذا قام الإمام يخطب فحينتذ يجب قطع الكلام واستقباله والإنصات إليه. وهذا لا يمكن لجميع الناس بالمسجد الحرام ولا المسجد النبوى ؛ أما المسجد الحرام فلأن المنبر بجانب المقام والمطاف حائل بينهما وبين الكعبة فإذا رقى الحطيب على المنبر استقبله بعض الناس وباقيهم فى المطاف خلف ظهره ، وأكثرهم خلف البيت وجوانبه . وأما المسجد النبوى فإن زيادة عيان خلف المنبر النبوى وخلف الروضة الشريفة من الجهة القبلية . فالحالس فيها يكون خلف ظهر الخطيب . فإذا فرغ من الحطبة فى أيام الحج نزل وتخطى الصفوف حي يصل للمحراب الذى فى الزيادة

(و) سن (جُلُوسه) أى الخطيب (أوَّل كلَّ خُطْبة) أى فى أول الأولى وأول
 الثانية .

(و) سن (غُسُلُ لكل مصل ولولم تلزمه) الجمعة كالمسافرين والعبيد والنساء.

على السطح قول ابن القاسم فى المدونة ، وقيل بصحما عليه مطلقاً وهو لمالك وأشهب ومطرف وابن الماجشون ، قالوا وإنما يكره ابتداء وقيل بصحما عليه للمؤذن لا غيره وقيل إن ضاق المسجد جازت الصلاة على سطحه .

قوله: [وسن حال الخطبة] إلخ: أى لقوله عليه الصلاة والسلام: « إذا قعد الإمام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم وارمقوه بأجفائكم » وظاهر الحديث طلب استقباله بمجرد قعوده على المنبر ولو لم ينطق ، لكن الذى فى (عب) أن طلب استقباله عند نطقه لاقبله ولو كان قبل النطق جالسا على المنبر .

قوله: [وقيل يجب] إلخ: أى وهو ما عليه الأكثر (ح) ولكن المعتمد السنية. وقيل: إنه مستحب وصرح به أبو الحسن فى شرح المدونة، وظاهره طلب الاستقبال حتى للصف الأول. وهو الذى جزم به ابن عرفة خلافاً لما مشى عليه خليل تبعاً لابن الحاجب، فإنسضعيف.

قوله : [والمطاف حائل] : المناسب طريق .

قوله : [وسن جلوسه] : قال ابن عات قدر :(قل هو الله أحد) .

قوله: [ولو لم تلزمه] : ولا يشكل كون الغسل للجمعة في حق الصبي

، (وصحته) : أى الغسل : (بطُّلوع الفَيَجُسُ فلا يصح قبله (واتصاله مالرُّواح) إلى المسجد ، ولا يضر الفصل اليسير (فإن فصل كثيراً أو تغذَّى) خارجه (أو نام خارجه اختياراً) أو اضطراراً وطال (أعاده) لبطلانه .

(ونگرب) لمريدصلاة الجمعة (تحسينُ هيئة): من قصشارب، وأظفار ،
 وحلق عائة ، ونتف إبط _ إن احتاج لذلك _ وسواك ، وقد يجب لإزالة را حة
 كريهة كبصل .

م (وجَميلُ ثيابٍ) وأفضلها الأبيض.

سنة مع أن نفس الجمعة في حقه مندوبة ، فإن الوضوء لها واجب وإن شئت فانظر إلى السورة ونحوها في صلاة الصبي كما أفاده في المجموع .

قوله: [واتصاله بالرواح]: استعمل الرواح فيما قارب الزوال ، وألا فالرواح في قارب الزوال ، وألا فالرواح في الأصل السير بعد الزوال هكذا قيل ، ولكن قال المؤلف في تقريره: التحقيق أن الرواح هو الذهاب مطلقاً لابقيد كونه بعد الزوال خلافاً لجمع . فالمطلوب عندنا هو وقت الهاجرة فلو راح قبله متصلا بغسله — قال ابن وهب _ يجزيه واستحسنه اللخمي .

قوله : [أو تغذى خارجه] إلخ : وأما إن تغذى أو نام فى المسجد أو فى ذهابه إليه فلا يضر كما فى المجموع .

قوله : [اختياراً] : راجع لكل من الأكل والنوم على المعتمد لا للنوم فقط كما قيل .

قوله : [وندب لمريد صلاة الجمعة] : المراد التأكد. وإلا فتحسينها مندوب مطلقاً.

قوله: [وأفضلها الأبيض]: اعلم أن لبس الثباب الجميلة يوم الجمعة مندوب لا لأجل اليوم بل لأجل الصلاة ، فيجوز لبس البياض في غير الصلاة ، ويلبس الأبيض فيها. بخلاف العيد فإن لبس الجديد فيه مندوب لليوم لا للصلاة. فإن كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الأبيض في غير وقت صلاة الجمعة ، والأبيض عند حضورها .

- · (وتطييب لغير نساء) و يحرم التجميل بالنياب والطيب عليهن لتعلق الرجال بهن.
 - م (ومَــُنِّي) في الذهاب فقط للقادر عليه .
- (وتهنجير) أي ذهاب في الهاجرة والمراد بها الساعة السادسة التي يليها الزوال .

قوله : [وتطييب] : إنما ندب استعمال الطيب يومها لأجل الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول . وربما صافحوه أو لمسوه .

قوله: [ومشى في الذهاب]: أي لما فيه من التواضع لله عز وجل لأنه عبد ذاهب لمولاه فيطلب منه التواضع له فيكون ذلك سبباً في إقباله عليه ، ولقوله عليه الصلاة والسلام: « من اغبرت قدماه في سبيل الله (أي في طاعته) حرمه الله على النار » (١) وشأن الماشى الاغبرار وإن اتفق عدم الاغبرار فيمن منزله قريب . واغبرار قدى الراكب نادر . والحاصل أن الاغبرار لازم للمشى عادة فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم الذي هو المشى على طريق الكناية .

. قوله : [فقط] : أى وأما فى رجوعه فلا يندب المشى لأن المقصود بالنات قد حصل .

قوله: [والمراد بها الساعة السادسة]: أى وهي المقسمة إلى الساعات أى الأجزاء في حديث الموطأ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأ ثما قرب بدنة . ومن راح في الساعة الثانية فكأ ثما قرب كبشاً ، ومن الثانية فكأ ثما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأ ثما قرب كبشاً ، ومن راح في الساعة الحامسة فكأ ثما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » (٢) . وما قلناه من أن

⁽١) ذكره في الحامع الصغير بعبارته المذكورة ، عن أبي عيمي وقال صحيح رواه كل من أحمد في مسنده والبخاري والترمذي والنسائل .

⁽٢) رواه في الموطأ في باب العمل في غمل الجمعة وتعقبه السيوطي في تنوير الحوالك في غمل الجمعة والحنابة من حديث «أيعجز أحدكم أن مجامع أهله في كل يوم جمعة فإن له أجرين اثنين ع . . . من حديث أب هريرة أخرجه البهق ، وفي ساعات الذهاب عن أبي هريرة بلفظ المستعجل إلى الجمعة كالمهدى بعنة . الحديث . . . محمد ابن خزيمة وفي معناه عن عرة أخرجه ابن ماجه ولأبي داود من حديث على مرفوعاً : « إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين براياتها إلى الأسواق وتعدوا الملائكة تجلس على باب المسجد فتكتب . . . والحديث . ولأبي نعيم في الحلية من حديث ابن عمر مرفوعاً : إذا كان يوم الجمعة بعث القد ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور . . . فذكر الحديث .

(وتقاصير الحطابتين ، والثانية أقاصر) من الأولى ، أى يندبكونها أقصر .
 (و) ندب (رفع صوته بهما) زيادة على أصل الجهر الواجب .

- (وبدؤهما بالحمد والصّلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ، وأوجبهما الشافعي كما أوجب الاستغفار وأمر بالتقوى ولو فى أحدهما .
 - (وختم الثانية بيغفر الله لنا ولكم) .
 - (وأجزأ) في الندب (اذ كروا الله بذ كركم) .

(و) ندب (قراءة فيهما) ولو آية والأولى سورة منقصار المفصل، وروى: «أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها: [يتأينها انتذين آمنه والتقه والله وقه وأوله والله وا

تلك الساعات أجزاء للسادسة التي يليها الزوال هو ما ذهب إليه الباجي وشهره الرجراجي خلافاً لابن العربى القائل إنه تقسيم للساعة السابعة ، وذلك لأن الإمام يطلب خروجه في أولها وبخروجه تحضر الملائكة لسهاع الذكر .

قوله : [والثانية أقصر] : أى وكذا يندب تقصير الصلاة لما مر أن التخفيف لكل إمام مطلوب .

قوله : [وندب رفع صوته بهما] إلخ : والملك ندب للخطيب أن يكون مرتفعا على منبر .

قوله: [وأجزأ في الندب: اذكروا الله] إلخ: أي وأما ختمها بقوله تعالى: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) الآية فظاهر كلامهم أنه غير مطلوب في ختمها وأول من قرأ في آخرها: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) (٢) عمر بن عبد العزيز فإنه أحدث ذلك بدلا عما كان يختم به بنو أمية خطبهم من سبهم لعلى رضى الله عنه ، لكن عمل أهل المدينة على خلافه .

قوله : [وندب قراءة فيهما] : أى فى مجموعهما لأن القراءة إنما تندب فى الأولى كما فى (شب) .

قوله : [يقرأ فيها] : أي في خطبته الأولى .

⁽١) سورة الأحزاب آية ٧٠ .

⁽٢) سورة النحل آية ٩٠.

والسلام على رسول الله ، اتقوا الله لقوله تعالى : [فمن يعمل مثقال ذرة] الخ غفر الله لنا ولكم . ثم يجلس . ثم مثل ذلك . وكذا عندنا لأنه ثما تسميه العرب خطبة ، ولم يصرحوا بندب قراءة حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم، فلعله من البدع الحسنة .

و) ندب للإمام (توكنُّو) حال الخطبة (على عصاً) وأجزأ قوس وسيف.
 و) ندب (قراءة) سورة (الجمعة) بعد الفاخة في الأولى . (وهل أتاك أو سبتَح) بعدها في الثانية .

(و) ندب (حضُور صبی و) امرأة (متجالة) أی عجوز لا أرب الرحال فیها ، (ومُكاتب) ولو لم یأذن له سیده (و) حضور (فن) أو مدبر (أذن سیده) له فی الحضور .

قوله : [وهل أتاك أو سبح] إلخ : أى فيكون الخطيب مخيراً بين الاثنين في الثانية .

قوله : [ولو لم يأذن له سيده] : أي لسقوط تصرفه فيه بالكتابة .

قوله : [أو مد بر أذن سيده] إلخ : أنه يندب للسيد الإذن لأنه وسيلة للمندوب. قال الأجهوري :

من يحضر الجمعة من ذى العذر عليه أن يدخل معهم فادر وما على أنبى ولا أهـــل السفر والعبد فعلها وإن لها حضر

قال في المجموع: وقد نازع (ر) و (بن) في عدم الوجوب على ذى الرق بعد الحضور، وإن كان هو مقتضى بحث القرافي المشهور في إجزائها عن الظهر. (اه.) قال في حاشيته: لكن منازعهما في عدم وجوب الدخول عند الإقامة : وذلك أن الأجهوري قال به وخص وجوب الدخول بالإقامة بما إذا كانت تلك الصلاة واجبة عليه، فقال (ر): الصواب أن الوجوب عام، وأن معنى كلام الأشياخ: أن المريض والمعذور بخوف أو وحل أو مطر مثلا إذا حضر في المسجد، وتحمل المشقة - وجبت عليهم لارتفاع عذرهم لما حضروا ، فارتفع المانع المسقط للوجوب ، وأما العبد ومن عدرهم قائم بهم حال حضورهم فلهم الحروج من المسجد . وأما اللزوم فالإقامة فقدر مشترك . (اه).

و (و) نلب (تأخير معندور) كمحبوس ومكره ومريض وعربان وخائف من الذهاب لأمر (الظهر): أى صلاة الظهر إلى أن تصلى الجمعة ، ولا يستعجل بصلاتها (إن ظن زوال عنده) قبل أداء الجمعة وإدراكها فإن قدم صحت وأعادها جمعة وجوباً إن أمكن وظاهر قوله « وأخر الظهر » إلخ الوجوب (وإلا) يظن زوال عنده بل شك أو ظن عدمه (فله التقيديم) لصلاة الظهر أول الوقت قبل إقامتهم الجمعة ؛ كالنساء والعبيد (وغير المعذور) بمن تجب عليه الجمعة ولولم تنعقد به؛ كالمقيم ببلدها (إن صلاه): أى الظهر في مسجد أو غيره (مند ركاً) أى حال كونه ظائلًا الإدراك (لركعة) من الجمعة (لو سعى) لها (لم يجزه) أى الظهر الذي صلاه ، ويعيده _ إن لم تمكنه الجمعة أبداً (كعند ور) صلى ألى الظهر لعنده ثم (زال عند وه) : كأن قدم من السفر أو صح من مرضه أو انفك

قوله: [لم يُجنّره]: أى على الأصح وهو قول ابن القاسم وأشهب وعبد الملك ، لأن الواجب عليه جمعة ولم يأت بها. وسواء أحرم بالظهر عازماً على عدم الجمعة أم لا ، فإن لم يكن وقت إحرامه بالظهر مدركاً لركعة من الجمعة لو سعى إليها أجزأته ظهره. ومقابل الأصح ما في التوضيح عن ابن نافع: أن غير المعذور إذا صلى الظهر مدركاً لركعة فإنها تجزئه ، قال: إذ كيف يعيدها أربعاً وقد صلى أربعاً ؟ لأنه قد أتى مدركاً لركعة فإنها تجزئه ، قال: إذ كيف يعيدها أربعاً وقد على الخلاف في بالأصل وهو الظهر . وذكر ابن عرفة أن المازري بني هذا الفرع على الخلاف في الجمعة هل هي فرض يومها أو بدل عن الظهر . (اه. من حاشية الأصل) .

[•] تنبيه: تكره صلاة الظهر جماعة يوم الجمعة لغير أرباب الأعدار الكثيرة الوقوع ، وأما عن أرباب الأعدار الكثيرة الوقوع فالأولى لهم الجمع ، ويندب صبرهم إلى فراغ صلاة الجمعة ، وإخفاء جماعهم لئلا يهموا بالرغبة عن الجمعة . واحترزنا بكثرة الوقوع عن نادرة الوقوع كخوف بيعة الأمير الظالم فإنه يكره للخائف الجمع ، وإذا جمعوا لم يعيدوا على الأظهر خلافاً لمن قال بإعادتهم إذا جمعوا . وقد وقعت هذه المسألة بالإسكندرية فتخلف ابن وهب وابن القاسم عن الجمعة فلم يجمع ابن القاسم ، ورأى أن ذلك نادر وجمع ابن وهب بالقوم وقامها على المسافر ، ثم قدما على مالك فسألاه ؟ فقال: لاتجمعوا ولا يجمع إلا أهل السجن والمرض والمسافر .

من وثاقه قبل إقامة الجمعة بحيث لو سعى لأدرك منها ولو ركعة ، فإنه تجب عليه الجمعة ، فإذا لم يصلها مع الإمكان فهل يعيد الظهر أو لا ؟ ولأنه قد صلاها حال العذر وهو الذى يفيده صدر المبحث (أو صبى بلغ) بعد أن صلى الظهر وقبل إقامة الجمعة فتجب عليه الجمعة ، فإن لم يصلها مع الجماعة أعاد الظهر أبداً ، لأن فعله الأول وقع نافلة وقد بلغ في الوقت .

ه (و) ندب (حمد عاطس سرًا حال الحطبة). وكره جهراً لأنه يؤدى إلى التشميت والرد وهو من اللغو الممنوع (كتأمين) تشبيه في الندب أي في قوله آمين (وتعود واستغفار عند ذكر السبب) في الجميع بأن يشرع في دعاء أو ذكر جهنم أو استغفار ، فيندب بشرط السرّ به ويكره الجهر .

ثم ذكر ما يجوز بقوله :

• (وجان) بمعنى خلاف الأولى لداخل (تخط) لرقاب الجالسين (قبل جُلوس الحَلْمِين) على المنبر (لفُر ُجة) يجلس فيها ويكره لغيرها كما يأتى فى المكروهات، ويحرم حال الجلوس كما يأتى أيضاً .

. (و) جاز التخطى (بَعَدها) أي الحطبة (وقبل الصَّلاة مطلقاً) أي لفرجة أوغيرها ، (كمثنى بِين الصَّفوف) يجوز مطلقاً ولو حال الحطبة .

و) جاز (كلام بعدها) أى الحطبة (للصلاة): أى للأخذق إقامتها إذ الكلام حال الإقامة مكروه، ويحرم بعد إحرام الإمام فى الجمعة وغيرها،
 لكن الذى نص عليه ابن رشد أنه مكروه، ونص غيره على جوازه حال الإقامة.

* (و) جاز (ذكر) كتسبيح وتهليل (قَالَ سرًّا) حال الحطبة ومنع الكثير

قوله : [و يحرم حال الجلوس] : أي ولو لسرجة .

قوله : [وجاز التخطى] إلخ : أى لأنه ليس من مقدمات الحطبة بخلاف الحلوس قبلها فإنه تأهل لها .

قوله : [ونص غيره] إلخ : وهو (بن) تبعًّا للمواق والحطاب .

قوله : [وجاز ذكر]: أى بمرجوحية خلافاً لقول (عب) إنه مندوب، فالأولى الإنصات على كل حال .

جهراً لأنه يؤدى إلى ترك واجب وهو الاسماع . والظاهر أن الجهر باليسير مكروه .

ومن البدع المحرَّمة ما يقع بدكة المبلغين بالقطر المصرى من الصريخ على صورة العناء والترنم ، ولا ينكر عليهم أحد من أهل العلم ، ومن البدع المذمومة أن يقول الخطيب الجهول في آخر الحطبة الأولى : ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة ، ثم يجلس فتسمع من الجالسين ضجة عظيمة يستمرون فيها حتى يكاد الإمام أن يختم الثانية ، وعلى دكة التبليغ جماعة يرفعون أصواتهم جدًّا بقولم آمين آمين يا يجيب السائلين إلى آخر كلام طويل ، وهكذا! فإنا لله وإنا إليه راجعون .

• (و) جاز (نهى ُخطيب) حال الخطبة (أو أمرُه) إنسانيًا لغى أو وقع منه مالا يليق كأن يقول: أنصت أولا تتكلم. أو لا تتخط أعناق الناس ونحو ذلك ؛

• (و) جاز للمأمور (إجابعُه) فيا يجوز إظهاراً لعذره، كأنا فعلت كذاخوفيًا على نفس أو مال أو نحو ذلك ، ولا يكون كل من الخطيب والحبيب لاغييًا .

• ثم شرع في ذكر المكروهات فقال :

قوله: [والظاهر أن الجهر] إلخ: أى فتحصل أن الأقسام أربعة: مندوب وهو الذكر سرًّا عند السبب . وخلاف الأولى وهو الذكر القليل سرًّا من غير سبب ، ومكروه وهو الذكر القليل جهراً ،وحرام وهو كثرة الذكر جهراً كالواقع بدكة المبلِّغين .

قوله : [على صورة الغناء]: بالمدّ مع كسر الغين : وهو تطريب الصوت.

قوله: [أن يقول الخطيب الجهول]: صيغة مبالغة لأن جهله مركب لزعمه أنه يأمر بالمعروف وهو يأمر بالمنكر ؛ لأن أصل قراءة الحديث لم يكن مأموراً بها فى الحطبة أصلا فهو من البدع كما تقدم. والإنصات ولو بين الخطبتين واجب ورفع الأصوات الكثيرة ولو بالذكر حرام، فهذا الخطيب ضل فى نفسه وأضل غيره.

قوله: [فإنا لله وإنا إليه راجعون] : إنما استرجع لكونها من أعظم المصائب حيث جعلوا شعيرة الإسلام ملحقة بالملاهى بحضور كبار العلماء والحلق مجمعون على ذلك ولم يوجد لها مغير .

- (وكُره تخط قبل الجلوس) : أى جلوس الحطيب على المنبر (لغير فرجة)
 لأنه يؤذى الجالسين .
- * (و) كره (ترك طُهُر) بأن يخطب وهو محدث (فيهما) أى الحطبتين فليس من شرطهما الطهارة على المشهور .
- (و)كره ترك (العَمَلَ يومها): أى الجمعة لأجله لما فيه من التشبه باليهود والنصارى في السبت والأحد .
- و) كره (تنفُّلٌ عند الأذّان)الأول لاقبله (لحالس) في المسجد، لا داخل (يقتدى به) من عالم أو سلطان أو إمام لالغيرهم؛ خوف اعتقاد العامة وجوبه .
 ويكره التنفل بعد صلاتها أيضًا إلى أن ينصرف الناس من المسجد .
 - (و) كره (حُضُور شابَّة غيرمُفُننة) لصلاتها وحرم لفتنة .

قوله: [عليس من شروطهما الطهارة] الخ: أى واكن يحرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجنابة في المسجد. (قال) ابن يونس عن سحنون: إن ذكر في الحطبة أنه جنب نزل للغسل وانتظروه إن قرب و بني - أى على ما قرأه من الحطبة. قال غيره فإن لم يفعل وتمادى في الحطبة واستخلف في الصلاة أجزأه.

قوله: [فى السبت والأحد لف ونشر مرتب]: وهذا حيث تركه تعظيماً كما يفعله أهل الكتاب لسبهم وأحدهم. وأما تركه لاستراحة فمباح، وتركه لاشتغاله بأمر الجمعة من تنظيف ونحوه فحسن يثاب عليه، ولذلك يكره اشتغاله يوم الجمعة بأمر يشغله عن وظائف الجمعة.

قوله: [عند الأذان الأول]: أى وأما عند الأذان الثانى فحرام فلا يعارضه حرمة الصلاة عند خروج الحطيب للمنبر، قال الحرشى: وكذا يكره للجالس التنفل وقت كل أذان للصلوات غير الجمعة، نص عليه فى مختصر الوقار، فقال: ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ المؤذنين من الأذان يوم الجمعة أوغيرها. (اه. كلام مختصر الوقار). ولكن قيد فى المجموع الكراهة، كما قيدها شارحنا بقوله: الا لغير مقتدى به وكذا الداخل أو من استمر يتنفل حتى أذنن ه

قوله : [إلى أن ينصرف الناس] : أى أو يأتى وقت انصرافهم .

- * (و) كره (سفرٌ بعد الفَـنَجْسُ إلى الزوال لاقبله، (وحَـرُم) السفر (بالزَّوال) لتعلق الوجوب به .
- (كتخط) لرقاب الجالسين (أو كلام) من الجالسين بالمسجد (في) حال (خُطْبتيه) لاقبلهما ، ولو جلس على المنبر الجلسة الأولى (وبينهما) في الجلسة الثانية (ولولم يتسمع) الحطبة لبعد ، أوصسمه (إلا أن يلغو) في خُطْبته . أي يأتى بكلام لغو أي ساقط كأن يسب من لايجوز سبه ، أو يمدح من لايجوز مدح ، أويتكلم بكلام خارج عن قانون الحطبة فيجوز الكلام حينئذ .
- * (و) حرم (سلام") من داخل أو جالس على أحد فهو بالرفع عطف على الضمير المستتر في حرم لوجود الفصل . ويجوز جره عطفاً على تخط

قوله: [بعد الفجر]: أي لمن لايدركها أمامه.

قوله : [وحرم السفر بالزوال] : أي لضرورة .

قوله: [ولو لم يسمع الحطبة]: إنما منع الكلام لغير السامع سداً للذريعة لئلا يسترسل الناس على الكلام حتى يتكلم من يسمع الإمام، وأشار المصنف بهلوه لرد ما نقله ابن زرقون عن ابن نافع من جواز الكلام لغير السامع ولو لداخل المسجد كما حكاه ابن عرفة. ومفهوم قوله: [من الحالسين بالمسجد] أنه لا يحرم الكلام في الطرق المتصلة بالمسجد ولو سمع الحطبة، وكذلك رحبته على المعتمد.

والحاصل أن حرمة الكلام وقت الخطبة، قيل: خاصة بمن فى المسجد. وقيل بمن فيه والرحاب. وقيل: بمن فيهما أو فى الطرق، ولكن المؤلف عوّل على القول الأول.

قوله: [إلاأن يلغو] إلخ: من جملة اللغو: الدعاء للسلطان! وكذا البرضي عن الصحب كذا في الحاشية ، لكن قال المؤلف في تقريره نقلا عن البناني: إن الترضي عن الصحب والدعاء للسلطان ليس من اللغو . بل من توابع الحطبة فحينئذ يحرم الكلام على المشهور خلافاً لعب (١ه).

قوله : [عطف على الضمير المستر في حرم] : أي في قول المصنف وحرم بالزوال .

- و) حرم (ردنه) أى السلام ولو بالإشارة بخلاف رده بالإشارة من المصلى
 فيجب كما تقدم .
 - (و) حرم (تشديتُ عاطس) فأولى . اارد عليه .
- (و) حرم (نهي لاغ) بأن يقول كفعن هذا اللغو ، أو نحوه (أو إشارة له):
 أى للاغى بأن ينكف .
 - ه (وأكل أو شُرب) .
- (وابتداء صلاة) نفلا (بخروجه) أى الحطيب للخطبة لجالس بل (و إن للداخل). وقطع ولو عقد ركعة ولو لم يتعمد إن . كان جالسًا ، (ولا يقبط الداخل الآ إن تعمد) النفل ، بأن علم بخروج الحطيب وأحرم عمداً فيقطع ، ولو عقد زكعة ، لا إن جهل خروجه أو ناسيًا فلا يقطع ولو لم يعقد ركعة لكن يخفف بأن يقتصر على الأركان والسنن ، ومفهوم ابتداء إلخ أنه لوكان متلبسًا بنفل قبل خروج الحطيب أنه لا يحرم عليه الإتمام مطلقًا وهو كذلك بل يجب عليه الإتمام .

قوله : [ولو بالإشارة] : نقل ابن هارون عن مالك جواز الرد بالإشارة ، وأنكره فى التوضيح .

قوله: [بخلاف رده] إلخ: والفرق بين المصلى ومستمع الحطبة عظم هيبة الصلاة فإنه مانع من كون الإشارة ذريعة للكلام.

قوله: [وابتداء صلاة بخروجه]: حاصل ما يؤخذ من المتن والشارح أن الصور ثمانية عشر، لأن المصلى: إما أن يبتدئ صلاة النفل بعد خروج الحطيب، أو قبله. فإن ابتدأها قبل خروج الحطيب فلا يقطع اطلقاً عقاد ركعة أم لا عامداً، أو جاهلا ، أو ناسياً ؛ فهذه ست تؤخذ من قوله: «وه فهوم ابتداء» إلخ، وإن ابتدأها بعد خروج الحطيب وكان جالساً قطع اطلقاً عقد ركعة أم لا ، عامداً. أو جاهلا، أو ناسياً. وإن ابتدأها بعد خروج الحطيب وكان داخلا قطع إن تعمد، عقد ركعة أم لا ، فهاتان صورتان تضم للست قبلها يقطع فيها . وأما إن ابتدأها جاهلا أو ناسياً مهذه سواء عقد ركعة أم لا فلا يقطع ولكنه يخفف كما قال الشارح ، ويتمها جالساً فهذه أربع صور تضم للست الأول لا يقطع فيها .

• (وفسنخُ بيع ونحوه) من إجارة وتولية وشركة وشفعة وإقالة وقع شيء من ذلك (بأذان ثان) إلى الفراغ من الصلاة ، ودل ذلك على حرمة ماذكر وإلا لم يفسخ لاقبله ولوحال الأذان الأول إلا إذا بعدت داره ، ووجب عليه السعى قبله فاشتغل به عن السعى فيفسخ وترد السلة لربها إن لم تفت (فإن فات) البيع ولو بتغير سوقه (فالقيمة) لازمة (حين القبض) لاحين العقد ولا الفوات ومفهوم بيع ونحوه أن النكاح والهبة والصدقة والكتابة لاتفسخ إن وقعت عند الأذان الثاني وإن حرم .

• ثم شرع يتكلم على الأعذار المسقطة لها فقال :

ه (وعُدُر تر كُها) أي الموجب لتركها أي السبب فيه (كالجماعة)

خروج الإمام للخطبة وهو مذهب الشافعي .

قوله: [وفسخ بيع] إلخ: وهو ما حصل ممن تلزمه ولو مع من لاتلزمه . ونص المدونة: فإن تبايع اثنان تلزمهما الجمعة أو أحدهما فسخ البيع ، وإن كانا ممن لانجب الجمعة على واحد مهما لم يفسخ . (اه.) والحرمة والفسخ ولو في حال السعى وهو أحد قولين سد الله يعة كما في الحاشية و (عب) عن ابن عمر ، ويستشى من انتقض وضو ؤه ولا يجد الماء إلا بالشراء فلا حرمة على بائع ولامشر .

قوله: [من إجارة]: وهي بيع المنافع. والتولية: أن يولى غيره ما اشتراه بما اشتراه. والشركة: أن يبيعه بعض مااشتراه، والشفعة: هي أخذ الشريك الشقص (۱) من مشتريه بثمنه الذي اشتراه به ، والإقالة: هي قبول رد السلعة لربها بعد لزومها . وهذا الحكم وهو الفسخ من خصوصيات الجمعة على المعول عليه ؛ فلا يفسخ بيع من ضاق عليه وقت غيرها لأن انسعي للجماعة هنا مقصود ، وإلا لزم فدخ بيع من عليه فوائت، بل الغيصاب لوجود اشتغالهم برد ما عليهم — كما قال في التوضيح انظر (ح) كذا في المجموع .

قوله: [فالقيمة لازمة] إلخ: أى وإن كان مختلفاً فيه فهو مستثنى من فوات المختلف فيه بالتمن .

قوله : [لا تفسخ] : أى إما لعدم العوض أو لأنها من قبيل العبادات . واستظهر في المجموع إلحاق الحلع بالنكاح ، وهبة الثواب كالبيع فقول الشارح

^(1) الشقص : الأصل هو الحصة أو النصيب . فالعبد المشترك يسمى شقصا .

أى كعذر ترك الجماعة فى المساجد (شدَّة وحَلَ) بفتح الحاء وهو ما يحمل الناس على خلع المداس .

(و) شدًّة (مطر) وهو ما يحملهم على تغطية الرأس .

• (وجذام) تضرّ رَائحته بالناس (وَمَرَض) يشق معه الذهاب (وتمْريض) لقريب وإن كان عنده من يمرضه أو لأجنبى أو بعيد القرابة إذا لم يكن عنده من يقوم به غيره .

. (وَشَدَّة مَرْضِ قَرَيبِ وَنَحُّوهُ) كَصَدَيق مَلَاطَفَ وَرْوَجَة وَسُرَّيَة وَإِنْ كَانَ عنده من يعوله ، وأولى إشراف من ذكر على الموت وأولى موته بالفعل .

« والهبة » : أي لغير الثواب .

قوله: [بفتح الحاء]: أى على الأفصح. ويجمع على أوحال كسبب وأسباب، ومقابل الأفصح: السكون، كفلس ويجمع على أوحل كأفلس.

قوله ; [وهو ما يحمل الناس]: أى أوسطهم .

قوله: [تضر رائحته بالناس]: وأما من لا تضر فليس بعذر، ومثل الجذام البرص وكل بلاء منفر، ومحل كون ما ذكر مسقطاً إذا كان المجذوم ونحوه لايجد موضعاً يتميز فيه، أما لو وجد موضعاً تصح فيه الجمعة ولايضر بالناس فإنه تجب عليه اتفاقاً لامكان الجمع بين حق الله وحق الناس.

قوله : [ومرض يشق] إلَّخ : أى ومنه كبر السن يشق معه الإتبان إليها راكباً أو ماشياً.

قوله: [وتمريض لقريب] إلخ: حاصله أن الأجنبي والقريب الغير الخاص لايباح التخلف عنده إلا بقيدين: أن لا يكون له من يقوم به، وأن يخشى عليه الضيعة لو تركه. وأما الصديق الملاطف وشديد القرابة فيباح عنده التخلف. ولو وجد من يعوله وإن لم يخش عليه ضيعة لأن تخلفه عنده ليس لأجل تمريضه بل لما دهمه من شدة المصيبة.

قوله: [وأولى موته بالفعل]: نقل ابن القاسم عن مالك يجوز التخلف لأجل النطر في أمر الميت من إخوانه من مؤن تجهيزه. وفي المدخل جواز التخلف للنظر في شأنه مطلقاً ولو لم يخف عليه ضيعة ولا تغيراً. كما في الحاشية.

- (وخرّوْف على مال ً) له بال (ولو لغيره ، أو حبّسُ أو ضَرْب) أى خوفهما وأولى ماهوأشد منهما كقتل وقطع وجرح .
- (وعُرْى) بأن لايجد مايستر عورته (ورائحة) كريهة تؤذى الجماعة (كرائحة ثوم) بضم المثلثة وقد تبدل فاء كما فى الآية (١١): [وفومها] ، ودباغ وبصل وكراث ، ويجب ترك أكل ذلك يومها وكذا فى المسجد ولو فى غير جمعة (فيجب) على من تلبس برائحة كريهة (إزالتها) بما يقدر عليه (إنْ أَمْكَنَنَ) .
- و) من الأعذار (عدم وجُود قائد لأعمَى) إن كان (لا يهند ي بنفسه)،
 وإلا وجب عليه السعى والله أعلم .

قوله : [وخاف على مال] : أى من ظالم أو لص أو نار .

وقوله: [له بال]: أى وهو الذى يجحف بصاحبه. ومثل الخوف على المال: الخوف على المال: الخوف على المال أو الدين كأن يخاف قذف أحد من السفهاء له أو إلزام قتل شخص أو ضربه ظلماً أو إلزام بيعة ظالم لا يقدر على مخالفته.

قوله: [بأن لا يجد] إلخ: كذا نقل (ح) عن بهرام والبساطى، ابن عاشر: ولا يقيد بما يليق بأهل المروءات (۱ ه. بن)، فعلى هذا: إذا وجد ما يستر عورته فلا يجوز له التخلف ولوكان من ذوى المروءات. وهناك طريقة أخرى حاصلها أن المراد بالعرى أن لا يجد ما يليق بأمثاله ولايزرى به وإلا لم تجب عليه، وهذه الطريقة هي الأليق بالحنيفية السمحاء. كذا في الحاشية، قال في المجموع: والظاهر أنه لا يخرج لها بالنجس لأن لها بدلا. كما قالوا: لا يتيمم لها.

قوله: [ويجب ترك أكل ذلك يومها]: أى حيث لم يستحضر له على مزيل وإلا فلا حرمة فى أكله خارج المسجد. وسمعت عن بعض الصالحين أن من أكل البصل ونحوه ليلة الجمعة أو يومها لايموت حتى يبتلى بهمة باطلة ولم تظهر له براءة.

قوله : [و الا وجب عليه السعى] : أى حيث اهتدى بنفسه أو وجد قائداً ولو بأجرة حيث لم تزد على أجرة المثل وكانت لاتجحف به .

خاتمة: من أعذار الحماعة شدة الربح بالليل لا بالمهار. وليس العرس من
 الأعذار ولاشهود العيد وإن أذن لهم الإمام فى التخلف على المشهور، إذ ليس حقاً له.

⁽١) قوله تعالى : « من علمها وفومها » من سورة البقرة .

فصل : في صلاة الخوف وكيفيتها

(سُن لقتال جَائز) أى مأذون فيه ؛ واجباً كان كقتال الحربيين والبغاة القاصدين الدم وهتك الحريم ، أو جائراً كقتال مريد المال من المسلمين .

فصل:

قوله: [وكيفيها]: أى الكيفية الخصوصة التى تفعل حال الحوف ، والمعوّل عليه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلاها فى ثلاثة مواضع: ذات الرقاع وذات النخيل وعسفان (١) ، خلافاً لمن قال صلاها فى عشرة مواضع.

قوله : [سُن ً لقتال] : أى وهو الذى فى الرسالة ونقله ابن ناجى عن ابن يونس وقيل إنها مندوبة وهو ما نقله سند عن المواز ، والراجح الأول .

قوله: [كقتال مريد المال]: إن قلت إن حفظ المال واجب وحينئة فقتضاه أن يكون قتال مريد أخذه واجباً حتى يتحقق الحفظ الواجب. قلت معنى وجوب حفظه أنه لايجوز إتلافه بنحو إحراق أو تغريق مثلا ، وهذا لاينافي جواز تمكين الغير من أخذه له ما لم يحصل موجب لتحريمه ؛ كأن يحاف على نفسه التلف إن أمكن غيره منه .

وقوله: [من المسلمين]: حال من مريد المال.

⁽١) صرح بعض الرواة بالأماكن التي صلى الله عليه وسلم بها صلاة الخوف. فجاء في الموطأ من حديث عن صالح بن خوات، قال: «عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع»، وهو سهل بن أب حشة ، قاله في تنوير الحوالك . وقال الشوكاني : أخرجه البيهتي . وفي حديث عن جابر رضى الله عنه قال الشوكاني : وروى أحمد وأبو داود والنسائي هذه الصغة من حديث أبي عياش الزرق قال : « فصلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم : مرتين مرة بعسفان ومرة بأرض بني سلم » . وتعقبه الشوكاني بقوله : قوله مرة بعسفان – أشار البخاري إلى أن صلاة جابر مع النبي صلى الله عليه وسلم كافت بذات الرقاع . وأورد هو حديث جابر بذات الرقاع ، وقال متفق عليه . وفي البخاري أيضاً أن عبد الله بن عمر رضى الله عنه عنه ما ، قال : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نجد فوازينا العدو » ... الحديث .

• (إن أم كَن تركه) أى القتال (لبعض)من القوم والبعض الآخر فيه مقاومة للعدو أيضاً (قسمهم) أى القوم (١) (قسمين وعلمهم) الإمام كيفيتها وجوباً إن جهلوا وندبا إن كانوا عارفين ،حذراً من تطرق الخلل (وصلى بأذان وإقامة بالأولى) من الطائفتين (ركعة في) الصلاة (الشنائية) كالصبح والمقصورة

ومفهوم قوله : « جائزاً » : لو كان القتال حراماً كقتال البغاة للإمام العدل وكقتال أهل الفسوق الذين اشتهروا بسعد وحرام ، فلا يجوز لحيم ذلك .

قوله: [قسمهم]: نائب فاعل سن"، أى فيقسمهم ويصلى بهم فى الوقت. فالآيسون من انكشاف العدو يصلون أول المختار ، والمترددون وسطه والراجون آخره . وفى (بن) طريقة بعدم هذا التفصيل وأنهم يصلون أول المختار مطلقاً . وإذا قسمهم فلا يشترط تساوى الطائفتين ؛ بل المدار على أن الأخرى تناوى العدو . ويصلى بهم صلاة القسمة وإن كانوا متوجهين جهة القبلة خلافاً لمن قال بعدم القسم حينئذ ، بل يصلون جماعة واحدة . بل وإن كانوا على دوابهم يصلون بالإيماء ، وكذلك إمامهم يصلى بالإيماء . وهذه مستثناه ممامر من قولهم : المومى ؛ لايؤم الموى لأن المحل على ضرورة . والحاصل أنهم هنا يصلون على الدواب إيماء مع القسم لإمكانه ، بخلاف ما يأتى فإنهم يصلون على دوابهم أفذاذاً لعدم إمكان القسم كذا فى الحاشية .

قوله: [وصلى بأذان] النح: إما عطف على قوله: « وعلمهم »: أى والحكم أنه يصلى بأذان وإقامة ، و يحتمل أن تكون هذه الحملة مستأنفة استثنافاً بيانياً كأن قائلا قال له إذا قسمهم فا كيفية ما يفعل ؟ فأجابه بقوله: وصلى إلخ ، والباء فى قوله: «بالأولى »: للملابسة وكل مهما متعلق بصلتى. فلم يلزم عليه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد.

قوله: [كالصبح والمقصورة]: أى وكالجمعة ؛ فإنها من الثنائية ، لكن لايقسمهم إلابعد أن تسمع كل طائفة الخطبة، ولابد أن تكون كل طائفة اثنى عشر فلابد من سماع الحطبة لاثنى عشر من فإن كان كل طائفة أكثر من اثنى عشر فلابد من سماع الحطبة لاثنى عشر من كل ، ثم إنه يصلى بالطائفة الأولى ركعة وتقوم فتكمل صلامها وتسلم أفذاذا ،

⁽١) وردت فى كيفية صلاة الخوف روايات كثيرة عن جابر وأبى هريرة وابن عباس وغيرهم ، وذلك فى مناسبات عديدة ، ولذلك اختلفت المذاهب فى كيفياتها إلى سبعة أشكال أو أكثر . وكل واسع والله أعلم .

(و) صلى بهم (ركعتين بغيرها): أى الثنائية وهى الرباعية بأن كانوا يحضرون الثلاثية ، (ثم قام) بعد التشهد فى غير الثنائية ولاتشهد فى الثنائية (داعياً أو ساكتاً مطلقاً) فى الثنائية وغيرها (أوقارئاً فى الثنائية) فقط ؛ فنى الثنائية يخير بين أمور ثلاثة :الدعاء بالنصر والفرج ورفع الكرب ، والسكوت والقراءة لأنه يعقب الفاتحة فيها السورة فله أن يطول ما شاء ، ويخير فى غير الثنائية وهى الرباعية والثلاثية بين أمرين الدعاء والسكوت، إذ لاقراءة بعد الفاتحة (فأتمات) الطائفة الأولى حال قيامه صلاتها (أفداذاً وانصرفت) بعد سلامها تجاه العدو للقتال (فتأتى) الطائفة (الثانية) الى كانت تجاه العدو فتحرم خلفه (فيصلى بها مابقى) له (فإذا سلم) الإمام (قضوا مافاتهم) من الصلاة من ركعة أور كعتين بفاتحة له (فإذا سلم) الإمام (قضوا مافاتهم) من الصلاة من ركعة أور كعتين بفاتحة

ثم تأتى الطائفة الثانية تدرك معه الركعة الباقية ويسلمون بعد إكمال صلامهم ، وهذا مستثنى من قولهم: لابد من بقاء الاثنى عشر لسلامها لأن المحل ضرورة ، ولذلك قال في المجموع — فيلغز من جهتين: جمعة لايكنى فيها اثنا عشر يسمعون الحطبة ، ومقابل وجمعة صحت من غير بقاء اثنى عشر لسلام الإمام. (اه.) قال في حاشيته: ومقابل هذا يخطب لاثنى عشر يستمرون مع الإمام في الطائفتين لكن يلزمه أنهم قسموا أثلاثاً . (اه.)

قوله : [والقراءة] : أى بما يعلم أنه لايتمها حتى تفرغ الأولى من صلاتها وتدخل معه الطائفة الثانية .

قوله: [فأتمت الطائفة الأولى]: وهل يسلمون على الإمام كالمسبوق؟ ذكر شيخ المشايخ فى حاشية أبى الحسن عدمه، ويردون على من باليسار. وإذا بطلت صلاة الإمام بعد مفارقتهم لم تبطل عليهم.

قوله: [أفذاذاً]: فإن أمهم أحدهم سواء كان باستخلافهم له أم لافصلاته تامة وإن نوى الإمامة ، إلا لتلاعب ، وصلاتهم فاسدة كما في الطراز عن ابن حبيب. وكذلك يقال في الطائفة الثانية. وإنما فسدت عليهم لأنه لايصلي بإمامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف.

قوله : [قضوا ما فاتهم] : عبر فىالأولى بقوله: « فأتمت» وهنا بقوله: «قضوا» إشارة إلى أن الأولى بانية والثانية قاضية "كما هو معلوم .

وسورة جهراً فى الجهرية (وإن سلها مع الأولى سلم الأولى (بعد إكمالها) صلاتها السلمود (القبلى قبل السلم)، أى سلامها والبعدى بعده (وسلم وسلما الثانية) السجود (القبلى معه)، فإذا سلم قامت لقضاء ما عليها (و) سجدت (البعدى بعد القضاء) وذكر مفهوم قوله أمكن إلخ بقوله:

• (وإن لم يمنكن تركه) أى القتال (لبعض صلَّوا آخر) الوقت (المحتار إيماءً) أى بالإيماء بخفض للسجود أكثر من الركوع (أفنَّذاذاً إن لم يمنكن ركوع وسجُّود) ،

قوله : [و إن سها مع الأولى] إلخ : وأما لو سها بعد مفارقة الأولى فلا يلزم شيء إنما يلزم الثانية .

قوله: [القبلى معه]: وانظر لو أنحرت لإكمال صلاتها وسجدته قبل سلامها . والظاهر أنه يجرى فيه ما جرى من المسبوق المتقدم فى سجود السهو، وتقدم أن البطلان قول ابن القاسم ، وأن الصحة قول عيسى بن دينار ، واختاره (بن). ثم إنها تسجد القبلى ولو تركه الإمام وتبطل صلاته إن كان مترتباً عن ثلاث سنن ، وطال كذا فى الحاشية .

قوله: [وسجدت البعدى بعد القضاء]: فإن سجدته معه بطلت صلاتها كما مرفي المسبوق .

قوله: [آخر الوقت المختار] إلخ: هذا إذا رجوا الانكشاف قبل خروج الوقت بحيث يدركون الصلاة فيه. وأما إن أيسوا من انكشافه في الوقت صلوا صلاة مسايقة في أول الوقت، فإن ترددوا أخروا الصلاة لوسطه، كذا في الحاشية. كأن دهمهم عدو بها فيصلون كيفما تيسر، قال شيخنا في مجموعه: وسئلت إن دهمهم العدد في الجمعة، فقلت: الظاهر إن دهمهم بعد ركعة حصلت الجماعة وأتموا جمعة حيث أمكن المسجد كالمسبوق، وإلا أتموا ظهراً وتكفى نية الجمعة كالمسبق وانظر النص (اه).

قوله: [أفذاذا]: أى لأن مشقة الاقتداء هنا أشد من مشقته فيها إذا أمكن القسم، ولذا تقدم أنه إذا أمكن القسم فإن لهم أن يصلوا ولو على دوابهم الماء.

فإن أمكن صلوها تامة .

• (وحل) للمصلى صلاة الالتحام (١) (النصَّرورة) أى لأجلها (مشى) وهرولة وجرى وركض (وضَرَّب وطعَنْ) للعدو (وكلام) من تحذير وإغراء وأمر ونهى، (وعدم توجنه) للقبلة (ومسك) سلاح (ملطَّخ) بدم (وإن أمندُوا) أى حصل لهم الأمان (بها) أى فيها أى في صلاة الالتحام (أعَنَّت صلاة أمن) بركوع وسجود.

● ثم شرع في الكلام على السن المؤكدة _ وقدم الكلام على الوتر وأنه آكدها_

قوله: [وحل للمصلي] إلخ : أي في صلاة المسايفة المذكورة .

قوله: [وكلام]: أى لغير إصلاحها ولوكان كثيراً إن احتاج له فى أمر القتال.

قوله : [ومسك سلاح ملطخ] : أى سواء كان محتاجاً لمسكه أو فى غنية عنه لأنه محل ضرورة . وقيل: لايجوز إلا إذا كان محتاجاً له، وهذا هو المعتمد .

قوله: [أى فيها]: الضمير راجع لصلاة الخوف مطلقاً ؛ كانت مسايفة أو قسمًا.

وقوله: [أتمت]: أى إن كانت سفرية فسفرية، وإن كانت حضرية فحضرية؛ وقوله: [صلاة أمن]: حال من ضميره أتمته فإن حصل الأمن بعد مفارقة الطائفة الأولى فمن فعل منهم فعلا أمهل حتى يأتى الإمام ليقتدى به ولو فى السلام، فإن ألغى

⁽١) أشار إليها الإمام البخارى بقوله : ٥ الصلاة صد مناهضة الحصون ولقاء العدو . وقال الأوزاعي: إن كان تهيأ الفتح ولم يقدروا على الصلاة صلوا إعاء كل امرى لنفسه ، فإن لم يقدروا على الإيماء أخروا الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا فيصلوا ركعتين . . . (هذا هو ما أخذ به البخارى ملايماء أخروا الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا فيصلوا ركعتين . . . (هذا هو ما أخذ به البخارى ملحباً له) ، وقال أفس: «حضرت عند مناهضة حصن تستر عند إضاءة الفجر واشتد اشتمال القتال فلم يقدروا على الصلاة (ويحتمل صلاة الصبح) ، فلم نصل إلا بعد ارتفاع البار ، فصليناها ونحن مع أب موسى فقتح لنا ، وما يُسرّنى بتلك الصلاة الدنيا وما فيها ». وقال أيضاً : ٥ صلاة الطالب والمطلوب واكباً وإيماء (أى جوازها) ، وقال الوليد : ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل وأصحابه على ظهر واكباً وإيماء (أى جوازها) ، وقال الوليد : ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل وأسحابه على ظهر الدابة ، فقال : كذلك الأمر عندنا إذا تخوف الفوت » ، وهذا كله — فيما يبدو — عن المكتوبة ، في الخوف أولى ، وفي نيل الأوطار في باب «الصلاة في شدة الحوف بالإيماء وهل يجوز تأخيرها ؟ »، عن ابن عمر رضى الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصف صلاة الحوف ، وقال : فإن كان المنون أشد من ذلك فرجالا و وكبانا » ، قال رواء ابن ماجة . وفي البخارى في تفسير سورة البقرة نحوه —

ما فعل ورجع بطلت على غير الساهى وهو العامد والحاهل بخلاف جماعة السفن ؛ فن فعل مهم فعلا بعد المفارقة لايعود للإمام أصلا لعدم أمهم من التفريق ثانياً كما يؤخذ من (المج).

• تنبيه : لو صلوا في الحوف بإمامين فأكثر أوبعض ٌ فذاً ، جاز : أي مضى ذلك بعد الوقوع ، وإن كان الدخول على ذلك مكروها لمخالفة السنة أو المندوب.

خاتمة: إن صلى فى ثلاثية أو رباعية بكل ركعة ، بطلت على الأولى كثالثة الرباعية لمفارقتها قبل محل المفارقة ، وصحت لغيرهماً. ويقدم البناء كما سبق فى الرعاف.
 (اه. من المجموع) .

بلفظ : فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رجالا قياماً على أقدامهم أو ركبانا مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال مالك ، قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهو في مسلم من قول ابن عمر بنحوه . ورواء ابن خزيمة والبهتي .

فصل: في صلاة العيدين

فقال: في أحكام صلاة العيدين

(صلاة العيديش): أى عيد الفطر وعيد الأضحى ، (سنة مؤكدة) تلى الوتو فى التأكيد ، وليس أحدهما أوكد من الآخر (في حق مأمهور الجمعة): وهو الذكر البالغ الحر المقيم ببلد الجمعة أو النائى على كفرسخ منه ، لا لصبى وامرأة وعبد

فصل:

أى فى أحكام الصلاة الى تفعل فى اليوم المسمى عيداً. وسمى ذلك اليوم عيداً: لاشتقاقه من العرد: وهو الرجوع لتكرره. ولايرد أن أيام الأسبوع والشهر تتكرر أيضاً ولايسمى شىء مها عيداً لأن هذه مناسبة ولايلزم اطرادها، وقال عياض: لعوده على الناس بالفرح، وقيل تفاؤلا بأن يعود على من أدركه من الناس. وهو من ذوات الواو قلبت ياء كميزان وجمع بها (١)، وحقه أن يرد لأصله فرقاً بينه وبين أعواد الحشب. وأول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر فى السنة الثانية من الهجرة، وهي سنة مشروعيها ومشروعية الصوم والزكاة وأكبر الأحكام، واستمر مواظباً عليها حتى فارق الدنيا صلى الله عليه وسلم. وما ورد من تسمية الجمعة عيداً (٢) فن باب التشبيه بدليل أنه عند الإطلاق لم يتبادر للذهن الجمعة ألبتة.

قوله: [سنة مؤكدة]: أى عينية هذا هو المشهور وقيل سنة كفائية، وقيل: فرض عين، وقيل: فرض كفاية. فإن قلت : يؤخذ من استحباب إقامتها لمن فاتته أنها سنة كفائية ؟إذ لو كانت سنة عين لسنت في حتى من فاتته ؛ أجيب بأنها

⁽١) يعنى : مجوز جمعه بالواو .

⁽ Υ) في حديث أبي هريرة « نحن الآخرون السابقون » جاه : « ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم المحتلفوا فيه فهدانا الله له فالناس لنا فيه تبع ، اليهود غداً والنصاري بعد غد » رواه البخاري . قال الحافظ في الفتح : المراد باليوم يوم الجمعة . وعند مسلم عن أبي هريرة من طريق آخر : « أصل الله عن المجمعة من قبلنا » . ويشهد له ما رواه الطبري في تفسير « إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه » قال : « أرادوا الجمعة فأخطرو وأخذوا السبت مكانه » وذكر روايات أخرى .

ومسافر لم ينو إقامة تقطع حكم السفر ، ولا بناء على أكثر من كفرسخ وندبت لغير الشابة ، ولا تندب لحاج ولا لأهل منى ولوغير حاجين .

• (وهي ركعتان) لا أكثر .

وقتها (من حل النباقلة) بارتفاع الشمس عن الأفق قيد رمح لاقبله ، فتكره بعد الشروق وتحرم حال الشروق ولا تجزى (للزوال) ، فلا تصلى بعده لفوات وقتها والنوافل لاتقضى .

سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوباً بشرط إيقاعها مع الإمام، فلاينافي استحبابها لمن فاتته مشهور مبيى على ضعيف: وهو القول بأنها سنة كفاية.

قوله : [ولا تندب لحاج] : أى لأن وقوفهم بالمشعر الحرام يوم النحر يكفيهم عها .

قوله : [ولا لأهل منى] : أى لاتشرع فى حقهم جماعة ، بل تندب لهم فرادى إذا كانوا غير حجاج ، وإنما لم تشرع فى حقهم جماعة لئلا يكون ذريعة لصلاة الحجاج معهم .

قوله: [وقتها من حل النافلة] إلخ: هذا مذهب مالك وأحمد والجمهور ، وقال الشافعي: وقتها من طلوع الشمس للغروب.

قوله : [فتكره بعد الشروق]: أي عندنا وأما عند الشافعي فتجوز، فاتفق المذهبان على الصحة ، واختلفا في الجواز والكراهة .

قوله : [ولاتجزى] : أي حال الطلوع باتفاق المذاهب .

• تنبيه: لاينادى: «الصلاة جامعة ». أى لايندب ولايسن ، بل مكروه أو خلاف الأولى لعدم ورود ذلك فيها فبالكراهة صرح فى التوضيح ، وقال ابن ناجى وابن عمر إنه بدعة وما ذكره الحرشى من أنه جائز فغير صواب ، بل ما ورد ذلك إلا فى صلاة الكسوف ومحل كونه مكروها أو خلاف الأولى إن اعتقد مطلوبية ذلك ، وأما مجرد قصد الإعلام فلا بأس به .

قوله : [والنوافل لاتقضى] : أى لايجوز قضاؤها إلا فجر يومه للزوال كما تقدم .

وأشار لكيفيتها بقوله :

• (يكبّر) المصلى فى الركعة الأولى (ستّا بعد) تكبيرة (الإحرام) فيكون التكبير بها سبعاً (ثم) يكبر فى الركعة الثانية (خَـمْساً غير) تكبيرة (القيام). ويكون التكبير (مُوالَّى) بلا فصل بين التكبيرات (إلا بتكبير المؤتم) فيفصل ساكتنا بقدره (وتحرّاه مؤتم لم يسمع) تكبير الإمام أو مأمومه. ومحل التكبير قبل القراءة ولو اقتدى بحنى يؤخره (فإن نسية) وتذكره فى أثناء قراءته أو بعدها (كبتر) أى أنى به، أو بما تركه منه (ما لم ير كم وأعاد القرراءة وستجد) لزيادة إعادتها

قوله : [ستنًا بعد تكبيرة الإحرام] : أى وكونه بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة مستحب . والحاصل أن كل تكبيرة منها سنة كما يأتى ، وتقديم ذلك التكبير على القراءة مندوب فلو أخره بعد القراءة وقبل الوكوع أتى بالسنة وفاته المندوب .

قواه: [ثم يكبر في الركعة الثانية خساً] إلَّخ: فلو اقتدى بشافعي يزيد، فلا يزيد معه وهذا العدد الذي ذكره المصنف وارد عن أبي هريرة في الموطأ (١٠)، ومرفوع في مسند الترمذي قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح.

قوله : [وتحراه مؤتم] : أى تكبير العيد ، وأما تكبيرة الإحرام فلا يجزى فيها التحرى ، بل لابد فيها من اليقين بأن الإمام أحرم .

قوله : [قبل القراءة] : أي ندباً كما علمت .

قوله : [ولو اقتدى بحنفى] إلخ : مبالغة فى القبلية أى يؤخره تبعاً له ، بل يكبره حال قراءة الإمام والمخالفة القولية لا تضر .

قوله : [وأعادة القراء] : أي على سبيل الاستحباب لما علمت أن الافتتاح بالتكبير مندوب ، فإن ترك إعادتها لم تبطل صلاته .

قوله: [لزيادة إعادتها]: هذا يفيد أن سبب السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هنى مطلوبة بل السبب فى الحقيقة القراءة الأولى لأنها هى التى لم تصادف محلها ، فهى الزائدة فى الجملة ، وإنما قلنا فى الجملة لأنه لو فرض اقتصاره عليها لأجزأت ، ويجاب بأنه إنما جعل العلة زيادة الإعادة لكونه لايؤمر بالسجود إلا عند

⁽١) فى الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه قال : «شهدت الأضحى وانفطر مع أب هريرة فكبر فى الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة . قال مالك : وهو الأخيرة خسس تكبيرات قبل القراءة . قال مالك : وهو الأمر عندنا » .

(يعد): أى بعد السلّام (فإن ركت تمادك) وجوباً ولا يرجع له؛ إذ لا يرجع من فرض لنفل، وإلا يطلت .

• (و) إذا تمادى (سَنجَد) غير المؤتم (قبل ، ولو لَسَرْك) تكبيرة (واحدة) إذ كل تكبيرة منها سنة مؤكدة. ، وأما المؤتم فالإمام يحمله عنه .

(يومُدرك القراءة) مع الإمام من المسبوقين (يكبِّر) فدرك الأولى يكبر (سبعًا) بالإحرام (ومُدركُ الثانية يكبِّر خمسًا) غير تكبيرة الإحرام .

• (ثم) إذا قام القضاء كبر (سبعاً بالقيام) أى بتكبيرة القيام. واستشكل بأن مدرك ركعة لايقوم بتكبير ؟ وأجيب: بأنه مبنى على القول الضعيف ؛ وهو أنه يقوم يتكبير (كمد رك التشهد): تشبيه في التكبير سبعاً ؛ أى إن فاتته مع الإمام صلاة للعيد، وأدرك الإمام في السجود من الثانية أو التشهد ، فإنه يكبر سبعاً بتكبير القيام ، وقيل ستاً ولا يكبر لقيامه . واستشكل بأن مدرك التشهد يقوم بتكبير ؟ وأجيب:

حصولها .

قوله: [وإلا بطلت]: أى ليس كمن رجع للجلوس الوسط بعد أن يستقل قائماً لأن الركن المتلبس به هناك لوجوب الركوع أقوى من المتلبس به هناك لوجوب الركوع باتفاق والاختلاف في الفاتحة.

قوله: [يكبر خماً] إلخ: بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وحينئذ فيكبر في ركعة القضاء سبقاً بالقيام كما سيقول المصنف وأما على القول بأن ما أدركه المسبوق مع الإمام أول صلاته فإنه يكبر سبعاً بالإحرام، ويقضى خماً غير القيام فإن جاء المأموم فوجد الإمام في القراءة، ولم يعلم هل هو في الركعة الأولى أو الثانية، فقال الأجهوري الظاهر أنه يكبر سبعاً بالإحرام احتياطاً ثم إن تبين أنها الأولى، فظاهر وإن تبين أنها الثانية قضى الأولى بست غير القيام، ولا يحسب ما كبره زيادة على الحمس من تكبير الركعة الثانية.

قوله: [بأنه مبى] إلخ: أى أنه يقوم بتكبير مطلقاً سواء جلس مع الإمام فى ثانية نفسه أم لا، فما هنا مبى على ذلك القول ولاغرابة فى بناء مشهور علىضعيف، وتقام لزروق قال: كان شيخنا القورى يفى به العامة لئلا يخلطوا، ففى ذلك القبل نوع قوة.

بأنه في العيد خاصة لا يقوم به ، لأن تكبير العيد يقوم مقامه والأول أظهر ، فلذا اقتصرنا عليه . والشيخ ذكر التأويلين ،

- (ورفع يدينه في الأولى) أي تكبيرة الإحرام (فقط) .
- (ونُدُب إحياء ليلته): أى العيد الصادق بالاثنين بالعبادة من صلاة وذكر
 وتكبير وتسبيح واستغفار ، ويحصل بالثلث الأخير من الليل والأولى إحياء كله .
- * (و) ندب (غُسُل) يدخل وقته بالسدس الأخير . (و) ندب كونه (بعُـد) صلاة الصبح .
- (و) ندب (تطيُّب وتزيُّن) بالثياب الجديدة إظهاراً لنعمته وشكره، (وإن

قوله: [والأول أظهر]: أى الذى هو قول ابن رشد وسند وابن راشد، وإنما كان أظهر لأن سُنة العيد أن يجتمع فى إحدى ركعتبه سبع موالاة، واليوم يوم تكبير ولقتضى القاعدة.

قوله: [وندب إحياء ليلته]: أى لقوله عليه الصلاة والسلام: « من أحيا ليلة العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب» (١) ، ومعنى عدم موت قلبه عدم تحيره عند النزع وعند سؤال الملكين وفي القيامة ، بل يكون مطمئنا ثابتاً في تلك المواضع .

قوله: [ويحصل بالثلث الأخير من الليل]: واستظهر ابن الفرات أنه يحصل بإحياء معظم الليل، وقيل بساعة، وقيل بصلاة العشاء والصبح في جماعة، ولكن الأولى كما قال الشارح إحياؤه كله، وقولم إحياء الليل كله مكروه في غير الليالى التي رغب الشارع في قيامها كلها لما في الحديث الشريف: «إن الله في أيام دهركم نفحات فتعرضوا لها».

قوله : [وندب غسل] : هذا هو المشهور ، وقال (ح) ورجح اللخمى وسند سنيته . وعلى كل حال لايشترط اتصاله بالغدو إلى المصلي .

قوله : [وندب تطيب وتزين] : هذا في حق غير النساء وأما هن إذا خرجن

⁽١) لفظه فى الجامع الصغير : «من أحيا ليلة الفطر وليلة الأضحى لم يمت قابه يوم حوت الفلوب » قال عن عبادة . رواه الطبرانى – وهو ضعيف . وفيه أيضاً : «من أحيا الليالى الأربع وجبت له الجمة : ليلة التروية ، وليلة عرفة ، وليلة النحر ، وليلة الفطر» ، قال رواد ابن عساكر عن معاد – وهو صحيح .

لغير مصل") كالصبيان والنساء في بيوتهن .

- * (و) ندب (مشى في ذَهابِهِ) بالفتح لافي رجوعه ، (ورجوع في طريق أخرى) غيرالتي ذهب فيها .
- (و) ندب (فيطار قباله) أى قبل ذهابه للمصلى (فى) عيد (الفطارو) ندب
 (كونه على تمر ٍ) وتراً إن وجده ، وإلا حسا حسوات من ماء كفطر رمضان .
 - (و) ندب (تأخيرُه) أي الفطر (في) عيد (النحر) ؟

فلا يتطيبن ولايتزين لخوف الافتتان بهن .

• تنبيه: لاينبغى لأحد ترك إظهار الزينة والطيب فى الأعياد تقشفاً مع القدرة عليه، فن تركه رغبة عنه فهو مبتدع ، قاله (ح). وذلك لأن الله جعل ذلك اليوم فرح وسر ور وزينة للمسلمين وورد: 1 إن الله يحبأن يرى أثر نعمته على عبده (١٠)، قال (ح) أيضاً ولاينكر فى ذلك اليوم لعب الصبيان وضرب الدف ققد ورد (٢٠).

قوله : [فى ذهابه] : أى لأنه عبد ذاهب لخدمة مولاه فيطلب منه التواضع لأجل إقباله عليه . وعل ذلك ما لم يشق عليه ؛ وإلا فلا يندب له ذلك .

قوله: [في طريق أخرى]: أي الأجل أن يشهد له كل من الطريقين وملائكتهما.

قوله : [فى عيد الفطر] : أى لأجل أن يقارن فطره إخراج زكاة فطره المأمور بإخراجها قبل صلاة العيد .

قوله: [وندب كونه على] إلخ: أى فكونه على تمر مندوب ثان، وكونه وتراً مندوب ثالث، وقوله على تمر إلخ أى إن لم يجد رطباً.

قوله : [وندب تأخيره] إلخ : أى ليكون أول أكله من كبد أضحيته فهذه هي العلة ، وأجرى الباب على وتيرة وإن لم يضح .

⁽١) قال في الجامع الصغير ورد عن على بن زيد بن جدعان مرسلا ، وهو حسن .

⁽ ٢) ورد عن عائشة قالت: « دخل على رسول الله صّل الله عليه وسلم وعندى جاريتان تغنيان بغناء بعاث ناضطجع على الغراش وحول وجهه . وجاء أبو بكر فانتهوق ، وقال : مزمارة الشيطان عند الني صلى الله عليه وسلم ، فقال : دههما . فلما غفل غمزتهما فخرجنا . وكان يوم عيد يلمب فيه السودان بالورق والحراب » رواه البخارى فى كتاب الميدين وتعقبه الحافظ ابن حجر بمن ذكره غيره بروايات مختلفة .

- (و) ندب (خروجٌ): أى ذهاب للصلاة (بعد) طلوع (شمس لن قربتُ داره) والاخرج بقدر مايدرك الصلاة مع الجماعة .
 - (و) ندب (تكبير فيه) أى فى خروجه .
- (و) ندب (جهرٌ به) أى بالتكبير لإظهار الشعيرة ، ويستمر على التكبير فيكبرون وهم جالسون في المصلى (للشُّروع في الصَّلاة) .
- (و) ندب (إيقاعُها) أى صلاة العيد (بالمصلَّى)(١) في الصحراء لا في السجد (إلا بمكّة) فبمسجدها أفضل .

قوله: [أى فى خروجه]: أى ولو قبل الشمس فيمن بعدت داره: ويستحب الانفراد فى التكبير حالة المشى للمصلى. وأما التكبير جماعة وهم جالسون فى المصلى فهذا هو الذى استحسن. قال ابن ناجى افترق الناس بالقيروان فرقتين بمحضر أبى عمرو الفارسي وأبى بكر بن عبد الرحمن، فإذا فرغت إحداهما من التكبير كبرت الأخرى فسئلا عن ذلك ؟ فقالا: إنه لحسن.

قوله: [ويستمر على التكبير] إلخ: واحتلف في ابتداء وقت التكبير في المصلى فقيل بعد صلاة الصبح، وقيل عند طلوع الشمس أو من الإسفار. قوله: [للشروع في الصلاة]: هذا هو المشهور، وقيل لمجيء الإمام للمصلى وإن لم يدخل الصلاة بالفعل.

قوله: [وندب إيقاعها] إلخ: أى لأجل المباعدة بين الرجال والنساء ، لأن المساجد وإن كبرت يقع الازدحام فيها وفى أبوابها بين الرجال والنساء دخولا وخروجاً فتتوقع الفتنة فى محل العبادة .

قوله `: [لا في المسجد] : أي ولو مسجد المدينة المنورة وبيت المقدس ، فلا يغتفر المسجد إلا الضرورة .

قوله: [إلا بمكة]: إنما كان أفضل فى صلاة العيد - مع أن مسجد المدينة أفضل منه عندنا - للمزايا التي تقع فيه لمن يصلى العيد، وهي النظر والطواف المعدومان فى غيره لخبر: « ينزل على البيت فى كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون الطائفين ، وأربعون للمصلين ، وعشرون للناظرين إليه ».

⁽١) الأصل أن المصلى مكان صحرارى كان قرب المدينة قرب المسجد النبرى الشريف . وقد دخل الآن في مبانيها قيل : ومقام فيه مسجد الغمامة الآن هناك .

• (و) ندب (قراءتُها) أى القراءة فيها بعد الفاتحة (بكسبَّح) اسم ربك الأعلى أوهل أتاك في الأولى، (والشَّمس) وضحاها أو والليل إذا يُعْشَيَى في الثانية.

- (و) ندب (خُطبتان كالجمعة) يجلس في أول الأولى وأول الثانية، يعلم الناس فيهما زكاة الفطر وحرمة تأخيرها عليه، ووجوب إخراجها يوم الفطر وحرمة تأخيرها عنه، والضحية ومن تتعلق به وما تجزى منها ومالا تجزى في النحر.
- * (و) ندب (بعديتُهما) أي كونهما بعدالصلاة (وأعيد ًا) ندباً (إن قد منا) على الصلاة .
- (و) ندب (استفتاحُهما): أى الخطبتين (بتكبير) بلاحد بثلاثة أوسبعة أوغير ذلك، (وتخليلُهما به) أى بالتكبير (بلاحدًّ) : راجع للافتتاح والتخليل (واستاعهُما): بخلاف الجمعة فيجب كما تقدم .
- (و) ندب(إقامتُهما) أى صلاة العيد(لغير مأمُور الجمعة): من الصبيان والعبيد والنساء غير الشابة ، ويحرم على مخشية الفتنة، ولايحتاج مكاتب لإذن لأنه أحرز نفسه وماله، (أو لمن فاتتُه) صلاتها (مع الإمام) من مأمور الجمعة. فقولم :

قوله: [وندب خطبتان]: انظر هل هما مندوب واحد أوكل واحدة مندوب مستقل؟ قال شيخ المشايخ العدوى الأول هو الظاهر وقد اقتصر ابن عرفة على سنية الحطبتين.

قوله: [يجلس فى أول الأولى]: الظاهر أن الحلوس فيهما مندوب لاسنة كما فى الجمعة ، وانظر هل يندب القيام فيهما أم لا ؟ (اه يم من حاشية الأصل) . والظاهر الندب .

قوله : [وأعيدتا ندباً] : ما ذكره من ندب إعادتهما مبى على ما مشى عليه من أن بعديتهما سنة .

قوله: [بتكبير]: أى بخلاف خطبى الحمعة من فإنه يطلب افتتاحهما بالتحميد ، وسيأتى أن خطبة الاستسقاء تفتتح بالاستخفار .

قوله: [واسماعهما]: ما ذكره من ندب الاسماع لهما بأن لايشغل فكره فسلم، وأما الكلام وقتهما فاختلف فيه؛ قيل مكروه، وقيل حرام بعد الحضور المندوب ابتداء، وهو ظاهر النقل على ما أفاده (ر) كذا في المجموع.

سنة عين ؛ أى لمن يمكنه فعلها مع الإمام ، فإن فاتته لعذر أوغيره فتندب للزوال.

و (و) قدب لكل مصل ولو صبيباً (التكبير إثر) كل صلاة من (خمس عشرة فريضة وقتية من ظُهرية م النبوم النبوم الرابع لابعد نافلة ولامقضية فيها ، ولو فاتته منها (فإن نبسي) التكبير (كبير) إذا تذكر (إن قرب) الزمن لا إن خرج من المسجد أوطال عرفاً (وكبير مؤتم) ندباً (ترك إمامة) . وفدب تنبيه الناسي ولو بالكلام .

. (و) ندب (لفظتُه الوارد) أي الاقتصار عليه (وهو: الله أكبر، ثلاثاً) فإن زاد بعد الثالثة : لاإله إلا الله والله أكبر ولله والحمد فحسن . والأول أحسن

(وكُرو تنفل قبلها وبعدها بمصلي) أى فيه (الابمسجد) فلايكره.

قوله : [فإن قاتته لعذر] إلخ : أى وأما من صلاها قبل الإمام فالظاهر أنه لم يأت بالسنة فيعيدها معه كذا في المجموع .

قوله : [من خمس عشرة فريضة] إلخ : هذا هو المعتمد خلافاً لابن بشير القائل إثر ست عشرة فريضة من ظهر يوم النحر لظهر الرابع .

قوله .: [والأول أحسن] : أى لأنه الذى فى المدونة والثانى فى مختصر ابن عبد الحق .

قوله: [لا بمسجد فلا يكره]: أى النفل فيه قبل صلامها وبعدها. أما عدم كراهته قبل صلامها قنظراً للتحية ، وأما عدم كراهته بعدها فلندور حضور أهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد.

فصل: في صلاة الكسوف والخسوف

• (سُنَ وَتَأْكَد) الاستنان المفهوم من سن: تأكيداً يلى العيدين (لكسوف الشَّمس): أى لأجل كسوفها (ولو) كان المكسوف (بعضاً) منها كما هوالغالب (ركعتان): ناثب فاعل لسن.

* (بزيادة قيام ، وركوع) على الصلاة المعهودة (فيهما) : أى فى كل ركعة منهما ؛ بأن يقرأ الله الله وسورة ولو من قصار المفصل ، ثم يركع ثم يرفع منه فيقرأ الفاتحة وسورة ، ثم يركع ، ثم يرفع ، ويسجد السجدتين ثم يفعل فى الركعة الثانية كذلك ويتشهد ويسلم (لمأمدور الصلاة) متعلق برسن " ، (و إن) كان مأمور الصلاة (صبيباً) على ظاهر الرواية .

فصل:

اعلم أن الكسوف والحسوف قبل مرادفان وأنه ذهاب الضوء كلا أو بعضاً من شمس أو قمر ، وقبل الكسوف ذهاب ضوء الشمس ، والحسوف ذهاب ضوء القمر ، قال في القاموس : وهو المختار ، وقبل عكسه ورد ت بقوله تعالى : (وخسف القمر) وقبل الكسوف اسم لذهاب بعض الضوء والحسوف اسم لذهاب جميعه وقبل عكسه .

قوله : [سن] : أي عيناً على المشهور وقيل سنة كفاية .

قوله : [يقرأ الفاتحة وسورة] إلخ : بيان لكيفية صلاة الكسوف بقطع النظر عن الأحكام ، وسيأتى بيانها .

قوله : [لمأمور الصلاة] : أى الحمس ولو على سبيل الندب فيشمل الصبيان المميزين .

قوله: [وإن كان مأمور الصلاة صبيبًا] إلخ: هكذا أراد المصنف بمأمور الصلاة ولو على سبيل الندب ، فيشمل الصبيان المميزين كما علمت تبعاً لغيره من الشراح ، ووجهه في المجموع بقوله: ولايستبعد كونه له أعلى من الحمس ؛

(وعموديتًا ومسافراً إلا أن يجد سيره) أى المسافر (لا) أمر (مهم) فلا يسن له.

- ووقتُها كالعيد) منحل النافلة للزوال .
- (ونُدُبَ صلائها بالمسجد) لا الصحراء .

لأنها محل حوف، وهو مقبول ، ولا يرد "الحسوف فإنه مندوب مع أنه يأتى وهو نائم ، ولا يلحق مصيبة الشمس ، وكذا الاستسقاء فإنه دونها فى التأكيد مع أنه لا يعم العالم و يغنى عنه نحو العيون (اه.) لكن قال (بن) لم أرم من ذكر السنية في حق الصبى إلا ما نقله الحطاب عن ابن حبيب وهو يحتمل أن يكون إنما عبر بالسنية تغليباً لغير الصبى ، وإنما عبر ابن بشير وابن شاس وابن عرفة بلفظ يؤمر الصبى بها فيحمل الأمر على الندب كما هو حقيقة ، وإذا صح هذا سقط استغراب أمر الصبى بالكسوف استناناً وبالفرائض الحمس ندباً (اه. كلام بن من حاشية الأصل).

قوله: [لأمر مهم]: أى فتعلق بالسنية به حيث لم يجد أصلا أو جد لغير مهم هكذا مفاد الشارح ، ومفاد المواق أنه إذا جد السير مطلقاً لاتسن فى حقه وهو ظاهر كلام خليل.

• تنبيه : لا يصلى لغير الكسوف والحسوف من الآيات كالزلازل كما قال (ح) في الله خيرة ، وحكى اللخمى عن أشهب الصلاة واختاره (بن) (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [ووقتها كالعيد] : حكى ابن الجلاب في وقتها ثلاث روايات عن مالك : إحداها أنها من حل النافلة للزوال كالعيد والاستسقاء .والثانية أنها من طلوع الشمس إلى العصر ، أنها من طلوع الشمس إلى العصر ، والثالثة أنها من طلوع الشمس إلى العصر ، والأولى هي التي في المدونة فلو طلعت مكسوفة لم تُصل حتى يأتي حيل النافلة ، وكذا إذا كسفت بعد الزوال لم تُصل على رواية المدونة التي مشي عليها المصنف ، وأما على رواية غيرها فإنه يصلي لها حالا ويصلي لها بعد العصر على الرواية الثانية. قوله : [وندب صلاتها بالمسجد] : أي مخافة أن تنجلي قبل اللهاب إلى المصلى ، وقال ابن حبيب : إن شاءوا فعلوها في المصلى أو في المسجد ، قال خليل في توضيحه وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحسن ، فأما الفذ فله أن يفعلها في توضيحه وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحسن ، فأما الفذ فله أن يفعلها في

- (وإسرارها) أى القراءة فيها سر.
- (و) ندب (تطويل القراءة بنحو) سورة (البقرة) بعد الفاتحة (وموالياتها في القيامات) آل عمران والنساء والمائدة .
- (والركوع الأولى نحو آل عمران يسبح في الطول ندبياً فالركوع الأول نحو البقرة ، والركوع الثانى نحو آل عمران يسبح في الركوعات ، لأن الركوع يعظم فيه الرب بلا دعاء كما هو الشأن في الصلاة . (والستجود كالركبوع) في الطول ندبياً يسبح فيه ويدعو بما شاء ، وأما الجلسة بين السجدتين فعلى العادة لاتطويل فيها اتفاقاً (إلا لخوف خروج الوقت) بالزوال (أو) خوف (ضرر المأسوم) بالتطويل فلا يطول ، وينبغي حينئذ النظر لحال الوقت والمأمومين ، فقد يقتضي قراءة يس ونحوها ، أو طوال المفصل أو وسطه أو قصاره ، وجاز اقتداء الجالس بالقائم لأنها نفل.

بيته . ولا أذان لها ولاإقامة لأنها من خواص الفرض ابن عمر . ولايقول: الصلاة جامعة م يكن جامعة ابن ناجى ، نقل ابن هرون أنه لو نادى مناد الصلاة جامعة ، لم يكن به بأس وهو قول الشافعى ، واستحسنه عياض وغيره لما فى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام بعث منادياً ينادى الصلاة جامعة (١) ، (اه . خرشى) .

قوله: [وإسرارها]: هذا هو المشهور، وقيل جهراً لئلا يسأم الناس (٢)، واستحسنه اللخمى ابن ناجى، وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزيتونة، وإنما طلب فيها الإسرار على مامشى عليه المصنف لأنها صلاة نفل نهارية لاخطبة لها ومن المعلوم أن كل صلاة نفل نهارية لاخطبة لها، فالقراءة فيها سراً.

قوله : [بنحو سورة البقرة] : أى البقرة ونحوها فى الطول ، وقيل إن المندوب سوص البقرة .

قوله : [آل عمران والنساء والمائدة] : أى فخصوص هذه السور مندوب وقيل مقدارها .

قوله: [كالقراءة] إلخ: أى يقرب منها فكل ركوع نحو القراءة التي

⁽١) جاء في صحيح البخاري في كتاب الكسوف عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، قال : « لما كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي الصلاة جامعة » .

⁽٢) نقول : ولا بأس في القراءة من المصحف للإمام ، وللمأموم أيضاً إن كانت سرية .

- (و) ندب (الحماعة فيها) : أى صلاتها جماعة بخلاف خسوف القمر .
- (و) ندب (وعظ بعدها) : مشتملا على الثناء على الله والصلاة والسلام على نبيه لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك .
- * (وتُدرك الرَّذَّعة) من الركعتين مع الإمام (بالركُوع الثانى) فيكون هو الفرض ، وأما الأول فى الركعتين فسنة ، وقيل فرض . والراجح أن الفاتحة فرض مطلقاً وقيل الأولى سنة .
- (وإن انْجلت) الشمس (قبل ركعة أنميَّها) المصلى (كالنَّوافل. و) إن انجلت (بعدها) أى بعد إتمام ركعة (فقولان) قال سحنون: كالنوافل بقيام وركوع فقط بلا تطويل وقال أصبغ: أتمت على سنتها (بلا تَطويل).

يليها وكل سجود نحو الركوع الذي يليه .

واعلم أن تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع قيل إنه مندوب كما قال الشارح وهو لعبد الوهاب، وقال سند إنه سنة ويترتب السجود على تركه واقتصر عليه (ح) والشيخ زروق، وحيث قرأ النساء عقب آل عمران فيسرع حتى تكون أقصر منها.

قوله: [وندب الحماعة فيها] إلخ: تبع المصنف. والذي تقدم له في فضل الحماعة أنها من تمام السنة كالعيدين والاستسقاء.

قوله : [وندب وعظ بعدها] : أى لاعلى طريقة الخطبة لأنه لا خطبة لها .

قوله: [والراجع أن الفاتحة] إلخ: قال فى المجموع: حاصل ما أفاده شيخنا وغيره أن الواجب الركوع الثانى لأنه على الشأن بعد قراءة وقبل سجود والأول فى أثناء القراءة وهي ساقطة عن المأموم، وكذا قال: الواجب القيام الثانى، والأول سنة مع القول بأن الفاتحة واجبة فى الأول والثانى على المشهور، وقبل سنة فى الثانى، وقبل: لاتكرر. مع أن الظاهر أن قيام الفاتحة تابع لها (اه).

قوله : [أتمها المصلى كالنوافل] : قال فى المجموع ينبغى إذا انجلت بعد الركوع الأول أن يأتى بالثانى على ما سبق أنه الواجب.

(ونُدب لحسُوف القمر ركعتان جهراً كالنَّوافل) بقيام وركوع فقط على العادة.

. (و) ندب (تكرارها) أى الصلاة (حيى ينجلي) القمر (أو يغيب) في الأفق (أو يطلع الفجر) ؛ فإن حصل واحد من هذه الثلاثة فلا صلاة :

ثم شرع في بيان السنة الحامسة وهي صلاة الاستسقاء فقال :

قوله : [وندب لحسوف] إلخ : أى لبالغ ، وأما الصبى فلا يخاطب بها لأنها تأتى وهو نائم .

قوله: [جهراً كالنوافل]: الليلية ووقتها الليل كله وفى (ح) أن الجزولى ذكر فى صلاتها بعد الفجر أى إذا غاب عند الفجر منخسفاً أو طلع منخسفاً، قولين. وأن التلمسانى اقتصر على الجواز، وأن صاحب الذخيرة اقتصر على عدمه. ووجه القول بعدم الجواز مامر أنه لايصلى نفل بعد طلوع الفجر إلا الورد لنائم عنه والشفع والوتر وركعتا الفجر. والأفضل فعلها فى البيوت وفعلها فى المساجد مكروه سواء كانت جماعة أو فرادى.

فصل: في صلاة الاستسقاء

• (صلاة الاستسقاء): أى طلب السقى من الله تعالى بمطر أو نيل لأمر مما يأتى (حكماً): أى فى الحكم؛ وهو السنة المؤكدة، إلا أن العيد أوكد كما تقدم (ووقئتاً): أى وفى الوقت من حل النافلة للزوال، (وصفة): أى وفى الصفة من كونها ركعتين كالنوافل يقرأ فيهما جهراً بما تقدم فى العيد وبعدها خطبتان (كالعيد إلا التكبير) الذى فى العيد فليس فى الاستسقاء بل فيه الاستغفار بدل التكبير فى الجملة كما يأتى.

فصل:

هو بالمد: طلب السقى، إذ هو استفعال من سقيت. ويقال سقى وأستى لغتان، وقيل سقى ناوله الشَّرْب بكسر الشين وسكون الراء الحظ من الماء، قاله فى المحتار، وأسقاه جعله مسقيًّا والاستفعال خالباً لطلب الفعل كالاستفهام والاسترشاد لطلب الفهم والرشد، وشرعاً طلب السقى من الله لقحط نزل بهم أو غيره بالصلاة المعهودة.

قوله : [أى طلب السقى] : أى فالسين والتاء للطلب أى فالسنة الصلاة لا الطلب .

قوله : [هو السنة المؤكدة] : أى العينية والجماعة شرط فى سنينها ، فمى فاتته مع الجماعة ندبت له الصلاة فقط كالعيد والكسوف . ومقتضى التشبيه الآتى أيضاً أنها تسن فى حق من تلزمه الجمعة ، وتندب فى حق من لاتلزمه .

قوله: [جهراً بما تقدم في العيد] النح: وهو قراءته بعد الفاتحة بكسبح والشمس والقراءة المذكورة ، والجهر بها مندوب لأنها صلاة ذات خطبة وكل صلاة لها خطبة فالقراءة فيها جهراً لاجماع الناس يسمعونه. ولايرد الصلاة يوم عرفة لأن الحطبة ليست الصلاة بل لتعليم المناسك.

- وتسن صلاة الاستسقاء (لزرع): أى لأجل زرع أى لأجل إنباته أو لأجل حياته ، (أو) لأجل (شُرب) لأدى أو غيره لعطش واقع أو متوقع لتخلف مطر أونيل أو لقلتهما، أو لقلة جرى عين أو غورها إن كانوا ببلد أو بادية حاضرين أو مسافرين ، (وإن)كانوا (بسفينة) في بحر ملح أو عذب .
- (وكُمرِّرت) الصلاة في أيام لا يوم (إن تأخَّر) السقى بأن لم يحصل أو حصل
 دون ما فيه الكفاية :
- * (يخرجُ الإمام والناسُ) لها (ضحتَى) بعد حل النافلة (مشاة) للمصلى لاراكبير لإظهار العجز والانكسار (ببذُلة): أى بثياب المهنة أى ما يمتهن منها بالنسبة للابسها (وذلَّة): أى خشوع وخضوع ، لأنه إلى الإجابة أقرب .

واستثنى من عموم الناس قوله: (إلا شابئة): ولو غير مخشيئة الفتنة ، إلا أن نخشية الفتنة يحرم عليها الحروج وتمنع، وغيرها يكره لها ولا تمنع ، وأما المتجاللة فتخرج مع الناس .

﴿ وَإِلَّا غَيْرِ مُمِّيِّزٍ ﴾ من الصبيان فلا يخرج لأنه لا يعقل القُربة ، فأولى البهائم

قوله: [أى لأجل زرع] إلخ: أى فهى لأحد سببين: وهما احتياج الزرع أو الحيوان للماء.

قوله: [وكررت الصلاة]: قال فى الأصل تبعاً لا (عب) استناناً واعترضه (ر) وتبعه (بن) بأن المدونة وغيرها إنما عبر بالجواز، وقال شيخ مشايخنا العدوى والظاهر الندب، وقال شيخنا الأمير يراد بالجواز فى كلام المدونة وغيرها: الإذن الصادق بالسنية والندب.

قوله: [يخرج الإمام والناس لها] إلخ: أصل الخروج سنة وكونه ضحى ومشاة إلخ مندوب.

قوله: [فأولى البهائم والمجانين]: أى فليس خروجهم بمشروع ، بل هو مكروه على المشهور خلافاً لمن قال بندب خروج من ذكر لقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿ الولا شيوخ ركع وأطفال رضع وبهائم رتع لصب عليكم العذاب صباً ه (١٠) ،

⁽١) ورد فى الحامع الصغير : « لولا عباد لله ركع وصبية رضع و بهائم رتع لصب عليكم العذاب صبا ، ثم رض الأرض رضا » . قال رواء الطبرى والبيهق . وقال : حسن .

والحجانين، (ولايدُمتْنع ذميّ) من الحروج مع الناس، (وانفرَدَ) عن المسلمين بمكان (لابيوم) مخافة أن يسبق القدر بالستى في يومه فيفتين بذلك ضعفاء القلوب .

- * (وندب خُطبتان بعد ها) أى الصلاة (كالعيد) أى كخطبة يجلس فى أول كل منهما ويتوكأ على عصا لكن (بالأرض) لا بالمنبر يعظهم فيهما ويحوفهم ببيان أن سبب الجدب معاصى الله ، ويأمرهم بالتوبة والإنابة والصدقة والبر والمعروف.
- و) ندب (إبدالُ التكنير) في خطبتي العيد (بالاستغفار) بلاحد في أول الأولى والثانية ؟
- (ثم) بعد الفراغ من الحطبتين (يستقبيلُ القبيلة) بوجهه حال كونه (قائمًا فيحول) ندبًا (رداءهُ) الذي على كتفيه (بجعل ما على عاتيقيه الأيسر): أي يأخذه بيده اليسي وبجعله (على) عاتقه (الأيمن) ويأخذ بيده اليسرى ما على عاتقه الأيمن بجعله على الأيسر (بلا تنكيس) الرداء فلا يجعل الحاشية السفلى التي على رجليه على أكتافه.
- (شم) إذ استقبل القبلة وظهره للناس (يُبالغ في الدُّعاء) برفع الكرب والقحط وإنزال الغيث والرحمة وعدم المؤاخذ بالذنوب ، ولا يدعو لأحد من الناس .

وأجيب بأن المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم .

قوله : [ولا يمنع ذمى] : أى من الحروج كما لأيؤمر به ، وسواء خرج من غير شيء يصحبه أو أخرج معه صليبه ، فلا يمنع من إخراجه معه ولامن إظهاره حيث تنحى به عن الحماعة .

قوله : [بعدها أى الصلاة] : فلو قدم الحطبة على الصلاة استحب إعادتها بعد الصلاة .

قوله : [وندب إبدال التكبير] إلخ : أى فيبتدئها ويتخللها بالاستغفار عوضاً عن التكبير في خطبة العيد .

قوله : [فيحول رداءه] : أى وأما البرانس والغفائر فإمها لاتحول إلا إن كانت تلبس كالرداء . والتحويل المذكور خاص بالرجال دون النساء الحاضرات فلا يحولن لأنه مظنة الكشف ، ولا يكرر الإمام ولا الرجال التحويل .

- (وحوّل الذكُور فقط) أرديتهم دون النساء (كذلك): أى كتحويل الإمام المتقدم حال كونهم (جُلوسًا): أى جالسين ، (وأمَّنوا): أى الحاضرون ذكوراً وإناثنًا (على دُعائه): أى الإمام بأن يقولوا آمين حال كونهم (مبتَهلين): أى متضرعين .
 - (و) نُدب لهم (صيام للاثة أيام قبلها) أى الصلاة .
 - (و) ندب لهم (صدقة) على الفقراء بما تبسر.
- (وأمر الإمام) الناس (بهما): أى بالصوم والصدقة ندباً (كالتوبة): أى
 كما يأمرهم بالتوبة .
 - (ورد التّبعات) بكسر الباء الموحدة أى المظالم لأهلها .

قوله: [وأمر الإمام الناس بهما]: هذا قول ابن حبيب ، قال ولو أمرهم الإمام أن يصوموا ثلاثة أيام آخرها اليوم الذي يبرزون فيه كان أحب إلى (اه). وهو يقتضى أنهم يخرجون صائمين ولكن المعتمد أنهم يخرجون مفطرين لأجل التقوي على الدعاء، والصوم يكون قبل يوم الحروج. وقال ابن حبيب في الصدقة أيضاً : ويحض الإمام على الصدقة ويأمر بالطاعة ويحدر من المعصية (اه). وفي بهرام قال ابن شاس يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حكى الجزولي الاتفاق على خيرام قال ابن شاس يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حكى الجزولي الاتفاق على خيرام قال ابن شاس يأمرهم بالتقرب والصدقة بل حكى الجزولي الاتفاق على

قوله: [ورد التبعات]: أى لتوقف صحة النوبة على ذلك حيث كانت باقية بأعيانها ، فإن عدمت عينها فرد العوض واجب مستقل لا تتوقف عليه صحة التوية.

واعلم أن توبة الكافر مقبولة قطعاً ، وأما توبة المؤمن العاصى فقبولة ظناً على التحقيق ، وقيل قطعاً وعلى كل فإذا أذنب بعدها لاتعود ذنوبه الأولى والذى عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكفر والمعصية عند طلوع الشمس من مغربها وعند الغرغرة، وقيل إن توبة المؤمن عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة ، ويحمل ما ورد من عدم قبول التوبة عندهما على الكافر دون المؤمن كذا في (بن) (اهمن حاشية الأصل).

الاستسقاء (لطلب سعة ٍ) ، ولا يسن إلا لمن قام به ضيق كما تقدم .

- (و) ندب (دعاءُ غير المحتاج لمحتاج ِ) لأنه من التعاون على البر والتقوى .
 - . (لا) تندب (الصَّلاة) خلافًا للخمَّى القائل بندبها.
 - . (وجاز تنفُّل) في المصلي (قبلتها وبعنْدها) والله أعلم .

قوله: [لطلب سعة]: أى فهو مندوب خلافاً لمن قال بالإباحة؛ إذ ليس ثم عبادة مستوية الطرفين، والمراد بالجواز فى المدونة: الإذن الصادق بالندب. قوله: [وندوب دعاء غير المحتاج] إلخ: محل ندب الدعاء فقط دون الصلاة __ ما لم يذهب لمحل المحتاج _ وإلاصار من جملة المحتاجين فيخاطب معهم بالصلاة اتفاقاً.

قوله: [وجاز تنفل فى المصلى] إلخ: لا مفهوم للمصلى بل فى المسجد مخلاف العيد فإنه يكره قبلها و بعدها بالمصلى لابالمسجد كما مر لأن المقصود من الاستسقاء الإقلاع عن الحطايا والاستكثار من فعل الخير .

فصل: أفي الجنائز

بيان أحكام غسل الميت والصلاة عليه وما يتعلق به من مؤمن تجهيزه وغير ذلك. • (غُسلُ الميتَّت المسلم) ولو حكمناً ؛ فلا يغسل كافر (المستقرَّ الحياة): أي

فصل:

تقدم دخول صلاة الجنازة في رسم مطلق الصلاة من قول ابن عرفة: ذات إحرام وسلام .

والموت كيفية وجودية تضاد الحياة فلا يعرى الحسم عهما ، ولا يجتمعان فيه ، وصريح كلام الأشعرى أنه عرض لأن الكيفية عرض . وفي بعض الأحاديث أنه معنى خلقه الله في كف ملك الموت ، وفي بعضها أن الله خلقه في صورة كبش لا يمر بشيء يجد ريحه إلا مات .

والروح جسم لطيف متحلل في البدن تذهب الحياة بذهابه . (اه. خرشي).

• فائدتان : الأولى : تردد بعض : هل شرعت الحنازة بمكة أو بالمدينة ؟ وظاهر بعض الأحاديث أنها بالمدينة . (اه. من الحاشية).

● الثانية: قال فى حاشية المجموع: ورأيت بخط النفراوى شارح الرسالة: لو أحيى ميت كرامة لولى ثم مات وجب له غسل وتجهيز ثان. قلمت: هو ظاهر لأن الحكم يتكرر بتكرر مقتضيه ، لكن ينبغى حمله على الحياة المتعارفة لا مجرد نطق وهو فى نعشه أو قبره مثلا. (اه) .

قوله: [غسل الميت]: أى كُلا الوبعضا كما إذا سقطت عليه صخرة لم يمكن إذالها عنه وظهر قدمه فيغسل ويلف ويصلى عليه ويوارى عملا بحديث : ١٠٠ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعم ، هكذا يظهر ، ولاينافى قولم الآتى: «ولادون الحل ، لأن ذاك انعدم باقيه، وهنا موجود لم يتوصل إليه . ولا يخرج على ما سبق فى الجبيرة من إلغاء الصحيح إذا قل جد اكيد ، لوجود البدل هناك، أعنى التيمم . (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [ولو حكماً] : وهو المجرسي الذي نوى به مالكه الإسلام كما يأتي .

الذى استقرت حياته بعد ولادته ولو لحظة بأن استهل صارخًا ، أو قامت به أمارة الحياة؛ فلا يغسل السقط (غير شهيد المعترك) في قتال الحربيين لإعلاء كلمة الله، وأما هو فلا يغسل لمزيد شرفه (بمطلق) : متعلق بغسل فلا يجزئ فيه الماء المضاف (كالجنابة) أى غسلا مثل غسل الجنابة الإجزاء كالإجزاء والكمال كالكمال .

- (والصَّلاة عليه) عطف على غسل المبتدأ والحبر قوله :
- · (فَرَ صا كفاية) إذا قام به البعض من المسلمين سقط عن الباتي وهما متلازمان ،

قوله: [بمطلق]: أى ولو بزمزم بل هو أبرك ، والآدى طاهر خلافاً لابن شعبان والمعتمد الذى عليه مالك وأشهب وسحنون أن غسل الميت تعبد .

قوله ": [كالجنابة] إلخ : أى إلا ما يختص به الميت من نكرار غسل وسدر وغير ذلك مما يأتى ، ولايتكرر الوضوء بتكرر الغسل على الأرجح فيغسل يديه أولا ثلاثاً ثم يبدأ بغسل الأذى فيوضئه مرة مرة فيثلث رأسه ، ثم يقلبه على شقه الأيسر فيغسل الأيمن ، ثم على شقه الأيسر فيغسل الأيمن ، ثم على شقه الأيمن فيغسل الأيمن ، ثم على شقه الأيمن .

قوله: [فرضا كفاية]: أما فرضية الغسل فهو قول عبد الوهاب وابن عرز وابن عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون ومقابله السنية حكاها ابن أبى زيد وابن يونس وابن الجلاب ، وشهره ابن بزيزة ، وأما فرضية الصلاة فهو قول سحنون ابن ناجى وعليه الأكثر وشهره الفاكهانى ، والقول بالسنية لم يهنزه فى التوضيح ولا ابن عرفة إلا لأصبغ ، ولذلك لما كان الأشهر فيها الفرضية اقتصر عليه المصنف .

قوله: [سقط عن الباقى]: قال فى حاشية المجموع نقلا عن السيد: وهل يتعين غسل الميت بالشروع على قاعدة فرض الكفاية أم لا ؟ لجواز غسل كل شخص عضواً . أقول : الظاهر الثانى فصار كل جزء كأنه عبادة مستقلة كما قال المحلى فى شرح جمع الجوامع . إنما يتعين طلب العلم الكفائى بالشروع لأن كل مسألة منه بمنزلة عبادة مستقلة . ولو غسله ملك أوصبى كفى وإن لم يتوجه الحطاب له لأن إقرار البالغين له بمنزلة فعلهم بخلاف.الصلاة . (اه .)

قوله: [وهما متلازمان] : أي في الطلب كما أشار له الشارح بقوله:

فكل من وجب غسله وجبت الصلاة عليه وبالعكس ويقوم مقام الغسل التيمم عند التعذر كما يأتي .

- . (ككَّفْنه) يسكون الفاء : أي إدراجه في الكفن بفتحها .
- . (ودفينه) أيمواراته في القبر أوما في حكمه كما يأتي فإنهما فرضا كفاية إجماعاً.
 - (فإن تعذَّر الغُسل يمتِّم) وجوبنًا كفائيًّا وسيأتى قريبنًا تفصيله .
- * (وقد م) فى الغسل (الزُّوجان) على العصبة (بالقَضَاء): أى يحكم الحاكم عند التنازع أى يقدم الحى منهما فى غسل صاحبه ويقضى له بذلك (إن صح النكاح ولو) كانت صحته (بالفرَّوات) أى بسببه كالدخول، أو هو مع الطول لا إن فسد إذ المعدوم شرعاً كالمعدوم حسنًا.
- (وإباحة الوطاء برق): أي بسبب رق الأنثى (تُبيح الغُسل لكل) من السيد لأمته والأمة لسيدها وخرجت المكاتبة والمبعضة لعدم إباحة وطثهما، وكذا المشتركة

وفكل من غسله » إلخ وليس المراد أنهما متلازمان في الفعل وجوداً وعدماً ؛ لأنه قد يتعدّر الغسل والتيمم وتجب الصلاة عليه ، كما إذا كثرت الموتى جداً فغسله أو بدله مطلوب ابتداء لكن إن تعدر سقط للتعدّر فلا تسقط الصلاة عليه ، وبهذا قرر (ر) عند قول خليل : « وعدم الدلك لكثرة الموتى » .

قوله : [ويقضى له بذلك] : أي إن أراد المباشرة بنفسه .

قوله: [إن صح النكاح] إلخ: أى لا إن فسد ولو لم يمض بشيء مما يمضى به الفاسد من دخول ونحوه. ومحل كونه إذا فسد لايقد م الحي منهما إذا وجد من يجوز منه الغسل. فإن عدم وصار الأمر للتيمم كان غسل أحدهما للآخر من تحت ثوب أحسن لأن غير واحد من أهل العلم أجازه كذا نقل (ح)عن اللخمى (اه. من حاشية الأصل) أى وموضوع المسألة في نكاح إنختلف في فساده.

• تنبيه: يقضى لأحد الزوجين وإن ويقا أذ نسيده فى الغسل ، ولا يكفى إذنه له فى الزواج . ويكره تغسيل الرجل امرأته إن تزوج أختها ، كما يكره لها تغسيله إن تزوجت غيره ، وحيث كان مكروها فلا قضاء لهما إن طلباه .

قوله : [وكذا المشركة] : أى والمعتقة لأجل وأملة القراض، وأمة المديون بعد الحجر، والمتز وجة والمُولَّى منها ؛ أى المحلوف على ترك وطنها ولو كانت المدة أقل

(بلا قضاء) : أي للأمة . بالتقديم على عصبة سيدها . وأما السيد فهو أول بأمته من كل أحد .

و ثم الأقرب فالأقرب من أوليائه) أي عصبته على ما سيأتى في الصلاة عليه .

. (ثم) إذا لم يكن عصبة أو كانوا ولم يتولُّوا غسله (أحسين) منالعصبة ومن الآخ لأم والحال والجعد لأم .

(ثم) بعد الأجنبي (امرأة محَرْم) كأم وبنت وأخت وعمة وخالة تغسله . وهذا كله فها إذا كان الميت ذكراً .

* (ثم) إن لم توجد امرأة محرم ولو بمصاهرة (يمُّم) : أي يممته امرأة غير محرم (لمرفقيُّه) لا لكوعيه فقط كما قيل ؛ فعدم وجود المحرم من الأعذار المسقَّطة للغسل الموجبة للتيمم .

و كعد م الماء) حقيقة أو حكماً بأن احتيج له فيدم .
 و و و قط على الحد الماء (أو تسلخه من صبه) عليه فيدًم.

من أربعة أشهر . والمظاهر منها ؛ ففي النوادر كل أمة لايحل للسيد وطؤها لايغسلها ولاتغسله . قال في المجموع والظهار والإيلاء يمنعان منه في الأمة لا الزوجة . والفرق أن الغسل في الأمة منوط بإباحة الوطء: وفي الزوجة بالزوجية كما ارتضاه (ر) ولايضر منع حيض أو نفاس (اه).

قوله : [ثم الأقرب فالأقرب] إلخ : أي مِن عصبة المسلمين . وأما الكفار فلا إذ لاعلقة لهم به لقول خليل : ولا يترك مسلم لوليه الكافر . لكن لو غسله بحضرة مسلم أجزأ. كما في تغسيل الكتابية زوجها المسلم ، ولو على أنه تعبدي . وقولهم: الكافر ليس من أهل التعبد. مقيد بالتعبد الذي يتوقف على نية له؛ فيقدم ابن فابنه إلى آخر ما ذكر في النكاح . ويقدم الأخ وابنه على الجد كالنكاح. وما أحسن قول الأجهوري :

بغسل وإيصاء ولاء جنـــازة نكاح أخا وابنا على الجد قدم وعقل ووسطه بباب حضائه وسوّه مع الآباء في الإرث والدم قوله : [ولو بمصاهرة] : لكن يقدم محرم النسب على محرم الرضاع ، ومحرم الرضاع على المصاهرة عند الاجتماع .

بلغة السالك - أول

ويجب غسله ، (وسقَـطَ الدَّلك) فقط (وإن خيفَ منه) : أي من الدلك (تسلّخ) للجسد .

﴿ كَكُنْرُةِ المُونَى جَدًّا ﴾ بحيث يتعذر الدلك فيسقط الدلك .

- * (فإن لم يكن المرأة ِ زوج أوسيد) يعسلها ، أوكان وأسقط حقه (فأقرب المرأة) لها تعسلها (فالأقرب) لها فتقدم البنت فالأم فأخت شقيقة فلأب فبنت عم كذلك .
 - ﴿ أُم) بعد من ذكرت (أُجنبيَّة) .
- * (ثم) إن لم توجد أجنبية غسلها (محَرَّم) على التربيب السابق ، (ويستر) وجوبًا (جميعُ بدنها ولا يُباشر جسد ها بالدلك بل بخرقة كثيفة) يلفها الغاسل على يده ويدلك بها .
 - (ثم) إذا لم يوجد محرم (يمسّمت) الميتة (لكوعسَيْها) لا لمرفقيها .
- (ووجب) على الغاسل (ستر عورته من سُرته لركبتَيه) الذكرمع الذكر والأنبى مع الأنبى مع الأنبى مع الأنبى فيستر جميع بدنها كما مر وكذا إن غسلت الأنبى المحرم رجلا من محارمها وقيل بل تستر العورة فقط .
- (ونُد ب) ستر العورة (الأحد الزوجين) بغسل صاحبه (كأمة مع سيد)
 إذا غسل أُحدهما الآخر يندب له ستر العورة ، ولا يجب وظاهر ، المصنف الوجوب وهو ضعيف .
- (و) ندب (سدر) وهو وزّق النبق . وأشار لكيفية الوجه المندوب بقوله : (يستحق) السدر (ويضرب بماء قليل) في إناء حيى تبدو له رغوة ثم (يعرك به جَسده) لإزالة الوسخ ثم يفاض عليه الماء المطلق حيى يزول. فهذه هي العسلة

قوله: [فيستر جميع بدنها]: أى وجوباً ،ماعدا الأطراف فيندب آما هو مقتضى الفقه. ويستر وجوباً جميع بدنه وصفة الساتر على ما قال بعضهم أن يعلق الثوب من السقف بينها وبينه ليمنع النظر. . إلى آخر ما قال المصنف.

قوله: [وقيل بل تستر العورة فقط]: أى وهو المعتمد ، فإن لم يوجد ساتر غضت بصرها ولا تبرك غسله .

قوله : [فهذه هي الغسلة الأولى] : هذا يخالف قول محشى الأصل عند

الأولى . فإن لم يوجد سد ر (فكصابون) أى صابون أو حوه من أشنان أو غاسول يعرك به جسده ، ثم يفيض عليه الماء التنظيف .

و) ندب (تجریدُه) أى المیت من ثیابه بعد ستر عورته كما تقدم ،
 (ووضعُه على مرتفع) : حین غسل لأنه أمكن لغاسله .

ه (و) ندب (إيتارُه): أى الغسل؛ أى جعله وترا ثلاثنا أو خمسنا (لسبع)
 ثم المدار على الإنقاء. (ولا يعادُ) الغسل (كوضوئه): لا يعاد. (لحروج نجاسة)
 بعده (وغنسلت) النجاسة فقط إن خرجت بعد الوضوء أو الغسل .

(و) ندب (عَصْر بطنيه) حال الغسل (برفق) لا بشدة لإخراج ما في بطنه من النجاسة .

. (و) ندب حينند (كثرة صبّ الماء في حال (غسل محرجيه) لإزالة

قول خليل: وللغسل سدر أى فى الغسلة التى بعد الأولى، إذ هى بالماء القراح المتطهير، والثانية بالماء والسدر للتنظيف، والثالثة بالماء والكافور للتطييب. وقوله فى المجموع: وندب للغسل سدر بغير الأولى لأنها بالقراح، ومثل السدر نحو الصابون وطيب فى الأخيرة وأفضله الكافور (اه.) فلعل ما قاله شارحنا هنا وفيا يأتى طريقة، وما قاله الشيخان طريقة أخرى وعلى كل حال فالغشل صحيح وإنما الاختلاف فى الكيفية.

قوله: [يعرك جسده] إلخ ونص ابن ناجى في شرح الرسالة وقول الشيخ: عاء وسدر مثله في المدونة. وأخذ اللخمى منه چواز غسله بالماء المضاف كقول. ابن شعبان. وأجيب بأن المراد أنه لايخلط الماء بالسدر ، بل يحك الميت بالسدر ويصب عليه الماء. وهذا الجواب عندى متجه، وهو اختيار أشياخي والمدونة قابلة

قوله: [وندب تجريده]: قال في المجموع: وتغسيله صلى الله عليه وسلم في ثوبه تعظيم، وغسله العباس وعلى والفضل وأسامة وشقران مولاه صلى الله عليه وسلم وأعينهم معصوبة، ومات ضحوة يوم الاثنين، ودفن ليلة الأربعاء، فما يقال استمر ثلاثة أيام بلا دفن في جعل الليلة يوماً تغليباً وتأخيره للاجماع (اه).

قوله : [لحروج بجاسة] : أي ولا إيلاج .

النجاسة ، وتقليل العفونة ؛ لأن الشأن في الأموات كثرة ذلك .

• (و) لا يفضى الغاسل بيده لغسل ذلك بل (يلفّ خرقة كثيفة "بيده): حال غسل العورة من تحت السرّة ، (وله الإفضّاء) للعورة (إن اضطرّ) له .

(و) ندب (توضئتُه أولا) أى فى أول الغسلات (بعد إزالة ما عليه):
 أى الميت (من أذى) نجاسة أو وسخ ، بالسدر أو الصابون ، فإذا أزاله شرع فى توضئته كالجنابة ؛ فيغسل يديه إلى كوعيه ثلاثاً ، ويمضمضه بأن يضع الماء فى فمه عند إمالة رأسه .

* (و) ندب (تعيتُد أسنانه و) تعهد (أنَّفه) عند الاستنشاق بعد المضمضة (بخرْقة نظيفة) كمنديل .

* (و) ندب حينند (إمالة رأسه برفق) للتمكن من غسل الفم والأنف، ولا يدخل الماء في جوفه (لمضمضة) أي واستنشاق، ثم يتمم وضوءه مرة مرة، ثم يجعله على شقه الأيسر فيغسل الأيمن . ثم يديره على الأيمن فيغسل الأيسر بعد تثليث رأسه . ثم يجعل الكافور في ماء فيغسله به للتبريد . ولا يعيد الوضوء ولو خرجت منه نجاسة كما تقدم وهذه هي الغسلة الثالثة .

وهذا معنى قول بعضهم: الأولى بسدر للتنظيف ، والثانية بمطلق للتطهير ، والثالثة

قوله: [إن اضطرله]: وفى (بن) استحباب عدم المباشرة قال اللخمى: ومنه ابن حبيب وهو أحسن؛ لأن الحى إذا كان لا يستطيع إزالتها لعلة أو غيرها إلا بمباشرة غيره فإنه لا يجوز أن يوكل من يمس فرجه لإزالة ذلك ، ويجوز أن يصلى على حالته فهو فى الموت أولى بذلك ، إذ لا يكون الميت فى إزالة تلك النجاسة أعلى من الحى .

قوله : [بخرقة نظيفة] : أي غير الحرقة التي غسل بها مخرجه .

قوله: [ثم يجعل الكافور في ماء]: اعلم أن الندب يحصل بأى نوع من الطيب في ماء الغسلة الأحيرة وأفضله الكافور لمنعه صرعة التغير. وإمساكه للجسد، ويؤخذ من هنا أن الأرض التي لاتبلي أفضل، وعكس الشافعي فقال بأفضلية التي تبلي، قال في المجموع وقد يقال إنا قبل الدفن مأمورون بالحفظ فتدبر. قوله: [وهذا معنى قول بعضهم]: تقدم التنبيه على أن هذا مخالف لقول

بكافور للتبريد ، فإن احتيج بعد ذلك للخامسة أو السابعة لكون جسده يحتاج لذلك من أجل دمامل أو جدرى أو نحو ذلك زاد ما يحتاج إليه الحال .

- « وندب (عدم ُ حضُور غير معينًن) للغاسل ، وكره حضور غيره .
 - (و) ندب (كافور ف) الغسلة (الأخيرة) كما تقدم.
- (و) ندب (تنشيقه): أى الميث بخرقة طاهرة قبل إدراجه فى الكفن.
- (و) ندب (عدم تأخير التكفين): أى إدراجه في الكفن (عن الغسل)
 لما في الإسراع من الاهمام بأمره ، ولئلا تخرج نجاسة منه فيحتاج لإزالتها .
 - (و) ثدب (اغتسال الغاسل) للميت بعد فراغه من عسله.
- (و) ندب (بیاض الکَـهَـن) من کتان أو قطن وهو أولى ، (وتجمیره) ،

مُحْشَّى الأصل والمجموع .

قوله: [وندب اغتسال الغاسل]: أى لأمر النبى صلى الله عليه وسلم به كما فى حديث أبى هريرة الذى فى الموطأ: « من غسل ميتاً فليغتسل» (۱). وقد اختلف العلماء فى ذلك فقال بعضهم: إن الأمر هنا تعبدى لا معلل ، وحمله على مقتضاه من الوجوب ، وقال بعضهم: إنه معلل وحمله على الندب ، ثم اختلفوا فى العلة ؛ فهم من قال: إنما أمر بالغسل لأجل أن يبالغ فى غسل الميت لأنه إذا غسل الميت موطناً نفسه على الغسل لم يبال بما يتطاير عليه منه ، فكان سبباً لمبالغته فى غسله . ومنهم من قال: ليس معنى أمره بالغسل أن يغسل جميع بدنه كغسل الجنابة، وإنما معناه أن يغسل ما باشره به أو تطاير عليه منه لأنه ينجس بالموت ، وإلى هذا معناه أن يغسل ما باشره به أو تطاير عليه منه لأنه ينجس بالموت ، وإلى هذا فهب بن شعبان ، وعلى كلا القولين لا يحتاج هذا الغسل لنية فليس كغسل الجنابة ، وإنما لم يؤمر بغسل ثيابه على الثاني للمشقة .

قوله : [وندب بياض الكفن] إلخ : قال (ح) عن سند ويندب أن يكون

⁽١) روى فى الموطأ: «عن عبد الله بن أبى بكر أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر الصديق حين توفى ، ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين: فقالت: إنى صائمة وإن هذا يوم شديد البرد ، فهل على من غسل ؟ فقالوا : لا ه . وربما كان حديث أبى هريرة المشار إليه فى الموطأ إلا أننى لم أعثر عليه . وإنما قال فى الجامع الصغير إنه روى عن المغيرة عند أحيد فى مسنده: «من غسل ميتا فليغتسل » . وقال : حسن . وعن أبى هريرة عند أب داود وابن ماجة وابن حبان فى صحيحه: «من غسل الميت فلينتسل ومن حمله فليتوضأ » . قال حسن أيضاً .

بالجيم . أى تبخيره بالعود ونحوه (والزيادة على) الكفن (الواحد)؛ فالاثنان أفضل من الواحد وإن كان وتراً .

- (و) ندب (وترـُه): أى الكفن، فالثلاثة أفضل من الاثنين ومن الأربعة.
 - (و) ندب (تقسيصه) أي إلباسه قسيصاً (وتعميمه) بعمامة .
- * (و) ندب (عَلَدَ بَهَ فَيها) قدر ذراع تَجعل على وجهه، (وأزرة) بوسطه أقلها من سرته لركبته . فإن زادت على ذلك فأحسن (ولفافتان) فهذه خمسة هي أفضل كفن الذكر .
- والسبعُ للمرأة) أى الأنبى لا الذكر (بزيادة لفافتينن) على الأزرة والقميص واللفافتين ؛ فتكون اللفائف اللي تدرج فيها أربعة .

(و) ندب (خمارٌ) يلف على رأسها ووجهها (بدل العمامَة) للرجل ؛

قطناً لأنه أسر، قال (ح): وفيه نظر؛ لأن منالكتان ما هو أسر من القطن . والظاهر أن يقال لأن النبي صلى الله عليه وسلم كفن فيه (١): ولكونه أبهج بياضاً .

قوله: [وإن كان وتراً]: أى فمحل كون الإيتار أفضل من التنفع إذا كان غير واحد، وإذا شح الوارث لا يُقضى إلا بواحد كما فى الحرشى، وفى (عب): ثلاث، فإن أوصى بزند ففى ثلثه إن لم يكن أوصى بنهى عنه.

قوله: [وندب تقميصه] إلخ: قال في التوضيح: والمشهور من المذهب أن الميت يقمص ويعمم أما استحباب التعميم فهو في المدونة، وأما استحباب التقميص ففي الواضحة عن مالك.

قوله : [وأزرة] : أى تحت القميص أو سراويل بدلها وهو أستر منها .

قوله : [فهذه خمسة] : أي الأزرة واللفافتان والقميص والعمامة .

قوله : [وندب خمار] : سمى بذلك لتخمير الرأس والعنق أي تغطيتها به .

⁽١) روى الإمام مالك في الموطأ عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة » والسحولية : ثياب بيض – من القطن في الغالب – منسوبة لسحول مدينة بالهين . وقال : عن يحيى بن سعيد : « بلغي أن أبا بكر الصديق قال لمائشة وهو مريض : في كم كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت في ثلاثة أثواب بيض سحولية . فقال أبو بكر : خذوا هذا الثوب – لثوب عليه قد أصابه مثق (هي المغرة) أو زعفران – فاغسلوه ثم كفنوفي فيه مع ثوبين آخرين . فقالت عائشة : وما هذا ؟ فقال أبو بكر ، الحي الحي أحوج إلى الجديد من الميت وإنما هذا المهلة (أي الصديد والقيح) .

فالمجموع للمرأة سبع .

(و) ندب (حنوط): من كافور أو فيه كافور أوغيره بذر (داخل كل لفافة) من الكفن . (و) يجعل (على قطن، يلطق) القطن (بمنافذ ه) عبنيه وأنفه وقفه وأذنيه ونحرجه . (ومساجيد ه): جبهته وكفيه وركبتيه وأصابع رجليه (ومراقيه): رفغيه وإبطيه وباطن ركبتيه ومنخره وخاف أذنيه .

ویندب تحنیطه (۱) (و إن) کان المیت (محرماً) بحج أو محرة لانقطاع التکلیف بالموت (و) لکن إن کان الغاسل بالموت (و) لکن إن کان الغاسل لمیت – مطاقماً – محرماً أو معتدة (تولاه) : أی الحذوط ، أی تولی أمره للمیت (غیرهما) : لأنهما لا یجوز لهما مس الحذوط .

(و) ندب (تكفينه بثياب كجمعته) الشرعية لحصول البركة بثياب
 مشاهد الحير.

ه (وهو) : أى الكفن (من مال الميت كمؤن التجنهيز) من حنوط وسدر وماء
 وأجرة غاسل وحامل وقبر وغير ذلك تكون من ماله، (يقد م على دين غبر المرتهن)

قوله: [أوفيه كافور] إلخ: أى فالمراد بالحنوط: الطيب بأى نوع من مسك أو زَبَد أو شند أو عطر شاه أو عطر ليمون أو ماء ورد، والأكمل أن يكون فيه كافور.

قوله : [ومراقه] : أي مارق من جسده .

قوله : [رفغيه] : هما أعلى الفخذين ثما يلي العانة .

قوله : [لأنه لا يجوز لهما] : مفهومه لو تحيلاً في عدم مسه فإنه يجوز لهما توليته ولو كان هناك من يتولاه غيرهما وهو كذلك .

قوله : [بثياب كجمعته] : أى وقضى له به عند التنازع إلى أن يوصى بأقل من ذلك ، كذا في الأصل .

قوله : [غير المرتهن]: ومثله كلمال تعلق حق الغير بعينه ؛ كالعبد الحانى ، وأم الولد و زكاة الحرث والماشية ، بل ولوكان الكفن مرهوناً فالمرتهن أحق به .

• تنبيه : إن سرق الكفن طلب كالابتداء . ثم إن وجد الأول فركة كأن ذهب

⁽١) بالحنوط : وهو طيب أو عطر يطيب به الميت .

لرهن فى دينه من مال الميت ، فإن كان ماله مرتهناً عند مدين (١) فالمرتهن أحق بالرهن من الكفن ومؤن التجهيز.

فإذا لم يكن للميت مال أو مال ومرتهن (فعلى المنفق بقرابة): كأب لولده الصغير أو العاجز عن الكسب وكابن لوالديه الفقيرين (أورق) كسيد رقيق (لا) على منفق بسبب (زوجية) ؛ فلا يجب على الزوج تكفين زوجته ولا مؤن تجهيزها ، ولو كان غنياً وهي فقيرة على المذهب .

فإن لم يكن له مال ولا منفق (فمن بيت المال) .

فإن لم يكن (فعلمَى المسلمين) فرض كفاية .

- ه (والواجب) من الكفن للذكر (ستر العورة) مابين السرة والركبة (والباقى) وهو ما يستر بقية البدن حتى الرأس والرجلين (سنة) على أحد المشهورين . والنانى أن ستر جميع البدن واجب ، قال الشيخ في توضيحه وهو ظاهر كلامهم . وأما المرأة فيجب ستر جميع بدنها قولا واحداً ، وما زاد على الكفن الواجب أو السنة فندوب كما تقدم .
 - (و) ندب (مشَّى مشيَّع) للجنازة .
- (و) ندب(تقد مه) عليها (وإسراعه) في المشي (بوقار) وسكينة لابهرولة .

منه المبت.

قوله: [كسيد رقيق]: فلو مات السيد وعبده وعنده ما يكفن به أحدهما فقط، كُفُتِّن العبد لأنه لاحق له في بيت المال، ويكون السيد على بيت المال لكونه من فقراء المسلمين نقله الحطاب.

• مسألة: لو مات الأب والابن القاصر وكان عند الأبكفن واحد، قيل: يقدم الأب وهو الأظهر، وقيل بتحاصان، ولو مات الأب والأم الفقيران وكان ولدهما لا يقدر إلا على كفن واحد، قيل يتحاصان، وقيل تقدم الأم.

قوله: [على المذهب]: ومقابله قولان يلزمه مطلقاً أو إن كانت فقيرة. قوله: [قال الشيخ في توضيحه]: أي ويؤيده القضاء به عند التنازع. قوله: [لا بهرولة]: أي لأنها تنافي الخشوع، واستحبت الشافعية القرب

 ⁽١) لعل الصواب : عند دائن .

- (و) ندب (تأخّر راكب) عنها (و) تأخر (امرأة) وإن ماشية ،
 وتأخرها أيضنًا عن الرجال .
- * (و) ندب (سترها) : أى المرأة الميته (بقبيَّة): من جريد أو غيره يجعل على النعش ، وياتى عليه ثوب أو رداء لمزيد الستر .
 - ثم شِرع يتكلم على الصلاة على الجنازة وأركانها فقال :
 - (وأركان الصلاة) على الحنازة خمسة :
- . أولها (النيسة) بأن يقصد الصلاة على هذا الميت أو على من حضر من أموات المسلمين . ولا يشرط معرفة كونه ذكراً أو أنهى . ولا يضر عدم استحضار أنها فرض كفاية ولا اعتقاد أنها ذكر فتين أنها أنثى ولا عكسه ؛ إذا المقصود هذا المت .
- (و) ثانيها: (أربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الحملة .

من الميت حال تشييعه للاعتبار ، والحنفية التأخر في صفوف الصلاة تواضعاً في الشفاعة .

قوله : [وندب سبرها] إلخ : أي في حال الحمل والدفن .

قوله: [أولها النية]: أى وحينئذ فتعاد على من لم تنو عليه كاثنين اعتقدهما واحداً إلا أن يعين واحداً، فتعاد بملى غيره، وأما إن اعتقد الواحد متعدداً فإنه لا يضم لأن الجماعة تنضمن الواحد.

• تنبيه : لا يشرط وضعها على الأعناق في الأظهر .

قوله: [أربع تكبيرات]: أى لانعقاد الإجماع زمن الفاروق عليها بعد أن كان بعضهم يرى التكبير أربعاً ، وبعضهم خساً وهكذا إلى سبع ، والذى لابن ناجى أن الإجماع انعقد بعد زمن الصحابة على أربع ، ماعدا ابن أي ليلى فإنه يقول إنها خمس، ومثل ما لابن ناجى ما للنووى على مسلم . (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [كل تكبيرة بمنزلة ركعة]: فإذا كبر على جنازة وطرأت جنازة أخرى فلا يشركها معها ، بل يتمادى فى صلاته على الأولى حتى يتمها عمثم يبتدئ الصلاة على الثانية قال أبو الحسن: لأنه لا يخلو؛ إما أن يقطع الصلاة ويبتدئ

(فإن زاد) الإمام خامسة عمداً أو سهواً (لم ينتظر) ؛ بل يسلمون قبله وصحت لهم وله أيضاً إذ التكبير ليس كالركعات من كل وجه ، فإن انتظروا سلموا معه وصحت . (وإن نقص) عن الأربع (سبتّع له، فإن رجتع) وكبر الرابعة كبروا مجه وسلموا بسلامه ؛ (وإلا) يرجع (كبروا) لأنفسهم وسلموا وصحت وقيل تبطل لبطلانها على الإمام . وإنما خالفت صلاة الجنازة غيرها لأن بعض السلف كان يرى أنها أكثر من أربع تكبيرات (۱) . وبعضهم يرى أنها أقل .

عليهما جميعاً وهذا لا يجوز لقوله تعالى : (ولا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (٢) أو لا يقطع ويهادى عليهما إلى أن يتم تكبير الأولى ويسلم ، وهذا يؤدى إلى أن يكبر على الثانية أقل من أربع ، أو يهادى إلى أن يتم التكبير على الثانية ، فيكون قد كبر على الأولى أكثر من أربع ، فلذا منع من إدخالها معها .

قوله : [لم ينتظر] : هذًا مذهب ابن القاسم ، وقال أشهب إنه ينتظر ويسلمون معه .

قوله : [صحت] : أى فيها يظهر مراعاة لقول أشهب : وسواء كانت الزيادة عمداً أو سهواً أو تأويلا .

قوله : [و إن نقص] : أي سهواً ، وأوا عمداً فسيأتي .

وحاصله أن الإمام إذا سلم عن أقل من أربع فإن مأمومه لا يتبعه ، بل إن نقص ساهياً سبح له ، فإن رجع وكمل سلموا معه . وإن لم يرجع وتركهم كبروا لأنفسهم ، وصحت صلاتهم مطلقاً سواء تنبه عن قرب وكمل صلاته أم لا ، هذا هو المعتمد . وإن كان نقص عمداً وهو يراه مذهباً لم يتبعوه ، وأتموا بهام الأربع ، وصحت لهم وله – وإن كان لا يراه مذهباً – بطلت عليهم . ولوأتوا برابعة تبعاً لبطلانها على الإمام ، وحينئذ فتعاد إن لم تدفن كما سبأتي .

⁽۱) روى عن حذيفة : «أنه صلى على جنازة فكبر خمساً ،ثم التفت فقال : ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرت كما كبر الذي صلى عليه وسلم ، صلى الله على جازة فكبر خمساً _ رواه الشوكاني وقال عن أحمد . وعن على : «إنه كبر على سهل بن حنيف ستاً .وقال : إنه شهد بدراً ». قال رواه البخاري. وعن الملكم بن عتيبة قال : «كانوا بكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسعاً ». قال ؛ رواه سعيد في سنه .

⁽٢) سورة محمد (القنال) آية ٢٢ .

• (و) ثالثها (دعاءً له) أى للميت (بينهن) أى التكبيرات (بما تيسر) وأو و اللهم اغفر له ». (ودعاءً بعد) التكبيرة (الرابعة إن أحب) ، وإن أحب لم يدع وسلم (يكنى) : بفتح المثلثة وتشديد النون المكسورة : أى يأتى بضمير التثنية أو بالاسم الظاهر مشي إن كان الميت اثنين . (ويجسم إن احتاج) للتثنية أو الجمع بأن كانوا جماعة ، فيقول إن كانا اثنين : واللهم إنهماعبداك وابنا عبديك وابنا أمتيك كانا يشهدان الخو إن كانوا جماعة قال : واللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء إماثك كانوا يشهدون الخو وان كانوا جماعة قال فى الاثنين : واللهم اغفر لهما وارحمهم » (يغلب) . اغفر لهما وارحمهم » (يغلب) . بضم الياء التحتية وتشديد اللام مكسورة (المذكر على المؤنث) إن اجتمع ذكور وإنات .

(وإن والاه): أى التكبير - بأن لم يدع بعد كل تكبيرة - (أو) دعا (وسلم بعد ثلاث سهواً وطال (وسلم بعد ثلاث سهواً وطال (إن لم تُدفَ ن) الجنازة ، فإن دفنت فلا إعادة في الصورتين ، وقيل لا إعادة في الأولى وإن لم تُدفن . فقول الشيخ : وإن دفنت فعلى القبر ، لا يعول عليه .

قوله: [دعاء له]: أى من إمام ومأموم؛ لأن المطلوب كبرته للمبت ، وأوجب الشافعية الفائحة بعد الأولى ، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الثانية . ومن الورع مراعاة الحلاف ، قال شيخنا في مجموعه: والأظهر أن الاقتصار على الفائحة لا يكفى عندنا ، ويبعد إدراج الميت في نستعين اهدنا الصراط . نعم يظهر كفاية من سمع دعاء الإمام فأمن عليه ، لأن المؤمن أحد الداعيين كما قالوه في : (قَدَ أُجِيبَتُ دَعَوتُكُما) (١) أن ميسى كان يدعو وهرون كان يؤمن . قوله : [إن أحب] : وقال اللخمى وجوباً ، والمشهور خلافه ، ولذا قال المصنف إن أحب .

قوله : [يشي] إلخ : أي يتبع في دعائه الألفاظ العربية فلو دعًا بملحون · · فالعبرة بقصده والصلاة صحيحة .

قوله : [لا يعول عليه] : أى لأن الذى ارتضاه (ر) وتبعه في الحاشية إذا دفنت لا إعادة في الأولى ولا في الثانية كما هو قول يونس .

⁽١) سورة يونس آية ٨٩

- (و) رابعها (تسليمة) واحدة يجهر بها الإمام بقدر التسميع . (وندب لغير الإمام إسرار ها) .
- (و) خامسها : (قيام لها لقادر ٍ) على القيام لا لعاجز عنه وهذا مما زدناه عليه .
- (و) إن سبق أحد بالتكبير مع الإمام والمأموم بأن شرعوا فى الدعاء ، (صبر المسبوق) به وجوباً (للتكبير) ، أى إلى أن يكبروا فلا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء لأنه كالقاضى خلف الإمام ، (فإن كبار صحات ولا يعتد بها) عند الأكثر من الأشياخ (ودعا) المسبوق بعد تكبيره الكائن بعد سلام الإمام (إن تركت) الجنازة (وإلا) بأن رفعت (وإلى) التكبير بلا دعاء وسلم .

قوله : [تسليمة] : أى لكل من الإمام والمأموم فلا يرد المأموم ولا على إمامه ولا على من على يساره خلافاً لابن حبيب القائل بندب رده على الإمام إن سمعه ، ولابن غانم مين ند ب رد المأموم على الإمام وعلى من على اليسار .

قوله: [قيام لها]: أي على القول بأنها فرض كفاية ، وإلافلا يجب القيام. قوله: [لأنه كالقاضي] إلخ: أي لأن كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجملة.

قوله: [ولا يعتد بها] إلخ: هذا قول ابن القاسم وكأن وجهه أنه كمن أدرك الإمام في التشهد. فالتكبير عنده يفوت بمجرد الشروع في الدعاء ، ومقابله ما قاله (عب): مقتضى سماع أشهب اعتداده بها ، بل الذي في سماع أشهب أنه إذا جاء وقد فرغ الإمام ومأمومه من التكبير ، واشتغلوا بالدعاء فإنه يدخل معهم ولا ينتظر لأنه لا تفوت كل تكبيرة إلا بالتي بعدها (اه. بن من حاشية الأصل).

قوله: [والى التكبير]: أى لئلا تصير صلاة على غائب ، واستشكل هذا بأن الصلاة على الغائب ، كروهة كما يأتى ، والدعاء ركن كما تقدم ، فكيف يترك الركن خشية الوقوع فى مكروه ؟ وأجيب: بأن الدعاء ركن لغير المسبوق كما قالوا فى القيام لتكبيرة الإحرام فى الفرض العينى . وما ذكره المصنف من التفصيل بين ما إذا تركت فيدعو ، وإذا لم تترك فيوالى التكبير أيده (بن) ، والذى ارتضاه فى الحاشية تبعاً للرماصى : أن المسبوق إذا سلم إمامه فإنه يوالى التكبير مطلقاً .

• (وندب رفع اليدين) حذو المنكبين (بالأولى) أى عند التكبيرة الأولى (فقط)

• (و) ندب (ابتداء الدعاء بحمد الله والصلاة على نبية صلى الله عليه وسلم) بأن يقول: الحمد لله الذي أمات وأحيا، والحمد لله الذي يحيى الموتى وهو على كل شيء قدير، اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما صايت وباركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنك حميد مجيد، وأحسن الدعاء ماروى عن أبي هريرة رضى الله عنه وهو: «اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لاشريك لك وأن محمداً عبدك ورسواك، وأنت أعلم به، اللهم إن كان محسناً فنجاوز عن سيئاته، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتناً بعده » (الهم لا تحرمنا أجره وبنت أمتك كانت تشهد » (اللهم إنها أمتك وبنت عبدك وبنت أمتك كانت تشهد » (اللهم إنها أمتك وبنت عبدك

(و) ندب (إسراره) أي الدعاء .

(و) ندب (وقوفُ إمام وسط) الميت (الذُّكر وحدو منكبي غيره) (٢) •ن

قوله : [عند التكبيرة الأولى فقط]: أى وأما فى غير أُولاه فخلاف الأولى . هذا هو المشهور .

قوله: [وندب ابتداء الدعاء]: أى إثر كل تكبيرة على المعتمد، وفى الطراز: لا تكن الصلاة والتحميد فى كل تكبيرة ، بل فى الأولى ويدعو فى غيرها . وعزاه ابن يونس للثوادر .

قوله: [وابن عبدك] إلخ : لم يكن في مسودة المؤلف لفظ أمتك ولعلها مسقطة .

· قوله : [وندب إسراره] : أي ولو صلى عليها ليلا .

قوله : [وسط الميت] : أي عند وسطه من غير ملاصقة ، بل يسن أن يكون

 ⁽١) رواه فى الموطأ ، عن أبى سعيد المقبرى أنه سأل أبا هربرة : كيف تصل على الجنازة ؟ فقال أبو هريرة : أنّا لعمر الله أخبرك ، أتبعتُها مع أهلها ، فإذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت على نبيه ،
 ثم أقول : « اللهم إنه عبدك » . . . وساق الدّعاء بلغظه تقريباً .

 ⁽٢) روى الإمام البخارى فى باب «أين يفوم من المرأة والرجل»، حديث سمرة بن جندب
أن الني صلى الشعليه وسلم صلى على امرأة ماتت فى نفاسها فقام عليها وسطها. قال الحافظ فى الفتح: أورد
المصنف (البخارى) الترجمة وأواد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة وأشار إلى تضميف ما رواه أبو داود
والترمذى عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأبه وصلى على امرأة ففام عند عجيزها.

افتى أو خنى جاعلا (رأس الميت عن يمينه) أي الإمام ، (إلا فى الرَّوضة) الشريفة فتجعل رأسه على يسار الإمام تجاه رأس النبى صلى الله عليه وسلم ، وإلا لزم قلة الأدب.

• (والأولى بالصّلاة) على الميت (وصى رجى خيره) أوصى الميت بأن يصلى عليه (فالحليفة) إن لم يكن وصى (لافرعه) أى نائبه فلا حق له في الصلاة على غيره (إلا إذا ولى الحطبة) من الحليفة فيكون كالحليفة أولى من العصبة ، (ثم الأقترب فالأقترب من عصبته) فيقدم ابن فابنه فأب فأخ فابنه . فجد فعم فابنه إلخ ، وقدم الشقيق على غيرة (وأقتضلهم عند التّساوى ولو) كان الأفضل (ولى امرأة) صلى عليها مع رجل .

* (وصلَّتَ النساءُ) عند عدم الرجال (دفعةُ) : أي في آن واحد (أفذاذاً) إذ لا تصح إمامتهن ، ويلزم على ترتبهن تكرار/ الصلاة .

• (و) ندب (اللحد): وهو (١) أن يجفر في أسفل القبر جهة فبلته من المغرب للمشرق بقدر ما يوضع فيه الميت (في الأرض الصَّلبة) بضم الصاد المهملة أي

بيهما فرجة قدر شبر وقيل قدر دراع .

قوله : [أوصى الميت] : أى لرجاء خيره ، وأما لو أوصاه لإغاظة أوليائه. لعداوة لم تنفذ وصيته بذلك ه

قوله : [أى نائبه] : أى في الحكم فقط بدليل ما بعده .

قوله : [فيقدم ابن] إلخ : أي كما تقدم في النظم .

قوله : [ولو ولى امرأة]: مبالغة في محذوف، والتقدير : كاجتماع جنائز فيقدم الأفضل ولو ولى امرأة .

قوله : [ويلزم على ترجهن] إلخ ؛ أى وهو مكروه .

قوله : [وندب اللحد] : إنما فُنُصَّل لحبر : « اللحد لنا والشق لغيرنا ، (٢) .

⁽١) قل البخارى في صحيحه : « وسمى اللحد لأنه في ناحية وكل جائر ملحد . ملتحدا : معدلا . ولوكان مستقيماً كان ضريحا » . قال الحافظ في الفتح : أصل الإلحاد الميل والعدول عن الثبي . .

⁽٢) عن ابن عباس قال : «قال رسول اقد صلى الله عليه وسلم : اللحد لنا والشق لغيرنا » رواه الحسة . قال الترمذى غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . هكذا فى نيل الأوطار . وقد ساقه الحافظ ابن حجر فى فتح البارى وقال : فى من أبى داود وغيره عن ابن عباس مرفوعاً .

المهاسكة التي لا تنهال (وإلا) تكن الأرض صلبة (فالشق): بأن يحفر وسط القبر بقدر الميت ويسد باللبن كما يأتي .

(و) ندب (وضعه على) شق (أيمن مقبلًا) بفتح القاف والباء المشددة
 أي مجعولًا وجهه للقبلة .

" (و) ندب (قول ُ واضعیه) فی قبره (بسم الله) أی وضعته (وعلی سنّة رسول الله صلّی الله علیه وسلم ، اللهم تقبله بأحسن قبول) .

* (وتدورك) الميت (إن خولف) بأن جعل ظهره للقبلة . أو نكس بأن جعل رجلاه مكان رأسه بأن خول إلى الحالة المطلوبة (إن لم يسوّ عليه التراب) ، وإلا ترك وشبه في مطلق التدارك قوله : (كترك الغسل أو الصّلاة) عليه فإنه يتدارك ويخرج من القبر لهما ولوسوى عليه التراب (إن لم يتغيّر) الميت (وإلا) – بأن مضى زمن يظن به تغيره – (صلّى على القبر ما بني) أى مدة ظن بقاء الميت (به) ، أى فيه ولو بعد سنين ، وهذا ظاهر إذا غسل وإلا ففيه نظر .

* (و) ندب (سدّه) أى اللحد والشق (بلين) وهو الطوب النيء . فإن لم يوجد (فلوْح) من خشب (فقرَمُود) بفتح القافُ وسكون الراء – طوب يجعل

قوله: [للقبلة]: أى لأنها أشرف المجالس، أى وتحل عقد كفنه وتمد يده اليمنى على جسده، ويعدل رأسه بالتراب ورجلاه برفق، ويجعل التراب خلفه وأمامه لئلا ينقلب، فإن لم يتمكن من جعله على شقه الأيمن فعلى ظهره مستقبلا للقبلة بوجهه، فإن لم يمكن فعلى حسب الإمكان.

قوله . [وتدورك الميت] : أي استحباباً .

قوله : [وشبه في مطلق التدارك] : أي لأن هذا التدارك واجب إن لم يخف عليه التغير تحقيقاً أو ظناً فالتشبيه مختلف .

قوله: [وإلا ففيه نظر]: وجه النظر المنافاة القوله فيا تقدم: «وسما متلازمان» ويجاب بما تقدم عن (ر): بأن معنى التلازم فى الطلب ابتداء فإن نعذر أحدهما وجب الآخر لما فى الحديث الشريف: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعم». قوله: [وهو الطوب النيء]: أى كما فعل به عليه الصلاة والسلام وأبى بكر

وعمر ، وظاهره سواء كان مصنوعاً بالقالب أم لا .

على صورة وجوه الحيل ، (فقصب) لكن يقدم عليه الآجر بالمد وضم الجيم الطوب المحروق: (وإلا) يوجد شيء من ذلك (فسن التراب) بباب اللحد ، وينبغى أن يلت بالماء ليم اسك (أولى) عند العلماء (من) دفنه في (التا بوت) أي السحلية تجعل كالصندوق يدفن فيها النصارى أمواتهم وهو من سنتهم يَر في السحلية تجعل كالصندوق يدفن فيها النصارى أمواتهم وهو من سنتهم يَر و) ندب (رفعه) أي القبر برمل وحجارة أو تحو ذلك (كشبر مستماً) أي كسنام البعير لا مسطباً .

• (و) ندب للناس (توزية أهله) أي تسليتهم وحملهم على الصبر.

قوله : [الآجر] : وبعد الآجر الحجر .

قوله : [وهو من سنتهم] : ولذا قال ابن عات التابوت مكروه عند أهل العلم وليس هو من عادة العرب ، بل هو من عادة الأعاجم وأهل الكتاب .

قوله: [كشبر مسما]: إنما استحب ذلك ليعرف به ، وإن زيد على الشبر فلا بأس به ، وكراهة مالك لرفعه محمولة على رفعه بالبناء لا رفع ترابه عن الأرض مسما، وعلى هذا تأولها عياض بأن قبره عليه الصلاة والسلام مسم كما في البخاري (۱) وكذا قبر أبي بكر وعمر وهو أثبت من رواية تسطيحها ، لأنه زي أهل الكتاب وشعار الروافض . (اه . خرشي) .

قوله: [تعزية أهله]: أى لخبر: « من عزى مصاباً كان له مثل أجره » (٢) ، قال الجوهرى: هي الحمل على الصبر بوعد الأجر والدعاء للميت والمصاب. (وقال) ابن حبيب في التعزية ثواب كثير، (وقال) ابن القاسم ثلاثة أشياء: أحدها جهوين المصليبة على المعزى وتسليته عنها وحضه على التزام الصبر واحتسابه الأجر والرضا بالقاسر والتسليم لأمر الله تعالى . الثانى: الدعاء بأن يعوضه الله تعالى عن مصابه جزيل الثواب . الثالث: الدعاء للميت والرحم عليه والاستغفار له : ويجوز أن يجلس الرجل للتعزية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين جاء خبر جعفر وزيا

⁽١) روى الإمام البخارى في صحيحه أن سفيان التمار وأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم سسما . وقال الشوكانى : عن القاسم قال : دخلت على عائشة فقلت : « يا أمه : بالله اكشى على عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ـ فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء » رواء أبو داود . قال في القاموس : السنم ضد التسطيح . لاطئة : لازقة بالأرض .

⁽ ٢) رواه في الحاسم الصغير عن ابن مسعود عند العرمذي وابن ماجه . وقال : ضعيف .

- * (و) ندب للجار وتحره (تهيئة طعام لهم) أى لأهل الميت (إلا أن يجتمعُ وا على محرًّم) من ندب ولطم ونياحة ، فلا .
- * (و) ندب لأهله (التصبّر): أى إظهار الصبر، (والتسليم القضاء): أى لقضاء الله مالك الملك العليم الحبير. (كتحسين المحتضر): تشبيه فى الندب وهو من إضافة المصدر الفاعله و (ظنه) مفعوله: أى يندب المحتضر أن يحسن طنه (بالله بقرّة الرجاء فبه). أى يسبب قرة رجائه فى الله تعالى. أى فيما عنده من الكرم والرحمة والمسامحة ، لأنه أكرم الأكرمين يعفو عن السيئات ويقيل العثرات فيقدم الرجاء على الحرف .
- * (و) يندب للحاضر عنده (تلقينه الشهادتين بلطف) بأن يقول عنده

ابن حارثة وعبد الله بن رواحة ومن قتل معهم بمؤته ، اسم مكان . وواسع كوبها قبل الدفن وبعده . والأولى عند رجوع الولى إلى بيته .

قوله: [أى لأهل الميت]: أى لاشتغالهم بميهم، وجمع الناس على طعام بيت الميت بدعة مكروهة لم ينقل فيها شيء وليس ذلك موضع ولائم. وأما عقر البهائم وذبحها على القبر فن أمر الجاهلية مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا عقر في الإسلام "(1). قال العلماء العقر الذبح على القبر. كذا في الحاشية.

قوله: [فيقدم الرجاء على الحوف]: أى وأما الصحيح ففيه أقوال ثلاثة ، قيل مثل المحتضر وهو لابن العربى . وقيل: يعتدل عنده جانب الحوف والرجاء فيكون كجناحي الطائر مي رجح أحدهما سقط ، وقيل: يطلب منه غلبة الحوف ليحمله على كثرة العمل . وهذا هو التنحقيق عندنا .

قوله: [تلقينه الشهادتين]: أي لحديث: « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله وأن عصداً عبده و رسوله (٢) ليكون ذلك آخر كلامه وليطرد به الشياطين الذين يحضر ونه لدعوى

⁽ ١) ذكره في الحاسم الصدير عن أنس عند أبي داود . ولم يقل فيه شيئاً . وقال الشوكان عن أحمد أيضاً ، قال عبد الرزاق : كانوا يعقر ون عند القبر بقرة ؛ أو شاة في الحاهلية .

⁽٢) عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لقنوا موبًاكم لا إله إلا الله » . قال الشوكانى : رواه الجماعة إلا البخارى . وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم بمثله . وعن عائشة عند النسائى . ورواه ابن حبان وزاد عليه « فإنه من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة يوماً من الدهر ، وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك » . وعن عبد الله بن جعفر عند ابن ماجة ، وزاد: « الحليم = الدهر ، وإن أصابه ما أصابه قبل ذلك » . وعن عبد الله بن جعفر عند ابن ماجة ، وزاد: « الحليم = الله الله الله السالك – أول

« أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمد رسول الله » ولا يقول له : «قل» ، ولا يلح عليه لأن الساعة ساعة ضيق وكرب ، وربما كان الإلحاح عليه سبباً ف تغيره والعياذ بالله تعالى أو زيادة الضيق عليه .

ولا يكرر) التلقين عليه (إن نطق بهما إلا أن يتكلم بأجنبي) من الشهاد تبيغ فيلقن ليكون آخر كلامه من الدنيا التكلم بهما .

، (و) ندب (استقباله) للقبلة (عند شخبُوصه) ببصره (على شقه الأيمن ثم) إذا تعسر على الشق الأيمن فعلى (ظهره) رجلاه للقبلة .

* (و) ندب (تجنب): أى تباعد (تجنب وحائض وتمثال وآلة لمَهُ و) لأن ملائكة الرحمة تنفر من ذلك.

(و) ندب (إحضار طيب) كبخور عود أوجاوى عند انحتضر لأن الملائكة تحبه.

(و) ندب إحضار (أحسن أهله) خلقًا وخُلقًا (و) أحسن (أصحابه)
 من كان يحبهم ولاينبغي إحضار الوارث إلا أن يكون ابنًا وزوجة ونحوهما .

و) ندب (دعاءً) من الحاضرين لأنفسهم وللميت لأنه من أوقات الإجابة .

(و) ندب (عدم بكتى) بالقصر وهو الحنى الذى لا يرفع فيه الصوت .
 لأن التصدر أجما .

* (و) ندب (تغميضُه) أى قفل عينيه (وشد لحييه) بعصابة (إذا قضى) أى خرجت روحه بالفعل، فلا يغمض قبل ذلك كما يفعله الجهُّلة.

التبديل والعياذ بالله . ولا يلقن إلا بالغ ، وظاهر الرسالة مطلقاً والمدار على التمييز . قوله : [أى خرجت رؤحه بالفعل] : وعلامة ذلك أربع : انقطاع نفسه ، وإحداد بصره ، وانفراج شفتيه فلا ينطبقان ، وسقوط قدميه فلا ينتصبان . ومن

⁼ الكريم سبحان رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين ». وذكر روايات أخرى بزيادات أخرى أو فيها ضعفاء. وفي أن « من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة » ، عن معاذ عند أحمد وأبى داود. وروى مسلم من حديث عبان : « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة » وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة عند الطبراني بلفظ : « من قال عند موته لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله لا تطعمه النار أبدا » . وفي البخارى : « باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، وقيل لوهب بن منبه أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة ؟ قال : بلي أ و ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان ، فإن جنت ممفتاح له أسنان فتح ، وإلا لم يفتح لك » . وفي فضل الشهادتين والنجاة بهما كثير في البخارى وغيره عن أبي ذر ومعاذ وغيرهما .

" (و) ندب (رفعه) بعد موته (عن الأرض) على طراحة أو سرير لئلا تسرع له الهوام (وستره بثوب وإسراع تجهيزه) خوفاً من تغيره (إلا كالغرق) بكسر الراء: أى الغريق ، ومن مات تحت هدم أو فجأة ؛ فإنه يؤخر ولا يسرع بتجهيزه حتى تظهر أمارات التغير وتحقق موته لاحمال أن بكون حياً ثم ترد له روحه .

* (و) ندب (زيارة ُ التمبُور بلاحد ً) بيوم أو وقت أوليل أو نهار . (والدعاء

علامة البشرى لأهل الحير الذين لا يلحقهم عذاب كما قيل _ وقيل _ علامة الإيماذ مطلقاً _ أن يصفر وجهه ويعرق جبينه وتذرف عيناه دموعاً . ومن علامات السوء والعياذ بالله أن تحمر عيناه وتربد شفتاه ، ويغط كغطيط البكر وتربد _ بالباء الموحدة بعدها دال مشددة _ لون الغيرة .

قوله : [لئلا نسرع له الهوام] : أي لمفارقة الحفظة له بخروج روحه .

قوله : [وستره بثوب] .: أى زيادة على ما عليه حال الموت ، وقال بعضهم بغطى وجهه لأنه ربما يتغير من المرض فيظن من لا معرفة له ما لا يجوز .

تنبیه: قال حلولو فی قول خلیل وتلیین مفاصله برفق و رفعة عن الأرض ،
 وضع ثقیل علی بطنه ـ ما فرکره من هذه المندوبات: لم أر مَن نبّه علیها من
 الأصحاب وهی منصوصة للشافعیة (اه) .

قوله : [خوفاً من تغيره] : وتأخيره عليه الصلاة والسلام للأمن من ذلك ؟ واستثنوا من قاعدة العجلة من الشيطان ست مسائل : التوبة ، والصلاة إذا دخل وقتها ، وتجهيز الميت عند موته إلا ما استثنى . ونكاح البكر إذا بلغت وتقديم الطعام للضيف إذا قدم ، وقضاء الدين إذا حل . وزيد تعجيل الأوبة من السفر ورى أيام التشريق . وإخراج الزكاة عند حلولها .

قوله : [بلا حد] : أى فى أصل الندب، فلا ينافى التأكد فى الأوقات التى ورد الأمر فيها بخصوصها كيوم الجمعة ورد عنه عليه الصلاة والسلام : « مّن زار والديه كل جمعة غفر له وكتب باراً الله الله عنه عليه المؤتى يعلمون بزوارهم يوم

⁽١) لفظه في الحامع الصغير : « من زار قبر أبويه أو أحدهما في كل جمعة مرة غفر انه له وكتب باراً » ، قال عن أبي هريرة عند الحكيم – ضعيف . وروى أيضاً : « من زار قبر أبويه أو أحدهما يوم الجمعة فقراً عند. يس غفر له » ، قال عن أبي بكر عند ابن عدى في الكامل – ضعيف .

والاعتبار) أى الاتعاظ وإظهار الحشوع (عندها) أى القبور ، ويكره الأكل والشرب والضحك وكثرة الكلام ، وكذا قراءة القرآن بالأصوات المرتفعة واتخاذ ذلك عادة لهم كما يقع فى قرافة مصر ، وربما خرجوا عن قانون القراءة إلى قانون الغناء والتمطيط وتقطيع الحروف كما هو مشاهد وهو لا يجوز .

• ثم شرع في الكلام على الجائزات فقال :

و (وجاز غَـسَل امرأة) من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله قوله (ابن عمان) المرأة أن تغسل صبيبًا ابن عمان سنين فأولى من دونه، لا ابن تسع وإن جازلها النظر لعورته .

الحمعة ويوماً قبله ويوماً بعده ، وعن بعضهم : عشية الحميس ويوم الجمعة ويوم السبت إلى طلوع الشمس ، قال القرطبى : ولذلك يستحب زيارة القبور ليلة الجمعة ويومها ، ويكره السبت فيا ذكره العلماء ، لكن ذكر في البيان: قد جاء أن الأرواح بأفنية القبور ، وأنها تطلع برؤيتها ، وأن أكثر اطلاعها يوم الحميس والجمعة وليلة السبت ، وفي القرطبى أنه عليه الصلاة والسلام قال : « من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات (اه . من الحاشية) ، وثما ورد أيضاً أن يقول العبد عند رؤية القبور : « اللهم رب الأرواح الباقية والأجساد البالية والشعور المتمزقة ، والجلود المتقطعة والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أنزل عليها روحاً منك وسلاما مي » .

• تنبيه : ذكر فى المدخل فى زيارة النساء للقبور ثلاثة أقوال : المنع ، والجواز بشرط التحفظ ، والثالث الفرق بين المتجالة فيباح بل يندب ، والشابة فيحرم إن خشيت الفتنة .

قوله: [ويكره الأكل والشرب] إلح: أَى لحديث: « زوروا القبور تذكركم الآخرة» (١)، وفي رواية: « زوروا القبور ولاتقولوا هجراً» أَى كلاماً لغواً أُوباطلا.

قوله : [وإن جازلها النظر] إلخ: أي ما لم يناهز الحلم ، وإلا فلا يجوز

⁽١) عن أبي هريرة عند ابن ماجة ، قال في الجامع الضغير : صحيح .

⁽٢) عن زيد بن ثابت عند ابن ماجة أيضاً ، قال في الصغير : صحيح .

- (و) جاز غسل (رجل كرضيعة) أى رضيعة وما قاربها كزيادة شهر على
 مدة الرضاع لابنت ثلاث سنين ، فلا يجوز للرجل تغسيلها .
 - (و) جاز (تستْخين ماء) للغسل كالبارد .
- و) جاز (تكفين بملبُوس) للميت أو غيره أى عند وجود غيره –
 وإلا تعين الملبوس ، (أو مزعفر أومورس) أى مصبوغ بزعفران أو ورس لأنهما
 من الطيب بخلاف المصبوغ بغيرهما فيكره .
- (و) جاز (حمل عير أربعة) للنهش من الرجال كأن خمله اثنان أو ثلاثة .
- ﴿ و) جاز (بدء بأى ناحية) في حمل السرير (بلا تعليمن) . قال المصنف :

لها النظر لعورته كما لا يجوز لها تغسيله . فالأقسام ثلاثة : ابن ثمان فأقل يجوز لها النظر لعورته . لها تغسيله والنظر لعورته . وابن تسع لاثنتي عشرة فأكثر لا يجوز لها النظر لعورته ؛ فلا يلزم من جواز وابن ثلاث عشرة فأكثر لا يجوز لها تغسيله ولا النظر لعورته ؛ فلا يلزم من جواز النظر جواز التغسيل . لأن في التغسيل زيادة الجس باليد .

قوله : [فلا يجوز للرجل تغسيلها] : أى وإن كان له نظر عورتها ما لم تطق الوطء لما سبق ، والمحرم في الانثيين أو الذكرين بلوغ أو فتنة بالغ .

قوله : [كالبارد] : واستحب الشافعي البارد لأنه يشد الأعضاء .

قوله: [بملبوس]: أى نظيف طاهر لم يشهد فيه مشاهد الخير وإلا كره في الأولين كما يأتى . وندب في الأخير كما تقدم (اه. من الأصل).

قوله : [أو ورَس] : وهو نبت باليمن أصفر يتخذ منه الحمرة للوجه .

قوله . [بخلاف المصبوغ بغيرهما] : أيل كالمصبوغ بالحضرة وتحوها ؛ حيث أمكن غيرهما إذ ليس في صبغهما طيب .

قوله: [وجاز حمل غير أربعة]: أى خلافاً لمن قال بندب الأربعة ، وهو أشهب وابن حبيب وفي الحرشي أن ابن الحاجب شهر قول أشهب وابن حبيب باستحباب الأربعة ، ومثله في الأجهوري ، قال (بن): وهو غلط مهما ؛ فإن الحاجب لم يشهر إلا ما عند المصنف ونصه ولا يستحب حمل أربعة على المشهور (اه . من حاشية الأصل) .

والمعين مبتدع ؛ أي لأنه عين ما لا أصل له في الشرع .

• (و) جاز (خروجُ متجالَّة) لجنازة مطلقاً (كشابَّة لم يخشَ فتنتها) يجوز خروجها (في) جنازة من عظمت مصيبته عليها (كأب) وأم (وزوج وابن) وبنت (وأخ) وأخت، وحرم على نخشيَّة الفتنة مطلقاً ، وعلم من هذا النص أن الزوجة المتجالّة وغير نخشية الفتنة يجوز لها الحروج لجنازة زوجها مع أنها بموته لزمها الإحداد وعدم الحروج إلافيا سيأتي بيانه في العدة ؛ فيكون هذا من جملة المستثنى .

* (و) جاز (نقله) : أى الميت من مكان إلى آخر وإن من بلد لآخر قبل دفنه أو بعده (لمصلحة) كأن يخاف عليه أن يأكله البحر أو السبع ، وكرجاء بركته للمكان المنقول إليه أو زيارة أهله أو لدفنه بين أهله ونحو ذلك (إن لم تنتهاك حرمته) بانفجاره أو نتانته ، وهل من انتهاك حرمته تكسير عظامه (١) بعد يبسه ف قبره أو لا ؟

• (و) جاز (بكتّى) بالقصر (عند موته وبعده) وقوله (بلا رفع صوت) كالتفسير لبكى المقصور ، لأن ماكان برفع صوت يسمى بكاء بالمد وهو لا يجوز .

قوله: [والمعين مبتدع] إلخ: أى للبدء كأشهب وابن حبيب ، فأشهب يقول: يبدأ بمقدم السرير الأيمن فيضعه الحامل على منكبه الأيمن ، ثم بمؤخرة الأيمن ، ثم بمقدمه الأيسر . ثم بمؤخره الأيسر . وابن حبيب يقول يبدأ بمقدم يسار السرير، ثم بمؤخر يساره . ثم بمؤخر يمينه، ثم بمقدم يمينه . كذا في (عب) .

قوله : [وحرم على مخسية الفتنة مطلقاً] : أى وإن عظمت مصيبته عليها . قوله : [إن لم تنتهك حرمته] : إلا لضرر أعظم .

وقوله : [وهل من انتهاك حرمته تكسير عظامه] إلخ؟ استظهر المؤلف في تقريره أنه من الانتهاك .

⁽١) عن مالك فى الموطأ قال إن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم كانت تقول : «كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حى »، تمنى فى الإثم . قال فى تنوير الحوالك إن ابن عبد البر قال رواه الداروردى عن عائشة مرفوعاً ، وأخرجه أبو داود وابن ماجة .*

(و) بلا (قول قبيح) والا منع .

- (و) جاز (جمع أموات بقبر) واحد (لضرورة) ، كضيق مكان أو تعذر حافر ولو ذكوراً وإناثناً أجانب .
- * (و) إذا دفنوا في وقت واحد (ولى القسلة الأفسل) فالأفضل . وقدم الذكر على الأنبى والحر على العبد (وفي الصلاة) عليه (يلى الإمام أفضل رجل) فالأفضل (فالطفل الحر فالعبد كبير فصغير، (فالحصي) حركبير فصغير فعبد تحيير فصغير (فالحبيب كذلك (فالحبيب كذلك (فالحبيبة) كذلك (فالحبيبة فصغيرة (فالأمة) كذلك .

ر قوله : [و الا منع] : حاصله أن البكى يجوز عند الموت وبعده بقيدين : عدم رفع الصوت ، وعدم القول القبيح ، وأما معهما أو مع أحدهما فهو حرام . ومحل جواز البكى بالقيدين المذكورين إن لم يجتمعوا له ، و الاكره .

قوله: [بقبر واحد]: أى وبكفن واحد، والمدار على الضرورة وكره جمعهم في قبر واحد لغير ضرورة في فور واحد، وإلا فلا يجوز النبش حيث لم تكن ضرورة، لأن القبر حبس لا يمشى عليه ولا ينبش. وأما الجمع في كفن واحد لغير ضرورة فحرام.

قوله: [ولى القبلة الأفضل] إلخ: أى فالأفضل يجعل وجهه فى الحائط القبلى ، والمفضول يجعل خلف ظهره وهكذا، هذا بالنسبة للدفن. وبالنسبة للصلاة يجعل الفاضل يلى الإمام ، والمفضول بعده لجهة القبلة ، وهكذا عكس القبر .

فالمراتب التى تؤخذ من المتن والشرح عشرون حاصلها : حركبير . حر صغير ، عبد كبير ، عبد صغير ، خصى حركبير ، خصى حر صغير ، خصى عبد صغير ، مجبوب حركبير ، مجبوب حر صغير ، محبوب عبد صغير ، محبوب عبد صغير ، ختى حركبير ، ختى حر صغير ، ختى عبد كبير ، محبوب عبد صغير ، ختى حركبير ، ختى حر صغير ، ختى عبد كبير ، ختى عبد صغير ، حرة كبيرة ، حرة صغيرة . أمة كبيرة ، أمة صغيرة . عبد كبير ، ختى عبد صغير ، حرة كبيرة ، وفي القبر للضرورة . وبقيت صفة وجمع هؤلاء في الصلاة مطلوب لرجاء البركة ، وفي القبر للضرورة . وبقيت صفة أخرى في جمعهم للصلاة ، وهي جعلهم صفاً واحداً ؛ الأفضل أمام الإمام . ثم المفضول عن يساره . قال الحرشي ويكمل الصف لليسار ، والراجح أنه إذا وجد فاضل فعن اليمين أيضاً ، ثم مفضول فعن اليسار ، وهكذا ، ورأس المفضول عند فاضل فعن اليمين أيضاً ، ثم مفضول فعن اليسار ، وهكذا ، ورأس المفضول عند

- ثم شرع في بيان المكروهات فقال:
- (وكره حلق ُ رأسه) إن كان ذكراً و إلاحرم (وقلم ظُفُره وضم معه) في كفنه (إن فعل) به ذلك .
- و (و)كره (قراءة") لشيء من القرآن (عند الموت وبعده على القُبور) لأنه ليس من عمل السلف، وإنماكان شأنهم الدعاء بالمغفرة والرحمة والاتعاظ (إلالقصد تبرك) بالقرآن (بلا عادة) فإنه يجوز .
- م (و) كره (انصراف عنها) أى الجنازة (بلاصلاة) عليها ولو بإذن أهلها لما فيه من الطعن فيها، (أو) انصراف (بعد ها) أى بعد الصلاة (بلا إذن) من أهلها (إن لم يطوّلوا)، فإن أذنوا بعد الصلاة أو طولوا ولم يأذنوا جاز الانصراف.
 - (و)كزه (صياحٌ خلفها بكاستغفرُوا لها) : أى باستغفروا لها ونحوه .
 - (و)كره (إدخالهُما المسجد) واو لغير صلاة .

رجلى الفاضل ، فالتفاوت بالقرب للإمام ، وقدم أفضل كل صنف فيه كالأعلم ، والشرعى ومن قويت شائبة حريته ، ومن لا تحنث فيه على متضح وتحو ذلك كذا في المجموع .

قوله: [وكره حلق رأسه]: أى وكذا سائر شعره غير ما يحرم حلقه فى حال الحياة وكما أنه لا يفعل به لايفعله لنفسه بقصد أن يكون ميتاً على هذه الحالة، وأما إن قصد إراحة نفسه فلا يكره.

قوله : [و إلا حرم] : أى فى حق الأنثى الكبيرة التى يكون الحلق فيها مثله .

قوله : [وضم معه] : أى على سبيل الاستحباب لأن هذه الأجزاء لا يجب مواراتها ، ولأنها ليست ألجزاء حقيقة كاليد والرجل .

قوله : [فَإِنَّه يجوز] : أي ولذا استحبه ابن حبيب، وبعضهم يسن .

قوله : [ولو بإذن أهلها] : أي ولو طوَّ لوا .

قوله : [وَكُره صياح خلفها] : أي لأنه ليس من فعل السلف .

قوله: [ولو لغير صلاة] ؛ أى لاحمال قذره وللقول بنجاسة الميت وإن كان ضعيفاً.

- (و)كره (الصلاة عليها فيه) أى فى المسجد ولوكانت هى خارجة .
- (و)كره (تكرارُها) أى الصلاة على الميت (إن أدّيت) أولا جماعة . (وإلا) تؤدّ جماعة بأن صلى عليها فذ (أعيد تن) ندباً (جماعة) لاأفذاداً، فالصور أربع تكره : الإعادة في ثلاث ، وتندب في واحدة .
- « (و)كره(صلاة فاضل على بدعى) لم يكفر ببدعته، (أو) على (مُظْهُوكبيرة) كشرب خمر أى يفعلها عند بعض الناس من غير مبالاة ، (أو) على (مقنول بحد") كفاتل أوزان محصن رجم .
- (و) كره (تكفينًا) لميتُ ولو أنى (بحرير وخزّ ونجس وكأخْضر ومعصفدً)
 أى مصبوغ بخضرة أو صفرة إذا (أمكن غيره) وإلا لم يكره ، ويستثنى من ذلك
 المورّس والمزعفر كما تقدم .
- (و)كره (زيادة ُ رجل) أى ذكر ولو صبياً (على حمسة) من الأكفان.
 - (و)كره زيادة (امرأة على سبعة) لأنه من الإسراف.
 - (و)كره (اجتماعُ نساءً لبكى سرًّا) ومنع جهراً كالقول القبيح مطلقًا .
 - ﴿ و) كره (تكبير أُ نعش) لميت صغير لما فيه من المباهات والنفاق .
 - (و) كره (فرشه) أى النعش (بحرير) أوخز.

قوله : [ولو كانت هي خارجة] : أي لأنه ذريعة لدخولها .

قوله : [وتندب في واحدة] : أي وهي ما إذا صليت فذاً وأعيدت جماعة وظاهره ولو تعدد الفذ أولا .

قوله : [أو على مظهر كبيرة] : ومثلة مظهر الصغيرة المصرّ عليها .

قوله : [رجم] : أى وأما لوكان حده الحلد فلاكراهة فى الصلاة عليه ، ولو مات به .

قوله: [ونجس]: يؤخذ منه أنه لا يشترط فى صلاة المبت طهارته بل طهارة المصلى.

قوله : [لما فيه من المباهاة والنفاق] : أى من مظنة النفاق ، ومظنة المباهاة وإلا لو حصل بالفعل حرم .

قوله : [وكره فرشه] إلخ : مفهومه أن الستر لا يكره، قال ابن حبيب:

٠٧٠ باب الصلاة

(و) كره (إتباعُه) أى الميت (بنار (١١) وإن) كانت (ببخور) أى مصاحبة له
 لما فيه من التشاؤم بأنه من أهل النار .

- (و) كره (نداء به) أى بسببه أى صياح (بمسجد أو ببابه) بأن يقال: فلان قد مات فاسعوا لحنازته مثلا (إلا الإعلام بصوت خيًى): أى من غير صياح فلا يكره (٢٠).
- * (و) كره (قيام لله): أي للجنازة إذا مروا بها على جالس؛ لأنه ليس من

ولا بأس أن يسر الكفن بثوب ساج ونحوه ، وينزع عند الحاجة ، والساج طيلسان أخضر ، والظاهر أن المراد هُنا مطلق طيلسان سواء كان أحمر أو أخضر ونحو ذلك وظاهره ولو حريراً.

قوله : [لما فيه من التشاؤم] : أى ولأنه من فعل النصارى وإن كان فيها طيب فكرًاهة ثانية للسرف .

قوله : [فلا يكره] : أى بل هو مندوب لأن وسيلة المطلوب مطلوبة . قوله : [وكره قيام لها] : قال الخرشي : صادق بثلاث صور : إحداها

⁽١) روى في الموطأ في باب النهى عن تتبع الجنازة بناء عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت لأهلها :
« أجمروا ثيابي إذا مت ثم حنطوفي ولا تذروا على كفى حناطاً ولا تتبعوفي بنار » . وروى عن أبي هريرة
« أنه نهى عن أن يتبع بعد موته بنار . قال يحبى : سممت مالكاً يكره ذلك » . وتمقيه في تنوير الحوالك
بأن ابن عبد البر قد روى النهى عن ذلك من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى
الشوكاني عن أبي بردة ، قال : . « أومى أبو موسى حين حضره الموت فقال : لا تتبعوفي بمجمر . قالوا :
أو سمت فيه شيئاً ؟ قال : نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم » . رواه ابن ماجه . وفي النهى عما يكره
في الحنازة من نياحه أن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتبع جنازة معها رائة » أي
صائحة . رواد أحمد وابن ماجة .

⁽٢) روى الإمام مالك فى الموطأ عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف أن مسكينة مرضت ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المساكينو يسأل عهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإما الله عليه وسلم ، فإما الله عليه وسلم ، فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي كان من شأما ، فقال : ألم آمركم أن تؤذنوني بها ؟ فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات ، وفي البخاري مثله روايات عديدة عن امرأة أو رجل أسود كان يقم المسجد وتعقبه في تنوير الحوالك عن أبي هريرة وابن عباس وأنس وغيرهم في كتب كثيرة .

عمل السلف (١)

• (و)كره (الصلاة على) ميت (غائب) ولو في البلد. وصلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي (٢) ــ وقد مات في أرض ألحبشة ــ من خصوصياته بدليل أنه لم يصحبه عمل.

للجالس تمر به جنازة ، فيقوم لها . الثانية : أنه يَكره لمن يتبعها أن يستمر قائماً حتى أوضع . الثالثة أنه يكره لمن سبق للمقبرة أن يقوم إذا رآها جتى توضع ، وأما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به ، والقول بنسخه غير صحيح ، وفعله على رضى الله عنه وقال قليل لأحينا قيامنا على قبره : وأما القبام للحي فقد أطال القراف فيه .

وحاصله أنه يحرم لمن يحبه ويعجب به . ويكره لمن لا يحبه ويتأذى منه ، ويجوز لمن لا يحبه وللتأذى منه ، ويجوز لمن لا يحبه ولا يعجب به ، ويستحب للعالم والصهر والوالدين ولمن نزل به همّم فيعزى أو سرورفيهنا وللقادم من السفر ؛ وهذا كله ما لم يترتب على تركه فتنة فيجب . (اه.)

قوله: [على النجاشي]: بفتح النون على المشهور وقيل بكسرها وخفة الجيم، وأخطأ من شددها، هو لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أصحمه أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر إليه.

قوله : [من خصوصياته] : وأجيب بجواب آخر بأن الأرض رفعته له وعلم

⁽۱) روى الإمام البخارى في باب و القيام للجنازة و عن عامر بن ربيعة عن التي صلى الله عليه وسلم ، قال : و إذا رأيم الحنازة فقوموا حى تخلفكم . زاد الحميدى : حتى تخلفكم أو توضع » قال الحافظ فى الفتح : أخرجه أبو نعيم فى مستخرجه وكذا أخرجه مسلم ، وفى هذا الإسناد تابعى عن تابعى وصحافى عن صحافى فى نسق . وفى باب ، و من قام لحنازة مهودى » عن جابر بن عبد الله رضى الله عهما ، قال: «مرت بنا جنازة فقام الني صلى الله عليه وسلم فقمنا ، فقلنا : يا رسول الله إنها جنازة مهودى. قال : إذا رأيم الحنازة فقوموا » .

وفي معناه عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد ، روياه لما مرت بها جنازة ذمى وهما بالقادسية . وأقاض الحافظ ابن حجر في شرحه في الفتح . وفي الموطأ عن على بن أبي طالب «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الحنائز ، ثم جلس بعده » ، قال : في تنوير الحوالك : «وفي هذا الإسناد رواية أربعة من التابعين في نسق » . فربما كان ما رواد البخاري منسوخاً عند مالك . قال الشوكاني في فيل الأوطار أن حماعة تمسكوا به في النسخ . وفاقضه بما رآه وتكلم في رجاله والله أعلم .

⁽٢) في الصلاة على النجاشي . روى الموطأ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي النجاسي النجاسي النجاشي النجاشي النجا

• (و) كره (تطيينُ قبر) أى تلبيسه بالطين (أو تبييضُه) بالجير (ونقشُه) بالحمرة أو الصفرة . (وبناء عليه) أى على القبر نفسه (أو تحويز) عليه ولوبلاقبة إن كان (بأرض مباحة) إما بملك للميت أو غيره بإذنه أو أرض موات (بلامباهاة) بما ذكر ، (و إلا) : بأن كان بأرض غير مباحة أو فعل ذلك للمباهاة بكونه كان بما ذكر ، (و إلا) :

يوم موته وأحبر به أصحابه ، وخرج بهم فأمهم فى الصلاة قبل أن يوارى فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ، ولا خلاف فى جوازها فلا تكون على غائب ، وليست من الحصوصيات .

قوله : [وكره تطيين قبر] إلخ : أي ما لم يتوقف منع الرائحة عليه .

قوله : [ونقشه] : ويشتد الهي في القرآن وقد وقع البردد قديماً في الوصية بوضعه في القبر ، هل تبطل أو يرفع عن القدر ؟ كذا في المجموع .

قوله : [غير مباحة] : أي كالموقوفة للدفن مثل قرافة مصر .

واختلف هل بجوز إعداد قبر في الأرض الموقوفة حال الحياة ؟ في الحطاب ما يقتضى المنع قال في المجموع ، وسمعت شيخنا يقول ترب مصر كالملك فيجوز إعدادها. (اه.) ، ومحل الحلاف إذا لم يكن تحويز زائد على الحاجة و إلافيحرم باتفاق دفن فيه صاحبه أم لا ؛ قال في الأصل : ومن الضلال المجمع عليه أن كثيراً من الأغنياء يبقون بقرافة مصر أسبلة ومدارس ومساجد وينبشون الأموات و يجعلون علها الأكنفة ، وهذه الحرافات و يزعمون أنهم فعلوا الحيرات ، كلاً ما فعلوا الإالمهلكات . (اه.) ولكن ذكر في المجموع نقلاعن الشعراني أن السيوطي أفتي بعدم

صوقد ذكره البخارى في أكثر من موضع و رواه الحماعة وعن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على أصحمة النجاشي فكبر عليه أربعا » . وفي لفظ قال : « نوفي اليوم رجل صالح من الحبش فهلموا فصلوا عليه . فصففنا خلفه فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن صفوف » . قال الشوكاني متفق عليهما » ومن عران بن حصين في معناه ، رواه أحمد والترمذي والنسائي – وصححه – والنسائي . وقد استدل بهذا على مشروعية الصلاة عن الغائب عن البلد قال في الفتح : و به قال الشافيي وأحمد وجمهور السلف حتى قال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منعه . و روى عن ابن عباس قال : «كشف للنبي صلى الله عليه وسلم عن سزير النجاشي حتى رآه وصلى عليه ، ذكره الشوكاني ، قال و زاد ابن حبان من حديث عران « وصفوا خلفه وم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه » . وتعقب القول بأنه خاص بالنجاشي بأن بت صلائه صلى الله عليه وسلم على غير النجاشي غائباً

كبيراً أو أميراً أو نحو ذلك (حرم): لأنه من الإعجاب والكبر المنهى عنهما ، وكذا إذا كمان البناء أوالتحويز ذريعة لإيواء أهل الفساد فيه فيحرم .

- (و) كره (مشي عليه) أي على القبر بشرطين (إن كان مسلم) أو مسطباً ،
 (والطريق دونه) الواو للحال، فإن زال تسنيمه أو لم تكن هناك طريق جاز المشي عليه .
- . (و) كره (تغسيلُ مَن فَبُقيدٍ): أي عدم (أكثر من ثلثه) كنصفه فأكثر، ووجد نصفه فأقل.
 - (و) "كرهت (صلاة" عليه) لتلازمهما ،

هدم مشاهد لملصالحين بالقرافة قياساً على أمره صلى الله عليه وسلم بسد كلخوخة في المسجد إلا خوخة أبى بكر ، قال الشيخ وهي فسحة في الجملة لكن سياقه بعد الوقوع والنزول . (اه) .

قوله : [وكره تغسيل من فقد] النح : شروع فى شروط وجوب الغسل والصلاة بذكر أضدادها وهى أربعة : الأول : وجود كله أوجله ، الثانى : أن يتقدم له استقرار حياة ، الثالث : أن يكون مسلماً ولو حكماً ، الرابع : أن لا يكون شهيد معرك ، فذكر محرر زاتها على هذا البرتيب فندبر .

قوله: [و وجد نصفه فأقل]: مثله وجود ما دون الثلثين ولو زاد على النصف كذا في المجموع. ولا تجب الصلاة عليه إلا إذا وجد الثلثان فأكثر، ويلغى الرأس؛ فالعبرة بثلثى الجسد كان معهما رأس أم لا فإن وجد أقل من الثلثين ولو معه الرأس كره تغسيله والصلاة عليه هذا هو التحرير.

قوله: [لتلازمهما]: أى فى أصل الشروط فإن شروطهما واحدة؛ وهى الأربعة المتقدمة. منى تخلف شروط مها انتفى الغسل والصلاة معاً وإذا وجدت وجدا إن لم يتعدر أحد الوجهين وإلا أنى بالمستطاع ، وسقط المتعدر كما تقدم لنا فيمن دفن بغير غسل ولا صلاة وتغير فى القبر فإنه لا يغسل ، ولكن تجب الصلاة عليه على القبر فتأمل . إن قلت : إن أصل الصلاة واجب، والصلاة على ما دون الجل مكروهة لما فيها من الصلاة على غائب، فكيف يترك واجب خوف الوقوع فى مكروه ؟ وأجاب فى التوضيح بما حاصله: أنه لا يخاطب بالصلاة على الميت

فإن ويجد جله فأكثر وجبا كما تقدم ، وشبه في الكراهة قوله :

- * (كُمْن لم يستهل صارحاً) : ميكره غسله والصلاة عليه ، (ولو تحرَّكُ أو بال أو عطس إن لم تتحقق حياته) ، فإن تحققت وجباكما تقدم .
 - (و) كره (تحنيطُه وتسميتُه) أى السقط.
- * (و)كره (دفُنه بدار وليس) دفنه فيها (عيباً) ترد به إذا بيعت، (بخلاف) دفن (الكبير) فيها فإنه عيب ترد به.
- وغسل دمه): أى السقط (ولف بخرقة ووورى) وجوباً فيهما وندبا في الأول .
- وحرما): أى الغُسل والصلاة (لكافر وإن صغيراً ارتد م لأن ردة الصغير معتبرة فأولى غيره (أو) كأن الكافر الصغير عيداً ر نوى به مالكه الإسلام وهو):
 أى والحال أنه (كتابى): وهذا قيد لا بد منه تركه المصنف ، فإن كان مجوسيلًا

إلا بشرط الحضور ،وحضورجله كحضوركله وحضورالأقل بمنزلة العدم .(اه).

قوله : [فإن وجد جله] : أي وهو الثلثان كان معهما رأس أم لا .

قوله : [كمن لم يستهل] الخ : شروع في محترز الشرط الثاني .

قوله : ['فإن تحققت] : أى بأن رضع كثيراً أو وقعت منه أمور لا تكون إلا من حى .

قوله : [وندبا فى الأول] : أى فعسل اللهم مندوب كما استظهره فى الحاشية بخلاف المواراة واللف بالخرقة ؟ فكلِّ واجب من كما قال الشارح .

قوله : [وحرما]: شروع في محترز الشرط الثالث .

قوله : [لكافر] : اللام بمعنى على والمراد أنه كافر عند الموت ، سواء كان كفره سابقاً أو طرأ له الكفر عند الموت والعياذ بالله .

قوله : [ارتد] : أى ومات على ذلك وهذا حيث كان مميزاً ، وإلا فلا تعتبر ردته بالإجماع .

قوله: [أى واللحال أنه كتابى]: أى لأن صغار الكتابيين لا يجبرون على الإسلام على الراجع ، وكبارهم لا يجبرون عليه اتفاقاً، والمراد بالكبير من يعقّل . دينه لا البالغ فقط . ونوى به مالكه الإسلام فإنه يغسل ويصلى عليه لأنه مسلم حكمًا . وقولنا : « مالكه » أعم من قوله : « سابيه » .

(وإن اختلطُوا) أى الكفار بمسلمين ولم يميزوا (غسَّلوا) جميعًا للضرورة وصلى عليهم. (وميز المسلم) منهم (في)حال (الصلاة) عليهم (بالنية) بأن ينوى بالصلاة على المسلم منهم .

د (كشهيد معبرك) خرم الغسل

قوله: [لأنه مسلم حكماً]: أى لأنه يجبر على الإسلام. وهل الذى يجبر على الإسلام يكون مسلماً بمجرد ملك المسلم له؟ وهو لابن دينار. أوحى ينوى مالكه إسلامه؟ وهو لابن وهب. أو حتى يقدم ملكه ويزيبه بزى الإسلام؟ وهو لابن حبيب. أو حتى يعقل ويجبب حين إثغاره نقله ابن رشد. حامسها حتى لابن حبيب بعد احتلامه ؟ وظاهر كلام شارحنا ترجيح القول الثانى ولا فرق بين كون المجوسى ، كبيراً أو صغيراً.

قوله : [غسلوا جميعاً] إلخ : أى ومؤنة غسلهم وكفهم من بيت المال . إن كان المسلم فقيراً لا مال له , ولا يقال: الكافر لا حق له فى بيت المال الأنه يقال غسل المسلم وتكفينه ومواراته لا تتأتى إلا بفعل ذلك فى الكافر ، وما لا يتحقق الواجب إلا به فهو واجب . وأما إن كان للمسلم مال فإن مؤنة جميعهم تؤخذ من مال المسلمين مهم . وهذا إذا كان المختلط بالكفار مسلماً غير شهيد . أما إذا اختلط الشهيد بالكفار فإنه لا يغسل واحد ، هم . ويدفنون بمقبرة المسلمين تغليباً لحق المسلم . بقى ها لو اختلط مسلم يغسل بشهيد معركة ، فالظاهر أن يغسل الحميع ويكفنوا مع دفهم بثيابهم احتياطاً فى الجانبين وصُلاًى عليهم ويميز يغسل الشهيد بالنية .

قوله: [وكشهيد معترك]: شروع في محترز الشرط الرابع . ثم إن كلامه يقتضى أن مقتول الحربي بغير معركة يغسل ويصلى عليه وهو قول ابن القاسم . ومقتضى موضع من المدونة . وروى ابن وهب: لا يغسل شهيد كافر حربي بغير معركة لكونه له حكم من قتل به وهو نص المدونة في محل آخر . وتبعه سحنون وأصبغ وابن يونس وابن رشد . وذكر شيخ المشايخ العدوي أن ما قاله ابن وهب

والصلاة عليه (۱) (لحياته ولو) كان شهيداً (ببلاد الإسلام أو لم يُمقاتل) كأن يصيبه السهم وهو نائم ، (أو قتله مسلم خطأ) يظنه كافراً أو قصد كافراً فأصابه ، وكذا إذا رجع عليه سيفه أو سهمه أوتردى من شاهق فمات حال القتال ، (أو رفع) عطف على مافى حيز المبالغة أى ولو رفع حياً (منفوذ المقاتل) ؛ فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ، خلافاً المصنف .

هو المعتمد وقد اتفق سنة ١٠٥٢ اثنين وخمسين وألف أن أسرى نصارى بأيدى مسلمين أغاروا بسكندرية وقت صلاة الجمعة والمسلمون فى صلاتها فقتلوا جماعة من المسلمين فأفتى العلامة الأجهورى بعدم غسلهم وعدم الصلاة عليهم. (اه. من حاشية الأصل).

قوله: [لحياته]: علة لحرمة الغسل والصلاة عليه ، وقيل علة ذلك أنه مغفور له وقيل كماله . واعترض بأن الأنبياء أحياء كاملون مغفور لهم مع أن غسلهم والصلاة عليهم مطلوبان . أجيب بأن عدم الغسل والصلاة مزية ، والمزية لا تقتضى الأفضلية .

قوله : [أو قتله مسلم] : في الحطاب أن هذا يغسل ويصلي عليه ، ومثله من داسته الحيل واعتمده (بن) .

قوله : [فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه] : أى لوكان في جميع المسائل جنباً قاله أشهب وأصبغ وابن الماجشون .

قوله : [خلافاً للمصنف] : أي العلامة خليل .

⁽۱) عن أنس: «أن شهداء أحد لم يفسلوا ودفئوا بدمائهم ولم يصل عليهم ». قال الشوكانى : رواه أحمد وأبو داود والترمذى ، وقد رويت الصلاة عليهم بأسانيد لا تثبت وقد أخرج حديث أنس الحاكم أيضاً وقال الترمذى غريب . وفي صحيح البخارى عن جابر بن عبد الله قال : «وأمر بنفهم في دمائهم ولم يفسلوا ولم يصل عليهم » . وقال الشوكاني وعند أبي حنيفة وأصحابه والثورى بعض التابعين : يصلي على الشهيد وتركوا حديث جابر واستدلوا بغيره ومنه عن أبي مالك الغفارى عند أبي داود و رجاله ثقات وعن أبي مسعود عند أحمد . والغالب أن الشهيد شهيد المعرك .

(كالمغمُور) فإنه لا يغسل اتفاقاً إذا استمر في غمرته لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حيى مات.

* (ود فن) وجوباً (بثيابه المباحثة) لا المحرمة كالحرير (إن سترته) جميعيه ، (والآ) تستره (زيد) عليها قدر مايستر مالم يكن مستوراً من وجه أو رجل أو غيرهما ، فإن وجد عرياناً ستر جميع جسده (بحف) أى مع خف (وقلنسوة) هي مايلف عليها العمامة (ومنطقة) قل عمنها لا إن كثر (وخاتم) مباح (قل فيهه) أى قيمة فصه (لا) يدفن بآلة حرب من (درع وسلاح) لأنه من إضاعة ألما ل بغير وجه شرعي .

• ﴿ وَالْقَبِرُ حَبِيْسُ عَلَى ٱلْمِيتَ لَايِنْبِشُ ﴾ : أَى يَحْرِمُ نَبِشُهُ ﴿ مَادَامُ ﴾ الْمِيتُ ﴿ بِهُ ﴾ : أَى فِيهُ ﴿ إِلَّا لَضَرُورَةً ﴾ شرعية كضيق المسجد الجامع ، أو دفن آخر معه عند النَّميق أوكان القبر في ملك غيره وأراد إخراجه منه أو كفن بمال الغير بلاإذنه وأراد ربه

وحاصل كلامه: أنه إذا رفع حياً فإنه يغسل ولو منفوذ المقاتل ما لم يكن مغموراً وهو المشهور من قول ابن القاسم كما نقله في التوضيح عن ابن بشير ، ولكن شارحنا اعتمد طريقة سحنون من أنه متى رفع منفوذ المقاتل أو مغموراً فلا يغسل ولا يصلى عليه ، وهو الذي اقتصر عليه ابن عبد البر ، فهما طريقتان واعتمد (بن) ما قاله خليل محتجاً بتغسيل عمر رضى الله عنه بمحضر الصحابة مع أنه رفع منفوذ المقاتل . وفي هذا الاحتجاج نظر لأهل النظر .

قوله . [ودفن وجوباً] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « زملوهم بثيابهم اللون لون الدم والربح ربح المسك » .

قوله : [لا المحرمة كالحرير] : أي فالظاهر كراهة دفنه بها .

قوله : [من وجه أو رجل] : بيان لـ [ما] .

قوله: [وأراد إخراجه منه] إلخ : حاصله أنه إذا دنن في ملك غيره بغير إذنه فقال ابن رشد للمالك إخراجه مطلقاً سواء طال الزمان أم لا: وقال اللخمى: له إخراجه إن كان بالفور ، وأما مع الطول فلا، وجبر على أخد القيمة ، وقال ابن زيد ; إن كان بالقرب فله إخراجه، وإن طال فله الانتفاع بظاهر الأرض ولا يخرجه ، إنظر (بن كُذا في حاشية الأصل، وأما أو كان القبر في حبس على بلغة المالك - أول

أخذه قبل تغيره ، أو دفن معه مال من حلى أوغيره ، ومفهوم « ما دام » أنه إذا · علم أن الأرض أكلته ولم يبق شيء من عظامه فإنه ينبش ؛ لكن للدفن أو اتخاذ محلها مسجداً لاللزرع والبناء .

. (وأقله): أى القبر (ما تمنع رائحته) أى الميت (وحرسه) من السباع ، ولا حد ً لا كثره ، وندب عدم عمقه .

عموم الناس ودقل فيه شخص غير بانيه فليس للبانى إلا قيمة الحفر والبنيان ولا يخرج منه الميت أصلا.

قوله : [قبل تغيره] : أي وأما بعد التغير فليس له إلا قيمته من تركة الميت يبدأ بها أ

قوله: [أو دفن معه مال]: وتشق بطنه أيضاً إن ثبت أنه ابتلع مالا نصاب زكاة ولو بشاهد و يمين ، قال في المجموع الظاهر أنه لا بتأتي هنا يمين استظهار لعدم تعلقها بالذمة فليغز بها دعوى على ميت ليس فيها يمين استظهار! وفإن لم يوجد في بطنه المال عزر المدعى والشاهد ، ولا يشق بطن المرأة عن جنين ولو رجى حياته على المعتمد لأن سلامته مشكوكة فلا تنتهك حرمتها له ، ولكن لا تدفن حتى يتحقق موته ولو تغيرت . وأما جنين غير الآدى فإنه يبقر عنه إذا رجى حياته قولا واحداً ، وهناك قولي ضعيف يقول : بالبقر في جنين الآدى أيضاً . وعليه: يشق عليه من خالهرتها اليسرى إن كان الحمل أنهى ، ومن اليمي إن كان الحمل ذكراً (١) ، واتفقوا على أنه إن أمكن إخراجه بحيلة غير الشق وجب . قال بعضهم: إنه ثما لا يشتطاع لأنه لا بد لإخراجه من القوة الدافعة ، وشرط وجودها الحياة إلا لحرق العادة كذا في الحاشية .

قوله: [لكن للافن] إلخ: قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شيء موجوداً فيه حتى يفي فإن في فيجوز حينئذ دفن غيره فيه، فإن بقي شيء من عظامه فالحرمة باقية لجميعه. قال بعضهم: ولا يجوز أخذ أحجار المقابر العافية لبناء لخنطرة أو دار، ولا حربها للزراعة، لكن لوحرثت جعل كراؤها في مؤن دفن الفقراء.

⁽۱) کیف یعرف ؟

- (و رمى ميت البحر) بعد غسله والصلاة عليه (به) أى فيه (إن لم يرج البر قبل تغيره) ، و إلا وجب تأخيره البر .
- (وحرم نیاحة): على المیت من نساء أورجال (ولط م) على وجه وصدر (وشق جیب و وقول قبیح) نحو وامصیبتاه وا ولداه (وتسخیم وجه أو ثوب) بطین أو نیلة .
- (و) حرم (حلثی) لشعر رأس لما فى ذلك من إظهار عدم الرضاء بالقضاء والصبر لحكم الله المالك لكل شيء .

(ولا يعذب) الميت ببكائه عليه من أهله(١١) إذا (لم يوص) الميت (به) ،

قوله : [ورمى ميت البحر] إلخ : ولا يثقل بحجر ونحوه لرجاء أن يأتى إلى البر فندفنه أحد.

قوله : [ولطم] إلخ : لما في الحديث : « ليس منا من حلق وخرق وذلق

(١) قال الإمام البخاري في صحيحه مترجماً : « باب قول النبي صلى الله عليه رسلم : يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته ؛ لقول-الله تعالى : «قُوا أَنفُسكم وأهليكُم ناراً ». وقال الذي صلى الله عليه وسلم : كلكم راع ومسئول عن رعبته (يعني الميت سنول عما علم أهله النياحة) فإذا لم يكن (النوح) من سنته فهوكما قالت عائشة رضي الله عنها : ولا تزرُّ وازرة وزر أخرى (مستشهدة بالآية عند إنكارها » – كما – يجيء) وهوكقوله : «وإن تدع مثقلة – ذنوباً – إلى حملها لا يحمل يهـــه شيء . وما يرخص من البكاء في غير نوح « وقال النبي يصل الله عليه وسلم : لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ؟: وذلك لأنه أول من من القتل » . فرأى البخارى أنه يعذب إذا كان هو متبعاً لذلك في حياته بإقامة المآتم والنياحات وعلم أهله ذلك فاتبعوه فيه . وفي الباب ذكر حديثين عن بكائه صل الله عليه وسلم على ابن لبنته ، ثم حديث لما فتل عمر « دخٍل صهيب يبكي يقول: وا أخاه وا صاحباه ، فقال عمر رضي الله عنه: أتبكي على وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إن الميت يعذب ببعض بكاء أهلهِ عليه ، قال ابن عباس رضى الله عبما : فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها ، فقالت : رحم الله عمر. وألله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أمله عليه . قالت : حسبكم القرآن : ولا تزر وازرة وزر أخرى » . وذكر في الموطأ كذلك و بمعناه في البخاري . أنه ذكر لعائشة : « أن عبد الله بن عمر يقول (لعله كأبيه) أن الميت ليعذب ببكاء الحيى . فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن أما أنه لم يكذب ولكنه نسى أو أخطأ . وإنما مر رسولهالله صلى الله عليه وسلم بيهودية يبكى عليها أهلها فقال : إنكم لتبكون عليها وإنها لتعلب في قبرها» . وقال في نيل الأوطار عن المغيرة بن شعبة : «قال سمت رسول أنه صل الله عليه وسلم يقول : إنه من نيح عليهه يعذب بما ثيح عليه » .

و إلا عذب لأنه أوصى بحرام .

• (و) الميت (ينفعه صدقة) عليه من أكل أو شرب أوكشوة أو درهم أو دينار ، (ودعاء) له بنحو : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه بالإجماع لا بالأعمال البدنية كأن تهب له ثواب صلاة أوصوم أوقراءة قرآن كالفاتحة ، وقيل ينتفع بثواب ذلك والله أعلم بحقيقة الحال .

ولما أنهى الكلام على أحكام الصلاة انتقل ليتكلم على أحكام الزكاة .

وسلق (۱۱) ، الأول: حلق الشعر. والثانى: خرق الثوب والثالث: ضرب الحدود، والرابع: الصياح فى البكاء وقبح القول. قال زروق عن القورى: ووه معناها بالفارسية: لا أرضى يا رب، وأما ما يفعله النساء من الزغروتة عند حمل جنازة صالح أو عند فرح . فإنه من معنى رفع الصوت وإنه بدعة يجب النهى عنها.

قوله : [لأنه أوصى بحرام] : ومثل وصيته علمه به ورضاه .

قوله: [وقيل ينتفع] إلغ: وأيده (بن) بقوله إن القراءة تصل للديت وإنها عند القبر أحسن مزية ، وإن العز بن عبد السلام رؤى بعد الموت فقيل له: ما تقول فياكنت تنكر من وصول ما يهدى من قراءة القرآن للموتى؟ فقال: هيهات! فقد وجدت الأمر على حلاف ماكنت أظن .

قوله : [ولما أنهى الكلام على أحكام الصلاة] : قدمها لأنها أعظم أركان الإسلام بعد الإيمان بالله ، وأوصل بها الزكاة ؛ لأنهما لم يقعا في كتأب الله إلا هكذا .

⁽۱) قطه في الحامظ الصغير : « ليس منا من سلق (أو من صلق) ومن حلق ومن خرق » ، قال عن أبي موسى عند أبي داود والنسائل : صحيح .

باب الزكاة(١)

هي لغة : النمو والزيادة ، وشرعاً : إخراج مال مخصوص من مال مخصوص

باب :

قوله: [النمو والزيادة]: يقال زكا الزرع إذا نما وطاب وحسن، ويقال فلان زلك أى كثير الحير، وسميت به وإن كانت تنقص المال حساً لنموه في نفسه عند الله أى كثير الحيث: «ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا كأنما يضعها في كف الرحمن فيربيها له كما يربى أحدكم فكلوه أو فصيلة حتى تكون كالحبل»، وأيضاً تعود على المال بالبركة والتنمية باعتبار الأرباح، ولأن صاحبها يزكو بأدائها. قال الله تعالى: (خد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها).

قوله: [وإخراج مال] إلخ: تعريف لها بالمعنى المصدرى وأما الاسميى فيقال فيه: مال مخصوص أنخرج من مال مخصوص إلخ. والمال المخصوص المخرج هو الشاة من الأربعين مثلا، أو العُشر أو نصفه أو ربعه مثلا.

قوله : [من مال محصوص] : هو النعم والحرث والنقدان وعروض التجارة والمعادُّن .

⁽١) الزُكاة وموارد الدولة الإسلامية : سواء نظرنا إلى الزُكاة كعبادة محضة –كما هو التأن في بعض المذاهب – أو نظرنا إليها على أنها من الأحكام – باعتبارها حقاً واجباً للفقراء – فإن الواقع هو أن الزُكاة تعتبر المورد الأول المعتاد للدولة الإسلامية وأكثر مواردها استقراراً. ، فهي من موارد حالة السلم ، بعكس الغنائم بأنواعها فهي من الموارد الناشئة عن حالة الحرب والى لا مول عليها كورد دائم للدولة .

وبذلك فإن الزَّكاة تثير فى ذهن المفكر الحديث سؤالين:

أحدهما : ما تكييفها كورد مالى للدرلة الإسلامية . وهل عي ضريبه ؟

ثَانَهِما : إذا لم تعنير ضريبة ، فما هو النظام المالي لهذه الدولة ركيف تتمول إذن ؟

وقد كان من الضرورى أن نعرض النظام السياسى للدولة الإسلامية - الأمر الذى سنحتاج إليه كثيراً علال هذا الكتاب - إلا أن محل هذا الموضوع عندنا كتب أصول الدين والمقائد، لأن السياسة عندنا تقوم على تطبيق المدل وهو أحد الصفات الإلهية ، ومن ثم فهى فرغ من فروع الأبحاث الإلهية . ولا تعرض له كتب الفقه أصولها وفروعها . حقيقة هناك كتب فقهية متخصصة فى السياسة الشرعية والأحكام السلطانية ولكنها لا تعرض إلا لفروع متفرقة دون بيان الأصل الذى يقوم عليه النظام . ونشير إجمالا إلى أن النظام الإسلامي يقوم على أنها دولة مذهبية وطفة فطفون فلا فلا معلوث تتضامن وتباسك حولها الأمة . فهى تقوم على عنصرين : عقيدة موحدة تجعلها دولة ذات فكر موحد تتضامن وتباسك حولها الأمة . فهى تقوم على عنصرين : عقيدة موحدة تجعلها دولة ذات فكر موحد التوحيد ومناها الأمة . وهذه المقيدة عى التوحيد ومناها الأمة مو العدل القائم على التوحيد وخطنها تنفيذ ما أمر اقة به - على وجه النضامن - ومنع ما نهى الله عنه لقوله تمالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الحير ويأمرون بالمعروف ويهون عن المنكر» . ما نهى الله عنه لقوله تمالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الحير ويأمرون بالمعروف ويهون عن المنكر» .

تكييف الزُكاة كورد مالى للدولة الإسلامية : إذا هارنا بين الزُكاة وبين الضريبة – وهى المورد الأول المتاد فى المالية العامة الحديثة – لوجدنا أن الزُكاة لا تجمع الصفات الأساسية للضريبة الحديثة ، مما يجعلها فى الواقع – فريضة من نوع خاص .

١ – فالضريبة تتصف بالعمومية . والزكاة ليست عامة ، فهى تفرض على المسلمين دون غيرهم ؟ يزيد ذلك أن وعاء هذه الفريضة يفرق بين أمور قد لا تفهمها السياسة الضريبية ، فهى ليست عامة على كل أنواع الزروع ، أو كل أنواع الحيوان أو كل أوجه النشاط .

٢ - كذلك فإن الزكاة قد ينقصها عنصر الحبر في التحصيل ؛ دون أن يخل ذلك بلزمومها .
 فيجوز للمكلف بها - أحياناً - أن مخرجها بنفسه لمن يشاء وليس شرطاً أن مجيها العامل دائماً . وهي
 لا تدخل في المالية العامة . بل توزع محلياً على الفقراء .

٣ – وأخيراً فإن الزكاة تتخصص لمصارف خاصة محددة في القرآن . كما أنها محلية في الغالب . مما
 يخل بمبدأ صوية الميزانية .

و بذلك يرجح لنا أن الزَّكاة لا تستجمع خصائص الضريبة بالمعي الحديث. وتختلف عنها تماماً .

كفاية النظام المالى الإسلامي : فإذا لم تكن الزكاة جامعة لعناصر الضريبة ، ومن ثم فهى لا تؤدى وظائفها على الرغي من أنها المورد المعتاد الأول ، فكيف يقوم النظام المالى الدولة الإسلامية ؟

إن ذلك يقتضى منا أن نفهم الفارق الكبير بين نظام الدولة الإسلامية ونظام الدولة الحديثة .

فالدولة الحديثة تقوم على المبادئ الآتية الى حددت نظامها المالى :

١ - إن الدولة الحديثة تقوم بنفسها بالمرافق إلعامة كالأمن والعدالة والصحة والتعليم والعارق ونحو ذاك،

ثم توسعت إلى القيام بخدمات عامة مما يقوم به كالأفراد كإدارة المحال التجارية وأداء الحدمات الاجماعية وغير ذلك ، حتى أصبحت تقوم في بعض الدول مجميع أنواع النشاط الاقتصادي والاجماعي.

وهذا يقتضيها تحصيل الضرائب الباهظة من الأفراد .

٢ - تقوم الدولة الحديثة بأداء المرافق والحدمات العامة بأحد طرق تلانة: إما بالإدارة المباشرة regie directe أو بطريق التدخل بالإعانات subventions ونحوها. أو بطريق النسط الإدارى police administratiff.
والوسيلة الأولى هي أهمها وأظهرها ولكما تتطلب نفقات باهطة وتتظلم التوسع في الضرائب وسائر الموارد العامة.

٣ - أن هناك مصلا تاماً ببن الفرد والدولة في القانون الحديث . فالفرد بصفته الفردية دو بجرد محكوم. والدولة حاكم . وليس الفرد أية اختصاصات عامة إلا باعتباره عضواً في هيئة من الهيئات ، وليس له أي كيان عام إلا كجزه من الأغلبية التي يصدر بها قرار هذه الهيئة . ويتأكد ذلك يأن حقوق الأفراد - في الأصل - هي مصالح خاصة يحميها القانون . وهذا واضح تماماً في النظام الفردي individualiste والتي تسمى دستوريتاً باسم النظام الليبرالي واقتصاديتاً باسم النظام الرأسمائي . فهدف الإنسان في النظام المذكور هو الانتفاع بحريته وحقوقه الخاصة، ودور الدولة هو تأمين استمال الأفراد لهذه النظم . وينتصب الفرد الدفاع عن حريته ومراقبة الدولة حتى لا تنفول على هذه الحرية. ولذلك فإن الفرد لا يرحب بالضريبة في هذا النظام ، كما أنه في النظام الجماعي collectiviste ألغيت الحقوق القانوئية وتحولت إلى حقوق هذا النظام ، كما أنه في النظام الجماعي collectiviste الفرية ووعاؤها .

٤ - إن التضامن الاجتماعي غير حقيقي في النظم الحديثة لأنها نظم مادية محضه . كما أين كل قرد - في النظم الفردية - غرضه مصلحته ، فهذا يخلق تعارضاً وصراعاً وتناقضاً بين الأنشطة . ومهما انتحلت هذه النظم الفردية من الوجهات الاجتماعية في تشريعاتها ، فهي لا تقيم تضامناً حقيقياً لأن المجتمع كله لا يخضع لغرض جماعي موحد .

تحصل والدولة فى النظام الرأسمالى الضرائب لتنفقها على المرادق والخدمات العامة . وتجبر الأفراد على ذلك و يقف الفرد موقف العداء من تحصيل الضريبة عما أدى إلى إسباغ ضمانات جوهرية فى تقريرها وتحصيلها تقررت منذ العهد الأعظم سنة ١٢١٥ م . ويعتبر التزيد فى ذلك اغتيالا الصالح الفردى . وليس ثمة وعى خاص بالتضامن الاجتماعي فى هذا الشأن .

وهذا كله يختلف تماماً عن جو الدولة الإسلامية وأساسها :

فنى الدولة الإسلامية يقوم النظام المالى على ما يلى :

١ -- لا تقوم الدولة الإسلامية بالمرافق العامة بصفة أصلية بل بطريقة احتياطية عند عجز الأفراد .

en de la companya de

فهى تتكفل مثلا بهالأمن والعدالة لعجز الأفراد عن ذلك . ولكها لا تقوم عرافق وعدمات الصحة والتعليم والحسور والطرق والمساجد إلا إذا عجز الناس عها . لأن الأصل أن الأفراد مكلفون بالمصالح بسبب مستوليتهم العامة باعتبار القيام بذلك من فروض الكفاية . وهذا يقتضى أن الدولة الإسلامية لا تضطر إطلاقاً لنظام الضرائب العامة الثابتة ، ولا تحتاج لعمومية المساواة في التكاليف لاختلاف الأفراد في إمكانياتهم وطاقاتهم .ولا تحتاج لمدأ صومية الميزانية لاختلاف المناطق والمرافق في احتياجاتها ولأن الخزانة (بيت المال) تقوم بالإنفاق الحمام احتياطياً وليس أصلياً فلا مانع أبداً أن يكون خالياً في وقت من الأوقات دون أن تعطل المصالح بسبب قيام الأفراد بها . وهذه الحصيصة – وما سراه – هي التي حفظت دولة الإسلام في أوقات الهيار نظام الحكم ، فتمتمت مصر مثلا بازدهار وسيادة عالمية في الوقت الذي كان المماليك يتصارعون فيه ويتقاتلون في الشوارع . ويقتصر دور الدولة على الإجبار بدلا من الجاية وهو المماليك يتصارعون فيه ويتقاتلون في الوصول المنتيجة .

٧ - تقوم الدولة الإسلامية بإدارة المرافق العامة بطريق الضبط الإدارى بصفة أساسية . فهذه الطريقة هى الطريقة الإسلامية الأولى في الإدارة . فهى تكلف الأفراد وتجبرهم على القيام بالمصالح ، حتى عرف عندنا نظام التكليف requisition de service قبل أن يعرفه القانون الحديث بوقت طويل . كما تقدم المعونات المالية للأفراد ، بتوزيم الغنام ونحوها - ليتمكنوا من القيام بوظيفهم العامة .

أما طريقة الإدارة المباشرة فهى غير ملحوظة فى الإسلام ، بل أظهر بعض السلف عداوة دون تدخل الدولة كا هرمعروف . وقالوا : إن السلطان لا يصلح لذلك .

٣ - إن الفصل بين الفرد والدولة غير قائم في الإسلام. لأن هذه الدولة تدين كلها بمقيدة واحدة ، حاكاً ومحكوماً. فالحاكم يعمل لإعلامها وإنفاذ مقاصدها ، والمحكوم يعمل لذات الحدف وعلى مقتضاه. وقد أدى ذلك إلى أن الفرد في الإسلام له كيان قانوني عام يتمتع فيه باختصاصات عامة – بمارسها باسمه . الخاص – لتحقيق هذا الهدف العام. وهو لا يمارس ذلك بصفته عضواً خاضعاً لأغلبية في هيئة معينة ، بل باسمه وحده وبصفته ككائن عام. وهذا أيضاً بسبب مسئوليته العامة عن المصالح. وهذا الوضع الغريب نفهمه إذا ذكرنا مركز المساهم في شركة المساهة. فهو يستطيع أن يرفع دعوى الشركة باشمه الحاص action نفهمه إذا ذكرنا مركز المساهم في شركة المساهة. فهو يستطيع أن يرفع دعوى الشركة باشمه الحاص llado المسئولة المسئولة وغرضها ولا يحتاج لقرار من الجمعية العمومية أو بجلس الإدارة لرقمها . بل ولوضد هذه القرارات . فكذا المسئم له صفة عامة في الدفاع عن العمومية أو بحلس الإدارة لرقمها . بل ولوضد هذه القرارات . فكذا المسئم له بعقد بعض المعاهدات السالم العام . وهذا يتضح من أمور منها وفعه دعوى الحسبة . ومنها الاعتراف له بعقد بعض المعاهدات ومنها قيامه استجابة لفرض الكفاية بالحدمات العامة . وهذا قد سهل الاعتراف بالشخصية القانونية لأي جماعة دون قيود ، كأهل المدجد أو أهل القرية أو غيرهم فقد أذاطت بهم الشريعة اختصاصات عامة واضحة دون بحث في تشكيلها والإذن بها وغير ذلك من القيود التي تخضع لها نظرية الشخصية المعنوية في الغاذن الحدث.

ومن هذا نرى أن أساس الحرية في الإسلام يختلف تماماً عنه في النظم الحديثة . فالحرية الإسلامية تعطى الفرد وسيلة سواء في نطاق الأمور العامة أو الحاصة .

أما الحرية الحديثة فهى لا تعطى الفرد بصفته الفردية وسيلة فى الأمور العامة ، بل تتبح له فقط أن يصوت ضمن أعضاء آخرين فى هيئة لا يمكن أن تسلم من تحكم القوى الواتمه . ولذلك أنكر دوجى أساس الدولة والتفرقة بين القافون العام والحاص قائلا إنه نظام واقعى يقوم على القوة . وهى فى النطام الفردى تعطيه وسيلة فى أموره الفردية الحاصه وتعتبر ذلك من المقدسات . وأما النطام الحماى نبعد أن ألغى الفردية لم تعد هناك حرية بالمعنى الفردى المفهوم فى شئون الإنسان فى نفسه ، لأنه – وغيره – يعملون فى مشروع كم تعد هو رأسمال الدولة وليس له حق مكتسب فى المزايا التى ينتفع بها فى هذا المشروع الآد الوضع كله تنظيمي بحت ولا أثر فيه الفردية

٤ - إن حقوق الأفراد في الشريعة الإسلامية هي وظائف اجتماعية بكل ما في هدد الكلمة من معنى. فهي وسائل أو اختصاصات يوليها الشارع الفرد لتحقيق المقاصد الشرعة . وسنرى هذا تعصيلا في موسعه فلكية الفرد مثلا موجهة فحو تحقيق هذه المصالح وليست سلطة مطلقة على عين التحقيق مصالحه الخاصة في الانتفاع والاستغلال والتصرف . وبدلك مسواه أخرج المال للمغزانة العامة أو تصرف فيه فإند على أية حال ينفقه للمصالح العامة ونفسه ومن يعول - كأحد المستحقين المتساوين - فيمن بنفق علهم .

و ان التضامن الاجهاعى حقيق وواقع فى النظام الإسلاى لأنه نظام مذهبى ، يسيطر عليه هاف أعل واحد - هو إقامة العدل على أساس الترحيد - فيرتبط الحميم ويهاكون لتحقيق هذا الحدف ورعايته فتتكون بذلك قاعدة شعبية حقيقية مترابطة يسودها فكر موحد واحد . مما يخلق حالة موحدة حقيقية فتكون بذلك .

وبذلك، في ظل النظام الإسلاى لا تضطر الدولة الإسلامية لتحصيل كثير من الضرائب من الأفراد لأنها لا تقوم بالمرافق العامة أساساً ، وتكنى بالزامهم القيام بها عيناً جبراً عهم . لأنهم سنولون عبا كفرض كفاية . ويقوم الفرد برعاية المقاصد الشرعية بنفسه لأنه جزء من الكيان العام ، ويتمتع بكيان قانونى يجمل له صفة في ممارمة الاختصاصات العامة ، وبذلك يتصور أن يترك له أن ينسع زكاته حبث تنرجه المصلحة العامة ، فقيامه بتحصيل الزكاة من نفسه وإنفاقها هو كتل ممارسته للاختصاصات العامة الاخرى التى ذكرفاها وتكييف حقوقه على أبها وظائف اجماعية ، واعتبار ماله وملكيته وسائل لإدراك المقاصد الشرعية وتحقيقها ، لا وسائل لمنته ومصلحته الحاصة – يذيب الفرق الملحوظ في القانون الحديث والذي يجمل عداوة الممكلف الضريبة أمراً مشروعاً مفهوماً جديراً بالحماية . أما هنا فال الفرد مال الحماعة ، مرجه لمصالحها . ويزيد هذا تأكيداً أن التضامن الاجهاعي حقيقي وواقع في الإسلام ، فالمسلم يخرج الزكاة عن شعور وعطف ومحبة ، مما رفعها إلى العبادة وإلى اعتبارها ركناً في الإسلام استحق أن يقاتل علمها الممتنع . وسواء نظرفا الزكاة كمها يفهم الفرق الوعيد عن نظام الضريبة الحديثة ونظام الزكاة في الإسلام ، بسبب فهم الفرق المعيد وطريقة إداربها المالية ، وبين ما يقابلها في النظم المادية الحديثة . سبب فهم الفرق المهادة وطريقة إداربها المالية ، وبين ما يقابلها في النظم المادية الحديثة .

كفاية الزكاة كفريضة : وما تقدم يمكن القول بكفاية الزكاة كفريضة مالية في النظام الإسلامي ، لمناسبها الأسمه . وأما إذا أريد تطبيقها في نظام مالى حديث فإنها لا تغنى عن الضرائب . لأن لكل نظام أدواته المناسبة له . وقد أثارت مسألة كفاية الزكاة عن الضريبة سؤالين ما زال الخلاف دائراً في الإجابة عنهما : أحدهما : هل دفع الضريبة يغنى عن الزكاة ؟ على الأقل إذا اتفقا رعاء ، كما في الضرائب المؤداة

عن الزراعة ، وهل يسوغ – إذا أردنا تطبيق النظام الإسلامي في العصر الحديث – أن تفرض الدولة ضرائب على النمط الحديث ؟ والغالب في السؤال الأول : أن الضريبة لا تنى عن الزكاة لأن الضريبة لا تنى عن الزكاة لأن الضريبة لا تنى عن الزكاة الأن الضريبة لا تصل مباشرة المصارف الشرعية التي يجب أن يتعبد الإنسان بالإنفاق عليها وهم الأصناف السبعة المعروفة، إذ ينظل الني برغم دفعه الضريبة – مقصراً في حق الفقير من أهل جيرته ومعرفته . ولا يستطيع أن يتبرأ من حقه بإحالته إلى الخزانة العامة ، فيكون كالمتلاعب ، كما أن الزكاة أصبحت أمراً تعبدياً محضاً لا إجبار عليه . والغالب في السؤال الثانى : أن الدولة الإسلامية نظامها الخاص ، وون ثم فلا تقبل فظرية الضريبة . ولا يتيسر قلب الزكاة إلى ضريبة مستجمعة لعناصر الشكل الحديث لما في ذلك من الإخلال بكثير من أحكامها الأساسية . فهي فريضة خاصة لنظام خاص .

وقد تضمن التشريع المعودى نصوصاً في الزكاة ، فرق فيها بين السعودى والأجنى . والأولى الستوفى منه الزكاة طبقاً لأحكام الشريعة والثانى يؤدى ضريبة الدخل طبقاً للمرسوم رقم ١٣٧٦ الصادر في ٢١ من المحرم سنة ١٣٥٠ عيزاً للمكلف بالزكاة من المحرم سنة ١٣٥٠ عيزاً للمكلف بالزكاة ان يخرج جزءاً منها بمعونته . فنص في المادة (١) على أنه : « الزكاة الشرعية المفروضة على النقود وعروض التجارة هي ربع العشر أي ٢٠٥٠٪ . فعل بيت المال أن يستوفى من رعايانا ثمن العشر أي ٢٠٥٠٪ ، ويص ويرك ثمن العشر الباقي لرعايانا ينفقوها على المستحقين الذين فرض الزكاة الم وحسابهم على الله » . ونص على مثل ذلك في زكاة الأنعام والأرض . وكذلك فإن القرار الوزاري رقم ٣٩٣ الصادر في ٢/٧/ ١٣٣٠ على مثل ذلك في زكاة الأنعام والأرض . وكذلك فإن القرار الوزاري رقم ٣٩٣ الصادر في ٢/٧/ ١٣٣٠ وخمسون فلساً عن كل رأس من الإبل والبقر . وأن يخصص ١٠٪ من ضريبة الأراضي الموحدة كضريبة المؤكاة ويستوفي أن ٪ من قيمة البضائع مستوردة وهذه تشكل المصدر الرئيسي لحصيلة الزكاة . وإذا حصلت هذه الفريضة بالنسبة لبضائع مستوردة لغير المسلمين فإنها ترد لهم إذا طلبوا ذلك الموارد المالية في الإسلام الدكتور إبراهيم فؤاد - صهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة ١٩٧٠ صفحة ٢٠٤ وما بعدها .

كا أصدرت الحكومة الليبية قانونا بفرض الزكاة في ٩ من رمضانا ١٣٩١ الموافق ٢٨ من أكتوبر ١٩٧١ مشتملا على أربعه أبواب ، أولها : في أحكام الزكاة ومن تجب عليه وثانيها : في إجراءات تحديد الزكاة وجبايها . وثالثها : في العقوبات التي توقع على ما نعى الزكاة . والرابع : في أحكام عامة تعلق بالجهاز الحكوى وتحديد مسئولياته ، وقد ألزم القانون الأفراد تقدم إقرار يتضمن بيانا بالأموال إلى الزكاة فيها وقيمة كل منها ونص على أن تؤدى الزكاة في أول الحرم التالي لصدور ذلك القانون .

قرارات مؤتمر علماء المسلمين : وقد قرر مؤتمر علماء المسلمين الثانى في شأن الزكاة أن ما يقرض من الضرائب لمصلمة الدرلة لا يغنى القيام به عن أداء الزكاة المفروضة . وأن يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهباً وأن تترك طريقة جمع الزكاة وصرفها لكل إقليم بما يناسه . وأن الأوال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهى بإيجاب الزكاة فيها حكمها كالآتى : لا تجب الزكاة في أعيان العمائر الاستغلالية والمصانع والسفن والطائرات وما أنبهها بل تجب في صافى غلها عند توافر النصاب وإذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى تضم المبها تجب الزكاة في المجموع إذا توافر شرط النصاب وحولان الحول . وأن مقدار النسبة الواجب إخراجها فيها عود من الأفراد ينظر في تعلميق فيها عدد من الأفراد ينظر في تعلميق هذه الأحكام إلى مجموع أرباح الشركات وإنما ينظر إلى ما يخص كل شريك على حدة .

بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك وحول غير معدن وحرث فقال :

- * (الزكاة أ) التي هي أحد أركان الإسلام الحمسة (فرض عين) .
- (على الحرم) ذكراً أو أنثى ، فلا تجب على الرقيق ولو بشائبة حرية لعدم تمام ملكه.

قوله: [بلغ نصاباً]: هوفى اللغة الأصل، وشرعاً: القدر الذى إذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه ، وسمى نصاباً أخذاً له من النّصُب ؛ لأنه كعلامة نصبت على وجوب الزكاة .

وقوله: [لمستحقه]: متعلق بإخراج والمستحقون هم الأصناف الثمانية المذكورون في الآية الكريمة.

قوله: [إن تم الملك وحول] إلخ: اختلف فى الميلك النام، قيل سبب لوجوب الزكاة لا شرط الآنه يلزم من عدمه عدم الوجوب، ومن وجوده وجود الوجوب بالنظر لذاته، وقال ابن الحاجب: إنه شرط نظراً إلى الظاهر وهو أنه يلزم من عدمه عدم الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عدمه لتوقفه على شروط أخر، كالحول والحرية وانتفاء المانع كالمدين. وأما الحول فهو شرط بلا خلاف لصدق تعريف الشرط عليه الآنه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة، ولايلزم من وجوده وجود وجوبها ولا عدمه لتوقف المانع كالمدين.

قوله: [غير معدن وحرث]: أى وأما هما فلا يتوقفان علَى الحول ، بل وجوب الزكاة فى المعدن بالخروج أو بالتصفية وفى الحرث بالطيب وسيأتى .

قوله: [فلا تجب على الرقيق] إلخ: أى ولو لم يجز لسيده انتزاع ماله كالمكاتب. وكما أنها لا تجب على الرقيق في ماله لا يجب على السيد إخراجها عن الرقيق؛ لأن من ملك أن يملك لا يعد مالكاً. اللهم إلا أن ينتزع المال منه، فيمن يجوز له انتزاعه و يمكث عنده حولا. قال في المجموع: وفي الشاذل على الرسالة، قال ابن عبد السلام: عندي أن مال العبد يزكيه السيد أو العبد، لأنه مملوك لأحدهما قطعاً، فكأنه جعلها من فروض الكفاية. إن قلت: قوله تعالى: (ضرب الله مثلا عبداً مملوكاً لا يقد ر على شيء) (١): يقتضي أن العبد لا ملك له كما يقول غيرنا، فكيف نقول إنه يملك لكن ملكاً غيرتام؟ فالجواب: أن الصفة مخصصة غيرنا، فكيف نقول إنه يملك لكن ملكاً غيرتام؟ فالجواب: أن الصفة مخصصة

⁽١) سورة النحل آية ه٧.

- * (المالك للنصَّاب) فلا تجب على غير مالك كغاصب ومودع ، حال كون النصاب (من) أجزاء أنواع ثلاثة من الأموال :
 - « (النَّعَمَ) بفتح النون والعين المهملة أي الأنعام الإبل والبقر والغم .
- . (والحرّث): الحبوب وذوات الزيوت الأربع ، والتمر والزبيب وسيأتى تفصيلها .
 - * (والعَيْن): الذهب والفضة (١).

على الأصل لاكاشفة، وهو معنى ما قبل لايلزم من ضرب المثل بعبد لا يملك أن كل عبد لا يملك . (اه.)

قوله : [كغاصب]: من ذلك الظلمة المستغرقون للأمم ؛ لا تجب عليهم زكاة حيث كان جميع ما بأيديهم من أموال الناس .

قوله: [النعم]: إما من التنعم: لكونها يتنعم بها، أو من لفظ نعم: لأن بها السرور كما يسر السائل بقول المجيب: نعم. والنعم اسم جمع لا اسم جنس لأنه لا واحد له من لفظه ، بل من معناه ، واسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً .

قوله : [والحرث] : سمى حرثاً لأنه تحرث الأرض لأجله غالباً .

⁽١) تجب الضرائب في القانون الحديث - يصفة عامة - على النحو الآقى : إما بصفة غير مباشرة، فيلقيها على غيره؛ كالضرائب الحمركية ، فإن التاجر يضيفها إلى سعر البيع وبذلك ينقل عبؤها إلى المشترى . وهذا النوع غير المباشر له مقابل في الإسلام من العشور والمكوس التي قد تفرض في أحوال خاصة - كالسفر بالتجر - على نحوما نعرض له في موضعه . أو تفرض بصفة مباشرة ليتحمل المكلف بها مباشرة وبهائياً ، وهي نوعان : ضرائب على الأموال العقارية ؛ الأطيان الزراعية ، والمبافي . وضرائب على المنول التجارية والمهن غير التجارية وكسب العمل ورأس المال المنقول والقيم المنقولة ، كالأسهم والسدات والحصص المختلفة في الشركات وغيرها ، والودائع والدبون وغيرها . وأخيراً الفرائب المامة على الإيراد . هذا إلى جانب الفرائب الإضافية كضرائب الأمن القوى ونحوها . وفي وأخيراً الفرائب المامة على الإيراد . هذا إلى جانب الفرائب الإضافية كضرائب الأمن القوى ونحوها . وفي والمشاهد هنا في المذهب أن الزكاة على ثلاثه أنواع فقط إذ لا تعتبر زكاة المواشي والحرث زكاة على الأرض والمشاهد هنا في المنوبة عليها . وكذا فإن أنواع النشاط لاضريبة عليه . فليس في المذهب الأنشطة التحاربة كالشراء لأجل البيم كما أن هناك زكاة على بعض القيم المنقولة كالزكاة على العين الذهب والفضة وبعض الديون والودائم وغبر ذلك .

فلا تجب في غير هذه الأنواع كخيل وحمير وبغال وعبيد ، ولا في فواكه كتين ورمان ، ولا في معادن غير عين كما لاتجب على مالك دون النصاب منها .

والمراد أنها تجب على الحرفى المال المذكور ولوغير مكلف كصبى ومجنون (١). والمحاطب بالإخراج وليه فليس التكليف من شروط وجوبها ، وقال أبوحنيفة رضى الله عنه : إنما تجب على المكلف كغيرها من أركان الإسلام ؛ فلا تجب على صبى ومجنون عنده . وتجب عند غيره على الحر مطلقاً في ماله . والحطاب بها فيه من باب خطاب الوضع : أى متعلق بجعل المال المذكور _ إذا توفرت شروطه _ سبباً في وجوب زكاته .

قوله: [فلا تجب في غير هذه الأنواع] : أي ما لم تكن عروضاً للتجارة فتزكى زكاة إدارة أو احتكار كما يأتي .

قوله : [ولو غير مكلف] : أي لتعلق الخطاب به وضعاً كما سيقول .

قوله: [والمخاطب بالإخراج وليه] : أى ولى من ذكر من صغير ومجنون ؟ فإن خشى غرماً رفع للحاكم المالكي ليحكم له بلزوم الزكاة لهما: فلا ينفع المجنون والصبي بعد ذلك مذهب أبى حنيفة القائل بعدم وجويها عليهما ، لأن الحكم الأول رفع الحلاف .

قوله: [من باب خطاب الوضع]: وتعريفه عند الأصوليين: جعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً.

واختلفت المذاهب فيها تجب عليه الزكاة، فاتفقوا - في زكاة الماشية - على الإبل والبقر والغم واختلفوا فيا عداها كالحيل وكذا في السائمة وغير السائمة وأجمعوا على أن ما مخرج من الحيوان لا زكاة فيه إلا العسل فاختلفوا فيه . واتفقوا في زكاة الحرث على الحنطة والشمير والتمر والتمر والتمر والتغلوا في الزيت. كما قال البعض بالزكاة في كل ما يقتات به من نبات أو بعضه ، أو كل ما تخرجه الأرض ولو لم يقتت به كالحطب واتفقوا على زكاة صنفين من المعدن ؛ الذهب والفضة . واختلفوا في الحل واتفقوا على أن لا زكاة في العروض التي لم يقصد بها التجارة واختلفوا فيها اتخذ منها التجارة .

⁽١) اختلفت المذاهب في وجوبها على غير البالغ والمجنون فقيل: لا تجب عليهما. وقيل: تجب في بعضها ولا تجب في البعض الآخر على خلاف بيهم . وسبب الحلاف هل الزكاة عبادة أم حتى واجب المفقراء على الأغنياء؟ فن قال عبادة: اشترط فيها البلوغ . ومن قال حتى واجب لم يعتبر البلوغ في ذلك. ومن قرق بين وجوب بعضها عليه وعدم وجوب بعضها الآخر ، قال ابن رشد : لم أعلم له مستنداً .

فشروط وجوبها أربعة : اثنان عامان فى الأنواع الثلاثة وهما : الحرية وملك النصاب .

واثنان خاصان ببعضها أولهما : تمام الحول ؛ فإنه خاص بالماشية وبالعين من غير المعدن والركاز و إليه أشار بقوله : (إن تم الحول فى غير الحرث والمعدن والركاز) وغيرهما : هو الماشية والعين . وأما الحرث فتجب فيه بطيبه كما سيأتى ؛ وتجب فى المعدن بإخراجه ، وفى الركاز فى بعض أحواله بوضع البد عليه كما يأتى تفصيله إن شاء الله تعالى .

وثانيهما : مجيء الساعي ؛ فإنه خاص بالماشية (١)واليه أشار بقوله : (و) إن

قوله : [في الأنواع الثلاثة] : أي النعم والحرث والعين .

قوله : [وملك النصاب] : تقدم فيه خلاف هل هو سبب أو شرط .

قوله : [بطيبه] : والطيب في كل شيء بحسبه .

قوله : [بإخراجه] : هو أحد قولين . وقيل بالتصفية .

قوله : [وفي الركاز في بعض أحواله] : وهو ما إذا احتاج إلى كبير عمل ونفقة وإلا ففيه الخمس كما سيأتي .

⁽١) يمنى أن من الزكاة ما لا يتوقف إخراجه على الجاية، بل يخرجه المسلم بنفسه المستحق مباشرة. حقيقة أن من الضرائب ما يتقدم به الممول من نفسه ، ولكن إلى المصلحة المختصة وليس لحهة الاستحقاق. فني القانون الحديث تم جباية بعض الضرائب بطريق إلزام المكلف تقديم إقرار في الميعاد، فإن لم يقدمه تحمل في ذلك غرامات زائدة. وإن قدمه فإن المصلحة تصدر ورداً (بكسر الواو) قابلا المعلن فيه في ميعاد معين وإلا صار نهائيا يجوز التنفيذ به بالطريق الإداري . وبعضها الآخر – كالفرائب المعالمية المحتود عرفة الحهة المختصة المقارية – يكون لدى المصلحة في المواعيد لصاحب الشأن ورداً أو تكليفاً لدفع الضرائب المحددة عليه مع فرض غرامات لدى التأخير وجواز التنفيذ الإداري عند التخلف . وقد قيل إن الذي صلى الله عليه وسلم ، كان يجي فرض غرامات لدى التأخير وجواز التنفيذ الإداري عند التخلف . وقد قيل إن الذي صلى الله عليه وسلم ، كان يجي الزكاة ويرسل عماله للآفاق لجبايتها واستمر الحال على ذلك إلى عهد عنهان ، فرأى أن يجمع الزكاة من الأموال الظاهرة فقط و يكل إلى الناس إخراج الزكاة عن الأموال الباطنة أى القي يمكن إنفاذها كالذهب والفضة . وقيل: إنه أناب أصحاب الأموال الباطنة في أداب أحماب الموديين في أن يتولوا بأنفسهم الأموال الباطنة على المنار إليه استناداً إلى تقدير رغبة الرعايا السموديين في أن يتولوا بأنفسهم ثوزيع قسم من زكاة أموالم على الضعفاء من ذوى قرباهم أو المساكين من فرض الله الزكاة لم . وأوجب القرار الوزارى رقم ١٩٩٣ المشار إليه على من تجب عليه الزكاة شرعاً أن يقدم في الشهر الأول من كل سنة القرار الوزارى رقم ١٩٣٣ المشار إليه على من تجب عليه الزكاة شرعاً أن يقدم في الشهر الأول من كل سنة إلى مأمورى المائية المختصين بتحصيل الزكاة بهاناً بمقدار قيمة ما يملكه من الأموال والبضائع . . . إلغ المحدود المناز المناز المناز المواطنة على من تجب عليه الزكاة شرعاً أن يقدم في الشهر الأول من كل سنة على من تجب عليه الزكاة شرعاً أن يقدم في الشهر الأول من كل سنة على من تجب عليه الزكاة شرعاً أن يقدم في المائول والبضائع . . . إلغ المناز المحدود المواطن المواطن المواطن والمعالم المواطن المو

(وصل السَّاعى) إلى على الماشية — (إن كان) ثم ساع — (فى النَّعم) لافى غيرها، فإن لم يكن ساع فتجب بنام الحول كما تجب بنامه فى العين وبالطيب فى الحرث ، ولوكان هناك ساع . وسيأتى تفصيل مسألة الساعى إن شاء الله تعالى .

- (و) إن (تم َّ النصابُ) في النَّعمَ، وهذا الشرط مستفاد من قوله السابق: «المالك للنصاب» فليس ذكره مقصوداً لذاته وإنما أتى به ليرتبعليه قوله:
- * (وإن بنتاج): كما لوكان عنده من النوق أومن البقر أو من الغم دون النصاب فنتجت عند الحول أو عند مجىء الساعى وما يكمل النصاب فتجب فيها الزكاة ؟ * (أو) كان بسبب (إبدال من نوعها): كما لوكان عنده أربع من الإبل (١١)

قوله : [إن كان ثم ساع] : أى وأمكن بلوغه .

قوله : [فإن لم يكن ساع] : أي أو كان وتعذر بلوغه .

قوله: [وإن بنتاج]: أى هذا إذا كان كمال النصاب بنفسه، بل وإن كان بنتاج، بل وإن صار كله نتاجاً خلافاً لداود الظاهرى القائل: إن النتاج لا يزكى. ولا يلزم من وجوب الزكاة فى النتاج الأخذ منه، بل يكلف ربها شراء ما يجزى. ووجوب الزكاة فى النتاج ولو كان من غير صنف الأصل؛ كما لو نتجت الإبل أو البقر غيا، وتزكى على حول الأمهات زكاة نوعها إن كان فيها نصاب. فإذا مات الأمهات كلها زكى النتاج على حول الأمهات حيث كان فيه نصاب، وكذا إذا مات بعض الأمهات وكان فى الباقى منها مع النتاج نصاب، زكى الجميع لحول الأمهات.

قوله: [أو كان بسبب إبدال] إلخ: حاصله أن من أبدل ماشية بنصاب من نوعها ، فإنه يبنى على حول المبدلة كانت المبدلة ؛ نصاباً أو دون نصاب، كانت

⁼ وما يربحه منها التي يجب عليه أداء الزكاة عنها ومقدار زكاتها الؤاجبة شرعاً. ثم نظم القرار المذكور بعد ذلك كيفية تحقيق الإقرارات ومواعيد الطعن فيها وإجراءات تحصيلها على وجه يشاء النظام المعروف في الضريبة (الدكتور إبراهيم فؤاد المرجع السابق) .

روى الإمام البخارى رضى الله عنه : عن أبي سعيد قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« ليس فيها دون خيس أواق صدقة، وليس فيها دون خمس ذود (عدد خمسة من الإبل) صدقة ، وليس فيها
دون خيس أوسق صدقة ، تابعه ابن حجرعن يحيى بن سعيد ، قال عن الإسهاعيلى : هذا حديث مشهور،
وواد عن يحيى بن سعيد الخلق.

فأبدلها بخمس منها ولو قبل الحول بيوم أو أقل، أو عنده ثلاثون من الغنم فأبدلها بأر بعين منها، فتجب فيها الزكاة لحول من يوم ملك الأصل؛ بخلاف ما لو أبدلها بغير نوعها فإنه يستقبل بها الحول .

- (أو) كانت (عاملةً) في حرث أوحمل فتجب فيها .
- (أو) كانت (معلوفة) ولو في جميع العام فتجب فيها كمالوكانت سائمة ؛

للتجارة أو للقنية . كان الإبدال اختياريًّا أو اضطراريًّا. فهذه تُعانى صور ، فتمثيل الشارح بدون النصاب مفهومه أحروي (١) .

قوله: [بخلاف ما لو أبدلها] إلخ: حاصله أن من عنده ماشية وأبدلها بغير نوعها من المواشي حمن أبدل بقراً بغم فإنه يستقبل مطلقاً ؛ كانت المبدلة نصاباً أو دون نصاب ، كانت للتجارة أو للقنية . كان البدل اختياريًّا أو اضطراريًّا . فهذه ثمانى صور أيضاً ، يستقبل فيها ، ما لم يقصد الفرار وكان المبدل نصاباً كانت المبدلة نصاباً أو دون نصاب عين ؛ فإن كانت للتجارة بني على حول أصلها ، كانت المبدلة نصاباً أو دون نصاب ، كان البدل اختياريًّا أو اضطراريًّا . فهذه أربع . وأما إن كانت للقنية وكانت نصاباً فكذلك : أى يبني على حول أصلها كان البدل اختياريًّا أو اضطراريًّا ، فهاتان صورتان ، وأما إن كان دون نصاب فإنه يستقبل بالمثن مطلقاً . كان البدل احتياريًّا أو اضطراريًّا ؛ فهاتان صورتان أيضاً . فجملة بالمثن مطلقاً هذا حاصل ما قرربه الشراح قول خليل ، وكمبدل ماشية تجارة وإن دون نصاب بعين أو نوعها وإن لاستهلاك ؛ كنصاب قنية لا بمخالفها أوعيناً بماشية . نصاب بعين أو نوعها وإن لاستهلاك ؛ كنصاب قنية لا بمخالفها أوعيناً بماشية . قدم هذا المبحث المصنف هنا ، وقد أفدناك إياه والحمد لله .

قوله: [أو عاملة]: أى هذا إذاكانت مهملة ، بل و إنكانت عاملة فتجب فيها الزكاة. خلافاً للشافعية.

قوله: [أو كانت معلوفة]: أى خلافاً للشافعية أيضاً، والتقيد بالسائمة في الحديث (٢) لأنه الغالب على مواشى العرب؛ فهو لبيان الواقع لا مفهوم له.

⁽١) كذا في النسخ المحتلفة ؟

⁽٢) انظر حديث أنس في كتاب أبي بكر في الزكاة صفحة ٩٦، وفيه «وفي صدقه النام في سائمها إذا كانت أربعين إلى عشرين وماثة شاة .

(لا) إن كانت (متولَّدة منها): أى من النعم، (ومن وحْش): كما لو ضربت فحول الظباء إناث الغنم أو عكسه مباشرة أو بواسطة فلا تجب فيها زكاة .

و (وضمّت الفائدة منها): أى من النّعم . والمراد بالفائدة هنا: ما تجدد من النعم بهبة أو صدقة أو غيرهما ؛ (وإن بشراء) لا خصوص ما يأى من أنها ما تجددت لاعن مال أو عن مال مقتى (له) أى للنصاب ؛ فن كان عنده نصاب من النّعم كخمس من الإبل وثلاثين من البقر وأربعين من الغم فأكثر . فاستفاد بهبة أو صدقة أو استحقاق في وقف أو دين أو بشراء قدر نصاب آخر أو ما يكمل نصاباً آخر ، فإنه يضم للأول الذي كان عنده ويزكيه معه فيكون عليه شاتان بعد أن كان عليه واحدة مثلا ، أو تبيعان بعد أن كان عليه تبيع أو حقة متلا .

(و إن) ملكها (قبْل الحوْل بيوم) فأولى أكثر ولايستقبل بالفائدة المذكورة حولا بخلاف الفائدة فى العين ؛ فإنه يستقبل بها ـــكما يأتى ـــ و (١١) (لا) خصم الفائدة

قوله: [أو بواسطة]: كذا فى الحرشى و (عب) و (المج) ، قال (بن): وفيه نظر . بل ظاهر النقل خلافه ؛ وذلك لأن المواق قصر ذلك على المتولد منها ومن الوحش مباشرة ، وأما إذا كان ذلك النتاج بواسطة أو أكثر فالزكاة واجبة فيه من غير خلاف . واستظهر ذلك البدر القرافي كذا في حاشية الأصل .

قوله : [وضمت الفائدة منها] إلخ : أي سواء كانت نصاباً أو أقل .

وحاصله: أن من كان له ماشية وكانت نصاباً، ثم استفاد ماشية أخرى من نوعها بشراء أو دية أو هبة ، نصاباً أو لا ، فإن الثانية تضم للأولى وتزكى على حولها سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الأولى بقليل أو كثير . فإن كانت الأولى أقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ، ولوكانت الثانية نصاباً . ويستقبل بهما من يوم حول الثانية .

قوله: [بحلاف الفائدة فى العين] : والفرق أن زَكاة الماشية موكولة للساعى فلو لم تضم الثانية للنصاب الأول لأدى ذلك لحروجه مرتين وفيه مشقة واضحة ، بخلاف العين فإنها موكولة لأربابها ، وأما إذا كانت الماشية الأولى دون النصاب وقلنا يستقبل فلا مشقة كذا فى الأصل .

⁽١) الواو من إضافتنا وليست في الأصل.

من النعم (لأقل ً) من نصاب ، سواء كانت هي نصاباً أم لا ، ويستقبل بها حول . وتضم الأولى لها .

والحول : من وقت تمام النصاب بالفائدة ، فإذا استفاد بعد تمام النصاب شيئًا ضم له كما تقدم والكلام في غير النتاج ، والإبدال بها من نوعها ؛ إذ فيهما يضم ما تجدد منها ، ولو لغير النصاب كما تقدم .

فلا قدم أن الزكاة تجب في الأنواع الثلاثة إجمالاً شرع في بيان تفصيل ذلك فقال:

- وأما الإبل في كل خمس منها (ضائنة): أى شاة من الضأن خلاف المعز ، وتاؤه للوحدة الالتأنيث فيشمل الذكر والأنثى .
- * (إن لم يكن جل غنم البلد المعز) ، وإلا فالواجب الإخراج من المعز ؛ فإن تطوع بإخراج الضأن أجزأه لأنه الأصل والأفضل .

فنى الحمسة ، شاة . وفى العشرة . شاتان ، وفى الحمسة عشر ، ثلاث شياه ، وفى العشرين ، أربع شياه .

(إلى أربع وعشرين) ثم يتغير الواجب كما قال :

(وفي حمس وعشرين) من الإبل (بنت محاض). ولا يكنى ابن محاض ولا

قوله: [أما الإبل] الخ: قدمها لأنها أشرف النَّعَم ولذا سميت جمالا للتجمل بها قال تعالى: (وَلَكُم فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُريحُونَ وَحِينَ تَسرحُونَ)(١).

قوله : [فيشمل الذكر والأنثى] : أى لأن الشاة المأخوذة عن الإبل كالمأخوذة عن الإبل كالمأخوذة عن الغبم سنتًا وصفة . وسيأتى أنه يؤخذ عنها الذكر أو الأنثى وهو مذهب ابن القاسم وأشهب . واشترط ابن القصار الأنثى في الموضعين. كذا في حاشية الأصل .

قوله : [أجزأه] : أى ويجبر الساعى على قبوله .

قوله: [فنى الحمسة شاة]: فلو أخرج عنها بعيراً أجزأ ولوكان سنه أقل من عام وهو ما ارتضاه الأجهورى. وأما لو أخرج البعير عن الشاتين فأكثر فلا يجزئ قولا واحداً ولو زادت قيمته عليهما .

⁽١) سورة النحل آية ١٦ .

ابن لبون إلا إذا عدمت بنت المخاض فيكفى ابن اللبون إن كان عنده ، و إلا كلفه الساعى بنت مخاض ، وهى : ما (أوفت سنة) ودخلت فى الثانية ، إلى خمس وثلاثين .

- * (وفي ستِّ وثلاثين ، بنت لبون ٍ أوفتْ سنتين) ودخلت في الثالثة . إلى خمس وأربعين .
- ﴿ وَفَى سَتُّ وَارْ بِعِينَ ، حِقَّةً ﴾ بكسر الحاء ﴿ أُوفِتْ ثَلَاثًا ﴾ من السنين. إلى ستين .
 - (وفي إحدى وستّين ، جذعة أوفت أربعًا) . إلى خمس وسبعين .
 - (وفي ستٌّ وسبعين : بنتا لبون ٍ) إلى تسعين .

قوله: [إلا إذا عدمت]: أى بأن لم توجد عنده بنت مخاض سليمة ، فلو وجدت لزم إخراجها ولو كانت من كرائم الأموال، ولا ينتقل للبدل مع إمكان الأصل. هكذا ظاهر المصنف.

قوله: [فيكنى ابن اللبون]: وتجزئ بنت اللبون بالأولى. وهل يخير الساعى في قبولها أولا يخير بل يجبر على قبولها ؟ قولان. اقتصر في التوضيح على جبره، وهو المعتمد. وليس لنا في الإبل ما يؤخذ فيه الذكر عن الأنثى إلا ابن اللبون عن بنت المخاض ؛ وحينئذ لا يجزئ ابن المخاض عن بنت المخاض وابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا، كذا في حاشية الأصل. وسميت بنت مخاض: لأن الحمل مخض في بطن أمها؛ لأن الإبل تحمل سنة وتربي سنة.

قوله: [بنت لبون]: أى ولا يجزئ عنها حق ولو لم توجد أو وجدت معيبة ، وأما أخذ الحقة عن بنت اللبون فتجزئ ، والفرق بين ابن اللبون يجزئ عن بنت المخاض والحق لا يجزئ عن بنت اللبون أن ابن اللبون يمتنع من صغار السباع ويرد الماء ويرعى الشجر ، فقابلت هذه الفضيلة فضيلة الأنوثة التي في بنت المخاض. والحق ليس فيه ما يزيد على بنت اللبون ، فليس فيه ما يعادل فضيلة الأنوثة التي فيها ، وسميت بنت لبون: لأن أمها ولدت عليها وصار لها لبن جديد.

قوله: [حقة]: أى لا يجزئ عنها جذع . وسميت حقة: لأنها استحقت الحمل عليها أو طروق الفحل .

قوله : [جذعة] : سميت بذلك: لأنها أجذعت أسنانها أي بدلها .

. (وفي إحدى وتسعين: حقَّتان) إلى مائة وعشرين .

* (وفى مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين) : إما (حقيَّتان، أو ثلاث بنات لبون الحيار) في ذلك (للساعى) لا لرب المال عند وجود الأمرين أو فقدهما . (وتعيّن) عليه (ماوجد) عند رب المال من الحقتين أو ثلاث بنات اللبون .

قوله [والحيار في ذلك للساعي]: اعلم أن الذي صلى الله عليه وسلم بعد أن بين ما تقدم من التقادير ، وبين أن في الإحدى وتسعين إلى مائة وعشرين حقتان قال: «ثم ما زاد ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خسين حقة ه (۱)، ففهم مالك أن الزيادة زيادة عقد أي عشرة وهو الراجح ، وفهم ابن القاسم مطلق زيادة ولو حصلت بواحدة ففي مائة وثلاثين حقة وبنتالبون باتفاق . وأما في مائة وإحدى وعشرين إلى تسع الحلاف بينهما؛ فعند مالك: يخير الساعي بين حقتين وثلاث بنات لبون وهو ما مشي عليه المصنف ، وعند ابن القاسم : يتعين ثلاث بنات لبون وهو ما مشي عليه المصنف ، وعند ابن القاسم : يتعين ثلاث بنات لبون وهو ما مشي عليه المصنف ، وعند ابن القاسم : يتعين ثلاث بنات

قوله : [وتعين ما وجد] : فإذا زادت على المائتين عشرة ففيها حقة وأربع

« بسم الله الرحمن الرحم : هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتي أمر بها رسوله : فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعطى : في كل أربع وعشرين من الإبل فا دوبها ، من الغم من خمس شأة . فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت لحاض أنتى . فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنتى . فإذا بلغت ستا وأربعين الله ستين ففيها حقة طروقة الفحل . فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جدعة . فإذا بلغت ويمني ستا وسبعين إلى تسمين ففيها بنتا لبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الحمل . فإذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة . ومن لم يكن معه الأ أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها . فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان . الغم في سائمها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة : شأة : فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان . فإذا زادت على مائة : شأة . فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شأة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها . وفي الرقة (الفضة الحالصة . فيل أن يشاء ربها . وفي الرقة (الفضة الحالصة . وقيل - أصلها الورق . وقيل يطلق على الذهب والفضة) ربع العشر . فإن لم تكن إلا تسمين ومائة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها » . وهو أصل عام في الزكاة .

⁽١) روى الإمام البخارى في صحيحه أن أنساً قال : إن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين :

* (أم) إن زادت على المائة والتسعة والعشرين: (في كل ً عشريتغير الواجب): (في)يجب (في كل ً أربعين: بنت لبون. وفي كل ً خسين حقة): في مائة وثلاثين: حقة وبنتا لبون ، وفي مائة وتحسين ثلاث حقاق، وبنتا لبون ، وفي مائة وتحسين ثلاث حقاق، وفي مائة وستين: أربع بنات لبون ، وفي مائة وسيعين: حقة وثلاث بنات لبون ، وفي مائة وتسعين: ثلاث حقاق وبنت لبون ، وفي مائتين : إما أربع حقاق أو خمس بنات لبون ، الخيار للساعي. وتعين ماوجد. وأما البقر: فني كل ثلاثين تبيع) ما أوفي : سنتين و (دخل في الثالثة، وفي) كل (أربعين) بقرة : (مسند آ) أني كلت ثلاثناً و (دخلت في الثالثة ، وفي الثمانين: تسع وخمسين ، وفي الستين: تبيعان ، وفي السبعين: مسنة وتبيع ، وفي الثمانين: وتبيع ، وفي مائة وعشر : مسنتان ، وفي مائة وعشرين خيسر الساعي في أخذ ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة . وتبيع ، وفي مائة وعشرين المنانية ، وفي مائة وعشرين) منها (جذعة أو جذع ذو سنة) ودخل في الثانية ، وأما الغنم ؛ فني أربعين) منها (جذعة "أو جذع ذو سنة) ودخل في الثانية ، مائتين (وفي مائة وإحدى وعشرين : شاتان) جذعان ألى ثلاث موسعة وتسعين ، مائتين وشاة : ثلاث) من الشياه ، كذلك إلى ثلاثة وتسعة وتسعين ، مائتين وشاة : ثلاث) من الشياه ، كذلك إلى ثلاً ثه وتسعة وتسعين ، مائتين وشاة : ثلاث) من الشياه ، كذلك إلى ثلاً ثه وتسعة وتسعين ،

بنات لبون ، فإذا زادت عشرة ففيها حقتان وثلاث بنات لبون ، فإذا زادت عشرة ففيها ثلاث حقاق وبنت لبون ، فإذا زادت عشرة ففيها أربع حقاق وبنت لبون ، فإذا زادت عشرة ففيها حقتان وأربع بنات لبون ، وهكذا على ضابط المؤلف ولا ينتقض بشيء .

قوله: [وأما البقر] إلخ: مأخوذ من البقر وهو الشق: لأنه يشق الأرض بحوافره، وهو اسم جنس، واحده بقرة. والبقرة تقع على المذكر والمؤنث، لأن تاءه للوحدة لا للتأنيث.

قوله : [تبيع] : سمى بذلك: لأن قرنيه يتبعان أذنيه، أو لأنه يتبع أمه .

قوله : [ذو سنة] : أى تامة كما قال ابن حبيب ، وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ثمانية ، وقيل سنة ، والمعتمد الأول ، ولذا اقتصر عليه المصنف .

قوله : [شاتان] : تثنية شاة والتاء فيه للوحدة لا للتأنيث بدليل قوله فيما تقدم « جذع أو جذعة » فتصدق بالذكر والأنثى .

- (وفي أربعمائة : أربع) من الشياه ، (ثم لكل مائة شاة) جذع أوجدعة .
- * (وضم) فى الإبل (بخت) : وهى إبل خراسان ذاّت سنامين (لعراب) بكسر العين ، فإذا اجتمع من الصنفين خمسة ففيها شاة وهكذا .
- * (و) ضم (جاموس لبقر): فإذا ملك من كل خمسة عشر ، وجب فى الثلاثين تبيع .
 - (و) ضم (ضأن لمعز).
- (وخُير الساعى إن وجبت) ذات (واحدة) فى صنفين (وتساويا)، كخمسة عشر من الجواميس ومثلها من البقر، وكعشرين من الضأن ومثلها من المعز فى أخذها من أى صنف شاء.
- (وإلا) يتساويا كعشرين من البقر وعشرة من الجواميس وكثلاثين من الضأن وعشرة من المعز أو عكس ذلك (فن الأكثر) يأخذها؛ لأن الحكم للغالب.
 (وإن وجب) في الصنفين (اثنتان: فمنهما) يأخذهما أي يأخذ من كل صنف واحدة (إن تساوياً): كثلاثين من البقر ومثلها من الجواميس، وكاثنين

قوله : [ثم لكل مانة] إلخ : أى بعد الأربعمائة فلا يتغير الواجب بعدها إلا بزيادة المائة .

قوله: [بخت]: هي إبل ضخمة مائلة للقصر لها سنامان أحدهما خلف الآخر، وإنما ضمت البخت للعراب لأنهما صنفان مندرجان تحت نوع الإبل، وكذا الضأن والمعز مندرجان تحت نوع الغنم. وكذا الجاموس صنف من البقر. قوله: [وخير الساعي]: دليل للضم كأنه قال: وإذا ضم أحد الصنفين للآخر فإن وجبت واحدة في الصنفين وتساويا خيدر الساعي في أخذها من أيهما، وهذا إذا وجد السن الواجب في الصنفين أو فقد منهما وتعين المنفرد كما نقله الحطاب عن الباجي.

قوله: [لأن الحكم للغالب]: قال ابن عبد السلام: وهذا متجه إن كانت الكثرة ظاهرة ، وأما إن كانت كالشاة والشاتين فالظاهر أنهما كمتساويين كذا في الحاشية.

وستين من الضأن ومثلها من المعز ، وكستة وأربعين من البحث ومثلها من العراب فن كل حقة .

* (أو) لم يتساويا ، (و) كان (الأقل نصاباً) - ويجوز رفع «نصاب» على أن الجملة اسمية والواو للحال وهو الأقعد - (غير وقد ش) : نعت لنصاب، والوقص ما بين الفريضتين من كل الأنعام ؛ مثال ذلك .: مائة وعشرون ضأنا وأربعون معزاً؛ فالأقل - وهو الأربعون - نصاب. وغير وقص لأنه هو الذي أوجب الثانية معزاً؛ فالأقل - وهو الأكثر واحدة ؛ أي فلا تؤخذ الثانية من الأقل إلا بشرطين كونه نصاباً أي لو انفرد لوجبت فيه الزكاة ، وغير وقص لإيجابه الثانية . فإن عدم الشرطان أو أحدهما فالثانية تؤخذ من الأكثر كالأولى وإلى ذلك أشار بقوله : (وإلا) يكن الأقل نصاباً - ولوغير وقص - كمائة وعشرين ضأناً وثلاثين معزاً أو معزاً (فن الأكثر) يؤخذان .

(و) إن وجب في الصنفين (ثلاث) وتساويا : كمائة وواحدة ضأناً ومثلها معزاً ، (فنهما) أي فن كل صنف يأخذ واحدة . (وخير في الثالثة في أخذها)
 من أيهما شاء (إن تساويا) .

وإلا) يتساويا (فكذلك): أى فالحكم كالحكم السابق فى الاثنتين. فإن كان الأقل نصاباً غير وقص أخذت منه واحدة ، وأخذ الباقى من الأكثر ،
 وإلا أخذ الجميع من الأكثر .

قوله: [وهو الأقعد]: أى لأن حذف كان بدون أحد الجزأين من غير تعويض ما قليل.

قوله : [فمن الأكثر يؤخذان] : هذا هو مذهب ابن القاسم ومقابله ما لسحنون من أن الحكم للأكثر مطلقاً ، ولو كان الأقل نصاباً وغير وقص .

قوله: [وإلا أخذ الجميع من الأكثر]: وما قيل في هذه الثالثة يقال في الرابعة؛ كما إذا وجب أربع من الغنم إذا كان أربعمائة منها ثلثماثة ضأناً ومائة بعضها

• (ومن أبدل) ما فيه الزكاة أو بعضه ، (أو ذَبح ماشيته فراراً) من الزكاة ويعلم فراره بإقراره أو بقرائن الأحوال (١١) - وسواء أبدلها بنوعها ؛ كأن يبدل خمسة من الإبل بأربعة - أو بغير نوعها ؛ كأن يبدل الإبل بغنم أو عكسه ؛ أو بعروض ، أو بعين - بأن يبيعها بدنانير أو دراهم - (أخذت) الزكاة (منه) إذا كان الإبدال بعد تمام الحول ، بل (ولو) كان (قبل الحول إن قرب) الحول - كقرب الحليطين -

ضأن وبعضها معز: أخرج ثلاثة من الضأن، واعتبرت الرابعة على حدة ، ففى التساوى خير الساعى ، وإلا فن الأكثر ومن ذلك قول خليل: « وفى أربعين جاموساً وعشرين بقرة منهما»؛ وذلك لأن فى الثلاثين من الجاموس تبيعاً تبقى عشرة فتضم للعشر من البقر فيخرج التبيع الثانى منها لأنها الأكثر . ولا يخالف هذا ما مر من أنه يؤخذ من الأقل بشرطين كونه نصاباً وغير وقص ، لأن ذلك حيث لم تقرر النصب . وما هنا بعد تقررها وهى إذا تقررت نظر لكل ما يجب فيه شىء واحد بانفراده فيؤخذ من الأكثر والأخير كما مر فى المائة الرابعة من الغنم . والمراد بتقرر النصب: أن يستقر النصاب فى عدد مضبوط ، كذا يؤخذ من الأصل .

قوله: [ومن أبدل ما فيه الزكاة] إلخ: حاصله أن من كان عنده نصاب من الماشية — سواء كان للتجارة أو للقنية — ثم أبدله بعد الحول أو قبله بقر ب كشهر بماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها ، كانت الأخرى نصاباً أو أقل من نصاب أو أبدلها بعرض أو نقد فراراً من الزكاة — ويعلم ذلك من إقراره أو من قرائن الأحوال — فإن ذلك الإبدال لا يسقط عنه زكاة المبدلة بل يؤخذ بزكاتها ، معاملة بنقيض قصده ، ولا يؤخذ بزكاة البدل وإن كانت زكاته أكثر ، لأن البدل لم تجب فيه زكاة لعدم مرور الحول عليه ج

قوله: [كقرب الحليطين]: اعترض بأنه لم يذكر فيما سيأتى قرب الحليطين ففيه إحالة على مجهول. وأجيب بأنه اتكل على شهرته فى المذهب، وقد صرح فىالأصل به فى شرح الشرط الحامس لحلطاء الماشية بقوله: ما لم-يقرب جدًّا كشهر (اه.) فعلم أن قرب الحليطين الشهر، ورد ــ بالمبالغة ــ قول ابن الكاتب: أنه

⁽١) الفرار هو من قبيل ما نسميه الآن : التمرب من الضريبة .

لا إن بعد ، لما تقرر عندنا أن الحيل لا تفيد في العبادات ولا في المعاملات كما يأتي إن شاء الله تعالى في بيوع الآجال ، ولا يكون فارًّا إلا إذا كان ملكمًا للنصاب . ومن الحيل الباطلة أن يهب ماله أو بعضه لولده أو لعبده قرب الحول ليأتي عليه الحول ولا زكاة عليه ، ثم يعتصره أو ينتزعه منه ليكون – في زعمه – ابتداء ملكه ، وقد يقع للزوج مع زوجته ثم يقول لها: ردّى إلى ما وهبته لك ؛ بقصد إسقاط الزكاة عنه . فتؤخذ منه ، ويجب عليه إخراجها ، فلا مفهوم للإبدال ولا للماشية .

(وبنتى) المزكى على الحول الأصلى (فى) ماشية (راجعة) إليه بعد بيعها
 (بعيبٍ أو فلسٍ) لمشتريها منه (أو فسادٍ) لبيع فيزكيها لحولها، وكأنها لم

لا يؤخذ بزكاتها إلا إذا كان الإبدال بعد مرور الحول وقبل مجىء الساعى، وأما إذا وقع الإبدال قبل مرور الحول ولو بقرب فلا يكون هارباً.

قوله: [لا إن بعد]: أى لا إن كان الإبدال قبل الحول بأكثر من شهر فإنه لا يؤخذ بزكاتها، ولو قامت القرائن على هروبه. هذا ظاهره؛ وهو الصواب خلافاً لما في (عب) كذا قرر شيخ المشايخ العدوى .

قوله : [لما تقرر]: علم لأخذه بالمبادلة كأنه قال : إنما أخذ بها ولوكان قبل الحول إن قرب الحول المهمة لما تقرر إلخ .

قوله: [ولا يكون فارًّا] إلخ: علم هذا من قوله: «ومن أبدل ما فيه الزكاة». قوله: [وبني المزكى] إلخ: أي وسواء باعها بعين أو بنوعها أو بمخالفها.

وحاصله: أن من باع ماشية بعد أن مكثت عنده نصف عام مثلا سواء باعها بعرض أو عين أو بنوعها أو بمخالفها — كان فارًّا من الزكاة أم لا فكثت عند المشترى مدة ثم ردت على بائعها بعيب أو فلس للمشترى أو فساد البيع – فإنه يبي على حولها عنده ولا يلغى الأيام الى مكثما عند المشترى ، فإذا ملكها فى رمضان وباعها فى المحرم ورجعت له فى شعبان وجب عليه زكامها فى رمضان وحمل زكامها فى رجوعها بالبيع الفاسد ما لم تفت عند المشترى بمفوتات البيع الفاسد وإلا فيستقبل بها .

تخرج عن ملكه (لا) إن رجعت إليه بسبب (إقالة) لأن الإقالة ابتداء بيع. • ثم انتقل يتكلم على حكم خلط المواشى من مالكين فأكثر فقال:

• (وخلطاء الماشية) المتحدة النوع (كمالك واحد) أى حكمهما أو حكمهم حكم المالك الواحد (في الزكاة): كثلاثة لكل واحد أربعون من الغيم فعليهم شاة واحدة على كل ثلثها ، فالحلطة أثرت التخفيف ، ولو كانوا متفرقين لكان على كل شاة . وكاثنين لكل واحد منهما ست وثلاثون من الإبل فعليهما جدعة على كل نصفها . فلو كانا متفرقين لكان على كل بنت لبون ، فأوجبت الحلطة التغير في السن . وقد توجب التثقيل ؛ كاثنين لكل منهما مائة من الغيم وشاة فعليهما ثلاث شياه ، ولولا الحلطة لكان على كل منهما شاة واحدة ، فالحلطة أوجبت الثالثة .

وإنما يكونون كالمالك الواحد بشروط ثلاثة :

أفاد أولها بقوله: (إن نويت) الحلطة: أى نواها كل واحد منهما أومنهم . وثانيها بقوله: (وكل) منهما أو منهم (تجب عليه) الزكاة ؛ بأن يكون حراً مسلماً ملك نصاباً تم حوله . فإن كان أحدهما تجب عليه فقط وجبت عليه وحده حيث توفرت الشروط ، فهذا الشرط قد تضمن أربعة شروط .

وثالثها بقوله: (واجنتكمعا): أى الخليطان، أو اجتمعوا إن كانوا جماعة (بملك) للذات (أو منفعة) بإجارة أو إعارة أو إباحة لعموم، الناس؛ كنهر أو مراحً بأرض موات (في الأكثر) متعلق بر اجتمعا »: أى واجتمعا بما ذكر في الأكثر من الأمور الخمسة الآتي بيانها — وأولى اجتماعهما في جميعها —

قوله: [لا إن رجعت إليه] إلخ: أي يستقبل ولا يبني ومثلها الراجعة بهبة أو صدقة. قوله: [على حكم خلط المواشي]: أي وأما الخلط في غيرها ، فالعبرة

قوله : [على حكم خلط المواشى] : أى وأما الحلط فى غيرها . فالعبرة بملك كل على حدة. فلا ثمرة فى الحلط .

قوله: [المتحدة النوع] : قال بعد هذا قيد لا بد منه في كون الحليطين يزكيان زكاة المالك الواحد .

قوله : [إن نويت الحلطة] : قال في الأصل: وفي الحقيقة ، الشرط عدم نية الفرار .

قوله: [حيث توفرت الشروط]: أى شروط الزكاة الأربعة المتقدمة .

وبينها بقوله: (من مراح) بفتح الميم: المحل الذي تقيل فيه أو الذي تجتمع فيه آخر النهار، ثم تساق منه للمبيت، وأما بالضم: فهو المبيت وسيأتى، (وماء): بأن تشرب من ماء واحد مملوك لهما أو لأحدهما ولا يمنع الآخر، أو مباح (ومبيت) كذلك (وراع) متحد أو متعدد يرعى الجميع (بإذنهما، وفحثل) كذلك يضرب في الجميع بإذنهما إذا كانت من صنف واحد.

(و) إذا أخذ الساعى من أحدهما أو أحدهم ما عليهما أو عليهم (رجع المأخوذ منه على صاحبه) الذي لم يؤخذ منه (بنسبة عدد ما لكل) منهما

قوله: [من مراح]: أى فلا بدأن يكون مملوكاً لهما ذاتاً أو منفعة أو أحدهما علم نصف ذاته والآخر يملك نصف منفعته ، وكذا يقال فها بعده .

قوله: [بفتح الميم]: هكذا فرق الشارح بين الموضعين ، وقال في المجموع: تضم ميمه وتفتح، وقال الحرشي: المراح بضم الميم، وقيل: بفتحها، قيل: هوحيث تجمع الغنم المقاتلة، وقيل: حيث تجمع الرواح المبيت. فلعل المؤلف اطلع على نقل آخر.

قوله : [للمبيت] : أى أو للسروح .

قوله : [أو متعدد] : أى وكذا يقال فى المراح .

والحاصل: أنه إذا كان كل من المبيت أو المراح متعدداً فلا يضر بشرط الحاجة للماك. وتعدد الراعي لا يضر ولو لم يحتج إليه على المعتمد، خلافاً للباجي حيث قال: لا بد من اشراط الاحتياج في تعدد الراعي. واعرض ابن عرفة كلام الباجي بأنه خلاف ظاهر النقل عن ابن القاسم من الاكتفاء بالتعاون في تعدد الراعي، كثرت الغم أو قلت (اه. من حاشية الأصل).

قوله : [بإذنهما] : فإن اجتمعت مواش بغير إذن أربابها واشترك رعاتها فى الرعى والمعاونة لم يصح عد الراعى من الأكثر ، لأن أرباب الماشية لم تجتمع فيه فلا بد من اجتماعها فى ثلاثة غيره .

قوله : [وفحل كذلك] : أن يكون مشركاً أو مختصاً بأحدهما ويضرب فى الجميع أو لكل ماشية فحل يضرب فى الجميع .

قوله : [بنسبة عدد] إلخ : أي ولو انفرد وقص لأحدهما ، كتسع من الإبل

أو منهم (بالقيمة) ، أى قيمة المأخوذ معتبرة (وقات الأخاذ) لا وقت الرجوع ، ولا الحكم ؛ كما لو كان لأحدهما أربعون من الغنم ، وللآخر ثمانون ، فإن أخذ الشاة من ذى الأربعين رجع على صاحبه بثلثى قيمتها يوم أخذها . وإن أخذها من ذى الثمانين رجع بثلث القيمة على ذى الأربعين . ولو كان لكل أربعون فالتراجع بالنصف .

• (وتعين على الساعى (أخذ الوسط) من الواجب فلا يؤخذ من خيار الأموال (1) ولا من شرارها (ولو انفرد الحيار) عند المزكى كما لو كان عنده ست وثلاثون من الحقاق أو من المحاض أو ذات اللبن فلا يؤخذ عنها إلا بنت لبون سليمة ولا يأخذ من الأعلى إلا أن يتطوع المزكى به (أو) انفرد (الشرار) عنده فقوله (إلا أن يتطوع المزكى) أى بإعطاء الحيار راجع للأول ، وقوله (أو يرى الساعى أخذ المعيبة أحظ) للفقراء راجع للثانى والمراد يرى المعيبة المستوفية للسن الواجب شرعاً فلا يصح أخذ بنت لبون عن حقة ؛ وإنما يأخذ ما وجب شرعاً من بنت لبون عن حقة ؛ وإنما يأخذ ما وجب شرعاً من بنت لبون عن حقة لكنها معيبة لعور ونحوه وهى أكثر لحماً أو أكثر ثمناً .

لأحدهما وللآخر خمس؛ فعليهما شاتان: علىصاحب التسعة تسعة أسباع، وعلى صاحب الحمسة خمسة أسباع. فالمأخوذ منه يرجع على صاحبه بما عليه.

• تنبيه: يتراجعان بالقيمة لو أخذ الساعى من نصاب لهما متأولا ؛ كلكل عشرون من الغنم لا يملك غيرها أو لأحدهما نصاب وزاد للخلطة ، كما لو كان لواحد مائة وللثانى أحد وعشرون لا يملك غيرها وأخذ الساعى شاتين. وأما لو كان عند الشريكين أقل من نصاب وأخذ الساعى من أحدهما فحصيبة على صاحبها كالخصب.

• مسألة: قال في المجموع خليط الحليط خليط ؛ فذو خسة عشر بعيراً خالط ببعضها صاحب عشرة: على الكل بنت مخاض (اه).

⁽١) روى الإمام البخارى رضى الله عنه قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى الهين ؛ «إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فإذا جنهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . فإذا هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » .

. (ومجىءُ السَّاعى- إن كان) ثم ساع- (شرطوجوب) فى الزكاة فلا يجب قبل عجيئه كما تقدم صدر الباب. وإنما أعاده هنا ليرتب فوائده عليه.

وإذا كان شرط وجوب (فلا تُجزئ إن أخرجَها قبله): أى قبل مجينه؛ لأنه فعل ما لم يجب عليه كالصلاة قبل دخول وقتها فيكون المجيء شرط صحة أيضاً ، وإنما لم يجب عليه كالصلاة تبل دخول العين على الحول يكشهر يجزئ – لأن التقديم

قوله: [ومجيء الساعي]: أي وصوله لأرباب المواشي .

وقوله: [شرط وجوب]: أى وجوب موسع كدخول وقت الصلاة ؟ فإنه شرط فى وجوبها وجوباً موسعاً لأنه قد يطرأ مسقط كحيض ونفاس وإعماء وجنون . وكذلك هنا قد يطرأ مسقط بعد المجىء والعد ، بحصول موت فيها مثلا ؛ فإن العبرة بما بتى بعده . فإذا مات من المواشى أو ضاع منها شىء بغير تفريط بعد الحول وبعد بلوغه وقبل أخذه _ ولوعدها - لا يحسب على ربها ، كمسقطات الصلاة بعد دخول وقبها . وليس العد والأخذ هما الشرط فى الوجوب _ خلافاً لما توهمه الشيخ سالم السنهورى _ إذ لو توقف الوجوب على العد والأخذ لاستقبل الوارث إذا مات مورثه بعد مجيئه وقبل عده وأخذه ، وليس كذلك . وأيضاً الوجوب هو المقتضى للعد والأخذ وهو سابق عليهما ، ولأنه لو جعل الأخذ شرطاً فى الوجوب الذم أنها لا تجب إلا بعد الأخذ ، فيكون الأخذ واقعاً قبل الوجوب . وأما الزيادة والنقص فبحث آخر يأتى .

• تغبيه: يندب لجابى الزكاة أن يكون خروجه فى أول الصيف لاجماع المواشى إذ ذاك على المياه وذلك أيام طلوع الثريا بالفجر. واختلف فى تولية الإمام لذلك الجابى ؛ فقيل بوجوبه ، وقيل بعدم وجوبه ، وعلى كل إذا ولاه وجب خروجه فلا يلزم رب الماشية سوق صدقته إليه ، بل هو يأتيها ويخرج الساعى لها كل عام ولو فى جدب ، لأن الضيق على الفقراء أشد فيحصل لهم ما يستغنون به ، خلافاً لأشهب القائل إنه لا يخرج سنة الجدب ، وعليه فهل تسقط الزكاة عن أربابها فى ذلك العام؟ أو لاتسقط و يحاسب بها أربابها فى العام الثانى؟ قولان. وعلى المعتمد من خروجه عام الجدب فيقبل من أرباب المواشى ولو العجفاء.

قوله : [مع أن تقديم زكاة العين] إلخ : أي ومثلها الماشية التي لا ساعي لها

فى زكاة العين رخصة لاحتياج الفقراء إليها دائماً مع عدم المانع ، وليس الأمر هنا كذلك لأن الإخراج قبل مجىء الساعى فيه إبطال لأمر الإمام الذى عينه لحى الزكاة على فهج الشريعة ؟

ومحل عدم الإجزاء (ما لم يتخلَّف) الساعى عن المجيء لأمر من الأمور فإن تخلف أجزأت، فإن لم يكن ساع فالوجوب بمرور الحول.

- (ويستقبلُ الوارثُ) إن مات ربها قبل مجىء الساعى ولو بعد تمام الحول ؛ لأنه ملكها قبل الوجوب على المورَّث ما لم يكن عنده نصاب؛ وإلا ضم ما ورثه له وزكى الجميع كما تقدم أول الباب.
- (ولا تبدأ) الوصية بالزكاة على ما يخرج قبل الوصايا من الثلث ؛ كفك الأسير وصداق المريض ، (إن أوصَى) رب الماشية قبل مجيء الساعى (بها) أى

كما يأتى في قوله كتقديمها بشهر في عين وماشية .

قوله: [وليس الأمر هناكذلك]: ولا يقال إن زَكاة الحرث كالعين فمقتضاه أنها تجزئ قبل الحول بكشهر؛ لأنا نقول إن الإجزاء في العين رخصة فيقتصر فيها على ما ورد.

قوله: [على نهج الشريعة]: مفهومه لوكان جائراً في صرفها أنه لا يكون مجيئه شرطاً وهوكذلك، ولذلك لا يجوز إعطاؤها له، فإن أكره الناس عليها أجزأت.

قوله: [فإن تخلف أجزأت]: قال الخرشى: إذا كان السعاة موجودين وشأنهم الحروج فتخلفوا فى بعض الأعوام لشغل ، فأخرج رجل زكاة ماشيته أجزأت. وحملنا كلام المؤلف على ما إذا تخلف لعذر لأنه محل الحلاف على ماقاله الرجراجي، وأما إن تخلف لالعذر فإنهم يخرجون زكاتهم ولاخلاف في هذا الوجه. (اه.)

قوله [بمرورالحول]: أى اتفاقاً. وَكذا إن كان ولم يمكن بلوغه، فلو أمكن بلوغه ولم يبلغ فإن الزكاة لا تجب بمرور الحول.

قوله: [كما تقدم أول الباب]: أى فى قوله: « وضمت الفائدة منها وإن بشراء له » .

قوله : [ولا تبدأ] إلخ : أشار بهذا لقول مالك في المدونة : من له ماشية تجب فيها الزكاة فات بعد حولها وقبل عبىء الساعى ، وأوصى بزكاتها فهي من الثلث

بالزكاة ومات قبل مجيئه، بل تكون في مرتبة الوصايا بالمال يقدم عليها فك الأسير وما معه كما يأتي إن شاء الله تعالى .

ولا تجب الزكاة فيما ذبحه أو باعه قبل مجيئه إذا لم يقصد الفرار (وتجبُ فيما ذبحه أو باعهُ بعده): أى بعد مجيء الساعى (بغير) قصد (فرارٍ)، فإن قصد الفرار أخذت منه مطلقاً.

(و) تجب (من رأس المال إن مات) ربها بعد مجىء الساعى ، أى يأخذها الساعى من رأس المال لوجوبها فيه بخلاف ما لومات قبله فيستقبل الوارث من رأس المال إن مات المورث من رأس المال إن مات المورث بعد الحول (لا إن ماتيت) الماشية بعد مجىء الساعى (أوضاعت بلا تفريط) من ربها فلا تجب لعدم احتياره فى ذلك ، بخلاف الذبح والبيع كما تقدم .

غير مبتدأة وعلى الورثة أن يضرفوها للمساكين التي تحل لهم الصدقة وليس للساعى معد قبضها لأنها لم تجب على الميت وكأنه مات قبل حولها إذ حولها مجيء الساعى بعد عام مضى. (اه) .

قوله: [بغير قصد فرار]: هذه العبارة ركيكة وإن كان المعنى صحيحاً. قوله: [أى يأخذها الساعى من رأس المال]: أى قبل قسمة التركة بل تقدم على مؤن التجهيز.

قوله : [كما تقدم] : وتقدم تقييده بما إذا لم يكن عنده نصاب يضمه له وإلا فلا يستقبل.

قوله : [فإن لم يكن ساع] : أى أو لهم ساع وتخلف فى تلك السنة لعذر أو غيره .

قوله : [بخلاف الذبح والبيع] : أي لأن كلا فعل اختياري .

• تنبيه: قد علم مما تقدم أنه إن أمكن وصول الساعى وتخلف لعدر أو غيره لم تجب الزكاة بمرور الحول ، لكن إن أخرجها أجزأت . وليس للساعى المطالبة بها إن تخلف لغير عدر وادعى صاحبها الإخراج ، أو تخلف لعدر وأثبت صاحبها إخراجها بالنية . فإن اعترف بعدم إخراجها عمل الساعى فى الماضى على ما وجد بتبدئة العام الأول ، فيعتبر نقصها بما أخذ منه كالهارب على الراجح ، لكن يعامل

- ولما فرغ من الكلام على زكاة الماشية انتقل يتكلم على زكاة الحرث فقال:
 (وفى خمسة أوسدن)جمع وسنن بفتح الواو وسكون المهملة ستون صاعاً (١)
 (فأكثر): إذ لا وقص في الحب .
 - * (من الحبّ): بيان لخمسة أوسق.

الهارب إن نقصت على ما فر به ، ولوجاء تاثباً لله قال ابن عرفة راداً على ابن عبد السلام . نعم إن قامت بينة عمل بها إلا عام الأخذ فعلى ما وجد كذا فى (عب) ، وفى (بن) اعتبار تبدئة العام الأول حتى فى عام الاطلاع .

• مسألة: يؤخذ من الحوارج عن طاعة الإمام زكاة الأعوام الماضية وقت القدرة عليهم ، إلا أن يد عوا دفعها فيصدقوا. ما لم يكن خروجهم على الإمام لمنعها فلا يصدقون في دفعها إلا ببينة.

قوله: [وفى خمسة أوسق]: أى بشرط أن تكون فى ملك واحد، فلو خرج من الزرع المشترك ستة عشر وسقاً على أربعة فلازكاة عليهم لعدم كمال النصاب لكل.

قوله: [سنون صاعاً]: كل صاع : أربعة أمداد، كل مد: رطل وثلث، كل رطل: مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيرًا، لأنه ورد: «الوزن وزن مكة والكيل كيل المدينة» ، لأن مكة محل التجارة الموزونة والمدينة محل الزرع والبساتين ، فيعتنون بالكيل. وكل درهم خمسون وخمسا حبة من وسط الشعير. قال في المجموع : فيوزن القدر المعلوم من الشعير ، ويكال . ثم الضابط مقدار الكيل فلا يقال الوزن يختلف باختلاف الحبوب. وتقريب النصاب بكيل مصر (٢) أربعة أرادب وويبة ؛ وذلك لأن كل ربع مصرى: ثلاثة آصع ، فالأربعة أرادب وويبة : ثلثمائة صاع

⁽١) الوسق ستون صاعاً (القسطلانى على البخارى) وكان الصاح مكيال أهل المدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدره أربعة أمداد وأصل المد ، أنه مل اليدين الممدودتين المتوسطتين ، ثم تغير في عهد عمر بن عبد العزيز ومن بعده ، وجاء في الفقه على المذاهب الأربعة : أن الصاع يقدر بالكيل المصرى الحال بقد حين وثلث قدح ، وباللرات أربعة لرات وثاثى لرّ . والفرق (بفتح الفاء والراء) عند الجمهور صاعان . وقيل ثلاثة : وحددوه بالأرطال البغدادية وغيرها ولكن ذلك غامض الآن . وكذا ورد ذكر مكاييل أخرى : فقالوا : القفيز . وهو خمسة أثمان المن . والمن رطلان . ثم هناك رطل وزنى — كا أن هناك درهما وزنياً أيضاً غير النقد – وهو ليس المقصود بالرطل الكيلى .

⁽٢) نعتقد أن مقدار الكيل المصرى لم يتغير من أيام الإمام الصارى للآن .

ودخل فيه أربعة عشر صنفاً: القطانى السبعة، والقمح والسلت والشعير والعلس والمذرة والدخن والأرز، (وفوات الزيوت الأربع) وهى الزينون، والسمسم، والقرطم وحب الفجل الأحمر، (والتسمر والزبيب). فالأصناف التي تجب فيها الزكاة عشرون (فقط): لا فى تين، ورمان، وتفاح، وسائر الفواكه، ولا فى بزركتان وسلجم (۱۱)، ولا فى جوز ولوز ولاغير ذلك؛ (وإن) زرعت هذه العشرون (بأرض خراجية) – كأرض مصر والشام التى فتحت عنوة. وخراجها لا يسقط عنها الزكاة حكما أن العلف لا يسقط زكاة الماشية – وغير الحراجية هى أرض الصلح التى أسلم أهلها وأرض الموات.

وذلك قدر الحمسة الأوسق. لأن الجماة ألف مد ومائتان هذا كيلها ووزيها ألف وستمائة رطل.

قوله: [القطانى السبعة]: أى وهى الحمص بكسر الميم وفتحها، والفول واللوبيا والعدس بفتح المهملتين، والترمس بوزن بندق، والحلبان بضم الحيم وسكون اللام، والبسيلة ــ بالياء المثناة و بدومها ــ من لحن العوام كذا في الحاشية.

قوله: [الفجل الأحمر]: صفة للفجل لا للحب؛ يوجد في بلاد المغرب. قوله: [لا في تين] إلخ: أي لا تجب في غير هذه العشرين وإن كان بعضها ربويتًا.

قوله: [ولا غير ذلك]: أى كحب الفجل الأبيض والعصفر والتوابل، وهى: الفلفل والكزبرة والأنيسون والشار والكمون والحبة السوداء وغير ذلك من مصلحات الطعام وإنكانت ربوية.

قوله: [بأرض خراجية] : رد المصنف بالمبالغة على الحنفية القائلين : لا زكاة في زرع الأرض الحراجية .

قوله: [كما أن العلف لا يسقط] إلخ : أي خلافاً للشافعية .

قوله: [النبي أسلم أهلها]: أي بغير تتال.

. قوله: [وأرض الموات] : أى كأرض الجال والبرارى مثلا وتعريفها: ما سلم عن الاختصاص .

يلغة السالك - أول

^{. (}١) سلجم : على وزن جعفر : هر اللفت ؛ نبات له جدر متضخم يميل للحمرة الباهته يخلل بالملح كفاتح.الشمية .

11.

* (نصف عُشر الحب) مبتدأ مؤخر خبره وفي خمسة أوسق ، وجاز أن يكون فاعلا لفعل محذوف أى يجب نصف إلخ ومراده الحب هنا ما يشمل التمر والزبيب .

(و) نصف عشر (زيت ماله ويت) من ذوات الزيوت الأربع.

(وجاز) الإخراج (من حبّ غير الزيتون) وهو السمسم والقرطم وحب الفجل، وأما الزيتون فلا بد من الإخراج من زيته إن كان له زيت ، فإن لم يكن له زيت — كزيتون مصر — فهو داخل في قوله :

(و) نصف عشر (ثمن ما) : أى زيتون (لا زيئت له) إن باعه، وإلا أخرج نصف عشر قيمته يوم طيبه ، فقوله : « وثمن » عطف على الحب .
 (و) نصف عشر ثمن (مالا يجف من عنب ورطب) كعنب مصر ورطبها إن بيع وإلا فنصف عشر القيمة يوم طيبه (ولا يجزى) الإخراج

قوله: [نصف عشر الحب]: هذا بالنسبة لما شأنه الجفاف من الحب سواء ترك حتى جف بالفعل أم لا.

قوله : [ونصف عشر زيت] إلخ : أى إن بلغ حبه نصاباً ، فتى بلغ حبه نصاباً أخرج نصف عشر وزيته وإن قل الزيت .

قوله: [فلا بد من الإخراج من زيته] : أى سواء عصره أو أكله أو باعه ، ولا يجزئ إخراج حب أو من النمن أو القيمة ، وهذا إذا أمكن معرفة قدر الزيت ولو بالتحرى، أو بإخبار موثوق بإخباره؛ وإلا أخرج من قيمته إن أكله أو أهداه أو من ثمنه إن باعه، وإلا أخرج نصف عشر قيمته، أى وإلا يبعه بل أكله أو أهداه أو تصدق به فليزمه نصف عشر القيمة . ولو أخرج زيتوناً فإنه لا يجزئ ، ومثله يقال فى الرطب والعنب الذى لا يجف .

قوله: [ولا يجزئ الإخراج من حبه]: وروى على وابن نافع: من ثمنه إلا أن يجد زبيباً فيلزم شراؤه. ابن حبيب: من ثمنه. وإن أخرج عنباً أجزأه. وكذا الزيتون الذي لا زيت له، والرطب الذي لا يتتمر ؛ إن أخرج من حبه أجزأه، ولكن القول الأول الذي مشي عليه شارحنا هو مذهب المدونة كما في المواق. (اه بن - من حاشية الأصل).

(من حبيه). وأما ما يجف فلا بد من الإخراج من حبه . ولو أكله أو باعه رطباً ، ويتحرى. وهذا داخل فى قوله : « نصف عشر الحب » كما أشرنا إليه بقولنا: «ومراده بالحب» إلخ (وكفُول أخشر) الكاف بمه فى : مثل معطوفة على عنب أى من عنب ومن مثل فول أخضر : أى أن الفول الأخضر وما ماثله من القطانى كالحمص الأخضر - مما شأنه عدم اليبس كالمسقاوى - يخرج نصف العشر من ثمنه إن بيع ، وقصف عشر قيمته إن لم يبع ، بأن أكل أو أهدى به ونحو ذلك .

* (وجاز) أن يخرج عنه حباً يابساً بعد اعتبار جفافه . فإن كان شأنه اليبس - كالذى يزرع بمحل النيل - فهل يتعين فيه الإخراج (من حبه) إن أكل أخضر أو بيع كالرطب والعنب اللذين شأنهما اليبس ، أو لا يتعين ؟ بل يجوز الإخراج من ثمنه أو قيمته كالذى شأنه عدم اليبس: قولان . رجح بعضهم الثانى ؛ وهو الذى ذكره ابن المواز عن مالك ، وفى العتبية عنه: يتعين فيه الإخراج من أصل حبه ، وظاهر ابن رشد وابن عرفة ترجيحه ، وهو ظاهر المدونة فهو المعتمد . وعل إخراج نصف العشر على ما تقدم .

(إن سَفَّى بَا لَهُ) : كالسواق والدواليب والدلاء. (و إلا) يَسَقُ بَالَةً – بأن سَفَّى

قوله: [وأما ما يجف]: أى شأنه الجفاف؛ جف بالفعل أم لا، بدليل ما بعده.

قوله [أو باعه رطباً] : أى لمن يجففه أو لمن لا يجففه كما هو مذهب المدونة ما لم يعجز عن تحريه إذا باعه و إلا أخرج من ثمنه (اه. بن من حاشية الأصل). قوله : [وكفول أخضر] : اعلم أن وجوب الزكاة في الفول الأخضر والفريك الأخضر والحمص والشعير الأخضرين وبي على القول بأن الوجوب بالإفراك وهو المعتمد وسيأتى أن معنى الإفراك هو طيبه وبلوغه حد الأكل منه واستغناؤه عن السقى وأما او أكل قبل ذلك فلازكاة فيه باتفاق ولو بنينا على أن الوجوب باليسس فلا زكاة في هذه الأشياء حيث قطعت قبله، وهو ضعيف كما سيأتى .

قوله: [فهو المعتمد]: ويؤيد اعتماده تقوية (بن) أنيه. والذي قال به (ر) وسرج عليه في الحاشية التخيير مطلقاً ولو كان شأنه الخفاف (قوله كالسواق) أدخلت الكاف: النطالة والشادوف. خلافاً لمن قال إنهما لا بدخلان في الآلة.

بالمطر أو النيل أو العيون أو السيح – (فالعُسُسُر) كاملا على ما تقدم من إخراج الحب أو الزيت أو الثمن أو القيمة .

* (ولو أشترى السبيح) ممن نزل في أرضه (أو أنشفتق عليه) نفقة - كأجرة أو عمل حتى أوصله من أرض مباحة مثلا إلى أرضه - فعليه العشر. ولا ينزل الشراء أو الإنفاق منزلة الآلة لحفة المؤنة غالبًا .

• (ويقد ر الجفاف) إن أخذ من الحبوب أو الرطب أو العنب شيء بعد إفراكه وقبل يبسه لأكل أو بيع هذا إذا كان شأنه الجفاف ، بل (وإن لم يجف) عادة كعنب مصر ورطبها والفرل المسقاوى فإنه يقدر جفافه بالتخريص ؛ بأن يقال : ما قدر ما ينقصه هذا الرطب إذا جف ؟ أو ما قدره بعد جفافه ، فإذا قبل النصف مثلا اعتبر الباقي ليخرج منه الزكاة ولو بالضم لغيره .

* (وإنسق) رَرع (بهدا): أى بالآلة وغيرها (١) (فعلمَى حُكُمهما): أى فالزكاة في ذلك الزرع تجرى على حكم السّقى بالآلة والسّقى بغيرها بأن يقسم الحارج نصفين، نصف فيه العشر والآخر فيه نصف العشر. وظاهره سواء استوى السّق بكل منهما في الزمن أو في عدد السقيات أم لا، وهو أحد المشهورين، وعليه؛ فإذا ستى بالآلة شهرين وبالمطر شهراً أو ستى بالآلة أربع مرات وبغيرها مرتين فالثلثان لحما نصف العشر والثلث له العشر . والمشهور الثاني يعتبر الأغلب لأن الحكم الغالب. وقولنا: «فعلى حكمهما» هو لفظ الشيخ رحمه الله. ونسخة

قوله: [أو السيح]: عطف عام يشمل جميع ما قبله، فالمناسب الواو . قوله: [فالعشر كاملا] إلخ: ومما يجب فيه العشر ما يزرع من الذرة ويصب. عليه عند زرعه فقط قليل من الماء كذا في حاشية الأصل .

قوله: [ولو اشترى السيح] : ردٌّ بلو على المخالف .

قوله: [وهو أحد المشهورين]: أي لما أشهره في الإرشاد.

قوله: [والمشهور الثاني] إلخ : شهره في الحواهر .

⁽١) عن عبد الله بن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيها سقت السهاء والعيون أو كان عثريتًا (يشرب بعروقه بلا سقى) : العشر. وما ستى بالنضح (أى الإبل والسانية ونحوهما) : نعسف العشر » , رواء البخارى .

المبيضة: « فكل على حكمه »: أى فكل من السقيين جار على حكمه، قل أو أكثر. فهي موافقة للنسخة التي شرحنا عليها.

« (ونضّم القطّانى) السبعة (لبعضها) بعضاً لأنها جنس واحد فى الزكاة . فإذا اجتمع من جميعها أو من اثنين منها ما فيه الزكاة زكاه وأخرج من كل صنف منها ما ينوبه .

وأجزأ إخراج الأعلى عن الأدنى لاعكسه (كتممح وسلت وشعير) تشبيه فى الفهم ، لأن الثلاثة جنس واحد .

قوله: [ونسخة المبيضة]: يعنى بها مبيضة نفسه ، وإنما نبه عليها لانتشار نسخة المن قبل الشرح فدفع به توهم مخالفة النسختين ونسخة مبيضته أبلغ في العربية كما هو معلوم.

• تنبيه: على القول بتغليب الأكثر اختلف: هل المراد به الأكثر مدة ولوكان السقى فيها أقل ؟ كما لوكانت مدة السقى ستة أشهر مها شهران بالسيح ، وأربعة بالآلة لكن سقيه بالسيح عشر مرات ، وبالآلة خمس فعلى هذا تغلب الآلة ويخرج نصف العشر فى الجميع – أو المراد الأكثر سقياً وإن قلت مدته ؟ فعليه يغلب السيح فى المثال ، ويخرج عن الجميع العشر. وقد استظهره فى الأصل .

قوله: [لأنها جنس واحد في الزكاة] : أي لا البيع فإنها فيه أجناس يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا يدا بيد كما يأتى. والقطاني: كل ما له غلاف وتقدم عدها.

قوله: [وأجزأ إخراج الأعلى]: أى أو المساوى. والعبرة بكونه أعلى أو مساوياً عرف المخرج . وإذا أخرج الأعلى عن الأدنى فإنه يخرج بقدر مكيلة المخرج عنه لأنه عوض عنه ، ولا يخرج عنه أقل من مكيلته لئلا يكون رجوعاً للقيمة ، فيدخله دوران الفضل من الجانبين وهو حرام .

قوله: [كقمح] إلخ: أى ويجزئ إخراج الأعلى أو المساوى كما تقام نظيره . قوله : [وسلت] : حب بين الشعير والقمح لا قشر له يعرف عند المغاربة بشعير النبي عليه الصلاة والسلام .

قوله: [لأن الثلاثة جنس واحد] : أي في هذا الباب وغيره بحرم بيع

ه (لا) يضم شيء منها (لعلس): حب طويل يشبه البر باليمن؛ لأنه جنس منفرد في نفسه، (وذرة) عطف على علس: أي ولا يضم شي منها لذرة، (و) لا (دخن، و) لا (أرز، وهي) في نفسها (أجناس): أي كل واحد منها جنس على حدة لا تضم أي لا يضم واحد منها لآخر، بل يعتبر كل واحد على حدته. و (و) ذوات الزيوت الأربع وهي: (الزيتون، والسيمسم، وبذرالفجيل) الأحمر بضم الفاء يوجد بقطر الغرب (والقرطم؛ أجناس) لا يضم بعضهما لبعض . (والزبيب) بأصنافه (جنس) كذلك؛ تضم أصنافه ولا يضم هو لغيره . (والتيمر) بأصنافه (جنس) كذلك .

(واعتبر الأرز والعلس) في الزكاة (بقشره) الذي يخزن به (كالشّعير)

بعضها ببعض متفاضلة خلافاً لعبد الحميد الصائغ .

قوله: [أجناس] : أى فى الزكاة والبيع .

قوله: [بل يعتبر كل واحد على حدته] : أى فإن كمل النصاب زكى وإلا فلا .

قوله: [والزبيب بأصنافه جنس] : أي في باب الزكاة والبيع .

قوله: [جنس كذلك] : تشبيه تام .

قوله: [بقشره]: أى وله أن يخرج عن الأرز مقشوراً أو غير مقشور خلافاً لمن قال بتعين الثاني .

• تنبيه: يضم متحد الجنس في الحبوب ولو زرعت ببلدين ، حيث زرع أحدهما قبل وجوبها في الثاني ما يكمل أحدهما قبل وجوبها في الثاني ما يكمل به النصاب مع الثاني. وإن زرع ثالث بعد حصاد أول ، وقبل حصاد ثان (١) زرع ذلك الثاني قبل حصاد الأول: ضم الوسط للطرفين على سبيل البدلية إذا كان فيه مع كل منهما نصاب ؛ مثل أن يكون فيه ثلاثة أوسق ، وفي كل منهما وسقان ولم يخرج زكاة الأولين حتى حصل الثالث فيزكى الجميع زكاة واحدة . ولا يضم الأول للثالث إذا لم يكن في الوسط مع كل منهما – على البدلية – نصاب ؛ مثل أن يكون في كل وسقان وزرع الثالث بعد حصاد الأول ، ولو كان في الوسط مع أحد

⁽١) يعنى في الزروع التي تحصد أكثر من مرة .

لا مجرداً عنه، فإذا كان فيها ذكر نصاب بقشره زكاه ، وإن كان بعد التنقية منه أقل .

و (والوجُوب): أى وجوب الزكاة كائن ومحقق (بإفراك الحبّ): أى طيبه وبلوغه حد الأكل منه واستغنائه عن السي كما هن مشاهد، لا باليبس ولا بالحصاد ولا بالتصفية (وطيب التّمر) بالمثلثة وفتح الميم وهو الزهو في بلح النخل، وظهور الحلاوة في العنب.

وإذا كان الوجوب بماذكر (فيحسب) من الحمسة أوسق فأكثر ــ (ما أكلم)

الطرفين فقط نصاب ؛ كما لو كان الوسط اثنين والأول ثلاثة والثالث اثنين أو العكس ، فإنه يضم له ما يكمله نصاباً ولا زكاة فى الآخر. وقال ابن عرفة : إن كمل مع الأول زكى الثالث معهما دون العكس ، لأنه إذا كمل من الأول مضموم للثانى وهو خليط الثالث ، وإذا كمل من الثانى والثالث فالمضموم الثانى للثالث . فالحول الثالث ولا خلطة للأول به ، ورجح ما لابن عرفة (اه. من الأصل).

قوله: [بإفراك الحب] إلخ: أى كما صرح به فى الأمهات ، ونص اللخمى الزكاة تجب عند مالك بالطيب أى بلوغه حد الأكل ، فإذا أزهى النخل أو طاب الكرم وحل بيعه وأفرك الزرع واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسوداد (اه). فقد اقتصر فى الزرع على الإفراك وذكر إباحة البيع فى غيره. كلا فى (بن) . ثم بعد أن ذكر كلاماً طويلا قال : فتحصل أن المشهور تعلق الوجوب بالإفراك كما خليل وابن الحاجب وابن شاس والمدونة ، وما لابن عرفة من أن الوجوب باليبس ضعيف (اه . من حاشية الأصل) . والحق أن اليبس عير الإفراك كما هو معلوم بالمشاهدة .

قوله : [واستغنائه عِن السقى] : أى ولا يلزم من ذلك أنه إذا قطع لا ينقص، بل المشاهد أنه إذا قطع في هذه الحالة قبل يبسه يضمر وينقص.

قوله: [لا باليبس] إلخ : أى ولا يرد عليه قوله تُعالى: (وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) (١) لأن المراد وأخرجوا حقه يوم حصاده ، ووقت الإخراج متأخر عن وقت الوجوب.

⁽١) سورة الأنعام آية ١٤١.

أو وهبه (أو تصدّق) به (أو استأجر به) الحصاد أو غيره منه (بعده): أى بعد الإفراك أو الطيب تنازعه كل من العوامل قبله ؛ (لا) يحسب (أكثل دابة حال درسها) أى حال دورانها بالنورج، وأما ما أكلته حال ربطها فيحسب . « (ولا زكاة على وارث) ورث الزرع (قبلله) أى قبل الطيب (إلا إذا حصل له) أى للوارث (نصاب من ذلك الزرع ، فإذا مات عن أخ لأم وعاصب ، وحصل من الزرع ستة أوسق ، فلا زكاة على الأخ للام . لأن منابه وسق واحد ، وعلى العاص الزكاة .

قوله : [أو تصدق به] : أى على الفقراء ما لم يقصد به الزكاة ، أو يتصدق بجميعه فلا يحسب عليه زكاة .

قوله: [لا يحسب أكل دابة]: أى لمشقة التحرز منه، فنزل منزلة الآفات السماوية، وحينئذ فلا يجب عليه تكميمها لأنه يضر بها. وفى حاشية الأجهورى على الرسالة: أنه يعفى عن نجاسة الدواب حال درسها، فلا يغسل الحب من بولها النجس . (اه. من حاشية الأصل).

• فرع : قال البرزلى: لازكاة فيها يعطيه لأهل الشرطة وخدمة السلطان، وهو بمنزلة الجائحة .

قوله: [إذا حصل له] إلخ: أى لكونه حصل قبل الوجوب، فهو إنما يزكى على ملك الوارث. فإن ورث نصاباً زكاه. وإن ورث أقل فلا زكاة عليه إلاأن يكون له زرع يضمه له. وقيد عبد الحق كون زكاة الزرع الذي مات مالكه قبل الوجوب على ملك الوارث بما إذا لم تستغرق ذمة الميت الديون، وإلا لوجب أن يزكى على ملك الميت لأنه بأق على ملكه. ولا ميراث فيه لتقدم الدين.

قوله : [فلا زَكاة على الأخ للأم] : أى ما لم يكن عنده ما يكسل به النصاب من زرع آخر كما تقدم .

• تنبيه : تجب الزّكاة على بائع الزرع بعد الإفراك والطيب ، ويصدق المشرى في إخباره بالقدر حيث كان مأموناً ، وإلا احتاط ؛ فإن أعدم البائع فعلى المشرى زكاته نيابة إن بقى المبيع عنده أو أتلفه هو ، ثم يرجع على البائع بحصها من الثمن ، ونفقته عليها من أجرة حصاد وتصفية . فإن تلف بسماوى فلا زكاة أصلا ،

* (ولا) زكاة (على مَن عتى): أى عبد أوكافر زرع (أو أسلم بعده): أى بعد الطيب، لأنه حال الطيب لم يكن مخاطبًا بالزكاة، بخلاف ما لوعتق أو أسلم قبله فعليه الزكاة.

* (وخرص التسمر والعنب فقط) التخريص: التحزير؛ أى يجب تخريص هذين الجنسين فقط دون غيرهما، أى يجب على الإمام أن يعين عارفاً لأرباب الحرائط يخرص عليهم . فإن لم يوجد فعلى رب الحائط (١) أن يأتى بعارف يخرص ما في حائطه من التمر والعنب . وسواء كان شأنهما اليبس أم لا كرطب وعنب مصر ليضبط ما نجب فيه الزكاة منهما (بعده): أى الطيب لا قبله وهذا أخصر

و إن أتلفه أجنبي لم يتبع بزكاته المشترى وأتبع بها البائع إن أيسر .

• مسألة: من أوصى بشىء من الزرع بعد وجوب الزكاة فبه أو قبله ومات بعده، فالزكاة على الموصى ، كانت بكيل أو بجزء، لمساكين أو لمعين. وأما إن مات قبل الوجوب فعلى الموصى أيضاً إن كانت بكيل لمساكين أو لمعين . وإن كانت بجزء لمعين : زكاها المعين إن كانت نصاباً ، وأو بانضامها لماله. ولمساكين : زكيت على ذمته إن كانت نصاباً ولا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة. (اه. من الأصل) .

قوله [أو أسلم بعده] : إن قلت: لا يظهر هذا على التحقيق من أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ؛ فهتضاه الوجوب سواء أسلم بعد أو قبل ، لأن الوجوب حاصل على كل حال. وأجيب: بأن الفرع مشهور مبنى على ضعيف ، ولذا قال بعد: « لأنه حال الطيب لم يكن مخاطباً بالزكاة » .

قوله: [وخرص التمر والعنب فقط]: اعترض الحصر بأن الشعير الأخضر إذا أفرك وأكل أو بيع زمن المسغبة ، والفول الأخضر والحمص تخرص أيضاً بناء على أن الوجوب بالإفراك. وأجيب بجوابين: الأول أن الحصر منصب على الشرط . الثانى أن الشعير والفول والحمص لا تخريص فيها لأنه وإن كان يقدر جفافه ويحسب ما أكل منه تحريباً إلا أن هذا الأمر موكول لمربه. والتخريص: أن يعين الإمام عارفاً لأرباب الحوائط يخرص عليهم إلى ... آخر ما قال الشارح .

. قوله : [من التمر] : فيه مجاز الأول لأنه حين التخريص لم يكن تمراً .

⁽١) الحائط : البستان.

من قوله: «إذا حل بيعهما». وأشار لعلة وجوب التخريص فيهما دون غيرهما بقوله: (للاحتياج لهما): أى لأن الشأن الاحتياج لهما بالأكل والبيع والإهداء والتصدق دون غيرهما، فلو تركا بلا تخريص لحصل الغبن على الفقراء إذ لا تكاد تضبط الزكاة إلا به، وقوله رحمه الله: «لاختلاف حاجة أهلهما» لا يفيد المراد ولا يفهم منه العلة (شَجرة شَجرة) هذا أعم من قوله رحمه الله: «نخلة» لأنه لا يشمل العنب إلا بتجوز أو حذف للعاطف والمعطوف، أى يخرص كل شجرة من النخل أو العنب على حدتها لأنه للصواب أقرب من الضم .

* (وكنى) مخرص (واحد) إن كان عدلا عارفــًا. (وإن) تعدد المخرصون و اختلفـُوا فالأعـْرفُ) منهم يعتبر قوله .

(وإن أصابتُه): بعد التخريص (جائحة) من أكل طير أو جيش أو برد

قوله: [لايفيد المراد] إلخ: أجيب عنه: بأنه أطلق الملزوم ــ وهو الاختلاف ــ وأراد لازمه، وهو الاحتياج . وأراد لازمه، وهو الاحتياج . وفي الحقيقة هذه العلة شرط ثان لا بد منه ـ ولذلك ساقها في المجموع مساق الشرط.

: قوله : [إلا بتجوز] : أي من إطلاق الحاص وإرادة العام .

قوله : ٦ أو حذف ٢ : أي أو عنبة ففيه اكتفاء .

وقوله : [شجرة] إلخ : منصوب على الحال بتأويله بمفصلا مثل باباً باباً .

قوله: [لأنه للصواب أقرب من الضم]: فإن جمع أكثر من نخلة ، فإن اتحدت فى الجفاف جاز ولو اختافت الأصناف وإلا فلا ، ففى المفهوم تفصيل .

قوله: [وكفى مخرص واحد]: أى لأنه حاكم فيجوز أن يكون واحداً. وكان عليه الصلاة والسلام يبعث عبد الله بن رواحة وخده خارصاً إلى خيبر.

قوله: [فالأعرف مهم يعتبر قوله]: أى سواء كان رأى الأقل أو الأكثر ، والموضوع أنه وقع التخريص مهم فى زمن واحد ، وأما إذا وقع التخريص فى أزمان فيؤخذ بقول الأول ، فقوله: «الأعرف» مفهومه: لو استووا فى المعرفة لا يكون الحكم كذلك ، بل يؤخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم ، فإن كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثلث وأربعة الربع وهكذا .

أو نحو ذلك ، (اعْتبرت) في السقوط فيزكي ما بني إن وجبت فيه زكاة وإلا فلا .

« (فإن زادَتْ) الثمرة (على قول عارف) بالتخريص (وجب الإخراج عنه): أى عن ذلك الزائد وهو مراد الإمام بالأحب عند الأكثر، وحمله الأقل على ظاهره، وأما غير العارف فلا يعتبر قوله فيخرج عن الزائد وجوباً اتفاقاً.

(وأخذ) الواجب (عن أصْنافهما): أى التمر والعنب (من) الصنف الوسط
 لا من الأعلى ولا من الأدنى ، ولا من كل نوع للمشقة ؛ إلا أن يتطوع المزكى
 بدفع الأعلى ، فإن أخرج من كل منابه أجزأ لا إن أخرج من الأدنى عن الأعلى

قوله: [وهو مراد الإمام] إلخ : قال فيها: ومن خرص عليه أربعة أوسق فوجد خمسة فأحب إلى أن يزكي لقلة إصابة الحراص اليوم، فقول الإمام: « أحب إلى" أن يزكي، . حمله بعض الأشياخ على الوجوب كالحاكم بحكم ثم يظهر أنه خطأ صراح ، وهذا حمل الأكثر . وحمله بعض على الاستحباب كابن رشد وعياض لتعليله بقلة إصابة الخراص ، فلوكان على الوجوب لم يلتفت إلى إصابة الخراص ولا إلى خطئهم . وهذا الموضع أحد مواضع من المدونة حمل فيها أحب على الوجوب. ومنها: ولا يتوصأ بشيء من أبوال الإبل وألبانها . ولا بالعسل الممزوج ، ولا بالنبيذ ، والتيمم أحب إلى من ذلك ، ومها قولها في العبد يظاهر: أحب إلى أن يصوم، ومنها قولها في السلم الثاني إذا باع الوكيل بغير العين: أحب إلى أن يضمن، وفي السلم الثالث في النصراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشتراه من مثله: أحب إلى ألا يشتريه مسلم حتى يقبضه من النصراني ، ومنها قولها في استبراء الأمة الرائعة يغيب عليها غاصب: أحب إلى أن يستبرئها. وفي الحج النالث: أحب إلى أن يصوم مكان كسر المد يوماً ، وفي الصلاة وإن صلى بقرقرة ونحوها أو بشيء مما يشغل: أحب له الإعادة أبداً، وفي الحجر ... ولا يتولى الحجر إلاالقاضي ... قيل: فصاحب الشرطة؟ قال: القاضي أحب إلى ، وفي السرقة: أحب إلى أن لا تقطع الآباء والأجداد لأمهم آباء ، ولأن الدية تغلظ عليهم. (اه. خرشي) .

قوله: [من الصنف الوسط] : أى لقول المدونة : وإذا كان في الحائط أجناس من التمر أخذ من وسطها. (اه .) وقيس على التمر العنب .

فإن لم يكن إلا صنف أو صنفان تعين الإخراج منه أو منهما .

وهذا (بخلاً في غيرهما): أى التمر والعنب من سائر الحبوب، (فمن كل ً) من أصنافها يؤخذ (بحسبه) أى بقدره قل أو كثر ، ولا يجزئ الأخذ من الوسط ، فإن أخرج الأعلى أو المساوى أجزأ وإلا فلا .

- ولما أنهى الكلام على زكاة الماشية والحرث شرع في الكلام على زكاة العين فقال:
- ع (وفي مائتي درهم): شرعي فأكثر وهي بدراهم مصر لكبرها وخمسة وتمانون ونصف وثمن درهم (١) .
 - (أوعشرين ديناراً شرعيّة فأكثر) إذ لا وقص فى العين كالحرث.

قوله: [فإن لم يكن إلا صنف] إلخ: أى فالصنف والصنفان بمنزلة أصناف الحب . يؤخذ من كل صنف قسطه ، أو يخرج الأعلى أو المساوى عن غيره . قوله: [درهم شرعى]: قد تقدم أن قدره خمسون وخمسا حبة من الشعير الوسط . قوله: [أوعشرين ديناراً] : قدر الدينار اثنتان وسبعون حبة من وسط الشعير . قوله: [إذ لا وقص فى العبن]: أى خلافاً لأبى حنيفة حيث قال: لا شيء فى الزائد على النصاب حتى يبلغ أربعة دنانير فى الذهب أو أربعين درهما فى الفضة . قوله [كالحرث]: أى مجلاف الماشية والفرق أن الماشية لل كانت تحتاج قوله [كالحرث] : أى مجلاف الماشية والفرق أن الماشية للسيرة .

⁽١) الدرهم والدينار – في الأصل – عملة يونانية ، وربما كانت الدرخما (العملة اليونانية الحالية) والدرم من أصل واحد . وكان الدرهم في صدر الإسلام ورنه سبعة أعشار وزن الدينار . ولكن كان الدرهم من فضة والدينارمن ذهب ولذلك كانت قيمة الدينارعشرين درهماً. ثم اختلفت نسبهما وأو زائهما على تعدد العصور ، وخاصة بعدما تعددت جهات ضرب العملة في الدويلات الإسلامية المختلفة ، كما استعمل الدرهم أيضاً كيزان للأدوية والحواهر ونحوهما واختلف من زمن لآخر وكان وزن الدينار ٥٢ وجرامات من الذهب أو ٢٦ حبة وموازياً للصولد البيزانطي ، ثم اختلف بعد ذلك أيضاً (من مراجع مختلفة – أهمها دائرة المعارف الإسلامية) ، ومن العمير أن نضبط الدرهم والدينار بالتحديدات الواردة في الفقه ، لأن كلا يتكلم على درهمه وديناره في وقته و بلده . وإنما حدد الدكتور إبرهم فؤاد في كتابه السابق الذكر – أي الدينار – على درهمه وديناره في وقته و بلده . وإنما حدد الدكتور إبرهم فؤاد في كتابه السابق الذكر – أي الدينار بأن ثمنه بالحنيات المصرية الآن ١٠٥٠ قرشاً وذلك بحسب سعر الذهب الآن . وذلك باعتبار وزن الحنيه المصرى ذهباً من ورد في ذلك فتوى من الشيخ حسنين مخلون .

- . (أو مجتمع منهم) أى من الدراهم والدنانير كمائة درهم وعشرة دنانير حال كون ما ذكر منهما .
- (غير حلى جائز) إذ لازكاة في الحلى الجائز كما يأتى . فشمل كلامه المسكوك وغيره ؛ كالسبائك والتبر والأوانى والحلى الحوام كالحياصة للذكور وعدد الحيل وغير ذلك .
- (ربع العُشر) إذا حال حولها على الحر المسلم ولو صغيراً أومجنوناً كما تقدم أولى الباب . ففي العشرين ديناراً : نصف دينار ، وفي الماثني درهم : خمسة دراهم إلى الباب .
- فائدة: لا زكاة على الأنبياء ، لأن ما بأيديهم ودائع لله ، وهذا على مذهبنا كما قال بعضهم وهو خلاف مذهب الشافعي كما قاله بعض شراح الزسالة .
 (كذا في الحاشية) .

قوله: [إذ لا زكاة في الحلى الجائز] إلخ: أي إلا ما يستثنيه المصنف .
قوله: [ولو صغيراً أو مجنوناً]: أي لأن الحطاب بها خطاب وضع كما تقدم ، والعبرة بمذهب الوصى في الوجوب وعدمه ، لا بمذهب الطفل ولا بمذهب أبيه ، فإن كان مذهبه يرى سقوطها عن الطفل سقطت كالحنفى ، وإلا وجب عليه إخراجها من غير رفع لحاكم إن لم يكن في البلد حنفي لا يخفي عليه أمر الصبى ، وإلا رفع الوصى الأمر للمالكي لأجل رفع الحلاف كما تقدم ، وانظر إذا كان مذهب الوصى الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبى ، ومذهبه سقوطها ، وانفك الحجر عنه ، فهل تؤخذ عن الأعوام الماضية من المالل أو توخذ من الوصى أو تسقط ؟ وانظر عكسه: وهو ما إذا كان مذهب الوصى عدم وجو بها وبلغ الصبى ، وقلد من يقول بوجو بها ، هل تؤخذ من المال أو تسقط ؟ كذا قال الأجهوري ، قال (بن): وكل من النظرين قصور ، والنقل: اعتبار مذهب الصبى بعد بلوغه حيث قال (بن): وكل من النظرين قصور ، والنقل: اعتبار مذهب الصبى بعد بلوغه حيث لم يخرجها وصيه قبله ، فإن قلد من قال بسقوطها فلا زكاة عليه ولا على الوصى ، الأصل) .

• تنبيه : يقبل قول الوصى فى إخراجها حيث وجبت عليه بلا يمين إن لم يتهم، وإلا فبيمين . كذا فى الحاشية .

فلا زكاة فى النحاس والرصاص وغيرهما من المعادن؛ ولوسكت كالفلوس الجدد. والوجوب فى الدنانير والدراهم ظاهر فى الحالصة ولو ردية المعدن. وفى الكاملة الوزن بل (ولو) كانت (مغشروشة) أى مخلوطة بنحو نحاس (أو) كانت (ناقيصة) فى الوزن نقصاً لا يحطها عن الرواج كالكاملة ، كنقص حبه أوحبتين ولذا قال: و (إن راجبت) المغشوشة أو الناقصة (ككاملة): أى رواجاً كرواج الكاملة ، و (وإلا) ترج كالكاملة بأن لم ترج أصلا أو تروج رواجاً لاكالكاملة بأن انحطت عن الكاملة فى المعاملات (حسب الحالص) على تقدير التصفية فى بأن انحطت عن الكاملة فى المعاملات (حسب الحالص) على تقدير التصفية فى المغشوشة ، واعتبر الكامل فى الناقصة بزيادة دينار أو أكثر . في كملت زكيت وإلا فلا ، فإذا كانت العشرون – لنقصها – إنما تروج رواج نسعة عشر لم تجب الزكاة إلا بزيادة واحد عليها وهكذا .

(وتزكَّى) العين (المغصُّوبة) من ربها قبل مرور الحول عليها أو بعده .

قوله [فلا زَكاة فى النحاس] إلخ : أى ما لم تكن معدة للتجارة و إلا فتزكى زكاة العروض كما يأتى .

قوله [كنقص حبة أو حبتين]: أى من كل دينار من النصاب ، سواء كان التعامل بها عدداً أو وزناً بشرط رواجها رواج الكاملة ، بأن كانت السلعة التي تشترى بدينار كامل تشترى بذلك الدينار الناقص لانحاد مصرفهما . ففى الحقيقة: المدار على الرواج كالكاملة قل نقص الوزن أو كثر ، كذا قال ابن الحاجب وارتضاه ، ولكن شارحنا قيد بالحبة والحبتين تبعاً لبهرام والتتائى ، وظاهره أنه لو كثر النقص اعتبر ولو راجت كالكاملة. قال في حاشية الأصل: وهو الصواب، إذ هو قول مالك وابن القاسم وسحنون. (اه .)

قوله: [إلا بزيادة واحد]: مراده به كمال النصاب، فلو فرض أن كلّ دينار ينقص ثلاث حبات من وزن الدينار الشرعي الذي هو اثنتان وسبعون حبة، يكون النصاب أحداً وعشرين ديناراً إلا تسع حبات، وكون العشرين تسعة عشر لا يكون المكمل واحداً كاملا، فلذلك قلنا: المراد بالواحد ما به كمال النصاب. قوله [وتزكي العين المغصوبة من ربها]: أي وأما الغاصب فلا زكاة عليه قيده الحطاب بما إذا لم يكن عنده وفاء بما يعوضه به، وإلا زكاه وعلى هذا يحمل

وقبل التمكن من إخراج زكاتها .

(والضّائعة): بأن سقطت من ربها أو دفنها في محل ثم ضل عنها قبل مرور الحول أو بعده قبل التمكن (بعد قبّضها) من الغاصب أو وجودها بعد الضياع (لعام) مضى ولو مكثت عند الغاصب، أو ضائعة أعوامًا كثيرة فلا تزكى ما دامت عند الغاصب، أو ضائعة فإذا قبضت زكيت لعام واحد . « (بخلاف المود عنه): إذا مكثت أعوامًا عند المودع (ف) تزكى بعد قبضها (لكل عام) مضى مدة إقامتها عند الأمين . وهذا معنى قوله : « وتعددت بتعدده في مودعة لامغصوبة ومدفونة وضائعة » .

قول الشيخ أحمد الزرقاني .

• فائدة: قال بعضهم: يؤخذ من شرط تمام الملك عدم زكاة حلى الكعبة والمساجله، من قناديل وعلائق وصفائح أبواب. وصدر به عبد الحق قائلا: وهو الصواب عندى، وقال ابن شعبان: يزكيه الإمام كالعين الموقوفة للقرض، كذا في الحاشية. لكن قال في حاشية الأصل: سيأتي في النذر أن نذر ذلك لا يلزم، والوصية به تكون باطلة، وحين في في على ملك ربها، فهو الذي يزكيها لا خزنة الكعبة ولا نظار المساجد، ولا الإمام. تأمل (انهى).

قوله [والضائعة] : أى بموضع لا يحاط به أو بحاط به ، خلافاً لمحمد ابن المواز من أنها إن دفنت بصحراء - أى فى موضع لا يحاط به - تزكى لعام واحد وإن دفنت فى البيت والموضع الذى يحاط به زكاه لكل عام ، وعكس هذا ابن حبيب ، كذا فى الحاشية . وزاد فى الشامل قولا رابعاً : وهو زكاتها لكل عام مطلقاً ، دفنت بصحراء أو ببيت ، والمعول عليه الأول الذى مشى عليه المصنف .

قوله: [لكل عام مضى]: أى مبتدئاً بالعام الأول فما بعده إلا أن ينقص الأخد النصاب، وما ذكره من تعدد زكاة المودعة بتعدد الأعوام هو المشهور، ومقابله ما روى عن مالك من زكاتها لعام واحد بعد قبضها لعدم التنمية، وما رواه ابن نافع من أنه يستقبل بها حولا بعد قبضها، وقوله: بعد قبضها؛ ظاهره أنه قبل القبض لا يزكيها وإنما تزكى بعد القبض ، واستظهر ابن عاشر أن المالك يزكيها كل عام وقت الوجوب من عنده كذا في (بن) نقله محشى الأصل، فتكون

والا زكاة فى حلى جائز وإن)كان (لرجل)كةبضة سيف للجهاد ، وسن وأنف وخاتم فضة بشرطه (إلا إذا تهشم) بحيث لا يمكن إصلاحه إلا بسبكه ثانياً ففيه الزكاة . وإن لامرأة فتجب لأنه صار ملحقاً بالنقد ، سواء نوى إصلاحه أم لا ، (كأن انكسر) ولم ينو إصلاحه بأن نوى عدم إصلاحه أو لم ينو إصلاحه فتجب زكاته فى هاتين الصورتين كما تجب فى المهشم مطلقاً فإن نوى إصلاحه لم تجب لأنه بمنزلة الصحيح حينئذ .

* (أوأعد) معطوف على مافي حيز الاستثناء : أي لازكاة في حلى مباح إلا إذا تهشم، وإلا إذا أعد (للعاقبة أو) أعد (لمن سيرُوجدَد): له من زوجة أو سرية أو

الأقوال فيها أربعة؛ مشهورها ما مشي عليه المصنف.

• تنبيه: لا زكاة في عين موصى بتفرقتها على معينين أو غيرهم ، وقد مر عليها حول بيد الوصى قبل التفرقة ، ومات الموصى قبل الحول ؛ لأنها خرجت عن ملكه بموته ، فإن فرقت بعد الحول وهو حى زكاها على ملكه إن كانت نصاباً ، ولو مع ما بيده ولا يزكيها من صارت له إلا بعد حول من قبضها ، لأنها فائدة . وأما الماشية إن أوصى بها ومات قبل الحول فلا زكاة فيها إن كانت لغير معينين ، وإلا زكيت إن صار لكل نصاب لماضى الأعوام كإربها ، وأما الحرث ففيه تفصيل كذا في الأصل .

قوله: [كفيضة سيف]: قال الناصر: وانظر لوكان السيف محلى وانخذته المرأة لزوجها. هل لازكاة فيه عليها كما لو اتخذ الرجل الحلى لنسائه؟ قال شيخ المشايخ العدوى: والظاهر وجوب الزكاة فيه لأن الشأن اتخاذ الرجل الحلى لنسائه لا العكس. (كذا في حاشية الأصل).

قوله: [إلا إذا تهشم]: حاصل الفقه فى هذه المسألة ـ على ١٠ قاله المصنف ـ أن الحلى إذا تكسر فلا يخلو: إما أن يتهشم أو لا، فإن تهشم وجبت زكاته سواء نوى إصلاحه أو عدمها أو لا نية له. وإن لم يتهشم ـ بأن كان يمكنه إصلاحه وعوده على ما كان عليه من غير سبك ـ فلا يخلو: إما أن ينوى عدم إصلاحه أو لا، فإن نوى عدم إصلاحه أو لا نية له فالزكاة، وإن نوى إصلاحه فلا زكاة فيه. فالصور ستة يزكيه فى خمسة.

بنت . فتجب فيه الزكاة ودحل في ذلك حلى امرأة اتخذته – بعد كبرها وعدم التزين به – لعاقبة الدهر أو لمن سيوجد لها من بنت صغيرة حيى تكبر ، أو أختأو أمة حيى تتزوج ؛ فتجب فيه الزكاة مادام معداً لماذكر من يوم اتخاذه له حيى يتولاه من أعدله .

. (أو) أعد (لصداق) لمن يريد زواجها لنفسه أو لولده أو لشراء جارية به .
ه (أو نَوَى به) : عطف على «تهشم» كالذى قبله ، أى : وإلا إذا نوى به (التهجارة) : أى التكسب والربح بالبيع والشراء فتجب فيه الزكاة ، وأفهم قوله .
ه حلى جائز » أن المحرم : كالأوانى والمرود والمكحلة – وإن لامرأة – يجب فيه الزكاة . وإن رصع بالجواهر أو طرز بسلوك النهب أو الفضة ثياب أو عمائم فإنها تزكى زنتها إن علمت وأمكن نزعها بلا فساد وإلا تحرى ما فيه من العين وزكى .
• ثم شرع يتكلم على حكم ما حصل من العين بعد أن لم يكن (١١) ؛ وهو ثلاثة

قوله: [والا إذا نوى به التجارة] إلح: أى البيع والشراء كما قال الشارح ، وأما إذا اتخذه للكراء فإنه لا زكاة فيه سواء كان المتخذ له رجلا أو امرأة ، وسواء كان يباح استعماله لمالكه أم لا ويكون قولهم: محرم الاستعمال على مالكه فيه الزكاة في غير المعد للكراء . وهذا ما ارتضاه في الحاشية تبعاً للرماصي ، والذي اعتمده (بن): أن محل كون المعد للكراء لا زكاة فيه إذا كان يباح لمالكه استعماله كأساور أو خلاخل لامرأة أما لوكان ذلك لرجل لوجبت فيه الزكاة . كذا في حاشية الأصلى .

-قوله : [تجب فيه الزكاة] : سواء كان معداً اللاستعمال أو للعاقبة .

قوله : [بلا فساد] : أي أو غرم. وحكم ما رصع عليه حكم العروض.

⁽١) انظر كذلك ما ذكره بعده بقوله : (إنما يزكنَّى عرض تجارة لا قنية). وتعتبر زكاة عروض التجارة من أكثر أنواع الزكاة مساساً بالحياة الحالية ، ومن ثم فإنها تعتاج لعناية أشد ، بعد أن تطورت الامور فرفسها للمقام الأول بدلا من المواشى والحرث والدين (الذهب والفضة). وضريبة الأرباح التجارية والصناعية من أهم موارد الدولة الحديثة. وهي تقوم في الأصل على التفرقة بين ما يعتبر تجارياً وما لا يعتبر كذلك طبقاً لأحكام القانون التجارى ؛ وأهم هذه العمليات عملية الشراء لأجل البيع أو الاستغلال ، فهي — أن التجارة وعمادها.

والأموال - كما ذكر ابن رشد في التبيان في زكاة الأثمان - على ثلاثة أنواع: قسم يراد التعامل = والأموال - كا ذكر ابن رشد في التبيان في زكاة الأثمان - أول

أقسام : ربح ، وغلة مكترى — وهي من الربح عند ابن القاسم — وفائدة . وبدأ بالأول وهو مازاد على ثمن مشترى ً للتجارة ببيعه فقال :

• (وحوَّل الرِّبح حوَّل أصله) : فمن ملك دون نصاب ولو درهماً أرديناراً في

قوله : [وهو ما زاد على ثمن مشترى] إلخ : هذا تعريف من الشارح للربح وهو معنى تعريف ابن عرفة المشهور الذي قال فيه: زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهباً أو فضة ، فقول الشارح : «وهو»: أي الربح، واحترز بقوله : «ما زاد على تمن مشترى» النح عن زيادة غير تمن المشترى فلا يسمى ربحاً بل هو غلة يستقبل بها. وقوله: [للتجارة]: يحترز به عمن اشترى سلعة للقنية بعشرة ثم باعها بعشرين فلا يقال له ربح ، بل يستقبل بذلك .

قوله: [ببيعه]: يحترز به عما لو اشترى السلعة للتجارة، ثم اغتلها بالكراء، فإنه يستقبل بذلك .

قوله : [وحول الربح حول أصله] : لم يبين المضنف أول الحول الذي يضم له وفيه تفصيل. وهو: إما أن يكون عيناً تسلفها، أو عرضاً تسلفه للنجر ،أو اشتراه للقنية ، ويبدو له التجر؛ فالحول في الأولى من يوم القرض. وفي الثانية من يوم التجر ، وفي الثالثة من يوم الشراء . وفي الرابعة من يوم البيع ، وقد نظم ذلك العلامة الأجهوري بقوله :

> وحول القرض من يوم اقتراض ويوم التجر أول حول عرض ومن یکن اشبری عرضاً لتجر وإن عرضآ لقنية اشتراه

إذا عينا يكون بلا خفاء تسلفه لتجر للعناء فإن الحول من يوم الشراء ويبدو التجر فيه للماء

= والربح لا للاقتناء ، وقسم يراد للاقتناء ، وقسم يراد للوجهيز في زكاته كلام ، والغالب أفه على ما نوى فيه . ثم إن هذه الزكاة إما أن تكون على زيادة رأس المال ، أو عن الربح الناشئ عن التجر فيه . وفي الأول اختلف الفقهاء في وقت الضم وشروطه . وفي الثاني – وهو الربح – فالغالب أن يضم إلى أصله ويأخذ حكمه بعد أن يصيرا نصابًا معاً. وكذا في الأسعار التي يقوم بها العروض اختلفوا إلى ثلاثة آراه: رأى : أن تقوم على أساس ثمنها يوم وجوب الزِّكاة ، ورأى : تقوم بسمر الشراء ، ورأى : أن تقوم يحسب سعر البيع الفعلى . (انظر دكتور إبرهيم فؤاد . المرجع السابق) . ولم تعتن المذاهب الأخوى بزكاة العروض والتجارة عناية المالكية ومذهبهم هو قبلة الباحثين في هذه الناحية .

المحرم فتاجر فيه حتى ربح تمام نصاب، فحوله المحرم. فإن تم بعد الحول بكثير أو قليل زكاه حينئذ. وإن تم فى أثنائه صبر لتمام حوله وزكاه، إلا أنه إذا زكاه بعد الحول بمدة فانتقل حوله ليوم التزكية ، كن ملك دون نصاب فى المحرم فمر عليه الحرم ناقصاً ، وتم النصاب فى رجب: زكاه حينئذ وصار حوله فى المستقبل رجباً. وذكر الثانى مشبهاً له بالأول فقال :

• (كغلة ما): أى شي من حيوان أوغيره – (اكتبرى) بعين (للتجارة): أى لأجلها فحولها حول أصلها وهي العين الى اكبرى بها ذلك الشيء، فن ملك نصاباً أو دونه في المحرم فاكبرى به داراً أو بعيراً أوغير ذلك – للتجارة لاللسكي ولا للركوب – ثم أكراها لغيره في رجب مثلا بأر بعين ديناراً ، فإنها تزكى في المحرم لأن حولها يوم ملك أصلها أو زكاه احبر زيما اكبرى للتجارة عن غلة مشترى للتجارة أو مكبرى للقنية – كالسكني أو الركوب – فأكراه لأمر حدث ؛ فإنه يستقبل بها حرلا بعد قبضها لأنها من الفوائد .

وبالغ على أن حول الربح حول أصله بقوله: (ولو) كان الربح (ربح دين) في ذمته (لاعوض له): أى لذلك الدين (عنده) فإن حوله حول أصله وهو الدين . مثاله : من تسلف عشرين ديناراً مثلا فاشترى بها سلعة النجارة أو اشترى سلعة بعشرين فى ذمته فى المحرم ، ثم باعها بعد مدة قليلة أو كثيرة بخمسين ، فالربح ثلاثون تزكى لحول أصلها وهو المحرم . وأما العشرون الى هى الأصل

فأول حوله من يوم بيع له فاحفظ وقيت من الرداء

والمعتمد في الرابع أنه من يوم قبض ثمن العرض كما في البناني .

قوله: [فحوله المحرم]: أى فيضم لحول أصله على المشهور لا من يوم الشراء ولا من يوم الربح ، ولا يستقبل به خلافاً لمن يقول بذلك كله .

قوله: [عن غلة مشترى التجارة] : أى اشترى التجارة فى ذات المبيع فاغتله فالغلة فائدة كما قال الشارح وسيأتى .

قوله: [وبالغ على أن حول الربح] إلخ : قال فى الحاشية حاصل ما فى ذلك: أن المشهوركما عند ابن رشد أن الربح يضم لأصله سواء نقد الثمن أو بعضه، أو لم ينقد شيئاً وكان عنده ما يجعله فى مقابلة الدبن وعلى المشهور اختلف إذا

فلا تزكى لأنها فى نظير الدين إلاأن يكون عنده عوض يقابلها على ما سيأتى بيانه ، ومثل ربح الدين غلة مكترى . بدين للتجارة كمن اكترى داراً سنة مثلا بدين فى ذمته لأجل معلوم كعشرة ، ثم أكراها بثلاثين ، فالغلة عشرون يزكيها لحول أصلها أى من يوم اكترى. ولايزكى العشرة لأنها فى نظير الدين إلا إذا كان عنده عوضها ، والمتن يشمل ذلك بجعل الربح شاملا للغلة إذ هى ربح فى الحقيقة .

- وذكر الثالث بقوله :
- (واستقبل) حولا (بفائدة ، وهي) قسمان :

الأولى: (ماتجدً دت عن غير مال ؟ كعطية) من هبة وصدقة واستحقاق وقف أو وظيفة (وإرثٍ وأرشٍ) لجناية (ودية ٍ) لنفس أو طرف (وصداق) قبضت من

لَم يكن عنده شيء وانتهى وفى المبالغة ردّ على أشهب القائل باستقباله بالربح حينئذ . قوله : [على ما سيأتى بيانه] : أى فى قوله: ﴿ إِلاّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنِ الْعَرْضِ ما يفى به، إن حال حوله عنده ﴾ إلى آخر ما يأتى .

قوله : [والمتن يشمل ذلك] : أي قوله : « ولو ربح دين » .

والحاصل أن الذي يضم لأصله أربعة أقسام: ثمن ما اشترى للتجارة، وبيع لها، وغلة ما اكترى للتجارة، وما (١) اكترى بالفعل لها. وفي كل: كان الثمن من عنده، أو في ذمته، لكن إذا كان من عنده زكى الجميع لحول أصله وإن كان في ذمته زكى الربح فقط، ولا يزكى رأس المال إلا إذا كان عنده ما يجعل فيه.

• مسألة: من كان بيده أقل من نصاب من العين قد حال عليه الحول عنده ثم استرى ببعضه سلعة للتجارة وأنفق البعض الباقى بعد الشراء: فإنه إذا باع السلعة بما يتم به النصاب إذا ضم لما أنفقه، تجب عليه الزكاة. مثاله: من كان عنده عشرة دنانير حال عليها الحول فاشترى بخمسة مها سلعة للتجارة ، ثم أنفق الحمسة المباقية ، ثم باع السلعة بخمسة عشر ، فإنه يزكى عن عشرين؟ منها الحمسة المنفقة لحولان الحول عليها مع الحمسة التي هي أصل الربح ، فلو أنفق الحمسة قبل شراء السلعة بغلا زكاة إلا إذا باعها بنصاب ، وهذه المسألة هي معنى قول خليل: « ولمنفق بعد حلوله مع أصله وقت الشراء ».

قوله : [بفائدة] : مراده بها ما ليس بربح تجر وغلة تجر .

⁽١) ما مضافة منا وليست في الأصل .

زوجها (ومنشَّزع من رَقبيق) .

والثانية: أشار لها بقوله (أو) تجددت (عن) مال (غير مزكتى كثمن) شيء (مقنى) عده من (عرض) ، كثياب وحيوان وأسلحة وحديد ونحاس . (وعقار): وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر ، (وفاكهة) كخوخ ورمان وتين ، (وماشية) مقتناة كما هو الموضوع ، وسواء (ملك) ماذكر (بشراء أوغيره) كهبة وإرث ، فيستقبل بثمن ماذكر حولا بعد قبضه .

(ولو أخره) أى أخر قبضه من مشتريه (فراراً) من الزكاة خلافاً لمن قال : إن أخره فراراً زكاه لكل عام مضى .

ولو تعدد حتى يم النصاب فيتقرر الحول. فمن استفاد عشرة من المحرم ومثلها فى رجب . فبدأ الحول رجب فيزكى العشرين فى رجب المستقبل. واو استفاد خمسة فى المحرم ، ومثلها فى ربيع ، ومثلها فى رجب . ومثلها فى ربيع ، ومثلها فى رجب . ومثلها فى رمضان . فبدأ الحول رمضان . فبدأ الحول رمضان فيستقبل بها حولا منه ، وعلى هذا القياس .

و (إلا أن تنقص) الأولى عن النصاب (بعد حوّلها) أى بعد مرور الحول عليها
 (كاملة) ووجوب الزكاة فيها ؛ فلا تضم لما بعدها لتقرر حولها . كما لا يضم
 ما بعدها لها . بل يركى كلا فى حوله

قوله: [وتضم فائدة ناقصة]: اعلم أن أقسام الفوائد أربع: إما كاملتان، أو ناقصتان، أو الأولى كاملة والثانية ناقصة، أو عسكه. فالكامل لايضم والناقص الذي بعده كامل يضم إليه، والناقص بعد الكامل لايضم لسبقه بالكامل، والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكامل بعده. وهذا التفصيل مخصوص بفائدة العين كما هو معلوم؛ وأما الماشية، فقد تقدم أن ما حصل من قائدتها بعد النصاب الأول يضم له.

قوله: [وجوب الزكاة فيها]: أى استحقاقها للتزكية سواء زكيت بالفعل أم لا .

قوله : [بل يزكى كلا في حوله] إلخ : استشكله في التوضيح بما حاصله أنه إذا زكينا الأولى عند حولها ، فإما أن ننظر في زكاتها للثانية أولا ، فإن نظرنا

مادام فى المجموع نصاب. مثاله : استفاد عشرين فى المحرم ، وحال حولها ووجبت زكاتها ثم نقصت، واستفاد فى رجب مايكمل النصاب فأكثر ، فكل منهما على حولها. فإذا جاء المحرم زكى المجرمية ، فإذا جاء رجب زكى الرجبية .

(و) استقبل (بالمتجدّد) من العبن (عن سلع ِ التّبجارة) وأولى سلع القنية

للثانية - كما قال الشارح - ورد عليه أن الثانية لم تجتمع مع الأولى فى كل الحول ، فحيئة يلزم عليه وجوب الزكاة فى النصاب قبل حوله ، لأن الثانية لم يحل حوله ، ولأجل هذا الإشكال استظهر قول وإن لم ننظر للثانية لزم زكاة ما دون النصاب . ولأجل هذا الإشكال استظهر قول ابن مسلمة من ضم الأولى للثانية فى الحول كما لونقصت الأولى قبل أن يحول عليها الحول وهى كاملة . وأجيب عن ذلك باختيار الشق الأول ، ونقول: إن هذا فرع مشهور مبنى على ضعيف ، وهو قول أشهب: إنه يكفى فى إيجاب الزكاة فى المالين القاصر كل مهما عن النصاب وفى المجموع نصاب اجماعهما فى بعض الحول .

قوله: [ما دام فى المجموع نصاب]: مفهومه لو نقصتا معاً عن النصاب كصير ورة، المحرمية خمسة، والرجبية مثلها، ففيها تفصيل:

حاصله: أنه إن حال عليهما الحول الثانى ناقصتين بطل حولهما ورجعتا كمال واحد لا زكاة فيه. وإن اتجر قبل مرور الحول الثانى ، فربح فيهما أو فى إحداهما تمام نصاب، فلا يخلو وقت التمام من خسة أوجه: إن حصل عند حول الأولى ، أو قبله فعلى حوليهما وفض ربحهما عليهما ، وإن حصل الربح بعد حول الأولى وقبل الثانية انتقل إليه حول الأولى وتبقى الثانية على حولها ، وإن حصل عند حول الثانية أو شك فيه فحولهما منه ، وإن حصل بعد حصول الثانية بشهر مثلا كشعبان فحولهما منه ، وإن حصل بعد حصول الثانية بشهر مثلا كشعبان فحولهما منه . كذا أفاده الأصل .

• مسألة: من كان عنده عشرون في المحرم وعشرة في رجب فجاء الحول على المُحرَّمية فأنفقها بعد زكاتها أو ضاعت، سقطت عنه زكاة الرجبية حيث نقصت عن النصاب.

قوله: [وأولى سلع القنية]: ومثلها المكتراة للقنية، وأما المكتراة للتجارة فتقدم أن غلتها كالربح يضم لأصلها.

(بلا بيع) لها ، وإلاكان ربحاً حوله حرل أصله كما مر ، ومثل له بقوله : (كغُلّة عبد) أو بعير أو دار اشترى للتجارة فأكراه وقبض من الكراء ما فيه نصاب ، فإنه يستَقبل به حولا من يوم قبضه .

(و) مثل (نجُوم كتابة ٍ) كعبد اشتراه للتحارة ، ثم كاتبه .

(وَثَمَن تُمْرَة) شَجْرَة (مُسَرَى) للتجارة (واو) كانت الأشجار (مؤبَّرة) يوم الشراء ، خلَّافاً للمصنف فإنه يستقبل به .

(إلا الصُّوف التَّام) المستحق للجز وقت شراء الغنم للتجارة فلا يستقبل بثمنه . بل حوله حول أصله لأنه حينئذ كسلعة قائمة بنفسها .

م (و) إلا (ثمراً بدا صلاحه) في الأصول المشتراة للتجارة، فلا يستقبل بثمنه كالصوف التام .

واعلم أن قوله: «وبالمتجدد » إلخ: يردم أنه ليسمن الفائدة مع أنه من النسم الثانى منها فى التحقيق ، فكان الأولى تقديمه على قوله: «وتضم» إلخ ودرجه فى أمثلته .

« (واستَقَسْل مَن عتى أو أسلم من يومئذ) أى من يوم العتى أو الإسلام .

قوله: [ومثل نجوم كتابة]: أى لأن الكتابة ليست بيعاً حقيقيًّا وإلا لرجع العبد بما دفع إن عجز.

قوله : [ولو كانت الأشجار مؤبرة] : أى وسواء باع الثمرة مفردة أو باعها مع الأصل ، لكن إن باعها مع الأصل فإن كان بعد طيبها فض الثمن على قيمة الأصل والثمرة فما ناب الأصل زكاه لحول الأصل وما ناب الثمرة فإنه يستقبل به حولا من يوم يقبضه ، فيصير حول الأصل على حدة ، والثمرة على حدة ، وإن باعها مع الأصل قبل طيبها زكى ثمنها لأنه تبع لحول الأصل .

قوله: [بل حوله حول أصله]: أى كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب . قوله: [فكان الأولى تقديمه] إلخ: وأجاب المؤلف فى تقريره بقوله سهل ذلك كونه ناشئاً عن سلع التجارة ، فكأنه ليس بفائدة انهى .

قوله : [واستقبل من عتق] إلخ : أى فى جميع ما يملكه لافى خصوص الفوائد ، ونص عليه هنا دفعاً لتوهم أنه يفصل فى ماله بين الفوائد والغلة والربح .

• مسألة : من اكترى أرضاً للتجارة وزرع فيها للتجارة ، زكى ثمن ماحصل فيها

ثم شرع يتكلم على زكاة الدين الذى له على الغريم فقال :

• (ويزكّى الدَّيْن) بعد قبضه _ كما يأتى _ (لسنة) فقط (١١) ، وإن أقام عند المدين أعواماً وتهتبر السنة (من يوم ملك أصله) بهبة وتحوها أو قبضه إن كان عما لا زكاة فيه (أو) من يوم (زكّاه) إن استمر عنده عاماً . ومحل تزكيته لسنة فقط إذا لم يؤخره فراراً من الزكاة ، وإلا زكاه لكل عام مضى عند ابن القاسم . ولزكاته لسنة شروط أربعة :

أولها: أن يكون أصله عيناً بيده فيسلفها ، أو عروض تجارة يبيعها بثمن معلوم لأجل: وإليه أشار بقوله: (إنْ كانَ) الدين الذي هو على المدين (عيناً)

من غلبها من حول زكاة حرثها إن بلغ نصاباً ، وإلافمن حصول رأس مال التجارة. وهل يشترط لزكاة الثمن كون البذر للتجارة ؟ فلو كان لقوته استقبل بشمن ما حصل من زرعها ، لأنه كفائدة ، أو لايشترط بل يزكى ثمن الغلة مطلقاً . قولان .

قوله: [على زكاة الدين]: أى دين غير المديرأو دين المدير القرض، بدليل قول المصنف الآتى: «لسنة من يوم ملك أصله أو زكاه»، وسيأتى فى الشارح بيانه.

قوله: [أو قبضه إن كان عما لازكاة فيه]: أى كعقار. ظاهره أن ما قبله يكفى فيه الملك ولو من غير قبض، وليس كذلك. بل الهبة ونحوها ــ كالميراث ــ لا يعتبر فيه السنة إلا من يوم قبضه من الواهب والمورث.

قوله: [فيسلفها] : أى سواء كان مديراً أو محتكراً أو لا ، ولا لأن القرض خارج عن نوعي التجارة .

⁽١) زكاة الديون تشبه – لحد كبير- الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة التي تفرض على ما المكلف في ذمة الغير من سندات وحصص وفروض وودائع وتحوها مع ملاحظة أن زكاة الديون هنا مقيدة بقيود تتخصص بها دون ضريبة القيم المنقولة في شمولها . وقد اختلفت المذاهب في زكاة الدين، فقال قوم : لا زكاة فيه وإن قبض حتى يستكمل شرط الزكاة عند القابض له، وهو الحول . قال ابن رشد: وهو أحد قولي الشاضي وبه قال الليث ، أو هو قياس قوله . وقال قوم : إذا قبضه زكاه لما مضى من السنين أو يزكيه لحول واحد وإن أقام عند المدين سنين ، وإن كان أصله عن عوض ، كما لو باعه شيئًا و بقي مديناً بالتمن سنين . أما إن كان عن غير عوض كمراث لم يقبضه الوارث من حائزه فقد قبل : يستقبل به الحول ، يعني لا يؤدى زكاته إلا بعد سنة من قبضه له . وذلك كله على خلاف وتفصيل .

كائنة (من قرض أو) ثمن (عروض تجارة) لمحتكر ، أي سببه أحد هذين الأمرين ، لا إن كان الدين عرضاً فلا يزكي إلّا على ما سيأتي في المدير .

زكاة الدين

الشرط الثانى: أن يقبض من المدين وإليه أشار بقوله: (وقبَّض) - لا إن لم يقبض فلا يزكى - اللهم إلا أن يكون أصله ثمن عرض تجارة لمدير فلا يزكى بمام شروطه الآتية في المدير.

الشرط الثالث : أن يقد بض (عيناً) ذهباً أو فضة لاإن قبضه عرضاً فلا زكاة حتى يبيعه على ماسيأتي من أحتكار أو إدارة ، إذا كان القابض له رب الدين . بل

قوله : [أو عروض تجارة] : أى ملكها بشراء وكان محتكراً وباعها بدين.

قوله : [لا إن كان الدَّيْن عَرَضًا] (١) : محترز قول المصنف : «عيناً» وقول الشارح، : ثمن .

قوله : [اللهم إلا أن يكون] إلخ : الاستدراك بهذا بعيد ، لأن الموضوع يحرزه لكونه في غير المدير .

قوله: [فلا زكاة حتى يبيعه] : أى فإذا باعه زكاه لسنة من يوم ----- قيضه .

والحاصل أن غير المدير إنما يزكى الدين لسنة من أصله إذا قبضه عيناً . وأما إذا قبضه عرضاً فلا يزكيه حتى يبيعه ، وحوله الذى يزكيه عنده من يوم قبض العرض لامن حول أصله كالعين . فإذا باع ذلك العرض زكاه لسنة من يوم قبضه هذا إذا كان غير مدير كما هو الموضوع ، وأما إن كان مديراً قومه كل عام ، وإن لم يقبضه حيث نض له ولو درهماً كما يأتى .

قوله : [على ما سيأتى] إلخ : الأولى الاقتصار على ما قبله لأن ما يأتى موضوع آخر .

⁽١) عرض : قال في مختار الصحاح والمصباح المنير بسكون : الراء . وضبطها أستاذنا الشيخ محيى الدين عبد الحميد في الشرح الصغير بفتح الراء .

(ولو) كان القابض له (موهوباً له) من رب الدين (أو أحال) ربه به من له عليه دين على المدين ، فإن ربه المحيل يزكيه من غيره بمجرد قبول الحوالة . ولا يتوقف على قبضه من المحال عليه . ولذا عبرنا بالفعل المعطوف على كان المحذوفة بعد لو . والمعمى : وقبضه عيناً ولو أحال به ، فإن الحوالة تعد قبضاً بخلاف مالووهبه فلابد من زكاته على ربه الواهب من قبض الموهوب له بالفعل ، خلافاً لما يرهمه قول الشيخ : « ولو بهبة أو إحالة » ، فقولنا : « ولو أحال » فى قوة « ولو إحالة » أى ولو كان القبض إحالة فيزكيه المحيل . وأما المحال فيزكيه أيضاً منه لكن بعد قبضه . وأما المحال عليه فيزكيه أيضا من غيره بشرط أن يكون عنده ، ولو من العروض ما يهي بدينه .

الشرط الرابع : أن يقبض نصاباً كاملا ولو في مرات ، كأن يقبض منه عشرة ،

قوله : [ولو كان القابض له موهوباً] إلخ: أشار بلولرد قول أشهب: لازكاة في الموهوب لغير من عليه الدين .

قوله: [أو أحال ربه]: حاصله: أن كلا من الهبة والحوالة قبض حكمى للدين إلا أنه لابد في زكاة الدين الموهوب لغير المدين من قبض الموهوب له ، غلاف الحوالة فإن الزكاة تجب على المحيل بمجرد حصولها وإن لم يقبضه المحال على المذهب ، خلافاً لابن لبابة . والفرق بين الحوالة والهبة أن الهبة وإن كانت تلزم بالقبول – قد يطرأ عليها ما يبطلها من فلس أو موت فلا تم إلا بالقبض ، بخلاف الحوالة . ومفهوم قولنا : لغير المدين ؟ أن هبة الدين للمدين تسقط الزكاة على الواهب لعدم القبض الحسى والحكمى ، وفي الحقيقة هو إبراء . ومحل كون الواهب يزكى الدين الموهوب لغير المدين إن لم يشرط زكاته على الموهوب له أو يدعى أنه أراد الزكاة منه وإلا فلا زكاة على الموهوب له أو يدعى أنه أراد الزكاة منه وإلا فلا زكاة عليه .

قوله : [وأما المحال فيزكيه] إلخ : أى لسنة من أصله .

قوله: [وأما المحال عليه] إلخ : تحصل من هذا أن هذا الدين يزكية ثلاثة: المحيل بمجرد الحوالة ، والمحال بعد قبضه ، والمحال عليه . لكن الأول والثالث يزكيانه من غيره والثانى يزكيه منه .

ثم عشرة ، فيزكيه عند قبض ما به البام. أو يقبض بعض نصاب وعنده ما يكمل النصاب .

و اليه أشار بقوله: (وكمل) المقبوض (نصاباً) بنفسه ولو على مرات بل (و إن)كمل (بفائدة) عنده (تم حرَّوْلها)كما لوقبض عشرة وعنده عشرة حال عليها الحول فيزكي العشرين (أوكمل) المقبوض نصاباً (بمعندن ٍ) لأن المعدن لايشترط فيه الحول على ما سيأتي .

قوله: [عند قبض ما به التمام]: ولو لم يستمر المقبوض الأول ، بل تلف قبل التمام، وهو معنى قول خليل: « ولو تلف المم » كما إذا قبض من دينه عشرة فتلفت منه بإنفاق أو ضياع ، ثم قبض منه عشرة فإنه يزكى عن العشرين ، ولا يضر تلف العشرة الأولى لأنه جمعهما ملك وحول ، خلافاً لابن المواز حيث قال : إذا تلف المتم من غير سببه سقطت زكاته وسقطت زكاة باقى الدين إن لم يكن فيه نصاب . وأما إذا تلفت بسببه فالزكاة اتفاقاً .

قوله: [حال عليها الحول]: يفيد أنه لو مر للفائدة عنده ثمانية أشهر، واقتضى من دينه ما يصيرها نصاباً فإنه لا يزكى ما اقتضاه، إلا إذا بقيت وما اقتضاه لهما م الحول لها. فلو قبض عشرة فأنفقها بعد حولها وقبل حول الفائدة، أو استفاد وأنفق بعد حولها، ثم اقتضى من دينه قبل حوله ما يكمل النصاب فلا زكاة. كذا فى الحاشية. واعلم أنه لا يشرط تقدم ملك الفائدة على الاقتضاء، بل لا فرق بين أن تكون الفائدة متقدهة أو متأخرة. لكن إن تأخرت يشرط بقاء الاقتضاء لهما حوله ، وإن تقدمت فالشرط مضى حول عليها سواء بقيت للاقتضاء الذى حال حوله أو تلفت قبله.

قوله : [أو كمل المقبوض نصاباً بمعدن] : أى على ما للمازرى، وهو قول القاضى عياض. واختار الصقلى عدم ضم المعدن للمقبوض

• تنبيه : من اقتضى من دينه الذي حال حوله ديناراً في المحرم مثلاً فأخر في رجب مثلا، فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين، ففيه تسع صور؛ لأن الشراء إما أن يكون بهما معاً ، أو الدينار الأول قبل الثاني، أو الثاني قبل الأول، وفي كل: إما أن يبيع السلعتين معاً ، أو إحداهما قبل الأخرى؛ وجب عليه زكاة الأربعين إن اشتراهما

م (و) لو اقتضى من دينه دون نصاب ، ثم اقتضى مايتم به النصاب فى مرة أو مراتكان (حَوَّل المَّمِّ) بفتح التاء اسم مفعول: وهو ماقبض أولا (من) وقت (التَّمام) ، فإذا قبض خمسة فخمسة فعشرة ، فحول الجميع وقت قبض العشرة ، فيزكى العشرين حينئذ (ثم زكتَّى المقْبُوض) بعد ذلك (ولوقل)كدرهم حال قبضه ويكون كل اقتضاء بعد التمام على حوله لايضم لما قبله ، ولا بعده ولو نقص النصاب بعد تمامة لاستقرار حوله بالتمام .

ثم انتقل يتكلم على زكاة العروض (١). ومرادهم زكاة العين التي هي عوض العروض ، إذ العروض لاتزكى: أى لاتتعلق بها زكاة من حيث ذاتها. فقال: و (وإنما يدُزكتي عرض تجارة): لاقنية فلا زكاة فيه، إلا إذا باعه بعين أو ماشية فيستقبل بثمنه حولا من قبضه كما تقدم في الفائدة .

وقوله : « عرض » ¡ : أى عوض ، فيشمل قيمة عروض المدير وثمن عروض المحتكر حيث باعها يشروط خمسة :

معاً سواء باعهما معاً أو إحداهما قبل الآخرى ، لكن إذا باعهما معاً زكى الأربعين دفعة واحدة ، وإن باع واحدة زكاها الآن ، وأصل الثانية فيزكى الآن إحدى وعشرين ، فإذا باع الأخرى زكى تسعة عشر . وما بقى من الصور يزكى إحدى وعشرين لاغير — كما اعتمده فى الأصل تبعاً للوماصى .

تتمة: إذا تعددت أوقات الاقتضاءات وعلم المتقدم منها والمتأخر ، ونسى المتوسط فإنه يضم للمتقدم و يجعل حوله منه عكس الفوائد التى علم أولها وآخرها ، فإن المجهول الوسط يضم للمتأخر ؛ وذلك أن الاقتضاءات تزكى لما مضى ، فهى بالتقديم أنسب . والفوائد بالاستقبال أنسب .

قوله: [على زكاة العروض]: أعقبها بالكلام على زكاة الدين لمشاركتها له في الحكم، لأن أحد قسميها ــ وهو المحتكر ــ يقاس به .

قوله: [بل يستقبل بثمنه من يوم قبضه]: كلامه يوهم أنه كالفوائد، وليس كذلك. بل مقتضى الفقه أنه يزكى الثمن منحول تزكية الأعيان كما فى (عب) نقلا عن ابن الحاجب.

⁽١) انظر قبله : حكم ما حصل من العين بعد أن لم يكن .

أشار لأولها بقوله: (إن كان لازكاة في عَينه)كالثياب والرقيق ، وأما ما في عينه زكاة كنصاب ماشية أو حلى أو حرث فلا يقو م على مدير ، ولا يزكى ثمنه محتكر بل يستقبل بثمنه من يوم قبضه إلا إذا قرب الحول وباعه فراراً من الزكاة فيؤخذ بزكاة المبدل كما تقدم .

ولثانيها بقوله: (وملك) العرض (بشراء) لا إن ورثه، أو وهب له، أو أخذه في خلع أو أخذته صداقاً ونحو ذلك من الفوائد . وقولنا : « بشراء » أحسن من قوله : « بمعاوضة » لأنه يشمل الصداق والحلع ، فيحتاج إلى تقييده بقولنا: مائية ، لإخراجهما . وشمل هذا الشرط والذي قبله الحب المشترى للتجارة ، فإنه لا زكاة في عينه . وعلم بذلك أن المراد بالعرض ما يشمل المثليات .

ولثالثها بقوله: (بنيسَّة تَـجَدُر) أى إن ملك بشراء مع نية تجر مجردة حال الشراء (١) (أو مع نيسَّة غلَّته): بأن ينوى عند شرائه للتجارة أن يكريه إلى أن يجد ربحاً (أو مع) نية (قنْية): بأن ينوى عند الشراء ركوبه أو سكناه أو حملا عليه إلى أن يجد

قوله : [فيؤخذ بزكاة المبدل كما تقدم] : أى في قوله : « ومن أبدل أو ذبح ماشية فراراً أخذت منه » .

قوله : [فإنه لازكاة فى عينه] : أى لأن الحرث لاتجب زكاته إلا على من كان وقت الوجوب فى ملكه . والحب المشرى لا يكون إلا بعد الوجوب .

وقوله : [وعلم بذلك] : أي بشموله للحب .

قوله : [مجرادة حال الشراء] : سيأتى محمر زه فى قوله : « لا بلا نية أو نية قنية » .

قوله: [أو مع نية غلته]: وإنما وجبت الزكاة حينئذ لآن مصاحبة نية الغلة لنية التجارة أخف من مصاحبة القنية للتجارة ، فإذا لم تؤثر مصاحبة الأقوى فأولى مصاحبة الأضعف.

قوله: [أو مع نية قنية]: أى على المختار عند اللخمى. والمرجح عند ابن يونس وفاقاً لأشهب. وروايته خلافاً لابن القاسم وابن المواز. والاختيار والترجيح يرجعان للتجر مع القنية كما فى التوضيح. قال ابن غازى: وأما التجر مع الغلة فهذا

⁽١) وهو يقابل عملية الشراء لأجل البيع المنصوص عليها في القانون التجاري .

فيه ربحًا فيبيعه، (لا) إن ملكه (بلا نيَّة) أصلا (أو نية قنْيـنَة) فقط، (أو) نية (غلّة) فقط (أو هُـمـَا) : أي بنية القنية والغلة معًا ، فلا زكاة .

ولرابعها بقوله: (وكان ثمنه) الذى اشترى به ذلك العرض (عيناً أو عرضاً كذلك): أى ملك بشراء سواء كان عرض تجارة أو قنية كمن عنده عرض مقتى اشتراه بعين، ثم باعه بعرض نوى به التجارة ، فيزكى ثمنه إذا باعه لحوله من وقت اشترائه . بخلاف ما لو كان عنده عرض ملك بلا عوض — كهبة وميراث — فيستقبل بالشمن .

ولحامسها بقوله: (وبيع منه) أى من العرض. وأولى بيعه كله (بعين ٍ) نصاباً فأكثر في المحتكر أو أقل ،

الحكم فيه أبين .

قوله : [أو غلة فقط]: أى فلا زكاة على ما رجع إليه مالك، خلافاً لاختيار اللخمى أن فيه الزكاة قائلا: لافرق بين التماس الربح من رقاب أو منافع .

قوله: [أو هما]: أصله أو نيهما. فحدف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأنفصل الضمير، وحينتذ فهو في محل جر بطريق النيابة لا الأصالة، لأن «هما» ليست من ضهائر الحر، لأن ضمير الحر لا يكون إلا متصلا.

قوله: [أى ملك بشراء]: طريقة لابن حارث، وطريق اللخمى الإطلاق كما فى حاشية الأصل.

قوله : [أو قنية] : هذا هو الصواب الذي ارتضاه المؤلف في تقريره كما ارتضاه (ح) و(در) خلافاً لمن يقول: إن الذي أصله عرض قنية يستقبل به .

قوله: [بخلاف ما لو كان] إلخ: الحاصل أن الصور أربع: ما أصله عين أو عرض نجر يزكى اتفاقاً ، وما أصله عرض قنية ملك بمعاوضة: المشهور زكاة عوضه لحول من أصله، وما أصله عرض ملك بغير معاوضة مالية _ بأن ملك بغير معاوضة أصلا أو بمعاوضة غير مالية ففيه طريقتان: الأولى للخمى تحكى قولين مشهورهما الاستقبال ، والثانية لابن حارث: يستقبل اتفاقاً.

قوله: [أو أقل] : أى فهذه الشروط عامة فى المحتكر والمدير ، وإنما يختلفان من جهة أن المحتكر لابد أن تكون العين التي باع بها نصاباً سواء بقي ما باع

(واو درهماً في المدير) .

فإن توفرت هذه الشروط زكى (كالدين): أى كزكاة الدين المتقدمة؛ أى لسنة من أصله إن قبض ثمنه عيناً نصاباً فأكثر كمل بنفسه ولوقبضه فى مرات أو مع فائدة تم حولها ، أو معدن .

. وهذا (إن رَصَد) ربه (به) أى بالعرض المذكور (الأسواق) أى ارتفاع الأثمان، وهذا المسمى بالمحتكر، فقوله: «كالدين» خاص بالمحتكر والشروط الحمسة المتقدمة عامة فيه وفى المدير، فكأنه قال إن توفرت الشروط زكاه كزكاة الدين إن كان محتكراً شأنه يرصد الأسواق.

* (وإلاً) يرصد الأسواق بأن كان مديراً: وهو الذي يبيع بالسعر الواقع كيف كان ويخلف ما باعه بغيره ؛ كأرباب الحوانيت والطوافين بالسلع ، (زكى عينه) التي عنده (ود يسنه) أي عدده (النّقد) الذي أصله عرض (الحال): أي الذي

به أم لا، بخلاف المدير؛ فإن الشرط بيعه بشيء من العين ولو قل فلو لم يبع المحتكر نصاباً فلا زكاة عليه ما لم يتقصد البيع بالعروض فراراً من الزكاة ، فإنه يؤخذ بها كما نقله الحطاب عن الرجراجي لأنه من التحيل .

قوله: [ولو درهما]: فهم الأجهورى من ذكرهم الدرهم فى المدونة وغيرها: أنه تحديد لأقل ما يكفى فى التقويم، والذى قاله أبو الحسن شارح المدونة: أن ذكر المدرهم مثال للقليل لاتحديد، وأنه مهما نضله شىء _ وإن قل _ لزمته الزكاة، وهو الصواب. (اه. بن _ نقله فى حاشية الأصل).

قوله : [بالسعر الواقع] : أى ولو كان فيه خسر .

قوله: [كأرباب الحوانيت] إلخ ابن عاشر: الظاهر أن أرباب الصنائع كالحاكة والدباغين مديرون وقد نص فى المدونة على أن أصحاب الأسفار الذين يجهزون الأمتعة إلى البلدان مديرون .

قوله: [زكى عينه]: إنما نص على زكاة العين ــ مع أنه لاخصوصية للمدير بزكاتها ــ لأجل أن يستوفى الكلام على أموال المدير .

قوله: [ودينه]: أى الكائن من التجارة المعد للماء. واحترز بذلك عن دين القرض فإنه لايزكيه كل عام بل لسنة بعد قبضه كما يأتى .

حل أجله أوكان حالا أصالة (المرجو) خلاصه ولو لم يقبضه بالفعل. وما تقدم في زكاة الدَّيْن ــ من أنه إنما يزكي بعد قبضه مع بقية الشروط ــ في غير المدير أوفي المدير إذا كان أصله قرضاً كما تقدمت الإشارة إليه ، وكما سيأتي قريباً إن شاء الله .

(وإلا) يكن نقداً حالاً بأن كان عرضاً أو مؤجلاً مرجواً فيهما ؛ فالنقى راجع لقوله: « النقد الحال ، فقط بدليل مابعده . ومرادنا بالعرض: مايشمل طعام السلم (قومه) على نفسه قيمة عدل (كل عام) وزكى القيمة ، لأن الموضوع أنه مرجو فهو في المدير في قوة المقبوض (كسلعه) أي المدير أي كما يقوم كل عام سلعه التي للتجارة (ولو بارت) سنين إذ بوارها بضم الباء أي كسادها لاينقلها لاحتكار ولاقنية ، وأما البوار بفتلح الباء ، فعناه : الهلاك .

ولا إن لم يرجه) بأن كان على معدم أو ظالم لا تأخذه الأحكام فلا يقومه. فإن
 قبضه زكاه لعام واحد كالعين الضائعة والمغصوبة (أو كان): أى ولا إن كان

قوله : [ما يشمل طعام السلم] : كذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن، وصوّبه ابن يونس .

قوله : [وزكى القيمة] : أى لأنها هي التي تحسب عليه لو قام غرماء ذلك المدين .

قوله: [كسلعه]: اعلم أن الذى يقومه المدير من السلع هو ما دفع ثمنه وماحال عليه الحول عنده وإن لم يدفع ثمنه. وحكمه في الثاني حكم من عليه دين وبيده مال. وأما إن لم يدفع ثمنه ولم يحل عليه الحول عنده فلا زكاة عليه فيه. ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شيء بسبب دين ثمن هذا العرض الذي لم يحل حوله إن لم يكن عنده ما يجعل في مقابلته، نص عليه ابن رشد في المقدمات. انهي (بن) كذا في حاشية الأصل.

قوله: [لاينقلها]: هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم. ومقابله ما لابن نافع وسحنون لايقوّم ما بار مها وينتقل للاحتكار.

قوله : [فمعناه الهلاك] : كذا فى المصباح والذى فى الصحاح والقاموس أنه بالفتح بمعنى الكساد والهلاك معاً، (كذا فى حاشية الأصل) .

دینه الذی علی المدین (قرصًا): أی كان أصله سلفاً ولو مرجوًا ولا یقومه علی نفسه لیزكیه لعدم النماء فیه فهو خارج عن حكم النجارة . (فإن قبضه رُكًاه لعام) واحد، وإن أقام عند المدین سنین إلا أن بؤخره فراراً من الزكاة فلكل عام مضى .

- (وحَوْله) أى والمدير الذى يقوم فيه سلعه لزكاتها مع عينه ودينه الحال المرجو (حَوْل أَصْله) أى المال الذى اشترى به السلع فيكون ابتداء الحول من يوم ملك الأصل أو زكاه ، ولو تأخرت الإدارة عنه كما لو ملك نصاباً أو زكاه فى المحرم ، ثم أداره فى رجب؛ أى شرع فى التجارة على وجه الإدارة فى رجب فحوله المحرم ، وقيل حوله وسط بين حول الأصل ووقت الإدارة كربيع الثانى .
- ولا تقوم الأوانى) التى توضع فيها سلع التجارة كالزلع (والآلات) كالمنوال والمنشار والقدوم والمحراث ، (وبهيمة العسمل) من حمل وحرث وغيرهما لبقاء عينها فأشبهت القنية .
- (وإن اجسَمع) لشخص(احتكارٌ) في عرض (وإدارةٌ) في آخر (وتساوياً)

قوله: [فحوله المحرم]: هو للباجى ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك ، واستحسنه ابن يونس. وقوله: وقيل حوله وسط هو للخمى وهو خلاف المعول عليه. وقد علمت أن محل الحلاف عند اختلاف وقت الملك والإدارة ، أما إذا لم يختلفا فحوله الذى يقوم فيه ويزكى الشهر الذى ملك فيه الأصل اتفاقاً.

قوله : [وبهيمة العمل] : كالإبل التي تحمل مال التجارة ، وبقر الحرث ما لم تجب الزكاة في عين تلك المواشي .

واختلف فى الكافر المدير إذا أسلم ونض له بعد إسلامه ولو درهما؛ فقيل: يقوم لحول من إسلامه ، وقيل يستقبل بالثمن إن بلغ نصاباً حولا من قبضه ؛ وأما المحتكر إذا أسلم فيستقبل بالثمن حولا من قبضه اتفاقاً . كذا فى الأصل .

• تغبيه: ينتقل المدير للاحتكار وللقنية بمجرد النية. وكذلك المحتكر ينتقل للقنية . لا بالعكس ؛ وهو انتقال المحتكر والمقتى للإدارة فلا تكفى فيهما النية بل لابد من التعاطى ؛ لأن النية سبب ضعيف تنقل للأصل ولا تنقل عنه ، والأصل فى العروض القنية والاحتكار قريب مها .

بلنة السالك - أول

أو احْتكر الأكثر) وأدار في الأقل (فكل ") من العرضين (على حُكْمه) في الزكاة . (و إلا) بأن أدارا أكثر سلعه واحتكر الأقل (فالجميع للإد ارة) ، و بطل حكم الاحتكار .

* (والقراض) الذي عند العامل (الحاضر) ببلد رب المال (يزكسّيه ربــه) - لا العامل - زكاة إدارة (كلّ عام) بما فيه (من غيره): لا من مال القراض لثلا ينقص على العامل والربح يجبره - وهو ضرر على العامل - لا أن يرضى بذلك (إن أدار العامل) سراء كان ربه مديراً أو محتكراً أو لا .

قوله : [فكل على حكمه] : وإنما لم يغلب الاحتكار فيما الأكثر مراعاة لحق الفقراء إذا غلبت الإدارة غلبت

قوله: [الحاضر ببلد رب المال]: أى ولو حكما ، ، بأن علم حاله في غيبته، كذا في الأصل .

قوله: [يزكيه ربه كل عام] إلخ: هو أحد أقوال ثلاثة ، وهي طريقة لابن يونس ، قال في التوضيح : وهو ظاهر المذهب ، والثانى — وهو المعتمد : أنه لا يزكي إلا بعد المفاصلة ، ويزكي حينئذ للسنين الماضية على حكم ما يأتي في الغائب ، وهذا القول هو الذي اقتصر عليه ابن رشد وعزاه لقراض المدونة والواضحة . ولرواية ابن أبي زيد ولابن القاسم وسحنون ، والثالث : أنه لا يزكي إلا بعد المفاصلة ولكن لسنة واحدة كالدين ، حكاه ابن بشير وابن شاس — انظر التوضيح (انهي — بن كذا في حاشية الأصل) ، وذكر في المجسوع ما يفيد اعماد القول الوسط أيضاً . وعلى كل حال يخرج رب المال زكاته من غيره أو منه و يحسبه على نفسه ، ولم يجعلوا ذلك زيادة في مال القراض بتوفيره ، فهرة وهو ممنوع كالنقص إما ليسارة جزء الزكاة فنسامح به النفوس أو لأنه لازم شرعاً فكأنه مدخول عليه ، انظر الحرشي وغيره كذا في المجموع .

قوله: [إن أدار العامل] إلخ: تقدم أن المدير لابد في وجوب الزكاة عليه أن ينض له ولو درهما ، فهل إذا كان كل من العامل ورب المال مديراً يكفى النضوض لأحدهما ؟ وإذا أدار العامل فقط غلابد أن ينض له شيء _ وهو ظاهر ما لابن عبد السلام أم لا ؟قاله الشيخ أحمد الزرقاني، وقال اللقاني: يشترط النضوض فيمن

وذكر مفهوم الحاضر بقوله: (وصبر) ربه بلازكاة (إن غاب) المال عن بلد ربه غيبة لايعلم فيها حاله ولوسنين. ولايزكيه العامل أيضًا إلا أن يأمر ربه بها فتجزيه، ويحسبها العامل على ربه من رأس المال حتى يحضر المال (فيزكى عن سنة الحضُور ما) وجد (فيها) سواء زاد عما قبلها أو نقص أو ساوى.

* فإن كان المال في سنة الحضور مساوياً لما مضى فأمره ظاهر ، (و) إن كان فيه قبلها أزيد (سقط مازاد قبلها) فلازكاة فيه ، لأنه لم يصل له ولم ينتفع به ، وصارحكمه حكم مالوكان في كل سنة مساوياً لسنة الحضور ، فيبتدئ في الإخراج بسنة الحضور ، ثم بما قبلها وهكذا . ويراعي تنقيص الأخذ النصاب .

له الحكم . كذا في الحاشية .

قوله: [ولا يزكيه العامل] إلخ: أى لاحمال دين ربه أو موته ، فإن وقع وزكاه ربه قبل علمه بحاله ، فالظاهر الإجزاء . ثم إن تبين زيادة المال على ما أخرج أخرج عما. وإن تبين نقصه عما أخرج رجع بها على الفقير إن كانت باقية بيده وبين له أمها زكاة ، وإلا فلا رجوع له خلافاً لاستظهار (عب) من عدم رجوعه مطلقاً ولو كان باقياً بيده لأنه مفرط بإخراجه قبل علم قدره .

قوله : ٦ سقط ما زاد قبلها] : ولو زكاه العامل عن ربه لم يرجع بزكاة تلك الزيادة .

قوله: [فيبتدئ في الإخراج بسنة الحضور]: اعترضه الرماصي بأن الذي قاله ابن رشد وغيره: أنه يبدأ بالأولى فالأولى ، فإذا كان المال في أول سنة أربعمائة دينار. وفي الثانية ثلثائة ، وفي الثالثة وهي سنة الحضور مائتين وخسين ، فإنه يزكي عن الأولى في المثال المنذكور عن مائتين وخسين ، ويسقط عنه في السنة الثانية والثالثة مانقصته الزكاة فيا قبلها. قلت: الظاهر كما قال بعض الشراح: إن المال واحد سواء بدأ بالأولى أو سنة الحضور . ومثل هذا يقال في بقية الصور (انتهي بن . كذا في حاشية الأصل) .

قوله : [ويراعي]: أى في غير سنة الحضور. وكما يراعي تنقيص الأخذ النصاب يراعيأيضاً تنقيصه لجزء الزكاة . فالأول : كمن عنده أحد وعشرون ديناراً فغاب بها العامل خس سنين ، ووجدت بعد الحضور كما هي فيبدأ بالعام الأول

* (وإن نقس) ماقبلها عنها (فلكل) من السنين الماضية (مافيها) كما إذا كان في الأولى مائة وفي الثانية مائة وخمسون وفي الثالثة مائتان (وإن زاد) المال فيها قبلها تارة (وفقس) تارة أخرى ، كما لوكان فيها مائتان ، وفيا قبلها تألمائة (قضى بالنقص على ماقبلة) فيزكى في سنة الحضور عن مائتين ، وعن كل ماقبلها مائة ، لأن الزائد لم يصل لربه ولم ينتفع به ، ولا يقضى بالنقص على ما معده .

وذكر مفهوم «إن أدار» العامل بقوله: (و إن احتكر العامل) ــسواء احتكر ربه أم لا ــ (فكالدُّين) يزكيه لعام واحد بعد قبضه بانفصاله من العامل ،

فا بعده ويراعى تنقيص الأخذ النصاب ، وحينئذ فلا يزكى عن الثالثة الباقية . والثانى : أن يكون المال في العام الأول أربعمائة ، وفي الثانى ثلثائة ، وفي عام الحضور مائتين وخمسين ؛ فإذا زكى عنها لعام الحضور أخرج ستة دنانير وربعاً ، وزكى عن العام الذي قبله عن مائتين وخمسين إلا ستة وربعاً التي أخرجها زكاة ، وعن العام الأول عنمائتين وغمائية وثلاثين إلا ربعاً ونحو العشر ، قال (بن) : ولا يقال إن اعتبار تنقيص الأخذ النصاب أو لجزء الزكاة مقيد بما إذا لم يكن له ما يجعل في مقابلة دين الزكاة – وإلا فيزكى عن الجميع كل عام كما هو المعهود – لأنا نقول: لا يجرى ذلك هنا ، لأن هذا لم يقع فيه تفريط فلم يتعلق بالذمة بل بالمال ، فيعتبر نقصه مطلقاً . نقله عشى الأصل .

قوله: [قضى بالنقص على ما قبله]: هذا ظاهر فيا إذا تقدم الأزيد على الأنقص كما في مثال الشارح. وأما إن تقدم الأنقص على الأزيد؛ كما لو كان فى سنة الحصور أربعمائة، وفى التى قبلها خمسائة، وفى التى قبلها مائتين، فإنه يزكى أربعمائة لسنة الفصل ولما قبلها ويزكى عن مائتين للعام الأول.

قوله: [فكالدين]: أفاد بهذا التشبيه فائدتين؛ الأولى: أنه لايزكيه قبل رجوعه لربه ولونض بيد العامل، والثانية: أنه إنما يزكيه بغد قبضه لسنة واحدة ولو أقام أعواماً كما أفاده الشارح، وهذا إذا لم يكن رب المال مديراً وكان ما بيده أكثر مما بيد العامل، وإلا كان تابعاً للأكثر يبطل حكم الاحتكار، وحينئذ فيقوم رب المال ما بيد العامل كل سنة ويزكيه إن علم به، كما يؤخذ من الأصل وحاشيته.

ولو اقام عند العامل أعواماً وهذا كله في العروض المشتراة بمال .

وأما الماشية فحكمها ما أفاده بقوله: (وعجلت زكاة ما شيته): أى القراض إذا بلغت نصاباً حال حوله (مطلقاً) حضرت أو غابت احتكرها العامل، أو أدار ومثل الماشية الحرث وأخذت منها إن غابت (وحسبت على ربه) من رأس المال فلا تجبر بالربح كالحسارة ، فإن حضرت فهل كذلك أو تؤخذ من ربها (كزكاة فطر رقيقه): أى القراض فإنها على ربه قولا واحداً ؟ قال فيها: « وزكاة الفطر عن عبيد القراض على رب المال خاصة » . وفى كلام الشيخ نظر .

• ثم شرع يتكلم على زكاة ربح العامل من مال القراض فقال :

ويُرككي العامل رجمه) بعد النضوض والانفصال (وإن قل) عن النضاب ولولم يكن عنده ما يضمه إليه (لعام) واحد بشروط خمسة (١) ذكرها بقوله :

قوله : [وعجلت زكاة ماشيته] : أى فتخرج من عينها ولاينتظر بها المفاصلة ولا علم ربها بحالها لتعلق الزكاة بعبنها .

قوله: [وحسبت على ربه] إلخ: فلو كان رأس المال أربعين ديناراً اشترى بها العامل أربعين شاة، أخذ الساعى مها بعد مرور الحرل شاة؛ فلو كانت الشاة تساوى ديناراً ثم باع الباقى بستين ديناراً فالربح على المشهور – أحد وعشرون ديناراً ورأس المال تسعة وثلاثون لحساب الشاة على رب المال. وعلى مقابله: الربح عشرون ويجر رأس المال ويبتى المال على حاله الأول.

قوله : [فلا تجبر بالربح] إلخ: أى على المشهوركما تقدم ، تخلاف الحسارة فإنها تجبر به .

قوله: [وفى كلام الشيخ نظر] : أى لحكايته التأويلين مع تصريح المدونة بكونها على رب المال خاصة كما قال الشارح . وأما نفقته فمن مال القراض ويجبر كما يؤخذ من المدونة أيضاً .

قوله: [ويزكي العامل]: أى لارب المال خلافاً لبهرام حيث: قال ما خص العامل من الربح يزكيه رب المال.

قوله: [لعام واحد] : أي سواء كان العامل ورب المال مديرين أو محتكرين

 ⁽١) هذه الشروط الحمسة: هي: - إن أقام إلخ , ٢ - وكانا حرين ٣ - سلمين ٤ - بلا دين .
 ٥ - حصته نصاب إلخ .

- (إن أقام) القراض (بيده حولاً فأكثر) من يوم التجر لاأقل من حول .
 - . (وَكَانَا) معاً (حرَّين مسلمتين بلا دين) عليهما .
- م (وحصة وبه بربحه نصاب) فأكثر، والواو للحال: لاأقل وإن نابه هو نصاب بل يستقبل حينئذ به (أو) حصة ربه بربحه (أقل) من نصاب، (و) لكن (عنده)

أو مختلفين ، فلا يزكيه إلا لعام واحد بعد قبض حصته ولو أقام مال القراض بيده أعواماً . وقيل: إن كان العامل مديراً زكاه لكل عام بعد المفاصلة. واقتصر عليه ابن عرفة ورجحه بعضهم وقال: إنه مذهب المدونة ، كما في حاشية الأصل .

قوله : [إن أقام القراض بيده حولا] : هذا الشرط مبى على أنه شريك لرب المال لا أجير وإلا لا كتفي بحول صاحب المال

قوله: [حرين مسلمين بلا دين] : اشتراط هذه الشروط الثلاثة فى رب المال بناء على أن العامل أجير . أما لو نظر لكونه شريكاً فلا يشترط ما ذكر فى رب المال بالنسبة لتزكية العامل ؛ لأن المنظور له ذات المال . واشتراطها فى العامل بناء على أنه شريك ؛ إذ لو قلنا إنه أجير لاكنفى بحصولها فى رب المال . قال فى المجموع : وبالجملة فقد اضطربوا فى النظر لذلك ، والفقه : مسلم .

قوله: [وحصة ربه]: المراد بالحصة: رأس المال.

قوله: [لا أقل وإن نابه هو نصاب]: بناء على أن العامل أجير ، فإن كان رأس المال عشرة دنانير ودفعها ربها للعامل على أن يكون لربها جزء من مائة جزء من الربح فريح المال مائة ، فإن ربه لايزكى لأن مجموع رأس المال وحصته من الربح أحد عشر ، وكذلك العامل لايزكى بل يستقبل بما خصه وهو تسعة وتسعون حولا من وقت قبضه .

قوله: [ولكن عنده]: هكذا فى نقل ابن يونس ونصه قال ابن المواز، قال أشهب فيمن عنده أحد عشر ديناراً فربح فيها خسة وله مال حال حوله: إن ضمه إلى هذا صار فيه الزكاة ؛ يريد وقد حال على أصل هذا المال حول فليزك العامل حصته، لأن المال وجبت فيه الزكاة. (انتهى – كذا فى حاشية الأصل نقلا عن البنانى).

● تنبيه : قال خليل: وفي كونه شريكاً أو أجيراً خلاف. قال شراحه: تظهر

أى ربه (مايكمتِّله) فيزكمي العامل وإن أقل لأن زكاته تابعة لزكاة ربه .

• (ولا يُسقِطُ الدَّيْنُ) ولو عينًا (زكاة حرثٍ وماشية ومعدين) لتعلق الزكاة بعينها.

* (بخلافَ العليْن) الذهب والفضة (فيسقطها) الدين الدون الدين الدين الدين الدين الدين المؤجلًا أو) كان (مؤجلًا أو) كان (منه كراً) عليه لامرأته أو مؤخراً (أو) مقدماً كان (نفقة كزو جة) أو أب أو ابن (تجملًدت) عليه (أو) كان (دَين ْ زَكاة) انكسرت عليه ،

ثمرة الحلاف فى المبنى علىالقولين فبعضهم شهرما ابتنى علىكونه شريكاً، وبعضهم شهر على كونه أجيراً ، وكل مسلم كما علمت مما تقدم .

قوله: [ومعدن]: مثله الركاز؛ إذا وجبت فيه الزكاة فلا يسقطها الدين ولا ما يمعه من فقد وأسر، بل وكذلك إذا وجب فيه الخمس.

قوله: [بخلاف العين]: أى فتسقط بسبب دين على أربابها؛ سواء كان الدين عيناً اقترضها أو اشتراها فى الذمة. أو كان عرضاً أوطعاماً كدين السلم. ويدخل فى العين قيمة عروض التجارة فتسقط زكاتها بالدَّيْن والفقد والأسر.

قوله: [أو كان مهراً عليه]: هذا قول مالك وابن القاسم وهو المشهور ، وقال ابن حبيب: تسقط الزكاة بكل دين إلا مهور النساء؛ إذ ليس شأنهن القيام به إلا في موت أو فراق ، فلم يكن في القوة كغيره .كذا في الحاشية ..

قوله: [أوكان نفقة كزوجة]: أى فإنها مسقطة للزكاة مطلقاً حكم بها حاكم أم لا لقوتها بكونها في مقابلة الاستمتاع.

قواه: [أوابن]: أى إن حكم بها أى قضى بما تجمد مها فى الماضى - حاكم غير مالكى يرى ذلك. وصورتها أنه تجمد عليه فيا مضى شىء من النفقة فطلب الولد أباه به ، فامتنع فرفع لحاكم يرى ذلك فحكم بها . فإن تجمدت عليه ولم يحكم بها حاكم ، فقال ابن القاسم: لاتسقط ، وقال أشهب : تسقط ، وإطلاق شارحنا . وؤيد قول أشهب . وأما إن تجمدت نفقة الوالد - أبا وأماً - على الابن فلا تسقط زكاته إلا بشرطين : حكم الحاكم بها ، وتسلفه ، فإن لم يحكم بها حاكم أو حكم بها ولم يتسلف الوالد بل تحيل في الإنفاق بسؤال أوغيره ، لم تسقط عن الابن كذا في الأصل . وإنما شدد في نفقة الوالد حيث جعلت مسقطة لزكاة العين بمجرد الحكم بها أو بمجرد تجمدها - على قول أشهب - دون نفقة الأبوين ، لأن مسامحة الوالدين

(لا) دين (كفارة) ليمين أو غيره كظهار وصوم، (و) لادين (هـَدْى) وجب عليه في حج أوعمرةً فلايسقطان زكاة العين .

- (إلاأن يكون له) أى لرب العين المدين (من العروض ما) أى شيء (يفي به)
 أى بدينه ؛ قإنه يجعله فى نظير الدين الذى عليه ويزكى ماعنده من العين .
 - * ولا تسقط عنه الزكاة بشرطين:
 - « أشـــار لأولهما بقوله : (إنْ حالَ حَـوْله) : أي العرض (عنده) .

للولد أكثر من مسامحة الولد لهما لأن حب الوالد لولده موروث من آدم ، ولم يكن يعرف حب الولد لوالده .

قوله: [لادين كفارة] إلخ: والفرق بينهما وبين دين الزكاة أن دين الزكاة التوجه المطالبة به من الإمام العدو ويأخذها كرهاً بخلاف الكفارة والهدى ، فإنه لا يتوجه فيهما ذلك وتعقب هذا الفرق أبو عبد الله بن عتاب من أصحاب ابن عرفة قائلا: لا فرق بين دين الزكاة والهدى والكفارة فى مطالبة الإمام بها ، ونقل ذلك عن اللخمى والمازرى فتحصل أن فى دين الكفارة والهدى طريقتين : طريقة ابن عتاب تقول كالزكاة ، وطريقة المصنف وخليل وشراحه أنهما ليسا كالزكاة .

قوله : [إن حال حوله] : أى مضى له حول. والمراد بالحول: السنة كما هو المأخوذ من كلامهم . وإنما يشرط هذا الشرط إذا مر على الدين حول وهو عند المدين ، وإلا فالشرط مساواة الدين لما يجعل فيه زماناً . واشتراط مرور الحول على ما يجعل في الدين من العرض قول ابن القاسم . وقال أشهب بعدم اشتراطه يل يجعل قيمته في مقابلة الدين، وإن لم يمر عليه حول عنده. قال (ر): وبنوا هذا الحلاف على أن ملك العرض في آخر الحول هو منشئ لملك العين التي بياءه من الآن وحينلذ فلا زكاة عليه فيها لفقد الحول _ وهو قول ابن القاسم _ أو كاشف أنه كان مالكاً لها، وحينئذ فيزكي، وهو قول أشهب . وأنت خبير بأن هذا البناء يوجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل في مقابلة الدين من يوجب عموم شرط الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما ، مع أنهم لم يشترطوا مرور الحول إلا في العرض ، ولم يشترطوه في المعشر والمعدن وغيرهما كما في المواق . انظر (بن) . كذا في حاشية الأصل .

وللثانى بقوله: (وبيع) ذلك العرض: أى وكان ممايباع (على المفلس): كثياب ، ونحاس وماشية ولو دابة ركوب أو ثياب جمعة أوكتب نقه ، لا ثوب جسده أو دارسكناه إلا أن يكون فيها فضل عن ضرورته . فإن كان عنده من العرض ما ينى ببعض ماعليه نظر للباقى: فإن كان فيه الزكاة زكاه ، كما لوكان عنده أربعون ديناراً وعليه مثلها وعنده عرض ينى بعشرين ذكى العشرين .

و (والقيمة) لذلك العرض تعتبر (وقت الوجوب): أى وجوب الزكاة آخر الحول (أو) يكون (له دَين مرجو ولو مؤجلاً) فإنه يجعله فيما عليه ويزكى ماعنده من العين . (لاغير مرجو): كما لوكان على معسر أو ظالم لاتناله الأحكام ، (ولا) إن كان له (آبق) : فلا يجعل فى نظير الدين الذى عليه (ولر رجى) تحصيله لعدم جواز بيعه بحال .

و فلوو مُعِبَ الدين له): أى لن هو عليه بأن أبرأه ربه منه ولم يحل حوله من يوم الهبة بفلا زكاة فى العين الى عنده لأن الهبة إنشاء لملك النصاب الذى بيده فلا تجب الزكاة فيه إلا إذا استقبل حولا من يوم الهبة (أو) وهب له (ما):

[.] قوله : [دين مرجو ولو مؤجلا] : لكن إن كان حالا بحسب عدده وإن كان مؤجلا بحسب قيمته .

[·] قوله : [ولا إن كان له آبق] : ومثله البعير الشارد .

قوله : [بأن أبرأه ربه منه] : تصوير لهبة الدين لمن هو عليه إشارة إلى أنه يسمى إبراء ، لأن الهبة الحقيقية تكون الغير من عليه الدين .

قوله: [إنشاء لملك النصاب]: أي من الآن.

قوله: [أو وهبله] إلخ: ومن ذلك قول خليل: أو مر لكمؤجر نفسه بستين ديناراً ثلاث سنين حول فلا زكاة ، قال شارحه: لأن عشرين السنة الأولى لم يتحقق ملكه لها إلا الآن، فلم يملكها حولا كاملا. فإذا مر الحول الثانى زكى عشرين. وإذا مر الثالث زكى أربعين إلا ما نقصته الزكاة. وإذا مر الرابع زكى الجميع. فوضوع المسألة أنه أجر نفسه ثلاث سنين بستين ديناراً وقبضها ، وحكم زكاتها ما علمت. فائدتان: الأولى . من كان له مائة محرمية ومائة رجبية وعليه مائة دينار وجب عليه زكاة الحرمية عند حولها ، وتسقط عنه زكاة الرجبية لأن عليه مثلها .

أى شيء من العروض أوغيره ؛ أى وهب له إنسان ما ؛ أى شيئنًا (يجعل فيه) : أى في نظير الدين ، (ولو لم يحلُ حوْله) أى حول الشيء الموهوب عند رب العين (فلا زكاة) في العين التي عنده حتى يحول الحول ، لما تقدم في الذي قبله. وهذا التصريح بمفهوم قوله : « إن حال حواه » .

- ثم شرع في الكلام على زكاة المعدن فقال:
- ويزكم معدين العيشن : الذهب والفضة (فقط) لامعدن نحاس أو رصاص أوزئبق أو غيرها .
- * (وحُكُّمه) أي المعدن (مُطلقاً) سواء كان معدن عين أو غيره (للإمام)

الثانية: من وقف عيناً السلف يأخذها المحتاج و يرد مثلها يجب على الواقف زكاتها لأنها على ملكه فتزكى كل عام ولو بانضامها لماله ، إلا أن تسلف فتزكى لعام ولو بانضامها لماله ، إلا أن تسلف فتزكى لعام واحد بعد قبضها من المدين كزكاة الدين، ولو مكثت عنده أعواماً. وكذلك من وقف حبناً ليزرع كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة ، أو حوائط ليفرق ثمرها فيزيد الحب والثمر إن كان فيه نصاب ، ولو بالضم لحب الواقف وثمره . وكذلك وقف الأنعام لتفرقة لبها أو صوفها أو الحمل عليها أو لتفرقة نسلها ، فإن الجميع تزكى على مالك الواقف إن كان فيها نصاب ولو بالانضام لماله ولافرق بين كون الموقوف عليهم معينين أو غيرهم ، ويقوم مقام الواقف ناظر الوقف في جميع ما تقدم إلا أنه يزكيها على حدثها إن بلغت نصابا ، ولايتأتى الضم لماله لأنه ليس مالكاً .

قوله [ويزكى معدن العين]: يشترط فيه ما يشترط فى الزكاة من حرية المالك له وإسلامه. لا مرور الحول. وهذا هو الذى قدمه أول الباب تبعاً لحليل وابن الحاجب. وقيل: لايشترط فيه حرية ولا إسلام وأن الشركاء فيه كالواحد، قال الجزولي وهذا هو المشهور. نقله الحطاب في حاشية الأصل.

قوله [أو غيرها] : أى كالقصدير والعقيق والياقوت والزمرد والزرنيخ والمغرة والكبريت فلا زكاة في شيء من هذه المعادن، إلا إن صارت عروض تجارة فتزكى زكاتها .

أى السلطان أونائبه يقطعه لمن شاء من المسلمين ، أو يجعله فى بيت المال لمنافعهم لا لنفسه (ولو) وجد (بأرض) شخص (معين) ولا يختص به رب الأرض . و (إلا أرض الصُّلح) ، إذا وجد بها معدن (فلهم) . ولا نتعرض لهم فيه ما داموا كفاراً فإن أسلموا رجع الأمر للإمام .

قوله [يقطعه لمن شاء من المسلمين]: أى يعطيه لمن يعمل فيه بنفسه مدة من الزمان أو مدة حياة المقطع - بفتح الطاء - وسواء كان فى نظير شىء يأخذه الإمام من المقطع أو مجاناً (١). وإذا أتطعه لشخص فى مقابلة شىء كان ذلك الشىء لبيت المال، فلا يأخذ الإمام عنه إلا بقدر حاجته، قال الباجى: وإذا أقطعه لأحد فإنما يقطعه انتفاعاً لاتمليكا ولا يجوزلن أقطعه له الإمام أن يبيعه ابن القاسم. ولا يورث عمن أقطعه له لأن ما لا يملك لايورث (اه. بن كذا في حاشية الأصل)، فقد علمت حكم ما إذا أقطعه لشخص معين، ويجب على ذلك المعين زكاته إن خرج منه نصاب حيث كان عيناً وأما إذا أمر "قطعه لبيت مال المسلمين فلا زكاة فيه لأنه ليس مملوكاً لمعين حتى يزكى .

قوله: [بأرض شخص معين] : أى هذا إذا كان بأرض غير مملوكة كالفياف أوما انجلى عنه أهله ولو مسلمين، أو مملوكة لغير معين كأرض العنوة ، بل ولو بأرض معين، مسلماً أوكافراً. ويغتفر (٢) إقطاعه فى الأراضى الأربع إلى حيازة على المشهور ، فإن مات الإمام قبلها بطلت العطية كذا فى الأصل ، ورد المصنف بلو على من قال: إن المهدن الذى يوجد فى المملوكة لمعين يكون لمالكها مطلقاً، وعلى من قال: إن كان المعدن عيناً فللإمام وإن كان غير عين، فلمالك الأرض المعين، والمعتمد أنها للإمام ، لأن المعادن قد يجدها شرار الناس فلو لم يكن حكمه للإمام لأدى إلى الفتن والهرج.

قوله : [رجع الأمر للإمام] : أي على مذهب المدونة وهو الراجح خلافاً السحنون القائل إنها تبقى لهم ولاترجع للإمام .

⁽١) هذا التصرف يطابق الاستياز الإدارى المعروف في القانون الحديث لحد كبير وهو قرار لمدة طويلة تعطيه الإدارة المسرحص له بشروط وأوضاع محاصة وعل أساسه يمكن تفسير عقود البرول والتعدين وتحوها . (٧) هكذا في الأصول . ولعلها : يفتقر .

* (ويضم) فى الزكاة (بقيتَّة العرق) المتصل لما خرج أولا ، فإن بلغ الحميع نصابتًا فأكثر زكاه إن انصل العمل بل (وإن تراخي العمل) والزكاة بإخراجه أو بتصفيته : قولان . وعلى الثانى: لو أنفق شيئًا قبل تصفيته أو ضاع شيء أو تلف لم يحسب . وعلى الأول يحسب .

(لا) يضم (عرِرق لآخر) بل إن أخرج مافيه الزكاة من كل على انفراده زكاه

قوله: [بقية العرق]: يعنى أن العرق الواحد من المعدن ـ ذهباً كان أو فضة. أو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة ـ يضم بعضه لبعض إذا كان متصلا، فإذا أخرج نصاباً زكى ما يخرج بعد ذلك ولو كان الحارج شيئاً قليلا ولو تلف الحارج أولا.

قوله : [بل و إن تراخى الحمل] : أى فالمدار على اتصال العرق ولو حصل في العمل انقطاع .

قوله : [قولان] : الأول للبَّاجي واستظهره بعضهم كما قال في الحاشية . قوله : [وعلى الثاني لو أنفق] إلخ : شروع في بيان ثمرة الخلاف .

قوله: [لايضم عرق لآخر] ؛ أى ولو اتصل العمل، ظاهره عدم ضم أحد العرقين للآخر ولو من معدن واحد ، ولو وجد الثانى قبل فراغ الأول . وفي الحطاب مايفيد أنه يضم حبث بدأ العرق الثانى قبل انقطاع الأول ، سواء ترك العمل فيه حتى تمم الأول، أو انتقل للثانى قبل تمام الأول، وهذا هو المعتمد حيث كان العدن واحداً كما قرره شيخ المشايخ العدوى .

• تنبيه: إن وجد عنده فائدة حال حولها وحصل عنده من المعدن ما يكمل به النصاب، فهل يضمه لها وتجب الزكاة وهو للقاضى عبد الوهاب؟ أولا يضم قياساً على عدم ضم المعدنين وهو لسحنون؟ والمعتمد الأول.

• مسألة : يجوز دفع معدن العين لمن يعمل فيه بأجرة معلومة غير نقد يأخذها من العامل فى نظير أخذ العامل مايخرج من المعدن ، بشرط كون العمل مضبوطاً بزمن أو عمل خاص كحفر قامة أو قامتين . ولا يجوز أن تكون نقداً لأنه يؤدى إلى النفاضل فى النقدين ، أو إلى الصرف المؤخر . ووجه الجواز — إذا كانت غير نقد – أنه هبة الثواب ، وهي تجوز مع الجهالة ، وأما معدن غير النقد فيجوز دفعه

و إلا فلا . وأولى في عدم الضم معدن لآخر.

(وتخمس ندرة العين) بفتح النون وسكون الدال المهملة : القطعة من الذهب أو الفضة الحالصة أى الى لاتحتاج لتخليص ، أى يخرج منها الحمس ولو دون نصاب .

(كالرّ كاز) يخمس: أى يخرج منه الحمس (مطلقاً) عيناً أوغيره قل

بأجرة ولو نقداً ، ويكون فى نظير إسقاطه حقه لا فى هقابلة مايخرج منه . و وأما لو استأجره على أن ما يخرج لربه والأجرة يدفعها ربه للعامل ، فيجوز ولو نأجرة نقد .

• مسألة أخرى: لو تعدد المشركون في المعدن فإنه يعتبر ملك كل على حدة . فمن بلغت حصته نصاباً زكى وإلا قلا. واختلف: هل يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه بجزء قل أوكثر ؟ لأن المعادن لما لم يجز بيعها جازت المعاملة عليها بجزء كالمساقاة والقراض _ وهذا قول مالك _ أولا يجوز لأنه غرر ؟ ولأنه كراء الأرض بما يخرج منها ، وهذا قول أصبغ . رجح كل منهما .

قوله: [وتخمس ندرة العين]: أي عند ابن القاسم. وعند ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر لأن الحمس مختص بالركازة ، وهي عنده ليست منه بل من المعدن؛ لأن الركاز عنده مختص بدفن الجاهلي ، وأما عند ابن القاسم فالركاز ما وجد من ذهب أوفضة في باطن الأرض مخلصاً ، سواء دفن فيها أو كان مخلقاً .

قوله : [القطعة من الذهب] : كذا فسرها عياض وغيره . وفسرها أبو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية ، وهذا ليس مخالفاً لما قبله ؛ لأن ما نيل من المعدن مما لا يحتاج لكبير عمل فهو الندرة وفيه الحمس ، وعلى هذا يدل كلامه كما قاله (ر) .

قوله : [الحالصة] : أى الني توجد في الإرض من أصل خلقها الابوضع واضع لها .

قوله: [الركاز]: اعلم أن مصرف الحمس في الندرة. والركاز غير مصرف الزكاة ، وإنما هو الزكاة ، وإنما هو كخمس الغنائم. فمصرفه مصالح المسلمين، ويحل للأغنياء وغيرهم نقله ــ المواق.

أوكثر. (ولوكرخام) وأعمدة ومسك وعروض. (أو وجده عبد أو كافر)، والإطلاق راجع لكل من ندرة العين والركاز والمبالغة بقوله: « ولو كرخام » خاصة بالركاز، وقوله: « أو وجده » إلخ عام فيهما.

واستثنى منهما معاً قوله: (إلا لكبير نفقة أو) كبير (عمل) بنفسه أو عبيده (في تحسيله) : أىما ذكر من الندرة والركاز ولو بمشقة سفر على الأرجح (فالزّ كاة) حينتذ ربع العشر دون التخميس .

(وهو): أى الركاز (د فن) بكسر المهملة: أى مدفون (جاهلي"): أى غير مسلم وذى .

ثم قال : وأما مصرف خس الندرة من المعدن فلم أجده ، ومُقتضى رواية ابن القاسم أنه كالمغم والركاز – أى فمصرفه – مصالح المسلمين ، ولا يختص بالأصناف الثمانية (اه. بنانى كذا في حاشية الأصل) .

قوله : [ولو كرخام] : أى خلافاً لما روى عن مالك من أنه لايحمس فى العروض..

قوله: [والإطلاق راجع] إلخ: أى فى قوله مطلقاً عيناً أو غيره قل أو كثر ظاهره. ولكن هذا ينافيه تفسيره – هو وغيره من شراج خليل – الندرة بأنها القطعة من الذهب أو الفضة الحالصة ، فالصواب رجوع الإطلاق للركاز فقط ، وأجاب المؤلف فى تقريره: بأن الإطلاق فى الندرة بالنسبة للقلة والكثرة فقط .

قوله : [عام فيهما] : أي فكان الأولى: أو وجدهما .

قوله: [فالزكاة]: أى على تأويل اللحمى تأويل ابن يونس الحمس مطلقاً كما فى البنانى ، ونقل عن ابن عاشر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الركاز.

قوله: [أى غير مسلم وذى]: أى فالمراد دفن غير معصوم. ومفهوم دفن مفهوم موافقة، لأن فى المدونة: ما وجد على وجه الأرض من مال جاهلى، أو بساحل البحر من تصاوير الذهب والفضة فلواجده محمساً، واقتصر عن الدفن لأنه الغالب. هذا إذا تحقق أنه مال جاهلى، بل وإن شك فى ذلك؛ بأن لا يكون عليه علامة أصلا أو علامة وطمست. لأن الغالب أن المدفون من فعلهم، وأما ما عليه علامة الإسلام

- وكدره حفر قبره): أى الجاهلي لأنه مما يخل بالمروءة (والطّلب فيه) علة
 لما قبله، فإنهم كانوا يدفنون الأموال مع أمواتهم .
- * (و) إن وقع (خمس) لأنه ركاز (وباقيه): أى الركاز (لمالك الأرض) بإحياء أو بإرث منه لا لواجده ولا لمالكها بشراء أو هبة ، بل للبائع الأصلى أو الواهب ، فإن علم ، وإلا فلقطة ، وقيل : لمالكها فى الحال مطلقاً ، وأما باقى المندرة فكالمعدن لمحرجه بإذن الإمام .
- (وإلا) تكن الأرض مملوكة (فلواجده ودفن مسلم أو ذمتى لُقطة) كالموجود من مالهما على ظهر الأرض يعرف سنة إذا لم يعلم ربه أو وارثه . فإن قامت القرائن على توالى الأعصار عليه بحيث يعلم أن ربه لا يمكن معرفته ولا معرفة وارثه في هذا الأوان . فهل ينهى تملكه ؟ أو يكون محله بيت مال المسلمين ؟ لقولهم : كل مال جهلت أربابه فمحله بيت المال ؟ وهو الظاهر بل المتعين .
- ه (وما لفكا) بالفاء والظاء المعجمة: أى طرحه (البحر) مما لم يتقدم ملك أحد عليه أولا عليه (كعنبر) ولؤلؤ ومرجان وسمك (فلواجده) الذى وضع يده عليه أولا (بلا تتخميس) ، لأن أصله الإباحة . فلو رآه جماعة فندافعوا عليه فجاء آخر فوضع بده عليه فهو له دون المتدافعين .
- و فإن تقد معليه) أى على ما لفظه البحر (ملك) لأحد. (فإن كان) من تقدم له ملك (حربياً فكذلك) : أى فهو لواجده لكنه يخمس لأنه من الركاز،

أو الذمي فَلَـُقطَّة كما سيأتي .

قوله: [وكره حفر قبره]: إنما كره لأن ترابهم نجس وخوف أن يصادف قبر صالح. وأما نبش قبر المسلم لغير ضرورة مما تقدم فحرام. وحكم ما يوجد حكم اللقطة.

قوله : [لُـقطة] : أي على حكمها وفي (بن) عن المدونة أن مال الذمي ينظر فيه الإمام وليس لقطة .

قوله : [بالفاء] : أى المفتوحة .

فالتشبيه ليس بتام بدليل ما بعده، ومراده بالحربى المتحقق حرابته و إلا فما بعده يغنى عنه أى قوله ؛ (و) إن كان من تقدم ملكه (جاهليًا) أى غير مسلم وذمى (ولو بشك) فى جاهليته وغيرها (فركاز) يخمس والباقى لواجده.

(والا) - بأن علم أنه لمسلم أو ذى - (فُللُقطة) يعرف. ولا يجوز تملكه ابتداء خلافاً لبعضهم .

قوله : [ولايجوز تملكه ابتداء] : أى ما لم تقم القرائن على توالى الأعصار عليه وإلا فهو عين ما نظر فيه .

• تتمة : فى الحطاب وكبير التتائى الحلاف فيمن ترك شيئه فأخذه غيره : هل هو لربه ؟ حتى لو رماه الآخذ فى كالجب ثانياً ضمنه، وليس له إلا أجرة تخليصه أونفقته على الدَّابة، أو لآخذه مطلقاً ؟ أو إن تركه ربه معرضاً عنه بالمرة أو الدابة في محل مجدب ؟ فانظره كذا فى المجموع .

فصل: في بيان مصرف الزكاة (١)

• وهو من شروط صحتها ، كالإسلام.

(ومصّر فُها): أى محل صرفها أى من تصرف ، أى من تعطى له .
 (فقيرٌ ، لا علَك قُوت عامه ، ولو ملك نصاباً) : فيجوز الإعطاء له وإن وجبت عليه .

فصل:

قوله: [ومصرفها]: المصرف اسم مكان لامصدر؛ لأن الأصناف اسم محل الزكاة فالماك قال: «أى محل صرفها». وفي كلامه لطيفة: وهي الإشارة إلى أن اللام الواقعة في قوله تعالى: (إنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلنَّهُ مَرَاءٍ)(٢) إلخ لبيان المصرف عند المالكية لا للاستحقاق والملك، وإلا لكان يشرط تعميم الأصناف.

قوله: [لا يملك قوت عامه]: الأولى أن يقول هو من يملك شيئاً لا يكفيه عامه، وإلا فكلامه يقتضي أن الفقير أعم من المسكين وليس كذلك بل بيهما

⁽١) يبين هذا الفصل الوظيفة الاجتاعية الحقيقية لزكاة ، وأنها ليست - في الواقع - وظيفة الضريبة الحديثة ، أي أنها ليست موجهة لمقابلة النفقات العامة ، حيث إنها لا تدخل الحزانة العامة (بيت المال) وإنما تصرف في مصارف معينة ، ولا يصح استخدامها - كما تنادى بعض الاقتراحات الحديثة - في نفقات المرافق العامة أو إقامة مصافع أو نحو ذلك ، فإن هذا كله - مع الاعتراف بلزومه وجدواء - لا يدرك بالزكاة وإنما يدرك بوسائل أخرى في النظام الإسلامي . ولا يحقق الهدف الذي تتغياه الزكاة . وفي الواقع فإن المصارف التي تصرف فيها الزكاة تؤدى وظيفة هامة وهي الأخذ بيد تلك الطبقة البائسة التي تسقط اجتماعياً في معترك الحياة ولا تستطيع الدولة أن تمد لها يد المعونة اللازمة بالسرعة اللازمة من أهم أسباب التضامن الاجتماعي الإسلامي كذلك : تماسك الأمة الإسلامية في الأمر بالمحروف والنهي عن المنكر ، والمسئولية عن الإثمالهام بالقيام بفرض الكفاية ، والمسئولية عن الإنفاق العام تبعاً لذلك وبسبب هذه العلاجات الاجتماعية الحافظة لم يحدث أبداً أن تدهور الحال في المجتمع الإسلامي . وحتى في أسوأ عهود التفهقر في بلاد الإسلام كان الشعب قائماً بدوره في صيانة المصالح وحفظ الفقير .

⁽٢) سورة التوبة آية ٦٠

ومستكين لا يملك شيئاً) فهو أحوج من الفقير .

تباین حیث ذکرا مع بعضهما ، وهو معنی قول بعضهم إذا اجتمعا افترقا ، بخلاف مالو اقتصر علی أحدهما كما فی قوله تعالی : (فَالطَّعَامُ سَيَّينَ مَسْكَيناً) ، فالمراد به ما یشمل الفقیر وهو معنی قوله بعضهم و إذا افترقا اجتمعا تأمل .

قوله: [فهو أحوج] إلخ: أفهم كلامه أن الفقير والمسكين صنفان متغايران كما علمت، خلافاً لمن قال إنهما صنف واحد. وتظهر ثمرة الخلاف فيا إذا أوصى بشيء الفقراء دون المساكين أو العكس؛ فهي صحيحة على الأول دون الثانى. وإذا ادعى شخص الفقر أو المسكنة ليأخذ من الزكاة فإنه يصدق بلا يمين إلا لريبة بأن يكون ظاهره يخالف ما يدعيه، فإنه لا يصدق إلا ببينة وهل يكفى الشاهد واليمين أو لا يد من الشاهدين ؟ كما ذكروه في دعوى المدين العدم ودعوى الولد العدم، لأجل نفقة والديه. وعلى أنه لابد من شاهدين فهل يحلف معهما ؟ كما في المسألتين المذكورتين أولا يحلف ؟ كما في المسألة دعوى الولد العدم لأجل أن ينفق عليه ولده. كذا في الحاشية.

• تنبيه: من لزمت نفقته مليًّا أو كان له مرتب فى بيت المال يكفيه ، لا يعطى مها . وظاهر كالامهم: ولو كان ذلك الملىء لم يجر النفقة بالفعل ، وهو كذلك ؛ لأنه قادر على أخذها منه بالحكم . وأما من له منفق ينفق عليه تطوعاً فله أخذها كما ذكره (ح) ، لأن للمنفق المذكور قطع النفقة ، ولافرق بين كون ذلك المنفق المتطوع قريباً أو أجنبياً .

والحاصل: أن من كانت نفقته لازمة لملىء لايعطى اتفاقاً، وإن تطوع بها ملىء ففيها أربعة أقوال: قيل يجوزله أخذها وتجزئ ربها مطلقاً ، وهوالذى فى (ح) وهو المعتمد ، وقيل لاتجزئ مطلقاً وهولابن حبيب، وقيل: لاتجزئ إن كان المنفق قريباً وتجزئ إن كان أجنبيباً وهو ما نقله الباجى ، وقيل : إنها تجزئ مطلقاً لكن مع الحرمة وهو ما نقله ابن أبى زيد.

• فائدة : نقل (ح) عن البرزلى عن بعض شيوخه أن من كان عنده يتيمة، يجوزله أن يشورها من الزكاة بقدر ما يصلحها من ضروريات النكاح،

(وعامل عليها): أى على الزكاة ؛ (كساع وجاب): وهو الذي يجبى الزكاة (ومفرق) وهو القاسم ، وكاتب وحاشر: وهو الذي يحشر أى يجمع – أرباب المواشى للأخذ منهم .

• (وأو)كان العامل (غنياً): لأنه يأخذ منها بوصف العمل لابوصف الفقر و (إن كان كل) من الفقير وما بعده (حراً مسلماً غير هاشمى): فلا يجزى لعبد أو كافر أو هاشمى: أى من بنى هاشم بن عبد مناف ، لأن آل البيت تحرم عليهم الزكاة لأنها أوساخ الناس ، ولهم فى بيت المال ما يكفيهم . وأما بنو المطلب أخر هاشم فليسوا عندنا من آل البيت فيعطون منها ، قال بعضهم: إذا

والأمر الذي يراه القاضي حسناً في حق المحجور. (اه. بن نقله محشى الأصل) .

قوله: [وحاشر]: اعترض بأن السعاة عليهم أن يأتوا أرباب الماشية وهم على المياه ولا يقعدون فى قرية ولا يبعثون لأربابها إذ لا يلزمهم السير لقرية أخرى ؛ وحينئذ فلا حاجة للحاشر ؟ وأجيب: بأن مراد الشارح — كما قاله غيره — أنه هو الذى يجمع أرباب الأموال من مواضعهم فى قريتهم إلى الساعى بعد إنيانه إليها ، فتحصل أن العامل عليها يصدق بالساعى والجابى والمفرق والكاتب والحاشر، لا راع وحارس ، لأن الشأن عدم احتياج الزكاة لهما لكونها تفرق غالباً عند أخذها ، بخلاف من ذكر فإن شأن الزكاة احتياجها إليهم ، فإن دعت الضرورة لمراع أو الحارس للمواشى المجموعة فأجرتهم من بيت المال مثل حارس الفطرة . قوله : [لأنه يأخذ منها بوصف العمل] : ولذلك إذا كان فقيراً بأخذ بوصف الفقر أيضاً كما قال خليل ، وأخذ الفقير ، وصفيه وكذا يقال فى كل من جمع بين

قوله: [إن كان كل من الفقير وا بعده] إلخ: أى ما عدا المؤلفة قلوبهم. كما هو معلوم. وإعلم أن الحرية والإسلام وعدم كونه هاشميناً شرط في صحة أخذ الزكاة. وأما اشتراط كون العامل عدلا عالماً بأحكامها الآتيين في الشرح فيهم شرط لصحة كونه عاملا ؛ فلوكان هاشميناً أوعبداً ، وكان عدلا عالماً بأحكامها ففذت توليته ولكن لا يعطى منها بل يعطى أجرة مثله من بيت المال.

قوله: [فليسوا عندنا من آل البيت]: أي على الراجع .

وصفين فأكبر

قوله : [قال بعضهم إذا حرموا حقهم] إلخ : قال في الحاشية تنبيه محل

حرموا حقهم من بيت المال وصاروا فقراء جاز أخذهم وإعطاؤهم منها كما هو الآن . ويشترط فى العامل ماذكر وأن يكون عدلا عالمًا بأحكامها؛ فلا يستعمل عليها عبد ولا كافر، ولا هاشمى ولا فاسق ولا جاهل بأحكامها

ومؤلّف) قلبه قال تعالى : [والمؤلّفة ِ قلوبهم] : وهو (كافر") يعطى منها (ليسلم) أى لأجل أن يسلم ، وقيل : وهو مسلم قريب عهد بإسلام يعطى منها ليتمكن من الإسلام .

عدم إعطاء بنى هاشم إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال ، فإن لم يعطوه وأضر بهم الفقر أعطوا منها، وإعطاؤهم أفضل من إعطاء غيرهم ، قاله فى الحصائص وظاهره : وإن لم يصلوا إلى إباحة أكل الميتة ، وقيد الباجى إعطاءهم بوصولهم لها ولعله الظاهر أو المتعين ، كذا فى (عب) . أقول قد ضعف اليقين فى هذه الأعصار المتأخرة ؛ فإعطاء الزكاة لهم أسهل من تعاطيهم خدمة الذمى والفاجر والكافر (اه). وأما صدقة التطوع فهى للآل جائزة على المعتمد .

● فائلة: الهاشمي من لهاشم عليه ولادة: كأولاد العباس وحمزة وأبي طالب وأبي لهب وأولاد فاطمة فتحرم على الجميع الزكاة ، ويجوز لهم لبس الشرف ومن كانت أمه منهم فقط ليس بآل فتجوز له الزكاة ويجوز له لبس الشرف على ما اعتمده الأجهوري في شرحه ، لأن له نسبة بهم على كل حال ، ففي الحديث: « ابن أخت القوم منهم » وورد أيضاً: « الحال أب » ، وورد أيضاً: « تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس » . فلذلك جاز له لبس الشرف أيضاً: « تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس » . فلذلك جاز له لبس الشرف ليحترم ، ثم إن لبس الشرف هذا حادث في زمن السلطان الأشرف وكان قبل ليعرف الشريف من غيره ، فأحدث لهم ذلك السلطان ليتميزوا عن غيرهم فلسه من غير نسبة حرام .

قوله: [ليسلم]: هذا القول لابن حبيب ومقابله لابن عرفة ، قال خليل وحكمه باق أى لم ينسخ ، لأن المقصود من دفعها إليه ترغيبه فى الإسلام لأجل إنقاذ مهجته من النار لا لإعانته لنا حتى يسقط بفشو الإسلام ، وقيل إنه منسوخ بناء على أن العلة إعانهم لنا وقد استغنينا عهم بعزة الإسلام ، والحلاف مفرع على القول الذى مشى عليه المصنف من أن المؤلف كافر يعطى ترغيباً له فى الإسلام أما على القول المقابل له الذى ذكره الشارح فحكمه باق اتفاقاً.

ورقیق مؤمن) لا کافر (یعنیق منها) بأن یشتری منها رقیق فیعتق، أو
 یکون عنده عبد أو أمة یقومه قیمة عدل ویعتقه عن زکاته ، وهذا معنی قوله
 تعالی : [وفی الرِّقاب] .

ويشترط في الرقيق أن يكون خالصاً (لا عقد حرية فيه) : كمكاتب ومدبر ومعتق لأجل وأم ولد ، وإلا فلا يجزى .

* (وولاؤه) - إذا عتق منها - (للمسلّمِين) لا للمزكى ، فإذا مات ولا وارث له وترك مالا فهو في بيت المال .

وغارم"): أى مدين

قوله : [ورقيق] : أى ذكر أو أنثى .

وقوله: [مؤمن]: قال (عب): ولو هاشميًّا وارتضاه شيخ المشايخ العدوى ، لأن تخليص الهاشمى من الرق أولى ولأنه لم يصل له من تلك الأوساخ شيء، ويتصور ذلك فيا إذا تزوج هاشمى أمة مملوكة لشخص لعدم وجود طول للحرائر ، وخشى على نفسه العنت فأولاده أرقاء لسيد الأمة ، وأشراف ، ويؤلف منها الهاشمى أيضاً ؛ لأن تخليصه من الكفر أهم ، ولأن الكفر قد حط قدره فلا يضر أخذه الأوساخ . فعلى هذا يكون كل من المؤلف والرقيق مستثنى من قول المصنف : «غير هاشمى » . ولايشترط في عتق الرقيق منها سلامته من العيوب خلافاً لأصبغ .

قوله: [بأن يشترى منها رقيق فيعتق] إلخ: بشرط أن لا يعتق بنفس الملك على رب المال كالأبوين والأولاد والحواشي القريبة الإخوة والأخوات. فإن اشترى من زكاته من يعتق عليه فلا يجزئه إلا أن يدفعها للإمام، فيشترى بها والد ربّ المال و ولده و يعتقه فيجزئ حيث لا تواطؤ.

قوله: [وولاؤه إذا عنق منها للمسلمين]: وسواء صرح المعتق بذلك أو سكت ، بل ولو شرطه لنفسه، وأما لوقال: أنت حرعنى وولاؤك للمسلمين، فلا تجزئه عن الزكاة والعتق لازم والولاء له لأن الولاء لمن أعتق .

قوله : [وغارم] : اشرط فيه الشارح أيضاً أن يكون غير هاشمي لأنها أوساخ الناس . ولايقال : الدِّين يضع القدر أكبر من أخذ الزكاة، لأنا نقول:

لیس عنده ما یوفی به دینه (کذاك) : أى حر مسلم غیر هاشمی يعطى منها لوفاء دينه . (ولو مات) : فيوفى دينه منها .

• إذا (تداير لا في فيساد) كشرب خمر وقمار، (ولا الأخدها): أي الأجل أن يأخد منها، ومعناه أن من عنده كفايته وتداين التوسع في الإنفاق على أن يأخد منها فلا يعطى (١١)، وأما فقير تداين للإنفاق على نفسه وعائلته بقصد أن يعطى منها فلا ضرر في ذلك .

(إلا أن يتوب) من تداين لفساد أو لأخذ منها ، بأن تظهر توبته ويبقى

قد تداین رسول الله صلی الله علیه وسلم ومات وعلیه الدین فمذلتها أعظم من مذلة الدین ، وفي هذا التعلیل شيء ولذلك سیأتی في الشارح أنه يعطى إذا لم يكن بيت مال يوفي منه دينه .

قوله : [ليس عنده ما يوفي] إلخ : أي مما يباع على المفلس .

قوله: [ولو مات]: رد بلو على من قال : الايقضى دين الميت من الزكاة لوجوب وفائه من بيت المال. ويشرط في هذا الدّين أن يكون شأنه أن يحبس فيه ؛ فبدخل دين الولد على والده، والدين على المعسر. ويخرج دّين الكفارات والزكاة ، لأن الدين الذي يحبس فيه ما كان لآدمى ، وأما الكفارات والزكوات فهي لله .

قوله : [إلا أن يتوب] : رجعه الشارح للأمرين، معا وهو الذي قاله في الحاشية

⁽۱) روى الإمام البخارى عن حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه رسلم فأعطانى ، ثم سألته فأعطانى ، ثم قال : «يا حكيم : إن هذا المال خضرة حلوة فن أخذه بسخارة نفس بورك فيه وكان كالذى يأكل ولا يشيع . اليه العليا خير من اليه السفلى . فقال حكيم : فقلت يا رسول الله ، والذى بعثك بالحق لا أرزأ أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا ، فكان أبو بكر رضى الله عنه يدعو حكيها إلى العطاء فيأنى أن يقبله عنه . ثم إن عمر رضى الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئاً . فقال : أشهد كم يا معشر المسلمين على حكيم ؛ أنى أعرض عليه حقه من هذا الله ونيأنى أن يأخذه ، فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى أيضاً عن عبد الله بن عمر قال : شمت عمر يقول : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء فأقول : أعطه من هو أفقر إليه منى . فقال : خذه ! إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه ، وما لا ، فلا تتبعه نفسك » . وروى أيضاً بني من سأل الناس تكثراً . وروى عن أبي سعيد الحدرى قوله صلى الله عليه وسلم : « ومن يستعفف أيضاً بني من سأل الناس تكثراً . وروى عن أبي سعيد الحدرى قوله صلى الله عليه وسلم : « ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يستفن يعنه النه النه ومن يستفن يعنه النه ومن يستفن عنه الله عليه وسلم من الصعر» .

عليه ما تداينه في فساده فيعطى منها . لا بمجرد دعواه التوبة .

. (ومجاهد" كذلك): أي حر مسلم غير هاشمي .

(وآلته) بأن يُشترى منها سلاح أو خيل ليغازى عليها، والنفقة عليهامن بيت المال ، ويعطى المجاهد منها. ويدخل فيه الجاسوس والمرابط (واو) كان (غنيبًا): لا إن أخذه بوصف الجهاد وهذا معنى قوله تعالى : [وفي سبيل الله] . * (وابن سبيل) : وهو الغريب (كذاك) : أى حر مسلم غير هاشمى وهو (عتاجٌ لما يوصّله) لوطنه إذا سافر من بلده (في غير معتصية) ، وإلا لم

خلافاً لبهرام حيث رجعه لخصوص الفساد محتجًا بأن التداين لأخذها ليس محرماً فلا يحتاج لتوبة ، ورد عليه بأن من تداين وعنده كفايته كان سفيهاً ، والسفه حرام يحتاج لتوبة .

قوله : [ومجاهد كذلك] : أي متلبس به أو بالرباط .

قوله : [أى حر مسلم] إلخ : فإن تخلف وصف من هذه الأصاف فلا يعطى ذلك المجاهد منها شيئاً .

قوله : [ويدخل فيه الجاسوس]: أى ولو كان كافراً لكن إن كان مسلماً فلا بد من كونه حراً ، ولا فلا بد من كونه حراً ، ولا يتسرط فيه كونه غير هاشمى لخسة الكفر .

قوله : [ولوكان غنيتًا]: ردّ بلو على مانقل عن عيسى بن دينار من أن المجاهد الغني لايأخذ منها . فإنه ضعيف .

قوله: [في غير معصية]: أي بأن كان غير عاص أصلا أو كان عاصياً في السفر فيعطى في هاتين الحالتين. بخلاف مالو كان عاصياً بالسفر فلا يعطى ولو خشى عليه الموت ، لأن نجاته في يد نفسه بالتوبة ، ونقل أبو على المسناوي عن التبصرة: لا يعطى ابن السبيل مها إن خرج في معصية، وإن خشى عليه الموت نظر في تلك المعصية؛ فإن كان يريد قتل نفس أو هتك حرمة لم يعط إلا إن تاب. ولا يعطى مها ما يستعين به على الرجوع إلا أن يكون قدتاب أو يخاف عليه الموت في بقائه: فقاد فصلت بين سيره للقتل وهتك الحريم – فلا يعطى إلا

يعط (إلا أن يجد) الغريب (مسلفاً) لما يوصله (وهو) : أى الحال أنه (غنى ببلده) الله يعطى حينئذ . فالإعطاء فى ثلاث صور : للفقير مطلقاً ، والغنى الذى لم يجد مسلفاً ، وعدمه فى صورة . ومفهوم محتاج : أن غيره لا يعطى وهو ظاهر . وأما الهاشمى فيه وفى الذى قبله فعلى الإمام أو نائبه أن يعطيه من بيت المال ما يوصله ، فإن عدم بيت المال – كناً هو الآن بعطيه من بيت المال ما يوصله ، فإن عدم بيت المال – كناً هو الآن لفا الحارى على ما تقدم فى الفقير أن يعطى المدين أو الغريب الهاشمى منها لوفاء الدَّيْن أو لما يوصله لبلده ، فهذه الأصناف الثمانية هى المذكورة فى قوله تعالى : [إنَّما الصَّد قات للفُهُ رَاء] إلخ فلا تجزى لغيرهم كسور وسفن لغير جهاد فى سبيل الله وشراء كتب علم ودار لتسكن أو ضيعة لتوقف على الفقراء .

• (ونُدبَ إيثارُ المضطّر) أى المحتاج على غيره بأن يخص بالإعطاء أو يزاد له فيه على غيره على حسب ما يقتضيه الحال ، إذ المقصود سد الحلة (الاتعميم

إن تاب ــ وبين رجوعه لبلده فيعطى إن تاب أو خيف عليه الموت وهو ظاهر .

قوله: [فالجارى على ما تقدم]: تحصل أن اشراط عدم كونه هاشميًّا فى تلك الأصناف إنما هو لشرفه، فإن أدى منعه منها إلى الضرر به قدم و يلغى الشرط ارتكابًا لأخف الضررين.

قوله: [لغيرجهاد في سبيل الله]: أى وأما له فيجوز. كما قال ابن عبد الحكم: ينشئ منها المركب للغزو ويعطى منها كراء التواتية ويبيى منها حصن على المسلمين. ولم ينقل اللخمى غيره، واستظهره في التوضيح. وقال ابن عبد السلام هو الصحيح - كذا في البناني نقله في حاشية الأصل. قال الحرشي: ومثل السور والمركب ؛ الفقيه والقاضي والإمام، لكن قال في الحاشية: محل كون الفقيه الذي يدرس العلم أو يفتي لا يأخذ منها إذا كان يعطى من بيت المال، وإلا فيعطى منها ولو كثرت كتبه حيث كان فيه قابلية، فإن لم تكن فيه قابلية لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر فهمه. ولكن قال اللخمي وابن رشد: إذا منعوا حقهم من تكون كتبه على قدر فهمه. ولكن قال اللخمي وابن رشد: إذا منعوا حقهم من بيت المال جاز لهم أخذ الزكاة مطلقاً. سواء كانوا فقراء أو أغنياء بالأولى من الأصناف المذكورة في الآية. (اه)

الأصْنَاف): فلا يندب بل متى أعطى لأى شخص موصوف بكونه من أحد الأصناف الثمانية كني .

- (و) ندب (الاستنابة) فيها: لأنها أبعد من الرياء وحب المحمدة.
- . (وجاز دفعُها): أى الزكاة (لقادر على الكسب) إذا كان فقيراً ولوترك التكسب اختياراً .
- . (و) جاز (كيفياية سنية) أى إعطاء فقير أو مسكين ما يكفيه سنية (ولو) كان (أكثر منه): أَى من نصاب لا أكثر من كفاية سنة ولا أقل منه .
- ١ و) جاز (وَرِقَ) أَى إعطاؤه (عن ذَهَب وعكسه) بلا أُولوية لأحدهما عن الآخر ، وقيل بأُولوية الورق عن الذهب لأنه أيسر في الإنفاق ، وأما إخراج الفلوس عن أحد النقدين فالمشهور الإجزاء مع الكراهة ، معتبراً إخراج أحدهما عن الآخر.

قوله: [لا تعميم الأصناف فلا يندب]: أى لأن اللام فى قوله تعالى: (إنسّما الصّد قاتُ للفقراء) الآية لبيان المصرف لا للملك. وأوجب الشافعي تعميم الأصناف إذا وجدوا، ولا يجب تعميم أفرادهم إجماعاً لعدم الإمكان، واستحب أصبغ مذهب الشافعي قال: لئلا يندرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح، ولما فيه من سد الحلة والغزو ووفاء الدين وغير ذلك، ولما يوجبه من دعاء الحميم ومصادفة ولى فيهم. كذا في الحرشي.

قوله : [كفى] : أى ولوكان الآخذ لها العامل إذا كانت قدر عمله وأخذ الزائد بوصف الفقر .

قوله: [وندب الاستنابة]: أى وقد تجبُ على من تحقق وقوع الرياء منه ، ومثله الحاهل بأحكامها ومصرفها. ومن آدابها دفعها باليمين ، ودعاء الحابى والإمام للدافعها، وأوجبه داود.

قوله : [فالمشهور الإجزاء] : خلافاً لمن يقول بعدمه لأنه من باب إخراج القيمة عرضاً .

وقوله : [مع الكراهة] : هكذا في التوضيح والحطاب عن النوادر .

* (بصرُّفِ الوقَّتِ) أى وقت الإخراج – لا وقت الوجوب ؛ المسكوك بصرفه، وغيره بصرفه. ولا تعتبر قيمة الصياغة ؛ فمن عنده حلى أخرج صرف زنته لا قيمة صياغته .

• (ووجبَ نيَّتها): عند الدفع، ويكفي عند عزلها، ولايجب إعلام الفقير

قوله : [بصرف الوقت] : الباء للملابسة متعلقة بإعطاء ، أى : متلبساً ذلك الإعطاء بصرف الوقت

قوله: [المسكوك بصرفه] إلخ: أى فمن وجب عليه دينار من أربعين مسكوكة وأراد أن يخرج عنه مسكوكاً من غير نوعه أو من نوعه فالأمر ظاهر، وإن أراد أن يخرج عنه فضة غير مسكوكة وجب عليه مراعاة سكة الدينار زيادة على صرفه غير مسكوك، لأن الأربعين المسكوكة يجب فيها واحد مسكوك. وكذا إن أراد يخرج عنها ديناراً غير مسكوك من التبر مثلا وجب عليه مراعاة السكة فيزيدها على وزن الدينار، وسواء ساوى الصرف الشرعى وهو كل دينار بعشرة دراهم أو نقص أو زاد. وماذكر من إخراج قيمة السكة إذا أخرج من نوعه غير مسكوك هو ما لابن الحاجب وابن بشير وابن عبد السلام ؛ لأن الفقراء شركاء وإن لم تعتبر السكة في النصاب كما سبق. وفي (ر) و(بن): اعتراضه بأنه رباً لم يقل القابسي القائل باعتبار السكة.

قوله: [لا قيمة صياغته]: فمن كان عنده ذهب مصوغ وزنه أربعون ديناراً ولصياغته يساوى خمسين : فإنه يخرج عن الأربعين ويلغى الزائد وهذا إذا أخرج عنه من نوعه كذهب عن ذهب. وأما لو أخرج ورقاً عن ذهب مصوغ ، فهل هو كالنوع الواحد تلغى الصياغة ؟ وهو الراجح، وقيل: لاتلغى وهو ضعيف، فلذلك المصنف أطلق في إلغاء الصياغة .

قوله: [ووجب نيها]: فإن لم ينو ولو جهلا أو نسياناً لم تجز والنية الواجبة إما عن نفسه أو عن محجوره بأن ينوى أداء ما وجب فى ماله أو مال محجوره ، قال سند: والنية الحكمية كافية فإذاعد دراهمه وأخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ أن هذا المخرج زكاة – لكن لو سئل لأجاب – أجزأه.

قوله : [ويكفى عند عزلها]: كما لسند، فإذا نواها عند العزل وسرقها من

بل يكره كما قال اللقاني لما فيه من كسر قلب الفقير .

* (و) وجب (تفرقتُها فوراً بموضع ِ الوجُوبِ) وهو في الحرث والماشية الموضع الذي جبيت منه ، وفي النقد _ ومنه قيمة عرض التجارة _ موضع المالك حيث كان ما لم يسافر ، ويوكل من يخرج عنه ببلد المال ، فموضع المال .

 (أو قدر به) أى قرب موضع الوجوب وهو مادون مسافة القصر ؛ لأنه في حكم موضع الوجوب فيجوز دفعها لمن بقربه ولو وجد مستحتى فى موضعه أعدم. ولا يجوز نقلها لمن على مسافة التصر.

م (إلا " لأعدم) ممن بموضع الوجوب أو قربه ، (فأكثرها) تنقل (له) أى للأعدم وجوباً وأقلها في موضعه ، فإن أداها لمن بموضعه فقط أجزأت .

« (وأجزأ) نقلها (لمثليهم) في العدم . وأنم . إذ الواجب تفرقتها كلها بموضع الوجوب عناد المماثلة في العدم.

• (لا) إن نقلها كلاً أو بعضاً (لدُونهم) أى لن هو دون أهل الموضع (في العدَدَم) فلا تجزئ.

(كأن قد م مُعمَد مرًا) أي زكاة ما فيه العشر أو نصفه قبل وجوبه بإفراك

الحب وطيب الثمر لم يجزه ، وعليه زكاته إذا وجبت ؛ إذ هو كمن صلى قبل

يستحقها: أجزأت

0.7

قوله : [موضع المالك] : وقيل موضع المال .

قوله : [فأكثرها تنقل له] : أي بأجرة من الفيء، فإن لم يوجد بيعت واشترى مثلها أو فرق الثمن بحسب المصلحة . وهذا إذا كان النقل على مسأفة القصر ، وآماً لدون مسافة القصر فبأجرة منها كما قروه شيخ المشايخ العدوى .

قوله : [وجوباً]: تبع الشارح (عب) : وأورد عليه أنه سبق أن إيثار المضطر

قوله : [أجزأت] : وكذلك لو نقلها كلها فإنها تجزى مع الحرمة .

قوله : [فلا تجزئ]: في (بن): اعترضه المواق أن المدِّهب الإجزاء نقله ابن رشد والكافي. انظره كذا في المجموع .

قوله : [فيزكى كما تقدم] : أي إن نض له واو درهماً ، وأما إن زكى قبل النضوض فلا يجزئ على مقتضي كلامهم . ب (أو) زكى (ديناً) حال حوله (أو عرضاً محتكراً) ولو باعه (قبل القبض) أى قبض الدين ممن هوعليه . أو قبض ثمن عرض الاحتكار لم يجزه . والمراد بالدّين : الدّين الذى لا يزكى كل عام وهو دين المحتكر مطلقاً ودين المدير من قرض أو على معسر ؛ وأما دين المدير من بيع وهو حال مرجو فيزكى كما تقدم كل عام .

* (أو دُفَعِت) الزَّكَاة (لغبر مستحقِّ) لها كعبد، أو كافر هاشمي، أو غني ؛ فلا تجزئ.

- (أو) دفع (جنساً) مما فيه الزكاة (عن غيره) : مما فيه زكاة؛ لم تجزئه

قوله : [أو دفع عرضاً] : أى حيث أطاع بذلك ، وإلا – فإن أكره – أجزأت اتفاقاً.

وحاصل ما فى المن والشارح كما فى الأصل: أنه إذا أخرج العين عن الحرث والماشية يجزى مع الكراهة. وأما إخراج العرض عهما أو عن العين فلا يجزى؛ كإخراج الحرث أو الماشية عن العين ، أو الحرث عن الماشية أو عكسه . فهذه تسع المجزئ مها اثنتان . قال أبو على المسناوى : هذا التفصيل للأجهورى ولم أره لأحد . قال فى حاشية الأصل بل الموجود فى المذهب طريقتان : عدم إجزاء القيمة مطلقاً وإجزاؤها مطلقاً ، فعدم الإجزاء لابن الحاجب وابن بشير ، وقد اعترضه فى التوضيح بأنه خلاف ما فى المدونة ، ومثله لابن عبد السلام والباجى من أن المشهور فيه الإجزاء مع الكراهة ، هذا زبدة ما فى حاشية الأصل . وفى تقرير المؤلف ما يوافقه ؛ فما تقدم أول باب الزكاة من عدم إجزاء القيمة بدل الشيء الواجب فى المواشى وغيرها مبنى على إحدى الطريقتين هنا فليحفظ هذا المقام .

قوله: [أو غنى فلا تجزئ] : أى إلا الإمام يدفعها باجتهاده فتبين أن الآخذ غير مستحق فتجزئ حيث تعذر ردها ، والوصى ومقدم القاضى كذلك . فتحصل: أن ربها إذا دفعها لغير مستحقها لاتجزئه مطلقاً ، والإمام ومقدم القاضى والوصى تجزئه إن تعذر ردها هذا هو المعول عليه .

كأن دفع ماشية عن حرث أو عكسه ، ومراده بالجنس : ما يشمل الصنف ؛ فلا يجزئ تمر عن زبيب ولا عكسه ، ولا شيء من القطاني عن آخر ، ولا زبت ذى زبت عن آخر ، ولا شعير عن قمح أو سلت أو ذرة أو أرز .

* (إلا العمَيْن) ذهباً أو فضة يخرجها (عن حمَرْث وماشيه) بالقيمة (فتُجزئ بكره) أي مع كراهة . وهذا شامل لزكاة الفطر .

م (كتمَهْ يمها) أى الزكاة قبل وجوبها (بكشَهْر) فقط لا أكثر . والكاف فى قوله: بكشهر زَائدة الأولى حذفها (في عين) ومنها عرض تجارة المدير ، (وماشيئة) لا ساعى لها فتجزئ مع الكراهة ، بخلاف ما لها ساع وبخلاف الحرث فلا تجزئ كما تقدم .

• (وإن تركف) بعد الوجوب (جرء نصاب) – وأولى كله – (ولم يمكن الأداء) : إما لعدم تمام طيب الحرث أو لعدم مستحق ، أو لغيبة المآل (ستقبطت) الزكاة . فإن أمكن الأداء ولم يؤد ضمن ، وأما ما تلف قبل الوجوب فيعتبر الباق .

وشبه فى السقوط قوله : (كعزُ لها بعد الوجُوب) ليدفعها لمستحقها (فضاعت بلا تَـفُريط) منه. (لا إن ضاع أصلها) بعد الوجوب وبقيت هى فلا تسقط، ووجب عليه يخراجها فرّط أم لا ، ولا إن عزلها قبل الوجوب فضاعت أو تلفت

قوله : [ولاشيء من القطانى عن آخر]: أى من غيرها أو منها وكان الخرج أدون .

قوله: [لا أكثر]: أى على المعتمد وهو رواية عيسى عن ابن القاسم ، وقيل: يغتفر الشهران وتحوهما، وقيل يوم أو يومان، وقيل: ثلاثة أيام، وقيل: خسة، وقيل: عشرة. وهذا التقديم المجزئ مع الكراهة سواء كان لأربابها أو لوكيل يوصلها له.

قوله: [لا إن ضاع أصلها]: أى دومها؛ وذلك بأن عزل الزكاة من ماله بعد الحول. ثم ضاع المال الذى هو أصلها وبقيت هى كما قال الشارح.

قوله: [فرط]: حاصلة : أنه إذا حل الحول وأخر تفرقتها عن الحول - مع تمكنه من التفرقة - فتلفت، سواء تلف أصلها أم لا، فإنه يضمن الزكاة لتفريطه.

فيضمن أو يعتبر الباق ، ولا إن عراما بعده وفرط بأن أمكن الأداء فلم يؤد، أو وضعها في غير حرزها فيضمن .

• (وزكتّى مسافر") فى البلد الذى هو به (مامعه) من المال وإن دون نصاب ، (وما غابّ) عنه (إن لم يكن ")هناك (محرج") عنه بتوكيل ؛ لأن العبرة بالمالك . فإن كان هناك محرج زكتّى ما معه فقط (ولا ضَرُورة) عليه من نحو إنفاق فيما يخرجه عن الغائب ، وإلا أخر حتى يصل لبلده ، فالمراد بالضرورة : الحاجة . • (وأخدرت) الزكاة ممن تجب عليه حيث امتنع من أدائها (كُرهاً) بضم

قوله: [أو وضعها في غير حرزها]: أي إذا لم يجد فقراء يأخذونها فوضعها في غير حرزها، فيضمن إن ضاعت وأما لو وجد مستحقيها وأخرها عنهم فإنه يضمن إن ضاعت ولو في حرزها. ومن ذلك الذين يكنزون الأموال السنين العديدة ثم تأتيها جائحة فإن زكاة السنين الماضية متعلقة بذيمهم لا يخلصون منها إلا بأدائها. قوله: [وزكي مسافر]: مفهومه أن الحاضر يزكي ما حضر وما غاب من غير تأخير مطلقاً، ولو دعت الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر، فإنه لايزكيهما إلا بالشرطين.

قوله: [وما غاب عنه]: هذا شامل للماشية إذا لم يكن لها ساع ، وأما إن كان لها ساع فإلها تزكى في محلها فلا يشملها كلامه ، وما ذكره المصنف من أن المسافر يزكى ما غاب عنه بالشرطين ولايؤخر زكاته حيى يرجع له ، أحد قولى مالك . وقال أيضاً: إنه يؤخر زكاته اعتباراً بموضع المال . ويتفرع على الحلاف في اعتبار موضع المال أو المالك : ما لو مات شخص ولا وارث له إلا بيت المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر . والذي في أجوبة ابن رشد: أن ماله لمن مات ببلده .

قوله : [ولاضرورة عليه] : وينفي الضرورة وجود مسلف يمهله لبلده .

قوله: [وإلا أخر]: أى وإلا فإن اضطر أخر الإخراج عن الحاضر معه والغائب حتى يرجع لبلده.

قوله : [وأخذت الزكاة] : أى إن كان له مال ظاهر ، فإن كان ليس له مال ظاهر _ وكان معروفاً بالمال _ فإنه يحبس حتى يظهر ماله . فإن ظهر بعض المال

الكاف وفتحها (وإن بقتال) ، وتجزئ نية الإمام أو من يقوم مقامه عننيته ، بخلاف مالو سرق مستحق بقدرها فلا تكفي لعدم النية .

واتهم فى إخفاء غيره فقال مالك: يصدق ولا يحلف إنه ما أخفى وإن اتهم، وأخطأ من يحلف الناس.

قوله: [وإن بقتال]: أى ولايقصد قتله، فإن انفق أنه قتل أحداً قتل به وإن قتله أحدكان هدراً. ويؤدب الممتنع من أدائها بعد أخذها منه كرهاً إن لم يقاتل حالة الأخذ وإلاكفى فى الأدب.

قوله: [وتجزئ نية الإمام]: أى ويجب دفعها له إن كان عدلا في صرفها. وأخذها . وإن كان جائراً في غيرها إن كانت ماشية أو حرثاً ، بل وإن كانت عيناً. فإن طلبها العدل وادعى إخراجها لم يصدق . وتقدم أنها لاتدفع للجائر في صرفها ، بل الواجب جحدها والهروب بها ، فإن أخذها كرها أجزأت .

قوله: [بخلاف مالو سرق مستحق] إلخ: يؤخذ منه أن الفقراء ليس لهم المقاتلة عليها إلا بإذن السلطان أونائبه لتوقف الزكاة على نيته أو نية المالك، ولو جاز لهم المقاتلة عليها بغير إذن السلطان أونائبه لأدى إلى الفساد في الأرض.

تشمة : إن غر عبد بحرية فدفعت له الزكاة فظهر رقه فجناية فى رقبته إن
 لم توجد معه على الأرجح ؛ فيخير سيده بين فدائه وإسلامه فيباع فيها .

واختلف فى جواز دفعها لملين عديم ثم أخذها منه فى دينه حيث لم يتواطأ عن ذلك؟ قولان على حد سواء. وإن دفعت لغريب محتاج لما يوصله أو لغاز، ثم ترك كل السفر لما دفعت الزكاة لأجله نزعت مهما إلا بوصف الفقر كالغريم إذا استغنى، بأن ظهر لنا قدرته على وفاء الدين من غيرها فيجب نزعها على ما اختاره اللخمى.

فصل: في زكاة الفطر

(زكاة الفيطر واجبة بغروب آخر رمضان) على قول (أو بفجار) أول
 (شوّال) على قول آخر .

ه (على الحرّ المسلم القادر) عليها وقته .

فصل:

لما أنهى الكلام على زكاة الأموال أتبعه بالكلام على زكاة الأبدان وهي زكاة الفطر واختلف في وجه إضافتها للفطر ، فقيل : من الفطرة وهي الحلقة لتعلقها بالأبدان ، وقيل لوجوبها بالفطر . وحكمة مشروعيتها الرفق بالفقراء في إغنائهم عن السؤال ذلك اليوم . وأركانها أربعة : الخرج بكسر الراء ، والمحرج بالفتح ، والوقت المخرج فيه ، والمدفوعة إليه ، وإنما قدم المؤلف زكاة الأموال عليها. وإن كان متعلقها أشرف - لأن زكاة الأموال دعامة من دعائم الإسلام ، ولوقوع الحلاف في وجوبها وسنيها . والمشهور الوجوب ولذلك لايقاتلون عليها. قال الحرشي في كبيره : وانظر الفرق بينها وبين بعض السنن التي يقاتل على تركها ، وانظر هل يكفر جاحدها أولا ؟ وينبغي التفصيل بين أن يجحد مشروعيتها : فيكفر ، وبين أن يجحد وجوبها : فلا يكفر ، لأنه قيل بالسنية (اه .) قال في الحاشية : وكذا لا يقاتلون على صلاة العيد بخلاف الأذان والحماعة فيقاتلون على تركهما ، لأنه يتكرر و يتوقف الإعلام بدخول الوقت عليه (اه .)

قوله: [واجبة]: أى وجوباً ثابتاً بالسنة ففى الموطأ عن ابن عمر: « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر في رمضان على المسلمين» (١) وحمل الفرض

⁽١) روى مالك فى الموطأ عن عبد الله بن عمر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من شعير على كل حر ، أو عبد ذكر أو أنى من المسلمين » تعقبه فى تنوير الحوالك : أنه ليس صحيحاً أن مالكاً انفرد فى هذا الحديث بلفظة «من المسلمين» كما نقل عن الترمذى ، بل وافقه على ذلك رواة له عند مسلم والبخارى . وهى عند الجمهور فرض . قال الحنفية : هى واجب ليس فرضاً . وعند بعض العلماء هى سنة مؤكدة ؛ يحملون لفظة «فرض» : أى قدر .

وإن بسلت في لراجي القيضاء) لأنه قادر حكمًا ، بخلاف من لم يرجه.
 (عن نَفْسه وعُن كُل مُسلم بمُونه) أى تلزمه مؤنته .

على التقدير بعيد، خلافاً لمن زعم ذلك وقال إنها سنة، لاسها وقد خرج الرمذى . و بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً ينادى فى فجاج مكة : ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ... » إلى آخر الحديث . ولا يقال : إن فرضها فى السنة الثانية من الهجرة ومكة حينئذ دار حرب ، قكيف يتأتى فيها النداء علم ذكر ؟ لأنه يقال : « بعث المنادى » : يحتمل أنه سنة فتحها وهي سنة تمان من الهجرة ، ويحتمل أنه سنة حجة الوداع وهي سنة تسع ، ويحتمل أنه سنة حجة الوداع وهي سنة عشر ، وليس بلازم أن يكون بعث المنادى عقب الفرض ، ورواية : « فجاج مكة » هي الصواب . حلافا لما مثمى عليه فى الأصل من إبدال مكة بالمدينة . وإنما قلنا بالسنة ، لأن آيات الزكاة العامة سابقة عليها ، فعلم أنها غير مرادة بها أوغير صريحة فى وجوبها .

قوله: [بغروب آخر رمضان على قول] إلخ: الأول لابن القاسم فى المدونة وشهره ابن الحاجب وغيره ، والثانى لرواية ابن القاسم والأخوين عن مالك وشهره الأبهرى وصححه ابن رشد وابن العربى . قال بعضهم ؛ الأول: مبنى على أن الفطر اللذى أضيفت إليه فى خبر : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان » : الفطر الجائز وهو ما يدخل وقته بغروب شمس آخر رمضان ، والثانى مبنى على أن المراد الفطر الواجب الذى يدخل وقته بطلوع الفجر . واعترضه شيخ مشايخه العدوى بأن عدم نية الصوم واجب فيهما . وتناول المفطر جائز فيهما . وحينئذ فلا وجه لذلك . وبقى ثلاثة أقوال أخر: الأول: أن وقته بطلوع الشمس ولا يمتد على هذا القول أيضاً كاللذين قبله . الثانى : أن وقته من غروب ليلة العيد ممتداً الى غروب يومها . الثالت : من غروب ليلة العيد ممتداً الى زوال يومها . ذكره فى التوضيح (اه . بن - كذا فى حاشية الأصل) .

قوله : [و إن بتسلف] : وقيل لا تجب بالتسلف بل يستحب وعليه اقتصر ابن رشد . فعلم أنها لا تسقط بالدين .

بلغة الساك - أرك

و (بقرابة): كوالديه الفقيرين ، وأولاده الذكور للبلوغ قادرين على الكسب ، والإناث للدخول بالزوج أو الدعاء إليه .

(أو زوجيَّة) : أى كونها زوجة له أو لأبيه الفقير. وكذا تلزم لجادم القريب المذكورأو الزوجة إن كان رقيقًا لا بأجرة، ويمكن إدخاله في قولنا:

* (أو رِقً) : أى أو بسبب رق ؛ كعبيده وعبيد أبيه أو أمه أو ولده حيث كان خادمًا، وهم أهل للإخدام (ولو) كان الرقيق (مُكاتبًا) (و) الرقيق (المشترك) بين اثنين أو أكثر بجب على كل (بقد ر الميلئك) فيه من نصف أو ثلث أو سدس أو غير ذلك (كالمبعض) يجب الإخراج على مالك بعضه بقدر

قوله : [أو الدعاء إليه] : أى حيث كانت الزوجة مطيقة ولم يكن بها مانع يوجب الحيار .

قوله: [حیث کان خادماً] : یحترز به عما إذا قصد به الربح أو اشتری للفخر .

قوله: [وهم أهل للإخدام]: فلوكان أهلا للإخدام بأكثر من واحد إلى أربع أو خمس، فقيل: يلزمه زكاة فطر الجميع، وقيل: لا يلزمه إلا زكاة فطر واحد فقط. ونص ابن عرفة في وجوبها عن أكثر من خادم إلى أربع أو خمس إن اقتضاه شرفها. ثالثها: عن خادمين فقط.

قوله: [يجب على كل بقدر الملك]: هذا هو الراجح. ومقابله: أنها على عدد رءوس المالكين. ولهذه المسألة نظائر في هذا الحلاف، وضابطها: كل ما يجب بحقوق مشركة؛ هل الواجب بقدر الحقوق أو على عدد الرءوس؟ قولان. لكن الراجع مهما محتلف، فالراجح الثانى، وهو اعتبار عدد الرءوس: في أجرة القسام، وكنس المراحيض، والسواق، وحارس أعدال المتاع، وبيوت الطعام، والحرين، والبساتين. وكاتب الوثيقة وكذا صيد الكلاب لاينظر فيه لكثر الكلاب و إنما ينظر في اشتراك الصيد لرءوس الصائدين. والراجح القول الأول وهو اعتبار الملك في مسألتنا هذه،

ما يملك فيه . (ولا شيء على المبعش) في بعضه الحر . ثم من ولد له ولد ، أو تزوج أو اشترى عبداً قبل الغروب من آخر يوم من رمضان ، ثم مات قبل الفجر وجبت على الأب أو الزوج أو سيد العبد على القول الأول دون الثانى . ولو حصل شيء مما، ذكر بعد الغروب وطلع عليه الفجر وجبت على من ذكر على القول الثانى دون الأول . ولو مات قبل الفجر لم يجب على كل من القولين ، وقس على ذلك من طلقت أو عتق أو باع . ومن لم يقدر عليها إلا بعد فجر شوال لم تجب عليه ، لأنه كان عاجزاً عنها وقت الوجوب ، وإن ندبت إن زال فقوه أو عتق يومها كما يأتى .

• (وهي): أي زكاة الفطر (صاع) أربعة أمداد عبرة المدحفنة ملء اليدين المتوسطتين .

(فضَّل عن قُوته ِ وقدُوت عرِياله يومه) أى يوم عيد الفطر ، وقد ملكه وقت الوجوب .

والشفعة، ونفقة الوالدين ؛ أى فإنها توزع على الأولاد بقدر اليسار لاعلى الرءوس ، ولا يقدر الميراث ، وكذا زكاة فطرهما. (اه. من حاشية الأصل).

تنبیه: العبد المخدم إن كان مرجعه بعد الحدمة لسیده فزكاته علیه ، وإن
 كان مرجعه لحریة فزكاته على المخدم بالفتح ، وإن كان مرجعه لشخص آخر
 فزكاته على ذلك الشخص الذى مرجعه له .

قوله: [ولاشيء على العبد فى بعضه الحر]: وكذلك عبيد العبيد لايلزم السيد الأعلى ولاسيدهم زكاة فطرهم، وفى (بن): أن العبد لايخرج عن زوجته خلافاً لا (عب) ، وأما الموقوف فعلى ملك الواقف .

قوله : [ثم من ولد له ولد] : شروع منه فى بيان ثمرة الحلاف المتقدم : لكن الوجوب لا يمتد على كل من القولين .

قوله : [ولو مات قبل الفجر لم يجب على كل] إلخ : أى والموضوع أن هذا الشيء حصل بعد الغروب .

قوله : [ملء اليدين المتوسطتين] : أي لامقبوضتين ولامبسوظتين وذلك

و (من أغلب قررت أهل الحل من) أصناف تسعة : (قسح أو شعير أو سلت أو ذرة أو دخس أو أرز أو تمر أو ربيب أو أقط) : وهو يابس اللبن المخرج ربيب بزيادة العلس على التسعة المخرج ربيب بزيادة العلس على التسعة المذكورة، فعلى قوله تكون الأصناف عشرة . فيتعين الإخراج مما غلب الاقتيات منه من هذه الأصناف التسعة، فلا يجزئ الإخراج من غيرها، ولا منها إن قتيت غيره منها إلا أن يخرج الأحسن ؛ كما لو غلب اقتيات الشعير فأخرج قسحاً . و (إلا أن يتقيات غيرها) أى غير هذه الأصناف كعلس ولحم وقول وعدس وحمص ونحوها (فنه) يخرج ، فإن غلب شيء تعين الإخراج منه وإن ساوى غيره خير .

قدح وثلث ، فعلى هذا : الربع المصرى يجزئ عن ثلاثة .

قوله: [من أغلب قوت أهل المحل]: أى البلد من غير نظر لقوت المخرج. والمنظور له غالب قومهم فى رمضان على ما يظهر من الحطاب ترجيحه، لا فى العام كله، ولا فى يوم الوجوب. كذا فى البنانى واستظهر فى المجموع اعتبار الغلبة عند الإخراج.

قُوله : [من أصناف تسعة] : وجمعها بعضهم ما عدا الأقط بقوله :

قمح شعير وزبيب سلت تمر مع الأرز ودخن ذرة قوله: [فلا يجزئ الإخراج من غيرها] : أى إذا لم يكن ذلك الغير عيناً ، وإلا فالأظهر الإجزاء لأنه يسهل بالعين سد خلته فى ذلك اليوم (اه. تقرير مؤلفين).

قوله: [إلا أن يقتات غيرها]: أى فى زمن الرخاء والشدة لافى زمن الشدة فقط، كما قال أبو الحسن وابن رشد. والذى يظهر من عبارات أهل المذهب: أنغير التسعة التسعة إذا كان غالباً لا يخرج منه؛ وإنما يخرج منه إذا كان عيشهم من غير التسعة كما فى المدونة، فعنى قول المصنف « إلا أن يقتات غيره »: أى إلا أن ينفر د بالاقتيات فيخرج منه.

قوله: [فمنه بخرج]: أى ولو وجد شيء من التسعة، وكان غير مقتات لهم فلا عبرة به كما قاله الرماصي . قال في الأصل: والصواب أنه يخرج صاعاً بالكيل من العلس والقطاني، وبالوزن من نحو اللحم . قال محشيه: ورد بقوله:

- (ونُد بِ إِخْراجُها بعثد الفَجْر وقبثلَ الصَّلاة) أى صلاة العيد .
- و) ندب إخراجها (من قُوتِه الأحسن) من قوت أهل البلد .
- (و) ندب إخراجها (لمن زال فَقُره أو) زال (رقمه) بأن عتق (يَـوْمها).
- * (و) ندب (عدم ُ زيادة على الصّاع) ، بل نكره الزيادة لأن الشارع إذا حدد شيئاً كان مازاد عليه بدعة ، فتارة تقتضى المسادكما فى الصلاة ، وتارة تكون مكروهة كما هنا وكما فى زيادة التسبيح على ثلاث وثلاثين . وعلى الكراهة إن تحققت الزيادة وإلا فيتعين أن يزيد ما يزيل به الشك .
 - وجاز دَفْع صاع) واحد (لمساكين) يقتسمونه .
 - (و) جاز دفع (آصع) متعددة (لواحد) من الفقراء .
 - ه (و) جاز (إخراجُها قرال العيد بيوميُّن) لا أكثر .

والصواب على من قال إنه يخرج من اللحم واللبن مقدار شبع الصاع ، فإذا كان الصاع من الحنطة يغدى إنساناً ويعشيه أعطى من اللحم أو من اللبن مقدار الغداء والعشاء ، وفي المجموع : هل يقدر نحو اللحم بجرم المد أو شبعه ؟ وصوب كما في الحطاب أو بوزنه خلاف (اه).

قوله: [أى صلاة العيد]: أى فالمندوب إخراجها قبل الغدو المصلى، لكن إن أداها قبل الصلاة وبعد الغدو للمصلى فقد كفى فى المستحب، وكذا يندب غربلة القمح وغيره، إلا الغلث فيجب عربلته إن زاد غلثه على الثلث، وقبل بل يندب ولو كان الثلث أو ما قاربه يسيراً وهو الأظهر كذا فى الأصل.

قوله: [وجاز دفع آصع متعددة] إلخ: قال أبو الحسن. ويجوز أن يدفعها الرجل عنه وعن عياله لمسكين واحد، هذا مذهب ابن القاسم. وقال أبو مصعب: لا يجزئ أن يعطى مسكيناً واحداً أكثر من صاع، ورآها كالكفارة، وروى مطرف: يستحب لمن ولى تفرقة فطرته أن يعطى لكل مسكين ما أخرج عن كل إنسان من أهله من غير إيجاب (اه. بن).

قوله : [وجاز إخراجها قبل] إلخ : فلو أخرجها في تلك الحالة وضاعت فقال اللخمي : لاتجزئ . واعترضه التونسي واختار الإجزاء .

قوله : ٦ لا أكثر] : أي خلافاً للجلاب حيث جوز إخراجها قبل بثلاثة

(ولا تَسْقُط) زكاة الفطرعن غنى بها وقت الوجوب (بمضى زَمَنها) بغروب شمس يوم العيد بل هي باقية في ذمته أبداً حتى يخرجها .

(وإنَّما تُدُفَع لحرُّ) فلا تجزئ لعبد (مُسلم) فلا تجزئ لكافر.

(فَقيرٍ) لا يملك قوت عامه .

(غَير هاشمي) لشرفه وتنزهه عن أوساخ الناس .

• (فإن لم يَتَقَدُر) الحرّ المسلم (إلا على البَعْض): أي بعض الصَّاع ، أو بعض ما وجب عليه إن وجب عليه – أكثر – (أخرَجه) وجوباً . فإن وجب عليه آصع ولم يجد إلا البعض بدأ بنَقْسه ثم بزوْجته ، والأظهر تقديم الوالد على الولد .

(وأيْمَ) من تجب عليه (إن أخر الغروب) لتفويته وقت الأداء وهو اليوم كله.
 ولما أنهى الكلام على الزكاة انتقل يتكلم على الصوم وأحكامه فقال :

أيام . وعند الشافعى: يجزئ إخراجها من أول رمضان، وحيث أخرجها قبل باليوم واليومين فتجزئ باتفاق إن بقيت بيد الفقير إلى ليلة العيد، وعلى المعتمد: إن لم تبق، سواء تولى تفرقتها بنفسه أو وكل من يتولى تفرقتها .

قوله : [بل هي باقية في ذمته أبدأ] : أي ولو مضي لها سنين .

وقوله: [حتى يخرجها] : أى عنه وعمن تلزمه زكاة فطره ، وأما لو مضى زمنها وهو معسر فإنه يسقط ندب الإخراج بمضى يومها .

قوله : [فقير] : المراد فقير الزكاة الأعم منه ومن المسكين ، وقيل إنما تدفع لعادم قوت يومه . والمعتمد الأول .

قوله : [أخرجه وجوباً] : أى لقوله فى الحديث الشريف : « إذا أمر تكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم » .

قوله: [والأظهر تقديم الوالد على الولد]: في هذا الاستظهار نظر لأمها تابعة للنفقة ، ولذلك قال الأصيلي في شرحه على خليل: فرع إذا تعدد من تلزمه نفقته ولم يجد إلا صاعاً أوبعضه؛ فهل يخرجه عن الحميع أويقدم بعضاً على بعض ؟ كما في النفقة فنفقة الزوجة مقدمة على الأبوين. واختلف في الابن والوالدين

فى تقديم نفقة الابن على الأبوين أوهما سواء ، قولان . والظاهر أنها تابعة للنفقة – قاله الحطاب .

• تتمة: يندب للمسافر أن يخرج عن نفسه إذا كان عادة أهله يخرجون عنه وإلا وجب عليه الإخراج ، وحيث اكتفى بإخراج أهله عنه أجزأه إن كان عادهم ذلك أو أوصاهم ، وتكون العادة والوصية بمنزلة النية ، وإلا لم تجزه لفقدها . وكذا يجوز إخراجه عنهم والعبرة فى القسمين بقوت المخرج عنه ، فإن لم يعلم احتيط لإخراج الأعلى ، فإذا لم يوجد عندهم القوت الأعلى تعين عليه أن يخرج عن نفسه ، ويجوز أيضاً أن يخرج من قوته الأدون من قوت أهل البلد عن نفسه وعمن يعوله إذا اقتاته لفقر ، لا لشح ولا هضم نفس أو لعادة ؛ فلا يكفى . والله أعلم .

باب في الصوم

- (يجبُ صوم مُ رمضان على المكلَّف): أي البالغ ، العاقل ، ذكراً أو أثنى ، حرًّا أو عبداً .
- . (القَـاد رِ) : على صومه لا على عاجز عن صومه حقيقة أو حكماً كمرضع لها قَدرة عليه ، ولكن خافت على الرضيع هلاكاً أو شدة ضَرَرٍ .
 - الحاضر) لاعلى مسافر سَفَر قَصْر .
 - (الحالى من حَيثض ونيفاس) لاعلى حائض ونفساء .

فشروط وجوبه خمسة : البلوغ ، والعقل ، والقدرة ، والحضور ،

باب:

الصوم لغة: الإمساك والكفعن الشيء ومنه قوله تعالى: (إنّي نَلَدَ رُتُ لللّر من صَوْماً) (١): أى صمتاً وإمساكاً عن الكلام، وشرعاً: الإمساك عن شهوتى البطن والفرج وما يقوم مقامهما مخالفة للهوى فى طاعة المولى فى جميع أجزاء الهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيا عدا زمن الحيض والنفاس وأيام الأعياد، قاله فى الذخيرة. (اه. خرشى) وسمى رمضان: لأنه يرمض الذنوب أى يحرقها ويذهبها، وهو من خصائص هذه الأمة، والتشبيه فى الآية فى أصل الصوم كما هو مقرر.

قوله : [كمرضع] : وأدخلت الكاف : الحامل .

قوله: [لاعلى مسافر]: أي سفراً مباحاً.

قوله: [لا على حائض ونفساء]: أى لايصح ولا يجب كما يأتى ، بل الصوم في حقهما حرام.

قوله : [البلوغ] : فالصبى لأيجب عليه بل يكره له ، وليس كالصلاة يؤمر به عند سبع ويضرب عليه عند عشر .

⁽١) سورة مريم آية ٢٦ .

والخلو من الحيض ، والنفاس . ويصح مما عدا المجنون والحائض والنفساء ، فيكون العقل والحلو منهما شرطى صحة أيضًا كما سيأتى . وأما الإسلام فشرط صحة فقط .وسيأتى أن النية ركن .ودخل المكوه في العاجز.

ال بكمال شعبان): أى يجب ويتحقق بكماله ثلاثين يوماً .

(أوبرؤية عدليش): وأولى أكثر؛ فيجب على كل من أخبراه بها الصوم ،
 وإن لم يرفعا لحاكم ، ويجب عليهما الرفع إذا لم يره غيرهما كما يأتى .

(فإن) ثبت برؤيتهما و (لم ير) الهلال: أى هلال شوال (بعد ثلاثين)
 يوماً لغيرهما - حال كون السهاء (صَحْواً) لا غيم بها - ليلة الإحدى والثلاثين

قوله : [ويصح نما عدا المجنون] إلخ : والصحة لاتنافي الكراهة كما في صوم الصبي أو الحرمة كما في صوم المريض إن أضرّ به .

قوله : [وأما الإسلام فشرط صحة] : أي ومثله الزمان القابل للصوم .

قوله: [وسيأتى أن النية ركن]: ومثلها الإمساك عن شهوقي البطن والفرج ، ولكن جعلهما الأجهوري في نظمه من شروط الصحة حيث قال:

شرائط لأداء الصـــوم نيتــه إسلامنا وزمــان لـــلأدا قبلا كالكف عن مفطر شرط الوجوب له إطاقــة وبــلوغ هكذا نقلا أما النقاء وعقل فهو شرطهما دخول شهر صيام مثل ذا جعلا

قوله: [ويتحقق]: أى فى الحارج سواء حكم بثبوته حاكم أم لا. ومثل كماله؛ كمال ما قبله وهو رجب كذا ما قبل رجب وهذا إن غم بأن كانت السماء ليلة ثلاثين مغيمة ، وأما إذا كانت مصحية فلا يتوقف ثبوته على الإكمال ثلاثين ، بل تارة يثبت بذلك إن لم ير الهلال وتارة يثبت برؤية الهلال.

قوله: [أو برؤية عدلين]: هذا إذا انفردا بالرؤية فى غيم ولو بصحو فى بلد صغير أو كبير هو قول مالك وأصحابه ، بل ولو ادعيا الرؤية فى الجمهة التى وقع الطلب فيها من غيرهما .

قوله : [كما يأتى] : أى من وجوب الرفع على العدل والمرجو .

قوله : [لاغيم بها] : حاصله أن تكذيبهما مشروط بأمرين : عدم رؤيته لغيرهما ليلة إحدى وثلاثين ؛ وكون السهاء صحواً في تلك الليلة . فلو رآه غيرهما

(كذّ بَمَا) فى شهادتهما برؤية رمضان ، فيجب تبييت الصوم . وقولنا: والغيرهما و: احتراز مما إذا شهدا برؤية شوال فإنه لا يقبل منهما الأولى .

. (أو) برؤية (جَمَاعة مُستفيضَة) وإن لم يكونوا عدولا وهى التى يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب ؟ أى كل واحد يدعيها، لا أنه يدعى السماع من غيره كما يقع لكثير من العوام ، ولا يشترط فيهم العدالة ولا الذكورة والحرية .

(أو) برؤية (عدل) بالنسبة (لمن لا اعتيناء لهم به): أي بالهلال كانوا أهله أم لا .

ليلة إحدى وثلاثين أو لم يره أحد وكانت الساء غيماً لم يكذبا . ومثل العدلين في كوسما يكذبان بالشرطين المذكورين ، ما زاد عليهما ولم يبلغ المستفيضة . وأما المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لإفادة خبرهم القطع ، قال أشياخنا والظاهر أنه إن فرض عدم الرؤية بعد الثلاثين من إخبارهم دل على أن الاستفاضة لم تتحقق فيهم ، وحينتذ فيكذبون ، وحيث كذب العدلان ومن في حكمهما فالنية الحاصلة في أول الشهر صحيحة للعذر ولحلاف الأئمة ، لأن الشافعي لايقول بتكذيب العدلين ويعتمد في الفطر على رؤيتهما أولا . وظاهر كلام المصنف : أنهما يكذبان ولو حكم بشهادتهما حاكم حيث كان مالكيناً ، أما لوكان الحاكم بها شافعيناً لايرى حكديهما فإنه يجب عليه الفطر اعهاداً على رؤيتهما الأولى بناء على قول ابن راشد الآتى .

قوله : [مستفيضة] : أي منتشرة .

قوله: [وهى التى يستحيل] إلخ: اعلم أن المستفيضة وقع فيها خلاف؛ فالذى ذكره ابن عبد السلام والتوضيح: أنه المحصل خبره العلم أو الظن، وإن يبلغوا عدد التواتر. والذى لابن عبد الحكم: أن الخبر المستفيض هو المحصل للعلم لصدوره ممن لا يمكن تواطؤهم على باطل لبلوغهم عدد التواتر، واقتصر على هذا ابن عرفة والأبى والمواق وكذا شارحنا، فقول الشارح: يستحيل عادة تواطؤهم: أى لبلوغهم عدد التواتر، وهذا هو الحق؛ وإلا فخبر العدلين يفيد الظن. قوله: [كانوا أهله أم لا]: هذا هو المعتمد.

(ولا يتحكم به): أى برؤية العدل؛ أى لا يجوز للحاكم أن يحكم بثبوت الهلال برؤية عدل فقط عندنا، ولا يلزم الصوم إن حكم به إلا لمن لا اعتناء لهم بشأن الهلال (فإن حكم به مخالفٌ) لنا يرى ذلك (لتَزِمَ) الصوم، وعم (على الأظنهر) من أحد الترددين.

وعم) الصوم سائر البلاد والأفطار ولوبعدت (إن نَقَلَ عن المستفيضة أو)
 عن (العدلين بهما) أى بالمستفيضة أو العد لين .

فالصو أربع: نقل استفاضة عن مثلها أو عن عدليَّن ، ونقل عدليَّن

والحاصل أن رؤية الواحد كافية فى محل لا اعتناء فيه بأمر الهلال ولو امرأة أو عبداً ، لكن يشترط أن يكون ممن تثق النفس بخبره وتسكن به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كذا في الحاشية .

قوله: [على الأظهر] إلخ: حاصله أن المخالف إذا حكم بثبوت شهر رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم المالكي الصوم بهذا الحكم؟ لأنه حكم وقع في محل يجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات وهذا قول ابن راشد القفصي . أولا يلزم المالكي صومه؟ لأنه إفتاء لاحكم؛ لأن حكم الحاكم لايد حلى العبادات ، وحكمه فيها يعد إفتاء فليس للحاكم أن يحاكم بصحة صلاة أو بطلانها وإنما يدخل حكمه حقوق العباد من معاملات وغيرها ، وهذا قول القرافي وهو الراجح عند الأصوليين ، وللناصر اللقاني قول ثالث: وهو أن حكم الحاكم يدخل العبادات تبعاً لااستقلالا ؛ فعلى هذا إذا حكم الحاكم بثبوت الشهر لزم المالكي الصوم إلا إن حكم بوجوب الصوم ، قاله شيخ مشايخنا العدوى .

واعلم أنه إذا قيل بلزوم الصوم للمالكي وصام الناس ثلاثين يوماً ولم ير الهلال ، وحكم الشافعي بالفطر ، فالذي يظهر أنه لايجوز للمالكي لأن الحروج من العبادات أصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السهوري كذا في حاشية الأصل . ولايناقض ما تقدم في قولنا ، أما لو كان الحاكم بها شافعيًّا لايري تكذيبهما فإنه بجب عليه الفطر لقوة المخالفة هنا .

قوله : [فالصور أربع] : أى التى يثبت بها الصوم اتفاقاً وسيأتى التغصيل فى نقل العدل الواحد .

عن مثلهما أو عن استفاضة ولو لم يقع النقل عن الحكم من حاكم كما هو ظاهر كلام بعضهم ، وهو الذى تقتضيه القواعد الشرعية ، إذ كل من بلغه حكم عن عدلين أو عن ناقل عنهما بشرطه وجب العمل به ، وقيل : لا بد من العموم في النقل عن الحكم بهما . وأما نقل العدل الواحد فلا يكني ، قيل : مطلقاً . والراجح أنه إن نقل عن حكم الحاكم بثبوته بالعدلين أو بالمستفيضة كني وعم وإليه أشار بقوله :

- (أو) نقبل (بعدل) واحد أى عن حكم الحاكم لا عن العدلبن ولا المستفيضة (على الأرجع) .
- (و) يجب (على العد ل) وأولى العدلين إذا رأى الهلال ، وعلى (المرجر) القبول (الرَّفع للحمَاكِم) : أى بتبليغه أنه رآه ، ولو علم المرجو جرحه نفسه ؛ لعله أن ينضم إليه من يثبت به عنده فيحكم بالثبوت ، وقد يكون الحاكم ممن يرى الثبوت بعدل .
- (فإن أفْطَر): أى العدل أو المرجو الذى رآه وكذا كل من رآه فأفطر
 (فالقضاء والكَـهـ ارة) ، ولو تأول على الأرجع .
- ه (لا) يثبت الهلال (بقَـوْل مُنجَّم) أي مؤقت يعرف سير القمر لا في

· قوله : [بشرطه] : أى وهو أن ينقل عن كل عدل عدلان .

قوله: [والراجح أنه إن نقل] إلخ: الحاصل أن الأقسام ثلاثة: نقل عن حاكم ، أو عن المستفيضة ، أو عن العدلين ؛ فالتعدد شرط فى الأخيرين دون · الأول ، والمراد بالنقل عن الحاكم: ما يشمل النقل لحكمه أو لمجرد الثبوت عنده .

قوله : [و يجب على العدل] إلخ: أى وأما الفاسق فيستحب له الرفع ليفتح باب الشهادة لغيره .

قوله: [فالقضاء والكفارة ولو تأول] إلخ: أى بناء على أنه تأويل بعيد. وأما لو أفطر من لااعتناء لهم بأمر الهلال مع ثبوت رؤية المنفرد له فعليهم الكفارة اتفاقاً ولو تأولوا ، لأن العدل فى حقهم كالعدلين .

قوله : [يعرف سير القمر] : أي يحسب قوس الهلال هل يظهر في تلك الليلة أم لا ؟ وظاهره أنه لايثبت بقول المنجم ولو وقع في القلب صدقه وهو كذلك .

حق نفسه ولا غيره ؛ لأن الشارع أناط الصوم والفطر والحج برؤية الهلال لا بوجوده إن فرض صحة قوله . وقد علم من قولنا : « فإن أفطر » إلخ، أنه يجب على من انفرد برؤية رمضان الصوم وإظهاره .

* (ولا يجوزُ فيطْرُ) أَىٰ إظهار فطر شخص (مُنْفرد بشوَّال) أى برؤيته؛ لئلا يتهم بأنه ادعى ذَلك كذبًا ليفطر . وأما نية الفطر فتجب عليه (إلا بمبيح) للفطر فى الظاهر كسفر وحيض لأن له أن يعتذر بأنه إنما أفطر لذلك .

و إن غيسمت الساء ليلة الثلاثين بفتح الغين المعجمة والياء المشددة مبى الفاعل (ولم ير) الهلال (فكسبيحته) أى الغيم (يوم شك)، وأما لوكانت السماء مصحية لم يكن يوم شك ؛ لأنه إذا لم تثبت رؤيته كان من شعبان جزماً. واعترض بقوله صلى الله عليه وسلم: « فإن غُم عليكم فاقدروا له (١١) » أى كملوا عدة ما قبله ثلاثين يوماً ، فإنه يدل على أن صبيحة الغيم من شعبان ، فالوجه أن

خلافاً الشافعية ، وذلك لأننا مأمورون بتكذيبه لأنه ليس من الطرق الشرعية . • تنبهان : الأول : لايلفق شاهد شهد بالرؤية أول الشهر ولم يثبت به الصوم لآخر شهد برؤية شوال آخره على الزاجح ، فشهادة كل لاغية .

• الثانى: من لاتمكنه رؤية الهلال ولا غيرها كأسير ومسجون كمل الشهور ، التى قبل رمضان وصام رمضان أيضاً كاملا ، وهذا إذا لم تلتبس عليه الشهور ، وأما إن التبست عليه فلم يعرف رمضان من غيرها ، فإن ظن شهراً أنه رمضان صامه وإن تفاوت عنده الاحمالات تخير شهراً وصامه ، فإن فعل ما طلب منه فله أحوال أربعة : الأول : مصادفته فيجزئه على المعتمد من البردد في خليل . الثانى : تبين أن ما صامه بعده فيجزئه أيضاً فإن كان شوالا قضى يوماً بدلا عن العيد حيث كانا كاملين أو ناقصين ، وإن كان الكامل رمضان قضى يومه ، وإن كان شوالا لاقضاء ، وإن تبين أن ما صامه الحجة فإنه لا يعتد بالعيد وأيام التشريق . شكه فلا يجزئه على ما قال خليل . وقال ابن الماجشون وأشهب وسحنون : يجزئه شكه فلا يجزئه على ما قال خليل . وقال ابن الماجشون وأشهب وسحنون : يجزئه لان فرضه الاجهاد ، وقد فعل ما يجب عليه فهو على الحواز حتى ينكشف خلافه ، ورجحه ابن يونس فتدبر

قوله : [كالوجه] : حاصله: أن يوم الشك صبيحة الثلاثين إذا كانت

⁽١) وابن ماجه والسنائي عن ابن عمر أخرجه البخاري ومسلم .

تكون صبيحة يوم الشك ما تكلم فيه برؤية الهلال من لا تقبل شهادته .

وكثر ه صيامته للاحتياط) أى على أنه إن كان من رمضان اكتنى به
 ولا يتُجزئه) صومه عن رمضان إن ثبت أنه منه وقيل يحرم صومه لذلك.

(وصيم) أى جاز صومه (عادة) أى لأجل العادة الني اعتادها بأن كان عادته سرد الصوم تطوعاً أو كان عادته صوم يوم كخميس فصادف يوم الشك (وتطوعًا) بلا اعتباد (وقـضاء) عن رمضان قبله (وكفاًرة) عن يمين أو غيره

السهاء صحواً أو غيماً وتحدث فيها بالرؤية من لا يثبت به كعبد وامرأة ، ولذلك قال في المجموع: وإن غيمت ليلة ثلاثين ولم تر فصبيحته يوم الشك لاحمال وجود الهلال وأن الشهر تسعة وعشرون ، وإن كنا مأمورين بإكمال العدد. وقال الشافعي: الشك أن يشيع على ألسنة من لاتقبل شهادته رؤية الهلال ولم يثبت ، ورد بأن كلامهم لغو وإن استقربه ابن عبد السلام والإنصاف أن في كل مهما شكاً (اه.)

قوله : [ولا يجز ثه صومه عن رمضان] : أي لعدم جزم النية .

قوله: [وقيل يحرم صومه لذلك]: أى أخذاً من ظاهر الحديث: « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » (١) ، وأجيب بأن المقصود الزجر لا التحريم . قوله: [وتطوعا]: أى على المشهور خلافاً لابن مسلمة القائل بكراهة صومه تطوعاً. ويؤخذ من قوله « تطوعاً » جواز التطوع بالصوم فى النصف الثانى من شعبان خلافاً للشافعية القائلين بالكراهة ، واستدلوا بحديث: « لاتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه » (٢) أى فيستمر فيه

⁽١) عن عمار بن ياسر قال : « من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم محمداً صلى الله عليه وسلم » رواه الحسسة إلا أحمد وصححه الترمذي وهو في البخاري تعليقاً . وأخرجه ابن حبان وصححه الحاكم والداوقطي والبهتي وغيرهم . واستبدل المحوزون لصوبه بأدلة منها ما أخرجه أبن أبي شيبة والنبهق عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوبه . وقيل ذلك عن صور شعبان كله والنفطه لا يعارض القرل الحاص بالأمة – عند الشوكاني .

⁽٢) قال الإمام البخارى فى صحيحه : عن أبي هريرة رضى الله عنه عن الدى صل الله عليه وسلم أنه قال : « لا يتقدمن أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجلا كان يصوم صوماً مليهم خلك اليوم . » قال الحافظ بن حجر : وفى رواية أبي داود عن مسلم بن إراهيم شيخ البخارى « لا تقدموا ==

(ولنذر صادق) كما لو نذر يوماً معيناً أو يوم قدوم زيد فصادف يوم الشك .

ه (فَإِن تبيّن) بعد صومه لما ذكر (أنّه من رمضان لم يُجزه) عن رمضان الحاضر ولا غيره من القضاء وما بعده . (وقضاه ما) : أى رمضان الحاضر والقضاء أو الكفارة (إلا الأخير) أى النذر المصادف . (فرمضان) يقضيه (فقط) دون النذر لتعين وقته وقد فات .

• (ونُدُ بَ إِمْسَاكُه) : أي يوم الشاك أي الكف فيه عن المفطر (ليتحقق) الحال .

* (فإن ثبت) رمضان (وجـب) الإمساك لحرمة الشهر واو لم يكن أمسك أوّلا (وكفّر): أى يحب عليه الكفارة مع القضاء (إن انتهك) حرمته بأن أفطر عالمًا بالحرمة . ووجرب الإمساك ومفهوم «انتهك» أنه إذا تناول الفطر متأولا فلا كفيّارة عليه .

ه (و) ندب (إسساك بقية اليوم لمن أسلم) فيه.

على ما كان . وأجاب القاضى عباض بأن النهى في الحديث محمول على التقديم بقصد تعظيم الشهر .

قوله : آ ولندر صادف] : أى وأما لو ندر صومه تعييناً بأن ندر صوم يوم الشك من حيث هو يوم شك فإنه لا يصومه لأنه ندر معصية - انظر (ح). وقال شيخ المشايخ العدوى : الحق أنه يلزمه صومه ألا ترى أنه يجوز صومه تطوعاً وإن لم يكن عادة له ؟

قوله: [ليتحقق الحال]: أى لالتزكية شاهدين كما لو شهد اثنان برؤية الهلال واحتاج الأمر إلى تزكيمهما ، فإنه لايستحب الإمساك لأجل التزكية إذا كان فى الانتظار طول ، وأما إن كان ذلك قريباً فاستحباب الإمساك متعين بل هو آكذ من الإمساك فى الشك .

قوله : [فلا كفارة عليه] : أي لأنه من التأويل القريب .

⁼صوم ويضان بصوم » وفى رواية خالد بن الحارث المذكورة: « لا تقلموا بين يدى ويضان » . ولأحمد عن روح : « لا تقدوا قبل رمضان بصوم » والترمذى « لاتقلموا شهر ويضان بصيام قبله » . وهذه الروايات يفسر بعضها بعضاً فى المنى المقصود . وفى رواية أحمد عن روح أيضاً : « إلا رجل كان يصوم صياماً فليصله به » . والترمذى وأحمد من طريق آخر : « إلا أن يوافق ذلك صوباً كان يصومه أحدكم » وعند بعض الخوارج بجب تقديم الصوم على الرؤية .

(و) ندب له (قَضَاؤه) ولم يجب ترغيباً له في الإسلام.

* (بخلاف من زال عد ره المبيح) : أى الذى يبيح (له الفيطر مع العلم برمضان؛ كصبى بلغ) بعد الفجر (ومريض صح ومسافر قدم) نهاراً وحائض أونفساء طهرنا نهاراً ، ومجنون أفاق ومضطر لفطر عن عطش أوجوع ؛ فلا يندب له الإمساك بقية اليوم وحينئذ (فييطأ) الواحد منهم (امرأة) له من زوجة أوأمة (كذلك) : أى زال عدرها المبيح لها الفيطر مع العلم برمضان بأن قدمت معه من السفر أو طهرت من حيض أو نفاس أو بلغت نهاراً أو أفاقت من جنون . واحترز بقوله : « مع العلم برمضان » عن الناسى ، ومن أفطريوم الشك ؛ فإنه يجب عليهما الإمساك بعد زوال العدر ، لكن يرد المكره ؛ فإنه يعلم برمضان ، ويجب عليه الإمساك بعد زوال الإكراه ؟ ويجاب بأن المراد بالمبيح اختياراً ولا اختيار للمكره ، ويرد على مفهومه المجنون ، فإنه لاعلم عنده كالناسى ، ولا يندب له الإمساك إذا أفاق .

و) ندب لمن عليه شيء من رمضان (تمع جيل القصاء و) ندب (تمتابه) أى القضاء (ككل صوم لايجب تمتابعه) : ككفارة اليمين والتمتع وصيام جزاء الصيد ، فيندب تتابعه

* (و) ندب للصائم (كفّ لسان وجَوَارحَ) عطف عام على خاص (عن فُصُول) من الأفوال والأفعال التي لا أَمْم فيها .

* (و) ندب (تعنجيل فطر)

قوله : [ويرد على مفهومه المجنون] : وأجيب بجواب آخر عن كل من المكره والمجنون: بأن فعلهما قبل زوال العذر لا يتصف بإباحة ولاغيرها، فلا يدخلان في منطوق ولا مفهوم.

قوله: [كفّ لسان وجوارح]: أي يتأكد أكثر من المفطر، ومما ينسب لابن عطية كما في المجموع:

لا مجعلن رمضان شهر فكاهة كيا تقضى بالقبيح فنونه واعلم بأنك لن تفوز بأجره وتصومه حي تكون تصونه قوله: [وندب تعجيل فطر]: أي ويندب أن يقول: اللهم لك صمت بلغة الساك - أرا

قبل الصلاة بعد تحقيق الغروب ، وندب كونه على رطبات فتمرات وتراً وإلا حَسَا حسوات من ماء .

- « (و) ندب للصائم (السّحور) للتقوِّي به على الصوم .
 - (و) ندب (تأخیره) لآخر اللیل .

وعلى رزقك أفطرت فاغفر لى ما قدمت وما أخرت ، وفى حديث : « اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ذهبالظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله، (١)، وفى رواية يقول قبل وضع اللقمة فى الفم : « يا عظيم ثلاثا أنت إلهى لا إلاله غيرك اغفر لى الذنب العظيم فإنه لا يغفر الذنب العظيم إلا العظيم » .

قوله: [قبل الصلاة]: أى المغرب كما قال مالك لأن تعلق القلب به يشغل عن الصلاة لحديث: « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء» (٢)، ويحمل هذا على الأكل الحفيف الذى لايخرج الصلاة عن وقها.

قوله : [فتمرات وتراً] : أى وما فى معناه من حلويات ، فالسكر وما فى معناه يقدم على الماء القراح .

وقوله: [حسوات] جمع حسوة كمدية ومديات. والفتح في الجمع لغة، والحسوة ملء الفم من الماء.

قوله: [السحور]: هو بالضم الفعل، وبالفتح ما يؤكل آخر الليل. والمراد هنا الأول لقرنه بالفطر، ولأنه الموصوف بالتأخير ويدخل وقته بالنصف الأخير، وكلما تأخر كان أفضل، فقد ورد: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره حتى يبقى على الفجر قدر ما يقرأ القارئ خمسين آية».

⁽١) روى أبو داود والنسائى والدارقطنى والحاكم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر قال : « اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت . ذهب الظمأ وابتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله » . ورواه أبو داود عن معاذ بن زهرة بدون قوله « ذهب » إلخ وقال الشوكانى : حديث معاذ مرسل لأنه لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم . وقد رواه الطبرانى فى الكبير والدارقطنى من حديث ابن عباس بسند ضعيف . وعند الطبرانى عن أنس فى معناه وإسناده ضعيف .

⁽٢) لذلك روايات كثيرة ، نورد مها ما جاء في صحيح البخاري من قول أنس عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : «تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام إلى الصلاة . قلت : كم كان بين الآذان والسحور ؟ قال : قدر خمسين آية » . قال الحافظ ابن حجر : أي متوسطة لا طويلة ولا قصيرة ، لامريعة ولا بطيئة .

• (و) فدب (صوم بسفر) قال تعالى : [وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ] (١) ولا يجب (وإن علم الدُّخول) لوطنه (بعد الفَجدْر) وتقدم أنه لايندب الإمساك بعد دخوله أى إن بيت الفطر.

- (و) ندب (صَوم) يوم (عَرَفة لغير حاج) ، وكره لحاج ؛ أى لأن الفطر يقويه على الوقوف بها .
- . (و) ندب صوم (الشَّمانية) الأيام (قَبَله) أي عرفة (و) صوم (عاشُور اء

قوله: [وندب صوم بسفر] : أى يندب للمسافر أن يصوم فى سفره المبيح له للفطر وستأتى شروطه ، ويكره له الفطر للآية الكريمة ، وأما قصر الصلاة فهو أفضل من إتمامها وذلك لبراءة الذمة بالقصر وعدم براء هما بالفطر . فإن قلت ما ذكره المصنف من ندب الصوم فى السفر وظاهر الآية يعارضه قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس من البر الصيام فى السفر (7). أجيب بحمل الحديث على صوم النفل أو الفرض إذا شق ، ويروى الحديث بأل وأم على لغة حمير .

قوله : [وندب صوم يوم عرفة] : لما ورد أنه يكفر سنتين والمراد بندب الصوم تأكده و إلا فالصوم مطلقاً مندوب.

قوله : [وندب صوم الثمانية الأيام قبله] : واختلف في صيام كل يوم منها ، فقيل يعدل شهراً أو شهرين أو سنة .

قوله: [عاشوراء]: هو عاشر المحرم وتاسوعاء تاسعه وهما بالمد، وقدم عاشوراء مع أن تاسوعاء مقدم عليه فى الوجود لأنه أفضل من تاسوعاء. ويندب فى عاشوراء التوسعة على الأهل والأقارب، بل يندب فيه اثنتا عشرة خصلة جمعها بعضهم ماعدا عيادة المريض فى قوله:

صم صل "صل زر عالما ثم اغتسل رأس اليتيم امسح تصدق واكتحل وسع على العيال قلم ظفر الهائم المائم المائم

⁽١) سورة البقرة آية ١٨٤ .

 ⁽ ۲) قال في الحامع الصغير : « ليس من البر الصيام في السفر » صحيح عن جابر رواه الشيخان
 وأحمد في مسنده وأبو داود والنساق - وعن ابن عمر رواه ابن ماجة .

وتاسُوعاء والتَّمانية قبَله) أى تاسوعاء (وبقية المحرَّم و) صوم (رجب وشعبان، و) ندب صوم (النَّصْف من شَعْبان) لمن ندب صوم (النَّصْف من شَعْبان) لمن أراد الاقتصار . والنص على الأيام المذكورة — مع دخولها في شهرها لبيان عظم شأنها وأنها أفضل من البقية ؛ فيوم عرفة أفضل مما قبله ، وعاشوراء أفضل من تاسوعاء ، وهما أفضل مما قبلهما ، وهي أفضل من البقية .

- (و) ندب صوم (ثلاثة) من الأيام (من كل شهر).
- (وكُره تَعْيين) الثلاثة (البيض) الثالث عشر وتالياه فراراً من التحديد (كستَّة من شوَّال إنْ وَصَلها) بالعيد (مُظْهراً) لها

قوله: [وصوم رجب]: أى فيتأكد صومه أيضاً و إن كانت أحاديثه ضعيفة لأنه يعمل بها في فضائل الأعمال (١).

قوله: [وندب صوم ثلاثة من الأيام من كل شهر]: والحكمة فى ذلك أن الحسنة بعشرة أمثالها فلذلك كان مالك يصوم أول يوم منه وحادى عشره وحادى عشريه.

قوله : [الثلاثة البيض] : سميت بذلك لبياض الليالي بالقمر .

قوله: [كستة من شوال]: قال فى المجموع: إذا أظهرها مقتدى به لئلا يعتقد وجوبها أو اعتقد سنيها لرمضان ، كالنفل البعدى للصلاة ، وإنما سرّ حديثها أن رمضان بعشرة أشهر والستة بشهرين فكأنه صام العام. وتخصيص شوال قيل ترخيص للتمرن على الصوم حتى إنها بعده أفضل لأنها أشق ، ولاشك أنها في عشر ذى الحجة

⁽۱) منها ما أخرجه الطبرانى عن سعيد بن أبى واشد مرفوعاً : « من صام يوما من رجب فكأنما صام سنة . ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه أبواب جهم ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب بن الحنة ومن صام منه عشرة لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاء . . . » ثم ساق حديثاً طويلا . وأخرج البعليب عن أبى ذر : « من صام يوما من رجب عدل صيام شهر » وأخرج البعلي نحوه عن أنس مرفوعاً . وأخرج أبو الفتح بن أبى الفواوس في أماليه عن الحسن مرسلا : « رجب شهر الله وشعبان شهرى و ريضان شهر أمي » . وحكى ابن السبكى عن السمعانى أنه لم يرد في استحباب صوم رجب على الحصوص سنة شهر أمي » . وحكى ابن السبكى عن السمعانى أنه لم يرد في استحباب صوم رجب على الحصوص سنة ثابتة والأحاديث الى تروى فيه واهية لا يفرح بها عالم . وكان عمر يضرب الناس على صومه و يقول : « كلوا فإنما هو شهر كانت تعظمه الحاهلية » أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه ولكن لا كراهة في صومه وحديث ابن عباس في جهيه صلى الله عليه وسلم الصوم في رجب ، فيه ضعيفان . هكذا في نيل الأوطار .

لاإن فرقها أو أخرها أوصامها فى نفسه خفية فلا يكره لانتفاء علة اعتقاد الوجوب.

« (و) كره للصائم (ذَوْقُ) شىء له طعم (كملح) وعسل وخل لينظر حاله ولو لصانعه مخافة أن يسبق لحلقه شىء منه (ومتضنع علك): أى ما يعلك أى بمضع كلبان وتمرة لطفل، فإن سبقه منه شىء لحلقه فالقضاء.

(و) كره (نَلَذُو) صوم (يَـوْم مكرَّر) ككل خميس وأولى نذر صوم الدهر
 لأن النفس إذا لزمها شيء متكرِّر أو دائم أتت به على ثقل وتندم ، فيكون لغير
 الطاعة أقرب .

أفضل فليتأمل (اه .)

قوله: [لا إن فرقها] إلخ: اعلم أن الكراهة مقيدة بخمسة أمور تؤخذ من عبارة الشارح والمجموع ، فإن انتلى قيد منها فلا كراهة وعلى هذا يحمل الحديث وهي أن يوصلها في نفسها وبالعيد مظهراً لها مقتدى به معتقداً سنيتها لرمضان كالرواتب البعدية.

قوله: [ومضغ علك]: اسم يعم كل مايعلك أى يمضغ. جمعه علوك، وبائعه علاك، وقد علك يعلك ـ بضم اللام ـ علكاً بفتح العين ؛ أى مضغه ولاكه.

قوله: [وكره نذر صوم يوم مكرر]: أى ومثله الأسبوع كقوله: لله على صوم أسبوع من أول كل شهر .

• تنبيه: من جملة المكروه — كما قال بعضهم — صوم يوم المولد المحمدى إلحاقاً له بالأعياد، وكذا صوم الضيف بغير إذن رب المنزل، ومن جملة المكروه أبضاً مداواة الإنسان نهاراً ولاشىء عليه إن لم يبتلع منه شيئاً، فإن ابتلع منه شيئاً غلبة قضى، وإن تعمد كفّر أيضاً، إلا خلوف ضرر فى تأخير الدواء لليل لحدوث مرضه أو زيادته أوشدة تألم فلايكره، بل يجب إن خاف هلاكاً أوشديد أذى. ومن المكروه غزل الكتان للنساء ما لم تضطر المرأة لذلك، وإلا فلا كراهة، وهذا إذا كان له طعم يتحلل كالذى يعطن فى المبلات، وأما ما يعطن فى البحر فيجوز مطلقاً كما فى (ح) وغيره، ومن ذلك حصاد الزرع إذا كان يؤدى للفطر ما لم يضطر الحصاد لذلك، وأدا رب الزرع فله الاشتغال به ولو أدى إلى الفطر ، لأن رب

(و) كوه له (مُقدِّمة جماع واو فيكثراً أونَظراً): لأنه ربما أداه للفطر بالملدى أو المنهوهذا (إن عُلُمتُ السلامة) من ذلك والإحرم.

(و) كره له (تطوع) بصوم (قبل) صوم (واجب غير مُعين) كقضاء

المال مضطر لحفظه كما في المواق عن البرزلي (اه بن من حاشية الأصل) .

قوله: [وكره له مقدمة جماع]: أى الأى شخص؛ شاب أو شيخ، رجل أو امرأة.

قوله: [وهذا إن علمت السلامة]: ظاهره كراهة الفكر والنظر إذا علمت السلامة، ولوكانا غير مستدامين. لكن قال أبو على المسناوى: إذا علمت السلامة لاكراهة إلا إذا استدام فيهما، ثم إن محل كراهة ما ذكر إذا كان لقصد لذة لا إن كان بدون قصد كقبلة وداع أو رحمة ، وإلا فلا كراهة. ثم إن ظاهر المصنف كراهة المقدمات المذكورة وأنه لاشىء عليه ولو حصل إنعاظ، وهو رواية أشهب عن مالك في المدونة وهو المعتمد. ومثل علم السلامة: ظنها.

قوله: [والاحرم]: أى بأن علم عدمها أو ظن أو شك. فإن أمذى بالمقدمات في حالة الحرمة بالمقدمات في حالة الكراهة أو الحرمة فالقضاء اتفاقا. وإن أمنى، في حالة الكراهة ثلاثة قوال: الأول: قول أشهب إنه لاكفارة عليه الكفارة اتفاقاً وفي حالة الكراهة ثلاثة قوال: الأول: قول أشهب إنه لاكفارة عليه الا إن تابع حتى أنزل. والثانى: قول مالك في المدونة عليه القضاء والكفارة مطلقاً، والثالث: الفرق بين اللمس والقبلة والمباشرة وبين النظر والفكر؛ فالإنزال—بالثلاثة — الأول: موجب للكفارة مطلقاً. وبالأخيرين: لاكفارة فيه إلا أن يتابع، وهذا قول ابن القاسم وهو المعتمد، فإن شك في الخارج منه في حالة العمد أملدي أم منى فالظاهر أنه لا يجرى على الغسل؛ لأن الكفارة من قبيل الحدود فتدرأ بالشك، خصوصاً والشافعي لا يراها في غير مغيب الحشفة كما هو أصل نصها — كذا في حاشية الأصل.

قوله: [وكره تطوع بصوم]: حاصله: أنه يكره التطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب –كالمنذور والقضاء والكفارة – وذلك لما يلزم من تأخير الواجب وعدم فوريته. وهذا بخلاف الصلاة، فإنه يحرم كما تقدم. وظاهر المصنف الكراهة مطلقاً سواء كان صوم التطوع مؤكداً – كعاشوراء وتاسوعاء – أولا، وهو كذلك.

رمضان وكفارة ، فإن كان معينًا بيوم كنذر معين حرم النطوع فيه

(و) كره (تطيب نهاراً و) كره (شمه) أى الطيب ولومذكراً نهاراً .

• (ورُكْنُهُ) أي الصوم أمران :

• أولهما: (النّبيّة): اعلم أنهم عرّفوا الصوم بأنه الكف عن شهوتى البطن والفرج من طلوع الفجر لغروب الشمس بنية ؛ فالنية ركن والإمساك عما ذكر ركن ثان. والشيخ رحمه الله تسمح فجعل كلاّ منهما شرط صحة ، والشرط ماكان خارج الماهية ، والركن ماكان جزءاً منها ، فإذا كانا شرطين كانا خارجيّن عن الماهية مع أنهما نفسها ، فالنية ركن .

* (وشرطُها): أى شُرط صحتها (الليلُ): أى إيقاعها فيه من الغروب إلى آخر جزء منه، (أو) إيقاعها (مع) طلوع (الفجرِ). ولا يضرما حدث

ولذلك اختلف فى صوم يوم عرفة لمن عليه قضاء ؛ فقيل إن صومه قضاء أفضل وصومه تطوعاً مكروه ، وقيل بالعكس ، وقيل: هما سواء . ولكن الأول هو الأرجح كما هو ظاهر المصنف ، وتقدم أنه لو نوى الفرض والتطوع حصل ثوابهما كغسل الجمعة والجنابة وكصلاة الفرض والتحية .

قوله: [حرم التطوع فيه]: أى لتعيين الزمان المنذور، فإن فعل لزمه قضاؤه. قال الشيخ سالم: وانظر هل تطوعه صحيح أم لا ؟ لتعين الزمن لغيره، قال فى الحاشية: والظاهر الأول؛ لصلاحية الزمن فى ذاته للعبادة بخلاف التطوع فى رمضان لأن ما عينه الشارع أقوى مما عينه الشخص.

قوله: [وكره تطيب] إلخ: إنها كره شم الطيب واستعماله نهاراً لأنه من جملة شهوة الأنف الذي يقوم مقام الفم، وأيضاً الطيب محرك لشهوة الفرج.

قوله: [مع أنهما نفسها]: ولكن أجيب عن الشيخ خليل: بأنه التفت إلى معناها وهو القصد إلى الشيء، ومعلوم أن القصد إلى الشيء خارج عن ماهية ذلك الشيء، ولكن هذا الجواب مخلص بالنسبة للنية، وأما الكف فلا وجه لعده شرطاً فالأحسن أن يواد بالشرط ما تتوقف صحة العبادة عليه.

قوله : [مع طلوع الفجر] : المراد وقوعها فى الجزء الأخير من اللبل الذى يعقبه طلوع الفجر، وإنما كفت النية المصاحبة لطلوع الفجر لأن الأصل فى النية

بعدها من أكل أوشرب أوجماع أونوم ؛ بخلاف رفعها فى ليل أو نهار ، و بخلاف الإغماء والجنون إن استمر للفجر ، فإن رفعها ثم عاودها قبل الفجر أو أفاق قبله لم تبطل على ماسيأتى . ومفهوم الليل أنه لو نوى نهاراً قبل الغروب لليوم المستقبل أو قبل الزوال لليوم الذى هوفيه لم تنعقد ولو بنفل

المقارنة للمنوى ، ولكن فى الصوم جوزوا تقدمها عليه حيث قالوا يدخل وقتها بالغروب لمشقة المقارنة ، بخلاف سائر العبادات كالصلاة والطهارة فلابد من المقارنة أو التقدم اليسير على ما مر . وما ذكره المصنف من كفاية المقارنة للفجر هو قول عبد الوهاب ، وصوبه اللخمى وابن رشد ، فإذا علمت ذلك فتقديمها على الفجر أولى للاحتياط والضبط .

قوله: [لم تنعقد]: أى كما ذكره ابن عرفة، وأصله لابن بشير. ونصه: لاخلاف عندنا أن الصوم لا يجزى إلا إذا تقدمت النية على سائر أجزائه. فإن طلع الفجر ولم ينوه لم يجزه فى سائر أنواع الصيام، إلا يوم عاشوراء ففيه قولان: المشهور من المذهب أنه كالأول والشاذ: اختصاص يوم عاشوراء بصحة الصوم، كذا فى (بن) نقله محشى الأصل، وعن الشافعى: تصح نية النافلة قبل الزوال، وعن أحمد: تصح نية النافلة في النهار مطلقاً لحديث: « إنى إذا صائم » بعد قوله عليه الصلاة والسلام: « هلى عند كم من غداء »، والشافعى: الغداء ما يؤكل قبل الزوال. وأجاب ابن عبد البر عند كم من غداء »، والشافعى: الغداء ما يؤكل قبل الزوال. وأجاب ابن عبد البر بأنه مضطرب ولنا عموم حديث أصحاب السن الأربع: «من لم يبيت الصيام فلاصيام بأنه مضطرب ولنا عموم حديث أصحاب السن الأربع: «من لم يبيت الصيام فلاصيام له » (١) والأصل تساوى الفرض والنفل فى النية كالمصلاة.

⁽١) عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » قال الشوكانى : رواء الحمسة وأخرجه ابن خزيمة رابن حبان وصححاء مرفوعاً وأخرجه أيضاً الدارقطنى – إلا أنه قد اختلف في رفعه ووقفه . وأما جواز النية شهاراً فقد أورد فيه البخارى حديث سلمة بن الأكوع رضى الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا ينادى في الناس يوم عاشوراء : من أكل فليم أو فليصم ، ومن لم يأكل فلا يأكل فلا يأكل . » وروى عن أم الدرداء معلقاً أنها قالت : «كان أبو الدرداء يقول : عندكم طعام ؟ فإن قلنا لا قال فإني صائم يومى هذا » قال : «وفعله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحديفة رضى الله عنه » . قبل إنحا ذلك كله كان في صوم تعلوع قبل الزوال . وأود ابن حجر في الفتح أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة أم المؤونين فقال : « هل عندكم وأورد ابن حجر في الفتح أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة أم المؤونين فقال : « هل عندكم وأورد ابن حجر في الفتح أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة أم المؤونين فقال : « هل عندكم

لم يتناول فيه قبلها مفطراً وهو كذلك .

وكفت نية) واحدة (لما) : أى لكل صوم (يجب تنابعه) كرمضان وكفارته وكفارة قتل أو ظهار ، وكالنذر المتنابع ؛ كمن نذر صوم شهر بعينه أو عشرة أيام متنابعة (إذا لم ينقبطع) تنابع الصوم (بكسفر) ومرض مما يقطع وجوب التنابع دون صحة الصوم . فإن انقطع به لم تكف النية الواحدة بل لا بد من تلبيتها كلما أراده ، (ولو تماد كي على الصوم) في سفره أو مرضه .

(أو كحيَّض) وتفاس وجنون مما پوجب عدم صحته فلا تكنى النية ، بل
 لابد من إعادتها ولوحصل المانع بعد الغروب وزال قبل الفجر .

(ونُد بت كل ليلة) فيا تكنى فيه النية الواحدة .

قوله : [لم نتناول فيه قبلها] : فيه رد على الشافعي وأحمد كما تقدم .

قوله: [يجب تتابعه] : خرج بللك ما يجوز تفريقه ؟ كقضاء رمضان وصيامه في السفر وكفارة اليمين ولابد الآذي ونقص الحج فلا تكفي فيه النية الواحدة ، بل من التبييت في كل ليلة كما يعلم من المصنف . وما مشي عليه المصنف من كفاية النية الواحدة في واجب التتابع هو مشهور المذهب ، وقال ابن عبد الحكم: لابد من نية لكل يوم نظراً إلى أنه كالعبادات المتعددة من حيث عدم فساد بعض الأيام بفساد بعضها ، والقول المشهور نظر إلى أنه كالعبادة الواحدة من حيث ارتباط بعضها ببعض وعدم جواز التفريق .

قوله: [ولو تمادى على الصوم]: هذا هو المعتمد كما فى العنبية خلافاً لما فى العنبية خلافاً لما فى المعتبية خلافاً لما فى المبسوط: من أن المريض أو المسافر إذا استمر صائماً فإنه لا يحتاج لتجديد نية . ومن أفسد صومه عامداً فاستظهر (ح) تجديد النية أيضاً ؛ كن بيت الفطر ولونسياناً لا إن أفطر ناسياً وهو مبيت للصوم فلا ينقطع تتابعه، ومثله من أفطر مكرهاً عند اللخمى وعند ابن يونس حكم من أفطر لمرض ــ كذا فى الحاشية .

قوله : [لا بد من إعادتها] : أي وتكفي النية الواحدة في جميع ما بتي .

قوله : [وندبت كل ليلة] : أي مراعاة للقول بوجوب التبييت. ومن الورع

- (و) الركن الثانى: (كفّ من طلوع الفّجر للعروب عن جماع مُطيق) من إضافة المصدر لمفعوله ؛ أى الكف عن إدخال حشفته أو قدرها من مقطوعها فى فرج شخص مطيق للجماع ، (وإن) كان المطيق له (ميتا أو بهيمة) ، واحرز بذلك عما لو أدخل ذكره بين الأليتين أو الفخذين أوفى فرج صغير لايطيق فلا يبطل الصوم إذا لم يخرج منه منى أومذى .
- (و) كف أعن إخراج من أو منذى): بمقدمات جماع ولو نظراً أو تفكراً واحترز « بإخراج » عن خروج أحدهما بنفسه أو لذة غير معتادة فلا يبطله .
- (أو) عن إخراج (َقَء) فلا يضر خروجه بنفسه إذا لم يزدرد منه شيئًا ،
 وإلا فالقضاء .
- (و) كفُّ (عن وصُول مانع) من شراب أو دهن أو نحوهما (لحكَّق) وإن لم يصل للمعدة ولو وصل سهواً أو علية فإنه مفسد للصوم، ولذا عبر «بوصول» لا بإيصال. واحد ز بالمائع عن غيره كحصاة ودرهم فوصوله للحلق لا يفسد بل للمعدة.
- (وإن) كان وصول الماثع للحلق (من غير فم كعتين) وأنف وأذن .

مراعاة الخلاف .

قوله: [عن جماع مطيق]: أى سواء كان الفرج قبلا أو دبرا، وسواء كان المغيب فيه مستيقظاً أو نائماً.

قوله : [فلا يبطله ِ] : ومثله لو حصلت لذة معتادة من غير خروج شيء.

قوله : [و إلا فالقضاء] : أى ولا كفارة إن كان ازدرده غلبة أو نسياناً هذا في الفرض ، وأما في النفل فلا شيء عليه مع الغلبة والنسيان .

قوله: [عن وصول مائع]: فإن وصل المائع للمعدة من منفذ عال أوسافل فسد الصوم ووجب القضاء. وهذا في غير ما بين الأسنان من أثر طعام الليل، وأما هو فلا يضر. ولو ابتلعه عمداً وإن لم يصل للمعدة فلا شيء فيه ما لم يصل للحلق من العالى كما يؤخذ من الشارح.

قوله : [ولذا عبر بوصول]: أى لأن لفظة وصول لاتستلزم القصد بخلاف إيصال .

قوله : [كعين وأنف وأذن] : أي ومسام رأس كما يؤخذ من عبارته ، وأشعر

فن اكتحل نهاراً أو استنشق بشيء فوصل أثره للحلق أفسد وعليه القضاء ، فإن لم يصل شيء من ذلك للحلق فلا شيء عليه كما لو اكتحل ليلا أو وضع شيئاً في أذنه أوافقه ، أو دهن وأسه ليلا فهبط شيء من ذلك لحلقه نهاراً فلا شيء عليه . و (أو) وصول ماتع (لمعدة في وهي الكرشة التي فوق السرة للصدر بمنزلة الحوصلة للطير ؛ إذا وصل الماتع لها بحقنة (من) منفذ متسع (كدُبُر) أو قُبل - لا إحليل: أي ثقب ذكر - (كلها) أي المعدة أي كوصول شيء لها (بغيره) أي من غير المائع (من فم)، فإنه مفطر بخلاف وصوله للحلق فقط أو من منفذ أسفل للمعدة فلايضر ولو فتائل عليها دهن .

وحاصل المسألة: أن وصول الماء للحلق من منفذ أعلى ولو غير الفم مفطر كوصوله للمعدة من منفذ أسفل إن اتسع كالدبر وقبل المرأة، لا إن لم يصل لها ولا من إحليل. وأما غير المائع فلا يفطر إلا إذا وصل للمعدة من الفم. ولكن نقل الحطاب وغيره عن التلقين: أن ماوصل للحلق مفطر مطلقاً من مائع أو غيره، وهو ظاهر كلام الشيخ. ومن حكم المائع البخور ونحوه فإن وصوله للحلق مفطر وإليه أشار بقوله: ورأو) كف عن وصول (بتخور) تتكيف به النفس كبخور عود أو مصطكى

كلامه أن ما يصل من غير هذه المنافذ لاشيء فيه .

قوله: [أو دهن رأسه ليلا]: أى وأما من دهن رأسه بهاراً ووجد طعمه فى حلقه ، أو وضع حناء فى رأسه بهاراً فاستطعمها فى حلقه ، فالمعروف من المذهب وجوب القضاء. بخلاف من حك رجله بحنظل فوجد طعمه فى حلقه أو قبض بيده على ثلج فوجد البرودة فى جوفه فلا شىء حليه ، وقالت الشافعية: الواصل من العين لا يفطر فيجوز الكحل عندهم نهاراً . ومثلها الرأس ، فيجوز الادهان نهاراً .

قوله : [أو قُبُـل] : أَى فرج امرأة وفيه نظر بل هو كالإحليل كما سيأتى.

قوله : [ولو غير الفم] : أى كالأذن والعين والأنف والرأس .

قوله : [ولا من إحليل] : ومثل الإحليل الثقبة الضيقة في المعدة .

قوله : [ولكن نقل الحطاب] الخ : والطريقه الأولى للبساطى وكثير من الشراح وهي الأظهر .

أوجاوى أو نحوها ، (أو بنُحَار قد ر) لطعام فمنى وصل للحلق أفسد الصوم ووجب القضاء ، ومن ذلك الدّخان الذي يشرب أى يمص بنحو قصبة بخلاف دخان الحطب ونحوه وغبار الطريق .

(أو) عن وصول (قَوْء) أو قلس (أمكن طرحه) بخروجه من الحلق إلى النم، فإن لم يمكن طرحه بأن لم يجاوز الحلق فلاشيء فيه. وأما البلغ الممكن طرحه فالمعتمد أن ابتلاعه لايضر ولو وصل لطرف اللسان وأولى البصاق، خلافاً لما مشي عليه الشيخ . ومي وصل شيء مما ذكرنا لحلق أو معدة على ماتقدم أفطر (ولو) وصل (غلبة أو سهواً في الحسيع) المائع ومابعده (أو) عن وصول (غالب من مضمضة) لوضوء أو غيره (أو سواك) فأولى غير الغالب .

واعلم أن فى قولنا « وكف عن وصول » إلى مسامحة لأن الكف عن الشيء يقتضى المقصد. والوصول ولو غلبة أو سهوا قد يقتضى عدمه ؛ ارتكبناه مجاراة لقولم : حقيقة الصوم الإمساك من طاوع الفجر إلى عن شهوتى البطن والفرج ، والإمساك هو

قوله: [أو بخار قيد ر]: أى فنى وصل دخان البخور وبخار القدر للحلق وجب القضاء لأن كلاً مهما جسم يتكيف به. ومحل وجوب القضاء فى ذلك إذا وصل باستنشاق سواء كان المستنشق صانعه أو غيره ، وأما لو وصل بغير احتياره فلا قضاء صانعاً أو غيره على المعتمد.

قوله : [الذي يشرب] : ومثله النشوق فهو مفطر .

قوله : [بخلاف دخان الحطب] : فلا قضاء في وصوله للحلق ، ولو تعمد استنشاقه ، وإما رائحة كالمسك والعنبر والزبد فلا تفطر ولو استنشقها لأنها لاجسم لها ، إنما يكره فقط كما تقدم .

قوله: [ولو وصل لطرف اللسان] : قال (عب) : ولاشيء على الصائم في ابتلاع ريقه إلا بعد اجماعه فعليه القضاء، وهذا قول سحنون . وقال ابن حبيب: بسقط مطلقاً وهو الراجح كذا في الحاشية .

قوله : [غالب من مضمضة] : هذا في الفرض وأما وصول أثر المضمضة أو السواك للحلق في صوم النفل غلبة فلا يفسده .

الكف عما ذكر ، ثم بينوه بما ذكرنا والمراد عدم الوصول. ويرد عليه: أنه لاتكليف الانفعل والعدم ليس بفعل .

- (وصحبَّتُه) : أى وشرط صحة الصوم فرضاً أو نفلامصورة بثلاثة أشياء :

 (بنقاء من حيض ونفاس . ووجب) صوم رمضان عليها أوغيره ككفارة أو
 صوم اعتكاف أو نذر فى أيام معينة . (إن طبَهُرت) بقصة أو جفوف (قبل الفَجر وإن علملابسة وهذا أبلغ من قوله : «وإن بلحظة».
- (و) يجب الصوم (مع القَضَاء) أيضاً (إن شَكَتَن): هل طهرها قبل الفجر أوبعده ؟ فتنوى الصوم لاحمال كونه قبله ، وتقضى لاحمال كونه بعده .
 - (و بغیر عید) أى وصحته بوقوعه فى غیر عید فلا بصح فیه .
- . (وبعَقَلْ) فلايصح من مجنون ولا من مغمى عليه. (فإن جن أو أغلمي عليه مع الفَحَرُ فلا علم صحة صومه لزوال عقله وقت النبة، بخلاف ما لوكان

قوله: [ويرد عليه]: أى على تفسير الكف بما ذكر. وهذا البحث يقوى مذهب الشافعي من أن من أكل أوشرب ناسياً لاشيء عليه، والحواب أن محصر التكليف في الفعل من حيث الإثم ؛ وأما الصحة أو الفساد فهي من خطاب الوضع فيتعلق بالساهي والنائم والمكره.

قوله : [فتنوى الصوم] إلخ: قال في المجموع: والظاهر أنه لا كفارة عليها إن لم تمسك ، وهَبَا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤمر بفعل ما شكت في وقته هل كان الطهر فيه أم لا ، وإن شكت بعد الفجر هل طهرت قبله أو بعده فلا تجب عليها العشاء ، واستشكل ذلك بأن الحيض مانع من وجوب الأداء في كل من الصلاة والصوم ؛ والشك فيه موجود في كل منهما ، فلم وجب الأداء في الصوم دون الصلاة ؟ والمراد بشكها في الفجر : مطلق التردد .

قوله: [فلا يصح فيه]: أى لما تقدم أن من شروط صحة الصوم قبول الزمن للعبادة، والعيد لايصح صومه ومثله ثانى النحر وثالثه؛ لأن فيه إعراضا عن ضيافة الله وسيأتى أنهما يستثنيان لمن عليه نقص في حج .

قَوْله: [فالقضاء] : هذا إذا جن يوماً واحداً بل ولو سنين كثيرة ، سواء كان الجنون طارئاً بعد البلوغ أو قبله على المشهور ... وهذا قول مالك وابن القاسم

مجنوبًا أو مغمى عليه قبله وأفاق وقت الفجر فلا قضاء لسلامته وقتها، (كبعد ه) أى كما يلزمه القضاء لوجن أو أغمى عليه بعد الفجر ، (جُسُل يوم) وأولى كله (لا) إن أغمى عليه بعد الفجر (نصفه) فأقل فلا قضاء عليه .

ولما فرغ من بيان الصوم وشروطه ذكر ما يترتب على الإفطار وهي خمسة :
 القضاء ، والإمساك ، والكفارة ، والإطعام ، وقطع التتابع ؛ فقال :

فى المدونة، خلافاً لابن حبيب والمدنيين، قالوا: إن كثرت كالعشرة فلا قضاء. ومذهب أبى حنيفة والشافعى: لاقضاء على المجنون. لنا أن الجنون مرض وقد قال تعالى: (ومَنَ كَانَ مَريضاً أوْعَلَى سَفَرٍ فَعَيدة مِن أَيّام أَنْ حَرَنَ أَيّام المُخَرَى (١).

قوله: [نصفه فأقل فلا قضاء عليه]: حاصله أنه منى أعمى عليه كل اليوم من الفجر الغروب، أو أغمى عليه جله، سواء سلم أوله أم لا، أو أغمى عليه نصفه أو أقله ولم يسلم أوله فيهما ؛ فالقضاء فى هذه الحمس. فإذا أغمى عليه قبل الفجر ولو بلحظة ، واستمر بعدها ولو بلحظة ، وجب عليه قضاء ذلك اليوم ، فإن أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، وسلم أوله فلا قضاء فيهما ؛ فالصور سبع بجب القضاء فى خس ، وعدمه فى اثنتين . وما قبل فى الإغماء يقال فى الجنون ، ومثلهما السكر كان محلال أو حرام كما استظهره العلامة النفراوى فى شرح الرسالة ، وتبعه (بن) خلافاً للخرشى و (عب) حيث تبعا الأجهورى فى التفرقة بين الحلال والحرام ، فجعلا الحرام كالإنجماء ، والحلال كالنوم — كذا فى حاشية الأصل .

قوله : [ولما فرغ من بيان الصوم] : أي من جهة حقيقته وما يثبت به .

قوله: [ما يبرتب على الإفطار]: أى فى مجموعة صوره فإن هذه الحمسة لاتحصل دفعة واحدة كما سيأتى بيانه .

قوله : [وهمي خمسة] : بل ستة والسادس التأديب .

قوله : [القضاء والإمساك]: أى وكل إما واجب أومستحب انظر (المج).

قوله : [والكفارة] : أي الكبرى ولا تكون إلا واجبة .

قوله : [والإطعام] : وهو الكفارة الصغرى ، و يكون مندوباً وواجباً .

⁽١) سورة البقرة آية ١٨٥.

. إذا علمت حقيقة الصوم (فإن حَـصَل) للصائم (عذر") اقتضى فطره بالفعل ؛ كمرض ، أو اقتضى عدم صحته ؛ كحيض

(أو اختلَّ رُكنُّ) من ركنيه عمداً أو سهواً أو غلبة (كرفع النيَّة) نهاراً أو ليلا بأن نوى عدم صوم الغد ، واستمر رافعيًا لها حتى طلع الفجر

(أو) اختل (بصب) شيء (ماتع في حكائق) صائم (نائم أو) اختل (بجيماعيه) أي النائم – من إضافة المصدر لمفعوله – (أو بيكا كاليه) من إضافته لفاعله أي أو اختل بتناوله مفطراً من أكل أو غيره .

حال كونه (شاكًا فى) طلوع (الفجر أو) فى (الغُروب أو بطره) بتشديد الواو المكسورة ، أى الشك – بأن أكل أو شرب معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس – ثم طرأ له الشك هل حصل ذلك بعد الفجر أوقبله أو بعد الغروب أوقبله ؛ فطرو الشك مخل بركن الإمساك كالذى قبله .

فالصوم لايخلو إما أن يكون فرضاً أو نفلا .

* فإن كان فرضًا: (فالقضّاءُ) لازم بحصول العدر أو اختلال الركن (فالفَرْض مُطْلقًا): أفطر عمداً ، أوسهواً ، أو غلبة ، جوازاً كمسافر ، أو حرامًا كمنتهك ، أو وجوبيًا كمن خاف على نفسه الهلاك ؛ كان الفرض رمضان أو غيره كالكفارات وصوم تمتع وغير ذلك . .

. (إلا النَّذَّر المعيَّن) كما لونذرصوم يوم معين أو أيام معينة أوشهر معيَّن ،

قوله : [اقتضى فطره] : أى جواز فطره وإن كان الصوم صحيحاً بدليل ما معده .

قوله : [أو اقتضى عدم صحته] : أي ويكون الصوم حراماً .

قوله: [أو اختل ركن]: أى بحصول مفسد كان عليه فيه إثم أم لا، فإن السهو والغلبة والصب فى حلق النائم، وطرو الشك بعد الأكل لا إثم فيه، وهو مفسد للصوم وموجب للقضاء بأمر جديد، فلم يتعلق بالناسى ومن ذكر معه تكليف حالة الفساد، وهذا مما يؤيد جوابنا المتقدم عن إشكال الشارح فتأمل.

قوله: [أو غلبة] : أي أو إكراهاً أوجب الكفارة أم لا .

قوله : [أو حراماً كمنتهك] : أى بأن يكون لغير مقتض .

وأفطر فيه (لمرض) لم يقدر معه على صومه لحوفه منه على نفسه هلاكاً أو شدة ضرر أو زيادته أو تأخر برء ، (أو) أفطر فيه لعذر مانع من صحته (كحيش) ونفاس و إغماء وجنون، فلا يقضى لفوات وقته . فإن زال عذره و بنى منه شيء وجب صومه . وبخلاف) فطر (النسيان والإكراه وخطا الوقت) : كصوم الأربعاء يظنه الحميس المنذور ؛ فإنه يوجب القضاء مع إمساك بقية اليوم . واحرز « بالنذر المعين من المضمون إذا أفطر فيه لمرض ونحوه ؛ فلا مد من قضائه لعدم تعيبن وقته فهو داخل في الإطلاق المتقدم .

* (و) إن كان الصوم نفلا (قَضَى في النَّفل بالعَمَّد) أي بالفطر العمد (الحرّام).

(و إن) حلف عليه إنسان (بطلاق بتّ) فلا يجوز له الفطر ، و إن أفطر قضى . وأولى . إذا كان رجعيتًا أو لم يحلّف عليه أحد .

(لاغيره): أى غير العمد الحرام بأن أفطر فيه ناسيًا أو غلبة أو مكرهًا أو عمداً لكنه ليس بحرام (كأمر والد) أبأو أم له بالفطر شفقة، (و) أمر (شَيَمْخ)

قوله: [بخلاف فطر النسبان والإكراه]: أما النسبان فلأن عنده نوعاً من التفريط، وأما المكره فهو على ما قاله في الطراز، وقال (ح) إنه المشهور. وفي الحرشي لاقضاء في الإكراه، ومال شيخ مشايخنا العدوى قائلا إن المكره أولى من المريض.

قوله : [فإنه يوجب القضاء] : أى حيث أصبح مفطراً في الحميس ، ولم يذكر إلا في أثنائه فيجب عليه إمساكه وقضاؤه .

قوله: [وإن حلف عليه إنسان] إلخ: رد بالمبالغة على من قال: إذا حلف عليه بالطلاق الثلاث: إذا كانت معه عليه بالطلاق الثلاث: إذا كانت معه على طلقة وحلف بها. ومحل عدم جواز الفطر إلا لوجه؛ كتعلق قلب الحالف بمن حلف بطلاقها ، بحيث يخشى أن لايتركها إن حنث فيجوز ، ولا قضاء. وهو حينئذ داخل في قوله بعد لاغيره.

قوله: [أب أو أم]: أى لاجد أوجدة. والمراد الأبوان المسلمان، لا إن كانا كافرين فلا يطيعهما إلحاقاً للصوم بالجهاد، بجامع أن كلا من الدينيات له هذا هو الظاهر كذا في حاشية الأصل.

صالح أخذ على نفسه العهد أن لايخالفه ، ومثله شيخ العلم الشرعى (و) أمر (سيد) له بالفطر ؛ فإذا أفطر امتثالا لهم لم يجب عليه قضاء النفل .

• ولما فرغ من بيان مايقضى ومالا يقضى من الصوم ، شرع فى بيان مايجب فيه الامساك إذا أفطر وما الايجب فقال :

. (ووجَّبَ)على المفطر في صومه (إمساك عبر مَعْدُ ور) بقية يومه عن المفطرات (بلاإكثراه ي) وغير المعذور : وهو من أفطر عمداً أو غلبة أو نسيًانيًا، والمعذور من أفطر

قوله: [أخذ على نفسه العهد] إلخ: اعترض بأن العهد إنما يكون من الطاعات وإفساد الصوم حرام. وأجيب بأنه لما اختلف العلماء فى إفساد صوم النفل قدم فيه نظر الشيخ ، ألا ترى الشافعية يقولون بجواز إفساده واستدلوا بحديث: والصائم أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر »(١١).

قوله : [ومثله شيخ العلم الشرعي] : أي وكذا آلاته ^(٢) .

قوله: [ما يجب فيه الإمساك] إلخ: حاصل ما ذكره في الإمساك بعد الفطر: أن الإمساك في الفرض المعين سواء كان رمضان أو نذراً واجب، سواء أفطر عمداً أو نسياناً أو غلبة بغير إكراه، أو إكراه. وفي المضمون في الله عداً أو نسياناً أو غلبة بغير إكراه، أو إكراه. وفي المضمون في الله مقادة اليمين وصيام الجزاء والتمتع وكفارة اليمين وقضاء رمضان – جائز لاواجب، فيخير بين الإمساك وعدمه سواء كان الفطر عمداً أو نسياناً أو غلبة أو إكراها، وفي النفل واجب في النسيان وغير واجب في العمد الحرام على المعتمد. وأما ما وجب فيه التابع من الصوم وكان فرضاً غير معين ؛ ككفارة الظهار والقتل، فإن كان الفطر عمداً فلا إمساك لفساده وإن كان إليوم الأولى ، فإن كان فيه استحب الإمساك ، وكمل على المعتمد إذ اكان ذلك في غير اليوم الأولى ، فإن كان فيه استحب الإمساك فقط.

قوله : [والمعذور من أفطر] : مراده بيان أن المعذور : هو الذي يباح له الفطر مع العلم برمضان الم وغير المعذور ضده. ولا يرد علينا المجنون والمكره ، فإن

⁽١) روى فى الجامع الصغير عن أم هانئ رضى الله عنها : «الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء أفطر » قال صحيح – رواء أحمد فى مسنده . والترمذى والحاكم فى مستدركه .

⁽٢) هكذا في الأصل.

لعذر من مرض أوسفر أوحيض أو نفاس أو جنون ، ثم زال عذره. ولما دخل فى المعذور المكره — مع أنه إذا زال عذره وجب عليه الإمساك — أخرجه بقوله : «بلا إكراه» أى معذور بغير إكراه .

فقوله: « بلا إكراه » نعت . عذور . إن أفطر (بفر ض مُعين) وقته (كرمنضان ، والنَّذ ر) المعين ، والكاف استقصائية (مطلقنا) : أفطر عمداً أم لا . (أو) لم يتعين وقته ، ولكن (وجب تتابعه) ككفارة رمضان والقتل والظهار ، (ولم يتعمند) الفطر . فإن أفطر غلبة أو ناسينا فيجب الإمساك بقية يومه بناء على الصحيح من أن غير العمد لا يفسد صومه . فإن تعمد الفطر لم يجب عليه الإمساك لفساد جميع صومه الذي فعله ولو آخريوم منه ، فلا فائدة في إمساكه حينئذ . وكذا لو أفطر غير متعمد في أول يوم لم يجب عليه إمساك لعدم الفائدة ؛ إذ هو يجب قضاؤه ، ولا يؤدى إفطاره لفساد شيء .

نعم يندب فيه الإمساك وهذا معنى قولنا : (فى غير أول يَـوْم) إذ معناه : يجب الإمساك فى المتتابع إذا أفطر ناسيًا أوغلبة فى غير اليوم الأول، ومفهومه : أنه لو أفطر ناسيًا فيه لم يجب الإمساك .

(كتطوُّع) : تشبيه في وجوب الإمساك إذا أفطر فيه بلا تعمد .

فإن تعمد لم يجب الإمساك على التحقيق لعدم الفائدة فيه مع وجوب القضاء .

وفهم منه: أن الفرض إذا لم يتعين ، ولم يجب تتابعه – ككفارة اليمين ، والمند المضمون ، وقضاء رمضان وجزاء الصيد ، وفدية الأذى – لايجب فيه الإمساك مطلقاً أفطر عمداً أونسياناً أوغلبة فهو مخير في الإمساك وعدمه . ومسألة الإمساك مما زدناه على المصنف .

ثم شرع في بيان الكفارة وأنها خاصة برمضان فقال :

- (والكفّارة) واجبة (برمتضّان) أى بالفطر فى رمضان (فقط) دون غيره
 (إن أفْطَر) فيه .
- « (منته کتا لحر مته) أى غير مبال بها بأن تعمدها اختياراً بلا تأويل قريب،

فعلهما لايوصف بإباحة ولاعدمها كما تقدم .

قوله: [أفطر عمداً أم لا]: صادق بالفطر نسياناً أوغلبة أو إكراهاً. قوله: [بلا تأويل قريب]: أي بأن لم يكن تأويل أصلا أو تأويل بعيد احتزازاً من الناسي والجاهل والمتأول فلا كفارة عليهم كما يأتي .

• (بجيماع) أى إدخال حشفته فى فرج مطيق واو بهيمة ، وإن لم ينزل وتجب على المرأة إن بلغت . (وإخراج منى) بمباشرة أو غيرها ، (وإن بإدامة فيكثر أو نَظَر) إن كل عادته الإنزال من استدامتهما ولو فى بعض الأحيان (إلا أن) يكون عادته عدم الإنزال من استدامتهما و (يُمخالف عادته) فينزل

كما يأتى ، ثم إن الانهاك إنما يعتبر حيث لم يتبين خلافه ، فن تعمد الفطر يوم الثلاثين منهكاً للحرمة ، ثم تبين أنه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء عليه وإن كان آثماً عليه من حيث الجراءة ، ومثله من تعمد الأكل قبل غروب الشمس، فتبين أن أكله بعده ، وكذلك الحائض تفطر متعمدة ثم يظهر حيضها قبل فطرها وهكذا

قوله: [والجاهل]: حاصله أن أقسام الجاهل ثلاثة: جاهل حرمة الوطء مثلا ، وجاهل رمضان ، وجاهل وجوب الكفارة مع علمه بحرمة الفعل . فالأولان لاكفارة عليهما ، والأخير تلزمه الكفارة ، فتحصل أن شروط الكفارة للمكلف خسة كما في الأصل: أولها: العمد فلاكفارة على ناس . الثاني: الاختيار فلا كفارة على مكره أو من أفطر غلبة . الثالث: الانتهاك فلا كفارة على متأول تأويلا قريباً . الرابع: أن يكون عالماً بالحرمة، فجاهلها حكمد بث عهد بإسلام - ظن أن الصوم لا يحرم معه الجماع ، فلا كفارة على . نحامسها : أن يكون في رمضان فقط لا في كفارة أو غيرها (اه.) ويزاد في الأكل والشرب: أن يكون بالفم فقط ، وأن يصل للمعدة . ولا كفارة على ناذر الدهر إن أفطر في غير رمضان على المعتمد ، وقيل : إن ناذر الدهر يكفر عن فطره عمداً ، وعليه فقبل : كفارة صغرى ، وقيل : إن ناذر الدهر يكفر عن فطره عمداً ، وعليه فقبل : كفارة صغرى ، وقيل : كبرى . وعليه فالظاهر تعين غير الصوم ، فإن ترتب على ناذر الدهر كفارة لرمضان ، وعجز عن غير الصوم ، رفع لها نية النفر كالقضاء ؛ كفارة المرمضان ، وعجز عن غير الصوم ، رفع لها نية النفر كالقضاء ؛ لأنهما من توابع رمضان . قال في المجموع : والظاهر أن ناذر الحميس والاثنين مثلا إذا أفطر عامداً يقضى بعد ذلك فقط ، ولا كفارة عليه ، وإن أجرى فيه مثلا إذا أفطر عامداً يقضى بعد ذلك فقط ، ولا كفارة عليه ، وإن أجرى فيه مثلا إذا أفطر عامداً يقضى، بعد ذلك فقط ، ولا كفارة عليه ، وإن أجرى فيه مثلا إذا أفطر عامداً يقضى، بعد ذلك فقط ، ولا كفارة عليه ، وإن أجرى فيه مثلا إذا أفطر المدالية السابق .

قوله: [وقيل عليه الكفارة مطلقاً]: اعلم أن في مقدمات الحماع المكروهة إذا أنزل ثلاثة أقوال حكاها في التوضيح وابن عرفة عن البيان. الأول: لمالك في المدونة وهو القضاء والكفارة مطلقاً. والثانى: لأشهب القضاء فقط إلا أن يتابع. والثالث: لابن القاسم في المدونة القضاء والكفارة إلا أن ينزل عن نظر أو فكر غير مستدامين، وقد تقدمت تلك العبارة. فإذا علمت ذلك فشارحنا غير موافق لطريقة من الثلاث وإنما هي طريقة اللخمي.

قوله : [وهو كذلك] : أي على المعتمد .

قوله: [رفع نية لصومه نهاراً]: بأن قال في النهار وهو صائم: رفعت نية صوى أو رفعت نيى ، أما من عزم على الأكل أو الشرب ثم ترك ما عزم عليه فلا شيء عليه ، لأن هذا ليس رفعاً للنية ، وقد سئل ابن عبدوس عن مسافر صام في ومضان فعطش فقربت له سفرته ليفطر وأهوى بيده ليشرب فقبل له لاماء معك فكف ، فقال : أحب له القضاء ، وصوّب اللخمي سقوطه ، وقال: إنه غالب الرواية عن مالك ، وكذلك في المجموع ، ومعنى رفع النية: الفطر بالنية لانية الفطر ، فلا يضر إذا لم يفطر بالفعل كما في (ر) ، وهو معنى ما في غيره : إنما الفطر ، فلا يضر الرفض المطلق ، أما المقيد بأكل شيء فلم يوجد فلا . ومنه من نوى الحدث في أثناء الوضوء فلم يحدث ؛ ليس رافضاً . وانظر : لو نوى أن يأكل في الصلاة مثلا فلم يفعل . وأما قول من ظن الغروب خطأ : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، فظاهر أنه لا يراد به الرفض ، وإنما المعنى على رزقك أفطر على حد : (أتنى فظاهر ألله) أنا الرق لاينتفع به بعد .

قوله: [بخلاف رفضهما بعد الفراغ مهما]: أي فلا يضر على المعتمد من

⁽١) سورة النحل آية ١.

وبخلاف رفض الحج العمرة مطلقاً .

. (أو) أفطر بسبب (إيصال مُنفُطر) من مائع أو غيره (لمعددة من فم فقط): راجع للجميع، أو مفطر للغيرة كبلغم لمعدة فقط لالحلق، وإن وجب القضاء في المائع. وقيل بوجوب الكفارة أيضاً من (فم فقط) لامن غيره كأنف أو دبر لأنها معللة بالانتهاك الذي هو أخص من العمد.

ثم ذكر محرز الانتهاك بقوله: (لا) إن أفطر (بنسْيان) لكونه صائمًا.

* أو (جهل) لرمضان بأن ظن أنه شعبان ، أو منه كيوم الشك ، أو جهل حرمة الفطر برمضان لقرب عهد بالإسلام ، وأما جهل وجوب الكفارة مع علمه عرمة الفطر فلا ينفعه .

(أو غلبة) بأن سبقه الماء مثلا أوأكره على تناول المفطر فلا كفارة لعدم الانتهاك.
 واستثنى من الغلبة مسألتين بقوله: (إلا إذا تعمد قيدًا) : أى إخراجه فابتلعه أو شيئًا منه ، ولو غلبة فيلزمه الكفارة (أو) إلا إذا تعمد (استياكا بجوزاء نهاراً) وابتلعها ولو غلبة ؛ فالكفارة . بخلاف مالوا ابتلعها نسيانيًا

قولين مرجحين .

قوله: [وبخلاف رفض الحج والعمرة]: أى فلا يضر لأنهما عمل مالى وبدنى فرفضهما حرج فى الدين وقال تعالى: (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فَى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (١)

قوله: [الذي هو أخص من العمد]: أى لأن العمد موجود في الواصل من الأنف والأذن والعين وليس هناك انتهاك ؛ واعترض بأن الانتهاك عدم المبالاة بالحرمة وهو متأت من الأنف والأذن والعين ، ولذا علل بعضهم بقوله لأن هذا لاتتشوف إليه النفوس ، وأصل الكفارة إنما شرعت لزجر النفس عما تتشوف إليه.

قوله: [ولو غلبة فيلزمه الكفارة]: ما قبل المبالغة العمد ، فالتكفير في صورتين : العمد والغلبة ، لا إن ابتلعه ناسياً .

قوله: [استياكاً بجوزاء]: أى وصل للجوف شيء من ذلك بعد تعمد الاستياك بها.

⁽١) سورة الحج آية ٧٨ .

فالقضاء فقط ، والجوزاء قشر يتخد من أصول شجر الجوز يستعمله بعض نساء أهل المغرب . ·

• (ولا) إن أفطر (بتأويل قريب) فلاكفارة ، والتأويل : حمل اللفظ على خلاف ظاهره لموجب ، وقريبه ماظهر موجبه ، وبعيده ماخيى موجبه أى دليله ، والمراد به هنا الظن ، أى ظن إباحة الفطر ، وقريبه ما استند إلى أمر محقق موجود ، وبعيده : ما استند إلى أمر موهوم غير محقق .

ومثل للقريب بقوله: (كمن أفسطر ناسياً أو مُنكسُّرهاً): نظن أنه لا يجب عليه الإمساك لفساد صومه فأفطر ، وقوله: (على الأظنهسَ راجع للمكره ؛ فلا كفارة . لأن ظنه استند إلى فطره أولا ، ناسياً أو مكرهاً .

(أو) كمن (قدَم) من سفره (قَبَالُ الفَحَرْم) فظن إباحة فطره صبيحة تلك الليلة فأفطر.

وحاصل الفقه: أنه إن تعمد الاستياك بها نهاراً كفر في صورتين وهما: إذ ابتلعها عمداً أو غلبة لانسياناً وإن استاك بها نهاراً نسياناً ووصل شيء منها للجوف فلا يكفر إلا إذا ابتلعها عمداً للاغلبة أو نسياناً فالقضاء فقط، ومثله إذا تعمد الاستياك بها ليلا(١)، هذا حاصل كلامه في الأصل تبعاً لا(عب) قال (بن): وفيه نظر لأن الكفارة لم يذكرها التوضيح إلا عن ابن لبابة وهو قيدها بالاستعمال نهاراً لا ليلا، وإلا فالقضاء فقط، وكذا نقله ابن غازى والمواق عن ابن الحاجب كذا في حاشية الأصل، ولذلك شارحنا قيد بالنهار وقد استظهر في المجموع ما يوافق الأصل فتأمل.

قوله: [لأن ظنه استند إلى فطره أولا ناسياً أومكرها]: أى فالنسيان وما أو الإكراه شبهة لما فى الحديث الشريف: « رفع عن أمنى الحطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١٠) ، فقد استند لأمر محقق وقد صرف اللفظ عن ظاهره ، لأن أصل معنى اللفظ رفع إثم الحراءة ، وجواز الأكل والشرب خلاف ظاهره .

قوله : [أو كمن قدم من سفره] : أي فقد استند إلى أمر موجود وهو قولِه

⁽١) مكذا في الأصل!

⁽٢) صحيح وواء الطبراني في الكبير عن ثوبان . هكذا عن الجامع الصغير .

- (أو سافَر دُون) مسافة (القَـصُر) فظن إباحة الفطر فأفطر .
- (أو رأى شوالا نهارآ) يوم الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم عيد فأفطر.
- (أو) أصابته جنابة ليلا فأصبح جنباً (لم يغنسل إلا بعد الفرخس)
 فظن إباحة الفطر فأفطر .
 - (أو احْتَـجم) نهاراً فظن إباحة الفطر فأفطر.
- (أوثنَبتَ رَمْتَضَان) يوم الشك (نهاراً) فظن عدم وجوب الإمساك فأفطر
 فلا كفارة .

تعالى: (وَمَنَ ْ كَانَ مَرْيِضًا أَوْ عَلَى سَفَرَ فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُنْخَرَ) (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر الصيام فى السفر » ، وهذًا هو مستند من سافر دون القصر أيضاً ، ومعلوم أن كلا صرف اللفظ عن ظاهره .

قوله : [أو رأى شوّالا نهاراً]: وشبهته قوله صلى الله عليه وسلم : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » (٢).

قوله: [فأصبح جنباً]: وشبهته ما ورد من الهي عن ذلك ، ومذهب ابن عباس وأبى هريرة فساد الصوم بذلك.

قوله : [أو احتجم نهاراً] إلخ : مستنداً لحديث : ﴿ أَفَطَرُ الْحَاجِمِ وَاللَّهِ اللَّهِ الْحَاجِمِ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

قوله : [فظن عدم وجوب الإمساك] : وشبهته عدم العلم بالرؤية ليلا ،

⁽١) سورة البقرة آية ١٨٥ .

⁽٢) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صوبوا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غبى عليكم فاكلوا عدة شبان ثلاثين » رواه البخارى وسلم وقال : « فإن غبى عليكم فعلوا ثلاثين » وفى لفظ : « صوبوا لرؤيته فإن غبى عليكم فعلوا ثلاثين » وفى لفظ : « صوبوا لرؤيته فإن غبى عليكم فعلوا ثلاثين » وفى لفظ : « وعن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذ مناه لأحمد وسلم وابن ماجة والنسائى . وعن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذ رأيتموه فصوبوا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له » أخرجه البخارى وسلم وابن ماجه والنسائل .

⁽٣) عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والتربذى ولأحمد وابن ماجه من حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس وأبى هريرة مثله ولأحمد عن عائشة وأسامة بن زيد مثله . قال أحمد : وأصح حديث فى هذا الباب حديث رافع بن خديج . وقال ابن المدينى : أصح شىء فى هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس . وقد أخرج ابن حبان والحاكم حديث رافع وصححاه . وصححه البخارى تبعاً لابن المدينى ، وإن أم يرد فى صحيحه فيا نعلم ، وأخرج النسائى حديث دافع وصححاه . وصححه البخارى تبعاً لابن المدينى ، وإن أم يرد فى صحيحه فيا نعلم ، وأخرج النسائى حديث عائشة وأبى هريرة وأسامة . فهذا أرجح من تبكلموا فيه .

- ه فقوله: (فظنُّوا الإباحة): أى إباحة الفطر (فأفنْطَروا) راجع للجميع،
 فإن علموا الحرمة أو شكوا فيها فالكفارة.
- (بخيلاً ف) التأويل (البَعييد) ففيه الكفارة (كراء) لهلال رمضان، (لم يُقبّل) عند الحاكم فرداً شهادته ، فظن إباحة الفطر فأفطر .
- (أو) أفْطَر (للحمى أو لحيض) ظن أنها تقع له فى ذلك اليوم فعجلً الفطر قبل الحصول فالكفارة (ولو حصلاً) .
- (أو) أفطر (لغيبة) بكسر الغبن صدرت منه فى حق غيره فظن الفطر.

وفوات محل النية فهو أقوى شبهة ممن أفطر نسياناً .

قوله: [فظنوا الإباحة]: أى هؤلاء الثمانية والعدد ليس بحاصر ، بل يقاس عليه كل ذى شبهة قوية ، ومن ذلك فطر من لم يكذب العدلين بعد ثلاثين ، فإن الشافعي يقول به ، ومن تسحر بلصق الفجر فظن بطلان الصوم فأفطر.

قوله: [أو شكوا فيها]: إنما كانت الكفارة مع الشك لضعف الشبهة .

قوله: [كراء]: إنما كان تأويله بعيداً لمخالفته نص الآية والحديث، وهما قوله تعالى: (َ فَنَ ْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهُ ْرَ فَلَيْبَصُمْهُ) (١) وقوله صلى الله عليه وسلم: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، ولزوم الكفارة له مذهب ابن القاسم ، وهو المشهور.

قُوله: [فالكفارة ولوحصلا]: هذا هو المشهور، وقال ابن عبد الحكم: لاكفار فيهما، ورآه من التأويل القريب.

قوله: [أو أفطر لغيبة]: وإنما لم تكن الآية والحديث الوارد فى ذلك (٢)من الشبهة القوية فيكون تأويلا قريباً لبعد حمل الأكل فى الآية، والفطر فى الحديث على المعنى الحقيقي.

⁽١) سورة البقرة ١٨٥.

⁽٢) المقصود بحديث إمساك الصائم عن الغيبة، ماروى عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عايه وسلم قال: ٥إذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يويئذ ولا يصخب فإن شاتمه أحد أو قاتله فليقل إنى امرؤ صائم .. ٥ قال الشركاني منفق عليه . وعن أبي هريرة قال : قال وسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجه في أن يدع طعامه وشرابه ٥ رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي . فإن بعض المذاهب — كالإباضية من الحوارج — رأى أن الغيبة تفسد الصوم . وجمهورها كرهه له .

(أو) أفطر (لعزم على سَفر) فى ذلك اليوم (ولم يُسافر) فيه فالكفارة
 (وإلا) بأن سافر فيه (فقريب) فلا كفارة ، وسيأتى تفصيل مسألة السفر إن شاء الله تعالى .

• (وهي) : أي الكفارة ثلاثة أنواع على التخيير :

إِمَّا (إطعام ُ ستَّين مسكينيًا) المراد به مايشمل الفقير ، (لكلَّ مدًّ) بمده صلى الله عليه وسلم لاأكثر ولاأقل، وتقدم أن المد ملء اليدين المتوسطين وهو الأفضل.

. (أوصيام شهريش مُتتَابعين) بالهلال إن ابتدأها أول شهر، فإن ابتدأها أثناء شهر صام الذي بعده بالهلال كاملا أو ناقصاً ، وكمل الأول من الثالث ثلاثين يوماً فإن أفطر في يوم عمداً بطل جميع ماصامه واستأنفه.

(أوعيتن ُ رَقَبَة) ذكراً أو أنثى فيها شائبة حرية (مؤمنة) فلاتجزئ كافرة ، (سالمة من العيّب) كالظهار فلا تجزئ عوراء ولا بكماء ولا شلاء ولا نحو ذلك .

قوله : [فقريب]: أي الاستناده لظاهر الآية والحديث كما تقدم .

قوله : [إما إطعام ستين مسكيناً] : مراده التمليك سواء أكله أوباعه .

قوله : [المراد به ما يشمل الفقير] : أي لما تقدم لنا من أنهما إذا افترقا جتمعا .

قوله : [لكل مُد] : أى ولا يجزى غداء وعشاء خلافًا لأشهب ، وتعددت بتعدد الأيام لافى اليوم الواحد ، ولو حصل الموجب الثانى بعد الإخراج ، أو كان الموجب الثانى من غير جنس الأول .

قوله: [وهو الأفضل]: أى ولو للخليفة خلافاً لما أفنى به يحيى بن يحيى أمير الأندلس عبد الرحمن من تكفيره بالصوم بحضرة العلماء، فقيل له فى ذلك؟ فقال: لئلا يتساهل فيعود ثانياً ، وإنما كان الإطعام أفضل لأنه أكثر نفعاً لتعديه لأفراد كثيرة ، والظاهر أن العتق أفضل من الصوم لأن نفعه متعد الغير .

قوله : [فإن أفطر في يوم عمداً] : أي لاغلبة أو نسياناً فلا يبطل ما صامه بل يبني .

قوله : [كالظهار]: أحال عليه وإن لم يتقدم له ذكر لشهرته في المذهب.

التخيير بين فى الحر الرشيد ، وأما العبد فإنما يكفر بالصوم إلا أن يأذن له سيده بالإطعام، وأما السفيه فيأمره وليه بالصوم ، فإن لم يقدر كفر عنه وليه بأدنى النوعين.

(و كفّر) السيد (عن أمّته إن وطنتها) ولو أطاعته .

(و) كفر الرجل (عن غيرهاً) أى غير أمته كزوجة أوامرأة زنى بها (إن أكرهها لنفسه) ، لا إن أطاعته ولا إن أكرهها لغيره، فعليها إن طاوعت لا إن أكرهت

قوله : [والتخيير بيِّن] : أى فى الأنواع الثلاثة فأو فى كلام المصنف للتخيير ، وقد جمع بعضهم أنواع الكفارات بقوله :

ظهاراً وقتلاً رتبوا وتمتعا كما خير وا في الصوم والصيد والأذى وفي حلف بالله خير ورتبن فدونك سبعاً إن حفظت فحبذا

قوله : [إلا أن يأذن له سيده بالإطعام] : أى فيجزيه بخلاف العتق فلا يجز به ولم أذن له سيده .

قوله: [بأدنى النوعين]: المراد كفر عنه بأقلهما قيمة ، فإذا كانت قيمة الرقيق أقل كفر عنه بالإطعام ، الرقيق أقل كفر عنه بالإطعام ، وإن كانت قيمة الطعام أقل كفر عنه بالإطعام ، وقال عبد الحق يحتمل بقاؤهما فى ذمته إن أبى الصوم ، قال فى التوضيح : وهذا أبين وهو يفيد أنه لا يجبره على الصوم .

قوله : [ولو أطاعته] : أى لأن طوعها إكراه وهذا ما لم تطلبه ولو حكماً بأن تتزين له فتلزمها وتصوم ما لم يؤذن لها فى الإطعام .

قوله: [إن أكرهها لنفسه]: والإكراه يكون بخوف مؤلم كضرب فأعلى كإكراه الطلاق فقد ذكر (ر) أن الإكراه في العبادات يكون بما ذكر ، كذا في حاشية الأصل نقلا عن (بن)، ومحل تكفيره عنها إن كانت بالغة مسلمة عاقلة وإلا فلا.

قوله: [فعليها إن طاوعت لا إن أكرهت]: لعل صوابه فعليه إن طاوع لا إن أكره أى فكفارة المرأة على الشخص الذى أكرهت له إن طاوع هو بالجماع، لا إن أكره أيضاً، فكفارة المرأة على المكره لها ولا كفارة على من أكره الرجل نظراً لا نتناره، ولا على المكره بالفتح نظراً للإكراه، وفي (بن) عن ابن عرفة: لا كفارة على مكره على أكل أو شرب أو امرأة على وطء. فانظره كذا في المجموع.

(نيابة) عنهما فيكون التكفير عنهما (بلا صَوم)، إذ الصوم عمل بدنى لايقبل النيابة ، (وبلاعتماق في الأمة) الموطوعة إذ لايصح منها العتق حيى ينوب عنها فيه ، فيتعين الإطعام فيها ، وجاز العتق عن الحرة كالإطعام .

• ثم شرع في بيان مالا قضاء فيه مما قد يتوهم فيه القضاء ، فقال :

• ﴿ وَلا قَـضَاء بِخُرُوجٍ قَـئُ غَـلَبَهِ ﴾ إذا لم يزدرد منه شيئنًا ولوكثر ، بخلاف خروجه باختياره فيقضي كما تقدم .

• (أوغالب ذُباب): عطف على حروج ، (أو) غالب (غُبارِ طَرِيق، أو) غالب (كلقيق) نحو جبس لصانعه ، (أو) غبار (كيل لصانعه) من طحان وناخل ومغربل وحامل – بخلاف غير الصانع فعليه القضاء – ومن الصانع من يتولى أمور نفسه من هذه الأشياء ، أو من حفر أرض لحاجة كقبر أو نقل تراب لغرض .

. (أو) في (حقنة من إحليل) أي ثقب الذكر ولو بمائع لأنه لا يصل عادة

قوله : [إذ لا يصح منها العنق] : أي لأن الرقيق لا يحرر غيره .

• تنبيه: إن أكره العبد زوجته فجناية وليس لها حينئذ أن تكفر بالصوم ، وتأخذه وأيضاً إنما تكفر نيابة عن العبد في الكفارة وهو لايكفر عها بالصوم ، فإن أكره الرجل زوجته على مقدمات الجماع حيى أنزلت فني تكفيره عها قولان.

قوله : [بخروج قء] : وأولى القلس .

قوله : [فيقضى كما تقدم] : أى ولا كفارة عليه ما لم يزدرد منه شيئاً عمداً أو غلمة .

قوله : [لصانعه] : راجع لما بعد الكاف ، واغتفر الصانع للضرورة وهو المعتمد ، وقال بعضهم : لا يغتفر . وأما غير الصانع فلا يغتفر اتفاقاً إن تعرض له .

قوله: [من إحليل]: أى وأما من الدبر أو فرج المرأة فتوجب القضاء إذا كانت بمائع هكذا قال شراح خليل، واعترضه أبو على المسناوى: بأن فرج المرأة ليس متصلا بالحوف فلا يصل منه شيء إليه، وفي المدو نةكره مالك الحقنة للصائم، فإن احتقن في فرج بشيء يصل إلى جوفه، فالقضاء ولايكفر، وفي (ح) عن

للمعدة (أو) فى (دهن جائفة) وهى الجرح فى البطن أو الجنب الواصل للجوف يوضع عليه الدهن للدواء، وهو لايصل لمحل الأكل والشرب و إلالمات من ساعته.

- . (أو) في (نَزْع مأكُول)، أو مشروب، (أو)نَزْع (فرْج طُلُوع الفَحَر) أي مبدأ طلوعه فلا قضاء بناء على أن نزع الذكر لا يعد وطأ ، و إلا كان واطنا نهاراً.
- (فإن ظن) هذا النازع (الإباحة) أى إباحة الفطر (فأفطر) : أى فأصبتح مفطراً (فتأويل قريب) لأنه استند فيه لأمر محقق فلا كفارة عليه .

ثم شرع فى بيان أمور تجوز للصائم وأراد بالجواز : الإذن المقابل للمنع ، فيشمل ما استوى طرفاه ، وما هو خلاف الأولى ، وما هو مكروه فقال :

. (وجاز) للصائم (سواك كل النَّهار) (١)

المهاية: أن الإحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة (اه. بن نقله محشى الأصل) فإذا علمت ذلك فقول شارحنا: «أى ثقبة الذكر» لامفهوم له بل مثله فرج المرأة.

قوله: [بناء على أن نزع الذكر] إلخ: ونص ابن شاس: ولوطلع الفجر وهو يجامع فعليه القضاء إن استدام. فإن نزع – أى فى حال الطلوع – فنى إثبات القضاء ونفيه خلاف بين ابن الماجشون وابن القاسم، سببه أن النزع هل يعد جماعاً أم لا.

قوله : [فيشمل ما استوى طرفاه] : أى لأن مايأتى متنوع إلى مستوى

⁽١) أورد الإمام البحترى ترجمة طويلة فيا يجوز للصائم من استعمال الماء والطيب ونحوه نهاراً فقال : وباب اغتمال الصائم – وبل ابن عمر رضى الله عهما ثوباً فألقاء عليه وهو صائم ودخل الشعبى الحمام وهو صائم . وقال ابن عباس : لا بأس أن يتطم القدر أو الذيء : وقال الحسن : لا بأس بالمضمضة والتبرد للصائم . وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحد كم فليصبح دهينا مترجلا . وقال أنس : إن لى أبزن أتقحم فيه وأنا صائم . وقال ابن عمر : أبزن أتقحم فيه وأنا صائم . وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره ولا يبلم ريقه . وقال عطاء : إن ازدرد ريقه : لا أقول يقطر : وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب . قيل : له طم ؟ قال : والماء له طم وأنت تشخصض به . ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل الصائم بأساً ي . كما أورد أيضاً طائفة أخرى في باب قول النبي صلى أنه عليه وسلم : إذا توضأ فليستنشق بمنخره الماء ولم يميزبين الصائم وغيره . . . وقال عطاء (ابن رباح) : إن تمضمض أفرخ ما في فيه من الماء لا يضبره إن لم يزدرد ريقه وماذا يتي في فيه . . . فإن استثر قدهل الماء حلمة فلا بأس لم يملك » .

خلافاً لمنقال يكره بعد الزوال والمراد أنه مستحب عند المقتضى الشرعى كالوضوء . • (ومضمضة لعطش) أو حر . (وإصباحٌ بجنابة) (١١): بمعنى خلاف الأولى .

الطرفين ، ومندوب ومكروه وخلاف الأولى وسيظهر بالوقوف عليه .

قوله: [خلافاً لمن قال يكره] إلخ: وهو الشافعي وأحمد مستدلين بحديث: «لحلوف فم الصائم عند الله أطيب من ربح المسك»، والحلوف بالضم: ما يحدث من خلو المعدة من الرائحة الكريهة في الفم ، وشأن ذلك يكون بعد الزوال ، فإذا استاك زال ذلك المستطاب عند الله ، فلذا كان مكروها ، وحجتنا أنه كناية عن مدح الصوم وإن لم تبق حقيقة الحلوف، كما يقال: فلان كثير الرماد أي كريم ، وإن لم يوجد رماد ، وهذا كما قال في المجموع: خير مما قبل إن السواك لايزيل الحلوف ، لأنه من المعدة ، فإنه قد يقال : وإن لم يزله يضعفه والمقصود تقوية رائحته. لكن في الصحيح ما يقوى مذهب الشافعي وأحمد ، من أن موسى عليه الصلاة والسلام صام ثلاثين يوماً فوجد خلوفاً فاستاك منه، فأمر بالعشر كفارة الصلاة والسلام صام ثلاثين يوماً فوجد خلوفاً فاستاك منه، فأمر بالعشر كفارة لذلك قال تعالى: (و و اعد ثنا موسى ثلاثين لَيْلة و أتمناها بعششر) (٢٠ قالوا: سبب العشر الاستياك . وأجاب في المجموع بقوله: ولعله لمعني يخصه ، أو أن العبرة في شريعتنا بعموم أحاديث السواك ، فإنها مبنية على التيسير مخلاف الشرائع السابقة .

قوله : [ومضمضة لعطش] : أى فهو جائز مستوى الطرفين ، أو مطلوب إن توقف زوال العطش عليه ، وأما المضمضة لغير موجب فمكروهة .

قوله : [بمعنى خلاف الأولى] : أي إذا تقصدها من غير عدر .

⁽١) اختلف الصحابة في الإصباح على جنابة ، فقال أبو هريرة : لا يصح صرده . وقال جمهورهم يصح . وقد أورد الإمام البخارى في ذلك أن عائشة وأم سلمة سئلتا في ذلك نقالتا : أن رسول افله صلى اقد عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ، ثم يغتسل ويصوم . فلما ذكر ذلك لأب هريرة قال : كذلك حدثني الفضل بن عباس ، وهو أعلم » . ثم إن الإمام البخارى ذكرما استند إليه أبو هريرة في هذا فقال : «وقال همام وابن عبد الله ابن عمر عن أبي هريرة : كان النبي صلى الله عليه ، وسلم يأمر بالفطر . والأول أسند » . وقد وصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر فقال: «قال صلى الله عليه وسلم يأمر بالفطر . والأول أسند » . وقد وصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر فقال: «قال صلى الله عليه وسلم يأمر النه عبد الرزاق موسولا أن عبد الله بن عبد الله بن عر قال قال لى أبو هريرة : «كان رسول الله على أله عليه وسلم يأمرفا بالفطر عبد النج حببا » تكلم الإمام الحافظ طويلا في إسناد ذلك على ما هو مبين في فتح الباري .

⁽٢) سورة الأعراف آية ١٤٢

- (و) جاز (فطر بسفر قصر) بمعنى يكره .
- و أبيح) مراده بالمباح : ما قابل الممنوع ؛ كالسفر لقطع طريق ، أو لسرقة ونحو ذلك من سفر المعصية .

ومحل الجواز: (إن بيسَّته) أى الفطر (فيه) أى فى السفر أى فى أثناء المسافة فى غير اليوم الأول منه بل (وإن بأول يوم) ، أى وإن كان تبييت الفطر فى أول يوم من سفره، بأن وصل لمحل بدء قصر الصلاة قبل الفجر كأن يعدى البساتين المسكونة قبله ، فينوى الفطر حيئنئذ فقوله :

(إن شَرَع) فى سفره (قَبَسْلَ الفَحَبْس) تصريح بما علم التزاماً مما قبله زيادة فى الإيضاح ، لأنه إذا بيت الفطر فى السفر لزم أنه شرع فى سفره الذى أوله على قصر الصلاة قبل الفجر .

فعلم أن لجواز الفطر برمضان أربعة شروط: أن يكون السفر سفر قَصْر ، وأن يكون مباحاً ، وأن يبيت الفطر . فإن يكون مباحاً ، وأن يبيت الفطر . فإن توفرت هذه الشروطجاز الفطر (وإلا) – بأن انخرم شرط منها (فلا) يجوز .

ويبقى الكلام بعد ذلك في الكفارة وعدمها إذا أفطر فيه ؛ فبين أن عليه الكفارة في ثلاث مسائل بقوله :

* (وكفَّر إن بيَّته) أى الفطر (بحضر) بأن نواه قبل الشروع فيه ، (ولم يَسُرع) فى السفر (قبّل الفّجر)، بل بعده وأولى إذا لم يسافر أصلا، ولا يعذر بتأويل لأنه حاضر بيت الفطر، فإن سافر قبل الفجر بأن عدى البساتين المسكونة

قوله: [أربعة شروط]: مها ما يعم يوم السفر وما بعده وهو قوله « بسفر قصر أبيح»، وقوله «أن يبيته فيه»، ومها ما يخص يوم السفر دون ما بعده، وهو قوله «إن شرع فيه قبل الفجر»، ويؤخذ من تلك الشروط أنه بجوز للصائم المسافر الفطر، ولو أقام يومين أو ثلاثاً بمحل، ما لم ينو إقامة أربعة أيام كقصر الصلاة كما صرح به في النوادر، ونقله ابن عرفة.

قوله : [في ثلاث مسائل] : أي إجمالا وتحت كل صور .

قوله : [وأولى إذا لم يسافر أصلا]: يشير إلى أن فى هذه المسألة أربع صور وهى : سافر بعد الفجر ، أو لم يسافر أصلا ، تأوّل ، أم لا .

قبله فظاهر أنه لاكفارة عليه .

المسألة الثانية قوله: (أو) بيتت (الصَّوم بسفر) بأن نوى الصوم وطلع عليه الفجر وهو ناويه ، سواء في أول يوم أو في غيره – ثم أفطر فإنه يلزمه الكفارة . ولا يعذر بتأويل أيضاً ؛ لأنه لما جاز له الفطر فاختار الصوم ثم أفطر ، كان منتهكاً متلاعباً بالدين . وهاتان المسألتان مفهوم قوله : « إن بيته فيه » .

وأشار للمسألة الثالثة - مشبهاً لها بما قبلها ليرجع التفصيل بعد الكاف - بقوله: (كحتضر): أى كما لوبيت الصوم بحضر - كما هو الواجب عليه ولم يسافر قبل الفجر وعزمه السفر بعده، (وأفسطر قبل الشرُّوع) فيه (بلا تأويل): فيلزمه الكفارة لا نتهاكه الحرمة عند عدم التأويل.

« (وإلا) بأن تأوّل أى ظن إباحة الفطر فأفطر أو أفطر بعد الشروع (فلا) كفارة عليه لقرب تأويله ، لاستناده إلى السفر حيث سافر ، وهذه أيضاً من مفهوم: «إن بيت الفطر في السفر ، ومفهومه: بيت الفطر في الحضر وهي الأولى ، أو بيت الصوم في السفر وهي الثانية ، أو بيت الصوم في الحضر وهي الثانية ، أو بيت الصوم في الحضر وهي الثالثة إن لم يتأول .

قوله: [أو بينَّت الصوم بسفر]: في تلك المسألة أربع صور وهي: كان في أول اليوم، أو غيره، تأول، أم لا.

قوله: [ومفهوم قوله إن بيَّتُه]: أى مفهوم قول المصنف إن بيته – أى الفطر فيه، أى في السفر، وسيأتي للشارح توضيح تلك المفاهيم.

قوله : [وأشار للمسألة الثالثة] : منطوقها الذي فيه الكفارة صورة واحدة ، ومفهومها الذي لاكفارة فيه ثلاث صور .

قوله: [أو أفطر بعد الشروع]: أى ولو لم يتأول، فقوله «لقرب تأويله»: تعليل لفطره متأولاً قبل الشروع كما صرح به فى الأصل.

قوله : [حيث سافر] : مفهومه : لو أفطر عازماً على السفر قبل الشروع ولم يسافر يومه، لزمته الكفارة . ولاينفعه تأويل .

قوله: [مطلقاً]: تقدم تحت الإطلاق ثمان صور في كل أربع .

قوله : [وفي الثالثة إن لم يتأول]: فهي صورة واحدة ، وهي فطره قبل الشررع

وبنى مفهوم «أبيح» وفيه الكفارة مطلقاً لظهور الانتهاك فيه ، ولذا تركه ، وأما مفهوم : «سفر قصر» فقد تقدم في ذكر التأويل القريب والله أعلم .

• (و) جاز فطر (بمرض): فهو معطوف على بسفر (إن حَمَّافَ) بالصوم (زياد َتَهُ) أى المرض، (أو) خاف (بممَّادِيه ٍ) وهو معنى تأخر البرء، وأولى إن خاف حدوث مرض آخر .

• (ووَجَسَبَ) الفطر (إن خَافَ) بالصوم (هَلَاكُنَّا أُو شَلَدَيْدَ ضَرَرٍ)، كَتَعْطِيلُ حَاسَةً مَنْ حَوَاسَهُ .

* (كحامل أومر ضع لم يمكنها) أى المرضع (استئجار) لعدم مال أو مرضعة أو عدم قبوله غيرها (ولاغيره) وهو الرضاع مجانبًا – (خافتا) بالصوم (على ولديههما): فيجوز إن خافتا عليه مرضاً أو زيادته، ويجب إن خافتا هلاكيًا أو شدة ضرر، وأما خوفهما على أنفسهما فهو داخل في عموم قوله: «وبمرض» إلخ إذ الحمل مرض، والرضاع في حكمه فإن أمكنها استئجار أوغيره وجب صومها.

بلا تأويل ، ومفهومها ثلاث قد علمتها .

قوله : [وبق مفهوم أبيح] إلخ : إنما اشترطت الإباحة لأنه رخصة تختص بالسفر .

• تنبيه: قال فى المجموع: وكلام الأجهورى فى فضائل رمضان: أن السفر بعد الفجر فى رمضان مكروه، وفى الحطاب فيمن سافر لأجل الفطر: هل يمنع – معاملة له بنقيض مقصوده – كمن تحيل فى الزكاة، أو ارتد لإسقاط شىء ؟ وقرر شيخنا: أن السفر لذلك مكروه أو حرام، ويجوز الفطر فتأمله (اه).

قوله : [وجاز فطر بمرض] : أى ويجوز للصائم الفطر بسبب المرض ، فالباء سببية . وماذكره المصنف من الجواز هو المشهور .

قوله : [زيادته أى المرض أو خاف تماديه] : ومثلهما الجهد والمشقة بخلاف جهد الصحيح ومشقته فلا يبيح الفطر .

قوله: [فيجوز إن خافتا عليه مرضاً] إلخ: ومثلهما الجهد والمشقة كما قال اللخمى، وحكى ابن الحاحب الاتفاق عليه.

قوله : [إذ الحمل مرض] : أي ولذلك كانت الحامل لا إطعام عليها ،

* (والأجرَّة) أى أجرة الرضاع (في مال الولد) إن كان له مال ، (ثم الأب) إن لم يكن له مال .

* (و) وجب (إطعام مده عليه الصلاة والسلام لمفرط في قَضَاء رمنَضَان للله) أي إلى أن دخل عليه رمضان الثاني ولا يتكرر بتكرر الأمثال (عن كل يوم) أي إطعام مده من غالب قوت البلد عن كل يوم مد (لمسكين إن أمنكن القضاء بشعبان) ، بأن يبتى منه بقدر ما عليه من رمضان .

• (لا) يجب على المفرط فى قضاء رمضان إطعام (إن اتسَّصل عنه رمُ) من مرض أو سفر أو جنه أو حيض أونفاس ، (بقد رما) أى الأيام التى (عليه) ، إلى تمام شعبان ؛ فن عليه خمسة أيام مثلا وحصل له عدر قبل رمضان الثانى بخمسة أيام فلا إطعام عليه ، وإن كان طول عامه خالياً من الأعدار ، وإن حصل العدر له فى يومين فقط وجب عليه إطعام ثلاثة أمداد ، لأنهما أيام التفريط دون أيام العدر ، فقوله «عدره» أعم منقوله مرضه. وقولنا: «بقدر» إلخ

بخلاف المرضع لأنه ليس مرضاً حقيقيًّا لها .

قوله: [ثم الأب]: هذا هو الراجح، وقيل على الأم حيث يجب عليها الرضاع بأن كانت غير علية القدر وغير مطلقة طلاقاً بائناً، وإلا فلا يجب عليها اتفاقاً.

قوله: [وإن أمكن القضاء بشعبان] إلخ: حاصله: أنه يلزم المفرط إطعام الملد عن كل يوم لمسكين إذا كان يمكن قضاء ما عليه في شعبان ، وذلك بأن صار الباقي من شعبان بقدر ما عليه وهو صحيح مقيم خال من الأعذار : ولم يقض حتى دخل عليه رمضان ، وانظر لو كان عليه ثلاثون يوماً ، ثم صام من أول شعبان ظاناً كماله ، فإذا هو تسعة وعشرون يوماً هل عليه إطعام يوم أو لا والظاهر الثاني لأنه لم يفرط في القضاء كذا في حاشية الأصل، ثم إن المعتبر في التفريط وعدمه شعبان الأول ، فإن حصل فيه عذر ثم تراخى في شعبان الثاني لا يلزمه إطعام ، قاله الشيخ أحمد الزرقاني وليس من العذر الجهل بوجوب تقديم القضاء على رمضان الثاني ، وقيل إنه عذر والحلاف جار في النسيان ، والسفر وفي المجموع وليس المسفر والنسيان عذراً هنا بل الإكراه .

قيد زائد على كلامه لدفع توهم اتصال العدر من رمضان لرمضان ، أو فى جميع شعبان (مع القضاء) متعلق بإطعام أو بمحدوف: أن يطعم مع القضاء ندبياً أى يندب إطعام المد أى إخراجه مع كل يوم يقضيه من العام الثانى (أو بعده) أى بعد تمام كل يوم أو بعد تمام جميع أيام القضاء ، يخرج جميع الأمداد . فإن أطعم بعد الوجوب بدخول رمضان وقبل الشروع فى القضاء أجزأ وخالف المندوب .

- (و) وجب الإطعام عن كل يوم مد (لمرَّ ضع) أي على مرضع (أَنْ طَرَت) خوفًا على ولدها ، بخلاف الحامل تخاف على حملها .
- و (و) وجب (رابع النَّحْر) أى صومه (لناذ ره) إن لم يعينه بأن نذر صوم
 كل خميس فصادف رابع النحر أو نذر السنة ، فيجب صومه (بل و وإن عبَّنه)
 كعلى صوم رابع النحر .

• (وكُرْه) تعيينه بالنذر (كصَوْمه تَطَدُّوعًا) يكره ولا يحرم .

• (وحَرَّمُ صَوْمُ سَابِقَيَهُ) أى اليوم الثانى والثالث بعد يوم العيد ولو نذرهما (إلا لكمتمتع): أى إلا لمتمتع ونحوه كقارن وكل من لزمه هدى لنقص فى حج و (لم يجد هَدُ يُكًا) فيجوز له صومهما بمنى ثم السبعة إذا رجع .

قوله: [أجزأ] إلخ: أى كما قال ابن حبيب: ولاينافيه قول المدونة لاتفرق الكفارة الصغرى قبل الشروع فى القضاء، بحمل النهى على الكراهة، ومفهوم قوله « بعد الوجوب » أنه لو أطعم قبل الوجوب فلا يجزى .

قوله : [بأن نذر صوم كل خميس] : أىأو نذر الحجة .

قوله: [بل وإن عيسَّنه] : أتى بالمبالغة لدفع توهم عدم لزومه ، لأن نذره بعينه تقصد للمكروه ، وإنما يلزم به ما ندب ، بخلاف مالو دخل فى جملة الأيام فلا يتوهم تقصد المكروه .

قوله: [يكره ولا يحرم]: ولذلك لزم الناذر نظراً لذات العبادة ، فإنها مندوبة ، والكراهة لذات الوقت ، وقولم المكروه لايلزم بالنذر إذا كانت كراهته من كل الجهات .

قوله : [ولم يجد هدياً] : ومثله الفدية على. ما عزاه ابن عرفة للمدونة ،

• (وإن ندّوى) صائم (بركضان) أى فيه (وإن بسفّره) أى وإن كان مسافراً فيه (غيره) مفهول نوى – أى نوى بصيامه غير رمضان الحاضر – كتطوع وندر وصوم تمتع وقضاء رمضان السابق – (أو نواه وغيره) أى بصومه رمضان الحاضر وغيره (لم يجزه عن واحد منهدما) أى لا عن رمضان الحاضر ولا عن غيره .

(وليس لامرأة يحتاجُ لها) أى لجماعها (زَوجُها)أوسيدها (تَطوع) بصوم أو حج أوعرة (أُونذر) لئى، من ذلك، (بلا إذن) من زوجها أوسيدها، (وله) أى للزوج إذا تطوعت بلا إذن (إنسادَهُ بجيمًاعٍ) لا بأكل أو شيب، (لا إن أذن) لها فليس له ذلك.

* (ومن قَمَامَ رَمَضَانَ) أَى وأحيا لياليه بصلاة النراويح أوغيرها بالذكر والاستغفار وتلاوة القرآن (إيماناً) أَى تصديقاً بما وعده الله به على ذلك من الأجر، (واحتيساً بناً) أَى محتسباً ومدخراً أجره عند الله تعالى لا غيره بخلوص عمله لله

ومشي عليه خليل فيها يأتي من قوله أو صيام ثلاثة أيام ولو أيام مني .

قوله: [لم يجزه عن واحد مهما]: حاصل المسألة أن الصور ست عشرة ، وهي: أن ينوى برمضان الحاضر تطوعاً، أو نذراً، أو كفارة، أو قضاء الخارج ؛ فهذه أربعة تضرب في الحضر والسفر بهان كلها لا يجزى إلا إذا نوى برمضان الحاضر مع قضاء الخارج. فقال ابن القاسم بالإجزاء ، وصحح. أو ينوى رمضان الحاضر مع الحارج، أو هو ونذراً ، أو هو وكفارة، أو هو وتطوعاً ؛ فهذه أربع تضرب في الحضر والسفر بثمان أيضاً رجح فيه الأجزاء عن الحاضر كما في (عب) وغيره لأنه صاحب الوقت. وفي باقي مسائل الحضر الذي لم يجز فيها رمضان الحاضر فعليه الكفارة إن لم يتأول.

فوله: [إفساده بجمع]: أي ما ذكر من التطوع والنذر، ويجب عليها القضاء لأنها معتدية فكأنها أفطرت عمداً حراماً.

قوله: [لا بأكل أو شرب]: أى لأن احتياجه إليها الموجب لتفطيرها من جهة الوطء فلاوجه لإفساده عليها بالأكل والشرب، بنى لو أرادت تعجيل قضاء رمضان ، هل له منعها ؟ كالتطوع والنذر، وقال شيخ مشايخنا العدوى: ليس له المنع. قال فى المجموع: وقد يقال: له منعها بالأولى من فرض اتسع وقته.

لم يشرك به غيره ، (غُفِرَ له ما تقدَّم منذَ نَبه) (١) أى غير حقوق العباد. وأماهى: فتتوقف على إبراء الذمة ولو عموماً، أو غرم ما فى ذمته من الأموال؛ المثل فى المثلى، والقيمة فى المقوم، أو ورده بعينه إن كان باقياً وهذا لفظ حديث روى عن النبى صلى الله عليه وسلم .

قوله: [غفر له ما تقدم من ذنبه]: ظاهرة حتى الكبائر التي لم تكن متعلقة بالعباد وهو كذلك ، وفضل الله لايتقيد خلافاً لمن خصما بالصغائر فإنه تخصيص للعام من غير دليل .

• خاتمة يه من أفطر متعمداً فى قضاء رمضان فإنه يؤدب ، ومثله من أفطر متعمداً فى كل واجب . ولو كان قطره بما يوجب الحد كفاه الحد وقيل يجمع بينهما والأول أوجه .

واختلف: هل يلزمه قضاء القضاء فيقضى يومين: يوماً عن الأصل، ويوماً عن القضاء ؟ أولا يلزمه إلا الأصل ؟ وهو الأرجح ، وأما إن أفطر سهواً أو لعذر فلا يقضى اتفاقاً.

واختلف: هل يؤدَّب المفطر عمداً فى النفل لغير وجه أولا يؤدب للخلاف فيه أ وهو الذى جزم به فى المجموع تبعاً للبنانى ، وترك المصنف هنا مسائل النذر اتكالا على ما يأتى فى بابه ، وذكرها هنا خليل استطراداً والله أعلم .

⁽١) من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ؟ من حديث متفق عليه عند البخارى وغيره .

باب: في الاعتكاف

• (الاعتكافُ نافلة) من نوافل الحير ، (مرغَّبٌ فيه) شرعًّا.

. (وهو) فى الأصل: مطلق اللزوم لشىء، وشرعاً: (لزوم مسلم مميِّز) من إضافة المصدر لفاعله ؛ فلا يصح من كافر ولا من غير مميز.

(مسجداً) مفعول المصدر فلا يصح في غيره من بيت أو خلوة ، (مباحمًا) للناس فلا يصح في مسجد البيوت المحجورة .

(بصوم): أيّ صوم كان فرضاً أو نفلا ، رمضان أو غيره (كافاً) - حال من مسلم - (عن الجيماع ومقد ماته) ليله ونهاره وإلا فسد .

باب:

لما أنهى الكلام على ما أراده من فروع الصوم ، وكان من حكمة مشروعيته تصفية مرآة العقل والتشبه بالملائكة الكرام فى وقته ، أتبعه بالكلام على الاعتكاف التام الشبه بهم فى استغراق الأوقات فى العبادات ، وحبس النفس عن الشهوات ، وكف اللسان عما لا ينبغى . ويقال : عكف يعكف – بالضم والكسر – عكفاً وعكوفاً : أقبل على الشيء مواظباً ، واعتكف وانعكف بمعنى واحد، وقبل اعتكف على الخير وانعكف على الشر (اه. خرشى) .

قوله : [نافلة] : صادق بالندب والسنية ؛ وهما قولان .

قوله: [مطلق اللزوم]: أى لخير أو شر ، ومنه قوله تعالى: (فَمَأْتَوْا عَلَى قَوْم مِنهُ عَلَى اللهُ عُمْ) (١)

قوله: [مميز]: هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولاينضبط بسن الله يختلف باختلاف الناس ، ويخاطب المميز غير البالغ بالصوم تبعاً للاعتكاف لأنه من شروط صحته ، وتقدم كراهة الصوم له استقلالاً .

قوله : [فلا يصح في مسجد البيوت] : أي ولو للنساء، ولا في الكعبة ، ولا في

⁽١) سورة الأعراف آية ١٣٨ .

(يوماً بليلته) أى ليلة اليوم وهى انسابقة عليه كليلة الحميس ويومه ، وهذا إشارة إلى أقله، (فأكثر) فيه إشارة إلى أنه لا حد لأكثره ، وأحبه عشرة أيام ، وقوله : «يوماً » ظرف «للزوم».

(للعيبادة) متعلق بلزوم ، وسيأتى بيان أفضلها .

(بنيَّة) : الباء للملابسة أو بمعنى مع، متعلقة بـ (لمزوم) — إذ هوعبادة ، وكل عبادة تفتقر لنية .

ووَ مَنْ فرضُهُ الحمُعةُ): وهوالذكر الحر البالغ المقيم، (و) نذر أو أراد اعتكافيًا (تجبُ) الجمعة (به) أى فيه – أى فى زمنه – كسبعة أيام فأكثر أو أقل والجمعة فى أثنائه ؛ كثلاثة أيام أولها الحميس، (فالجامعُ) متعين فى حقه .
 و إلا) يعتكف فى الجامع ، بل اعتكف فى مسجد غيره (خَرَجَ)

وإلا) يعتكف في الجامع ، بل اعتكف في مسجد غيره (خرج)
 للجمعة وجوباً (وبطل) اعتكافه بمجرد خروجه برجليه معاً { ويقشيه)

مقام ولى حيث كان محجوراً ، وأما لوكان غير محجور وبجعل مسجداً كمقام الحسين والشافعي والسيد البدوى فيصح الاعتكاف فيه ، ولا يصح في رحبته ولا في الطرق المتصلة به ، إذ لايقال لواحد منهما مسجد ، ولا يصح في بيت القناديل والسقاية والسطح.

قوله: [وهذا إشارة إلى أقله]: أى الذى يلزم بالنذر المطلق كقوله: نذرت الاعتكاف أو اعتكافاً.

قواه: [أنه لاحد لأكثره]: أي من جهة الصحة بدليل ١٠ بعده.

قوله : [وأحبه عشرة أيام] : أى ومنهى المندوب شهر ، قال فى المجموع : وهذا زبدة خلاف كثير ، وكوه الأقل عن العشرة والزائد عن الشهر .

قوله : [للعبادة] : أي لأجل العبادة فيه بأي نوع مها .

قوله : [وسيأتى بيان أفضلها] : أى وهو اشتغاله بذكر نحو لا إله إلا الله ، واستغفار وتلاوة القرآن ، والصلاة التي هي مجمع الذكر والقرآن .

قوله: [خرج للجمعة وجُوباً]: أى مالم يكن يجهل أن الحروج منه مبطل كحديث عهد بالإسلام فيعذر ولا يبطل اعتكافه بخروجه كما فى الحرشى وقيده أيضاً بما إذا نُذر أو نوى أياماً تاخذه فيها الجمعة كما قال الشارح ، وأما

وجوباً . وشبه في وجوب الحروج والبطلان والقضاء قوله :

• (كمرض أحد أبويه): دنية ، فإنه يجب عليه أن يخرج لبره بعيادته (أوجنازته) أى أحد أبويه ، (والآخر) منهما (حيّ) فإنه يجب عليه أن يخرج لها جبراً للحي منهما ، فإن لم يكن الثاني حيثًا لم يجب عليه الحروج ، والواو في كلامه للحال .

لو نذر أياماً لاتأخذه فيها الجمعة فمرض فيها بعد أن شرع ، ثم خرج ثم رجع يتم وصادف الجمعة ، قال فلا خلاف ، أن هذا يخرج إليها ولايبطل اعتكافه ، ولكن قال في التوضيح هذا التفصيل لابن الماجشون وهو خلاف المشهور ومثله لابن عرفة.

وحاصل ما فى المسألة: أن من اعتكف فى غير الجامع، وهو ممن تلزمه الجمعة، ووجبت عليه الجمعة وهو فى معتكفه، وجب عليه أن يخرج لها وقت وجوب السعى لها، وفى بطلان اعتكافه بذلك الحروج وعدم بطلانه أقوال ثلاثة: البطلان مطلقاً وهو رواية ابن الجهم عن مالك، والتفصيل الذى تقدم ذكره فى حاشية الأصل نقلاعن (بن). ومفهوم قوله: «خرج» أنه إن ارتكب النهى ولم يخرج لم يبطل على الظاهر إذا لم يرتكب كبيرة، وإنما ارتكب صغيرة لأن ترك الجمعة لايكون كبيرة إلا إذا كان ثلاثاً متوالية، فإذا حصل الترك فى ثلاث حرى على الحلاف فى الكبائر – هل تبطل الاعتكاف أم لا.

قوله : [كمرض أحد أبويه] : أي مسلمين أوكافرين .

وقوله: [دنية]: خرج الأجداد والجدات فلا يجب الحروج من المعتكف لعيادتهم ، فإن لم يخرج جرى فى اعتكافه التأويلان فى البطلان بالكبائر ، لأن العقوق من جملها ، وحيث وجب الحروج لعيادة أحد أبويه فأحرى عادتهما معاً.

قوله: [فإن لم يكن الثانى حيثًا لم يجب]: بل لا يجوز له الخروج خلافاً للجزولى القائل بوجوب خروجه لجنازتهما ، كما يجب خروجه لعبادتهما وقيد ما قاله المصنف بما إذا لم يتوقف التجهيز على خروجه ، وإلا وجب اتفاقا وبطل اعتكافه.

قوله : [والواو في كلامه للحال] : أي بالنسبة للجنازة لأن عدم الحروج

(وكخرُوجِهِ): عطف على كمرض إلا أن التشبيه فيه فى البطلان، والقضاء فقط دون وجوب الخروج أى أن خروج المعتكف من المسجد (لغير ضرورته) مبطل لاعتكافه ، بخلاف خروجه لضرورته من اشتراء مأكول أو مشروب ، أو لطهارة أو لقضاء حاجة .

(أو تعمَّد فيطُر) من إضافة المصدر للمفعول، فإنه مبطل للاعتكاف، بخلاف السهو والإكراه، ولا يكون ذلك إلا نهاراً.

- (أو) تعمد شرب (مسكر ليلاً) فأولى نهاراً وهو داخل فيما قبله .
- * (و) بطل (بوط و وقُسُلة بشَه و) ليلا ، (ولمس) كذلك (وإن) وقع ما ذكر (لحائض مُعنَّكُ فَهُ)، وخرجت من المسجد لنذرها فوقع منها ذلك (سَه واً)

مظنة العقوق للحى ، بخلاف ما لو انتقلا جميعاً للدار الآخرة فيرضيان بطاعته لربه على أى حال لزوال الحظوظ النفسانية .

قوله: [بخلاف خروجه لضروراته]: أى من غير زيادة على قدر الضرورة وإلا بطل.

قوله: [مسكر]: مثله كل مغيب كالحشيشة حيث غيبت عقله ، ومفهوم تعمد أنه إذا لم يتعمد المسكر فلا يكون كذلك ، بل يجرى على تفصيل الجنون والإعماء المتقدمين في الصوم.

تنبيه: اختلف في فعله الكبائر غير المسكر كالغيبة والنيمة والقذف والسرقة والعقوق، فيبطل اعتكافه بذلك وقيل لا يبطل.

قوله: [وبطل بوطء]: أى فإن وطئ عمداً أو سهواً بطل اعتكافه واستأنفه من أوله، ويفسد على الموطوء ولو نائماً، والوطء المذكور مفسد وإن لغير مطيقة، لأن أدناه أن يكون كلمس الشهوة، بخلاف الاجتلام ومحل اشتراط الشهوة فى اللمس فى غير القبلة فى الفم، وأما هى فلا يشترط، وبالجملة فاللمس هنا يجرى على الوضوء.

قوله: [وإن وقع ما ذكر لحائض]: حاصله أن المعتكفة إذا حاضت وخرجت وعليها حرمة الاعتكافها فإنه يبطل، وعليها حرمة الاعتكاف ، فحصل مها ما ذكر ناسية لاعتكافها فإنه يبطل، وتستأنفه من أوله، ومثل الحائض غيرها من بقية أرباب الأعذار المانعة من الصوم

عن كونها معتكفة فيبطل اعتكافها ، وتبتديه ، فأولى من غيرها أو منها عمداً .

(ولتزم) المعتكف (يوم " بليلته) المنذورة (وإن نكر ليلة) فقط . فإن نفر ليلة الحميس لزمه ليلته وصبيحتها: ومن نفراعتكاف ليلة لزمه ليلة مع صبيحتها ؛ أى ليلة كانت لأن أقله يوم وليلة ، ولا يتحقق الصوم الذى هو من أركانه إلا باليوم . وأولى إذا نفر يوماً (لا) إن نفر (بعض يوم) فلا يلزمه شيء إذ لا يصام بعض يوم .

• (و) لزم (تَتَابعُه) أَى الاعتكاف (في) نذر (مُطُلقه): أَى الذي لم يقيده بتنابع ولا عدمه، فإن قيد بشيءعمل به ؛ وهذا في المنذور. (و) أما غيره فيلزمه (ما نَوَاه) قل أو كثر (بدخُوله) معتكفه.

كالعيد ، أو من الصوم والمسجد ، فلوقال المصنف : وإن من كحائض ، كان أولى .

قوله: [وأولى إذا نذر يوماً]: فمن نذر يوماً ما لزمه ليلة زيادة على اليوم الذى نذره ، والليلة التى تلزمه هى ليلة اليوم (١) الذى نذره لا الليلة التى بعده كما هو ظاهر ما لابن يونس وغيره ، وحينئذ يلزمه فى هذه الصورة دخوله المعتكف قبل الغروب أو معه ، وكذا فى مسألة المصنف .

قوله: [فلا يلزمه شيء]: أي عندنا خلافاً للشافعية ، ومحل عدم اللزوم ما لم ينو الجواز، وإلا لزمه مانذره .

واعلم أن ما ذكره من عدم لزوم شيء هو محل اتفاق بين ابن القاسم وسحنون . واختلفا فيمن نذر طاعة ناقصة غير اعتكاف ؛ كصلاة ركعة وصوم بعض يوم ، فعند ابن القاسم الندر صحيح ، ويلزمه كماله ، وعند سحنون لايلزمه شيء ، والفرق بين الاعتكاف وغيره ضعف أمر الاعتكاف ، بخلاف الصوم والصلاة فإنهما من دعائم الإسلام .

قوله : [ولزم تنابعه] إلخ : أى فإن نذر اعتكاف عشرة أيام من غير تقييد بمتابعة ولا تفرق فإنه يلزمه تتابعها ، لأن طريقة الاعتكاف وشأنه التتابع .

قوله : [بدخوله معتكفه] : أى لأن النفل يلزم كماله بالشروع فيه ، فإن

⁽١) أي السابقة عليه ؛ لأن التقويم العرفي يبدأ فيه الليل ثم النهار خلافاً للتقويم الميلادي .

- (و) لزم (دخُولُهُ قَبِيْلِ الغُروبِ أو مَعَدَى ليتحقق له كمال الليلة :
- (و) لزم (خُروجُه) من معتكفه (بعثدَه) ، أى بعد الغروب ليتحقق له كمال النهار .
- (ونُدرِبَ مُكثُهُ) أى المعتكف (ليلة العيدر) إذا اتصل اعتكافه بها ،
 ليخرج منه إلى المصلى فيوصل عبادة بعبادة .
 - (و) ندب مكثنه (بآخير المسجيد) لأنه أبعد عن الناس .
- (و) ندب اعتكافه (برمَـ ضَان) لأنه من أفضل الشهور ، وفيه ليلة القدر

لم يدخل معتكفه فلا يلزمه ما نواه .

قوله: [ولزم دخوله قبل الغروب]: قال ابن الحاجب: ومن دخل قبل الغروب اعتد بيومه، وبعد الفجر لا يعتد به، وفيا بينهما قولان: المشهور الاعتداد، وقال سحنون: لا يعتد، وحمل بعضهم قول سحنون على النفر، والقولين بالاعتداد على النفل، ولكن المعتمد الاعتداد مطلقاً نفلا أو نذراً. واعلم أن مبنى القولين الحلاف فى أقل ما يتحقق به الاعتكاف، فعلى القول بأنه يوم وليلة إذا دخل قبل الفجر أو معه لا يجزى ما لم يضم له ليلة فى المستقبل، سواء كان منوياً أو منذوراً، وعلى القول بأن أقله يوم فقط إذا دخل قبل الفجر أو معه، أجزأ ذلك اليوم ولو كان نذراً.

قوله: [إذا اتصل اعتكافه بها]: أشعر كلامه أنه لوكان اعتكافه في العشر الأول أو الأوسط لم يندب له مبيت الليلة التي تلي ذلك، وهو كذلك.

قوله: [بآخر المسجد]: أي عجزه المقابل لصدره.

قوله: [وفيه ليلة القدر]: أى غالباً على أحد القولين هل هى دائرة بالعام ، وهو ما صححه فى المقدمات حيث قال : وإلى هذا ذهب مالك والشافعى وأكثر أهل العلم وهو أولى الأقاويل ، أو فى رمضان وهو الذى شهره ابن غلاب ، وعلى كل فالغالب كونها فى العشر الأواخر من رمضان ، والعمل فيها خير من ألف شهر ، سواء علم القائم لها بأنها ليلة القدر أو لا . ولها علامات ذكرها العلماء منها : طلوع الشمس صبيحة يومها بيضاء لاشعاع لها ، وليلتها تكون الساء صحواً لاغيم فيها ، والوقت لاحار ولا بارد ، قال شيخنا المؤلف ومن أطلعه الله عليها يرى كل شيء

ساجداً لله ، يسمع منه الذكر بلسان المقال ، ويشاهد أموراً لاتحيط بها العبارة ، ويندب لمن رآها أن يكتمها فلا يحدث بها ، لأن الاطلاع عليها من السر المكتوم ، ومَن باح بالسر ضيعه ؛ ولمحبي الدين بن العربي قاعدة لإدراكها حاصلها : أنه إن كان مبدأ الشهر الجمعة كانت ليلة تسع وعشرين ، وإن كان السبت كانت ليلة إحدى وعشرين ، وإن كان الأحد كانت ليلة سبع وعشرين ، وإن كان الاثنين كانت ليلة تاسع عشرة ، وإن كان الثلاثاء كانت ليلة خمس وعشرين ، وإن كان الأربعاء كانت ليلة سابع عشرة ، وإن كان الحميس كانت ليلة عشرية فاحفظ تلك القاعدة . وسميت بذلك إما لتقدير البركات والحيرات فيها لأن جميع مكوّنات العالم تقدر فيها ، أي تظهر للملائكة ، أو لعظم قدرها. وقيل غير ذلك . تنبيه : المراد من قوله صلى الله عليه وسلم : « التمسوها فى التاسعة أو السابعة أو الحامسة من العشر الأواخر من رمضان »(١) ، ما بقي من العشر لامامضي، فالتاسعة ليلة إحدى وعشرين ، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين، والحامسة ليلة خمس وعشرين ، إن كان الشهر ناقصاً وإلا فالتاسعة ليلة اثنين وعشرين ، والسابعة ليلة أربع وعشرين ، والخامسة ليلة ست وعشرين َفتأمل َ ، وقيل العدد من أول العشر ، فالتاسعة ليلة تسع وعشرين ، والسابعة ليلة سبع وعشرين ، والحَّامسة ليلة خمس وعشرين ، وعلى كل حال فيحتاط في العشر كما قالوا لاحبال كمال الشهر ونقصانه . قوله : [التي هي خير من ألف شهر] : أي كما نطقت به الآية الكريمة .

⁽١) جاء في صحيح البخاري وفي الموطأ – والعبارة الموطأ – عن أنس بن مالك أنه قال : وخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقال : إنى أريت هذه الليلة في رمضان حتى تلاص رجلان فرقعت فالتمسوها في التاسعة والسابعة والحامسة . » والرجلان ، كما صرح الإمام البخارى في رواياته المديدة التي ذكرها فيه : هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حدرد وكان مالكاً قد تقاضي عبد الله ديناً في المسجد وتلاحيا – أي تجادلا – لهذا فرفعت ! أي رفع العلم بها بأن أنسبها ، أو رفع الأخبار بها . وفي قوله : فالتمسوها في التاسعة : قال في تنوير الحوالك : المراد تاسعه تبقي فتكون ليلة إحدى وعشرين . وهكذا في حساب السابعة والحامسة أي من أواخر رمضان . وقيل : التاسعة من الثلاثين من رمضان أو المناسعة بعد العشرين الأواخر من رمضان . وهكذا في السابعة والحامسة . وذكر الإمام ابن حجر في الحلاف في تعييما سنة وعشرين قولا : وأرجاها عند الحمهور أنها السابعة والعشرين أو أنها مختفية في الحلاف في تعييما سنة وعشرين قولا : وأرجاها عند الحمهور أنها السابعة والعشرين أو أنها مختفية بين الوتر من العشر الأواخر . وافة أعلم .

- (و) ندب كونه (بالعَشْر الأوَاخِرِ منه) لأن ليلة القدرفيه أرجى .
- * (و) ندب (إعداده ثوباً آخر) غير الذي هو عليه لئلا يصيب ما عليه نجاسه أو وسخ أو قمل ، فيلبس ما أعده .
- (و) نَدب (اشْتَيْغَالُهُ) حال اعتكافه (بِذِكْسِ) نحو: «لا إله إلا الله » ومنه الاستغفار، (وتلاوة) القرآن (وصلاة) وهي مجمع الذكر والخير، (وكُرِه أكله بفناء المستجد أو رحبته): التي زيدت لتوسعته، فإن أكل خارج ذلك بطل اعتكافه : والمطلوب أن يأكل فيه على حدة.
- * (و) كره لقادر على الكفاية (اعْتَيْكَافُه غير مَكَنَى) بفتح الميم وسكون الكاف ــ اسم مفعول كمرى أصله مرموى ، لأنه ذريعة لحروجه إلى شراء ما يحتاج إليه ، فيندب أن يعتكف محصلا ما يحتاج إليه من مأكل ومشرب وملبس ،

وسببها أنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بنى إسرائيل حمل السلاح على عاتقه فى سبيل الله تعالى ألف شهر (١)، وهى ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر ، فتعجب لذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عجباً شديداً ، وتمنى أن يكون ذلك فى أمته ، فقال يارب جعلت أمتى أقصر الأمم أعماراً وأقلها أعمالا ، فأعطاه الله ليلة القدر فقال : (لَيَسْلَمَهُ النَّقَدُ ر خَيَسْرٌ مِنْ أَلْفُ شَهْرٍ) (٢) أى التى حمل فيها الإسرائيلي السلاح فى سبيل الله تعالى ، لك ولامتك من بعدك إلى يوم القيامة فى كل رمضان .

قوله: [وندب اشتغاله]: أى فالأفضل فى عبادته أنه لايخرج عن هذه الأنواع ، لأن اشتغاله بغيرها مكروه وإن كان علماً ، كما يأتى ، لأن المقصود ما يسرع بهضم النفس.

قوله: [أصله مرموى]: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة ومكنى يقال فيه هكذا.

⁽١) قال الإمام القسطلانى فى إرشاد السارى : روى ابن أبى حاتم بسنده إلى مجاهد مرسلا ، والبيهق فى سننه : أن النبي صلى انه عليه وسلم ذكر رجلا من بنى إسرائيل لبس السلاح فى سبيل انه ألف شهر ، قال : فعجب المسلمون من ذلك فأنزل انه تعالى : « إنا أنزلناه » السورة .

⁽٢) سورة القدر آية ٣.

فإن اعتكف غير مكنى ، جاز له الحروج لشراء ما يحتاج إليه ، ولا يتجاوز أقرب مكان أمكن منه ذلك ، وإلا فسد اعتكافه .

- (و)كره له الذا خرج لقضاء حاجة (دخُوله بمنزل به أهله) أى زوجته أو سريته لثلا يطرأ عليه منهما ما يفسد اعتكافه .
- * (و) كره (اسْتنفاله) أى المعتكف (بعلم) ولو شرعياً تعليا أو تعلماً ؟ لأن المقصود من الاعتكاف صفاء القلب بمراقبة الرب ، وهو إنما يحصل غالباً بالذكر وعدم الاستغال بالناس ، (وكتابة ، وإن) كان المكتوب (مصحفاً) لما فيها من نوع استغال عن ملاحظة الرب تعالى ، وليس المقصود من الاعتكاف كثرة الثواب ، بل صفاء مرآة القلب الذي به سعادة الدارين . ومحل كراهة ماذكر من الاستغال بالعلم والكتابة ، (إن كَشُر) لا إن قل وعطف عاماً على خاص بقوله :
- ه (و) كره اشتخاله بكل (فعثل غير ذكثر وتلاوة وصلاة) : وأما فعل هذه

· قوله : [فإن اعتكف غير مكني] : أي مرتكباً للكراهة .

قوله: [دخوله بمنزل به أهله] إلخ: أشار الشارح إلى أن الكراهة مقيدة بكون المنزل فيه أهله ، مخافة أن يشتغل بهم عن اعتكافه . ولايرد على هذا التعليل جواز مجىء زوجته إليه فى المسجد ؛ لأن المسجد مانع من الجماع ومقدماته ، ولابد أن يكون المنزل قريباً فلو كان بعيداً وذهب إليه بطل اعتكافه ، وإن لم يكن بالمنزل أهله فلا كراهة ، أو بأن دخل فى أسفل البيت وأهله بأعلاه .

قوله: [وكره اشتغاله بعلم] إلخ: أى غير عينى وإلا لم يكره، وكراهة الاشتغال بالعلم الغير العينى مذهب ابن القاسم، وروايته عن مالك من أن الاعتكاف يختص من أعمال البر بذكر الله، وقراءة القرآن، والصلاة وأما عن مذهب ابن وهب من أنه يباح للمعتكف جميع أعمال البر فيجوز له مدارسة العلم وكتابته.

قوله: [وليس المقصود من الاعتكاف] إلخ: فيه رد على ابن وهب.

قوله: [الذى به]: أى بالصفاء ولهذا المعنى اعتنت الصوفية بالحلوة المشهورة بشروطها ، فإن فيها تشديداً أكثر من الاعتكاف ، ولذلك لا يحسمها إلا من سبقت لهم العناية .

الثلاثة فمندوب كما تقدم. ومن الذكر: الفكر القلبي في ملكوت السموات والأرض، ودقائق الحكم والاستغفار، والصلاة والسلام على النبي المختار. ومثل لفعل غير الثلاثة يقوله:

- . (كعيبًادة مريض): بالمسجد إن انتقل له فيه ، لا إن كان بلصقه .
- (وصلاة جنازة واو لاصقت) المعتكف، بأن وضعت بقربه وانتهى زحامها إليه.
 - . (وصُعود م لأذَان بمنار أو سَطْح) للمسجد لا بمكانه أو صحنه .
 - (وإقامته) للصلاة . والسلام على النير إن بعد .
 - (وجاز سلامه على من بقربه).

قوله: [الفكر القلبي]: بل هو أعظم الذكر لقول أبى الحسن الشاذل: ذرة من عمل القلوب خير من مثاقيل الجبال من عمل الأبدان، وقال العارفون: إن تفجير ينابع الحكم من القلب لا يكون إلا بالفكر، ولذلك كانت عبادة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة الفكر عند أهل التحقيق.

قوله: [والصلاة والسلام على النبي]: أى لأن فيهما ذكر وزيادة ، وهو القيام ببعض حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولذلك قالوا: هي شيخ من الاشيخ له .

قوله : [لا إن كان بلصقه] : أى فلا كراهة بل هو جائز لابأس به وفيه الثواب .

قوله : [وصلاة جنازة] : أى ولو كان المصلى عليه جاراً أو صالحاً ما لم تتعين عليه .

قوله: [وإقامته للصلاة]: أى وإن لم يترتب، وأما إمامته فلا بأس بها بل مستحبة ولو مرتباً، لأنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ويصلى إماماً خلافاً لعد خليل لها فى المكروهات .ا

قوله: [وجاز سلامه على من بقربه]: المراد سؤاله عن حاله كقوله: كيف حالك ، وكيف أصبحت مثلا، من غير انتقال عن مجلسه ، وأما قوله: السلام عليكم فهو داخل في الذكر ، كذا في الأصل.

(و) جاز (تطیئه) بأنواع الطیب وإن کره للصائم غیر المعتکف ؛
 لأن المعتکف مه مانع یمنعه مما یفسد اعتکافه وهو بالمسجد بخلاف الصائم .

• (و) جاز له (أن يتنكح) بتفتح الياء: أى يعقد لنفسه ، (و) أن (يُنكيح) بضمها أى يزوج من له عليها ولاية إذا لم ينتقل من مجلسه ولم يطل الزمن ، وإلا كره .

و) جاز (أخْدُه إذا خَرَج) من المسجد (لكغسل) لجنابة أوجمعة أو عيد (ظفراً أو شارباً أو عانة) .

(و) وكتره حلق الرأس .

و) جاز إذا خرج لغسل ثوبه من نجاسة (انتظار غسل ثوبه وتاجاً فيفه)
 إذا لم يكن له غيره وإلا كره .

• (ومطنَّلقُ الحِوار) مبتدأ (اعتكافٌ) خبره : يعنى أن من نذر جوازاً عسجد مباح أو نواه ، وأطلق بأن لم يقيد بليل ولا نهار ، ولا فطر كأن

قوله : [وجاز تطيبه] : أى فى ليل أو نهار وهذا هو المشهور ، خلافاً لحمديس القائل بكراهته للصائم ولو معتكفاً .

قوله : [و إلا كره] : أى حيث حصل انتقال أو طول ، وكان فى المسجد ، وأما لو خرج من المسجد لبطل اعتكافه .

قوله : [لكغُسل بخنابة] إلخ : بل ولو لحر أصابه، ومثله لو خرج لضرورة أخرى غير الغسل .

قوله: [وكره حاق الرأس] : أى سواء كان فى المسجد أو خارجه ، خلافاً لما فى الخرشى من أنه إذا خرج لكفسل الجمعة جاز له حلق الرأس ، ولا يخرج لحلقه استقلالا ، لكن وافقه فى المجموع على ذلك ، ومحل كراهة حلقه خارج المسجد على القول بما ما لم يتضرر لذلك وإلا فلا .

قوله : [إذا لم يكن له غيره] : أى ولم يجد من يستنيبه فالحواز مقيد يقيدين .

قوله : [بمسجد مباح] : أى وأما لو نذر جواراً بغير مسجد ، أو مسجد غير مباح كمساجد البيوت المحجورة ، فلا يلزمه شي ء . قال : لله على جاورة هذا المسجد ، أو نويت الجوار به ، فهو اعتكاف بلفظ جوار ، فيجرى فيه جميع أحكامه المتقدمة من صحة بطلان وجواز وندب وكراهة . ويلزمه في الندر يوم وليلة كما لو قال : لله على اعتكاف . وإذا لم ينذوه يلزمه باللخول ما ذكر ، وأما إذ قيد بشيء فإن قيد بيوم وليلة فأكثر ولم يقيده يفطر ، فظاهر أنه اعتكاف ويلزمه ما ندر وبالدخول ما نواه . و فإن قيد بنهار) فقط كهذا النهارأو نهار الحميس، (أو ليل) فقط (لزم مانلره لامانواه) فله الحروج مي شاء، (ولاصوم م) عليه فيهما (كأن قيد بالفطر) فلا يلزمه ما نواه بالدخول ولا الصوم ، (فله الحروج) من المسجد (إن نوى شيئاً) من اليوم أو الأيام (مي شاء ولوأول يوم) فيا إذا نوى أياماً أوأول ساعة من اليوم ، فيا إذا نوى أياماً أوأول ساعة من اليوم ، فيا إذا نوى يوماً أو بعضه بخلاف مالو نذر فيلزمه ما نذره ولا صوم لالتزامه الفطر . واعلم أن في الجوار المقيد بزمن ولوقل – كيوم أو بعضه ولو ساعة لطيفة أو بفطر فضلا كثيراً ؛ فن دخل مسجداً لأمر ما ، وذوى الجوار ولو ساعة لطيفة أو بفطر فضلا كثيراً ؛ فن دخل مسجداً لأمر ما ، وذوى الجوار به أثابه الله على ذلك مادام ماكثاً به .

قوله: [فإن قبده بنهار] النخ: الحاصل أن الجوار إما مطلق أو مقيد بليل أو نهار ، فإن كان مطلقاً ولم ينوفيه فطراً لزم بالنذر إذا نذره ، وبالدخول إذا نواه ، وإن قيده بالفطر لفظاً أو نية فلا يلزم إلا بالنذرولا يلزم بالدخول إذا نواه ، وأما المقيد بليل أو نهار فلا يلزم إلا بالنذر ، ولايلزم بالدخول كالمقيد بالفطر .

قوله : [كأن قيد بالفطر] : أي لفظاً أو نية .

قوله : [ولو أول يوم] : أي وهو الأرجح من تأويلين ذكرهما خليل .

قوله : [فضلا كثيراً] : أي ولذلك يلزم بالنذر .

قوله: [ما دام ماكثاً به] : لما ورد': « إن الملائكة تصلى على أحدكم ما دام في مصلاه، تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه » (١)، وورد أيضاً : « إنه في صلاة

⁽١) متفق عليه . وقد أورده الإمام البخارى فى أبواب كثيرة منه فى كتاب البيوع عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم : «صلاة أحدكم فى جماعة تزيد على صلاته فى سوقه وبيته بضما وعشرين درجة ، وذلك بأنه إذا توضأ فأحسن الوضوه ، ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة لا يهزه إلا الصلاة لم يخطخطوة إلا رفع بها درجة أو حطت عنه بها خطيئة، والملائكة تصلى على أحدكم ما دام فى مصلاه الذي يصلى فيه : اللهم صل عليه اللهم ارحمه ما لم يحدث ما لم يؤذ فيه .

ولما كانت مُبطلات الاعتكاف قسمين ؛ الأول: ما يبطل مافعل منه ، ويوجب استئنافه – وقد تقدم في قوله: « وإلا خرج وبطل » إلخ – والثاني : ما يخص زمنه ولا يبطل ما تقدم منه إذا لم يأت بمناف للاعتكاف ؛ وهو ثلاثة أقسام : ما يمنع الصوم فقط ، وما يمنع المكث بالمسجد فقط ، وما يمنعها معلًا ، أشار لأولها بقوله :

ولا يخرُج) المعتكف: أى لا يجوز له الخروج من المسجد (لمانع من الصّوم فقط) دون المسجد: (كالعيد ومرض خفيف) يستطيع المكثمعه في المسجد دون الصوم، كن نذر شهر ذى الحجة، أو نواه عند دخوله فلا يخرج يوم الأضحى، وإلا بطل اعتكافه من أصله، وكذا المرض الحفيف، نقله ابن عرفة عن عبد الوهاب، وقال في الترضيح والحروج — أى جوازه — مذهب المدونة.

ما دام فى المسجد ينتظر الصلاة » ، وورد أيضاً : « إنه فى ضمان الله حتى يعود لمنزله » ، وكفانا قوله تعالى : (إِنَّمَا يَعَسُمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ)(١)الآية .

قوله: [فلا يخرج يوم الأضحى] إلخ: أى فلا يجوز له الخروج من المسجد كما فى الرجراجى والمواق ، وقيل إنه يجوز الخروج ومثل يوم الأضحى تالياه لأنهما من محل الخلاف .

والحاصل: أنهم ذكروا فى جواز الحروج للعدر المانع من الصوم فقط وعدم جوازه قولين ، فروى فى المجموعة: يخرج ، وقال عبد الوهاب: لايخرج ، هكذا فى ابن عرفة وابن ناجى وغيرهما ، وقال فى التوضيح: والحروج مذهب المدونة ، وكذا عزاه اللخمى أيضاً لظاهر المدونة كما نقله (ح) . وأما ما قرر الأجهورى من وجوب البقاء فى المسجد فهو الذى شهره ابن الحاجب وصوبه اللخمى كما فى من وجوب البقاء فى المسجد فهو الذى شهره ابن الحاجب وصوبه اللخمى كما فى انظر (بن) —كذا فى حاشية الأصل. وما مشى عليه الأجهورى الذى هو المعتمد لاينافيه قول المصنف الآتى: « إلا ليلة العيد ويومه»، لأنه كلام على عدم بطلانه بعد خروجه الواجب لعدر مانع له من الصوم والمسجد ، فلا بنافى وجوب بقائه هنا لاختلاف الموضوع .

• وله : [وإلا بطل اعتكافه من أصله] : أي ويبتدئه في جميع الصور .

⁽١) سورة التوبة آية ١٨.

وأشار للثانى والثالث بقوله: (بخلاف المانع من المسجيد) سواء منع الصوم أيضًا - (كالحيض) والنفاس - أولا؛ كسكس بول وإسالة جرح أو دمل بخشى معه تلوث المسجد (فيخرُج) منه وجوبًا (وعليه حرَّمته) أى الاعتكاف، والواو للحال ، فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف من جماع ومقدماته ، وتعاطى مسكر ، وإلا بطل اعتكافه من أصله .

• (وبنى) وجوباً (فوراً بزواله): أى بمجرد زوال عذره المانع من المسجد كالحيض والإغماء والجنون والمرض الشديد والسلس ، بأن يرجع للمسجد لقضاء ما حصل فيه المانع ، وتكميل ما نذره . ولو انقضى زمنه إذا كان معيناً كالعشرة الأخيرة من رمضان، فيقضى ما فاته أيام العذر ، ويأتى بما أدركه منها ولو بعد العيد . وأما غير المعبن فيأتى بما بنى عليه ، وأما ما نواه بدخوله تطوعاً فإن بنى منه شيء أتى به وإلا فلا ، ولاقضاء لما فاته بالعذر .

· (فإن أخَّره) : أى الرجوع للمسجد _ ولو لنسيان أو إكراه _ (بَـطـَّل)

قوله : [وبني وجوباً فوراً بزواله] : قد أجمل المصنف في هذا المقام .

وحاصل إيضاحه أن تقول: إما إغماء، أوجبون، أو حيض، أو نفاس، أو مرض، والاعتكاف: إما نفر معين من رمضان، أو من غيره، أو نفر غير معين، أو مرض، والاعتكاف: إما نفر معين من رمضان، أو من غيره من ضرب خسة في مثلها. أو تطوع معين بالملاحظة، أو غيره؛ فهذه خسة وعشرون من ضرب خسة في مثلها. وفي كل: إما أن يطرأ العنر قبل الاعتكاف، أو مقارناً له، أو بعد اللخول فيه؛ فصار خساً وسبعين. فإن كانت تلك الموانع في الاعتكاف المنذور المطلق أو المعين من رمضان فلا بد من البناء بعد زوالها، سواء طرأت قبل الاعتكاف وقارت ، أو بعد اللخول، فهذه ثلاثون. وإن كان نذراً معيناً من غير رمضان، فإن طرأت خسة الأعدار قبل الشروع في الاعتكاف، أو مقارنة فلا يجب القضاء، وإن طرأت بعد اللخول فالقضاء متصلا ؛ فصوره خسة عشر: خسة يقضى فيها، طرأت بعد اللخول فالقضاء متصلا ؛ فصوره خسة عشر: خسة يقضى فيها، ضوعشرة لاقضاء، وإن كان تطوعاً معيناً أو غير معين فلا قضاء، سواء طرأت خسة الأعدار قبل الشروع أو بعده، أو مقارنة له، فصوره ثلاثون فالحملة خس وسبعون صورة. وبني حكم ما إذا أفطر ناسياً ؛ والحكم أنه يقضى سواء خس وسبعون صورة . وبني حكم ما إذا أفطر ناسياً ؛ والحكم أنه يقضى سواء خس كان الاعتكاف نذراً معيناً من رمضان أو من غيره أو كان نذراً غير معين ، أو كان الماتكاف نذراً معيناً من رمضان أو من غيره أو كان اذراً غير معين ، أو كان الاعتكاف نذراً معيناً من رمضان أو من غيره أو كان اذراً غير معين ، أو كان

اعتكافه واستأنفه (إلا) إذا أخره (ليلة العيد ويؤمه) فلا يبطل لعدم صحة صومه لأحد، بخلاف حائض طهرت أو مريض صح لصحة الصوم من غيرهما في غير العيد، (أو) للتأخّر (لحوف من كلص) وسبع في طريقه.

* (و) لو شرط المعتكف لنفسه سقوط القضاء عنه على فرض حصول على أو مبطل (لاينْ فَعَه اشْتراط سُقوط القضاء): وشرطه لغو، ويجب عليه القضاء إن حصل موجبه . والله أعلم .

تطوعاً معيناً أو غير معين فصوره خمس فجملة الصور ثمانون .

قوله : [بطل اعتكافه واستأنفه] : أى فى جميع الصور التى يؤمر فيها بالبناء المعلومة مما تقدم .

قوله: [لعدم صحة صومه لأحد]: جواب عما يقال: ما الفرق بين العيد وغيره من الأعذار؟ مع أن الجميع يتعذر معه الصوم. وحاصل الجواب أن اليوم الذي طهرت فيه الحائض، وصح فيه المريض، يصح صومه لغيرهما، بخلاف يوم العيد فإنه لا يصح صومه لأحد.

قوله: [ولو شرط المعتكف] إلخ: حاصله: أن المعتكف إذا شرط أى عزم في نفسه — سواء كان عزمه قبل دخول المعتكف أو بعده — على أنه إن حصل له موجب للقضاء لايقضى ، أو أنه يجامع زوجته وهو معتكف ، أو أنه لايصوم، لم يفده شرطه ، أى فشرطه باطل ، واعتكافه صحيح ، ويجب عليه العمل على مقتضى ما أمر الشارع على المشهور. وقيل: لايلزمه اعتكاف، وقيل: إن كان الشرط قبل الدخول فى الاعتكاف بطل اعتكافه ، وإن كان بعد أن دخل بطل الشرط.

• تنبيه: إن اجتمع على امرأة عبادات متضادة الأمكنة: كعدة وإحرام واعتكاف فإن سبق الاعتكاف العدة ... كما لو طلقت أو مات عنها وهي معتكفة ... أو عكسه ، أتمت السابق فتستمر في معتكفها في الأول (١١)، وفي منزل عدتها في الثاني حيى تتمها ، ثم تفعل الاعتكاف إن كان مضموناً أو ما بني من المعين إن بني من زمنه شيء. وأما إن تعارض إحرام وعدة فتم الإحرام، تقدم أو تأخر، و يبطل مبيتها في

⁽١) انظر : كيف يتطلب الدين عزما وثباتاً فى التوكل وإعراضاً عن واردات الدنيا ونوازعها ! !

العدة فهذه أربع ، وبنى صورتان طرو اعتكاف على إحرام وعكسه ، فتم السابق منهما إلا أن تخشى في الثانية فوات الحج فتقدمه إن كانا فرضين أو نفلين ، أو الإحرام فرضاً والاعتكاف نفلا ، فإن كان الاعتكاف فرضاً والإحرام نفلا أتمت الاعتكاف ، وهاتان الصورتان لاتخصان المرأة .

• خاتمة: قال فى المجموع: وللمكاتب اعتكاف اليسير، وللمبعض مطلقه ولو كثيراً فى زمن نفسه، وللسيد منع غير ذلك ؛ إلا أن يأذن فى نذر معين فينذر، أو غيره _ ولو تطوعاً _ فيدخل. فإن نذر بغير إذن فمنع فعليه إن عتق، وقياسه إذا تأيمت المرأة ؛ عليها حيث منعت ما لم يفت زمن المعين (اه) والتفصيل الذى قيل فى الاعتكاف يقال فى الصوم والإحرام.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

انتهى بذلك الجزء الأول ويعقبه الجزء الثانى وأوله : الحج والعمرة

فهرس الموضوعات للشرح الصغيروحاشية الصاوى

الصفحة											
۵	•	•	•	•		•		•	•	•	تقديم
j			•	•	•		•		•	•	مقدمة
						•					
Y1		•		•	وي	بر والصا	والدرد	: خليل	كتاب :	عال الك	5
					اب	با					
				ةِ	، الطهار	فى بيان					
74		•		•	(مبادات	فقه بال	كتب ال	: بدء	تعليق)
40						•	ها .	وأقسام	الطهارة	ریف	κ ï
۲۸		•				•			لق	اء المطا	LI.
٣٧									كروهة	باه المك	71
۳۸		•			هة .	ل الكرا	: تعلي	ماوی)	<u>ب</u> ه (للص	تنب	
۳۸			•	9	، المكر	إدة الماء) : زی	صاوى	ألة (لل	اسم	
۳۸	. ,		نة	، للكراه	، المؤدى	استعمال) : الا	صاوى	ألة (للو	مسا	
٤١	•	•	•		•	•			فير .	وال الته	زر
						إانجسة	طاهرة و	عيان الع	إن الأ	: ف بي	فصل:
٤٣				•	•				الطاهرة	عيان '	וּצֹ
٤٧			المباح	ضلات		ل الثوب				-	
٤٩			٠.								الأ
٤٩			•	•		تة الجن): مي	صاوی)	بيه (لل	تن	
	ر لهما .					، کل نہ					*
					٧ŧ	ì					

الصفحة			
٠۵	•	•	تنبيه (للصاوى) : إذا صارت القملة عقربا
20		•	حلول النجاسة فى المائع والجامد
٨٥		•	الانتفاع بمتنجس
٥٩		•	الحريروالذهب والفضة
٦١			فرع (للصاوى) : نقش الحواتم
٦٤		•	فصل: في إزالة النجاسة إزالة النجاسة عن محمول المصلى
78			تنبيه (اللصاوى): صلاة النافلة بالنجاسة
٨٢	•	•	تنبيه (للصاوى) .ّ موت الدابة وحبلها بوسطه
٧٠		•	مالاتجوزالصلاة به
٧٠		•	تنبيه (للصاوى) : ثياب الرأس للسكير ونحوه
٧١		•	المعفوعنة من النجاسة
٧٧			فرع (للصاوى) : العفو عن الأحداث في حق غ
٧٥	•	•	تنبيه (للصاوى) : سبب العفوعن الدم .
٧٧	•		تنبيه (للصاوى) : قيد للعفوعن الطين .
۸۱		•	كيف تزال النجاسة
٨٤	•		تنبيه (للصاوى) : وجوب الغسل عند الشك .
			فصل: في بيان آداب قضاء حاجة الإنسان
۸۷		•	مندوبات قضاء الحاجة
4:2		•	الاستبراء والاستنجاء والاستجمار
47		•	متى يتعين بالماء
١		•	تنبيه (للصاوى) : كراهة الاستنجاء من الريح
			فصل : في فراتض الوضوء
۱ - ٤			مايجب غسله ومسحه
١٠٧	•		تنبيه (للصاوى) : غسل العبنين .ووضوء الأقطع

٧٤٣											
الصفحة											
1.9				ئن							
11.				•	•		•	•	والأة	الدلك والمو	
118			•	•				•	•	النية	
117	•			برآ .	ننية كث	دمت اا	: لوتق	اوی)	(للص	تنبيه	
117								•	وء	أسنن الوض	
171		•		•	•	•	•			فضائله	
178		•		•	ری.	ائل أخر	: فضا	اوی)	(للص	تنبيه	
140				نحباب	ة أو اسا	ۋال سنا) : الس	ىاوى)	(للص	تنبيه	
177			•			•		•		مكروهاته	
149					•	•		. Ţ	، مندو	متى يكون	
141	•	•					جوبه	حته وو	ط ص	شرو	
								ضوء	س الو	بىل فى نواقة	d
ه ۱۲							•			الحلث	
14 o 181										الحدث السبب	
		•	•		•			•	•	السبب	
121		•	. ق	لمحرم للأ	لمس ا	نقض ب) : ال	صاوى	يە(لل	السبب تنب	
181		•	6.	لمحرم للأ	لمس ا	نقض ب) : ال	صاوی	يه (لل <i>ك</i>	السبب تنب الردة والشا	
131031		•	ō.	لمحرم للأ	لمس ا لناقض	نقض ب نخیل اا	ا: (ن: (د	صاوى للصاوى	يه (لل <i>ت</i> ألة (ا	السبب تنب الردة والشا	
121				لمحرم للأ	لمس ا نناقض	نقض ب نخیل اا	! : (c ! : (c	صاوى للصاوى	يه (لل ئ ئالة (ا لحدث	السبب تنب الردة والشا مس مايمنعه ا-	
1				لمحرم للأ	لمس ا نناقض	نقض ب نخيل اا ن تفسي	!: (!: (!: (!: (صاوى الصاوى للصاوى للصاوى	يه (لل ئ الله (ا لحدث يفة (ا	السبب تنب الردة والشا مس مايمنعه ا- لط	24
1			ءة لهرون	لحرم للأ د إلاالمه	لمس ا ناقض ر لايمس	نقض ب نخیل اا نخیل اا نخیل اف) : ال) : ن رنحوه	صاوى للصاوى للصاوى الخف	يه (لله أن ألة (ا لحدث ليفة (ا	السبب تنب الردة والشا مس مايمنعه ا- لط لط	2.0
1 £ 1 1 £ 0 1 £ 7 1 £ 7 1 £ 9 1 0 1			ءة أهرون	لمحرم للأ الإالمه	لمس ا نناقض ر لايمس ر لايمس	نخیل ا نخیل ا ف تفسی) : ال ونحوه	صاوى الصاوى الصاوى الحف	يه (لله ألة (ا الحدث اليفة (ا	السبب تنب الردة والشا مايمنعه ا- مل : المسح جوازه	21
121 120 127 127 129 101			لهرون	لمحرم للأ الاالمه	لناقض ر لايمس	نخیل ا نخیل ا ف تفسی ف) : ال) : أ ونحوه	صاوى للصاوى للصاوى الخف	يه (لله ألة (ألدث يفة (على	السبب تنب الردة والشا مايمنعه ا- مل : المسح جوازه شروطه شروطه	عند الم
121 120 127 127 129 101			ءة أنهرون	المحرم للذ المحدد المالم	لمس ا لناقض ر لايمس ر	نخیل اا ف تفسی ف) : ال ونحوه	صاوى الصاوى الحاوى الحف	يه (لل ألة (أحدث يفة (على	السبب تنب الردة والشا مايمنعه ا- مل : المسح جوازه	ا ا

الصقحة											
								ل	الخسا	، : ف	فصا
17.		•	•			•		مل .	ب الغ	منی بجد	
177			•		•				•	فرائضه	
177		•	•		•	•			•	فضائله	
171	•	•		ماع	مود للج	أراد ال	: من	ساوی)	થી) 4	تنبي	
۱۷۸	•			جد	افر المس	ول الك	: دخ	ساوی)	4 (للع	تنبي	
								4	التيم	، : ق	فصل
179								•		۰ من ≙	-
۱۸۳			•		•		نازة	ا معة والجا	م للجد	ه التيم	
147										۽ مايبيه	
144					فلة	يم لنا	레 : (لصاوی	بيه (لا	تت	
144	•			-		•		ۋە	ء وشرا	طلب الما	
149								ساوی)			
149				. ,	بد بالما	شح الع	: إذا	ماوی)	(للص	فرع	
1/14							بحره	ب الماء و	ن طلب	اليائس م	
19.		• .	•		•	•	•	الماء	طلب	المقصرف	
197			•		•	•	•			فرائضه	,
191			•	. '	للدث ؟	يرفع الح	: هل	باوی)	(للص	تنبيه	
114		•						•		سننه	
144					•		•	•	•	ىندو باته	•
194	•							اوی)			
199		•	•		•		•	•		بطلاته	•
7		•	•	•	•	•	•	-	•	كروهاته	A
٧	عينها	ل لميدر	بالخمس	ملاة مز	سی م	ہم من ن	مية (ر	للصاوي	یان (تنب	
***	•	•	•		•	Ļ	بعه جد	ب الماء و	صاحب	ا مات و	,

Afo										
لمفحة	H									
						وها	رة ونحو	الجبير	ح على	مل: المس
Y•Y					•		•			محله
7.4	•				•					المتح عإ
7.0			•	لجراح	سح ا	ن تعذر	1: (صاوى	ألة (لله	a
7.7	•			حائل	ن فوق	تيمم مز	M : (صاوى	ألة زلل	^
7.7	•		•					•		نزعها
									.11	سل: ق
Y• Y					•					مس تعریفه
۲٠۸									_	
۲٠۸										أقله وأك
۲۱.			•							
*11			عامل .	ث لله	الثلاء	کم ماقبل	ر ے: ر	ساوى	يه (لله	تني
1	~		•							
414										_
411	7		•	الفجر	رقبل ا	ظرالطه	،) : ز	لصاوى	نبيه (لا	,
410			•					٠.	الحيضر	مايمنعه
417	. •	•	•	•					•	النفاس
					. Pi					
				(ة	الصاا	باب	!			
Y19	•		•	ة) .	لاصلا	جهاعيه	بفة الا	: الوظ	تعليق)
719		•	•	•	•	•	•	•	•	أوقاتها
774	•	•	نطر .	قطر ل	لي من	وخطىوا	ነ : (لصاوى	نبيه (لا	j
**	•		•							
444	•	•		_	-		-	(للصاو	نیهان (.
YYA		•	الوقت	خوج	حى	ن مات	4			
ساول	بلغة السالك									

الصفحة									
779	•	• .		•	اء .	ير العشا	: تأخ	تنبيه (للصاوى)	
779		•		•	. •			من خبي عليه الوقت	
۲۳۰				•				الوقت الضرورى .	
747			•	. •	-	و ر <i>ی</i>	الضر	إثم مؤخر الصلاة للوقت	
740								تقديروقت لطهر المعذور	
747								تنبيه (للصاوى)	
የሞለ		•						تارك الصلاة .	
744	•	•		•			: قتله	تنبيه (للصاوى)	
7 2 1	•	•	•					أوقات الكراهة والتحريم	
7 £ 0		نهی	وقت اا	ہ دخل	بنافلة ثم	أحرم	: من	تنبيه (للصاوى) :	
								فصل: في الأذان	
727					•			حكم الأذان : سنيته	
Y								۲ کراهیته وندبه .	
Y £ A								تنبيه (للصاوى)	
7 \$ 7								صفته	
Y 0 1							-	تحريمه قبل الوقت	
401	•	٠.			•			شروط صحته	
408		_						تنبيه (للصاوى)	
Y00					•		-	الإقامة	
Y00			• .	•		وبانها	: مند	تنبیه (للصاوی)	
707	•			ام	فقه الإم	إمات أ	: علا	تنبيه (للصاوى)	
								فصل: في شروط الصلاة	
Y0 X							٠.	الشرط الصحة والوجوب	
470								تنبيه (للصاوى)	
470	•			•	•	•	•	شروطهما معاً .	

Y \$ V				
الصفحة				
777				الأماكن التي يصلي أولا يصلي فيها .
779				الرعاف في الصلاة
۲۸۰				تنبیه (للصاوی) : لایبنی بغیر الرعاف .
444				تتمة (للصاوى) : إن أدرك مع الإمام .
የ ለኛ				ستر العورة
470				عورة المرأة والأمة والرجل فىالصلاة وغيرها
741		•		تنبيه (للصاوى) : نهى الغلمان عن الزينة
797				خاتمة (للصاوى) .
797		•		استقبال القبلة
3 P Y				القبلة وأقسامها (للصاوى)
797				مخالفة القبلة
14 V				الصارة في الكعبة
444				صلاة المسافر وغيره إلى غير القبلة
444			•	تنبيه (للصاوى) : الصلاة تحت الكعبة
4.1	•	•		الأحوال التي يجوز فيها الفرض لغير قبلة
-		_		فصل: في فرائض الصلاة
4.4				فرائضها
4.8				تنبيهان (للصاوى) : فىالمسبوق
4.8	-			سبق النية في الصلاة .
4.8				تنبيه (للصاوى) : إن خالف لفظه نيته
۳.0		(ثلاث	ض الإ	تنبيه (للصاوى) : أقوال الصلاة ليست بفراثا
410	•		لام	تنبيه (للصاوى) : تجديد لية الحروج بالسا
٣1 ٧		•		ستنها
۳۲.			۔تین	تنبيه (للصاوى) : ان لم يرفع يديه بين السجا
444	•			تنبيه (للصاوى) : التحليل على اليسار .

•

الصفحة										
***								•	ىندو باتها	•
44.5	•	•							سرة المصلى	
የ ም٦		•	المار	ن دفع ا	والدية ف	ضمان	JI : ((للصاوى	تنبيه (
***	•		مامه	المرورأ	لصلي با	ن إثم ا	غ: (د	للصاوي	تنبيه (
***	•	•		•		•		بلاة	كروهات الع	•
454									بطلاتها .	
737		-	-		لاة	بة لاصا	والفعل	القولية	الأركان	
727	•	• ,	الطهر	لشك في	سلاة با	لان الم):بط	صاوى	تنبيه (ا	
۳٤۸	•				التبسم	ئىء فى	: צל	صاوى	تنبيه (ا	
401		•	ات	، تشهد	اهی تسع	كن للسا	جة: (صاولى	تنبيه (لا	
707					• '			. 4	ما لابطلان فب	:
404	•	•		, •	سوت	بكاء بع	ji : (c	للصاوي	تنبيه (
						الفوائت	وقضاء	القاعد	: في صلاة	بىل
۲۰۸									صلاة القاعد	,
۴٦٠		وه .	نناد و <u>ک</u>	ة للاسا	الصلا	4 إعادة) : وج	صاوى ً	تنبيه (لا	
۳٦٣	•	•	•	ر .	بير القاد	إيماءغ) : فی	صاوی)	تنبيه (لل	
٣٦٣	• '	•	. 7	الصلاة	ر أثناء	وال العذ) : ز	لصاوي	خاتمة (ا	
۳٦٣		•	•	•	•			اء .	لفوائت والقض	١
777	•								رتيب القضاء	ī
٧٢٧		•	•	•	کراه	دم بالإ	: التق	صاوى)	تنبيه (لل	
۳۷.	•		•	•	•		إئت	من الفو	جهل ماعليه	-
**			•	خمس	کٹرِ من	نسيأ) : من	صاوی ا	تنبيه (لل	
475	•			•		•	ن)	اللصاوي	خاتمة (

V£4		
المفحة		
		لصل : ف بيان سجود السهو
۳۷۷	•	ما فيه سجود السهو
۳۷۷		تنبيه (للصاوى) : لايجوز إبطال الصلاة بعد الإكمال
" ለተ	•	مالا سجود فيه
۴۸٥		السجود اليعدى والقبلى
444		تنبيه (الصاوى) : لو أخر الإمام القبلي
44.	•	فوات التدارك
444		تنبيه (للصاوى) : إقامة مغرب عليه وهو بها
490		ترك التشهد الأول
440		الشك في ترك سجدة
797	•	ان فاته رکوع
444	•	تنبيه (للصاوى) : السهو في سجود السهو
*41		تنبيه (للصاوى) : إذا زوحم عن الرفع من ركوع
٤٠٠		خاتمة (للصاوى)
		فصل : في النوافل
٤٠١		لنوافل المطلوبة
٤٠٢		النوافل المؤكدة
٤٠٤		تنبيه (للصاوى) : النفل قبل العشاء
٤٠٥		النوافل المندوبة والرغائب
٤٠٨		الفجر
٤١١		الفجر
2)0		الوبر
		فصل : في سجود القرآن
113		حکمه وشروطه
\$ \V	•	تنبيه (للصاوى) : السجود عند سماع حسن القراءة .
		•

ال					
<i>'</i> .		•			مواضع السجود ـ .
					مكروهاته
	٠				بعض أحكامه وأحكام قراءة القرآن
					فصل: في صلاة الحماعة وأحكامها
					سنيتها وفضلها
•					إدراكها
دالتلاثة	. المماج	ة بأحد	إلجماء	لفضل	تنبيه (للصاوى): من لم بحصل
	•		•		آداب إقامتها في المساجد
•					شروط الإمامة
					من لانجوز إمامته ومن تكره
	•		•	. 2	تنبيه (للصاوى) : الحرورية
•			المحراب	مام فی	تنبيه (للصاوى) : وقوف الإم
					بعض آداب الحماعة والمساجد .
					شروط الاقتداء
,		•			النية
	•				المساواة
مة	لية الإما	ة على ا	الجماء	فضل	تنبيه (اللصاوي) : لا يتوقف
		ك	ئتة بشا	قن الفا	تنبيه (للصاوى) : اقتداء متية
•					المتابعة
•					الأولى بالتقديم فى الإمامة
•					تنبیه (کلصاوی) إن تشاح المتس
• •	4.	٠.	•		صلاة المسبوق
					فصل: في الاستخلاف
		• ·	•	٠.	تعريفه وحكمه وأسبابه
	دالثلاثة	المساجدالثلاثة لآموم 	ة بأحد المساجدالثلاثة دون المآموم	الحماعة بأحد المساجدالثلاثة الإمام دون المآموم المحراب المحراب المامة المحماعة على نية الإمامة المتقد بشاك	وفضل الحماعة بأحد المساجد النالاثة صلاة الإمام دون المآموم المحراب المحراب فضل الحماعة على نية الإمامة فضل الحماعة على نية الإمامة فضل الحماعة على نية الإمامة الفائنة بشاك

•	/ 01							
2	الصفحا							
	٤٦٩ .	•	•	•	•	•	•	شروط صحة الاستخلاف
	٤٧٣			•	• '	•	•	خاتمة (للصاوى) .
	•						مها	فصل: في قصر الصلاة وجم
	٤٧٤.		•			•		حكم القصر
	٤٧٨				•	•		أحواله
	٤٨٠				•			طروء ما يقطعه
	£AY							واقتداء المقيم بالمسافر وعكسه
	٤٨٥					•		النية
	٤٨٦							بعض آداب السفر
	٤٨٧							جمع الصلاة
								فصل: في شروط ألجمعة
	٤٩٣							حكمها
		•	•	•	:	مادة	ضااا	فائدة (للصاوى) : ف
	494	•	•	-	٠. ر	معس د	مب <i>ل</i> ۳۰	شروط وجوبها
	193	•	•	•	•	•	•	
	190	•	•	•	•	•	•	شروط صحتها
-	011	•	• .	•	•	•	•	شروط الحامع
	۲۰۰	•	•			•	• '	سننها ومندوباتها
	۸۰۵	•	áe.	م الجم	ماعة يو	ظهرح	بلاة ال	تنبیه (للصاوی) : ص
	019			•		•	•	ما يجوز فى صلاة الحمعة
	٠,٠		•					المكروهات
	018					•		الأعذار المسقطة للجمعة
	110		•		•	خری	عذار أ.	خاتمة (للصاوى) : أـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	4		-					فصل : ف صلاة الخو <i>ف</i>
	• \V							حکمها .
								كيفيتها إن أمكن للبعض ترك

الصفحة				
04.	•		كيفيتها إن لم يمكن تركه وصلاةالالتحام	•
077	•		تنبيه (للصاوى) : الصلاة بأكثر من إمام .	
977			خاتمة (للصاوى) : الصلاة بكل ركعة .	
•				
			: في صلاة العيدين	
۰۲۳	•	•	حكمها	-
370			كيفيتها	
370	•	•	تنبيه (للصاوى) : النداء لها	
٥٧٧	•		آداب العيد ومندو باته	- I
AYO			تنبيه (للصاوى) : ترك إظهار الزينة في العيد	
			: في صلاة الكسوف والخسوف	فصا
۰۳۲	•	•	صلاة الكسوف وحكمها	1
٥٣٣			تنبيه (للصاوى) : لايصلى للآيات الأخرى	
۰۳۳	•	•	كيفيتها ومندو باتها	•
٥٣٦	•	•	صلاة الحسوف)
			: في صلاة الاستسقاء	فصل
٥٣٧			حكمها وصفاتها	
044			ىندوباتها	•
٠٤٠			التوبة (للصاوى) :	
			: في الجنائز	فصار
254			حكم غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه	
027			علم عسل الميك وعليه وكبره علي	
022				ti
			غسل	
0 { { { { { { { { { { { { { { { { { { {			تنبیه (للصاوی) ، فی غسل أحد الزوجین الآخر ر.	
०१९	•	•	نکفین	31

۷۵۳										
الصفحة										
٥٥٠	•	•	•	•	لكفن	مرق ا) : إن	ساوي	يه (للت	تنب
700	•	•	•		•	•	•		•	التشييع
204	•		الكفن	(بن في	ب والأ	قديم الأ	: (c	صاوي	ألة زالا	هيسا
200		•	•	•	. •		•		بنازة	صلاة الج
204	•	•	-	•	ازة .	مل الجن) : حا	ساوى	يه (للع	تنب
٨٥٥			•			•		شق	حد وال	الدفن بالا
•7•				•	•	ضار	الاحت	حضور	عزية و-	آداب الت
975		•	•) : زیا			
350	•	•	٠,						الجعنائز	الجائز نی
Are	•		•	4.				رمات	ت والمح	المكروهان
٥٧٥	•	•			•					الشهيد
٥٧٧	•		•				•		•	القبر
۰۸۰								ت	ملى المي ـ	الصدقة ء
					ا ا سرا					
				ě	الزكا	باب				
۱۸۵	•	•	•	•	•	•		•		تعريفها
۱۸۰	•	•	. •	•	طديثة)	نظرة الح	ة مع ال	مقارن	نعليق :	()
٥٨٧	•	•	•	•		•		•		حكمها
٥٨٧	•	•	•	•	•			•	عوبها	شروط وج
945	•	•	•		•	•	•	•	ل	زكاة الإب
044	•	•	•	•	•	•			ر .	زكاة البقر
944		•	•	•					٠,	زكاة الغبم
7										الفرار من
7 • Y	•									خلط الموا
7 • £		•								الساعي

الصفحة		·
7.7		زكاة الوارث والموصى له
٧٠٢		تنبيه (للصاوى) : تخلف الساعى
۸۰۲		مسألة (للصاوى) : زكاة الحوارج
۸۰۲		زكاة الحرث
717		تنبيه (للصاوى) : تغليب الأكثر في الزكاة
318		تنبيه (للصاوى) : ضم متحد الجنس
717		زكاة وارث الزرع
717	•	فرع (للصاوى) : ما يعطى لاشرطة ونحوهم . .
717		تنبیه (للصاوی) : زکاه ما یباع
٦١٧	•	مسألة (للصاوى) : الزكاة فى الموصى به
٦٢٠		زكاة العين
177		فائدة (للصاوى): لا زكاة على الأنبياء
171		تنبيه (للصاوى) : قبول قول الوصى فى إخراجها .
٦٢٣	•	فائدة (للصاوى) : زكاة حلى الكعبة والمساجد
377	•	تنبيه (للصاوى) : لازكاة في عين موصى بتفرقتها .
۹۲۶	•	زكاة التجارة
777		ماحصل من العين بعد أن لم يكن ـــ الربح
777		الغلة الغلة
۸۲۶		مسألة (للصاوى) : إذا باع السلعة بما يتم النصاب
۸۲۲		الفائدة
74.		مسألة (للصاوى) : حالة لسقوط الزكاة لنقص النصاب
		مسألة (للصاوى) : من اكترى أرضًا للتجارة
747		زكاة ال <i>دين</i>
٥٣٢	•	تنبيه (للصاوى) : من اقتضى ديناً فأخر
٦٣٦.		تتمة (للصاوى) : إذا تعددت أوقات الاقتضاءات
747	<u>.</u> .	زكاة العروض

Yos				
الصفحة				
747			تنبيه (للصاوى) : بشأن بعض الاقتضاءات	
781	•		تنبيه (للصاوى) : انتقال المدير إلى الاحتكار	
720	•	•	زكاة ربح العامل من مال القراض	
787			تنبيه (للصاوى) : في قول خليل	
784	•	•	أثر زكاة الدين في غيرها 🚬 🔻	
` \184			فائدتان (للصاوى) حالة للسقوط . ومن وقف عيناً	
70.	•	•	زكاة المعدن	
707	•		مسألة (للصاوى) : إجازة العمل في المعدن .	
704	. •		مسألة أخرى (للصاوى) : زكاة الشركة في المعدن	
704			الركاز	
700	•		مالفظه البحر ما	
707			تتمة (للصاوى) : من ترك شيئًا فأخذه غيره	
			m	
			فصل: في بيان مصرف الزكاة	
707		•	فصل: في بيان مصرف الزكاة مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70Y 70Y		•		
			مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70V 70A	•		مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70V 70A			مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70V 70A 70A			مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70V 70A 770 770			مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70V 70A 77. 77£	· · · ·		مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70V 70A 70A 77. 77£ 77V 7V.			مصرف الزكاة من شروط صحتها	
70V 70A 70A 77. 77£ 77V 7V.			مصرف الزكاة من شروط صحتها	
10V 10A 10A 11· 11£ 11V 1V·			مصرف الزكاة من شروط صحتها	

٦٧٢	•			•	•				. 4:0	ا الشجمال	
770	•	•	•		المخدم	العاد ا	: کاة	•	حبب الماء	من يخرجها	
170											
777					_	•	•		ج میہ امات	لدرها وما تخر)
178										مندو باتها وجا	1
۸۷۲	•'									من تدفع له	
174			-							إثم تأخيرها	
	•	•	•	•	فر الما ا	ج السا	إخرا	ي):	(للصاو	تتمة	
				r	الصو	باب	•				
185	•	•		_				al	l	عكمه وشر	
7.8.7				ر ۋرة	عادة ا	افت. مُ	· · //	وبد مادی	و صورت اشدا	عوضه وسرا	
7.7.7											
AAF	_	•	•	•	•	•	(J M EI	روية	من لم تمكنه	
797	•	•	•	•	•	•	•		لصيام	مندوبات ا	
798	•	•	•		•	•	٠.	•		مكروهاته	
790	•	•	•								
	•	•	•	•		•		•		أركانه	
٧٠١	•	•	•	•	•	•			حته	شروط ص	
V• ¥	•	•								ما يترتب ع	
٧٠٢	•	•								القضاء	
٩٠٥	•	•		•	•					الإمساك	
۲۰٦	•									الكفارة	
410	•	•	·	•				ماء	به القض	ما يتوهم ف <u>ـ</u>	
V10	•	•	ماع .	ملی الجہ	روجة ع	كراه الز	1: 6	ساوي	په (الله	تنت	
VIA	•	•								الإفطار لا	
٧٢٠			•	. ,	يد الفج	سف به	ء - ال	. دما .	۔۔ر د دالہ	 -	

٧٥٧						
المفحة						
					. u	it.::Vi
٧٢٠	•	•			ر للمرض دونه	_
٧٢٣		• •	. •		المرأة دون إ	_
٧٢٣			•	انــًا واختسابــًا	م رمضان إيما	من قا.
444	• •	. ب	أفطر عامداً يؤد	ماوی): من أ	خاتمة (للص	
		کاف	في الاعتك	باب		
۷۲۵						حكما
777		•			ته .	مبطلا
VYA			الكبائر .	اوی) : فعله ا	تنبيه (للصا	
FŤV					م المعتكف	ما يلز
٧٣٠				•	باته	مندوب
771			<i>ل</i> ليلة القدر	ما <i>وی</i>) : المهاس	تنبيه (للص	
۷۲۰					رز فیه	ما بجو
	ت منضادة	عليها عيادان	إذا اجتمعت	للصاوي):	تنبيه (
\ \v <u>\</u> r4	•,			الأمكنة		
٧ ٪ •		نب والمبعض	عتكاف المكاة	صاوی): ا	خاتمة (لل	•
V£1					الموضوعات	فهرس
Yet					. ملّه	الحمد
' – ,			[الحمد لله]			
			ر <u>-</u> [ونستغفره]	,		
			ا رستسره ۱			

1447/4	· ٣٤	رقم الإيداع		
ISBN	X-740/-YYVP	الترقيم الدرلى		

1/10/47

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)